

المحاضرة

إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ
وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ . قُلْ

يونيو
١٩٦٩

السنة التاسعة والأربعون

العدد
السادس

المحاضرة

إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ
وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ . قَارِئ

يونيو
١٩٦٩

السنة التاسعة والأربعون

العدد
السادس

عقوبة السرقة بين الشريعة والقانون

الدكتور محمد أحمد مصطفى
وكيل نيابة مصر الجديدة

العقوبة هي الجزاء المقرر لمصلحة الجماعة عند مخالفة أمر الشارع ، والمقصود بالعقوبة اصلاح حال البشر وحمايتهم من المفسد وانقاذهم من الجهالة ومنعهم من الضلالة . فالعقاب مقرر لاصلاح حال الجماعة وصيانة نظمها وصيانة الافراد . ولقد شرع الله لنا هذه الاحكام وامرنا بها ، وهو الذي لا تضره مصيبة عاص ولو عصاه اهل الارض جميعا ، ولا تنفعه طاعة مطيع وله اطاعة اهل الارض جميعا .

ـ طبيعة عقوبة السرقة طبقا لنظرية الشريعة في العقاب :

ان الاصول التي تقوم عليها العقوبة في الشريعة ترجع الى اصلين عامين : فبعضها يهمة محاربة الجريمة ويهمل شخصية المجرم ، والبعض الآخر يعنى بشخصية المجرم ولا يهمل محاربة الجريمة . فالاصول التي تعنى بمحاربة الجريمة الغرض منها حماية الجماعة من الاجرام ، اما الاصول التي تعنى بشخصية المجرم فالغرض منها اصلاحه ، ولا شك في أن بين هذين المبدأين تضاربا ظاهريا ، لان حماية الجماعة من المجرم قد تقتضى التهاون في شأن المجرم ، كما ان العناية بشأن المجرم قد تؤدى الى عدم الانتصاب على حماية الجماعة .

ولقد قامت نظرية العقوبة في الشريعة على الجمع بين هذين المبدأين ، بطريقة تزيل تناقضهما الظاهر ، وتأخذ بحماية المجتمع من الاجرام في كل الاحوال والعناية بشخص المجرم في معظم الاحوال .

ولقد نشأ من الجمع بين هذين المبدأين على هذه الصورة أن أصبح لكل مجسدا مجال ينطبق فيه ومدى ينتهى اليه .

وتنقسم هذه الجرائم الى قسمين :

القسم الاول : الجرائم الماسة بكيان المجتمع وهى التي تمس كيان المجتمع بطريقة واضحة ، وهى نوعان :

النوع الاول : وهى الجرائم الماسة بكيان المجتمع وتشمل جرائم الزنا والسرقة والقتل والشرب والبهى ، وقد اتجهت الشريعة في جرائم الحدود هذه الى حماية المجتمع من الجريمة ، وأهملت شأن المجرم اجمالا تالما ، فصددت العقوبة ولم تجل للقضى أو لولى الامر سلطات على العقوبة .

النوع الثانى : وهى الجرائم الماسة بكيان المجتمع فتشمل جرائم القصاص والدية ، وهى جرائم القتل والجرح الصدية أو التي تقع بطريق الخطأ ، وقد وضعت الشريعة لهذه الجرائم عقوبتين هما القصاص أو الدية في حالة العمد والدية في حالة

أخطأ ، وحرمت على القاضى أن ينقص من هذين العقوبتين أو يزيد فيهما أو يستبدل بهما غيرها ، كما حرمت على ولى الأمر أن يغير من الجريمة أو العقوبة .

ولقد قصد بهذه الجرائم الواردة بهذين النوعين مصلحة المجتمع وتعليلتها على مصلحة الفرد .

القسم الثانى : وهى الجرائم التى لا تدخل تحت القسم الاول ، أى الجرائم التى تنافى عليها التبرئة بعقوبات تعزيرية وهى ثلاثة أنواع : (١) جرائم انتهازير الاصالية وهى كل جريمة ليست من جرائم الحدود أو من جرائم القصاص أو القعدة . (٢) جرائم الحدود التى لا يعاقب عليها بعقوبة مقدرة وهى جرائم الحدود غير التامة وجرائم الحدود التى يدرأ فيها الحسد (٣) جرائم القصاص والدية التى يعاقب عليها بعقوبة غير مقدرة وهى الجرائم التى لا قصاص فيها ولا دية . وهذه الجرائم ليست فى خطورة القسم الاول ، فهى تترك الحرية للقاضى فى اختيار العقوبة الملائمة من مجموعة العقوبات ، كما تترك له مقدار العقوبة اللازمة من بين مجموعة العقوبات ، وتقدير ظروف الجريمة وظروف المجرم .

وفى هذا القسم تطبق نظرية العقوبة منفردة ومجمعة ، فإذا كانت ظروف المجرم تقتضى التخفيف ، روى فى تقدير العقوبة واختيار نوعها شخصية الجاني ، وإذا كانت ظروف الجاني تقتضى التشديد ، روى فى تقدير العقوبة حماية الجماعة ، وإذا كانت ظروف الجريمة تقتضى التشديد وظروف الجاني تتطلب التخفيف روى بقدر الامكان فى اختيار العقوبة وتقديرها أن تحمى الجماعة من الاجرام وان تلائم شخصية المجرم .

العقوبة فى القانون :

والعقوبة فى القانون ايلام وتاديب لمن توقع عليه ، ويتحقق التاديب والايلام عن طريق المساس بحقوق معينة لمن يحكم عليه بها ، وتتنوع هذه الحقوق التى يتصور أن تمس بها العقوبة فقد تمس الحق فى الحياة فتسلبه المحكوم عليه وتأخذ صورة الاعدام ، وقد تمس الحق فى الحرية فتحرم المحكوم عليه حريته كلها وهى صورة العقوبات السالبة للحرية كالاشغال الشاقة والسجن والحبس ، أو تقتصر على فرض قيد يعد من حرية المحكوم عليه ، مثل عقوبة مراقبة الشرطة .

والغرض من هذا الايلام هو إلحاق شر بالمحكوم عليه يكافئ الشر الذى أنزله بالمجتمع وبالجاني عليه حين ارتكب جريمته ، كما أن العقوبة فى نظر الشارع وسيلة لاصلاح المحكوم عليه بعد أن ثبت خروجه عن السلوك الذى يفرضه القانون عليه . كما أن الجريمة اعتداء على المجتمع واضرار بحقوقه . والجريمة بارتكابها ينشئ خطر تكرارها ، وهذا الخطر الذى يهدد المجتمع يتطلب دفعه والوقاية منه ، والعقوبة هى وسيلة المجتمع لكى يدافع عن حقوقه ومصالحه ضد هذا الخطر .

وخطر تكرار الجريمة له مصدران : **فالمصدر الاول** هو أن من ارتكب الجريمة قد تفريه الزايا على أن يعيد ارتكابها وتستهدف العقوبة منع المجرم من العودة الى الاجرام ، وهذه الوقاية يطلق عليها تصوير الردع الفردى . اما الردع الجماعى فهدى جمهور الناس الذين يسمعون بهذه الجريمة ، الذين قد يتأثر ضعاف الادارة منهم بما حققه الجاني من مزايا ، والعقوبة تستهدف وقاية المجتمع من هذا الخطر بتحذير الناس من تقليد الجاني .

كيف يتم اختيار العقوبات ؟ :

يجب على الشارع ألا يعترف بعقوبة تجرح الشعور العام ، لأن مثل هذه الجريمة لا تحقق الهدف الأدبي الذي يستهدفه العقاب . ويتعين على الشارع أن يجتهد في تحديد فكرة الشعور العام ، مسترشداً بالافتكار والعقائد السائدة في مجتمعه ، فلا يتصور أن يعترف تشريع حديث بعقوبة القتل بتقليل بتقليل الاوصال أو بعقوبة الجلد العلني .

كما ينبغي أن يتم اختيار العقوبات بحيث تصادف محلاً في كل مجرم ، وهذه العقوبات يعترف الشارع المصري بها في أغلبها . فهي تتوافر مثلاً في الإعدام وفي العقوبات السالبة للحرية ، إلا أنه يوجد بعض العقوبات التي يقرها التشريع المصري لا يمكن توقيعها على كل مجرم ، مثل عقوبة العزل من الوظائف الاميرية . إلا أنه عما يبرر وجود هذه العقوبة أن قطاع الموظفين العاملين أو من في حكمهم طائفة كبيرة بحيث يفلب أن تصادف هذه العقوبة محلاً عندما يراد تطبيق نص القانون على موظف عام .

كما أن الشارع لا يعترف بفرض العقوبات التي تقبل التدرج والتجزئة . حتى يستطيع تحديد مقدارها بحيث تتناسب مع الظروف الخاصة بالمحالة التي يراد التفرير من أجلها . وهذا الشرط متوافر في العقوبات السالبة للحرية المؤقتة ، وفي عقوبة الإخراة ، ولقد نص الشارع المصري على معاقبة السارق بالحبس مدة لا تزيد على سنتين في المادة ٣١٨ فإذا كانت هناك ظروف مشددة مثل الليل أو اسرقة من مسكن أو أحد ملحقاته فإن العقوبة هي الحبس مع الشغل ، وتعتبر هذه السرة جنائية معاقب عليها بالسجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤبدية في الاحوال المنصوص عليها بالمواد ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٦ مكرر ١ ، ٣١٦ مكرر ثانياً ، بل لقد صدر قراراً جمهورياً باعتبار جنائية السرة المنصوص عليها في المواد الأخيرة من اختصاص محكمة أمن الدولة ، إلا أن عقوبة الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدية لا يتوافر فيها شرط التدرج والتجزئة . كما أن الشارع يقرر بالعقوبات التي يمكن أن يوقف تنفيذها على من قضى عليه بها إذا اتضح أنه لا يستحقها أو إذا أريد العفو عنه .

عقوبة السرقة في الشريعة :

تعاقد الشريعة الإسلامية على السرقة بالقطع لقوله تعالى : « والسارق وإن سارقه فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله » (المائدة ٣٨) . ومن المتفق عليه بين الفقهاء أن نطق أيديهما يدخل تحته اليد والرجل ، فإذا سرق السارق أول مرة قطعت يده اليمنى ، فإذا عاد للسرقة ثانية قطعت رجله اليسرى ، وتقطع اليد من مفصل الكف ، وتقطع الرجل من مفصل الكعب ، وكان على رضى الله عنه يقطعها من نصف القدم من مفصل الشراك ليندع للسارق عيب يرضى عليه .

وعلة فرض عقوبة القطع للسرقة أن السارق حينما يفكر في اسرقة إنما يفكر في أن يزيد كسبه بنكسب غيره ، فهو يستصغر ما يكسبه عن طريق الحلال ويريد أن ينمي ثروته عن طريق الحرام . وهو لا يكتفي بشمرة عمله بل يطمع في ثمرة عمل غيره . فالدافع الذي يجعل المجرم يرتكب فعل السرقة هو اعتبارات زيادة الكسب والشر .

والشريعة الإسلامية بمقريرها عقوبة القلع دفعت العوامل النفسية التي تدعو لارتكاب الجريمة بعوامل نفسية مضادة تصرف عن جريمته السرقة . فإذا تقلبت العوامل النفسية التي تدعو إلى ارتكاب الجريمة ، وارتكب الإنسان الجريمة مرة ، كان في المعوبة والمرارة والمهانة التي تصيبه منها ما يغلب العوامل النفسية الصارفة فلا يعود إلى الجريمة مرة أخرى .

ولقد كان الحجاز قبل أن يطبق الشريعة الإسلامية بين أسوأ بلاد العالم ، فكان المسافرين لا يأمن على نفسه أو عياله ، بل أن المقيم فيها كان يتعرض للصوص وقطاع الطرق ، فلما طبقت الشريعة الإسلامية أصبح الحجاز من خير بلاد العالم كله ، فالمسافر والمقيم يترك الأموال على الطرقات دون حراسة فلا تجد من يسرقها أو يزيلها من مكانها على الطريق حتى تأتي الشرطة فتسلمها إلى حيث يقيم صاحبها .

عقوبة السرقة في القانون :

السرقة هي اختلاس المتقول المملوك للغير بنية امتلاكه ، والسرقة من جرائم الأموال لأن مرتكبها يعتدي على مال مملوك للغير ، فلا بد أن يكون المالك مملوكاً للغير ، فإذا لم يكن له صاحب فلا تعد سرقة فلقد حكم بئذ أنشئ المتروك على ما أشارت إليه المادة ٨٧١ من القانون المدني في فقرتها الأولى - هو الذي يستغنى صاحبه عنه بإسقاط حيازته وبنية إنهاء ما ناله له من ملكية عليه فيفسد بذلك ولا مالك له ، فإذا استولى عليه أحد فلا يعد سارقاً ولا جريماً في الاستيلاء على الشيء لأنه أصبح غير مملوك لأحد (الطعن ٥٨٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٥٩/٤/٢٧ ص ١٠ من ٩٤٥)
وبعد حكم أيضاً بأن لا يلزم للحكم أن يتحدث استقلالاً عن نية السرقة مادامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها المحكمة تقيد بذاتها أن التهم إنما قصد من فعلته إضافة ما اختلسه للملك ، ولقد استقر قضاء محكمة النقض على ذلك إلا أنه إذا نازع التهم وقرر أنه لم يقصد السرقة وإنما الانتفاع بالشيء ورده ثانية ، كان في هذه الحالة يصح على المحكمة أن تتحدث عن القصد الجنائي (الطعن ١٢٤٩ لسنة ٢٥ ق جلسة ٥٦/٢/٢٤ ص ٨ من ١٩٣) .

وعقوبة السرقة في أبسط صورها هي الحبس مدة لا تتجاوز سنتين (المادة ٣١٨ ع) وإذا توافر ظرف الليل أو السرقة من مكان مسكون أو معد للسكن أو أحد ملحقاته . . . إلخ . فإن العقوبة تكون هي الحبس (المادة ٣١٧ ع) ويجوز أن تكون العقوبة هي الغرامة التي لا تتجاوز جنيهين إذا كان المسروق غلالاً أو محصولات أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض ولا تتجاوز قيمتها خمسة وعشرين قرشاً مصرياً (المادة ٣١٩ ع) ويحكم بعقوبة الجنائية في الأحوال المشار إليها سابقاً .

تقييم عقوبة السرقة في القانون وفي الشريعة :

إن العوامل التي أدت إلى هذا التطور الذي طرأ على عقوبة السرقة ، يجعلها جنة أو جناية بدلاً من أن تقطع التي نصت عليه الشريعة يقوم على عدة اعتبارات .

١ - فلقد تغيرت العقائد الاجتماعية التي سيطرت على تفكير الناس ، فبعد أن كانوا ينظرون إلى المجرم نظرهم إلى مخلوق غريب ، تغيرت هذه النظرة تدريجاً وأصبحوا ينظرون إليه نظرة إنسان عادي لا يختلف عن غيره من الناس في شيء سوى العوامل المفسدة التي سيطرت عليه واتجهت به إلى طريق الإجرام ، وأصبح

المجتمع يعترف للمجرم بحقوق الانسان ، وترتب على ذلك أن قل عدد العقوبات ، وروعي في وسائل تنفيذها ألا تكون قاسية .

٢ - عندما كانت سلطة الدولة لم تتوافر لها عوامل الاستقرار كان طابع العقوبات هو الانتقام والارهاب ، وحين استقر سلطان الدولة لم يعد الدفاع عن هذا السلطان هو الشاغل الوحيد ، بل اتجهت الافكار الى جعل العقوبة وسيلة لردع المتهمة واصلاحه .

٣ - كما أن تطور الانظمة الاقتصادية يعد عاملا هاما في تطور فكرة العقوبة ، فمنما انتقلت المجتمعات الى الاقتصاد الصناعي ، ولا شك أن ذلك يتطلب أيدي عاملة ومن شأن العقوبات القاسية التي تتطلب بتر بعض أعضاء الجسم توثع اعاهات تحصل هؤلاء الاشخاص عاجزين عن المساهمة في المجتمع وعالة عليه ، كما أن الآلة قد وفرت على الانسان الكثير من الجهود البدنية فأصبحت العقوبات القاسية أمرا لا يستسيغه الشعور العام ، مما أدى الى عدم فرض عقوبة البتر في السرقة .

إما المنادين بوجوب تطبيق القطع التي نصت عليها الشريعة الاسلامية ، فانهم يستندون الى ما يلي :

١ - ان عقوبة السرقة بالقطع هو نتيجة دراسة لنفسية الانسان وعقليته وطبيعته ، ونتيجة لتجارب الامم ، فمن حكم عليه بقطع يده وتم تنفيذ الحكم عليه بالفعل لهما لا شك فيه أنه لن يفكر مرة أخرى في ارتكاب جريمة السرقة ، كما أن ضعاف النفوس لن يستطيعوا القيام بارتكاب هذه الجريمة خوفا من تنفيذ هذه العقوبة ، ولا شك أن الجهاز الذي توقع فيها تلك العقوبة هو يلد أمن من هذه الجريمة .

٢ - ان هناك بعض العقوبات هي الاشغال الشاقة المؤبدة في بعض جرائم السرقة ، فبسل من الاجدى توقيع هذه العقوبة ، ويصبح هذا المجرم مقيد الحرية كالحيوان في قفسه أو المبيت في قبره ، أم يتم قطع يده ويترك حرا طلقا ، كما أن القانون يبيع في بعض الجرائم عقوبة الاعدام وهي التي تؤدي الى اذهاق الروح ، أليس من الاجدى توقيع عقوبة القطع في حالة السرقة أيضا ؟

٣ - ان توقيع عقوبة الحبس في السرقة هي تشجيع المجرم على اعادته ارتكاب هذه الجريمة ، وذلك بحزمان غيره من كل ثروته أو بعضها ، في الوقت الذي يحصل هذا المجرم على ثروة الغير وينمي من ثروته ، فالعقوبة بشكلاها الحال تحرم بعض أفراد المجتمع من بعض ثرواتهم ، نتيجة استيلاء لص عليها .

- من هذين الرأيين مزأياه فاذا طبقنا عقوبة القطع في السرقة ، فلا شك أن القضاة سيتهربون ويتحاشون توقيعها بحيث يفلت كثير من المتهمين ، أما من وقمت عليه عقوبة القطع ففي وسعه أن يتخفى وهو يسير في الطرقات أو يركب المركبات العامة ، كما أن عقوبة الاعدام لا توقع الا في الجرائم الخطيرة التي يحكم عليها الرأي العام بسجود وقوعها بأنه يجب التخلص من مرتكبها .

ثم انه من واجب وزارة الداخلية أن تعتمد الحراسة على المنازل والمحلات ، أما السرقات التي تقع على الافراد لهم مسئولون عنها ، فيجب عليهم أن يتخذوا الحيلة والحذر عندما يحملون معهم متعلقات قيمة أو نفود .

ان جريمة السرقة وانتشارها يرجع ذلك الى الدافع على ارتكابها ، فهناك الكثير من جرائم السرقة يرجع ارتكابها الى البطالة ، وعدم الحصول على القوت الضروري ، ولا شك ونحن في مجتمع اشتراكي يجب العمل على إيجاد الحرف اللازمة لهؤلاء المجرمين ، أما الأشخاص المعتادو الاجرام - وهم أصحاب السوابق الصديدة في السرقات - والميئوس من اصلاحهم فيجب النظر على انشاء سجون مفتوحة ليعيشوا فيها بعيدا عن المجتمع حتى يتقوى شروهم .

ان القانون بوضعه الحالي قليل يردع مرتكبى السرقات ، فيستطيع القاضى ان يحكم بالعقوبة المناسبة بحسب ظروف كل واقعة - من حيث وضع المتهم والدافع على ارتكاب الجريمة ووسيلة ارتكابها وسوابق المتهم - والا لو طبقت عقوبة القطع فستعطل هذه الطافات اثنى يمكن ان ينصلح حالها وسنضطر الى تطبيقها على المرتشين والمختلسين من الموظفين العموميين او من فى حكمهم ، وتتفاقم هذه المشكلة ويصعب حلها .

حق النيابة العامة في الاستئناف

للأساذ كال موسى السبيح
وكيل النيابة بمكتب النائب العام

تقديم

تناولت المواد ٤٠٢ و ٤٠٤ و ٤٠٥ من قانون الاجراءات الجنائية القواعد العامة في حدود حق النيابة والمحكوم عليه في استئناف الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية . وباستعراض احكام تلك المواد وباقي المواد التي تتناول حق النيابة في الاستئناف يبين ان لها - كقاعدة عامة - ان تستأنف الاحكام الصادرة من محكمة اول درجة في الدعوى الجنائية في الحالات الآتية :

١ - الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجنب ابا كان ما قصت به ، ولو اجابها احكم الى طلباتها (م ٤٠٢ اجراءات) .

٢ - الاحكام الصادرة في مواد المخالفات اذا طلبت المحكم بغير الغرامة والمصاريف ، وحكم ببراءة المتهم او لم يحكم بما طلبته ، أو اذا وقع الحكم في خطأ في تطبيق نصوص القانون او تاويلها ، وسواء كان الخطأ في احكام قانون العقوبات او في الاحكام الاساسية في الاجراءات الجنائية ، وبصرف النظر عن طلبات النيابة وعما حكم به ، فيجوز الاستئناف في الحالة الاخيرة ولو اجيبت النيابة الى طلباتها (م ٤٠٢ اجراءات) .

٣ - الاحكام الصادرة في الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ولو لم يكن الاستئناف جائزاً الا بالنسبة لبعضها فقط (م ٤٠٢ اجراءات) .

٤ - الاحكام الصادرة يصدم الاختصاص (م ٤٠٥ اجراءات) .

٥ - الاحكام الصادرة بالاختصاص اذا لم يكن للمحكمة ولاية الحكم في الدعوى (م ٤٠٥ اجراءات) .

٦ - الاحكام الصادرة من محكمة الاحداث باعتبارها احدى المحاكم الجزئية (م ٣٥٨ اجراءات) ولو كانت الواقعة المحكوم فيها جنائية ، وسواء كان المتهم حدثاً ام غير حدث قدم الى محكمة الاحداث بسبب وحلة الجزئية (م ٣/٣٤٤ اجراءات) .

أما اذا حكم على احدث بأحد التدابير المنصوص عليها في قانون ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاحداث المشردين فلا يجوز وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة منه استئناف الحكم الا خطأ في تطبيق القانون .

وللنيابة العامة فضلاً عما تقدم استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية اذا اقامتها قبل المتهمين والمسؤولين عن الحق المدني للحكم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة (م ٣/٢٥٣ اجراءات) بشرط أن تزيد طلباتها على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً .

وإذا استئنفت الحكم الصادر في الدعوى الجنائية والمدنية معا فيقبل استئنافها عن الحكم الصادر في الدعوى المدنية - التي أقامتها - أيا كانت فيمتها باعتبار أنها تابعة للدعوى الجنائية .

وليس للنياية العامة - بطبيعة الحال - أن تستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية التي أقامها المدعى المدني .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٤٠٥ إجراءات على أن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يترتب عليه حتما استئناف الأحكام التحضيرية والنهيديه الصادرة في مسائل فرعية .

ويلاحظ أن للنياية العامة - في الحدود السابقة - استئناف الحكم الصادر في جنحة يتوقف فيها رفع الدعوى على شكوى أو طلب من الجنى عليه ، حتى ولو لم يستأنف هذا الأخير ، على أن تنازل من قدم الشكوى أو الطلب في أى وقت حتى صدور الحكم النهائي يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل .

كما أن لها استئناف الحكم الصادر في الدعوى الجنائية ، حتى ولو رفعت أصلا من المدعى المدني بالطريق المباشر .

وفي أى من تلك الحالات ، يكون استئناف النياية العامة جائزا ، ما لم ينص القانون صراحة على خلاف ذلك في احوال يعينها (١) . ولا يسقط رضاؤها بالحكم حقا في الظن فيه طالما أن ميعاده لازال ممتدا .

ولما كانت الأحكام كلفة الصادرة في الدعوى الجنائية حضورية دائما بالنسبة للنياية العامة لان حضورها بالجلسة من أسس تشكيل المحاكم الجنائية ، فإن ميعاد طعنها فيها يبدأ من تاريخ صدورها .

ويجوز للنياية العامة - بلا خلاف - أن تستأنف الحكم الصادر في معارضة مرفوعة عن حكم غيابي صادر من محكمة جزئية في دعوى جنائية - في الحدود المتقدمة - إذا كان قد سبق لها استئناف الحكم الغيابي تم قضى في المعارضة بالغائه أو تعديله ، إذ يترتب على ذلك سقوط استئنافها الأول .

ولا جدوى من استئنافها للحكم الصادر في المعارضة إذا كان قد قضى بتأييد الحكم الغيابي الذي استأنفته ، أو باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، إذ يطرح استئنافها للحكم الأول موضوع الدعوى برمنه على المحكمة الاستئنافية ، ويظل قائما وينسحب بطريق التبعية والازدوم على الحكم الثاني الذي يعتبر صدوره اينانا بعدم تغير مراكز الخصوم في الدعوى (٢) .

ورغم وضوح عبارات النصوص المنظمة لحق النياية العامة في الاستئناف ، إلا أن بعض المشاكل العملية تبرز مطبقها ، وهي مشاكل نستمد أهميتها من أهمية تلك النصوص واتساع مجال تطبيقها ، وسنتناول في هذا البحث إحدى تلك المشاكل التي تلقى في العمل تسميات عدة ، وهي حق النياية العامة في الظن بطريق الاستئناف في الحكم الجنائي الصادر من محكمة جزئية في معارضة مرفوعة

(١) على سبيل المثال ما نصه عليه اللذان ٣ و ٧ من الرسوم بمقتون ٩٨ نصية ١٩٤٥ في شأن التبردين والشبهة فيهم .

أمامها رغم عدم سبق استئنافها للحكم المعارض فيه ، وحدود الدعوى التي يطرحها هذا النص على المحكمة الاستئنافية .

حق النيابة العامة في استئناف الحكم الصادر في المعارضة وحده

المقصود بالحكم الصادر في المعارضة - في المعنى الدقيق - كل حكم يصدر فيها غير المخضاء باعتبارها كأن لم تكن . وفي حديثنا عن الأحكام الصادرة في المعارضة سنعني بذلك الميارة معنهما الشامل والمتضمن . كذلك للحكم الذي يصدر باعتبار المعارضة كأن لم تكن . وقد أثار حق النيابة العامة في استئناف الجمع الصادر في المعارضة وحده - أي يفرض عدم سبق استئنافها للحكم المعارض فيه - خلافاً نجد صده في قضاء المحكمة العليا وأحكام باقي المحاكم وأراء الشراح وتعليمات النيابة العامة وفي خطٍ شائع بين كثير من أعضاء النيابة ، فمن قائل يحرمان النيابة العامة من هذا الحق في بعض الأحوال ، ومن قائل يحقها المطلق في الطعن في مثل تلك الأحكام - هي الحدود التي رسمها القانون لحقها في الطعن في الأحكام بصفة عامة دون تمييز بين حكم صدر حضورياً أو غيابياً وبين حكم صادر في معارضة مرفوعة عن حكم غيابي ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل في هذا البحث .

١ - قضاء النقض في الموضوع :

سبق لمحكمة العليا أن قضت بأن عدم استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي الابتدائي يجعل هذا الحكم نهائياً في حقها بالنسبة للدائنة ومقدار العقوبة ، بحيث لو عارض فيه المتهم وتأييد فلا وجه لها في استئناف الحكم الصادر بتأييده لأنه لم يسلبها شيئاً مما حصلت عليه بالحكم الغيابي وقضت به . أما إذا ألقى ويرى المتهم أو ادل بتخفيف العقوبة فلها أن تستأنف كيما تصل إلى إدانة المتهم ومعاقبته في حد التقدير الذي كان نهائياً في حقها وهو القدر الوارد بالحكم الغيابي (١) .

ويلاحظ أن هذا القضاء - يفرض صواب ما انتهى إليه - لا تنطبق علته على باقي صور الأحكام الصادرة في المعارضة بغير تأييد الحكم الغيابي ، إذ أن موافقة النيابة العامة على الحكم الصادر غيابياً لا تعني موافقتها على أي من تلك الأحكام .

كما يلاحظ أنه لم يؤسس قضاء على انسحاب الحكم الغيابي في الحكم الصادر في المعارضة واتحادهما معاً بما يفقد الأخير ذاتيته المستقلة . واكتفي بالقول بأن عدم استئناف النيابة له يجعله نهائياً في حقها . ونيس لها من ثم أن تستأنف حكماً صادراً بتأييده لم يسلبها شيئاً مما حصلت عليه وقضت به ، مع ما في هذا المعنى - كما سيجرى فيما بعد - من فهم خاطئ لطبيعة مصلحة النيابة العامة في الطعن وفي الدعوى بصفة عامة .

وقد عدلت محكمة النقض عن قضائها السابق وقضت بحق بأن للنيابة العامة كسائر الخصوم في الدعوى الجنائية أن تستأنف أي حكم جاز استئنافه ولو كان استئنافها لمصلحة المتهم ، وأنه لما كان الحكم الصادر في المعارضة حكماً قابلاً بذاته للنيابة حق الطعن عليه إذا ما رأت وجهاً لذلك ، وغاية الأمر أن استئنافها يكون مقصوراً على هذا الحكم فلا يخول المحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي المعارض فيه إلا إذا كانت النيابة قد استأنفتها هو أيضاً ، فإذا

(١) نظري ١١٣١/١١/٢ : مجموعة القواعد القانونية التي قررها محكمة النظر المأثرة .
الجنائية الجزء الأول في ٢٥٥ : ص ٢٩١ . وقضت ١٩٤٥/٢/٥ : لمجموعة السابقة في ٧٧ : ص ٢١٤ .

استأنف النيابة الحكم الصادر برفض المعارضة وتأييد الحكم الغيابي ، ما يكون على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لهذا الحكم وتعمل على تصحيح ما قد يكون وقع فيه من أخطاء ، فإذا هي لم تفعل وقضت بعدم قبول المعارضة بمقولة أن النيابة ما دامت لم تستأنف في الميعاد الحكم الصادر في غيبة المتهم ، فلا يجوز لها أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة ، فإنها تكون قد انحطت (١) .

ثم أكدت هذا المعنى في حكم حديث لها مقرر أن حق النيابة العامة في الاستئناف مطبق مباشرة في الموعد المقرر متى كان الحكم جائزا استئنافية وأن لها كسائر الخصوم في الدعوى الجنائية أن تستأنف مثل هذا الحكم ولو كان استئنافا لمصلحة المتهم . وأنه ترتيبا على ذلك وعلى أن الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم حكما ثم بذاته ، يكون للنائب حق الطعن عليه إذا ما رأت وجها لذلك ، وغاية الأمر أن استئنافها يكون مقصورا على هذا الحكم فلا يخول المحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي المعارض فيه ، إلا إذا كانت النيابة قد استأنفته أيضا (٢) .

وقد أرسى هذا القضاء مبدأ ، عدة أهمها - في صدر ما نبحث فيه - نفي نفي بذاتية الحكم الصادر في المعارضة واستقلاله عن الحكم الغيابي ، وصلاحيته لأن يكون محل طعن مستقل من النيابة العامة ، وإن استئنافها يكون مقصورا على هذا الحكم وحده - طالما أنها لم تستأنف الحكم الغيابي - وبالتالي لا يخول المحكمة الاستئنافية - في هذه الحالة - أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي المعارض فيه . فضلا عن شموله بالقاعدة التي أقرها الإحكام كافة التي تصدر في المعارضة سواء منها ما صدر في الموضوع أو ما صدر في غير الموضوع بنضاه منه للخصومة .

٢ - قضاء المحاكم الأخرى :

قليلًا ما تنور تلك المشكلة أمام القضاء ، ويرجع ذلك إلى ندرة الحالات التي تبأثر فيها النيابة العامة حقها في الطعن في حكم صادر من محكمة جزئية في معارضة مرفوعة عن حكم غيابي لم تستأنفه ، رغم كثرة الأحوال التي توجب ذلك .

وفي الحالات النادرة التي تطرح فيها هذه المسألة على القضاء ، فإن المحاكم لا تتفق فيها على رأي واحد ، فمنها ما ينتهي في قضائه إلى ما يتفق مع الرأي الذي اعتنقته محكمة النقض في قضائها الأخير من حق النيابة العامة في الطعن على الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم إذا رأت وجها لذلك - وأيضا كان ما قضى به - ولو لم يسبق لها استئناف الحكم الغيابي (٣) .

ومن المحاكم ما يزال ينكر على النيابة هذا الحق في بعض صوره ، فقد قضى قديما بأنه « إذا كانت النيابة العمومية لم تستأنف الحكم الغيابي في الميعاد المقرر فإنه يصبح نهائيا بالنسبة لها لذلك لا يقبل منها استئناف الحكم الصادر بتأييده بناء على معارضة المتهم » (٤) .

(١) نقض ١٩٤٨/٤/١٩ ؛ مجموعة التواعد : الجزء الأول : ق ٢٥٧ ؛ ص ٢٤١ .

(٢) نقض ١٩٦٧/١٠/٨ ؛ مجموعة الأحكام : ص ١٨ ؛ ص ٩٤٠ .

(٣) على سبيل المثال أحكام محكمة الزلازل الابتدائية بجهة استئنافية بجلدة ١٩٦٦/٥/٢٢ في القضية رقم ١٥٦٦ لسنة ١٩٦٦ بجهة استئنافية بجلدة ١٩٦٨/٤/٣٠ في القضية رقم ٩٦٦ لسنة ١٩٦٨ بجهة استئنافية و بجلدة ١٩٦٧/١/١٢ في القضية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٧ مخالفات متعلقة ؛ غير منشورة .

(٤) استئناف ١٩٠٤/٧/٢٢ - المجموعة الرسمية : ص ٦٠ ص ١٨٧ .

وقضى بعد ذلك على سبيل المثال - بأنه « .. لما كان المقرر أن القضاء في المعارضة بتأييد الحكم القيايى يعد ايداناً بعدم تغيير مركز الخصوم وانصل هذا القضاء بانقضاء القيايى الاول وبالتحادها معا ، فإن الطعن فى الحكم الصادر فى المعارضة بالتأييد ينسحب الى الحكم القيايى ، وعلى ذلك واذا ينسحب استئناف النيابة الى الحكم القيايى ولان هذا الحكم هو حكم حضورى دائماً فى حق النيابة العامة ، وقد بدأ استئنافه فى حقها منذ صدوره وانتهى بانقضاء الميعاد المقرر فى المادة ٤٠٦ اجراءات ، فإن استئنافها يفدو مرفوعاً بعد الميعاد ويتمين القضاء بعدم قبوله شكلاً لرفعه بعد الميعاد » (١) .

وقد اخطأ الحكم الاخير فى النتيجة التى انتهى اليها ، كما اخطأ فى المقعدة التى بنى عليها تلك النتيجة ، ذلك أنه وإن كان استئناف النيابة للحكم القيايى ينسحب الى الحكم الصادر فى المعارضة بتأييده بطريق التبعية وللزوم - حسبما جرى عليه قضاء النقض - الا أن العكس غير صحيح . ورغم أنه انتهى الى اتحاد الحكمين معا ، الا أنه صرف طعن النيابة الى الحكم الاول وحده دون الثانى ، وكان عليه - لتكون نتيجته متسقة مع مقدمته الحاطنة - أن يصرّف الطعن الى الحكمين معا ورغم تسليمنا بخطأ ذلك وبخطأ ما انتهى اليه الحكم وبأن الفرض الثالث - الذى لم يصل اليه - هو الصحيح ، وهو أن طعن النيابة هنا ينصب على الحكم الصادر فى المعارضة وحده دون الحكم القيايى .

كما أن الحكم المشار اليه قد انكر ما تلحّم الصادر فى المعارضة من ذاتية كعمله صالحاً لان يكون محل طعن مستقل ، وهذا هو ما حدا على ارجاع بدء ميعاد استئناف النيابة له - خطأ - الى تاريخ صدور الحكم القيايى ، ومن ثم انتهى الى القضاء بعدم قبوله شكلاً لرفعه بعد الميعاد .

كل ذلك بالاضافة الى مخالفة هذا القضاء للقواعد الاساسية فى حق النيابة العامة فى الطعن فى الاحكام التى سنأتى الى تفصيلها - فى حدود موضوع البحث - فيما بعد .

ولم الشراح :

لم تتناول المؤلفات التى صدرت فى فقه الاجراءات الجنائية الامر الذى نحن بصدده بالناية الكافية والتفاصيل الواجب ، فالبعض أحمله كلية والبعض فى القدر الضئيل الذى تناوله به - اكتفى بالإشارة الى قضاء النقض قديمه أو حديثه أو الى كليهما متفقاً فى رأى مع أحدث ما أشار اليه . وتبعاً لذلك انقسم هؤلاء بين معارض ومؤيد لحق النيابة العامة فى استئناف الاحكام الصادرة فى المعارضة - فى حدود القانون - بغير تمييز بينها وبفرض علم استئنافها للحكم القيايى المعارض فيه .

فمنهم من ذهب الى أنه يجوز للنياية العامة استئناف الحكم الصادر فى المعارضة بمفرده ولو كان صادراً بتأييد الحكم القيايى لان لها كسائر الخصوم استئناف أى حكم جاتز استئنافه ، ولان الحكم فى المعارضة هو حكم قائم بذاته يحق للنياية الطعن فيه - اذا ما رأت وجهاً لذلك - فلا يصح القضاء بعدم قبول الاستئناف بمقولة أن

(١) محكمة التمييز الإيطالية بوجبة استئنافية . جلسة ١٩٦٨/٣/٢١ فى المجلد رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٨ ج٢ صفحتان ١ غير منشور .

النيابة ما دامت لم تستأنف في الميعاد الحكم الصادر في غياب المتهم فلا يجوز لها أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة (١) .

ومنهم من ذهب الى عكس ذلك والى أن عدم استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي في الميعاد يجعله نهائيا في حقها ، فلا يقبل منها استئناف الحكم الصادر بتأييده بناء على معارضة المتهم (٢) .

٤ - ما جرى عليه العمل بين أعضاء النيابة العامة :

استقر في أذهان كثير من أعضاء النيابة العامة أنه ما دامت النيابة لم تستأنف في الميعاد الحكم الغيابي ، فلا يجوز لها استئناف الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه - ولو كان مشبوها بخطأ يمينه - الا اذا كان الحكم الاخير قد أضحى المقوية المحكوم بها غيابيا أو عدلها .

وتجاوز الامر ذلك فأصبح الكثير منهم لا يعنون بمراجعة الاحكام الصادرة في المعارضة لتبين ما اذا كان ثمة خطأ فيها أو مجانية للصواب ، وأصبحت كشوف الاحكام التي يحورها كاتب الجلسة لمرضاها على وكيل النيابة، تبويب - في كثير من النيابة - ولذا لهذا الفهم التوارث ، فيخصص الجزء الاخير منها للاحكام الصادرة في المعارضات ، ويعنون منفصلا بما يدل على ذلك حتى تمر عليه عين المراجع مرورا عابرا بغير عناية أو لا يلتفت اليه على الاطلاق .

وفي اعتقادنا أن مرجع ذلك الخطأ الشائع ، هو ما سطر في الفقرة الاولى من البند رقم ٧٣٢ من التعليمات العامة للنيابات والتي جرى نصها على النحو التالي :

« اذا صدر حكم غيابي في قضية ولم تستأنفه النيابة في الميعاد القانوني ، ثم عورض فيه ونظرت المعارضة وأيدت المحكمة الحكم الغيابي أو قضت بعدم قبول المعارضة شكلا أو باعتبارها كان لم تكن ، فليس للنيابة أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة التي قامت استئنائه » .

وما جاء في الفقرة المشار اليها لا يتفق مع صحيح القانون - كما سنرى - ويبنى لذلك تعديله إذ أن للنيابة العامة أن تستأنف الاحكام المشار اليها فيه - ان رأت وجها لذلك - وغاية الامر أن استئنافها ينصب على تلك الاحكام وحدها دون أن ينسحب الى الحكم الغيابي طالما أنها لم تستأنفه ، وقد يصيب الحكم الغيابي - الذي ولققت عليه النيابة - في قضائه ، ثم يخطئ الحكم الصادر في المعارضة أيا كانت صودته ، وسنرى أمثلة تبرز ذلك .

كما أن حق النيابة في استئناف الحكم الصادر في المعارضة يبنى على ذاتية ذلك أي حكم مانع من السير في الدعوى يجوز أن يكون محلا لظن مستقل عن حكم الموضوع ، ومن قبيل ذلك القضاء بعدم قبول المعارضة شكلا أو باعتبارها كان لم تكن .

كما أن حق النيابة في استئناف الحكم الصادر في المعارضة يبنى على ذاتية ذلك

(١) حسن صادق الرصفاوي : « تفسير الاجراءات الجنائية » طبع ١٩٥٧ ص ٧٨٤ - ودرويش مهدي : « المشكلات العملية الهامة في الاجراءات الجنائية » طبع ١٩٦٣ الجزء الثاني ص ٣٦٤ و ص ٤١٦ .

(٢) على ذكر المراجعين : المبادئ الاساسية للتفتيش والاجراءات الجنائية : طبع ١٩٣٩ الجزء الثاني ص ٣٣٥ .

الحكم واستقلاله عن سابقه مما يجعله قابلا للطعن فيه في الحدود التي رسمها المشرع ولا ينبغي - كما قد يفهم من عبارة التعليمات - على سبق استئنافها للحكم الفيايى ، ذلك أن هذا الاستئناف يستقط بمجرد صدور الحكم في المعارضة بإلغاء الحكم الفيايى أو بتعديله (١) .

لما إذا صدر الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو بتأييد الحكم الفيايى فيظل استئناف النياية للحكم الفيايى قائما ، وينسحب بطريق التسمية وللزوم على الحكم الثانى (٢) .

ومما تجدر الإشارة اليه أن العبارة الأخيرة التي وردت في البند المشار اليه من التعليمات تجرى على أنه : « ليس للنياية أن تستأنف الحكم الصادر في المعارضة الذي قاتها استئنافه » وهي صياغة غير سليمة ، ذلك أن النياية وإن قاتها استئناف الحكم الفيايى ، فإن ذلك لا يعنى أنها قد قاتها استئناف الحكم الصادر في المعارضة والذي لم يكن له وجود وقت صدور الحكم الاول وموافقتها عليه .

وباينا في الموضوع :

للوصل الى اجابة صحيحة ذات تاصيل قانوني سليم للتمسائل المطار حول حق النياية العامة المطلق في استئناف أى حكم صادر في معارضة مرفوعة عن حكم ابتدائي لم تستأنفه - في الحدود التي رسمها المشرع للطعن في الاحكام عامة - يتمين الوقوف امام مسلمات لا ينبغي أن تكون - في اطارها العام على الاقل - محل جدل أو خلاف وتعرض لها فيما يلى في ست نقاط :

أولا : أن الحكم الصادر في المعارضة هو حكم قائم بذاته مستقل بمقوماته له ما للاحكام كافة من خصائص ويترتب عليه ما رتبه القانون عليها من آثار ويجرى عليه ما يجرى عليها من شروط شكلية وموضوعية ، كما يجب أن يشتمل - كباقي الاحكام - على الاسباب التي بنى عليها وعلى بيان الواقعة المستوجبة للمقبولة والظروف التي وقعت فيها ونص القانون الذي حكم بموجبها ان لضى بالادانة (م ٣١٠ اجراءات) وأن يفضل في الطلبات التي تقدم من الخصوم مع بيان الاسباب التي يستند اليها (م ٣١١ اجراءات) .

ويترتب على ذلك أن صيرورة الحكم المعارض فيه نهائيا في حق النياية لايعنى أن الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه قد أصبح هو الآخر نهائيا بالنسبة لها ولو قضى بتأييده طالما أن لكل منهما كيانا مستقلا بذاته .

ثانيا : أن حق النياية العامة في الطعن في الاحكام مطلق تباشره في الحدود المقررة في القانون ، ولها كخصص في الدعوى الجنائية أن تستأنف أى حكم جائز استئنافه في الميعاد المقرر ، ولا يمنع من ذلك أن يكون الحكم صادرا في معارضة مرفوعة من المحكوم عليه أو أنه لم يسبق لها استئناف الحكم المعارض فيه والصادر حضوريا في مواجهتها ، طالما أن الحكم في المعارضة من محكمة جزئية في دعوى جنائية منظورة امامها هو من قبيل الاحكام الجائز استئنافها في حدود ما نص عليه القانون .

ثالثا : أنه لا يصح تنازل النياية العامة عن حقها المقرر في الطعن في الاحكام .

(١) نفس ١٩٦٧/١٠/٢٣ : مجموعة الاحكام ، ص ١٨ ، م ١٠٠٨ .

(٢) نفس ١٩٦٧/١٢/٢٥ : مجموعة الاحكام ، ص ١٨ ، م ١٢٠٠ .

طلبا أن يمعد الطعن لا زال ممتدا ، ويسنمر حقا في الطعن قائما ولو بدا منها أنها موافقة على الحكم (١) .

رابعا : ان مصاحبة النيابة العامة في الطعن في الاحكام تختلف في طبيعتها عن مصحة المحكوم عليه . فالتقضاء بالادانة او بعقوبة بذاتها ليس وحده دائما مطلبها ، فهي بنيانها عن المجتمع يكون من مصلحتها دائما الا يفلت مجرم من عقاب يستحقه ، والا توضع عقوبة على بري ، وان يطبق القانون تطبيقا سليما ، ومن ثم كان لها ان طعن في الحكم لمصلحة المحكوم عليه ، ولها على سبيل المثال ان تستأنف الحكم الصادر في المعارضة بتأييد حكم غيابي لم تستأنفه ان رأت أنه سلب المحكوم عليه حقا من حقوقه بان قضى بتأييد حكم غيابي اوقع على المتهم عقوبة تجاوز الحد الاقصى المقرر في القانون عقابا على الواقعة المطروحة . دون أن يرد على استئنافها بان الحكم الصادر في المعارضة لم يسلبها شيئا مما حصلت عليه وقتصت به .

خامسا : ان استئناف النيابة العامة للحكم الصادر في المعارضة . ورغم عدم سبق استئنافها للحكم المعارض فيه لا يتعارض في أي صورة من صورته مع قاعدة أن المعارض لا يضار بمعارضته ، طالما أن استئنافها مقصور على الحكم الصادر في المعارضة وحده ولا يطرح على المحكمة الاستئنافية الحكم المعارض فيه والذي لم تستأنفه النيابة العامة ولا يخولها - في تلك الحالة - أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي المعارض فيه عملا بالحكم اؤارد في المادة ٤٠١ إجراءات .

سادسا : ان الاستئناف يتحدد بالحكم المستأنف ، وعن ثم يكون استئناف النيابة للحكم الصادر في المعارضة وحده مقصورا على هذا الحكم ولا يدخل المحكمة الاستئنافية ان تتعرض للحكم المعارض فيه طالما ان النيابة لم تستأنفه .

وهذه القاعدة تنطبق على استئناف النيابة كما تنطبق على الاستئناف المرفوع من المحكوم عليه ولا يتعارض معها القول بان استئناف الاخير للحكم الصادر في معارضة مرفوعة منه في الميعاد عن حكم غيابي يطرح على المحكمة الاستئنافية المحكمين معا فمرجع ذلك ما جاءت به المادة ٤٠٦ إجراءات من حكم بمقتضاء تحول معارضته في الحكم الغيابي في الميعاد دون بدء سريان ميعاد استئنافه لهذا الحكم ليبدأ من تاريخ الحكم في المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كان لم تكن (٢) ، فكان ميعاد العشرة ايام التالية لصدور الحكم في المعارضة أو للحكم باعتبارها كان لم تكن - بالنسبة للمحكوم عليه - يعد ميعادا لاستئناف الحكم الاخير والحكم الغيابي أيضا بنفس تلك المادة .

وقد جرى قضاء النقض على أن استئناف الحكم الغيابي يظل قائما وينسحب

(١) قضى بأنه « ليس للنيابة السومية ان تنزله عن الدعوى السومية لأنها قد اؤتمنت عليها لمصلحة الجماعة : وان قلنا ان تستأنف الحكم الصادر في الدعوى حتى ولو كانت قد امرت بسخطها لأي سبب من الاسباب او كان قد بدا منها أنها موافقة على هذا الحكم » (قضى ١٩٤٧/٣/٢٤ مجموعة القرارات : الجزء الاول ، ق ٨٠ ؛ ص ٢٦٥) وقضى بأن حق النيابة العامة في الاستئناف مطلق يتبادره في النوع المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه : ويكون على غير اساس ما يثيره المهم من عدم قبول استئناف النيابة لرفضها الحكم الابتدائي - (قضى ١٩٥٦/٤/٦٠ مجموعة الاحكام ص ٧ ؛ ص ٥٣٨) وقضى بأن استئناف النيابة الحكم الغيابي الصادر ضد المتهم ثم طلبها بعد ذلك في المعارضة للمرفوعة منه عن هذا الحكم بتأييده ؛ لا يمنع المحكمة من تشديد العقاب على المتهم (قضى ١٩٤٧/٣/٢٤ مجموعة القرارات : الجزء الاول ، ق ٣٦٦ ؛ ص ٢٤٤) .

(٢) ونرى ان المعارضة التي تحول دون بدء سريان ميعاد الاستئناف الى ما بعد الحكم في =

بطريق التبعية والازم على الحكم الصادر في المعارضة بتأييده أو باعتبارها كأن لم تكن (١) ، ولا نرى في ذلك خروجاً على قاعدة أن الاستئناف يتحدد بالحكم المستأنف، إذ أن المعارضة في الحكم الغيابي لا تسقط الحكم بل تجعله معلقاً إلى أن يفصل فيها ، وأن القضاء بتأييد الحكم الغيابي - وكما قالت المحكمة العليا - يعد إيماناً بعدم تغير مراكز الخصوم في الدعوى وباتصال القضاء الأول بالثاني واتحادهما معاً ، ويكون بلا جدوى لظن ثائية في الحكم الصادر في المعارضة بتأييده لعدم سقوط الاستئناف المرفوع عن الحكم الأول (٢) .

كما أن انقضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن هو جزء يقضى به لتخلف المعارض عن الحضور بالجلسة المحددة لنظر معارضته ، ويترتب عليه أن تصبح الدعوى وكأن لم يحصل فيها أية معارضة ، وتصير للحكم الغيابي قوة الحكم الحضوري ، الأمر الذي يستقيم أن يظل الاستئناف المرفوع عنه قائماً .

وقد كان مؤدى أعمال نصوص قانون تحقيق الجنايات أن استئناف المتهم للحكم الصادر باعتبار معارضته كأن لم تكن لا يطرح على المحكمة الاستئنافية سوى هذا الحكم وحده دون الحكم الغيابي ، ذلك أن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن - كما قلنا - من شأنه أن يعيد للحكم الغيابي قوته ليصبح بمثابة حكم حضوري لم ترفع عنه أي معارضة . وكان على المحكوم عليه - درءاً لذلك - أن يطلع في الحكم الغيابي بطريق المعارضة والاستئناف معاً حتى إذا قضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن ، نظر استئنافه الذي رفع في الميعاد .

وقد جرى قضاء النقض في ظل قانون تحقيق الجنايات - في البداية - على أنه إذا حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن فلا يبقى إلا الحكم الغيابي وكأنه لم تحصل فيه

= المعارضة أو الحكم باعتبارها كأن لم تكن هي التي ترفع في الميعاد عن حكم غيابي تجوز المعارضة فيه ، أي يشترط لتجرت ذلك الآخر في بدء سريان الميعاد أن تكون جائزة ومقبولة مع ملاحظة أن الصبرة في وصف الحكم بأنه غيابي أو حضوري هي بحقيقة الواقع لا بما قد يوصف به شكلاً .

أما إذا بدأ سريان ميعاد الاستئناف لأن التقرير بالمعارضة لا يوقف سريانه بأي حال ، فقال ذلك أن يكون الحكم في حقيقته قد صدر حضورياً وأن وصفه شكلاً بأنه غيابي ؛ أو كان غيابياً ورفضت المعارضة بعد قرائته مبدئياً وبيده ميعاد استئنافه ؛ أو كان من الاستئناف الغيابية التي نص القانون على عدم جواز المعارضة فيها والتي يبدأ ميعاد استئنافها من تاريخ إعلان الحكم عليه دون أن تلزم المعارضة فيها - أن رفضت على بدء هذا الميعاد أو سريانه .

وفي مثل هذه الأحوال لا يطرح استئناف الحكم الصادر في المعارضة على المحكمة الاستئنافية سوى هذا الحكم وحده دون الحكم المعارض فيه ، ولو كانت محكمة المعارضة قد اشغلت فلم تقض بعدم قبول المعارضة أو يتمت بقرارها وأما تعرضت في قضائها لموضوع المعارضة ؛ أو كانت قد قبلت باعتبارها كأن لم تكن لتختلف المعارض عن الخصوم بالجلسة الأولى التي قلنا بها .

وحلوا هو ما يتفق مع ما نصت عليه المادة ٤٠٦ إجراءات ومع القول بأن الطعن لا يضر بجعله بالقانون وبأن صفة الخصم غير جائزة أو غير مقبولة ؛ ويتفق مع القول بأن استئناف البداية للحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه - أيأ كان ما قضى به - لا يطرح على المحكمة الاستئنافية سوى هذا الحكم وحده دون الحكم المعارض فيه لأن المعارضة في هذا الحكم لم تكن جائزة بالنسبة لها كخصومه حضورياً في حلقها .

(١) - تلقى ١٩٦٧/١٢/٢٥ ، مجموعة الأحكام ، ص ٩٨ ، ص ١٣٠٠ .

(٢) - تلقى ١٩٦٧/١٢/٢٥ ، مجموعة القواعد ، الجزء الأول ، ق ١٣٦ ، ص ٢٢٢ .

معارضة ، فإذا كان ميعاد استئنافه قد فات فلا سبيل لاعادة النظر فيه (١) .

ثم عدلت عن هذا القضاء - من باب العدالة - واستقر قضاؤها على أنه وإن كان الاستئناف هو عن الحكم الأخير الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن إلا أن هذا الحكم ينمجم في الحكم الغيابي الصادر في الموضوع بالعقوبة أو بالتعويض ويسمح للمحكمة الاستئنافية بنظر الحكم الغيابي والقضاء في الموضوع ، وأن القانون الجنائي لا يصرط طريق الطعن الاحتياطي ولا يبيح الجمع بين طريقي طعن في آن واحد (٢) .

وقد جعلت بذلك محكمة النقض الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن بمثابة حكم في الموضوع بتأييد الحكم الغيابي فينسحب استئنافه الى الحكم الغيابي .

وقد كان هذا الاتجاه منها مقبولا قبل صدور قانون الاجراءات الجنائية ، لتشبيهه مع العدالة ، وإن لم يسلم مع ذلك من النقد (٣) .

ولم يمد هناك بعد صدور قانون الاجراءات الجنائية محل لاستمرار اعتناق فكرة الانمجام القائمة على حيلة قانونية Motion منتقدة وضمت لسد نقص رؤى وجوده في القانون القديم ثلاثة آلاف الشرع في القانون الحالي الذي عالج المشكلة بيسدا عن هذا التحايل فنص في المادة ٤٠٦ اجراءات على أن ميعاد استئناف الحكم الغيابي يسدا من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فيه أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كان لم تكن .

وقد جاء في تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ تعليقاً على تلك المادة أن قضاء النقض الذي اعتنق فكرة الانمجام « يتعارض مع المبادئ القانونية الدقيقة التي تقضي بأن الاستئناف يتحدد بالحكم المستأنف فيجب أن يكون في هذه الحالة قاصراً على الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن ولا يشمل بذاته الحكم الغيابي الذي لم يستأنف ولذلك رأت اللجنة أن تنص صراحة على أنه في هذه الحالة لا يسدا ميعاد استئناف الحكم الغيابي الا من تاريخ الحكم في المعارضة باعتبارها كانها لم تكن ، أي أن رفع المعارضة يوقف سريان ميعاد استئناف الحكم الغيابي » ، ولذلك أضافت في آخر الفقرة الأولى من المادة عبارة « أو من تاريخ الحكم باعتبارها كان لم تكن » .

ويعتينا من هذا العرض السريع لفكرة الانمجام الوصول الى أنه لا ينبغي العودة إليها في ظل انصوص الحالية ، أو مجرد التأثير بها ، لما قد يؤدي اليه ذلك من خطأ إذا ما صرف استئناف النيابة للحكم الصادر في المعارضة باعتبارها كان لم تكن . أو يأتى قضاء كان - الى الحكم المعارض فيه ، وهو حكم حضوري في حقها يسدا ميعاد استئنافها له من تاريخ صدوره بما يستتبع ذلك من التقضاء بعدم قبول هذا الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد ، إذ غالباً ما يكون ذلك الميعاد قد انقضى ،

(١) نقض ١٩٣٢/٢/١٥ . مجموعة القواعد . الجزء الأول . ق ١٣٦ . ص ٢٢٢ .

(٢) للنقض ١٩٣٥/٢/٤ ، مجموعة القواعد . الجزء الأول . ق ١٣٧ . ص ٢٢٤ .

(٣) الترابي : المرجع السابق . ص ٣٦٥ - والرمضان : المرجع السابق . ص ٧٨٥ - ورؤوف ميهب . المرجع السابق . ص ٤٢٢ - وسعود مصطفى : شرح قانون الاجراءات الجنائية . القيمة التاسعة ١٩٦٤ : ص ٤١٠ و ص ٥٢٧ - وعادل عبد الباقي : شرح قانون الاجراءات الجنائية : القيمة الأولى ١٩٥٣ : الجزء الثاني : ص ٤٨٣ . وعادل المحرم حاتم : يعنى المنشور بمجلة المحاماة عدد يونيو سنة ١٩٥٦ .

وهو الخطأ الذي أشرنا الى املته من قضاء تأثر بفكرة الانسحاب تلك فوقع فيه (١) .

ولا يفوتنا أن ننوه الى أن محكمة النقض لم تتخلص بعد في قضائها - في ظل قانون الإجراءات الجنائية - من آثار فكرة الانسحاب بين الحكم الغيابي والحكم الصادر في المعارضة المرفوعة عنه باعتبارها كان لم تكن ، ولا تزال تؤسس انسحاب استئناف المحكوم عليه للحكم الثاني الى الحكم الاول على تلك الفكرة ، رغم أن الأساس القانوني لذلك قائم في المادة ٤٠٦ إجراءات ، ولا يحتاج الأمر الى الاستمرار في هذا التحايل ، فقد قضت بأن « استئناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتبارها كان لم تكن يشمل كذلك الحكم الغيابي - على ما جرى عليه قضاء محكمة النقض - نظرا الى أن كلا الحكمين متداخلان ومنمجان أحدهما في الآخر ، مما يلزم عنه أن استئناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتبارها كان لم تكن يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الموضوع برمته للفصل فيه » (٢) .

ونخلص مما سلف ، ومن استقراء تلك القواعد ، والتعرف على طبيعة الحكم الصادر في المعارضة ، وحق النيابة في الطعن ، ومصلحتها فيه ، الى أن عدم استئنافا للحكم الصادر في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية لا يحرمها حقها الاصيل في الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة عنه من المحكوم عليه - ايا كان ما قضى به - ودون أن يكون هذا الحق قاصرا على بعض صور الاحكام الصادرة في المعارضة دون البعض الآخر ، ودون تمييز بين حكم صادر في الموضوع وآخر صادر يعلم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى وانهاء الخصومة بتغير قضاء في موضوعها .

كل ذلك مع بقاء المحكمة الاستئنافية ملتزمة بقاعدة أن المعارض لا يضار من معارضته ، ومن ثم لا تتجاوز في قضائها ما قضى به الحكم المعارض فيه طالما أن النيابة لم تستأنفه .

ويكون بدء سريان ميعاد استئناف النيابة العامة للحكم الصادر في المعارضة من تاريخ صدوره وفقا للقواعد العامة .

ونلفت النظر مرة ثانية الى أن المصلحة أساس الدعوى ، فإذا انقضت فلا دعوى ، ولا طعن لمصلحة القانون مجردا ، مع وجود الفهم الصحيح لطبيعة مصلحة النيابة العامة في الدعوى .

ومن أمثلة الاحكام التي تصدر في المعارضة ولا يكون للنأيبة العامة - في رأينا - مصلحة جديدة في الطعن فيها بطريق الاستئناف - رغم ما يشوب الحكم من خطأ - حالة القضاء بقبول المعارضة شكلا وفي موضوعها بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ، رغم تخلف المعارض - بتغير علو - عن حضور الجلسة الاولى المحددة لنظر معارضته والتي أعلن بها إعلانا صحيفيا ، مما كان يوجب القضاء باعتبار معارضته كان لم تكن .

(١) راجع حكم محكمة الزقازيق الابتدائية في ١٩٦٨/٣/٢١ للشارح اليه ليا سبق .

٤٤ (٢) نقض ١٩٥٥/٣/١٤ : مجوعة الاحكام : س ٦ ص ٦٤٢ - ونقض ١٩٥٥/٥/٢ مجوعة الاحكام : س ٦ ص ٩٣٣ - ونقض ١٩٦٠/١١/٢٨ : مجوعة الاحكام : س ١١ ص ٨٤١ - ونقض ١٩٦٥/١/٢٨ : مجوعة الاحكام : س ١٦ ص ١٣ .

صور للاحكام التي تصدر في المعارضة

١ - الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن :

يعتبر هذا الحكم بمثابة جزاء وضعه المشرع على تخلف الماارض عن الحضور بالجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته (م ٢/٤٠١ اجراءات) ، ويحكم به دون طلب من الحضور ودون حاجة لبحث موضوع الدعوى ، ولذلك لا يعتبر حكما في المعارضة بالمعنى الضيق ، ويصوده تعتبر الدعوى كأن لم يحصل فيها أى معارضة وتعود للحكم النهائي قوة الحكم الحضورى ، ويشترط لصحته ثبوت علم الماارض بالجلسة المحددة وتخلله عن الحضور بنفسه - أو بواسطة وكيل عنه فى الاحوال التي يجوز فيها ذلك - بغير مانع قهرى .

ومن أمثلة الخطأ فى هذا الحكم أن يقضى به رغم ثبوت حضور الماارض بالجلسة بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فى الاحوال التي يجوز فيها ذلك ، أو إذا كان تخلفه عن الحضور مانع قهرى (١) ، أو إذا قضى به فى جلسة تالية للجلسة الأولى التي حددت لنظر المعارضة (٢) ، أو إذا ثبت أن علم الماارض لم يتصل ببيعاد الجلسة الأولى التي تخلف عن حضورها ، ومن صور ذلك أن تتم المعارضة بواسطة وكيل عنه ، ثم لا يعلن بالجلسة المحددة لنظر معارضته ، إذ لا يكفى علم وكيله بها لأن الاعلان القانونى الذى يرتب آثاره يجب أن يتم للشخص نفسه أو فى موطنه (٣) ، والموطن كما عرفته المادة ٤٠ من القانون المدنى هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه الثابة لا يعتبر المكان الذى يباشر فيه الموظف عمله موطنه له ، ولا يصح تأسيسا على اعلان الماارض به القضاء باعتبار معارضته كأن لم تكن (٤) .

كما لا يصح أن يبنى الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن على اعلان غير قانونى . أو على مجرد اعلان المتهم لمجة الإدارة أو فى مواجهة النيابة (٥) .

٢ - الحكم بعدم جواز المعارضة :

كما فى حالة معارضة المحكوم عليه فى حكم جاساد باذاته فى جريمة نص القانون على عدم جواز المعارضة فى الاحكام الصادرة عنها ، أو حالة المعارضة فى حكم صدر حضوريا ، أو صدر حضوريا اعتباريا ولم تتوافر الشروط المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ اجراءات لقبول المعارضة ، وهى أن تثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ، وأن يكون استثنائه غير جائز (٦) .

وقد يقضى بهذا الحكم خطأ رغم أن المعارضة جائزة كما لو كان الحكم الماارض فيه فى حقيقة قد صدر غيابيا وإن وصف بغير ذلك ، إذ العبارة فى وصف الحكم بأنه حضورى أو غيابى هى بتحقيقه الواقع لا بما تذكره المحكمة عنه (٧) .

(١) تلقى ١٩٦٧/١/٢٦ ، مجوعة الاحكام : ص ١٨ ، ص ٢٠٦٩ .

(٢) تلقى ١٩٦٧/١/٩ ، مجوعة الاحكام : ص ١٨ ، ص ٦٠ .

(٣) تلقى ١٩٦٣/٣/٣١ ، مجوعة الاحكام : ص ١٤ ، ص ٢٤٢ .

(٤) تلقى ١٩٦٦/٢/١ ، مجوعة الاحكام : ص ١٧ ، ص ٢١٨ .

(٥) تلقى ١٩٦٦/٥/٢٤ ، مجوعة الاحكام : ص ١٧ ، ص ٧٠٢ . تلقى ١٩٦٧/١/٣١ ، مجوعة الاحكام : ص ١٨ ، ص ١٢٢ .

(٦) تلقى ١٩٦٠/٣/١٥ ، مجوعة الاحكام : ص ١١ ، ص ٣٦٦ .

(٧) تلقى ١٩٦٥/١٢/١ - مجوعة الاحكام : ص ١٦ ، ص ٩١٠ . تلقى ١٩٦٧/٤/١٧ .

مجوعة الاحكام ص ١٨ ، ص ٥٣٧ .

٣ - الحكم بعدم قبول المعارضة شكلاً للتقرير بها بعد الميعاد :

حدد المشرع في المادة ١/٣٩٨ إجراءات ميعاد المعارضة بثلاثة أيام يضاف إليها ميعاد مسافة الطريق ان وجد ، ويبدأ الميعاد من اليوم التالي لإعلان المحكوم عليه بالحكم النهائي ، ويمتد الميعاد اذا صادف اليوم الاخير عطلة الى أول يوم عمل بعده . كما يمتد اذا غلقت قوة قاهرة منعت المحكوم عليه من التقرير بالمعارضة في الميعاد الى اليوم التالي لزوال المانع ، واذا دفع أمام المحكمة بقيام المانع وجب عليها - ان لم تأخذ به - ان ترد عليه في أسباب حكمها وألا تعتبر قاصراً .

وأمثلة الخطأ في هذا الحكم كثيرة يجمعها أن يحكم به رغم انتفاء شرط أو أكثر من شروط صحته المشار إليها فيما سبق ، كأن تخطئ المحكمة في احتساب الميعاد ، أو أن يكون اليوم الاخير قد صادف عطلة ولم تنتبه المحكمة لذلك وقضت بعدم قبول المعارضة التي تمت في اليوم التالي لانتهاء العطلة ، أو اذا لم ترد على الدفع بقيام المانع ، أو ردت عليه بأسباب مشبوهة يقصود بعبثها ، أو اذا كان المحكوم عليه لم يعلن بالحكم النهائي ، أو أعلن به إعلاناً غير قانوني ومع ذلك اعتبرته المحكمة ميماً لسريان ميعاد المعارضة .

ويلاحظ أن الفقرة الثانية من المادة ٣٩٨ إجراءات تنص على أنه « ومع ذلك اذا كان إعلان الحكم لم يحصل لشخص المتهم فإن ميعاد المعارضة بالنسبة اليه فيما يختص بالمعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بحصول الإعلان والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضى المدة » .

٤ - الحكم في موضوع المعارضة بتأييد الحكم النهائي :

اذا حضر المعارض بالجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته بنفسه أو بواسطة وكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك ، وكانت معارضته جائزة ومعقوبة شكلاً ، مضت المحكمة في نظر موضوع الدعوى ، وقد تنتهي الى القضاء في الموضوع بتأييد الحكم النهائي المعارض فيه . وقد يخطئ ذلك القضاء وأمثله ذلك عديدة منها :

(١) أن يقضى به رغم وجوب القضاء في الموضوع بالقضاء الحكم النهائي وبراءة المتهم لمجرد فعله عن دائرة التجريم ابتداء ، أو بناء على قانون لاحق لصدور الحكم النهائي أخرج الفعل من تلك الدائرة ، أو لعدم ثبوت الواقعة المسندة الى المتهم (م. ١/٣٠٤ إجراءات) .

(ب) أن يقضى به رغم وجوب القضاء بتعديل العقوبة لمصلحة المعارض ، كما لو كان الحكم النهائي قد وقع على المحكوم عليه - خطأ - عقوبة تزيد من الحد الأقصى المقرر عقاباً على جريمته ، أو عقوبة أشد في نوعها من تلك التي قررهما القانون أو كان قد صدر قانون جديد أصلح للمتهم بعد صدور الحكم النهائي يقل الحد الأقصى للعقوبة المقررة فيه عما قضى به هذا الحكم واقتضت محكمة المعارضة إصلاحه .

٥ - الحكم في موضوع المعارضة بالقضاء بالحكم النهائي أو بتعديله :

وهناك ذلك أن تقضى المحكمة في الموضوع بالقضاء الحكم النهائي وبراءة المتهم أو بتعديله ، وهي في سبيل تعديلها مقيدة بالحكم الوارد في المادة ٤٠١ إجراءات من أنه لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه .

ومن أمثلة الخطأ في هذا الحكم أن يقضى بالقضاء الحكم النهائي وبراءة المتهم رغم

أن ما أسند إليه نابت في حقه ويشكل فعلا معاقبا عليه (م ٣٠٤ / ٢ إجراءات) ،
أو أن يقضى بتعديل العقوبة المقررة فيها غيابيا إلى أقل رغم وجوب القضاء ببرائة
المتهم لعدم ثبوت الواقعة قبله ، أو خروج فعله عن دائرة التجريم ابتداء أو بناء على
قانون لاحق تصدور الحكم الغيابي أغفل الحكم الصادر في المعارضة أعماله .

• بل يتصور أن ينطوي الحكم فيقضى بعقوبة أشد من تلك التي قضى بها المتهم
الغيابي أو يضيف إلى ما قضى به عقوبة أخرى (١) . أو أن يقضى - خلافا لما قضى
به الحكم الغيابي - بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لكون الواقعة المسندة للمعارض
جناية وذلك بالمخالفة لقاعدة عدم جواز أن يضاد المعارض بالمعارضة المرفوعة منه ،
وهي قاعدة ذات حكم عام ينطبق في جميع الأحوال مهما شأب الحكم الغيابي من
إخطاء (٢) .

ويلاحظ أنه لا تثريب على محكمة المعارضة إن كان لقضاؤها بعدم الاختصاص
- خلافا لما قضى به الحكم الغيابي - لا يسىء إلى مركز المعارض ، كما لو كان هذا
المقضاء واجبا إلى أن الواقعة المطروحة عليها من الجنب انتهى تقع بواسطة الصحف
أو غيرها من طرق النشر والتي تختص محكمة الجنايات بالحكم فيها (م ٢١٦ إجراءات) .

ويبين من استعراض تلك الأمثلة من صور الأحكام الصادرة في المعارضة أن
للنيابة العامة - بل من واجبا - أن تطلع بطريق الاستئناف في الحكم الصادر في
المعارضة من محكمة أول درجة إما كان ما قضى به - إن رأت وجهها لذلك - في الحدود
التي رسمها الشارع لحقها في الطعن في الأحكام بصفة عامة ، ولو لم يسبق لها
استئناف الحكم الغيابي فإن كان قد سبق لها ذلك فلا حاجة بها إلى الطعن من جديد
في الحكم الصادر في المعارضة بتأييده أو باعتبارها كأن لم تكن ، لأن استئنافها
يظل قائما لا يسقط وينسحب إلى الحكم الأخير بطريق التسمية والضرورة ، وعليها أن
تعلن من جديد في الحكم الصادر في المعارضة إن كان قد قضى بغير ذلك ورات وجهها
للطعن فيه .

ولا يكون ثمة مبرر أو سند لمرمان النيابة العامة - بالنسبة لبعض الأحكام
التي تصدر في المعارضة - من ذلك الحق المقرر لها بمقتضى القانون .

حدود الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية وإحكام فيها

القاعدة العامة أن الغرض من الاستئناف - كطريق من طرق الطعن في الأحكام -
هو طلب إعادة طرح الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية للحكم فيها من جديد ،
وتصحیح ما قد يكون في الحكم المستأنف من خطأ ، ويثير ذلك ما تقتضيه به محكمة
الدرجة الثانية - وهي بسبيل مراقبة صحة الحكم المستأنف من ناحية الوقائع
والنطبق للقانوني - من قيود تتعلق بالواقعة التي كانت مطروحة أمام محكمة الدرجة
الأولى وبالحصص المستأنف وصفته ، وبما تناوله تقرير الاستئناف .

ولا ينبغي هنا سوى تناول حدود الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية التي يطرحها
عليها استئناف النيابة العامة للحكم الصادر في معارضة مرفوعة عن حكم غيابي
لم تستأنفه ، وما يترتب على ذلك من حكم يصدر في تلك الدعوى .

(١) نفس ١٩٥١/٢/٢٧ : مجموعة التواضع : الجزء الثاني : ١١ في ١٠٣٣ ونفس ٢٢/

١٩٦٧/١٠ : مجموعة الأحكام : ١٨ في ٦٠٠٨ .

(٢) نفس ١٩٦٧/١٠/٢٣ : مجموعة الأحكام : ١٨ في ٦٠٠٨ .

واستئناف النيابة في تلك الحالة لا يطرح على المحكمة الاستئنافية إلا الحكم الصادر في المارضة وحده ، ولا ينسحب إلى الحكم الفيائي الذي لم تستأنفه ، وأساس ذلك - كما قلنا - أن كافة الأحكام حضورية بالنسبة للنيابة ، ومن ثم يبدأ ميّاد استئنافها للحكم الموصوف بأنه غيائي من تاريخ صدوره ، وينقضي هذا الحق بانقضاء ذلك الميّاد ، وأن الحكم الصادر في المارضة هو حكم قائم بذاته مستقل بمقوماته يصح أن يكون وحده محلاً للطعن ، وأن القضاء يتخصص بالطلب ، وليس للمحكمة أن تنظر في غير ما هو معروض عليها ، والطعن لا يطرح على قاضيه سوى الحكم الذي ورد بتقرير الطعن أنه هو المظنون فيه .

ويرتّب على ذلك أن استئناف النيابة العامة للحكم الصادر في المارضة في موضوع الدعوى يطرح على المحكمة الاستئنافية ذلك الموضوع من جديد لتقضي فيه ، وأن استئنافها للحكم الصادر في المارضة في غير الموضوع لا يطرح على تلك المحكمة سوى السبب الشكل الذي انتهت المحسومة بمقتضاه ، دون أن يتصداه موضوع الدعوى نفسه الذي لم يفصل فيه بقضائه يصلح أن يكون محلاً للاستئناف ، والقاعدة الأخيرة تطبق كذلك على الحكم الصادر باعتبار المارضة كان لم تكن باعتبار أن القضاء به يعجب المحكمة من التصدي لموضوع المارضة .

كما أن استئنافها ينصرف إلى ما قضي به في الدعوى العمومية ، فلا يطرح - بطبيعة الحال - الدعوى المدنية التي أقامها المدعي المدني على محكمة الدرجة الثانية (١) .

وتجدرت فيما يل من حدود الدعوى الاستئنافية والحكم فيها في حالة استئناف النيابة العامة للحكم الصادر في المارضة وحده في موضوع الدعوى ، ثم عن حدودها في حالة ما إذا كان هذا الحكم قد صدر في غير الموضوع .

أولاً - استئناف الأحكام الصادرة في الموضوع :

إذا كان الحكم الصادر في المارضة والذي استأنفته النيابة العامة قد فصل في موضوع الدعوى ، كما لو قضى بتأييد الحكم الصادر غيائياً بالأداة أو بتعديل المعقوبة التي قضى بها أو بإلغاءه وببراءة المتهم ، فإن استئنافها له يطرح على المحكمة الاستئنافية هذا الحكم ، وينقل إليها الدعوى الجنائية برمتها لمصلحة أطرافها جميعاً ، في حدود ما ورد بتقرير الاستئناف ، فإذا كان الاستئناف جائزاً ومقبولاً يكون عليها أن تنظر الموضوع وتقضي فيه دون أن تميد للدعوى لمحكمة الدرجة الأولى طالما أنها استأنفت ولايتها بالفصل في موضوع المارضة (٢) .

وحتى لو تبين للمحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم فلا تميد الدعوى إلى محكمة أول درجة بل تصحح البطلان وتحكم فيها عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ إجراءات (٣) ، على أنه يشترط لذلك أن تكون الدعوى داخلة تحت ولاية المحكمة ورفعت إليها على وجه صحيح ، فإذا كانت تلك الدعوى - على سبيل المثال - قد أقيمت على المتهم ممن لا يملك رفعها قانوناً ، فإن اتصال

(١) نفس ١٩٦٦/١/٢ : مجموعة الأحكام ٤ من ١٧ : ص ٨٠٢ .

(٢) نفس ١٩٥٩/٣/٣٠ : مجموعة الأحكام ٤ من ١٠ : ص ٢٧٥ .

(٣) نفس ١٩٦٤/١/١ : مجموعة الأحكام ٤ من ١٥ : ص ٢٤ .

المحكمة في هذه الحالة بها يكون معدوما قانونا ، ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن فعلت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الامر ، ولا تملك المحكمة الاستثنائية عند رفع الامر إليها أن تصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه ، بل يتعين عليها أن تقتصر حكمها على القضاء ببطالان الحكم المستأنف ، وعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصد دونها الا أن تتوفر لها الشروط التي فرضها الشارح لقبولها (١) .

والمحكمة الاستثنائية لا تتناول من الموضوع الا ما سبق أن تناولته محكمة أول درجة وفصلت فيه بقضاء أصبح محلا للاستئناف ، فإن أغفلت الأخيرة القضاء من شق من الدعوى ، تعين أعمال ما نصت عليه المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات من أنه وإذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يتكلف خصمه بالحدود أمامها بنظر اطلب والحكم فيه ، وهو نص يجب اعماله في الدعاوى الجنائية لحلو قانون الاجراءات الجنائية من قاعدة ممانلة (٢) ، ولأن الاصل عدم جواز محاكمة المتهم أمام المحكمة الاستثنائية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الاولى ، إذ أن هذا - لثقله بالنظام القضائي ودرجاته - يفسد معاملة للاحكام المتعلقة بالنظام العام (٣) .

وإذا كانت محكمة الدرجة الثانية مقيدة بما قضت فيه محكمة أول درجة ، فهي مقيدة كذلك بالشق المستأنف من ذلك القضاء ، فلا تتصل بغير الموضوع الذي طرح عليها بموجب تقرير الاستئناف ، مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الاخرى من عيب الخطأ في القانون (٤) .

وقد استقر قضاء النقض على أن استئناف النيابة العامة لا يتخصص بسببه ، وإن كان يتحدد بموضوعه (٥) ، فإذا كانت المحكمة تنقيد بالشق المستأنف من الحكم وبالاتهام التي استأنفتها النيابة أو بالمتهم الذي استأنفت ضده ، فانها لا تنقيد بالسبب الذي سألته لاستئنافها (٦) .

بل ان النيابة العامة لا تكون هي أيضا مقيدة بالاسباب التي بنت عليها

- (١) نقض ١٩٥٩/٤/٢٥ ، مجوعة الاحكام ، ص ١٠ ، ص ٤٥١ - ونقض ١٩٤٧/١٠/١٤ .
مجوعة الترامد الجز الاول : ق ١٧٥ ، ص ٢٣٠ - وبمسود مصطفى : المرجع السابق : ص ٥٢٢ .
(٢) نقض ١٩٦٢/١/١٢ ، مجوعة الاحكام ، ص ١٣ ، ص ٥٤٦ .
(٣) نقض ١٩٥٩/٣/٢ ، مجوعة الاحكام ، ص ١٠ ، ص ٢٧٩ .
(٤) نقض ١٩٦٦/٦/٦ ، مجوعة الاحكام ، ص ١٧ ، ص ٧٤٧ .
(٥) نقض ١/١/١٩٦٦ ، مجوعة الاحكام ، ص ١٧ ، ص ٧٤٧ .

(٦) وبناء على ذلك قضى بأنه اذا كانت النيابة قد انصرفت في تقرير الاستئناف على طلب الحكم بعدم اختصاص المحاكم البادية وحالة الدوايق الى النيابة العسكرية ، فان المحكمة اذا رأت أنها تنهت لا ياليدها ما ورد من ذلك التقرير ، ولا يحد من سلطتها المطلقة في نظر الموضوع من كل نواحيه والحكم فيه طبقا لما تراه من في حدود القانون . كما حكم بأنه لا ترديد على المحكمة الاستثنائية اذا هي رأت الداء وقتلت تلبية القرية للحكم بما اجتازها ؛ ولو كانت النيابة لم تطلب اليها ذلك في تقريرها ؛ بل انصرفت على طلب القضاء بأشوار الحكم الذي اخلطه بمسألة المحكمة الدرجة الاولى - راجع مسود مصطفى ، المرجع السابق : ص ٥٣٠ .

استئنافها عند مباشرتها للدعوى الاستئنافية أمام محكمة ثانية درجة (١) .

واستئناف النيابة بالنسبة الى متهم دون متهمين آخرين لا ينقص من سلطة المحكمة الاستئنافية في تقدير الواقعة المروضة عليها والحكم فيها على أساس ما ترى هي أنه هو الحاصل من أمرها ولو جاء قضاؤها متعارضا مع الحكم الابتدائي الذي صار نهائيا بالنسبة الى من لم يرفع ضدهم استئناف (٢) .

وقد نصت الفقرة الاولى من المادة ٤١٧ اجراءات على أنه : « اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فللمحكمة ان تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لصلحته » .

فطرح الدعوى الجنائية أمام محكمة الدرجة الثانية بناء على استئناف النيابة العامة يمنح تلك المحكمة الحرية الكاملة فيما تقضى به ولها لتقديرها - في حدود تقرير الاستئناف - ولو كان قضاؤها لصالح المتهم وعلى خلاف ما طلبته النيابة العامة (٣) .

وهذه القاعدة يحد من إطلاقها - في حالة استئناف النيابة العامة للمحكّم الصادر في المعارضة وحده دون الحكم الغيابي - ما نصت عليه المادة ٤٠١ اجراءات من أنه « لا يجوز بحال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه » ، ومن ثم لا يكون للمحكمة الاستئنافية - ان قضت بالإدانة - أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي حتى لا يضار المتهم بفعله (٤) .

ويسرى هذا المبدأ ولو كان الحكم مبنيا على خطأ قانوني ، كما اذا حكمت محكمة اول درجة غيابيا بعقوبة الغرامة - خطأ - حيث يوجب القانون عقوبة الحبس وطلوها أو مع الغرامة ، ولم تستأنف النيابة العامة هذا الحكم وعارض المتهم فيه ، فقضى بتأييده فاستأنفت النيابة الحكم الاخير ، فلا تملك المحكمة الاستئنافية - ان رأت الإدانة تطبق عقوبة الحبس ولا يكون في وسعها أكثر من تأييد الحكم - وألحال كذلك لو كان المتهم هو الذي استأنف هذا الحكم (٥) .

وقد أورد المشرع في الفقرة الثانية من المادة ٤١٧ اجراءات حكما يقضي بأنه « لا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بأجماع آراء قضاة المحكمة » . وقد استقر قضاء للنقض على أن اشتراط اجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والادلة وتقدير العقوبة ، أما استواء حكم القانون فلا يضح أن يرد عليه خلاف ، والمصير الى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج الى اجماع (٦) .

ثانيا - استئناف الاحكام الصادرة في غير الموضوع :

نصت الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ اجراءات على أنه اذا حكمت محكمة اول

(١) على عبد الباقي : المرجع السابق ، ص ٤٧٦ .

(٢) على عبد الباقي : المرجع السابق ، ص ٤٧٦ .

(٣) نقض ١٩٦٦/١٧/٧ : مجموعة الاحكام ، ص ١٧ ، في ١٩٦٦ .

(٤) نقض ١٩٦٦/١٠/٦٣ : مجموعة الاحكام ، ص ١٩ ، في ٦١٠ ، في ١٩٦٥/٣/٢١ .

مجموعة الاحكام ، ص ١٦ ، في ٢٢٤ .

(٥) العرابي : المرجع السابق ، ص ٤١٩ .

(٦) على ١٩٦٦/٧/٢١ : مجموعة الاحكام ، ص ١٧ ، في ١٦٦ .

درجة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، وحكمت المحكمة الاستئنافية بأخذ الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعى وبنظر الدعوى ، يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم فى موضوعها .

نإذا كان الحكم فى المعارضة - الذى استأنفته النيابة - قد صدر فى غير الموضوع وانتهت به الخصومة أمام محكمة أول درجة بقبولها دفعا فرعيا ترتب عليه عدم السير فى الدعوى ، أو كان قضاؤها بعدم الاختصاص ، تعين على المحكمة الاستئنافية - أن هى قبلت الاستئناف شكلا - أن تبحث سلامة الحكم المستأنف ، فإن رأت أنه فى محله اقتصر قضاؤها على تأييده ، والا حكمت بالفائه ، وفى الحالة الأخيرة لا يكون لها أن تنص على موضوع الدعوى وتفصل فيه حتى لا تقوت على المتهم إحدى درجتي التقاضى ، بل يتعين عليها أن تعيد الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل فى موضوعها بعد أن حجبتها عن ذلك قضاء خاطيء مانع من السير فى الدعوى (١) .

وتطبيقا لذلك اذا تبين للمحكمة الاستئنافية أن الحكم الصادر فى المعارضة من محكمة الدرجة الأولى بعدم اختصاصها لكون الواقعة جنائية كان خطأ لتجاوزها فيه حدود سلطتها ، فلا تصح معالجة هذا الخطأ بالفاء الحكم المستأنف وتأييد الحكم الغيابى للقاضى باعتباره الواقعة جنحة ، بل يتعين على المحكمة الاستئنافية الفاء الحكم المستأنف وإعادة القضية الى محكمة الدرجة الأولى لتنظر المعارضة وتقضى فى موضوعها (٢) .

وكذلك الحال فيما لو كان الحكم فى المعارضة قد أيد الحكم الغيابى الذى قضى خطأ بعدم الاختصاص لكون الواقعة جنائية رغم أنها فى حقيقتها جنحة ، فإن المحكمة الاستئنافية يكون عليها أن تلغى الحكم المستأنف وتعيد الدعوى الى محكمة أول درجة لتقضى فى الموضوع .

ولا يجوز فى تلك الحالة لمحكمة الدرجة الأولى أن تقضى فى الدعوى - بعدم اعلائها إليها - بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها ، ولكنها تقضى بعدم الاختصاص للمرة الثانية اذا لم تقرر المحكمة الاستئنافية على وجهة نظرها ، وذلك على خلاف ما اذا ألغى حكم عدم الاختصاص بمعرفة محكمة النقض ، فمعدنل يجب على المحكمة التى تحال إليها الدعوى أن تقضى فى موضوعها (٣) .

وإذا كفت المحكمة الجزئية فى المعارضة بعدم قبولها شكلا أو بعدم جوازها فإن استئناف النيابة للحكم الأخير لا يطرح على المحكمة الاستئنافية سوى أمر جواز المعارضة أو قبولها شكلا ، فإن هى رأت أن الحكم المستأنف فى محله اقتصر قضاؤها على تأييده دون التعرض للموضوع ، ولا قضت بالفائه وبإعادة القضية الى محكمة الدرجة الأولى لتسرى فى نظر المعارضة (٤) .

(١) تقضى ١٩٥٢/٤/٣٠ ، مجموعة القواعد ، الجزء الاول ، ق ١٦٧ من ٢٢٩ - والعرايين المرجع السابق ، ص ٣١٠ - ومحمود مصطفى ، الفرج السابق ، ص ٥٢٤ .

(٢) تقضى ١٩٣٧/٢/١ ، مجموعة القواعد ، الجزء الاول ، ق ١٦٨ ، ص ٢٢٩ .

(٣) تقضى ١٩٥٤/١٢/٢٨ ، مجموعة الأحكام ، ج ٦ ، ص ٣٦٩ - ومحمود مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٥٢٤ .

(٤) تقضى ١٩٥٨/٢/٤ ، مجموعة الأحكام ، ج ٩ ، ص ١٤٥ - ولقضى ١٩٦٠/١١/١٥ ، مجموعة الأحكام ، ج ١١ ، ص ٧٩٢ - ولقضى ١٩٦٧/١١/٦ ، مجموعة الأحكام ، ج ١٨ ، ص ١٠٧٩ - والعرايين ، الفرج السابق ، ص ٣٩٠ - وحمل عبد الباقي ، الفرج السابق ، ص ٤٨٥ - وزدوف عبيد ، معانيه الاجرامات الجنائية فى القانون المصرى ، النسخة السابعة سنة ١٩٦٨ ، ص ٦١٢ .

وقد قضى بأن إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى المباشرة يوجب عليها إعادة القضية لمحكمة أول درجة لتحكم في موضوعها (١).

واستئناف النيابة للحكم الصادر باعتبار المارضة كان لم تكن - هو الآخر - لا يطرح على المحكمة الاستئنافية سوى مسألة بعينها هي صحة هذا الحكم ، فإن هي رأت أن محكمة أول درجة قد أصابت في قضائها اقتصر حكمها على تأييده دون التعرض لموضوع الدعوى ، والا حكمت بلفائه وإعادة القضية إليها لنظر المارضة حتى لا تفوت على المتهم إحدى درجتي التقاضي (٢) .

والحال كذلك بشأن استئناف الحكم الصادر بعدم جواز نظري الدعوى لسبق الفصل فيها ، فلما أن يقتصر قضاء المحكمة الاستئنافية على تأييده ولما أن تقضى بلفائه وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوع الدعوى دون أن تتصدى هي له (٣) .

وقد تعرضت محكمة النقض في حكم فريد لها لحالة شاذة يكون فيها على المحكمة الاستئنافية - رغم تأييدها للحكم الابتدائي التقاضي بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها - أن تتصدى للموضوع وتفصل فيه ، وذلك لعله استثنائية هي اختصاص المحكمة الاستئنافية أصلاً بالفصل في الموضوع بناء على استئناف سابق ، وقعودها عن استعمال هذا الحق في حينه ، ومن ثم يكون لها استعماله بعد أن طرح الأمر عليها بناء على الاستئناف الثاني .

وتحصل وقائع تلك الدعوى في أن محكمة أول درجة قضت بإدانة المتهم فيها وبالمقوبة والتعويض ، ولم تستأنف النيابة العامة هذا الحكم واستأنفه المحكوم عليه وحده ودفع بطلانه لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين يوماً التالية لتاريخ صدوره ، فقضت محكمة ثاني درجة بقبول استئنافه شكلاً وفي الموضوع ببطالن الحكم المستأنف ، ولم تقض في موضوع الدعوى رغم وجوب ذلك عملاً بنص المادة ١/٤١٩ المستأنف ، ثم أخطأت النيابة العامة فأعادت القضية إلى محكمة أول درجة فقضت الأخيرة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، فاستأنفت النيابة هذا الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية بقبول استئنافها شكلاً وبتأييد الحكم المستأنف القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وفي الموضوع بالمقوبة والتعويض ، فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ونص عليه تعرضه للموضوع والفصل فيه وعدم اقتضاره على تأييد الحكم المستأنف .

وقد ورد بأسباب الحكم الصادر من محكمة النقض في هذا الطعن ما يلي :

« لما كانت المادة ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « إذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورأت للمحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، فلا تملك المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول

(١) نقض ١٩٥٣/٦/٢٣ مجموعة القواعد ، الجزء الأول ، ق ١٧٩ ، ص ٣٦١ .

(٢) نقض ١٩٥٥/٥/١٠ مجموعة القواعد ، الجزء الأول ، ق ١٤٤ ، ص ٢٢٥ = وبمستحضره مصطفى : المراجع السابق ص ٥٣٦ - وعمل عبد الهادي : المراجع السابق ، ص ٢٨٥ - ودولوف : ص ١٠٠ .

(٣) المرابي : المراجع السابق ، ص ٦٩٣ .
المباين : ص ٦٩٠ .

درجة للحكم فيها من جديد ، بل تصحح البطالان وتحكم في الدعوى ، ذلك لان محكمة اول درجة وقد استنفدت ولايتها باصدار حكم في الموضوع ، لا سبيل الى اعادة القضية اليها . لا كان ذلك ، وكانت النسيابة قد اخطأت في احالة الدعوى الى محكمة اول درجة بعد ان قضت المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الذي اصدرته ، وكان هذا لا يحول دون نظر الدعوى بمعرفة المحكمة الاستئنافية المختصة فانونا بنظرها للفصل في موضوعها بعد ان اعيدت الدعوى اليها عن طريق استئناف النسيابة . لا كان ذلك فان الحكم المطعون فيه ادقضى بتأييد الحكم الابتدائي بحسبم جواز نظر الدعوى وبالغفوية وبالتعويض في موضوعها بدون صحيحا ويكون النعي عليه باطلا في تطبيق القانون غير سديد « (١) »

ونكتفي - في عرضنا لحدود الدعوى الاستئنافية المرفوعة عن حكم منه للمصومة بغير قضاء في الموضوع - بهذه الامثلة - ونشير في نهاية هذا العرض الى امرين :

اولهما - ان الحكم الذي يمنع المحكمة الاستئنافية من التصدي لموضوع الدعوى هو الحكم الصادر بقبول دفع فرعي فيها يقتضي من المحكمة الحصل فيه قبيل نظرها للموضوع ويتروك على قبوله منع السير في الدعوى ، اما اذا كان الحكم الابتدائي قد تناول دفعا موضوعيا مما لا يسوع القضاء فيه استقلالا ، فانه يكون على المحكمة الاستئنافية ان تفصل في موضوع الدعوى ، ومن امثلة ذلك ان تقضي محكمة الدرجة الاولى ببراءة المتهم تائيسا على بطلان تفتيشه ، فاذا رأت المحكمة الاستئنافية ان الحكم قد اصاب لقبض بتأييده وان رأت ان التفتيش صحيح تعيين عليها ان تقضي في الموضوع على ما اقتضاه نظرها ، إذ ان الدفع ببطلان التفتيش ليس من الدفوع الفرعية التي من شأنها - لو صحت - ان تمنع المحكمة من نظر موضوع الدعوى ، بل هو دفاع في موضوعها مؤداه عدم صحة الدليل المستعمل من التفتيش « (٢) »

ومن امثله كذلك ان يقضي الحكم المستأنف بالبراءة تائيسا على عدم جواز الاتبات بالهيئة ، فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية اذا رأت جواز الاتبات بالهيئة ان تسحب الدعوى الى محكمة اول درجة لاستيفادها كل سلطتها في الدعوى ، بل عليها ان تنظرها وتفصل في موضوعها « (٣) »

وثانيهما - ان تحديد ماهية الاحكام الصادرة في الموضوع وتلك التي تنتهي بها المصومة بغير التعرض للموضوع لا يخلو من خلاف ، فقد قضى بان حكم المحكمة الجزائية بسقوط الدعوى بمضي المدة هو في الواقع وحقيقة الامر حكم في موضوع الدعوى ، فان مناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الصومية قبله . حين تم فان المحكمة الاستئنافية وهي تنظر الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم كان تعيين عليها - وقد رأت القاض - ان تنظر الدعوى وتفصل في موضوعها ،

(١) نظري ١٩٥٦/٤/١٠ مجموعة الاحكام : ص ٧ : ص ٥٢٨ .

(٢) نظري ١٩٤٦/٤/١٠ : مجموعة القواعد : الجزء الاول : ق ١٧٢ : ص ٢٢٩ - ونظري ١٩٥٠/٥/١٧ : مجموعة القواعد : الجزء الاول : ق ١٧٢ : ص ٢٢٠ - ونظري ١٩٥٠/٥/١٧ : مجموعة القواعد : الجزء الاول : ق ١٧٥ : ص ٢٢٠ - وعلى عهد البالي : للرجع السابق : ص ٤٨٦ .

(٣) نظري ١٩٤٢/١١/٢ : مجموعة القواعد : الجزء الاول : ق ١٦٩ : ص ٢٢٦ - ونظري ١٩٥٠/١١ : مجموعة القواعد : الجزء الاول : ق ١٧٠ : ص ٢٢٩ .

وما كان يجوز لها بحال أن تتخلى عن نظره وترد القضية الى محكمة لول درجة بعد ان استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها (١) .

كما قضى بأن الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها حكم في موضوع الدعوى فاذا ألفتته محكمة الاستئناف تبين عليها أن تبحث الدعوى وتنقض فيها برأى وليس في هذا اختلال بقاعدة درجتي التقاضي (٢) .

بينما يذهب رأى آخر الى عكس ذلك ، والى أن الحكم يسقط الدعوى العمومية بضى المدة والحكم بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها ، كلاهما من الاحكام الصادرة في غير الموضوع يقول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى ، وإن استئناف أيهما يكون مقصورا على ما قضت به محكمة أول درجة في خصوص هذا الدفع ، ومن ثم فإن رأيت المحكمة الاستئنافية ان الحكم المستأنف في محله فإنها تقتصر على تأييده دون التعرض للموضوع ، وإن رأيت أنه في غير محله تحكم بإلغائه وتعيد القضية الى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها (٣) .

خاتمة

بعد ان تناولنا في هذا البحث مدى حق النيابة العامة في استئناف الحكم الجنائي الصادر من محكمة جزئية في معارضة مرفوعة إياها رغم عدم سبق استئنافها للحكم المعارض فيه ، واستعرضنا مختلف الآراء في هذا الامر وموقف الله والقضاء منه ، وخلصنا من كل ذلك الى تأييد الرأى الذى نعتقد بصوابه ، واصلنا فكرته وسقنا من الاسانيد اتقانوية ما رأيناه يدعمها ، واستعطفنا الى استعراض صور لأهم الاحكام التى تصدر في المعارضة كاملة لإيضاح ما رأيناه حقا ، ونالقنا حدود الدعوى التى يطرحها هذا الاستئناف ومهامية الحكم الذى يصدر فيها ، لم يبق الا ان نلفت النظر الى ان الافكار كافة التى تضمنها هذا البحث ليس فيها خروج عن القواعد العامة فى القانون ، بل على العكس كلها مستنبط من تلك القواعد ومن النصوص المنظمة لحق الاستئناف ، الامر الذى نأمل معه مخلصين أن ينتهى الخلاف وأن يستقر القضاء على عدم حرمان النيابة العامة من هذا الجانب الهام من جوانب حقها الاصيل في مباشرة الدعوى الجنائية ، ولا يتوانى أعضاء النيابة عن استعمال هذا الحق كلما تحقق لهم موجهه .

(١) نظري ١٩٤٤/١٢/٤ ؛ مجموعة القواعد ؛ الجزء الاول ؛ ق ١٧٢ ؛ ص ٢٢٩ - ونظري ١/٣/١٩٥٠ ؛ مجموعة الرسمية ؛ ص ٥١ ؛ المجلد ٣ و ٤ ؛ رقم ٥٦ ؛ ص ٨٣ ونظري ١٩٥٩/٣/٢٠ مجموعة الاحكام ؛ ص ١٠ ؛ ص ٣٧٧ ؛ ونظري ١٩٦٧/١٠/٢ ؛ مجموعة الاحكام ؛ ص ١٨ ؛ ص ٩٠١ .

(٢) نظري مدني ١٩٥١/٥/٣ ؛ مجموعة الاحكام ؛ ص ٢ ؛ رقم ١٢٤ ؛ ص ٧٧٥ .

(٣) المرادى ؛ المرجع السابق ؛ ص ٣٦٠ - وعمل عبد الباقى ؛ المرجع السابق ص ٤٨٥ - ورفوف عويد ؛ مبادئ الاجراءات ؛ المرجع السابق ؛ ص ٦٩٠ .

بطلان الحكم الجنائي لعدم التوقيع عليه للحكمين وأولغا إلى النقطة التيب إدارة قضائية

تعليق على حكم محكمة النقض (الدائرة الجنائية) في الطعن رقم
٦٥٦ لسنة ٢٨ قضائية الصادر بتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٦٨

المبدأ :

مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة وإن كان لا يترتب عليه البطلان إلا
'ن' توقيع على ورقة الحكم التي أصدره بعد شرطاً لقيامه ، فإذا تخلف هذا التوقيع
فإن الحكم يعتبر معطلاً ، وإذا كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على
الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فإن بطلانها يستتبع حتماً
بطلان الحكم ذاته ، وإذا كان ذلك الحكم المطعون فيه قد خلا من توقيع رئيس المحكمة
التي أصدره فإنه يكون باطلاً مما يتعين منه نقضه والاحالة دون حاجة إلى بحث
بأوجه الطعن وذلك بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر الذي لم يقرر
بالطعن لأن هذا النقض يرجع إلى سبب متعلق بالحكم ذاته مما يقتضيه إعادة بحث
الواقعة من جميع نواحيها وبالنسبة إلى كل من اتهموا فيها .

الوقائع :

أقامت المدعية بالحقوق المدنية للدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة أمبابة الجزئية
ضد الطاعن وآخر بوصف أنهما في يوم ٢٧ يولييه سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم أمبابة :
وجها إليها الفاظ السباب للبيئة بمرضاة الدعوى ، وطلبت عقابهما بالمادتين ١٧١
و ٣٠٦ من قانون العقوبات مع الزامهما بأن يؤديا إليها مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل
التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً
بمادتي الاتهام بتفريم كل من المتهمين عشرة جنبيات والزامهما بأن يؤديا متضامنين
إلى المدعية بالمبلغ المدعى مبلغ ٥١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف
المدنية . فاستأنفت المحكوم عليهما هذا الحكم : محكمة الجيزة الابتدائية - بعبئة
استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأنيده
الحكم المستأنف . طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

وكان مما نراه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه صدر مشوياً بالبطلان لحلوله
ومحضر الجلسة التي صدر فيها من توقيع رئيس المحكمة التي أصدرته .

وقد قبلت المحكمة هذا الوجه من أوجه الطعن ووضعت المبدأ سالت الذكر .

التعليق :

يمكننا قبل أن نبدأ رأينا في الاثر المترتب على عدم التوقيع على الحكم ، ان نشير الى ان محكمة النقض قد اخذت في الحكم محل التعليق بنظرية الانعدام ، وهي النظرية التي تقول ان الحكم اذا شاب عيب معين بالغ الجسامة فانه يعتبر معنوها اى لا وجود له . ويلاحظ ان تمييز « الحكم المدمر » تمييز غير دقيق لانه في حقيقته ليس حكما على الاطلاق ، ولا يمكن ان تكون له اية حجية سواء امام القضاء الجنائي او القضاء المدني ، وذلك يسميه الفقهاء الالمان « الملاحكم » Nichturteil

وتقوم نظرية الانعدام على اساس ان العمل القانوني لكي يتصف بالصحة او البطالان يجب ان يوجد أولا ، فاذا لم يوجد فلا يمكن منطلقا ان نطلق عليه احسد هذين التكييفين ، فالعمل القانوني مثله مثل الكائن الحي ، فالشخص الطبيعي لا يمكن ان يوصف بالصحة او بالمرض الا اذا كان حيا ، وبغير وجود الحياة لا يمكن ان يقال انه صحيح أو مريض (١) .

ومن هنا تأتي أهمية التفرقة بين الاحكام الباطلة Nullus والاحكام المصدرة inexistantes فالاولى - متى فانت مواعيد الطعن فيها - تعود حجية الشيء المحكوم فيه ، اما الثانية فهي والمدمر سواء ، ومن ثم جاز لكل ذي مصلحة ان يتسكع بانعدام الحكم في أي وقت وذلك برفع دعوى أصلية لتقرير هذا الانعدام (٢) ، بل يكفي إنكار وجوده عند التمسك به ، كما يمكن رفع دعوى جديدة بموضوع اغكم الميندم ، ويجوز للقاضي ان يقرر الانعدام من تلقاء نفسه (٣) .

ولا وجه للتجدي بأن المشرع لم ينظم غير أحكام البطالان ، فهذا القول مردود بأن الانعدام ليس في حاجة الى التنظيم ، اذ المنطق يفرض الاعتراف به ، فلا صعوبة في التسليم « للميندم » بانعدام وجوده ، ولا صعوبة كذلك في استخلاص نتائج الانعدام ، اذ هي عين النتائج التي تترتب على عدم قيام الاجراء أصلا (٤) .

وقد فرقت محكمة النقض الإيطالية بين الحكم الباطل والحكم الميندم لمقاتل ان الحكم الباطل له وجوده القانوني كاجراء ، وهو لذلك صالح لان يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ، وهو ملزم للقاضي الذي أصدره بحيث لا يجوز له أن يعود الى النظر

(١) انظر داني - نظرية البطالان في قانون المرافعات - رسالة دكتوراه - سنة ١٩٥٩ - بند ٢٥١ في ص ٤٦١ - انظر ايضا رسالتنا في حجية الحكم الجنائي امام القضاء المدني - جامعة القاهرة سنة ١٩٦٥ - بند ١٣٦ ص ١٤٠ .

(٢) وهذا ما لعبت اليه محكمة العليا في وقت ما اننا جاز في بعض الصور القول بانكل ذلك دعوى بطلان أصلية بشأن حكم مجرد من الاركان الأساسية للاحكام ؛ فليس هذا هو الشك في الدعوى العادية حيث صدر الحكم على شخص امان في الدعوى ثم توفي اثناء نظرها ولم تترك الاجراءات لولائه ؛ ولا يصح ان يوصف هذا الحكم بأنه حكم فقه اركانها الأساسية ؛ ويؤكد هذا النظر ان المشرع لم يشترط بطلان صدور حكم على شخص تولى ان كانت الدعوى مهينة للمتهم (انظر مدني في ١٩ ابريل سنة ١٩٥٦ مجموعة احكام النقض ص ٧ رقم ٢٢ و ٥٢٨ وتعليق المستشار حسين عبد الحافظ على هذا الحكم بمجلة ادوية قضائية الحكومية ن ١ عدد ١ سنة ١٩٥٧ ص ١٢٥) .

(٣) Remo Panhair, Le sanzioni degli atti Processuali p'mali, 1953 n. 93. (٤) P. 345.

احمد فتحي سرور - نظرية البطالان في قانون الاجراءات الجنائية - رسالة دكتوراه - سنة ١٩٥٩ - بند ١٣٠ مكرر ص ١٨٤ - ١٨٥ . احمد ابي الوفاء نظرية الاحكام - سنة ١٩٥٨ - بند ١٤٠ ص ٢٧٥ ؛ محمد التمشيلاوي وعبد الوهاب التمشيلاوي - قواعد المرافعات - الجزء الثاني - سنة ١٩٥٨ - بند ١١٢٢ ص ٧٥٩ .

(٤) مشهور بتوجيه حسن - قوة الحكم الجنائي في النهج الدعوى الجنائية - مجلة لقانون والاقتصاد - ص ٣٢ ص ٥١٥ .

فى الدعوى التى فصل فيها - أما الحكم المردود قانونا ، فإن كان فى ذاته حقيقة واقعية *realta difatto* فهو نيس جميعه قانونية *realta giuridica* ولذلك لا يعمل تصحيحا ، ولا يتصور أن يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ، ولا يصح عبثة تحول دون أن يباشر دعوى جنائية جديدة لها نفس الموضوع ، وهو فى النهاية غير جائز التنفيذ - ثم حاولت المحكمة أن تضع بعد ذلك مبررا للحكم المردود فقالت انه « الحكم الذى لا يصلح لانتاج الآثار التى كان من شأنه حكم انتاجه » ، وذلك لتخلف كل أو بعض عناصره الاساسية » ثم اوضحت هذا التعريف ببيان العناصر الاساسية للحكم فقالت « ان الحكم تعبير عن ارادة القاضى - اننى هى جزء من ارادة الدولة - وهذه الارادة محدودة فى نطاق قواعد القانون ومجالها الدعوى الجنائية التى تقام ضد شخص موجود فعلا ، واستخلصت من ذلك انعدام الحكم اذا شابه عيب بهدر أحد هذه العناصر . وقد عدت المحكمة أهم حالات انعدام الاحكام قاضاها الى صدور « أى من شخص أو هيئة لم يخلع الشارع عليها صفة القضاء ، وصدوره ضد شخص ليس له وجود على الاطلاق » ففى الحالة الاولى لا تكون بصدد عمل بوصف قانونا بأنه حكم وفى الحالة الثانية لا توجد الرابطة الاجرائية *rapparto processuale* التى يصدر الحكم فى نطاقها ، وذلك لان طرفها السلسلي غير موجود ، ثم اشارت بعد ذلك الى حالة ما اذا كان منطوق الحكم غير مفهوم اطلاقا أو شديد الغموض أو كان الحكم لا يتضمن منطوقا ، اذ تنفى بذلك أهم مقوماته ، وهو كونه تعبرا عن ارادة القاضى . وقد وصفت المحكمة العيب الذى يشوب الحكم المردود بأنه عيب لا يصححه مرور الزمن : ورأت ان الظن فيه مقبول كى يتحقق القضاء من توافر هذا العيب (١) .

وليس هذا التعليق منصبا على بيان الاحكام المعلومة والثائرة بينها وبين الاحكام الباطلة ، وحسبنا ان نجعل القول فى أن البطلان عيب يشوب الحكم فيؤثر فى صحته دون أن يمتد الى وجوده وكيانه ، أما اذا أضمن البطلان فامتد الى كيان الحكم ووجوده فاعلمه أو ازال أحد أركانه الاساسية التى لا يقوم بدونها ، أصبحنا أمام حالة انعدام لا حالة بطلان . فالانعدام اذن يترتب نتيجة عيب اشد جسامة من البطلان بمس كيان الحكم ووجوده (٢) . وبهذا المعنى قضت محكمة المنيا الابتدائية فقالت انه اذا أضمن البطلان فامتد الى كيان الحكم نفسه فاعلمه وجوده ، أو ازال أحد أركانه ، فيصبح من حق الخصم أن يرفع دعوى أصلية بالبطلان حتى ولو كان الخصم قد فوت مواعيد الطعن القانونية ، بل أنه يكفي فى هذا المقام أن يعتصم بالسكوت ويعتبر الحكم معدوما ويصدر فى تصرفه عن هذا الاعتبار ، فاذا أريد التجدى به قبله اكتفى بالدفع بانعدام الحكم (٣) . وقضت محكمة استئناف المنصورة بأنه لا يترتب على الحكم المردود أى أثر قانونى ومن ثم فلا يلزم الطعن فيه للتسك بانعدامه ، وإنما يكفي انكاره عند التسك بما اشتعل عليه من قضاء ، ويجوز رفع دعوى مبتداه بطلب انعدامه ، ولا تزول حالة انعدامه بالرد عليه بما يفيد اعتباره صحيحا أو بالقيام بعمل أو اجراء باعتباره كذلك ، ولا يحتج به أمام جهة قضاء أخرى (٤) .

(١) نفس ايطاليا فى ٣ يونيو سنة ١٩٥٠ أشار اليه فى مقال الدكتور محمود خليل حسانى ص ١٦١

الذكر من ٢١٥ .

(٢) رسالتنا سالفة الذكر - ١٤١ من ١٤١ .

(٣) القيا الابتدائية فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ - لائحة من ٣٩ رقم ٢٢٣ من ٦١٣ .

(٤) استئناف المنصورة فى ٣ يناير سنة ١٩٦٢ للجمعية الرسمية من ٦٠ رقم ٧٠ من ٥٩٠ - انظر ايضا حكما آخر لنفس المحكمة ونفس الجلسة - للجمعية الرسمية من ٦٠ رقم ٦٩ من ٥٨١ .

والآن ننقل الى الحكم موضوع التعليق لبيان ما اذا كان خلو الحكم من التوقيع عليه يجعله باطلا ، أم هو عيب أشد جسامة من البطلان يس كيان الحكم ووجوده بحيث يجعله منعدما . اختلفت الآراء في هذا الصدد وذلك على النحو الآتي :

الرأي الأول :

ذهب أنصار هذا الرأي الى أن الحكم اذا لم يتم التوقيع عليه في الميعاد الذي حدده القانون (مادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية) فإنه يعتبر حكما معدوما لا اثر له (١) .

ويستند هذا الرأي الى القاعدة التي تقول « ما لم يكتب يعد معدوما »
Ce qui n'est pas écrit est réputé inexistant

ويطلق عليها باللاتينية عبارة :
non esse non exprarere sunt unum et idem

وقد أخذ الحكم محل التعليق بهذا الرأي .

وهذا الحكم يعد حلقة في سلسلة القضاء المستقر لحكمة النقض في هذا الصدد، إذ سبق لها أن قضت بأن خلو الحكم الابتدائي من توقيع القاضي الذي أصدره يجعله في حكم **العدوم** فإذا أيد هذا الحكم استثنائيا لأسبابه دون زيادة عليها كان الحكم الاستثنائي باطلا لقيامه على أسباب لا وجود لها قانونا (١) . وقضت أيضا بأن كل حكم يجب أن يدون بالكتابة ويوقعه القاضي الذي أصدره والا فإنه يعتبر غير موجود ، واستخلصت من ذلك بطلان الحكم الاستثنائي الذي يقضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه متى كان الحكم الابتدائي لم يوقع على ورقته من القاضي والكتاب (٢) . وقضت بأنه وإن كان مجرد عدم توقيع القاضي على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان ، إلا أن توقيعه على ورقة الحكم الذي أصدره يعد شرطا لقيامه ، فإذا تخلف هذا الشرط فإن الحكم يعتبر معدوما - وإذا كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبنيته على الأسباب التي أقيم عليها فإن بطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف - الصادر في المعارضة - قد اعتنق أسباب الحكم النهائي - **العدوم قانونا** - لعدم توقيع القاضي الذي أصدره على ورقته ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الأخذ بأسباب الحكم المستأنف دون أن ينفي أيها لقضائه بالأداة أسبابا مستقلة عن أسباب الحكم الابتدائي النهائي الباطل ، فإن البطلان يلحقهما للقصور في بيان الأسباب التي أقيمت عليها مما يحتمل معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة (٤) .

Tullio Delugo, *Leçons de science et droit pénitentiaires*, université du Cauc. 1967, p. 65. (١)

انظر أيضا ديمى سيف - الوسيط في شرح قانون الوصايا - سنة ١٩٥٩ - بتد ٥٤٣ ص ٥٧١ ؛ أحمد أبو دولا - المرجع السابق - بتد ٣٥٢ ص ٤٤٩ - ويلوك البيض بين عدم التوقيع وقطاع على الحكم وإن مجرد مخالفة ميعاد الثلاثين يوما ؟ فالحكم في الحالة الأولى معدوم وفي الثانية باطل (أحمد تقي سرود - المرجع السابق - بتد ١٤٥ ص ١٩٨) - ويؤيد على هذا الرأي أن الحكم المعدوم قد يتقلب الى حكم باطل .

(٢) نقض جنائي في ٤ يناير سنة ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٣٣ ص ٣١ .

(٣) نقض جنائي في ٣ يونيو سنة ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٨٤ ص ١٧١ ؛ ١٦ يونيو سنة ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٣٨١ ص ٣٧١ .

(٤) نقض جنائي في ١٤ يناير سنة ١٩٣٧ مجموعة أحكام النقض ص ١٤ رقم ١٢ - ويلاحظ أن ميعاد الثلاثين يوما للمطعون عليه في ثلاثة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لا يجوز مدله الى سبعة اشهر .

الاسباب (نقض جنائي في ٤ مارس سنة ١٩٦٣ مجموعة أحكام النقض ص ١٤ رقم ٣١ ص ١٤٢ .

وقضت محكمة المنيا الابتدائية بأن الحكم الذى لم يوقع عليه القاضي الذى أصدره يعتبر حكما معدوما (١) .

وهذا الرأى هو ما استقرت عليه أيضا أحكام محكمة النقض الإيطالية فعضت بأن الحكم الذى ينقصه توقيع القاضي يعد حكما معدوما (٢) .

وأخذا بهذا الرأى نصت المادة ١٦٦/٢ من قانون المرافعات الإيطالى على أن قاعدة وجوب الطعن فى الحكم فى الميعاد وبالطرق التى نص عليها القانون لا تسرى فى حالة عدم توقيع القاضي على الحكم .

الرأى الثانى :

والرأى الراجع عندنا أن الحكم الذى يخلو من توقيع القاضي الذى أصدره يعتبر حكما باطلا وليس حكما معدوما ، أى أنه حكم قائم وله وجوده القانونى ، وإن كان مشبوها بسبب بطله ، فإذا فاتت مواعيد الطعن فيه صار حكما باثنا حائزا لحجية الشيء المحكوم فيه .

ونستطيع أن نقفم تأييدا لهذا الرأى المجمع الآتية :

أولا : تنص الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ على أنه : « ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن الثمانية الأيام المقررة إلا لأسباب قوية ، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ما لم يكن صادقا بالبراءة » وعلى قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه شهادة بعدم توقيع الحكم فى الميعاد المذكور « وجاء بالمذكورة الإيضاحية للقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فى شأن هذا التعديل « ... لا يلحق البطلان الحكم القاضي ببراءة المتهم حتى لا يضرار بسبب لا دخل له فيه » .

ومفاد هذا النص أن الحكم بالبراءة الذى لم يوقع عليه القاضي الذى أصدره يعتبر حكما قائما وله وجوده القانونى (٣) .

(١) محكمة المنيا الابتدائية فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٨ سجلت الإشارة إليه .

(٢) نفس البطلان فى ٦ مارس سنة ١٩٥١ ؛ ٢٦ يولية سنة ١٩٤٩ ؛ ٢ مارس سنة ١٩٤٩ مشاويها فى رسالة الدكتور أحمد تقي سرور عاشى ص ١٩٧ . انظر أيضا حكم محكمة Cassano فى ٢٧ يولية سنة ١٩٤٦ وحكم محكمة استئناف تورينو Turin فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ وحكم محكمة استئناف نابولي Napoli فى ١٨ يولية سنة ١٩٤٦ (أحمد تقي سرور - المرجع السابق - عاشى ص ١٩٧) - وقضت محكمة النقض المصرية بأنه إذا كان الطعن قد قرر الطعن فى ليلعلا كانت الأسباب القائمة منه خلافا من التوقيع بها لا يمكن معه القول بصحتها منه أو معرفة من صدرت منه لتعرف صفة فى تدعيمها عن الحكومة عليه ؛ فهذا الطعن لا يكون مقبولا شكلا (نفس جنائى فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض ص ٣ رقم ١٢ ص ٢٤٥ ؛ ٦ يناير سنة ١٩٣٦ مجموعة اللوائح القانونية ج ٣ رقم ٤٣) .

(٣) وتكثيرة لذلك قضت محكمة النقض بأن التعديل الذى جرى على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ « الذى استثنى أحكام البراءة من البطلان لا يتصرف بالبطلان ما يصدر من أحكام فى الدعوى المدنية والقائمة بالتبعية للدعوى الجنائية » ذلك بأن مؤيدى علة التعديل - وهى ما أصبحت عنه المذكورة الإيضاحية للقانون - لا يضرار المتهم الحكومة ببراءته بسبب لا دخل له فيه - هو أن مراد الشارع قد اتجه إلى حرمان النيابة العامة - وهى المقصود الوحيد فى الدعوى الجنائية - من الطعن على حكم البراءة بالبطلان إلا أن توقع أسبابه فى الميعاد المقرر قانونا ؛ إما أن يخرجه الدعوى المدنية فلا مشاحة فى انحصار ذلك الاستثناء عنهم ويقتل الحكم بالنسبة لهم خلافا للاحال العام المقرر بالمادة ٣١٢ سالفة الذكر فيبطل إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه (نفس جنائى فى ١٩ إبريل سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض ص ١٦ رقم ٧٤ ص ٣٣٣) .

ولما كانت عناصر الحكم ولحظة ميلاده لا تختلف باختلاف ما إذا كان صادرا بالبراءة أو بالإدانة ، فإن القول بصحة الحكم بالبراءة على الرغم من عدم التوقيع عليه بمطلع بأن هذا التوقيع ليس عسرا في تكوين الحكم وليس الواقعة المنتسبة له وبالتالي فلا يجوز الخول بأن خلو الحكم من التوقيع عليه يجعله معدوما (١) .

ثانيا : إذا كان القانون قد رتب البطلان جزاء لعدم التوقيع على الحكم بعد مضي بلايين يوما من تاريخ النطق به (مادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية) فإن ذلك لا يعني اعتبار الحكم قد ولد ميتا أو أنه غير موجود منذ البداية ، بل هو بطلان لاحق لا ينفي وجود الحكم في الفترة بين صدوره وانقضاء مدة الثلاثين يوما اللازمة لتحريره والتوقيع عليه (٢) .

وقد قضت محكمة النقض بأن المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية إنما تحدث عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته ، فلا وجه للاستناد إليها في طلب بطلان الحكم الجنائي لعدم توقيع رئيس الهيئة التي أصدرته على مسودته . أما المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية (تقابلها المادة ١٧٥ من قانون المرافعات الجديد) التي توجب توقيع الرئيس والقضاة على مسودة الحكم فلا محل للاستناد إليها في المواد الجنائية التي تطبق عليها أحكام قانون الاجراءات الجنائية (٣) .

وهناك ذلك أن الحكم الجنائي يؤيد صحيحا وقت النطق به ولو كانت مسودته خالية من التوقيع أو لم تكن به مسودة على الإطلاق ، ويظل كذلك صحيحا إلى أن يبلغ من العمر ثلاثين يوما ، ثم يصاب بعد ذلك بعيب عدم التوقيع عليه ، وهو عيب يبطله ولكنه لا يعدم وجوده .

ثالثا : يجب التحرز من الخلط بين الحكم والمحرر الذي يحمل عباراته ، فليس

(١) محمود نجيب حسني - للقال السابق - عاشر ص ٤٥٤ .

(٢) محمود نجيب حسني - المال السابق - عاشر ص ٤٥٤ - ولم تفرق المادة ٣١٢ بين الأحكام التي تصدر في الجلسة ذاتها والتي تمت فيها للرائية وتلك التي تصدر في جلسة حيزت إليها الدعوى للنطق بها ؛ ومن ثم فلا محل للرجوع إلى ما ورد في قانون المرافعات في شأن عثم الحكم وإبلاغ مسودته موقعا عليها من الرئيس القضاة فور النطق به (نقض جنائي في ١٦ مايو سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض ص ١٨ رقم ١٢٩ ص ٦٥٩) .

(٣) نقض جنائي في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض ص ١٨ رقم ٢٤٤ ص ١١٦٣ ؛ نقض جنائي في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٦٣ ص ١٤ رقم ١٢١ ص ٦٦٢ ؛ نقض جنائي في ٢٥ مارس سنة ١٩٦٣ ص ١٤ رقم ٤٦ ص ٢٢١ - وقضت أيضا بأن العبرة في الأحكام هي بالصوتة التي يجرها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ؛ فهي التي تنطق في ملف الدعوى وتكون الرجوع في أخذ الصورة التنفيذية ونسخها من الصور ؛ أما المسودة ؛ فهي لا تعدو أن تكون ورقة لتفسير الحكم وللمعركة كامل الضربة في أن تجري فيها ما يترامى لها من تعديل في شأن الوقائع والانسحاب إلى وقت تعزيز الحكم والتوقيع عليه - فانها لا تنفي عن الحكم بطلاني للتقدم نيتا - ولما كان المستند ما هو حيث بالشهادة - كالقمة من مجلس الطاعن مع تقرير أسباب الطعن - أن مسودة الحكم وحدها هي التي أودعت في كلياته فإن الحكم ذاته موقعا عليه من رئيس الجلسة والكاتب لم يؤدع ملف الدعوى إلى وقت تقريرها . ولما كان الحاصل أنه حتى هتبدا التاريخ كان قد مضى أكثر من ثلاثين يوما على صدور الحكم فله وإن عليه البطلان للمقصود عليه من المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ؛ ويضمن الله نفسه ؛ نقض جنائي في ١٧ مايو سنة ١٩٦٥ مجموعة أحكام النقض ص ١٦ رقم ١٧ ص ٤٧٩) - نقض أيضا نقض جنائي في أول مارس سنة ١٩٦٩ مجموعة أحكام النقض ص ١٦ رقم ٣٩ ص ١٧٩ .

الحكم هو المحرر . وإنما المحرر لا يعدو أن يكون سنداً لإبانه (١) . وليس أدل على ذلك من أن القانون اعتبر ميلاد الحكم بالتطلي به لا بمحريره ، فمجرد النطق بالحكم نخرج الدعوى من سلطة المحكمة بحجب يمنع عليها المدول عما طفت به و لم تكن قد حرزته بعد . ومن المسلم به أن خروج البدنوى من سلطة المحكمة أمر لنحكم فإذا تحقق هذا الأمر بمجرد النطق بالحكم دون تحريره بمعنى ذلك أن الحكم يولد لحظة النطق به (٢) .

أما ما وردته محكمة النقض فى بعض أحكامها من أن « كل حكم يجب أن يدون بالكتابة ويوقعه القاضى الذى أصدره والا فإنه يعتبر غير موجود » (٣) فيجب أن تفهم على أن المقصود بها أن عدم تدوين الحكم يجعله غير موجود من حيث الأدبائ فلا يكون فى وسع أحد الاحتجاج به ، إذ لا يجوز أدبائ الحكم عن طريق الحرر الذى يحمل عباراته (٤) . وبناء عليه يمكن أنقول بأن كتابة الحكم والتوقيع عليه واستيفاء بهانات معينة ، ليست من الأركان اللازمة لوجوده . وإنما هى مجرد شروط لصحته . ولذلك يعد الحكم موجوداً إذا لم يكتب أو فقتت نسخته الأصلية أو أغفلت بيانات جوهرية فيه أو لم يوقع القاضى عليه فى الموعد الذى حدده القانون . أما قاعدة « ما لم يحرر يمسد مسدوما » *ce qui n'est pas écrit est réputé inexistant* فلا تضمن اعتبار الكتابة ركناً فى الحكم ، وإنما هى الوسيلة الوحيدة لإثبات وجوده وجواز الاحتجاج به ، ومن ثم كآبت القاعدة متعلقة بالإثبات ولا شأن لها بوجود الحكم (٥) .

• وقد اضع هذا المعنى فى حكم لمحكمة النقض بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٦٧ قالت فيه : قد دل الشارع على أن التوقيع على الحكم إنما قصد به استيفاء ورفعته شكلها القانونى الذى تكتسب به قوتها فى الأدبائ ، وأنه يكفى لتحقيق هذا الغرض أن يكون التوقيع من أى قاض مبن اشتركوا فى إصداره (٦) .

وأبعا : تبينت محكمة النقض العيب الذى شاب الحكم محل التعليق عند الطعن فيه بالنقض ، أى قبل سيرورة الحكم باتاً ، وأذن فنقض الحكم فى هذه الحالة هو نفس

(١) محمود نجيب حسنى - لئال السابق - ص ٤٥٤ وهو يعرف الحكم بأنه إعلان القاضى عن إرادته القانون أن تتعلق فى واقعة معينة نتيجة قانونية يلتزم بها أطراف الدعوى .

(٢) محمود نجيب حسنى - لئال السابق - هامش ص ٤٥٤ .

(٣) نقض جنائى فى ٣ يولية سنة ١٩٤٦ سيقى الإشارة إليه .

(٤) محمود نجيب حسنى - لئال السابق - هامش ص ٤٥٤ .

(٥) محمود نجيب حسنى - لئال السابق - ص ٤٥٠ - وفتت محكمة النقض بأن ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وإنائه على الأسباب التى ألبى عليها . وإذا تكن بينين الانقلاع على الحكم المضمون فيه أن وليس لمحكمة وقع صفحاته عدا الصيغة الأخيرة للتضمنة على أسبابه ومنطوقه ؛ فلنأ تكون مشوية يطلن يستتبع حما يطلن الحكم ذاته مما يضمن منه تنفى الحكم المضمون فيه والإحالة (نقض جنائى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٦ مجموعة أحكام النقض ص ١٧ رقم ٢١٨ ص ١١٥٩)

(٦) نقض جنائى فى ٣٠ يناير سنة ١٩٦٧ مجموعة أحكام النقض ص ١٨ رقم ١٩ ص ١٠٨ أنظر أيضاً نقض جنائى فى ١٤ فبراير سنة ١٩٦٧ ص ١٨ رقم ٤٠ ص ٣٠٠ .

ما كانت دعواه المحكمة لو اقتصر عيب الحكم على مجرد البطلان (١) * وبعبارة أخرى نقول انه مادام الطعن في الحكم قد تم في المواعيد المقررة قانوناً ، فان المحكمة التي منظر الطعن يستوى لديها - عند انقضاء بالقاء الحكم - ان تقول ان الحكم باطل او متعذر مادامت ستستقي بالقائه في كلا الحالتين .

وبناء عليه فكان يكفي محكمة النقض للنقض بالقاء الحكم محل التعليق ان تقول انه باطل ، دون حاجة الى التجاها لنظرية الاندماج ، مادام الطعن فيه قد تم في الميعاد القانوني (٢) .

بل واكثر من ذلك فقد اشترطت محكمة النقض لقبول الطعن في حالات مماثلة ان تكون طرق الطعن في الحكم مازالت قائمه ، اما اذا استنفدت هذه الطرق فان الحكم يحوز حجية الشيء المحكوم فيه على الرغم من فقد النسخة الاصلية للحكم او تعذر الحصول على صورة رسمية من الحكم لسرقته ، فقصت بأنه « متى تبين أنه فقدت ورقة من نسخة الحكم الاصلية ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم فان مثله لا تنقض به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد ، اذ ان فقد ورقة من نسخة الحكم الاصلية يستوى من حيث الاثر بفقدانها كاملة (٣) . وقضت أيضاً بأن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقض به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد - فاذا كان يبين من الاطلاع على الاوراق ان ملف الجنينة المظنون في الحكم الصادر فيها قد سرق ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى ، وكانت جميع الاجراءات المقررة لنظن بالنقض قد استوفيت ، فانه يتعين عملاً بالمادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية القضاء باعادة المحاكمة (٤) .

ويستفاد بمفهوم المخالفة من عبارة « مادامت طرق الطعن فيه لم تستنفد » الواردة بالمحكيمين آنفي الذكر ، انه اذا كانت طرق الطعن في الحكم قد استنفدت فانه يحوز حجية الشيء المحكوم فيه على الرغم من فقد ورقة من نسخته الاصلية او تعذر الحصول على صورة رسمية منه لسرقته (٥) .

وقضت أيضاً بأنه لا يقبل اثاره الدفع ببطلان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره لأول مرة امام محكمة النقض (٦) .

(١) وهذا أيضاً ما حدث بالنسبة لساكن الاحكام التي استنفدت فيها محكمة النقض عبارات يعلم منها انظام الحكم ؛ مثل قولها ان الحكم « يعتبر غير موجود » او « كان لا وجود له » او ان العيب « يخص قالية الحكم » او ان ورقة الحكم قد فقدت « متعزراً من موعدها وجودها قانوناً » .

(٢) وقد يورد الاسلوب الذي اوجبه محكمة النقض بأنه اذا قضى عملاً ببطلان الحكم الباطل فانه يصحح « محكوم » الاثر وكأنه لم يصدر ؛ فهو اذن محكوم في المعنى الاصطلاحي لهذا التوقيع (محسوبة تقييد حسنى من اللال السابق - ص ٥٢٦) .

(٣) نقض جنائي في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ مجموعة احكام النقض في ٨ رقم ٢٠٩ ص ٧٨١ .

(٤) نقض جنائي في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ مجموعة احكام النقض في ١٢ رقم ١٨٤ ص ٩١٠ .

(٥) محمود نجيب حسنى - اللال السابق - ص ٥٢٩ .

(٦) نقض جنائي في ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٧ مجموعة احكام النقض في ١٨ رقم ٤٥ ص ٢٤٠ .

وتحقيقاً للقول أن الحكم الذي لا يحمل توقيع انقضى الذي أصدره هو حكم قائم وموجود ولكنه مشوب بعيب يبطله ، وهذا العيب لا يصل في جسامته إلى الرتبة التي تجعل الحكم معدوماً كما ذهب محكمة انتقض في الحكم محل التعليل .

وقد أخذت بهذا الرأي محكمة استئناف القاهرة فقضت بأن القانون المصري رسم للطن في الأحكام طرقاً معينة على سبيل الحصر ، ومن هذه الطرق ما هو عادي كالمعارضة والاستئناف وبعضها غير عادي وهي التماس إعادة النظر والطن بالنقض . ولا توجد طرق غيرها للطن في الأحكام أعمالاً للقاعدة القانونية « لا بطلان في الأحكام وليس في القانون نص يبيح للطن في الأحكام الانتهائية بدعوى بطلان أصلية وذلك احتراماً لحجية الأحكام النهائية التي تعتبر عنواناً للحقيقة ، بغية حسم المنازعات واستقرار الحقوق » وإذا كان بعض الفقهاء قد أجاز رفع دعوى البطلان الأصلية في بعض الحالات فإن هذه الحالات تنصب على أحكام ليس لها من حقيقة الأحكام إلا اسمها ، وهي في حقيقتها ليست أحكاماً بالمعنى القانوني إذ لم تتوافر لها الأركان القانونية والشروط الأساسية اللازم توافرها للأحكام وبالتالي فهي لا تنصن بقوة الأمر المقضي أو بحجية الشيء المحكوم فيه ومن أمثلتها صدور حكم ممن ليست له ولاية انقضاء أو صدور حكم ضد شخص متوفى وصدور حكم في دعوى لم تعلن أصلاً لأن الخصومة لم تنمقد أصلاً . لهذا الحكم الذي لم يكتب أو الذي شابها البطلان أو الذي لم يصدر بناء على صحيفة أعلنت إعلاناً صحيحاً فإن مثل هذه الأحكام لا يجوز الطعن فيها بدعوى بطلان أصلية . ذلك لأن هذه الأحكام وإن كان قد شابها بطلان إلا أن هذا البطلان لا يلغى وجودها ولا يجعلها في حكم العدم . وقد رسم القانون طرق الطعن في هذه الأحكام فإن أهمل صاحب المصلحة في الطعن فإن هذه الأحكام تستقر لها حقيقتها وقوتها وتأخذ صفات الأحكام من الصحة والحقيقة وتصبح ملزمة ونافذة بين طرفيها (١) .

كتب جديده

مالك بن النسي

كتاب له في تاريخ العالم العربي

الاستاذ عبد الحليم الجندي أحد أعلام القانون في مصر والشرق العربي ؛ وقد اتحف المكتبة القانونية والاسلامية بالنفائس ، ولا سيما كتاباه : ابو حنيفة ، بطل الحرية والتسامح في الاسلام ، والامام الشافعي ، ناصر السنة وواضع الاصول ..

وقد أعيد طبع الكتاب الاول غير مرة ؛ وهذا هو الكتاب الثالث يظهر في غضون عام من نشر الامام الشافعي ، وقد تجلت فيه مقدرة المؤلف على تداول الالفة وما افاده من خبرة وتخصص في معالجة موضوعه الجليل .

وقد قسم الاستاذ عبد الحليم الجندي كتابه الى سبعة ابواب : المدينة دار الهجرة تلميذ المدينة ؛ عالم المدينة ؛ مجتمع المدينة ؛ روح المدينة ؛ امام المدينة والسلطان ؛ امام المسلمين .

« ويظهر مجتمع المدينة » في الصورة كأنه الوجه الخلفي لها * من مقدم النبي الكريم الى جهاد أبي بكر وعمر وعثمان وعلى للمتكنين للدين والدولة ؛ الى اجتهدهم الذي تابعه مالك للمتكنين للدين والدولة ؛ الى اجتهدهم الذي تابعه مالك للمتكنين للسنة .

وقد وسعت حياته ثلاثة عشر خليفة ، منهم عمر بن عبدالعزيز ، استاذ الروحي ، والمنصور . والهادي ، والرشيد ، الذين رفع في وجوههم أعلام الحرية الفكرية والدفاع عن المدينة ؛ حيث الثورات والفنون والفناء الذي ازدهر في مجتمع المدينة وصار لونا من ألوان الصورة . »

ونحن ننشر فيما يلي تقديم المؤلف لكتابه .

في هذا الكتاب صورة لامام دار الهجرة تتراعى بين معالم اليسر والسماحة واتباع الامر الاول ، الذي أظهر قلة من المسلمين الاولين ، على كثرة العالم المعروف ، في بضع سنين .

وهذا الوجه الخلفي للصورة هو الشخصية الاولى لرجل حيي حياته كلها في المدينة فشغلت حياته بطولها ، نصف حياتها - يومئذ - في الاسلام ، وأضافت الى سؤدها مجدا جديدا لها ؛ بالعلم والعمل .

والمسلمون من فاتحة القرن ؛ وكلما أنشأ العالم الحرب ؛ يتحسسون السبيل للذهبة . ولقد قلنا قبل ؛ ما تكرره اليوم في يقين وثقة ؛ زادت بها التجارب المألوفة الباناء وقوة ؛ ان ماضينا الضخم ؛ من تراثنا المسلم ؛ هو مركز الثقل الذي يحفظ توازننا ؛ في أمانة وإطمئنان ؛ الى جوار كونه ينبع من صميم الواقع ؛ ويستنهض خلايا الجسم ذاته ؛ ليفي على علله وعاماته .

وليس كمثل أئمة الفقه دلائل على أن الاسلام عصري في كل عصر . يقصد

مصدته في كل حضارة • ان كانت سيرهم قدوة لتتقدم العنصر والحضارى واسوة
للمسو انفسى والفكرى • وكان مفهمهم نبينا وذينا ندعاة النهضة من بنى مصر •
الباحثين عن القوى العملية والعلمية المحركة لاداة التقدم • وكانت آية العدل المطلق •
وآلة اليسر المسعّد ! مصدري القوة في مقاصد الشريعة التي أبلغت المسلمين اوجهم
كلما التزموها •

وحياة مالك عالم عريض كمواالم الدول • نتج من عصر النبي عليه السلام •
والمصر الذى خلف من بعده • فائ عصر وائ قدوة ! وائ اتصال بالواقع الذى ظهر
وازدهر وتطور ! بظهور الرجال واختفائهم ! وازدهار الدول وانقضائها •

والتاريخ لا يعرف انما - كهينة مالك - وسعت حياته ثلاثة اجيال كبيرة •
ولثلاثة عشر خليفة ، بجيوش وبلهيون ، وهو باق بالمدينة سادن أمين للسنة كأنهمعلم
من معالم الطبيعة ، كالجبل أو كالبحر • ولما جلس اليه ستة من الخلفاء فيهم ثلاثة من
علم الخلفاء وأعظم النظام ! في يدعهم مصائر القارات والحضارات كان ذلك تسليسا
من الزمان على طوله ! بأن فقهه يحيل عناصر العالمية والتقدم فمدوا اليه بالاسباب
وواجهوا في طله ! أقطار عالمهم كله •

وما كان أعظمها نجربة للفكر الى العمل الذى يفعل الواقع وينفعل به • فتشهد
القرن له في شتى القارات والحضارات بآسيا • حيث نشأ • وافريقية حيث استحکم
وأوربة حيث تفرد العلم الاسلامى بالفكر العالمى في جوامع الاندلس وجامعاتها •
فنقلت أوربة علومها لتنتقل بها من جهالة القرون الاولى الى عصر النهضة •

والتاريخ يعيد نفسه اذا أصلح الناس أنفسهم •

الى القراء هذا المثل العالمى ليتأملوا ! ويأملوا ••

والله بالغ امره •••

قضايا محكمة النقض الجنائية

٣٥٠

٦ مايو ١٩٦٨

١ - حكم : تبينه - محكمة موضوع - حقا في القضاة بالبراعة
ب - محكمة : وجوب تطبيقها ما يقدم فيها من أدلة الإثبات في الدعوى
المبدئية القانونية

١ - لئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراعة متى تشككت في صحة أسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة اثبتت ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها فحصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قلم الاتهام عليها عن بصير وبصيرة ووفرت بينها وبين أدلة التأييد فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات .

٢ - متى كان يبين من الاطلاع على المذكرات التي أقرت المحكمة بضمها تطبيقا لأوجه الظن أن الطاعة قد شهدت بتحقيقات الشرطية والنيابة بعض وقائع السبب وعبارات الإزعاج التي صدرت من المتهم ؛ وكانت ضمن أحاديثه معها بالتليق ؛ وأحالت بالنسبة للبعض الآخر منها على ما ورد ببلأج زوجها وما ردهه في التحقيقات لما تضمنته تلك العبارات من الفاظ بذينة نائية تخجل من من إعادة ترديدها ، كما قررت صراحة بالتحقيقات أنها تمكنت و زوجها من تسجيل أحاديث المتهم معها ؛ وقد قدم الحاضر عنها بالمجلس شريط التسجيل ولودع ملف الدعوى ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ لورد ضمن أدلة البراعة ورفض الدعوى المدنية أن الطاعة لم تشهد بعبادات السبب والإزعاج يكون قد خالف الثابت بالأوراق ؛ ودل على أن لمحكمة قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الثبوت

في الدعوى ؛ كما أنه وقد قدم فيها دليل من هذه الأدلة وهو شريط التسجيل ؛ فقد كان عليها أن تتولى تحقيقه والاستماع إليه وإبلاغ رأيها فيه ، إنما وقد تكلت عن ذلك لأنها تكون قد انجلت عنصريا جوهريا من عناصر دفاع الطاعة ودليلا من أدلة الإثبات ؛ ولا يفنى عن ذلك ما ذكرته من أدلة أخرى إذ ليس من المستطاع - مع ما جاء في الحكم - الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل - لو لم تقم عن تحقيقه - في الرأي الذي انتهت إليه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .

المحكمة

٠٠ وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين وأقامة الدعوى قال تبريرا لرفضه بالبراعة ورفض الدعوى المدنية : إذ يبين للمحكمة من مطالته بالأوراق وفق ما تقدم الأمور الآتية : (أولا) أن المبلغ ردد في التحقيقات عبارات الارعاج وأسبب ما ردها لدى محكمة أول درجة على النحو الثابت بالأوراق ولم تشهد المدعيه بالحق المدني بها تفصيلا وتحديدا وهي المدعي عليها في الدعوى ٠٠٠٠ وبعد أن عدم الحكم باقي الأدلة التي استند إليها في قضائه عرض لطلب الطاعة سماع شريط التسجيل الذي حوى حديث المطعون ضده معها بما اشتمل عليه من وقائع السبب وعبادات الإزعاج لرفضه مبررا ذلك بقوله : أما بخصوص شريط التسجيل فإن الثابت من مذكرة المدعية بالحق المدني أنها لم تتمكن من تسجيل الأحاديث لأن المتهم نطن لجهاز ضبط الماكسات ولا محل لاجابة هذا الطلب أيضا .

كما كان ذلك ؛ وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضي بالبراعة متى تشككت في صحة أسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ؛ غير أن ذلك مشروط

المبادئ القانونية :

١ - تم جريمته اعطاه شيك بدون رصيد بمجرد اعطائه الساحب التوقيع متى استوفى مقوماته لدى المستفيد من علمه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق .

٢ - احتفاظ المدعي بالحق المدني (المستفيد) بالشيك بعد تخالسه مع الطاعن (الساحب) لا يندرج تحت مفهوم حالة انقضاء التي أبيع فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بقدر توقف عن حكم القضاء .

٣ - ما يشهده الطاعن في دفاعه بأن المدعي بالحق المدني سبق أن ارتكب جرائم اعطاش شيك بدون رصيد بموضوع الدعوى مسبقا لا تلزم المحكمة بالرد عليه صراحة ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من قضاائها بالادانة أدلة الثبوت التي تحمل هذا القصد .

المحكمة :

وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المعلن فيه بين واقعة الدعوى بما يخص في أن الطاعن أصدر بتاريخ ١٩٦٤/٧/٥ شيكا لصالح المدعي بالحق المدني مبلغ الفين وخمسمائة جنيه مسحوبا على بنك القاهرة وتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٣ قدم المدعي بالحق المدني الشيك إلى البنك فأفاد بعدم وجود رصيده يقابله . وقد طعن الطاعن بالتزوير في هذا الشيك بقرره بأنه أصدر عدة شيكات للمدعي بالحق المدني كل منها بمبلغ خمسة جنيهات وتمت الخصاسة عنها بينهما بعد أن سدد له قيمتها واستردها منه فيما عدا أربع شيكات زعم المدعي بالحق المدني أنها فُقدت من بينها الشيك موضوع الدعوى - ووقع على إقرار بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٢ يتضمن اختيار هذه الشيكات لأغية . وعرض الحكم لهذا الدفاع ورد عليه بقوله : وحيث أن الثابت بأقرار المتهم بمحض الجلسة وتقرير الطعن بالتزوير أن الشيك مسحوب منه وأنه هو الذي وقع عليه ولم ينازع إلا بشأن قيمته فقال أنها غيرت من خصصته جنيهاً إلى ٢٥٠٠ جنيه ولا شك أنه لا أثر لقيمة الشيك قلب أو كثر في قيام جريمة اعطاش شيك بدون رصيد ما دام الثابت من الأوراق واعتراف المتهم نفسه أن الشيك موضوع الدعوى صادراً منه حقيقة بمبلغ من المال وإن التوقيع عليه له وقد ثبت بأفادة البنك أنه لا رصيد له ولا تحول المحكمة على الإقرار المؤرخ ١٩٦٤/٤/١٢ - (صحة

بأن يستعمل حكمها على ما يفيد أنها محصنة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن مصر وبصورة وازنت بينها وبين أدلة التي فرجت دفاع المتهم أو داخلتها الربية في صحة عناصر الإثبات . ولما كان بين من الأطسلاص على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تعقيداً لا وجه الطعن أن الطاعنة قد شهدت بتخفيفات الشرطة والنيابة ببعض وقائع السبب وعبارات الإزعاج التي صدرت من المعلن ضمنه وكانت ضمن أحاديثه معها بالتليفون : وأحالت بالنسبة للبعض الآخر منها على ما ورد بإبلاغ زوجها وما رده من إنقذت لما تضمنته تلك العبارات من الفاظ بذرة نابية تجعل هي من إعادة ترويضه . كما خورت الطاعنة صراحه بالتحقيقات المعلن ضدده معها . وقد قدم الحاضر بها بالجلسة شريط التسجيل وأودع ملف الدعوى فإن الحكم المعلن فيه إذ لورد ضمن أدلة البراءة ورفض الدعوى المدنية أن الطاعنة لم تقم بتجهيز بيانات السبب والأزعاج يكون قد خالف الثابت بالأوراق : ودل على أن المحكمة قد أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الثبوت في الدعوى : كما أنه وقد قدم إليها دليل من هذه الأدلة وهو شريط التسجيل فقد كان عليها أن تتولى تحقيقه والاستماع إليه وإبداء رأيه فيه . أيما وقد تكلمت عن ذلك فإنها تكون قد أغفلت عن عناصر جوهرية من عناصر دفاع الطاعنة ودليلاً من أدلة الإثبات . ولا يفنى عن ذلك ما ذكرته من أدلة أخرى إذ ليس من المستطاع مع ما جاء في الحكم الوقوف على مبلغ أثر هذا الدليل - لو لم تقصد عن تحقيقه - في الرأي الذي انتهت إليه : مما يعيب حكمها ويوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن مسج الزام المعلن ضد الحاضرين للمدنية .

(الحكم ٢٧٨١ سنة ٣٧ ق وثلاثة وعشرون السادة المستشارين مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة محمد معروف وصمد فهد الوهاب خليل وصحن سامح ومسره عليه .)

٣٥١

٦ مايو ١٩٦٨

- ١ - شيك بدون رصيد : جريمة . أسباب إبطال .
٢ - فضاء شيك : احتفاظ الشيك بالتوقيع يفسد توقيعه مع السحب .
٣ - حكم : تسيب : عيب : طاع : رد للحكمة عليه .

لأن المخبر لم يكن تحت إشرافه أثناء القبض وفقا للأمر الصادر إليه من رئيس مجلس الادارة ؟ وهو دفاع يعد - في خصوصية الدعوى المطروحة حيث تمتلك المخبر إحدى شركات القطاع العام - هاما ومؤثرا في مصرها ؟ مما كان يقتضي من المحكمة أن تخصصه لتفقد على مبلغ ضحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه . لما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشتبها بالاختلال بحق الدفاع والقصور في التسيب مما يتعين معه نقضه والأحالة .

المحكمة :

... وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى على النحو الذي استقر لديه عول في ثبوت الجريمة التي دان الطاعن بها على اعترافه بأنه المدير المسئول للمخبر . لما كان ذلك . وكان الناتج من سحاضر جلسات المحاكمة ومن الاطلاع على المفردات التي امرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن اجراءات الضبط تمت في الساعة ١٢ ظهرا من يوم ١٢ من سبتمبر ١٩٦٤ وذلك في غيبة الطاعن الذي دفع بعدم مسئوليته عن العجز اذ كان في فترة راحته وقت ضبط المخبر وأن المتهم الاول هو المسئول عن ادارة المخبر في تلك الفترة وقدم للمحكمة أمرا اداريا رقم ١٠ لسنة ١٩٦٤ صادرا من رئيس مجلس الادارة يفيد أن عمله في ادارة المخبر يبدأ في الساعة الثانية مساء . لما كان ذلك ؛ وكان الحكم قد دان الطاعن دون أن يمتنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز لأن المخبر لم يكن تحت إشرافه أثناء الضبط وقال الأمر الصادر إليه من رئيس مجلس الادارة : وهو دفاع يعد - في خصوصية الدعوى المطروحة حيث تمتلك المخبر إحدى شركات القطاع العام - هاما ومؤثرا في مصرها ؟ مما كان يقتضي من المحكمة أن تخصصه لتفقد على مبلغ ضحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ؟ أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مشتبها بالاختلال بحق الدفاع والقصور في التسيب . لما كان ذلك ؛ فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاختلال وذلك بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

١٢/٨/١٩٦٤) المقدم من المهم ذلك أن الثابت به أنه خاص بتشيكات مسجوبة على بنك الاسكندرية حال أن الشيك موضوع الدعوى الحالية مسحوب على بنك القاهرة فرع القاهرة وليس على بنك الاسكندرية ذلك فضلا عن أن الإقرار قال في تاريخه لتاريخ إصدار الشيك دون رصيد وتعين من ثم الالتفات عن أوجه المعارضة ، لما كان ذلك ؛ وكان ما أورده الحكم صحيحا في القانون وتتوافر به عناصر الجريمة التي دين الطاعن بها ذلك بأن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الشيك متى استوفى مقوماته الى المستفيد مع عليه بعدم وجود مقابل وفاء قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ولا يجلى الطاعن منازعته في قيمة الشيك أو دفاعه بأنه أوفى بقيمته قبل تقديمه الى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته ما دام أن الثابت أن الشيك لم يكن له رصيد قائم ولم يسترده من المجنى عليه . لما كان ذلك ؛ وكان احتفاظ المدعى بالحق المدني بالشيك بعد تخالسه مع الطاعن يفرض صحة دفاع هذا الأخير لا يندرج تحت مفهوم حالة الضياع التي أوجب فيها للساحب أن يتخذ من جانبه ما يصون به ماله بغير توقف على حكم القضاء . لما كان ذلك ؛ وكان دفاع الطاعن بأن المدعى بالحق المدني سبق أن ارتكب جرائم إعطاء شيك بدون رصيد متعلقا بموضوع الدعوى مما لا تلزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستغفادا من قضائها بالادانة لأدلة الثبوت التي تحمل هذا القضاء . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعيينا رفضه موضوعا .

(الطعن ٤٤٤ سنة ٢٨ بالهيئة السابقة)

٣٥٢

٦ مايو ١٩٦٨

مؤيد : غير : دفاع : اختلال بطل : حكم : تسيب : بيا :

البلد القانوني :

الآن كان الحكم قد دان الطاعن دون أن يمتنى بتحقيق ما أثاره من عدم مسئوليته عن العجز

(الطعن ٥٥٣ سنة ٢٨ في رقعة وتحتوية السيادة للضحايا محمد منير زعيمة المدعى عزادى وضير الدين عزام ومحمد أمين الغفل والورد خلف)

٣٥٣

٦ مايو ١٩٦٨

- ١ - حكم : وصفه • استئناف • معارضة
ب - لنقض : طعن : في ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠ ق ٢٢
احكام نهائية صادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات
والجنح •

البداية القانونية :

١ - المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري
أو غيابي بطريقة الواقع في الدعوى لا يصح
تذكره للحكمة عنه • فإذا كان التهم لم يحضر
بالجلسة الوحيدة التي نظر فيها الاستئناف
المرفوع منه : وصدر فيها الحكم المطعون فيه •
فإن هذا الحكم يكون غيابيا ، ويظل باب الطعن
فيه بطريق المعارضة مفتوحا طالما أن التهم
لم يعلن به •

٢ - الطعن بطريق النقض لا يجوز إلا في
الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في
مواد الجنائيات والجنح • ولا يقبل ما دام الطعن
في الحكم بطريق المعارضة جائزا •

الحكمة :

من حيث أنه يبين من مدونات الحكم المطعون
فيه أن محكمة الدرجة الأولى قضت غيابيا
بجس التهم - المطعون ضده - شهرا مع
الفضل ، فعارض وحكم باعتبار معارضته كان
لم تكن ، فاستأنف ونظر استئنافه بجلسته ٣
من أكتوبر ١٩٦٥ وفيها لم يحضر فقضت محكمة
ثاني درجة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة
كان لم تكن فلما منها أن المروض عليها معارضة
استئنافية وليس استئنافا مبتدأ وقد تنبه الحكم
المطعون فيه على هذا الخطأ وأشار إليه كى
أسبابه مقررًا أن المحكمة لا تفصل في موضوع
استئناف التهم •

لمسا كان ذلك : وكانت المبرة في وصف
الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع
في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ؟ وكان
الثابت أن التهم لم يحضر بالجلسة الوحيدة
التي نظر فيها الاستئناف المرفوع منه وصدر
فيها الحكم المطعون فيه • فإن هذا الحكم يكون
غيابيا وإن جرى في منطوقه خطأ بالنقض
باعتبار المعارضة كان لم تكن • وبالتالي يجوز

للتهم المعارضة فيه • ولما كان الثابت من افادة
النيابة المرفقة أن التهم لم يعلن بهذا الحكم
حتى الآن • فإن باب الطعن في هذا الحكم
بطريق المعارضة يكون ما زال مفتوحا ؛ لما كان
ذلك ؛ وكان الطعن بطريق النقض لا يجوز
إلا في الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة
في مواد الجنائيات والجنح وأنه لا يقبل ما دام
الطعن في الحكم بطريق المعارضة جائزا ، وذلك
وفقا للمادتين ٣٠ و ٣٢ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن
أمام محكمة النقض • لما كان ذلك ، فإنه بتعين
الحكم بعدم جواز الطعن المتقدم من النيابة العامة
في ذلك الحكم •

(الطعن ٥٥٨ سنة ٢٨ ق ثلاثة عضوية السادة
المستشارين مغير عطلي وضوان نائب رئيس المحكمة
ومحمد محفوظ ومحمد عبد الرهاب خليل ومحمود المرادى
ومحمد عطية)

٣٥٤

٦ مايو ١٩٦٨

تكوين : غير : حكم : تسيب • عيب • قرار وزير
تكوين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ و ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ ق ١٥
سنة ١٩٤٥ •

البداية القانونية :

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ الطاعنين
بأنهما أنتجا خبرا أفرتكيا ، في حين أنه
استظهر في بيانه واستدلله أنهما أنتجا خبرا
شلميا ؛ مما يدل على اضطراب الواقعة في
تصود المحكمة وعدم استقرارها ، لم يبين ماهية
الواصفات وحقيقة الأوزان التي خالف فيها
الحيز للنتج نصوص القرار سالف الذكر حتى
تستطيع محكمة النقض أن ترأب صحة تطبيق
القانون على واقعة الدعوى • فإنه يكون فوق
تفاضله قاصر البيان واجب النقض والإحالة •

الحكمة :

• • • وحيث أن الدعوى الجنائية أقيمت على
الطاعنين بوصف أنهما : (١) أنتجا خبرا
أفرتكيا بغير الأوزان والواصفات والاسماء
المحددة في القانون دون أن يكونا حاصلين على
ترخيص بذلك من السلطة المختصة • (٢) أنتجا
خبرا أفرتكيا غير مطابق للواصفات • وطلبت
النيابة العامة معاقبتهما طبقا للمادة ٣٤ مكرر

٣٥٥

٦ مايو ١٩٦٨

١ - استئناف - تقرير : ٥ - ميعاد - ١٠ ايام - اوراق رسمية .

ب - تقاض علم - ميعاد استئناف : ليسك به لأول مرة امام محكمة النقض .

البادئ القانونية :

١ - تعتبر ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد اثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به .

٢ - ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الاحكام - من نظام العام ؛ ويجوز التمسك به في أي حالة كانت عليها الدعوى الا ان الازمة أي دفع بشأنه لأول مرة امام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً الى وقائع اثبتتها الحكم ؛ وإن لا يقتضي تطبيقاً موضوعياً .
المحكمة :

١٠ - وحيث انه يبين من الاوراق ان الحكم المستأنف صدر في يوم ٢٧ من ديسمبر ١٩٦٨ فاستأنفه الطاعن في ٩ من يناير ١٩٦٩ وحكمت المحكمة غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد - لعارض فيه وقضى في المملوثة برفضها - ويبين من محضر جلسة المملوثة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتر أيها شيئاً حول ميعاد الاستئناف ؛ بل قصر دفاعه في موضوع الدعوى - لما كان ذلك ؛ وكان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة ومن مراجعة دفتر كموب تقارير الاستئناف أن ما أثبتت بورقة التقرير بالاستئناف من حصول التقرير به يوم ٩ من يناير ١٩٦٩ بطابق الثابت بالكلمب المتعلق به كما يبين من الدفتر أن التقرير السابق للتقرير موضوع الدعوى المطروحة تاريخه ٧ من يناير ١٩٦٥ لما التقرير اللاحق له فتاريخه ١١ من يناير ١٩٦٥ . لما كان ذلك ، وكانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد اثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به ، وكان ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الاحكام من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى الا أن اثره أي دفع بشأنه لأول مرة امام محكمة النقض بشروط بأن يكون مستنداً الى وقائع اثبتتها الحكم وأن لا يقتضي تطبيقاً موضوعياً - ولما كان البين من الاوراق أن الطاعن لم يتمسك امام محكمة

ا وب من القرار الوزاري ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الحيز المعدل بالقرار ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن التحويلين . والحكم الابتدائي المأخوذ بأسمائه قال بيانا لواقعة الدعوى بأنها « وحيث أن واقعة الدعوى تتلخص فيما أثبتته مفتش التحويلين في محضره وشهد به بمحضر الجلسة أنه أثناء قيامه بحملة تفتيشية توجه الى مخبز المتهم الاول حيث وجده يمرض للبيع خبزاً شامياً موضوعاً على البئك الجاري البيع عليه كما وجد كمية من نفس الخبز موضوعاً امام المخبز ؛ ويقوم احد الخبازين بوضعها في عربة يد داخل مساجات وداخل قفة ممتلئة بالخيش والخبز غير مطابق للاوزان المقررة قانوناً وكذلك الاوصاف » وانتهى من تقريره واستدلالة الى أن « التهمة على النحو الوارد بوصف الاتهام ثابتة قبل المتهمين » لما كان ذلك ؛ فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخذ الطاعنين بأنهما انتجا خبزاً الفرنسي ؛ في حين أنه استظهر في بيانه واستدلالة انهما انتجا خبزاً شامياً مما يدل على اضطراب الواقعة في تصور المحكمة ؛ وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ؛ مم ألا لكل من نوعي الخبز حكمه فيما استنته الشارع وأوجبه سواء من جهة الترخيص بإنتاجه أو بيان المواصفات اللازمة ، وذلك حسباً بين من استقراره نصوص التقرير ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن استخراج الدقيق وصناعة الحيز الذي دنا بمقتضاه ومن ناحية أخرى فان الحكم لم يبين ماهه المواصفات وحقيقة الازان التي خالفت فيها الحيز المنتج تصوره ، القرار سالف الذكر ؛ حيث تستلزم محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى ، وما كان الحكم المطعون فيه يكون قد فعله قاصر البيان واجب النقض والاحالة ، وذلك بقدر حاجة للعرض ، لباقة ، أوجه الظن .

وحيث أنه من طلب النيابة العامة تعيين المحكمة المختصة بنظر الاشكال في التنفيذ فإنه صار غير ذي موضوع بعد نقض الحكم المستشكل في تنفيذه .

١ - (الطعن ٥٦٤ سنة ٢٨ في واقعة عطوية المسافة المتنازعين محمد سبري وعبد القاسم حجازي وعبد الكريم عزام وعبد ابراهيم الطليل حلي والتور خلف)

بل يستمعه كذلك من أولاه رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ، أو من طلبات الجهات الرسمية الأخرى التي تستلزم ممارسة اختصاصه الوظيفي تحقيقا لهذه الطلبات .

٤ - لا يشترط في جريمة التزوير في الورقة الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها ؛ بل يكفي أن تعطي الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ولو نسب صدورها كذبا إلى موظف عام للإيهام برسميتها . ويكفي في هذا المقام أن تحتوي الورقة على ما يليق تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذي باشر إجرائها في حدود اختصاصه .

٥ - لا يلزم في التزوير المعاقب عليه أن يكون متقنا بحيث يستلزم لكشفه دراسة خاصة ؛ بل يسبغوى أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو منقلا بتملح على الغير أن يكشفه ، ما دام أن تغير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز أن يتدخل به بعض الناس .

٦ - إذا كان البطلان اللاحق بالمحور بسبب عدم اختصاص من نسب إليه تحريره مما تلوت ملاحظته على كثير من الناس ؛ فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة لأن مجرد الإخلال بالثقة اللازمة للورقة الرسمية يترتب عليه ضرر ، وتغير الحقيقة فيها من شأنه أن يزعزع هذه الثقة .

٧ - يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير متى تعمد الجنائي تغير الحقيقة في المحرر ؛ مع التواء استعماله في الغرض الذي من أجله غير الحقيقة فيه .

٨ - لا يلزم للتحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توأمة دكن القصد الجنائي في جريمة التزوير ما دام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه .

٩ - لا يشترط لصحة الحكم بالإكاذنة أن يتحدث صراحة عن دكن الضرر ، ما دام قيامه لازما عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي .

١٠ - الجريمة الفلانية هي التي تنقسم عن تصور ساذج بحيث لا تقع الجريمة على التحقيق إلا في وهم فاعلمها دون أن يكون ثمة خطر على المجتمع أو ضرر من قبله .

الموضوع يحصل تغيير في بيانات تقرير الاستئناف ؛ وكان النابت بالحكم أن التقرير بالاستئناف تم بعد الميعاد القانوني فإن ما يتره الطاعن في هذا الشأن - فضلا عن كونه لا يظاها الواقع - فإنه يقتضي تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وطبيعة هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ؛ فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(الطعن ٥٨٧ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابعة)

٣٥٦

٦ مايو ١٩٦٨

١ - تزوير ؛ محرر رسمي ؛ تزوير مالي ؛ عقوبات م م ٢١١ و ٢١٢

- أ - محرر ؛ شروط اعتباره رسميا .
- ب - ورقة رسمية ؛ اختصاص موظف بتحريرها .
- ج - ورقة مصطنعة ؛ مظهرها شكل ورقة رسمية .
- د - حقيقة ؛ تغييرها ؛ درجة الاثبات ؛ احتمال الضاع بعض الناس .
- هـ - بطلان محرر ؛ موظف غير مختص بتحريره ؛ تزوير معاقب عليه . لغة زعمتها ؛ ضرر .
- و - قصد جنائي ؛ تزوير ؛ نطقه من استعمال ورقة مزورة .
- ز - حكم ؛ قصد جنائي ؛ تزوير ؛ نطقه الحكم عنه .
- ح - ضرر ؛ حكم ؛ نطقه عنه .
- ط - جريمة فنية ؛ ما يترتب عليها .

المبادئ القانونية :

١ - الاصطناع باعتباره طريقا من طرق التزوير المادي ؛ هو إنشاء محرر يكمل اجزائه على غرار أصل موجود ؛ أو خلق محرر على غير مثال سابق ما دام المحرر في أي من الحالتين متضمنا لواقعة تترتب عليها آثار قانونية وصالحا لأن يحتج به في الباثبات .

٢ - يعتبر المحرر رسميا في حكم المادتين ٢١١ ؛ ٢١٢ من قانون العقوبات متى صدر من موظف عام مختص بمقتضى وظيفته بتحريره أو التدخل في هذا التحرير . كما قد يستمد للمحرر رسميته من ظروف انشائه أو من جهة إصداره أو بالنظر في البيانات التي تدرج به ولزوم تدخل الموظف لاثباتها أو لإقرارها .

٣ - لا يستمد الموظف اختصاصه بتحرير الورقة الرسمية من القوانين واللوائح فحسب ،

المحكمة :

الى البيانات التي تدرج به وتزوم تدخل الموظف لاثباتها او لاقرارها . ولا يشترط في جريمة التزوير في الورقة الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف المختص بتحريرها ؛ بل يكفي لتحقيق الجريمة - وهو الشأن في حالة الاصطناع - أن تطبق الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية يعطونها ولو تسب صلوها كذبا الى موظف عام للايهام برسميتها . ويكفي في هذا المقام أن تحتوي الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها ؛ بما يؤهم أنه هو الذي يباشر إجراءاته في حدود اختصاصه .

ولا يلزم في التزوير للعقاب عليه أن يكون متقنا بحيث يستلزم تكلفه دواية خاصة ؛ بل يستوي أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه ؛ أو متقنا يعتمد على الغير أن يكشفه ما دام أن تغيير الحقيقة في كلا الحالتين يجوز أن يتدخل به بعض الناس ؛ كما أنه اذا كان البطالان اللاحق بالمرور بسبب عدم اختصاص من نسب اليه تحريره مما تفوت ملاحظته على كثير من الناس ؛ فإن العقاب على التزوير واجب في هذه الصورة لان مجرد الاخلال بالثقة اللازمة للورقة الرسمية يترتب عليه ضرر ؛ وتفسير الحقيقة فيها من شأنه أن يزعم هذه الثقة .

ويحقق القصد الجنائي في هذه الجريمة متى قصد الجنائي تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ؛ وليس أمرا لازما التحول صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد لقيامه . كما لا يشترط لصحة الحكم بالادانة أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ما دام قيامه لازماً عن طبيعة التزوير في المحرر الرسمي . لا كان ما تنضم ؛ وكان الحكم المظنون فيه قد التزم في قضاة هذه الاقطار القانونية ؛ فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً ؛ ولا محل لافتراض فكرة الجريمة الظنية في هذا المقام ؛ بالنظر الى أن الجريمة الظنية هي التي تنتم عن تصور ساذج بحيث لا تقع الجريمة على التحقيق الا في وهم فاعلمها دون أن يكون ثمة خطر على المجتمع أو ضرر من فعله وهو ما لا يستقيم مع ما اقترحه الطاعن حينما تقدم بياته . لا كان ما تقدم فان الطاعن يكون على غير أساس متعين للرفض .

(أعلن ٦١٥ سنة ٢٨ في الهيئة السابقة)

• • • وحيث أن الحكم المظنون فيه أثبت في مدوناته بياناً لواقعة الدعوى وتدليلاً عليها ما يحمله أن مفتشاً بقسم الرقابة بهيئة النقل العام أثناء قيامه بالتفتيش على تذكر راكبي السيارات العامة في يوم ٢٥ من يناير ١٩٦٥ طلب من المتهم الثاني في الدعوى إبراز تذكرته للاطلاع عليها ؛ فقدم له بطاقة اثبات شخصية عبارة عن تصريح بالركوب منسوب صوره الى وزارة الداخلية مثبت به أنه يعمل رقيباً بالمباحث باستلامات رئاسة الجمهورية وممهور بألماء منسوب الى مدير الشرطة ومختوم بخاتم مصلحة الاستعلامات ؛ فاشتبه في لمره ؛ وطالبه بإبراز بطاقته الماثلية فرفض ؛ فالتفتيد حيث إبرازها واقترح منها أنه يعمل ترزياً لا رقيباً واذا سئل عن مصدر البطاقة اعترف بأن - الطاعن - الموظف بمصلحة الاستعلامات هو الذي اصطنعها لقاء جنبيه . وثبت من تقرير قسم أبحاث التزيف والتزوير أنها حورت بخط الطاعن ولم تصدر عن وزارة الداخلية وأنها مبسوطة بخاتم صحيح لمصلحة الاستعلامات حصل عليه الطاعن بغير حق واستعمله في تزوير البطاقة . وقد دلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة . لا كان ذلك فان الحكم المظنون فيه يكون قد بين واقعة الدعوى بما توافر به العناصر القانونية كافة لجريمة التزوير التي دين بها الطاعن ؛ ذلك بأن الاصطناع باعتباره ظرفاً من طرق التزوير المادي هو انشاء محرر يكامل أجزائه على غرار أصل موجود أو خلق محرر على غير مثال سابق ما دام المحرر في أي من الحالتين مخضناً لواقعة تترتب عليها آثار قانونية وصالحاً لان يحتج به في اثباتها .

ويعتبر المحرر رسمياً في حكم المادتين ٢٢١ و ٢١٣ من قانون العقوبات متى صدر عن موظف عام مختص بمقتضى وظيفته بتحريره أو التدخل في هذا التحرير ؛ واختصاص الموظف بتحرير الورقة الرسمية لا يستلزم من القوانين واللوائح فحسب ؛ بل يستلزم كذلك من أوامر رؤسائه فيما لهم أن يكلفوه به ؛ أو من طلبات الجهات الرسمية الأخرى التي تستلزم معارضة اختصاصه الوطني تطبيقاً لهذه الطلبات ؛ كما قد يستلزم المحرر رسميته من ظروف انشاءه أو من جهة إصداره أو النظر

٣٥٧

١٣ مايو ١٩٦٨

شعوى جنائية : انفصالها بعرض المدة • نفس • ظن •
تعدد جلسة نظره •

المبدأ القانوني :

حتى كان الثابت أن محكمة النقض قررت وقف المسع في الظن المرفوع من المتهمين الثاني والثالث حتى يصبح الحكم القيايى الصادر ضد المتهم الأول (باعتباره الفاعل الاصل) نهائيا . وكان الحكم القيايى أعلن أن المتهم الأول ولم يعارض فيه ولم يتخذ في الدعوى أي إجراء إلى أن عرضت أوراقها على محكمة النقض لتتخذ في الدعوى من تاريخ إعلان الحكم القيايى مدة تزيد على ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بعرض المدة في مواد الجنىح : دون اتخاذ أي إجراء قاطع لهذه المدة : لأن الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الطاعنين تكون قد انقضت بعرض المدة ويتعين لذلك القضاء بتلقي الحكم المأمون فيموانقضا الدعوى الجنائية بعرض المدة وبرائة الطاعنين مما أسند اليهما •

الحكمة :

حيث أن الحكم المأمون فيه صدر بتاريخ ٢٨ من مايو ١٩٦٦ غرق التماس الثاني والثالث الظن فيه بطريق النقض في ٣ من يونيو ١٩٦٦ وقدم أسبابا لمتمنحها في ٦ من يوليو ١٩٦٦ وقد قررت محكمة النقض بجلسته ١٩ من مارس ١٩٦٣ وقف السير في الظن حتى يصبح الحكم القيايى الصادر ضد المتهم الأول - باعتباره الفاعل الاصل - نهائيا • ولا كان يبين من الأوراق أن الحكم القيايى أعلن أن المتهم الأول بتاريخ ١١ من نوفمبر ١٩٦٤ ولم يعارض فيه ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أي إجراء من هذا التاريخ إلى أن عرضت أوراقها على محكمة النقض بتاريخ ٢١ من مارس ١٩٦٨ لتحديد جلسة الظن • وإذا كان يبين من ذلك أنه وقد انقضت على الدعوى من تاريخ إعلان الحكم القيايى الحاصل بتاريخ ١١ من نوفمبر ١٩٦٤ مدة تزيد على الثلاث السنوات المقررة

لانقضاء الدعوى الجنائية بعرض المدة في مواد الجنىح دون اتخاذ أي إجراء قاطع لهذه المدة فإن الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الطاعنين تكون قد انقضت بعرض المدة ويتعين لذلك الحكم بنقض الحكم المأمون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بعرض المدة وبرائة الطاعنين مما أسند اليهما •

(الظن ٢٢١٥ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية المساءة •
المستشارين عادل يوسف ورئيس المحكمة ومحمد محفوظ
وحسن سامح ومحمود المرزوقي ومحمود عطية)

٣٥٨

١٣ مايو ١٩٦٨

١ - أبحاث : خبرة • دليل تقديره : مسألة فنية بعث •
ب - حكم : مسيبي عيب : غريب الظن إلى موت ؟
رابطة مسببة • محكمة مودوع : سلتها في تقدير دليل •
طاع : إخلال بعته •

المبادئ القانونية :

١ - إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التتدلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البعث : وهي الغير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يقطع رأيه لتقديرها : إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البعث التي لا تستطيع أن تشق طريقها لأبداء رأي فيها •

٢ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بعث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحليلها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، ولا كان الطاعن قد تازع في سبب وفاة المجنى عليه وفي قيام رابطة السببية بين طوفاة وفعل الطاعن أو هو ما يتضمن في ذاته العقابية بالمجازمة باستجلاء حقيقة ذلك السبب بالرجوع إلى أهل الخبرة : وكان الطبيب الشرعي وإن أورد بتقريره رأيا بأن التشايرة وما صحبها من اتعدي وما نشأ عنها من أفعال نفساني قد مهدت وعجلت بحصول نوبة الهبوط العاد بالقلب أدت إلى وفاة المجنى عليه : فإنه قد انتهى إلى إمكان حصول الوفاة لآتيا دون مؤثر خارجي بسبب الحالة المرضية المزمعة للتلفعة بالقلب والشرايين

المصادمة بجسم صلب راض أيا كان نوعه وهي طفيفة ليس من شأنها أن تحصل الوفاة بالشخص المأذى . على أنه في حالة المجنى عليه نظرا لسرعة حصول وفاته عقب التمدد رغم بساطة الإصابة التي طقت بالمتوفي ونظرا لما ثبت من التشريع من وجود حالة مرضية مزمنة متقدمة بالقلب والشرابيين التابعة من شأنها أن تعرض المذكور حال حياته لحصول نوبات هيوط حاد سريع بالقلب قد يؤدي إلى الوفاة ويكون حصول هذه النوبات لما ذاتيا أو لمؤثر خارجي بسيط فانتفا نرى أن المشاجرة وما صحبها من حصول تمدد وما نفا عنها من انفعال نفسي كلها أسباب مهت وعجلت بحصول نوبة الهبوط الحاد السريع بالقلب التي أدت إلى الوفاة والتي كان من الممكن أيضا أن تحصل ذاتيا دون مؤثر خارجي » ٥٩

وقد عرض الحكم لدفاع الطاعن وأطرحه بقوله : « وحيث أن المتهم أنكر بالتحقيقات وبالجلسة ما أسند إليه وطلب الدفاع الحاضر معه برأده على أساس أن موت المجنى عليه لم يكن نتيجة الضرب بل نتيجة حالة مرضية » وإن التقرير الطبي لم يقطع بأن الإصابات هي التي أدت إلى الوفاة . وحيث أن هذا الدفاع مردود عليه بأن المتهم لم ينكر بالتحقيقات أن الوفاة أنه دخل مأكينة الكهرباء واستنصر العمدة التي استعملت في الحادث ، وقد أجمع شهود الحادث الذين تطعن المحكمة إلى أقوالهم بأنهم رأوا المتهم يضرب المجنى عليه ولم يتركه إلا بعد أن سقط على الأرض ثم نقله إلى المستشفى حيث لفظ أنفاسه الأخيرة . وحيث أنه سواء كانت الضربات قد تركت أثرا مثل إصابات أصبح المجنى عليه السبابة الأيسر التي كشفت عنها التقرير الطبي الشرعي أو لم يترك أثرا كما أجمع الشهود على حدوث اعتداء المتهم على المجنى عليه بسدة ضربات حتى سقط وللفظ أنفاسه : فإن التقرير الطبي الشرعي قد أدرك أنه وإن كانت إصابات المجنى عليه هذه ليس من شأنها أن تحصل الوفاة بالشخص المأذى إلا أنه في حالة المجنى عليه نظرا لسرعة حصول وفاته عقب التمدد رغم بساطة الإصابة فإنه يرى أن المشاجرة وما صحبها من حصول تمدد وما نفا عنها من انفعال نفسي كلها أسباب مهت وعجلت بحصول نوبة الهبوط الحاد السريع بالقلب التي أدت إلى الوفاة وحيث أنه يستبعد من التقرير الطبي الشرعي أن التمدد

التاجية التي كان المجنى عليه مصابا بها حال حياته والتي كان من شأنها إحداث نوبات الهبوط السريع بالقلب - دون أن يرجع أحد الرايين على الآخر : فإن الحكم المعلنون فيه إذ ذهب في قضائه إلى أن التمدد وما نفا عنه من انفعال نفسي كان سببا مهت وعجلت بحصول الهبوط الحاد السريع بالقلب المجنى عليه الذي أدى إلى وفاته - دون أن يبين مستند في الأخذ بهذا الرأي دون الرأي الآخر الذي أورده الطبيب الشرعي في تقريره ودون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الجوهري عن طريق المختص فنيا ، فإنه يكون مشوبا بالفساد والاخلال بحق الدفاع .

المحكمة :

« وحيث أن الحكم المعلنون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : أنه في يوم ٢٩ من مايو ١٩٦٥ وصلت سيارة تفصل من القاهرة إلى القصير تحمل آلات المأكينة الكهربائية بالقصير ؛ وطلب سائقها من المتهم عبد الرحيم عبد الله عطا الشهير بقناتوى (الطاعن) بوصفه خفيا للمخزن أن يحضر من يساعد في إززال حافلة السيارة فاحضر المجنى عليه محمد خليل محمد الشهير بطامع وآخر للقيام بهذه المهمة وأثناء إززال أحد الصناديق شب خلاف بين المتهم والمجنى عليه اعتدى فيه المتهم أولا على المجنى عليه بصقعه على وجهه ؛ فأمسك المجنى عليه بإسورة فذهب للمتهم وأحضر عصا ضرب بها المجنى عليه حتى سقط على الأرض فنقله للمتهم إلى المستشفى حيث فلق الحياة . وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجود التعرضية المزمنة متقدمة بالقلب المجنى عليه وشرابيين التاجية من شأنها أن تعرض حال حياته لحصول نوبات هيوط سريع بالقلب قد يؤدي إلى الوفاة ويكون حصول هذه النوبات إما ذاتيا أو لمؤثر خارجي . وإن المشاجرة وما صحبها من حصول تمدد وما نفا عنها من انفعال نفسي كلها أسباب مهت وعجلت بحصول نوبة الهبوط الحاد السريع بالقلب التي أدت إلى الوفاة » . واستند الحكم في إدانة الطاعن بجريمة الضرب المفضي إلى الموت إلى أقوال شهود الواقعة ، وما أورده التقرير الطبي الشرعي الذي حصل مؤداه بقوله « وثبت من التقرير الطبي الشرعي أنه وجد بالمجنى عليه إصابات بالاصبع السبابة الأيسر وهي رضية حيوية حديثة ناشئة من

المطروحة على بساط البحث ، وهي الجدير الاعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستماعة بخير يخضع رأيه لتقديرها ؛ إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع أن تشق طريقها لإبداء رأي فيها - كما هي واقع الحال في الدعوى - لما كان ما تقدم ؛ فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يطله ويستوجب نقضه وإحالة ذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .^{١٠١}

(الطعن ٢٠٣ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة)

٣٥٩

١٣ مايو ١٩٦٨

تفتيش : لأن ؛ استناده . سلاح . سلاح . حكم ؛
تسبيب ؛ عيب . حيلة محكمة .
المبدأ القانوني :

لا يجوز القضاء المسبق على دليل لم يطرح .
ولا كان بين أن الطاعنين دفعوا بطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جديده وطلبا ضم أوراق التحريات السابقة المودعة بوزارة الاقتصاد وإدارة التسويق التعاوني والتي تمت بمناسبة تعيينهما في وظيفتيهما ؛ وهو من طلبات التحقيق الهامة التي يتعين على المحكمة - في واقعة هذه الدعوى - أن تجيبها قبل الفصل فيها .^{١٠٢} وما قاله الحكم المطعون فيه من عدم جوى ضم تلك الأوراق إنما هو استباق إلى الحكم على لوراي لم تطلع عليها المحكمة ولم تمحصها ؛ مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها لو اطلعت عليها - مما يصمه بالعيب ويوجب نقضه .

١٠٠ . وحيث أن الطاعنين دفعوا (في جلسة المحاكمة) بطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جديده وطلبا ضم أوراق التحريات السابقة التي تمت بمناسبة تعيينهما في وظيفتيهما وقد عرض الحكم المطعون فيه لهذا الطلب وقال تبريرا لأطراحه ما نصه : « وحيث أن المدافع عن المتهمين دفع بعدم جديده التحريات بمقوله أن المتهمين قد جرت في شأنتهما تحريات سابقة بمناسبة تعيينهما في التسويق التعاوني لم تتضمن في شأنتهما ما يربب والا لا تم تعيينهما ولا ترى المحكمة في هذا القول بفرض صحة ما يدال من جديده ما أسفرت

نشا عنه من انفصال نفسياني كان سببها مهد وعجل بحصول الهبوط الحاد السريع بقلب المجنى عليه الذي أدى إلى وفاته . وحيث أنه متى ثبت أن الضرب الذي وقع من المتهم هو السبب الذي حرك عوامل أخرى تعاونت على أحداث الوفاة سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر ؛ فالتهم مسئول جنائيا عن النتائج كافة التي ترتبت على ما فعلته مأخوذا في ذلك بالقصد الاحتمالي إذ كان عليه أن يتوهم كل هذه النتائج الجائزة الحصول .^{١٠٣} وحيث أن الثابت من الأوراق أن ضرب المتهم للمجنى عليه قد استمر حتى سقط المجنى عليه وأسلم الروح بعد لحظات » .

لما كان ذلك ؛ وكان الطاعن - حسبيما هو مثبت بمحضر جلسة المحاكمة وعلى ما حصله الحكم المطعون فيه - قد نازع في سبب وفاة المجنى عليه وفي قيام رابطة السببية بين الوفاة ولعل الطاعن ؛ وهو ما يتضمن في ذاته المطالبة الجائزة باستجلاء حقيقة ذلك السبب بالرجوع إلى أهل الخبرة .^{١٠٤} وكما أن الطبيب الشرعي وإن أورد بقرينه رأيا بأن الشاحرة وما صنعها من التعدي وما نشأ عنها من انفصال نفسياني قد مهدت وعجلت بحصول نوبة الهبوط الحاد بالقلب التي أدت إلى وفاة المجنى عليه ؛ فإنه قد انتهى إلى إمكان حصول الوفاة ذاتيا دون مؤثر خارجي بسبب الحالة المرضية الزمنية المتقدمة بالقلب والشرائين الناجية والتي كان المجنى عليه مصابا بها حال حياته ؛ والتي كما من شأنها أحداث نوبات لاهبوط السريع بالقلب - دون أن يرجع أحد الرأيين على الآخر .^{١٠٥}

ولما كان من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بحت أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذ ذهب في قضائه إلى أن التمدد وما نشأ عنه من انفصال نفسياني كان سببها مهد وعجل بحصول الهبوط الحاد السريع بقلب المجنى عليه الذي أدى إلى وفاته - دون أن يبين سند في الاخذ بهذا الرأي دون الرأي الآخر الذي أوردته للطبيب الشرعي في تقريره ؛ ودون أن يعنى بتحقيق دفاع الطاعن الجوهري عن طريق المختص فنيا ؛ فإنه يكون مشوبا بالتقصير والإخلال بحق الدفاع . ولا يرفع هذا الموار ما تقلل به الحكم في رده على دفاع الطاعن ، ذلك بأنه إذا كان الاصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى

يتحقق من قيام المستاجر بما التزم به في هذا الشأن .

٢ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه مدنياً أو جنائياً مما يتعلق بموضوع الدعوى .

٣ - الخطأ المشترك لا يغفل اللهم من المسئولية ما دام الحكم قد أثبت قيامها في حقه .

٤ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وماتى العناصر المطروحة أمامها عمل بساط البحث ؛ الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وإن طرح ما يعنفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أسفها في الأوراق .

المحكمة :

«... وحيث أنه يبين مما أورده الحكم الابتدائي المكل بالعلم بالمطعون فيه أنه استظهر من الخطأ في حق الطاعن بما دلل عليه من أقوال الشهود وسكان المنزل وبما جاء بتقرير البلدية واللجنة المشكلة من أساتذة كلية الهندسة بجامعه الاسكندرية من أن سبب أحداث مردود إلى قدم المشنقة وضف المونة وصغر قطاعها بالنسبة لارتفاعها عند اتصالها بالسطح وسوء حاله سبب الدورين الأول والثاني .

لما كان ذلك ؛ وكان المالك دون المستاجر هو الطالب بتمهيد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة وإتريميم : هذا عبر في حقه كأن مسئولاً عن اطرار مبنى يصيب الغير بهذا التقصير . ولا يعفيه من المسئولية أن يكون المستاجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة إذ على المالك إخلاء المسئولية إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستاجر بما التزم به في هذا الشأن ؛ وكان الحكم مغللاً عن ذلك لم يسأل الطاعن باعتباره مسئولاً عن صيانة المبنى بل سألته عن الإهمال في صيانة المبنى مع علمه بسوء حاله أسبقه من السدان . وإن المشنقة قديمة وضعيفة المونة ؛ فقد كان يتعين عليه أن يدخل في تقديره ، أن حالة المبنى يجب أن تتفق مع ظروف وجود تلك المشنقة فيتابع صيانتها للمعار واسقفه حتى لا يتعرض للانهار وتوقياً لما قد ينتج عن استعمال المشنقة مع وجود تلك العيوب فيها واحتمال سقوطها وهو أمر لم ينظره الحكم المطعون فيه تقديره .

لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب

عنه تحريات رئيس مكتب مكافحة المخدرات ؛ ذلك بأن قصور تحريات تجرى لمناسبة أخرى عن اظهار حقيقه تجمعات المتهمين في نيجساره بمحذرات لا يعيد بطريق الزورم عزم يديه أي تحريات ثانية تسفر عن خلاف ما تضمنته التحريات السابقة لمناسبة التتبعين في الوظيفة المذكورة ، وهذا الذي ذكره الحكم المطعون فيه ينطوي على الفساد في الاستدلال والقصور في انبياء ، ذلك بأن العصب الذي تقدم به الطاعنان هو من طليات التحقيق الهامة التي يتعين على المحكمة في واقعة هذه الدعوى أن تبيها قبل الفصل فيها وما قاله الحكم من عدم جدوى ضم أوراق التحريات المودعة بوزارة الاقتصاد وإدارة التسويق التعاوني ؛ إنما هو استباق إلى الحكم على أوراق لم تطلع عليها المحكمة ولم تحضرها مع ما يمكن أن يكون لها من أثر في عقيدتها أو اصلحت عليها . لما كان ذلك ؛ وكان لا يجوز إلتقاء المسبق على دليل لم يطرح فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب الطاعنين للاستيصال التي ساقها يكون معيباً بسا يوجب نقض والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .»

(الطعن ٥٧٨ سنة ٢٨ في رئاسة وضعية السادة المستشارين مختار مصطفى وشوان نائب رئيس المحكمة ومحمد صبري ومحمد الدين عزام ومحمد أبو الفضل علي وانور أحمد خلف)

٣٣٩

١٣ مايو ١٩٦٨

١ - مسئولية جنائية - مسئولية مدنية - خطأ - مالكة مسئولية عن فرد يصيب الغير من تصرفه في تمهيد ملكه وموالاته بالصيانة والترميم - مستاجر ؛ التزمه قبل المالك بالتريم والصيانة .

ب - خطأ - تقديره - مسئولية جنائية - مدنية .

ج - خطأ مشترك - مسئولية - خطأ .

د - دعوى ؛ وهما ؛ استخلاص صورتها بالصيغة .

البياني القانونية :

١ - المالك دون المستاجر هو الطالب بتمهيد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم ، فإذا قصر في ذلك كان مسئولاً عن الغير الذي يصيب الغير بهذا التقصير . ولا يعفيه من المسئولية أن يكون المستاجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال التريم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة إذ على المالك إخلاء مسئولية إزاء الغير أن

٢ - إذا كان الحكم قد دافق التهم دون أن يعنى بتحقيق ما لألزمه تدخل حسابيه الشخصى كميل للبنك مع عهده كريس وملغوس للجمعية ؛ وهو دفاع جوهري من شأنه - لو صح - أن يرفع للمسئولية الجنائية لو يقهر الرأي فيما يقضى به من رد وغرامة ؛ بحسب ما يتضح أن كان المبلغ المتبقى كله أو بعضه ديناً ؛ مما يقتضى من المحكمة أن تمحصه تتفق على مبلغ صحته وأن تعرض للمستندات التى لديها للتهم تأييداً لمبلغه وإثباتاً لثبوتها فيها ؛ وإذا كان ما أوردته الحكم رداً على دفاع التهم لا يتوافر به التمثيل المشار إليه فيما تقدم ؛ على تحقيقى التسليم بحسب الوظيفة التى لا تقوم بالجريمة التى دين بها التهم الا يتوافره ؛ فإنه يكون مهيأ بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

المحكمة :

٠٠ - وحيث أنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن نازح في صحة بياناته وحسابات بنك التسليف الزراعى والتعاوى في شأن السلف النقدية والعينية التى استلمها الطاعن بصفة كونه رئيساً وملغوساً للجمعية التعاونية الزراعية لبلدة طوم . كما نازح في قدر ما سدد منها وما بقي بدون سداد ؛ ثم أشار الى أن تلك الحسابات قد أضيف إليها حسابيه الشخصى كميل للبنك . ويبين من الاطلاع على المفرادات التى أقرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن ؛ أن الطاعن قدم للمحكمة صورة رسمية من تقرير الجبير المنتدب فى الدعوى ٥٢٧ لسنة ١٩٦٦ ، مدنى كل الدنيا التى أقامها ضد المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاوى (بنك التسليف سابقاً) وفروعه بأبحية طوم ، بالتي طلب فيها براءة ذمته من كل ما استولى عليه من البنك من سلف نقدية وعينية عن مدة رياسته للجمعية وما تلاها حتى آخر سنة ١٩٦٦ ، فأصبحت المحكمة حكماً تمهيدياً يُلَبِّسُ خبر من مكتب الجبراد بوزارة العدل لفحص مستندات الطرفين وتصفيته بحساب بينهما ؛ وقد أثبت الجبير في تقريره أنه انتقل الى فرع البنك وحلول عيناً الفصل بين عهدة الطاعن بصفة كونه رئيساً وملغوساً للجمعية وبين المبالغ والسلف العينية التى استلمها بصفته الشخصية . كما نازح زراعته الخاصة ؛ إذ قرر موظف البنك أن الفيش الخاص بالطاعن يدرج به معاملات كافة ؛ ثم فحص الجبير

لمسؤولية مرتكبيه مدنياً وجنائياً ما يتعلق بموضوع الدعوى ؛ وكان الخطأ المشترك لا يخلو التهم من المسئولية مادام الحكم قد أثبت قيامها فى حق ؛ وكان لحكمة الموضوع أن تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المروعة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها ؛ وأن نطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سابقاً مستنداً الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بحسب ما طمأنته اليه عقيدة المحكمة واستقر فى وجدانها ؛ ودلل على وقوع الخطأ فى حق الطاعن تدليلاً سابقاً واستظهر فى منطق سابق رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذى أصاب المبنى عليهم وأحاط بمناصر جرميتي القتل والاصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما ، فإن ما يثيره الطاعن من مزججه طعن لا يكون لمسلح ويتعين رفض الطعن موضوعاً .

(الطعن ٥٨٦ سنة ٢٨ ل بالهيئة السابقة)

٣٦١

١٤ مايو ١٩٦٨

١ - مختلس ؛ لحوال تسمية . موظف عام . طويات ١/١١٣
ب - حكم ؛ تسييب ؛ عيب ؛ دفاع ؛ ملاح ؛ بصفه .
مسئولية جنائية . علوية .

المبادئ القانونية :

١ - جنائية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١/١١٣ مكرراً من قانون العقوبات لا تتعلق الا اذا كان الجانى من الموظفين فى المشروعات الخاصة البينة فى القانون . يسان - حرر - سواء كان عضواً بمجلس الادارة او مديراً او مستخدماً - وأن يكون تسلمه المال المختلس من مقتضيات عمله وينقل فى اختصاصه الوظيفى استناداً الى نظام مقرر او لمرادى صادر من يملكه أو مستنداً من القوانين أو اللوائح ، فما اذا كان الجانى قد استلم المال بصفته " كونه عميلاً للبنك - لا باعتباره موظفاً فى المشروع - فإنه يكون مدنياً بهذا المال بحسب ولا تتحقق بتسليمه له ؛ جنسية الاختلاس كما هي معرفة به فى القانون .

- ب - إتيان : ضرر • قصد جنائي • حكم • تسبيب •
 عيب • عقوبات م ٣٦١ إجراءات م ٣٦٠ •
 ج - حكم : تسبيب • بيانات حكم البراءة •
 د - برائة : تشكك محكمة الموضوع في صحة استناد
 التهمة إجراءات م ٣٦١ •
 هـ - محكمة استئنافية : الحكم ببرائة • رد على أسباب
 حكم بالبراءة : وإزالة الأثر •
 و - قضائي : اقتضاه • التأييد • دليل معين •
 ز - بطلان : حكم • تسبيب • عيب • تنافس •
 ح - البراءة : اعتراق مخالف للحقيقة • حكم • تسبيب •
 عيب •

المبادئ القانونية :

١ - المحاكم الجنائية بحسب الأصل غير مختصة بالاحكام الصادرة من المحاكم المدنية ؛ اذ هي مختصة بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .^١

٢ - تقدير توافر زكري الضرر والقصد الجنائي في جريمة البديد : هما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التي تتألف من رقابة محكمة النفس ؛ متى كان استقلالها سليما مستمدا من توزيع الدعوى •

٣ - لا تشترط المادة ٣٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يتضمن الحكم بالبراءة تعورا او بيانات معينة اسوة باحكام الادانة ؛ ويكفي أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصيرة وبصيرة فلم يجد فيها ما يؤدي إلى إدانة المتهم •

٤ - يكفي في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة استناد التهمة إلى المتهم لكي تقضي له بالبراءة ؛ اذ مرجع الامر في ذلك إلى ما تعطين اليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يستمدل على ما يفيد انها حصصت الدعوى واحتضت بقرورها وبادلة الثبوت التي قلم عليها الاتهام وولدت بينها وبين أدلة النفي فرجعت دفاع المتهم أو داخلتها الزبية في صحة عناصر الإليات •

٥ - من المقرر أنه متى كونت المحكمة الاستئنافية عقيدتها ببراءة المتهم بعد الحكم ابتدائيا بإدانته فليس عليها بعد أن تقتضت بذلك أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دلائل من أدلة الاتهام ؛ ما دام قضاؤها قد بني على أساس سليم .^٢

مستندات البنك والمستندات الرسمية التي قدمها الطاعن وانتهى في تقريره إلى مديونية الطاعن بمبلغ ١٠٤ ج و ٢٨٥ م . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعن في هذا الشأن في قوله : انه لم يقد دليل على صحة دفاع المتهم - الطاعن - بأن البنك كان يقيد السلف التقديدي بحسابه باعتباره موصوفا لما كان ذلك ؛ وكانت جنابة الاختلاس المنصوص عنها في المادة ١/١١٣ مكررا من قانون العقوبات لا تتحقق الا اذا كان الجاني من الموظفين في المشروعات الخاصة بالمينة في القانون بيان حصر - سواء كان عضوا بمجلس الادارة أو مديرا أو مستخدما - وأن يكون تسلمه المال المختلس من مقتضيات عمله ويدخل في اختصاصه الوظيفي استنادا إلى نظام مقرر لم إداري صادر من يملكه أو مستمدا من القوانين أو اللوائح ؛ أما اذا كان الجاني قد استلم المال بصفته عميلا للبنك - لا بصفته موظفا في المشروع - فانه يكون مدينا بهذا المال بحسب ولا تتحقق بتسليمه له ؛ جنابة الاختلاس كما هي معرفة به في القانون • لما كان ذلك ؛ وكان ادعم قد دان الطاعن دون أن يمتد بتحقيق ما أناره من تدخل حساب الشخص كعميل للبنك مع عهده كرئيس ومفوض للجمعية ؛ وهو دعاء جوهري من شأنه - لو صح - أن يرفع المسؤولية الجنائية أو يغير الرأي ليسا يقضي به من رد وغرامة بحسب ما يتضح ان كاذبا لم يمتد إلى ما يرضاه فدينا ؛ مما دان يقتضي من المحكمه أن تمحصه لتنف على مبلغ صحته وإن تعرض للمستندات التي قدمها المدعى تأييدا لدعائه وتقول كلمتها فيها • ولما كان ما أورده الحكم ردا على دفاع الطاعن لا يتوافر به استدليل لتسليمه اليه فيما تقدم على تحقيق ركن التسليم بسبب الوظيفة التي لا تقوم الجرمية التي دين الطاعن بها الا بتوافره ؛ فانه يكون معيبا بالنقص والاختلال بحق المدعى • ما نادى به ؛ فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجه إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه •

(الطعن ٦٠١ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابعة)

٣٦٢

٢٠ مايو ١٩٦٨

١ - دعوى جنائية : لفرع • حكم • جيب • قوة ذات
 على إجراءات م ٢٢١ •

المبيعة هو ٣٠ ألف جنيه كما نص في البند الأخير منه على أن العقد الأول المؤرخ ١٣/١٠/٦٣ والذي كانت تحصل صورة الثمن فيه ورقة الضد المسمى بوجودها قد أصبح غير ذي موضوع ثم يرد الحكم قضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بقوله « وبالبناء على ما تقدم فانه لو فرض بأن هناك ورقة ضد تملكت بالمقد المذكور فقد انتهت فيه وأصبحت عديدة الاثر في احداث الضرر لانه لا يوجد ضرر في حالة الامتناع عن تسليمها » ولما كان الضرر شرطا أساسيا لقيام جريمة التبديد عملا بالمادة ٣٤١ عقوبات فانه مع تخلف هذا الشرط على وفق ما تقدم فقد انهارت بالتالي الجريمة لعدم تحقق الضرر »

٦ - المبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الادلة المطروحة عليه ؛ ولا يجوز مطالبة بالآخذ بدليل معين الا اذا نص القانون على ذلك .

٧ - التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل الدليل متاهلا متساظا لا شيء فيه باليا يمكن أن يعتبر قولها نتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها .

٨ - لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه او بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .

الحكمة :

١٠٠- وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ان المدعى بالحق المدني السيد ٠٠ قدم شكوى بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٦٤ ضد المتهم وضد ٠٠ قال فيها انه بتاريخ ١٣/١٠/١٩٦٣ تعاقد مع المشكو في حقه الثاني على شراء عقار مملوك له كائن بشارع البحر رقم ١٠٩ ببولاق واضاف بأنه ما كان المشكو في حقه الثاني سمسارا للعقارات ولديه فرص لبيع العقار بشمن مجز فقد أوعمه بأن يديه عميلا يشتري العقار المذكور بمبلغ ٣٠٠٠ ج وطلب ان يتم بهذا الثمن على ان يتسوية ضد بينهما تعدد الثمن الحقيقي الذي دفع منه وبأن يقتسم الطرفان ما يزيد على هذا الثمن متصفة بينهما وتسم المتاعف على هذه الصورة بعد أن دفع المشكو في حقه الثاني العربون المتفق عليه وقدره ٢٠٠٠ ج وتسلم مستندات التعليك كافة وعقود الاعيار محولة اليه كما تسلم للمتهم ورقة الضد الموقعة عليهما من الطرفين وأن ذلك ثابت في اقرار صادر من المتهم بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٦٣ .

واستطرد المدعي قائلا « ان المشكو في حقه الثاني لم يتيسر له إعادة بيع العقار بالثمن المرتفع ؛ واضطرت نزاعا رفع بمقتضاه دعوى مسخ ورد المرون النظام في العقد وقدره ١٦٠٠ ج مع دفع توكيف متلته وذلك في الدعويين وانه حاول أن يحصل على ورقة الضد المودعة أمانة تحت يده المتهم دون جدوى مما اضطره لتقديم هذه الشكوى » وبعد أن أورد الحكم مؤدى احوال المدعى بالحق المدني وعيد الله الصلتي والمتهم (المظنون ضد) ؛ دلل على أن حقيقة الثمن المتفق عليه هو ٣٠٠٠ ج مستندا في ذلك الى تحرير الطرفين لعقد جديده في ٢٠ من يناير ١٩٦٤ نص فيه على أن ثمن العنبرين

لما كان ذلك ؛ وكانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لا تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة ؛ ويكفي أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن مصر وصغيرة فلم يجد فيها ما يؤدي الى اذانة المتهم ؛ وكان من المقرر انه متى كوت الحكمة الاستثنائية عقيدتها ببراءة المتهم بعد الحكم ابتدائيا بادانته فليس عليها بعد أن اقتنعت بذلك أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ما دام قضاؤها قد بني على أساس سليم « واذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن مرد وقائع الدعوى عرض لورقة الضد موضوع الدعوى فأبدي تشككه في وجودها وناقش ركن الضرر فلهي قيلمه موردا في ذلك من الاعتبارات السانفة ما يبرر قضاءه ، فان رمى الحكم بالقصور في بيان واقعة الدعوى والرد على أسباب الحكم المستأنف أو جميع أدلة الاتهام يكون في غير محله »

لما كان ذلك ، وكانت المبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي ببناء على الادلة المطروحة عليه ولا يجوز مطالبة بالآخذ بدليل معين الا اذا نص القانون على ذلك ؛ كما لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع؛ فان النص على الحكم عدم أخذه باقرار المتهم الكتابي بحياته لورقة الضد يكون غير سديد ما دلت الحكمة قد تشككت في وجود هذه الورقة أصلا ، وما دام يكتفي في المحاكمات الجنائية أنه تشكك محكة الموضوع في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة اذ مرجع الامر في ذلك الى ما تطلعت اليه في

٣٩٣
٢٠ مايو ١٩٦٨

١ - شك بدون وصية : معارضة : لقررها والمحكم فيها .
ملاح : لخلال بصفه : حكم : تسبيب : عيب .
ب - تقضى : ظن : نكاح : تعرض : كلف : الحكم المطعون فيه .

المبادئ القانونية

١ - اذا كان الثابت من كوراق الدعوى ان المتهم كان مفيد الحرية بالسجن في تاريخ صدور الحكم لمضوى الاعتبائى : فلن القضاء بعدم قبول معارضته في هذا الحكم دون ان تتقضى المحكمة بنفسها لثبوت قيام هذا العسلد بغير اعتماد بمسلك المعارض لعلها - ثم الادلاء برأى في قبوله من علمه مع سابقة التسليم به من محلفيه قبل صدور الحكم لمضوى الاعتبائى ومع ما قد يترتب على تقدير قيام هذا العسلد من اثر على حقيقة وصف الحكم للمعارض فيسه وشكل للمعارضة المرفوعة منه ، فلن الحكم يكون قد اخل بحق المتهم في اللطاع وتسابه قصور في التسبيب .

٢ - متى كان الظن واردا على الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها دون الحكم لمضوى الاعتبائى الذى لم يقرر للمتهم الظن فيه فله ولقبل منه ان يتعرض في طعنه لهذا الحكم .

المحكمة :

٠٠ وحيث انه بين من الاطلاع على معارض جلسات المحاكمة امام المحكمة الاستئنافية انه بجلسته ١٥ من ديسمبر ١٩٦٣ لم يحضر الطاعن : فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٢ من فبراير ١٩٦٤ لاضداد المتهم من السجن : وفي هذه الجلسة حضرت عنده الاستاذة ٠٠ واورت ان للمتهم موجود بالسجن فتقرر تأجيل الدعوى لجلسة ١٢ من أبريل ١٩٦٤ لتنفيذ القرار السابق : ولما لم يحضر الطاعن في الجلسة الاخيرة اصدت المحكمة حكما حضوريا اعتباريا بحبس ثلاثة اشهر مع الشغل والزله بان يدفع للمعيتين بالمحق الدنى مبلغ قرش صاع على سبيل التعويض . تعارض الطاعن في هذا الحكم وحسد لظفر بمعارضته

تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد انها محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ووزنت بينها وبين أدلة التقى فرجحت دفاع المتهم أو دأخلتها الربية في صحة عناصر الإثبات .

ولما كان ذلك ، وكان توافر دكن الضرر هو والقصد الجنائى مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع التقديرية التى تنأى عن رقابة محكمة التقضى متى كان استخلاصها سليبا مستمدا من كوراق الدعوى : وكان الحكم قد دلل على عدم توافر الضرر من تحرير المتعادين لعقد جديد في ٢٠ من يناير ١٩٦٤ نص فيه على اعتبار العقد الاول المؤرخ ١٣ من أكتوبر ١٩٦٣ كان لم يكن - وهو العقد الذى تحمل صورته ورقة الضد موضوع الدعوى والتى انتهى الحكم الى زوال أثرها - وهو تدليل سائغ يستقيم به قضاء الحكم : فانه يكون غير مجسد ما يثيره الطاعنان من كفاية احتمال الضرر لقيام جريمة التعديد . ولا يميم الحكم بالتناقض الفترضه وجود ورقة الضد ومناقشة توافر معنى الضرر في هذه الحالة : لاذ التناقض الذى يبطل الحكم هو الذى من شأنه ان يمحى الدليل متهادما متساقطا لا شيء فيه بالفا يمكن ان يعتبر قولنا لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها وهو ما خلا الحكم منه : لما كان ذلك : وكانت المحاكم الجنائية بحسب الاصل غير مقيدة بالاحكام الصادرة من المحاكم المدنية اذ هي مختصة بموجب المادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك فان ما يثيره المدعى بالمحق المدنى من دعوى التعارض بين الحكم المطعون فيه وبين احكام مدنية تتناولت ورقة انفسد بالبحث وفاضلت بين قضى ١٣ من أكتوبر ١٩٦٣ . ٢٠ من يناير ١٩٦٤ يكون في غير محله . ولما ما يثيره والنيابة الطاعنة من منازعة في سلامة ما استخلصته المحكمة من كوراق الدعوى ومن الطلبات المقدمة للشهر التقارى فانه لا يبدو ان يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة التقضى . لما كان ما تقدم ، فان الطعنين اللتين يكونان على غير اساس متمينا رفضهما موضوعا مع معاصرة التكلفة والزام المدعى بالمحق المدنى المصاريف المدنية .

(الفن ٢٨٠ سدة ٢٨ ق بالهية الشابة)

- ب - فوائد : انقضاؤها ؛ وبألاش .
ج - دعوى عسوية ؛ انقضاها ؛ انقضاها .
المبدئي القانوني :

١ - تتطلب جريمة الاعتداء على الأقراس بالربا الفاحش - كما هي معرفة في الفقرة الثالثة من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات - حصول الاعتداء على الأقراس بفاحش الربا ؛ وهو وصف يقوم بنفس القرض ويحل عليه تعدد القروض المستقلة ولو لشخص واحد متى زادت الفائدة المشتركة في كل قرض على الحد الأقصى للفائدة التي يجوز قانوناً الاتفاق عليها وما يلاش الفعل المادي المستفاد من تعدد الأقراس من قصد جنائي لا يحتاج في تقريره إلى بيان وهو العلم بإعية الفعل المخالف للقانون .

٢ - إن قوام جريمة الأقراس بالربا الفاحش هو الاعتداء الذي يتم عليه تولد القروض الربوية التي يتكون من مجموعها الفعل المأثم . ومن ثم فإن ما ذكره المحكم من تواريخ القروض المختلفة هو الذي يتحقق به البيان العتبر لتاريخ الواقعة بالمعنى الذي تقتضيه طبيعة هذه الجريمة من التركيب .

٣ - العسوة في تحقق جريمة الأقراس بالربا الفاحش هي بطوق الاعتراض ذاتها وليست باقتضاها الموالد . ولا كان الشايت بإحكام أن الطوق المتفق عليها لم يعنى بين آخر عقد فيها وبين أنه التحقيق أو دفع اتسوى أو المعاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة لانقضاء الحق في إقامة الدعوى الجنائية بمعنى المدة كما هو ظاهر من المقتولة بين تواريخ القروض بالقياس إلى هذه إجراءات المعاكمة ، وكان الطاعن فضسلاً عن ذلك لم يطلع لدى محكمة الموضوع بالتقادم الذي تشهده مملوكات الحكم بنقضه ، فإن الجريمة تكون متوافرة والدعوى بها لم تنقض .

المعكمة :

• • • وحيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المعلوم فيه أثبت بياتاً لواقعة الدعوى

جلسة ١٣ من سبتمبر ١٩٦٤ ثم تتابع تأجيل الجلسات لإعلانه إلى أن صدر الحكم المعلوم فيه بجملة ١٨ من ديسمبر ١٩٦٦ يصمم قبول المعارضة مبررة قضاه بقوله : وقد كان الثابت من أوراق الدعوى أن المتهم قرر بالمعارضة في تاريخ ١٩٦٤/٧/٢ عن الحكم المتبر حضورياً في حقه حضوره جلسات المعاكمة وتخلقه عن الحضور بجملة الحكم ؛ وإذ لم يقدم المتهم ثمة دليلاً على قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم الصادر بجملة ١٩٦٤/٤/١٢ فإن المعارضة المرفوعة منه وبالطروسة على هذه المعاكمة تكون غير مقبولة . لا كان ذلك ؛ وكان يبين من كتاب رئيس نيابة إسكندرية المؤرخ ١١ من أبريل ١٩٦٨ أنه قضى على الطاعن بجملة ٢١ من مايو ١٩٦٣ في القضية ٤٦٩١ سنة ١٩٦٠ جنح مستأنف إسكندرية بحبسه سنة مع الشغل ونفدت انصوبة عليه بتاريخ ١٦ من نوفمبر ١٩٦٣ وتحدد للإفراج عنه يوم ١٦ من نوفمبر ١٩٦٤ ثم تملد تاريخ الإفراج إلى ٢٢ من ديسمبر ١٩٦٤ بمخصص مدة الحبس الاحتياطي مما يدل على قيام عذر الطاعن المانع من حضوره وهو أنه في يوم ١٢ من أبريل ١٩٦٤ تاريخ صدور الحكم الحضورى الاعتبارى كان مقيد الحرية بسجن الإسكندرية . لا كان ذلك ؛ وكان الحكم المعلوم فيه إذ قضى يصمم قبول المعارضة تدق أن تقتضى المعكمة بنفسها ثبوت قيام هذا العذر - بشرع اعتداد بمسلك المعارض أمامها - ثم الإدلاء برأى في قبوله من علمه مع مابقة التقدم به من محامي الطاعن قبل صدور الحكم الحضورى الاعتبارى ومع ما قد يتسبب على تقدير قيام هذا العذر من أثر على حقيقه وصف الحكم للمعارض فيه وشكل المعارضه المرفوعة عنه ؛ هذا الحكم المعلوم فيه يكون قد أحل بحق الطاعن في الدفاع وشابه تصور في التسيب مما يستوجب نقضه والإحالة . ولا كان الطعن وارد على الحكم الصادر في المعارضة يصمم قبولها من دون الحكم الحضورى الاعتبارى الذي لم يقرر انطاعن بالطن فيه علا يقبل منه إن يتعرض في طعنه لهذا الحكم .

(الفن ٢١٧ مادة ٢٨ ق بالهيئة السابعة) .

٣٦٤

٢٠ مايو ١٩٦٨

١ - طرائق برنا لأش : قصد جنائي ؛ اعتداء بالقروض
نقضى ومعد : عقوبة م ٣٣٩ م ٢٢٧ م ١٩٦٤
٢٠

فرض على المد الاعتراف للمفائدة التي يجوز قانونا الاتفاق عليها وما يلائم الفعل المدعى المستند من تعدد الاقراض من قصد جنائي لا يحتاج في تقريره الى بيان وهو العلم بأهمية الفعل المخالف للقانون .

لما كان ذلك وكان الحكم - حسبما تقدم بيانه - قد بين تاريخ كل قرض على حدة ؛ وأصل المبلغ المقرض ؛ ومبلغ الدين الذي أتيته الطاعن بالفعل واستداده بموجب السندات الاذنية الاربعه ؛ وبين تاريخ الاداء والاستثناء في كل دين بما يتحقق به الربا الفاحش في كل قرض ؛ وكانت جريمة الاقراض بالربا الفاحش قولها الاعتداء الذي يتم عليه قبول القروض الربوية التي يتكون من مجموعها الفعل المزمع ؛ فان ما ذكره الحكم من تواريخ القروض المختلفة هو الذي يتحقق به اتيانها باعتباره تاريخ الواقعة بالمعنى الذي تقتضيه طبيعته هذه الجرمية من التركيب ؛ والتبرع بتفاتها يعود الاقراض ذاتها ؛ وليست باقتضاء الغرلة . ولما كان الثابت بالحكم - بما لا يجهده الطاعن - أن العقود الملتصقة عليها لم يضي بين آخر عهد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة ولا بين كل عقد وآخر أكثر من الثلاث سنوات المقررة قانونا لاقتضاء الحق في إقامة الدعوى الجنائية بمضي المدة كما هو ظاهر من المقارنة بين تواريخ القروض بالقياس الى بدء إجراءات المحاكمة في ١٦-١٢-١٩٦٣ . وكان الطاعن - فضلا عن ذلك - لم يدفع لدى محكمة الموضوع بالتقديم الذي تشهد مدونات الحكم بتقيضه ؛ فان الجريمة تكون متوالية والدعوى بها لم تنقض ويكون الطعن على غير أساسين معينين الرضحي^{١٥}

(الملحق ٥٩٥ سنة ٢٨ ق رئاسة وعشوية السادة المستشارين محمد مبرور محمد النعم سزاوي ونصر الدين عزام ومحمد ابو الكفل حلي والوزي خلب)

٣٦٥

٢٥ مايو ١٩٦٨

١ - عمل : عمل : حليفه : مطلق : طوبه : ٥
٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٨٨ و ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨
ب - جريمة : تعذيب

البداية القانونية :

١ - نص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في المواد ٥٨ و ٦٢ و ٦٥ و ٧٠ الواردة بالفصل

ما حصله أن الطاعن أقرض من يدعى ٥٠٠ ثلاثة قروض بموجب ثلاثة سندات إذ أنه حرر اولها في ١١/٤/١٩٦١ بمبلغ ١٢٥ جنته في حين أن المبلغ الذي أقرضه اياه ٦٢٥ جنته ؛ وثانيها في ١٢/٧/١٩٦٢ بمبلغ ٧٥ جنته في حين أنه لم يقرض سوى ستة جنيته والثالث في ٢/٨/١٩٦٢ بمبلغ مائتين وعشرين جنتها مع أن مبلغ القرض في حقيقته مائة جنته ؛ وكانت الديون واجبة الاداء عند الطلب ؛ ولذلك استصدر الطاعن في ١٧/١٠/١٩٦٣ أمر الاداء سنة ١٢٤٧ سنة ١٩٦٣ متوف بالزام المجنى عليه بأن يوفى له مبلغ ٣٥٢ جنتها و ٥٠٠ مليم قيمة الديون المحررة بالسندات الثلاثة كما أقرض شخصاً آخر في تلك الفترة الزمنية ثلاثة وعشرين جنتها واستكتبه سنداً إذلياً بمبلغ خمسين جنتها وقع عليه المجنى عليه سالف الذكر بصفته كونه ضامناً ليكون مجموع الديون في حقيقته ١٩٣ جنتها فقط ؛ مع أن ما أثبتته الطاعن منها واستداده مبلغ ١٢٥ جنته و ٥٠٠ مليم بما يؤولز حتماً المفائدة القانونية التي يجوز الاتفاق عليها بحسب نص المادة ٢٢٧ من القانون المدني أياً كانت تواريخ الاداء بالنسبة الى تواريخ القروض . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجود الأدلة ؛ وانتهى من تقريره واستدلاله الى أن - الركن المادي في جريمة الاعتداء على الاقراض بغير روية ذاتها - حصل المد الاعتراف الممكن قانوناً بتحقيق بجرم الاقراض مقابل تلك القوائد الربوية . ولا يشترط لتوفر هذا الركن أن يستولى المقرض فعلاً على المساندة المذكورة . كذلك طأنه يكفي لتوفر ركن الاعتداء في جريمة الاقراض بالربا الفاحش حصول قرضين ربويين مستقلين أي لشخصين اثنين أو لشخص واحد في وقتين مختلفين ؛ وهو ما حدث فعلاً في هذه الدعوى . وهذا الذي ذكره الحكم كاف في الواقع صحيح في القانون .

لما كان ذلك ؛ وكان القانون لم يرسم في المادة ٣٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية لتحرير الاحكام شكلاً خاصاً ينبغي البطلان عن مخالفته وكان ما أثبتته الحكم في مساقه واستدلالها واضح الدلالة بينها على توافر أركان جريمة الاعتداء على الاقراض بالربا الفاحش كما هي معرفتها في الفترة الثالثة من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات بما تتطلبه من حصول الاعتداء على الاقراض بفاحش الربا وهو وصف يقوم بنفس القرض ويئل عليه تعدد القروض المستقلة ولو لشخص واحد ؛ حتى زادت المفائدة المشترطة في كبل

٣٦٦

٢٠ مايو ١٩٦٨

١ - صابون : غش : غش : نسبة مقررة قانونا . غش .
ب - غش : علم به : مسئولية جنائية : قصد جنائي
مترغى : ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ ق ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ق ٨٠
لسنة ١٩٦١ .

ج - مسئولية فعلية : محلل كيميائي مسئول عن
التحقق من توافر العناصر المقررة للصابون .

المبادئ القانونية :

١ - يتحقق العنصر المادي في جريمة انتاج
الصابون بمجرد ثبوت النقص في النسب المقررة
قانونا . ومن ثم فلا يندفع في سلامة الحكم الا
يكون هناك جبر من نفس نسب المواد للكونة
لصابون .

٢ - متى كان الحكم قد أُلحِثَ مسئولية المعلن
عن انتاج صابون على نحو مخالف للقانون ،
فإن علمه بالقش الذي جرى يكون مترغسا ،
طبقا لنص المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة
١٩٤١ المعدلة بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠
لسنة ١٩٦١ مما لا تكون معه المحكمة في حاحه
الى التحدث عنه .

٣ - متى كان الحكم لم يستند في ادانة
الطاعن الى انه يمثل شخصا اعتباريا هو الشركة
صانعة الصابون ، بل هو قد دانه على سبند
من انه مسئول مسئولية فعلية عن الجريمة طبقا
لاقراءه بأنه محلل الكيمياء المسئول عن
التحقق من توافر العناصر المقررة للصابون .
ومن ثم فقد سلم الحكم من دعوى الخطأ .
القانون : وغنا ما يتبره الطاعن في شأن عدم
تمثله للشركة وعن تقاير دلواد الدخلة في
تركيب الصابون بسبب العوامل الجوية غير
سند .

المحكمة :

وحيث انه يبين من مراجعة الحكم الابتدائي
المؤيد لاسبابه بالحكم المعلن فيه : انه بعدم
أن حصل واقعة الدعوى بما تتواءم به العناصر
القانونية للجريمة التي جاز الطاعن بارتكابها
وأورد على ثبوتها أدلة مسعجة من نتيجة تحليل

الثاني من الباب الثاني منه عمل الالتزامات
وخاصة بمنح العمال اجازاتهم السنوية واجازات
الاعياد وتوزيع وسائل الاسعاف لهم ولعساك
سجلات لميد الغرامات : ورتب في المادة ١٢١
منه عقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائتي قرش
ولا تتجاوز ألف قرش لمن يتقاعس عن تنفيذ
اي من تلك الالتزامات . ولما كان الحكم المعلن
فيه اذ قضى بتعريم المعلن ضد مائة قرش
عن كل تهمة منها : فإنه يكون قد اخطأ في
تطبيق القانون بركونه بدعوى بمرامه المصى بها
عن واحد الادبي المقرر قانونا لكل منها بما
يستوجب نصفه جزئيا ونصيحته .

٢ - الالتزامان الخاصان بمنح العمال اجازاتهم
السنوية واجازات الاعياد مما تتعدد فيهما
الغرامة بفرد عند العصال الذين وقعت في
تدبير مخالفة .

المحكمة :

وحيث ان الجرائم المستندة الى المعلن ضد
موضوع التهم التسمية والمغشرة والتسامة
والسادسة محل اطمئن . وهي علم منحه عاملين
اجازتهما السنوية واجازات الاعياد وعدم توفير
وسائل الاسعاف لعماله وعدم اتمامه سجلات
لميد الغرامات - فندفن عليها قانون العمل ٩١
لسنة ١٩٥٩ في المواد ٥٨ و ٦٢ و ٦٥ و ٧٠ و ٧١
الغش والورادة بالفضل الثاني منه : ورتب في
المادة ٢٢١ منه عقوبة الغرامة التي لا تقل عن
مائتي قرش والتي لا تتجاوز ألف قرش لمن
يتخلف في جزام الفصل الثاني من ايباب الثاني .
ما كان ذلك : وكان الحكم المعلن فيه اذ قضى
بتعريم المعلن ضد مائة قرش عن كل تهمة
منها فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون
لنقله بدعوى الغرامة المصى بها عن اتحيد
الادبي المقرر قانونا لكل منها بما يستوجب
نصفه تقريبا جزئيا ونصيحته بجعل الغرامة
المصى بها مائتي قرش عن كل تهمة من التهم
السادسة والثامنة والتاسعة والعاشر . ولما
كان ما قضى به الحكم من تعدد الغرامة بفرد عند
العصال بالنسبة الى التهمتين التاسعة والعاشر
مصححا في القانون . فمن ثم يتجه إبقاء تصد
الغرامة فيها بفرد عند العاملتين اللذين وقعت
المخالفة في شأنهما

(الملحق ٥٧٧ ص ٢٨ في رئاسة الجمهورية السادسة
للمستشارين مختار مصطفى رشوان نائب رئيس المحكمة
ومعد بتدبير الغرامة بغير التهمين المذكورين .
ومعد بتدبير الغرامة .

٣٦٧

٢٠ مايو ١٩٦٨

- ١ - تبيد : مجوزات • خيانة عامة • دلاء • اطلاق
بطل • دلاء بعدم العلم بيوم البيع •
ب - دلاء موضوعي جرمي : محكمة • دلاء على دفع •

المبادئ القانونية :

١ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه يشترط للطالب على جريمة تبديد المجوزات أن يكون التهم قائما على حقائق باليوم الحسب للبيع ؛ ثم يعتمد عدم تقديم المجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ .

٢ - يعد الدفع بعدم العلم بيوم البيع من النسخ الموضوعية الجوهرية لا يستعمله من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتمتع على المحكمة أن تتناوله بالرد والا كان حكمها قاصرا • ولا يكفي في إثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم إلى إعلان التهم به في مواجهة تابع له دون التمسك على كيويت علم التهم به عن طريق اليقين ؛ إذ أن مثل هذه الاعتبارات إن صح التمسك بها ضد التهم من الوجهة الدنية لانه لا يصح في المواد الجنائية مؤاخذته بمقتضاها •

الحكمة :

• • • وحيث أنه بين من واقعة الدعوى كما جاء بمحرمات الحكم المطعون فيه أنه جدد لبيع المجوزات يوم ٣٠ من مارس ١٩٦٨ وأعلن الطاعن - المدين العارص بهذا اليوم مع تابعه وأثبت المحضر أنه وجد المجوزات في هذا اليوم عند ملابس الطاعن التي كانت ضمن المجوزات وقام ببيع الثلاثة ثم أجل البيع لليوم التالي ٣١ من مارس ١٩٦٨ لمعلم وجود مشتر وتبي بذلك على ابن شقيق الطاعن المقيم معه لتبنيه وفي هذا اليوم الأخير أثبت المحضر علم وجود باقي المجوزات واعتبر الطاعن مبدحا • كما بين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المبلغ عن الطاعن دفع بمسهم عليه علما بقيتا بيومي البيع لتبنيه ببلدته ولأنه في تهمته من أعلن في مواضعه باليوم الأول وفي علاقته جنين تبه عليه بتحديد اليوم التالي للبيع •

الصابون التي كشفت عن نقص نسبة المواد القطرانية والمشتقات الفينولية عن الحدود المقررة لها ؛ ومن اعتراف الطاعن بأنه المسئول في الشركة صانعة الصابون عن تحليله والتحقق من توافر تلك النسب فيه ؛ عرض لما يقوله الطاعن من تأثر نسبة تلك المواد بالموامل الجوية لظطره تأمينيا علما شهد به الكيبيائي الذي قام على تحليل عينة الصابون موضوع الجريمة من أن المواد المذكورة لا تقل نسبتها بسبب التخزين أو نتيجة للموامل الجوية بل يظل الصابون محتفظا بالنسبة التي دخلت في تصنيعه من تلك المواد •

لما كان ذلك ؛ وكان الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه لم يتساند في ادانة الطاعن إلى أنه يمثل شخصا اعتباريا هو الشركة صانعة الصابون بل هو قد دانه على سنده من أنه مسئول مسؤولية فعلية عن الجريمة طبقا لقراره بأنه الحاصل المسئول عن التحقق من توافر العناصر المقررة للصابون ؛ ومن ثم فقد سلم الحكم من دعوى الخطأ في القانون ؛ وغدا ما يثيره الطاعن في شأن عدم تمثيله للشركة ؛ ومن تطاير المواد الداخلة في تركيب الصابون بسبب الموامل الجوية غير مستبعد • ولا يفلح في سلامة الحكم إلا يكون هناك ضرر من نقص نسب المواد المكونة للصابون لأن النقص المادي في الجريمة يتحقق بمجرد ثبوت النقص في النسب المقررة قانونا لما كان ذلك ؛ وكان ما ينهض الطاعن على الحكم من أنه لم يستظهر علمه بمخالفة الصابون للمواصفات المقررة ؛ مردودا بأنه وقد أثبت الحكم مسؤولية الطاعن عن إنتاج الصابون على نحو مخالف للقانون ؛ فإن علمه بالنقص الذي جرى يكون مقترضا طبقا لنص المادة الثانية من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدلة بالقانونين ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ؛ ٨٠ لسنة ١٩٦٦ ما لا تكون معه المحكمة في حاجة إلى التحدث عنه • لما كان ما تقدم ؛ وكان باقي ما يثيره الطاعن بطعنه ينحل إلى جدل موضوعي لا تغني إثارته لدى محكمة النقض ؛ فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا •

(الطعن ٥٨٨ سنة ٢٨ ق رقعة وعطوية السادة المستعاريين محمد صبري ومحمد للمم حضاري ومحمد الدين بزام ومحمد ابو القاسم حلي وأحمد خلف)

العقوبات لاستحقاق العقوبة المنصوص عليها فيها أن يقع القتل لأحد المقاتلين المينة بها وهي التآهب للفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة ، فيجب لانطباق هذه المادة أن تقوم بين القتل والجنحة رابطة السببية على الوجه الذي بينه القانون ، ما اذا انتقلت هذه الرابطة فلا ينطبق هذا النص ولو قامت علاقة الزمنية بين القتل والجنحة ، مما يتعين معه على المحكمة في حالة القضاء بارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين غرض الجاني من القتل ولأن تقيم الدليل على تولي رابطة السببية بين القتل والسرقة .

٢ - تنص المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه : « مع عدم الإخلال بالأحكام المتعلقة : اذا كان الحكم صادرًا بحضورها بعقوبة الإعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقًا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرة الثانية والثالثة من المادة ٣٦ » . ولما كان الغيب الذي نفي الحكم المطعون فيه يتلوح تحت حكم المادة الثانية من المادة ٣٥ ، التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٦ ، فإنه يتعين قبول عرض النيابة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

للحكمة :

١٠١ - « حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة المعوى في قوله « أنه في ليلة ١٣ من مارس ١٩٦٧ . بذاتة قسم شبرا الخيمة محافظة القليوبية : قتل المتهم .. المجنى عليها .. » عند بأن باغتتها أثناء تواجده بمسكنها وأنهار على رأسها ضربا بمسورة ثقيلة من الحديد قاصدا بذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصلة التشريحية والتي أودت بحياتها : وقد ارتكب المتهم المذكور هذه الجنابة بقصد تسهيل ارتكابه سرقة المستندات والإساور والحل السلواة للمجنى عليها من مسكنها : الأمر

لما كان ذلك : وكان قضاء محكمة النقض مستقرا على أنه يشترط للقالب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يتعمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ومن ثم فإن المبلغ بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفوع الموضوعية الجوهريه لما يستتبعه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم بدونه ويتمتع على المحكمة أن تتناوله بالرد ولا كان حكمها قاصرا ؛ ولا يكفي في إثبات العلم بيوم البيع استناد الحكم إلى إعلان المتهم به في مواجهة تابع له دون التذليل على ثبوت علم المتهم به عن طريق الملبين : إذ أن مثل هذه الاعتبارات إن صح التمسك بها ضد المتهم من الوجبة المدنية فإنه لا يصح في المواد الجنائية مواخذته بقتضها . لما كان ذلك : وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على اطراحه دفاع الطاعن بعدم علمه بيومي البيع على أنه أعلن بأوردي أخرى في تاريخ لاحق مع نفس التابع واتخذ من ذلك دليلا على أن من أعلن في مواجهته بتحديد اليوم الاول للبيع هو تأييده ورغب على هذا الإعلان توافق عليه باليوم المحدد للبيع دون أن يتناول بالرد الشك الثاني من الدفاع وهو عدم علمه باليوم التسالي للبيع ودون أن يعهد أي التاريخين باعتباره تاريخا للواقعة وانبنى على ذلك أنه لم يدلل على علم الطاعن علما يقينيا بيومي البيع أو بأيهما وذلك باستجلاء قيام مستل الإعلان الاول ومن ثمة عليه في مواجهته باليوم الثاني بإشعار الطاعن بها . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالتقصير في البيان والإخلال بحق الدفاع بما يستوجب نقضه وإحالة بغير حجة لبحث باقي أوجه الطعن الأخرى ١٠٢

(الطعن ٦٠٤ سنة ٢٨ ن وثلاثة وعشرون المسادة المستعارين مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ومحمد شريف ومحمد عبد الوهاب خليل ومحمد المبرور ومحمد عليه)

٣٣٨

٢٠ مايو ١٩٦٨

١ - كل من : ارتكب : سرقة : حكم : سجن : ٥ - عقوبات م ٣/٣٤ و ٤١/٣٧ - ي - نفس : سجن : ٥ - حكم : ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣

البيان : القانونية :

١ - تستوجب المادة ٣/٣٤ من قانون

كان سببا إلا أنه الفعل الاصيل الذي يتوسل به إلى فعل الجنبه ، أي أن التهمه ارتكبت جنابة القتل وهي الجنابة الاصيله لتسهيل ارتكاب جنحة السرقة مما يتعين معه تثليث القصاب عليه . لا كان ذلك ؛ وكانت المادة ٢٣٤/٣ من قانون العقوبات تستوجب لاستحقاق العقوبة للتصوص عليها فيها أن يقع القتل لاحد المقاصد المبيته بها وهي التأهب للفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على الهرب أو التخلص من العقوبة ؛ فيجب لانطباق هذه المادة أن تقوم بين القتل والجنبه رابطه السببيه على الوجه الذي بينه القانون ؛ أما اذا انفكت هذه الرابطة فلا يطبق هذا النص ولو قامت علاقة الزمنية بين القتل والجنبه مما يتعين معه على المحكمة في حالة اللغضاء بارتباط القتل بجنبه سرقة أن تبين غرض الجاني من القتل وأن تقيم الدليل على توازن رابطه السببيه بين القتل والسرقة . لا كان ذلك ؛ وكان الحكم المعلن فيه قد دان الطاعن بجريمة قتل المجنى عليها بقصد قيام عليها دون أن يبين الادلة على قيام رابطه السببيه بين القتل والسرقة ، ذلك بأن ما حصله الحكم من احوال شهود الايات الثلاثة الاول يفيد أن القتل إنما كان انتقاما من المجنى عليها لرفضها الزواج من الطاعن ؛ وما اوردته الحكم من مؤدى اقوال الشاهد الرابع - شابط المباحث - وإن دل على قيام علاقة الزمنية بين قتل المجنى عليها وسرقة شابطها إلا أنه لا يفيد أن جريمة القتل قد ارتكبت بقصد السرقة ؛ كما أن ما حصله الحكم من مؤدى اعتراف الطاعن ليس من شأنه أن يؤدي إلى قيام الارتكبات السببيه بين القتل والسرقة غاية ما قد تتمهذه عبارات الاعتراف هو أن القتل كان بقصد استرداد ايصال الدين وقائمه للمنفقات - المحررين من الطاعن كتميل لاتيام الزواج الذي رفضته المجنى عليها - مما لا تقوم به جريمة السرقة باعتبار أن حقن السندين مملوكان للطاعن ؛ والسرقة لا تقع الا على مال منقول مملوك للغير ؛ ومن ثم فإن أدلة الدعوى التي ساقها الحكم تكون قاصرة على استظهار رابطه السببيه بين القتل والسرقة مما يعيب الحكم بما يبطله . لا كان ذلك ؛ وكانت المادة ٤٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام المنقضة ؛ اذا كان الحكم صادرا حضوريا بقوفا الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض للقضية على محكمة

المنطق على الجنبه المنصوص عليها بالمادة ٣١٧/١ من قانون العقوبات . » وساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة . . وحصل الحكم اقوال الشهود الثلاثة الاول بما مؤداه أنهم علموا من المجنى عليها أن الطاعن يرغب في الزواج منها وأنه حرر لها ايصالا بمبلغ مائة جنيه وقائمة بمنقولات مسكنها الا أنها رفضت أخيرا الزواج منه وأنهم يتهمونه بقتل المجنى عليها انتقاما منها لرفضها الزواج به . كما حصل شهادة الشاهد الرابع بأن تحرياته دلت على قيام علاقة بين الطاعن والمجنى عليها وأنه عرض عليها الزواج فطلبت منه تحرير ايصال بمبلغ مائة جنيهه وقائمة بمنقولات مسكنها فاستجاب لطلبها وحرر لها الايصال والقائمة ، ولما استشعر ترددها في الزواج به وأثناء وجوده بمسكنها انهل عليها ضربا مأسورة من الحديد ثم تمكن بعد ذلك من سرقة مصابغا ولاذ بالفرار . ثم اورد الحكم مؤدى اعتراف الطاعن في قوله « اعترف بالتمه » فور ضبطه بارتكاب الحادث مقررًا أنه كان قد اتفق والمجنى عليها على أن تزوجه نفسها مقابل صدق قدره ثلاثون جنيها عاجلة عشرون وأجلة عشرة جنيهاست على أن تأخذ المجنى عليها راي ابنتها . . في هذا الزواج وإن يحور ايصالا بمديونته لها في مبلغ مائة جنيه وأن يقيم معها بمسكنها وأنه قبل ذلك وحرر لها الايصال والقائمة ثم فوجيء بعد ذلك بتأجيل عقد زواجها لاجل غير مسمى ؛ واذا استشعر رفضها الزواج به طلب منها أن ترد اليه الايصال وقائمة المنقولات إلى حين عقد زواجها فلتمهته أنها لدى ابنتها ؛ وفي ليلة الحادث تشاجر مما لهن من السبب أثناء وجوده معها بمسكنها فتناول مأسورة من الحديد ضربها بها على رأسها فسالت ثم بحث عن الايصال والقائمة فلم يجدهما واستوى على مصوغاتها وباعها وسافر بعد ذلك إلى مدينة بور سعيد ونزل بأحد الفنادق حيث تم ضبطه وخلص الحكم إلى ادانة الطاعن بجريمة القتل العمد المرتبط بجنبه سرقة في قوله « وحيث أنه لما كان الثالث من الاوراق أن التهم قد قارف جريمة القتل العمد لتسهيل ارتكاب جنحة سرقة مصوغات وحل المجنى عليها فان القتل لهذا الغرض يعتبر طرفا مقبدا يستلزم تثليث العقوبة ؛ ذلك لأن القتل العمد هو الجنابة الاصيله كان سببا لتبعية وهي ارتكاب الجنبه التبعية ، ولعل القتل في هذه الحالة وإن

مع سبق الإصرار المقرن بجناية الاتلاف بالقوة والاشتراك في هاتين الجريمتين وإحراز الطاعن الأول سلباً نارياً وذخائراً دون ترخيص؛ ولكن المحكمة قضت ببراءتهم جميعاً من هذه التهم وأطرح التهمة الإصابية النارية التي أحدثت القتل وانتهت في حكمها إلى ادانتهم بجريمة الضرب البسيط مع سبق الإصرار فأُسكنت اليهم بذلك واقعة جديدة لم تكن مطروحة عليها ولم ترد في أمر الإحالة أو التكليف بالحضور وذلك دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل مما يختلف نص المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية^١

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أن الطاعنين الأولين قتلوا المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار بأن عقبتا العزم على قتله واسترجاه من محل عمله وأطلق عليه الأول عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصلصة التشريحية والتي تؤدي بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية الاتلاف العمدا بالقوة التي قارنها باقي الطاعنين؛ وإن هؤلاء الآخرين قد اشتركوا مع الطاعنين الأولين في ارتكاب هذه الجريمة؛ وإن هذين الطاعنين قد اشتركوا مع باقي الطاعنين في ارتكاب جناية الاتلاف، وإن الطاعن الأول أحرق سلباً نارياً مشتملنا وذخائراً دون ترخيص وبمهمة جنائيات المتساو بعد أن سمعت الدعوى انتهت بحكمها بالحضور فيه إلى براءة الطاعنين جميعاً من هذه التهم وادانتهم بجريمة ضرب المجنى عليه فأحدثوا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي عند الإصابية النارية وذلك مع سبق لإصرار وعقبتهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات. كما أن ذلك كان تقيداً بالوصف القانوني الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبه أن يطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفاً الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم؛ إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجنسية هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد، فلذا تصدق الأمر مجرد

التعسف مشلوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤، وتحكم المحكمة طبقاً لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفتريتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩. ولما كان الميب الذي لحق بالحكم المطعون فيه ينتج تحت حكم الحلة الثانية من المادة ٣٠ - التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٣٦ - فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية ونقض الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه وإحالة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد هيئة مشكلة من قضاة آخرين.

(الملن ٦٦٦ سنة ٢٨ ق رئاسة وعسيرة السادة للستشارين محمد صبرين وعبد الكريم سريوي وعمر الدين عزام ومحمد أبو الفضل حلي وأبو خلف)

٣٦٩

٢٧ مايو ١٩٦٨

وصف التهمة : تعديله - دفاع - ملان بطله ؛ عمداً
إجراءات : قتل عمد - تهمة - تقيعها - إجراءات
م م ٣٠٧ و ٣٠٨ عقوبات م ١/٢٤٢ -

المبدأ القانوني :

المهمة كذا كانت الطاعنين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق إصرار واحداً منهم به الإصابات الأخرى المبينة بالتقرير الطبي عند الإصابية النارية التي وقعت بها الدعوى من تهمة القتل العمد، فقد كان يتعين عليها وقد انتهت إلى تعديل التهمة المبينة باستناد هذه الواقعة الجديدة إلى الطاعنين ثم ادانتهم على هذا الأساس، أن تتهبهم على هذا التعديل الجديد ليلبوا ذلتهم فيه، وإلا فلن إجراءات المحاكمة يكون قد شابها عيب الإخلال بحق الدفاع مما يوجب الحكم ويوجب نقضه وإحالة.

المهمة :

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجريمة ضرب نفساً عنه عجز عن الأشغال الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً وذلك مع سبق الإصرار قد انطوى على بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن الطاعنين قدموا إلى المحكمة على أساس أنهم ارتكبوا جريمة القتل العمدا

الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة أن تتحقق طريقها إليها بنفسها لابد أن يرى فيها ، مما يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .

للمحكمة :

«... وسيت أن الحكم المطعون فيه يعد أن يبين واقعة الدعوى ؛ رد على دفاع الطاعن المتبنى على أن إصابة المجنى عليه قديمة بقوله « أن دفاع التهم مردود بماتت من تقرير الطبيب الشرعي والتقرير الطبي الابتدائي من جواز حدوث إصابة نتيجة الضرب بصحاحك قرر بذلك في التحقيقات وورد في مذكرة النيابة وليس بأي من التقارير ما يشير عن قرب أو بعد بوجود إصابات قديمة سابقة على تاريخ الحادث ؛ هذا بالإضافة إلى أن التهم عند سؤاله في يوم وقوع الحادث لم يذكر مثل هذا الدفاع الذي جاء متأخرا بعد وقوع الحادث بعدة طويلة الأمر الذي لا يتسكك في صحة ما ينفيه ولا يثقل مما تضمنه تقرير الطبيب الشرعي » « لما كان ذلك ؛ وكان الدفع بقدم الإصابات يعد دفاعا جوهريا في الدعوى ومؤثرا في مصيرها ؛ وهو يعد من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة أن تتحقق طريقها إليها بنفسها لابد أن يرى فيها ؛ فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها - ولما كان يبين من الإخلال على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الطبيب الاستشاري الدكتور يحيى شريف قدم إلى المحكمة طلبا مؤرخا ٤ من مايو ١٩٦٧ بتأجيل نظر الدعوى حتى يتمكن من الاطلاع على صور الأشعة التي أجريت للمجنى عليه والمضمومة مكتب الطب الشرعي بأسبوع ؛ فاطرحت المحكمة هذا الطلب وردت عليه بما لا يستقيم به الرد على دفاع الطاعن ؛ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أتطوى على إخلال بحق الدفاع فضلا عما شابهه من قصور في التسمييع بما يعميه ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة » « إلى بحث سائر أوجه الطعن »

تعديل الوصف إلى تغيير التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المساداة التي أقيمت بها الدعوى وبنيتها القانونية والاستماتة في ذلك باعتاصر أخرى تتضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى ؛ فإن هذا التغيير يقتضي من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك ؛ فلما كانت المحكمة لم تنبه المتهم إلى هذا التغيير في التهمة فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع . ولما كانت المحكمة قد دانت الطاعنين بجريمة ضرب المجنى عليه مع سبق الإصرار واحتادهم به الإصابات الأخرى المبنية بالتقرير الطبي عبدا الإصابات النادرة التي وقعت بها الدعوى عن تهمة القتل العمد ؛ فقد كان يتعين على المحكمة وقد اتجهت إلى تعديل التهمة بأسناد هذه الواقعة الجديدة إلى الطاعنين ثم إدانتهم على هذا الأساس أن تنبههم إلى هذا التعديل الجديد ليبينوا دفاعهم فيه . ولما كانت مبنونات الحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحكمة قد خلت منا يدل على أن المحكمة قد نهتهم إلى ذلك ولم يبد في جلسات المحكمة سواء من النيابة أو من الدفاع تمايل صراحة إلى ضمنا على الالتفات إلى ما استقرت عليه المحكمة أو انتهت إليه في المداولة من تعديل التهمة فإن إجراءات المحكمة يكون قد شابهها عيب الإخلال بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه والإحالة من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

(الطعن ٥٩٢ سنة ٢٨ ق وثلاثة وطسوية المسادة المستشارين مختار مصطفى رشوان نائب رئيس المحكمة ومحمد عبد للمم حجازي ومحمد الدين عزاب ومحمد أبو الفضل حفي والورد أحمد خلف)

٣٧٠

٢٧ مايو ١٩٦٨

١ - دفاع ؛ إخلال بحق دفاع جوهري حكم
ب - إصابة ؛ دفع بقدمها ؛ خيرة ؛ وجوب الاستماتة بها .

البيان القانوني :

١ - الدفع بقدم الإصابات يعد دفاعا جوهريا في الدعوى مؤثرا في مصيرها .

٢ - يعد الدفع بقدم الإصابات من المسائل

(الطعن ٦٣٣ سنة ٢٨ ق وثلاثة وطسوية المسادة المستشارين عادل رئيس المحكمة ومحمد عبد الوهاب خليل وحسين سابع ومحمد المرادي ومحمد صليبه)

وإذ توجه إليه أخبره بأن المتهم الثالث حضر إليه في صباح يوم الحادث ومعه الدابتان وطلب منه شراهما فرفض بعد أن علم بسرقتها ثم استجاب إلى طلبه اخفاها لديه وسط المقابر والقيام برعايتها فقبض عليها المأمور وعرضها على المجنى عليها فتمترقا عليهما وحصل القوآن الطلعن بما مؤده أن المتهم الثالث حضر إليه ومعه ابنه والدابتين وعلم منهما بسرقتها فلحظ معها إلى المقابر التي تجاور مسكنه حيث ربطتهما وتمدهما في أن أروسة مضافون المباحث عنهما ثم خلص الحكم إلى ثبوت التهمة في حق الطالعن من علمه بسرقتها واخفاها في المقابر وتوليئه أثرهما حتى تهربا أيها^{١٥}

لما كان ذلك ؛ وكان الطاعن لا يجادل قيمة حصة الحكم تقلا عنه وعن مضافون المباحث ؛ وكان العلم في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسالة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود ؛ بل لحكمة الموضوع أن تثبتها من ظروف الدعوى وما توجه به ملابساتها ولا يشترط أن يتصلحت عنها الحك صراحة وعن استقلال ما دامت الوقائع كما أثبتتها تليد بلانها توفقه ؛ فإن التي عدا الحكم بقصوره في التدليل على توفر هذا العلم يكون في غير محله ؛ ولا يصح ما يثوره القاعن في هذا الشأن أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة التي اطمانت إليها محكمة الموضوع^{١٦}

لما كان ذلك ؛ وكان لا يشترط لاعتبار الجاني مغبيا لأي مسموق أن يكون معرزا له إحرزا ماديا ؛ بل يكفي لاعتباره كذلك أن يتصل يده به ويكون سلطانه ميسوطا عليه ولو لم يكن في حوزة الفعلية ؛ وكان الحكم قد انتهى في استخلاص سائق إلى أن الطاعن تسلم الدابتين المسموقتين من المتهم الثالث وربطهما في المقابر بجوار مسكنه وتمدهما بالرعاية حتى الضبط مما لأزمه أنه كان متصلا بهما اتصالا ماديا وأن سلطانه كان ميسوطا عليهما ؛ فإن ما يثوره في هذا الصدد لا يكون له تعقل^{١٧}

لما كان ذلك ؛ وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين استنباهه بحيث ينفي بعضيا ما أثبتته المحكمة ؛ فإن ما انتهى إليه الحكم المظنون فيه من علم الطاعن بالسرقة لا يتعارض مع تفريغه بالظروف المشددة التي

٣٧١

٢٧ مايو ١٩٦٨

- ١ - اخفاء أشياء مسموقة ؛ دكن العلم ؛ استقلاله .
- ب - علم ؛ دكنه في جريمة سرقة ؛ حكم ؛ تسييب ؛
- لغت عن دكن العلم .
- ج - ظرف مشددة ؛ علم به ؛ سرقة ؛ علم بها .
- د - إحرزا مادي ؛ شيء مسموق .
- هـ - حكم ؛ تسييب ؛ تناقض .

المبادئ القانونية :

١ - العلم في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسالة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود ؛ بل لحكمة الموضوع أن تثبتها من ظروف الدعوى وما توجه به ملابساتها .

٢ - لا يشترط أن يتصلحت المحكمة صراحة وعن استقلال عن دكن العلم في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة ما دامت الوقائع كما أثبتتها تليد بلانها توفقه .

٣ - العلم بالسرقة لا يستلزم حتما العلم بالظروف المشددة التي اقترنت بها .

٤ - لا يشترط لاعتبار الجاني مغبيا لأي مسموق أن يكون معرزا له إحرزا ماديا ؛ بل يكفي لاعتباره كذلك أن يتصل يده به ؛ ويكون سلطانه ميسوطا عليه ولو لم يكن في حوزة الفعلية .

٥ - التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين استنباهه ؛ بحيث ينفي بعضيا ما أثبتته المحكمة الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة .

بالحكمة :

١٠ - وحيث إن الحكم المظنون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من سرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه ما ينتج من وجوه الأدلة المستمدة من أقوال مضافون المباحث وأقوال الطاعن نفسه وحصل أقوال الأول بما مؤده أن تعرياته دلته على أن المتهمين الخمسة الأول الذين ارتكبوا جنسية سرقة الدابتين قد أخفوهما لدى الطاعن ؛

الرغم مما يستفاد من أقوال هذا الأخير من ثبوت هذه السن من واقع دفتر المواليد سالتفت عن تحقيقها عن هذا الطريق مسح أنها ركن جوهري في الجريمة موضوع المحاكمة ، يكون مشوباً بقصور يمينه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(الطعن ٦٩٤ سنة ٢٨ ق رئاسة وبشوية السادة المستشارين مفتاح مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة وبعد عيد للتمم جزاؤي ولعمركم عزام وسعيد أبو الفضل حنني وأبو أحمد خلف)

أحاطت بارتكابها ؛ لأن العلم بالسرقه لا يستلزم حتماً العلم بالظروف المشددة التي افترقتها ؛ ومن ثم فإن ما يشهده الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ؛ فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً ونقضه موضوعاً .^{١١}

(الطعن ٦٩٦ سنة ٢٨ ق بالهيئة المساعدة)

٣٧٢

٢٧ مايو ١٩٦٨

عك مرفس : اثبات : خبرة : سن : تقديرها .

أولاً : القانوني :

الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير السن إلى أهل الخبرة ، أو إلى ما يراه بنفسه ، إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بلورائق رسمية .^{١٢} الحكم المطعون إليه حين استند في تقدير سن المجنى عليها إلى تقرير الطبيب الشرعي وأقوال والدها - عل الرغم مما يستفاد من أقوال هذا الأخير من ثبوت هذا السن من واقع دفتر المواليد - والتفت عن تحقيقها عن هذا الطريق ، مع أنها ركن جوهري في الجريمة موضوع المحاكمة ، يكون هيئاً بقصور يمينه ويستوجب نقضه .

المحكمة :

• • • وحيث أنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بجناية عك عرض المجنى عليها بغير قوة أو تهديد حالة كونها لم تبلغ السابعة من عمرها ؛ وركن في ثبوت أن المجنى عليها لم تكن قد بلغت هذه السن وقت الحادث إلى ما شهد به ولدها من أنهما من مواليد ١٩٦٠/٩/٥ وإلى ما كشف عنه تقرير الطبيب الشرعي من أنها لم تبلغ السادسة من عمرها . لما كان ذلك ؛ وكان يبين أن الأوراق خلّت من دليل رسمي يثبت من سن المجنى عليها بالتحديد ؛ كما خلّت مما يفيد محاولة الالتجاء إلى تحديد سنّها عن طريق هذا الدليل . وكان الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير السن إلى أهل الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية ، فإن الحكم المطعون فيه حين استند في تقدير سن المجنى عليها إلى تقرير الطبيب الشرعي وأقوال والدها -

٣٧٣

٢٧ مايو ١٩٦٨

١ - نصب : حياة لامة : مال : تسليح : عقوبات م ٣٤١ .
ب - لمة : طع بتفليها : طع موضوع : رد عليه .
ج - مجنى عليه : الزالة : تصليها : لتلف .
د - اثبات : شهادة : محكمة موضوع : سلطتها في تقدير دليل .

المبادئ القانونية :

١ - تسليم المال في جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يرتكبه المجاني من طرق احتيالية ؛ أما في جريمة خيانة الأمانة فإن السائل يكون مسلماً إلى الجاني على سبيل الأمانة بعدد من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فيفرض الجاني حياته من حياة مؤقتة أو ناقصة إلى حياة كاملة بنية التملك .

٢ - من المقرر أن الملع يتلفيق التهمة من أوجه الملع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي توردتها الحكم .

٣ - لا يوجب الحكم تناقض أقوال المجنى عليه ما ثابتت المحكمة قد حصلت أقواله بما لا تناقض فيه .

٤ - وإن أقوال الشهود وتقديرها من ملاحظات محكمة الموضوع المحكمة .

• • • وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استظهر وقائع الدعوى ثم حصل ما دلح به

المجنى عليه على فرض حصوله ما دامت المحكمة قد حصلت أقواله بما لا تناقض فيه ؛ ولم تكن المحكمة ملزمة ببيان علة هذا التناقض ما دام أن وزن أقوال الشهود وتقديرها من المطلقات محكمة الموضوع . لما كان ما تقدم ؛ فإن المعلن يكون على غير أساس ويتمتع برفضه موضوعاً .
(المعلن ٦٩٥ سنة ٢٨ ق بالهيئة السابقة)

٣٧٤

٢٧ مايو ١٩٦٨

- ١ - صلاح : احرزاه ؛ اتيجار صنع ؛ استيراد ؛ اصلاح .
ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ٣٦ و ٢٨ .
- ب - تاجر اسلحة ؛ عدم ليد به الا خاصة بصلاح كان يعرفه .
- ج - اشتراك ؛ تزوير محرر عرلى طوبوات م م ٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ١٧٠ و ٢٦٥ .
- د - مصادرة ؛ صلاح .
- هـ - تزوير ؛ محرر عرلى ؛ ليسى حيلة ؛ فرد احتياكي ؛ تقديره .
- و - تزوير ؛ اشتراك ؛ ثبوت .

المبادئ القانونية :

١ - البين من استسقاء احكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر والتعديلات التي طرأت عليه أن المشرع قد راعى فيما قرره من عقوبات القصد من الحياة أو الأحرار ، فقرر تجريم حياة أو أحرار الاسلحة بصفة مجردة مقصودة لثابتها عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ٢٦ منه ، بينما قرر للحياة أو الأحرار بقصد الاتجار أو الاستيراد أو الصنع أو الإصلاح بغير ترخيص عقوبة الجناية التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ ، لما إذا كان الأحرار أو الحياة في نطاق الاتجار المرخص به أو لثة فقد ارتفع عن الفعل التأليم وحقت له الاباحة الاستفادة من ممارسة الحرفة بترخيص سواء بموجب قانون الاسلحة والذخائر أو وفقاً للاحكام للمصلحة في قانون العقوبات .

٢ - لما كان الحكم المعلن فيه مع تسليمه بأن المعلن تاجر مرخص له في اتيجار الاسلحة

الطاعن من عدم توافر أركان جريمة النصب ؛ وإن التكليف الصحيح للواقعة أن صحت انها خيانة أمانة لا يجوز اثباتها بشهادة الشهود ، ثم رد الحكم على ذلك بقوله « وحيث انه يبين من عرض الوقائع على النحو سالف الذكر أن التهمة ثابتة قبل المتهم ثبوتاً كافياً من أقوال المجنى عليه التي تأيدت بأقوال الشهود وما ورد بمذكرة الحاضر مع المتهم من عدم توافر أركان جريمة النصب مرفوض بأن المتهم استعمل طرقاً احتيالية وذلك بأن استغل صلة صداقته بشقيق المجنى عليه وأوهم الأخير باستطاعته التخلص على السيارة المروضة للبيع بالجمر ب مبلغ ٨٠٠ ج وقد تأيد ذلك بما أتاه المتهم من مظاهر خارجية يدخله الجمر وحضاره أوراها صادرة من الجمر وطليه من المجنى عليه التوقيع عليها بما يفيد قبوله شراء السيارة ب مبلغ ٨٠٠ ج كل ذلك كان كافياً لخديعة المجنى عليه واقناعه بتسليمه المبلغ للمتهم وقد تم تسليم المبلغ نتيجة لما أثاره المتهم من أفعال ؛ ومن ثم فإن المحكمة تلتفت عما ورد بمذكرة الحاضر مع المتهم ، وما أورده الحكم فيما سلف صحيحاً القانون ذلك بأن جرمي النصب وخيانة الأمانة وإن كان يجمعهما أنها من صور جرائم الاعتداء على المال إلا أن الفرق بينهما أن تسليم المال في جريمة النصب يحصل تحت تأثير ما يتركبه الجاني من طرق احتيالية كما حدث في الدعوى المطروحة أما في جريمة خيانة الأمانة فإن المال يكون مسلماً إلى الجاني على سبيل الأمانة بعقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات فيضرب الجاني حياته من حياة مؤقتة أو ناقصة إلى حياة كاملة بنية تملكه ؛ ويكون ما ينهض الطاعن من خطأ في تطبيق القانون وقصور في التفسير جديلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .»

لما كان ذلك ؛ وكان من المقرر أن المدعى بتلفيق التهمة من أوجه الطاعن الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة رداً صريحاً ما دام الرد مستفاداً ضمناً من القضاء بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمانت إلى الأدلة السابقة التي أوردها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . ولا يسبب الحكم من بعد تناقض أقوال

وهو بما لا يحتاج الى تحليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافرها .

٦ - الاشتراك في التزوير يتم غالباً دون مظاهر خارجية او اعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفى بيوته ان تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف التعمى وملايساتها وأن يكون اعتقادها سائفا ببره او نافع التي ايتها الحكم .

المحكمة :

... وحيث ان الحكم المعلوم فيه دان اطاعن وهو تاجر مرخص له في تجارة الاسلحة ؛ بأنه أحرز « بندقية خرطوش » وهو سلاح ناري غير مفسخن - بدون ترخيص ؛ على أساس أن ما وقع منه جناية ينطبق عليها نص المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر بملة أنه لم يقيد البندقية المبيعة منه في نطاق مزاولته لخطته في دفاتره التي ألزمه القانون بأمسكها في المادة ١٤ منه ، وأنه اشترك في تزوير محجرين عريفيين هما البيان المثبت لوصاف البندقية على طهر التصريح بشرايتها والصادر من وزارة الداخلية بالاورنيك ١٣٦ ك ؛ ودفع قيد الاسلحة بمحل التاجر الذي اشترت منه باعتبار أن الاشتراك في تزوير المحجرين جنحة معاقب عليها بالمعقوبة المقررة في المواد ٤٠ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات ؛ ثم اعمل في حق الطاعن المادة ٣٢ من قانون العقوبات ووقع عليه المعقوبة المقررة لجناية احرز الاسلحة باعتباره بالجريمة الاشد ؛ وعامله بالرافعة طبقاً للمادة ١٧ من هذا القانون ؛ وقضى بحبسه ستة اشهر مع الشغل وتفريره خمسة جنيئات . لما كان ذلك ؛ وكان يبين من استقراء احكام القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر والتعديلات التي طرأت عليه أن المشرع قد رأى فيما قرره من عقوبات القصد من الحيازة او الاحرز ؛ فقرر لجريمة حيازة او احرز الاسلحة بصفتها مجردة مقصودة لذاتها عقوبة المذبذبة المنصوص عليها في المادة ٣٦ منه ؛ بينما قرر للحيازة أو الاحرز بقصد الاتجار أو الاستيراد أو التصنيع أو الإصلاح بغير ترخيص عقوبة الجنحة التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ منه ، إما اذا كان الاحرز أو الحيازة في نطاق الاتجار المرخص بمزاولته ، فقد ارتفع عن الفصل الثانيين ؛ وحققته الأمانة المسفلة من ممارسة

قد باع بندقية خرطوش آخر بموجب قانون ، قد أخله بجناية احرز البندقية بغير ترخيص مجرد أنه لم يقيد البيان الخاص بها في دفاتره المعد لذلك عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاسلحة والذخائر ؛ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لأن ما وقع يكون معاقباً عليه بنص المادة ٢٩ من القانون المذكور بالمعقوبة لا تجاوز عشرة جنيئات أو باحدى هاتين العقوبتين .

٣ - جريمة الاشتراك في تزوير المعروضات العرفية والمعاملات عليها بمقتضى المواد ٤٠ و ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات ، هي في حقيقة الواقع ووصف القانون اشد من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨ ، ٢٩ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الاسلحة والذخائر المعدل .

٤ - عقوبة المساعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ؛ عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ، ويجب القضاء بها في جميع الاحوال ؛ فمن ثم فقد كان من التمتين بحسب الاصل توقيعها مع عقوبة الجريمة الاشد ؛ الا أنه لما كانت عقوبة المساعدة وجوباً تستلزم أن يكون التمسحاً محرماً تدلوه بالنسبة للكافة بما في ذلك المالك والحائز سواء وهو ما لا ينطبق على الاسلحة والمرخص قانوناً لصاحبها في حملها ؛ واذا كان الحكم قد استظهر أن التهم من يتجرون في الاسلحة وإنه مرخص له بذلك وإن احرزته للبنطية كان بقصد الاتجار ولم يكن بصفة مجردة او لمرعة جريمة تحصل منها فإنه يتعين عدم الفصل بالمساعدة مع عقوبة الجريمة الاشد .

٥ - مجرد تغيير الحقيقة في محرر عرفي بطرق المنصوص عليها في القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى اكن من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء اكان الضرر عليه أم لم يشخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملاً ، وتعتبر ذلك من مخرجات محكمة الموضوع متى كان سائفاً ؛

بما في ذلك المالك والحائز على السواء وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانونا لصاحبها في حملها ؛ وكان الحكم قد استظهر أن الطاعن من يشتركون في الأسلحة وأنه مرخص له بذلك وأن احرازه للبندقية كان بقصد الاتجار ولم يكن بصفة مجردة أو ثروة جرمية تحصل منها ؛ فإنه يتعين عدم القضاء بالمصادرة مع عقوبة الجرمية الأشد . أما سائر الطعن فلا وجه له ذلك بأن مجرد تغيير الحقيقة في محرر عر في إحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير سواء أكان الضرر عليه أم أي شخص آخر ؛ ولو كان هذا الضرر محتسلا . وتقدير ذلك من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان مسائفا ؛ وهو ما لا يحتاج إلى تدليل خاص متى كانت مدونات الحكم تشهد على توافره . لما كان ما تقدم ؛ وكان الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أفعال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ؛ ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائفا تبرره الوقائع التي أثبتتها بالحكم ؛ وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ؛ وكان ما ينصاه الطاعن في هذا الخصوص لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ؛ فإن الطعن بمخالفة القانون يكون هو وحده أحرى بالقبول ويتعين نقض الحكم والقضاء بالعقوبة على الوجه الصحيح .

(الزمن ٦٦٦ سنة ٢٨ د بالهيئة السابقة)

المخرفة بترخيص سواء بموجب قانون الأسلحة والذخائر ؛ أو وفقا للأحكام العامة في قانون العقوبات . ولما كان الحكم المخطون فيه ؛ مع تسليمه بأن الطاعن تاجر مرخص له في تجارة الأسلحة ، باع بندقية خرطوش آخر بموجب فاتورة ؛ قد أخذها بجناية احراز البندقية بغير ترخيص لمجرد أنه لم يحدد البيان الخاص بها في دفتر المند لذلك عملا بنص المادة ١٤ من قانون الأسلحة والذخائر ؛ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لأن ما وقع منه يكون معاقبا عليه بنص المادة ٢٩ من القانون المذكور بأبليس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين ؛ وهو وصف تارت حوله الواقعة بتجنبيه من المحكمة والفتات من الدفاع وتكون جريمة الاشتراك في تزوير المحررين المرغفين المسندة اليه والمعلق عليها بمقتضى المسود ٤٠ ٤١ و ٢١٥ من قانون العقوبات هي في حقيقتها الواقع ووصف القانون الجرمية الأشد من بين الجرائم المسندة اليه حسب الأساس السالف الذكر لأن العقوبة المقررة لها هي مطلق الحبس مع الفصل وجوبا لا تخيير فيه ؛ ومن ثم يتعين نقض الحكم المخطون فيه وتصويبه بإيقاع العقوبة المقررة لجريمة التزوير مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كانت العقوبة المصادرة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل ؛ عقوبة نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ؛ ويجب القضاء بها في جميع الأحوال ، فقد كان من المتعين بحسب الأصل توقيعها مع عقوبة الجرمية الأشد ، إلا أنه لما كانت عقوبة المصادرة وجوبا تستلزم أن يكون الشيء محررا تداوله بالنسبة إلى الكافة

قضاة محكمة النضر المدنية

٣٧٦

أول مايو ١٩٦٨

البيات : دعوى احوال شخصية : سماعها .

المبدأ القانوني :

انكار الحق الموجب لعدم سماع الدعوى مما
يصح نفيه بطرق الأدبات كافة .

الحكمة :

.. وحيث ان انكار الحق الموجب لعدم
سماع الدعوى مما يصح نفيه بطرق الأدبات
كافة ، اذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه
قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على ان
قول المستأنف عليهم بأن الناطرة السابقة
السيدة .. كانت تعطيتهم استحقاقهم هو قول
مرسل « لا يقبل في مثل هذه الحالة ولو جارتهم
المحكمة فيمكن لكل من دفع ضده بالتقادم ان
يقول بقولهم ويستند الى بيته وهذا الامر
لا يصلح فيه ذلك بل لابد من أوراق تؤيده
كان تكون أسماؤهم مثبتة في دفاتر الناطرة
السابقة بين أسماء المستحقين أو يكون بيدهم
أوراق مثل سراكى مثبتة فيها ما يتناولونه من
استحقاق وانظر يكذبهم في ادعائهم اذ لو
كانوا يأتشدون من الناطرة السابقة أي
استحقاق ما سكتوا عن مطالبة المارس الحال
باستحقاقهم طوال المدة من سنة ١٩٥٢ تاريخ
تعيينه حارسا حتى سنة ١٩٦٢ تاريخ رفع
الدعوى الحالية » فانه يكون قد خالف القانون
وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا
السبب دون حاجة لبحث باقي الاسباب .

الطن ٢٤ سنة ٣٦ في احوال شخصية رئاسة ومهوية
السادة المستشارين حين مملوك المرسى نائب رئيس
الحكمة وإبراهيم سر حدى ومبرى احد لمرات وحده
نور الدين مرسى وحده قبل عبد القدوس :

٣٧٥

أول مايو ١٩٦٨

احوال شخصية : مسائل خاصة بمصريين غير مسلمين .
دعوى : ملة : تغييرها . طلاق . قانون واجب التطبيق .
دعوى : سماعها .

المبدأ القانوني :

حتى كان الحكم المطعون فيه لم يعول عمل
تاريخ انضمام الطاعنة الى الكنيسة
الكاثوليكية من قبل رفع الدعوى ، بل عول
على تاريخ تحرير الشهادة المثبتة لهذا الانضمام
والتصديق عليها ، ورتب على ذلك لنفسه
برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبإلغيات
الطلاق ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ
في تطبيقه .

الحكمة :

.. وحيث انه بالرجوع الى الشهادة
الصادقة من الكنيسة الكاثوليكية بعزبة
القيصرية المحررة في ١٩٦٥/٦/١٧ والتصديق
عليها من البطركية في ١٩٦٥/٦/١٨ بين
انها تليد انضمام الطاعنة الى هذه الطائفة في
١٩٦٥/٥/٣ ، ومن قبل رفع الدعوى ، واذ
كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعول على
هذا التاريخ الاخير وهو - وعمل ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - تاريخ الانضمام الفعل ،
بل عول على تاريخ تحرير الشهادة والتصديق
عليها ورتب على ذلك لنفسه برفض الدفع
بعدم سماع الدعوى وبإلغيات الطلاق ، فانه
يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما
يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث
السبب الثاني .

الطن ٢٤ سنة ٣٦ في احوال شخصية رئاسة
عضوية السادة المستشارين حين مملوك المرسى نائب
رئيس المحكمة وإبراهيم سر حدى وحده نور الدين
مريس وحده قبل عبد القدوس وحسن ابو الحسن
القرينين :

المفاضلة بين البيع الذي يصدر من المورث والبيع الذي يصدر من الوارث لصدورهما من شخصين مختلفين ، وتكون العبرة بتصرف المالك الحقيقي إذ يكون العقد الصادر من هذا المالك هو العقد الصحيح ولا يغير من هذا النظر أن يكون المشتري من الوارث قد توافرت له الشروط اللازمة لاعتباره من الغير في حكم المادة ٢٧٠ من القانون المدني لأن أعمال حكم انتقال الملكية بالنسبة للغير في هذا الصدد لأجراء المفاضلة بين عقدين لا يصح في حالة بطلان أحد العقدين لصدوره من غير المالك الحقيقي .

الحكمة :

٠٠ وحيث انه لما كانت المادة ١٤ من قانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٢٣ قد نصت على عدم سريانه على المورثات التي ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل تاريخ العمل به من اول يناير ١٩٢٤ بل تظل هذه المورثات خاضعة من حيث الآثار التي ترتب عليها لأحكام القوانين التي كانت مسارية عليها ، وكان مقتضى أحكام البيع المقررة بالمادتين ٢٦٦ و ٢٧٠ من القانون المدني القديم أن عقد بيع العقار الذي لم يسجل يترتب عليه انتقال الملكية للمشتري وللعاقدين ولكن ينوب عنها ، فإن ملكية العقار تنتقل من البائع الى المشتري الذي لم يسجل عقد شرائه ولا يكون العقار في ملك البائع عند وفاته فلا ينتقل بالآثار الى ورثته من بعده ويمتنع عليهم مثله الاحتجاج على المشتري من مورثهم بعدم تسجيل عقد شرائه فان ملكية العقار تنقل من البائع الى المشتري الذي لم يسجل عقد شرائه ولا يكون العقار في ملك البائع عند وفاته فلا ينتقل بالآثار الى ورثته من بعده ويمتنع عليهم مثله الاحتجاج على المشتري من مورثهم بعدم تسجيل عقد شرائه وانما هم باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه فان البائع يكون باطلاً ولا يكون من شأن تسجيله تصحيح البطالان ولا أثره في نقل الملكية الى المشتري من المورث وقد تلقاها من غير مالكيها ولا محل للاحتجاج بأن مورثهم البائع بعده غير مسجل كان يستطيع أن يبيع لشخص آخر تنتقل اليه الملكية بالتسجيل ومحل بيع المورثة شبيهاً ببيع مورثهم مرة ثانية في اجراء حكم التفاضل بينه وبين المورث بعده غير مسجل على اعتبار انها صادرة من تصرف واحد وإن شخصية المورث امتداد لشخصية المورث .

٣٧٧
٧ مايو ١٩٦٨
١ - بيع : لم يسجل : بالغ : التزامة . نقل ملكية . تسجيل . مدني قديم م ٣٦٦ و ٣٧٠ . نقل : يبيع باطل - ق ١٨ لسنة ١٩٢٣ م ١٤ .
ب - بيع مورث : بيع ورثة . تسجيل . وارث .

المبادئ القانونية :

١ - لما كانت المادة ١٤ من قانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٢٣ قد نصت على عدم سريانه على المورثات التي ثبت تاريخها ثبوتاً رسمياً قبل تاريخ العمل به من اول يناير ١٩٢٤ بل تظل هذه المورثات خاضعة من حيث الآثار التي ترتب عليها لأحكام القوانين التي كانت مسارية عليها ، وكان مقتضى أحكام البيع المقررة بالمادتين ٢٦٦ و ٢٧٠ من القانون المدني القديم أن عقد بيع العقار الذي لم يسجل يترتب عليه انتقال الملكية بالنسبة للعقدين ولكن ينوب عنها ، فإن ملكية العقار تنتقل من البائع الى المشتري الذي لم يسجل عقد شرائه ولا يكون العقار في ملك البائع عند وفاته فلا ينتقل بالآثار الى ورثته من بعده ويمتنع عليهم مثله الاحتجاج على المشتري من مورثهم بعدم تسجيل عقد شرائه وانما هم باعوه وسجل المشتري منهم عقد شرائه فان البائع يكون باطلاً ولا يكون من شأن تسجيله تصحيح البطالان ولا يترتب عليه أثره في نقل الملكية الى المشتري من المورثة وقد تلقاها من غير مالكيها ولا محل للاحتجاج بأن مورثهم البائع بعده غير مسجل كان يستطيع أن يبيع لشخص آخر تنتقل اليه الملكية بالتسجيل ومحل بيع المورثة شبيهاً ببيع مورثهم مرة ثانية في اجراء حكم التفاضل بينه وبين المورث بعده غير مسجل على اعتبار انها صادرة من تصرف واحد وإن شخصية المورث امتداد لشخصية المورث .

٢ - من المول عليه في ظل القانون المدني القديم وليل العمل بأحكام قانون التسجيل ١٨ لسنة ١٩٢٣ هو الاخت بفقرة الشريعة الاسلامية من اعتبار شخصية المورث مغايرة لشخصية المورث وانه لذلك لا محل لاجراء

للمادتين الثانية والثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بالنقض في هذا الحكم الا اذا كان صادرا في مسألة اختصاص تتعلق بولاية الحاكم او مبنيا على مخالفة للقانون او خطأ في تطبيقه او تأويله او ان يكون هذا الحكم قد صدر خلافا لمحكم آخر سبق ان فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به . وكان ما يعيبه الطاعنان بالسبب الاول من اسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للمادة ٣١٣ من قانون المرافعات لان رئيس الدائرة الذي اصدر الحكم المطعون فيه سبق ان ابنى رايه في موضوع النزاع ذاته عند نظره ابتكالا بين الخصوم أنفسهم - مما يجعل المحكمة في نظرها غير مختصة بنظر النزاع - هو لم يمتثل بشخص القاضي وصلاحيته لنظر الدعوى وليس بالاختصاص الولاى للمحكمة التي يرأسها فلا يجوز من اجله الطعن في الحكم بطريق النقض ، وكان ما ينعاه الطاعنان بالسببين الثاني والثالث ان الحكم المطعون فيه قضى بما لم يطلبه الخصوم كما تناقض في قضائه وهما سببان يفخران عن الماتين سالفتي البيان اللتين يجوز فيهما الطعن بالنقض في الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بهيئة استئنافية، فان الطعن في الحكم المطعون فيه يكون غير جائز .

المحكمة ١

٢ . . . وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية ، وكان لا يجوز دفعا للمادتين الثانية والثالثة من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الطعن بالنقض في هذا الحكم الا اذا كان صادرا في مسألة اختصاص تتعلق بولاية الحاكم ومبنيا على مخالفة للقانون او خطأ في تطبيقه او تأويله او ان يكون هذا الحكم قد صدر خلافا لمحكم آخر مسبق ان فصل في النزاع ذاته بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به ، كما كان ذلك وكان ما يعيبه الطاعنان بالسبب الاول من اسباب الطعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للمادة ٣١٣ من قانون المرافعات لان المبدأ رئيسي الدائرة الذي اصدر المحسم

الاخذ بنظرية الشريعة الاسلامية من اعتبار شخصية الوارث متغيرة لشخصية المورث ، وأنه لذلك لا محل لاجراء المفاضلة بين البيع الذي يصدر من المورث والبيع الذي يصدر من الوارث لصدورها من شخصين مختلفين وتكون العبرة بتصرف المالك الحقيقي اذ يكون العقد الصادر من هذا المالك هو العقد الصحيح ولا يغير من هذا النظر ان يكون المشتري من الوارث قد توافرت له الشروط اللازمة لاعتباره من الغير في حكم المادة ٢٧٠ من القانون المدني لان اعمال حكم انتقال الملكية بالنسبة للغير في هذا النقص لاجراء المفاضلة بين عقدين لا يصح في حالة بطلان أحد المقدين لصدوره من غير المالك الحقيقي - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على ان جندي دوفائيل حبش المالك الاصيل للمقار موضوع النزاع قد باعه بموجب عقد ثابت التاريخ في سنة ١٩١٣ الى من يدعى يوسف ماركو الشهير بيوسف ماريو وان ورنه البائع قد باعه الى يوسف ماركو جرجس الصال الذي سجل عقده في ١٣ - ٦ - ١٩٢٢ ثم باعه بدوره الى الطاعن بموجب العقد المؤرخ ١٩٥٤/٣/٣١ وان العقد الصادر من الورثة الى البائع للطاعن عقد باطل لوروده على عقار انتقل من ملك مورثهم قبل وفاته ، ولا فان الحكم يكون قد القزم صحيح القانون ، ولا يبدؤ بعد ذلك من البحث في انطباق شروط المادة ٢٧٠ مدني قديم لاعتبار المشتري من الورثة بالعقد المسجل من طبقة الغير وتعيين الحكم فيما أورده من تخلف هذه الشروط بالنسبة له لانه يعد استطرادا زائدا عن حاجة الدعوى فلا يكون تعيين الحكم فيه مؤثرا في سلامة قضائه ويكون النقص في جميع ما تضمنته على غير اساس .

(المبنى ٢٢٧ سنة ٢٤ في وثيقة وطوبية المعصاة للصغارين الدكتور عبد السلام بلع كاتب رئيس المحكمة واحد حسن هيكل وحيد صادق الرشيد وابن اسمه فتح الله وشحات ذكريا) ٢

٣٧٨

٧ مايو ١٩٦٨

لقض : ملحق في لائحة لائحة ١٩٦٨ بمرافعات ٢١٢
المبدأ القانوني :

اذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية وكان لا يجوز دفعا

العشرين يوما التالية للقرار بالظمن وفقا لحكم المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الظمن شكلا * اذ كان ذلك وكان الثابت في الدعوى ان الطاعنة لم تودع في الميعاد القانوني صورة رسمية للحكم المظنون فيه مطابقة لاصله او الصورة الملونة منه بل اودعت صورة عرفية اثبت فيها وكيل الطاعنة انها مطابقة للاصل على مسئوليتها وهي على هذا الوجه لا تقضي عن الصورة التي يتطلبها القانون - اذ كان ذلك - فان الظمن يكون غير مقبول شكلا *

(الظمن ٢٨ سنة ٣٦ ق احوال قضائية والمصلحة وعضوية السادة المستشارين حسين صفوت المصري نائب رئيس المحكمة وصعد ممتاز نصار وصبري احمد فرياد وصعد شبل عبد الكفود وصعد ابو حنزه مندور)

٣٨٠

٩ مايو ١٩٦٨

- ١ - اوقالات : حقوق باطنية * مدني م ١٠١٨
ب - دعوى : حيازة * ملكية *
ج - اختصاصي : ديني * تقضي : ضمن : اسباب مطالعة
بالنظام العام * ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢
د - تقضي : ضمن : سبب جديد * دفع بالعدم والصفه
في الصلحة *

المبادئ القانونية :

١ - تنص المادة ١٠١٨ من القانون المدني على أنه « اذا فرضت قيود معينة تحد من حق ملك العقار في البناء عليه كيف شاء كان يمنع من تجاوز حد معين في الارتفاع بالبناء او في مساحة رفعته فان هذه القيود تكون حقوق ارتفاق على هذا العقار لفائدة العقارات التي فرضت لمصلحتها هذه القيود » وبهذا جعل المشرع لاصحاب العقارات المرتفعة لفائدتها حقوق الارتفاق التي من هذا النوع ان يطالبوا بها صاحب العقار المرتفع به دون حاجته للانتجاع الى احكام الاشتراط لمصلحة الغير او لنظرية الاستخلاف * فلذا كان الثابت بعقد البيع المسجل الصادر من المالك الاصل انه قد نص فيه على ان يترك المشتري على نهاية الحد البحري للمبيع مساحة فضاء يتعهد بعدم البناء عليها كما تعهد البائع بان يترك مساحة اخرى

المظنون فيه سبق ان ايدى رايه في موضوع اخراج داه بين الخصوم انفسهم وذلك عند نظره الاشكال رقم ١٤٩ سنة ١٩٦٢ مدني مركز مسووح ما يجهل الحكمه في نظرها غير مختصة بنظر النزاع - هو نص متعلق بشخص القاضي وصلاحية نظر الدعوى وليس بالاختصاص الولائي للمحكمة التي يرأسها فلا يجوز من اجله الظمن في الحكم بطريق النقض ، ولان ما ينهض الطاعنان بالسببين الثاني والثالث من ان الحكم المظنون فيه قضى بما لم يطلبه الخصوم كما تناقض في قضائه مما سببان يخرجان عن الحالتين سالفتي البيان اللتين يجوز فيهما الظمن بالنقض في الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية - بهيته استثنائية - لما كان ما تقدم فان الظمن في الحكم يكون غير جائز *

(الظمن ٣٥ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بلنج نائب رئيس المحكمة وبطرس زقلاو وصعد صادق الرشيدى واسين فنج ٨١ وثمان ذكرى) *

٣٧٩

٨ مايو ١٩٦٨

لقضي : ظمن : ايداع صورة رسمية من الحكم المظنون فيه : مرافعات م ٤٣٢ ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ *
المبدأ القانوني :

ايداع صورة من الحكم المظنون فيه مطابقة لاصله في مدة العشرين يوما التالية للقرار بالظمن وفقا لحكم المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات قبل تعديلها بالقانون ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على مخالفتها عدم قبول الظمن شكلا * واذا كانت الطاعنة لم تودع في الميعاد القانوني صورة رسمية للحكم المظنون فيه مطابقة لاصله او الصورة الملونة منه بل اودعت صورة عرفية اثبت فيها وكيل الطاعنة انها مطابقة للاصل على مسئوليتها ، وهي على هذا الوجه لا تقضي عن الصورة التي يتطلبها القانون ، فان الظمن يكون غير مقبول شكلا *
المحكمة :

:: وخين ان ايداع صورة رسمية من الحكم المظنون فيه مطابقة لاصله في مدة

به ، فإن هذا النقص يكون سببا جديدا لا يجوز اثره لأول مرة لعدم محكمته النقص .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان المادة ١٠١٨ مدني نص على أنه « اذا فرضت قيود معينة تحد من حق مالك العقار في البناء عليه كيف يشاء كان يمنع من تجاوز حد معين في الارتفاع بالبناء او في مساحة رقعته ، فان هذه القيود تكون حقوق ارتفاق على هذا العقار لفائدة العقارات التي فرضت لمصلحتها هذه القيود » وبهذا جعل المشرع لاصحاب العقارات المفردة لفائدها حقوق الارتفاق التي من هذا النوع أن يطالبوا بها صاحب العقار المرتفق به دون حاجتها للاتجاه الى أحكام الاشتراط لمصلحة الغير او لنظرية الاستخلاف - ولما كان الثابت من عقد البيع المسجل المؤرخ ١٦ من ديسمبر ١٩٦١ والمبرم بين المأخام ٠٠ المالك الاصيل وبين زوجته ٠٠ والذي استند اليه الحكم المطعون فيه ، أنه نص في البند الاول منه على أن « يترك المشتريان على نهاية حدهما البحري فضاء عرضها ٣ متر ويتعهدان بعدم اجراء أي بناء في هذه المساحة ماعدا السور المحدد لآخر ملكهما - كما أن البايع من جهة تهمه بأن يترك بحري هذه المساحة ويطول ال ١٠٠٢٤٨ مترا مساحة فضاء بغير بناء ملاصقة لها بعرض ٣ أمتار أيضا وهذه المساحة تبقى طريقا خصوصيا للبايع والمشتريين ولاي مشتر آخر للارض المبيعة أو لجزءه أو كل من باقى العقار ملك البايع » فان هذا النص صريح في انشاء حق ارتفاق على هذه المساحة لمصلحة العقار المبيع الى ٠٠ وزوجته ٠٠ ولمصلحة ائثار الآخر المملوك للبايع ٠٠ والذي التملكية يضمنه الى الطاعن ويضمنه الى المطعون ضده ، ويكون لهذه العقارات جميعها ارتفاق بالمرور على الطريق محل النزاع . ولا ينال من ذلك أن المطعون ضده لم يكن طرفا في العقد المذكور ذلك بأنه طبقا للمادة ١٠١٨ سائلة الذكر ٠ يكون لكل مشتري لقطعة من القطع المقسمة ولن يخلفه ومهما تعاقب هؤلاء الخلفاء أن يطالب أي مشتري آخر وخلصاه بتنفيذ ذلك الارتفاق ومنع بما يحول دون الانتفاع به إذ أن كل قطعة تنتقل من مشتري الى آخر محملة بحق الارتفاق لفائدة أي قطعة من القطع الأخرى وفي الوقت نفسه بما لها من هذا الحق بمعنى أن كل عقار منها يعتبر مرتفقا ومرتفقا به في الوقت ذاته :٠

ملصقة لها بغير بناء لتكون المساحتان طريقا خاصا لهما ولاي مشتر آخر للارض المبيعة أو لجزء من باقى العقار ملك البايع . فان هذا النص صريح في انشاء حق ارتفاق على هذه المساحة لمصلحة العقار المبيع ولمصلحة العقارات الآخر المملوك للبايع ويكون لهذه العقارات جميعا ارتفاق بالمرور على الطريق محل النزاع كما يكون لكل مشتر لقطعة فيها وأن يخلفه ومهما تعاقب هؤلاء الخلفاء أن يطالب أي مشتر آخر وخلصاه بتنفيذ ذلك الارتفاق ومنع ما يحول دون الانتفاع به إذ أن كل قطعة تنتقل من مشتري الى آخر محملة بحق الارتفاق لفائدة أي قطعة أخرى وفي الوقت نفسه بما لها من هذا الحق بمعنى أن كل عقار منها يعتبر مرتفقا ومرتفقا به في الوقت ذاته .

٢ - دعوى الحيازة هي الدعوى التي يقصد منها حماية وضع اليد ممن يمتن على نفسه بالقبض أو التعرض بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته لما دعوى الملكية هي الدعوى التي نرمي الى حماية حق الملكية وما يترفع عنه من الحقوق العينية الأخرى كحق الارتفاق والبيعث فيها يتناول حتما أساس هذا الحق ومشروعيته . فاذا كان المطعون ضده قد طلب في دعواه إزالة الباني التي اقامها الطاعن على المر محل النزاع تأسيسا على أن هذا المر محل بحق ارتفاق لمصلحة العقار المملوك له ولقد ثار النزاع في هذه الدعوى بين الطرفين على هذا الارتفاق فانها على هذه الصورة لا تكون من دعاوى الميزلة وانما من دعاوى الحق .

٣ - وإن كان الاختصاص القيمي من النظام العام - قبل العمل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ - الا أنه لا يجوز النقص به لأول مرة أمام محكمة النقص لما يخالفه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من قيمة العقار للقرر عليه حق الارتفاق محصل لنزاع .

٤ - متى كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بالاعتماد ضفة للمطعون ضده في رفع الدعوى لكونه غير مالك ، أو بالاعتماد لمصلحته فيها لنزول حق الارتفاق الذي يطالب

١٩٤٧ ومن ثم فإن مدة التقادم الطويل وهي خمسة عشر سنة لا تكون قد اكتملت من تاريخ العقد المذكور ولا محل للقول بأن البائع له وهو عبد المقصود حسنى الجويهي كان قد وضع يده على المير قبله إذ أنه جاء بهذا العقد أن الحد الغربي للعقار المبيع تادرس حنا ورحمه وتعلمه طريق خصوصى بمرضى ٣ امتار وطوله ٢٤١٠م أى أن المير لم يكن داخلًا ضمن العقار المبيع فدل بذلك على عدم وضع يد عبد المقصود حسنى على هذا المير ، ومن ثم فلا محل للقول بضم مدة وضع يد عبد المقصود إلى السنة سالفة الذكر ويكون قول المستأنف (الطاعن) أنه تملك المير بالتقادم الطويل قولًا عاريًا عن النصح ، وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه سائح ومن شأنه أن يؤدى إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن النسي بهذا السبب لا يبدو أن يكون جلدًا موضوعيًا فيما تستل محكة الموضوع بطلبه ٠٠

حيث أن ٠٠ الاحكام لا تحوز الحجية إلا فى نزاع قام بين المحصوم أنفسهم وتعلق بذات الحق محلًا وسببًا ، ولما كان الواقع الذى سجله الحكم المطعون فيه أن الحكم ٨٥٠ لسنة ٦٩ فى القضى مخالفتكمه كان مرددا بين الطاعن والسيدة عطيات داود ولم يكن المطعون ضده طرفًا فيه فإنه لا تكون لهذا الحكم حجية عليه وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى على هذا النظر فإن النسي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس ٠٠

وحيث أنه لما كانت أورتق الطعن قد حلت بما يفيد أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بانعدام صفة المطعون ضده لى رفع الدعوى أو بانعدام مصلحته فيها للسبب الوارد فى سبب الطعن كما لم يقدم الطاعن ما يدل على تمسكه أمامها بهذا التنازع فإنه يكون سببًا جديدًا لا تجوزثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم يكون هذا السبب غير مقبول ٠

وحيث أنه لكل ما تقدم يكون النسي برمته غير سديد ويتمتع رفضه ٠

(الطعن ٤٠٣ سنة ٢٤ فى رقعة وضعية التسناتنة لستشارين معه فريق اسمايل والدكتور محمد حاتم عزميت وسليم راشد ابو زيد ومحمد صادق البلبينو ومحمد سيد احمد حلال)

وحيث أنه وإن كان قد ورد فى تقارير الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يقدم عقد شرائه للعقار الذى اشتراه ابراهيم وهبه من المالك الاصل ٠٠ فإن الحكم الابتدائى الذى أخذ الحكم المطعون فيه بأسيابه قد سجل فى تقريراته أن المطعون ضده قدم صورة فوتوغرافية من العقد الصادر اليه من ابراهيم وهبه ولم ينازع الطاعن فى مطابقتها للاصل وهذه الصورة مودعة بالملف المحصوم كما أنه طوال نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع بدرجةها لم ينازع الطاعن المطعون ضده فى ملكيته لهذا العقار المشتري من ابراهيم وهبه الامر الذى يجعل النسي عديم الجدوى ٠٠

وحيث أن ٠٠ دعوى الجيازة هي الدعوى التى يقصد منها حماية وضع اليد من يعتدى عليه بالنصب أو التعرض بصرف النظر عن أساسه ومشروعيته ، أما دعوى الملكية فهي الدعوى التى ترمى إلى حماية حق الملكية وما يتفرع عنه من الحقوق العينية الاخرى كحق الارتفاق والبيعت فيها يتناول حيا أساس هذا الحق ومشروعيته ، ولما كان المطعون ضده قد طلب ازاله المباني التى أقامها الطاعن على لى موضوع النزاع تأسيسا على أن هذا المير محل يحتق ارتفاق لمصلحة انعقاد الملوكة له ٠ وقد ثار النزاع فيها بين الطرفين على هذا الارتفاق ، فالمطعون ضده يدعى هذا الحق والطاعن ينكره عليه فالدعوى وعسل منه الصورة لا تكون من دعوى الجيازة وإنما من دعوى الحق ، وإذا كان المحسكم المطعون قد أسس قضائه برفض الدفع على هذا النظر فإنه لا يكون مخالفا للقانون ولا قصور فيه ٠

والنسي ٠٠ يعلم الاختصاص القيسى مردود بأنه وإن كان هذا الاختصاص من النظام العام قبل العمل بالقانون ١٠٠ سنة ١٩٦٢ ، إلا أنه لا يجوز الدخلى به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع ، هو التحقق من قيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق محل النزاع وإذا كان الطاعن لم يسبق له ايداء هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه الثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ٠٠

وحيث أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه تجاه به ٠٠ قوله ٠ وحيث أنه عن قول المستأنفت بأنه تملك من النزاع بوضع يده عليه السنة الطويلة فهو مردود بأنه إن صح أنه وضعت ليد على هذا المير فإن تاريخ عقده هو ٢٦ - ٤

• الحكمة

• • •

٤ - العبرة بالطلبات المحتاجة في النصوص
لا بالطلبات السابقة عليها ، فإذا كان الطاعن
قد قهر طلباته في مذكرته التكميلية أمام محكمة
أول درجة على طلب رد ويكفل العقد لتزويده ،
فدون أن يحيل في هذه المذكرة إلى طلبه
الإحتياطي الخاص باعتبار التصرف وصية
المصنوعين في عرض الموت والتي كان قد إبداه
في إحدى مذكراته السابقة ، فإن الحكم المعلوم
ليه اذ انتهى إلى أن الطلب الإحتياطي لم يعد

وحيث إن ٠٠ لمحكمة الاستئناف أن تكتفى بمراجعة أقوال الشهود في التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى ، وتستخلص منها ما تطمئن إليه ولو كان مخالفا لما استخلصته تلك المحكمة . وإذا كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض أقوال الشهود الباتات ونقيا وواظن بين أقوالهم ، انتهى إلى ترجيح أقوال شهود المطعون ضدها الأولى والثانية بأدلة سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن المجادلة في ذلك لا تخرج من كونها مجادلة في تقدير الدليل وهو ما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه . وإذا كان ذلك وكان لا يعيب الحكم المطعون فيه أنه لم يتحدث عن بعض القرائن التي سألها الخصم لتجريح شهادة الشهود التي أدخلت بها المحكمة بعد أن اطمانت إليها مادلست هذه القرائن غير قاطعة فيما أريد الاستدلال بها عليه وما دام تقديرها خاضعا لسلطة محكمة الموضوع ومن ثم فإن هذا النص بدوره يكون على غير أساس ٠٠

وحيث ٠٠ أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف بعد أن استعرضت أقوال الشهود الباتات ونقيا أقرت قضاءها بتأييد الحكم المستأنف في شقه الخاص برفض الادعاء بالتزوير والزام الطاعن بالقرينة على ما قرره من أن شهود الطاعن قد حجزوا عن إثبات تزوير العقد وأنه تلمنن إلى أقوال شهود المطعون ضدها التي أكدت توقيع المؤرثة على العقد بينما أفتت الحكم المستأنف في شقه الخاص بعدم نفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٠ - ٣ - ١٩٦٠ إلا في الثلث استنادا إلى ما قرره من أن الطاعن اقتصر في مذكرته الختامية على طلب رد وبطلان العقد وأن القضاء رقم ذلك بعدم نفاذ عقد البيع إلا في الثلث يكون قضاء بما لم يطلبه الخصم - لا كان ذلك وكان كل شق من شق الحكم المطعون فيه قد أقيم على أسباب تختلف عن تلك التي أقيم عليها الآخر وليس ثمة تناقض أو تناقض بينهما فإن النص بهذا السبب يكون على غير أساس أيضا .

وحيث أنه لا تقدم يعين رفض الطعن .

الطعن ٤٠٦ سنة ٣٤ ر ولاة وطبوية السادة المستشارين محمد قزويني اسماعيل نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد سائق هريوي والسيد عبد الحميد الصراة وسليم راشد أمير (به وصحة) السيد أحمد حسان .

وحيث إن ٠٠ شرط اعفاء مدعى التزوير من الغرامة وفقا لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات هو أن يثبت بعض ما ادعاه من تزوير ، لا ما يكون قد أبداه على سببيل الاحتياط من دفاع موضوعي آخر ٠٠

ولما كان الثابت من تدوينات الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يثبت شيئا من التزوير الذي ادعاه وكان الحكم بعدم نفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٠/٣/١٩٦٠ في حقه إلا في حدود الثلث هو في حقيقته حكم بأن العقد صحيح وغير مزور ، فإن النص في هذا الشق يكون على غير أساس ٠٠

وحيث إن ٠٠ الحكم المطعون فيه أقام قضاء في هذا الخصوص على ما قاله من أن الطاعن بعد أن أضاف إلى طلبه الأصلي الخاص برد وبطلان العقد لتزويره طلبا احتياطيا برد وبطلان العقد لصوره في مرض الموت ، عاد واقتصر مذكرته الختامية على طلبه الأصلي دون غيره ، فجاء قضاء محكمة أول درجة في الطلب الاحتياطي قضاء في أمر لم يكن معروضا عليها ، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاء صحيح في القانون ، إذ المبررة بالطلبات الختامية في الدعوى لا بالطلبات السابقة عليها . وإذا كان الثابت أن الطاعن قصر طلباته في مذكرته الختامية ٠٠ على طلب رد وبطلان العقد لتزويره دون أن يحصل في هذه المذكرة إلى طلبه الاحتياطي الخاص باعتبار التصرف وصية لصوره في مرض الموت ، وهو الطلب الذي كان قد أبداه في إحدى مذكراته السابقة ، كما أكد الطاعن بالسبب الخامس من أسباب استئنافه تنازله عن هذا الطلب الاحتياطي وتضمنه بطلبه الأصلي ، وعاب على الحكم الابتدائي إجابته لذلك الطلب الاحتياطي على الرغم من تنازله عنه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى أن الطلب الاحتياطي المذكور لم يعد مطروحا على محكمة أول درجة بعد أن تنازل الطاعن عنه بعدم تمسكه به في مذكرته الختامية . وعلى هذا الأساس التي الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم نفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٠ - ٣ - ١٩٦٠ إلا في الثلث إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى ذلك فإنه لا يكون مخالفا للقانون أو مشوبا بالتقصير - لا كان ذلك وكان لا شأن للطاعن . ثم الطعن على الحكم لتقصيره في الرد على طلب إيداع المطعون ضدها الأولى والثانية - يفرض تحقق هذا التصور - فإن النص بهذين السببين يكون برمته على غير أساس ٠٠

٣٨٢

١٤ مايو ١٩٦٨

١ - خبرة : خصوم : دعوتهم . الأيات . تطبيق :
اجراءات . مراجعات م م ٣٣٦ و ٣٣٧ .

ب - محكمة موضوع : دليل : سلكتها في تقديره .
خبرة : حكم : تسبيب : يجب : ردة على طعون في تقرير
خير . مراجعات م م ٣٣٦ و ٣٣٧ .

المبادئ القانونية :

١ - تكليف الخبير المحصور بحضور الاجتماع الاول يكفى طوال مدة المأمورية ما دام العمل فيها مستمرا لم ينقطع . وعليهم هم أن يتبعوا سير العمل وفي هذه الحالة يكون للخبير أن يباشر عمله ولو في غيابهم .

٢ - لمحكمة الموضوع إذا التزمت بما جاء في تقرير الخبير ، وراث أنه يتفهم الرد على مزاعم الخصوم ، وأخلت به ، أن تقتل بمجرد الاحالة اليه في أسباب حكمها ويصبح هذا التقرير جزءا متما للحكم ويستبز الحكم معه مسببا لتسببها كاليا . وليس على المحكمة أن ترد على الطعون الموجهة الى التقرير بأساليب خاصة إذ أن في اخذها بما ورد فيه دليلا كاليا على أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليها .

المحكمة :

.. وحيث ان .. الحكم الصادر من محكمة اول درجة في ٢٧ من مارس ١٩٥٤ والذي قضى بتدب مكتب الخبراء لتفسير تكاليف الاعمال التي قام بها للمطعون ضدهم ومقابل انتفاعهم بالخارج اورد بشأن ما تمسك به الطاعنان من حصول التفاضل عن عقد الاببار ما يلي : ان عقصد اجارة المدعين - الطعون ضدهم - المؤرخ ٢٤ في فبراير ١٩٤٩ قد شرط فيه أن يبدأ تنفيذ من اول يونيه ١٩٦٩ او على الاصح من يوم تسليم الحظيرة صالحة للاستعمال ، وقد انتقضت شهود عدة على التاريخ الاول دون تسليمها للمدعين ودون الفراغ من البناء الذي لم يتم باتفاق الطرفين الا في اواخر شهر فبراير ١٩٥١ أي في وقت معاصر لتاريخ تأجيلها للمدعى عليه الثالث ، فيكون انتفاض المدعين بها بوضع بعض السيارات الزائدة أو المملة منها قبل اتمام

مبانيها لا يسوغ اعتباره تنفيذا لعقد الاجاز ، ولا تسعيا للمعين المؤجرة ولا يبدأ به سريان مدة الاجارة لانها لا تبدأ طبقا لشرط العقد الا من تاريخ تسليم الحظيرة صالحة للاستعمال . أي مستكملة للمباني وكافة المرافق اللازمة لها . والحظيرة المؤجرة قبل اتمام مبانيها واستيفاء مراقبتها ، لا تعتبر بحال ما صالحة للاستعمال ولا يصح تسليمها ولا تسلمها نفاذا لعقد الاجاز ، ومن ثم يكون انتفاض المدعين بها في خلال تلك الفترة خارجا عن المقعد ولا تجب به الاجرة المتفق عليها ، والما يلزم المدعون بدفع مقابل الانتفاض على قدر ما انتفضوا به فعلا من وقت بدء التفاضلهم الى حين تخليتهم ، كما لا يصح اعتبار هذه التغطية تفاسخا من جانبهم لان التفاضل الما هو عدول عن تنفيذ المقعد برضاء المتعاقدين فيه والمدعون لم يبدلوا عن تنفيذ الاجارة والما رجسوا عن الانتفاض الذي لا يقوم على أساس من المقعد أصلا .

وتخلصت المحكمة بصد ذلك الى أنه من حق الطعون ضدهم مطالبة الطاعنين بالتعويض لامتناعهم عن تنفيذ عقد الاجاز الصادر لهم . ولما كان بين من هذا الذي قرره وانتهى اليه الحكم الابتدائي المشار اليه والذي ايدته المحكمة الطعون فيه وأحال في أسبابه أنه قطع في أن عقد الاجاز لم ينقذ بسبب امتناع الطاعنين عن تنفيذه وأن اخلاء الطعون ضدهم للمخرج ليس تفاسخا منهم لان التفاضل هو عدول عن تنفيذ المقعد برضاء المتعاقدين ولم يمسد الطعون ضدهم عن تنفيذه ، وكان هذا الذي اوردته المحكمة فيه الرد الكافي على ما تمسك به الطاعنان من حصول التفاضل عن عقد الاجاز ، فان النقص بهذا السبب يكون غير صحيح ..

وحيث ان .. الاستفادة مما نصت عليه المادتان ٢٣٦ ، ٢٣٧ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكليف الخبير المحصور بحضور الاجتماع الاول يكفى طوال مدة المأمورية ما دام العمل فيها مستمرا ولم ينقطع وعليهم هم أن يتبعوا سير العمل وفي هذه الحالة يكون للخبير أن يباشر عمله ولو في غيابهم . ولما كان الثابت بتقريرات الحكم الطعون فيه أن الخبير دعا الطاعنين الى الاجتماع الاول الذي حددته لبدء عمله في ١٥/٤/١٩٥٦ وأن العمل في المأمورية التي عهد اليه بها قد توال بغير انتفاض بعد هذا الاجتماع ، فان مبادرة الخبير المأمورية بعد ذلك في الاجتماعات التالية في

المبادئ القانونية :

١ - متى كانت الطاعة قد أعادت اعلان تقرير الطعن الى الطعون عليها في ٢٧/٥/١٩٦٨ واشتمل التقرير المعلن اليها في هذا اليوم على بيان بحكم الطعون فيه وتاريخه . وكان هذا الاعلان الجديد قد تم في الميعاد الذي انفتح بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الاجراءات وتصحيح ما لم يصح منها وهو خمسة عشر يوما تبعا من تاريخ نشر هذا القانون بالنسبة للطعون التي لم تكن قد طرحت على المحكمة عند الفناء دوائر الحصص بقانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ - ومنها هذا الطعن الذي طرح لأول مرة على المحكمة بجلسته ٩/٤/١٩٦٨ - فان العيب الذي شاب الاعلان الاول لتقرير الطعن لحلوله من بعض البيانات يكون قد زال بتصحيحه في الاعلان الثاني الذي تم في الميعاد مستملا عليها ولم يعد بعد محل للتمسك بالاطلاق .

٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد لقي بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى اليه من علم قبول الدعوى ، تاسيسا على ان الوزارات الطاعة وجهت طلباتها في صحيفة الدعوى الى الشركة المطعون عليها بصفتها الشخصية ولم يعتد الا بطلبات الطاعة بصحيفة الدعوى ولم يقسم اعتبارا للتعديل الذي ورد بالذاكرة المعلقة من الطاعة ووجهت بها طلباتها الى الشركة المطعون عليها بصفتها وكالة عن الشركة الناقلة للرسالة ولم يبين اثر هذا الاجراء في شأن توجيه الدعوى الى الطعون عليها بهذه الصفة، فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

الحكمة :

٠٠ . وحيث انه وإن كانت صورة تقرير الطعن المعلقة الى الشركة المطعون عليها في ١٩٦٥/٨/٧ قد خلت من بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه الا أن النائب بالاوراق أن الوزارة الطاعة قامت باعادة اعلان تقرير الطعن الى الشركة المطعون عليها في ٢٧/٥/١٩٦٨ واشتمل التقرير المعلن اليها في هذا اليوم على بيان الحكم المطعون فيه وتاريخه .

غيبية الطاعنين يكون غير مخالف للقانون ، ويكون النسي على تقريره بالاطلاق لهذا السبب على غير اساس .

وحيث ان ٠٠ الحكم الابتدائي الذي ايد به الحكم المطعون فيه واحال الى اسبابه بين اعتراضات الطاعنين على تقرير الخبير ورد على اعتراضهما المتضمن بطلان التقرير لمباشرة الخبير مأمورته في غيبتهما ثم قال « انه بالنسبة لسائر الاعتراضات التي ايد بها كل من طرفي الخصومة على تقرير الخبير فمردودة بان تقريره قد تكفل بالرد عليها وليس فيها ما ينال من سلامة التقرير وسلامة النتيجة التي انتهى اليها انتهائه سالفا مقبولا في حدود المأمورية المكلف بها بما اوردته من الادلة المقبولة مما يؤدي الى ما رتب عليه وترى المحكمة لذلك الاخذ بما انتهى اليه الخبير في تقريره » .

ولما كان لحكمة الموضوع اذا اقتضت بما جاء في تقرير الخبير بورات انه يتضمن الرد على مزاعم الخصوم واخذت به ان تكتفى بمجرد الاحالة اليه في اسباب حكمها ويصبح هذا التقرير جزءا متصفا بالحكم ويستبر الحكم معه مسببا تمسيبا كليا وليس على المحكمة ان ترد على الطعون الموجبة الى التقرير باسباب خاصة اذ ان في اخذها بما ورد فيه دليلا كافيا على انها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليها ، لما كان ذلك وكان ما قرره الحكم على النحو المتضمن قاطع الدلالة في أن محكمة الموضوع قد اطمانت الى ما جاء بتقرير الخبير واخذت بما اوردته من اسباب وبالنتيجة التي انتهى اليها فان النسي على الحكم بهذا السبب يكون على غير اساس .

وحيث ان لا تقسم يتعين رفض الطعن .

(الطعن ٣٩٩ سنة ٤٢ رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بلخ نائب رئيس المحكمة وپيرس زهلول وحسد صادق الرهيدى وابراهيم عامر وعثمان ذكريا) .

٣٨٣

١٤ مايو ١٩٦٨

١ - نقلي : طعن : اعلان : تمسكه : اجراءات : تصحيحها : قانون : ق : لسنة ١٩٦٧ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥
ب - دعوى : نظرها : طلب : تقديمه .

- ب - جرائد : تبينها لوزارة الصحة .
ج - دولة : تمثيلها أمام القضاء .
د - محكمة موضوع : دعوى نظرها : طلب : الثلاث عنه .

المبادئ القانونية :

١ - إذ صدر الحكم المطعون فيه بعد تطبيق القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي أصبحت بمقتضاه قواعد الاختصاص القيمي غير متعلقة بالنظام العام ، وكان الطاعن لم يطع أمام محكمة الموضوع بأن النزاع مما تختص به المحكمة الجزئية ، وكان تطبيق هذا الدفع يخالطه واقع وهو تقدير قيمة الأرض موضوع النزاع لمعرفة ما إذا كانت الدعوى تدخل في اختصاص المحكمة الجزئية أو المحكمة الابتدائية فإن هذا الدفع يكون سببا جديدا لا تقبل آثاره لأول مرة لحام محكمة النقض .

٢ - لما كانت وزارة الداخلية هي التي استحصلت في ١٩٢٤/٣/٢ الرسوم التي قرر إنشاء الطريق الموصل إلى جبانة موضوع النزاع وجعله من النافع العامة ، وكان قد اشير في ديباجة هذا الرسم إلى ديكريتو ١٨٩٤/١/٢٩ بشأن نقل الجبانات المفرة بالصحة العمومية وإلى الامر العالي الصادر في ١٨٩٨/٣/١٢ بشأن تحويل الجبانات القديمة بقوائم ، وكانت وزارة الصحة وقت صدور هذا الرسم تابعة لوزارة الداخلية وتسمى باسم مصلحة الصحة العمومية ثم فصلت عنها وحولت إلى وزارة بالرسوم الصادر في ١٩٣٦ ، وكان وزير الصحة قد أصدر في ١٩٤٢/٧/٢١ قرارا بإنشاء مصلحة الصحة القروية والبلدية وجعل من اختصاصها الإشراف من الناحية الصحية على شئون معينة من بينها الجبانات وذلك في جميع القرى والمدن عدا القاهرة ثم صدر مرسوم في ١٩٤٨/٦/٧ بإنشاء مصلحة الصحة القروية ، فإن مقتضى ذلك أن وزارة الصحة أصبحت هي التي تشرف على الطريق الموصل إلى الجبانة فضلا عن إشرافها على الجبانة .

٣ - لما كان الوزير هو الذي يمثل الدولة في الشئون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق

ولما كان هذا الاعلان الجديد قد تم في الميعاد الذي افتتح بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٧ لاستكمال ما لم يتم من الاجراءات وتصحيح ما لم يصح منها وهو خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ نشر هذا القانون بالنسبة للمطعون التي لم تكن قد طرحت على المحكمة عند الفاء دوائر الفصل بقانون السلطة القضائية ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ومنها هذا الطعن الذي طرح لأول مرة على هذه الدائرة بجلسته ١٩٦٨/٤/٩ فإن العيب الذي شاب الاعلان الاول لتقرير الطعن بخلوه من بعض البيانات يكون قد زال بتصحيحه في الاعلان الثاني الذي تم في الميعاد مشتملا عليها ولم يمد بسد ذلك محل التمسك بالطلان ومن ثم يمتنع رفض الدفع .

وحيث .. انه لما كان بين من ملف الدعوى الابتدائي المنظم أن الوزارة الطاعنة قدمت بجلسته ١٩٦٠/١٠/١٦ تحضر أمام أول درجة وفي حضور محامي الشركة المطعون عليها مذكرة أثبتت فيها أنها توجه طلباتها إلى الشركة المطعون عليها بصفتها وكالة عن الشركة النافذة وطلبت فيها رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفضها على غير ذي صفة وأن الحاضر عن هذه الشركة طلب في الجلسة المذكورة التأجيل للإطلاع على المذكرة والرد عليها وصدر قرار المحكمة بالتأجيل لجلسة تالية لهذا السبب ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من عدم قبول الدعوى تأسيسا على أن الوزارة الطاعنة وجهت طلباتها في صحيفة الدعوى إلى الشركة المطعون عليها بصفتها الشخصية ولم يعد الابطال الطاعنة بصحيفة الدعوى ولم يتم اعتبارا للتعديل الذي ورد بالمذكرة المشار إليها والمقدمة من الطاعنة ووجهت بها طلباتها إلى الشركة المطعون عليها بصفتها وكالة عن الشركة النافذة للرسالة ولم يبين أثر هذا الإجراء في شأن توجيه الدعوى إلى المطعون عليها بهذه الصفة فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(الطعن ١٥٤ سنة ٣٤ ق رقعة وطبوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة وطرس زغلول واحد حسن مكيل وامين فتح الله عثمان (كريا) .

٣٨٤

١٤ مايو ١٩٦٨

١ - بخصوص : قاضي • نظام عام • ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢

بأنشاء مصلحة الصحة القروية ، فإن مقتضى ذلك أن وزارة الصحة أصعب هي التي تشرف على الطريق الموصل الى جبانة الأقباط بسنهور القبلية فضلا عن إشرافها على هذه الجبانة ، ولا محل للقول بتبعية هذا الطريق لوزارة الشؤون البلدية والقروية أو محافظة الفيوم .

لما كان ذلك وكان الوزير هو الذى يمثل الدولة فى الشؤون المتعلقة بوزارته وذلك بالتطبيق للوصول الصلحة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمتسول عنها الذى يقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، فإن وزارة الصحة التى يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصفة فى رفع الدعوى بشأن التمسك على هذا الطريق . وإذا التزم الحكم المظنون فيه هذا النظر وقرر أن الدعوى رفعت من ذى صفة وهي وزارة الصحة فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ويكون النص عليه بهذا السبب على غير أساس .

وحيث أن . . . الثابت من الأوراق أنه بمسند أن قدم الطرفان مستندتهما فى الدعوى وترافعا فيها قررت المحكمة بالجلسة الأخيرة إصدار حكمها بجلسة ١٩٦٤/٢/٩ وصرحت بتقديم مذكرات خلال ثلاثة أسابيع وجعلت المدة مناصفة بين الطرفين دون أن تأذن بتقديم مستندات ، ثم طلب الطاعن مد أجل الحكم لتقديم مذكرة فقررت المحكمة تأجيل إصدار حكمها بجلسة ١٩٦٤/٣/٨ وصرحت بالإطلاع وتقديم مذكرات ، وقدم الطاعن مذكرة بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٩ أبدى فيها دفاعه وطلب إعادة القضية الى المرافعة لتقديم مستندات للتدليل على أن أرض النزاع لا تدخل ضمن الطريق الموصل الى الجبانة .

ولما كانت المحكمة لم تأذن للطاعن بتقديم مستندات جديدة فإنه لا عليها أن هي لم تجبه الى طلب فتح باب المرافعة لهذا الغرض ، ذلك أن اجابة هذا الطلب هو من "اطلاقتها فلا يصح عليها أن هي لم تلتفت اليه . لما كان ذلك وكان الثابت من الحكم المظنون فيه أنه أقام قضاؤه بملكية المنافع العامة للأرض موضوع النزاع على ما اتضح له من الماينة التى أجراها الخبير وتطبيق خريطة المساحة والحدود الواردة بالمرسوم الصادر فى ١٩٦٤/١٠/٢ بإنشاء الطريق موضوع التمسك - من أن هذا الطريق هو من الاملاك العامة وأن الطاعن تمدين عمل جزء منه بالبناء ميجوزا حدود ملكه المجلور

للاصول العامة باعتباره المتولى الإشراف على شئون وزارته والمتسول عنها والذى يقوم بتنفيذ السياسة للحكومة فيها ، فإن وزارة الصحة التى يمثلها وزيرها تكون هي صاحبة الصفة فى رفع الدعوى بشأن التمسك على هذا الطريق .

٤ - لا على محكمة الموضوع أن لم تجب الخصم الى طلب فتح باب المرافعة ذلك أن اجابة هذا الطلب هو من "اطلاقتها فلا يصح عليها أن هي لم تلتفت اليه .

المحكمة :

. . . وحيث أنه لما كان الطاعن ينص على الحكم المظنون فيه مخالفة قواعد الاختصاص القيسى ، وإذ صدر هذا الحكم فى ١٩٦٤/٢/٨ بعد تطبيق القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذى أصبحت بمقتضاه قواعد هذا الاختصاص غير متعلقة بالنظام العام ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن النزاع مما تختص به المحكمة الجزئية ، وكان تحقيق هذا المدعى يخالطه واقع وهو تقدير قيمة الأرض موضوع النزاع لمرفة ما اذا كانت الدعوى تدخل فى اختصاص المحكمة الجزئية أو المحكمة الابتدائية فإن هذا المدعى يكون سببا جديدا لا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث . . . أنه لما كانت وزارة الداخلية هي التى استصدرت فى ١٩٦٤/١٠/٢ المرسوم الذى قرر إنشاء الطريق الموصل الى جبانة الأقباط بسنهور القبلية - موضوع النزاع - وجعله من المنافع العامة ، وكان قد أشرى فى ديباجة هذا المرسوم الى ذكره ١٩٦٤/١/٢٩ بشأن نقل الجبانة المضرة بالصحة العمومية الى الامر المالى الصادر فى ١٩٦٨/٣/١٢ بشأن تفويض الجبانة الاقتصادية بقوائم ، وكانت وزارة الصحة وقت صدور هذا المرسوم تابعة لوزارة الداخلية وتسمى باسم مصلحة الصحة العمومية ثم فصلت عنها وحولت الى وزارة المرسوم الصادر فى ١٩٦٦/٧/٢١ ، وكان وزير الصحة قد أصدر فى ١٩٦٢/٧/٢١ قرارا بإنشاء مصلحة الصحة القروية والبلدية وجعل من اختصاصها الإشراف من الناحية الصحية على شئون مئينة من بينها الجبانة وذلك فى جميع القرى والمدن عدا القاهرة ثم صدر مرسوم فى ١٩٤٨/٦/٧

وأصبحت منشأة فردية للمطعون عليه من التاريخ المذكور وهذا التغيير من شأنه اعتبار نشاط الشركة منتهيا وأن المنشأة الفردية بدأت نشاطها بيده تكوينها في ١٧/١٢/١٩٤٧ ولا يفهم من هذا أنظر أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة إذ كان ذلك وكانت المادة الأولى من القسانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نصت على أنه « إذا لم يكن للممول نشاط في خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط ضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها الممول نشاطه أو استأنفه » فانه يتعين جعل أرباح سنة ١٩٤٨ أساسا لتقدير أرباح السنوات التالية من سنة ١٩٤٩ الى سنة ١٩٥١ واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وجري في قضائه على اعتبار تقدير أرباح المطعون عليه عن السنة ١٩٤٧ أساسا للربط عليه في كل من السنوات من سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٥١ فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

(الطعن ٣٠ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة المستشارين حسين صلوات الركني نائب رئيس المحكمة وإبراهيم عمر حناني وصبري أحمد لرحلات ومصمصحه أبو حمزة مندور وحسن أبو الفرج الفريضي)

٣٨٦

١٦ مايو ١٩٦٨

عد : القضاة عبد • بطان • إبطال جزئي لعدم عدلي م ١٤٣ •

البلد القانوني :

لا يكفي لإبطال العقد في شق منه بالتطبيق للمادة ١٤٣ من القانون المدني مع بقاءه قائما في باقي أجزائه ، أن يكون المحل مما يقبل الانقسام بطبيعته ، بل يجب أيضا ألا يكون هذا الانقسام متعلقا مع قصد المتعاقدين بحيث إذا تبين أن أيا من المتعاقدين ما كان لرضى إبرام العقد بغیر الشق المكسب ، فإن البطلان أو الإبطال لا بد أن يمتد إلى العقد كله ولا يقتصر على هذا الشق وحده .

الحكمة :

• • • وحيث أن مما يملأ الطاعن على الحكم

الطريق ، ورد الحكم على المستندات التي قدمها الطاعن بأنها لا تصد بذاتها دليلا على الملكية أو وضع اليد ، تم أشار الحكم إلى دفاع الطاعن من أنه منى على وضع يده على أرض النزاع مدة تزيد على خمسة عشر عاما قبل رفع الدعوى ورد عليه بأن الأموال العامة لا يجوز التصرف فيها أو الحجز عليها أو تملكها بالتقادم ، وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة أخذت في حدود سلطتها الموضوعية بنتيجة تقرير الحيز من أن الأرض موضوع التصديق تدخل في الطريق الموصل إلى جبانة الاقباط يستوور القبلية ، وأسست على ذلك أن هذه الأرض من الأملاك العامة التي لا يجوز تملكها بالتقادم واستبعدت على هذا الأساس مستندات الطاعن التي قدمها ولم تصرح له بتقسيم مستندات أخرى للتدليل على ملكيته لهذه الأرض ، لما كان ما تقدم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالصور أو الإخلال بحق الطاعن في الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن ٢٩٨ سنة ٢٤ في رئاسة وعضوية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بلبع نائب رئيس المحكمة وأحمد حسن ميكل وحسن صادق الرشيد وإبراهيم علام وعثمان زكريا)

٣٨٥

١٥ مايو ١٩٦٨

الغربية : أرباح تجارية وصناعية • الربط حصي • منشأة • تغير شكلها •

البلد القانوني :

متى كانت المنشأة التي قدرت أرباحها شركة تضامن ، وتحت تصنيفها وأصبحت منشأة فردية فإن هذا التغيير من شأنه اعتبار نشاط الشركة منتهيا ، ولا يفهم من ذلك أن يكون نشاط المنشأة الجديدة من نوع نشاط المنشأة السابقة .

الحكمة :

• • • وحيث أنه بالرجوع إلى الأوراق يبين أن المنشأة التي قدرت أرباحها بالنسبة لاستغلال الطعن كانت شركة تضامن بين المطعون عليه ومحمد جيمه عمران منذ سنة ١٩٤٤ وتحت تصنيفها في ١٧/١٢/١٩٤٧

أو قابلاً للإبطال فهذا الشق وحده هو الذي يبطل إلا إذا تبين أن العقد ما كان ليتم بفقر الشق الذي وقع بإطلا أو قابلاً للإبطال فيبطل العقد كله .

ولما كان العقد من الممكن إبرامه بفقر الجزء الذي أبطل والحمل بالارتفاقات فإن العقد يبقى صحيحاً منتجاً كل آثاره القانونية في المساحة المتبقية من الأرض وقدورها ٨٠٧٧٧٠ متر مربعاً . وحيث أن عودة الطرفين إلى الحالة التي كانوا عليها قبل العقد بالنسبة للجزء الذي أبطل العقد فيه ممكنة إذ تعود ملكية هذا الجزء إلى البائع ويرد للمشتري ما قبضه من ثمن وهذا كله مقدّر في العقد إذ أن مساحته ١٩٧٢٠٠ متراً وثمان المتر منه ٢٨ ج فتكون جملة ثمنه ٥٥٢١ ج و ٦٠٠ م ولما كان المستأنف عليه البائع يدين المشتري في مبلغ ٧٠٠٠ ج وهو باقي الثمن المرفوعة به الدعوى الأصلية فيكون الباقي للبائع مبلغ ١٤٨٧ ج و ٤٠٠ م وقرر المحررون أنهم بعد اطلاعهم على عقد الحار الذي تبين منه أن البائـم منعه حقوق الارتفاق الواردة به في نظره مبلغ ألف جنبه أنهم يملكون له مثل هذا المبلغ على أن يستمتعوا بنفس حقوق الارتفاق التي يتمتع بها جارهم وعد ضوا على البائع المبلغ الباقي في ثمتهم زائداً هذه الألف من الجنيهات . وقد قضى وكلمه المبلغ مع فوائدهم وبملتف الجملة ٢٥٠٥ م و ٥٦٠ م وحذر على نفسه أيضاً بذلك بتواريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٦٤ قمه محام المستأنفين إلى المحكمة (رقم ١٠ ملف استثنائي) .

وحيث إنه عن تحول العقد من عقد بيع الجزء « أ » إلى عقد ترتيب حق ارتفاق عليه فقد استند المستأنفون في هذا الطلب إلى المادة ١٤٤ مدني ويشترط لتطبيقها أن تبين المحكمة أن نية المتنازعين انصرفت من مبدأ الأمر إلى إبرام العقد الجديد ، والواقع أن نية المتنازعين لم تنصرف في أي وقت من الأوقات إبرام عقد ترتيب حق ارتفاق بل النية كانت منصرفة إلى البيع البات وعلى ذلك فلا يمكن تطبيق أحكام المادة ١٤٤ مدني وتحول العقد من عقد بيع إلى عقد ترتيب حق ارتفاق لتختلف شرط من شروطها وإذ كان المستأنف عليه قد قبل أن يرتب للجوار حقاً على أرض المستأنفين نظير مبلغ ألف جنبه فليس معنى هذا أنه يرتب هذا الحق لكل جار بنفس هذا الثمن ولا يحصر شخص على أن يرتب على ملكه حقاً عينياً لاخر لجرد أنه قد رتب هذا الحق لشخص ثالث . - ولما كان لا يكفي لإبطال العقد في

المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه قضى بأعمال الصفقة في جزء منها وبإبطالها في جزء آخر استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة ١٤٣ من القانون المدني مع أن عجز هذه المادة يحظر أنزال حكم الفقرة الأولى وإبطال العقد في شق منه إذا تبين أنه ما كان ليتم بفقر الشق الذي وقع بإطلا أو قابلاً للإبطال إذ يجب في هذه الحالة أن يبطل العقد كله . ولما كان المشترون « المطعون ضدهم » لم يبطلوا إبطال العقد كله بل قسروا طلب إبطاله على جزء من الصفقة المبيعة فقط ، وكانت هذه الصفقة صفقة واحدة سواء من حيث التصرف فيها أو تقدير الثمن لها وما كان الطاعن البائع ليقبل عقد الصفقة بفقر الجزء الذي قضى الحكم بإبطال العقد بالنسبة له إذ ما كان ليقبل بقاء هذا الجزء على ذمته معطلاً كما أن الأرض المبيعة مميزة بوقوعها على شارعين ولها ارتفاق على بعض ملك البائـم الطاعن ولذا لما كان عقد ليعقد لو كان الأمر أمر تجزئة الصفقة وتقسيمها على النحو الذي فعله الحكم وقد ترتب على ملحق الحكم غير السديد في تطبيق الصفقة وإبطالها في جزء منها ونفاذها في الجزء الباقى أن الحكم رتب لهذا الجزء الأخير حقوق ارتفاق على الشطر الذي أبطل التعاقد بالنسبة له وبذلك أوجد الحكم حقوق ارتفاق لم يقرها المتنازعان ولا سند لها من القانون فإن الحكم يكون بهذا قد خالف القانون في تطبيقه عجز المادة ١٤٣ من القانون المدني على النحو السالف بيانه .

وحيث إن هذا النقص صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه بإبطال العقد بالنسبة للجزء من الأرض المبيعة المرموز له في العقد بصرف « أ » على قوله « وحيث إن المستأنفين « المطعون ضدهم المشتريين » طلبوا إبطال العقد للخلط وتبين أن الخلط الذي وقعوا فيه هو خلط جسمي لو علموا به وقت إبرام العقد ما أبرموه وإن المستأنف عليه (الطاعن البائع) كان يصلح به أو كان من السهل عليه أن يعلمه لأنه هو الذي أوقعهم فيه بسكوته عن الإبانة الكاملة لحقوق الارتفاق فيتمتع لذلك أجابة المستأنفين إلى ما طلبوا وإبطال العقد فيما يتعلق بالجزء الذي تبليغ مساحته ١٩٧٢٠٠ متراً البين بعقد البيع مع بقاء العقد نافذاً وصحيحاً في باقي المساحة وذلك تطبيقاً للمادة ١٤٣ من القانون المدني التي تقول « إذا كان العقد في شق منه بإطلا

من الثمن بعد خصم ثمن ذلك الجزء (١) وهو ما يجعل الحكم متناقضا علاوة على خطئه في إنشاء حقوق ارتفاق الأرض المظعون مدمهم في أرض الطاعن بغير سند من القانون إذ لم يتوفر للمظعون ضدهم سبب من الأسباب القانونية المنشئة لحق الارتفاق وهي التصرف القانوني وانعدام النسيب وتخصيص الملك الأصلي ولا يعني المحكم في ذلك ما توه إليه من أن السبب من أن دليل الخصم ليس من دليل المظعون ضدهم مبلغ الالف جنيهة التي عرصة هووه منها حقوق وديون ذلك خصم مبلغ ١٥٠٠ ج و ١٥٠ م الذي سلمه دليل المظعون بالإصلح المؤرخ ١٨ إبريل سنة ١٦١٢ مما قد يوجب أن المظعون قد قبل ترتيب هذه حقوق على الجزء (٢) مقابل مبلغ الالف جنيهة ذلك بأنه يتبين من مطالعة هذا الإيضاح أن دليل المظعون أثبت فيه أن مبلغ ١٥٠٠ ج و ١٥٠ م ليس نسبه إنما يمثل جزءا من مساحه من من احصاء المبيع من موكله للمظعون ضدهم والمفروض أمر استزاع في قدره في الاستئناف رغم ١١١ سنة ٨١ في القاهرة - ومن ثم لم يبق بعض هذا المبلغ مقابل ديون الطاعن إنشاء حقوق ارتفاق لأرض المظعون ضدهم على أرضه كما توه إشارة الحكم في هذا الصدد - ومعنى انتهى حصول اتفاق بين الطرفين على انشاء هذه الحقوق فإن المحكم المظعون فيه يكون قد أنشأها بغير سند من القانون ويتعين لذلك ولما شابه من قصور على النحو السالف بيانه نقضه دون حاجة تبحث باقي أوجه الطعن وإعادة القضية إلى محكمة الموضوع لتفصل فيها من جديد .

ولا يفوت هذه المحكمة أن تنبهها إلى وجوب بحث الطلب الاحتياطي الذي إبداه الطاعن أمامها والخاسر بطلب استبعادا إلى المادة ٤٤٤ من القانون المدني وذلك في حابه ما إذا بان لها تخلف شروط المادة ١٤٣ الخاصة بانقراض العقد واستمرار المظعون ضدهم على معارضتهم في إبطال العقد كله .

(الطعن ٤٠٤ سنة ٣٤ ق وثلاثة وعشرون للمادة للتقنين من حيث توليف استيفاء نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد جالك مريد والسيد عبد المنعم الصراف ومحمد صديق الشبيبي ومحمد سيد أحمد حماد) .

شن منه بالتطبيق للمادة ١٤٣ من القانون المدني مع بقاءه قائما في باقي أجزائه أن يكون المحل مما يقبل الانقسام بطبيعته بل يجب أيضا ألا يكون هذا الانقراض متعارضا مع قصد المتنافذين بمعنى أنه إذا تبين أن يا من اعمدين ما من بعض إبرام اعهد بغير النسيب تعيب بان الإبطال أو الإضمار لا بد أن يقتضيه في اعهد لله ولا يقتصر على هذا الشق وحده .

وما بان اثبات من انوفاع المتعلم درهما من المشتريين قد فصررو طلب الإبطال والإضمار على الجزء المرموز به بحرف « ا » والذي مسطحه ١٦٧٠٠ م في الأرض المبيعة أبلغ جمه مساحتها ٢٧٥ مترا مربعا وعارضوه في أن يند إبطال إلى باقي الأرض المبيعة على أساس أنهم افعلوا على هذا اجاعى عبارة صححه مما يصدر منه عليهم إعادة إضماره إلى ما دلت عليه سجل العقد في حابه الحكم بالإبطال انحل ، وبان احكم المظعون فيه قد أسند في اجابتهم إلى طلب الإبطال الجزئي إلى ما قاله من أن اعهد كان من المعلن إبرامه بغير الجزء الذي يطل وللمحصل بالاربعاءات وان عودت الطرفين إلى الخه التي دانا عليها قبل العقد بالنسبه هذا الجزء منه لأن مساحته معينة في العقد وهي ١٦٧٢٠ مترا ومن المتر فيه ٢٨ جنيها وبذلك يحزن تقدير تحنه على استغلال - وذلك دون أن تنقضي المحكمة نيه البائع (الطاعن) وما إذا كان يقبل وقت إبرام اعهد اتمامه بشر هذا الجزء الذي إبطال اعهد بالنسبة له وهو الامر الذي يجب ثبوته لامكان إبطال العقد بالنسبة بهذا الجزء فقط بالتطبيق للمادة ١٤٣ سالفه الذكر .

لما كان ذلك وكان الحكم أيضا على الرغم من تقريره وهو في مقام الرد على طلب تحول العقد أن نية الطرفين لم تنصرف أبدا إلى ترتيب حق ارتفاق اعل الجزء (١) فالعائد باقي الأرض المبيعة وأن الطاعن إذا كان قد قبل أن يرتب للجاء « شقال » حقوق ارتفاق على هذا الجزء مقابل ألف جنيهه فإنه لا يجبر على أن يترتب للمظعون ضدهم عليه حقوق ارتفاق مماثلة بنفس الثمن - على الرغم من تقرير الحكم ذلك فإنه انتهى في الوقت نفسه إلى إنشاء هذه الحقوق للأرض التي استبقاها للمظعون ضدهم من الأرض المبيعة على الجزء (١) الذي قضى بإبطال العقد بالنسبة له ويعودته بالكل إلى ملكية الطاعن البائع وذلك مقابل مبلغ الالف جنيهه الذي عررض المظعون ضدهم أن يدفعوه للطاعن زيادة على الباقي في ختمه

ب - التزام : حق حبس • تنازل عنه •

ج - بيع : لمن : وفاة به • مولاة للوفاة به - فاقى موضوع - التزام • مدني م م ١٥٧/٢ و ٢/٢٤٦ مرافعات م ١١٦ و ٤١٦ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ •

د - تقرير : وضعه : تلاوته مرافعات م م ٤٠٧ و ٢٠٨

المبادئ القانونية :

١ - متى قصر المستأنف طعنه في الحكم الابتدائي على امرين هما اغفاله طلب توجيه اليمين الخامسة وعدم اجابته نطلبه الخاص بمنحه أجلًا للوفاة بالمستحق عليه وانحصرت طلباته في صحيفة الاستئناف في هذين الطلبين ، فإن ذلك الحصر يتضمن قبوله الحكم المستأنف فيما عدا ما اخله عليه من اغفاله لهذين الطلبين •

٢ - حق الحبس مما يجوز التنازل عنه صراحة أو ضمنا ، ومتى تم هذا التنازل فإنه لا يجوز العدول عنه بعد ذلك •

٣ - اعطاه المشتري المتأخر في دفع الثمن أجلًا للوفاة به طبقا للمادتين ١٥٧/٢ و ٢/٢٤٦ من القانون المدني هو من الرخص التي اطلق استنادا فيها لقضى الموضوع اقبصار في ان يأخذ منها بأحد وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى يفرع عنها عليه •

٤ - أثنى القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ مواد قانون المرافعات التي كانت توجب ثلاثة تقارير التلخيص قبل بدء المرافعة •

الحكمة :

• • لوحيث أن الطاعن على مايبين من صحيفة استئنائه قد حصر طعنه بالاستئناف في الحكم الابتدائي في امرين ، الاول أنه اغفل طلبه توجيه اليمين الخامسة الى المظنون ضده بالنسبة لمبلغ ال ٥٥٠ ج التي ادعى الوفاء به من المبلغ المقضى به عليه ابتدائيا ، والامر الثاني أن المحكمة الابتدائية لم تجب طلبه الخاص بمنحه أجلًا للوفاة بالمستحق عليه بعد خصم ال ٥٥٠ ج كما انحصرت طلباته في صحيفة الاستئناف في طلب توجيه هذه اليمين الخامسة وفي طلب منحه الاجل الذي طلبه لقيام المبرر له طبقا للمادتين ١٥٧ و ٢/٢٤٦ من القانون المدني ولم يتقصص الطاعن من الاشارة في صحيفة استئنائه الى

اغلاق المظنون ضده بالتزاماته قبله سسوى التدليل على عدم وقوع تقصير منه في تنفيذ الاتفاق المورخ ١٩٦٢/٥/١٩ والذي اتخذه المظنون ضده استنادا لحلول جميع الاقساط التالية ولم يجعل المطاعن من ذلك الاخلاق أساسا للدفع بعدم التنفيذ أو لحقه في حبس الثمن يؤيد ذلك قوله في صحيفة الاستئناف • وعلى الرغم من أن المعلن اليه (المظنون ضده) لم ينفذ شيئا في هذا الخصوص فقد قام الطاعن بسداد مبلغ ٥٥٠ ج خصما من القسط المذكور منه بمبلغ ٢٥٠ ج دفعه الى السيد وكيل المعلن اليه وبمبلغ ٣٠٠ ج تسلمها المعلن اليه شخصيا ولكن لم يأخذ من أيهما ايصالا يفيد التخصيص بههذا المبلغ • كما يؤكد كذلك طلبات الطاعن الواردة بنهاية صحيفة الاستئناف على النحو السالف بيانه •

• • كان ذلك وكان الحكم المظنون فيه قد اجاب الطاعن الى طلب توجيه اليمين الخامسة وعرض عليه الخاص بمنحه أجلًا للوفاة بالياقي في ضمنه من الثمن ورفض هذا الطلب للاسباب التي ذكرها وكان حصر الطاعن طلباته في الاستئناف في هذين الطلبين يتضمن قبوله حكم المستأنف فيما عدا ما اخله عليه من اعفائه نهذين الطلبين كما يفيد تنازله عن التمسك بحق حبس الثمن و صرح انه كان له هذا الحق لان حق الحبس مما يجوز التنازل عنه - صراحة أو ضمنا - ومتى تم هذا التنازل مانه لا يجوز العدول عنه بعد ذلك •

• • كما كان ذلك فان اغفال الحكم المظنون فيه ايراد دفاع الطاعن القائم على حقه في حبس المستحق في ضمنه من الثمن والرد على هذا الدفاع لا يعتبر قصورا يبطل الحكم • والذي مردود في شبهة الثاني بأن اعطاء المشتري المتأخر في دفع الثمن أجلًا للوفاة به طبقا للمادتين ١٥٧ و ٢/٢٤٦ من القانون المدني هو من الرخص التي اطلق الشارع فيها لقاضي الموضوع اختيار في أن يأخذ منها بأحد وجهي الحكم في القانون حسبما يراه هو من ظروف كل دعوى يفرع عنها عليه ولذلك فلا يقبل النص على الحكم لتقصير أسبابه عن بيان الاعتبارات التي اعتمد عليها في رفض منح الطاعن أجلًا للوفاة بما هو متساخر في ضمنه من الثمن ••

وحيث ان • • الطاعن اقام استئنائه بتاريخ اول يونيو سنة ١٩٦٣ بعد السيل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ التي نصت المادة الثالثة منه على انضاء المواد ١١٦ و ٤٠٧ مذكورا (٢)

هذا الأساس بالزعم دون الطاعنين بالمبلغ الذى قبله تعويضاً لهؤلاء. الورقة عن ذلك الاعتدله ، فان ذلك يعد من محكمة تولى درجة فصلا فى دعوى الضمان بأنه لا محل لها بعد أن قالت كلمتها برضى الدعوى الأصلية ضد الطاعنين باعتبار أنها اللذان وجهها دعوى الضمان الى الطعون ضد السابع .

المحكمة :

• • • • • وحيث انه يبين من مدونات المحكم المعلوم فيه انه بعد أن أشار فى سرده لوقائع النزاع الى ما ورد فى عدد مجله الإذاعة الصادر فى ١٩٦١/٧/١٥ والأعداد التالية منها الى الصحف اليومية المقفلة من المعلوم ضدهم واتى صدور بعد ذلك التاريخ قال : ان هيئة الإذاعة مسئولة أيضا عن ادعاء هذه المسلسلة منسوبة الى السيد طاهر اصباوي (المعلوم ضده السابع) مع أنها ليست من تأليفه بل مأخوذة من (قصه فارس بنى حيدان) وضع المرحوم على الجارم خصوصا وأنها استمرت على اذاعة هذه المسلسلة حتى نهاية شهر يوليو ١٩٦١ رغم توقيع المحين عليها وصندوق أمر السيد رئيس محكمة القاهرة ببيع اذاعتها كما هو ثابت من أعداد مجلة الإذاعة والبرائد اليومية المقفلة من الورقة • • • ولما كان يبين من هذا الذى قرره المحكم انه لم يتبد فيما انتهى اليه على ايجده المضى صدر من جهة الإذاعة فى ١٩٦١/٧/١٥ وحده بل امتد ايضا على الأعداد التالية من هذه المجلة بالاغصالة الى ما نشر فى الصحف اليومية ، وكان ما أشار اليه المحكم من أن هيئة الإذاعة لم توجه نظر المشرئين على الصحف الى عدم الاستمرار فى اذاعة المسلسلة وأن الاشارة التى سجلت عليها نصوص هذه المسلسلة قد بقيت لدى هيئة الإذاعة رغم ما ادعاء مديرها من أنها محيية صا قرينتان ساقتهما المحكم فى مقام تميز الدليل الذى استعمله من النشر على أن هيئة الإذاعة استمرت فى اذاعة المسلسلة حتى نهاية شهر يوليو ١٩٦١ رغم صدور الامر بمنع اذاعتها ، وكان توأمر رجال الادب لدى مثل هيئة الإذاعة وتعرفها بواسطة على المصنفات الادبية المختلفة لدرائتهم بها مما يستدعيه السير الطبيعى لعملها وينخل فى نطاق سلوكها المألوف فيسوغ تحصيل المحكم لركن الخطأ فى جانبها من عدم اعتمادها على هؤلاء الادباء فى الرقابة على هذه المصنفات قبل اذاعتها ، ولا يكون قضائها فى هذا

و ٤٠٨ من قانون المرافعات التى كانت توجب وضع تقرير تلخيصى وتلاوته قبل بدء المرافعة .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الحين ٢٠٨ سنة ٣٤ ق وثالثه وعشوية السادة المشارين الدكتور محمد حافظ مريد والسيد محمد المصطفى والى سليمان وشاد ابو زيد ومحمد مصطفى الشبيشى ومحمد سيد احمد حاد)

٣٨٨

٢١ مايو ١٩٦٨

- ١ - مسئولة : قصيرة • حق مؤلف •
- ب - اليات : قرينة • محكمة موضوع : سلقتها فى تقدير دليل •
- ج - محكمة موضوع : سلقتها فى تقدير تعويض ضرر •
- د - دعوى : ضمان • حكم • حق التألف • ق ٣٥٤ سنة ١٩٥٤

المبادئ القانونية :

١ - توأمر رجال الادب لدى مثل هيئة الإذاعة وتعرفها بواسطة على المصنفات الادبية المختلفة لدرائتهم بها مما يستدعيه السير الطبيعى لعملها وينخل فى نطاق سلوكها المألوف ، فيسوغ تحصيل المحكم لركن الخطأ فى جانبها من عدم اعتمادها على هؤلاء الادباء فى الرقابة على هذه المصنفات قبل اذاعتها •

٢ - اذ جاء استدلال المحكم محمولا على قرائن سائلة استنبطتها المحكمة من وقائع لها أصلها الثابت فى الأوراق ، وكان من شأن هذه القرائن متساندة أن تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها المحكم ، فلا يقبل من الطاعنين مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها فى ذاتها •

٣ - تقدير التعويض يعد من المسائل الواقعية التى يستقل بها قاضى الموضوع من بين العناصر المكونة له •

٤ - متى كان المحكم الابتدائى قد انتهى فى الدعوى الأصلية الى نفي المسؤولية عن الطاعنين ولى أن المعلوم ضده السابع هو وحده المسئول عن الاعتدله الذى وقع منه على المصنف الادبى لودت الطعون ضدهم الاولين وحكم على

الطاعين ، وإلى أن المظنون ضده السابح هو وحده المسئول عن الاعتداء الذي وقع منه على المصنف الأدبي لو رث المظنون ضدهم الأولين وحكم على هذا الأساس بالزامه دون الطاعين بالمبلغ الذي قدره تعويضاً لهؤلاء الورثة عن ذلك الاعتداء ، مما يبعد من محكمة أول درجة فصلاً في دعوى الضمان بأنه لا محل لها بعد أن قالت كلمتها برفض الدعوى الأصلية ضد الطاعين باعتبار أنهما هما اللذان وجها دعوى الضمان إلى المظنون ضده السابح .

ولما كان الحكم المظنون فيه قد قرر في شأن دعوى الضمان أن محكمة أول درجة لم تفصل فيها وذلك على خلاف الحقيقة الواضحة بالحكم الابتدائي من أنه فصل في دعوى الضمان بالقدر الذي استلزمه قضاؤه في الدعوى الأصلية ، وإذ رتب الحكم على هذا الخطأ عدم جواز نظر دعوى الضمان لأول مرة أمام محكمة الاستئناف وحجب الحكم نفسه عن الفصل فيها فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

(الطعن ٣٥ سنة ٢٥ ل رئاسة ومضوية المصادرة المستعدين المذكور عبد السلام بايع نائب رئيس المحكمة وبتمرس زغلول والسيد حسين حيكال وأمين فتح الأول إبراهيم ملك) .

٣٨٩

٢٢ مايو ١٩٦٨

- ١ - تقرير : دعاء به : إجراءات - طرق البات ايجابية ورقة ٥ نزول عن التمسك بها .
- ب - البات : بيئة - احوال شخصية .
- ج - محكمة موضوع : دليل سلطتها في تقديره .

المبادئ القانونية :

١ - النزول عن التمسك بالورقة بعد الادعاء بتزويرها بجعلها غير موجودة وغير منتجة لأي أثر قانوني .

٢ - المقرر عند التحقيل أن الشهادة على الشيء تقبل ان كانت في المعنى شهادة على امر وجودي كالبثوة .

٣ - الشهادة في اصطلاح الفقهاء اخبار صادق في مجلس الحاكم بلفظ الشهادة لا ليات حق على الغير ولو بغير دعوى ، وبالنقيد الاول يخرج عن نطاقها الاخبار الكاذبة وان لازم هذا

المحصوص مغالفا للقانون ، وإذ جاء استدلال الحكم على هذا النحو محمولاً على قرائن سافهة استنبطتها المحكمة من وقائع لها أصلها الثابت في الأوراق ، وكان من شأن هذه القرائن متساهلة أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم ولا يقبل من الطاعين مناقشة كل قرينة على حدة لاثبات عدم كفايتها في ذاتها ، فإن النسي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

وحيث ان هذا النسي مردود ذلك انه يبين من خطم المظنون فيه انه بعد ان استصهر ما انتهى اليه حبراء الدعوى من ان اعتد به ومع من المظنون ضده السابح على انصه التي انها المرحوم على الجارم باسم عارس يتي حمدان يان وضما هي مسئله بذات الاسم واعلمها للادعاء بغير اذن من المظنون ضدهم استسنة الاولين بوصف كونهم ورثة المؤلف المذكور وشعب الحكم ذلك بما يصح عنه من وجوه الضرر الادبي والمادي الذي حاق بهؤلاء الورثة من جراء ذلك الاعتداء وذلك بما اوردوه تطبيقاً بنصوص انقانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ من ان المؤلف المصنف الادبي دون سواه حقا شخصيا في تقرير نشر مصنفه وتجهيد طريقه نشره وإذخال ما يراه من التعديل أو التحويل فيه ، وأن له ولخلفائه من بعده ان يستغلوه عن طريق نقله للإيجور - قرر الحكم بعد ذلك أن هيئة الادعاء مسئولة بالتضامن مع المظنون ضده السابح عن تعويض ورثة المؤلف عما أصابهم من ضرر نتيجة نشر هذه المسلسلة في اذاعة صوت العرب ، دون اذن سابق منهم ونسبتهما إلى المظنون ضده السابح بغير وجه حق .

ولما كان تقدير التعويض يعد من المسائل الواقعية التي يستقل بها قاضي الموضوع متى بين العناصر المكونة له ، وكان البين من الحكم المظنون فيه أنه ألحق إلى ما قرره بشأن مسؤولية هيئة الادعاء على النحو المتقدم بيانه ، عناصر هذا التعويض بما يشمله من ضرر مادي وأدبي حاق بورثة المؤلف ، فإن الحكم لا يكون قد شابه تصور في التسبيب ، ولا عليه أن هو لم يرد على الحجج التي أثارها هيئة الادعاء وهو يصعد مملسته لسلطته الموضوعية في تقدير التعويض ، ومن ثم يكون النسي بهذا السبب غير سديد .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي أنه انتهى إلى رفض المسؤولية عن

الطاعن بثبوت تسببه للسيدة المذكورة ، فانه لا يكون قد اعتد في الإنيات بالشهادة على النفي الصرف .

وحيت ان .. الشهادة في اصطلاح المقتضى . - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - انما هي اخبار صادقة في مجلس الحاكم بلفظ الشهادة لانبات حق على الغير ولو بغير دعوى ، وبالتحديد الاول يخرج عن نطاقها الاخبار الكاذبة وان لازم هذا ان تكون لغرض الدعوى سلطة الترجيع بين البيئات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها ، وسيله الى ذلك انه اذا قدم أحد الخصوم بيئته لانبات واقعة كان للخصم الآخر الحق في اجماع القضاة ، على ان القضاة لا يقف عند طواهر البيئات ولا يتقيد بشهادة من تحملوا الشهادة على الحق اذا ثبت له من طريق آخر .. والنزول عن التمسك بالورقة بعد الادعاء بتزويرها يجعلها غير موجودة وغير منتجة لاي اثر قانوني .

(الملحق ١١ سنة ٣٦ في لوائح شخصية رئاسية وعطوية السادة المستشارين حسين صفوت السركي نائب رئيس المحكمة وابراهيم عمر حلق وسريو احمد فرحات ومحمد ابو حمزة مغفور وحسن ابو الفرج الشربيني)

٣٩٠

٢٣ مايو ١٩٦٨

- ١ - حكم : ضمن / مصلحة - حراسة - ق ١٣٨ لسنة ١٩٦١ .
٢ - ايجار : عين بوجرة / تسليم - ايات / قرينة قانونية - مدني م ٢/٥٩١ .
٣ - زوجه : ضمن - حيلة - ق ٥١١ سنة ١٩٥٥ م م ٢ و ٣ و ٢٠٣ ق ٢٠٣ لسنة ١٩٥٣ .

المبادئ القانونية :

١ - متى كان الثابت ان المظنون مسلمهم (المدعى) قد اختصموا الطاعن أمام محكمة الدرجة الاولى بوصف كونه حارسا على لوائح الخاضعين للحراسة ومنهم المدعى عليه في الدعوى وبوصف كونه ممثلا له أمام القضاء ولما استأنفوا الحكم الصادر برفض دعواهم اختصموا المدعى عليه الخاضع للحراسة والطاعن بوصف كونه حارسا على لوائه وممثلا قانونيا له وحضر الطاعن تمام محكمة الاستئناف بهذه الصفة وأبدي دفاعه في

ان تكون لقاضي الدعوى سلطة الترجيع بين البيئات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها وسيله الى ذلك انه اذا قدم أحد الخصوم بيئته لانبات واقعة كان للخصم الآخر الحق دانها في اثبات عدم صحة هذه الواقعة وأن اجماع القضاة على أن القاضي لا يقف عند طواهر البيئات ولا يتقيد بشهادة من تحملوا الشهادة على الحق اذا ثبت له من طريق آخر .

المحكمة :

.. وحيث ان النزول عن التمسك بالورقة بعد الادعاء بتزويرها يجعلها غير موجودة وغير منتجة لاي اثر قانوني . - واذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ولم يمتد بما جاء في المستخرج الرسمي بجلاء الطاعن من ان والدته هي السيدة .. بعد ان تنازل عن التمسك به اثر الادعاء بتزويره ، فانه لا يكون قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه أو شابه فساد في الاستدلال ..

وحيث ان المقرر عند الحنفية ان الشهادة على النفي دليل ان دلت في المعنى شهادة على امر وجودي ، واذا كان ذلك وكان يبيح من اجسام المظنون فيه انه حصل شهادة شاهدين المظنون عليهم في قوله « شهد اولهم بانه يعرف السيدة ميسر من سنة ١٩١٨ واما لم نتجيب من زوجها .. التي توفي سنة ١٩١٨ كما لم نتجيب من زوجها الاخير .. التي ينسب المدعى انه ابن له ، وقال ان والده المسكن هو .. ووالدته هي .. وكانا خاضعين لدى السيدة .. وانه يعرف المدعى من صغره لانه كان يحضر عند السيدة .. باعتباره ابنا لحاضرتها .. » وشهد شامد المتناف عليهم الثاني بشمل ما شهد به الشاهد الاول واذن ان المدعى كان معروفا في الحي باسم .. وكان يراه دائما مع والدته .. خاتمة السيدة .. وكان يسير معها حافي القدمين وثيابه مزقة ولو كان ابنا للسيدة .. لظهرت عليه مظاهر الشرف لانها كانت من الفريات وقد قطع ذلك الشاهد بأن الدعوى ١٤٧ لسنة ١٩٥٣ عابدين الشرعية باطله ومكتوبة لان المدعى ليس ابنا لـ .. ولا لـ .. وانسا هو ابن .. » وهي في المعنى شهادة على امر وجودي هو بنوة الطاعن لسيدة أخرى غير السيدة .. ثم عول على هذه الشهادة وعلى عدم اخطائه لشهادة شهود

وحيث إن ٥٥ الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزام الطاعن بصفته بمبلغ ستين جنيتها مقابل تمويض الضرر الناشئ عن التلف الذي لحق غرفة الدواجن وغرفة الطويلة وهما من مبانى العزبة المؤجرة له ، فقد اقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله « انه بالنسبة للتلف

الثابت بمساكن العزبة ومبانيها فان المستاجر يسأل عنه عملا بنص المادة ٥٩١ من القانون المدني التي تنص على التزامه برد العين المؤجرة بالحالة التي كانت عليها عند التعاقد ما لم يكن التلف قد اصابها لسبب لا يد له فيه ، فان لم توضح حالة العين واوصافها افترض ان المستاجر قد تسلمها في حالة حسنة حتى يقدم الدليل على العكس ٥٥ وحيث ان الجدير قد اثبت في تقريره ٥٥ ابواب غرفة الدواجن المرافقة والتلف الثابت بغرفة الطويلة وقدر لاعادة الحالة لاصلها بالنسبة لهذه الايمان الملحقه بالارض المؤجرة بمبلغ ٢٣ ج بالنسبة لغرفة الدواجن وبمبلغ ٣٧ ج بالنسبة لغرفة الطويلة اى بمبلغ ٦٠ ج - وانتهى الحكم الى الزام الطاعن باداء هذا المبلغ للمؤجرة كتتمويض عما لحق غرفة الدواجن وغرفة الطويلة من تلف ٥ وهذا الذى قرره الحكم

للمطعون فيه لا قصور فيه ذلك بان المستفاد مما اوردته انه انتمم بالقرينة القانونية المتصورة عليها بالفقرة الثانية من المادة ٥٩١ من القانون المدني والتي تفترض عند تسليم العين المؤجرة مستاجر دون بيان ، واصلها انها سلمت له في حالة حسنة حتى يقدم الدليل على العكس ٥ واد بان المدعى لم يدع امام محله الموضوع ان هذه الاشياء بان يتورها تلف عندها تسلمها في يده الايجارة ولم يتم بالتالى مايات ذلك فان الحكم المطعون فيه لم يكن بحاجة الى اقامة الدليل على ان هذا التلف لم يكن موجودا بها وقت ان تسلمها المستاجر لان المدعون قد اعانوا عن ذلك بالقرينة اقسانونية التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥٩١ من القانون المدني والتي لم يقتضها المستاجر بالدليل العكسي ٥٥

وحيث ان ٥٥ الحكم المطعون فيه قضى بالزام المستاجر (الطاعن) بالتتمويض على أساس انه خالف المبدأ الثالث من عقد الايجار بزراعتة ما يجاوز ثلث المساحة المؤجرة قطنا واقام قضاءه في هذا الخصوص على قوله « وحيث ان ما ورد بالمبدأ الثالث من ضرورة التزام المستاجر باحترام القوانين المنظمة للدورة الزراعية وتنفيذها يدل على ان

الدعوى فانه لا تكون له ثمة مصلحة في النفي على الحكم لقبوله الاستئناف بالنسبة للتخاضع للحراسة ما دام الاستئناف مقبولا بالنسبة للطاعن بوصف كونه ممثلا قانونا له وقد صدر الحكم عليه بهذه الصفة ٥

٢ - متى اقام الحكم قضائه على القرينة القانونية المتصورة عليها في الفقرة الثانية من المادة ٥٩١ من القانون المدني والتي تفترض عند تسليم العين المؤجرة للمستاجر دون بيان اوصافها انها سلمت له في حالة حسنة حتى يتسلم الدليل على العكس وكان الطاعن (المستاجر) لم يدع امام محكمة الموضوع بان التلف كان بالعين المؤجرة عندما تسلمها عند يده الايجار ولم يتم باليات ذلك ، فان الحكم المطعون فيه لم يكن بحاجة الى اقامة الدليل على ان هذا التلف لم يكن موجودا بها وقت ان تسلمها المستاجر ، لان القانون قد افترض عن وقت بالقرينة اقسانونية سائلة الاكبر والتي لم يقتضها المستاجر بالدليل العكسي ٥

٣ - متى نصوص المواد ١ و ٢ و ٣ من القانون ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ ان الثلث الجائر زراعتة قطنا ينسب الى مجموع الاراضي التي في حيازة التذاع لا اى ما يساخره من كل شخص على حده ٥

المحكمة :

٥٥ وحيث ان المطعون ضدهم قد اختصوا الطاعن امام محكمة الدرجة الاولى بعد صدور القرار الجمهوري بالقانون ١٣٨ سنة ١٩٦١ بوصف كونه حارسا على اموال الخاضعين للحراسة فيقتضى القرار المذكور ومنهم المدعى عليه في الدعوى وبوصف كونه ممثلا له امام القضاء ، ولما استأنفوا الحكم الصادر برفض دعواهم اختصوا المدعى عليه الخاضع للحراسة والطاعن بوصف كونه حارسا على امواله وممثلا قانونيا له ، وخضر الطاعن امام محكمة الاستئناف بهذه الصفة وابتدى دفاعه في الدعوى فانه لا تكون له ثمة مصلحة في النفي على الحكم بقبوله الاستئناف بالنسبة للتخاضع للحراسة ، ما دام الاستئناف مقبولا بالنسبة للطاعن بوصف كونه ممثلا قانونيا له وقد صدر الحكم عليه بهذه الصفة ٥٥

للدورة الزراعية لزراعتها قطنا في تلك الاطيان المؤجرة في مساحه تزيد على نبتها دون اعتداد بما كان في حيازة الطاعن من اطيان اخرى امر بها المحكوم ضدهم وذلك استنادا الى تفسيره للبند الثالث من عند الإيجار على النحو السالف بانه فانه يكون قد انحرف عن المعنى الظاهر لهذا البند وفسره بما يعتبر مسخا له علاوة على ما في هذا التفسير من مخالفة للقوانين المنظمة للدورة الزراعية والسالف بيانهما ويتعين لذلك نقض الحكم المحكوم عليه ونقضا جزئيا فيما يختص بقضائه بالتعويض على الطاعن لزراعتها قطنا أكثر من المقرر قانونا .

(الطعن ١٠٠ سنة ٢٢ في رئاسة محكمة طعن السيد المستشارين محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة واللكور محمد حاتم مريدي وأسيد عبد التميم الصراف وسلمى راشد أبو زيد ومحمد صفى البهسلى)

٣٩١

٢٣ مايو ١٩٦٨

استئناف : نقلا - سلة محكمة استئناف - حكم :

المبدأ القانوني :

إذا كانت أسباب الحكم الاستئنافي - الصادر بالقلم الحكم المستأنف ووقف الدعوى (باطل التصرف) حتى يفصل في دعوى أخرى (برائة الدعة) - تفصح بطلان عن أن محكمة الاستئناف وإن نصت في حكمها على هذا الالتفات بصفة عامة ، إلا أنها لم تقصد به إلا نقض الحكم الابتدائي برفض طلب وقف الدعوى . لما بالنسبة لوضوح الدعوى باطل التصرف ، فإن محكمة الاستئناف لم تعرض له ولم تفصل فيه انتظارا للفصل في دعوى برائة الدعة ، إذ كان ذلك خلاف الحكم المقنون فيه إذ اعتنت عن الفصل في موضوع الاستئناف - بعد تعجيله - نتيجة أن محكمة الاستئناف قد استأنفت ولايتها بالفصل في الحكم سالف الذكر وقضى بذلك بانتهاء الخصومة في الاستئناف فانه يكون قد انحرف في القانون .

لمحكمة :

• • • ويحيى أن الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٤٧ من محكمة

المتعاقدين قصدها الى اعتبار الاطيان المؤجرة بمثابة وحدة حيازية واحدة قائمة بذاتها وإن مخالفة المستاجر لنظام الدورة الزراعية يترتب عليها مسامحة أمام المؤجرة فضلا عن مسئولية أمام الجهات المختصة . الخ » ورتب الحكم على ذلك التزام الطاعن بتعويض المؤجرة لجاوزته طلت المساحة المؤجرة المسوح بزراعتها قطنا بمقدار ١٩ ف و ١٧ ط على ما ثبت من تقرير الخبير المودع بدعوى انبات الحالة المنظمة .

ولا كان البند الثالث من عقد الإيجار قد نص على أن « على الطرف الثاني المستاجر اخترام جميع القوانين وتنفيذها فيما يتعلق بموضوع الدورة الزراعية ونظمتها القانونية وقرارات الحكومة وإن جاز ذلك تقع عليه المسئولية كاملة وحده » وكانت عبارات هذا العقد لا تحتل المعنى الذي استخلصته منها محكمة الاستئناف من أن الطرفين قد قصدا الى اعتبار الاطيان المؤجرة بمثابة وحدة حيازية واحدة قائمة بذاتها إذ ليس في تلك العبارات ما يمكن أن يؤدي الى هذا الفهم وكان القانون ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ الصادر بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في سنة ١٩٥٦/١٩٥٥ الزراعية والذي حل محل القانون ٢٠٣ سنة ١٩٥٢ واستمر العمل به في سنة النزاع ١٩٥٩ الزراعية بموجب القانون رقم ٢١٣ الصادر في ١٩٥٨/١٢/٨ قد نص في المادة الاولى منه على أنه « لا يجوز لأى شخص أن يزرع القطن في سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ الزراعية مساحة تجاوز ٣٣٪ من مجموع الاراضى التي في حيازته . الخ » ونصت المادة الثانية منه على أن « تنسب المساحة الجائز زراعتها قطنا الى مجموع الاراضى التي في حيازة الزارع بما في ذلك الاراضى المشغولة بالساقى والمصارف والجسور . الخ » ونصت المادة الثالثة على أن « تقدر الاراضى التي في حيازة شخص واحد في كل قرية على قدرتها ويجوز للمجازر الواقعة اراضيه في قرى متصلة التزام حصر زراعته القطنية في قرية واحدة أو أكثر بالشروط والأوضاع التي تصبغ بقرار من وزير الزراعة » وعلمه النص صراحة في أن ألفت الجائز زراعتها قطنا ينسب الى مجموع الاراضى التي في حيازته انزراع لا الى ما يستأجره من كل شخص على حدة .

لما كان ذلك فإن الحكم المحكوم عليه يكون فيما ذهب اليه من اعتبار الاطيان المؤجرة للطاعن من المحكوم ضدهم وحدة حيازية قائمة بذاتها واعتبار الطاعن مخالفا للقوانين المنظمة

لم تعرض له ولم تفصل فيه انتظاراً للفصل في دعوى براءة النعمة ١٥٩ سنة ١٩٤٥ مدينى كلى المتنيا . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه اد امتنع عن بحث هذا القضاء والفصل في موضوع الاستئناف بحجة أن محسنة الاستئناف قد استنفدت ولايتها بالنظر فيه بإعدام الصادر منها في ٢٦ من أبريل ١٩٤٦ ورفض نيابة بذلك بانتهاء الخصومة لدى الاستئناف فإنه يكون قد أخطأ في اعتناؤن وترتب على خطئه هذا أن بقي موضوع الاستئناف ٤٨٩ لسنة ٦٤ ق وهو طلب الفداء الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان التصرف الحاصل بالعقد المؤرخ ٢ من أبريل ١٩٤٤ على حابه بغير فصل ، ويتعين لذلك رفض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث ما تضمنه أسباب الطعن الأخرى . ولا وجه لما يثيره الحاضر من ورقة الطعون ضده الأول في مذكرته المقدمة إلى هذه المحكمة من أن عدم الطعن بالنقض في الحكم الصادر بتاريخ ٢٦ من أبريل ١٩٤٩ من محكمة الاستئناف يحول دون المجادلة فيما قصد إليه من قضائه بالفداء الحكم المستأنف ، لا وجه لذلك لأن البين من أسباب الحكم المذكور - على ما تقدم ذكره - أنه لم يقصد إلى إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من بطلان التصرف ولم يقل كلمته في هذا القضاء ومن ثم فلم يكن بالطاعن حاجة للطعن فيه بالنقض ما دام لم يشتمل على قضاء في موضوع الدعوى وما دام الطاعن قد قبل ما اقتصر عليه قضاؤه من حيث وقف السير في الاستئناف حتى يفصل في دعوى براءة النعمة .

(الطعن ٢٨٩ سنة ٦٤ ق رئاسة ومجلسية الصادة المستشارين محسنة ترفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حلال منى وسليم وأحمد أبو زيد ومحمد سفيى البشيرى ومحمد سيد أحمد حماد) .

٣٨٢

٣٣ مايو ١٩٦٨

- ١ - نيابة عامة : دعوى وقف : تدخل . بطلان . نظام عام . ق ١٩٨٨ نمرة ١٩٥٥ .
- ب - دعوى وقف : نيابة عامة : تدخلها . ق ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

المبادئ القانونية :

١ - البطلان المترتب على عدم تدخل النيابة العامة في دعوى متعلقة بالوقف ، من النظام

للمتيا الابتدائية في الدعوى ٤٤٧ سنة ١٩٤٤ رفض طلب وقف الدعوى حتى يفصل في دعوى براءة النعمة ١٥٩ سنة ١٩٤٥ استنادا الى ما راه من عدم قيام المسوخ لهذا الوقت وانتهى هذا الحكم الى القضاء للطاعن بطلبه الخاص بإبطال التصرف الحاصل بالعقد المؤرخ ٤ من أبريل ١٩٤٤ والصادر للطعون ضده الأول من والدته - ولما استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم عاب عليه في الأسباب الثلاثة الأولى من أسباب الاستئناف رفضه طلبه الايقاف وصمم على هذا الطلب وقد قضت محكمة الاستئناف بحكمها الصادر في ٢٦ من أبريل ١٩٤٩ بالفداء الحكم المستأنف وبوقف نظر الدعوى حتى يفصل نهائيا في الدعوى ١٥٩ سنة ١٩٤٥ مدينى كلى المتنيا .

ولما كان بين من هذا الحكم أنه أقام قضاء هذا على قوله : ومن حيث أنه عن السبب الأول الذى استند اليه الحكم المستأنف في رفض طلب الايقاف فإن عدم تثيل المستأنف الدعوى ١٥٩ لسنة ١٩٤٥ مدينى كلى المتنيا لا يصلح سببا للعلولة بينه وبين الانتفاع بالحكم الذى يصدر في الدعوى المتنازع اليها اذا قضى فيها نهائيا ببراءة ضمه المدينة المرحومة عنه بولس فما لا شك فيه أن مصير الدعوى الحالية معلق بمصير دعوى براءة النعمة وبذلك يكون هذا السببى الأول لا مسند له من القانون ومن حيث أنه عن السبب الثاني فإن حجية الحكم الصادر في القضية ٦ سنة ١٩٣٥ مدينى كلى المتنيا والذي أصبح نهائيا بعدم استئنافه من المحكوم ضدها المرحومة عنه بولس لا تعتمد المحكوم ضدها ولا يجوز أن تنسحب الى المستأنف الذى لم يكن طرفا في تلك الدعوى وعلى هذا الأساس يكون ما ذهب إليه الحكم المستأنف في هذا الصدد لا مسند له من القانون .

وحيث أنه يتضمن من كل ما سبق بيانه أن الحكم المستأنف أخطأ بالحكم في موضوع دعوى إبطال التصرف اذا كان يجب إيقاف الفصل في موضوعها حتى يقضى نهائيا في الدعوى ١٥٩ سنة ١٩٤٥ مدينى كلى المتنيا ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بالإيقاف على الوجه سالف الذكر ، ولما كانت هذه الأسباب لتفصح بطلان عن أن محكمة الاستئناف وإن نصت في منطوق حكمها هذا على الإلغاء بصيغة عامة إلا أنها لم تقصد به الا قضاء الحكم الابتدائي برفض طلب الوقت أما عن قضائه في موضوع الدعوى بإبطال التصرف فإن محكمة الاستئناف

بالاستبدال وكل هذا متعلق بالمنازعة في التقادير المشتملة عليها حجج الوقت المقدمة في هذه الدعوى لأن المدعى يريدون التوصل عن طريق تفسير عبارات حجج الوقت والاستبدال المقدمة منهم لدى هذه المحكمة الى تقرير حق لهم بفتح حق هذه الحجج . ولما كان ذلك كله يعتبر من أصل الوقت وكانت العقود والحجج المقدمة في هذا الشأن مشوبة بالقموض التي يحتاج الكشف عنه الى تفسيرها فان هذه المسائل كانت بحسب الأصل خارجة عن وظيفة المحاكم الوطنية ايان قيام المحاكم الشرعية خاضعة وأن المدعى يسلمون بأن بعض الارض موضوع النزاع كانت وقفا ثم انتهى الوقت عليها بطريق الاستبدال مما يقتضي التحقق منه لتفسير وتاويل شروط عقود الوقت لان وزارة الاوقاف تتحمل بأن الحكم انما نشأ على الارض الموقوفة في حين أن المدعى ينازعون في وقت الارض ومن ثم في الحكم كما وأنهم يسلمون بوجود الحكم أصلا وانما يقولون بأن المقار المباح لهم ينتقل عن مابثبت من الاضهادات الشرعية مقلدا بحق الحكم أو الوقت فان الفاصل في الدعوى مستقيم التمسك به .

١٧٠٠ - انه لفت ثم أصل الحكم . وأورد الحكم الابتدائي في موضع آخر : « انه لا كان طلب المدعى الاول هو في الحكم عن المقار موضوع الدعوى وكانت وزارة الاوقاف تتمسك بوجود حكر على الارض الموقوفة وكان دفاع المدعى بتملك البناء والارض أي المقار جميعه يقضى المسئلة مختلط ويرتبط بما اذا كانت الارض موقوفة أم غير موقوفة فانه يعمى بحث حقيقة وجود هذا الوقت أو عدم وجوده لفصل عن أنهم يتمسكون بالارض لم تنتقل الى مورثهم مقلدة بحق الحكم الذي تدعى وزارة الاوقاف بأنه مقرر لمصلحة وقف تنتظر عليه » وصدد ان أسهب الحكم الابتدائي في بحث أوجه المنازعة من الطرفين قرر بأن أرض الداعية أصبحت وقفا تخريا - ولما كان القانون ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ نص في مادته الاولى على انه « يجوز للنيابة العامة أن تتدخل في قضايا الاحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم المدنية مستطرفة القانون ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ » عليها أن تتدخل في كل قضية اخذت تتناول بالاحوال الشخصية أو بالوقت والا كان الحكم باطلا » - فان مفاد ذلك - وعرف ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه كلما كان النزاع متعلقا بأصل الوقت أو بانشاءه أو شخص المستحق فيه تما كانت تختص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظره للمحاكم

العامة ، ومن ثم لمحكمة النقض أن تقضى به على الرغم من عدم تمسك الداعين به في تقرير الطعن .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض عمل انه كلما كان النزاع متعلقا بأصل الوقت أو بانشاءه أو بشخص المستحق فيه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص بنظره للمحاكم عملا بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بالغة المحاكم الشرعية ، فان تدخل النيابة يكون واجبا عند نظر هذا النزاع والا كان الحكم الصادر فيه باطلا يستوى في ذلك ان تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقت أو تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقت . فلما كان النزاع في الدعوى يدور حول ما اذا كان العقار محصلا بحكر لم لا وانتهت محكمة الدرجة الاولى الى أن أرض النزاع وقف بحري محصل بحكر وأبناها في ذلك الحكم الصادر فيه فلان الدعوى وقد دار النزاع فيها على هذه الصورة تكون من الدعاوى المتعلقة بالوقت بالمعنى المقصود في المادة الاولى من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون تدخل النيابة واجبا عند طرح هذا النزاع أمام محكمة الاستئناف والا كان الحكم الصادر فيها باطلا . ولا يغير من ذلك كون النيابة الصالحة قد تدخلت في الدعوى وأبنت رأيها فيها أمام محكمة الدرجة الاولى لأن هذا التدخل لا يقضى عن وجوب تدخلها أمام محكمة الدرجة الثانية .

المحكمة :

٠٠ وحيث ان ٠٠ الثابت من الحكم الابتدائي الذي أيدته محكمة الاستئناف وقررت أسبابه أن النزاع دار بين رفعت الدعوى (المطعون ضدهم الثلاثة الاول) ووزارة الاوقاف المطعون ضدها الرابعة على ما اذا كانت المعنى المبينة من المطعون ضدهم المذكورين الى الطاعن وقفا محلا بحكر أم لا وقد أورد الحكم الابتدائي في أسبابه « انه لا كان المدعون (المطعون ضدهم الثلاثة الاول) يتمسكون بالنزاع في أمور تتعلق بمباحية أصل الوقت بمعنى المنازعة في مؤدى العقود المتعلقة بالوقت والمنشئة له وتفسيرها وبيان ما اذا كان الوقت بناء على هذه المقسود قد ظل قائما أم أنه انتهى .

تقديمها ! تقدم . حله ! بلوها . قانون ! تسع نص .
ق تجارة م ١٠٤ ق تجارة فرنس م ١٠٨ .

المبادئ القانونية :

١ - ان المشرع وان كان قد نص في المادة ١٤/١ من قانون الرفعات على انه فيها يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الاعلان في مركز ادارة الشركة لاحد الشركاء المتضامنين او لرئيس مجلس الادارة او المدير فان لم يكن للشركة مركز تسلم لواحد من هؤلاء لشخصه او في موطنه الا انه اردف ذلك بما نص عليه في الفقرة الاخيرة من هذه المادة من انه « اذا امتنع من اعلنت له الودقة عن تسلم صورتها » هو او من يتوب عنه او امتنع عن التوقيع على اصلها بالاستلام ألقت المحضر ذلك في الاصل والصورة للنيابة فدل ذلك على جواز تسليم صورة الاعلان في الحالات المبينة بهذه المادة الى من يتوب عن أحد من الاشخاص الوارد ذكرهم فيها .

٢ - لكن كانت المادة ١٠٤ من قانون التجارة تقضي بان كل دعوى ترفع على عمل أمين النقل بسبب تلف البضاعة تسقط بمضي مائة ولثمانين يوما تبدأ من يوم تسليم البضاعة الا انه في حالة رفض الرسل اليه استلام البضاعة يسرى هذا الميعاد من تاريخ عرضها عليه لاستلامها ووضعها تحت تصرفه وهو ما يليه النص الفرنسي للمادة المذكورة الذي نص على أن ميعاد التقدم المنصوص عليه فيها يسرى على حالة التلف من اليوم الذي كان يجب أن يحصل فيه تسليم البضاعة لا من يوم تسليمها كما ورد في النص المصري . هذا الى أن اشتراط تسليم النقل قبله سريان هذا التقدم يؤدي في حالة رفض الرسل اليه استلام البضاعة بعد عرضها عليه الى ابطال مدة التقدم وبذلك مسئولية الناقل معلقة وخرهونة بوشية الرسل اليه الامر الذي لا يمكن أن يكون قد اتجه اليه قصد الشارع الذي هدف من تقرير هذا التقدم التمسك الى الاسراع في تصفية جميع دعاوى المسئولية التي ترفع على أمين نقل البضائع والناتجة عن عقد النقل قبل أن تفزع معالم الالبتات ويتمدد الوصول الى الحقيقة المحكمة

• • • حيث • • • انه وان كانت المادة ١٠٤

عبلا بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بالفاء المحاكم الشرعية ، فان تدخل النيابة يكون واجبا عند نظر هذا النزاع والا كان المحكم الصادر به باطلا يستوى في ذلك ان تكون الدعوى أصلا من دعاوى الوقت أو ان تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية وآثرت فيها مسألة متعلقة بالوقت . واذا كانت الدعوى اقيمت بطلب الحكم باعتبار المقار المبيع من المظوم ضددهم الثلاثة الاول للطاعن خاليا من أي حكر وأستحقاقهم تبعا لذلك لباقي الثمن الذي احتجزه المشتري تحت يده حتى يثبت ذلك وكان انزعاج بين رافعي الدعوى (المظوم ضددهم الثلاثة الاول) ووزارة الارشاد (المظوم ضدها الرابسة) على ما سلف بيانه من أسباب الحكم الابتدائي قد دار حول ما اذا كان المقار المذكور وقتا محلا بحكر أم لا وقد بحثت محكمة الدرجة الاولى ذلك على ضوء ما قلعه الطرفان من مستندات وحجج وقت وانتهت الى القضاء برفض الدعوى تأسيسا على أن أرض النزاع وقف خيري محمل بحكر وأيد الحكم المظوم فيه ذلك . لما كان هذا فان الدعوى وقد دار فيها النزاع على هذه الصورة تكون من الدعاوى المتعلقة بالوقت بالمعنى المتصور في المادة الاولى من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون تدخل النيابة واجبا عند طرح هذا النزاع أمام محكمة الاستئناف والا كان الحكم الصادر منها باطلا ولا يغير من ذلك كون النصابة العامة قد تدخلت في الدعوى وأيدت رأيها فيها أمام محكمة الدرجة الاولى لأن هذا التدخل لا يقدم من وجوب تدخلها أمام محكمة الدرجة الثانية . ولا كان هذا البطال من النظام الضام فان لمحكمه القاضي أن تقضي به على الرغم من عدم تسبب الطاعن به في ذلك غير الطعن . لما كان ما تقدم وكانت محكمة الاستئناف قد أصدرت الحكم المظوم فيه دون تدخل النيابة لايداء رأيها في النزاع فان الحكم المظوم فيه يكون باطلا ما يستوجب نقضه ولا محل بصد ذلك لبحث الأسباب التي بني عليها الطعن .

١ - المعلن ٤١٠ سنة ٣٤ ق رئاسة جمهورية السودان
المستشارين الدكتور محمد جليل حريدي والسيد محمد
المرافق وسليم راشد ابو زيد ومحمد صدقي
البشيري ومحمد سيد احمد حاد

٣٩٣

٢٣ مايو ١٩٦٨

١ - اصلا : شركة تجارية • مرافعات م ٤/١٤ •
ب - نقل : أمين نقل ! دعوى قبله تلف البضاعة !

بالتقادم واذا خالف هذا النظر وايد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدفع وقبول الدعوى فانه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث السبب الثاني من سببي الطعن .

وحيث ان الموضوع صالح للحكم فيه ولما تقدم ولان الحكم المطعون فيه لم يستند الى هيئة الطاعة غشا أو خيانة مما يحول دون اعمال التقادم المنصوص عليه في المادة ١٠٤ من قانون التجارة فانه يتعين القضاء في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع وبسقوط الدعوى بالتقادم المنصوص عليه في المادة المذكورة .

(الطعن ١٢٧ سنة ٢٤ في البالية السابقة) .

٣٩٤

٢٣ مايو ١٩٦٨

- ١ - قانون : مرافعات : سريانه : قوانين مجلة المصاحبة
- ب - دعوى : خصومة : انقضائها : ق ٧٧ لسنة ١٩٤٩
- مرافعات م ٣٠٧ .
- ج - عقوبة موضوع : دعوى : انقضاء خصومة : تلال
- من الدفع به : استئنافه .
- د - طلب لتجديد : مستندات ومذكرات : تقديمها .
- دفع بالتقادم : الخصومة : سقوط الحق فيه .

المبادئ القانونية :

- ١ - ان الشرع اذا استثنى من القاعدة التي اوردتها في صمد السادة الاولى من قانون المرافعات القائم والتي تقضي بمرئان قوانين المرافعات على ان لم يكن قد فصل في من الدعاوى او تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ، اذا استثنى من هذه القاعدة القوانين المعدلة للمواثيق متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها فانما قصد بهذا الاستثناء القوانين التي تعمل ميعادا كان منصوبا عليه في قانون سابق من قوانين الاجراءات ، كما ما لم يكن منصوبا عليه من المواثيق فانه لا يسرى عليه هذا الاستثناء ولو كان الميعاد قد قرره الفقه او القضاء بقدر نص عليه في القانون لان التعديل بقانون لا يرد الا على نص موجود .
- ٢ - لا كان قانون المرافعات القديم قد خلا من نص يحدد ميعادا لانقضاء الخصومة فان قانون المرافعات القائم (٧٧ لسنة ١٩٤٩) ينص في المادة ٣٠٧ منه على انقضاء الخصومة في جميع الاحوال بقضي خمس سنوات عسل

من قانون التجارة تقضي بأن كل دعوى ترفع على أمين النقل بسبب تلف البضاعة تستقط بعض مائة وثمانين يوما تبدأ من يوم تسليم البضاعة الا أنه في حالة رفض المرسل اليه استلام البضاعة يسرى هذا الميعاد من تاريخ عرضها عليه لاستلامها ووضعها تحت تصرفه وهذا ما يفيد النص الفرنسي للمادة المذكورة الذي نص على ان ميعاد التقادم المنصوص عليه فيها يسرى في حالة التلف من اليوم الذي كان يجب ان يحصل فيه تسليم البضاعة لا من يوم تسليمها كما ورد في النص العربي . كما ان المادة ١٠٨ من قانون التجارة الفرنسي التي نقلت عنها المادة ١٠٤ من قانون التجارة المصري قد نصت صراحة بعد تعديلها بقانون ١١ من أبريل ١٨٨٨ على ان مدة التقادم تسرى في غير حالة الهلاك الكلي للبضاعة من اليوم الذي تسلم فيه للمرسل اليه أو تعرض عليه . هذا الى ان اشتراط التسليم الفعلي لبضاعة سريان هذا التقادم يؤدي في حالة رفض المرسل اليه استلام البضاعة بعد عرضها عليه الى اطالة مدة التقادم وبقاء مسئولية الناقل معلقة ومزعزعة بمسئلة المرسل اليه فيستطيع برفضه استلام البضاعة ان يمنع سريان التقادم ويمطل بذلك حكم السقوط المنصوص عليه في المادة ١٠٤ وهو الامر الذي لا يمكن ان يكون قد اتجه اليه قصد الشارع الذي هدف من تقريره هذا التقادم التصدي الى الاسراع في تصفية جميع دعاوى المسئولية التي ترفع على أمين نقل البضائع والناشئة عن عقد النقل قبل ان تضيع معالم الالبات ويستند الوصول الى الحقيقة - لا كان ذلك وكان الواقع في هذه الدعوى - على ما سجله الحكم المطعون فيه - هو ان لجنة رسمية شسكت وحزمت محضرا في يوم ازل ما مايو ١٩٦٥ أثبتت فيه حالة السكر المنقول والتلف الذي لحق ببضه وانما قلعت بتسليم الكمية السليمة منه الى المرسل اليها واحتفظت بالكمية الناقصة في عربة من عربات الهيئة الطاعة بعد ان رفض المرسل اليها استلامها فان التسليم الذي عناه للشرع واعتبره مبدءا لسريان تقادم الدعوى في حالة تلف البضاعة يكون قد تحقق في هذا اليوم واذا كانت الشركة المطعون ضمتها لم ترفع دعواها بطلب قبية ما تلف من البضاعة وأجرة نقله الا في يوم اول نوفمبر ١٩٦١ فان هذه الدعوى تكون قد رفعت بعد انقضاء مدة المائة وثمانين يوما المنصوصون عليها في المادة ١٠٤ من قانون التجارة وكان لذلك يتعين على الحكم المطعون فيه ان يقضي بقبول الدفع وبسقوط الدعوى

ولم يعمل ميعادا كان موجودا من قبل العمل به حتى يقال بريان الاستثناء المتقدم عليه واذا كانت المادة الرابعة من قانون إصداره قد نصت في فقرتها الرابعة على أن تسرى المواعيد التي استحدثها هذا القانون من تاريخ العمل به فإن ميعاد الخمس سنوات المقرر لانقضاء الخصومة يسرى من يوم ١٥ من أكتوبر ١٩٤٩. ولا كان الثابت من تفريرات الحكم المطعون فيه أنه حكم في الدعوى بتاريخ ٧ من ديسمبر ١٩٤٧ باعادتها إلى الإيقاف لقيام مسببه ولم يتخذ فيها بعد ذلك أي إجراء صحيح إلا في ٢٣ من يناير ١٩٥٥ وهو تاريخ إعلان التعجيل إلى المدعى عليهم (المطعون ضدهم) إعلانا صحيحا فإن الدفع بانقضاء الخصومة يكون مقبولا ومن ثم فلا يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بتقصائه بقبول هذا الدفع وبانقضاء الخصومة. والنصي في وجهه الثاني غير منتج لأنه يفرغ خطا الحكم المطعون فيه فيما قرره من أن الدفع بانقضاء الخصومة من الدفوع الموضوعية التي يجوز ابدائها في أية حالة تكون عليها الدعوى فإن ما قرره هذا الحكم ردا عن دفاع الطاعة بسقوط حق المطعون ضدهم في ابداء الدفع لتنازلهم عنه بإبداء طلبات في موضوع الدعوى قبل التمسك به ما قرره الحكم من أنه لم يبد من أحد من المستأنف عليهم الحاضرين أمام محكمة أول درجة ما يدل على تنازلهم عن التمسك بالدفع بانقضاء الخصومة وليس في طلبهم التاجيل ما يشير إلى سبيل إلى تعرض للموضوع. هذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون وبكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص ذلك بأن استخلاص الزول الضمني عن الحق في الدفع بانقضاء الخصومة أو انتفائه هو ما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا مقب عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا - ولما كان ما قرره الحكم من أن طلب المطعون ضدهم - مقنن الدفع بانقضاء الخصومة - التاجيل لتقديم مستندات أو مذكرات لا يفيد نزولهم عن التمسك بهذا الدفع وأنه ليس في هذا تعرض للموضوع - هذا الذي قرره الحكم سائفا ولا مخالفة فيه للقانون لأن طلب التاجيل لتقديم مستندات ومذكرات بصيغة عامة لا يعتبر تعرضا للموضوع بما يسقط الحق في الدفع بانقضاء الخصومة لأن التقلب على هذه الصورة لا يدل بذاته عما إذا كان الهدف منه هو التمهيد لأبداء الدفع أو مواجهة الموضوع - وإذا كانت محكمة الموضوع قد نفت في حقهم سلطتها التقديرية أن الموضوع بهذا

آخر إجراء صحيح فيها يكون قد استحدثت ميعادا لانقضاء الخصومة ولم يعمل ميعادا كان موجودا من قبل العمل به حتى يقال بريان الاستثناء الواردة في المادة الأولى من قانون المرافعات. وإذا كانت المادة الرابعة من قانون إصداره قد نصت في فقرتها الرابعة على أن تسرى المواعيد التي استحدثها هذا القانون من تاريخ العمل به فإن ميعاد الخمس سنوات المقرر لانقضاء الخصومة يسرى من يوم ١٥ من أكتوبر ١٩٤٩.

٣ - استخلاص الزول الضمني عن الحق في الدفع بانقضاء الخصومة أو بانتفائه هو ما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا مقب عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سائفا.

٤ - طلب التاجيل لتقديم مستندات ومذكرات بصيغة عامة لا يعتبر تعرضا للموضوع مما يسقط الحق في الدفع بانقضاء الخصومة لأن الطلب على هذه الصورة لا يدل بذاته عما إذا كان الهدف منه هو التمهيد لأبداء الدفع أو مواجهة الموضوع.

الحكمة :

••••• وحيث أن المشرع إذا استثنى من القاعدة التي أوردها في صدر المادة الأولى من قانون المرافعات القائم والتي تقضي بريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها - إذ استثنى من هذه القاعدة القوانين المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها فإنما قصد بهذا الاستثناء القوانين التي تعدل ميعادا كان منصوبا عليه في قانون سابق من قوانين الإجراءات لما ما لم يكون منصوبا عليه من المواعيد فإنه لا يسرى عليه هذا الاستثناء ولو كان الميعاد قد قرره الفقه أو القضاء بغير نص عليه في القانون لأن التعديل بقانون لا يرد إلا على نص موجود ولما كان قانون المرافعات القديم قد خلا من نص يحدد ميعادا لانقضاء الخصومة فإن قانون المرافعات القائم بنصه في المادة ٣٠٧ منه على انقضاء الخصومة في جميع الأحوال يعنى خمس سنوات على آخر إجراء صحيح فيها يكون قد استحدثت ميعادا لانقضاء الخصومة

يقول من التعاقد ذاته لانه هو الأساس الذي بموجب قام التعاقد باحضار هذه الادوات لانا حصل الإخلال بعدئذ في المحافظة على تلك الادوات من جانب المستأنف عليه - الطاعن - كان ما يقع منه مما يتدرج تحت نطاق آثار فسخ الالتزام ويكون تأصيله التسليم هو المسؤولية العقدية ، وكان ما استخلصه الحكم المطعون فيه بصدد تحديد نطاق التعاقد المبرم بين الطاعنة والمطعون عليه بمقد ١٩٤٩/٥/٢٢ على النحو الذي ذهب اليه من الزام الطاعنة بالمحافظة على الادوات والاواني التي يحضرها المطعون عليه هو استخلاص سائر مستبعد من طبيعة الالتزامات التي يرتبها هذا العقد ويقتضيها تنفيذها ويتسع له حكم المادة ١٣٨ من القانون المدني القديم ، فان الحكم يكون قد التزم صحيح القانون اذ عمل احكام المسؤولية العقدية وطرح دفاع الطاعن الذي يستند فيه الى المسؤولية التصرفية ، ويكون النص عليه باطلا في تطبيق القانون في هذا على سبيل اساس .

(الطعن ٣٣٧ سنة ٢٤ في رئاسة وضعية السادة المستعدين الدكتور عبد السلام بلع نائب رئيس المحكمة واحد حسن حيكول واحد صادق الرشيدي واحد فتح الله وابراهيم عاتق)

٣٩٦

٢٨ مايو ١٩٦٨

- ١ - كل يجرى : نائل : التزامه . بطله او جزاء : احتجاج : تسليمه . ق يجرى م م ٢٧٤ و ٢٧٥ .
 - ب - اجرة : حبسها : احتجاج على حبس بطله او تلفها .
 - ج - حكم : تسبيب : كناية احدى دفعات الحكم لحمل فداها : قضى على الاخرى .
 - د - محكمة الموضوع : سلطتها : فريضة : استئنافها : كغيرها .
 - هـ - نائل يجرى : علمه بجزء البطله او تلفها منه التسليم : احتجاج : وجوبه .
- المبادئ القانونية :

١ - لننقل ان يتسلك بالبلغ بعدم القبول المقرر له بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحري اذا لم تستوف الاجراءات اللازمة لاثبات العجز في المواعيد المحددة طبقاً للمادتين السابقتين ، وذلك لتوافر امله التي لمثل تقرير هذا البلغ اذ يتعدى اثبات الهلاك الجزئي او العجز بعد تسليم الشحنة ومعرفة ما اذا كان من فعل للرسل اليه او من فعل الناقل .

الطلب مواجهة الموضوع فان هذا حسبها للرد على دفاع الطاعنة يسقط الحق في ابداء هذا البلغ .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الطعن ٤٢٦ سنة ٢٤ في رئاسة وضعية السادة المستعدين محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيد عبد التيم الصراف وسليم راشد ابراهيم واحد مدني الرشيدي واحد سيد احمد حله) >

٣٩٥

٢٨ مايو ١٩٦٨

عد : نطاه : التزام : طبعته . على فهم م ١٣٨

البدا بالقانوني :

فان نص المادة ١٣٨ من القانون المدني القديم ان تحديد نطاق العقد لا يقتصر على اثار التعاقد بما ورد فيه على وجه التخصيص والاذا د والله فبطله الله ما يعتبر من مستلزماة وفقا لطبيعة الالتزام .

المحكمة :

وحيث ان المادة ١٣٨ من القانون المدني القديم - وهي الواجبة التطبيق على المقصد موضوع النزاع المؤرخ ١٩٤٩/٥/٢٢ - اذ نصت على انه : يجب ان تفسر للشرائط من حسب الغرض الذي يظهر ان المتعاقدين قصدهم هما كان المعنى الفوري للانفاذ المستعملة فيها مع مراعاة ما يقتضيه نوع الشريطة والعرف الجاري ، فقد افادت ان تحديد نطاق العقد لا يقتصر على الزام المتعاقدين بما ورد فيه على وجه التخصيص والافراد وأنه يشاف اليه ما يعتبر من مستلزماة وفقا لطبيعة الالتزام ولما كان الحكم المطعون فيه قد اثار قضاء بمسؤولية الطاعنة على أساس المسؤولية التعاقدية على ما قرره من د الثابت بمقد ١٩٤٩/٥/٢٢ التزام المطعون عليه بتقديم الاغذية في اوعية وادوات نظيفة . . . وان يكون الغذاء تام السواء وغير بارد وان عليه تقديم الغذاء تتكرر يوميا في الوجبات الثلاث وهذا يستلزم وجود ادوات الاكل والاواني النحاسية المصنة لطهي الاكل بالمكان الذي يتلف فيه التزامه في داخل المعتقل ، ويجب على الطرف الثاني الذي له الاشراف والسلطة الادارية على مكان الاعتقال ان يحافظ من جانبه على تلك الادوات . . . والتزله هذا

القانون • واذ كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أورد في صدد الشق الثاني من الطعن • أن الاحتجاج لا يخصص لأي شكل خاص فيجوز أن يكون باعلان على يد مضرب أو بخطاب موصى عليه أو بكتابة على سند الشحن كما يمكن أن يستفاد الاحتجاج من بعض الوقائع والظروف • • ولكن بمجرد حبس الاجرة لا يعتبر بمثابة احتجاج إذ أن الاحتجاج يجب أن يصدر صراحة وهو ما لم يحصل في الدعوى الحالية • • وكان يبين من هذا الذي قرره الحكم أن حبس الاجرة نتيجة للجزع بالشحنة كان حبساً مجرداً لم يصحبه أي إجراء يستفاد منه التحدي بالعجز فلا يكفي بذاته ليقوم مقام الاحتجاج المنصوص عليه بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحري ، فإن النص على الحكم بالنقص لم يرد عليه دفاع الطاعن في هذا الخصوص يكون غير منتج • •

وحيث أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بني الحكم على دعائين كما منهما مستقلة عن الأخرى وكان صمم بناء الحكم على أحدهما فقط فإن النص عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج • • ولا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أيد قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعويين ٨٥٤ و ٣٦٥ لسنة ١٩٥٩ لعدم مراعاة مواعيد وإجراءات المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحري لأسبابه التي أحال إليها أضاف دعامة أخرى مستقلة رأى أن يلزم بها هذا القضاء وهو نص المادة ١٨ من اللائحة الجمركية واذ تكفي الدعامة الأولى لتحل قضاء الحكم على ما تقدم قوله في الرد على السبب الثاني ، فإن النص على الدعامة الأخرى التي أوردتها الحكم المطعون فيه يكون غير منتج • •

وحيث • • أنه يبين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أيد الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه استعرض تقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والتي استبعدت حصول السرقة أو الغش في الشحنة ، وعزز الحكم هذا الرأي من جانب آخر بما ثبت لديه من دفتر بوقرة السفينة من قبيلها رأساً من ميناء الشحن إلى الاسكندرية دون توقف وبالشهادة المقدمة من قائد ميناء كيبيل بعدم تفريق أي جزء من شحنة السفينة أثناء مرورها بالقناة ، وخلص الحكم من كل ذلك إلى نفي احتمال السرقة أو الغش من جانب الناقل أو تابعيه • • ولا كان قاضي

٢ - حبس الاجرة نتيجة للعجز في الشحنة حبساً مجرداً لم يصحبه أي إجراء يستفاد منه التحدي بالعجز ، لا يكفي بذاته ليقوم مقام الاحتجاج المنصوص عليه بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحري •

٣ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه إذا بني الحكم على دعائين كل منهما مستقلة عن الأخرى وكان يصح بناء الحكم على أحدهما فقط ، فإن النص عليه في الدعامة الأخرى يكون غير منتج •

٤ - قاضي الموضوع حر في استنباط القرائن التي يأخذ بهما من وقائع الدعوى والاوراق المقدمة فيها •

٥ - المقصود بالاحتجاج المنصوص عليه في المادة ٢٧٤ من قانون التجارة البحري أن يحاط الناقل علماً بالعجز أو العوار الذي به وبأن الرسل إليه لا يرضيه ويتمسك بتقوئه الناشئة عنه ، وعلم الناقل بالعجز عند التسليم لا يعفي الرسل إليه من الاحتجاج حتى يصح عن موافقه من هذا العجز •

الحكمة :

وحيث أن • • الثابت من الحكم المطعون فيه أن مستندات الشحن قد تضمنت أن الرسالة مقدارها ٢١٢٨٧١ قطعة من الخشب مسلم منها في ميناء الاسكندرية ٢٠٤١٣٦ قطعة بصير قدره ١٩٤٥ قطعة ، ولما كانت شركة الاسكندرية لتجارة الأخشاب التي حلت محلها الطاعنة قد أقامت دعواها بطلب التعويض عما أصابها من ضرر نتيجة العجز في عدد البضاعة المرسلة إليها ، وكانت الشركة المطعون ضدها باعتبارها ناقلة مسئولة عن العجز في الشحنة ، فإن لهذه الأخيرة أن تطلب من الخشب المسلم باللفج بمضم القبول المقرر لها بالمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من القانون البحري إذا لم تستوف الأجراءات اللازمة لاثبات العجز في المواعيد المحددة طبقاً للمادتين السابقتين وذلك لتوافر العلة التي أملت تقرير هذا الطلب ألا يتصلد اثبات الهلاك الجزئي أو العجز بعد تسليم البضاعة بمعرفة ما إذا كان من قبل الرسل إليه أو من قبل الناقل لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق

الحارس العام بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام من تاريخ نشر ذلك القرار فى ٢٩/١٠/١٩٦١ بيانا على النماذج المرفقة صورها لهذا القرار وبالأوضاع المحددة به عن كل اتفاق مكتوب أو شفوى يتعلق بنقل الملكية أو حق الانتفاع أو حق الاستعمال فى أموال منقولة أو ثابتة أو بتفصل الحقوق أيا كانت طبيعتها متى كان الشخص الحافض للأمر المشار اليه يفرض الحراسة على أمواله طرفا فى ذلك الاتفاق ويؤيد نصابه فيه عن ١٠٠ جنيه وتم الاتفاق قبل صدور ذلك الأمر ، وكان هذا الاتفاق ورد فى القرار ٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه من وجوب الإخطار فى ميعاد محدد إنما هو تردى لا أوجبه المادة الحادية عشرة من الأمر العسكري ٤٠ لسنة ١٩٥٦ السالف الذكر بالنسبة للاتفاقات التى أبرمها الأشخاص الحاضرون له واذ تنص المادة الثانية عشر من هذا الأمر الآخر بأن الاتفاقات التى يجب تقديم بيان عنها فى المواعيد والشروط التى تعدد بقرار وزارى ولا يقدم عنها هذا البيان تعتبر باطلة الا اذا رأى الحارس العام اقرارها ، فان الشرع يكون قد أصبح بهذين النصين من الأمر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ الحال عليه من الأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ مرتطين بنص المادتين الثانية والثالثة من قرار نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية ٣ لسنة ١٩٦١ المشار اليه والحال عليه من ذات الأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ الذى أحال اليه بعوده الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ التى وضعت بموجبها الوال السبعة ٠٠ تحت الحراسة - أصبح الشرع بذلك عن اوداته فى أحكام التدابير التى تؤدى الى المحافظة على أموال الذين تصد الأوامر بوضعهم تحت الحراسة بمنع الاعتداء بالاتفاقات التى يسميها الحاضرون للحراسة مع الغير قبل فرضها عليهم اذا كانت تؤدى الى دائية الغير لهم بلى صفة كانت بحق عيى أو شخص بأن جعل الشرع البطال جزءا من عدم الإخطار عن هذه الاتفاقات فى الواعيد والأوضاع التى تصدر بها القرارات الوزارية فى هذا الخصوص وذلك ما لم ير الحارس العام القرار هذه الاتفاقات .

الموضوع حرا فى استنباط القرائن التى بأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ، وكان يبين من هذا الذى انتهى اليه الحكم أنه متى فى حدود سلطته الموضوعية وقوع السرقة أو الخس من الناقل أو تابعيه فإن النتي بهذا السبب يكون على غير أساس ٠٠

وحيث ٠٠ أنه لا كان المقصود بالاحتجاج المنصوص عليه فى المادة ٢٧٤ من قانون التجارة البحرى أن يحاط الناقل علما بالميز أو العوار المدعى به وبأن المرسل اليه لايرتضيه ويتمسك بحقوقه الناشئة عنه ، وكان علم الناقل بالميز عند التسليم على فرض صحته لا يعفى المرسل اليه من الاحتجاج حتى يفسح عن موقفه من هذا الميز ، لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه اذ استلزم حصول الاحتجاج طبقا للمادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ من قانون التجارة البحرى لا يكون قد خالف القانون .

وحيث انه لا تقدم بتعين رفض الطعن .

(الطعن ٢٦٢ سنة ٢٤ ق رقاسة وطسوية السادة المستشارين الدكتور مبد السلام بليغ نائب رئيس المحكمة وطرس زفلول واحد حسن ميكل ومحمد صادق الرشيدى وعثمان ذكركا ج ٣)

٣٩٧

٢٨ مايو ١٩٦٨

حراسة : ملوية . تصرف الحافض للحراسة . صفة الحارس فى قرار التصرفات وقطع ٠ امر عسكري ١٣٨ لسنة ١٩٦١ امر عسكري ٠ امر عسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ امر عسكري ٣ لسنة ١٩٦١ .

المبدأ القانونى :

المادة الثانية من الأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ وقد نصت على أن تسرى على الأشخاص الحاضرين له التدابير المتصوص عليها فى الأمر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ ونطقت المادة الثالثة منه بنائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية الاشراف على تنفيذ أحكام الأمر المذكور وخواته فى سبيل ذلك السلطات التى خولها الأمر العسكري السالف الذكر لوزير المالية والاقتصاد بالنسبة للأشخاص الحاضرين لذلك الأمر العسكري ، واذ أصدر نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية بناء على ذلك القرار ٣ لسنة ١٩٦١ ولوجب فى المادة الثانية منه على كل شخص طبيعي أو معنوى أن يقدم الى

المحكمة :

لسنة ١٩٦١ التي أحال اليه بدوره الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ التي وضعت بموجبه أموال

السيدة استريس اندراوس تحت الحراسة -
أفصح المشرع بذلك عن إرادته في أحكام
التدابير التي تؤدي إلى المحافظة على أموال
الذين تصدر الأولر بوضعهم تحت الحراسة
بمقتضى الاعتداد بالاتفاقات التي يعلنها المحاضرون
للحراسة مع الغير قبل فرضها عليهم إذا كانت
تؤدي إلى دائنية الغير لهم بأى صفة كانت يحق
عيني أو شخصي ، بأن جعل المشرع البطلان
جزاء على عدم الإخطار عن هذه الاتفاقات في
الوacيد وبالأوضاع التي تصدر بها القرارات
الوزارية في هذا الخصوص وذلك ما لم ير
الحارس العام القرار هذه الاتفاقات . ولما كان
يبين ما حصله الحكم المطعون فيه أن المطعون
ضدها الأولى وشقيقتها . . قد تخارجتا بموجب
العقد المؤرخ ١٩٦٠/٤/٢٢ من حصتهما في
تركة مورثها المرحوم . . لزوجه السيدة . .
التي وضعت أموالها تحت الحراسة في ٢٥ من
أكتوبر ١٩٦١ بموجب الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١
مقابل التزام هذه الأخيرة بأن تؤدي لكل منها
مبلغ ١٥٠٠ ج ، وأن بعد التصرف بموجب هذا
الاتفاق من عقود المأوضوعة مما يندرج تحت
التصرفات المتعلقة بنقل الملكية والمنصوص
عليها في المادة اثنتا عشرة من قرار نائب رئيس
الجمهورية ووزير الداخلية ٣ لسنة ١٩٦١
والمقابلة للمادة الحادية عشرة من الأمر العسكري
٤ لسنة ١٩٥٦ على النحو السالف بيانه ، وكان
المطعون ضدها لم يخطر الحارس العام بهذا
الاتفاق خلال الموعد الذي حدده نائب رئيس
الجمهورية ووزير الداخلية بقراره ٣ لسنة
١٩٦١ ، فإن مؤدى ذلك هو منع الحارس العام
حق التمسك ببطان هذه الاتفاقات أو إقرارها
حسبما يتكشف له من حقيقة الأمر فيها لفسوه
المحافظة على أموال الحاضرين للحراسة . . وإذا
قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي
فيما انتهى إليه من الزام الطاعن بصفته بدفع
مبلغ ١٥٠٠٠ ج موضوع هذا الاتفاق إلى كل
من المطعون ضدهما تأسيساً على ما قرره من أن
الأمر ١٤٠ لسنة ١٩٦١ الذي وضعت بموجبه
أموال السيدة . . تحت الحراسة لم ينص على
البطان فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق
القانون بما يستوجب نقضه لهذا السبب دون
حاجة ليعتد باقي أسباب الطعن .

وحيث أن الدعوى غير صالحة للحكم فيها إذ
لا سهيل للحكم ببطان الاتفاق موضوع

وحيث أن . . الثابت بالحكم المطعون فيه أن
السنة . . كانت من بين الأشخاص الذين
وضعت أموالهم تحت الحراسة بموجب الأمر
١٤٠ لسنة ١٩٦١ الذي أحال إلى أحكام الأمر
١٣٨ لسنة ١٩٦١ بوضع بعض الأشخاص
تحت الحراسة . . ولما كانت المادة الثانية من
هذا الأمر الأخير قد نصت على أن تسرى على
الأشخاص الحاضرين له التدابير المنصوص عليها
في الأمر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ ، وناطت
المادة الثانية منه مناهب رئيس الجمهورية ووزير
الداخلية والإشراف على تنفيذ أحكام الأمر
المذكور وخولته في سبيل ذلك السلطات التي
خولها الأمر العسكري السالف الذكر لوزير
المالية والاقتصاد بالنسبة للأشخاص الحاضرين
للك الأمر العسكري ، وإذا أصدر نائب رئيس
الجمهورية ووزير الداخلية بناء على ذلك القرار
٣ لسنة ١٩٦١ وأوجب في المادة الثانية منه
على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يقدم إلى
الحارس العام بكتاب موصى عليه يعلم الوصول
خلال عشرة أيام من تاريخ نشر ذلك القرار في
٢٩/١٠/١٩٦١ بياناً على التماذج المرفقة
صورها لهذا القرار وبالأوضاع المحددة به عن
كل اتفاق مكتوب أو شفوي يتعلق بنقل
الملكية أو حق الانتفاع أو حق الاستعمال في
أموال منقولة أو ثابتة أو بنقل الحقوق أي كانت
طبيعتها متى كان الشخص الحاضخ للأمر المشار
إليه بفرض الحراسة على أمواله طرفاً في ذلك
الاتفاق ويزيد نصاً به عليه من ١٠٠ ج وتم
الاتفاق قبل صدور ذلك الأمر ، وكان هذا
الذي ورد في القرار ٣ لسنة ١٩٦١ المشار
إليه من وجوب الإخطار في ميعاد محدد إما هو
ترديد لما أوجبه المادة الحادية عشرة من الأمر
العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ السالف الذكر
بالنسبة للاتفاقات التي أبرمها الأشخاص
الحاضرون له ، وإذا قضى المادة الثانية عشر من
هذا الأمر الأخير بأن الاتفاقات التي يجب
تقديم بيان عنها في الوacيد والشروط التي
تحدد بقرار وزاري ولا يقدم عنها هذا البيان
تعتبر باطلة إلا إذا رأى الحارس العام إقرارها ،
فإن المشرع يكون قد أفصح بذهين النص من
الأمر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ المحتال عليه من
الأمر ١٣٨ لسنة ١٩٦١ من تطبيق نص المادتين
الثانية والثالثة من قرار نائب رئيس الجمهورية
ووزير الداخلية ٢ لسنة ١٩٦١ المشار
إليه والمحال عليه من ذات الأمر ١٣٨

زواجه الذي امتد صحيحاً وهو مسلم ثم رتب على ذلك انعدام كل آثار هذا الزواج ومتبعاً استحقاق الزوجة لنفقة الزوجية الى وقوع الفرقة بالردة ونفقة ائدة ما دامت فيها ناه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه في هذا الخصوص ..

وحيث انه بالرجوع الى الحكم الابتدائي يبين انه اقام قضاءه في خصوص نفقة الصغير على انه « من المسلم به طبقاً للمادة ٦٥ ج من قانون العائلة الاردني ٤٩٢ لسنة ١٩٥١ أن الاولاد الذين تجب نفقتهم يلزم الاب بنفقة تعليمهم كما يلزم بنفقتهم ويصير طلب العلم سبباً من اسباب وجوب النفقة للولد على ابيه » وكذلك المصروفات المدرسية سواء في التعليم الابتدائي أو الثانوي أو الجامعي ويقدر ذلك بحسب رشد الولد للتعليم وبحسب حالة الاب عسراً ويسراً ، وأن المحكمة ترى على ضوء حالة ذلك الولد وقدرة المدعي عليه المادية التي كشفتها المعينة والمستندات المقدمة أن تلزم المدعي عليه بأن يدفع للمدعية ١٥٠ ج شهرياً نفقة شاملة لابنتها منه جورج ، وبالرجوع الى الحكم المطعون فيه يبين انه اقام قضاءه بتعديل النفقة المحكوم بها ابتدائياً للصغير على أن « الحكم الابتدائي جاء مشوباً بالغفلة فيما قضى به من نفقة شاملة للصغير مما يقتضي تعديله في هذا الشق » وأن المحكمة ترى يشأه « أن مبلغ ثلاثين جنيهاً فيه الكفاية لمواجهة متطلباته » وهو ما يدل على أن الحكم المطعون فيه اعتلت في تقدير نفقة الصغير عن حالة ابيه عسراً ويسراً طبقاً للقانون الاردني اواجب التطبيق والذي لم يوجهه المطعون عليه مما يبيحه بالخطأ والصور .

(الطعن ٢٥ سنة ٢٧ ق احوال شخصية ولما توسطت السادة المستشارين حسين سعوت التركي نائب رئيس المحكمة ومحمد مغازي نصار ومروى احمد لرحات ومحمد ابو حزمه مقرر وجس ابو الفتوح الصيريني)

٢٩٩

١٩٦٨ مايو ٣٠

حيم : قوة امر قطعي . استئناف . سلطة محكمة استئناف . ولا .

المبدأ القانوني :

هنا كانت محكمة الدرجة الاولى قد عرضت في اسسباب حكمها بتدبير خير في البتوى للخللاف الذي قام بين الطرفين حول تكليف

النزاع الا بعد التحقق من أن الحارس العام لم يمارس حقه في اقرار هذا الاتفاق طبقاً للمادة الثانية عشرة من الامر العسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ وهو ما لم تتوافر عناصره في أوراق الدعوى فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة ..

وحيث انه وقد قضت هذه المحكمة في الطعن ٣٤٧ سنة ٢٤ ق بنقض الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من الزام المطعون ضده بأن يدفع ١٥٠٠ ج لكل من المطعون ضدهما ، فان ذلك يستتبع نقض هذا الحكم في شقه الذي قضى بفوائده ما حكم به لكل منهما .

(الطعن ٣٢٧ و ٣٤٧ ق رابعة وعشرية السادة المستشارين الدكتور عبد السلام بلخ نائب رئيس المحكمة وطرسي زاملول ومحمد صادق الرضيدى وابراهيم عام وعلمان ذكريا)

٣٩٨

١٩٦٨ مايو ٢٩

احوال شخصية : مسائل للتعريض للسلب . مسائل التعريض لم السلب . ردة . طلاق .

المبدأ القانوني :

ردة الرجل فرقه بغير طلاق « مسخ » في قول ابي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد فرقة بطلاق ، وهي بالاجماع تحصل بنفس الردة فتثبت في الحال وتلق بغير قضاء القاضي سواء أكانت الزوجة مسلمة أم كتيابة ، فان كانت الردة بعد الدخول للزوجة المهر والنفقة الى وقوع الفرقة ونفقة العنة ما دامت فيها .

المحكمة :

وحيث ان « ردة الرجل فرقة بغير طلاق (مسخ) » في قول ابي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد فرقة بطلاق ، وهي بالاجماع تحصل بنفس الردة وتثبت في الحال وتلق بغير قضاء القاضي سواء أكانت الزوجة مسلمة أم كتيابة فان كانت الردة بعد الدخول للزوجة المهر والنفقة الى وقوع الفرقة ونفقة العنة ما دامت فيها ، وان كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وجرى في قضائه على أن ردة الزوج من الاسلام تبطل

المعين بوصفه وكيلًا الأمر الذي انتهت معه المحكمة إلى أن العلاقة بينهما كانت علاقة موكل بوكيل ، ولما كان الطاعن لم يطعن بالاستئناف في هذا القضاء القطعي إلى أن انقضى أكثر من لسنة ١٩٦٢ وهو ١٩٦٢/٧/١٤ وحاز هذا سبقي يومًا على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٠٠ المتخذ قوة الأمر المخفي فإنه ما كان لمحكمة الاستئناف بعد ذلك أن تعيد بحث هذه المسألة في الاستئناف الذي رفع إليها عن الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٤ في موضوع المدعى لأن هذا الاستئناف لم يكن من شأنه أن يطرح عليها ما تضمنه الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في ٢٤ أبريل سنة ١٩٦١ من قضاء قطعي في شأن بديف العلاقة القانونية بين الطرفين لأن هذا القضاء كان قد أصبح نهائيًا وحازًا لقوة الأمر المخفي قبل رفع هذا الاستئناف ويتمتع لذلك على محكمة الاستئناف أن تتقيد بهذا القضاء بغير حاجة إلى إيراد أسباب لتأييده . فإذا اشتمل حكمها المطعون فيه على أسباب خاصة بتكثيف العلاقة القانونية بين الطرفين فإن هذه الأسباب تكون من قبيل الأسباب النافذة وبالتالي يكون انتهى عليها بالحظ في القانون والقصور - على فرض صحتها - غير منتج .

المحكمة :

وحيث أن هذا النقص صحيح ذلك أنه يبين مما جاء بمذكرات المطعون ضدها المودعة بالملف الابتدائي رقم ٢١ ، ٢٤ ، ٢٨ أنهم ما سئلوا فيها بأن الطاعن كان يدير أطيانها أكائنة بطنيخ بموجب التوكيل الرسمي المقدم منه رقم ١٥٠٢ سنة ١٩٤٨ توثيق الإسكندرية وانحصر دفاعها في أن هذه الوكالة كانت تبرعية كما سلم الحاضر عنها أمام الجير في محضر أعماله المؤرخ ١٩٦١/٥/٢٠ بأن الطاعن كان وكيلًا عنها وقرر أنه عزل من الوكالة عن أطيان طنيخ منذ سنة ١٩٥٥ وقدم الطاعن للمحكمة الابتدائية التوكيل الرسمي رقم ١٥٠٢ سنة ١٩٤٨ الذي أشار إليه المطعون ضدها وأقر بأنه كان يقول الطاعن سلطة إدارة أطيانها الكائنة بإمام طنيخ . لا أن ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أتم قضاؤه بضم استحقاق الطاعن للأجر الذي طالب به في دعواه القرعية على أنه لم يقدم ما يدل على أن له صلة بالأرض المملوكة لمطعون ضدها بناحية طنيخ أو أنه كان يقوم بإدارتها نيابة عنها أو يحصل إيجارها في السنوات التي يطالب بإجرتها فإنه يكون قد خالف الثالث

العلاقة القانونية التي كانت تربطهما ، وقطعت بأنها علاقة وكالة ولم يطعن الطاعن بالاستئناف في هذا القضاء القطعي إلى أن انقضى ميعاد الاستئناف وحاز هذا القضاء قوة الأمر المخفي . فإنه ليس لمحكمة الاستئناف بعد ذلك أن تعيد بحث هذه المسألة في الاستئناف الذي رفع إليها عن الحكم الصادر في موضوع المدعى . لأن هذا الاستئناف لا يطرح عليها ما تضمنه الحكم الصادر بتعين الجير من قضاء قطعي في شأن تكثيف العلاقة القانونية بين الطرفين . بعد أن أصبح هذا القضاء نهائيًا وحازًا لقوة الأمر المخفي قبل رفع هذا الاستئناف ويتمتع لذلك على محكمة الاستئناف أن تتقيد بهذا القضاء بغير حاجة إلى إيراد أسباب لتأييده . فإذا اشتمل حكمها المطعون فيه على أسباب خاصة بتكثيف العلاقة القانونية بين الطرفين فإن هذه الأسباب تكون من قبيل الأسباب النافذة وبالتالي يكون انتهى عليها بالحظ في القانون والقصور - على فرض صحتها - غير منتج .

وحيث إن ٠٠ محكمة الدرجة الأولى عرضت في أسباب حكمها الصادر في ٢٤ من أبريل ١٩٦١ للخلاف الذي قام بين الطرفين حول تكثيف العلاقة القانونية التي كانت تربطهما وقطعت المحكمة بأنها علاقة وكالة وذلك بقولها : « وحيث أنه يتمتع على المحكمة بأدعى ذي بده أن تحدد العلاقة بين طرفي الخصومة وهل هي علاقة وكالة أو علاقة عمل فإن الثالث من أوراق المدعى وطرفها أنها علاقة موكل بوكيل الأمر المستفاد من اعتراف المدعي عليه (الطاعن) بحضور جلسة ١٩٥٩/٤/١٢ وهو بمثابة إقرار قضائي يلزمه بالإضافة إلى ما رددته في هذا الشأن في مذكرته ١٠ دوسيه من أنه كان يقوم بإدارة أطيانها بناحية ديو عوام بطنيخ وأن أسامي مطالبته بالمدعى القرعية هو أجر الوكالة عن إدارة الأطيان عن المدة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٥ بالإضافة إلى تقديمه سند الوكالة اثرسسي المحرر بمكتب توثيق الإسكندرية رقم ١٥٠٢ سنة ١٩٤٨ بالموثق في ١٩٤٨/٨/٢٥ وتقديمه كشوف الحساب من أعمال ادارته في تأجير الأطيان مساحات الأراضي وتقييمه بالثراء نيابة عن

عن التمسك بالجزء من الورقة الذي اقتصر عليه الادعاء بالتزوير فإن المحكمة إذا قضت بانفسه اجراءات الادعاء بالتزوير تكون قد التزمت حكم المادة ٢٨٩ من قانون الرافعات ولم تحالفها إذ يكفي للحكم بانفسه اجراءات الادعاء بالتزوير في حالة اقتصاده على جزء من الورقة دون اجزائها الاخرى أن ينزل المدعي عليه بالتزوير عن التمسك بهذا الجزء الذي تناوله الادعاء مع بقائه متمسكا بباقي اجزائه الورقة التي لم يدع بتزويرها ما دامت الورقة مما تقبل التجزئة .

٤ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق من عبارات ورقة الضد الى ان حقيقة المصدع بيع وفاء ، وكان لا يجوز لمشتريه ان تنقض ، هو ثابت بهذه الورقة الا باستئصال اكتتابي ، وكانت المستندات التي قدمتها ، تدعى هذا التليل ، فانه لا يكون بها ان نعى على حكم بالقصور لعدم تعرضه للفران والقوال السهود التي استندت اليها في البت ان البيع بات وليس وفائيا ما دام الالبسات بالقران وشهادة الشهود عي جاز لها .

المحكمة :

وحيث .. انه لا تناقض بين قضاء الحكم المطعون فيه بصحة الورقة المتضمنة عقد البيع ، وبين قضائه باختيار الاقرار المحرر في ذات تاريخ العقد المذكور ورقة ضد نه اذ ان قضاء الاول وان كان يتضمن ان طرفي العقد قصدا الى ان يحرقه في صيغة بيع ، الا ان ذلك لا ينفي انه عقد ظاهر صوري يستتر عقدا آخر حقيقيا محررا بين الطرفين هو ورقة الضد ، بل ان هذا هو الشأن دائما في الصورية اذا ستر المتماقدان عقدا حقيقيا مكتوبا بقصد ظاهر ..

وحيث ان ٠٠ المادة ٢٨١ من قانون الرافعات اوجبت على مدعي التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى به في تقرير الادعاء بالتزوير الذي يحرق في قلم الكتاب والا كان التقرير باطلا . ولما كان بين من تقرير الطعن بالتزوير المحرر في ١١ من ديسمبر ١٩٦٠ بقلم كتاب محكمة الاسكندرية الابتدائية ان الطاعنة مدعية التزوير حدثت في هذا التقرير مواضع التزوير

بالوراق وعاره بذلك قصور يبطله وقد حجبه ذلك عن بحث النزاع الذيثار بين الطرفين حول ما اذا كانت الوكالة تبرعية او انها باجر وينعين لذلك نقضه .

(الطعن ٣٦٤ سنة ٣٤ رثاسه وعضويه السادة المشاوي محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حافظ هريش والسيد عبد القم الصراف وسليم راشد ابو زيد ومحمد سيد اسعد حداد)

٤٠٠

٣٠ مايو ١٩٦٨

- ١ - حكم : تبسيط : عيب : تناقض : صورية : عقد ظاهر : ورقة ضد .
- ٢ - تقرير : مواضع : تحديد : ادعاء : بطلان : مرافعات م ٢٨١ .
- ٣ - الجزلة : اجراءات التزوير بالنسبة لجزء من الورقة : مرافعات م ٢٨٩ .
- ٤ - بيع : بيع وفاء : ايات : مدني م ٤٦٥ .

المبادئ القانونية :

١ - لا تناقض بين قضاء الحكم بصحة الورقة المتضمنة عقد البيع ، وبين قضائه باختيار الاقرار المحرر في ذات تاريخ العقد المذكور ورقة ضد له ، اذ ان قصده الاول وان كان يتضمن ان طرفي العقد قصدا ان يحرقه في صيغة بيع ، الا ان ذلك لا ينفي انه عقد ظاهر صوري يستتر عقدا آخر حقيقيا محررا بين الطرفين هو ورقة الضد .

٢ - ان المادة ٢٨١ من قانون الرافعات اوجبت على مدعي التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى به في تقرير الادعاء بالتزوير الذي يحرق في قلم الكتاب والا كان التقرير باطلا ، والممول عليه في تحديد مواضع التزوير هو تقرير الطعن بالتزوير . ولا يجوز لمدعي التزوير ان يضيف في مذكرة شواهد التزوير او في دفاعه امام المحكمة مواضع اخرى للتزوير غير التي حددها في ذلك التقرير ، لان ذلك منه يكون ادعاء بتزوير بغس الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير به في قلم الكتاب .

٣ - متى كان المدعي عليه بالتزوير قد نزل

منها مكتوب ويجوز محاكاتها به ما دام عليه توقيعها ومن ثم يكون انصبي بهذا السبب في جميع ما تضمنته على غير أساس ..

وحيث أن .. ادعاء الطاعنة بالتزوير لم يتناول سوى العيارات التي نزل المدعى عليه بالتزوير (المطعون ضده) عن التمسك بها ومتى كان المدعى عليه بالتزوير قد نزل عن التمسك بالجزء من الورقة الذي اقتصر عليه الادعاء بالتزوير فإن المحكمة اذ قضت بانتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير تكون قد انقضت حكم المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات وتم تخالفها اذ يكفي للحكم بانتهاء اجراءات الادعاء بالتزوير في حالة اقتضائه على جزء من الورقة دون اجزائها الاخرى أن ينزل المدعى عليه بالتزوير عن التمسك بهذا الجزء الذي تناوله الادعاء مع بقائه متمسكا بباقي اجزاء الورقة التي لم يدع بتزويرها ما دلت الورقة بما تقبل التجزئة ..

وحيث انه لما كانت الطاعنة قد اقرت امام محكمة الموضوع بصحة توقيعها على ورقة اضد المؤرخة في ذات تاريخ العقد وكانت العيارات الواردة في صلب الورقة والتي لم يتناولها الادعاء بالتزوير صريحة في أن حقيقة العقد بيع وفائي وليس بيعا باتا اذ تضمنت هذه العيارات النص على « حق البايع في سداد الثمن الخى نص عليه في عقد البيع وقدره ٥٦٠ ج للمشتري (الطاعنة) في مدى اربعين شهرا من أول مايو ١٩٦٠ مع كافة المصروفات وأنه في حالة عدم سداها هذا المبلغ يصير العقد عقدا نهائيا باتا وليس له الحق في الرجوع فيه » فانه كان بحسب محكمة الموضوع لاعتبار العقد باطلا طبقا للمادة ٤٦٥ من القانون المدني ورقضى دعوى الطاعنة بطلب صحته ونفاذه ما قررت في أسباب الحكم الابتدائي التي أخذ بها الحكم المطعون فيه من « أن المحكمة ترى منصوص ورقة الضد - بعد حذف العيارات الاخيرة منها والتي قرر المدعى عليه بالتزوير عدم تمسكها بها - أن حقيقة العقد موضوع الدعوى بيع وفائي وقد حرر عقد البيع وشرط الوفاء والاسترداد في تاريخ واحد ولو انه تم تدوين كل منهما في ورقة مستقلة - ومتى كان هذا الذي قرره محكمة الموضوع كافيا لحمل قضائهما برفض دعوى الطاعنة فإن ما ورد في أسباب الحكم المطعون فيه خاصة باستنادها الى اقوال محسود العقد وأحد شهود مجلسه في الشكوى الادارية في التديل على أن حقيقة العقد رهن وليس

في الورقة المدعى بتزويرها بأنها في العيارات الواردة في نهاية الاقراء والتي تصبها » واذا أراد دفع الخصامة واستنون جنيتها وكافة المصروفات قبل الميلاد المحدد فاني أوافق على تحرير عقد بيع متى له وذلك بعد دفع المبلغ المذكور وجميع المصروفات في أي وقت يشاء » وقالت الطاعنة أن هذه العيارات قد أضيفت الى العيارات التي كانت مدونة أصلا والتي كانت تنتهي بكلمة « للمقبرة » ثم قطعت كل شك في بيان قصدها من الادعاء بالتزوير بقولها في ختام التقرير ما نصه « وأقصد من ذلك أن السطرين الآخرين بعد كلمة المقبرة الأصلية قد أضيفت لمصلحة المطعون ضده - لما كان ذلك فإن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يخالف الثابت في هذا التقرير فيما ذهب اليه من أن الطاعنة قصرت طعنها بالتزوير على العيارات الواردة في هذين السطرين ولا عبرة بما تقولونه ادعاءه من أنها ذكرت في مذكرة شواهد التزوير بأن الأفراد المدعى بتزويره قد دس عليه وبها طعنت في ختام هذه المذكرة الحكم ببرد وبطلان هذا الأفراد دون تخصيص جزء منه ولا يتمسكها في دفاعها امام محكمة الاستئناف بأن طعنها بالتزوير تناول الاقراء بأكملها لا عبرة بقولها هذا او ذلك لان المول عليه في تحديد مواضع التزوير هو تقرير الطعن بالتزوير ولا يجوز للمدعى التزوير ان يصيب في مدركه شواهد التزوير أو في دفاعه امام المحكمة مواضع اخرى لتزوير غير التي حددتها في ذلك التقرير لان ذلك منه يحون ادعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه انفايون وهو طريق التقرير به في فلم انكتاب واذا كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد انتهى بحق الى أن ادعاء الطاعنة بالتزوير كان مقصودا على العيارات سالفة الذكر والتي نزل المطعون ضده المدعى عليه بالتزوير عن التمسك بها فإن الورقة تعتبر صحيحة فيما عدا هذه العيارات وصحة على الطاعنة لانها حوقله عليها بتوقيع اقرت بصحته - ومن ثم فلم يكن الحكم المطعون فيه بحاجة الى التديل على صحة ورقة الضد باقوال الطاعنة في محضر الاحوال ٤٦ قسم للنشئة ، على أنه لا حط في استناده على هذه الاقوال كدليل على صحة الورقة لان قول الطاعنة في محضر الاحوال المذكور بأن المقصود بتحرير ورقة الضد هو اعطاء فرصة للبايع نظرا للعلاقة الطيبة التي تربطهما في استرداد المقتار اذا شاء في حصر منه معينة وان كان لا يعتبر اقراء قضائيا بوجود ورقة الضد الا أنه يعتبر بمثابة اقراء

القانوني :

إذا كان النزاع في دعوى سابقة قد دار بين الطرفين (البطريكية وجمعية دينية) حول أيهما أحق بإدارة الكنيسة المتنازع عليها وانتهى الحكم فيها إلى تمكين الجمعية من إدارة الكنيسة هاتية وإدارتها وكانت الدعوى الحولية قد رفعت بطلب تثبيت ملكية البطريكية للأرض الباقية بعد بناء الكنيسة فإن المدعين تكونان مختلفتين موضوعاً ولا يكون للحكم الصادر في الدعوى الأولى حجية في الدعوى الثانية ولا محل للقول بأن ما قرره حكم النقض الصادر في الدعوى الأولى من حق الجمعية في تملك الكنيسة التي أنشأتها وتامت بالانفاق عليها يعتبر فصلاً في مسألة كلية ولا يجوز بالتالي قوة الأمر القضي التي لا يجوز مخالفتها ذلك أن بحث حق الجمعية في تملك الكنيسة أو عدم أحقيتها في ذلك لم يكن مطروحاً على المحكمة في النزاع السابق الذي كان مقصوراً على حق الادعاء وحده ومن ثم يكون ما ورد في حكم النقض السابق خاصاً بحق الجمعية في تملك كنيسة من الأسباب التي لا تنصل من منطق حكمها القاضي بتمكين الجمعية من إدارة الكنيسة لأن المحكمة لم تكن بحاجة إلى هذه الأسباب للفصل في النزاع الذي كان مطروحاً عليها في الدعوى السابقة ومن ثم فلا تكون لهذه الأسباب قوة الأمر القضي .

الحكمة :

وحيث ٥٥ أنه يبين من الإطلاع على الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة في الاستئناف سنة ٦٩ ق أنه نفي عن الدعوى أنها دعوى تملك وما يتفرع عنه من حق التصرف والتصرف بغير قيد أو شرط شأن كل مالك في ملكه وقرر أن النزاع بين الطرفين فيها يدور حول أيهما أحق بالإدارة وصرح بأنه يصح على هذا التعلق الضيق . وقد استعرض في سبيل ذلك مراحل بناء الكنيسة وإدارتها في المدة السابقة على رفع الدعوى وأبان ما له للبطريكية من الحقوق طبقاً لقانون التنظيمات الصادر في سنة ١٨٣٩ ق وما تلاه من الأوامر التالية وانتهى من كل ذلك إلى تسكين الجمعية من إدارة

بيما يكون تزييداً من الحكم لم يكن هو بحاجة إليه لتسبب قضائه ويستقيم الحكم بدونه وباتحالي يكون غير منتج أخشى على ما عذر هذه الأسباب أمثلة من أخطائه .

وحيث أن هذا النقص كسابقه غير منتج لوروده على ما تزييد فيه الحكم المعلوم فيه ذلك أن الحكم لم يكن بحاجة إلى بحث مقدار المبالغ التي تسلمها المعلوم عنده من الطاعة لأن ورقة النقد التي استند إليها والمتضمنة في عباراتها التي لم يطمئن عليها بالتزوير شرط استرداد المبالغ للبيع ٥٥ فتغني عن هذا البحث وتكفي وحدها لإقامة قضائه برفض الدعوى لأن هذه الورقة تمتنع حجة على الطاعة لتوقيها عليها ومادامت العبارات المتضمنة هذا الشرط لم يتناولها الادعاء بالتزوير فإنه لا يجوز للطاعة أن تنقض الثابت فيها بغير دليل كتابي وإذا كانت الإيصالات التي قدمتها ليس فيها ما ينقض شرط الاسترداد آنف الذكر فإن البحث في حقيقة الثمن الذي قبضه المبيع بموجب هذه الإيصالات يكون عديم الجدوى في الدعوى التي كانت مطروحة على المحكمة والذي انصر إليه النزاع فيها حول صحة أو بطلان عقده البيع ولم تتناول الدعوى استرداد المشتري للمبالغ المدفوعة من الثمن .

وحيث ٥٥ أنه وقد انتهى الحكم المعلوم فيه بحق إلى أن عبارات ورقة النقد التي لم يتناولها الادعاء بالتزوير والموقع عليها بأصاه للطاعة معترف به منها - هذه العبارات صريحة في أن حقيقة المبلغ بيع وفاء وكان لا يجوز للطاعة أن تنقض ما هو ثابت بهذه الورقة إلا بالدليل الكتابي وكانت المستندات التي قدمتها لا تحوي هذا الدليل - على ما انتهى إليه الحكم المعلوم فيه - فإنه إذ لم يعرض للقرائن التي ساقها الطاعة لإثبات أن البيع بات وليس وفاءياً أو لاوالات الشهود التي استندت إليها في إثبات ذلك لا يكون مشوباً بالتقصير ما دام الإثبات بالقرائن وشهادة الشهود غير جائز للطاعة .

(المضم ٤٢٧ سنة ٢٤ ق بالهيئة السابقة)

٤٠١

٣٠ مايو ١٩٦٨

حكم : حجية امر قضى • قوة الأمر القضي • نقض • دعوى • تقديرات إقبال بنووديس ١٩٦٢ • كنيسة • ملكيتها •

وهو البطريك « المستغاد من هذا الذي ذكره الحكم أنه استخلص من عهدهم وجود كيان للجمعية الطاعنة وقت انقوع على العهد ومن عبارات العهد نفسه أن عضوي المجنة الذين وقما عليه بصفتها مشترين إنما كانا يملكان البطريك وأن أثر العهد قد انصرف اليه بوصفه الرئيس الديني لطائفة الاقباط الارثوذكس التي انضمت الكنيسة من مالها وهو استخلاص موضوعي سائح تؤدي اليه عبارات العهد وظروف توقيعه واذا كان ذلك وكان هذا الأساس كافيا وحده لاقامة الحكم فان خطاه فيما استلزم اليه تزايد من أن الكنائس تعتبر وقفا بمجرد انشائها وأن مقتضى الترخيص الصادر بإنشاء الكنيسة هو ثبوت ملكيتها للطائفة المنشأة في شخص البطريك . هذا الخطأ لا يؤثر في سلامة النتيجة التي انتهى اليها الحكم لانه يقوم بدون هذه الاسباب الزائدة ومن ثم فان الدعي بهذا السبب على الحكم المطعون فيه يكون غير منتج.

وحيث أن ٠٠ إشارة الحكم الابتدائي الى قرار وزارة الشؤون الاجتماعية الصادر في أول مايو ١٩٥٩ إنما كانت في معرض تلخيص لمراحل النزاع بين الجمعية الطاعنة والبطريكية المطعون ضدها سواء في القضاء الوطني أو في القضاء الإداري ولم يتخذ الحكم من هذا القرار سنداً لقضائه في الدعوى وإنما قام قضاء بصفة أساسية - وعلى ما سلف بيانه في الرد على السبب الثاني - على ما استخلصه استخلاصاً سائفاً من انصراف أثر العهد الى البطريكية ومن ثم يكون النعي بهذا السبب في غير محله ٠٠

وحيث ٠٠ انه يبين من مطالبة الحكم الابتدائي الذي أحال الحكم المطعون فيه الى أسبابه انه لم يتوهم أن قطعة الأرض موضوع النزاع هي التي أقيمت عليها الكنيسة الحالية بل انه في تلخيصه لمراحل النزاع أبان أن الأرض موضوع الدعوى هي تلك التي كان مقاما عليها الكنيسة القديمة التي هدمت وإذا كان الحكم الابتدائي قد تعرض للملكية الأرض جميعاً فذلك لأن الطاعنة بنت دفاعها على أساس ملكيتها للأرض جميعاً ولانه استخلص من عقد الفراء أن الأرض كلها مملوكة للبطريكية . وإذا كان ذلك وكانت الدعوى قد رفعت يطلب تثبيت ملكية البطريكية للأرض البالغ مساحتها ٧٩٦١٥ متراً مربعا فان ما ذكرته محكمة الاستئناف من « أن الحكم المستأنف قضى بتثبيت ملكية الأرض الموضحة

الكنيسة حالياً وأدارياً ، لما كان ذلك وكانت الدعوى الحالية قد رفعت يطلب تثبيت ملكية البطريكية للأرض الباقية بعد بناء الكنيسة والمعترضة بال عقد المؤرخ ١٩ من فبراير ١٩٤١ فان المدعين تكونان مختلفتين موضوعاً ولا تكون للحكم السابق حجية في الدعوى الحالية - إذ كان ذلك وكان لا محل لما ذهبت اليه الجمعية الطاعنة من أن ما مرره حكم النقض السابق من حقها في تملك الكنيسة التي أنشأتها وقامت بالاتفاق عليها من الأموال التي جمعتها من الشعب القبطي يعتبر فصلاً نهائياً في مسائله كلية ويجوز باتتالي قوة الأمر المقضي التي لا تجوز مخالفتها ذلك أن بحث حق الجمعية في تملك الكنيسة أو عدم أحقيتها في ذلك لم يكن مطروحاً على المحكمة في النزاع السابق الذي كان منصوباً على حق الإدارة وحده ومن ثم يكون ما ورد في حجب النقض السابق خاصاً بقى الجمعية في تملك الكنيسة من ادسباب التي لا تتصل بمطروح حدها اعاضى بتمكين الجمعية من إدارة الكنيسة لان المحكم لم تكن بحاجة الى هذه الاسباب للفصل في اسراع الذي كان مطروحاً عليها في الدعوى السابقة ومن ثم فلا يكون لهذه الاسباب قوة الأمر المقضي ٠٠

وحيث أن الحكم الابتدائي الذي أحال الى أسبابه الحكم المطعون فيه قد ذكر في أسبابه « انه يبين بصفة انه يوم وقع المشتريان بصفتها متدينين من لجنة الكنيسة لم يكن هناك جمعية تعرف باسم جمعية ٠٠ وأن الأمر لا يعود أن أفراد إخوانه القبطية أو أوا النساء كنيسة في حى طوسون بشيرا وغاموا بجمع التبرعات على هذه الكنيسة من أفراد الشعب دون تفرق بين أفراد حى طوسون أو الى حى آخر وأقرت لجنة الكنيسة بذلك صراحة في عقد الشراء فتكون الكنيسة المقامة ليست حيسا على فئة معينة أو جماعة مخصوصة بضمها حى من البلد ٠٠ وحيث انه يتضح أن المشتريين الذين مثلاً لجنة الكنيسة لم يكن لهما صفة التمثيل الا بعد أن وافق كبير روحاني القبط الانبا يؤانس بكتابه الذي حرص القوقسان بالتوقيع على عقد الشراء على ذكر ذلك القفوض وتاريخه ورقه وأن عقد البيع المقدم من المدعين يفيد أن الأرض المشتراة ومسااحتها ١٦٨٨ متراً مربعا هي لاقامة الكنيسة وأن أموالها من الشعب القبطي الارثوذكسي وأن ملكيتها استقرت وثبتت لمن يمثل ذلك الشعب طبقاً لشروط اقامة الكنائس

تزيد لا يؤثر في صحة إجراءات التشفعة
ما دامت قد وجهت إلى البائع الحقيقي والمشتري
وعن العقار المبيع بأكمله .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى
إلى أن اختصاص المطعون فيها الأخرى في
دعوى التشفعة لم يكن لازماً لأنها ليست بائنة
للعقار المشفوع فيه وأن طالب التشفعة قد لجأ
إلى اختصاصها على سبيل الاحتياط ، فإن بطلان
إعلانها بصحيلة الدعوى لا يؤثر في صحة
إجراءات التشفعة ، ومن ثم يكون المدفع بهذا
البطلان غير جوهري لانعدام أساسه القانوني،
وبالتالي فلا يبطل الحكم بإغفاله الرد عليه .

٣ - لحكمة الموضوع السلطة التسلية في
تقدير الأدلة والمستندات التي تقدم إليها وفي
الوازنة بينها ، وترجيح ما نطمئن إليه منها
وأطراح ما عداه ، فلما أخذت المحكمة بالنسبة
الرسمية المقدمة من طالب التشفعة فإن ذلك
يعتبر أطراحاً ضمنياً منه لكشفة النافذة
لها والمقدمة من الطعن .

الحكمة :

وحيث إن . . الحكم المطعون فيه رد على
ما أثاره الطاعن في هذا التصدد بقوله : أن
ما استخلصه المحكم المسانف وانتهى فيه إلى
عدم قبول دعوى التشفعة لا أساس له من
الواقع ، ذلك أن المستأنفين لم يشفعوا في جزء
من العقار المشفوع فيه ، وإنما شفعوا كما هو
ثابت في صحيفة دعواها في كل العقار
المبيع وأودعا كامل الشئ على ذمة صاحب الحق
فيه . ومن ثم فإن الدعوى وقد رفعت على
البائع والمشتري فيكون إدخال المسانف
عليها الثانية والرابعة فيها إنما لجأ إليه
المستأنفان على سبيل الاحتياط بوصف أن
الثلاثة كانوا الملاك للعقار المشفوع فيه ولا
يسفاد منه التبعيض في طلب التشفعة ، وهذا
الذي قرره الحكم للشؤون فيه وأقام عليه
قضاء في هذا الخصوص لا يسفوه عيب مما
يسند إليه الطاعن ذلك أنه ما دام إعلان
أرغبة في الإخذ بالتشفعة قد وجه إلى البائع
(المطعون ضده الرابع) وإلى المشتري
(الطاعن) وأن دعوى التشفعة قد رفعت عليهما
وقد تضمن كل من إعلان أرغبة وصحيفة
الدعوى طلب التشفيعين (المطعون ضدهما)

بصحيفة الدعوى وهي ٧٩٦١٥ متراً مربعا
دون باقي الأرض المشتراة وليس يصحح
ما جاء في هذا الاستئناف من أن الحكم
المستأنف قضى بتثبيت الملكية للأرض المشتراة
جميعها ومساحتها كما يبين من العقد المسجل
سالف الذكر ١٨٦٦ متراً مربعا - . وليس في
هذا الذي نردده الحكم المطعون فيه ما يفيد أن
محكمة الاستئناف قد فهمت أن موضوع
الدعوى هو ملكية الأرض المقامة عليها الكنيسة

.. وأنه وإن كان صحيحاً أنه نصت في
البند الخامس من عقد البيع على أن الأرض
المبيعة مخصصة لبناء كنيسة وما يتصل بها
من المبروعات الخيرية وأن الحكم الابتدائي
المؤيد بالحكم المطعون فيه عنهما نقل عن هذا
البند أقل ذكر العبارة الأخيرة إلا أن هذا
الإغفال لم يكن له أي أثر على قضائه الذي بنى
على أن شراء الأرض جميعها كان لحساب
البيطاركية ولم يكن لحساب الجمعية الطاعنة .
وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن . *

(الطعن ٢٨ سنة ٢٤ ق رئاسة وطسوية المسادة
المستأنفين محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة
والدكتور محمد حائل مراد ومسلم راشد أبو زهيد ومحمد
سدي البشير ومحمد سيد احمد حيد)

٤٠٢

٣٠ مايو ١٩٦٨

١ - ب - شفعة : طلبها ، تبعية الشفعة . حكم ؛
تسبيب : عيب .

ج - ملكية موضوع : سلطة تقدير دليل ؛ مستند .
المبادئ القانونية :

١ - ما دام إعلان الرغبة في الإخذ بالتشفعة
قد وجه إلى البائع وإلى المشتري ورفعت دعوى
التشفعة عليهما ، وقد تضمن كل من إعلان
الرغبة وصحيفة الدعوى طلب التشفيعين الإخذ
العقار المبيع جميعه بالتشفعة كما أودعا كل
التمن الوداد في عقد البيع في الميعاد القانوني،
فإن إجراءات التشفعة تكون قد تمت وفقها
للقانون ولا يكون ثمة تبعض للشفعة البعينة .
ولا يقال من ذلك كون إعلان الرغبة وصحيفة
الدعوى قد شملت إلى جانب اسم المشتري
واسم البائع اسمي شريكي البائع على اتشبيع
اللذين باعا إليه حصتهما فيه بعقد عرفي ،
لأن إضافة اسميهما في ائذو الرغبة وفي
صحيفة الدعوى وإن كان غير لازم ، إلا أنه

في دعوى الشفعة لم يكن لازماً لانها ليست بائنة للمغار المشفوع فيه وأن طالبي الشفعة قد لجأ إلى اختصاصها على سبيل الاحتياط فانه يفرض وقوع البطلان المدعى به في اعلانها بصحيفة المدعى فان هذا البطلان لا يؤثر في صحة اجراءات الشفعة ومن ثم يكون الدفع بهذا البطلان غير جوهري لانعدام اساسه القانوني وبالتالي فلا يبطل الحكم قصوره في الرد عليه ، والنصي مردود في شقه الثاني بأن الحكم المطعون فيه رد على الدافع ببطلان اعلان المطعون ضدهم الشفاعة الاخيرين ومن بينهم البائع لتسليم صورة الاعلان الى شخص واحد رغم تصدد مسأكنهم بقوله « وحيث ان المستأففين (طالبي الشفعة) تقمنا بشهادة رسمية من مشايخ الناحية تبين ان المستأففين عليهم الثلاثة الاخيرين يقيمون بمسكن واحد بشارع ٢٦ يوليو ببنيسويون وقد اثبت المحضر في بياناته انتقاله للمحل المراد الاعلان فيه وتسليم الاعلان لشخص يقيم مع المعلن انهم ووقع هذا الشخص على ورقة الاعلان بما يفيد استلامه الصور مما يؤيد الشهادة المقننة من المستأففين ومن ثم يكون الدفع ببطلان الاعلان في غير محله ، ومعاد ذلك ان محكمة الاستئناف قد اعتمدت في رفض الدفع على البيانات التي آتيتها المحضر في ورقة الاعلان وعلى الشهادة الرسمية التي قدمها طالبا لشفعة المطعون ضدها الاولان والتي تؤيد صحة تلك البيانات - ولما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير الأدلة والمستندات التي تقدم اليها وفي الموارنة بينها وترجيح ما تضمنت اية منها وطراح ما عداه ودن أخذ الحكم بأشهادة الرسمية المقننة من طالبي الشفعة يعتبر اطراحاً ضمتها منه لبشهادة المناقضة لها والمعننة من اطاعن فان ما يشترط اطاعن في هذا الشق من النص لا يعتد ان يكون جدلاً موضوعياً في حق المحكمة في تقدير الأدلة والموازنة بينها مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض ..

وحيث .. انه يبين من الحكم المطعون فيه انه لم يعتد في قضائه بصورية الثمن المسمى في عقد البيع على أقوال الشاهد الاول من شهود طالبي الشفعة بل انه ذكر صراحة ان هذا الشاهد شهد بانه لا يعرف حقيقة الثمن ، وانما اعتمد الحكم على أقوال الشاهدين الآخرين وهما .. زوجا المطعون ضدهما الشفاعة والخامسة اللذين شهدا بأن حقيقة الثمن هو ١٠٠ ج. وانهما علما بالتعاقد وبهمن المبيع

الاولين) أخذ انقار المبيع جميعه بالشفعة كما أودعا كل الثمن الثوابد في عقد البيع في الميعاد اعادوني من اجراءات اشعته دعوى وقد تمت وفقاً للقانون ولا يكون هناك ثمة تمييز للشفعة المبيعة ولا يتأثر من ذلك كون اعلان الرغبة وصحيفة الدعوى قد حصلت الى جانب اسم المشتري واسم ابيائه اسمي المطعون ضدهما الثالثة والخامسة اثنتين كانتا شريكتين على الشيوع للبائع المطعون ضده الرابع في ملكية العقار المبيع وباعتاً اتيه حصتهما الشافعة فيه بمقد عرقي لان اضافة اسميهما في ائذار الرغبة وفي صحيفة الدعوى وان كان غير لازم الا انه يزيد لا يؤثر في صحة اجراءات الشفعة مادامت قد وجهت الى البائع الحقيقي والمشتري وعن العقار المبيع بأكمله ، ومن ثم يكون النص بهذا السبب على غير اساس ..

وحيث ان .. الحكم المطعون فيه يبعد أن عرض لاقوال شهود طرفين ونقل عن تقرير الخبير أن المنزل المشفوع به غير قابل للتقسمة ولا يحوي أي مظاهر تدل على أية محاولة لهذه القسمة وأن المطعون ضدهما الاولين قلما انكشروا الرسميته "نتيجة لحصول تكليف المنزل المشفوع به باسميهما مناصفة بينهما دون شريك لهما فيه مما خلص منه الحكم الى عدم حصول انقسام المسمى بها من اطاعن يبعد ذلك حال الحكم انه مع انقسام وجود شركاء اخرين للمطعون ضدهما الادري في المنزل المشفوع به من عدم اشره على انقسامه لا يجوز ان يكون بينهما وبين نصب احصاه ولو ج يشررت مع باقي اسرته من الملك ..

ولما كان يبين مما تقدم ان الحكم المطعون فيه لم يفرض حق المطعون ضدهما في صلب اشعته بوصفهما يملكان على الشيوع في المنزل المشفوع به الا بعد ان في حصول انقسام المسمى من اطاعن فانه لا يكون فيما قرره في هذا المحرصي قصور أو خطأ في اعانوا اما عن المستندات التي يلتصق اطاعن بانه قلما الى محكمة الموضوع وانها تثبت قسمة المنزل المشفوع به فانه اذا كان لم يبين ماهية هذه المستندات وما لها من دلالة على حصول القسمة فان نصيه على الحكم لعدم اخذه بها او عدم رده عليها يكون نصياً مجهلاً وعارياً عن الدليل ..

وحيث .. انه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن اختصاص المطعون ضدهما الاخرية

الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة من القاعدة المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة التي تقضي بأن جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع الدعوى يراعى في تقرير نصاب استئنافاً بقية الدعوى وجعل لاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والإحالة قابلة للاستئناف دائماً وهذا تكن قيمة الدعوى ، ولا شأن لهذه المادة بميعاد استئناف الاحكام اصادرة قبل الفصل في الموضوع وهذا الاحكام الصادرة برفض المدعى بطلب الاختصاص ولا تؤدى هذه المادة الى استثناء هذه الاحكام الاخرى من التساعده الواردة في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات .

الحكمة :

وحيث ان ٠٠ الثابت ان محكمة الدرجة الاولى قضت في ٢١ من مايو ١٩٦٠ برفض المدعى المبدى من الطاعنين بعدم اختصاصها ولايتها بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها وقبل الفصل في موضوعها بتسليم خير لاداء المهمة المبنية بمنطوق هذا الحكم . وبصد أن قدم الخبير تقريره قضت تلك المحكمة في ٢٢ من أكتوبر ١٩٦٣ في موضوع الدعوى بأن الطاعنين بأن يدفعوا للطعون ضده ٨٠٤ ج و ٦٠٢ م والفوائد . فاستأنف الطاعنان هذين الحكمين في ١٠ ديسمبر ١٩٦٣ - ولما كان نص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات صريحاً في أن الاحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، وكان الحكم الذي يصدر برفض المدعى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغيره منه للخصومة فانه لا يجوز الطعن فيه الا مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى .

لما كان ذلك فانه ما كان يجوز للطاعنين أن يطعنوا استقلالاً على الحكم الصادر ضدهما برفض المدعى المبدى منهما بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى قبلها يفصل في موضوعها . واذا ترسعا حتى صدر الحكم ضدهما في موضوع الدعوى فاستأنفا الحكمين معاً في الميعاد المحدد لاستئناف الحكم الصادر في الموضوع فانهما يكونان قد توجها صحيح حكم القانون ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى يسقط حقهما في استئناف الحكم الاول

من نفس المشتري والبائع وثابت الحكم ان الطاعن لم يستشهد أحداً في التحقيق الذي أجرته المحكمة الابتدائية بشأن الثمن وأن المخبر عنه أثبت في هذا التحقيق تنازله عن شهوده . لما كان ذلك وكان من حق المحكمة أن تعتمد في إثبات صورية الثمن الواردة في عقد البيع سبب الشفعة على أقوال من تطعن اليهم من الشهود وكان الحكم المطعون فيه خلافاً لما يزعمه الطاعن في سبب الطعن لم يركن أبداً في تقدير الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع الى ضريبة الوالد المربوطة على العقار المبيع وكان الثمن الذي يذكره البائع في الإقرار الموجه منه الى الشفيع لا يعتبر حجة على الأخير ولهذا أن يثبت صوريته بكافة الطرق فإن النقص بهذا السبب في بعضه جليل موضوعي وفي البعض الآخر لا يصادف محلاً في الحكم المطعون فيه .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

(الثمن ٤٢٠ سنة ٢٤ في رئاسة ومضوية السادة المستعدين محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حافظ هريدي والسيد عبد الفتاح الصراف وسليم راشد ابو زيد ومحمد صطفى الشيباني)

٤٠٣

٣٠ مايو ١٩٦٨

حكم : جمال استئنافه . طعن . استئناف . اختصاص . مرافعات م م ٣٧٨ و ٤٠١ .

لبداً القانوني :

الاحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها الا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع ، الحكم الذي يصدر برفض المدعى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغيره منه للخصومة ، فلا يجوز الطعن فيه الا مع الحكم الصادر في موضوع الدعوى . ولا يقدر من ذلك ما نصت عليه المادة ٤٠١ من قانون المرافعات من أن الاحكام الصادرة في مسائل الاختصاص يجوز استئنافها مهما كانت قيمة الدعوى ، لأن هذا النص الخاص بتسليم الاستئناف وقد قصد به استثناء الاحكام

محكمة الاستئناف بعد أن اعتبرت العقد المبرم بين الطاعن والمطعون عنه متفسخاً بقوة القانون لاستحالة تنفيذ التزام البائع (الطاعن) بنقل الملكية إلى المشتري ورتب على ذلك عدم أحقية البائع في مطالبة المشتري بدفع الثمن ثم عادت المحكمة عند بحثها طلب ريع الاطيان المبيعة وطلب التعويض المتفق عليه في العقد واعتبرت هذا العقد قائماً ورتبت على ذلك حق البائع في حبس الثمن واعتبار طلب الريع سابقاً لأوانه لأن مجال بحثه إنما يكون عند فسخ العقد فإن هذا من الحكم تناقض تهماً به أسبابه إذ لا يفرق فيها ما إذا كانت المحكمة قد اعتبرت العقد متفسخاً أو أنه قائم ومنتج لآثاره وإذا كانت نتيجة الفصل في الطلبات التي قضى فيها الحكم المطعون فيه تختلف في حالة انقضاء العقد عنها في حالة قيامه فإن الحكم يكون بما وقع فيه من تناقض على هذا النحو يعجز محكمة النقض عن مباشرة سلطتها في التحقق من مدى صحة تطبيق القانون ويتمن لذلك نقضه .

الحكمة :

وحيث أن .. الحكم المطعون فيه جاء به قوله : « وحيث أنه بخلص من الوقائع المتقدمة أن البائع (الطاعن) قد استحاله عليه تنفيذ التزامه المتعاقد بنقل ملكية الاطيان المبيعة إلى المشتري (المطعون ضده) بسبب انقضاء ملكيتها إلى الدولة طبقاً للقانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ولما كان التزام المشتري بدفع الثمن يقابله التزام البائع بنقل الملكية الذي استحاله عليه تنفيذه فإن العقد يتفسخ طبقاً للمادة ١٥٩ من القانون المدني ولا يصبح هناك سند لحالية المشتري بدفع الثمن إلا إذا كانت الدولة التي آلت إليها ملكية الأرض قد حلت محل البائع في عقد البيع وهو ما لم يحصل » وجاء بالحكم في موضع آخر قوله : « وحيث أنه بالنسبة للمبرم المعنى به فترى المحكمة أن مجال بحثه إنما يكون عند طلب فسخ العقد وتصفية الموقف بين الطرفين على أساس ما تقتضيه المادة ١٦٠ من القانون المدني » كما جاء به في موضع ثالث قوله : « وحيث أنه بالنسبة للشرط الجزائي المنصوص عليه في البند الرابع من العقد فإن المحكمة ترى خللاً لما ذهب إليه الحكم المستأنف أنه لا مبرر لالزامه

المصادر شديداً برفض الدفع بعدم الاختصاص لعدم استئنافها له على استقلاله . قد خالف القضاة بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص - ولا محل لاستناده إلى المادة ٤٠١ من قانون المرافعات فيما نصت عليه في فقرتها الثانية من أن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص يجوز استئنافها مهما تكن قيمة الدعوى ، لأن هذا النص خاص بنصاب الاستئناف وقد قصد به استثناء الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة من القاعدة المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة والتي تقتضي بأن جميع الأحكام الصادرة قبل الفصل في موضوع أندعوى يراعى في تقدير نصاب استئنافها قيمة الدعوى وجعل الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص والاحالة قابلة للاستئناف دائماً مهما تكن قيمة الدعوى، ولا شأن لهذه المادة ببيعاً استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ومنها الأحكام الصادرة برفض الدفع بعدم الاختصاص ، ولا تؤدي هذه المادة إلى استثناء هذه الأحكام الأخيرة من القاعدة الواردة في المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات - وإذا كان قضاء الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في موضوع الدعوى هو قضاء مترتب على كون الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى قد أصبح نهائياً بعد أن قضى بسقوط الحق في استئنافه . وكان قضاء الحكم المطعون فيه بهذا السقوط قد نقض على ما سلف بيانه فإنه يترتب على ذلك نقض قضاؤه في موضوع الدعوى أيضاً .

وحيث أنه يتمن لذلك نقض الحكم المطعون فيه بمرته دون حاجة لبحث السبب الثاني من سببي الطعن .

(الطعن ٤٣٦ سنة ٣٤ ق والرسم ٤٣٥٠ لسنة ١٩٦٤)
المستأجرين منه توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة والسيه مهدي الصراف ومليح راشد إيزيد وحده مدني البغبيشي وصحة منه أحد حاد ٢

٤٠٤

٣٠ مايو ١٩٦٨

حكم : بسبب : حيث : نقض : بيب ق ١٥٠ سنة ١٩٦٤ مدني م ١٥٩ .

البلد القانوني :

إذا كان ما قرره الحكم المطعون فيه يليه أن

واعتبرت هذا العقد قائماً ورتبت على ذلك حق البائع في حبس الثمن واعتبار طلب الربيع سابقاً لأوانه لأن مجال بحثه إنما يكون عند فسخ العقد وهذا من الحكم تناقض نتجاً به أسبابه إذ لا يعرف منها ما إذا كانت المحكمة قد اعتبرت العقد منفسخاً أو أنه قائم ومنتهج لأناره وإذا كانت نتيجة الفصل في الطلبات التي قضى فيها الحكم المطعون فيه تختلف في حالة انفساخ العقد عنها في حالة قيامه فإن الحكم يكون بما وقع فيه من تناقض على النحو السالف بيانه قد أعجز محكمة النقض عن مباشرة سلطتها في التحقق من مدى صحة تطبيقه للقانون ويتمين لذلك نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن *

(الطعن ١٧٧ سنة ٢٤ ق رئاسة وعضوية السادة المستشارين محمد توفيق اسماعيل نائب رئيس المحكمة والدكتور محمد حاتم مريدي وسليم راشد ابو زعبل ومحمد صفى الشبلي ومحمد سيد احمد حاد)

به لأن المشتري قرر في مذكرته أن قيمة المدين المستحق للبنك المغاوى على الأرض موضوع التعاقب تتجاوز الثمن المحدد بالعقد وأن من حقه في هذه الحالة حبس الثمن حتى يتم تطهير العين وهي واقعة لم يجهدها ممثل البائع وسلم في مذكرته أن الأرض طرحت للبيع بالمزاد العلني لاستيفاء هذا الدين وتوى المحكمة أن ما ذهب إليه المشتري في هذا المصدد ينفق وحكم القانون * * وأن حق حبس الثمن يصبح قائماً من وقت أن يتكشف للمشتري وجود ديون غير تلك التي نص عليها في العقد * * وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن محكمة الاستئناف بعد أن اعتبرت العقد المبرم بين الطاعن والمطعون ضده منفسخاً بقوة القانون لاستحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية إلى المشتري ورتب على ذلك عدم أحقية البائع في مطالبة المشتري بدفع الثمن فإن المحكمة عادت عند بحثها طلب ريع الاطيان المبينة وطلب التعويض المتفق عليه في العقد

قضاة المحاكم الإدارية العليا

٤٠٥

٢٩ ديسمبر ١٩٦٨

قضاة ادارى : مجلس دولة ؛ اختصاص : توزيعه بين
محاكم المجلس : محكمة قضاء ادارى ؛ مستوى اختصاصها
الحكمة الادارية : حكم بعدم جواز نظرهما لسبق الفصل فيها.
رؤساء قضاة جمهورية بالقانون ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ فى ١٦٥
لسنة ١٩٥٥ م ١٣ فى ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . موافق داخل
الهيئة : فئة عالية .

المبدأ القانونى :

إذا كان الطاعن والمطعون فسادا موظفين
داخليين فى الهيئة ، ولقد أصبحت من الفئة العالية
قبل رفع الدعوى ، وكانت الدرجة موشوع
المنازعة لقد نقلت قبل رفع الدعوى الى الكادر
العالى ، فإن طلب الغاء القرار المطعون فيه يعتبر
من اختصاص محكمة القضاء الادارى .

الحكمة :

يبين من أوراق الطعن أن هيئة مفوضي للدولة
كانت قد طعنت فى الحكم الصادر بجللسة
٦ من ديسمبر ١٩٦٢ من المحكمة الادارية
لوزارة الشؤون الاجتماعية فى الدعوى رقم
٢٧٢ لسنة ٥ انتضائية وانقضى « بعدم جواز
نظر الدعوى لسبق الفصل فيها » وانزعمت المدعى
بالحرفوات أمام المحكمة الادارية العليا وقد
قيد هذا الطعن بجدول المحكمة تحت رقم ١٨٥
لسنة ٩ القضائية ، حيث حصلت فيه بحكمها
الصادر بجللسة ٤ من فبراير سنة ١٩٦٨ ،
الذى قضى « بقبول الطعن شكلا وباختصاص
محكمة القضاء الادارى بنظر الدعوى ، وأمرت
بإحالتها إليها للفصل فيها » ، وأسست
قضاها على أن المادة ١٣ فقرة أولى من كل من
القانونين ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ و ٥٥ لسنة
١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة تنص على
أن تختص المحاكم الادارية « بالفصل فى طلبات
الغاء القرارات المنصوص عليها فى البنود
(ثالثا) و (رابعا) و (خامسا) من المادة ٨

عدا ما يتعلق منها بالموظفين الداخليين فى الهيئة
من الفئة الثانية » وتنص المادة ١٤ من كل
من القانونين المذكورين على أن « تختص محكمة
القضاء الادارى بالفصل فى كل الطلبات
والمنازعات المنصوص عليها فى المواد ٨ ، ٩ ،
١٠ ، ١١ عدا ما تختص به المحاكم الادارية » .
ولما كان الثابت من الأوراق أن المدعى من
الموظفين الداخليين فى الهيئة ، وأنه أصبح منذ
أول يولييه سنة ١٩٥٧ ، أوقبل إقامة الدعوى.
من الفئة العالية ، وأن المطعون فى ترقيته من
الموظفين الداخليين فى الهيئة ، وأنه قد أصبح
هو الآخر منذ ذلك التاريخ من الفئة العالية ،
وكانت الدرجة موضوع المنازعة قد نقلت منذ
التاريخ المذكور ، أيضا الى الكادر العالى ، فإن
طلب الغاء القرار المطعون فيه يعتبر بنظر هيئة
متعلقة بموظفين داخليين فى الهيئة بالفئة العالية.
وعلى مقتضى ما تقدم فإن محكمة القضاء الادارى
تكون هى المختصة بنظر الدعوى ، وهذا ما هو
صحيح أيضا بالتطبيق لحكم المادة الاولى من
قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٤٤ لسنة
١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام القانون ٥٥ لسنة
١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس للدولة فى
الجمهورية العربية المتحدة ، وهى التى نصت
على اختصاص المحاكم الادارية بالفصل فى
طلبات الغاء القرارات المنصوص عليها فى
البنود (ثالثا) و (رابعا) و (خامسا) من
المادة ٨ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ عدا ما
يتعلق منها بالمسلمين المدنيين بالدولة من
الدرجة السابعة فما فوقها أو ما يماثلها .

(الطعن ١٩٥ سنة ٨ فى ثلاثة وعشيرة السادسة
المستشارين مصطفى كامل اسماعيل نائب رئيس مجلس
الدولة ومحمد مختار العزبى وسليمان محمود حاد ومحمد
لهى طاهر وابراهيم خليل الغريانى)

٤٠٦

٢٩ ديسمبر ١٩٦٨

١ - تعيين : موافق . خدمة : إلهالها : إعادة إليها .
رؤساء ادارى : صنفه .

بمكافأة عند عدم وجود درجة خالية وذلك كله تحت الاختيار مدة خمس سنوات . ومفهوم هذا أن القانون لم يتضمن أثراً رجعياً لإعادة من مقتضاه اعتبار القرارات الصادرة بقصلهم كأن لم تكن ، بل أنه قد راعى في ذلك أنهما قرارات صحيحة متفقة مع أحكام القانون ومنتجة لجميع آثارها التي لم يمنع أى منها . ومن ثم فليس يصحح تصحيح القرارات الصادرة بإعادة تعيين هؤلاء الموظفين بأنهما سحب للقرارات الصادرة بفصلهم من الخدمة . لخروج هذا على قصد التشريع من جهة ، ولتعارضه مع أوضاع السحب وآثاره من جهة أخرى .

ولما كان الأصل عند إعادة الموظف المفصول إلى الخدمة ألا تحسب مدة الفصل في الخدمة الدرجة ، إلا أن المشرع - رعاية منه لحالة هؤلاء الموظفين لاعتبارات خاصة - أجاز حساب هذه المدة في أقمتهم ، وبهذه المثابة فإنها لا تكون أن تكون مجرد مدة اعتبارية الأساس فيها ألا تترتب عليها الآثار القانونية ذاتها التي تترتب على مدة الخدمة الفعلية ، ومن ثم لا ينسحب أثرها على الماضي إلى ما يجاوز النطاق الذي حدده القانون ، وعلى ذلك فإن الموظف المفصول عند ععادته إلى الخدمة لا يسوغ له التوصل بالأقدمية الاعتبارية للطنن في قرارات إدارية سابقة ، وقمت منسحبة في حينها وتناولت شئراً خلال مدة انسلخته عن الوظيفة ، ولا سيما وأنه لم يطنن في قرار فصله من الخدمة ولم يحصل على حكم نهائي بالقائه وغنى عن البيان أنه ليس ثمة تلازم بين إبادة الرجعية في خصوص حساب مدة الخدمة السابقة على الفصل بالاعتداد بالأقدمية التي كان عليها الموظف قبل انتهاء خدمته ، وبين إقفاذ أثر ذلك من حيث إبادة الطنن في قرارات للترقية الصادرة قبل العمل بالقانون الذي أجاز إعادة الموظف المحكوم عليه من محكمة الشعب إلى الخدمة .

(الطنن ٦٣٨ سنة ٦ ق رئاسة وعسوية السادة المستشارين مصطفى كامل اسماعيل لاني رئيس مجلس الدولة ومحمد مختار النزي فاضل عن البرجوازي ومحمد فهمي طاهر وبراهيم خليل البربريني)

٤٠٧

١١ يناير ١٩٦٩

١ - عقد المدين : تنفيذ • استعاده • غرامة تعدي •
بببب خروج عن غرامة التنازل ؟

ب - القدية : مدة فصل : حياها : مدة اعتبارية ق
١٧٦ لسنة ١٩٦٠ م م •

المبادئ القانونية :

١ - قرار إعادة موظف إلى وظيفته التي كان يشغلها قبل الحكم عليه من محكمة الشعب ، أو إلى وظيفه أخرى ، ليس سبباً لقرار فصله من الخدمة .

٢ - مدة الفصل - تحسب وفقاً للمادة الثانية من القانون ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ ، على أنها مدة اعتبارية لا تترتب عليها ذات الآثار القانونية التي تترتب على مدة الخدمة الفعلية ، فلا ينسحب أثرها على الماضي إلى ما يجاوز النطاق الذي حدده القانون .

المحكمة :

ان القانون ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ ينص في المادة الثانية منه على أنه : « يجوز أن يعاد الموظف الموصى إلى الوظيفة التي كان يشغلها قبل الحكم عليه من محكمة الشعب ، أو إلى أى وظيفة أخرى ماثلة أو غير ماثلة ، إذا كان الحكم عليه مع وقف تنفيذ العقوبة أو كان ممن يدخل في حكم المادة السابقة ، أو كان قد استعفى العقوبة المحكوم عليه بها وذلك بالشرطين الآتيين :

(١) أن يقدم طلباً بذلك إلى الجهة التي كان يتبعها قبل فصله خلال ثلاثين يوماً من صدور هذا القانون .

(ب) أن يوضع في الدرجة التي كان عليها قبل فصله وفي أقمتيه فيها ، كما يجوز عند عدم وجود درجة خالية تعيينه بمكافأة ، ولا يجوز الطنن في قرار إعادة الموظف . كما ينص في مادته الثالثة على أن يكون الموظف تمت الاختيار مدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ ععادته إلى الخدمة ، ويجوز فصله خلالها لأسباب تتعلق بالأمن . ويؤخذ مما تقدم أن المشرع - رغبة منه في إفساح مجال العمل لمن صدرت ضدهم أحكام من محكمة الشعب ، أجاز للجهة الإدارية أن تميد تعيينهم في وظائفهم السابقة ذاتها ، وهي التي كانوا يشغلونها قبل انتهاء خدمتهم ، أو إلى أى وظيفة أخرى ماثلة أو غير ماثلة ، على أن يكون ذلك بناء على طلبهم في المبدأ الذي حدده لا تلقائياً ، وأن يوضعوا في الدرجة التي كانوا عليها بإقمتهم فيها قبل فصلهم ، أو أن يستمرروا

يسرى على الضائع التي لم يسدد عنها الرسم
الجبركي المشار إليه حتى تاريخ العمل به في
أول يولييه ١٩٦٠ *

(الطعن ١٤٧ سنة ١١ في وثائقه وعرضية السيد
المستشارين المذكور بصودحه السيد الدين الشريف رئيس
مجلس القنولة ومعاذ زكري وعبد السفار عبد الباسي
أدم وصبيد طاهر عبد الصبيد وصبيد صلاح الدين الصبيد،

٤٠٨

١١ يناير ١٩٦٩

١ - قضاء الإداري : مجلس دولة : الخصاص : شمس
عاطي : في ١٤ لسنة ١٩٦٩ م ٣٥ : قاضي امور وقتيه
(١) (٢) : عن بلائله .
٢ - قرار الإداري : عمل ماضي (٢) *

المبادئ القانونية :

١ - الأصل في قبول الطعن بالإلغاء أمام
القضاء الإداري ألا يوجد طعن مقابل ومباشر
ينص القانون على اختصاص جهة قضائية أخرى
به ، بشرط أن تتوافر للطاقن لاعتبارها مزاي
قضاء الإلغاء وضماناته وبشرط ألا تكون هذه
الجهة قضاء ولايلا لا يجد فيه صاحب الشأن
موقلا حصينا تمضي لديه أوجه دفاعه ويلاحظ
أن بعض هذه الشروط التي يتوقف عليها عدم
قبول الدعوى (٢) أمام قضاء الإلغاء غير متوافر
في طريق الطعن الذي رسمته المادة ٣٥ من
قانون الشهر العقاري ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ذلك
أن الطريق الذي رسمه القانون المذكور فضلا
عن كونه طريقا غير مباشر ، كما تذهب إلى
ذلك مذكرته الإيضاحية - فإنه قد يستغل
على الاعتراض إذا امتنع أمين مكتب الشهر عن
إجابته إلى ما كوجبه عليه المادة ٣٥ سائلة
الذكر ، وهو فوق ذلك لا يكفل حماية حقوق
المتنازعين بصورة ناجحة لأن الجهة التي تحسم

ب - احصاء جبركي : رسمه : زيادته : جهة الادارة :
تقبلها الزيادة : في ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ : نظرية فصل
الامر *

ج - رسم جبركي : رسم احصاء جبركي : زيادته :
سريان الزيادة على بطائع استوفدت قبل الزيادة *

المبادئ القانونية :

١ - إذا كانت الشركة على استعداد لتفدية
التزاعها بتوريد السيارات قبل الميعاد المحدد
بالقصد ، لولا أن حال بينهما وبين التنفيذ
أسباب اجنبية خلوجه عن ارادتها ، مردها إلى
الحكومة التي أصدرت قرارا بوقف الإفراج عن
هذه السيارات ، وعلى إثر اختطاف الهيئة بذلك
كتبت إلى مراقبة الاستيراد للموافقة على اعط
الهيئة من التعليمات الصادرة عن وزارة
الاقتصاد وظل الامر معلقا حتى تمت الموافقة على
الإفراج عن السيارات فقلعت الشركة بتسليمها
فوراً إلى الهيئة التي قبلتها وقبلت علوها في
التأخير ، فرفعت غرفة التأخير بعد توقيعها ،
وأسمت الرفع على علم مسئوليتها عن التأخير
لحدوثه نتيجة أسباب خارجة عن ارادتها
لأن الهيئة بامهالها الشركة بعد انتهاء السنة
المعدة للتوريد تكون قد اعتبرت العقد قائما
وأنه قد امتد حتى الميعاد الذي تم فيه التوريد
فعلا *

٢ - أن صدور القانون ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠
خلال فترة الاعتداد هذه ، يترتب عليه أن
تتحمل الهيئة ، دون الشركة ، بقيمة الزيادة
في رسم الاحصاء الجبركي المقررة بموجب هذا
القانون دون حاجة إلى التحوص في نظرية فصل
الامر ، لأن هذه النظرية إنما يلجا إليها في
حالة طلب التعويض عن لمر غير متوقع وقت
إبرام العقد ولكن الثابت أن المتنازعين قد
توفعا ، عند إبرام العقد ، زيادة الرسوم
الجبركية والغرامات واجود النقل أو نقصها
ووضعها نص البند الثالث عشر من الشروط
العامة ليحكم هذه الحالة *

٣ - لا وجه لعدم سريان زيادة الرسوم
الاحصائي الجبركي التي فرضت بالقانون ٢٠٤
لسنة ١٩٦٠ على السيارات موضوع النزاع
بقوله أن واقعة استيرادها تمت قبل العمل
بهذا القانون ، لأن الثابت من هذا القانون أنه

(١) راجع في حكم المحكمة الإدارية العليا في القضية
١٣٠ لسنة ١١ في جلسة ٢٤ من فبراير ١٩٦٨ المنشور
بمجموعة السنة الثالثة عشرة - الجزء الثاني ص ٥٦٤
رقم (٧٦) *

(٢) ورد البندان (١ : ب) في حكم محكمة القضاء
الإداري للطعن فيه : وقد ايدته المحكمة الإدارية العليا في
هذا الصدد لا ورد به من أسباب *

(٣) ايدت المحكمة العليا حكم محكمة القضاء الإداري
فيما قلعت به من رفضي الملغ بعدم الانضمام - ويلاحظ
أن حيليات حكم محكمة القضاء الإداري في هذا الخصوص
استعملت عبارات (قبول الطعن) (وعدم قبول الدعوى)
بدلا من اصطلاح (عدم الانضمام) *

صدر قرار نائب رئيس الجمهورية لتخفيض ٣٨ لسنة ١٩٦٢ ونص في مادته الأولى على ما يأتي : « ينقل إلى المحافظات الاختصاصات المخولة لوزارة الصناعة بمقتضى القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الصادر إليه فيما يتعلق بالمحاجر اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٢ فيما عدا التخطيط والبحصص والتفتيش الفني » . ونصت المادة الثانية على أن : « تتولى كل محافظة الاشراف على المحاجر الواقعة في دائرتها وادارتها وتنظيم استغلالها طبقاً لاحكام اتقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ المشار إليها ، وتؤول إليها ايراداتها اعتباراً من أول يولية سنة ١٩٦٢ » .

وهذا النصوص المتقدمة أنه اعتباراً من أول يولية ١٩٦٢ أصبحت المحافظات هي الجهات الادارية صاحبة الاختصاص الاسيل بالنسبة الى الاشراف على المحاجر واستغلالها ، سواء بالنسبة الى منح تراخيص الاستغلال ابتداءً أو في المواقعة على استبدال المحاجر أثناء مدة الترخيص ، أو بالنسبة الى غير ذلك من الشئون التي نص عليها قانون المناجم والمحاجر ، وتدارس هذا الاختصاص بواسطة أجهزةها وادارتها ، لما اختص مصلحة المناجم والوقود التابعة لوزارة الصناعة فقد أصبح مقصوراً على التخطيط والبحصص الفنية والتفتيش الفني ، وبعبارة أخرى انحصر اختصاصها في وضع السياسة العامة التي تسيّر عليها المحافظات والاشراف عليها والتفتيش على أعماتها في شأن المحاجر دون أن يمتد هذا الاختصاص إلى اتخاذ قرارات في شأن الطلبات المقدمة الى المحافظات ، سواء لترخيص باستغلال المحاجر ابتداءً أو بالاستبدال .

٢ - أن المادة ٣٠ من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر تنص على ما يأتي « في عقود استغلال المحاجر التي تبرم لمدة سنة يجوز للمستغل قبل انتهاء تلك المدة وبعد انقضاء مدة لا تقل عن ستة شهور من تاريخ ابتداء العقد أو تجديده أن يستبدل بالمحجر محجراً آخر من نوعه في المنطقة ذاتها بالشروط المنصوص عليها في العقد ولمدة الباقية منه إذا ثبت للمصلحة ما يبرر هذا الاستبدال » . ونصت المادة ٧٩ من اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بقرار وزير الصناعة ٦٩ لسنة ١٩٥٩ على أنه « يجوز للمصلحة

الخلاف القائم حول لزوم البيانات أو عدم لزومها لا يجري تضادها في مواجهة الحق وم ولا تمحص وسائل دفاعهم بل تصدر قراراتها الولائي على وجه السرعة وفي غير محضرهم ويكون قرارها غير قابل للطعن » .

٢ - أن محل العمل المكاد الذي لا يختص به القضاء الاداري يكون دائماً واقعة مادية واجراء مثبتاً لها ، دون أن يقصد به تحقيق آثار قانونية معينة ، الا ما كان منها وليد ارادة الشرع مباشرة ، لا ارادة جهة الادارة . لما امتنع ماعودة الشهر العقارى عن التأشير على معرود المدعية بقبوله للشهر قبل معرود المدعي عليه الثاني صاحب الاسبقية اللاحقة على أسبقية معرود المدعية ، فإنه يحث آثاراً قانونية معاكساً لاحكام قانون الشهر العقارى بما تضاربه المدعية اذ امتنع عليها شهر البيع وانتقال ملكية العقار المبيع اليها الى آخر وما يترتب على هذا الامتناع من أضرار قد تلحق بها بسبب ذلك » .

(الملحق ٢٤٠ من ١٣ في بالهيئة السابقة)

٤٠٩

١١ يناير ١٩٦٩

١ - مناجم ومطجر : استغلال / ترخيص . طلب اداري في ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . وزارة تجارة وصناعة . وزارة صناعة . في ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . قرار نائب رئيس الجمهورية للمدعيات ٣٨ لسنة ١٩٦٢ . ب - عقد اداري : استغلال محاجر . طلب استبدال مطجر : موافقة . في ٦٩ لسنة ١٩٥٩ . م ٧ .

المبادئ القانونية :

١ - يبين من مراجعة القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالمناجم والمحاجر ، أن المادة الرابعة منه الواردة في الباب الأول الخاص بالاحكام التمهيدية تنص على ما يأتي : « تقوم وزارة التجارة والصناعة طبقاً لاحكام هذا القانون بتنظيم استغلال المناجم والمحاجر وادارتها ، وكل ما يتعلق بها من تصنيع أو نقل أو تخزين ولها أن تقوم بأعمال الكشف والبحث عن المواد المعدنية واستغلال المنجم والمحاجر وما يتعلق بها لما بنفسها مباشرة » . وما أن تعهد بذلك الى غيرها بالشروط المقررة في هذا القانون » . وقد اذن هذا الاختصاص الى وزارة الصناعة عقب انشائها ، واستمر الحال على ذلك الى أن عمل بقانون نظم الادارة المحلية رقم ١٢٤ سنة ١٩٦٠ ، وطبقاً لاحكامه

يختص القضاء الإداري بنظر الدعوى • وإذا ذهب المحكم المظنون فيه ، فيما قضى به من اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ، غير هذا المذهب ، فإنه يكون قد أخفا في تطبيق القانون متعينا الغلو والقضاء بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى •

٢ - أن المادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد قد نصت على أنه : « على المحكمة إذا قضت بعدم الاختصاص أن تلزم بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، ويجوز لها عندئذ أن تحكم بقرعة عشرة جنهات ، وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها • وإعمالا لهذه المادة يتعين القضاء بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة لنظرها مع إبقاء انفصل في المصروفات •

(الطعن ٢٠٨ سنة ١٣ ق رئاسة وعسوية السادة المستشارين الدكتور محمود سمح الدين الشريف رئيس مجلس الدولة وعادل زخاري وعبد الجبار آدم ومحمدا محمد عبد الحميد ومحمد صلاح السيد)

٤١١

١٨ يناير ١٩٦٩

اختصاص : قضا إداري : مجلس دولة • عمل خاص : قرار إداري : ق ٥٧ لسنة ١٩٥٤ • عذر : نوع ملكية للمصلحة العامة • استهلاك مبان : قرار بإزالتها • غش : تظلم • قرار رئيس مجلس تنفيذي ٦٢٢ لسنة ١٩٦٢ •

البلد القانوني :

القرار الصادر بأزالة باقي المبانى المملوكة للمدعى ، وإحالة عن خط التنظيم المتعدد لتوسيع الشارع ، بالمخالفة لقرار رئيس المجلس التنفيذي باعتبار إزالة العقارات البارزة عن خط التنظيم المتعدد توسيع الشارع من أعمال النعمة العامة ، وهي تشمل العقارات البارزة عن خط التنظيم ، دون إحالة عنه ، هذا القرار ليس عملا تنفيذيا ، بل هو قرار إداري يختص القضاء الإداري بنظر الطعن فيه •

المحكمة :

أنه عن الدفع الثار بعدم اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظر الدعوى وببناء أن القرار المطعون فيه لا يبدو أن يكون من قبيل الإجراءات التنفيذية المترتبة على صدور قرار السيد / رئيس المجلس التنفيذي ٦٢٢

استبدال المحجر اذا وجبت المصلحة مبررات فنية وأسباب تعوق استمرار استغلال المحجر ••

• ويتضح من هذه النصوص أن الشرع لم يلزم الجهة الإدارية بالمواقفة على طلب الاستبدال بمجرد تقديمه من المستقل في الواجبات التي حدها القانون ، وإنما أجاز لها ذلك إذا ما اتضح لها أن هناك مبررات فنية تسوغ إجابة هذا الطلب ، ومن ضمنها قيام أسباب من شأنها تعويق استمرار استغلال المحجر •

(الطعن ٥٦٦ سنة ١١ ق رئاسة وعسوية السادة المستشارين الدكتور محمود سمح الدين الشريف رئيس مجلس الدولة وعبد السار عبد الباقى آدم ومحمد طاهر عبد الحميد ويوسف إبراهيم الشناوى ومحمد صلاح الدين السيد)

٤١٠

١٨ يناير ١٩٦٩

١ - اختصاص : قضا إداري : مجلس دولة • عذر إداري : منازعة بشأنه •
٢ - إحالة : دعوى إلى محكمة مختصة : اختصاص منقلى بالولاية • مرافعات م ١١٠ •

البداية القانونية :

١ - إذا كان ثمة عقد إداري بين الجماعة المدعية والمدعى عليه لاستغلال المصلح ، انتهى بتصفية المراكز القانونية التي تربت عليه • بعد أن فسخت الجماعة العقد المذكور واستولت حقوقها لدى المدعى عليه من مبلغ التأمين ، وتبقى له منه مبلغ عشرة جنهات على حسابه بالأمانات ، وكان احتفاظها بالمقتولات المملوكة للمدعى عليه باعتبارها ميجوزا تحت يدها وحارسه عن تلك المقتولات حتى يتم التنفيذ عليها من جانب الحاجزين ، فإن ذلك يقطع بأن حقوق المدعية المطالب بها لم تكن وليمة العقد الإداري السابق فسفه ، بل نتيجة إجراءات جعلت منها حارسه على المقتولات ، وحقوقها بهذه الثابة منتبة بالمعقد الإداري ، ولا تنطوي المجدلة في شأنها على منازعة متفرقة عن عقد إداري : ذلك أن مطالبتها لا تعترى تمويضا مترتبا على عقد إداري لأن ما قامت به الجماعة من إجراءات ، بعد توقيع الحوز تحت يدها هو تصرف إداري حادى لا منسلة له بالعقد الإداري ومن ثم لا

مجلس الدولة وعادل عزيم زخاري وعبد الستار عبد الجبار
وبوسف التناوي ومحمد صلاح السيد (

٤١٢

١٨ يناير ١٩٦٩

عامل : يومية دائم : فصل بغير طريق تقديري : سو.
سلوك : عدم كفاية قرار مجلس ولدا ٨ من مايو ١٩٦٢
١٩٦٢ ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تعليمات
ولادة مالية ٩ في اول يولية ١٩٦٢ منشور مالية ٩ لسنة
١٩٦٢ ملف ٣٣٤ - ٢/١ قرار رئيس الجمهورية ٢٤
لسنة ١٩٦٠ .

المبدأ القانوني :

لم يضع كادر العمال ولا قرار رئيس
الجمهورية ٢٢٣ لسنة ١٩٦٠ نظاما جديدا
لتفصيل غير التقديري ، مما يستتد منه بناء
سلطة وكيل الوزارة في فصل عمال اليومية
بغير الطريق التقديري .

الحكمة :

ان النظام القانوني الذي وقعت في ظله
المنازعة المثارة يبيح لجهة الادارة ضمنا لحسن
تسيير المرافق العامة على وجه يحقق الصلحة
العامة ، فصل عامل اليومية الدائم متى أصبح
غير صالح للمبقاء في الخدمة وذلك بغير الطريق
التقديري . وفي ذلك تنص المادة ١٥ من
تعليمات المالية رقم ٩ الصادرة في اول يولية
١٩٦٢ ومنشور المالية رقم ٩ لسنة ١٩٤٢
ملف ٢٣٤ - ٢/١ على فصل العامل لعدم
الكفاية ولعدم الرضا عن عمله ، كما تقضي
المادة ٤٠ من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨
من مايو ١٩٦٢ على الا يكون لعامل اليومية
الدائم الحق في أية مكافأة اذا فصل من الخدمة
بسبب الاحمال أو سوء السلوك أو عدم الكفاية
ما لم تقرر خلاف ذلك السلطة التقديرية التي
يكون خاضعا لها واذا ناطت المادة ٤٠ من
مجلس الوزراء الصادر في ٨ من مايو ١٩٦٢
بالسلطة التقديرية الاختصاص في تقرير احقية
عامل اليومية الدائم اثنى يفصل بسبب غير
تاديب لاهله أو سوء سلوكه أو عدم كفايته
في المكافاة ، فان دلالة هذا النص ان السلطة
الرئاسية لهذا العامل متمثلة في رئيس
الصلحة أو وكيل الوزارة حسب الاحوال هي
صاحبة الولاية في فصل عامل اليومية الدائم
بغير الطريق التقديري دون السلطة التباديبية ،
واذا كان كادر العمال وقرار رئيس الجمهورية

لسنة ١٩٦٢ بتقرير المنفعة العامة المشار اليه ،
وحيث ثم فانه لا ينشأ مركزا قانونيا جديدا
وبالتالي لا يرتفع الى مستوى القرارات الادارية
التي يختص القضاء الاداري بطلب النافذ فان
هذا الدفع مردود بان القرار المطعون فيه
استهدف ازالة باقى محطة البنزين للملوكة
المسمى بالقطعة ٥٥٨ والخارجة عن خط التنظيم
المحدد لتوسيع شارع الجيش بمدينة السويس ،
واذ صدر القرار على هذا النحو فانه يكون قد
خالف احكام قرار السيد / رئيس المجلس
التنفيذي ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه الذي
قضى في مادته الاولى باعتبار ازالة المقارنات
البارزة عن خط التنظيم المتعد توسيع شارع
الجيش بالسويس من اعمال المنفعة العامة ،
ومفهوم هذا النص ان اعمال المنفعة العامة
شملت المقارنات البارزة عن خط التنظيم
المذكور دون تلك الخارجة عنه ، وهو الامر الذي
اكدته صريح المذكرة الايضاحية لهذا القرار
حين اشارت الى ان محافظة السويس رأت
توسيع شارع الجيش بازالة المقارنات المتفرقة
والبارزة عن خط التنظيم المتعد ، وقد استبان
من رسم التنظيم المتعد بانقرار التشييد
بالجريدة الرسمية رقم ١٤ في ٢٩ من نوفمبر
١٩٦٢ ان خط التنظيم لم يشمل جميع القطعة
٥٥٨ المذكورة ، ومعنى كان الامر كذلك وكان
قرار تقرير المنفعة العامة لم يشمل من القطعة
٥٥٨ الا الجزء البارز عن خط التنظيم من الجهة
الادارية اذا اصدرت القرار المطعون فيه باذخال
الجزء المتبقي من هذه القطعة ضمن اعمال المنفعة
العامة فانها تكون بذلك قد اقصت عن
ايرادتها الملزمة بقصد احدث مركز قانوني
جديد لم يمسسه قرار تقرير المنفعة العامة
بالتعديل ، ولا ينال من ذلك استناد الجهة
الادارية الى ان مشروع نزع الملكية (مشروع
رقم ٣١١ بدييات السويس) قد تناول القطعة
٥٥٨ بالكامل ، ذلك ان هذا المشروع وقد أعد
تفصيلا لاحكام قرار رئيس المجلس التنفيذي
٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ فانه ليس من شأنه ان
يؤثر في المركز القانوني للمدعي الذي يستمد
من قرار تقرير المنفعة العامة المذكور ، وبناء
عليه فان القرار المطعون لا يمس مجرد اجراء
تنفيذا بل هو في الحقيقة من الامر قرار اداري
تتوافر له قوماته وخصائصه ويختص القضاء
الاداري بنظر الطعن فيه ، ويكون الدفع المثار
على غير سبيل من القانون حقيقيا بالرفض .
(الملحق ٢٥٩ سنة ١٢ ق ١٢ رقعة مطوية السادة
المستشارين المذكور منصوص عنه المدين الفردي رئيس

وحيثهم دون العمال ، وإذن فلا يبقى سوى أن تقرر الجهة التي يتبعها العمال وحيثهم ولاية فصلهم بغير الطريق التأديبي ، باعتبار أن هذا الفصل هو وجه من وجوه التصرف في التحقيق . وممتنحي ذلك أنه ليس بلامر لفصل العمال بغير الطريق التأديبي أن يتم هذا الفصل بأداة القرار الجمهوري ، وإنما يكفي فيه بالقرار الصادر من وكيل الوزارة وغنى عن البيان أن هذا القرار لا يستوجب نصحه ؛ إن يسميه تحقيق ولا عرض أمر العامل المقترح فصله على اللجنة الفنية المختصة .

١) المجلد ٧٦٢ سنة ١١ ق رلاسة ومضوية السادة المستشارين الدكتور محمود سمح الدين الشريف رئيس مجلس الدولة وعادل عزيز فخاري وعبد الستار عبد الباقي ومحمد صلاح الدين السعيد)

٤١٣

١٩ يناير ١٩٦٩

ثانية : مؤلف : مؤهل دراسي : تديره . شهادة تجارة متوسطة . شهادة كاتبة تعليم أول . قواعد أصناف .

المادة القانونية :

أنه من المقرر أن تقدير الشهادات ومعادلاتها وتحديد مستواها العلمي هو من اختصاص السلطة الإدارية التي تترخص فيها بلا معقب عليها لتعلقها بصميم اختصاصها وأعلم وجود قواعد معينة أو ضوابط محددة يمكن يلتصقها بمراجعة الإدارة عند مخالفتها إياها ، ومن ثم فإذا كانت شهادة التجارة المتوسطة الحاصل عليها المظنون في ترقيةهم قد قدرت لها قواعد الأوصاف السبائية وتلك الأوصاف المدرجة الثامنة بموجب بمرتب قدره سبعة جنيئات ونصف شهريا ، بينما قدرت تلك القواعد للشهادة الحاصل عليها المدعى وهي كفاءة التعليم الأول الدرجة الثامنة بموجب بمرتب قدره ستة جنيئات شهريا ، فإنه لا جناح على الجهة الإدارية إذا هي اعتربت - بما لها من سلطة تقديرية كما سبق القول - أن مؤهل المدعى أدنى في المستوى من مؤهل المظنون في ترقيةهم وأثرتهم تبعاً لذلك ونتيجة له بالترقية دون المدعى وعليه يكون قرارها في هذا الشأن صحيحاً مطابقاً للقانون .

٢) المجلد ٤٢٧ سنة ٩ ق رلاسة ومضوية السادة المستشارين صليح كامل اسماعيل نائب رئيس مجلس الدولة ومحمد مختار الزبي وسامح علي البحراوي وسليمان بصير محمد طاهرهم الشريفين)

٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن قواعد تأديب عمال أيومية الحكوميين قد خلا وكيل الوزارة بعد أخذ رأى اللجنة الفنية للعمال سلطة فصل عامل أيومية تأديبياً ولم يضعها نظماً جديداً لنفهاء غير التأديبي ، فإن مؤدى ذلك استيفاء سلطة وكيل الوزارة في فصل عمال أيومية بغير الطريق التأديبي ولا يسوغ استعارة انقواعد المنظمة للفصل غير التأديبي للموظفين العاملين بأحكام القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن نظام موظفي الدولة ، والتي تتطلب صدور قرار جمهوري بذلك ، وتطبيقها في شأن عمال أيومية ، وذلك لاستقلال كل من إدارتي ومقرها بقواعد قانونية خاصة تنظم أمر فصلهم بالطريق غير تأديبي يؤيد سداد هذا النظر أن المادة الخامسة عشر من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة تنظيم إنيابته الإدارية والمحاكمات التأديبية قد نصت على أن يكون : يتصرف في التحقيق بالقياس إلى أعمال من اختصاص الجهة التي يتبعونها . وقد اشارت المذكرة الإيضاحية بهذا التعاون إلى أنه مما يتعلق بسلطات النيابة الإدارية في التصرف في التحقيق ما نص عليه في المادة السادسة عشرة من القانون المشار إليه من تحويل المدير إنيابة النيابة الإدارية اقتراح فصل الموظف بغير الطريق التأديبي إذا أسفر التحقيق عن وجود شبهات قوية تسي كرامته الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة ، ومؤدى ذلك بطريق الزدوم أن اقتراح فصل العامل بغير الطريق التأديبي إنما هو من قبيل التصرف في التحقيق ، فأذا لوحظ أن المادة الخامسة عشرة من القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تنص صراحة على أن يترك أمر الفصل للجهة التي يتبعها العامل ، ولم تتطلب استصدار قرار جمهوري بعصمه بغير الطريق التأديبي ، فإن مؤدى ذلك أن روح اقتراح يعزل للسلطة الإدارية التي يتبعها العامل اختصاصاً تشاكرها فيه جهة أخرى بالتصرف في التحقيق وإذا كانت المادة الخامسة عشر سالفة الذكر قد قضت بعدم سريان أحكام بعض مواد القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المقصود إليه على العمال ، وليس من بينها المادة ١٦ ، فإن ذلك لا يستفاد منه كما فهم الحكم المظنون فيه أن الشرع أراد انفصال حكم المادة السادسة عشر على العمال ، وأنه بذلك سوى بينهم وبين الموظفين من قبيل إيجاب فصلهم بغير الطريق التأديبي بقرار من رئيس الجمهورية ، ذلك أن صريح نص المادة ١٦ المذكورة ناطق بأنها لا تطبق إلا على الموظفين

قضاة المحاكم التكميلية

٤١٤

٦ فبراير ١٩٦٧

محكمة القاهرة الابتدائية

حيازة : دعوى استردادها • دعوى حيازة : لم على م
١/٥٧٥ : حيازة : عقد ايجار • دعوى مرفض • دعوى وضع
يد • مدني م ٢/٩٥٨ •

المبدأ القانوني :

ليس للمستأجر أن يلجأ الى دعوى استرداد
الحيازة ، أو دعوى الحيازة الاخرى تجسده
المؤجر •

الحكمة :

ومن حيث •• انه ليس للمستأجر ان يلجأ
الى دعوى استرداد الحيازة أو دعوى الحيازة
الاخرى تجاه المؤجر ، فهذه الدعاوى إنما تطبق
للمستأجر تجاه الغير اذا تعرض له لاتجاه
المؤجر ذاته ، وإذا كان القضاة قد اجاز
للمستأجر بنص القانون المادة ١/٥٧٥ منه رفع
دعوى الحيازة على الغير ، فلان له مصلحة
شخصية مباشرة في الذود عن الحيازة ضد
المتدنى عليها ، اما دعوى المستأجر ضد المؤجر
فلا يصح تأسيسها على الحيازة لانها إنما تستند
الى عقد الاجار المبرم بينهما ، ودعوى الحيازة
هي تلك التي يركن رافعها الى مجرد الحيازة
طالباً بحمايتها ، وقد أخذت محكمة النقض بهذا
المبدأ فيما يتعلق بدعوى التعرض •• ذلك أن
المشرع لم يقرر حماية الحيازة بدعوى وضع
اليده - بحسب الاصل - إلا اذا كانت حيازة
قانونية يتوافر فيها العنصر المادي وهو
السيطرة المادية على الشيء ، كما يتوافر فيها
العنصر المعنوي وهو استعمال حق من الحقوق
وظهوره بظهور صاحب الحق موضوع الحيازة ،
فخرج بذلك اصحاب الحيازة المادية أو العرفية
كالمستأجر ، والموعد لديه ، والمرتفع عن عمارة

والخارس كاصل عزم - من نطاق هذه الحماية
لان كلا من هؤلاء يحمل باسم غيره ولا تؤدي
حيازته الى اكتساب الحقوق بالتقاوم المكسب •

وإذا كان المشرع قد أباح في المادة ٥٧٥ من
القانون المدني للمستأجر رفع دعوى اليده
جميعاً ، وأباح للمستأجر وغيره من الحائزين
حيازة مادية أو عرفية بالنيابة عن غيرهم ولا
تتوافر فيها نية التملك ، رفع دعوى استرداد
الحيازة في المادة ٢/٩٥٨ مدني ، فإن ما أباحه
المشرع للمستأجر في الحانة الاولى ليس الا
استثناء من هذا الاصل العام او تلك القاعدة
انعاماً وبشرط أن يكون توجيهها لغير المؤجر •
(نقض ٢٣ من يناير ١٩٥٨ س ٩ ص ١٠٦) •

فإذا رفع المستأجر دعوى على المؤجر
لتمرضه لحيازته ، فلا تكون دعوى حيازة لانها
لا تستند الى الحيازة وإنما تستند الى عقد
الاجار الذي أبرم بينهما (المرافعات للدكتور
أحمد أبو الوفا طبعة خاصة سنة ١٩٥٩ ص
٢٠٣) وما أباحه المشرع للمستأجر وغيره من
الحائزين بالنيابة عن غيرهم في الحالة الثانية
لم يقصد حماية هذه الحيازة المادية لذاتها ،
وإنما كان يهدف الى حماية الحيازة الاصلية التي
يستمد منها المستأجر وغيره من الحائزين
العرضيين حيازته المادية ، اذا اقتضى في تلك
الحيازة الاصلية دليلها على الملكية ، فهو لم
يقرر حماية الحيازة المادية الا على أساس ان من
ورائها حيازة قانونية (المرجع السابق للدكتور
أحمد أبو الوفا ص ٢١٠ هامش ١) وبديهي
انه لتلك المحكمة التي يهدف اليها المشرع لا
تتحقق الا اذا كان استعمال دعوى استرداد
الحيازة من المستأجر ضد غير المؤجر ، حيث
يكون لكل من المستأجر والحائز الاصل الحق
في رفع الدعوى ضد المتدنى لحماية الحيازة
القانونية الاصلية •

ولما كان المؤجر هو صاحب الحيازة الاصلية
التي افترض المشرع انه يجوز حيازة قانونية

ولا يصح أن يسلب منه هذا حكم لم يكن طرفاً منه ، وشتان ما بين هذا النظر ، وبين الأساس القانوني الذي يتعين للترامه عند الفصل في هذه الدعوى من حيث توافر شروط دعوى استرداد الحيازة .

٢ القضية ١٢٢٤ سنة ١٦٦ مدي مساف رئيسه وعوضه السادة الاسانلة محمد عبد الرحمن رئيس المحكمة ومادر الزبي وحسد سبلي العاضين)

٤١٥

٢٠ فبراير ١٩٦٧

محكمة القاهرة الابتدائية

١ - شونة : ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، انجيله
ب - أمر لاء : بملوه من لاني مخص

المبادئ القانونية :

١ - المقصود بالآمان في قانون ايجار الآمان كل حيز مطلق بحيث يكون حوزاً ، ويكفي فيه أن يكون مغلقاً ومغاطاً بسور ، وتكون شونة القطن أو غيرها من الشئون الأخرى من الآمان المقصود في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

٢ - امر الاداء الصادر في منازعة ايجارية ناشئة عن اتفاق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، تختص بمصالحات المحكمة الابتدائية وحدها ، دون المحكمة الجزئية ، لذلك يجب إلغاء امر ارداد الصادر من قاضي غير مختص .

المحكمة :

ومن حيث انه من المقرر طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون ايجار الآمان ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقوانين المعدلة له ، أن المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون ترفع الى المحكمة الابتدائية المختصة - وحتى يكون النزاع ناشئاً عن تطبيق أحكام هذا التشريع الاستثنائي ، يجب أن يكون الفصل فيه مستلزماً لتطبيق حكم من أحكام التشريع الاستثنائي ، أم غير ناشئ عن تطبيق هذه الأحكام ، فمسألة أدلية تسبق النزاع فيه ، فلا تدخل فيه ، مما يترتب عليه أن النزاع في هذه المسألة الأولية لا يكون نزاعاً ناشئاً عن تطبيق أحكام التشريع الاستثنائي : ذلك أن النزاع في هذه المسألة لا يدخل في المنازعات ايجارية وبما على ذلك فانقلص إلى المحكمة المختصة بنظر النزاع لانه يدخل في المنازعات ايجارية أو غير مختصة بنظره لانه لا يدخل في

دالة على الملكية والتي صاحها بدعوى استرداد الحيازة التي يرغمها كل من المؤجر والمستأجر ، فلا يقبل من هذا الاجر الذي سلبت حيازته من قبل المؤجر أن يرفع هذه الدعوى ضد المؤجر ، لأنها لم تقصر أصلاً إلا لحمايته هو وحماية حيازته الأصلية ، ولم يكن الهدف الأصلي من تقرير حق المستأجر في رفعها إلا حماية الحيازة الأصلية للمؤجر لا الحيازة المادية التي للمستأجر ، ومن ثم فلا يصح تأسيس دعوى المستأجر في هذه الحالة على الحيازة ، لأن الدعوى تستند حينئذ إلى عقد الإيجار الذي أبرم بينهما ، لما دعوى إيجاره فهي تلك التي يستند راعها إلى مجرد إيجاره وحمايتها . وقد قضى طليطاً ، لا تقم بان حيازة المستأجر للمعين المؤجرة تعد حيازة للمؤجر واستمراراً لها وإذا كان القانون المدني قد اجار للمستأجر بنص المادة ١/٥٧٥ منه رجع دعوى الحيازة على الغير ، فلان مصلحة المستأجر مباشرة في النود عن الحيازة ضد المعتدي عليها ، مان دعواه قبل المؤجر لا يصح إقامتها على أساس الحيازة لأنها إنما تستند إلى عقد الإيجار المبرم بينهما ودعوى الحيازة هي تلك الدعوى التي يرتكن رافعها إلى مجرد الحيازة طالبا حمايتها ، ومن ثم فتعي كان المستأجر قد أسس دعواه باسترداد الحيازة على قيام العلاقة ايجارية بينه وبين المؤجر مان سواء لا تكون مقبولة (استثناء بنى سوبف المجموعة الرسمية ص ٦٢ عدد ١ ص ٣) .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فلا يجدي المستأنف نفعا باعتياده على الحكم الصادر لمصلحته بوقف تنفيذ حكم ايطرد عليه ، ذلك أنه فضلاً عن أن الأحكام المستعملة لا تؤثر على محكمة الموضوع عند نظر الدعوى في أصل الحق (نقض ١٦٦/٢/١٩٢٢ طعن ٩٢ ص ٢ القضائية) بل أن المحكمة الموضوع أن تمدل أو نفي فيه كما أن لها الا تعتبره (القضاء المستعمل لمحدد على راتب طبع رابعة سنة ١٩٦٠ ص ١٩٢ ، ١٩٢) فان الثابت من هذا الحكم أنه أسس قضاءه على ما استشفه من ظاهر الأوراق من أن المستأنف يشغل الحجرة موضوع الدعوى . وسواء أكان وضع اليد غصباً أم ايجاراً من المستأنف عليه ، فانه لا يسوغ لهذا الأخير أن يسلب حيازته لهـنـه الحجرة إلا باستصدار حكم منه يقضي بذلك ، ولا يصح أن ينقله حكم صدر ضد شخص آخر . فهو قد أقبح على أن المستأنف له حق ظاهر في وضع يده على العين المؤجرة .

يتنازع فيها الطرفان بشأن المد الأقصى لها من المنازعات الإيجارية على التخصيص المتقدم والتي تدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية اختصاصاً نوعياً استثنائياً .

ومن حيث أنه بالترتيب على ما تقدم يكون الحكم المستأنف قد جانب الصواب حين قضت بجزء من الأجرة المطالب بها بناء على تسليم المدعى بها ، وأوقف نظر المدعى حين الفصل في تحديد الأجرة انبثاقه من المحكمة المختصة ، ذلك أن محل الأخذ بهذه القاعدة أن تكون الدعوى المطروحة على المحكمة تخص هي أصلاً بنظرها ، وأن فصلها في هذا النزاع يتوقف على مسألة أولية أخرى حارجة عن اختصاصها . أما إذا كان النزاع برتمه المروض محل المحكمة هو من اختصاص محكمة أخرى ، فلا محل لأوقف الدعوى في عدم الحالة ولا حتى القضاء بجزء مسلّم به من الطلبات لأنه يكون قضاء في نزاع خارج عن اختصاصها ومن ثم ترى هذه المحكمة القضاء بألفاء الحكم المستأنف في مجموعه ، وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى .

ومن حيث أنه لما كان لا جدال في وجوب أن يكون القاضي الذي أصدر الأمر مختصاً بالفصل في النزاع نوعياً ، لأن صدور أمر الاداء المتطلب منه من قاضي محكمة عابدين الجزئية يكون أمراً صادراً من قاض غير مختص نوعياً بإصداره تأسيساً على أنه صادر في منازعة إيجارية ناشئة عن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الاماكن والمحكمة الابتدائية وحدها تكون هي صاحبة الاختصاص النوعي بإصداره (قضى ١٤/٣/١٩٦٣ المجموعة ص ١٤ من ٢٩٣) ومن ثم يتعين ترتيباً على ذلك القضاء بألفاء أمر الاداء المتطلب منه بصدوره من قاض غير مختص بإصداره ، ولا يجوز للمحكمة حيثخذ أن تصدق لموضوع الدعوى أو أن يحيلها إلى المحكمة التي تراها مختصة في هذه الحالة ، لأن صدور الأمر من قاضي مختص بإصداره شرط شكل للصدور لا قاعلة من قواعد الاختصاص .

(القضية ٢٠٨٦ سنة ١٩٦٦ ص ١٠١ بالهيئة السابقة)

٤١٦

٦ ديسمبر ١٩٦٧

محكمة القاهرة الابتدائية

مدعى : قبيتها ؛ المدعى : قبيتها ؛ م ٣٩ / لصاب
محكمة جزئية

فيها ، هو فصل في نزاع لا يدخل هو ذاته في المنازعات الإيجارية ومن المقرر أن دعوى الأجرة التي تتعلق بالمد الأقصى الذي فرضه ذلك التشريع الاستثنائي لها تعتبر من المنازعات الإيجارية وهذا الاختصاص الموقوف للمحاكم الابتدائية بالمنازعات الإيجارية هو اختصاص نوعي يتعلق بالنظام العام فيجوز الدفع به في أي حالة عليها الدعوى - كما يجوز للمحكمة أن تقضى فيه من تلقاء نفسها - والمقصود بدعوى الأجرة المشار إليها والتي تعتبر ضمن المنازعات الإيجارية هي تلك التي تتصل بالاماكن التي تخضع لأحكام هذا التشريع الاستثنائي (راجع - اوسيط للدكتور السنهوري جزء ١ ص ٦ - ١٢١٧ - ١٢٣٥ - وفتاوى إيجار الاماكن للدكتور سليمان مرقص طبعة ٤ لسنة ١٩٦٤ ص ٥١٩ وما بعدها) .

ومن حيث أنه تطبيقاً لما تقدم - ولما كان الثابت من البند الاول من عقد الإيجار المبرم بين الطرفين أن المكان المؤجر هو شقوه بمشتركها ، وأن الثابت من البند الثاني منه التزام المؤجر بإنشاء غرفتين بالشقوة على حسابه الخاص حسب المواصفات المذكورة وعمل حديقة صغيرة وإجراء التوصيلات اللازمة تزويد الشقوة بالمياه وبناء دورة مياه - وأن الأجرة المتفق عليها هي ٨٠٠ ج.م سنوياً وأن الاستفادة من بنود العقد المذكورة أن عقد الإيجار قد انصب على الشقوة بمشتركتها ، وأن الأرض الغشاء لم تكن هي المتعجرة وحدها في ذلك العقد ، بل أن الأجرة قد اشتملت المكان كله بما يحتوي عليه من عناصر يتعلق بالأرض والمباني وغيرها من المرافق المزودة بها هذه المباني ، وذلك لفرض تجارى هو استعمال هذا المكان في تخزين الغلال والاقطان والبضائع .

لما كان ذلك وكان المقصود بالمكان في قانون إيجار الاماكن كل حيز مطلق بحيث يكون حرّاً وأنه يكفي فيه أن يكون مطلقاً ومحاطاً بسور فتكون شقوة القطن أو غيرها من الشقون الأخرى من الاماكن المقصودة في القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ كما يقول التقرير الاول للجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب (المرجع السابق ص ٦٠ - ٩٠٧ للدكتور السنهوري) وص ٢٤ للدكتور سليمان مرقص (وعلى ذلك تكون الشقوة المؤجرة من الاماكن الخاضعة لأحكام ذلك التشريع الاستثنائي وتكون الدعاوى باعتبارها من دعاوى الاجسرة التي

المبدأ القانوني :

إذا كانت الدعوى مقامة من الغير باستحقاقه للاموال المحجوزة ، كان التقدير باعتبار قيمة هذه الاموال ، لان الدعوى تكون في الواقع دعوى ملكية .

المحكمة :

•• رجحت ان المادة ٣٩ مراقبات تنص في فقرتها الاخيرة على أنه اذا كانت الدعوى مقامة من الغير باستحقاقه للاموال المحجوزة ، كان التقدير باعتبار قيمة هذه الاموال • وذلك لان هذه الدعوى هي في الواقع دعوى ملكية (ابو الوفاء صحيفة ٤٤٤)

وحيث انه ترتيبا على ما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الاستئناف لان قيمة الدعوى اتمم المحكمة الجزئية التي يتحدد بها نصاب الاستئناف لا تتجاوز خمسين جنيها مما يجعل م أول درجة انتهائيا .

(قضية ١٧٠٢ سنة ١٩٦٧ م صدرت رئاسة ومجلس السادة الاساتذة عبد الوهاب محمد مصطفى رئيس للمحكمة ومحمد بدر الميلاوي وسليمان ايوب العائني)

٤١٧

٢٨ ديسمبر ١٩٦٧

تصرف : منة • بطلان • باعث مشروع • مدة معقولة • مدني م م ٨٢٣ و ٨٢٤ •

المبدأ القانوني :

الاصل تحريم الشرط المانع من التصرف ، الا اذا تحقق شرطان : اولهما ان يكون مبنيا على باعث مشروع ، والثاني ان يكون مقصورا على مدة معقولة • فاذا توافر الشرطان فالشرط المانع من التصرف صحيح • واذا خولف كان التصرف المخالف باطلا • وبطلان هنا مطلق

المحكمة :

•• وحيث انه من المقرر فقها وقضاء ان من حق المشتري ان يقيم على البائع دعوى يطلب فيها تنفيذ التزامه (التزام البائع) بنقل ملكية المبيع تنفيذا عينيا من عقد البيع ، وأنه يشترط لاجابته لذلك ان يكون التنفيذ المعني بنقل الملكية ممكنا ، وأن يثبت أن عقد البيع صدر صحيحا نافذا ، وأنه لا يزال كذلك حتى وقت صدور الحكم • كما أنه من المقرر كذلك أنه اذا كان عقد ملكية البائع لم

يسجل فانه يكون قد باع ملك غيره • ويكون يبيعه قابلا للبطلان لصاحبه المشتري • وينقلب هذا البيع صحيحا باجازه المشتري أو المالك الحقيقي ، كما ينقلب كذلك بابلولة المبيع الى ملكية البائع بعد صدور العقد ، وفي هذه الحالة ينتقل الى المشتري محملا بالحقائق التي رتبها البائع الحقيقي قبل ان ينتقل الى البائع . (راجع الوسيط للدكتور السهنوري الجزء الرابع ص ٤٨٨ وما بعدها و ص ٢٩٥ ، وشرح القانون المدني الجديد للدكتور المرحوم محمد كامل مرسى الجزء السادس طبعة ١٩٥٢ ص ٤٤٧ بند ٢٢٤)

ومن اسباب بطلان ان تصرف القانوني ما نصت عليه السادتان ٨٢٣ ، ٨٢٤ مدني ويجري نص اولاهما على أنه : « (١) اذا تضمن العقد أو الوصية شرطا يقضي بمنع التصرف في مال فلا يصح هذا الشرط الا اذا كان مبنيا على باعث مشروع ومقصودا على مدة معقولة • (٢) ويكون الباعث مشروعاً متى كان المراد بالمنع من التصرف حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو للتصرف له أو الغير (٣) والمدة المعقولة يجوز أن تستغرق مدى حياة المتصرف أو المتصرف اليه » أما المادة الثمانية فتتص على أنه : « اذا كان شرط المنع من التصرف الوارد في العقد أو الوصية صحيحاً طبقاً لاحكام المادة السابقة بكل تصرف مخالف له يقع باطلا »

وواضح من هذين النصوص سالف الذكر ان الاصل هو تحريم الشرط المانع من التصرف الا اذا تحقق شرطان : اولهما ان يكون مبنيا على باعث مشروع ، والثاني ان يكون مقصورا على مدة معقولة ، فاذا توافر هذان الشرطان فالشرط المانع من التصرف صحيح ، وان خولف كان التصرف المخالف باطلا ، وبطلان هنا بطلان مطلق ، ذلك لان التصرف الباطل في نفة التقنين المصري هو التصرف الباطل بطلانا مطلقا ، اما اذا كان الباطل نسبيا فالقانون المصري يسير عنه بمباراة « قابل للابطال » ، ونتيجة لهذا البطلان المطلق فانه يحق لكل ذي مصلحة التمسك به ولو كان هو المتصرف له ، ويجوز للمحكمة ان تقضي به من تلقاء نفسها (م ١٤١ مدني) •

على أنه يجب حتى يكون الشرط المانع في العقار نافذا في حق الغير ، أي في حق شخص تصرف له من تلقى المنة مثقلة بهذا الشرط ، يجب تسجيل هذا الشرط المانع ، ويقع عادة

٤١٨

٢٨ ديسمبر ١٩٦٧

محكمة القاهرة الابتدائية

إعلان : تسليمه : مرافعات م م ١١ و ١٢ : مدني م ٤٠
موطن : تعريده ..

المبدأ القانوني :

الأصل في أن يسلم المحضر ورقة الاعلان للشخص نفسه ، أو في موطنه أي المكان الذي يقيم فيه عادة . فإذا لم يجد موطنه سلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو من يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقاءه ، فإذا لم يجد منهم أحدا أو امتنع من وجد عن تسليم الصورة ، سلمها إلى رئيس جهة الإدارة الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، ووجه في ظرف ٢٤ ساعة إلى المعلن إليه في موطنه الأصل أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه بأن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة ، وعلى المحضر أن يبين ذلك كله بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته .

الحكمة :

.. وحيث انه من المقرر طبقا لنص المادة ١١ مرافعات أن الأصل هو تسليم الاوراق المطلوب اعلانها إلى الشخص نفسه ، أو في موطنه ، وهذا الوطن هو الذي عرفته المادة ٤٠ من القانون المدني بأنه المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ويجوز أن يكون للشخص الواحد أكثر من موطن ، كما يجوز ألا يكون له موطن ما ، على أنه إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه (طبقا للمادة ١٢ مرافعات) أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو من يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقاءه ، فإذا لم يجد منهم أحدا أو امتنع من وجد عن تسليم الصورة وجب أن يسلمها على حسب الأحوال للامور القسم أو البندر أو العملة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته ، ويجب على المحضر في ظرف أربع وعشرين ساعة أن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة - وعلى المحضر أن يبين كل ذلك في حيزه بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته

وتطبيقا لهذه المبادئ قضت محكمة العليا بطلان الاعلان اذا أغفل المحضر إثباتا

هذا التسجيل ضمن تسجيل التصرف الأصلي الذي نقل العين المنقولة بهذا الشرط ، فيذكر في التصرف الأصلي ما ورد في التصرف منصوص متعلقة بهذا الشرط المانع ، ومن ثم يكون الشرط المانع حجة على الغير فإذا وقع تصرف للغير كان للتصرف باطلا ويمكن الاحتجاج على الغير بالبطلان . (راجع الوسيط المرجع السابق - الجزء الثامن صحيفة ٥٠٥ وما بعدها وعلى الأخص بند ٣٢٠ ، ٣٢٣ . الاعمال التحضيرية للقانون المدني الجزء السادس صحيفة ٧٧) .

وحيث انه وعلى مدى ما تقدم ولما كان الثابت من مطالعة الاوراق ودفاع طرفي الخصومة أن المدعي عليه الاول باع للمدعي عليه الثاني قبل تسجيل عقده ، ومن ثم فقد كان عقده قابلا للإبطال لصالح المدعي ، وقد زال هذا البطلان بتسجيل عقد البيع في ١١/١٠/١٩٦٧ (فضلا عن أن مجرد رفع الدعوى من المشتري بصحة التعاقد بعد ذلك يعتبر إجازة للمعد) . غير أن المقار للبيع قد انتقل إلى المدعي عليه الاول محلا بشرط مانع من التصرف هو ذلك المنصوص عليه في البندين السادس والثامن عشر من العقد المحرر بين المدعي عليه الاول والمدعي عليه الثاني ، وإذا كان هذا الشرط مبنيا على باع مشروع هو مصلحة مشروعة للمتصرف تنبع من رغبته في المحافظة على حقوقه في اقتضاء الثمن الذي قبل تسييطه على ثلاثين تسطيا لم يتم الوفاء بها جميعا بعد ، كما أنه مقصور على فترة معقولة هي المدة المحددة للوفاء بهذه الأقساط على النحو السالف الإشارة إليه . وأنه لذلك يكون هذا الشرط صحيحا ، وهو أيضا نافذ في حق المدعي . لأنه مسجل ضمن تسجيل التصرف الأصلي الذي نقل إلى المدعي عليه الاول المقار محلا بهذا الشرط الذي رتبته المدعي عليه الثاني البائع له قبل أن ينقله إليه ، ومن ثم فإنه لما كان ذلك الشرط ينسب للمدعي عليه الاول من التصرف في المقار بالبيع ونحوه كان هذا البيع الصادر منه للمدعي بالمخاللة لهذا الشرط باطلا بطلانا مطلقا ، وبالتالي فيكون قد تخلف شرط صحة البيع الواجب توافره للقضاء للمشتري بطلانيته في دعوى صحة التعاقد .

(الفتوى ٤٨٩٩ سنة ٦٧ مدني بالهيئة السابقة)

ومن ثم سيكون توجيه الاعلان اليه قد وقع باطلا طالما أنه لم يثبت أن الورقة سلمت الى المعلن اليه شخصيا .

وثاني السببين أن ورقة الاعلان نفسها وقعت باطلا بعد ذلك أيضا ، إذ أن المحضر لم يثبت بها علم وجود المعلن اليه ، ولا اسم من قال أنها أخت للمعلن اليه وأنها امتنعت عن استلام الصورة ولا أنها تقيم معه في ذات العنوان ، ولا سبب امتناعها عن الاستلام ، الامر الذي يترتب عليه البطلان - ولا يغير من ذلك ما ورد بورقة أخرى ملحقة من عبارة مستلفة الى شاهدة تتضمن أن امتناع تلك الاخ من الاستلام كان بحجة أنه غير موجود، إذ ذلك امر لم يثبت المحضر وإنما أثبت شاهد في ورقة ووقع عليه ، ولانه ولو فرض جدلا أنه يمكن اعتباره جبرا لبعض النقص فانه لا يجبر النقص الآخر المشار اليه آنفا .

وحيث انه ولما تقدم جميعه يكون اعلان المدعى بصحيفة افتتاح الدعوى .. قد وقع باطلا .. كما أن المدعى الذي وجه اليه الاعلان لم يحضر في أي مرحلة من مراحل الدعوى . وبالتالي فإن هذا الاعلان لا يكون منتجاً لاي اثر قانوني إعمالاً للقاعدة المقررة التي تقضي بأنه اذا أعلن البطلان فإن العمل الاجرائي لا ينتج أي اثر قانوني ، وإذا بطلت هذه الصحيفة بطل معها الحكم الصادر في تلك الدعوى بوصف كونه مرتبطاً بهذه الصحيفة وهي مقدمة ضرورية وشرعية له وصحته تقوم على افتراض قانوني بصحة هذه الصحيفة .^١ راجع في ذلك نظرية البطلان في قانون المرافعات للدكتور فتحي وإلى الطبعة الاولى الصفحات ٦٤٧ و ٦٧٥ و ٦٧٧ .

وحتى أنه بالبناء على ما تقدم يكون المدعي محققاً فيما طلبه ويتعين لذلك القضاء بالنسبة له ببطلان الصحيفة الافتتاحية للدعوى ..

(القضية ٢٠١٨ سنة ١٩٦٦ بالهيئة السابعة)

عدم وجود المعلن اليه ، أو أغفل اثبات اسم من التقى به في موطنه ، أو أغفل اثبات أنه يقيم معه . (راجع على سبيل المثال تقضى مدني في ١٠٤/٢٩/١٠٣٧ سنة ٥ ص ١٠٤ ، ١٩٥٥/٦/١٦ سنة ٦ ص ١٢٥٦ ، ١/١٨/١٩٦٠ سنة ١١ ص ٨٤ ، ١٩٦٢/١١/٢٢ سنة ١٣ ص ١٠٥٣ .

وحيث انه وعلى حدى ما تقدم جميعه ولما كانت المحكمة ترى من مطالمة اعلان المدعى عليه بالصحيفة الافتتاحية للدعوى .. أن هذا الاعلان باطل لسببين رئيسيين :

أولهما : أن الوطن الذي ذكر في هذه الصحيفة أنه موطن المعلن اليه وهو .. ليس في حقيقة الامر هو موطن المدعى ، ذلك لأن المحكمة لا تتراح بوجدانها الى أقوال شاهدة المدعى عليه الاول ، إذ هذه الاقوال بنيت كما هو واضح على معلومات مستقاة من الخصم نفسه صاحب المصلحة (المدعى عليه الاول) بأن الموطن الموجه اليه الاعلان هو موطن المدعى ولم تقم على أي معلومات شخصية فضلاً عن أنها أقوال غير جازمة في الدلالة على ما أراد المدعى عليه الاول الاستدلال بها عليه ، ويجانب ذلك تتراح المحكمة بوجدانها الى أقوال شاهدة المدعى القائمة على القطع والتبين والمثبتة الى معلومات شخصية استقاهما الشاهدان بأنفسهما من واقع حياة المدعى نفسه ، فاذا أضيف الى ذلك المستندات العديدة التي أودعها المدعى .. والتي تتضمن كلها أنه يقيم في مكان آخر غير ذلك الذي ذكر في صحيفة الاعلان ، ودعى بجانب هذا أن الكشف الرسمي للمدعى يستند اليه المدعى عليه الاول لم يرد به ذكر لاسم المدعى ، فضلاً عما ثبت به من تعدد الملاك الامر الذي لا يدل على أن واحداً منهم بذاته هو الذي يقيم في المورد المسمى من المبنى والذي يقول المدعى عليه الاول أن المدعى يقيم به . نقول اذا لاحظنا ذلك كله متكاملاً لاتتمينا الى أن العنوان الذي ذكر في صحيفة الاعلان على أنه موطن المدعى ليس موطناً له

فهرس الأبحاث

- ٣ عقوبة السرقة بين الشريعة والقانون :
للاستاذ محمود أحمد منصور وكيل نيابة مصر الجديدة
- ٩ حق النيابة العامة في الاستئناف :
للاستاذ كمال موسى المتينى وكيل النيابة بمكتب النائب العام
- ٣١ « بطلان الحكم الجنائي لعدم التوقيع عليه »
للدكتور ادوار غالى الدمبى النائب بإدارة قضايا الحكومة
- ٤١ « مالك بن أنس »
للاستاذ عبد الحليم الجندي

رقم الحكم	رقم الصفحة	التاريخ	البيان
			قضاء محكمه النقض الجنائية
٣٥٠	٤٣	٦ مايو ١٩٦٨	أ - حكم : تسببيه • محكمة موضوع • حقها في القضاء بالبراءة •
			ب - محكمة : وجوب نقيقتها ما يقدم اليها من أدلة الاثبات في الدعوى •
٣٥١	٤٤	٦ مايو ١٩٦٨	أ - شيك بدون رصيد : جريمة • أسباب إباحتها •
			ب - ضياع شيك : احتفاظ المستفيد بالشيك بعد تخالفه مع الساحب •
			ج - حكم : تسبيب ، عيب ، دفاع ، رد المحكمة عليه •
٣٥٢	٤٥	٦ مايو ١٩٦٨	تكوين : خبز • دفاع ، إخلال بحقه • حكم • تسبيب • عيب •
٣٥٣	٤٦	٦ مايو ١٩٦٨	أ - حكم : وصفه • استئناف • معارضة •
			ب - نقض : طعن ، ق، ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠ و ٣٢ أحكام نهائية صادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح •
٣٥٤	٤٦	٦ مايو ١٩٦٨	تكوين : خبز • حكم • تسبيب ، عيب • قرار وزير تكوين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ و ٢٨٢ لسنة ١٩٦٥ ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥
٣٥٥	٤٧	٦ مايو ١٩٦٨	أ - استئناف • تقرير به • ، مصادره • إثبات ، أوراق رسمية •
			ب - نظام عام : مصادره استئناف ، تمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض •
٣٥٦	٤٨	٦ مايو ١٩٦٨	أ - تزوير : محرر رسمي • تزوير مادی • عقوبات م ٢١١ و ٢١٢
			ب - محرر : شروط اعتباره رسمياً •
			ج - ورقة رسمية : اختصاص موظف بتحريرها •
			د - ورقة مصطنعة : إعطاؤها شكل ورقة رسمية •
			هـ - حقيقة : تغييرها ، درجة اتقانها ، احتمال الخداع بعض الناس •
			و - بطلان محرر : موظف غير مختص بتحريره تزوير معاقب عليه ، ثقة زعزعتها ، ضرر •
			ز - قصد جنائي : تزوير • تحققه من استعمال ورقة مزورة •
			ح - حكم : قصد جنائي • تزوير • تحدث الحكم عنه •
			ط - ضرر : حكم • تحدثه عنه •

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
ى - جريه ظنيه : ماهيتها . دعوى جنائيه : انقضائها بمضى المدة . نقض . لمن . تحديد جلسة لنظره .	١٣ مايو ١٩٦٨	٥٠	٣٥٧
أ - اثبات : خبرة . دليل تقديره . مسألة فنيه بحث .	١٣ مايو ١٩٦٨	٥٠	٣٥٨
ب - حكم : تسبيب عيب ، ضرب أفضى الى موت ، رابطة سببية . محكمة موضوع ، سلطتها فى تقدير دليل . دفاع . اخلال بحقه .	١٣ مايو ١٩٦٨	٥٢	٣٥٩
تقتضى : اذن . إصداره . دفاع . اخلال بحقه حكم . تسبيب . عيب . مواد مخدرة .	١٣ مايو ١٩٦٨	٥٣	٣٦٠
- (١) مسؤولية جنائية . مسؤولية مدنية . خطأ . مالك ، مسؤولية عن ضرر يصيب الغير من تصرفه ، فى تعهد ملكه ومولاته بالصيانة والترميم . مستأجر . التزامه قبل المالك بالتريميم والصيانة .			
ب - خطأ : تقديره ، مسؤولية جنائية ، مدنية ج - خطأ مشترك : مسؤولية . اعفاء .			
د - دعوى : واقعها . استخلاص صورتها الصحيحة .			
أ - اختلاس : أموال اميرية . موظف عام . عقوبات م ١/١١٣	١٤ مايو ١٩٦٨	٥٤	٣٦١
ب - حكم : تسبيب ، عيب ، دفاع ، اخلال بحقه . مسؤولية جنائية . عقوبة .			
أ - دعوى جنائية : نظرها . حكم . حججه . قوة أمر مقضى . اجراءات م ٢٢١ .	٢٠ مايو ١٩٦٨	٥٥	٣٦٢
ب - تبديد : ضرر . قصد جنائي . حكم . تسبيب . عيب . عقوبات ٣٤١ اجراءات م ٣١٠			
ج - حكم : تسبيب . بيانات حكم البراءة .			
د - براءة : تفكك محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة اجراءات م ٣٢١ .			
هـ - محكمة استئنافية : الحكم ببراءة . رد على أسباب حكم بالادالة . وأدله . الاتهام .			
و - قاض : اقتناعه : تقييده بليل معين .			
ز - بطلان : حكم . تسبيب . عيب . تناقض .			
ح - اثبات : اعتراف مخالف للحقيقة . حكم . تسبيب . عيب .			
١ - شيك بدون رصيد : معارضه . نظرها والحكم فيها . دفاع اخلال بحقه . حكم . تسبيب . عيب .	٢٠ مايو ١٩٦٨	٥٧	٣٦٣

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
ب - نقض : طعن • نطاقه • تعرض لغير الحكم المعلوم فيه • أ - اقراض برىا فاحش : قصص جنائي • اعتیاد ، اقراض لشخص واحد • عقوبات م ٢٣٩ مدنى م ٢٢٧ اجراءات م ١٣٠ • ب - فوائد : اقتضاؤها • ربا فاحش • ج - دعوى عمومية : اقامتها • انقضاؤها • أ - عمل : عامل • حقوقه • اخلاص بها • عقوبته • ق ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ٥٨ و ٦٥ و ٧٠ و ٢٢١ • ب - غرامة : تمدها • أ - صايون : غش • نسبة مقررة قانونا • ضرر • ب - غش : علم به • مسؤوليه جنائية ، قصد جنائي مفترض • ق ٤٨ لسنة ١٩٤١ ق ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ق ٨٠ لسنة ١٩٦١ • ج - مسؤولية فعلية : محلل كيميائي مسؤول عن التحقق من توافر العناصر المقررة للصايون • أ - تبديد : محجوزات • خيانة امانة • دفاع • اخلاص بحقه • دفع بعلم العلم بيوم البيع • ب - دفع موضوعي جوهرى • معكمة • رد على دفع • أ - قتل عمد : ارتباط • سرقة • حكم • تسبيب • عيب • عقوبات م ٢٣٤/٣١٧٣/١ • ب - نقض • طعن • اعدام • ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ م ٣٠ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٩ • وصف التهمة : تعديله • دفاع • اخلاص بحقه • محاكمة • اجراءاتها • قتل عمد • ضرب • تهمة • تغييرها • اجراءات م ٣٠٧ و ٣٠٨ عقوبات م ٢٤٢/٢-١ • أ - دفاع : اخلاص بحقه • دفاع جوهرى • حكم • ب - اصابة : دفع بقلمها • خبرة • وجوب الاستعانة بها • أ - اخفاء اشياء مسروقة : ركن العلم • استخلاصه • ب - علم : ركنه فى جريمة سرقة • حكم • تسبيب • تحلل عن ركن العلم • ج - ظرف مشهود : علم به • سرقة • علم بها •	٢٠ مايو ١٩٦٨ ٢٠ مايو ١٩٦٨ ٢٠ مايو ١٩٦٨ ٢٠ مايو ١٩٦٨ ٢٠ مايو ١٩٦٨ ٢٠ مايو ١٩٦٨ ٢٧ مايو ١٩٦٨ ٢٧ مايو ١٩٦٨ ٢٧ مايو ١٩٦٨	٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٤ ٦٥ ٦٦	٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
د - احرار ماضي : شيء مسروق . هـ - حكم : تسبيب . تناقض . هـ - حكم : عرض : اثبات . خبرة . سن . تقديرها ١ - نصب : خيانة امانة : مال . تسليمه . عقوبات م ٣٤١ . ب - توبة : دفع بتلفيقها . دفع موضوعي . رد عليه . ج - مجنى عليه : اقواله . تحصيلها . تناقض . د - اثبات : شهادة . محكمة موضوع . سلطتها في تقدير دليل . ١ - سلاح : احراره . اتجار . صنع . استيراد . اصلاح : ق ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ م ٢٦ و ٢٨ . ب - تاجر اسلحه : عدم قيده بيانا خاصا بسلاح كان يحوزه . ج - اشتراك : تزوير محرر عرفى عقوبات م ٣٢ و ٤٠ و ٤١ و ١٧٠ و ٢١٥ . د - مصادرة : سلاح .	٢٧ مايو ١٩٦٨ ٢٧ مايو ١٩٦٨	٦٧ ٦٧	٣٧٢ ٣٧٣
قضاء محكمة النقض المدنية احوال شخصية : مسائل خاصة بمصريين غير مسلمين . ديانة ، حلة ، تغييرها . طلاق . قانون واجب التطبيق . دعوى سماعها . اثبات : دعوى احوال شخصية : سماعها . ١ - بيع : غير مسجل ، بائع ، التزاماته . نقل ملكية . تسجيل . مدنى قديم م ٢٦٦ و ٢٧٠ . نقل . بيع باطل . ق ١٨ لسنة ١٩٢٣ م ١٤ . ب - بيع مورث : بيع ورثة . تسجيل . وارث . نقض : طعن . ق ٥٧ لسنة ١٩٥٥ مرافعات م ٣١٣ . نقض : طعن ، ايداع صورة رسمية من الحكم المطعون فيه ، مرافعات م ٣٢٢ ق ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ . ١ - ارتفاق : حقوق تبادلية . مدنى م ١٠١٨ . ب - دعوى : حيازة ، ملكية . ج - اختصاص : قيس . نقض . طعن ، اسباب متعلقة بالنظام العام . ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .	اول مايو ١٩٦٨ اول مايو ١٩٦٨ ٧ مايو ١٩٦٨ ٧ مايو ١٩٦٨ ٨ مايو ١٩٦٨ ٩ مايو ١٩٦٨	٧١ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٤	٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
د - نقض : طعن ، سبب جديد • دفع بانعدام الصفة أو المصلحة • أ - حكم : بياناته ، نوع المادة التي صدر فيها • تجارية ، مستعجلة • ب - حكم : تدليل ، ديباجه ، أسباب • ج - تزوير : غرامة ، اعفاء منها • مرافعات م ٢٨٨ • د - دعوى : طلبات ختامية ، طلب احتياطي ، تمسك به • هـ - رد : حكم على طلب ابداء أحد الخصوم ، لا شأن للخصم الآخر في الطعن على الحكم لهذا القصور • و - إثبات : بينة • استئناف ، محكمة ، سلطتها • الاستئناف • ز - دليل : تقديره ، شهود ، تجريح شهادتهم بالقرائن القضائية ، عدم تحدث الحكم عن بعضها • أ - خبرة : خصوم ، دعوتهم • اثبات • تحقيق ، إجراءات • مرافعات م م ٢٣٦ و ٢٣٧ • ب - محكمة موضوع : دليل ، سلطتها في تقديره • خبرة • حكم ، تمسيب ، عيب ، رد على طعون في تقرير خبير • مرافعات م م ٢٣٦ و ٢٣٧ • أ - نقض : طعن ، إعلان ، ميعاده ، إجراءات ، تصحيحها ، قانون • ق ١٤ لسنة ١٩٦٧ ق ٤٣ لسنة ١٩٦٥ • ب - دعوى : نظرها • طلب ، تقديمه • أ - اختصاص : قيمي • نظام عام • ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ • ب - جبنات : تبعتها لوزارة الصحة • ج - دولة : تمثيلها أمام القضاء • د - محكمة موضوع ، دعوى نظرها ، طلب ، التفات عنه ، الضريبة : أرباح تجارية وصناعية • الربط حكمي • منشأة ، تغيير شكلها • عقد : انقاص عقد ، بطلان • ابطال جزئي للعقد ، مدني م ١٤٣ • أ - استئناف : نطاقه • مستأنف ، طلباته • ب - التزام : حق حبس • تنازل عنه • ج - بيع : ثمن ، وفاء به • مهلة للوفاء به • قاضي موضوع • التزام : مسدني م م ٢/١٥٧	٩ مايو ١٩٦٨	٧٧	٣٨١
	١٤ مايو ١٩٦٨	٧٩	٣٨٢
	١٤ مايو ١٩٦٨	٨٠	٣٨٣
	١٤ مايو ١٩٦٨	٨١	٣٨٤
	١٥ مايو ١٩٦٨	٨٣	٣٨٥
	١٦ مايو ١٩٦٨	٨٣	٣٨٦
	١٦ مايو ١٩٦٨	٨٥	٣٨٧

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
٣/٣٤٦ مرافعات م م ١١٦ و ٤١٦ ق ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ . د - تقرير : وصفه ، تلاوته مرافعات م م ٤٠٧ و ٤٠٨ . أ - مسئولية : تقصيرية ، خطأ . حق مؤلف . ب - اثبات : قرينة . محكمة موضوع ، سلطتها في تقدير دليل . ج - محكمة موضوع : سلطتها في تقدير تمويض ضرر . د - دعوى : ضمان . حكم . حق المؤلف . ق ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ . أ - تزوير : ادعاء به ، إجراءاته . طرق اثبات ، حجية ورقة ، نزول عن التمسك بها . ب - اثبات : بينة . أحوال شخصية . ج - محكمة موضوع : دليل سلطتها في تقديره . أ - حكم : طعن ، مصلحة . جراسة . ق ١٢٨ لسنة ١٩٦١ . ب - إيجار ، دين مؤجرة ، تسليمها . اثبات ، قرينة قانونية . مدني م ٢/٥٩١ . ج - زراعة : طعن . حيازة . ق ٥٠١ سنة ١٩٥٥ م ١ و ٢ و ٣ ق ٢٠٣ لسنة ١٩٥٣ . استئناف : نطاقه . سلطة محكمة استئناف . حكم . أ - نيابة عامة : دعوى وقف ، تدخل . بطلان . نظام عام . ق ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . ب - دعوى وقف : نيابة عامة : تدخلها . ق ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . أ - اعلان : شركة تجارية . مرافعات م ٤/١٤ . ب - نقل : لمين نقل ، دعوى قبله لتلف البضاعة ، تقاضيها ، تقادم . مدته ، بدؤها . قانون ، تفسير نص ق تجارة م ١٠٤ ق تجارة فرنسي م ١٠٨ . أ - قانون : مرافعات ، مرياته ، قوانين معدلة للمواعيد . ب - دعوى : خصومة ، اقتضاؤها . ق ٧٧ لسنة ١٩٤٩ مرافعات م ٣٠٧ .	٢١ مايو ١٩٦٨ ٢٢ مايو ١٩٦٨ ٢٣ مايو ١٩٦٨ ٢٣ مايو ١٩٦٨ ٢٣ مايو ١٩٦٨ ٢٣ مايو ١٩٦٨ ٢٣ مايو ١٩٦٨ ٢٣ مايو ١٩٦٨	٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩١ ٩٢ ٩٤ ٩٥	٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
ج - محكمة موضوع • دعوى ، انقضاء الخصومة ، تنازل عن الدفع به ، استخلاصه • د - طلب تأجيل : مستندات ومذكرات ، تقديرها • دفع بانقضاء الخصومة ، سقوط الحق فيه • عقد : نطاقه ، التزام ، طبيعته ، مدنى قديم م ١٣٨ • ١ - نقل بحرى : ناقل ، التزاماته تلف • بضاعة أو عجزها ، احتجاج ، تسليمه • ق بحرى م م ٢٧٤ و ٢٧٥ • ب - اجرة : حبسها ، احتجاج على عجز بضاعة أو تلفها • ج - حكم : تسبيب ، كفاية احدى دعائى الحكم لحيل فضائه ، النص على الاخرى • د - محكمة الموضوع : سلطتها ، فرصة ، استنباطها ، تقديرها • هـ - ناقل بحرى : علمه بصغر البضاعة أو تلفها عند التسليم ، احتجاج ، وجوبه • حراسة : ادارية • تصرف الخاضع للحراسة • سلطة الحارس فى اقرار التصرفات والمقود • أمر عسكري ٤ لسنة ١٩٥٦ أمر عسكري ٣ لسنة ١٩٦١ • أمر عسكري ١٢٨ لسنة ١٩٦١ • احوال شخصية : مسائل المصريين المسلمين • مسائل المصريين غير المسلمين • ردة • طلاق • حكم : قوة أمر مقضى • استئناف • سلطة محكمة • استئناف • وكالة • ٢ - حكم : تسبيب ، عيب ، تناقض • صورية • عقد ظاهر • ورقة ضد • ب - تزوير : مواضعه ، تعديلها ، دعاء بطلان • مرافعات م ٢٨١ • ج - تجزئة : اتمام اجراءات التزوير بالنسبة لجزء من الورقة • مرافعات م ٢٨٩ • د - بيع : بيع وفاء • اثبات • مدنى م ٤٦٥ • حكم : حجية أمر مقضى • قوة الامر المقضى • نقض دعوى قى تنظيمات اقباط أرثوذكس ١٨٩٣ • كنيسة ملكيتها • ١ ب شفعة : طلبها • تضيض الصفقة • حكم • تسبيب ، عيب • ج - محكمة موضوع : سلطة تقدير دليل ، مستند •	٢٨ مايو ١٩٦٨ ٢٨ مايو ١٩٦٨ ٢٨ مايو ١٩٦٨ ٢٨ مايو ١٩٦٨ ٢٩ مايو ١٩٦٨ ٣٠ مايو ١٩٦٨ ٣٠ مايو ١٩٦٨ ٣٠ مايو ١٩٦٨ ٣٠ مايو ١٩٦٨ ٣٠ مايو ١٩٦٨ ٣٠ مايو ١٩٦٨	٩٧ ٩٧ ٩٩ ١٠١ ١٠١ ١٠٣ ١٠٥ ١٠٧	٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
حكم : جائز . استثنائه . ملن . استئناف . اختصاص . مرافعات م م ٣٧٨ و ٤٠١ .	٣٠ مايو ١٩٦٨	١٠٩	٤٠٣
حكم : تسبيب ، عيب ، تناقض . بيع ق ١٥٠ سنة ١٩٦٤ مدني م ١٥٩ .	٣٠ مايو ١٩٦٨	١١٠	٤٠٤
قضاء المحكمة الإدارية العليا			
قضاء إداري : مجلس دولة ، اختصاص . توزيعه بين محاكم المجلس . محكمة قضاء إداري : دعوى إحالتها لمحكمة إدارية ، حكم بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها . قرار رئيس جمهورية بالقانون ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ ق ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ م ١٣ ق ٥٥ لسنة ١٩٥٩ . موظف داخل الهيئة . فئة عالية .	٢٩ ديسمبر ١٩٦٨	١١٣	٤٠٥
أ - تعيين : موظف . ختمه ، انهاءها ، إعادة إليها . قرار إداري ، سعيه .	٢٩ ديسمبر ١٩٦٨	١١٣	٤٠٦
ب - أقليمية : مدة فصل ، حسابها ، مدة اعتبارية ق ١٧٦ لسنة ١٩٦٠ م .			
أ - عقد إداري . تنفيذ ، امتداده . غرامة تأخير . سبب خارج عن إرادة المتعاقد .	١١ يناير ١٩٦٩	١١٤	٤٠٧
ب - احصاء جبركي : رسمه ، زيادته ، جهة إدارة تحميلها الزيادة . ق ٢٠٤ لسنة ١٩٦٠ . نظرية فعل الأمير .			
ج - رسم جبركي : رسم احصاء جبركي . زيادته ، سريان الزيادة على بضائع استوردت قبل الزيادة .			
أ - قضاء إداري : مجلس دولة ، اختصاص ، شهر عقاري . ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦ م ٣٥ . قاضي أمور وقتية (١) (٢) ملن بالإنهاء .	١١ يناير ١٩٦٩	١١٥	٤٠٨
ب - قرار إداري : عمل مادي (٢) .			
أ - مناجم ومحاجر : استغلال ، ترخيص . عقد إداري ق ٨٦ لسنة ١٩٥٦ . وزارة تجارة وصناعة . وزارة صناعة . ق ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ . قرار نائب رئيس الجمهورية للخدمات ٢٨ لسنة ١٩٦٢ .	١١ يناير ١٩٦٩	١١٦	٤٠٩
ب - عقد إداري : استغلال محاجر . طلب استبدال محجر ، موافقة . ق ٦٩ لسنة ١٩٥٩ م ٧٩ .			
أ - اختصاص : قضاء إداري ، مجلس دولة . عقد إداري ، منازعة بشأنه .	١٨ يناير ١٩٦٩	١١٧	٤١٠
ب - إحالة : دعوى إلى محكمة مختصة . اختصاص متعلق بالولاية . مرافعات م ١١٠ .			

البيان	التاريخ	رقم الصفحة	رقم الحكم
اختصاص : قضاء اداري ، مجلس دولة . عمل مادي . قرار اداري - ق ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . عقار ، نزع ملكية للمنفعة العامة . استيلاء مبان ، قرار بازالتها . خط تنظيم ، قرار رئيس مجلس تنفيذي ٦٢٣ لسنة ١٩٦٣ .	١٨ يناير ١٩٦٦	١١٧	٤١١
عامل : يومية دائم ، فصل بغير طريق تاديسي ، سوء سلوك ، عدم كفاية قرار مجلس وزراء ٨ من مايو ١٩٢٢ مكافأة . ق ٢١٠ لسنة ١٩٥١ ق ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تعليمات وزارة مالية ٩ في أول يوليو ١٩١٢ منشور مالية ٩ لسنة ١٩٢٤ ملف ٣٣٤ ، ٢/٦ قرار رئيس الجمهورية ٦٣٤ لسنة ١٩٦٠ .	١٨ يناير ١٩٦٦	١١٨	٤١٢
ترقية : موظف ، مؤهل دراسي . تقديره . شهادة تجارة متوسطة . شهادة كفاية تسليم أولى . قواعد انصاف .	١٩ يناير ١٩٦٦	١١٩	٤١٣
قضاء المحاكم الكلية			
جائزة : دعوى استردادها . دعوى حيازة ، غير . مدني م ١/١٧٥ ، حيازة ، عقد ايجار . دعوى تعويض . دعوى وضع يد . مدني . م ٢/١٥٨ .	٦ فبراير ١٩٦٧	١٢١	٤١٤
١ - شولة : ق ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، انطباقه . ب - أمر أداء : صدوره من قاض مختص . دعوى : قيمتها ، تقديره ، مرافعات م ٣٩ . نصاب . محكمة جزئية .	٢٠ فبراير ١٩٦٧	١٢٢	٤١٥
تصرف : منعه ، بطلانه . باعث مشروع . مدة معلقة . مدني م م ٨٢٣ و ٨٢٤ . اعلان : تسليمه . مرافعات م م ١١ و ١٢ مدني م ٤٠ موطن . تمريغه .	٦ ديسمبر ١٩٦٧	١٢٣	٤١٦
	٢٨ ديسمبر ١٩٦٧	١٢٤	٤١٧
	٢٨ ديسمبر ١٩٦٧	١٢٥	٤١٨

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

رقم الإصدار ١٩٦٩/٢١٤

المحاضرات

عدد خاص

من

مناشور وعمر ٥٢ سنة ١٩٦٩ ق. هـ
ابن جابر الأماصكي وطلبه الصلابة
للقوميين والمشتاقين

فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض
سنة الله الطويلة

العدد السابع والثامن
السنة ٤٩

المحكمة

العدد السابع والثمان - السنة ٤٩ - سبتمبر وأكتوبر ١٩٦٩

تصدرها نقابة المحامين ج ٢٠٤٠

الفهرس

- * القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين
- * المذكرة الايضاحية للقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين
- ١٣ * تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الشئون التشريعية والخدمية بمجلس الأمة
- * مناقشات مجلس الأمة لمشروع قانون ايجار الاماكن الجديد
- ٢٧ * اللائحة التنفيذية لقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين
- ١٥٧ * القوانين الكاملة لقانون ايجار الاماكن الجديد
- قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين
- ١٧١ مستخرج من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ باصدار القانون المدني ..
- ١٧٥ القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١ بشأن قطع المياه الرئيسية من الاماكن المؤجرة
- ١٨٠ القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن خفض ايجار الاماكن
- ١٨١ القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة
- ١٨٢ على المقاررات البنية وخفض الاجارات بمقدار الاعفاءات
- ١٨٢ قرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ في شأن تفسير احكام القانون ١٦٩ لسنة ١٩٦١
- ١٨٣ القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن
- ١٨٤ القرارات التفسيرية الخاصة بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢
- ١٨٨ القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢
- ١٩٢ القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض ايجار الاماكن
- ١٩٣ القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ بتعديل بعض احكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧
- ١٩٤ القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧
- ١٩٥ القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٦ بشأن تخفيض القيمة الاجبارية
- ١٩٦ القانون ٢١ لسنة ١٩٦٨ بشأن ايقاف اجراءات التنفيذ والاجراءات المترتبة على التأخير في سداد الاجرة المستحقة على الاماكن المؤجرة
- ١٩٧ في مصافطات بور سعيد والاسماعيلية والسويس
- ١٩٧ القانون ٦٩ لسنة ١٩٦٨ باستمرار العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨
- ١٩٨ القانون ٥٧ لسنة ١٩٦٩ بشأن استمرار العمل بالقانون ٢١ لسنة ١٩٦٨
- ١٩٩ القانون ٧٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايقاف اجراءات التنفيذ والاجراءات المترتبة على التأخر من عقود الايجار والتأخير من الباطن للمؤجرين من منطقة القناة وميناء
- ٢٠٠

محمد زعيم امينة

محرر التحرير

أحمد الخواجه

رئيس التحرير

هذا العدد

أيها الزملاء الأعزاه ..

نلتقي معا اعتبارا من هذا العدد الذي يصدر متفسمنا القانون الجديد لايجار
الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ومذكرته الايضاحية وتقرير اللجنة
التشريعية ومناقشات مجلس الامة لمشروع القانون ولانعته التنفيذية مع القوانين
المكملة لايجار الاماكن .

وهو بهذه الصورة الجديدة يعتبر مرجع كامل بين ايديكم نلقمه لكم في عدد
خاص - السابع والثامن - نلقرا لمستفادته نامل ان يحقق الفائدة المرجوة منه .

وقد رأينا ان تعود مجلة المحاماة الى عهدنا السابق بجهدا التواضع معها
ملاحق القوانين كالمتاد اعتبارا من شهر يناير ١٩٧٠ وتصدر بانتظام شهرا بشهر

وانه يوفقنا لما فيه خير بلادنا والمحاماة وزملائنا المحامين .

محمد فرهم أميع

سكرتير التحرير
وعضو مجلس نقابة المحامين

في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد

أصدرناه :

الباب الأول

في شأن إيجار الأماكن

الفصل الأول

في الأحكام العامة

مادة ١ - فيما عدا الأراضي المنقولة تسري أحكام هذا الباب على الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المدة للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء كانت مفروشة أو غير مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره وذلك في عواصم المحافظات والبلدات المختارة مدنا بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية والقوانين المعدلة له .

ويجوز بقرار من وزير الإسكان والمرافق مد نطاق سريان أحكامه كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح مجلس المحافظة وكذلك على المناطق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام الإدارة المحلية المشار إليه .

ولا يكون لهذا القرار أثر على الأجرة المتعاقد عليها قبل صدوره .

وتسرى أحكام الفصل الثالث من هذا الباب على الأماكن المؤجرة لمصالح الحكومة ومفروعها والمجالس المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والاتحاد الاشتراكي العربي في القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

مادة ٢ - لا تسري أحكام هذا الباب على المساكن المخصصة بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التي تفضل بسبب العمل .

كما لا تسري تلك الأحكام على المساكن التي تشغل بتساريح اشغال مؤقتة لمواجهة حالات الطوارئ والضرورة ويصدر بتحديد تلك الحالات وشروط الانتفاع بهذه المساكن قرار من وزير الإسكان والمرافق .

مادة ٣ - يعد في حكم المستأجر في تطبيق أحكام هذا الباب مالك العقار المزروعة ملكيته بالنسبة إلى ما يشغله من هذا العقار .

وتعتبر الأماكن الصادر في شأنها قرارات استيلاء لشغلها مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها .

مادة ٤ - للمسكن المنقول إلى بلد بدلا من عامل آخر حق الأولوية على غيره في استئجار المسكن الذي كان يشغله هذا العامل إذا قام بإعلان المؤجر في مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ الاخلاء برغبته في ذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول . ويحظر على المالك التعاقد قبل انقضاء هذه المدة .

وعلى العامل المنقول إلى بلد آخر أن يخل المسكن الذي كان يشغله بمجرد حصوله على مسكن في البلد المنقول إليه ، إلا إذا قامت ضرورة ملحة تمنع من إخلاء مسكنه .

وفي البلد الواحد يجوز تبادل الوحدات السكنية بين مستأجر وآخر وذلك في البلد وبين الأحياء وطبقا للحالات ووفقا للفوائد والشروط والإجراءات والضمانات التي يحددها قرار من وزير الإسكان والمرافق .

مادة ٥ - لا يجوز لشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتض .

ولا يجوز إخلاء المساكن المدة للاستغلال خالية مدة تزيد على ثلاثة شهور إذا تقرر لاستئجارها مستأجر بالأجرة القانونية .

الفصل الثاني

في تقدير وتعدد ادجرة

مادة ٦ - يجب على من يرغب في اقامة مبنى أن يرفق بطلب الترخيص به بالبناء المقدم الى الجهة الادارية المختصة بشئون تنظيم بيانا بقيمة الأرض والمباني ومواصفات البناء ومقرحاته عن أجرة المبنى وتوزيعها على وحدانه وما يدل على أداء مبلغ مائة قرش عن كل وحدة من هذه الوحدات ، ويحتسب هذا المبلغ ضمن تكاليف المبنى .

وتكون البيانات المشار اليها والموضحة باللائحة التنفيذية متصلة للمستندات اللازمة للحصول على الترخيص المشار اليه طبقا لاحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني ، واحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال انشاء والقرارات المنفذة لهما .

مادة ٧ - يتضمن قرار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بما يوافقه على اقامة البناء تقدير الاجرة الاجمالية للمبنى وفقا للاحكام الواردة في هذا الباب وتوزيعها على وحدات المبنى ويصرف ترخيص ابناءه موضحا به قرار التقدير والتوزيع وعلى أساسه يتم التعاقد بين المؤجر والمستأجر الى أن يتم تحديد الاجرة طبقا لاحكام هذا الباب .

مادة ٨ - تنولى تحديد اجرة الاماكن الخاضعة لاحكام هذا القانون وتوزيعها على وحداته جان يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص تكون من اثنين من المهندسين وأحد العاملين من المختصين يربط أو تحصيل الضريبة على المقارات ائبنيه وعشورين يرضحهما الاتحاد الاشتراكي العربي يكون أحدهما من بين ملاك المقاربات المبنية بالمدينة أو القرية وتكون رواتبها للأقدم من المهندسين .

ويشترط لصحة انعقادها حضور أحد المهندسين وأعضو المختص يربط أو تحصيل الضريبة وأحد عشوري الاتحاد الاشتراكي العربي ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

ويصدر وزير الإسكان والمرافق قرارات بالقواعد والاجراءات التى تنظم أعمال حلهم اللجان .

مادة ٩ - على مالك البناء فى موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ أول عقد إيجار

عن أية وحدة من وحدات المبنى أو من تاريخ شغلها لأول مرة بابه صورة من صور الاشتغال، أن يخطر اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة وأنى يقع فى دائرتها المبنى لتقوم بتحديد أجرته وتوزيعها على وحداته بعد مراجعة ما تم انجاز ومطابقته لمواصفات مصادر على أساسها موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء وترخيص المباني .

وللمستأجر أن يخطر اللجنة المذكورة بشغله المكان المؤجر .

وتنظم اللائحة التنفيذية اجراءات اخطار المالك والمستأجر للجنة .

ويجوز للجنة أن تقوم بتقدير من تلقاء نفسها أو بناء على اخطار من الجهة المختصة بحصر المقاربات المبنية .

ويلتزم المالك بتسليم معين المؤجرة صالحة للاستعمال والا جاز للمستأجر بترخيص من قاضى الامور المستعجلة استكمال الاعمال الناقصة مع خصم التكاليف من الاجرة ، وذلك بعد اعداد المالك بالقيام بها .

مادة ١٠ - تقدر اجرة المبنى على الأسس الآتية :

(أ) ضايف عائد استثمار العقار بواقع ٥٪ من قيمة الأرض والمباني .

(ب) مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الإصلاحات والصيانة والإدارة بواقع ٣٪ من قيمة المباني .

ومع مراعاة الاعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على المقاربات المبنية وتخفيض الإيجار بمقدار الاعفاء ، يضاف الى الاجرة المحددة وبما لا تقل عن ما يخصسها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية كل ذلك مع عدم الإخلال بأحكام القوانين الأخرى الخاصة بالتزامات كل من المؤجرين والمستأجرين بشأن الضرائب والرسوم .

ويلتزم المستأجر بإداء هذه الضرائب والرسوم الى المؤجر مع الاجرة الشهرية ويتربط على عدم الوفاء بها نفس النتائج المترتبة على عدم سداد الاجرة .

مادة ١١ - تقدر قيمة الأرض ونقلا لثمن المثل وقت البناء ، كما تقدر قيمة المباني وفقا لسعر السوق فى ذلك الوقت .

وعلى قلم كتاب المحكمة أن يخطر جميع المستأجرين لهاي وحدات المبنى بالطنن والجلسة المحددة لنظره .

ويترب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير اجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون عليه . ويقتصر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزماً لكل من المالك والمستأجرين .
مادة ١٤ - إذا سم نفع نفع موجه وقت صدور قرار لجنة تحديد الاجرة ، جيز لاول مستأجر لها أن يطعن على هذا القرار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ عقده .

وفي هذه الحالة يقتصر حق الحكم الصادر في ضمن على اجرة واحدة التي يتسببها الطعن وحده دون باقي وحدات المبنى .

مادة ١٥ - يلتزم المستأجر في حالة تحديد الاجرة بالزيادة عما هو منصوص عليه في العقد ، بدفع الفرق مسبقاً على اساط سهرية مدة مساوية لمدة التي استحقق عنها او بسدادها فعلاً اذا أراد اخلاء احد المؤجر قبل مضاء المدة المذكورة .

وعلى المؤجر أن يرد الى المستأجر فرق الاجرة عند تحديدها بما يفل عما هو منصوص عليه في العقد وبالطريقة المنصوص عليها في اعرفة السابعة .

الفصل الثالث

في التزامات المؤجر والمستأجر

مادة ١٦ - اعتباراً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون تيرم عقود الايجار كتابة ويلزم المؤجر عند تأجير أي مبنى أو وحدة منه أن يثبت في عقد الايجار تاريخ ورقم جهة إصدار ترخيص البناء ومقدار الاجرة الاجنالية المقدرة للمبنى والوحدة المؤجرة وفقاً للمادة السابعة من هذا القانون .

ويجوز للمستأجر عند المخالفة اثبات واقعة انتهاك جميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات .

ويحظر على المالك القيام بايرام أكثر من عقد ايجار واحد للمبنى أو الوحدة منه .

مادة ١٧ - لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة اقتضاء أي مقابل أو اتمام بسبب تحرير العقد أو أي مبلغ اضافي خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن اتمام الاجرة المنصوص عليها في العقد .

ويسري هذا الحظر ايضاً على المستأجر

وتحسب كامل قيمة الارض والمباني والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع طبقاً للقيود المفروضة على المنطقة وأحكام قوانين تنظيم المباني وغيرها من القوانين واللوائح .
أما في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها مع عدم استكمال المبنى المحدد الاقصى المسموح به لارتفاع البناء تحسب كل قيمة المباني المنشأة كما تحسب قيمة الارض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بنسبة ما يقام فعلاً من ادوار الى اعداد السكلى لادوار الكاملة التي تسمح بها قيود الارتفاع المشار اليها ، ويجوز في بعض المناطق تعديل هذه النسبة بما يتفق وصقع الموقع وظروف العمران .

وإذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الارض المسموح بالبناء عليها فلا يحسب في تقدير الايجار من قيمة الارض الا القدر المخصص لنفعة البناء فقط بشرط تحديد هذا القدر بقواصل ثابتة والا فلا تحسب سوى المساحة المبني عليها بالمعمل .

وفي حالة المساكن المستقلة والمباني ذات الصيغة الخاصة كالمدرس والمستشفيات فيؤخذ في الاعتبار عند تحديد اجرة هذه الابنية ، علاوة على قيمة المباني ، قيمة الارض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق باكملها بصرف النظر عن الحد الاقصى المسموح به ورماع البناء ، بداهة أي تغيير في اوضاع بني المتغير على اساسه يعاد تحديد الاجرة وفقاً للوضع الجديد .

مادة ١٢ - يصاد تقدير قيمة الارض عند تحديد الاجرة في حالة تملية البناء وذلك اذا تمت التملية بعد خمس سنوات على الاقل من تاريخ انشاء المباني الاصلية أو في حالة ما اذا طرأ على العقار ما يستوجب تطبيق أحكام القوانين السارية في شأن مقابل التحسين وفي هذه الحالة تكون إعادة تقدير قيمة الارض بصفة تحديد اجرة المباني المستجدة فقط .

مادة ١٣ - تكون قرارات لجان تحديد الاجرة نافذة رغم الطعن عليها . وتعتبر نهائية إذا لم يطعن عليها في الميعاد .

ويكون الطعن على هذه القرارات أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار بقسراد اللجنة .

هذه الحالة يجوز للقاضي أن يوزع تكلفة الاعادة على كل من المؤجر والمستأجر .

كما يجوز للجهة التي تتحدد بقرار من وزير الاسكان والمرافق القيام بتنفيذ الاعمال اللازمة لاعادة الحق أو الميزة التي ألزم بها المالك بموجب الحكم الصادر في هذا الشأن وذلك على نفقة المالك على أن تقضى النفقات منه بالطريق الإداري .

مادة ٢١ - مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهي عقد إيجار المسكن بوفاء المستأجر أو تركه العين إذا بقي فيها ، زوجه أو أولاده أو والداه الذين كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الترك ، وفيما عدا هؤلاء من أقارب المستأجر حتى الدرجة الثالثة، يشترط لاستمرار عقد الإيجار إقامتهم في المسكن مدة سنة على الأقل سابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغله للمسكن أيها أقل ، ويلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لهم .

وفي جميع الأحوال يلزم شغل المسكن بطريق التضامن بكافة أحكام العقد .

مادة ٢٢ - استثناء من حكم المادة ٦٠٤ من القانون المدني تسري عقود الإيجار القائمة على المالك الجديد للعقار ولو لم يكن لسند الإيجار تاريخ ثابت بوجه رسمي مسبق على تاريخ انتقال الملكية .

مادة ٢٣ - في غير الأماكن المؤجرة مفروشة . لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان أو انتهاء المدة المتفق عليها في العقد الا ل أحد الأسباب الآتية :

(أ) إذا لم يقيم المستأجر بالفوفاء بالاجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول يدون مطروفاً أو بإعلان عسلي بد محضر ، على أنه لا يحكم بالإخلاء إذا قام المستأجر بإداء الاجرة وفوائدها بواقع ٪ من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف الرسمية وذلك قبل أقفال باب المرافعة في الدعوى فإذا تكررت لمتناعه أو تأخره عن الفوفاء بالاجرة المستحقة دون أن يقدم مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالإخلاء .

(ب) إذا أجز المستأجر المسكن المؤجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأي وجه من الوجوه بغير إذن كتابي صريح من المالك . وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٤ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ من هذا القانون .

كما لا يجوز ، بأي صورة من الصور ، للمؤجر اقتضاء مقدم إيجار .

مادة ١٨ - لا يجوز أن يزيد مقدار التأمين الذي يدفعه المستأجر على ما يعادل اجرة شهرين ويسري هذا الحكم على عقود الإيجار القائمة وقت العمل بهذا القانون وللمستأجر الحق في استرداد الزيادة في قيمة التأمين تخصمها مباشرة من الاجرة مسطرة على سنة أو حتى نهاية العقد أو عند إخلاء العين المؤجرة أيهما أقرب وذلك بغير حاجة إلى الالتجاء إلى القضاء .

مادة ١٩ - يجب أن يتم الفوفاء بالاجرة المحددة وما في حكمها كلملة إلى المؤجر طبقاً لأحكام هذا الباب في موعد لا يتجاوز الأسبوع الأول من الشهر المستحقة عنه أو الموعد المتفق عليه في العقد وذلك بإيصال مثبتة فيه قيمة الاجرة .

فإذا امتنع المؤجر عن استلام الاجرة واعطاء سند المخالصة عنها ، فللمستأجر قبل مضي ١٥ يوما من تاريخ الاستحقاق أن يعطى المؤجر بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول لتسليمها خلال أسبوع ، فإذا لم يتسلمها خلال هذا المياد يودع المستأجر الاجرة ، دون رسوم ، خلال الأسبوع التالي خزينة مأمورية الموائد المختصة أو الجهة الإدارية التي يصدر بتحديد قرار من وزير الاسكان والمرافق . وعلى كل من المستأجر والجهة المودع لديها الاجرة إخطار المؤجر بهذا الإيداع بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول .

ومع عدم المساس بما يكون للمؤجر من حقوق أخرى يمتنع إيصال الإيداع سند لإبراء ذمة المستأجر من قيمة الاجرة المستحقة بالقدر المودع .

وعلى الجهة المودع لديها الاجرة أداء الاجرة المودعة للمؤجر فور طلبه دون قيد أو شرط أو إجراءات .

مادة ٢٠ - لا يجوز حرمان المستأجر من أي حق من حقوقه أو منعه من أية ميزة كان ينتفع بها ولقاضي الأمور المستعجلة أن يأذن للمستأجر في هذه الحالة بإعادة الحق أو الميزة على حساب المؤجر خصماً من الاجرة المستحقة أو انقاص ما يقابلها من الاجرة وذلك بصد أعتار المؤجر بإعادتها إلى ما كانت عليه في وقت مناس .

ومع ذلك إذا أصبح التزام المؤجر مرهقاً أو غير متناسب مع ما يفله العقار من اجرة ففي

سكنية مفروشة لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض .

ويعتبر تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشا عملا تجاريا .

مادة ٢٧ - يجوز للملاك وللمستأجرين في المصائب والمشائى التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الاسكان والمرافق تأجير الاماكن مفروشة طبقا للشروط التي ينص عليها هذا القرار .

مادة ٢٨ - في جميع الاحوال التي يجوز فيها للمستأجر تأجير المكان المؤجر مفروشا يستحق المالك اجرة اضافية تعادل ٧٠٪ من الاجرة القانونية عن مدة التأجير مفروشا .

مادة ٢٩ - على الملاك والمستأجرين المؤجرين لاماكن مفروشة أن يعدلوا اوضاعهم وفقا للاحكام السابقة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون . وبانقضاء هذا الاجل يسلم المالك الى المالك أو المستأجر الاسملى بحسب الاحوال .

الباب الثاني في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة

مادة ٣٠ - تسرى احكام هذا الباب على المباني والمنشآت التي يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها مما يمرض الارواح والاموال للخطر ، كما تسرى على المنشآت المشار اليها اذا كانت تحتاج الى ترميم أو صيانة لتسعين سلامتها أو للحفاظ عليها في حالة جيدة .

وتبين القرارات التي يصدرها وزير الاسكان والمرافق الاعمال التي تعتبر من اعمال الترميم والصيانة وحدودها في تطبيق احكام هذا الباب .

مادة ٣١ - تتولى الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم مصابة ونصص المباني والمنشآت وتقرر ما يلزم اتخاذ للحفاظ على الارواح والاموال سواء بالهدم الكلى أو الجزئى أو التعميم أو الترميم أو الصيانة بملجها صالحة للعرض المختصة من اجله .

ويتضمن التقرير تحديد المدة اللازمة لتنفيذ الاعمال المطلوبة وما اذا كانت تستوجب اخلاء المبنى مؤقتا كليا أو جزئيا .

مادة ٣٢ - تشكل في كل مدينة أو قرية بها مجلس محلي ، لجنة أو أكثر يصدر بمسما قرار من المحافظ المختص ، تتولى دراسسة

(ج) اذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الايجار المفولة أو تضر بمصلحة المؤجر .

مادة ٢٤ - يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالإضافة أو التعلية ولو كان عقد الايجار يمتنع ذلك ولا يخل هذا بحق المستأجر في انقاص الاجرة ان كان ذلك محل .

مادة ٢٥ - تكون قيمة استهلاك المياه على عائق شاغلي الاماكن وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق .

وفي الحالات التي يلتزم فيها شاغلوها بقيمة استهلاك المياه ، فانهم الحق في تركيب عدادات على نفقتهم دون اشتراط موافقة المالك ، ويلتزمون بسداد قيمة استهلاكهم من المياه للمؤجر .

على أنه بالنسبة للعقارات التي لا يلتزم فيها شاغلوها بقيمة استهلاك المياه تكون هذه القيمة على عاقبتهم بشرط قيام المؤجر بتركيب عداد خاص على نفقته لحساب استهلاك المياه بالوحدة ، وفي هذه الحالة يخفض الايجار الشهري بمقدار ٥٠٪ بعد ادنى قدره ما تلتا ملحق ، وذلك اعتبارا من اول الشهر التالي لتركيب العداد .

ويترتب على التأخير في سداد قيمة المياه للمؤجر ما يترتب على التأخير في سداد الاجرة من آثار .

الفصل الرابع في ايجار الاماكن المفروشة

مادة ٢٦ - للمالك دون سواه ان يؤجر شقة مفروشة واحدة في كل عقار يملكه .

وللمستأجر ، من مواطني الجمهورية العربية المتحدة ، في حالة اقامته بالخارج بصفة مؤقتة ان يؤجر المكان المؤجر له مفروشا أو غير مفروش ، وعلى المستأجر من الباطن أن يخلطه الى المستأجر الاصلى في موعد لا يجاوز ثلاثة شهور من تاريخ اخطاره بالاخلاء ، فاذا لم يتم ذلك وثبت تراخي المستأجر الاصلى في اخراج المستأجر من الباطن جاز للمؤجر الاصلى اخلاء العين المؤجرة .

واستثناء من ذلك يجوز لوزير الاسكان والمرافق بقرار يصدره بعد اخذ رأى الوزير المختص ، وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات

ويترتب على عدم سداد حسنة الزيادة
ما يترتب على عدم سداد الاجرة من اثار .

مادة ٣٧ - يجوز وزارة الاسكان والمرافق
والمؤسسات العامة اتي تصرف عليها ، كما
يجوز بقرار من وزير الاسكان والمرافق بعد
الاتفاق مع جهات اخرى ، أن تقرر ملاك
المباني الخاصة لإحكام هذا القانون للقيام
بترميمها وصيانتها .

ويصدر بشروط وقواعد الاقراض قرار من
وزير الاسكان والمرافق بعد الاتفاق مع وزير
المالية .

تغفى القروض من جميع الضرائب والرسوم
وتحصل بطريق المجر الادارى . ويكون
للقروض امتياز على العين التي تم ترميمها او
صيانتها يجيء في الترتيب مع الامتياز المقرر
في القانون المبنى للمقايين والمهندسين .

مادة ٣٨ - اذا اقتضت أعمال الترميم أو
الصيانة اخلاء المبنى مؤقتا من شغاليه حور
مختصر ادارى باسمائهم وتقوم الجهة الادارية
المختصة بشئون التنظيم باحطارهم بالاخلاء
في المدة التي تحددها مادام لم يتم الاخلاء بعد
اصطانتها جاز تنفيذها بالطريق الادارى ،
ولشغل البناء الحق في العودة الى المبنى بعد
ترميمها دون حاجه الى موافقة المالك ، ويتم
ذبت بالطريق الادارى في حالة امتناع المالك ،
وتضاف الاجرة خلال فترة الاخلاء الى
تكاليف الإصلاح اللازمة لتنفيذ أعمال الترميم
والصيانة التي تحددها الجهة الادارية المختصة
ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من الجهة
المذكورة ، وفي هذه الحالة يجوز لشغل العين
التظلم من هذا القرار أمام رئيس المحكمة
الابتدائية المختصة .

وتعتبر العين خلال هذه المدة في حيازة
المستاجر قانونا ، ولا يجوز للمالك ان يغير في
معالم العين ، كل ذلك ما لم ييسد المستاجر
رغبته في اتمام العقد خلال خمسة عشر يوما
من تاريخ اخطاره بقرار الاخلاء المؤقت .

مادة ٣٩ - يجوز للجهة الادارية المختصة
بشئون التنظيم في احوال الخطر الداهم اخلاء
البناء وكذلك المباني المجاورة عند الضرورة من
السكان بالطريق الادارى واتخاذ ما تراه لازما
من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن
اسبوع الا في حالة تهديد البناء بالانهيار
الماجل فيكون لها في هذه الحالة الحق في
اخلائه قورا .

انتقارير القلمعة من الجهة الادارية المختصة
بشئون التنظيم في شأن المباني المشار اليها
في المادة ٣٠ واصدار قرارات في شأنها .

ويبين القرار الذي يصدره وزير الاسكان
والمرافق كيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد
والاجراءات التي تتبع في مزاولة اعمالها .

مادة ٣٣ - يعلن قرار اللجنة بالطريق
الادارى الى ذوى الشأن من الملاك وشغل المصارف
واصحاب الحقوق وتماد صورة منه الى الجهة
الادارية المختصة بشئون التنظيم ، فدا لم
يتيسر اعلامهم بسبب عيبتهم عيبه منقطعه او
عدم الاستدلال على محال اتمامهم أو لامتناعهم
عن تسلم الاعلان يصح نسخه من اقرار في
مدان ظاهر من المنشأة وفي لوحة الاعلانات في
مقر نقطة الشرطة الواقع في دائرتها المنشأة
أو في مقر عمدة الناحية او لوحة الاعلانات في
مقر المجلس المحلي المختص بحسب الاحوال .

وتتبع الطريقة ذاتها في اعلان القرارات
الخاصة بالمشفات التي لم يستدل على ذوى
اشان فيها .

مادة ٣٤ - تكل من ذوى الشأن أن يظن
في القرار المشار اليه بالمادة السابقة في موعد
لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان
القرار اليه ، أمام المحكمة الابتدائية الدائن في
دائرتها القرار .

مادة ٣٥ - على ذوى الشأن تنفيذ قرار
اللجنة النهائي في المدة المحددة لتنفيذه ، وذلك
مع عدم الاخلاخل بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة
١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني . -

مادة ٣٦ - على المالك قورا اتمام أعمال
الترميم أو الصيانة اخطار الجهة الادارية
المختصة بشئون التنظيم على أن يتضمن اخطاره
طلب اعتماد المبالغ التي أفقت وذلك وفقا لما
تحدده اللائحة التنفيذية .

وعلى الجهة الادارية المذكورة أن تبت في
الخطب خلال ثلاثة أسابيع ويخطر كل من
الملاك والمستاجرين بقرارهما في هذا الشأن .

وبمجرد إبلاغ الجهة الادارية القرار المذكور
إلى المالك يكون من حقه تقاضى الاجرة اعتبارا
من أول الشهر التالي لتمام الاعمال المشار
اليها على أساس زيادة الاجرة السنوية بمقدار
١٢٪ من قيمة أعمال الترميم والصيانة بما
لا يجاوز ٥٠٪ من القيمة الاجارية .

والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض ايجار الاماكن والقوانين المعدلة له ، وذلك بالنسبة الى نطاق سريان كل منها .

مادة ٤٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف احكام المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٩ فقرة اولى و ١٦ و ١٨ و ٢٦ و ٢٩ من هذا القانون .

مادة ٤٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين ، كل من يخالف احكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا او مستاجرا او وسيطا .

ويعني من العقوبة ، كل من المستاجر والوسيط ، اذا ابلغ او اعترف بالجريمة .

مادة ٤٦ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على اسبوع وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات او باحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بترميم المنشأة أو صلحها أو ازاحتها في المسلة التي تصنفها المحكمة ، كل من يخالف حكم المادة ٣٥ من هذا القانون .

فاذا لم يتم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بذلك في المدة المحددة لهذا الغرض جاز للجهة الادارية المختصة بشئون تنظيم تنفيذ الحكم على نفقته وتحصل قيمه التكاليف بالطريق الادارى .

مادة ٤٧ - مع مراعاة حكم المادة ٤٣ ، يلغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ والقوانين المعدلة لها ، كما يلغى القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الايلة للسقوط ، وكل نص يخالف احكام هذا القانون .

مادة ٤٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعدل به من تاريخ نشره ، وحل وزير الاسكان والمرافق بصصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه .

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؟

جمال عبد الناصر

كما يكون لها في حالة الضرورة التصوى مدم البناء بموجب حكم من قاضي الامور المستعجلة بالحكمة الكائن في دائرتها التقار .

وللمستاجر في جميع الحالات التي يتم فيها حرم التقار طبقا لاحكام هذا الباب الحق بمد اعادة البناء في شغل وحدة بالتقار المنشأ طبقا للقواعد التي تحدد بقرار من وزير الاسكان والمرافق .

باب الثالث

في الاختصاص والاحكام الانتقالية والعقوبات
مادة ٤٠ - تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق احكام هذا القانون .

وترفع الدعاوى الى المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها التقار .

مادة ٤١ - تستمر لجان تقدير القيمة الاجبارية بتشكيلها المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ ، في اعمالها لحين الانتهاء من الحالات المروضة عليها عند العمل باحكام هذا القانون .

وبالنسبة للقرارات الصادرة من هذه اللجان ، ولم ينقض ميعاد التظلم منها طبقا للمادة الخامسة من القانون المشار اليه، ويكون ميعاد الطعن عليها ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ هذا القانون .

مادة ٤٢ - على مجالس المراجعة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه أن تحيل التظلمات المروضة عليها عند العمل باحكام هذا القانون الى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها التقار ، وذلك بغير رسوم وبالحالة التي تكون عليها .

مادة ٤٣ - يستمر العمل بالاحكام المحددة للاجرة والاحكام المقررة على مخالفتها بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بقسمان ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وخفض الاجارات بمقدار الاعفاءات ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الاماكن

مذكرة ايضاحية

مشروع قانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن ونظام العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين

وقوانين التخفيض لا تعدو أن تكون علاجاً مؤقتاً لإيجار الأماكن ، وقد احتاط لها الملاك بأن بالقوا في الأجور التي يشترطونها عند تأجير المباني الجديدة - لذلك صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن مستهدفا تنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين بصفة دائمة على أسس عادلة مع تحقيق فائدة استثمار مجزية على رؤوس الأموال المستثمرة في البناء ، ولقد عدل هذا القانون عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٥ .

وقد تركزت على كثرة هذه التشريعات سؤي تعالج موضوعاً واحداً - الكثير من الصعوبات في التطبيق ، فضلاً عن أن بعضها بسببه مضى وقت طويل على العمل بها أصبح لا يساير الأوضاع الراحنة في مجال الإسكان .

لكل ذلك فقد اقتضى الأمر وضع مشروع قانون يساير الإوجاع الراحنة ، ويكون شاملاً جميع الأحكام التي تنظم العلاقة بين الملاك والمستأجرين .

ويستهدف المشروع تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور فعال في مجال الإسكان ، وتيسير الإجراءات ، وتوفير المدالة لكل من المالك والمستأجر ومنع استغلال أي منهما للآخر .

ويشمل مشروع القانون ثلاثة أبواب هي :
الباب الأول : في شأن إيجار الأماكن ؛
الباب الثاني : في شأن المناقصات الأيلة للسقوط والترميم والصيانة .

الباب الثالث : ويشمل الأحكام الانتقالية والمقوبات .

الباب الأول : ويشمل أربعة فصول :

الفصل الأول :

وقد تضمن هذا الفصل أحكاماً عامة وبمقتضاها تسري أحكام مشروع القانون على

ينظم القانون المدني عقد الإيجار على أنه عقد زعشائي يتم بتوافق إرادتي المالك والمستأجر على أركان العقد وشروطه ، وأهمها مقدار الأجرة ومدة الانتفاع - ومن ثم يستطيع المالك وفقاً لأحكام هذا القانون وتبعاً لظروف العرض والطلب ، أن يطلب إلى المستأجر إخلاء المكان المؤجر إليه عند انتهاء مدة العقد أو مطالبته بزيادة الأجرة أو غير ذلك من الشروط التي يمكن فرضها في هذا المجال .

وبسبب أزمة الإسكان المشاهدة في معظم دول العالم - وبالذات الدول النامية اضطرت هذه الدول إلى التدخل في العلاقة الإيجارية التي ينظمها القانون المدني ، خاصة في الظروف الطارئة التي تؤدي إلى اختلال ميزان العرض والطلب ، وذلك بإصدار تشريعات استثنائية .

وفي أعقاب الحرب المالية الأولى تدخل المشرع المصري في هذه العلاقة ، بأن أصدر قانوناً في ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢١ قضى بتقييد أجور المساكن لمدة استمرت حتى أول يوليو سنة ١٩٢٥ .

وبسبب الظروف التي صاحبت الحرب المالية الثانية صدرت عدة أوامر عسكرية لمنع الملاك من زيادة أجرة المساكن إلا في حدود ضئيلة مع امتداد المدة الجارية بعد انتهاء مدتها امتداداً تلقائياً .

وقد استمرت هذه الأوامر العسكرية إلى أن صدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، الذي أدخلت عليه تعديلات كثيرة من بينها قوانين تخفيض الإيجار المتعاقبة التي يبدأ أثر الواحد منها من حيث انتهى أثر القانون السابق عليه مباشرة ، وبمقتضى هذه القوانين خفضت أجرة المباني منذ أول يناير سنة ١٩٤٤ حتى ١ نوفمبر سنة ١٩٦٩ .

الاماكن وأجزاء الاماكن المؤجرة على اختلاف انواعها باستثناء الاراضي الفضاء فلا ينطبق عليها احكامه ، كما حدد نطاق سريانها المكاني بحيث يطبق على عواصم المحافظات والبلاد المتبصرة مدنا وفقا لاحكام قانون نظام الادارة المحلية .

واجاز المشروع تطبيق احكامه كلها اوبعضها على القرى وعلى المناطق التي لم يطبق عليها قانون نظام الادارة المحلية ، وذلك بقرار يصدر من وزير الاسكان والمرافق ، مع النص على سريان احكام الفصل الثالث من هذا الباب على الاماكن المؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها والمجالس المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والاتحاد الاشتراكي العربي في القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان والمرافق وذلك تحقيقا للمصالح العام بالنسبة لهذه الاماكن .

ونصت المادة الثانية من المشروع بالا تسرى احكامه على المساكن المنققة بالرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التي تشغل بسبب العمل نظرا لوضعها الخاص كما لا تسرى تلك الاحكام على المساكن التي تشغل بتصاريح اشغال مؤقتة لمواجهة حالات الطوارئ والضرورة ، ويصدر بتحديد تلك الحالات وشروط الانتفاع بهذه المساكن قرار من وزير الاسكان والمرافق .

واعتبر المشروع المالك للمزوعة ملكيته في حكم المستاجر ، كما اعتبر الاماكن المستوى عليها لضعفها مؤجرة الى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها .

وقد نظمت المادة الرابعة حق الموقوف المنقول بدلا من موقوف آخر في اولوية استئجار السكن الذي كان يشغله هذا الموقوف .

وحرصا على توفير المساكن حرمت المادة الخامسة على الشخص الواحد أن ييجز أكثر من مسكن واحد في البلد الواحد دون مقتض .

الفصل الثاني :

وتضمن هذا الفصل الاحكام الخاصة بتقدير وتحديد الاجرة ، وروعي فيها العمل على منع استغلال بعض الملاك للمستأجرين بالحد من مغالاة المالك في تحديد الاجرة الاتفاقية عند بدء التاجر ، تلك المغالاة التي ترمق المستأجرين خلال المهلة التي تنقضي حتى تحدد الاجرة

القانونية ، وذلك بتحديد اجرة مبدئية تتلام مع تكلفة المبنى المرخص بها ، فالزم طالب البناء بتقديم بيان بقيمة الارض والمباني ومقترحاته عن اجرة المبنى وتوزيعها على وحداته ، حتى يمكن للجهة المختصة تقدير الاجرة المبدئية التي يتعاقد المالك مع المستأجرين بموجبها ، مع التزام الجهة ماضية الترخيص باثبات هذا التقدير والتوزيع في الترخيص الصادر لطالب البناء ، وذلك وفقا لما نص عليه في المادتين ٦ ، ٧ من المشروع وهذا الاجراء يبنى القيمة الاجبارية على امس اقرب الى التقدير السليم العادل ، حتى اذا ما تم تحديد الاجرة النهائية بزيادة أو بنقص فائدا يكون ذلك يفوق طليقة لا ترقح ايا من المؤجر أو المستاجر .

وقد نصت المادة ٨ من المشروع على تشكيل لجان تحديد الاجرة من عناصر فنية وشعبية وشعبية يمثل فيها الملاك بالمدينة أو القرية كما نصت هذه المادة على شروط صحة انعقاد اللجان واشترطت أن تصدر قراراتها بأغلبية الاصوات وعند التساوي يرجع الجانب الذي منه الرئيس ، كما خولت وزير الاسكان والمرافق اصدار قرار بالقواعد والاجراءات التي تنظم اعمال هذه اللجان .

اما المادة ٩ من المشروع فقد ألزمت مالك البناء باخطار اللجنة المشار اليها في المادة الثامنة في موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ اول عقد اجار عن اى وحدة من وحدات المبنى أو من تاريخ شغله لأول مرة بأية صورة من صور الاشغال ، وهذا حكم عام يطبق في جميع حالات البناء وذلك حتى تتولى اللجنة تحديد اجرة المبنى وتوزيعها على وحداته ، واجازت هذه المادة للجنة القيام بالتقدير من تلقاء نفسها أو بناء على اخطار من المستاجر أو الجهة المختصة بصهر المقاربات البنية .

كما ألزمت المالك بتسليم العين المؤجرة صالحة للاستعمال ، وخول المشروع المستاجر بترخيص من قاضي الامور المستعجلة استكمال الاعمال الناقصة مع خصم التكاليف من الاجرة وذلك بعد اذار المالك بالتقيام بها .

وقد نظمت المادة ١٠ من المشروع الاسس التي يتم عليها تقدير اجار المبنى على أن يضاف الى القيمة الاجبارية المحددة طبقا لهذه الاسس

أي من المؤجر أو المستأجر ينظم من تقدير القيمة الإيجارية أو توزيعها .

لما المادة ١٤ من المشروع فقد نصت على أن قرارات لجان تحديد الإجرة تكون نافذة رغم التظلم منها وتكون نهائية إذا لم يطعن فيها في الميعاد ، كما أن قرارات لجنة التظلمات تكون نهائية - ومن المعلوم أن نهائية هذه القرارات لا تحول دون صاحب الحق والاتجاه إلى القضاء الإداري للطعن على هذه القرارات بصفتها قرارات إدارية .

وقد نظمت المادة ٢٥ من المشروع طريقة رد الفروق المستحقة بالنسبة لكل من المالك والمستأجر على السواء .

الفصل الثالث

وتضمن جسد الفصل الأحكام الخاصة بالتزامات كل من المؤجر والمستأجر ، فقد نصت المادة ١٦ منه على إلزام المؤجر بتوفير عقد كتابي بالإيجار متضمناً بيانات محددة نص عليها المشروع حتى تقوم العلاقة بين طرفي التعاقد على أسس ثابتة تحول دون إثارة أية منازعات بينهما ، على أنه عند مخالفة حكم هذا النص يجوز إثبات واقعة التأجير وجعيم شروط التعاقد بكافة طرق الإثبات ، وحظر على المالك للقيام بأبداً أكثر من عقد إيجار واحد للمبنى أو للوحدة منه .

وقد حظر المشروع في المادة ١٧ نفسه أن يتقاضى المؤجر بالبدل أو بالوساطة أي مقابل أو أتعاب أو مبالغ إضافية بسبب تعزيز العقد مع مريان هذا الحظر أيضاً على المستأجر .

وقد حرم المشروع في المادة ١٨ منه حصول المؤجر على تأمين يزيد على إيجار شهرين مع رد ما زاد على ذلك ، وقد روعي في هذا النص حماية المؤجر في الأحوال التي تكون القيمة الإيجارية زائدة والتي لا تغطي ما قد يجنيه من تلف للمكان المؤجر مع عدم أرفاق المستأجر في الحالات الأخرى ، كما نظمت هذه المادة طريقة استرداد قيمة التأمين والتسليم على المالك عند ردّها بتسليمها على سنة أو حتى نهاية العقد أي أقرب وذلك بغية حاجته إلى الاتجاه إلى القضاء .

وقد استحدثت للمشروع في المادة ٢٠ نصاً وسددها في حالة انقضاء المؤجر عن استئجارها . وقد نظمت المادة ١٩ طريقة الوفاء بالإيجار

ما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية وذلك مع مراعاة الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ ودون إخلال بأحكام القوانين الأخرى الخاصة بالتزامات كل من المؤجر والمستأجرين نفسان الضرائب والرسوم ، وقد نصت المادة المشار إليها في فقرتها الأخيرة على التزام المستأجر بأداء هذه الضرائب والرسوم إلى المؤجر مع القيمة الإيجارية الشهرية ويترتب على عدم الوفاء بها نفس النتائج المترتبة على عدم الوفاء بالإجرة المستحقة .

وقد راعت المادة ١١ من المشروع اختلاف قيمة الأرض بين وقت الشراء ووقت البناء ، فنصت على أن تقدر قيمة الأرض وفقاً لثمن المثل وقت البناء ، كما نصت على أن يكون تقدير المباني وفقاً لسعر السوق لمواد البناء في ذلك التاريخ .

كما تناولت المادة المشار إليها طريقة حساب قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق وحددت نسبا معينة لذلك في حالة عدم استكمال البناء إلى الحد الأقصى المسموع به ، وأجازت تعديل هذه النسبة ما يتفق وصقم الواقع وظروف العمران ، كما استحدثت المشروع حكماً من مقتضاه أن يعاد التقدير وفقاً للدمج الجديد إذا جاء أي تغيير في التوسيع الذي كان قد بني التقدير على أساسه .

لما المادة ١٢ فقد تناولت الحالات التي يعاد فيها تقدير قيمة الأرض ويقصد تحديد إجرة المباني المستجدة فقط .

وقد نظمت المادة ١٣ حق المالك والمستأجر في التظلم من قرارات لجان تحديد الإجرة أمام لجان المراجعة نظم المشروع تشكيلها ، وقد استحدثت حكم جديد في هذا الصدد هو أنه أن تعديل تقدير الإجرة بناء على تظلم المالك أو أحد المستأجرين يترتب عليه إعادة تقدير المبني جميعه وتوزيع القيمة الإيجارية على وحملاته جميعاً دون أن يقتصر ذلك الحق على من تقدم ينظم فيما عدا التظلم المقدم من المستأجر الأول إذ أن أثره يكون مقصوداً عليه ، وذلك حتى تتوفر العدالة في تقدير إجرة وحدات المبنى الواحد ، وقد أشارت هذه المادة إلى التأمينات الواجب سدادها عند تقديم

كما نصت الفقرة (ب) على اخلاء المستأجر من العين في حالة ما اذا اجرها من الباطن أو تنازل عنها أو تركها للغير بأي وجهه من الوجوه وذلك مع مراعاة الحالات المصرح بها في المواد ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ .

كما نصت الفقرة (ج) على الاخلاء في حالة ما اذا استعمل المستأجر المكان المؤجر أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط الإيجار المقررة أو قصر بمصلحة المؤجر .

وقد أجازت المادة ٢٤ من المشروع زياد تعدد الوحدات السكنية في المبني بالإضافة أو التعلية حتى لو كان عقد الإيجار بمنع ذلك ، مع عدم الإخلال بحق المستأجر في انقضاء الاجرة ان كان لذلك محل .

وعملًا على الحد من مفالة البعض في استهلاك المياه وما يترتب عليه من إزعاج لرفق المياه والصرف وتوحيدًا للمعاملة فقد نص المشروع في المادة ٢٥ منه على أن تكون قيمة استهلاك المياه على عاتق شاغل العقارات ، على أنه بالنسبة إلى العقارات التي لا تنص عقود إيجارها على إلزام الشاغل بقيمة استهلاك المياه تكون هذه القيمة على عاتق شاغل العقار بشرط أن يقوم المؤجر على نفقته بتزويد عداد خاص لحساب استهلاك المياه بالوحدة ، وفي هذه الحالة يخفف الإيجار الشهري بمقدار ٥٪ بعد أدنى ٢٠٠ مليم وذلك اعتبارًا من الشهر التالي لتزويد العداد . وقد نصت هذه المادة على أن يترتب على التأخير في سداد قيمة المياه للمؤجر ما يترتب على التأخير في سداد الاجرة من آثار .

الفصل الرابع

وتضمن هذا الفصل أحكام إيجار الامكان المفروشة ، ونظرًا لما تبين من أن كثيرًا من الملاك والمستأجرين يقوم بتأجير وحدات سكنية مستعدة مفروشة مما يحد من عدد الوحدات السكنية الخالية المفروشة للتأجير ، ورغبة في تنظيم عملية الشقق المفروشة لما تنوفاً عدد يتقاس من أهمية خاصة . فقد نص المشروع في المادة ٢٦ منه على قصر حق تأجير الشقق المفروشة على الملاك دون سواهم في حدود وجبة واحدة في كل عقار يملكه .

ورغبة في ضمان حق بعض المستأجرين الذين يتروكون مساكنهم للعمل بالخارج لفترة

من مقتضاء عدم حرمان المستأجر من حق أو ميزة كان يتمتع بها ، ونخص قاضي الاسود المستعجلة بالأذن للمستأجر في إعادة الحق أو الميزة على حساب المؤجر خصصًا من الاجرة ، أو خصص ما يقابلها من الاجرة وذلك بشرط ألا يكون التزام المؤجر في هذه الحالة مرهقًا أو غير متناسب مع ما يقفه العقار ، وفي هذه الحالة أجاز المشروع للقاضي أن يوزع تكلفة إعادة الحق أو الميزة على عاتق كل من المؤجر والمستأجر .

كما أجاز المشروع لوزير الإسكان والمرافق بقرار منه أن يحدد الجهة التي تقسم بتنفيد الأعمال اللازمة لإعادة الحق أو الميزة التي ألزم بها المالك بموجب الحكم الصادر في هذا الشأن ، وذلك على نفقة المالك على أن تحصل التكاليف منه بالطرق الإدارية .

وقد نص المشروع في المادة ٢٦ منه على عدم انتهاء عقد الإيجار بوفاة المستأجر أو تركه العين الواحدة إذا بقي ما كانوا يقيمون معه من ورثته أو أقاربه حتى الفرجة الثالثة ، بشرط أن تكون تلك الإقامة مستمرة في السنة السابقة مباشرة على الوفاة أو الترك أو مدة شغل المكان أيها آمل ، ويلتزم شاغلو المسكن متضامتين بكافة أحكام عقد الإيجار .

وللقضاء على المنازعات التي قد تنشأ بين المالك الجديد للعقار والمستأجرين عند انتقال ملكية العقار من مالك إلى آخر ، فقد تضمن المشروع في المادة ٢٢ منه النص على سريان عقود الإيجار على الملاك الجديد ولو لم يكن لهذه العقود تاريخ ثابت سابق على انتقال الملكية ، وذلك استثناء من القواعد العامة مع عدم الإخلال بحق المالك الجديد في البت ما يخالف ذلك بكافة طرق الأنبيات .

وقد تضمنت المادة ٢٣ من المشروع الحالات التي يجوز للمالك فيها طلب اخلاء العين في غير الأماكن المؤجرة مفروشة ، فقد نصت الفقرة (أ) منها على أنه اذا تكرر من المستأجر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالاجرة المستحقة حكم بإخلائه اذا لم يقدم أسباباً تقدرها المحكمة تبرر تأخره في السداد ، وقد دوعي في وضع هذا النص عدم بعض المستأجرين من التسوف في سداد الاجرة المرة تلو الأخرى ثم سدادها قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى التي يسطر المؤجر الي ردها نتيجة هبدا المسلك من المستأجر .

الباب الثاني :

وقد تضمن الأحكام الخاصة بالتميم والتعديلات

وفي هذا الصدد نصت المادة ٣٠ من المرفوع على تحديد المباني والمنشآت التي يسرى عليها القانون وهي التي يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها مما يعرض الأرواح والأموال للخطر - وكذلك المباني والمنشآت التي تحتاج إلى ترميم وصيانة لتأمين سلامتها أو للحفاظ عليها في حالة جيدة بهدف إطالة عمرها لتلخيص مع ما تهدف إليه الدولة في سياسة الإسكان .

وحتى تكون أعمال الترميم التي تفرض على الملاك متمشية مع الأهداف العامة للمشروع . فقد نصت المادة على أن يبين في القرارات التي يصدرها وزير الإسكان والمرافق ، الأعمال التي تعتبر من أعمال الترميم والصيانة وحدودها في تطبيق أحكام القانون .

وقد أضافت المادة ٣١ من مشروع القانون بالجاء الإدارية المختصة بشئون التنظيم والمجالس المحلية معاًين ونص المباني والمنشآت وتقرير ما يلزم اتخاذها للحفاظ على الأرواح والأموال سواء بالهزم الكلي أو الجزئي وكذلك تقرير التقسيم أو الترميم والصيانة لجعلها صالحة للغرض المخصص من أجله إذا كان الترميم والصيانة يحققان ذلك .

ولضمان صدور القرارات على جانب من الدقة والموضوعية وتمثيل التخصصين والمعينين من التشكيلات الشعبية المحلية فقد نصت المادة ٣٢ من المشروع على أن ينشأ في كل مدينة أو قرية بها مجلس محلي لجنة أو أكثر يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم في شأن المباني المنشآت إليها وإصدار قرارات في شأنها على أن يبين كيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد والإجراءات التي تتبع في تنويع أعمالها بقرار يصدره وزير الإسكان والمرافق .

وبينت المادة ٣٣ كيفية إعلان قرار اللجنة إلى ذوي الشأن من الملاك والشاغليين للمقار وأصحاب الحقوق ضماناً لعلمهم بما تقرر ليكون لهم رأي في القرار لما في تنفيذه من تعرض للملكية أو للحقوق المكتسبة ولما له من أثر على شاغل المقار .

محدودة في العودة إلى مساكنهم والاستفادة من تلك المساكن أثناء تنفيذهم فقد استثنى المادة سائفة الذكر من القاعدة العامة التي تحرم على المستأجرين تأجير مساكنهم مفروشة ، وذلك بأن نصت على أنه يجوز للمستأجر في حاله إقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر مسكنه مفروشا وعلى مستأجر المسكن أن يخليه إلى المؤجر العائد في موعد لا يتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ إخطاره بالإخلاء فإذا لم يتم الإخلاء وثبتت قراري المؤجر في إخراج المستأجر جاز للمالك المقار إخلاء العين المؤجرة .

واستثناء من ذلك أجاز المشروع لوزير الإسكان والمرافق بقرار يصدر بعد أخذ رأي الوزير المختص وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة لأغراض السياحة وغيرها من الأغراض وذلك تحقيقاً للمرونة ولواجهة كافة التطورات والأغراض الطلابية والعائلية مثلاً .

ونظراً لوجود مساكن مفروشة بالمسايف والمشايف تؤجر لمدة محدودة قليلة لمتطلبات الاستيعاب والاشتغال ، ولضمان الاستفادة من هذه المساكن في غير الأوقات الموسمية فقد نص المشروع في المادة ٢٧ منه على أنه يجوز للمالك في المسايف والمشايف التي يحددها وزير الإسكان والمرافق أن يؤجرها عقاراتهم مفروشة طبقاً للشروط التي ينص عليها هذا القرار ، كما أجازت ذات المادة للمستأجرين في تلك المناطق أن يؤجروا مساكنهم مفروشة لمدة مؤقتة .

كما نص في المادة ٢٨ من المشروع على أنه في الأحوال التي يجوز للمستأجر تأجير مسكنه مفروشا يستحق المالك أجره إضافية تعادل ٧٠٪ من الأجرة القانونية عند التأجير .

وبالنسبة للمساكن المؤجرة من الباطن في الوقت الحاضر على خلاف الأوضاع التي تنظمها المشروع ، فقد نص في المادة ٢٩ منه على أن يقوم كل من المالك المؤجر من الباطن بتعديل أوضاعهم وفقاً للأحكام السابقة خلال سنتين من تاريخ العمل بالقانون ، وحرص المشروع على النص على أنه بانقضاء هذا الأجل يسلم المسكن خالياً إلى المالك أو المستأجر الأصلي بحسب الأحوال .

على اعتبار العين خلال فترة الترميم في حياة المستأجر قانوناً حفاظاً لحقه في الرجوع إليها على أن تظل التزاماته قبل تلك قائمة كتب حظرت على المالك القيام بأي تغيير في معاملها وذلك كله ما لم يبد المستأجر رغبته في إنهاء العقد خلال ١٥ يوماً من تاريخ إخطاره بقرار الإخلال المؤقت .

ونظراً لأن بعض المباني الآيلة للسقوط قد تكون في حالة يخشى من سقوطها قبل اتمام الإجراءات اللازمة لآتمام عملية الهدم أو الترميم - وحفاظاً على الأرواح والأموال فقد نصت المادة ٢٨ على أنه في الأحوال الخطر الداهم يجوز إخلاء البناء عند الضرورة من السكان بمجرد إخطار الجهة الإدارية وإدارتها بشئون التنظيم كما يجوز لها أيضاً في هذه الأحوال إخلاء المباني المجاورة من السكان وذلك بالطريق الإداري مع اتخاذ ما تراه لازماً من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن أسبوع - على أنه إذا توقفت احتمالات هدم البناء بالانهيار عاجل ليكون لها الحق في إخلاء البناء فوراً .

وتستلزم بعض الحالات هدم البناء فوراً دون انتظار الإجراءات القضائية حفاظاً على الأرواح والأموال ، لذلك فقد أجازت المادة المذكورة في مثل هذه الحالة هدم البناء بشرط الحصول على موافقة لجنة بينت المادة طريقة تشكيلها وإجراءاتها .

الباب الثالث

وتضمن هذا الباب الأحكام الانتقالية والتختمية ، فنص في المادة ٣٩ منه على استمرار العمل بالأحكام المحددة للآجرة والمقوبات المقررة على مخالفتها بالقوانين ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولا لسنة ١٩٦٥ والقوانين المعدلة لها ، وذلك بالنسبة إلى نطاق سريان كل منها .

وقضت المادة ٤٠ منه على أن يمتنع عدم الإخلال باختصاص لجان تحديد الآجرة ولجان المراجعة المشار إليها في المشروع ، ترفع المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامها إلى المحكمة الابتدائية المختصة بطلب يقدم من ذوى الشأن إلى قلم كتاب هذه المحكمة ، وبينت المادة الإجراءات والقواعد التي تتبع في هذا الشأن ، على أن يصدر الحكم على وجه الاستعجال ويكون نهائياً وغير قابل للطعن - كما نصت هذه المادة على

وأوجبت المادة ٣٤ على ذوى الشأن تنفيذ قرار اللجنة في المدة المحددة لتنفيذه مع عدم الإخلال بما نص عليه القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني من إجراءات الرقابة على الأعمال المطلوبة .

وتشجيعاً للمالك على تنفيذ ما يقرر من أعمال الترميم والصيانة ومواجبة ما يتحملونه من تكاليف اضافية في هذا الشأن فقد قضت المادة ٣٥ بأن يكون لهؤلاء المالك الذين يقومون بأعمال الترميم والصيانة بعد إعلان القرارات اليهم حق زيادة الآجرة السنوية بنسبة مئوية من قيمة هذه الأعمال تساوى مرة ونصف النسبة المحددة في الباب الأول للقائمة المقررة مقابل استثمار المباني الجديدة واستهلاكها وإدارتها وصيانتها وذلك مقابل ما أنفق على ما تم من أعمال على ألا يزيد ما يتقاضاه بأي حال من ٥٠٪ من القيمة الإيجارية ، ويترتب على عدم سداد هذه الزيادة ما يترتب على عدم سداد الآجرة وتختص المحاكم المسددة بنظر كل المنازعات الناشئة عن تقدير هذه الزيادة .

ومن وسائل التشجيع أيضاً ما أجازته المادة ٣٦ من القروض ملاك المباني الخاضعة لأحكام القانون للقيام بترميمها وصيانتها وبينت الجهات التي يعهد إليها بالأقراض وعلى أن يصدر شروط وقواعد الأقراض قرار من وزير الإسكان والمرافق - مع إعفاء القروض من جميع الضرائب والرسوم ، وتقرير امتياز لها على العين التي تم ترميمها أو صيانتها يجرى في الترتيب مع الامتياز المقرر في القانون المدني للمقاولين والمهندسين .

وقد عالجته المادة ٣٧ موضوع إخلاء المباني مؤقتاً من شغليها في الحالات التي تستلزم ذلك لتنفيذ أعمال الترميم والصيانة فنصت على أن يحرر مقرر إداري بأسمائهم وتقوم الجهة الإدارية القائمة على شئون التنظيم بإخطارهم بالإخلاء في المدة التي تحددها فإذا لم يتم الإخلال بعد انقضاءها جاز تنفيذه بالطريق الإداري .

كما قضت بأن لشاغلي البناء الحق في العودة إلى العين بعد ترميمها دون حاجة إلى موافقة المالك وأن يتم ذلك بالطريق الإداري في حالة امتناعه وتحدد الجهة الإدارية المختصة للمدة اللازمة للترميم ولا يجوز مد هذه المدة إلا بموافقة تلك الجهة - وقد نصت هذه المادة

١٩٦٢ والقوانين المعدلة لها ، كما نصت على إلغاء القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ وكل نص يخالف أحكام المشروع .

ويتشرف وزير الإسكان والمرافق بعرض مشروع القانون المرافق مرفوعاً في الصحيفة التي أقرها مجلس الدولة - رجاء في حالة الموافقة عليه التفضل بإحالته إلى مجلس الأمة .

وزير الإسكان والمرافق

دكتور حسن مصطفى

إن نطل المنازعات المدنية الأخرى خاضعة للقواعد القانونية العامة من حيث الموضوع والاختصاص والإجراءات .

ونصت المواد ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ من المشروع على العقوبات التي يحكم بها عند مخالفة بعض أحكام المشروع ، مراعية في ذلك تناسب العقوبة مع المخالفة .

ونصت المادة ٤٤ من المشروع على إلغاء المبل بالقوانين ١٢١ لسنة ١٩٤٧ و ٤٦ لسنة

تقرير اللجنة المشتركة

من لجنتي الشئون التشريعية والخدمات عن مشروع قانون إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين

السيد رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة ، وبعد فتشرف بأن أرفع
لسيادتكم ، مع هذا ، تقرير اللجنة المشتركة
من لجنتي الشئون التشريعية والخدمات ،
عن مشروع قانون في شأن إيجار الأماكن
ونظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين .
رجه عرضة على المجلس .

وقد اختارت اللجنة السيد الأستاذ أحمد
الخواجه رئيساً للجنة الشئون التشريعية مقرراً
لها فيه أمام المجلس .

وتفضلوا سيادتكم يقول فائق التحية
وعيني الاحترام .

٥ يوليو ١٩٦٩

رئيس لجنة الخدمات (بالنيابة)

إبراهيم نجيب

رئيس لجنة الشئون التشريعية

أحمد الخواجه

أحال المجلس بجلسته المقودة في ٩ من
ربيع الآخر سنة ١٣٨٩ هـ ، الموافق ٢٤ من
يولية سنة ١٩٦٩ ، مشروع قانون في شأن
إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين
والمستأجرين الى لجنة مشتركة من لجنتي
الشئون التشريعية والخدمات .

وقد اجتمعت اللجنة المشتركة بتاريخ ١ ،
٢ ، ٣ من يوليو سنة ١٩٦٩ . وحضر
اجتماعاتها :

السيد الأستاذ الدكتور محمد ليبيب شقير ،
رئيس المجلس .

والسيد ضياء الدين داود ، عضو اللجنة
التنفيذية العليا .

والسيد الدكتور حسن مصطفى ، وزير
الاسكان والمرفق .

والسيد الأستاذ الدكتور سليمان مرقص
الأستاذ السابق لنظام القانون المدني بكلية الحقوق
جامعة القاهرة .

والسيد الأستاذ الدكتور عبد المنعم البهراوي
أستاذ ورئيس قسم القانون المدني بكلية
الحقوق جامعة القاهرة .

والسيد الأستاذ الدكتور عبد المنعم براج
الصد ، وكيل جامعة القاهرة .

والسيد الأستاذ الدكتور اسماعيل غانم ،
وكيل جامعة عين شمس .

نظرت اللجنة مشروع القانون ومذترته
الايضاحية واستمعات نظر :

القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن
إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين
والمستأجرين والقوانين المعدلة له .

والقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بأصدار
القانون المدني والقوانين المعدلة له .

والقانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن
الضريبة على المعفآت المبنية والقوانين المعدلة
له .

والقانون رقم ٦٠٥ لسنة ٢٩٥٤ في شأن
المنشآت الآيلة للسقوط .

والقانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن
عدم صريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة
١٩٤٧ على المساكن الحكومية المخصصة لبعض
موظفي الحكومة وعيالها .

والقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ بفرض
ضريبة اضافية للنفاء والقوانين المعدلة له .

والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بأصدار
قانون نظام الادارة المحلية والقوانين المعدلة
له .

والقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير
بعض الاعفاط من الضريبة على المعفآت المبنية
وخفض الإيجار بمقدار الاعفاء .

من ذلك أن يعود الى صياغة قوانين تنفق ومبادئ الاقتصاد الرأسمالي الذي يستفيد أصوله ومناخيه من فلسفة الاقتصاد الحر ، ولعل الدليل على ذلك أنه بعد سنتين من صدور هذا القانون أصدر التقنين المدني وضمن الفصل الأول من الباب الثاني منه الأحكام الخاصة بقصد الإيصار منظمة فيما نظمت الروابط القانونية التي تحكم علاقة المؤجر بالمستأجر في الأماكن المبنية على سنن من حرية الإرادة وحرية التعاقد مقررًا حق المالك في فرض الأجرة التي يريدتها والمدة التي يبتغيها، متجهاً الى أن هذه الأحكام هي المبادئ العامة التي سوف يعود إليها في يوم من الأيام .

وأنر الثورة مباشرة وفي شهرها الأول وجد المشرع نفسه أمام استغلال مفضوح في شأن علاقات الملاك بالمستأجرين لم يحفل بما سبق من قوانين واستعرض صنوف التحايل التي لجأ إليها الملاك للفلات من أحكام التشريعات الاستثنائية السابقة على نحو وجد المشرع ، في النظام الجديد ، نفسه إزاءها مضطراً للتدخل حماية للطرف الضعيف من عسف الطرف القوي فأصدر المرسوم بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ مقررًا فيه خفض أجرة المساكن التي لم تخضع للتشريعات السابقة بنسبة تعادل ١٥٪ من قيمتها ، ولكنه ترك أمر المساكن اللاحق انشازها للقانون ، للملاك يحددون أجرتها وفقاً للعرض والطلب ، ولكن الملاك لم يحفلوا بالعلاقات الجديدة التي استنتها الثورة فكان ذلك سبباً حاداً الى تدخل المشرع من جديد بصدر القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ يوجه به الزيادة غير المشروعة في أجرة المباني التي أقيمت بعد العمل بأحكام القانون السابق . وبعد إصدار القوانين الاشتراكية أصدر المشرع القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ ليواجه به الزيادة في أجرة المباني التي استحدثت بعد القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ ، ولم يقصر المشرع لم تدخله على الأجرة التي حددتها الملاك بل رأى أن يضيف إليها مكاسب أخرى للمستأجرين فأغنى كثيراً من المقارنات المبنية، فكانت تبلغ مظهرها ، من حرية المباني ، وأضاف هذا الحفص لحساب المستأجرين فأنقص الأجرة المستحقة بقدر الإعفاءات التي قررهما .

ومع بداية التحول الاشتراكي رأى المشرع أن المسلك الذي سبق سلوكه ليس كافياً في مجتهد حدد محالاً على بداية التحول الاشتراكي

والقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني .

والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن والقوانين المعدلة له .

والقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء .

والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض ايجار الأماكن .

والقانون رقم ١ لسنة ١٩٦٦ في شأن ترميم وصيانة وتعليق المباني .

والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بأصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية .

والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بأصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية .

وقد بدا للجنة أن تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر في مجال الاستثمار العقاري من الأمور التي حظيت بتدخل المشرع ، سواء قبل الثورة أو بعدها ، وسواء قبل بداية التحول الاشتراكي أو بعد البدء في مسيرته ، ولكن منهج المشرع في التدخل كان يختلف فلسفه وتقسيماً وتطبيقاً وفقاً للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تحيها البلاد ، فهو مع بداية الحرب العالمية الثانية ومع اشتداد أزمة الإسكان في مجتهد يحكمه وتتحكم فيه سياسة وأسمالية مستغلة لم يشأ ولم يكن في مقدوره أن يترك تنظيم أمر هذه العلاقة لقواعد الحرية الاقتصادية يتحكم فيها المالك كيف شاء فيكون تحديد الأجرة وفق هواه وبقاء المستأجر في العين طوع إرادته ، فاضطر الى أن يستخدم سلطه الأحكام العرفية في فرض أوامر عسكرية تحظر على المؤجر زيادة أجرة الأماكن المؤجرة الا في الحسود التي يراها كافيها للحد من ثورة السكان ، ولذلك طبعت هذه التشريعات جميعها بأنها استثناء من الأحكام العامة التي تسود فلسفة القانون ، بل انه بعد زوال فترة الحرب وانتهاء الأحكام العرفية اضطر المشرع الى أن يقنن الأحكام التي لورتها سلطه الحكم العرفي ، فأصدر القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مقيماً في جوهره على الأحكام التي وردت بها الأولوس العسكرية ، ولكنه كان حرصاً على أن يقرر في المذكرة الإيضاحية للقانون أنه تصريح استثنائي يزول بزوال الضرورة التي دعت اليه ، وكان قصد

الإسكان عن طريق زيادة الاستثمارات وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في هذا المجال وتيسير الإقراض وتخفيض سعر الفائدة وإطالة مدة السداد مع الاستفادة الكاملة من المساكن التي أقيمتها وحدات القطاع العام ومساهمة مصانع القطاع العام في توفير المساكن للعاملين بها.

ونفاذا لهذه التوصيات قامت وزارة الإسكان بتقديم هذا المشروع بقانون إلى المجلس .

وقد بدأت مناقشة اللجنة في هذا المشروع بتحديد طبيعه هذا المشروع بقانون بين القواعد القانونية ، واجمعت اللجنة على أنه لا يقبل أن يكون تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين في مجتمع اشتراكي من القوانين الاستثنائية وخلفت عن المشروع هذه الصفة التي خلصها المشرع عليه قبل الثورة ، فقررت اللجنة المشرع أن يكون قانون خاص وليس قانونا استثنائيا ، وهو خاص من ناحية نطاق تطبيقه لانه لا يشتمل كل علاقات المؤجرين والمستأجرين بل أن نطاق تطبيقه قصر على الأماكن وأجزاءها الكائنة في النطاق المحدد بالمادة الأولى من القانون وهو نطاق قابل للامتداد إلى مناطق أخرى بمقتضى قرار وزير الإسكان يواجه به العلاقات الاجتماعية في مجال الإسكان خارج نطاق القانون كلما استجبت وروابط اجتماعية خارج النطاق المكاني لتطبيق لقانون تدعو إلى تدخل المشرع .

ورأت اللجنة في نطاق هذه المادة أن تستبدل بعبارة « الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة للسكنى » بعبارة « الأماكن وأجزاء الأماكن على اختلاف أنواعها المصددة للسكنى » فوضمت وصف المصددة للسكنى بدل المؤجرة ليتسق الحكم مع مقصود المشرع من تقدير قيمة إيجاريه لكل مكان يعد للسكنى أو لغرضه من الأغراض حتى ولو لم يكن مؤجرا لتواجه به حالات المساكن التي يقطنها أصحابها فتقدر أجرتها عند بدء شغلها بهم ، ولا يربح أجر تقدير أجرتها للمستقبل لما يترتب على ذلك من أضرار قد يتعرض تداركها مستقبلا أو قد تختل فيها قواعد الربط على الأسس التي أرادها المشرع .

كما رأت اللجنة أن تضيف إلى حكم الفقرة الثانية من هذه المادة المتعلقة بامتداد أثر القانون إلى مناطق جديدة لم تكن تدخل في نطاق تطبيقه بقرار من وزير الإسكان على النحو الذي أسلفناه ، فرات اللجنة إضافة فقرة

ورأى في نطاق الاستثمار العقاري مجالا يجب أن يسهم فيه رأس المال الخاص في الحدود وبالقدر الذي لا يسمح بالاستغلال وكانت تلك فلسفة واضحة في الميثاق بنصه :

« كذلك ففي مجال ملكية المباني تكفلت قوانين الضرائب التصاعدية على المباني وقوانين تخفيض الإيجارات والقوانين المحددة لقواعد ربطها بوضع الملكية العقارية في مكان يتحدد به عن أوضاع الاستغلال » .

وفي ضوء هذه الفلسفة رأى المشرع أن يستلزم منه جديدة هي أن يكون تدخله في شأن الاستغلال العقاري عن طريق تحديد أجرة المباني منسوبة إلى قيمتها على نحو يحقق دخلا عادلا ومجزيا للمالك ويشجع الأفراد على الدخول بأموالهم إلى هذا المجال معاونة منه على مساعدة الشعب في التخلص من أزمة طالت واشتدت فأصدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ منظمًا به كيفية تحديد الأجرة التي يتعين على المستأجر أن يؤديها إلى المالك والتي لا يجوز للمالك أن يجاوزها وأن يطالب بمزيد عليها إلا أن هذا القانون رغم سلامة الأهداف التي تفيهاها والأسس التي أقيم عليها لم يحقق ما عقد عليه من آمال على نحو حداد بالتنظيم السياسي متمثلا في المؤتمر القومي العام وفي اللجنة المركزية إلى دراسته الموضوع للوصول إلى أسلم التشريعات التي تحقق قصد المشرع ، فكان قرار المؤتمر القومي العام في دور انعقاده الثاني صريحا في قوله في مجال الإسكان :

« في سبيل تحقيق الاستقرار المنشود والاعتماد المرجوة في مجال الإسكان فإن المؤتمر يرى الموافقة على المبادئ والأسس التي يقوم عليها التطوير المقترح من اللجنة المركزية وأخص بإيجار المباني وتنظيم أعمال البناء وإهمم بالتزويج - كما يوصى بالعمل على استصدار القانون المنظم لذلك في أقرب وقت والذي سوف يواجه الجوانب الأربعة التالية :

توجيه أعمال البناء وتنظيم إيجار المباني ، وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وتنظيم عدم المباني ، وتنظيم عدم المباني الآيلة للسقوط وأعمال التدمير والتزويج والصيانة ... »

بعد دراسة تقرير لجنة الشؤون الداخلية للجنة المركزية فيما يتعلق بإيجار المساكن يؤكد المؤتمر الجهود المبذولة لمواجهة مشكلة

اعذر المالك بالتقييم بها وتختلف عن اتمامها .
وغنى عن البيان ان مراد المشرع من هذه
العبارة هو استكمال الاعمال الناقصة وفقا
لترخيص البناء أو لا يتطلبه استكمال المبنى
على أساس شغله في ظل قاعدة تنفيذ الالتزام
وفقا لمبدأ الرجل المعتاد .

وعنتى المناقشات التي دارت حول المادة
العاشرة بشأن الاسس التي يتم على هديها
تحديد اجرة المبنى بتوضيح أن مقابل استهلاك
رأس المال ومصرفات الاصلاحات والصيانة
والادارة التي قدر لها المشرع ٣٪ من قيمة
المباني تغطي مقابل افارة السلم واجرة الحارس
وصيانة المصعد .

وادخلت اللجنة تغييرا جوهريا على ما ورد
بالمشروع في شأن التظلم من قرار لجان التقدير
فاستبدلت بالنص الوارد بالمشروع نصا
جديدا عدلت به طريقة الطعن والجهة المختصة
به والاحكام المترتبة على ذلك ، فرأت أن تعهد
بالفصل في الطعن الى القضاء باعتبار أن ذلك
يدخل في وظيفته الاساسية التي اقيم من
اجلها ، لان المنازعة في تقدير الاجرة هي
خصومة تامة يتوافر فيها طرفان يتناحسان
الرأى حول موضوع معين يطلب كل منهما
الفصل فيه على وجه معين . ومن شأن الرأى
الفصل في هذه المنازعة أن تتحدد به المراكز
المالية والحقوق المتبادلة بينهما ، وكل ذلك من
اختصاص القضاء ، ولذلك رأت اللجنة أن
يكون له امر الفصل فيها ، ورات أن تمنح
ولاية الفصل في هذه الخصومة للمحكمة
الابتدائية الكائن بدائرتها العقار تيسيرا على
المتقاضين وأن يترك امر تنظيم هذه الخصومة
لاحكام قانون المرتفعات ولا غير على الطرفين
من ذلك لان قرار لجان التقدير نافذ بطبيعته
يلتزم به الطرفان الى أن تقول المحكمة رأيا
في الطعن المطروح عليها .

وادخلت اللجنة تعديلا على صياغة المادة ٤
بمصادمها في المادة ١٣ قصدت به ربط الحكم
اتوادر فيها بالاحكام التي قررتها المادة ١٣
وتوضيح الفاية منها ، فنصت على أنه اذا لم
تكن التي مؤجرة وقت صدور قرار اللجنة
جائز لاول مستأجر لها أن يطعن على قرار
التقدير حتى لا يكون التقدير عند اتمامه في
غيبة مستأجر للتي ملزما له .

وعدلت اللجنة المادة ٢١ مقررة امتداد
عقد ايجار للسكن عند وفاة المستأجر أو تركه

جديدة نصها ، ولا يكون لهذا القرار اثر على
الاجرة المتعاقدة عليها قبل صدوره ، حتى لا
تتزعزع الروابط التأمينية التي يكون قد
نصت قبل صدور قرار وزير الاسكان والتي
كانت بطبيعتها بعيدة عن نطاق طبيين
التأجير .

كما رأت اللجنة حذف الفقرة الاولى من المادة
البانية لكونها ، من ناحية ، تطبيقا للقواعد
العاملة المقررة قانونا في شأن خضوع العلاقة
للتصرف القانوني الذي يحكمها ، وهي في
الحالة الواردة بهذه الفقرة تخرج عن نطاق
عقد الايجار ، كما أن النص عليها من ناحية
اخرى قد يثير في التطبيق مشاكل رأت اللجنة
أنها في غنى عنها ولا سيما أنها قد تقسم المجال
لصور من الاستغلال يرفضها المشرع ، منها
اكراه الخاصين لاحكام عقد العمل على السكني
في منازل تقيمها المنشآت الخاصة دون أن يتاح
لهم الاستفادة من قواعد تحديد الاجرة التي
وضعها هذا المشروع ، فضلا عن أن التشريع
السابق كان يلصر هذا الحكم على منشآت الدولة
والقطاع العام التي تشغل بسبب العمل ،
فكانت لذلك مستثناة من نطاق تطبيق قوانين
تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجرين عسى
أساس أن التصرف القانوني مصدر للالتزام
ليس عقد الايجار وإنما هي العلاقة التي تنظم
العمل قرارا اداريا كانت أو صورة من صور
عقد العمل . فرأت اللجنة عدم وجود مبرر
لنص عليها لوجود قانون خاص ينظمها هو
القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ .

كما ادخلت اللجنة تعديلا على المادة الرابعة
استبدلت فيه لفظ المسائل بلفظ الموقوف
واضالت في هذه المادة فقرة جديدة أوجبت
فيها على المالك المتقول الى بلسد آخر أن يدخل
المسكن الذي كان يشغله بمجرد حصوله على
مسكن في البلد المتقول اليه ما لم تكن هناك
ضرورة ملجئة تمتع من اخلاء المسكن الاول .

وادخلت اللجنة تعديلا لفظيا على نص المادة
السابعة من المشروع ليتسق حكمها مع المواد
التي تليها .

وحفلت المناقشات التي دارت حول المادة
التاسعة بتوضيح قصد المشرع من الفقرة الاخيرة
من المادة التاسعة ، فقد رخص المشرع للمستأجر
في هذه الفقرة ، الذي يتسلم المبنى المؤجرة غير
صالحة للاستعمال ، في استكمال الاعمال
الناقصة مع خصم التكاليف من الاجرة اذا

الاجرة ونفذ التأجير معروضا وعو امر كان قصرا على الاماكن المتيهه قبل سنة ١٩٥٥ - وتحقيقا لحكم التجديده متى ورد به اسرورع في شأن قصر حق المالك على تاجر سعيه واحدة مفروشه وحظر التجار من انبطن على المستاجرين الا في حالات اضروره استسار اليها ، ووجب الشارع على كل من يؤجر مكانا مفروشا مالكا كان او مستاجرا ان يعمل وضعه وفقا لحكم المشروع خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون . على ان اللجنة اضافت الى النص حكما من شأنه اذا كانت العين المؤجر مفروشه، مما يجب فيها اثناء حالة التأجير المفروشه وفقا لاحكام القانون كان لشاغلها ، اذا كان مصريه حق استجارها خاليه .

وفي شأن الباب الثاني الخاص بالمنشآت الآيلة للسقوط ، والترميم والصيانة ابقى اللجنة على الاحكام الواردة في المشروع عدا الاحكام الخاصة بالقرارات الصادرة في هذا الشأن وتبينها ، فاجاز لدوى الشأن حق الطعن فيها أمام القضاء على النحو الوارد في المشروع .

وفي شأن الباب الثالث الخاص بالاحكام الانتقالية والمقويات ادخلت اللجنة تعديلا جوهريا على اجراءات التقاضي في شأن الاحكام التي تضمنتها المشروع فعدلت المادة ٤٠ على نحو يقتض باب الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية تجنباً لكثير من التناقضات التي حفلت بها الاحكام بسبب حظر الطعن فيها مع ان فتح باب الطعن من شأنه ان تستقر الاحكام على مبادئ موحدة تستقر بها المنازعات استقرارا جامعا مانعا .

وعلمت المشروع المقويات المترتبة على مخالفة الاحكام الواردة به حتى تتحقق الغايات المرجوة منه .

واللجنة اذ تعرض تقريرها ، نرجو من المجلس الموقر الموافقة على مشروع القانون معدلا بالصيغة التي اقرتها .

العين اذا بقي فيه زوجة أو أولاده أو والده الذين كانوا يقيمون معه عند الوفاة أو الترك . فادا كان الشاعل من غير هؤلاء ، ووجب لاستمرار عقد الايجار ان يكونوا من افرار المستاجر حتى الدرجة الثالثة وان يكونوا قد اقلعوا معه مدة الستة السابقة على وفاته أو مدة شغلته للسكن ايها اقل .

وعدلت اللجنة نص الفقرة (ب) من المادة ٢٢ لتجيز الايجار من الباطن وانتازل عن الايجار اذا صدر به اذن صريح ومكتوب من المالك .

وعدلت اللجنة صياغة المادة ٢٥ لتكون اكثر تحديدا للغاية التي كشفت عنها المناقشات التي دارت في اللجنة ، والتي بغيت تنظيم استهلاك المياه على نحو تتحقق به الضايات الواردة في المذكرة الايضاحيه للمشروع ، فقصت على التزام الشاغلين بمقابل استهلاك المياه بغير اضرار بهم ، فان كانوا ملتزمين بها بمقتضى المقدد حق لهم تركيب عدادات على نفقتهم بغير حاجه الى موافقة المالك حتى لا يتحملوا اكثر مما يجب عليهم الوفاء به ، وان كانوا غير ملتزمين بها بمقتضى العقد جاز للمالك تركيب عداد لحساب مقابل استهلاك المياه بالعين على ان تخفض الاجرة بنسبة ٥٪ من قيمته ، وبعد ادنى قدره مائتا ملليم .

واستحدثت المشروع فصلا جديدا لم تات به التشريعات السابقة بشأن ايجار الاماكن المفروشة قصد به الا يتخذ من الاماكن المفروشة وسيلة لزيادة استحكام ازمة السكان ، واستغلال المستاجرين ، وراعى في الوقت عينه ما جرى عليه العمل في شأن تأجير الاماكن المفروشة في الضايف والمشاتي والتيسر في شأنها ، وترك تنظيم ذلك لوزير الاسكان ، وكان المشروع موافقا في حظر التجار المفروشه على المستاجرين الا في حالات الضرورة الواردة بالنص .

وتحقيقا للمعادلة في هذه الحالة الزم المستاجر بان يؤدي زيادة في الاجرة تعادل ٧٠٪ من قيمة

مناقشة مجلس الأمة لمشروع قانون إيجار الأماكن

والقواعد التي أقرتها القواعد الشعبية على كانه المستويات تنفيذاً لقرارات المؤتمر القومي العام .

السيد السباعي إبراهيم عبيد النبي -
السيد الدكتور رئيس المجلس ، السادة الزملاء :

قبل أن نبدأ في مناقشة مواد مشروع هذا القانون ، أود أن أشير هنا إلى المواطنين أو آلاف الأسر المظلومة ، ممن لحق بهم ضرر كبير من تطبيق أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ولذلك فاني أقترح أن يعاد النظر فيه .

رئيس المجلس - إنبه السيد الضو إلى أننا الآن بصدد مناقشة مشروع قانون إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين من حيث المبدأ .

السيد السباعي إبراهيم عبيد النبي -
أوافق على مشروع القانون من حيث المبدأ ، ولكن نظراً إلى أن فضاء الدورة قد أصبح وشيكاً ، فاني أقترح أن نتجسج لجنتا الخدمات والشؤون التشريعية فوراً ، لتعديل المادة الثانية من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، بما يتفق ومصالح هؤلاء المواطنين .

السيد سيه زكي - لما كانت سياسة الدولة فيما يتعلق بتوجيه أعمال البناء ، وتنظيم أعمال الهدم والترميم والصيانة ، لا تؤثر فقط في العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وإنما تؤثر أيضاً في مدى مساهمة القطاع الخاص في مجال الإسكان عامة ، سواء كان ذلك بطريق إقامة المزيد من المباني السكنية الجديدة ، أم ترميم المساكن القديمة حفاظاً على الثروة القومية في البلاد ، أم هدم المساكن القديمة الأيـله للسقوط وإنشاء بديل عنها يسمح بالاستثمار الأمثل للأراضي القارية ، لما كان ذلك ، كذلك كان من الواجب تطوير أسس العلاقات والسياسات القائمة بما يسمح بالوصول إلى

(١) **وتيس المجلس -** بعد أن عرض علينا السيد المقرر الأسس العامة لمشروع القانون والإهداف الرئيسية التي يتوخاها ، سنبدأ بمناقشة مشروع القانون من حيث المبدأ على ضوء الأهداف العامة التي يستهدفها ، وهي تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر في الحدود وبالقدر الذي لا يسمح بالاستغلال ، فهل لأحد من حضراتكم ملاحظات على مشروع القانون من حيث المبدأ ؟

السيد مختار هاني - هذا المشروع هو خطوة جديدة من خطوات الثورة المباركة في سبيل استقرار علاقات المؤجرين والمستأجرين ، وفي سبيل دعم هذه العلاقات وربطها بربطة واضحة قوية معينة .

والحق ، أن هذا المشروع ، وإن قلنا إنه مشروع قانون خاص ، إلا أنه في الحقيقة ليس بقانون استثنائي ، ذلك لأنه ينظم علاقات خاصة ، علاقات معينة ، ولكن ليس بصفة استثنائية إذ أنه سيدوم ما دام هناك إسكان .

هذا من ناحية النظرة العامة لهذا القانون ، ولنا في سبيل إيضاح بعض نصوصه لأم كثير ، وسأتناول بالتفصيل بعض أحكامه ونحن بصدد استعراض كل نص على حدة .

السيد عبد العاطي نافع - السيد رئيس المجلس ، السادة الأعضاء :

في هذه اللحظة التي يبدأ فيها مجلس الأمة نظر مشروع قانون العلاقة بين الملاك والمستأجرين وهم ملايين الجماهير ، يتطلع رجال القضاء ورجال الإدارة وقيادات الاتحاد الاشتراكي في كافة المواقع إلى هذا المجلس ، ولذلك أرجو مخلصاً حتى تحقق آمال الجماهير ، أن تشترك معنا أجهزة الصحافة والأذاعة والتليفزيون ، في استعراض المناقشات التي تدور حول هذا القانون ، حتى تطمئن الجماهير إلى أن العمل يجري هنا في مجلس الأمة وفقاً للأسس

يطلب الرخصة ، وبذلك تتلافى شكاوى المستأجرين من مفالة الملاك في القيمة الإيجارية للمساكن .

هذا ، وأهم ما في المشروع أيضا أنه نظم العلاقات التجارية تنظيميا رشيدا كاملا ، وحسم كثيرا من الأمور التي كانت تثير مشاكل يومية لدى الجاهل ، مثل مشاكل المياه والشقق المفروشة والتأمين ، وهذا أولى آراء في موضوعات أخرى لم يؤخذ بها في اللجنة المشتركة التي درست هذا المشروع وأرجو أن تتاح لي فرصة إبدائها عند نظر المواد .

وأخيرا وليس آخرا ، فاني أريد أن أؤكد كلمة قالها السيد الدكتور رئيس المجلس - ويجب أن تسجل في مضايقت جلسائنا كما سجلتها اللجنة المشتركة في تقريرها - وهي أن هذا القانون ليس قانونا استثنائيا ، إنه قانون عادي وخاص ، وإن الملكية والعلاقات التجارية في المجتمع الاشتراكي ليست بملفهم القديم فيسأ قبل الثورة ، فقد قرأت تقريرا للجنة العمل بمجلس الشيوخ في العهد السابق عن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، قرأت فيه الحجب الصالح ، رأيت فيه اقتراحا من أحد حضرات الشيوخ في ذلك العهد الفابر ، يطلب فيه النص في القانون على حكم انتقالي يحدد سريانه بسنة واحدة تعود بعدها الأوضاع إلى أحكام القانون العادي ، حيث تسود المجتمع علاقات استغلالية مبنية على السلب والنهب ، مبنية على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، ولكن النظرة في المجتمع الرأسمالي تختلف من جذورها عن النظرة في المجتمع الاشتراكي ، حيث يجب أن تحدد العلاقات التجارية والقيمة الإيجارية وقيمة الإيجار دون ما استغلال مع إعطاء المالك الحق الشرقي - وهو أحد قسوى الشعب العامل في مجتمعنا الاشتراكي - الحق في أن يبنى مساكن جديدة دون استغلال وفي حدود النسب التي أرساها القانون .

وأرجو قبل أن أنهى كلمتي أن تكون مناقشتنا لهذا القانون مفتوحة - كما أرجو أن نولي هذه المضيفة وغيرها من المضايقت التي تستسجل هذه المناقشات الاهتمام الكافي ، لأنها ستكون بمثابة مذكرة تفسيرية يلجأ إليها الدارسون والمتقاصون عند الحاجة ، لأن تقرير اللجنة لم يغط كل الموضوعات التي يتناولها هذا القانون ، وشكرا .

السيد محمد عيسى الرحيم أدرسي -
السيد رئيس المجلس ، السادة الأعضاء :

أفضل النتائج بالنسبة لقطاع الإسكان ، وذلك فيما يختص بتوجيه وتنظيم أعمال البناء ، وإيجار المساكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين ، وتنظيم هدم المباني والمنشآت الأيلة للسقوط والترميم والصيانة ، وليس هذا المشروع جاء خلوا من الإشارة إلى تنظيم وتوجيه أعمال البناء ، كما جاء خلوا من تنظيم هدم المباني ، وتم كنا نود أن يتضمن مشروع القانون ما يخص الإسكان ككل حتى يجرى مشروع القانون شاملا لجميع القوانين الخاصة بالإسكان ليتمكن الرجوع إليها وشكرا .

السيد كمال بولس - السيد أندرتور رئيس المجلس ، السادة الزملاء :

ما من شك أن مشروع القانون المروض على حضراتكم ، قد أرسى قواعد جديدة في التشريع في علاقت المالك مع المستأجر ، معتمدا أساسا على قرارات المؤتمر القومي وعلى الميثاق . والاساس الأول الذي أخذ في الاعتبار عند وضع المشروع المروض ، هو تشجيع القطاع الخاص على استثمار أمواله في مجال الإسكان مع حماية المستأجرين من استغلال الملاك ، لأن مجتمعنا الاشتراكي الذي نحياه يحرم استغلال الإنسان لأخيه الإنسان .

وما من شك أننا إذا اطلعنا على نصوص المشروع فسنجدها جميعا قد تضمنت تشجيع القطاع الخاص على استثمار أمواله في قطاع الإسكان ، إذ وصل صافي الربح إلى ٥٪ بالإضافة إلى ٣٪ مقابل الاستهلاك ، وفي يقيني أن هذه النسبة تعتبر من أكبر نسب استثمار رؤوس الأموال ، وفي ذلك تشجيع للرأسمالية الوطنية غير المستغلة ، هذا بالإضافة إلى أنها تقرر ضمانات أخرى للملاك بحيث لا تعرض العلاقات التجارية للبلذبة في التقدير ، وبهذا لا يحجم كثير من الملاك عن البناء بمقولة أن هناك تخفيضا وتخفيضا وتخفيضا .

والاساس الثاني أن القانون المروض أرسى مبدأ ثابتا ينص على أن التقدير للمبدأ في الإيجار يتم عن طريق لجنة ، على أسس موضوعية غير قابلة للتغيير اللهم إلا في نقاط معصورة كما هو واضح في القانون ، وهذا بالإضافة إلى أن المشروع قد حدد أيضا علاقة تجارية سليمة غير مشوبة باستغلال فيما بين الملاك والمستأجرين تبدأ من بدء الإيجار ، إذ استن المشروع - وكان موقفا كل التوفيق - أن الاجرة تحدد بادىء ذي بدء عند التقسيم

وقيس المجلس - لقد ورد على لسان السيد العضو كلمة ، استئناف ، وهي عبارة لها معنى قانوني معين ، فهل يفصح السيد العضو بهذه الكلمة الاستئناف بالمعنى العام أو يفصح بها ؟ الطعن ؟

السيد محمد عبد الرحيم اندريس - اعني بها الطعن .

السيد عبد الحامد علام - أؤيد مشروع القانون من حيث المبدأ ، وأشكر الحكومة واللجان التي قامت بدراسته دراسة واقية ، ولكنني أسئ أن الضمانات التي وضعت لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر غير كافية ، فإن عدم تجديد القانون للمقدم لا يمنع الاستغلال بين طرفين أحدهما يملك والآخر في أمس الحاجة إلى ما يملكه الآخر .

وبهذه المناسبة أقترح أن يضمن القانون مبدأ جديداً يقضي بجزل المالك عن المستأجر في شتى العلاقات بينهما ، بمعنى أن ينشأ في كل حي لجنة يرأسها رئيس الحي أو المدينة ، وتتلقى هذه اللجنة طلبات الراغبين في السكن محددة ومرفقة ، كما تتلقى أيضاً بيانات عن المغارات المبنية في دائرة الحي ، ومهمة اللجنة أن تقوم بالتوفيق بين الطرفين منعا لوقوع أي استغلال . لأن هذه العلاقة حساسة إذ يكون فيها الإنسان في أمس الحاجة إلى المأوى فيسكن أن يقع مباشرة تحت سيطرة من يملك هذا المأوى ، ولا يمكن بحال من الأحوال ، مهما وضعنا من القوانين ، أن نصل في آخر الأمر إلى القضاء على قاهرة استغلال الملاك للمستأجرين من الوجود في مجتمعنا .

والإمثلة على هذا الاستغلال كثيرة وصارخة ، أذكر منها هذه العروس التي قبضت مهرها ٣٠٠ جنيه من العريس أكثر أن تنظف لئلا تكسب على شقة ، على أن تشتري جهازها وتلمت هي على الأرض . كذلك أذكر المالك الحرج الذي وقعا فيه بعد صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، خان الملاك الطيبين الذين لا يستقلون ، هم الذين أضربوا من هذا القانون ، بينما الملاك المستقلون الذين قدروا أجورا خيالية هم الذين استفادوا من تطبيقه . ومع تأييدي لهذا المشروع بقانون فإني أرجو من المجلس أن يؤيد الاقتراح الذي سبق ذكره وألفه ينخله ضمن بنود القانون ، وشكرا .

وقيس للمجلس - اق الاقتراح الذي تقدم به

الواقع أن مشروع القانون المزمع قد يلزم قرايه خيه عشر قانونا كان معمولا بها في نظم العلاقة بين المالك والمستأجرين ، وتوجيه أعمال الهدم والبناء . وفي الحقيقة إن هذا المشروع بقانون قد درس دراسة واقية ، من وزارة الإسكان والمرافق ، ثم تناولته لجنتنا الخدمية والمرافق ، والشئون التشريعية بالدراسة الواعية الدقيقة ، وبذلك غطي المشروع أغلب المشاكل والثغرات التي كان يشكو منها جمهور الشعب ، والواقع أن هذا المشروع بقانون قد درس في كافة المستويات التنظيمية من اللجنة التنفيذية إلى الوحدات الأساسية ، إلى لججان المجلس ، وهو اليوم يعرض على المجلس الموقر مستكملا أغلب العناصر ، وقد سد أغلب الثغرات التي كان يشكو منها الجمهور .

ومن أهم ما ورد في المشروع إزالة أسباب الشكوى من التقديرات الجزافية للبياني ، فقد وضع لها الأسس العلمية السليمة التي يلتزم بها المالك دون استغلال ، ويلتزم بها المستأجر في عدالة تامة .

ومن أعظم الأسس التي أقرها المشروع عرض المنازعات على القضاء ، وهو الجهة الأصيلة في الفصل في المنازعات بين المواطنين ، وهذا يكفل ضمانات للمواطنين ، خاصة قد عرف عن قضائنا عدالة مطلقة ، وإقرار للحق القوي كمالا .

والناحية الأخرى : هي إباحة الاستئناف في بعض المنازعات ، وفي الواقع هذا مبدأ طمان المواطنين وأحاطهم بضمانات وحصانات كافية ، إلا أنني أرجو الحكومة أن تعمل على أن توفر العدد الكافي من القضاة للنظر هذه المنازعات ، حتى لا يتأخر الفصل في هذه القضايا ، وأن تعمل أيضا على توفير المعاين للقضاء من الخبراء والفنيين والمهندسين ، الذين يتولون معاونة القضاء في النظر في هذه المنازعات حتى لا تظل العلاقات بين المستأجرين والملاك عرضة لعدم الاستقرار فترة طويلة .

وأرجو من المجلس الموقر أن يوافق على هذا المشروع بقانون ، وأنا لنشكر وزارة الإسكان والمرافق شكرا عميقا على جهودها ألا أننا نرجو منها أن تستمر في سياستها البناءة نحو حل أزمة الإسكان حتى يستطيع كل مواطن أن يحصل على السكن اللائق .

الإيجار مسألة تاريخية ، خصوصا باجتماع الفقه على أن عقد الإيجار من أهم العقود التي تخاطب الحاجتين الاجتماعيه والاقتصادية ، وهو عقد أسست مبادئه منذ زمن قديم . ويحضرني في تقدير مدى أهمية العلاقة التي تربط بين المالك أو المؤجر بصفة عامة وبين المستأجر ، يحضرني تلك الخطبة الرائعة التي قالها الفقيه الفرنسي شوبير عند عرض مشروع قانون لمعد الإيجار (قانون نابليون بونابرت) حين أكد أن هناك عمالا كثيرين يكسبون ولا يملكون في الواقع إلا عملهم ، ويريدون أن يستقروا في ماوى يجمعهم ، ومن أجل ذلك طالب هذا الفقيه بأن تكون العلاقة بين المالك والمستأجر علاقة يحكمها الوضوح والبساطة والفقه . والوضوح والبساطة والفقه في الواقع لاحقتها حينما استعرضت بدقة - جميع نصوص هذا المشروع بقانون ، ولذلك أؤكد أن تحول هذا المشروع بقانون الى تجميع كل العلاقات السابقة التي كانت تحكمها قوانين استثنائية كى يكون لمعد الإيجار قانون خاص به له أحكامه وتكييفه ، هذا الأمر شيء جديد يستحق منا التقدير .

الأمر الآخر حتى لا نلعب بهذا التكييف شرقا وغربا ، هو أن عقد الإيجار يحكم العلاقة ويوجد الرابطة القانونية بين مالك يريد أن يستثمر ماله أروع استثمار ، وبين مستأجر يريد منا أن نقف الى جانبه ، لنمد هذا الأمر بعقلنا ولدينا وبالضمان التشريعي .

ولا شك أن عقد الإيجار مر في التشريع المصرى الحديث في مرحلتين :

فكان المالك قبل الثورة هو المنصر الأهم ، وهو صاحب الامتياز الحقيقي ، وكان سيد الموقف في عقد الإيجار ، لذلك كان يفسح الكثير من الشروط التصفية التي يهبط المستأجر بقتضاها عبدا لتحكمه .

أما بعد آن جاءت الثورة الميمونة فقد تقلعت بمشروع جديد حمت فيه الطرف الضعيف في عقد الإيجار فكانت التعازلات المستمرة .

إن الصورة التي يجب أن يكون عليها عقد الإيجار هو إيجاد التعادل والموازنة بين حقوق المستأجرين والمالك ، حتى يحمى المالك به حقه وتشجعه في ذات الوقت على أن يقدم على استثمار ماله ، وفي نفس الوقت نحصى المستأجر . إن صورة التعادل هذه لمحتها في

السيد العضو يمكن مناقشته عندما نصل الى المادة المتعلقة به . والواقع أن السيد العضو قد كان لبقا عندما انتهز فرصه مناقشة المبدأ للتقدم بهذا الاقتراح .

السيد جابر عبد العزيز جبرول -
السيد الدكتور رئيس المجلس ، السادة الزملاء :

إن هذا القانون - من حيث المبدأ - قد أتى بشيء جديد هو الاستقرار في العلاقة بين المالك والمستأجر ، وأتى بشيء جديد أيضا هو أنه عرض على جماهير شعبنا من خلال تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي ، وقد شاركت فيه جماهير شعبنا برأيها وبفكرها . والواقع أن وزارة الإسكان والمرافق قد بذلت مجهودا كبيرا مشيرا ، وقد انتقل المسسولون في وزارة الإسكان الى مواقع عديدة اشتركوا فيها مع قواعد الاتحاد الاشتراكي العربي ليستمعوا الى آراء المواطنين في مشروع قانون يمس حياتهم .

ولكنني عند استعراضى لهذا المشروع بقانون وجئت أن هناك ملاحظتين لابد من ذكرهما :

الملاحظة الاولى : خاصة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وهو قانون يشكو منه الكثيرون لتألمت من طلبية الصراخات ، فكان لزاما أن نجد حلا تشريعا لهذه المشكلة ، وأرى أنه يجب ألا ننفض هذه البورة دون أن نجد علاجا لهذا القانون الذى وصل الى المجلس في شأنه العديد من الشكاوى . إن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ نص على تخفيض الإيجار بنسبة ٢٥٪ بعد أن حدثت لجان التقدير الاجباريات ، كما نص على أن تحصل القيمة الاجبارية بأثر رجعي من المستأجرين مما أوجد عدم الاستقرار لدى الكثيرين من المستأجرين وليس عددهم بالقليل ، ولكنهم آلاف وآلاف .

والملاحظة الثانية : هي أنه لابد من حسم موضوع مقدم الإيجار ولابد أن يتضمن القانون نصا مريضا معددا لموضوع مقدم الإيجار .

إن هاتين النقطتين اللتين ذكرتهما في غاية الأهمية ولم يسهبأ القانون .

أما من حيث مبدأ القانون فانه قانون يحقق الاستقرار والعلاقات الطيبة المستقرتين المالك والمستأجر ، وشكرا .

السيد الدكتور محمود السقا - في الواقع إن هذا الأمر الذى يرتبط دائما وأبدا بمقدد

ومن ناحية أخرى ، وإن كان مطروحا الإن
الناقشة في مبدأ القانون من عمه ٠٠ فأننا
بوصفنا جهازا تشريعا للاتحاد الاشتراكي
العربي نجد أن هذا المبدأ قد ووفق عليه في
المؤتمر القومي وفي اللجنة المركزية .

غير أن هذا لا يمنع من إبداء بعض
الملاحظات :

أولا : أن هذا المشروع لم يأت بجديد يذكر
يهم جمهرة الشعب ملاكا ومستأجرين ، فكل
ما ورد في أحكامه من جديد عن القوانين
والقرارات السارية ينصهر في :

تنظيم الأيجار الفروشي وهذا لا يمثل مشكلة
جماهيرية كما أن الشقة المفروشة أيضا تسهم
في حل الأزمة .

استهلاك المياه وهذا امر يشوبه كثير من
الميوه والتعقيد في التنفيذ .

سريان الطمن على باقي الوحدات ، وهذا
فعلا جديد إنما كان يمكن أن ينظم بقرار
إداري .

ثانيا : أن أهداف هذا القانون هي حماية
المستأجر والمجتمع من الاستغلال ، ثم تشجيع
القطاع الخاص على الاستثمارات في العقارات،
وهذا لم يتحقق في رأيي للأسباب الآتية :

عن حماية المستأجر :

ما زالت نصوص خلو الرجل كما هي في
القوانين السارية وبالتالي فلم يمنع منعنا
بأنا .

مقدم الأيجار لم يتعرض له القانون .

التيسير بالتبادل دون تقييد حرية الملكية
لم يوضع موضع التطبيق فعلا وإن كان مطلبها
جماهيريا وما ورد في القانون هو نص في رأيي
يتعذر تنفيذه .

لم تمس المشاكل الملحة المترتبة على القانون
٧ لسنة ١٩٦٥ والخاصة بتخفيض الإيجار
بنسبة ٢٣٥٪ دون النظر لقرارات لجان الإيجارات
أو عدم سريان طمن للمستأجر على باقي الوحدات
بالنسبة للعقارات التي تمت قبل هذا القانون
وبعد القانون ٧ لسنة ١٩٦٥ .

ثم انه لم يسالج الاثر الرجعي للمانع للاستغلال
بالنسبة للمناطق الريفية التي يدخلها الوزير
في نطاق سريان القانون .

أكثر من نص من نصوص هذا التشريع ، لذلك
لؤيده مع الاحتفاظ ببقاء - بطبيعة الحال - عند
مناقشة النصوص تفصيلا .

السيد محمد سيد عبد النعم - السيد
رئيس المجلس ، السادة الأعضاء :

في ملاحظاتي على مبدأ هذا القانون أود أن
استرعي نظر السيد رئيس المجلس والسادة
الأعضاء الى بعض الظروف انعمه التي تحكم
النظرة الى هذا المشروع ثم الى ظروف بحثه
في المجلس الآن :

من حيث الظروف العامة ، فهي تتعلق ببعض
العلاقات الأساسية :

١ - أن مشكلة الاسكان مشكلة قديمة غير
أن حدتها زادت في الفترة الأخيرة نتيجة
لزيادة السكان يعدلات أكبر من زيادة
الوحدات الجديدة المدة للسكن ، ثم لتكوين
الامر وارتفاع مستوى الدخول .

٢ - أن مشكلة الاسكان مشكلة قائمة في
جميع البلاد أيا كان نظامها الاجتماعي وأساليا
أو اشتراكيا ، غير أنه تبدو أشد ووضوح في
البلاد النامية لارتفاع معدلات تكوين الامر
ورفع مستوى الدخول المتزايد .

٣ - أن حجم مشكلة الاسكان لدينا لا يسمح
بالغلب عليها في بقع سنوات بسيطة ، فإذا
نظرنا الى متطلبات الاسكان خلال الفترة القادمة
حتى سنة ١٩٧٢ نلحظ حوالي ١٣٠٠٠٠ وحدة
في حين أن أقل ما يمكن أن يوجه الى الاسكان
من استثمارات لا يعطي سوى ٦٠٠٠٠ وحدة
بما في ذلك القطاع الخاص ، وذلك نظرا
لارتباط حل مشكلة الاسكان بمشاكل التنمية
أساسا وخاصة التمويل والاستيراد والأسعار
والنقل الى آخره .

٤ - من هذا فإن تدخل الحكومة لا يكفي
وحده لحل المشكلة بالرغم مما يبذل من جهود
في هذا الشأن وكفي أن يتضح أن ما تم
إنشائه منذ عام ٤٢ حتى عام ٥٢ عن طريق
الدولة لم يتجاوز ١٢٠٠ وحدة في حين أن خطة
القطاع العام منفردا هذا العام ١٩٦٨/١٩٦٩
أكثر من ١٤٠٠ وحدة .

فالامر يجب أن يعتمد فيه أيضا على القطاع
الخاص في ظل المبادئ الأساسية التي أوردتها
للإتيان فيما يختص بالملكية العقارية .

وقوائده معقولة ، حق الاخلاء للبيت والاين أو الاستعمال الخاص ، الاخلاء لهمم والبنسـة .
الأكبر وحدات ٠٠ الخ ٠

قأذا كنت للاعتبارات الاولى اوافق على
المبدأ ، فاني احتفظ بحق ابداء هذه الملاحظات
تفصيلا في مواضعها أو باضافات جديدة للمؤنـة
القائمه ٠

**السيد وزير الشئون الاجتماعية ووزير
الدولة لشئون مجلس الامة - ان المناقشة**
التي تدور الآن تتعلق بهذا المشروع بقانون
من حيث المبدأ ، ومن ثم لن أتعرض في حديثي
للكثير من التفاصيل التي ذكرها بعض السادة
الاعضاء في كلماتهم ، ولقد أيد جميع السادة
الاعضاء الذين تحدثوا حتى الآن هذا المشروع
بقانون من حيث المبدأ ، ألا أنني أجد لزاما علي
أن أتصدى بالرد لمباراة واحدة وردت في حديث
الانـ محمد عيد المنعم وهي الخاصة بأن هذا
المشروع بقانون لم يعالج مسألة خلو الرجل ،
وهنا أرجو أن نستعرض سويا المادة ٤٥ من
هذا المشروع بقانون كما عدلته اللجنة وستجد
أنها عالجت حالات خلو الرجل علاجا رادعا
وشديدا لكل من يحاول الحصول عسلي خلو
رجل إذ تقول المادة ٤٥ «تأقب بالمس مدة لا تزيد
علي ستة شهور وبغرامة لا تجاوز خمسمائة
جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف
أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا أو مستأجرا
أو وسيطا ٠

وإذا ما استعرضنا نص المادة ١٧ التي
تأقب المادة ٤٥ علي مخالفة أحكامها نجدها
تقول :

« لا يجوز للوحر بالذات أو بالوساطة
اقتضاء أي مقابل أو أاقاب . بسبب تحرير
العقد أو أي مبلغ إضافي خارج نطاق عقد
الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة للتخصص
عليها في العقد ٠

ويسرى هذا الحظر أيضا علي المستأجر ٠
وفي اعتقادي أن حكم هذه المادة والعقوبة
المقررة علي مخالفتها الواردة في المادة ٤٥ ، فيه
ما يكفل علاج موضوع خلو الرجل علاجا
حاسما ٠

وليس المجلس - ولأن اعتقد أن الموضوع
قد استوفى بحثا ، فهل توافقون حضراتكم علي
اقفال باب المناقشة ؟

رئيس المجلس - ان هذه تعصيمات يمكن
الدخول فيها عند مناقشة المواد ويجب أن يقتصر
كلام السيد العضو علي مبدأ القانون ٠

السيد محمد سعيد عيسى المنعم -
عن حياه المجتمع من المالك والمستأجر :

- لم يمنع القانون حيزا أكثر من شقة لشخص
واحد في بلد واحد أو في أكثر من بلد إلا
بطريقة اعتقد أنها غير قابلة للتطبيق وبالنسبة
للبلد الواحد ٠

- لم يمنع مشروع القانون ظاهرة ترك
الشقق خالية أو ترك أراض قفاه في وسط
المدنية لمدد طويلة ٠

- لم يعالج القانون ظاهرة اختلاف طرق
تشطيب المسكن كما هو مقرر في رخصته
لسبب أو لأخر ، مما يؤدي إلى هلاك مباني
المجتمع بطريقة غير صحيحة أو بها شبهة
الاستغلال ٠

عن تشجيع القطاع الخاص :

فان ما أوردته مواد المشروع أو المذكرة
التفسيرية حول هذا الموضوع ، في رأي غير
كاف ، فهو أولا لم يأت بجديد ، ثم ان ما أوردته
لتشجيع القطاع الخاص غير كاف ٠٠ حقا ان
الاستقرار ووضوح العملة من عوامل التشجيع
لكن الأساس هو مقدار المائد الاقتصادي من
الاستثمار ٠

لتحديد نسبة ٥٪ من قيمة الاراضي يضاف
اليها ٢٪ مقابل استهلاك المباني والصيانة
والصارييف الادارية ، يعتبر عائدا غير مجز
أو مشجعا علي الاستثمار في العقارات ، خاصة
إذا نظرنا له في ضوء نواحي الاستثمار الأخرى
وقوائد الاقتراض ٠٠ إذ نجد في واقع الامر
أن الدخول من العقارات لا يزيد علي ٥٪ بمقابل
٥٪ فعلا في شهادات الاستثمار دون مخاطر
الادارة ومتاعبها وقوائد الاقتراض ٧٪

وليس المجلس - ان السيد العضو يدخل
في التفاصيل الواردة بالمواد ٠

السيد محمد سعيد عيسى المنعم -
انني أتعرض لها بالتقدير الذي يوضع للمبدأ
وأود أن أذكر انه كان من الممكن إيجاد وسائل
عديدة لتشجيع القطاع الخاص لا تخرج عن
مبادئنا العامة كما رسمناه في الميثاق مثل
الحصول علي الائتمان المناسب بشروط ميسرة

(موافقة)

رئيس المجلس - اذن فالموافق على هذا:
المشروع بقانون من حيث المبدأ يتفضل برفع
يده .

(موافقة)

رئيس المجلس - ليتفضل السيد المقرر
بتلاوة مواد مشروع القانون لاخذ الرئي عليها
مادة مادة .

المقرر :

الباب الاول

في شأن ايجار الاماكن

الفصل الاول

في الاحكام العامة

مادة ١ - هـ فيما عدا الاراضى الفضاء تشرى
احكام هذا الباب على الاماكن وأجزاء الاماكن
على اختلاف انواعها المعدة للسكنى أو لغير ذلك
من الاغراض سواء كانت مفروشة أو غير
مفروشة مؤجرة من المالك أو من غيره وذلك على
عواصم المحافظات والبلاد المعتبرة مدنا بالتطبيق
لاحكام القانون رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار
قانون نظام الادارة المحلية والقوانين المعدلة
له .

ويجوز بقرار من وزير الاسكان والمرافق
نطاق سريان احكامه كلها أو بعضها على القرى
بناء على اقتراح مجلس المحافظة وكذلك على
النطاق السكنية التي لا ينطبق عليها قانون نظام
الادارة المحلية المشار إليه .

ولا يكون لهذا القرار اثر على الاجرة المتعاقد
عليها قبل صدوره .

وتسرى احكام الفصل الثالث من هذا الباب
على الاماكن المؤجرة لصالح الحكومة وغروعتها
والجالات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة
والاتحاد الاشتراكي العربي في القرى التي لم
يصدر بشأنها قرار من وزير الاسكان
والمرافق .

رئيس المجلس - هل لاجد من حضراتكم
ملاحظات على هذه المادة ؟
السيد الدكتور فاروق جرائه - تقضى هذه

المادة باستثناء الاراضى الفضاء من الخضوع
لاحكام الباب الاول منه ، وفي هذه الخصوصية
احب أن أشير الى أن هناك اراضى فضاء استأجرها
بعض الافراد من ملاكها بموجب عقود يبيعهم
صراحة الحق في البناء عليها ، وقام هؤلاء
المستأجرون ببناء مساكن لهم على هذه الاراضى
واستقروا عليها بالفعل في سنوات طويلة ،
والملاحظ أن هذه العقود لا يحكمها قانون
الاسكان بل يحكمها القانون المدني ، ولهذا
بلغا الملاق في نهاية مدة العقد برفع دعاوى
على هؤلاء المستأجرين ويحصلون بالفعل على
احكام يطردهم من هذه الاراضى ، بعد أن قاموا
بالفعل بالبناء عليها واستقروا عليها ، ولا شك
أن هذا الوضع يتناقض مع الحكمة من اصدار
هذا التشريع ، الذي يقصد منه في المقام الاول
ايجاد علاقة مستقرة بين المالك والمستأجر ،
ولذلك لا يجيز للمالك أن يطلب اخلاء المالك
المؤجر الا في الحدود التي رسمها هذا المشروع
بقانون ، وهي عند زرع الاجرة أو اذا استغلت
العين المؤجرة في غير الاغراض التي نص عليها
المقد ، الا أن هذا المشروع بقانون لم يحدد
الموقف بالنسبة لعلاقة مالك الارض الفضاء
بمستأجرها الذي يقوم بالبناء عليها ويستقر
فيها بالفعل ، مما يجعل هذه العلاقة خاضعة
لاحكام القانون المدني الذي يجيز الحكم بطرد
المستأجر في نهاية العقد ، وبهذا لا يكون
لمستأجر الارض أية حماية أو ضمان . ولهذا
اقترح أن يضاف الى هذه المادة نص يقضى
باخضاع الاراضى الفضاء المخصصة لاغراض
البناء لاحكام هذا التشريع ، وشكرا .

رئيس المجلس - هل يقصد السيد العضو
أراضى الحكر ؟

السيد الدكتور فاروق جرائه - لا لأن
الارضى الفضاء التي اقصدتها تختلف عن
أراضى الحكر .

رئيس المجلس - لقد فهمت من السيد
العضو أن هناك اراضى فضاء تؤجر من مالك
لشخص لكي يبني عليها . فهل هذا هو ما
يقصده السيد العضو .

السيد الدكتور فاروق جرائه - نعم هذا
ما اقصده .

رئيس المجلس - اليست عليه اذن هي
الاحكام في حكم القانون ؟

ان هذه المقود تخضع يلا جدال لقواعد القانون المدني التي تتيح في كثير من احكامها استغلال الانسان لاجنبه الانسان ، وفي اعتقادي ان علاج هذا الموضوع يكون باضافة نص صريح يقضي بان لا يجوز الاضرار اراضي ان يطردوا المقيمين الا في حالات خاصة وهي الامتناع عن دفع الايجار فقط ، وشكرا .

السيد أحمد قوامه - ان الاحوة الزملاء
يشيرون قضايا لا يحكمها مشروع القانون
المعرض علينا ، اذ انه يحكم علاقات الامان
المبتية ، ومن المسلم به ان الارض الفضاء
ليست مبيع ، وتدخل الشرايع ليس التصدد
منه هو حماية الارض الفضاء ، ولكن حماية
الارض المؤجرة اصلا للسكنى .

فالمستأجر الذي يستأجر الأرض الفضاء
ويقيم عليها من ماله بناءً هو شخص مقنن
لا يجوز أن تحميه أحكام القانون والمستأجر
الذي يستأجر الأرض الفضاء يقيم عليها
مستأجراً خاصاً له ، ويريد الزملاء أن نعطى له
الحماية هو مستأجر يزيد من أزمة الاسكان
لأنه يحتكر أرضاً فضاء مفتحة خاصة به قد
يزداد ثمنها لو ترك؟ أمها مالك الأرض ولكن
أين توجد الحماية ؟

ان كثيرا من الاراضي الفضاء تؤجر لمستأجرين ويصرح فيها لهؤلاء المستأجرين ان يقيموا عليها ابنية من طرازات خاصة أو من أنواع خاصة تسهم في حل مشكلة الاسكان ، وكل هذه العقود ينص فيها دوما على ان تكون المباني الى مالك الارض عند انتهاء المدة المرخص بها، وفي هذا الوقت الذي يصعد العقيد بأبوابه للمبنى الى مالك الارض يصبح شاغله مستأجرا لكان مبنى تحميه أحكام القانون . هـ

الوكلاء :

السيرة ممتلئة خليل - إذا رجعنا إلى الفقرة الأخيرة من المادة الأولى نجد أنها تنص على عـريـان أحكام الفصل الثالث من الباب الأول مـصلـ الأماكـ المؤثرة لصالح الحكومة وقروعها والمجالس المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والاقتصاد الاشتراكي العربي في القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان والمرافق ، وللتصديق بالنص على هذه الهيئات التي وردت على سبيل الحصر في هذه المادة حمايتها من التخصـص لأحكام القانون المدني التي تنص بأن العقد شريعة المتعاقدين ، وأن تطبق بالتالي أحكام عقد الإيجار على كل ما كان

السيد الدكتور فاروق جرانه - انهما
تختلف عن أراضي الحكر .

السيد ساهي أضافه - تكلمة للكلام السيد الزميل ، هناك أراض غير مقسمة داخل حدود كل مدينة ، باعها أصحابها ، وأقام عليها الذين اشتروا مباني سكنية ، ثم صدرت أحكام بهم هذه المباني .

• (أصوات : ٧٠ ٧) •

رئيس المجلس - نلتزم لدقة الموضوع أرجو
أن تكون في منتهى الوضوح • وليتفضل
السيد العضو بإيضاح الصورة للمجلس •

السيد صالح أرباب - اعترض على هذه
المادة هو أنها لم تعالج وضع ألباني التي أقيمت
على أراض فضاء غير مقسمة داخل إطار المدن ،
ثم صدرت أحكام يهدم هذه المباني وعسدها
كثير في كثير من المدن .

رئيس المجلس - هذه المنطقة تتعلق بالهدم
وأحكام هذه المادة لا تعالج هذه المنطقة .

السيد صافي أباظة - لقد عرضت هذه الصورة لاستوضح موقف هؤلاء الذين يسكنون مباني أقيمت على أرض غير مقسمة حيث أن مشروع القانون لم يعالج هذه الحالة .

السيد علي الشريقي ، السيد
المجلس ، الآخرة الأعضاء :

هذا الموضوع يذكرنا بـ سكان بعض مناطق القاهرة كـ كركس والقليل ، وشبرا ، والساحل ، فهؤلاء الناس يعيشون في واقع مؤلم يتمثل في الآتي :

هناك أرض فضاء أعطيت لأشخاص بالمقابل
تقريبا في الأيام الماضية كهدايا أو هبات ،
وكانت وزارة الأوقاف في الجهة المسؤولة عنها
قبل كل الوقت ، وبعد أن حل الوقت-صلمت
هذه الأراضي الى مستحقيها ، صلمت جسمة
الأراضي وقد نص في عقود تأجيرها على أنها
أراضي فضاء مقام عليها اكتشاف تسلم لأصحابها
خالية من أي واقع الأمر مقام عليها مبان
فلا فها هو الوقت بالنسبة لهؤلاء الناس الذين
يماثلون لنا واقعا عليهم بسبب وجود شروط
صريحة فاسخة في الأمر القيد تنبئ الملاق
الأراضي الاستيلاء على الأراضي وما عليها من مبان،
ومن ثم يطردون هؤلاء الناس في طرفة لا شيء
سوى وجود شروط صريحة فاسخة

واردة في المادة السادسة وستناقش عند نظر هذه المادة ، هذا ما أردت أن أذكره لتوضيح الرؤية أمام المجلس ، وشكراً .

السيد محمد صيد عبيد المنعم -
تنص الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه « ويجوز بقرار من وزير الإسكان والمرافق مطلق سريان أحكامه كلها أو بعضها على القرى بناء على اقتراح مجلس المحافظة » . ثم أضافت اللجنة في نهاية هذه الفقرة العبارة الآتية : « ولا يكون لهذا القرار أثر على الاجرة المتعاقد عليها قبل صدوره » .

والواقع أن اللجنة بأضافة هذه العبارة ستحد من سلطة وزير الإسكان في تحديد تاريخ سريان قرار الذي يصدره ، فقد يكون القرار الذي يصدره الوزير ذا أثر رجعي بناء على اقتراح مجلس المحافظة ، وهناك الكثير مما صدر من قوانين الإيجارات طبقت بأثر رجعي .

ولذلك أترح تعديل هذه العبارة على الوجه الآتي : « ويجوز وزير الإسكان والمرافق تأريخ سريان هذا القرار بناء على اقتراح مجلس المحافظة » وذلك حتى يمكن معالجة أي استغلال يحدث في الفترة السابقة على صدور القرار .
وليس المجلس - أريد أن أسأل السيد رئيس لجنة الشؤون التشريعية عن الحكمة من وراء التعديل الذي أدخلته اللجنة المشتركة على هذه المادة .

السيد أحمد الفوخجي - لقد كان أمام اللجنة المشتركة الوضع الذي يشهده الزميل محمد عبيد المنعم . فمن الناحية العملية عندما كان يستند العمران إلى قرية ما ، لقرية ما في المدينة كان وزير الإسكان يصدر قراراً يخضع هذه القرية للقانون . ولكن تلك القرارات كانت تصدر معمة وبمجة فلا تذكر سوى إخضاع هذه القرية لإحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في حين أن هذا القانون له حدود زمنية، إذ يمتد أثره للسكان المنشأة قبل سنة ١٩٤٤ ، ولو أخضعنا مساكن تلك القرى لذلك القانون فسوف تضطر إلى تعديل أجرتها طبقاً لإحكام هذا القانون الذي مضى على صدوره أكثر من ٢٠ عاماً ، كذلك الأمر لو أخضعناها للقانون ٩٩ لسنة ١٩٥٢ الذي مضى على صدوره ١٧ سنة أو القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٨ الذي مضى عليه أكثر من ١١ سنة أو تخضعها لإحكام هذه القوانين جميعاً مع أنهن المسلم بأنه قبل صدور

هذا العقد ، بما في ذلك الاجرة ومدة الانتفاع ، والواقع أن هناك قرى قد امتد إليها العمران، وانفص الحكم المحلي في العديد منها مجالس قروية . وعندما نص مشروع القانون صراحة على سريان أحكام الفصل الثالث من الباب الأول على هذه الجهات ، إنما قصد إلى توفير الاستقرار والحماية لها ، وإنني أرى أن تمتد أحكام هذا الفصل إلى القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان تحقيقاً للاستقرار وحفاظاً على العلاقات القائمة ما بين المالك والمستاجر ولذلك فأنني أترح إضافة الفقرة التالية :

« تسري أحكام الفصل الثالث من هذا الباب على الأماكن المؤجرة في القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان والمرافق، وبهذا تمتد حكمة النص على هذه الهيئات بالذات لتشمل جميع العلاقات القائمة بين المالك والمستاجر في القرى . ولا يضر بطبقتكم مثلاً لا بين مدى الحاجة إلى الأخذ بهذا الاقتراح .

هناك كثير من الموظفين يسكنون في القرى التي لا تخضع لإحكام القانون ١٢٤ سنة ١٩٦٠ أو أي قرار آخر . وسيمتد يقوم خلاف شخصي بينهم وبين المالك ، يستطيع المالك عند نهاية المدة أن يطلب فسخ العقد ، ويطردهم رغم قيامهم بالوفاء بالتزاماتهم . ومن ثم لا يستطيع أن تقول أن هناك حماية متوفرة لهؤلاء الأشخاص الذين يلزمهم القانون بالإقامة في مقر أعمالهم ، وشكراً .

وليس المجلس - هل يعني السيد العضو بكلامه هذا أن تطبق الأحكام الواردة في الفصل الثالث ، والتي تحمي المستاجر من الطرد وتنظم أسلوب دفع الإيجار وغير ذلك من الأحكام، على القرى التي لم يصدر بعد ، قرار وزير الإسكان بتطبيقها عليها ؟

السيد مهناح خليل - ثم أريد أن يطبق عليها الفصل الثالث فقط من هذا الباب وليس القانون كله .

السيد عبد العاطي نافع - ورد في صدر المادة الأولى العبارة الآتية : « فيما عدا الأراضي القضاة تسري أحكام هذا الباب » . وفي الحقيقة أن الموضوعات التي أثارها السادة الزملاء والخاصة بالأراضي القضاة قد شملتها هذه المادة بالفعل ، أما فيما يتعلق بأراضي المحر والأراضي غير المغاضة لهذا القانون، فإنها

السيد محمد سيد عبد النعم - قد تكون هناك مقاييس معينة وردت في هذا القانون ، لا يمكن تطبيقها على مساكن قديمة وقت صدور قرار السيد وزير الاسكان .

ولكن هذا لا يحول دون البحث عن وسيلة نتمتع بها استغلال هؤلاء الناس الذين صدر من أجلهم قرار الوزير .

عندما صدر القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، نص على تخفيض ايجار المساكن التي اقيمت قبل صدوره بنسبة ٣٥٪ . كذلك قضى القانون ، الذي صدر في أعقاب الثورة ، بخفض ايجار المساكن التي اقيمت خلال فترة معينة بنسبة ١٥٪ .

لذلك ، فإنه ينبغي وضع صيغة تشريعية معينة تقضى بأن يكون لوزير الاسكان عند صدور هذا القرار ، أن يحدد نسبة تخفيض معينة لمنع الاستغلال في القرية .

أن معظم المدن محاطة بالقرى ، ويقام فيها كثير من الصانع ، ويقطن في هذه القرى كثير من العاملين .

فالذا ما تركنا هذه المناطق دون تحديد نسبة للتخفيض ، فهذا يعنى اننا سمحنا بقيام الاستغلال .

لذلك ، اقترح أن يحدد السيد وزير الاسكان ، تاريخ سريان القرار بناء على اقتراح من مجلس المحافظة المختص .

السيد أحمد القواجه - في المناطق التي تسرى عليها أحكام هذا القانون ، لا توجد مساكن لا تخضع لهذه الأحكام ، ذلك لأن الشارع في عام ١٩٤٧ ، وفي الفترات السابقة على ذلك ، قرر زيادة الاجرة القائمة بنسبة تتراوح بين ١٠٪ ، ١٢٪ ، أى أنه جدد أجورا كانت قائمة في ذلك الوقت ، ثم أطلق بهد ذلك الحرية للملاك في تحديد الاجرة . اننا لا نستطيع أن نطبق هذا القانون على الاماكن التي يقيم فيها السيد العضو ، لأن هذه الاماكن لا تخضع أصلا للقانون ، فمن أين يتم استقطاع نسبة الـ ٣٥٪ ، أو الـ ١٥٪ ، أو الـ ٢٠٪ ؟ وما هو التاريخ الذي يبدأ منه هذا الخفض ؟

أن تقرير أثر رجعي للقانون ، أو تحديد نسبة معينة لخفض ايجار ليست من المسائل التي يرخص فيها بأصدار قرار وزاري ، وإنما تحتاج الى تشريع .

هذه القرارات لم تكن تلك المقارات تخضع لأي من هذه القوانين ، وعندما طرحت هذه المسألة على الحاكم ، رأت بعضهما أن يسرى القرار من تاريخ صدوره بينما رأت محاكم أخرى أنه بانضاض القرار لتطبيق قانون من شأنه أن يعود بأجرة المسكن الى ابريل سنة ١٩٤٦ .

ومن هنا كان لا بد للجنة المشتركة أن تتخذ موقفا محددا في هذا الشأن ، فاما أن توافق على مد أثر القرار الى تاريخ زمني سابق أو أن يطبق القرار من تاريخ صدوره . ومن ثم فإن التوفيق الذي يصدر من وزير الاسكان يمكن أن يعالج هذه المسألة من ناحية تحديد الاجرة القائمة وقت صدور القرار . وقد رأت اللجنة اذاء هذا الموقف أن تميل الى الرأي الذي يعمل في سبيل اقامة علاقات مستقرة وواضحة وليس بها اجحاف بحق أحد .

وكان هناك اجماع على أن قرار وزير الاسكان لا يعمل به الا من تاريخ صدوره وبهذا تكون الاجرة القائمة وقت صدور القرار هي الاجرة التي تخضع لاحكام هذا القانون .

وتظهر المشكلة بوضوح عندما يكون هناك منزل بعد صدور القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وعندما تخضعه لقانون تخفيض ايجارات المساكن بنسبة ١٥٪ الذي صدر سنة ١٩٥٢ لسوق يخفض ايجاره بنسبة ١٥٪ من الاجرة أو ايجار المثل حيث لا يوجد مثل لأن القرار المثل عقار مقيم . ولا يمكن تحديد المثل الا في ذات المكان .

وينطبق هذا الوضع أيضا على القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ و١٦٨ لسنة ١٩٦١ ، فكلها تحدد لها اجرة على ما قيس عليه والمكان المقيس الذي نحن بصدده لا يمكن أن تحدد له اجرة لأن المقيس عليه ليس له اجرة .

ومن هنا فإن الحل الذي وضعته اللجنة هو حل جعل تراجعه به أحكام القضاء ، لانه في اتجاهه الغالب رأى عدم رجعية هذه القوانين على القرارات الصادرة في الفترة السابقة .

وكان على اللجنة أن تغلب رأيا من اثنين فرجعت رأى الاغلبية . وقد تكون فكرة تحقيق العدالة في الجانب الآخر ولكنه عدل يستحيل تطبيقه .

رئيس المجلس - أفهم من ذلك أن الفكرة هنا هي معوبة ايجاد اجرة الأساس المقيس عليها .

بمدلول المادة الاولى . فالنص يانه ، فيما عدا الاراضى الفضاء ، تسرى أحكام هذا الباب . على الاماكن وأجزاء الاماكن فذلك لأن أحكام البابين الثاني والثالث ، لا تسرى على مدلول المادة الاولى . ولكن الباب الاول يشمل ايجار الاماكن ، ويسرى على كل الصفات ، عدا الاراضى الفضاء . وهذا النص هو ذاته الوارد في المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، مع استبدال كلمة « الباب » بكلمة « القانون » ، في مشروع القانون المروض .

وليس المجلس - اذا عدل نص المادة الاولى على الوجه التالي « فيما عدا الاراضى الفضاء ، تسرى أحكام هذا القانون » ، بدلا من عبارة « هذا الباب » فهل ستترتب على ذلك أحكام مختلفة ، غير تلك التي تترتب وفق نص المادة المروضة ؟

السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة - إن الباب الاول يتعلق بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أما الباب الثاني فيتمتع بقانون آخر يحكم المنشآت الآيلة للسلوك والترميم والصيانة . وقد جمعت هذه القوانين في قانون واحد ، فلا نستطيع القول بأن أحكام الباب الاول ، تسرى على القانون بأكمله .

السيد محمد صبري مبيض - إن المادة الاولى منقطة لكل القانون . والباب الثالث - كما يشير السيد أحمد الخواجه - ينظم فيما ينظمه العقوبات التي تطبق على البابين الاول والثاني ، ومؤدى هذا الكلام ، حضافا الى ما ذكره السيد حافظ بدوي ، اننا الآن بصدد ثلاثة قوانين ، وليس قانونا واحدا .

وليس المجلس - اذا عدلنا صدر المادة الاولى بحيث يبدأ كما يل ، تسرى أحكام هذا القانون فإن العورة تكون كالآتي :

بالنسبة لايجازات المباني التي انشئت في ظل القوانين التي صدرت في أعوام ١٩٤٤ ، ١٩٤٧ ، ١٩٥٥ ، ١٩٥٨ ، نجد انه سيحكمها مشروع القانون المروض ، والقوانين التي انشئت في ظلها قبل المباني . أما اذا استبدلنا كلمة « القانون » بكلمة « الباب » بحيث يصبح صدر المادة كما يلي : « فيما عدا الاراضى الفضاء ، تسرى أحكام هذا القانون » ،

فاذا رغبتنا في اعطاء تفويض تشريعي لوزير الإسكان ، فلا بد ان نعلم حدود هذا التفويض .

أما القول بانه اذا ما أخضع عقار في المستقبل للقانون ، وجب تخفيض أجرته بالنسبة السابقة على القانون ، فإني أتساءل كيف يتم ذلك ؟

السيد محمد سعيد عيسى المذموم - لاحظ أن السيد أحمد الخواجه متفق معي من حيث المبدأ ، ولكن الصعوبة التي تواجهنا ، إنما هي صعوبة شكلية . إن هذه ظاهرة تحتاج الى علاج . فاذا كان تقرير أثر رجعي للقانون أمر غير يسير ، أو لا يجوز - تشريعا - أن يتم بقرار من وزير الإسكان .

فإني أرى ضرورة هذا الأمر بالوسيلة التشريعية السليمة ، وأطالب الحكومة أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك ، حماية للمستأجرين من الاستغلال .

السيد وزير الإسكان والرفاق - لقد اتفقت الحكومة بما اقترحت اللجنة ، لانه من الصعب تحديد ايجارات سابقة في القرى . فاذا ما امتد إليها المبرر ، وجب ضمها ، وتطبيق أحكام هذا القانون عليها .

السيد محمد صبري مبيض - في ملاحظه على اول عبارة وردت في المادة الاولى :

ان المادة الاولى عادة في أي قانون من القوانين ، تمثل حكما عاما ، وتنظم تفصيلات القانون ومشكلاته ، وتحدد الجهات التي يسرى عليها القوانين . أما في مشروع القانون المروض ، فإن المادة الاولى تنص على « فيما عدا الاراضى الفضاء ، تسرى أحكام هذا الباب » ، فهذه المسألة تمثل حكما عاما ، وبالتالي يجب أن تبدأ بما يأتي :

« تسرى أحكام هذا القانون . . » أما اذا كانت هناك استثناءات ، فيجب ان ترد في مواضعها الخاصة بها ، لان هذه المادة تعتبر مدخلا أساسيا لهذا القانون .

السيد أحمد الخواجه - إن المادة الاولى من هذا المشروع ، لا تمثل حكما عاما ، على النحو الذي كانت تمثله المادة الاولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، فهي تمثل حكما داخل باب من أبواب مشروع القانون المروض ، يتميز بأحكام خاصة تختلف تماما عن أحكام البابين الثاني والثالث ، اللذين لا علاقة لهما

عقود الإيجار ، وعدم اقتضاء أى مقابل أو نصاب بسبب تحرير العقد ، ومقتضى التسامح ، إلى آخره .

السيد أحمد الحواجه - لى اعتراض على ذلك ، لأن من شأن هذا الاقتراح أن تصبح هناك بعض عقارات لا تخضع لحكم الفقرة الأولى ، ولكنها تخضع لأحكام هذا الفصل . وليس من الجائز أن تخضع مبنى واحد لأحكام قانونين مختلفين ، هما القانون المدني ، وهذا القانون .

إن أحكام الفصل الثالث لا تسرى إلا على الأماكن التى تطبق عليها أحكام الفقرة من هذه المادة .

أما إذا ما أخذنا بهذا الاقتراح ، فمعناه أننا نضطلع بعض العقارات - كما سبق القول - لأحكام قانونين مختلفين .

السيد معلوخليل - إن الفقرة الثالثة من المادة الأولى تنص على سريان أحكام الفصل الثالث من الباب الأول على الأماكن المسجورة لمصالح الحكومة وفروعها ، والمجالس المحلية ، والهيئات والمؤسسات الصالحة ، والاقتصاد الاشتراكي العربي ، فى القرى التى لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان والمرافق . أى أن مشروع القانون المعروض ، يفرق بين هذه المبانى ، وتلك المؤجرة للمواطنين ، وبسبب حماية على الهيئات الحكومية ، وترك أماكن تلك القرى بغير حماية .

ولذلك ، فأننى أطالب بأن تسرى أحكام الفصل الثالث من الباب الأول ، على المواطنين كذلك ، حتى يكون هناك استقراء فى المعاملات بين المالك والمستاجر .

لما ما إشار إليه السيد أحمد الحواجه ، من قيام تفرقة فى هذه الحالة ، فأود أن أقول إن أحكام الفصل الثالث - وقد راجعناها بدقة إنما هى التزيمات وخسائات للطرف الضعيف ، وهو المستاجر ، من حيث ضرورة تحرير عقد إيجار ، ولا يتم الإخلال إلا إذا كان هناك تأخير فى دفع الإجرة ، وما إلى ذلك .

وكل هذه الاستنور لازمة وضرورية لتنظيم وحماية العلاقة بين المالك والمستاجر . لقد امتد العمران ، وأصبحت هناك مجالس قرى متعددة ، وآلزم الموظفون بالاقامة بالقرب من أعمالهم . لذلك فإنه لا بد من حماية هؤلاء

الأماكن وأجزاء الأماكن . . . فيكون معنى هذا أننا الفينا كل القوانين السابقة ، وبالنسبة فيما يتعلق بالإجرة ، وهذا ما لا يقصده المشرع فى هذا القانون بالذات .

السيد محمد صبرى مبدى - اننى لا أقصد هذا أيضا ، إذ أن القانون يطبق على الوقائع التى تحدث بعد نشره وتنفيذه ، إلا إذا كان هناك نص بتطبيقه على وقائع حدثت قبيل إصداره . ولم يقل أحد ، بتطبيقه على الوقائع التى حدثت فى ظل أحكام القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أو غيره من القوانين الأخرى .

رئيس المجلس - هل السيد العضو يقصد الوقائع أو المباني ؟ أننا فى هذا القانون نتعرض للمباني ، وليس للوقائع . فإذا قلنا : تسرى أحكام هذا القانون على المباني ، فإن هذا يشمل جميع المباني سواء فى ذلك تلك التى بنيت قبل صدور القانون أو بعده .

السيد محمد صبرى مبدى - إن القانون ينظم علاقات ، أو وقائع أو ما إلى ذلك . وأود أن أشير إلى أن المادة الأولى ، تقتصر عادة على أحكام عامة . ولا خلاف حول سريانه على حالات معينة ، فيما هنا كذا وكذا . واننى أقصد الإشارة إلى القانون ككل ، وليس الباب الأول فقط .

السيد الدكتور محمود السقا - إن استهلال النص بهذا الاستثناء ليس معناه أن المبدأ غير موجود ، بل إن الاستثناء قد يؤكد وجود القاعدة أو النص .

السيد أحمد الحواجه - إن الأسباب الأولى خاص بإيجار الأماكن . . . ونص المادة الأولى لا يتسبب أثره على الباب الثالث . وأحكام الباب الثالث ينسحب أثرها على الباب الأول من طريق الاحالة التى وردت فيه . وجميع الأحكام الواردة فى الباب الثانى ليست قاصرة على ما ورد فى المادة الأولى ، وإنما هى أكثر شمولاً من ذلك .

رئيس المجلس - لدى اقتراح مقدم من السيد العضو معلوخليل ، سبق أن أبداه أثناء المناقشة وهو يتعلق بتطبيق أحكام الفصل الثالث من الباب الأول على القرى التى لم يصدر قرار بشأنها من وزير الإسكان .

وهذا الفصل يتضمن الأحكام الخاصة بالتزيمات المؤجر والمستاجر الخاصة بإبرام

وحصل على حكم آخر بطردهم من المباني التي أقاموها على هذه الأرض ، بالرغم من استمرارهم فيها مدة تزيد على خمسين سنة .

وانني أتساءل عن مصير هؤلاء المواطنين بعد طردهم .

انني أطلب بإيجاد نص يكفل حماية مثل هؤلاء الضعفاء من الاستغلال ، كما أود الإشارة إلى أن الأراضي المحررة لم تشملها المادة الأولى . والمقيمون في هذه الأراضي ، من الفلبين والكادسة المقفرة ، ولا بد أن يكون هناك تقدير عادل لقيمة الأرض . لذلك ، أطلب بأن تعمل المادة الأولى لتشمل أراضي المحررة ، إلى جانب الأراضي المخصصة للبناء .

السيد عبد العاطي نافع - أن ما ناقشناه اليوم ، هو تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر . فلماذا لا تسري أحكام مشروع القانون المعروض على كل مالك ومستأجر ، سواء كان في القرية أو المدينة .

وانني أقترح - لتلافي هذا القصور في المشروع - أن يكون نص الفقرة الأخيرة من هذه المادة كما يل :

« وتسري أحكام الفصل الثالث من الباب الأول على الأماكن المؤجرة وقت صدور هذا القانون في القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان والمرافق . »

رئيس المجلس - يتضح من كلام السيد العضو أنه يؤيد رأي الزميل مندوح خليل ، ومؤيده أنه إذا كان قد أمكن التطبيق على الأماكن المؤجرة للحكومة ، والطعام العام ، والاتحاد الاشتراكي في القرى التي لم يصدر بها قرار من وزير الإسكان والمرافق ، فمن الممكن أن يطبق أيضا بالنسبة للأفراد فيها .

السيد وزير الشبيبة الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة :

الحكومة توافق على هذا الرأي ، لأن المقصود من هذا القانون ، أصلا ، هو أن يسرى على أماكن لها مواصفات معينة في مناطق معينة ، حماية للمستأجرين ، باعتبار أن الأماكن فيها لا تتوفر لكثير من المستأجرين . ومن أجل هذا كانت الحماية ، ثم تمت هذه الحماية إلى القرى لفصل الأماكن الحكومية ، والطعام العام والاتحاد الاشتراكي ضمانا لحماية هذه

المستأجرين نفس الحماية التي أستهدهاها المشرع من مشروع القانون المعروض .

وعلى هذا ، أقترح أن تسري أحكام الفصل السادس من هذا الباب ، على القرى التي لم يصدر بشأنها قرار من وزير الإسكان والمرافق إذ ليس هناك وجه لتفضيل المصالح الحكومية والهيئات على باقي المواطنين .

رئيس المجلس - أود أن نستعرض الأحكام الواردة في الفصل الثالث من الباب الأول ، حتى نتضح الصورة أمام السادة الأعضاء .

السيد مندوح خليل - أن المادة ١٦ تقضي بضرورة تحرير عقد إيجار ، وثبت فيه تاريخ ورسم وجهه إصدار ترخيص البناء ، ومقدار الإجرة الإجمالية للمقدرة للمبنى ، والوحدة المؤجرة .

كما تقضي المادة ١٧ بأنه لا يجوز للمؤجر ينالذات أو بالوساطة اقتضاء أي مقابل أو أتعاب ، بسبب تحرير العقد ، أو أي منبسخ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار ، والمادة ١٨ خلاصة بتحديد مقدار التأمين الذي يدفعه للمستأجر .

أما المادة ١٩ فتحدد كيفية سداد الإجرة ، وحالات الامتناع عن استلامها .

والمادة ٢٠ تقضي بعزم حرمان المستأجر من أي حق من حقوقه ، أو منعه من أية ميزة كان ينتفع بها .

ولما المادة ٢١ فخلاصة بطلبات إنهاء عقد الإيجار بالوفاة أو بترك العين .

ثم المادة ٢٢ ، وهي التي تقضي بعزم جواز طلب إخلاء المكان للمؤجر ، إلا في حالة عسقم الوفاء بالإجرة المستحقة ، أو تأجيله من الباطن بشر أن كتابي من المالك ، أو استصمال المكان للمؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار ، أو تضر بمصلحة المؤجر .

وأخيرا المادة ٢٥ خاصة بطريقة دفع قيمة استهلاك المياه . هذه هي أحكام الفصل الثالث من الباب الأول .

السيد عبد الحميد صالح - أود أن أشير إلى أن واقعة مدينة حدثت في محافظة القرقية ، تؤيد ما ذكره السيد مندوح خليل فقد قام أحد ملاك المزب بطرد المستأجرين من الأرض ،

السيد مختار هاني - أرجو من الاخ الزميل الاستاذ احمد الخواجه أن يسمح لي بمعارضته فيما انتهى اليه ، اذ أنا لا يمكن أن نكتفي بسريان الفصل الثاني عن سريان الفصل الثالث ، اذ أن الواقع أمامنا في المشروع المروض إنما حمينا جانباً لا يمكن أن يقال انه جانب ضعيف ، وهو الحكومة ، والقطاع العام والاتحاد الاشتراكي ، فمن باب أولى يجب أن نحس المواطنين بمد سريان الفصل الثالث ؟! فضلاً عليهم في جميع قرى الجمهورية العربية المتحدة ، وشكراً .

السيد ابراهيم سيد قرشي - أخشى أن يخلق تعميم تطبيق القانون على القرى مشكلة غير موجودة ، لأن الملاحظ الآن أنه لا توجد مشكلة اسكان في القرى ، فتعميم سريان هذا القانون قد يخلق جواً من الخوف عند اصحاب المباني فيجبون عن تقديمها للسكنى .

رئيس المجلس - فليطعن الملاك ، وإذا لم يطردوا المستأجرين ، فلا خوف عليهم أبداً .

السيد ابراهيم سيد قرشي - لا توجد فيه طرد إنما قد يجبرون عن التاجر .

رئيس المجلس - هناك نقطة أود الإشارة إليها وهي تتمثل باشتراط أن يكون العقد كتابياً ، فهل طبيعة العلاقات في القرية تجعل اشتراط كون العقد كتابياً عملياً سهلاً ؟ وحينئذ فهل يرى الاخ ممنوح أن نجعل النص يشير للمواد التي تحمي المستأجر من الطرد ؟ لأن عملية الكتابة في القرية ليست سهلة .

القرود - هناك نقطة أخرى بالنقطة التي أثارها السيد رئيس المجلس وهي ، أيضاً ، لا يمكن تطبيقها في القرى التي لا يسرى عليها قانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ الخاص بتنظيم المباني ، حيث أن المادة ١٦ منه تقول « اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون تبرم عقود الإيجار كتابة ، كما تجب على المؤجر عند تأجير أي مبنى أو وحدة منه ، أن يكتب في عقد الإيجار تاريخ ورقم وجهة إصدار ترخيص البناء » والواقع أنه لا يوجد ترخيص بناء في القرى ، لأنه لا يطبق عليها قانون تنظيم المباني وبالتالي فلا يمكن تطبيق الحماية في القرى التي لا يسرى عليها قانون تنظيم المباني ، كذلك فأنني لا أ تصور أنه من السهولة بمكان إبرام عقود الإيجار كتابة في القرى .

الامكان وحسن سير هذه المرافق . وما دام الاتجاه الغالب في المجلس هو أن تمتد هذه الحماية الى القرى وقد وضحت ضرورة هذه الحماية من الامتداد التي ذكرها الزميل ، والتي اتضح منها أن كثير من الملاك في القرى يطلبون الإخلاء . وما دام الامر كذلك فإن الحكومة توافق على أن تسري أحكام الفصل الثالث من هذا الباب على جميع الاماكن المؤجرة .

السيد احمد الخواجه - من الناحية الموضوعية لا اعتراض لي على تطبيق القانون كله على القرى ، ولا على حماية المستأجرين في القرى . وإنما الذي لا يتصور هو القول بهذا مع وجود أحكام الفصل الثاني ، فأما أن يطبق الفصلان معاً أو لا يطبقان .

رئيس المجلس - لقد وافقت الحكومة على تطبيق أحكام الفصل الثالث فقط ، حيث تبين إمكان تطبيق هذه الأحكام .

السيد احمد الخواجه - إن تعميم الحماية على القرى لا يتفق مع أحكام الفصل الثاني من جهة أنها لا تتفق وطبيعة العلاقات التجارية في القرى ، فالفصل الثاني يتكلم على تحديد الاجرة وتقديرها ولا يتركها خاضعة للطرفين .

أما الفصل الثالث فلا يتدخل في هذه المسألة إطلاقاً . وهناك حكمان متكاملان ، فهل يتدخل الشارع في أساس التعاقد ونتيجته والالتزامات المترتبة عليه ، أو يترك أساس التعاقد ونتيجته ؟

إذا كان المقصود هو أن تنسحب الحماية الى المباني المنشأة لصالح الحكومة فتدبراً منه للمرفق الذي يشغل المبنى فإن الحماية يكون مقصوداً بها ، حينئذ ، حسن سير الفصل بالمرفق لا مطلق حماية المساكن . أما اذا كنتم تريدون تعميم هذه الحماية فهذه مسألة أخرى .

السيد عبد العاطي نافع - اذا كان الاستاذ احمد الخواجه يطالب بتطبيق الفصل الثاني مع مواد القانون عموماً ، فلماذا إذن كان هذا النص الاستثنائي في المادة ؟

وإذا كان الامر ، حقيقياً - كما يقول الزميل - من أن القانون ينطبق على كل مبنى في اتحاد الجمهورية العربية المتحدة فلتختلف الفقرة الثالثة من المادة ، وبذلك يصبح القانون سارياً على كل مكان مؤجر للسكنى على أرض الجمهورية العربية المتحدة ، وشكراً .

فيه • أما النقطة هي كالتالي : إذا كان حدها هو حماية المستأجرين من الطرد ، فلا داعي لربطها بالمادة التي تشترط إبرام العقد كتابيا . وهذا يستلزم أن تعدد المواد التي تريدها •

السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير النوقلة لشؤون مجلس الأمة - لا شك أن الحكومة تتفق مع السادة الأعضاء فيما بهدنون اليه من حماية المستأجرين في القرى ، الذين يطبق عليهم الآن أحكام القانون للدني ، وأن يكون للمقد مدة وأن يكون قابلا للفسخ وهم يطلبون أن تطبق عليهم الحماية الواردة في الفصل الثالث من هذا المشروع بمعنى الحماية من الطرد ، الحماية من الإخراج في أي وقت من الاوقات ، الحماية من إخراج أولاد المستاجر أو المقيمين معه إذا ما توفي ، وذلك ما تمسكت له بعض مواد من الفصل الثالث والحكومة تؤيد الأعضاء في هذا تساهما ، وذلك المواد ، على ما اعتقد هي المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ وهي في رأيي تكفل الحماية المطلوبة •

السيد عطية أبو بكر حنيته - لي استفسار بالنسبة لاقتراح الزميل ممدوح خليل • هل ينطبق اقتراحه على المستأجرين لأراض زراعية ويسكنون مباني ملققة بها ، إذا ما طردوا من زراعة الأرض نتيجة لعدم وفائهم بالالتزامات الزراعية ، مع أنهم يستمرون في دفع إيجار المسكن ، وكيف يمكن للمالك أن يوجب الأرض لآخرين إذا ما طل المستأجرين المطرودون من زراعة الأرض متمسكين بالبقاء في المباني طالما أنهم يدفعون إيجارها ؟ وحينئذ فإين يسكن المستأجر الجديد للأرض الزراعية ؟ وهذا التساؤل يجري أيضا بالنسبة لقرى الإصلاح الزراعي إذا ما أريد الإصلاح الزراعي أن يطرد مستأجرا لم يوف بالالتزامات بالنسبة للأرض ، ولكنه يولي بالالتزامات بالنسبة للسكن • هل معنى ذلك ألا يحل محله في السكن مستأجر جديد ؟ هذا هو الاستفسار •

السيد ممدوح خليل - المقصود هو الأماكن المؤجرة غير المرتبطة بشيء آخر ، لا التي يستفسر عنها الزميل عطية حنيته ، ذلك إننا إذا رجعنا إلى المادة ٢ من هذا المشروع بقانون ، بالصيغة التي ورد بها من الحكومة ، نجد أنها تقول :

ولا تسري أحكام هذا القانون على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن

رئيس المجلس - بناء على هذا يجب أن يتم تجديد المواد التي يرد تطبيقها من الفصل الثالث •

السيد عبد العاطي نافع - كان في نيتي أن أجيل الاشتراك في مناقشة الموضوع المطروح الآن إلى حين الكلام من المادة الثانية ، لكن طالما أنه أثير الآن فأنني أذكر أن هناك قضية هامة جدا تتعلق بإقامة المساكن دون ترخيص أو اعتراف من التنظيم ، وهي تشكل قضية كبيرة على مستوى القاهرة ، لا إقاليم •

رئيس المجلس - المدن شيء والإقاليم شيء آخر • ونحن الآن بصدد الكلام عن القرى أما المدن فسيأتي الكلام عنها فيما بعد •

السيد ممدوح خليل - بالنسبة للمادة ١٦ التي أشار إليها السيد المقرر ، فأنني أسأل هل هي الأماكن أن يتم تحرير عقد إيجار بين المالك والمستأجر كتابيا أو لا ؟ إننا نلزم في هذه المناسبة تجربة بالنسبة للأرض الزراعية القائمة حيث يتم تحرير عقود الإيجار كتابيا عن طريق الجمعية ، أما بالنسبة للفقرة أو الجزء الثاني من هذه المادة ، وهو الخاص بالنص على جهة صدور ترخيص البناء ، وخلافه ، فالحل في القرى التي تقصدها تتوافر فيها جهة الناحية ، إذ هي عبارة عن القرى الكبيرة التي يوجد فيها مباني للسكنى وتؤجر لآخرين ، والأمثلة على ذلك عديدة وجميعها تأخذ بصريح بيان من مجلس المدينة أو من مجلس القرية •

رئيس المجلس - هل تريد أن يكون النص خاصا بالقرى الكبيرة فقط ؟ إن النص هنا عام يشمل جميع القرى •

السيد ممدوح خليل - اقتراحى يشتمل جميع القرى ، ولكنني أريد أن أعطي للسيد المقرر مثلا يوضح أن أغلب الحالات التي سيطبق عليها نظام الحماية هي في القرى الكبيرة • لكن اقتراحى عام ويسرى على الكل •

رئيس المجلس - لا أزال أركز على تخولي من اشتراط أن يكون عقد الإيجار كتابيا وبخاصة أن تنفيذ مثل هذا الشرط بالنسبة للأرض الزراعية لا يزال يواجه صعوبات لا تخفى •

السيد ممدوح خليل - إن لاقتراحى تحسنا • **رئيس المجلس** - اقتراحك سليم ، ومن الواضح أن هناك من بين الأعضاء من يؤيدك

لأنها تحتاج الى بعض المجهود في التسجيل والكتابة وما الى ذلك ، وشكرا .

السيد محمد صبرى ميملى - المادة ٢ لاتحل الاشكال - كما قال وزير الاسكان والمرافق - كما أن الامر على غير ما قال السيد وزير الشؤون الاجتماعية ، والزميل مملوح مقترح التعديل .

وفيما يتعلق بالمواد التى حددها السيد وزير الشؤون الاجتماعية وحى المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٣ - فإن القانون المدنى فيه ما يطفى كل هذه النواحي . وربما أسفرت المناقشة التفصيلية عند التصديق لهذه المواد عن أنها تكرار للأحكام التى وردت فى القانون المدنى .

رئيس المجلس - فلماذا اذن تعرض النص للامكان المؤجرة لمصالح الحكومة ونوعها والمجالس المحلية والهيئات والمؤسسات العامة والاتحاد الاشتراكي العربى ؟

السيد محمد صبرى ميملى - هذه واردة أيضا فى القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، وربما كان مرد هذا هو أن الحكومة أو الجهات الادارية لاستأجر أى مكان على علاته . ولكنها تستأجر مبانى لها مواصفات خاصة ، قد تكون خاضعة لقوانين التنظيم التى أشار اليه السيد المقرر ، أما التطبيق على علاته فى القرية المصرية فانه يترتب مشاكل لا أول لها ولا آخر . والقانون المدنى فى أحكامه العامة يواجه أية مشكلة تقار . ومن ثم فلا حاجة بنا الى التكرار .

رئيس المجلس - هل ترى أن القانون المدنى كاف لتغطية احتياجات القرى ويحمى المستأجرين ؟

السيد محمد صبرى ميملى - نعم ، لأن القانون المدنى فيه ما يكفى تغطية احتياجات القرية فى هذا المجال .

السيد عبد الرحمن جاد - ان تطبيق هذا القانون بالنسبة للريف سيثير مشاكل كثيرة جدا ، لأن المباني فيه ليست مفعلة للإيجار وكل ما يحدث هو أن أصحابها يخلون ببعض حجرات منها لسكنى الموظفين مثلا ، ثم يحتاجون اليها بعد شهر أو اثنين أو سنة . ومن ثم فتطبيق القانون على السكان بالريف سيثير اشكالات كثيرة .

لما للسكان الحكومية التى نص عليها هذا

التي تشغل بسبب العمل ، وهذا يوضح أن المعنى الذى تقصده هو أى علاقة ايجارية غير محيلة على أى وضع آخر .

رئيس المجلس - المادة ٢ عدلت ومن ثم فلا تدخل فيها نقطة العمل .

ولذلك فنحن نريد معرفة ما اذا كان المبنى فى هذه الحالة يعتبر هو والارض وسنتواحدة بحيث اذا لم يوف باجر أحدهما يعتبر كأنه لم يوف بالاجرة كلها ؟

السيد مملوح خليل - لاشك فى أنها يعتبران وحدة واحدة بحيث إذا أدخل باجر أيهما كان مغلا بالالتزام الكامل عنهما .

رئيس المجلس - واذا فافتراضك خاضع بما اذا كان المبنى غير مرتبط بأرض زراعية . أما اذا ارتبط فتكون اجرة كل منهما جزءا من اجرة واحدة لها .

السيد مملوح خليل - نعم هذا هو ما أقصده فعلا .

السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الإمة - المادة ٢ كما عدلتها اللجنة يمكن أن تحل هذا الاشكال ، اذ هي تقول « لا تسرى أحكام هذا الباب على المساكن التى تشغل بتصاريح اشغال مؤقتة لمواجهة حالات الطوارئ والضرورة ، ويصدر بتحديد تلك الحالات وشروط الانتفاع بهذه المساكن قرار من وزير الاسكان والمرافق » . فلذا كانت هذه الحالات يصدر بها قرار من السيد وزير الاسكان فانه من الممكن أن يوضح لقرار الوزير الحالات التى ينطبق عليها .

السيد وزير الاسكان والمرافق - المادة ٢ قصد بها المهجرون من مناطق العدوان . ومن ثم فسنسلم مساكنهم الحالية مؤقتا يزوال العدوان فى القرى القريبة العاجل باذن الله حيث يمدون حينئذ لاماكنهم الأصلية دون أن تنطبق عليهم قواعد الاسكان .

أما فيما يخص بالنص على القرى فى الواقع ربما كان الاحساس بالمشكلة فى القرى ليس قويا ، ونحن نريد زيادة المساكن فيها حتى تقبل عليها الناس ويخف الضغط عن المدن وحينئذ نضمها الى الكردون .

أما فيما يتعلق بالتأريخ وكساية العقود فهذه مسألة يصعب تطبيقها على جميع القرى

التشريع يتفضل برفع يده .
(أقلية)

رئيس المجلس : إذن فالموافق على المادة ١ يتفضل برفع يده .
(موافقة)
للقدر :

« مادة ٢ - لا تسرى أحكام هذا الباب على المساكن التي تشغل بتصاريع أشغال مؤقتة لمواجهة حالات الطوارئ والضرورة ، ويصدر بتحديد تلك الحالات وشروط الانتفاع بهذه المساكن قرار من وزير الإسكان والمرافق » .

رئيس المجلس - حسبل لآحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد مفتاح هاني - تتكون هذه المادة كما وردت بمشروع الحكومة من فقرتين ، وقد رأيت اللجنة حذف الفقرة الأولى منها ونصها « لا تسرى أحكام هذا القانون على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت وغيرها من المساكن التي تشغل بسبب العمل » . وقد ورد بالتقرير أن اللجنة رأيت حلها كونها ، من ناحية ، تطبيقاً للقواعد العامة للقررة قانوناً في شأن خضوع العلاقة للتصرف القانوني الذي يحكمها .

ومن ناحية أخرى لأن القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ ينظم منشآت الدولة والقطاع العام التي تشغل بسبب العمل .

وبالرجوع إلى هذا القانون اتضح أن أثره قاصر على مباني الحكومة دون منشآت القطاع العام .

وإني أسأل : إذا كانت القواعد العامة تنال هذه الحالات ، فلماذا صدر القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ في شأن عدم سريان أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على المساكن الحكومية المخصصة لبعض موظفي الحكومة وعائلاتها ، بعد مضي حوالي ثمان سنوات على صدور القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ؟

إن المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ تبين أن الحاجة كانت حادة لاصداره وقتذاك ، وأن أثره يقتصر على المنشآت والمرافق الحكومية .

لذلك أقترح ، بصفة أصلية ، إضافة الفقرة المحذوفة إلى صيغ المادة ٢٣ واحتياطياً الإبقاء على المادة الثانية كما وردت بمشروع الحكومة . وبهذا تنص مستجيري هذه الأماكن من الطرد ، وتخرجهم من نطاق تطبيق أحكام مشروع القانون المعروض .

فإنها تنشأ لهذا الغرض ، ولا تسبب إشكالات كثيرة من مباني الريف .

رئيس المجلس - أعتقد أن المناقشة قد استوفيت حول هذه المادة فالموافق على إقفال باب المناقشة يتفضل برفع يده .

(موافقة)
رئيس المجلس - ولأن أعرض على حضراتكم ما لدى من اقتراحات في شأن هذه المادة .

١ - اقتراح مقدم من السيد محمد سيد عبد المنعم بتعديل العبارة الأخيرة من الفقرة الثانية من المادة الأولى على الوجه الآتي : « ويصدر وزير الإسكان والمرافق تاريخ سريان هذا القرار بناء على اقتراح مجلس المحافظة » .

السيد أحمد الخواجه - انني أعترض عليه دستورياً .

رئيس المجلس - أي من حيث الأثر الرجعي لقرار الوزير ، إذن فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .
(أقلية)

رئيس المجلس - ولأن لا يبقى إلا اقتراح الأخ ممدوح خليل ، واقتراح الدكتور فاروق جبراته .

السيد عبد الحميد صالح - بل هناك اقتراح الخاص بالإحكار .

رئيس المجلس - لم يقدم إلى اقتراح محدد خاص بالإحكار ، أما اقتراح الأخ ممدوح خليل فيقتضي تطبيق أحكام الفصل الثالث بشكل عام على القرية . وقد ناقشه الزملاء على أساس أن مباني القرية ليست مخصصة للإسكان ، بخلاف مباني الحكومة والاتحاد الاشتراكي فإنها مبان ذات طبيعة خاصة ، فالموافق على اقتراح الأخ ممدوح خليل يتفضل برفع يده .

(أقلية)

السيد عبد الحميد صالح - لقد اقترحت بالنسبة للقرية الأولى من المادة الأولى أن يسرى حكمها على أراضي الإحكار أيضاً ، لأن الملاك يحددون أجوراً مرتفعة على من يشغلونها ومعظمهم من الفئات الضعيفة .

رئيس المجلس - الموافق على اقتراح السيد العضو يتفضل برفع يده .
(أقلية)

رئيس المجلس : الموافق على الاقتراح المقدم من السيد العضو فاروق جبراته بإخضاع الأراضي الغنية المخصصة لأغراض البناء لأحكام هذا

الطرية والساحل وروض الفرج والمسادى والجلالية ، وقد طلب التنظيم السياسى مواجهة الامر الواقع ومد هذه المباني بالمرافق ، فكللت جهوده - بعد نضال مرير - بصور القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، الذى لم يذكر بنقير اللجنة كمرجع من مراجع هذا المشروع بقانون ، وقد استثنى هذا القانون من قرارات الهدم جميع المباني التى اقيمت بالمخالفة للتنظيم ، منذ عشر سنوات حتى تاريخ صدوره فى ١/٣/١٩٦٦ ، وانى اتساع عما سيكون عليه الوضع بالنسبة لسكان هذه المباني حيث لا تنطبق عليهم أحكام مشروع القانون المروض ، ولا تقوم بلان التقدير بتقدير القيمة الاجبارية لمساكنهم .

لذلك اقترح ان تضاف الى المادة ٢ فقرة جديدة نصها « تسرى احكام هذا الباب على المساكن القائمة حالياً ، والتي طبق فى شأنها احكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ وما صدر بشأنه من قرارات ادارية خاصة » لان المؤقرات المشتركة من التنظيم السياسى والادارة المحلية اصيبت بقرارات بالاعتراف بالامر الواقع بالنسبة لهذه مساكن منذ انشائها حتى تاريخ صدور هذه القرارات . وبذلك يكون المشروع المروض قد اضفى على وجود هذه المباني صفة الشرعية ، ويمكن تطبيق احكامه عليها تدريجياً ، وشكراً .

وكيس المجلس - أوجز ان توضح الموضوع للاشوة الاعضاء فالمادة ٦ تتضمن جزءاً يتعلق بكيفية تحديد القيمة الاجبارية ، فهل تقصد باقتراحك ان تقوم لجنة تقدير الايجارات بتقدير القيمة الاجبارية - طبقاً لاحكام هذه المادة - لجميع المباني سواء منها ما صدر له ترخيص بناء او لم يصدر ؟

السيد عبد العاطى نافع - نعم - هذا ما اقصد .

وكيس المجلس - فى ضوء هذا الايضاح لا تكون المادة ٢ مجال هذا الاقتراح .

السيد عبد المعطى نافع - اننى اطالب بأمير :

الاول : الاعتراف بشرعية هذه المباني منذ انشائها حتى تاريخ صدور القانون كالم واقع .

الثاني : تطبيق احكام هذا المشروع بقانون عليها ، وذلك باضافة تلك الفقرة المقترحة الى المادة ٢ ، لا غربة فى ذلك فالقانون رقم ٢٩

السيد عبد العاطى نافع - كنت قد اعتمدت تأجيل الحديث فى موضوع المباني والمنشآت القائمة على اراض غير مقسمة بمعرفة مصلحة التنظيم لمن مناقشة الفصل الثانى من مشروع القانون المروض ، ولكننى لاحظت ان الفصل الاول يتحدث عن الاحكام العامة فى شأن ايجار الاماكن بينما يتحدث الفصل الثانى عن كيفية تقدير وتحديد الاجرة ، ويتحدث الفصل الثالث عن التزامات كل من المؤجر والمستاجر .

وكيس المجلس - يخيل الى ان مجال مناقشة المشكلة التى يعرضها السيد العضو هو المادة السادسة ، وانضى ان تكون عبارة « بتصاريج اشغال » الواردة بالمادة ٢ هى مبعض تصور الامر عل ان المقصود هو التقسيم والبناء .

السيد عبد العاطى نافع - ان عبارة « بتصاريج اشغال » لا تصرف الى هذا المعنى والمادة ٦ تحدد الشروط الواجب على كل من يرغب فى اقامة مبنى ان يتبناها ، وتحدد كيفية تحديد القيمة الاجبارية على ضوء تكاليف البناء فلا علاقة لبلادة السادسة بالمباني القائمة على اراض غير مقسمة تقسيماً قانونياً ، وهذه مشكلة تعرض لها عشرات الالوف من مساكن القاهرة ، وارى ان هذه المادة هى انسب المواد لتنظيم هذه الحالات حتى تستقر اوضاع هؤلاء المواطنين .

ان مدينة القاهرة لها خريطة مساحية ، وكل المباني التى تقام فيها تعتمد من مصلحة التنظيم ويصدر لها تراخيص بناء ، ولكن نتيجة للتقسيم الصناعى قام كثير من الزراع بمحاولة القاهرة ببيع اراضيهم لشركات تقسيم الاراضى بالقطاع الخاص ، التى قامت بدورها بتقسيم هذه الاراضى الزراعية الى اراضى بناء ، واقام عليها - تحت اسم وبصر المسؤولين فى الادارة المحلية - عشرات الالوف من المساكن ، ولكن عندما يتقدم ملاك ومساكن هذه المباني بطلبات ترخيص ترفض الجهات الادارية طلباتهم بحجة انها لا تتعرف الا بخريطة القاهرة التى تبين ان هذه الاراضى هى اراضى زراعية او صحراوية .

وقد استمر هذا الوضع قائماً منذ عشر سنوات ، رغم وجود قانون ازالة المباني ، ولكن تقديراً من الدولة للظروف التى اقيمت فيها هذه المباني صدرت عدة قوانين باستثنائها من احكام قانون ازالة المباني ، وبإلقاء نظرة على هذه المباني نجد ان عشرات الالوف منها اقيمت فى

ان سكان هذه المباني لا يتمتعون بالرعاية التي تكفلها قوانين تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، ولذلك اطالب بالنسحاب احكام المشروع المعروض على هذه المساكن حتى نمنح أى استغلال يمكن أن يحدث .

القول - ان المادة ٩ تتضمن الرد على هذا ، فنص الفقرة الثانية منها على ما يأتي : « والمستأجر أن يخطر اللجنة المذكورة بشغله المكان المؤجر » ونص الفقرة الرابعة منها على « ويجوز للجنة أن تقوم بالتقدير من تلقاء نفسها أو بناء على اخطار من الجهة المختصة بحصر المقارات المبنية » ومن المؤكد أن كل عقار تفرض عليه عوائد ، ومن ثم فإن الجهة الادارية التي تقوم بفرض العوائد تقدر قيمة ايجار المسكن قبل أن تفرض عليه العوائد .

أما بالنسبة للاعتراف بقانونية هذه المباني فقد ذكر السيد العضو أن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ قد اعترف بوجودها واستثنائها من قرارات الهدم .

السيد عبد العاطي نافع - ان المادة ٩ تقضى بأن يقوم مالك البناء بأخطار اللجنة التي تتولى تحديد الاجرة ، والتي يقع في دائرتها المبني لتقوم بتحديد اجرة ، وتوزيعها على وحداته بعد مراجعة ما تم اتجاؤه ، ومطابقته للمواصفات الصادر على أساسها موافقة اللجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء وترخيص المباني . فهي تختص بالمباني الجديدة التي بنيت طبقاً لاحكام القانون . ولكن ما اطالب به هو حماية مستأجرى المباني التي بنيت بالمخالفة للقانون .

السيد نبيل نجم - ان الاخ عبد العاطي نافع يثير مشكلة ملحة تتعلق بنظام التقسيم والبناء والازالة ، ولكنني لا أرى - رغم اهميتها - أن مشروع القانون المعروض هو الجبال المناسب لمعالجتها لانه يختص بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، واعتقد أنه يمكن معالجتها في قوانين أخرى .

وئيس المجلس - يمكن بلورة هذه المناقشة في نقطتين يجب أن نحدد موقفنا منها : -

النقطة الاولى : وهي التي أشار إليها الأخ عبد العاطي نافع وتتمثل بالمباني التي بنيت بالمخالفة لقوانين تقسيم الاراضى والتي صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ باستثنائها من قرارات الازالة .

لسنة ١٩٦٦ قد اعترف بشرعية وجودها ، ويجب أن تطبق عليها احكام هذا المشروع بقانون .

السيد وزير الاسكان والمرافق - ان مشروع قانون التخطيط العمراني معروض على اللجنة التشريعية الوزارية ، وأرجو أن يعرض على مجلس الأمة في بداية الدورة القادمة ان شاء الله ، وهو يتضمن احكام تنظيم تخطيط وتقسيم الاراضى ، وهذا سيصالح وضع الاراضى التي قسمت خطأ ولم توضع لها رسوم أو تخطيطات ، وليس لها مرافق ، ووضعها حالياً في غاية السوء .

ونظراً لان هذه المباني تخضع لقوانين الهدم فقد صدر القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ باستثنائها من قرارات الازالة ، ومن ثم طبقت عليها احكام قوانين ايجار .

أما المباني التي بنيت بعد صدور القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ فرغم انها مخالفة للقانون ، ولا يسرى عليها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، إلا أنه مع ذلك يطبق عليها أيضاً قوانين ايجار ، ويجب على الملاك أن يتقدموا الى لجان التقدير لتقوم بتقدير القيمة الاجارية لهذه المباني .

رئيس المجلس - معنى هذا أن لجان التقدير تقوم بتقدير القيمة الاجارية لهذه المباني ، فإذا وجدت مبان لم تحدد قيمتها الاجارية لسبب ذلك عدم التجاه الملاك الى اللجنة ، ومن ثم لا حاجة الى نص جديد لتقرير ذلك .

السيد وزير الاسكان والمرافق - نعم .

السيد عبد العاطي نافع - لا يوجد نص ينظم هذه الحالات فالمشكلة الاساسية هي كيف يمكن تحديد القيمة الاجارية لمساكن هذه المباني في ظل هذا المشروع بقانون الذي يجب أن يعالج هذه النقطة فيقتضى بذلك على كثير من الحالات القائمة بين المؤجرين والمستأجرين .

انه يحقضى نص المادة ٦ من المشروع المعروض يمكن تحديد القيمة الاجارية للمسكن قبل البدء في البناء . فلماذا نترك تحديد القيمة الاجارية في المباني القائمة في الاراضى غير التقسية ، لرغبة المالك الذي تركت له الحرية في أن يقوم بالتبليغ أو عدم التبليغ عن ملكه مما يترتب عليه ألا تقوم لجان التقدير بتقدير الاجرة .

السيدة بشنة الطويل - النقطة الثانية - هي أنه لما كانت المساكن الملحقة بالرفاق والمنشآت ، تقيها الشركات والمصانع خدمة أعمالها ومستخديها ، فإن فرض الاستغلال يكون في غالب الأمر فرضاً بعيد الاحتمال ، ومع هذا فاني أرى توفير الحماية لتساغل هذه المساكن من القطاع العام والحاصل على السواء.

وكيس المجلس - وماذا تقترحين في هذا الخصوص ؟

السيدة بشنة الطويل - أقتراح الإبقاء على هذه المادة ، على أن تخضع الأحرة للجبان التقدير ، إذا ما طلب منها ذلك .

وقد ذكر السيد وزير الإسكان أن المادة الثانية تنطبق على المهجرين كما أنها قد تنطبق على غيرهم في المستقبل لأن حالات الطوارئ والغزوة كثيرة لا يمكن تحديدها ، والذي أريد أن أستفسر عنه من السيد وزير الإسكان أو من السيد المقرر هو هل ينطبق هذا النص على من هجرتهم الحكومة وعلى أولئك الذين هاجروا من تلقاء أنفسهم ؟

السيد وزير الإسكان والرفاق - لا ينطبق النص إلا على المهجرين الذين هجرتهم الحكومة ، وعملت لهم عقود مؤقتة وتصاريح شغل مؤقتة .

وكيس المجلس - معنى هذا أن من هاجر من تلقاء نفسه ، يعتبر مرتبطاً مع المالك بمقد إيجار عادي ، ولا ينطبق عليه النص ، فالنص كما هو واضح قاصر على من هجرته الحكومة ، وأعطته تصريح اشتغال مؤقت لمواجهة حالة من حالات الطوارئ أو الضرورة .

السيد أحمد الخواجه - كان نص المادة الثانية من المشروع كما ورد من الحكومة يتكون من فقرتين ، أولاً نص على أنه « لا تسرى أحكام هذا القانون على المساكن الملحقة بالرفاق والمنشآت وغيرها من المساكن التي تفصل بسبب العمل » .

ولقد تارت في اللجنة مناقشة حول هذه الفقرة ، أرى أن يحاط المجلس علماً بها حتى يكون على بينة من أمر الفاعل ، خاصة أن جانباً قوياً من أعضاء لجنة الشؤون التشريعية الذين حضروا اللجنة كانوا في جانب الإبقاء على النص كما ورد من الحكومة .

النقطة الثانية : وتعلق بتلك المباني التي أقيمت - بعد صدور القانون المشار إليه - بالمخالفة لقوانين تقسيم الأراضي ، ويبدو أن بعض هذه المساكن لم تقدر قيمتها الإيجارية بعد ، فهل ترون أن يتضمن المشروع المعروض حكماً انتقالياً ينظم هذه الحالات ؟

السيد أحمد الخواجه - كل مبنى مقام في مصر يخضع بالضرورة لأحد الأحكام المحددة للإجرة ، فإذا كان المبنى قد أقيم قبل ١١/٥/١٩٦٦ فهو يخضع لأحد القوانين المسابرة إصدارها ابتداءً من القانون رقم ١٢١ لسنة ٤٧ حتى القوانين الصادرة في ١٩٦٨ .

وكيس المجلس - حتى لو كان المبنى قد بنى دون ترخيص ؟

السيد أحمد الخواجه - نعم ، لأنه إذا كان المبنى قد أقيم بعد هذا التاريخ فلا يصل أنه يخضع لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ولا يحكم هذا القانون بعد إصداره ، ولكن دفعاً للبس الذي قد يثيره كلام السيد الزميل عبد العاطي نائم فاني أقتراح أن تضاف إلى المادة ١٠ بعد عبارة تقدير أجره المبني على الأسس الآتية ، عبارة « ولو لم يصدر ترخيص بتشييده » .

وكيس المجلس - هذا الاقتراح مكانه هذه مناقشة المادة المأخرة .

السيدة بشنة الطويل - تتناول كلمتي نقطتين : نص الفقرة الأولى من المادة ٢ من المشروع كما ورد من الحكومة على أنه « لا تسرى أحكام القانون على المساكن الملحقة بالرفاق والمنشآت وغيرها من المساكن التي تفصل بسبب العمل » ، ولقد نوقشت هذه المادة مناقشة مستفيضة في اجتماعات اللجنة المشتركة التي اشترك فيها أساتذتنا ، ممسلاً جعلني أدهش من عدم وجود هذه الفقرة في المشروع الذي أقرته اللجنة .

اني انضم إلى زميل السيد مختار هاني في طلب الإبقاء على هذه الفقرة في المادة ٢ ، لأن القانون ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ الذي أشار إليه تقرير اللجنة لا يحسم أيده المنشآت الخاصة وما معنا نقرر فيجب أن يكون تشريعنا للكل - وليس للجزء .

وكيس المجلس - هذه نقطة جديلة بالإضافة إلى ما أثاره السيد مختار هاني .

السيد كمال بولس - أرى ، إذا وافق المجلس على إبقاء النص كما ورد من الحكومة ، أن يستبدل كلمة « الباب » بكلمة القانون الواردة في الفقرة الأولى .

السيد محمد صبري هبلى - أرى حذف الفقرة الأولى من المشروع كما ورد من الحكومة ، لأنه لا داعي لهذا التحفظ الذي يرى السيد أحمد الخواجه الأخذ به بالإبقاء على هذه الفقرة ، فإنه من غير المتصور أن الدولة سواء بجهاتها الإدارية أو بقطاعها العام ، وهي تنظم علاقات العمل بينها وبين جموع العاملين في ظل نظام اشتراكي ، أن تنزع بأي حال إلى الاستغلال . السيمية بشينة الطويل - إن الوقائع التي حثرت علينا في العمل كساحين تجعلنا نرى أنه من اللائق الإبقاء على الفقرة الأولى كما جاءت في المشروع الوارد من الحكومة .

وكيس المجلس - اعتقد أن المسألة ونسحت ، فهل توافقون على القول باب المناقشة ؟

(موافقة)

وكيس المجلس - والآن الموافق على إبقاء الفقرة الأولى كما جاءت في المشروع الوارد من الحكومة أن يستبدل كلمة « الباب » بكلمة « القانون » يفضل برفع يده .

(موافقة)

وكيس المجلس - والآن الموافق على المادة الثانية مع أعادتها إلى اللجنة المشتركة من لجنتي الشئون التشريعية والخدمات لإعادة صياغتها في حدود الاقتراح الذي وافق عليه المجلس يفضل برفع يده .

(موافقة)

المقرر :

« مادة ٣ - يمد في حكم المستاجر في تطبيق أحكام هذا الباب مالك المفار المنزوعة ملكيته بالنسبة إلى ما يقبله من هذا البقار وتعتبر الاماكن الصادر في شأنها قرارات استيلاء لشغلها موجهة إلى الجهات التي تسم الاستيلاء لصالحها . »

وكيس المجلس - هل لاسد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

(لم تبه ملاحظات)

ان الفقرة الاولى من النص كما ورد من الحكومة تتناول حالات شغل لاماكن لا تخضع لقانون الإيجار ولكنها تخضع لعلاقات أخرى تحكمها .

وقد صدرت الحكومة من مشروع القانون الا تخضع هذه العلاقات لاحكام قانون الإيجارات ، ومن بين هذه الحالات على سبيل المثال ، حالة بواب يسكن في جزء من عقار ثم فصل من عمله كواب ، فيقتضى احكام المحاكم ومقتضى احكام القانون في هذه الحالة هو اخلاء البواب الموصول للمكان الذي يسكنه ، لأنه بالتقضاء عقد عمله ، اتفق سنده في حياة المين ، وتمين عليه بالتالي ، اخلاء المكان الذي كان يشغله بموجب هذا العقد ، ولقد كان قوام المناقشة التي دارت في اللجنة حول هذا المشروع هو أن كثيرا من الشركات قد تستغل هذا النص لارهاق العاملين بها ، كان تقيم شركة ما أو مصنع أو مؤسسة مساكن للعاملين فيها ، ثم تقال في تقدير إيجارها غير ملتزمة بأحكام الاجرة المقررة قانونا مما يسبب ارهاقا للعامل يجب العمل على تداركه ، وقال بعض الاساتذة الذين حضروا الاحتشاعات في هذا الصدد : ان هذه الاحكام يمكن تنظيمها من طريق الاحكام المنظمة لمقد الصل ، باعتبار مثل هذا الشرط من شروط العمل التصفية .

والرأى عندي أنه يتدر أن يسكن عامل في مصر في مسكن اليم له بأجرة تزيد على الاجرة القانونية للسكن ، ولو أن هذا الذي أراه نادرا ما يحدث قد حدث ، ففي علاقات العمل وفي قوانين العمل ما يحس العامل من مثل هذا التصف ، لهذا أرى الإبقاء على النص بالصورة التي ورد بها من الحكومة لأنه يواجه حالات واقعية نحن في حاجة إلى معالجتها .

وكيس المجلس - سواء بقي النص كما هو أو جرى تعديله فاني أود أن أوضح أن المطالبين بحذف النص والذين يطالبون بالإبقاء عليه ، يتفقون في الا يعامل العاملون في المنشآت أو في غيرها معاملة أشد من المعاملة التي يكفلها لهم هذا القانون ، فإذا كان الامر كذلك فإنه يمكن أخذ الرأي على المادة .

السيد محمد توفيق خشية - هل يلغى هذا القانون بالترايين السابقة عليه ؟

المقرر - القوانين التي تنور الفأخا مقسفر إليها في مشروع القانون المرفوض على حضراتكم

فهو تقضى بأنه ، على العامل المنقول الى بلد آخر أن يخلو المسكن الذى كان يشغله بمجرد حصوله على مسكن فى البلد المنقول اليه ، الا اذا قامت ضرورة ملحة تمنع من اخلاء مسكنه .

السيد حميد عبد الواحد محمود - أرى تغيير عبارة « يكون له حق الاولوية » ، عبارة ضعيفة . وأيا كان الامر ، فلهذا الآن موضوعان مختلفان : الاول هو ان المادة تبيح التبادل بين الصامتين المنقولين ، والثاني هو ما طالب به السيد سيد زكى وهو تعميم مبدأ التبادل بحيث لا يكون قاصرا على عامل منقول فقط .

وليس المجلس - أنت ترى اذن أن عبارة « يكون له حق الاولوية » ، عبارة ضعيفة . وأيا كان الامر ، فلهذا الآن موضوعان مختلفان : الاول هو ان المادة تبيح التبادل بين الصامتين المنقولين ، والثاني هو ما طالب به السيد سيد زكى وهو تعميم مبدأ التبادل بحيث لا يكون قاصرا على عامل منقول فقط .

السيد احمد فؤاد عبد العزيز - انتم صوّتوا للاخ سيد زكى ، وأرجو أن تتضح ابعاد المشكلة من خلال إمكان تعميم التبادل داخل البلد الواحد وفي البلاد المختلفة ، مع النص على شوايط لهذه العملية فى اللائحة التنفيذية للقانون .

وليس المجلس - هل عرض على اللبنة الموضوع التبادل فى داخل البلد الواحد ؟

القرار - لقد أثبت هذا الموضوع داخل اللجنة ، وكان بعض الزملاء قد اقترح تعميم تبادل الشقق ، ولكن رأت أنه لتفسيح اصحاب رؤوس الاموال فى استثمار أموالهم على أزمة البناء ، وللصالح العام ، الا نحرمهم من حقوقهم فى طريقة استفلال مبانهم .

وأعرض لهذا أمثلة يمكن أن توضح هذه النقطة ، فإذا تصورنا أن هناك عمارة يشغلها سكان من بيئة اجتماعية معينة ، كبيئة محافظة مثلا ، ونتيجة لعملية اناحة التبادل هذه وجدت شقة خالية بهذه العمارة شغلها بعض الطائفة الجامعين الغريب . فماذا سسيكون موقف السكان ؟ ان من المؤكد أنهم سيتضررون ، ولا يستطيع المالك أن يتحكم فى البيئة الاجتماعية أو أن يعرف من الذى يسكن عنده أو من سيسفل هذه الشقة ، وموقف المالك ، حينئذ ، لن يزيد عن الجالس المنفرد على السكان الداخلين الى عمارته والمخرجين منها فلا يعرف من الداخل ومن الخارج ، فليس له حق التدخل فى عمليات التبادل .

اذن فالوافق على هذه المادة يتفضل برده .

(موافقة)

المقرر :

« مادة ٤ - العامل المنقول الى بلد بدلا من عامل آخر يكون له حق الاولوية على غيره فى استئجار المسكن الذى كان يشغله هذا العامل اذا قام باعلان المؤجر فى مدى اسبوع على الاكثر من تاريخ الاخلاء برغبته فى ذلك بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول . ويخطر على المالك التعاقد قبل انقضاء هذه المدة » .

وعلى العامل المنقول الى بلد آخر أن يخلو المسكن الذى كان يشغله بمجرد حصوله على مسكن فى البلد المنقول اليه ، الا اذا قامت ضرورة ملحة تمنع من اخلاء مسكنه » .

وليس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد سيد زكى - تعاليم هذه المادة جانبيا من مشكلة كبيرة لا سبيل الى حلها الا اناحة تبادل المساكن ، ولا أقصد بتبادل المساكن فى هذا الخصوص تبادلها بين سكان القاهرة فقط ، أى بين شخصين يسكن أحدهما فى مصر الجديدة ويعمل فى حلوان أو العكس ، وإنما أقصد أن يشغل التبادل من يسكن فى بلد ويكون عمله فى بلد آخر كمن يسكن فى ططا ويكون عمله فى القاهرة أو العكس .

ان اناحة تبادل المساكن للبراطين على هذا النحو ، طبقا للقواعد التى تقرها وزارة الاسكان من شأنه أن يوفر الجهد والوقت ويساعد على رفع الكفاءة الانتاجية للصامتين ، كما أنه يساعد على حل مشكلة المواصفات ، ويسهم فى حل كثير من المشاكل الاجتماعية .

السيد رفعت محمد بطل - اعترض على أنه يتعين على العامل المنقول الى بلد آخر أن يخلو المسكن الذى كان يشغله بمجرد حصوله على مسكن فى البلد المنقول اليه فقد ينتقل شخص من بود سعيد الى القاهرة ولا تكون له مصلحة فى نقل امرته ، والدته واولاده القصر ، الى مقر عمله الجديد بل قد يلحقه من جراء هذا النقل ضرر بين .

السيد محمد جمال الدين - تمى الفقرة الاخيرة من المادة الإجابة على ما أثاره السيد الزميل

القانون المعروف نسبة مجزية في تصوري ، ومن ثم فستوجه رأس المال إليها بطريقة تلقائية . وهذا ما طمئنتنا ، ولا يجعلنا نخاف من عدم اقدام المصالح الخاص على المباني والحليل على ذلك ان حركة البناء قائمة على قدم وساق ، ومن هنا كان لابد ان يكون القانون الذي يحكم العلاقة بين المالك والمستاجر ، في هذا الوقت بالذات ، يتبنى في ظل اطارنا ومناخنا العام ، بحيث يكون فيه الجديد فصلا الذي يتفق مع القرووات العملية التي نعيشها .

فالعلاقة بين المالك والمستاجر لم تعد علاقة شخصية فحسب ، يراعى فيها شخص المستاجر وانما أصبح ابها وبشم آخر مما أدى الى ادخال أسس تنظيمية على علاقة بينهما بحيث لم تصبح العملية عملية تحكم ، من الذي يمكن ؟ ومن أية طبقة اجتماعية ؟ ومن أي مستوى ؟

هكذا هو الموضوع الذي يجب ان يفرض نفسه علينا ، هناك مسكن ، وهناك من يريد ان يسكن ، ومن ثم يجب ان نتذكر الاقتراح الوجيه الذي تقدم به الزميل عبد الجابر علام ، هذا الاقتراح الذي يقضي بتدخل طرف ثالث في العقد بين المالك والمستاجر ، سواء أكان هذا الطرف التنظيم السياسي أم الإدارة المحلية أم أي مستوى من المستويات ، المهم هو تنظيم العلاقة بينهما بحيث يمنع ايجاد فقرات تنفذ مذهب للاستقلال ، ومن واجبا ان نصل الى سد الفجوات في ظل هذا المشروع ، ويكفي ان نقدم نحن المبدأ ، وعلى رجال القصاصون ان يقدنوه ويعرضه علينا ، ماذا يريد المالك الا عائدا مجزيا ثم ليس له عندي الا الاعجاز ياخذ في مياده ، ومسكنه أحافظ عليه ، وأستعمله فيما يخص له أي للسكني ، فلا أجعل منه مصنعا أو أستخفمه متجرا ، هذا هو ما يجب ان يكون ، وما عداه فكاننا نتأخر ولا نتقدم ، ولم يعد مبدأ « المقد شريعة المتقدين » هو المبدأ صاحب الكلمة ألقيا ، وله تعد العلاقة بين المالك والمستاجر العلاقة الشخصية البحتة حيث ترقى صفة المستاجر ونوعيته وطبقته الاجتماعية ، ولكن أصبحت الملكية وظيفة اجتماعية ، وأضحى لكل مواطن الحق في ان يجد مسكنا في هذا المجتمع وأعد أيضا قاطن السادة الزملاء ان رأس المال لن يهرب أبدا .

وقيس المجلس - ان هذا واضح تماما .

السيد أحمد الفواجه - الموضوع المطروح للمناقشة الآن من الموضوعات الهامة التي تعطي

لهذا ، وتحقيقا لتوصية المؤتمر القومي العام ، ولزيادة الاستثمار في قطاع البناء والإسكان ، رثي ان مبدأ التبادل لا يسجج للناس على استثمار أموالهم في البناء .

السيد وقعت محمد بطل - انني في الحقيقة أود ان أتحدث في نقطتين :

أولا - أزيد الرأي الخاص بتبادل الشقق ، فإذا كنت تعمل في حي شبرا مثلا وأقطن في حلوان ، ومواطن آخر يقطن في شبرا ويعمل في حلوان ، فلا مانع من هذا التبادل ، وأوافق على هذا دون شك ، فليس من المستعصم ان شخصا يسكن شبرا ثم يكون عمله في حلوان ، وآخر يسكن في حلوان ويعمل في شبرا ، والأفضل ان يتبادلوا معا الشقتين .

التي اقترح ان يكون نص المادة كما يأتي : « وعلى العامل المنقول ان يتبادل » . فكلية تبادل هنا تحل المشكلة ، على نحو ما أوضحنا في الملل الذي سقته .

موضوع آخر ، لنفرض ان موظفا بمحافظة من المحافظات تم صدر قرار بنقله الى محافظة أخرى ، فعادى يكون الموقف ، في رأي أنه يجب على العامل ان يغلق المسكن الذي يشغله ، ولابد ان أغلق مسكنه كذلك لاني قد أخذت مسكنا آخر بمحافظة أخرى .

(ضجة)

وقيس المجلس - معنى ذلك انك لا تريد اجبار الساكن على الاخلاء ، الا اذا قامت ضرورة ملجئة .
فلنوضح اذن ما هي الضرورة الملجئة .

السيد نبيل نجم - ان اقتراح الاخ سيد زكي بالنسبة لتبادل الشقق اقتراح هام وعلى ضروري ، والحجة التي عرضها السيد المقرر بعدم أخذ القانون بهذا المبدأ ، مستعرض في تصوري بصور متعددة ، ومنها تشجيع القطاع الخاص للاقدام على البناء ، وفي تصورنا جميعا ، وبناء على الاسس الاقتصادية السليمة ، ان رأس المال يتجه دائما الى الناحية التي يحصل منها عائد فائدة أكثر ، فما يعطى فائدة أكثر من الاستثمار ، يتجه اليه رأس المال مباشرة ، ذلك ما نلنسه في الاجتهادات الشخصية في الاستثمارات ، ولا شك ان نسبة الاستثمار في قطاع المباني على نحو ما هو أزد في مشروع

أيها أكثر ضمانا ولو أننا رسمنا هذه الصورة من صور التبادل وجعلناها صورة مشروعة وحقيقية ، تكون بذلك قد حققنا أغراض الجاهل وحسينا أيضا مصلحة الملك ، وفي هذه الحالة نضمن ألا يجرى التبادل على هوى ، وإنما يجرى تحت رقابة القضاء ويكون في هذه الحالة الجواز للقضاء وليس للسكان .

رئيس المجلس - هذا هو نفس اقتراح الاخ نبيل نجم . الا أنك تطالب بوضعه تحت رقابة القضاء لمنع التعصب .

السيد فتحي زكي الصداق - ان مشروع القانون المعروض حاليا يحاول أن يضم كافة الحمايات ويمنع التعصبات ، وارى أن اباحة البديل في أى صورة من صورها ، حتى مع الفروض التي يفترضها الزميل أحمد الحواجه ، ومع وضع عنة شروط لتحقيق هذا البديل ، فيه معنى الحشية في وضعمه معن ، ولا شك اننا اذا اشتغلنا أن يسكن المستأجر مدة سنتين وأن يكون عنده القدرة والكفاية على الوفاء بالاجرة وضرورة العرض على القضاء ، فسنعدى ذلك إلى كثرة القضايا ، ولكننا نعرف كيف أن القضاء وهم قلة متمكنون بالقضايا والعظلمات ، ثم ان الاخذ ببداية البديل داخل المدينة الواحدة ، سينتهي بنا إلى إيجاد صور للتعامل لا نأخذ الحلو ، وهو الامر الذي يحاول هذا القانون أن يمتنه في جميع صورته .

السيد محمد عبد الحميد - اعتقد أن موضوع تبادل الضيق من الامور التي ستوفر كثيرا من الاعاء المالية على بعض المواطنين ، فمثلا اذا كثن اقطر في شقة مكونة من حجرةين أنا وأسرتي ، وهناك شخص آخر يقطن شقة بها خمس حجرات ، ايجارها الشهري ١٥ جنيتها ، هذا الإيجار يرهقه لأن عليه أعباء أخرى فما السنى يمنع من التبادل في هذه الحالة ؟

رئيس المجلس - لا اعتقد أن هذه هي الصورة التي نحن بصددتها ، فلماذا سكن في البداية شقة من ٥ حجرات وبإيجار ١٥ جنيتها .

السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة - مع تقديري الكامل للأسباب التي ذكرها الزميل سيد زكي وأبدى فيها بعض الزملاء ، فانه من المسلم به أن البديل الأساسي هو منع الاستغلال وضمان الاستقرار ومنع الانحراف في تطبيق هذا القانون . ولو أبعنا البديل وفيه تيسير على البعض ، لاندى إلى

بالاهتمام الكبير من الراى العام . وهناك حجج تناصره وأخرى تناقضه .

فمن الحجج التي تناقضه المجبة التي ذكرها السيد المهندس ابراهيم نجيب وهناك حجة أخرى وهي أن القانون يحظر التجاير من الباطن والنزول عن عقد الإيجار . وهذان الاجراءان يحتاجان إلى موافقة صريحة من الملك واباحة البديل بغير موافقة من الملك ستكون امرا غير عملي ، ولكن أمام الحاج الجماهير أتصور للبديل صورة ممكنة ، بمعنى أنه رغم وجود نص في القانون يحظر على المستأجر أن ينزل عن عقد الإيجار أو أن يؤجر العين من باطنه بغير تصريح من الملك ، فهناك استثناء من ذلك ، ففي المحل التجاري مثلا يجوز للمستأجر أن ينزل عن عقد الإيجار لمستأجر آخر اذا قامت ضرورة تدعو إلى ذلك ، على أن يتم هذا تحت رقابة القضاء .

للعلاقة التي امامنا الآن فيها مستأجران ومالكان ، والمستأجران يريدان أن يتبادلا الشقق ، ولكن قد لا يوافق المالكان ، والحجة التي تناصر ما قاله السيد المهندس ابراهيم نجيب ، هو أن هذه الوسيلة قد تتخذ للاستغلال من جانب المستأجرين للملك ، ولنتصور إلى أسكن شقة تحتوي على ١٠ غرف إيجارها الشهري عشرة جنيهات ، أطلب خلوا ليها ألف جنيه . وأريد أن أنزل عنها لشخص آخر ، وليس على ، حتى أحقق هدفي ، الا أن أوجد شقة لهذا الشخص في أى مكان ، وأطلب منه المبادلة ، ويكره المالك ، حينئذ ، على الموافقة على هذا البديل . وتكون وسيلة لنزول غير مشروع من المستأجرين في صيغة بديل ، ومع تصوري لذلك ، فإن التعايل لا يمنع من اقرار العدل الذي يجب أن نبحث عنه دائما وعن وسيلة لاقراره .

واري أن مسلك الصارخ في النزول عن المحل التجاري ، يمكن أن تستعمل في تبادل المساكن ، بمعنى أن يجرى هذا البديل تحت رقابة القضاء بضمانات منها أن يكون كل من المستأجرين قد أقاما في العين التي يجرى عليها التبادل مدة سنتين سابتين للنزول على وجه يقيني منعا لهذا التعصب ، كما يجب أن يثبت أنهم مستأجران بغير رضى على دليل شهوسى ، ولابد أن يكون كل منهما كفتا وقادرا على الوفاء بحق المؤجر في المقار الجديد وذلك عن طريق تقديم الضمانات اللازمة ، والقانون المدني نفسه يشترط أن يودع مدة الاجرة أو لمة مسبقا

هو أن يقوم الشخص الذي سيجري التبادل معه بإخطار المالك والمستأجرين في هذا المقار قبل عملية التبادل بشهر .

ولست أرى ضرورة لشرط الإقامة سنتين أو سنة في الشقة ، لأن ضرورة التبادل تقتضي أن يجري في أية لحظة من اللحظات .

وبهذا الاقتراح تضمن أن يكون للمالك حرية اختيار من سيسكن عنده بدلاً من أن يكون خاضعاً للتصوص شخصاً اجبارياً كما تضمن أن يعرف السكان شيئاً عن السكان الجدد ، وليس المالك فقط .

(ضجة)

وليس المجلس - هناك وجهات نظر مختلفة بصدد هذه المشكلة الاجتماعية الكبيرة ، ويجب أن نستمع إليها حتى نعرف وجه الصواب فيها .

السيد محمد سيد عبد المنعم - انني أريد أن يعرف المالك وسكان العمارة مواصفات الشخص الذي سيجري التبادل معه . فإذا لم يعترض عليه المالك أو السكان ، خلال فترة معينة ، تم التبادل . أما إذا اعترض أحد فئنا يطبق اقتراح الزميل أحمد الحواجه في أن يكون الأمر للفصل . وليس للمالك أو للمستأجرين .

السيد أحمد كمال الحديدي - إن الحجج المعارضة تناولت ثلاثة جوانب :

الجانب الأول : يتعلق بهروب رأس المال وقد غطى الاخ نبيل نجم هذه النقطة .

الجانب الثاني : وهو الظروف الاجتماعية الموجودة بالعمارة .

الجانب الثالث : وهو الخاص بإمكانية الانحراف أو التحايل الذي يحدث .

ولم يوافق ، لإد لنا ، أن تجري عملية التبادل ، إذ أن جساميرنا وعلى الأخص في القاهرة ، حينما نادت بضرورة اقرار مبدأ التبادل ، كانت تهدف إلى هدف كبير جداً ، ستعود علينا ، كدولة بصفة عامة ، وكأفراد بصفة خاصة ، فبالنسبة إلى الدولة لهذا الأمر صيغته إلى حد كبير ما نقاني منه الآن ، إذ الماملون ، بالقاهرة بالذات ، يجارون بالشكوى من مشكلة المواصلات والانتقال إلى حلوان مثلاً

إشكالات لا حصر لها ، ولا يمكن أن نتصورها ، وسيكون ذلك مسبباً في حرمان الكثير من السكن ، بمعنى أن انساناً ليس في حاجة إلى شقته ، يمكنه أن ينزل عنها لأي شخص يحل مكانه على سبيل البذل ، بينما لا يوجد بدل ولا أي شيء من هذا القبيل .

ونحن نرجو ، ضماناً لحماية المستأجر نفسه ، وتوفيراً للمساكن ، وضماناً لوجود التحايل الذي يمكن أن يحدث ، بقاء الكادة على ما هي عليه .

السيد محمد سيد عبد المنعم - لو سلمنا بالحجج التي قيلت محاولة لمنع هذا الاقتراح الخاص بأباحت التبادل فإنها ستندسب على أحكام المادة الرابعة . علينا بأن هذه المادة ، بشكلها الحال ، تضع التزاماً على المالك بأن يؤجر الشقة للعامل المنقول والحجة التي قالها السيد المقرر والسيد الوزير من أن سبب المنع يرجع إلى أن هناك شخصاً غير متزوج مثلاً انتقل وفقاً لمبدأ التبادل ، إلى شقة شخص متزوج ، وهذا سيؤدي إلى أن هذا الشخص غير المتزوج سيسكن في وسط أسرى ، وهذا المبدأ لو طبقناه لسينتهي بنا إلى أن الصالح المرفوض أن يسكن شقة شخص متزوج سيحال بينه وبين هذه الحجة وبين السكن وبالتالي يصبح حكم هذه المادة معطلاً وملغياً .

وفي تصوري - كما قال الزميل سيد زكي - أننا في حاجة ، وفي القاهرة بالذات ، إلى تعزيز مبدأ تبادل المساكن ، إذ الرجل المتزوج الذي يسكن شقة بها ٥ حجرات بعد أن يزوج بانه وأولاده ، تكتفي شقة مكونة من حجرةين ، ونحن في حاجة إلى توفير الشقق ، إذ أبنائنا في حاجة إلى شقق عندما يرفع دخلهم ويفرغون بسببهم .

إن الحجج التي قيلت الآن ، كمسألة منع التحايل وتحويل الرجل ، وما إلى ذلك من استغلال المستأجر للمالك ، قد رد عليها السيد ممثل الحكومة فقال إن هذا القانون يمنع تحويل الرجل بالنسبة للمستأجر والمالك ، فخلو الرجل ممنوع على المالك ، ومنع على المستأجر في حالة البذل .

وأما مسألة ملازمة الشخص للوسط الأسري الذي يسكن فيه أو عيشه معه ، فاني أضيف على اقتراح الاخ أحمد الحواجه اقتراحاً بسيطاً :

وكيس المجلس - أرجو أن تنصّب مناقشتنا على الأفكار الجديدة ، حيث أنني لاحظ أن الفكرة الواحدة قد بدأت تتكرر على ألسنتنا •

السيد حلمي جاد الله - أرى ألا يقتصر تبادل الشق على حالات النقل من بلد إلى آخر ، ذلك لأن هناك من الحالات ما يكون فيها البلد أكثر ضرورة لأسباب أقوى من النقل ، ومن أمثلة هذه الحالات المرض أو التغييرات التي تطرأ على حياتنا الاجتماعية إلى آخره •

وفي رأيي أنه متى وافق التنظيم السياسي على أحقية الشخص في البلد ، فيصبح المالك في مثل هذه الحالات ملزماً بتغيير عقد الإيجار للمستأجر الراغب في البلد •

وكيس المجلس - أرجو ألا تقدم التنظيم السياسي في هذا الموضوع دون داع ، والتي أقول هذا باسم التنظيم السياسي ، ذلك لأن أي خطأ قد يحدث في مثل هذه السبلتينسبب إلى هذا لتنظيم ، وأرجو أن نقصر كلامنا على الفكرة التي ترونها جميعكم والتي هي محل مناقشتكم الآن وهي الخاصة بالفئات •

السيد محمد صبري هيلي - الذي متفهم السيد العضو سيد زكي في شأن مضمون الاقتراح ، وأيضاً في الهلّة الذي يسعى إليه هذا الاقتراح ولكن أرجو عدم مناقشة هذا الاقتراح بمحزل عن البند (ب) من المادة ٣٣ من المشروع ، وهذا البند يعطي للمؤجر الحق في طلب إخلاء المكان بسبب التأجير من الباطن أو النزول عنه لكثير •

إن القضية في حقيقتها ليست قضية تبادل بل هي - كما أشار إلى ذلك الأستاذ أحمد الحواجه - قضية تتعلق بحق المستأجر في النزول عن عقد الإيجار لكثير •

وبناء على هذا اقترح تأجيل المناقشات في هذا الشأن إلى أن نصل إلى المادة ٣٣ من مشروع القانون ، حيث أن لنا فيها حديثاً مستفيضاً يعكس واقعاً اجتماعياً ، أو أن نناقش البند (ب) من المادة ٣٣ الآن •

وكيس المجلس - أرى أن ما يشير إليه السيد العضو ليس مجاله الآن حيث أننا هنا نناقش قضية التبادل ، والفكرة السابعة على ما أراه - هي فكرة تعميم التبادل ، ونحن نبحث في الفئات التي تكفل سلامة هذا التبادل ، وهناك رأي يرى أن تكون هذه

ولا شك أن سكنى العاملين بعيداً عن أماكن عملهم يؤثر تأثيراً كبيراً جداً في عملية الإنتاج في حد ذاتها •

النقطة الثانية : أنها تؤثر تأثيراً كبيراً جداً في الظروف الاجتماعية للفئات المنظمي للمواطنين ، إذ هم يأخذون وقتاً في تنقلاتهم ويلبسون إلى عملهم في الصباح الباكر ولا يعودون إلى منازلهم إلا في ساعة متأخرة من الليل ، مما يؤثر اجتماعياً عليهم وعلى أسرهم •

النقطة الثالثة : وهي التأثير في الأسرة اجتماعياً عن طريق آخر لأنها تتحمل أعباء مادية في عملية الانتقال نفسها •

إذن فعملية عدم تبادل الشق تؤثر في الدخل هذا بينما إباحة تبادلها ستنتهي بنا إلى وضع أفضل مما نحن فيه الآن ، ولا خوف ، مما قد يقال في نقطة التحايل ، إذ هذا أمر يمكن تداركه بوضع الضوابط اللازمة في التشريع لتحويل دون وقوعه •

ولما ما يقال يصدد الأوضاع الاجتماعية ، فاعتقد أنها نظرة طبقية وليست نظرة اجتماعية حقيقية ، لأن النظرة الاجتماعية لا بد أن تراعى ظروف الطبقة العاملة الكادحة التي تعمل في هذا المجتمع ، وشكراً •

السيد سعد شمس الدين - لقد أقر مشروع القانون المروض علينا موضوع البلد وذلك بمقتضى أحكام المادة الرابعة • وكل ما نطالب به في هذا الشأن هو تعميم هذا البلد ، بمعنى أن يطلق هذا الحق داخل المحافظة الواحدة بدلاً من قصره على حالة انتقال العامل من بلد إلى بلد آخر •

أما كافة صور المخاوف التي أبدعها بعض السادة الأعضاء الذين عارضوا إطلاق البلد وتعميمه ، فأرى أنه من الممكن أن تتور مشغل هذه المخاوف حتى في حالة قصر هذا البلد بين محافظتين ، خاصة متى وضع في أذهاننا مسألة الحالة الاجتماعية للشخص الذي ينتقل من محافظة إلى أخرى ، قد تتحقق هنا المخاوف التي أبدعها السيد المقرر والسيد الوزير وبعض السادة الأعضاء الذين أثاروا موضوع رأس المال في هذا المجال •

وبناء على ذلك كله ، أطالب بتعميم البلد مع إخضاعه للشرط التي يتحقق بها من البلد وإبرائه من أية شبهة تنهض بالضرورة •

الحق يجوز النزول عنه دون قيد أو شرط - أن ينزل عن عقد الإيجار ، ولا يجوز للمالك أن يتعرض على هذا إلا إذا كان هناك سبب مشروع يبيح له الاعتراض ، وتقتضيه هذه التشريعية لتقدير ومناقشة القضاء . ولقد أقر مجلس النواب - في ذلك العهد - وجهة نظر الحكومة ، بينما رفضها مجلس الشيوخ ، ولا يخفى علينا النوعية التي كان يتشكل منها هذا المجلس ، ولقد استند مجلس الشيوخ - في رفضه لوجهة النظر هذه - إلى أن إباحة النزول من شأنها أن تفتح باب المنازعات على حد تعبير مجموعة الاعمال التحضيرية للقانون المدني .

لما الآن فقد تحول مجتمعنا إلى الاشتراكية ، وانتهت فيه النظرة الخاصة إلى وضع المستأجر ، وذلك يعني أنه يفرض للمؤجر الحق في اجراء عملية تقييم للمستأجر يفرض عليه بمقتضاها مواصفات واشتراطات معينة ، كأن يكون منتشيا إلى طبقة ما أو إلى وضع اجتماعي معين .

لقد اختلفت - أو يجب أن تختلف - هذه النظرة الآن تماما ، ويجب أن تتخلص من رواسيها في أسرع وقت ومما يؤكد هذا أن المشرع قد تدخل بتشريعات متتالية بقصد الحد من حرية المالك في استغلال وصفه كمالك بالصورة التي سادت قديما ، علم أساس أن الملكية الخاصة قد أصبحت وظيفة اجتماعية لا يشوبها استغلال ، أي أن الملكية لم تصبح بعد كراما خالصا لصاحبه يستثمره بالصورة التي يراها دون رقابة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات مجتمعة اتفق تماما مع الرأي الذي يناقش باتاحة حق النزول للمستأجر ، طالما أنه يمارس حقا شخصيا ككله القانون مع إيجاد الضمانات اللازمة لكفالة حق المؤجر اقتضاء حقه من مستحقات أو متأخرات على المستأجر .

وأود أن أؤكد لحضراتكم ضرورة إباحة النزول دون أن يكون للمؤجر الحق في تقييم هذا الحق ، أقول هذا من خلال واقع اجتماعي اليوم تشهده أرض جمهوريتنا في هذه الفترة ، وبمكس صورة مغزوة لتصرفات ملاك يسميئون استغلال حقوقهم ، فهناك أعداد غفيرة ممن المهجرين ، أشارت إليهم السيد العضو بئينة الطويل يتفرغون من أصحاب البيوت لتنته واضطهاد لا إنساني ، خاصة حين يلجأ أحد هؤلاء المهجرين إلى أحد المستأجرين لينزل له

الضمانات واردة في صلب القانون . بينما يرى رأي آخر أن تنظم هذه الضمانات بقرار يصدره السيد الوزير المختص ، وأخلص من ذلك أن مناقشتنا الدائرة الآن لا يجب أن تخرج عن نقطة التبادل والضمانات الكفيلة بسلامته .

السيد محمد صبري مهلي - ما زلت أرى أن القضية خاصة بموضوع النزول وليست قضية التبادل ، ومن ثم فيجب أن نأى بالمالك عن هذا الموضوع ، حتى تصبح القضية محصورة بين اثنين من المستأجرين اتفقا على أن يحل كل منهما محل الآخر في العين المستأجرة ، على أن يلتزم كل منهما بالتزامات والواجبات التي يفرضها عقد الإيجار في العين التي يشغلها بعد التبادل . . . يعني أن التبادل يمكن أن يتم في غيبة المالك ، مع ضرورة وضع الضمانات الكفيلة بحفظ حق هذا المالك ، بحيث يصبح المتنازل له عن عقد الإيجار مسئولا عن نفس الالتزامات التي كانت ملزمة للمستأجر الذي نزل عن عقد الإيجار .

وبقي من التفصيل اقتناول الاعمال التحضيرية لمشروع القانون المدني الذي قدمته الحكومة لمجلس البرلمان عام ١٩٤٧ ، وأذكر في هذا الشأن أن اللجنة التي نيط بها دراسة مشروع القانون بمجلس النواب كانت أكثر تساهلا منا بالنسبة لحالات النزول والتأجير من الباطن مع الاختلاف الكبير في الوضع الاجتماعي والتفكير الجذرية التي طرأت على مجتمعنا . . . وكذلك الحال بالنسبة للنظرة الخاصة إلى العقد ، فهل هو عقد رضائي أم أن للمشرع أن يتدخل الآن ليحوله عن طبيعته الرضائية إلى عقد تنظيمي وما إلى ذلك من صور المقود ، وهو ما أشار إليه الاخ الزميل نبيل نجم .

وليس المجلس - فليتفضل السيد العضو بتوضيح وجه نظره بشأن إباحة التبادل مع وضع الضمانات التي يمكن أن ترد في صلب القانون أو تترك ليتنظمها قرار من الوزير المختص .

السيد محمد صبري مهلي - لقد سبق لي القول بأن عقد الإيجار لم يعد عقدا رضائيا بالمعنى المهوم في القانون المدني الذي كان ينظم العلاقات الاجتماعية التي سادت في ظل النظم والمهاجرين الرأسمالية ، بل أنه حتى في ظل هذه النظم والمهاجرين كان مشروع القانون الذي قدمته الحكومات الرجعية يتيح للمستأجر - باعتبار أن العقد يرتب له حقا شخصيا. وهذا

الخاص ، بمعنى أنه في حالة نقل مدير شركة مقرها القاهرة الى الاسكندرية ونقل مدير شركة مقرها الاسكندرية الى القاهرة ، فانه طبقا للنص المعروض علينا ، يتم تبادل المسكن بينهما .

لما رأى الجديد الذى أود إبداءه فى هذا الشأن ، خاصة ، ونحن بصدد تشريع مهم الجماهير وتنتظر أحكامه فهو أن نصي المسالك والمستاجر على السواء دون أن نفضل أحدهما على الآخر .

لما موضوع إباحة التبادل على إطلاقه فمن المهم لنا أن نعرف من هو الذى سيقوم بوضع الضوابط لهذا الموضوع ؟ هل سنلجأ الى القضاء لوضع هذه الضوابط الخاصة بهذا البديل خاصة قد تصادفنا صور كثيرة ، منها على سبيل المثال شخص يستأجر شقة مكونة من حجرة واحدة ، وآخر يستأجر شقة من عشر حجرات ويراد أن يتم البديل بينهما ، فما هي الضوابط التى يتم بمقتضاها وعلى أساسها البديل فى مثل هذه الحالة ؟

وبناء على ذلك أرى أن إباحة البديل على إطلاقه تشكل وضعاً خطيراً للقضية ، ولذلك أطلب أن يتم هذا التبادل تحت رقابة ، ولتكن رقابة قضائية بصفة خاصة وفى رأى أنه حتى فى ظل هذه الرقابة ، فإن هذا الوضع سيثير الكثير من المشاكل لصعوبة التطبيق .

وأخلص من هذا بموافقتي على هذه الفقرة كما وردت بتقرير اللجنة .

السيد مختار هاني - استأذن فى الاستطراد فى الحديث بالنسبة للنقطة التى أثارهاها الزميلة السيدة بثينة الطويل فيما يتعلق بتغيير اللجنة للفظ « الموظف » التى وردت بالمادة فى المشروع كما ورد من الحكومة الى لفظ « العامل » وأهدف باستطرادي هذا الى زيادة الإيضاح ، ومن ثم فإني أسأل السيد المقرر عن المصود هنا بكلمة « العامل » ؟ خاصة أن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٤ بشأن موظفي الدولة استعمل لفظ « العامل » بدلا من كلمة « الموظف » التى جاءت فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الذى ثم إلغاؤه ، وكانت كلمة الموظف فى هذا القانون مقصودا بها موظفو الحكومة والجهات الرسمية العامة ، بمعنى « الموظف العام » ثم جاء القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٤ واستعمل لفظ « العامل » وكان التغيير فى اللفظ وليس

عن عقد الإيجار ، اذ طبقا للقانون القائم يسرع المؤجر باستغلال حقه فى رفع دعوى طرد ضد هذا المجير الذى حصل على شقة بمقتضى النزول ، وتشهد هذه الوقائع بأن مثل هؤلاء الملاك لم يراعوا قسوة الظروف التى تمر بهؤلاء المهاجرين .

هذا مثل يفرسه علينا الواقع ويؤكد ويصق ضرورة الخط الذى نادى به بعض الاخوة الاعضاء فى هذا المجلس ، بشأن إتاحة الحق فى النزول بمقتضى القانون ، طالما توافرت لدى المسالك الضمانات فى اقتضاء كافة حقوقه ، وشكرا .

السيد أحمد فؤاد عبد العزيز - يجب أن ننظر الى مشكلة الاسكان وما تثيره من مشكلات أخرى تتعلق بها كمشكلة المواصلات مثلا ، ومن هنا تأتي أهمية مشروع القانون المطروح علينا الآن والتى تتعلق به الجماهير ، ويؤليه رأى العام أهمية كبرى نقوم نحن بدورنا بتقلها الى المجلس .

ويكفينى للتدليل على ما جاء فى حديثي ، أن نشاهد مدى ما وصلت اليه هذه المشكلة وما تفرع عنها أو تعلق بها من مشاكل مماثلة فى سواه حال المواصلات بين القاهرة وحلوان مثلا .

رئيس المجلس - أرجو السيد العضو ألا يكرر فى حديثه ما سبق أن استمع اليه المجلس ، وإن يقرى المناقشة بالانقراحات أو الآراء الجديدة .

السيد أحمد فؤاد عبد العزيز - أتفق مع رأى الذى ينادى بإباحة التبادل مع وضبط الضمانات والشروط التى تحكم هذه العملية .

السيدة بثينة الطويل - الواقع الذى لا أجده جديدا يمكن أخافته فى هذا الشأن ، ولكننى أرجو الكلام فيما تضمنته الفقرة الثانية من المادة الرابعة من مشروع القانون .

لقد قصد المشرع بهذا النص حماية حيالة معينة بالذات ، فلقد استهلكت الفقرة الثانية من المادة الرابعة بعبارة « وعلى العامل المنقول » الخ ، بينما كانت المادة الرابعة نفسها فى مشروع القانون كما ورد من الحكومة مستهلكة بعبارة « الموظف المنقول الى بلد » .

وفى رأى أن التعديل فى المادة يهدف الى تعميم الحق فى التبادل سواء أكان المنقول موظفا حكوميا أو عاملا فى القطاع العام أو القطاع

تاريخ الاخلاء برغبته في ذلك بكتاب موسى عليه مصحوب بقلم الوصول . ويحظر على المالك التعاقد قبل انقضاء هذه المدة .

وهذا يعني أنه في حالة التبادل تشترط هذه المادة على العامل المنقول - بدلا من عامل آخر - في الحصول على أولوية استئجار المسكن ، إعلان المالك خلال أسبوع على الأكثر من تاريخ الاخلاء ، وأرى أن هذا شرط يمثل نفرة بالتفريع ، لأن العامل المنقول سيكون غريبا في البلد المنقول إليها ، وقد يتهرب منه المالك ، وبناء على هذا ومعالجة مثل هذا الموقف أقترح أن يضاف هذا الحكم إلى نص المادة :

« ... إذا قام باعلان المؤجر أو رئيس الى أو رئيس مجلس المدينة ... الخ » لاننا بذلك نضمن ألا يتهرب المؤجر لانه سيعرف بأن رغبة العامل المنقول منتصلا الى رئيس الحي أو المدينة بكتاب موسى عليه يعلم وصول ، ومن ثم فاننا نضمن أن يحصل العامل المنقول على حقه في أولوية استئجار المسكن .

رئيس المجلس - لدينا الآن اقتراح محدد من السيد العضو سيد زكي ، وأود معرفت رأي الحكومة في شأن هذا الاقتراح الذي يعبر عن اتجاه أيلده كثيرون من السادة الاعضاء ، ما لم تكن هناك اقتراحات جديدة لدى السيد حمدي حراز الذي تعطيه الكلمة .

السيد حمدي حراز - أرى أن مشروع القانون يهدف أساسا الى وضع نهاية للاستغلال بكافة صوره ، سواء جاء هذا الاستغلال من جانب المالك أو صدر عن المستأجر .

وفي مفهومى أن المادة الرابعة من المشروع تهدف الى منع المواطن من شغل مسكنين في وقت واحد ما لم تكن هناك ظروف معينة وأرجو أن يوضح لنا من هو الذي سيقيم بتحديد هذه الظروف ولقد يراها ؟

رئيس المجلس - إن هذا الموضوع الذي يثيره السيد العضو تحكه المادة الخامسة من المشروع . ونحن نناقش الآن المادة الرابعة وخاصة موضوع التبادل .

السيد حمدي حراز - إن موضوع تبادل الشقق بين المواطنين مسألة دقيقة ولها حساسيتها ، وقد سبق لي أن تحدثت بشأنها في المجلس السابق ، وكان لهذه العملية ضوابط من الممكن تطبيقها ، أما مسألة أن

يتمس الموضوع ، فكان مجرد استبدال لفظ فحسب .

وبناء على هذا أرجو أن يوضح لنا السيد المقرر المقصود هنا بكلمة « العامل » وهل هو الموظف العمومي ؟ أم هو كل عامل أومستخدم في الحكومة أو في القطاع العام ؟ وبخصوص عملية التبادل أود أن أستفسر عن كيفية التفضيل بين عدد من العمال نقلوا الى بلد يقرار واحد في الوقت الذي لم ينقل من هذا البلد الا عامل واحد ؟ بمعنى أن هناك عينا واحدة خالية في البلد الذي نقل إليها أكثر من عامل تفضيهم قرار نقل واحد ، فكيف يمكننا أن نفاضل بين هؤلاء العمال المنقولين في عملية التبادل ؟

السيد سيد زكي - لقد طاف بخاطري كافة التحويلات التي ذكرها السادة الاعضاء السيد وزير الشؤون الاجتماعية ، ولكنني أود أن أذكر ما سبق لي أن وضحته في اقتراحي بشأن عملية التبادل حيث أنني ذكرت أن هذه العملية لن تتم الا طبقا للقواعد والشروط التي تضعها وزارة الاسكان .

كما أود أن يكون واضحا أننا حينما نبيع عملية التبادل ، فإن من شأن هذا أن يؤدي الى رفع كفاية الإنتاج والمساهمة في حل مشكلة المواصلات كما يوفر من وقت وجهد المواطنين .

رئيس المجلس - منعا للتكرار ، أرجو من السيد العضو أن يتفضل بإبداء اقتراح محدد في هذا الشأن .

السيد سيد زكي - أقترح إتاحة تبادل المساكن بين المواطنين طبقا للقواعد التي تقرها وزارة الاسكان والتي تكفل الجدية في هذه العملية وعدم الاستغلال .

السيد عبد الجابر علام - في تقديرى أن تمهين التبادل يمثل ضرورة ملحة حيث أن التبادل يخدم مصلحتين متبادلتين ولا ضرر منه على المالك على الإطلاق .

كذلك ورد الحكم الآتي بالفقرة الأولى من المادة الرابعة من المشروع :

العامل المنقول الى بلد بدلا من عامل آخر يكون له حق الأولوية على غيره في استئجار المسكن الذي كان يشغله هذا العامل إذا قام باعلان المؤجر في ملى أسبوع على الأكثر من

ونحن جميعا نشعر بما قد يكون هناك من تناقض بالنسبة لهذا الموضوع ، وبالتالي فاننا نريد توفير الضمانات التي تضمن سلامة العملية وجديتها فما هو رأى الحكومة بالنسبة للاقتراح المقدم ؟

السيد وزير الاسكان والمرافق - الواقع أننا لا نستطيع القول بوضع الضمانات الكافية لحسن استعمال الميزة ، خوفا من التحايل والتلاعب ، أو من استغلال مستأجر لآخر ، وبالتالي الخشية من أن يهرب رأس المال الذي سوف يستثمر في مجال الاسكان .

رئيس المجلس - ألا يمكن التغلب على ذلك حتى اذا وضعت الضمانات التي تكفل تطبيق الصورة كلها ؟

السيد وزير الاسكان والمرافق - الحقيقة أنه لا يمكن حصر المشاكل التي تحدث نتيجة لهذا التبادل .

رئيس المجلس - الواقع أن لدينا الآن اقتراحا محددا ، وهذا الاقتراح يقضي من حيث المبدأ بإباحة البديل بين شخصين بالنسبة لسكن كل منهما ، على أن توضع جميع الضمانات المنطوق لذلك بقرار أو بلائحة يصدرها السيد وزير الاسكان . فالمطلوب الآن هو أخذ الرأي على هذا المبدأ ، وترك الصياغة إلى ما بعد ذلك .

السيد أحمد الفخواجه - هل سيؤخذ الرأي على إباحة البديل دون قيود أو ضمانات ؟

رئيس المجلس - الاقتراح المقدم ، أن يكون البديل بضمانات ، وهناك رأى بالنسبة لهذه الضمانات أن يرد النص عاما بشأنها .

السيد أحمد الفخواجه - هل المقصود أن ينص على ضرورة توافر هذه الضمانات ؟

رئيس المجلس - الواقع أنه تبين من المناقشة أن الرأي يتجه باستمرار الى ضرورة النص على توفير الضمانات .

السيد سيد زكي - لقد قبلت باقتراح محدد بأن يكون البديل مع الضمانات .

رئيس المجلس - الفكرة الآن هي الاخذ بمبدأ البديل على أن تكون هناك ضمانات ، ولكن هناك رأى يقول بأن تترك هذه الضمانات دون تحديد ، وأن يترك للقضاء أمر الفصل فيما يخالف ذلك . وهناك رأى آخر يقول بأن

يترك للمالك حرية اختيار المستأجر ، وهذه مسألة بعيدة عن الواقع الذي يقف بان من يدفع أكثر هو الذي يحصل على المسكن .

وانني أتمسك بما نزلته الحكومة في مساكنها الخاصة التي احدثت على الإيفاء الشئ ، ان هذه الوحدات السكنية الضيقة وضمت تحت سيطرة واحدة ، هي عملية القرعة .

ان هذا يعني أن الحكومة لم تفعل . كان عبارتها ولم تحكم في هذا الأمر ، ولم نبعت في حالاتهم الاجتماعية ، بل ان القرعة هي التي كانت تحكم في هذا الشأن .

ان مسألة التبادل السكني يمكن أن نفيها تحت شروط ، وأرى بشكلنا أن يشارك المواطنان اتمام التبادل فيما بينهم ، أن تقوم الحكومة باعطاء الملل السليم الذي يتم بمقتضاه هذا التبادل .

فمثلا اذا اقامت الحكومة مساكن في دار السلام وشغلها عمال تقع مساكنهم أو مقار أعمالهم في مناطق بعيدة كالمطرية أو الزيتون ، فانه من الاسلم أن تبدأ الحكومة بعملية تنسيق في شغل وحداتها السكنية بحيث تنقل العمال الذين يسكنون في دار السلام أو السيدة الى مساكنها القريبة من مقر أعمالهم في المطرية أو الزيتون ، على أن يحل في مساكن دار السلام أو السيدة زبيب من كان يشغل مساكن المطرية والزيتون ممن تقع مقر أعمالهم بالقرب من دار السلام أو السيدة .

ان هذه العملية يمكن أن تتخذ كحل أصلم للموضوع ، كما يمكن أن نقيم تجربة ميدانية لتزويج الحكومة بنفسها ، وبهذا يمكن تعميم التبادل بين المواطنين على أن تكون تجربة الحكومة بمثابة شرط يطبق في حالة التبادل مع حفظ كافة حقوق المالك ، بمعنى أنه يشترط اتمام التبادل ألا تكون للمالك متاعرات لدى المستأجر الذي يبني التبادل ، وان وجدت هذه المتاعرات المستحقة للمالك وابدأ المتنازل له استعداده لتسديدها فان على المالك أن يستوفيهما منه مقابل اتمام التبادل أو النزول . واعتقد أننا بهذا نضمن اتمام التبادل بما يضمن راحة المستأجرين مع كفالة اقتضاء المالك لحقوقه كاملة .

رئيس المجلس - ان الفكرة التي عرضها السيد الفخر حدى حواز تهدف أيضا الى توفير الضمانات بما يضمن سلامة العملية .

المادة الرابعة طلباً أننا أجبنا أن يكون البديل جوازياً .

رئيس المجلس - ولكن من الجائر ألا يتفق الشخص المنقول ومن يسجل مكانه ، على اعتبار أن أحدهما نقل إلى الصعيد والآخر إلى القاهرة وقد لا يرضى أحدهما مسكن الآخر .

السيد مختار هاني - أذن يبقى النص على أن تحدد المأوى التي طلبها الأخ مسيري مبدئياً .

السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة ترى الحكومة بقاء النص حماية للعامل المنقول .

السيد محمد صيد عبد المنعم - أرى إبقاء النص مع إدخال تعديل بسيط عليه . فالمادة الرابعة تنص في فقرتها الأولى على ما يأتي :

« العامل المنقول إلى بلد بدلا من عامل آخر يكون له حق الأولوية على غيره في استئجار المسكن الذي كان يشغله هذا العامل إذا قام بإعلان المؤجر في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الإخلاء برغبته في ذلك » .

ومعنى العبارة الأخيرة من هذه الفقرة أن تترك العين شاغرة لفترة من الوقت . واقتراح أن تعدل هذه العبارة بحيث يتم الإعلان قبل الإخلاء بأسبوع ، والمفروض أن العامل المنقولين يعملان في مصلحة واحدة ، ويمكن لكل منهما أن يعرف على وجه التحديد تاريخ النقل . وذلك بدلا من أن تترك العين شاغرة فترة من الوقت ، وقد تقرر بعض المشاكل حول ما إذا كان العامل المنقول يعتبر مستأجرا لها خلافا هذه الفترة أو لا يعتبر كذلك .

رئيس المجلس - ما هو نص لتعديل المادة يقترحه السيد العضو ؟

السيد محمد صيد عبد المنعم - فنرحب بعمل النص على الوجه التالي :

« إذا قام بإعلان المؤجر في مدى أسبوع على الأقل قبل الإخلاء برغبته في ذلك » .

رئيس المجلس - إن النص بهذا التعديل يفقد معناه ، لأن الفقرة الثانية من المسبادة تقول :

« وعلى العامل المنقول إلى بلد آخر أن يتنقل المسكن الذي كان يشغله بمجرد حصوله على

توضيح الضمانات وفقا لقواعد يحددها السيد وزير الإسكان وأن يترك للقضاء أيضا أمر الفصل فيما يحدث من مخالفات لهذه القواعد .

وقد أرسل إلى السيد العضو محمد صبري مبدئياً اقتراحه نصه كما يلي :

« للمستأجر حق التنازل عن الإيجار أو التاجر من الباطن ، وذلك عن كل ما استأجره أو مضه ، ويكون التنازل له أو المستأجر من الباطن ملزماً بأن يؤدي للمؤجر ما قد يكون ثابتاً في ذمة المستأجر الأصلي مرتباً على عقد الإيجار » .

اعتقد أن ما تضمنه هذا الاقتراح يمكن أن يرد في الشروط التي يضمها السيد الوزير بالنسبة للبديل ، إذا وافق الأخ صبري مبدئياً على ذلك .

السيد محمد صبري مبدئياً - الواقع أن النص المقصود هو النزول وليس البديل .

رئيس المجلس - هذا ما يتعلق بالصياغة ، وإذا قلنا الآن على المبدأ ، فستتولى اللجنة صياغة المادة من جديد ، ولها أن تصوغ النص على أساس نزول أو بديل .

السيد محمد صبري مبدئياً - الواقع أننا لسنا مختلفين على المبدأ ولكن الاختلاف على الوصف القانوني . وهذه نقطة لها أهميتها .

رئيس المجلس - إن الفكرة التي يمكن أخذ الرأي عليها هي مبدأ أن يتبادل شخصان مسكن كل منهما ، مع وضع الضمانات ، على أن يؤخذ في الاعتبار - إذا ووفق على ذلك - وأعيدت المادة إلى اللجنة لصياغتها - الأسلوب الذي يبرر عن المصطلح القانوني الكامل ، فيما إذا كان ذلك نزولاً أو تبديلاً .

والواقع أن المبدأ الذي أقره المجلس الآن ، مبدأ جوازياً .

ولكن النص المعروض تناول حالة وجوبية ، فهل نرغب حضراتكم الإبقاء على هذه الحالة الوجوبية لأهميتها أم لا ، فالنقطة محل البحث الآن تتعلق بحالة وجوبية . يرى القانون ضرورة الالتزام بها وهذه النقطة تختلف عن النقطة الخاصة بجواز الاتفاق بين الشخصين .

السيد مختار حسن هاني - اعتقد أن لاداعي الآن لوجود هذا النص على الإطلاق وأعني به

برغبته في استئجار مسكن العامل المنقول بدله قبل أن يدخل هذا العامل مسكنه بأسبوع ، حتى لا تترك المبنى خالية وبالتالي يفوت على المالك الانتفاع بأجرتها خلال فترة أسبوع أو أسبوعين . والا فمن الذي يتحمل هذه الأجرة خلال هذه الفترة ؟

ولذلك اعتقد أن العامل المنقول مكان آخر يستطيع أن يتصل به بطريق أو بآخر قسداً تبين له نتيجة لهذا الاتصال أنه لن يدخل مسكنه تنتهي المشكلة وإذا تبين له عزمه على احتلاله عندئذ يعلن المؤجر برغبته في استئجار المسكن في مدى أسبوع على الأقل قبل الإخلاء .

رئيس المجلس - إن العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى تقول « ويضطر على المالك التعاقد قبل انقضاء هذه المدة » أي قبل انقضاء مدة الأسبوع التي يضطره العامل المنقول خلالها برغبته في استئجار المسكن الذي يشغله العامل الآخر . فإذا قلنا بأن يتم الإعلان في مدى أسبوع على الأقل قبل الإخلاء ، فلا يكون للنص معنى البتة .

السيد عبد العاطي نافع - إن الفقرة الأولى من المادة تقول « العامل المنقول إلى بلد بدلاً من عامل آخر يكون له حق الأولوية على غيره في استئجار المسكن الذي كان يشغله هذا العامل إذا قام بإعلان المؤجر في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الإخلاء برغبته في ذلك بخطاب موصى عليه يعلم الوصوك » .

وواضح من صدر هذه الفقرة أن العامل المنقول ، والعامل الذي سيحل محله لابد وأنهما يعملان في وزارة أو مصلحة أو شركة واحدة .

ولكن اشتراط النص على أن يقوم العامل المنقول بإعلان المؤجر برغبته في استئجار المسكن ، في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الإخلاء ، من شأنه أن يفتح باب التواطؤ بين العامل مستأجر المسكن وبين المالك بمعنى ألا يبلغ العامل المنقول بخلو المسكن ، وبالتالي تتردد الفترة المخصصة لإعلان المالك برغبته العامل الآخر في استئجاره . ومن ثم نضيق عليه فرصة شغله ومن هنا يفور السؤال ، من الذي يبلغ العامل المنقول بخلو المسكن كي يعلن المالك برغبته في استئجاره خلال الفترة المخصصة لذلك ؟

مسكن في البلد المنقول إليه ، إلا إذا قامت ضرورة ملحة تمنع من إخلاء مسكنه .

فالعبرة الأخيرة من هذه الفقرة تعني أن العامل لن يدخل مسكنه إذا قامت ضرورة ملحة تمنع من إخلاءه ، أي تضطره لاستئجار شغله ، أما في حالة عدم قيام مثل هذه الضرورة ، فالعامل المنقول ملزم بإخلاء مسكنه وبمجرد أن يتم ذلك ، ولكي يستطيع العامل الآخر شغل هذا المسكن ، فإن النص يطالبه بإعلان المؤجر في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الإخلاء برغبته في ذلك ، لأنه من الجائز ألا يكون له رغبة في شغل هذا المسكن .

السيد أحمد الفواجه - الواقع أن الفقرة الثانية من المادة لا علاقة لها بموضوع البذل إطلاقاً .

رئيس المجلس - ولكن من الممكن أن تكون لها علاقة بذلك في مثل هذه الحالة .

السيد أحمد الفواجه - نعم ممكن . ولكن القانون يعالج حالات عامة ، والحقيقة أنه فائتاً في اللجنة أن جميع القوانين السابقة كانت تنظر على المالك أن يستقي منها خالية أكثر من ثلاثة أشهر ، ولا أدري لماذا لم يرد مثل هذا النص في مشروع القانون المعروض رغم أهميته .

رئيس المجلس - هذه نقطة يمكن أن تبعد فيما بعد .

السيد أحمد الفواجه - الواقع أن هذه النقطة مرتبطة بالحكم الذي تضمنته المادة التالية .

رئيس المجلس - إذا بقي العامل المنقول شاغلاً لمسكنه لضرورة ملحة ، فانه نظراً لهذه الضرورة لن تكون أمام العامل الآخر مشكلة قائمة إذ ليس أمامه ، مسكن يبادل ، ولكن إذا احتل العامل المنقول مسكنه فإن على العامل الآخر أن يعلن المؤجر برغبته في استئجار هذا المسكن في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الإخلاء ، وإلا كان المالك المقصود الحق في أن يؤجره لأي شخص آخر . هذا هو الترتيب الذي قصدته المادة في رأيي .

السيد محمد عبد النعم - الواقع أن مسألة النقل لا تتم بين يوم وليلة ، ولذلك لما الذي ينبغي أن يعلن العامل المنقول المؤجر

وقد قلنا إنه وفقا لظروف معينة لا بد من إخلاء العين المؤجرة ، وأنه استنادا لتضوابط معينة يجوز عدم إخلاء العين المؤجرة ، ولكننا لم نجد الجهة التي تعين هذه الضوابط التي تدعو الى عدم الإخلاء - هذه نقطة أولى .

والنقطة الثانية ، ماذا يكون الحكم اذا نقل عامل من بلد الى آخر ، ولم يخل مسكنه في البلد الاول ، ولم تتوفر لديه شروط الضرورة الملجئة لعدم إخلائه ؟ لم تتضمن المادة نصا بماليج هذه الحالة .

ونقطة ثالثة : هي انني أعتقد أنه قد يكون من الأفضل أن يكون القصد بكلمة « الإخلاء » إخلاء طرف العامل من وظيفته في البلد التي كان يعمل فيها ، إذ أننا في هذه الحالة نستطيع أن نتحدد تاريخا معيناً لإخلاء طرفه قبل الانتقال لعمله الجديد في البلد الآخر . ومن ثم يكون هناك تاريخ سابق يؤكد نقله واستلام مهنته في البلد الآخر ، وبالتالي يمكن تحديد الوضع بالنسبة لتسليم مسكنه سواء للعامل المنقول مكانه أو للمالك .

السيد أحمد جمال الحديدي - أعتقد أن ما أثاره الأخ عبد الماطي نافع بشأن احتمال التواطؤ غير وارد ، ذلك لأن المصلحة مشتركة ، والمنفعة متبادلة بين العاملين المنقولين ، ولكل منهما الحق في استئجار مسكن الآخر بالتبادل ، إذن ، كما قلت ، فإن احتمال التواطؤ غير وارد وإن وجد فسيكون في نطاق ضيق جداً ، هذا في حالة ما إذا كان النقل ثنائياً بين عاملين في مصلحة واحدة ، ولكن ما الحكم اذا كانت هناك حركة تنقلات عامة في وزارة ما ، ونضمنت نقل عامل من القاهرة الى المنيا وآخر حل مسكنه في القاهرة عن طريق النقل من الاسكندرية ، وهكذا يعني ألا تشمل حركة التنقلات مدينة واحدة أو مدينتين بل تمتد الى عدة مدن .

المقرر - ان النص الذي نحن بصدده لم يتعرض لحالة تبادل المسكن بين شخصين ، وإنما يعطي للعامل المنقول الى بلد بسلام عامل آخر حق الأولوية على غيره في استئجار المسكن الذي كان يشغله هذا العامل .

السيد الدكتور متولى زكريا محمود التمريسي

- في الحقيقة إن التحويل الذي أشار اليه الأخ عبد الماطي نافع لا يمتنع حدوثه ، وأما

وأقول رداً على هذا ، ولكي نقضي على احتمال حدوث مثل هذا التواطؤ بين العامل ، مستأجر السكن والمالك ، إنه لا بد من تسهيل طرف ثالث - فطالما أن العاملين كلاهما من وزارة أو مصلحة أو شركة واحدة ، فإنه ضماناً لأكثانية تنفيذ ما نصت عليه هذه الفقرة فيما يتعلق بإعلان العامل المنقول للمؤجر برغبته في استئجار المسكن خلال الفترة المحددة لذلك ، يجب أن يلزم العامل الذي سيخل مسكنه بأن يبلغ إدارته رسمياً بموعد هذا الإخلاء ، وفي هذا ضمان لاخطار العامل الآخر بالمنقول مسكنه ، وبهذا يمكنه إعلان المؤجر برغبته في استئجار المسكن خلال الفترة المحددة .

وليس المجلس - ماذا يقترح السيد العضو ؟

السيد عبد الماطي نافع - أقتراح ضرورتان يكون هناك طرف ثالث بالنسبة للاخطار بمعنى أنه طالما أن هذين العاملين يصلان في مصلحة أو شركة واحدة ، وأحدنا منقول الى القاهرة والآخر الى طنطا مثلاً ، وطالما أن النص الوارد في الفقرة الأولى من المادة يترك العلاقة بينهما في موضوع الاستئجار للمالك فقط ، أو أن يبلغ العامل زميله بأخلاء مسكنه ، وإحتمالاً لتواطؤ هذا العامل مع المالك على عدم إبلاغه بذلك ، وبالتالي حرمان العامل المنقول من الحصول على المسكن ، فإني أقتراح إدخال طرف ثالث في الموضوع ، وهو الإدارة - يعني أن العامل الذي يعمل في القاهرة والمنقول الى طنطا يبلغ إدارته في طنطا بأنه سيخل مسكنه في القاهرة يوم كذا .

وليس المجلس - أي يبلغ إدارة العمل التابع لها .

السيد عبد الماطي نافع - نعم ، حتى يكون هناك ضمان لاخطار العامل الآخر بذلك ، وبالتالي يستطيع وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة إعلان المؤجر برغبته في استئجار السكن في المدة المحددة لذلك .

السيد جهدي حواف - تنص الفقرة الأولى من المادة على ما يلي :

« العامل المنقول الى بلد بدلاً من عامل آخر يكون له حق الأولوية على غيره في استئجار المسكن الذي كان يشغله هذا العامل اذا قام بإعلان المؤجر في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ الإخلاء برغبته في ذلك » ،

أما التفاصيل والاجراءات التنظيمية فيترك
تحديدها للسيد وزير الإسكان .

وليس المجلس - ان هذه المادة بالذات
تفترض وجود اثنين من العاملين سيحصل كل
منهما محل الآخر في مسكنه ، فلابد أن يكون
كل منهما على علم بذلك ، فإذا لم يسع أحدهما
للحصول على حقه في استئجار مسكن زميله
اعتبر مقصرا وغير أهل لحماية القانون . وأرى
أن العمل على تمقيد المسائل عن طريق اجراءات
قد تؤدي الى خلق مشاكل أكبر ، فنحن نهدف
الى جانب ضمان عدم الاستغلال ، أن نبعد
عن التعقيد ، فلا نجبر من يرغب في استئجار
مسكن على التردد على الجهات الإدارية ونفتح
بابا جديدا للشكوى من طول الاجراءات
وتمقيدها .

وحيث يوجد الاستغلال يجب أن نحول دون
وقوعه بكافة الوسائل ، وكل من لا يسعى
للحصول على حق كفه له القانون فهو غير جدير
بالحماية .

السيد عبد المجيد حاتم - نفترض أن علم
أحدهما في القاهرة والآخر في طنطا ، وتم
النقل بينهما ، ثم رأى الأول أن يحتفظ بمسكنه
وأستره في القاهرة وأن يذهب الى مقر عمله
في طنطا يوميا ، بينما يفضل الثاني بطبيعة
الحال نقل مقر الإقامة الى القاهرة حيث مقر
عمله ، وهنا تتعارض المصلحتان ، وهذه
حالات يمكن أن نقابلها في التطبيق ، فما هي
الجهة التي تازم الأول بضرورة إخلاء مسكنه
ونقل محل إقامته الى طنطا حتى يتمكن الثاني
من استئجار المسكن ؟

من هذا بين ضرورة وجود طرف ثالث يتولى
تنظيم العلاقة بين الطرفين والواقع الذي نعيشه
يحتج وجود هذا الطرف الثالث ، فكلما كان
هناك طرف ينظم العلاقة كانت هناك ضمانات
أكثر .

والتي أشكر السيد نبيل نجم لتأييده
للاقتراح الذي تقدمت به في هذا الصدد .

السيد محمد توفيق خشبة - لي سؤال
هو ، ما هي الجهة التي تتولى الفصل فيما قد
يثار من نزاع حول هذه المادة بين العاملين ؟
وهل يكون من حق الوزير في مثل هذه
الحالة إحالة الامر الى القضاء ؟

أدخلنا الإدارة في هذا الموضوع ، فقد يؤدي
ذلك الى اضطراب العمل بها ، وأرى كشرط
لصحة العقد في حالة تأجير المسكن لشخص
آخر غير العامل المنقول ، أن يلزم المالك
بالحصول على ترخيص منه بأنه ليس في حاجة
الى المسكن ، أو أن يقوم باخطار العامل ، بعد
النقل مباشرة بالحضور لتحرير العقد واستلام
المسكن ، فإذا لم يرد خلال مدة معينة يكون من
حق المالك تأجيره لاي شخص آخر .
السيد نبيل نجم - الواقع أن كل ما قاله
الاخوة الزلاء ، وكل ما تصوره من تفاصيل ،
يمكن أن يحدث فضلا .

وفي اعتقادي أن الحكمة من هذا المشروع
قانون والهدف الاساسي منه ، هو تنظيم علاقة
أساسها الاستغلال ، واجبا أن نحول دون هذا
الاستغلال وعلى ذلك فإن الموازنة المطلوبة ،
وحماية الطرف الضعيف من الاستغلال أمر
واجب وملح ، كما أن تدخل الدولة بصفتها
حامية ومأمنة لهذا الاستغلال أمر واجب
وأكثر العاجا ، وبالتالي فإن الضرورة
تقتضي إيجاد طرف ثالث في العلاقة بين المالك
والمستأجر ، وهي الجهة التي يقدم اليها
المالك لاستخراج التصريح بأقلمة المبنى ، أو
أحد مكاتب الإسكان ، أو إحدى وحدات الإدارة
المحلية .

وانني أتساءل ماذا يمنع من إلزام المالك
باخطار هذه الجهة بما يوجد لديه من وحدات
سكنية غير مشغولة ، وأن يقدم اليها كل من
يرغب الحصول على مسكن يطلب بعدد فيه
مواصفات المسكن الذي يريده ، ثم يتم التعاقد
من خلال هذه الجهة .

ان صور التعايل والاستغلال ستبرز عند
مناقشة كل مادة في مشروع هذا القانون ،
لذلك ينبغي أن يوجد طرف ثالث في العلاقة
بين المالك والمستأجر يحفظ للمالك كافة حقوقه
ويحمي المستأجر من الاستغلال بكافة صوره .

ولو أخذنا بوجهة نظر السيد أحمد الحواجة
باحالة كل نزاع بين المالك والمستأجر الى
القضاء ، فهذا ما لا يمكن قبوله لانه يعني
تكديس القضايا أمام المحاكم وعدم البت السريع
فيها . والاجدي من ذلك إدخال طرف ثالث
في الموضوع ، هو الجهة الإدارية المسؤولة عن
تنفيذ هذا القانون لضمان حصول كل ذي حق
على حقه .
التي لا أحالب إلا بعض عام في هذا الصدد

أخذت المادة ٢٣ من هذا المشروع بقانون بهذا المبدأ إذ أجازت للمؤجر أن يطلب إخلاء المكان إذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالإجرة المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون مطروق .

رئيس المجلس - يمكن إثارة هذا الموضوع عند نظر المادة ٢٣ ، فإذا أقرنا هذا المبدأ بالنسبة للمادة ٢٣ يمكن أعماله في المادة الرابعة واعتقد أن المشروع قد استوفى بحثه، فهل توافقون على إقفال باب المناقشة ؟

(موافقة)

رئيس المجلس - والآن أعرض على حضراتكم الاقتراحات المقدمة فالوافق على مبدأ البند مع النص على توفير الضمانات دون تحديد ، مع ترك الأمر للقضاء ، يتفضل برفع يده .

(أقلية)

رئيس المجلس - الاقتراح الثاني : النص على مبدأ البند مع توفير الضمانات وتحديد شروطها وأوضاعها بقرار من وزير الإسكان والمرافق ، فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(موافقة)

رئيس المجلس - اقتراح آخر ، بحلف عبارة إلا إذا قامت ضرورة ملحة تمتع من إخلاء مسكنه ، فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية)

رئيس المجلس - اقتراح رابع من السيد عبد الجبار علم ، وأيده السيد نبيل نجم ، بأن يكون هناك طرف ثالث موجود بشكل مسعور للتنظيم .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية)

رئيس المجلس - اقتراح مقدم من السيد المصبر حسن معلوم يقول فيه لقد خدعت المادة للمعامل المنقول أسبوعاً على الأكثر من تاريخ الإخلاء ، لإعلان المؤجر برغبته في استئجار المسكن الذي كان يشغله زميله المنقول

رئيس المجلس - لقد ترك للوزير تنظيم عمليات تبادل المساكن في حالة خاصة .

إذا أقررت مبدأ جواز تبادل المساكن سواء كان النقل في حدود بلد واحد أو من بلد إلى آخر ، سيكون على اللجنة أن تحدد المقصود قانوناً بهذا التبادل والشروط التي يتضمنها قرار السيد الوزير لتنظيم ذلك .

أما الحالة الأخرى فهي التي يتم فيها إجبار المالك على قبول تبادل السكن بين اثنين من العاملين ، والجبر هنا يكون في نطاق تصحيح العلاقة والحيلولة دون الاستغلال وذلك إذا اتفق الاثنان على تبادل المساكن ، والجبر يكون بالنسبة للمالك باعتباره الطرف الذي يمكن أن يباشر الاستغلال فإذا اتفق الاثنان على تبادل المساكن ، وأعلنا رغبتهما هذه للمالك وجب عليه أن ينفذ هذه الرغبة .

وفي قصوري أن هذه المادة تحتاج ، لكي نضمن تطبيقها تطبيقاً سليماً ، أن يحدد وزير الإسكان الإجراءات التي لابد أن تتبع في مثل هذه الحالات .

السيد رفعت محمد بطار - نصت الفقرة الثانية من المادة على أن للمعامل المنقول إلى بلد آخر أن يغلق المسكن الذي كان يشغله بمجرد حصوله على مسكن في البلد المنقول إليه ، إلا إذا قامت ضرورة ملحة تمتع من إخلاء مسكنه .

واقترح إما أن يحدد المقصود بعبارة « ضرورة ملحة » أو بحلف عبارة « إلا إذا قامت ضرورة ملحة تمتع من إخلاء مسكنه » وذلك لكي نضع حداً للتجاذيل باسم الضرورة الملحة .

رئيس المجلس - لا يمكن تحديد المقصود « بالضرورة الملحة » في النص ، وإنما يترك لتدبرها للقضاء في كل حالة .

السيد حامد عبد الواحد محمود - اشترطت المادة في الفقرة الأولى أن يتم إعلان المؤجر بكتاب موصى عليه بعلم وصول ، واقترح إضافة عبارة « دون مطروق » بعد عبارة « بعلم وصول » .

رئيس المجلس - هذا الموضوع يتعلق بالإثبات ، ولا يمكن اعتبار الخطاب صحيحاً حتى ولو كان دون مطروق .

السيد حامد عبد الواحد محمود - لقد

كما أرى تحديد مدلول كلمة « مقتض »
والمقصود بها .

السيد أحمد الخواجة - هذا النص رغم أنه نص تقليدي في قوانين المساكن لكنه نص هام . وسأبدأ من حيث انتهى الاخ سعيد زكي ، فالمقصود بالمقتضى . أن يشغل المستأجر أكثر من عين لملا اعتبار معين ، كأن يكون متزوجا بالثنتين ، أو له أولاد من زوجة سابقة ، هذه أمثلة للمقتضيات ، والذي لا يعتبر مقتضى في نظر القانون هو حيازة شقة بقصد الاستغلال المشروع أو غير المشروع ، ولقد قضى هذا القانون على الاستغلال غير المشروع لانه خطر على المستأجر تأجير شقته مفروشة ، كما خطر عليه تأجير شقته من الباطن . والنص كما قلت نص تقليدي ولا يحتاج إلى مناقشة ، والوحيد الذي يستفيد منه هو المالك ، إذا علم أن للمستأجر سكنا آخر وأنه يحتجز الشقة الأخرى دون مقتضى . ويجب أن تكون الواقعتين وعيلتين ، وهذا النص موضوع حماية المالك لأن المالك هو صاحب الحق الوحيد وصاحب المصلحة الوحيدة في طلب إخلاء المسكن . إذا كان المستأجر يشغل مسكنين دون مقتضى ، وليس لأي شخص آخر مصلحة في طلب إخلاء المسكن إذا اقتضح له أن مستأجره يحتجز مسكنين في بلد واحد .

رئيس المجلس - ألا يحسب هذا النص المستأجرين كمجموعة ، فمن حيث أنه يعمل على توفير مزيد من المساكن ؟

السيد محمد صبري هبلى - هذه المادة تطابق المادة ١٠ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ولكن المادة ١٠ كانت أكثر دقاً وأكثر تحديدا وانضباطا ، لأنها تقول :

« ولا يجوز للشخص الواحد أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن واحد لسكنه أو لتأجيره من الباطن » .

والمادة التي نحن بصدد ما جاء نصها عاما وبصيغة مبهمه إذ قالت « ... دون مقتضى » . وفي رأيي أن نص المادة ١٠ من قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، أكثر انضباطا ، وأرى أن توضع بنصها بدلا من المادة ٥ المبروضة .

رئيس المجلس - هل يرى السيد العضو أن يكون نص المادة ٥ كالآتي : « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من

بدلا منه ، ويرى أن هذه المدة غير كافية ، ويقترح أن تكون أسبوعين بدلا من أسبوع واحد » .

فالمرافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(موافقة)

رئيس المجلس - الموافق على اقتراح السيد حامد عبد الواحد محمود بأن يكون الإعلان بكتاب موصى عليه مصحوبا بطم الوصول دون مغرور ، يتفضل برفع يده .

(أقلية)

رئيس المجلس - والآن الموافق على المادة ٤ مع اعادتها إلى اللجنة المشتركة من لجنتي الفنون التشريعية والختمات لاعادة صياغتها في حدود المناقشات التي أثرت بشأنها والاقتراحات التي وافق عليها المجلس يتفضل برفع يده .

(موافقة)

المقرر :

« مادة ٥ - لا يجوز لشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » .

رئيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد محمد سيد عبد النعم - نحن نعلم أن الانسان بوجه عام له مسكن واحد ، لذلك أقترح تعديل نص المادة على الوجه الآتي :

« لا يجوز لشخص أن يحتجز أكثر من مسكن دون مقتضى » .

السيد سمير زكي - أتناول في تعليقي على هذه المادة نقطتين : الأولى ، أننا نريد أن نعتبر القاهرة الكبرى بلدا واحدا ، لأن الانتقال بين القاهرة والجيزة أو بين شبرا وخميس الخيمة لا يستغرق سوى وقت ضئيل .

والثانية أن المادة بوضعها الحالي لا تؤدي الغرض منها لأنها تغطي قرصة لتحويل قد يلجأ اليه البعض للتصوير على أكثر من مسكن ، فقد يستأجر الزوج مسكنا باسمه وآخر باسم زوجته ، وثالث باسم ابنه القاصر ، وبذلك يكون للأسرة ثلاثة مساكن ، ولذلك أرجو التحديد في هذا .

رئيس المجلس - هذا إذا كانت كلمة « شخص » لا تنسحب على المالك ، فهل رأى الحكومة أن كلمة « شخص » تنطبق على المالك والمستاجر أم على المستاجر فقط ؟

السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة - أزيد ابتداءً ، الأخ أحمد الفخاجه في اقتراحه « هذه ناجية ، والناحية الثانية أن كلمة « شخص » تنطبق على المالك كما تنطبق على المستاجر تماماً » .

السيد أحمد الفخاجه - اننى ضد هذا التفسير .

السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة - إذا كان المقصود هو المستاجر فقط لكان النص « لا يجوز لمستاجر ... » . وهناك ناحية أخرى أريد أن أشير إليها ، وهي ، اننى أختلف مع السيد أحمد الفخاجه فيما قاله من أن المالك وحده هو الذى يستفيد من نص المادة ٥ . وأقول أن المادة ٤٤ من هذا المرسوم يقانون تعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنية أو بأحدى حالتها ، المقربين الشخص الذى يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى ، إذن لهذه حرية ، وما دامت كذلك فمن حق أى إنسان أن يبلغ عن هذه الجريمة .

السيدة بثينة الطويل - فى الواقع أن البصر يوفى بالفرق تماماً ، ولكننى أختلف مع السيد الوزير فى التفسير من أنه ينطبق على المالك والمستاجر ، تالفهم أنه ينسحب على المستاجر فقط . لأنه لا بد أن يحتجز أكثر من شقة واحدة ، وهناك بعض الملاك يمتلئون شقة واحدة ، ويخصصونها لأولادهم عند زواجهم ، وهناك حالات كثيرة على هذه الصورة ، وأعتقد أننا لا نستطيع أن نسلط هذا الشخص حق فى أن يقيم مبنى يخصه لسكنة أولاده .

رئيس المجلس - إن المالك وابنه وابنته أشخاص مختلفون ، ولهم حق أن المالك نفسه لا يكون له شقة فى شارع طلت حزب وأخرى فى المجوزة مثلاً .

السيدة بثينة الطويل - إن ما أقصده هو حالة ما إذا بنى شخص عدة شقق وتركها خالية لأولاده حين زواجهم .

مسكن واحد لسكناء .

السيد محمد صبرى مبللى - أو لتأجيره من الباطن .

رئيس المجلس - نحن لم نقر التأجير من الباطن .

السيد محمد صبرى مبللى - التأجير من الباطن طبقاً للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وعلى ضوء أحكام القانون المذنى مسموح به بشرط موافقة المالك كتابة .

السيد السباعي إبراهيم عيسى النسي - وما الحكم إذا كان المالك نفسه هو الذى يحتجز أكثر من مسكن ، ونحن نعلم أن كثيراً من الملاك يستثمرون عن تأجير بعض الوحدات السكنية ويحتفظون بها خالية ؟

رئيس المجلس - هذه المادة لا تجيز ذلك ، لئلا لا تجيز لشخص أن يحتجز فى البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى ، ولم تحدد ما إذا كان الشخص مالكا أو مستاجراً .

السيد السباعي إبراهيم عيسى النسي - ولكن المادة تقول « لا يجوز » .

رئيس المجلس - لا يجوز ، صياغة ، تعنى أنه لا يجب أن يحدث وعكس ذلك هو الخطأ .

السيد أحمد الفخاجه - لست مقتنعاً بأن نص هذه المادة يشمل المالك ، لأن الخطاب فيها موجه إلى المستاجر .

رئيس المجلس - أعتقد أن النص لا يحتمل هذا التفسير .

السيد أحمد الفخاجه - ينبغي أن يكون النص صريحاً لى شموله المالك ، والنص الذى يفظى ذلك هو نص المادة ١١ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لأنها تقول « لا يجوز ابتداء المسكن المدة للاستغلال خالية مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا تقدم لاستئجارها مستاجر بالاجرة القانونية » وهذا الحظر كان بسبب أن هناك ملاكاً كثيرين يحتجزون المسكن لأسباب عدة ، فقد يحتجز أحد الملاك شقة لأحد أبنائه أو لأحدى بناته لتسفلها بعد زواجها ، أو لغير ذلك من الأسباب .

واقترح إضافة نص المادة ١١ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، التى تلوتها الآن ، كقرة ثانية للمادة .

رئيس المجلس - أتنس الآن تشرعون وسيثبت في المضبطة كل الآراء التي تبدونها وهي بمثابة تفسير ملزم للمحاكم ، وفي رأي أن كلمة شخص مقصود بها المالك والمستاجر .

السيد مختار هاني - إن هذا النص يعرفته في الحقيقة يؤدي بلا جدال الفرض المقصود ، و لا يمكن أن يثور فيه جدل كما يتخيل بعض السادة الزملاء ، لأن العبارة المطلقة يجب أن تؤخذ على إطلاقها ، والنص واضح وصريح وقطعي للدلالة على أن الشخص لا يجوز له أن يحتجز - ولم يقل المستاجر ولا المالك - وعلى ذلك فالنص عام ويجب أن يدخل على عمومته ، وهذا كله واضح في أعمال اللجنة التحضيرية لهذا المشروع - قانون .

السيد محمد سيد عبد التعم - بالإضافة إلى ملاحظات الام سيد زكي ، أشار السيد رئيس المجلس إلى ملاحظة هامة ، وهي أن هذه المادة لا يستفيد منها إلا المالك .

انني اتكلم في نقطة جديدة فطالما نحن في سبيل أن نمنع هذه المخالفة ، فلماذا لا نمنع ما يبلغ عن شخص يحتجز شقة من أن تكون له الأولوية في استئجار الشقة الإضافية ؟

رئيس المجلس - هذه مسألة أخرى ، وأخشى إذا أوردنا هذا البند أن يؤدي إلى كثرة الشكاوى .

السيد نبيل صقر - يجب أن ينص صراحة على أنه لا يجوز للأسرة أن تحتفظ في البلد الواحد بأكثر من مسكن واحد دون مقتضى ، وأعني بالأسرة الأب والأم والابناء والأولاد .

السيد أحمد الخواجة - سيادة رئيس المجلس ، السادة الأعضاء :

طالما أن المجلس يقرر في هذا ولا تهمنا نقاشاته أن المقصود بالشخص الواحد هو الحائز للمنزل كما كان أو مستاجرا فقد زال كل لبس من النص ، وأما الذي أود أن أورد هو أن قضاء المحاكم صار على غير ذلك إذ القانون ينظم علاقة المؤجرين والمستأجرين ، ولا ينظم علاقات الملاك ، وعلى هذا الأساس كان النص يتجه في التفسير إلى المستاجر ، لا سيما وأننا لم نورد قيدا على حق مالك في حيازة أملاكه بل إن من حقه أن يقيم عمارة ، ويستطيع أن يسكن فيها بمفرده ، وعلى ذلك لا بد أن يكون

التفسير واضحا وصريحا في هذا الصدد لأن قيد هذا النص يرسم قيда على المأثية ، ولا يرسم قيда على علاقات الإيجار ، فإذا كان المجلس ينتهي إلى ذلك فلا خير ، والمسألة تختص بتفريع أزمة المسكن .

بقي بعد ذلك الفقرة المقترحة أضافته إلى النص ، وأعتقد أن هذه الإضافة مع وجود النص السابق يعطينا سندا آخر .

رئيس المجلس - هل هذه الإضافة تزيد الإيضاح ؟

السيد أحمد الخواجة - كون اشعار يضم نص المادة الحادية عشرة إلى جانب نص المادة الخامسة فهذا معناه أن كلا المادتين تمالج نطاقا مختلفا ولو أن نص المادة الخامسة نفس على النحو الذي نقوله الآن لما كان هناك تبرر لنص المادة الحادية عشرة .

رئيس المجلس - ما رأى الحكومة في كلمة شخص ، وهل المقصود به المستاجر أم المالك ؟

السيد وزير الإسكان والمرافق - المقصود بها المالك والمستاجر .

رئيس المجلس - الآن وقد وضع الموضوع فهل توافقون حفراتكم على اقبال باب المناقشة ؟

(موافقة)

رئيس المجلس - لقد وضح الآن أن كلمة شخص تعني المالك والمستاجر ، وسأعرض الآن كل الاقتراحات التي قدمت ، فالموافق على اقتراح الاخ محمد صبري مبدئ بتعديل نص المادة ليصبح كالآتي : « لا يجوز لشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن لسكنه أو لتأجير من الباطن » يتفضل برفع يده .

(أقلية)

رئيس المجلس - لدى اقتراح آخر والنسق عليه السيدان وزير الإسكان والمرافق ورئيس لجنة الشؤون التشريعية ، يقضى بإضافة فقرة ثانية إلى نص المادة ، نصها : « ولا يجوز أن يبقى مسكن لمدة أكثر من ثلاثة شهور دون اشغال » .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(موافقة)

رئيس المجلس - والآن الموافق على المادة ٥ مع اعادتها الى اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون التشريعية والمخيمات لاعادة صياغتها في حدود الاقتراح الذي وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده .

(موافقة)

رئيس المجلس - والآن هل توافقون حضراتكم على أن ترفع الجلسة على أن تعقد الجلسة المقبلة الساعة العاشرة من صباح غد الاثنين ٢٩ من ربيع الثاني سنة ١٣٨٩ ، الموافق ١٤ من يوليو سنة ١٩٦٩ ؟

(موافقة)

رئيس المجلس - اذن ترفع الجلسة .

رئيس المجلس - اقتراح مقدم من السيد سيد زكي بأن يوضع في نص المادة عبارة « القاهرة الكبرى تعتبر مدينه واحده » ، الى رجة نظر في هذا الموضوع ، هل توضع هذه العبارة في النص أو يكتفى باثبات ذلك في المضبطة ؟

فالموافق على أن ترد هذه العبارة في نص المادة يتفضل برفع يده .

(القلية)

رئيس المجلس - اذن فالموافق على الاكتفاء باثبات ذلك في المضبطة يتفضل برفع يده . (موافقة)

(لانيا) استمروا مناقشة

مجلس الأمة مشروع قانون ايجار الاماكن (١)

صادرة من وزير الداخلية ، ومن وزير الاسكان والمرافق ، ولكن هذه القرارات معطلة وغير منفذة . اننا لن نستحدث نصاً جديداً ، أو نستصدر قراراً جديداً ، فهذه مسألة وقعة وقائية فعلا ، ولكننا نريد أن نؤصلها وندمعها ونعطيهما قوة القانون وقد يقال أو يحتج البعض بأن اعداد مخبأ للوقاية من الفارات الجوية سيكون عمياً على المالك والمستاجر ، وأود أن أقول : ان الامر على العكس ، فهذا المخياخيم في أسفل المبني بمواصفات معينة تنص عليها القوانين والقرارات القائمة ، ويستوزع التكاليف على باقي الوحدات السكنية الموجودة بالمبني . ونحن نريد أن نكون أبعد نظراً وأعمق تفكيراً ، فالمدو قبل أن يحتل الأرض وقيل ان تكون له دولة كان ينبغي للمستثمرين ويحصلوا ويدعموا ويدعم مشاكته ، فيجب ألا تسكن ساكنين أو مكتوفين الايدي ، ويجب على الأقل أن يراعى في المساكن الجديدة التي تبني اعداد المكان المناسب الذي يصلح كمخبا ، استناداً لكل الاختصالات المرتقبة .

السيد وزير الاسكان والمرافق - هذا الامر متصوص عليه في قانون المباني وفي لائحة التنفيذية ويتبع ذلك عند الترخيص بالبناء .

السيد عبد القادر السباعي البعراوى - ولكنه غير منفذ .

رئيس المجلس - المهم هو ان هناك قانونا ينص على ذلك ، وإذا كان هذا النص موجودا في قانون آخر ولكنه لم ينفذ فعلى ذلك ان هناك مشكلة بالنسبة للتنفيذ ، وان المشكلة ليست في عدم النص عليها . في القانون لأن الحكم وارد في قانون آخر .

السيد الحزب الزبيل - لقد نص على ذلك في اللائحة التنفيذية وليس في القانون ونحن نريد أن نطلي هذا الحكم قوة القانون .

رئيس المجلس - السؤال الذي يمرض هنا

رئيس المجلس - نستأنف النظر في تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الشؤون التشريعية والمهمات عن مشروع قانون في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بينه المسؤجرين والمستأجرين . وليتفضل السيد المقرر بتلاوة المادة السادسة .

المقروء :

الفصل الثاني

في تقرير وتحديد الاجر

مادة ٦ - يجب على من يرغب في إقامة مبني أن يرفق بطلب الترخيص له بالبناء المقدم الى الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم بياناً بقيمة الارض والمباني ومواصفات البناء ومقترحاته من اجرة المبني وتوزيعها على وحداته وتكون البيانات المشار اليها والموضحة باللائحة التنفيذية متبعة للمستفيدين اللازمة للمضصول على الترخيص المشار اليه طبقاً لاحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم المباني ، واحكام القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء والقرارات المنفذة لهما .

رئيس المجلس - قدم الى اقتراح بأن تتضمن هذه المادة النص على سداد رسم قدره جنيه واحد من كل وحدة سكنية لمواجهة تكاليف لجان التدوير ، فهل لاحد من حضرة الكهلاخات أخرى على هذه المادة ؟

السيد عبد القادر السباعي البعراوى - اقترح أن تضاف الى المادة عبارة بسيطة ، وإن كانت تمتد ضرورية ، تقضي بأن يكون من بين البيانات التي يقدمها المالك عند طلبه الترخيص بالبناء بيان بالمكان الذي يمدد بالمبني كمخبا للوقاية من الفارات الجوية .

والواقع أن هناك - للاستأجر - قرارات

السيد عبد العاطي نافع - ان المادة بصورتها القاتنة يمكن أن تصبح معوقة لاقامة المباني ، ولذلك أطالب بضرورة تحديد المدة التي تنتهي فيها اللجنة من البت في طلبات الترخيص ، والا كان معنى هذا أنه يمكن للجان أن تؤجل البت في طلب الترخيص إلى سنة ، وقد فصل لمدة أحيانا إلى سنتين . . .

رئيس المجلس - يقصد السيد العضو الجهة الادارية التي تبت في طلبات الترخيص .

السيد عبد العاطي نافع - أرجو أن تسارع الجهة الادارية في البت وتنتهي من إعطاء الترخيص بعد استكمال التقدير ، على أن يتم ذلك في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر على الأكثر ، وأرجو أن أستمع إلى رأي السيد وزير الاسكان والمرافق في هذا الشأن .

السيد وزير الاسكان والمرافق - ان هذه المدد محددة هي والشروط الاخرى في قانون المباني .

السيد عبد العاطي نافع - لو سمح للسيد الوزير ، فاني أود أن أقول ان اللجنة المختصة بهذا الموضوع تختلف عن اللجان السابقة الواردة بالقانون القديم ، إذ أن تلك اللجان كانت مهمتها أن تراجع الرسم وتغطي الترخيص وتغطي الاسمنت ومستلزمات البناء ، أما هذه اللجنة فانها لجنة فنية جديدة ، وسيضاف إلى عضويتها المحاسب والمقدر وغيرها لأن لها مهام أخرى وهي ستقوم بتقدير التكلفة وقيمة ايجار الوحدة ، إذن فهذه اللجنة تختلف عن اللجان السابقة وأطالب بالنص على نوع هذه اللجنة لانها جديدة في نوعيتها وتختلف عن اللجنة القديمة ، كما أطالب بتحديد المدة التي تنتهي فيها اللجنة من إعطاء الترخيص ، والقول بأنه إذا لم تبت اللجنة في الترخيص يمكن للمالك أن يبني ، هذا القول يشير تساهلا هو : كيف يبني دون أن يحصل على ترخيص ودون أن يحصل على الاسمنت وحديد التسليح الذي يلزمه ، ودون أن يكون له حق الرجوع على مصلحة التنظيم برفع دعوى عليها لانها عطلة عن البناء ؟

القول - ان المادة ٦ لم يرد بها شيء عن لجنة التقدير ، وإنما تشير إلى المستندات التي يتعين على طالب البناء أن يقدمها مسج طلب الترخيص بالبناء ، أما ما يقتره السيد العضو

هو هل يمكن أن ينص على هذا الامر في قانون ينظم الاحكام الخاصة بالمباني أو في قانون ينظم العلاقة بين المالك والمستاجر ؟

ان المبدأ الذي أثاره السيد العضو لا خلاف عليه ، ولكن السؤال هو أين يرد النص عليه من ناحية الفن التشريعي ؟

السيد سامي أبالله - ان أحكام هذه المادة تطبق على المباني الجديدة أو التي تقام فعلا ، وقد ذكر السيد الوزير أنه بالنسبة للأراضي التي كانت خاضعة لأحكام القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، فإن لجان تقدير الإيجارات تقوم بعمل تقدير لإيجارها .

رئيس المجلس - السؤال الذي يقتره السيد العضو هو هل تطبق أحكام هذه المادة على الإضافات أو لا ؟

السيد سامي أبالله - لا ، انني أقصد الأماكن غير المقسمة واقتراح إضافة العبارة التالية إلى هذه المادة « وتطبق أحكام هذا الباب على القانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ » ، وهو يقضي بأن المباني المنشأة في الأراضي غير المقسمة يمكن تعليلها ، لأن هذا يعطي فرصة للتوسع في المباني .

رئيس المجلس - الصورة التي يقترها السيد العضو ، هي أن شخصا يبني دون ترخيص في أرض غير مقسمة ويريد أن يطبق عليه حكم هذه المادة ، وأود أن أقول انه بني أساسا دون ترخيص ، وحده المادة تلزمه بالحصول أولا على الترخيص ، وهذا يعني أن العبارة المقترحة لا ترد في هذه المادة ، ولكن يمكن أن ينص عليها في المادة الخاصة بتقدير القيمة الإيجارية .

السيد سامي أبالله - لقد ذكر السيد وزير الاسكان والمرافق أن لجان تقدير الإيجارات تقوم بتقدير القيمة الإيجارية للمباني القائمة في أراض غير مقسمة .

رئيس المجلس - هل يريد السيد العضو النص على أن تطبق نفس قواعد التقدير على المباني القائمة في الأراضي غير المقسمة ؟

السيد سامي أبالله - نعم .

رئيس المجلس - هذا ليس مكانه في هذه المادة ويمكن أن ينص عليه في مادة أخرى .

أن عدم المباني الصالحة للسكنى وتوسيعها في الوقت الحاضر لا يساعد على حل أزمة الاسكان . فهناك مساكن قائمة كان مطلوباً حتمها لعادة بنائها بشكل أوسع ، ولكن بعد دراسته هذا الموضوع تبين أنه لا توجد ضرورة لذلك في الوقت الذي توجد فيه أزمة في الاسكان ، وعندما تتوافر المساكن الكافية لسكان هذه المباني ففي هذه الحالة يمكن أن ننفقهم اليها ، ثم تصلح تلك المساكن أو نهملها بفرض بنائها بشكل أوسع أو زيادة عدد الادوار بها .

أما فيما يتعلق بالملاحظة الخاصة بمواد البناء ، فاني أقرر أنها توزع حسب تقدم العمل . في البناء ، يعني أننا نصرف الكمية التي تلزم لعمل الاساسات ، وعندما تنتهي نصرف كمية أخرى لتكتملة المبني حتى نتفادي تكديس مواد البناء لدى فرد واحد ، قد لا يكون قد بدأ البناء في الوقت الذي لا نستطيع فيه أن نعطى الآخرين احتياجاتهم .

رئيس المجلس - أعلم أن الحكومة ستقتنع إلى المجلس بمشروع قانون في شأن تنظيم التخطيط المبراني .

السيد وزير الإسكان والمرافق - إن مشروع التخطيط المبراني معروض الآن على اللجنة التشريعية بمجلس الوزراء لدراسته .

رئيس المجلس - كما أوضحت من قبل فاني أرجو أن يعرض السادة الاعضاء مناقضاتهم على مشروع القانون المعروض ، أما المشروعات المتعلقة بالبناء فساكنها عند نظر القانون الخاص بتنظيم المباني .

السيد عبد العاطي نافع - لا أريد أن انفصل بين الامرين ونحن بصدد مناقشة المادة المعروضة على المجلس ، والواضح تماماً أنه حينما أقدم بطلب ترخيص باقامة بناء ، فإن المقرر هو أن أقدم إلى مصلحة التنظيم بإجراءات هي كذا وكذا ، والقانون المعروض يغير هذا النظام أساساً ، وبالتالي فإنه لن يصح باقامة البناء ما لم أتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادة السادسة من هذا القانون ، إذن فهذا القانون له علاقة وثيقة بموضوع اقامة المباني ، ولا لما اشترطت المادة السادسة أن أقدم ببيان عن تكلفة المبني والايضاحات الأخرى المنصوص عليها ، وميترتب على هذا ضرورة تجسيد ايجار كل وحدة من وحدات المبني ، إذن يوجد

خاصاً بتقدير الاجرة فمحله عند مناقشة المادة النسابة .

رئيس المجلس - النقطة التي أود أن أثيرها هي هل مكان النص على ما يذكره السيد العضو حول قانون المباني أو قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ؟ يمكن أن نراعي ما يشير إليه السيد العضو عند مناقشة قانون تنظيم أعمال البناء ، أما الآن فيجب أن ينصب كلامنا على تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر .

السيد سيد زكي - الواقع أننا حين ننظر مواد هذا المشروع بقانون نصظم ذاتها بقوانين قائمة أخرى تتعلق بتنظيم عمليات البناء أو بتنظيم عمليات الهدم أو التخطيط المبراني ، وقد ذكرت أمس أنني لا أعرف الحجة من خلو هذا القانون من أي شيء خاص بالهدم والبناء والتخطيط المبراني ، وأود أن استمع إلى رأى السيد الوزير في ذلك خاصة أنني أعلم أن وزارة الإسكان والمرافق حين تقدمت بمشروع القانون كان متضمناً لجميع القوانين الخاصة بالإسكان .

هناك أمر آخر لمست أعرف ما إذا كان ينص عليه هنا أولاً ، وهو أنني أرجو عندما تقوم مصلحة التنظيم بأعمال الترخيص بالبناء أن يسلم معه الترخيص باستلام مستلزمات البناء ، قد يقال إن هذا هو ما يحدث ، ولكن هذا يحدث على الورق فقط ، أما التطبيق العملي - من واقع الحياة - فهو أننا نعطي المالك الترخيص بالبناء ولا نعطيه الترخيص باستلام مواد البناء ، فيجاء في تدبيرها وتكون النتيجة أن يتعطل العمل وترتفع التكاليف النهائية للبدني ، أننا نقول بالتيسير ، وأهم أبواب هذا التيسير هو توفير مواد البناء بالأسعار المناسبة وفي الوقت المناسب وهكذا .

رئيس المجلس - أود أن أنبه إلى أننا بصدد مناقشة مشروع قانون في شأن تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، وكل المشاكل المتعلقة بالبناء وتنظيم الإسكان وتخطيطه لا تدخل رغم أهميتها ، في نطاق القانون المعروض ، وأود أن نركز على هذا ولا تبعدنا الملاحظات والمقترحات الجانبية عن مناقشة هذا المشروع بقانون .

السيد وزير الإسكان والمرافق - أود أن أذكر رداً على ما قاله السيد العضو سيد زكي فيما يخص بقانون الهدم ، أن الوزارة كانت قد تقدمت بدراسة عن هذا الموضوع ، ثم تبين

ارتباط كامل بين أحكام هذه المادة وبين عملية إقامة البناء .

ان ما اطلبه هو أنه لاستكمال المادة وتعلقها بإقامة المبنى - أن تقدم كل المستندات المنصوص عليها وتحدد المدة التي تنتهي فيها اللجنة من التقدير .

لقد ذكر السيد المقرر أن هذا الامر وارد في المادة السابعة ، وليس لهذه المادة أية علاقة بالمادة السادسة الا في أنها مادة تأتيه لها فقد جاء بها ما يلي : « يتضمن قرار الجهة الادارية المختصة ... الخ » وليس هذا ما أريد الكلام عنه .

وليس المجلس - أرجو أن أوضح الامر فان المادة السادسة تطالب الشخص المتقدم بطلب الترخيص بالبناء الى الجهة الادارية باستيفاء بيانات معينة ، وليس الهدف من هذا هو تنظيم عملية البناء ولكن ذلك بمثابة مفضل لتحديد القيمة الاقتصادية لتنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر . أما موضوع موافقة هذه الجهة على تراخيص البناء خلال ثلاثين يوما أو شهرين أو تسعين يوما فان هذا امر لا يتصل بما نحن بصدد بحثه من تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر ، بل يتصل بعملية تنظيم البناء وهو امر سدر بالتفصيل في قانون تنظيم المباني ، ولما نريد أن نتشعب المناقشة الى قوانين أخرى ، والذي يهمنا في هذا الموضوع هو أنه وقت أن يصدر الترخيص بالبناء من الجهة الادارية أن تحدد فيه القيمة الاقتصادية ، ولكن متى يصدر هذا الترخيص وبعد أي مدة ، فهذا مكانه قانون آخر سيمرض على المجلس مستقبلا ولا يمكن أن نخل في هذه التفاصيل الآن .

السيد عبد العاطي نافع - ان المادة صريحة في هذا الشأن ، فقد وردت بها العبارة التالية « وتكون البيانات المشار اليها والموضحة باللائحة التنفيذية متحة للمستندات اللازمة للحصول على الترخيص » .

وليس المجلس - ان هذا تمهيدا لتحديد القيمة الاقتصادية وليس للحصول على الترخيص بالبناء حيث تنص المادة ٧ على أن يتضمن قرار الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم بالموافقة على إقامة البناء ، تطبيق الاجرة الاجالية للمبنى ، فالهدف من ذلك كله هو تنظيم علاقة المالك بالمستاجر أما ما يتعلق

بقانون تنظيم المباني فارجو أن نترك المناقشة فيه الآن .

السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة - ردا على ما ذكره السيد العضو عبد العاطي نافع ، فالواقع أن قانون تنظيم المباني رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ قد ورد به النص الآتي : « يعتبر الترخيص ممنوحا اذا لم يصدر خلال المدة المحددة » والمدة المحددة هي كما ورد في القانون أنه يلزم أن تبنت اللجنة في طلب الترخيص خلال مدة لا تزيد على ٤٠ يوما من تاريخ تقديمه ، أي أن هناك الزاما على اللجنة بأن تبنت في طلب الترخيص خلال المدة المذكورة ، وإذا رأت وجوب عمل تعديلات أو تصحيحات في الرسومات الكسمة ، أعلنت الطالب بها بخطاب موصى عليه خلال خمسة عشر يوما ، أي أن العملية ممتدة المدة كذلك ، ويقضى القانون بأن يعتبر الترخيص ممنوحا اذا لم يصدر خلال المدة المحددة للبت في طلب الترخيص ، اذن فالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ قد حدد المدة تمهيدا واقعا .

السيد محمد عبد الرحيم خريس - الاقتراح الذي يقضى بإضافة رسم قدره جنيه واحد على كل وحدة سكنية لمواجهة تكاليف لجان التقدير هل هذا رسم جديد ؟

رئيس المجلس - يقصد السيد العضو أن يسأل هل يضاف هذا الرسم الى الرسم المقرر حاليا أو يحل محله ؟

السيد وزير الإسكان والمرافق - ان هذا الرسم جديد وسيفرض بهدف مواجهة الانفاق على لجان تقدير الايجارات ، ومحتسب هذا المبلغ ضمن تكاليف المبنى التي يجرى عمل أساسها التقدير .

وليس المجلس - الواقع أن الحكومة عليها أن تواجه عملية تمويل تكاليف لجان التقدير حتى تعمل هذه اللجان بكفاءة ودون تعطيل ، ولن يتيسر هذا الا بتوفير المورد لذلك .

السيد وزير الإسكان والمرافق - تبين من التجربة أن لجان التقدير والتغطيات تحتاج الى مصاريف ، وكان تدبيرها صعبا في بعض الأحيان مما كان يسبب تعطيل قيام عملية اللجان بأعمالها ، والرسم المقترح قدره جنيه واحد عن كل وحدة سكنية ، ويسمى ضمن تكاليف المبنى التي محتسب في تقدير الايجار .

اقامة البناء تقدير الاجرة الاجمالية للمبنى وفقا للاحكام الواردة في هذا الباب ، وليست احكام الباب كلها متعلقة بموضوع تقدير الاجرة لذلك يحسن أن تعدل العبارة بحيث تصبح وفقا للاحكام الواردة في هذا الفصل .

ونيس المجلس - ما رأى السيد المحرق في اقتراح السيد العضو ؟

المقصود - يجوز أن نأخذ بهذا الاقتراح باعتبار أن هذا الفصل هو الخاص بالموضوع .

ونيس المجلس - على أية حال فإن هذا الفصل جزء من الباب الاول الخاص بديجار الامان .

السيد حماد عبد الواحد محمود - ان الإشارة الى الباب سبق أن رفعناها من المادة الثانية من هذا المشروع بقانون .

السيد كمال بولس - ورد في آخر هذه المادة العبارة التالية « طبقا لاحكام المادة التالية » وعند مراجعتي للمادة التالية لم أجد أنها تفي بالفرض المقصود في هذه المادة ، ولكن يجب الرجوع الى مواد أخرى ، لذلك أرى تعديل هذه العبارة بحيث تصبح « طبقا لاحكام هذا القانون » أي العودة الى النص المقدم من الحكومة .

ونيس المجلس - فعلا تحديد الاجرة نهائيا لا يتم الا طبقا لمعدن من المواد ، وليس طبقا للمادة التالية فقط .

السيد كمال بولس - أرى أن ينص على أن يكون تحديد الايجار طبقا للمواد التساليه أو طبقا لاحكام القانون ، وليس طبقا للمادة التالية كما هو وارد في نص المادة .

السيد نبيل صقر - لقد نصت المادة على صرف ترخيص البناء ، ولم تنص على أن يصرف معه أدوات استلام مواد البناء ، وهذا هو الامن الذي يخلق الاشكالات ، ولقد أشار الاخ مسند زكي الى هذا الموضوع وأود أن أركز عليه لانه هو السبب في خلق السوق السوداء بالنسبة ل مواد البناء .

ونيس المجلس - ان ما يجريه السيد العضو محط عند مناقشة قانون تنظيم المباني ، ولقد اوضحت أن هذا القانون سيعرض على المجلس مستقبلا .

السيد سيد زكي - اننى أؤيد هذا الاقتراح ، والواقع أن المالك الذي يبني عشر شقة أو عشرين شقة لا يهمل أن يطلع جنيها عن كل شقة يقدر ما يجب به سرعة الاجراءات ، واننى أعتقد أن الاخذ بهذا الاقتراح يدعم سرعة الاجراءات .

ونيس المجلس - أعتقد أن هذه المادة قد استوفى المجلس بحثها ، فهل توافقون على اقبال باب المناقشة ؟

(موافقة)

ونيس المجلس - والآن لدى أقراننا في شأن تعديل هذه المادة الاول من السيد عبد العاطي نافع ويقضى بتحديد مدة معينة يصدر خلالها التصريح . والواقع أن هذا الاقتراح يتصل بقانون تنظيم البناء ولا يتصل بهذا المشروع . فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية)

ونيس المجلس - والآن المواق على الاقتراح بفرض رسم قدره جنيه واحد على كل وحدة سكنية لمواجهة تكاليف لجان التقدير يتفضل برفع يده .

(موافقة)

بالمقرو :

ونيس المجلس - والآن المواق من حضراتكم على المادة ٦ مع اجابتها الى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في ضوء هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(موافقة)

مادة ٧ - يتضمن قرار الجهة الادارية المختصة يشترط التنظيم بالموافقة على اقامة البناء ، تقدير الاجرة الاجمالية للمبنى وفقا لاحكام الواردة في هذا الباب وتوزيعها على وحدات المبنى ويصرف ترخيص البناء موضحا به قرار التقدير والتوزيع وعلى أمانته يتم التعاقد بين المؤجر والمستأجر الى أن يتم تحديد الاجرة طبقا لاحكام المادة التالية .

ونيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد حماد عبد الواحد محمود - لقد ورد بالمادة ٧ العبارة التالية « يتضمن قرار الجهة الادارية المختصة يشترط التنظيم بالموافقة على

(موافقه) •

المقرر :

• مادة ٨ - تتولى تحديد أجره الأمان المأخضة لاحكام هذا القانون وتوزيعها على وحداته لجان يصدر بتشكيلها قرار من المحافظ المختص تكون من اثنين من المهندسين وأحد العاملين من المختصين بربط أو تحصيل الضريبة على المقاررات المبنيه وعضوين يرشحهما الاتحاد الاشتراكي العربي يكون أحدهما من بين ملاك المقاررات المبنيه بالمدينة أو القرية وتكون رئاستها للأقدم من المهندسين .

ويشترط لعضوه انعقادها حضور ثلاثة أعضاء من بينهم أحد المهندسين والمضمو المختص بربط أو تحصيل الضريبة ، وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوي يرجع رأى الجانب الذى فيه الرئيس •

ويصدر وزير الاسكان والمرافق قرارا بالقواعد والأجراءات التى تنظم أعمال هذه اللجان •

ورئيس المجلس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد سيد عبد العزيز عيسى - بالنسبة لرئاسة اللجنة المنصوص عليها فى هذه المادة أرى تعديل عبارة « وتكون رئاستها للأقدم من المهندسين » بحيث تصبح « ويشترط لرئاستها أحد المهندسين » ليكون هناك مجال لاختيار الأصلح منهما إذ قد يكون الأحدث ، لا الأقدم ، هو الأصلح للمهندسين •

السيد رفعت محمد بطل - أرى حذف الشرط الخاص بأن يكون أحد العضوين اللذين يرشحهما الاتحاد الاشتراكي من بين الملاك ، وترك النص حراً دون هذا قيد •

ورئيس المجلس - هناك حكمة من إيراد هذا القيد ، وهو أن يمثل فى اللجنة رأى كل من الملاك والمستأجرين ، فهم جميعاً معقنه فى تحالف القوى الوطنية •

السيد رفعت محمد بطل - اننى أعارض فى أن يكون أحد العضوين من الملاك ، ولكنى أرى هو أن يترك تشريع عضوى الاتحاد الاشتراكي العربى حراً من أى قيد ، دون النظر الى ما اذا أحدهما مالكا أو غير مالكا •

السيد نبيل صقر - الواقع أن هناك ثغرة خطيرة ، إذ إن صرف مستلزمات البناء على دفعت هو خلق سوق سوداء ، وتعقيد المشكلة ، لذلك يجب ألا يصرف ترخيص البناء إلا اذا صرفت معه أدوات استلام مواد البناء •

السيد مصطفى الجندي - إن كلام الأخ نبيل صقر مارسناه عملياً ونحن اذا اشتغلنا تسليم مواد البناء مع صرفه الترخيص بالبناء ، فإن هذا يشكل عملية تموين للمباني ، فقد لا يستطيع المالك شراء دفعة واحدة فى الوقت الذى يمكنه أن يحصل على مواد البناء من السوق الحر حسب احتياجاته ، وهى متوفرة الآن وبأسعار مقاربة للأسعار الرسمية • ولذلك أرى أن نبعد أطلاقاً عن وضع قيود على تسليم الترخيص بل بالعكس أرى ضرورة تسهيل منح الترخيص بما يتفق مع ما يستهدفه هذا المشروع بقانون الذى تضمن حوافز للمالك تدفعه الى البناء ، وتسهيلات تمكن المستاجر من الإيجار •

رئيس المجلس - الآن هل هناك ملاحظات أخرى على هذه المادة ؟

(لم تبد ملاحظات) •

أذن تأخذ رأى على الاقتراحات المقسمة لتعديل هذه المادة •

هناك اقتراح بتعديل عبارة « طبقاً لاحكام المادة التالية » الواردة فى نهاية المادة ، الى « طبقاً لاحكام هذا الباب » ، فالمرافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده •

(موافقه) •

ورئيس المجلس - هناك اقتراح مقسم من الزميل حامد عبد الواحد محمود بتعديل عبارة وفقاً لاحكام هذا الباب « الى » وفقاً لاحكام هذا الفصل ، باعتبار أن تحديد الأجرة والأجراءات المتعلقة بها واردة فى الفصل الثانى وليس فى الباب كله •

(أصوات : لتكن العبارة « وفقاً لاحكام الواردة فى القانون » كما وردت فى المشروع المقدم من الحكومة) •

ورئيس المجلس - أذن فالمرافق على المادة ٧ مع إحالتها الى اللجنة المشتركة لإعادة صياغتها فى ضوء الاقتراح الذى وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده •

حضور عضو الاتحاد الاشتراكي لصحة انعقاد
أجلجته ، تلافيا لتعطل أعمال اللجان ، وكما
يقول السيد رئيس المجلس ، على الاعضاء
الممثلين للاتحاد الاشتراكي العربي أن يحرموا
على حضور اجتماعات اللجان .

السيد مختار هاني - يخشى الزميل رفعت
محمد بطل ما جاء بالفقرة الأولى ، وهو يرى ،
فيما اعتقد ، أن تشكيل اللجنة بحيث يدخل
في تكوينها عضوان يرشحهما الاقتصاد
الاشتراكي يكون أحدهما من ملاك المقار
البلدية ، قد يؤدي إلى أن يكون عضو الاتحاد
الاشتراكي مالكا لنفس المقار الذي تحدد
اللجنة أجرته . وهذا ليس صحيحا لأن المقصود
هو أن يكون العضو مالكا لمقار مبنى على
مستوى المدينة أو القرية .

وبالنسبة لاقترح السيد الزميل عيسى
الماعطي تأمّل اشتراط حضور عضو الاقتصاد
الاشتراكي لصحة انعقاد اللجنة ، هذا
الاقترح المبني على تخوفه من عدم إبلاغ عضو
الاتحاد الاشتراكي بانعقاد اللجنة ، فأجاب أن
أطمئنه بأن هذه مسألة إجرائية تراقب من
الجهات الإدارية ، ومن حق عضو اللجنة الذي
لا يخطر بباله انعقاد اللجنة أن يتخذ ما يشاء
من إجراءات . هذه ناحية ، ومن ناحية أخرى
فإن عضو التنظيم السامي يجب أن يكون
على قدر من تقدير المسؤولية ، ولديه من الوعي
ما يجعله حرصا على متابعة أعمال هذه اللجان
وحضورها . أما أن نفترض بطلان قرارات
اللجنة ، إذا لم يحضر عضو الاتحاد الاشتراكي
الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات ،
مع احتمال عدم حضوره ، فاعتقد أن هذا
سيؤدي إلى تعطّل عمل اللجان تعطلا كبيرا .

لذلك أترح الموافقة على النص ، كما ورد
بقرار اللجنة .

السيد فريد الدين خالد - في اعتقادي أن
اشتراط حضور عضو الاقتصاد الاشتراكي
اجتماعات لجان تحديد الاجرة ، على قدر كبير
من الأهمية ولذا يجب النص على اشتراط
حضوره وألا كان انعقاد اللجنة غير صحيح .
لأن النص على هذا - بصرف النظر عن يحضر
الاجتماعات أو يتغيب عنها - فيه إبراز لأهمية
حضور الاتحاد الاشتراكي العربي .

ولذا فأني أؤيد اقترح السيد الزميل عبد
الماعطي نافع .

رئيس المجلس - أود أن أذكر للسيد
الزميل رفعت أنه ليست هناك أية مصادرة
للملاك ، فهم والمستأجرون أعضاء في تحالف
قوى الشعب العاملة ، وأنا أعتقد معه
للمستغلين من أية فئة كانوا . ومع ذلك فسوف
أعرض اقراح الزميل ليما بعد .

السيد رفعت محمد بطل - لدى اقترح
آخر ، هو أن يضاف عضو الاتحاد الاشتراكي
للاعضاء الثلاثة الذين يشترط حضورهم لصحة
انعقاد اللجنة ، بحيث تصبح الفقرة الثانية
كما يلي :

« ويشترط لصحة انعقادها حضور ثلاثة
أعضاء من بينهم أحد المهندسين والمعماريين
المختصين بربط أو تحصيل الضريبة وأحد
عضوي الاتحاد الاشتراكي العربي ... إلى
آخر » .

السيد عبد الماعطي نافع - أؤيد السيد
الزميل رفعت محمد بطل في اقتراحه ، بضرورة
النص على حضور أحد عضوي الاتحاد
الاشتراكي كشرط لصحة انعقاد اللجنة ، فمثل
هذا الشرط موجود بالنسبة لاجتماعات
الهيئات التعاونية الزراعية ، وتعتبر قراراتها
باطلة ، إذا صدرت في غير حضور عضو
الاتحاد الاشتراكي العربي .

رئيس المجلس - ولماذا لا نطالب أعضاء الاتحاد
الاشتراكي العربي ، وهم القيادة السياسية
المسؤولة ، بالحرص على حضور اجتماعات
اللجان ؟

السيد عبد الماعطي نافع - لا أرى مانعا من
النص صراحة على اشتراط حضور أحد عضوي
الاتحاد الاشتراكي اجتماعات اللجنة ، حتى
يكون انعقادها صحيحا ، كما هو الحال بالنسبة
للنص على حضور العضو المختص بربط أو
تحصيل الضريبة . وبذلك نضمن عدم اجتماع
اللجنة في غيبة عضو الاتحاد الاشتراكي ،
والذي قد لا يخطر بالاجتماع .

السيد كمال يونس - إن ما يذكره السيد
الزميل عبد الماعطي نافع ، نوقش في اجتماعات
اللجنة المشتركة ، وقد استعرضت في هذا
الشأن ما حدث في لجان الإصلاح الزراعي ، وهي
لجان قضائية ، من أن الشكوى كانت مستمرة
من تعطّل أعمال هذه اللجان ، بسبب تغيب
العضو الممثل للاتحاد الاشتراكي العربي .
ولذلك عدلت اللجنة المشتركة عن اشتراط

محافظ يهتم بالإسراع في حل مشاكل
محافظته .
والآن أعتقد أنّ الموضوع قد استوفى بحثا ،
فهل توافقون حضراتكم على اقفال باب
المناشئة ؟

(موافقة) .

رئيس المجلس - أعرض على حضراتكم
الاقتراحات التي تقدم بها بعض السادة
الأعضاء ، وهي أربعة اقتراحات :

وأيدا يعرض أبعد هذه الاقتراحات ، وهو
المقدم من السيد محمد كمال عيد ، ونصه :
أقترح حذف الجزء الأول من الفقرة الثانية
من المادة ، ونصه : « ويستترق لصحة انعقادها
حضور ثلاثة أعضاء من بينهم أحد المهندسين
والعضو المختص بربط أو توصيل الضريبة ،
والاكتفاء بالجزء الباقي منها فقط » .
فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع
يده .

(أقلية) .

رئيس المجلس - الاقتراح الثاني وهو المقدم
من الزميل سيد عبد العزيز عيسى ويضى بعدم
اشتراط أن تكون رئاسة اللجنة لأقدم
المهندسين .
فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية) .

رئيس المجلس - الاقتراح الثالث وهو
المقدم من السيد وصفت محمد بطر ، والذي
يضى بعدم النعم على اشتراط أن يكون أحد
عصوي الإحساد الاقتصاري العربي باللجنة من
بين ملاك المفازات المبنية بالمدينة أو القرية .
فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع
يده .

(أقلية) .

رئيس المجلس - الاقتراح الأخير ، ويتضى
بتمديد الفقرة الثانية بحيث تتضمن اشتراط
حضور أحد عضوي الاتحاد الاشتراكي لصحة
انعقاد اللجنة ، أي العودة إلى الفقرة الثانية
الواردة في المشروع المقدم من الحكومة .
فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(موافقة) .

رئيس المجلس - والآن الموافق على سحب
المادة مع اجالتها إلى اللجنة المشتركة لاعادة

السيد عزت علي - انني أسأل ، كم هذا
الشعور والاحساس بعصو الاساد الاقتصاري
يصيب ان يتعيب عن اجتماعات اللجان ؟

ان مثله مثل أي عضو آخر في اللجنة ، قد
تفتره من انشغاف والاسباب ما يؤدي إلى
تخلله عن حضور أحد الاجتماعات . علم
الاحساس باختياله تحلف عصو الاساد
الاقتصاري بالذات عن الحضور ؟

السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير
البنوة لسوء مجلس الأمة : ان انصت بعلم
من الحكومة ، يتضمن اشتراط حضور أحد
عصوي الاتحاد الاقتصاري اجتماعات اللجان
لأن يكون الإجماع صحيحا . واخبروه نؤيد
هذا الرأي .

السيد محمد كمال عيد - أقترح حذف
الشروط الخاصة بصحة انعقاد اللجنة جيبه ،
فإن اللجنة مشكلة من خمسة أعضاء . ثلاثة
منهم من المواطنين ، وهؤلاء يكلفون بحضور
اجتماعات اللجنة بقرارات ادارية . أما عضوي
الإحساد الاقتصاري ، فهما دائما عضوان
إحتياطيان .

وبعد أرى الاكتفاء في هذه الفقرة بعبارة :
« وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات
الحاضرين » ، وعند التبليوي يرجع رأي الجانب
الذي منه الرئيس .

السيد محمد عيد الواحد محمود - لقد أعلنت
المادة للمحافظ المختص حق تشكيل لجان
تحديد الاجارات . ومع احتزامي للسادة
المحافظين ، فقد يؤدي إردحامهم بالضل إلى
أن يتأخر تشكيل اللجان شهرا أو شهرين .
لذلك أرى ضرورة النص على قيد زمني يتم في
خلاله تشكيل هذه اللجان وليكن شهرا مثلا .

رئيس المجلس - أعتقد أن تنظيم مثل هذه
الامور مستصعب به لائحة تنظم كافة الاجارات .

السيد حامد عيد الواحد محمود - أرجو أن
ينص في المادة على قيد زمني لتشكيل هذه
اللجان .

رئيس المجلس - سيتم تشكيل اللجان وتبدأ
في عملها طعما في وقت معقول ، دون تأخير .

السيد وزير الاسكان والمرافق - من المؤكد
أن اللجنة ستعظم به الاجارات ، ولكن
ما هو الجزاء الذي يمنح ان يوزع اذا لم يتم
تشكيل اللجان في الموعد المحدد ؟
رئيس المجلس - ان ممّا لا شك فيه أن كل

أن المرجع لبيان الاعمال انناقصه هو الترخيص الصادر بالبناء .

السيد كمال بولس - الميار في مصره الاعمال الناقصه - هو - كما ذكره باللجنه اشترطه السيد الزميل ضياء الدين داود - معيار الرجل العادي ، فالمبنى يعد غير صالح للاستعمال ، اذا كانت الشبائيك ناقصه او الابواب او ما الى ذلك من الاشياء الاساسيه بالنسبه للاستعمال العادي ، فلا يدخل فيها تركيب ياتيو او ارضيه من خشب الباريه او عمل بعض الزخارف ، بعدا هو التفسير الذي استقرت عليه اللجنه ، وجهه تقريره موحيا لهذه النقطه .

السيد احمد الحواجر - لقد ورد لي تقرير اللجنه فيما يتعلق بالمادة التاسعه ما يلي :

« دخلت المناقشات التي دارت حول المادة التاسعه بتوضيح قصصه المشرع من المعرفه الاخيره من المادة التاسعه ، فقد رخص المشرع للمستاجر في هذه الفتره ، ان يسلّم لمعين المؤجره غير صالحه للاستعمال ، في استئمن الاعمال الناقصه مع جسم التكاليف من الاجرة اذا اعذر المالك بالقيام بها وتخلّف عن اتمامها . وغني عن البيان ان مراد المشرع من هذه العبارة هو استكمال الاعمال الناقصه ومقاسا لترخيص البناء او لما يتطلبه استكمال المبنى على اساس شغله في ظل قاعدة تنفيذ الالتزام وفقا لمعيار الرجل المعتاد » .

ومعيار الرجل المعتاد في المعايير القانونية، هو الرجل الوسط ، الذي ليس بالمرضى ولا بالهمل .

وليس للجنس - ارجو أن يكون معلوما أن مرجع تحديد الاعمال الناقصه هو تقدير القضاة .

السيد محمد صبري ميني - لي اعتراض على الفقرة الاخيره في مجموعها ، لانها تتناول الالتزام الجوهري والاساسي للمؤجر قبل تسليم المستاجر وقد وقفا القانون المدني في البواد من ٥٦٤ - ٥٦٨ ، على نحو ما ذكره السيد الزميل محمد صبيح عبد النعم من أن مشروع القانون جاء ترديدا لقواعد وردت في القانون المدني لكن باضاح اكثر مما وردت في المرسوم المروى . واذا كان الامر كذلك فما جدوى النص على استكمال القانون المدني في

صياغتها في ضوء الاقتراح الذي وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده .

(موافقه) .

المقرر :

مادة ٩ - على مالك البناء في موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ اول عقد ايجار عن اية وحدة من وحدات المبنى او من تاريخ شغلها لأول مرة بآية صورة من صور الاشغال، أن يخطر اللجنه المصار اليها في المادة السابقه والتي يقع في دائرتها المبنى لتقوم بتحديد اجرتة وتوزيعها على وحدته بعد مراجعته ما تم ايجازهم ومطابقتها للمواصفات الصادرة على اساسها موافقه لجنه تنظيم وتوجيه أعمال البناء وترخيص المباني .

وللمستاجر أن يخطر اللجنه المذكورة بشغله المكان المؤجر .

وتنظم اللائحه التنفيذية اجراءات اخطار المالك والمستاجر للجنه .

ويجوز للجنه أن تقوم بالتقدير من تلقاء نفسها أو بناء على اخطار من الجهة المختصة بحصر المقاررات البنية .

ويلتزم المالك بتسليم العين المؤجرة صالحه للاستعمال والا جاز للمستاجر بترخيص من قاضي الامور المستحجلة استكمال الاعمال الناقصه مع جسم التكاليف من الاجرة ، وذلك بعد اعداد المالك بالقيام بها .

وليس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد فاضل احمد عبيده - ارجو فيما يتعلق باستكمال الاعمال الناقصه ، النص على أن يكون تحديدها بمعرفة الجهاز الهندسي المختص ، وطبقا للترخيص المعروف ، وذلك حتى لا تثار مشاكل بين المالك والمستاجر فيما يتعلق بتحديد ما . فقد يطلب المستاجر من المالك القيام بتركيبات او تشطيبات فوق قدرته ، أو تزيد على المخصوص عليه في عقد الايجار .

وليس المجلس - اعتقد أن تحديد الاعمال الناقصه أمر متروك لتقدير القضاة .

القرار - ان ما دار في اللجنه يتلخص في

اختصاص قضاء الامور المستعجلة بنظر المنازعات في هذا الشأن .

رئيس المجلس - نخلص من اقوال الزميلين مختار هاني وكمال بولس ان النص ياتي بعكم جديد .

السيد احمد الورداني فرج - لقد رأت اللجنة الابقاء على نص الفقرة الاخيرة من المادة، لما تنبئ به من تيسير على المستأجرين في حالة تسلمهم العين المؤجرة غير مستكملة . والحالة التي تملأها هذه الفقرة تختلف عن دعوى اثبات الحانة التي تقتضي اذا طبقنا قواعد القانون المدني ننب خبير في الدعوى . اما القاضي المستعجل فما عليه ، في هذه الحالة سوى النظر الى طاهر المستندات التي قدمت من المالك عند طلب الترخيص ، ومطابقتها على التقرير الهندسي الموجود .

السيد وزير الشئون الاجتماعية ووزير الدولة لشئون مجلس الامة - تنص المادة ٥٦٥ من القانون المدني على حالة معينة هي حالة تسليم العين المؤجرة بوضع لا تكون فيها صالحة للاستعمال ، وتقتضي بان العلاج في هذه الحالة هو التفتيش العيني ، بطلب لفسخ العقد ، او انقاص الاجرة بما يساوي النقص في الانتفاع ، وتقتضي المادة ٥٦٧ مدني بالتزم المؤجر بتمهيد العين المؤجرة بالصيانة ، لتبقى على الحالة التي سلمت بها .

كما تقتضي المادة ٥٦٨ مدني بان للمستأجر الحق في ان يحصل على ترخيص من القضاء في القيام باعمال الصيانة اللازمة اذا تأخر المؤجر ، بعد اعداده عن القيام بتنفيذها .

ومن هذا يتبين ان الحكم الوارد في المادة التاسعة من مشروع القانون المعروض هو حكم جديد ، يعطي تأكيدا لالتزام المالك بتسليم العين المؤجرة صالحة للاستعمال .
رئيس المجلس - هذا بالإضافة الى اعطاء الاختصاص للقضاء المستعجل .

لقد أصبح الامر واضحا بالنسبة لتضديد الاعمال الناقصة ، وانها تقاس بمقيار الرجل المعتاد ، وهي متروكة لتقدير القضاء ، فهل يرى السيد الزميل قاسم طعيمة ، فيما دار من مناقشات حول هذا الموضوع ما يكفي للإجابة على سؤاله .

السيد قاسم احمد طعيمة - نعم ، وشكرا .

المواد التي اشترت فيها ، على اعتبار ان الالتزام الجوهري للمؤجر هو ان يسلم المستأجر العين صالحة للوفاء بالفرض الذي استؤجرت من اجله .

وفيما يتعلق بالاعمال الناقصة هناك نص على ان للمستأجر ان يلجأ الى القضاء طالبا لفسخ العقد او انقاص الاجرة ، او اكمال الاعمال الناقصة على حساب المؤجر خصما من الاجرة ، مع الرجوع عليه بالتعويض ان كان له مقتض .

ولي ملاحظة ثانية ، هي انني ارى ان تناقض المادة التاسعة مع المادة الرابعة عشرة . لاني اشئ ان تكون هذه المادة قد جاءت مكررة لبعض ما ورد في المادة التاسعة ، او ان تكون بحاجة الى مزيد من الايضاح والتفسير من جانب السيد مقرر لجنة الشئون التشريعية .

السيد مختار هاني - في تعليق حل ما ذكره السيد الزميل محمد صبري ميلس من ان مشروع القانون قد جاء ترديدا للقواعد الواردة في القانون المدني .

فالمادة ٥٦٥ مدني تنص على : اذا سلمت العين المؤجرة في حالة لا تكون فيها صالحة للانتفاع الذي اجرت من اجله او اذا نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا ، جاز للمستأجر ان يطلب فسخ العقد او انقاص الاجرة بقدر ما نقص من الانتفاع مع التعويض في الحالتين اذا كان لذلك مقتض . فاذا كانت العين المؤجرة في حال قطن شأنها ان تعرض صحة المستأجر او من يعيشون معه او مستخدميه او عماله لخطر جسيم ، جاز للمستأجر ان يطلب فسخ العقد ، ولو كان قد سبق له ان نزل عن هذا الحق ، فالقانون المدني اذن لم يعط المستأجر حق الاتجاه الى القضاء المستعجل ، لاستكمال الاعمال الناقصة ، كما قررت ذلك المادة التاسعة من هذا المشروع بقانون ، ومن ثم فهو حكم جديد يجب الابقاء عليه ، لان القصد منه هو حماية المستأجر من تأخر المالك عن استكمال المبني .

السيد كمال بولس - لقد دارت مناقشة في اللجنة حول ما اذا كان القاضي المستعجل مختص أصلا بالفصل في مثل تلك الحالة ام لا .

وخشية تعرض المستأجرين لعدم اختصاص القاضي المستعجل ، رأت اللجنة ضرورة النص على اختصاصه ، تأكيدا للقواعد العامة بشأن

السيد هفتار هاني - لا أرى وجهاً للتخوف الذي أبداه الزميل كمال بولس ، ومطابقته بالنص على تحديد ميعاد لتسليم العين المؤجرة إذ أن عقود الإيجار ، حتى لو تمت على الخريطة تعطى المستأجر الحق في أن يلجأ إلى القضاء المستعجل ، إذا لم يتم المالك بتسليمه العين المؤجرة في الموعد المتفق عليه في العقد ، دون ما حاجة إلى النص على تحديد موعد للاتجاه إلى القضاء .

وكيش المجلس - هل يرى بعض السادة الأعضاء أن يسمح للمستأجر باستكمال البناء ، إذا لم يتم المالك بذلك ؟ لا أعتقد أن أحداً منا يوافق على هذا الإطلاق ، إذ معنى ذلك أننا نزيد من أعباء المستأجر .

ولكنني ، أعتقد أن الحالة التي تتعرض لها هذه المادة ، هي حالة مالك قام بتسليم الشقة المؤجرة ، تنقصها بعض الأشياء ، مثل الأدوات الكهربائية ، أو صناديق المياه ، أو الأبواب . مثل هذه الحالة هي التي تميز للمستأجر حق الاتجاه إلى القضاء المستعجل .

وفي رأيي ، أنه لا ينبغي ، أن يدفعنا الحساس إلى وضع تصور مبدئي على الفرضيات نظرية ، بل يجب أن نؤسس آراءنا على وقائع عملية .

السيد الدكتور محمود السقا - إن المشرع هنا يتعرض لحالة المستأجر الذي يتسلم العين المؤجرة ناقصة ، فتمطيه المادة حق استكمال الأشياء الناقصة ، دون ما حاجة إلى النص على اشتراط مدة معينة .

السيد ضياء الدين داود - يتساءل السيد الزميل الدكتور متولى الترنسي عن التصاريح التي تستحق فيه الإجرة كاملة في حالة ما إذا استغرق استكمال الأشياء الناقصة شهرين أو ثلاثة بأذن من قاضي الأمور المستعجلة ، هذا التساؤل مردود عليه ، في رأيي ، بالنص الذي أشار إليه الزميل محيد صبري مبدئياً ، وهو أنه من حق المستأجر أن يلجأ إلى القضاء ، مطالباً بانقاص الإجرة بقدر ما فاتته من منفعة . فإذا كانت العين المؤجرة غير صالحة للاستعمال ، فلا تستحق الإجرة في هذه الحالة ، إما إذا كانت العين صالحة للاستعمال جزئياً ، فإن للمستأجر في هذه الحالة أن يطالب بخفض الإجرة ، طبقاً للإحكام العامة .

السيد الدكتور متولى زكريا الترنسي - أخشى أن يحدث تلاعب من المالك بالنسبة لتسليم العين المؤجرة ، فقد يتم الاتفاق على تسليم العين في شهر يوليو ، ثم تسلم العين فعلاً في هذا الشهر دون أن تكون التفتيشيات الضرورية في المبنى قد استكملت . فإذا لجأ المستأجر إلى القضاء فسيستغرق نظر الدعوى خمسة أو ستة شهور . ولذا أرجو أن ينص على أن يكون التسليم من تاريخ الانتهاء من هذه التفتيشيات . فقد يتماد مستأجر مع مالك على استئجار إحدى الشقق ، وأن يتم تسليم هذه الشقة في شهر يوليو مثلاً ، وعند حلول هذا الشهر ، يجد المستأجر أن العين المؤجرة لم تستكمل بعد ، وفي نفس الوقت يكون مطالباً بسداد الإجرة عن شهر يوليو . فإذا ذهب إلى القضاء ليحصل على حكم باستكمال العين المؤجرة فسيستغرق بضعة شهور قبل حصوله على الحكم المطلوب ، وهو ملتزم في نفس الوقت بسداد الإجرة عن هذا لشهور .

لهذا أرى ضرورة أن ينص في المادة على أن يكون تسليم العين المؤجرة من تاريخ انتهاء التفتيشيات النهائية بها .

السيد كمال بولس - لي ملاحظة تتلخص في أنني أرى وجوب النص على تحديد موعد تسليم العين المؤجرة ، ذلك لأن كثيراً من المالكين يقومون بتحرير عقود إيجار والبناء ما زال رسماً على الورق أو تخطيطاً على التليبية . فإذا عرض الأمر بعد ذلك على محكمة الأمور المستعجلة ، يحتاج المالك بأنه يقوم باستكمال البناء .

لذلك ، أقترح تعديل الفقرة الخامسة بحيث تصبح كما يأتي : « ويلتزم المالك بتسليم العين المؤجرة في الميعاد المتفق عليه ، صالحة للاستعمال » الخ .

السيد أحمد الطواجي - إن القانون يفرق بين انعقاد العقد ونفاذه . فالعقد يمكن أن ينقذ ، ولو كانت العين المتعاقدة عليها غير موجودة . ونص المادة يجيز للمستأجر أن يتسلم العين صالحة للاستعمال ، والمسا تنقصها بعض الأشياء ، أو لا يتسلمها أصلاً . فإذا تسلمها صالحة للاستعمال ، وتنقصها بعض الأشياء ، فإن من حقه في هذه الحالة أن يلجأ إلى القضاء المستعجل . أما إذا لم يتسلمها أصلاً ، فلا تستحق عليه الإجرة في هذه الحالة .

للمستأجر في هذه الحالة حق الإنهاء الى قاضي الامور المستعجلة ، وأنشأنا اختصاصا جديدا ، يقتضى هذا القانون ، لقاضي الامور المستعجلة ، بأن يتدخل بالأذن باستكمال الاعمال التى تبجل السكن سالحا للاستعمال طبقا للمعيار الذى أشار اليه تقرير اللجنة .

والنص في هذه المادة على القضاء المستعجل قصد به تفادى الدلع بعدم اختصاصه ، على أساس من عدم توافر صفة الاستعجال ، أو الخطر وأصبح بذلك اختصاص القاضي المستعجل مستهدفا من هذا القانون . وفي هذا تيسر للمستأجر ، ليس موجودا في القانون المدني القائم . ذلك أن القانون المدني - كما أشار بعض السادة الزملاء - يعطى الحق للمستأجر اما يطلب التسخ أو تخفيض الاجرة ، ولكن ليس للمستأجر أن يطلب باستكمال الاعمال الناقصة ، وهو ما أجازه له مشروع القانون المروض باذن من قاضي الامور المستعجلة .

لذلك ، ارى أن مشروع القانون ، قد استحدث حكما جديدا لم يرد في القوانين المدني ، كما أعطى اختصاصا لقاضي الامور المستعجلة بنظر هذه الحالات التى نريد لها أمثلة كثيرة في الحياة العملية كالأبواب المالك بتركيب صنادير المياه ، أو اقفال الابواب أو غير ذلك مما يعوق الانتفاع الكامل بالسكن .

وليس المجلس - اعتقد أن المناقشة في هذه المادة قد استوفيت ، فهل توافقون حضراتكم

على اقفال باب المناقشة ؟

(موافقة)

وليس المجلس - هناك اقتراح مقدم من السيد العضو كمال بولس بتعديل الفقرة الخامسة بحيث تصبح « يلتزم المالك بتسليم العين المؤجرة في الميعاد المتفق عليه صالحة للاستعمال » . فالتوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية)

وليس المجلس - والآن الموافق من حضراتكم على المادة التاسعة ، يتفضل برفع يده .

(موافقة)

القرار :

مادة ١٠ - تقدر اجرة البقي على الامسب .

السيد محمد صبري هبلى - لقد ورد في كلام السيد رئيس المجلس ، عبارة تقود الى مناقشة واقعية النص ، واتساقه مع الواقع الفعلي .

انه لا يتصور باى حال من الاحوال - وقد انعقد عقد بالتراضي بين المؤجر والمستأجر - أن يلجأ المالك الى اثاره المشاكل مع المستأجر ، واننى اعتقد ، أن هذه الفقرة من النص ستولد ميتة ، لانه لن توجد حالات من الاناحية الواقعية تنطبق عليها .

لما فيما يتعلق باختصاص القاضي المستعجل ، فقد أثار السيد ضياء الدين دلاوى القضية التى أشار اليها الاخ النمرسى ، وهي التى تتعلق بوجود نقص في الانتفاع بالعين المؤجرة ، ويتربى على ذلك ، حق المستأجر في أن يطلب - طبقا للقواعد العامة للقانون المدني - انقاص الاجرة عن تلك المدة .

فلذا تصدى قاضي الامور المستعجلة لهذه الحالة ، فانه يكون بذلك قد خرج من اختصاصه ، لان اختصاصه المحدد بالقانون ، أن يتحسس الموضوع من مسأله ائجارية ، اما اذا تعمق في أصل الالتزامات ، فانه يكون بذلك قد خرج عن الحدود الموضوعه لها طبقا للقانون ، وتكون القضية هنا قضية موضوعية ، يتصدى لها القاضي العادى المختص ، وليس قاضي الامور المستعجلة .

ان اماننا حائتين : الاولى الحصول على اذن باستكمال الاعمال الناقصة وهذا يتصدى لها قاضي الامور المستعجلة ، من ظاهر المستندات وظاهر الحالة في المقار .

والحالة الثانية ، هي قيام خلاف حصول قية الاجرة التى يطالب المستأجر بالتأصها ، نتيجة لنقص الانتفاع بالعين المؤجرة ، وهذه الحالة يتصدى لها القاضي الموضوعي .
وليس المجلس - اعتقد أن المسألة وضحت الآن ، أمام الاخ النمرسى ، من حيث مقتضى والاسس .

السيد ضياء الدين داود - ارد أن اعلق على ما جاء في الفقرة الاخيرة من هذه المادة . فهذه الفقرة تعالج موقفا مميبا ، وهو : تراخي المالك في تسليم العين المؤجرة صالحة للاستعمال ، اى في حالة يتدخل فيها استعمالها الا صد استكمال ما بها من نقص ، وقد اعطينا

على ما يأتي : - تقدر اجرة المبنى على الاسس الآتية :

(أ) صافي عائد استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الارض والمباني .

(ب) مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الصلاحيات والصيانة والإدارة بواقع ٤ ٪ من قيمة المباني .

ولقد أن استفسر ، عما يدور رأس المال المستثمر في المباني من عائد في المتوسط .

الرد - عائد رأس المال للمستثمر في المباني عبارة عن ٥ ٪ من قيمة الأرض ، ٨ ٪ من قيمة المباني على أساس أن ثمن الأرض يقدر بـ ٢٠ ٪ من إجمالي ثمن العقار ، وعندها يبقى دخلاً كلياً يقدر بحوالي ٧٤ ٪ ، فلو أخذنا ٥ ٪ على الـ ٢٠ ٪ من ثمن العقار ، فم ٨ ٪ على ٨٠ ٪ من ثمن العقار ، فلهذا يبقى إيراداً كلياً يقدر بحوالي ٧٤ ٪ ، فلو زدنا من هذا نسبة الـ ٣ ٪ الخاصة بمقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الصلاحيات والصيانة والإدارة ، فيكون الدخل الصافي بعد ذلك حوالي ٧٤ ٪ .

السيد محمد سيد عبد المقيم - أي أن عائد الاستثمارات في العقارات ، يتراوح بين ٧٤ ٪ ، ٥ ٪ ولكنه لا يعتبر دخلاً صافياً ، إذ أنه يخضع للضرائب .

الرد - نعم ، إن عائد الاستثمارات في المباني يخضع للضرائب .

السيد محمد سيد عبد المقيم - لي بعد هذا استفسار آخر ، فهذه النسب المقررة جاليل ، قررت منذ عام ١٩٦٢ ، ولكن الظروف فيما بين عامي ١٩٦٢ و ٢٠١٦ قد تغيرت للإسباب الآتية :

١ - ارتفاع معدلات الضرائب نوعاً ما .

٢ - ظهور نواح أخرى للاستثمار أصبحت الأفراد تدرك عائداً أكبر من الـ ٥٤ ٪ التي ذكرها السيد المقرر .

وفي ضوء هذا ، وفي ضوء سيرة الفائدة التي يفترض بها المستثمر المادي في العقارات ، يصبح هذا العائد غير كافٍ ، وغير تشجيع للقطاع الخاص على استثمار أمواله في تخليق البنية التحتية التي نحتاجها ، لذلك أقترح أن نحدد هذا العائد ، أما نسبة العائد من المال المستثمر في المباني ، بحيث تتلاءم مع نسب العائد في

(أ) صافي عائد استثمار العقار بواقع ٥ ٪ من قيمة الأرض والمباني .

(ب) مقابل استهلاك رأس المال ومصروفات الصلاحيات والصيانة والإدارة بواقع ٤ ٪ من قيمة المباني .

ومع مراعاة الإعفاءات المقررة بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٦ بتقرير بعض الإعفاءات من الضريبة على العقارات المبنية وتخفيض الإيجار بمقدار الإعفاء ، يضاف إلى الاجرة المحسنة وفقاً تقدم ما يخصها من الضرائب العقارية الأصلية والإضافية ، كل ذلك مع عدم الإخلال بأحكام القوانين الأخرى الخاصة بالتزامات كل من المؤجرين والمستأجرين بشأن الضرائب والرسوم .

ويلتزم المستأجر بإدائه هذه الضرائب والرسوم إلى المؤجر من الاجرة الشهرية ويترتب على عدم الوفاء بها نفس النتائج المترتبة على عدم سداد الاجرة .

ونيس المجلس - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد عبد الجبار علام - أثرت عندنا نقاشة هذا المشروع بقانون من حيث المبدأ فقلنا اعتقد أنها تكفل ضمانات كثيرة ، إذ رغم فرض اجرة معينة على المالك طبقاً للوصفات التي يضعها للبناء عند طلب الترخيص بالامته ، ووجود لجان للتقدير بعد الانتهاء من عملية البناء ، فإنه توجد ثغرة يستطيع المالك أن ينفذ منها ، ويحصل على خلل الرجل ، حينما يتم التعاقد بينه وبين المستأجر .

لذلك ، أقترح تشكيل لجنة مكونة من رئيس المدينة أو الحي ، وأحد أعضاء لجنة الاشتراكات تقوم ، كطرف ثالث ، عند تحرير العقد ، باستلام المبني ، وتحرير عقود الإيجار ، حسب الأولويات والاحتياجات وليس حسب القدرات .

ونيس المجلس - لقد عرض هذا الاقتراح على المجلس في جلسة أمس ، واتخذ بقراراته قراراً ، أما فيما يتعلق بموضوع خلل الرجل فإن مشروع القضاة يعرض له في مادة لاحقة ، بينما المادة المروضة تتناول تحديد الاجرة ، والمجلس يهمل أن ييسر الأمور ولا يعقدها .

السيد محمد سيد عبد المقيم - نفس المادة

القروض • لهذا بدأنا في منح القروض ثلاث وحدات بالرغم من ذلك تبين أن الضسفت ما زال شديدا ، الى جانب قلة الاعتمادات المخصصة ، لهذا رثي أن يكون القرض على أساس تكليف وحدة كاملة ، ونسبه ٣٠٪ من تكاليف أي عدد آخر من الوحدات ، وذلك لمساعدة أكبر عدد من أصحاب رؤوس الاموال •

وتقوم وزارة الخزانة من جانبها ، بسداد الفرق بين الفائدة المخفضة وهي ٣٠٪ ، والفائدة التي تحصلها البنوك على القروض التي تقدمها ، والتي تصل الى نحو ٦٪ •

ونيس المجلس - أرجو السيد العضو محمد سيد عبد المنعم أن يوضح لنا ما هي نسبة الفائدة التي تتقاضاها البنوك على القروض ؟

السيد محمد سيد عبد المنعم - إن النسبة الاسمية للفائدة هي ٦٪ ولكن النسبة الفعلية تصل الى نحو ٧٪ •

السيد عبد الفتاح عزام - تعليقا على كلام السيد وزير الاسكان والمرافق فيما يخص بالاقرض اقرر أنني منذ سنة ١٩٦٤ وأنا عضو في جمعية حلوان التعاونية ومنذ هذا التاريخ ، حتى الآن لم يحصل أحد من أعضاء الجمعية على أكثر من قرض واحد ، في نطاق المبلغ القديم الذي كان في حدود ٧٠٪ أو ٦٠٪ فقط ، مما اضطر أكثر الأعضاء في الجمعيه - وهم حوالي ٧٠ عضوا - أن يأخذوا قرضا تكميليا بفائدة ٦٪ لاكمال مساكنهم ، وهذا الامر سبق أن أثيرت اليه أثناء مناقشة الميزانية حينما رجوت الوزارة أن تحاول مسح بنك الائتمان خفض فائدة هذا القرض من ٦٪ الى ٣٪ ، والآن وفي ضوء ما أدلى به الآن السيد الوزير حول هذا الموضوع أرجو أن يبادر النظر في جميع القروض السابقة للجمعيات التعاونية لبناء المساكن •

ونيس المجلس - هذا موضوع آخر ، ومنأى مناسبتة عند مناقشة سياسة البناء •

السيد مصطفى الجنين - لا شك أن كلام الزميل محمد سيد عبد المنعم يتشظى مع روح القانون من تشجيع الناس على الاقبال على البناء عن طريق المعائد المستثمر ، لكن العمل الصافي كما أوضح السيد المقرر ليس في الحقيقة ، وعلى طول المشق ٢٤٪ فقط ، بسبب

المجالات الاخرى للاستثمار ، كي نجتنب قدرا أكبر من الاموال لاستثمارها في قطاع التشييد والبناء ، مما سيزيد عليه ارتفاع القيمة الايجارية على المستأجرين ، وهذا أمر نرفضه من أساسه •

وما أن يوضع نظام جديد للاقرض ، يقضى بخفض الفائدة على القروض التي تستثمر في المباني ، بحيث يتيح لصاحب رأس المال عائدا مناسباً •

لقد جاء في بيان المؤتمر القومي الثاني ، وبيان السيد وزير الاسكان ، الذي القاه امام لجنة الاسكان في المجلس ، أنه قد تم وضع نظام خاص للقروض التي تقدم للتعاونيات ، ونظام آخر للقروض التي تقدم لعمليات الاصلاح والترميم ، بفائدة منخفضة • وهذا النظام في رأيي يضمن الحصول على عائد مناسب لرأس المال المستثمر في المباني وعمليات الاصلاح والترميم ، مما يكفل تشجيع الاقبال على قطاع التشييد •

ونيس المجلس - أرجو السيد المقرر أن يوضح للمجلس النظام الجديدة المتعلقة بالتيسيرات ، التي تقدم في عمليات الاقرض ، حتى يتضح الجانب الحسابي للموضوع •

المقرر - ان ما تقرر بالنسبة للاقرض والتيسيرات ، هو أن مؤسسة الاسكان التعاوني تقوم بتقديم قروض للتعاونيات والقطاع الخاص ، في حدود ١٥٠٠ جنيهه للوحدة الواحدة من الاسكان المتوسط ، ١٠٠٠ جنيهه للوحدة من الاسكان الاقتصادي ، بما قيمته نحو ٩٠٪ من قيمة الوحدة الاقتصادية ، ٨٠٪ من قيمة الوحدة من الاسكان المتوسط ، وبسعر فائدة ٣٪ ، على أن يتم السداد على ٢٠ سنة • ولكن ليس معنى هذا اقرض أي عدد بتقديم ، كما لا يمكن تقديم قرض لفرد واحد يرغب في بناء عمارة مكونة من عشرين أو ثلاثين شقة ، بهذه النسبة المخفضة للفائدة ، أو بهذه التيسيرات • لذلك حدد عدد معين من الوحدات التي يسمح باقرضها •

ونيس المجلس - كم عدد هذه الوحدات ؟

السيد وزير الاسكان والمرافق - عندما تقلعنا بهذه السياسة ، حيث ضغط شديد ، وقبل كبر على الاقرض ، ونظرنا لان الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض محدودة ، فقد استغل ذلك تخفيض عدد الوحدات التي تقدم لها •

النص كما هو . مسح ملاحظة أن الاستثمار العقاري يتميز بصفه الاستقرار ولا يتعرض لاية هزات ، ومن أجل هذا كان طبيعيتهم وضع اقبال من الجاهدين .

السيد محمد صبري ميني - مع الرفر الكامل لاية محاولة لرفع هذه النسبة المعادلة التي تحقق عائدا مجزيا ، وبخاصة اذا ما أخذنا في الاعتبار طول عمر العقار أو المبنى ، علينا أن ننصف الملاك أيضا ، لا كثيرا منهم يشعر أنه قد يقين في التقدير الذي يتم على أساس من السعر الرسمي لمواد البناء ، بينما نتيجته لبعض الظروف لا يحصل معظم الملاك على هذه المواد الا من السوق السوداء . لا شك أن الفرق بين السعريين يسبب عندهم الشعور بالظلم ، ومن ثم فاذا أتبع للرأب في البناء أن يحصل على المواد اللازمة بالسعر الرسمي ، فإن هذا - بلا شك - سيحقق العدالة بالنسبة لكل من المالك والمستاجر من جهة ، ولا تكون قد تميزنا لاحصاء من جهة أخرى .

السيد محمود السيد الشال - رغبة في الإبقاء على المادة كما هي عليه ، ولأكيدا بأن التقديرات الموجودة مجزية ، أشير إلى أن اللجنة تبني تقديرها على ما يدل به المالك من بيانات ، واضحه في حسابها القيمة العامة للمبنى من الناحية الفعلية ، وفي الوقت نفسه أمام المالك فرصة الاعتراض على التقدير .

السيد أحمد لؤي البشير - فيما يتعلق بقيمة الأرض يغفل إلى أن نسبة العائد وهي ٨٪ مجزية جدا ، وأنا متفق مع الأخ صبري في أن التقدير على أساس السعر الرسمي يضايق المالك ، غير أنني أرجو السيد المقرر أن يوضح لنا الأمر فيما يتعلق بالأرض المحرر أو المستأجرة للبناء ، وكيف تقوم اللجنة بالتقدير ، وهل يكون الأساس في ذلك ثمن المثل ؟

المقرر - إن نقطه انشاء مبنى على أرض مملوكة للشهر لم تثر بتنا ، لأنها خارجة عن الموضوع الذي نحن بصدده .

السيد الدكتور محمود السقا - إن مصدر المادة ١١ صريح في أنه « تقدر قيمة الأرض وفقا لثمن المثل وقت البناء » .

السيد أحمد القويحه - إن موضوع المحرر أصبح يمثل صورة افتراضية لا وجود لها ،

الارتفاع المستقر في ثمن الأرض . ومن ثم فإنما ليس قاصرا على الـ ٥٪ فقط ، وإنما يرتفع بارتفاع ثمن الأرض ، وبالتالي فرأس المال المستثمر يزيد بزيادة قيمة الأرض ، وهو ما لا يوجد في الاستثمار العادي ، كما هو الثبات في استثمار السندات والفوائد التي تمنحها البنوك ، فلو كان ثمن الأرض ألف جنيه ، فإنه يصل بعد ١٠ سنوات ، مثلا إلى ألفي جنيه . ولا شك أن هذا عائد أيضا . وأن القطاع الخاص سعيد جدا الآن بمائد الـ ٨٪ واية زيادة عليه مستقر بالمستأجرين . ومعظمهم محدود الدخل مما يوجب التخفيف عليهم .

إن القول بأن الاستثمار لا يقل عائدا الا ٥٪ قول لا يتفق والواقع نظرا للزيادة المستمرة في سعر الأرض ، وبالتالي الارتفاع في رأس المال .

رئيس المجلس - لقد تقدم الأخ محمد سيد عبد المنعم باقتراحين ، أحدهما رفع نسبة العائد ، وقد عقب هو نفسه عليه بأن الوضع لا يسمح بذلك ، وثانيهما إعطاء فروض للبناء بلائحة ، قليله وقد أسفرت المناقشة عن نقطة جديدة هي أن عائد رأس المال المستثمر ليس فقط ٥٪ أو ٣٪ وإنما هو أكثر من هذا نتيجة للزيادة المستمرة في ثمن الأرض .

المقرر - أود الإشارة إلى أن ما ذكرته من نسبة الـ ٥٪ لا يمثل صافي العائد بالدقة ، إذ أنه يجاوز ذلك حتى يصل إلى ٥٪ ، ومن ثم فهي نسبة تقديرية على أساس ثمن الأرض الذي يمثل نسبة من ١٥ إلى ٢٥٪ من اجمال قيمة العقار كله . ومع موافقتي الكلية على وجهة نظر الزميل مصطفى الجندي ، فأني أشير إلى ظاهرة ملحوظة في الشعب المصري عموما وهي حبه للتملك بقطيع النظر عن العائد . فهو يحب أن يمتلك شيئا يكون في حيازته مهما قل عائده ، ومن ثم فهو يقبل على البناء بالرغم من خفض نسبة العائد .

السيد كمال بولس - أخيف نقطة جديدة هي أن نص المادة يجعل الضرائب على المستأجر ، ومن ثم فلا أعباء على المالك .

رئيس المجلس - النص هنا خاص بتحديد طبيعة الاجرة فقط .

السيد مختار هاني - الواقع أن كلام الأخ مصطفى الجندي هو تبرير كاف لموافقة على

السيد أحمد الخواجه - لا خلاف في ذلك .
لما فيما يتعلق بشق التحليك ...
وليس المجلس - هذا موضوع بعيد عما
نحن فيه الآن .

السيد عبد العاطي نافع - كنت أقصد
بما ذكرته أسس موضوع التقاسيم المخالفة
للقانون حيث أوضحت للمجلس كثرة هذه
التقاسيم ، وأنها تكون عشرات الآلاف من
المساكن . وذكرت أن لجان التقدير لا تتناولها
باعتبار أنها ، أساساً ، مخالفة للتنظيم . كما
بينت أن التطور الصناعي هو الذي أدى إلى
انتشار هذه التقاسيم المخالفة والتي صدر في
شأنها القانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، كان رأيي
إجراء تعديل في المادة (٢) لمواجهة هذه
الحالة ، ولكن الزميل أحمد الخواجه قال إن
مجال التعديل هو المادة (١٠) فوافقته على
ذلك ، ومن ثم أطلب تعديل المادة (١٠) بإضافة
الفقرة الآتية :

« على أن يتم هذا التقدير للمباني التي
أقيمت على التقاسيم المخالفة ، والتي اعتمدت
طبقاً للقانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات
الإدارية الصادرة في هذا الشأن » . وهذه
الإضافة تؤكد تماماً حق مستأجرى هذه المباني
في طلب تقدير إيجاراتها .

السيد أحمد الخواجه - إن القانون يحكم
العلاقات التي تنشأ في ظلّه ، فبعض المقارنات
التي بنيت مخالفة للتقسيم ، قد بنيت قبل
تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ ،
ومن ثم لا تخضع لما تضمنه في قواعد تقدير
الاجرة وتطبق في شأنها القوانين التي بنيت
في ظلّها ، وقد يكون القانون رقم ١٢١ لسنة
١٩٤٧ أو رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ أو رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٨ أو رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ فلا
يخضع لأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢
إلا المقارنات التي بنيت في ظلّه .

إن الاخ عبد العاطي يخفى أن يكون مشروع
القانون المعروض قد استثنى المقارنات التي
بنيت مخالفة للتقسيم من قواعد التقدير التي
نص عليها ، وأرد أن أقرر أن أحكام مشروع
القانون عامة ومطلقة ، تسري على كل المناطق
بما فيها المدن وأجزائها ، فكل المباني
تخضع لأحكام تحديد الاجرة الواردة بهند
المشروع بقانون .

لذلك لا أرى سبباً لتخوف الاخ عبد العاطي ،

لأن الاحكام على الاوقاف الاحلية انتهت بنص
القانون كما أن الاحكام على الاوقاف الخيرية في
سبيلها الى الزوال بنص مشروع قانون مقدم
من وزارة الاوقاف . ومن ثم فعند تقدير
اليجار بالنسبة للمباني المقامة على أرض حكر
لا تشمل قيمة الأرض في التقدير ، وإنما تضاف
أجرة الحكر الى أعيان التكاليف . وهذا ما يسير
عليه العمل في لجان التقدير وفي القضاء .

السيد عبد الفتاح عزم - اذ فرضنا أن
الأسانأ أجر أرضاً ليبنى عليها سينما مثلاً ،
ثم لم يقتصر على بناء السينما ، فبنى أيضاً
دكاناً أو كازينو ، فهل أى أساس يتم تقدير
إيجار هذه الأماكن ؟

وليس المجلس - يراعى في التقدير ما
يلفقه اجرا للأرض فقط .

السيد الدكتور فاروق جرانه - هناك
موضوع آخر للاستشارة بالنسبة للملاك ، وقد
سبق أن أثار جدلاً في المجلس ، ولا شك أنه
سوف يثير جدلاً أكبر على مستوى الملاك الذين
يسمون إلى تحقيق عائد أكبر ، تعبئة للملاحة
التي يخرج بها هؤلاء الملاك من نطاق الملاحة
التي يحكمها هذا القانون ، هذا الموضوع وهو
موضوع شق التحليك ، لهذه العلاقة التي
ينشئها الملاك بينهم وبين الآخرين ليست داخلية
في نطاق قانون الإسكان ، ولا يحكمها هذا
القانون . ومن ثم فإن هؤلاء الملاك بهذه العلاقة
التي أنشئوها قد خرجوا وهربوا دون تعقب
من نطاق هذا القانون ، مما أتاح ويتيح
الفرصة لكثير من الملاك إلى أن يستولوا إلى
المبالغة في أسعار الشقق التي يملكونها .

وليس المجلس - ليس هنا مجال مناقشة
هذا الموضوع ، وبخاصة أن القانون - على
سمته - لا يتحمل إضافة مسائل جديدة إليه .

السيد الدكتور فاروق جرانه - إنما أقصد
بأنارة هذه النقطة هو مجرد التنبيه اليها
حتى لا تكون هناك بفرة ينفذ الملاك منها .

وليس المجلس - لقد أثار الاخ عبد العاطي
نافع أسس نقطة تتعلق بالمباني التي تتم دون
ترخيص وهي نقطة جديدة .

السيد أحمد الخواجه - هذه النقطة تغطيها
المادة الأولى من القانون .

وليس المجلس - ولكن هل هذا واضح
لجميع ؟

كل قيمة المباني المنشأة كما تحسب قيمة الارض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بنسبة ما يقام فعلا من ادوار الى العدد الكلي للادوار الكاملة التي تسمح بها قيود الارتفاع المشار اليها ، ويجوز في بعض المناطق تعديل هذه النسبة بما يتفق وصقع الموقع وظروف العمران .

وأذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الارض المسووح بالبناء عليها فلا يحسب في تقدير الايجار من قيمة الارض الا القدر المخصص لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد هذا القدر بفواصل ثابتة والا فلا تحسب سوى المساحة المبني عليها بالفعل .

وفي حالة المساكن المستقلة والمباني ذات الصيغة الخاصة كالمدارس والمستشفيات فيؤخذ في الاعتبار عند تحديد اجرة هذه الابنية علاوة على قيمة المباني قيمة الارض والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بأكملها ويعبر النظر عن الحد الاقصى المسووح به لارتفاع البناء فاذا جد أي تغيير في الوضع الذي يبنى التقييم على أساسه يعاد تحديد الاجرة وفقا للوضع الجديد .

وليس المجلس - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد علي الشفيهي - تنص هذه المادة على ما يأتي : «تقدر قيمة الارض وفقا لثمن المثل وقت البناء ، كما تقدر قيمة المباني وفقا لسعر السوق في ذلك الوقت » فاي سوق تقييم هذه المادة هل هو السوق الرسمي أو السوق الحرة ؟

المقرر - يحدد ثمن المواد المسعرة رسميا طبقا لسعر التسعيرة الرسمية ، أما المواد غير المسعرة فيقدر ثمنها حسب السعر المتداول في السوق الحرة .

السيد علي الشفيهي - أحيانا لا تتداول بالسوق مواد مسعرة رسميا ويمكن الحصول عليها من السوق الحرة ، فبأي السعرين تقدر التكاليف ؟

المقرر - اذا كانت المادة مسعرة رسميا ، فيقدر ثمنها حسب السعر الرسمي ، أما اذا كانت غير مسعرة وحررة التداول ، فيقيم التقييم على أساس السعر في السوق الحرة .

السيد إبراهيم محمد الشنتاوي - اقترح ان يصحب نص هذه المادة هكذا : «يؤخذ بقيمة

واصلية بأنه لن يوجد مسكن لا ينضج لقواعد تقدير الايجار .

رئيس المجلس - والان بعد أن استوفيت مناقشة هذه المادة فالمرافق على اقبال باب المناقشة يفضل برفع يده .

(موافقة) .

رئيس المجلس - اعتقد انه يمكن أن نبلور المناقشة في النقطتين التاليتين :

١ - ان كل مبني ينضج في تحديد أجرته لاحكام القانون الذي يبنى في ظله ، وان المقاربات التي بنيت مخالفه لقانون التقسيم ، واستثنائها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ من قرارات الهدم تخضع في تقدير قيمتها الاجبارية للقانون الذي بنيت في ظله .

٢ - ان المقاربات التي بنيت مخالفه لقانون التقسيم ، أي دون الحصول على ترخيص بالبناء ، ولم ينطبق عليها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ لان بنائها لاحق لتاريخ العمل به ، تقدر قيمتها الاجبارية بواسطة لجان التقييم .

فالمرافق على هذا تفسير للقانون يرجع اليه القضاء عند نظره لاي نزاع يتعلق بتحديد اجرة مسكن مقام براض غير مقسمة تقسيميا قانونيا يفضل برفع يده .

(موافقة) .

رئيس المجلس - والان والمرافق على المادة ١٠ يفضل برفع يده .

(موافقة) .

المقرر :

مادة ٨١ - تقدر قيمة الارض وفقا لثمن المثل وقت البناء ، كما تقدر قيمة المباني وفقا لسعر السوق في ذلك الوقت .

ويحسب كامل قيمة الارض والمباني والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسووح بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع طبقا للقيود المفروضة على المنطقة واحكام قوانين تنظيم المباني وغيرها من القوانين واللوائح .

أما في حالة البناء على كل المساحة المسووح بالبناء عليها مع عدم استكمال المبني الخشد الاقصى المنشوخ به لارتفاع البناء تحسب

الأرض وقت انتقال الملكية الى المالك الذي يقوم بالبناء » .

اختلاف أنواعها المدة للسكنى او لغير ذلك من الأغراض . . . »

السيد مختار هاني - اقترح أن تصحح عبارة « ويصرف النظر عن الحد الأقصى » الواردة بالسطر الرابع من الفقرة الأخيرة من المادة ١ « ويصرف النظر عن الحد الأقصى » .

وليس المجلس - لقد وضحت المسألة ولدى الآن اقتراحان ، الأوليان تقدر قيمة الأرض وفقاً لثمن المثل وقت شرائها وليس وقت البناء ، كما جاء يصدر هذه المادة فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية) .

وليس المجلس - الاقتراح الثاني بتصحيح عبارة « ويصرف النظر عن الحد الأقصى » الى « ويصرف النظر عن الحد الأقصى » فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(موافقة) .

وليس المجلس - ليتفضل السيد المقرر بتلاوة المادة معدلة لآخذ الرأى عليها .

المقرر :

مادة ١١ - تقدر قيمة الأرض وفقاً لثمن المثل وقت البناء ، كما تقدر قيمة المباني وفقاً لسعر السوق في ذلك الوقت .

وتحسب كامل قيمة الأرض والمباني والإساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق العامة في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع طبقاً للقيود المفروضة على المنطقة وأحكام قوانين تنظيم المباني وغيرها من القوانين واللوائح .

أما في حالة البناء على كل المساحة المسموح بالبناء عليها مع عدم استكمال المبني الحد الأقصى المسموح به لارتفاع البناء تحسب كل قيمة المباني المنشأة كما تحسب قيمة الأرض والإساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بنسبة ما يقام فعلاً من أدوار الى العدد الكلي للأدوار الكاملة التي تسمح بها قيود الارتفاع المشار إليها ، ويجوز في بعض المناطق تعديل هذه النسبة بما يتفق وصنع الموقع وظروف العمران .

وإذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الأرض المسموح بالبناء عليها فلا يحسب في تقدير الإيجار من قيمة الأرض الا القدر المخصص كنقطة البناء فقط بشرط تحديد هذا القدر بفواصل ثابتة والا فلا تحسب سوى المساحة المبني عليها بالفعل .

وفي حالة المساكن المستقلة والمباني ذات

السيد ولعت بطل - أود أن أوجه النظر الى نقطة مهمه ، فرغم أنه قصد بهذا المشروع محاربة الاستغلال ، الا أنه لم يتعرض لهذه النقطة وهي أن بعض ملاك الأراضي القضاء في وسط القاهرة بدلا من أن يقوموا ببناء عمارات تحقق لهم دخلاً يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ جنيه يعملون الى تأجيرها كجراجات او مخازن نظير مبالغ تصل الى حوالي ٥٠٠ جنيه . وهذه الظاهرة لراها في شبرا ومهشمه والشرابية حيث يصمد الملاك بدلا من بناء عمارات اقامه مخازن يؤجرها للحكومة والشركات بـ ٢٠٠ أو ٣٠٠ جنيه وضم بذلك يجنون انفسهم مشاكل السكان .

لذلك اقترح تعديل الفقرة الخامسة بحيث تصبح « وفي حالة المساكن المستقلة والمباني ذات الصيغة الخاصة كالمدارس والمستشفيات والمخازن المؤجرة الخ » .

وليس المجلس - يجب التفرقة بين حالتين: الحالة الاولى : أن يقوم المالك ببناء جراج على هذه الأرض القضاء ويجزئه لآخر ، وفي هذه الحالة تطبق عليه قواعد تحديد الاجرة الواردة بالمشروع المعروض .

الحالة الثانية - أن يستغله المالك بنفسه أى نظير تحويل مبالغ معينة من أصحاب السيارات ، في هذه الحالة لا تنطبق القواعد الواردة بهذا المشروع .

إن النص الخاص بالمدارس والمستشفيات وروى فيه طبيعة الغرض الذي خصصت له هذه المباني . وإذا أخذنا باقتراح السيد العضو فسيترب عليه أن ترتفع القيمة الإيجارية للجراجات والمخازن .

المقرر - اذا أجر المالك الأرض قضاء فلا ينطبق عليها أحكام هذا المشروع بقانون ، ولكن اذا اقام عليها أية منشأة فتطبق عليها المادة الاولى من المشروع ، ونصها :

« فيما عدا الأراضي القضاء تسرى أحكام هذا الباب على الأماكن وأجزاء الأماكن على

المطعون عليه ، ويعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزماً لكل من المالك والمستأجرين . »

رئيس المجلس - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد سيه ذي - الهدف الرئيسي من هذا المشروع أن يتم التصاعد بين المالك والمستأجر دون استغلال ، وقصد اقتراحات أثناء مناقشة هذه المادة باللجنة الإبقاء على لجان التظلمات ، لكن انتهى رأي اللجنة إلى أن يكون الطعن أمام المحاكم الابتدائية باعتبارها تحقق الضمان لكل من المالك والمستأجر ، ولكن أعرض على حضراتكم الصورة الآتية لكي تقدروا معي مدى الصب الذي سيلقى على المحاكم وبالتالي مدى الحاجة إلى الإبقاء على لجان التظلمات .

ويكفي أن نعلم أنه يوجد بالقاهرة ١٣ مجلس مراجعة ، وبالجيزة ٦ مجالس ، وبالإسكندرية ٨ مجالس ، ورغم ذلك تترامق القضايا إذ يوجد بالقاهرة ٨١٦ قضية ، وبالجيزة ٩٩٦ قضية ، وبالإسكندرية ٩٤٧ قضية ، وبعد صدور القانون ستحال جميع هذه القضايا إلى المحاكم الابتدائية ، بالإضافة إلى ما يستجد من قضايا أخرى ، وإذا نعلم أن هذه المحاكم بها من القضايا ما لا يسع بإضافة هي جديد إذا لم يقابله زيادة في عدد القضاة ، وقد اعتمدت ميزانية وزارة العدل دون تخصيص اعتماد لزيادة عدد القضاة .

رئيس المجلس - نحن لا نستطيع أن نعود إلى مناقشة ميزانية وزارة العدل من خلال مناقشة هذا المشروع بقانون ، ويمكن لوزارة العدل والحزبة بحث موضوع زيادة عدد القضاة

السيد الدكتور محمد القاسمي الطرشوي - مع تقديري واحترامي الكامل للقضاة إلا أنني أعتقد أننا لو التجأنا إلى القضاء في مثل هذه المنازعات فسوف تستغرق إجراءات الفصل في النزاع فترة طويلة جداً ، كما أننا سنحمل المالك والمستأجرين رسوم الخبراء .

إن مجالس المراجعة التي تنتظر حالياً في المنظمات تتكون من قاضي ، وعضو من مجلس الدولة ، وعضوين من المهتمين وأحد الأعضاء العاملين بربط الضريبة ، وعضو من الاتحاد الاشتراكي ، فهي تجمع عناصر مختلفة ولذلك لا أرى الاتجاه إلى المحاكم لأن ذلك سيسبب

العسبة الخاصة كالمداوس والمستشفيات فيؤخذ في الاعتبار عند تحديد أجره حسب الإبنية ، علاوة على قيمة المباني ، قيمة الأرض والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق بأكملها ، بصرف النظر عن الحد الأقصى المسوح به لارتفاع البناء ، فإذا جد أي تغيير في الوضع الذي بني التقدير على أساسه يصاد تحديد الأجرة وفقاً للوضع الجديد . »

رئيس المجلس - الموافق على هذه المادة يتفضل برفع يده .

(موافقة)

المقرر :

مادة ١٢ - يصاد تقدير قيمة الأرض عند تحديد الأجرة في حالة تغطية البناء وذلك إذا تمت التغطية بعد خمس سنوات على الأقل من تاريخ إنشاء المباني الأصلية أو في حالة ما إذا طرأ على المقار ما يستوجب تطبيق أحكام القوانين السارية في شأن مقابل التحسين وفي هذه الحالة تكون إعادة تقدير قيمة الأرض بقصد تحديد أجره المباني المستجدة فقط . »

رئيس المجلس - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

(لم تبد ملاحظات)

اذن فالموافق على هذه المادة يتفضل برفع يده .

(موافقة)

المقرر :

مادة ١٣ - تكون قرارات لجان تحديد الأجرة نافذة رغم الطعن عليها . وتعتبر نهائية إذا لم يطعن عليها في الميعاد .

ويكون الطعن على هذه القرارات أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المكان المؤجر ، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار بقرار اللجنة .

وعلى قلم كتاب المحكمة أن يخطر جميع المستأجرين لبقاى وحدات المبنى بالطعن والجلسة المحددة لنظره .

ويرتقب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير أجره جميع الوحدات التي شملها القرار

إننا نريد أن يفصل في المنازعات فضاء يستأنسون بأراء الفتيين ، وإنى أسف إذ أقول أن أعمال مجالس المراجعة تتعطل لنفاذ الاعتماد المخصص لها ، مما كان يبعث شكوى كثير من القضاة من أنهم لا يتقاضون البند المقرر لهم عن حضورهم هذه المجالس ، وإن هذا من استياب تخلف أعضاء المجالس عن حضور اجتماعاته ، مما يترتب عليه تأجيل الفصل في الطعون المروضة عليها ، وإنى أتساءل : كيف نؤكد إلى جهة مهة الفصل في خصومه معلفه على بند اضافي ، ونترك جهة أصيلة مفتوحة في كل وقت أمام المتقاضين ويستطيع كل من المالك والمستاجر أن يلجا إليها ؟

المقرر :- أ.د. أنضيف إلى ما قاله السيد رئيس لجنة الشئون التشريعية أنه حسب الوضع القائم تسبق لجنة التظلمات درجة واحدة هي درجة اللجنة المكلفة بتقدير القيمة الإيجارية .

أما في ظل اتفاق الجديد ، فتسبق الطعن أمام المحكمة درجتان ، الأولى هي تقدير مبدئي يوضع على الرسم بمعرفته المالك والمستاجر ، والثانية هي تحديد الاجرة بعد اقامه البني ، ومع وجود هاتين الدرجتين ستقبل حالات الطعن إلى درجة كبيرة جدا .

السيد عبد العاطي نافع - لقد حددت المادة السادسة من هذا القانون العلاقة بين المالك والمستاجر ، فوضعت مبدأ جديداً هو معرفة القيمة الإيجارية لنوعية السكنية قبل بدء البناء ، ثم تلى هذه المرحلة مرحلة ثانية هي لجنة التظلمات ، والواقع من الأمر أن هذا المشروع يقانون كما ورد من الحكومة ، وقبل أن تجتمع لجنة الاسكان مع اللجنة التشريعية لبحثه كان قد سلم إلينا لعرشه على موجدنا . وقد رضي الناس عن هذه المادة عند عرضها عليهم ، ورأوا في أحكامها ما يكفي لحسم كل نزاع قد يطرأ بين المؤجرين والمستأجرين أمام لجان التظلمات ، أما وقد غدل النص في اللجنة وأصبح يقضى بالجوء إلى المحاكم فإني ، باعتباري عضواً لقيادة التي وافقت على هذا النص كما ورد من الحكومة ، أرفض هذا التعديل وأراق في المادة كما وردت في المشروع الأول .

التعليه الثانيه التي أحسب التعرض لها هي إن الفقرة الأخيرة من المادة تقضي بأنه و يترتب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير اجرة

مشاكل كثيرة بين المالك والمستأجرين ، ولا تصور أن تبدأ العلاقة بين المالك والمستاجر بالتقاضي .

السيد أحمد الخواجه - السيد رئيس المجلس :

أود أن أوضح بعض المعالم الرئيسية التي وردت في هذا المشروع يقانون لعل أزيل القلق الذي ساور بعض الأعضاء من الطعن القضائي .

أقول أولاً أن قرارات لجان التقدير نافذة من تاريخ صدورها ، وأن الطعن فيها سواء قدم مجلس المراجعة أو للقضاء هو خصومه منقطة بين طرفين ، فمن الأوفق للمتقاضين أن يتولى انقضاء الفصل في النزاع ، فليس من المصلحة أن ينزع اختصاص أصيل معقود للقضاء ، وينقل إلى هيئات أخرى ، سواء كانت هذه الهيئات مجالس مراجع أو غيرها ، خاصة أن مجلس المراجعة ما هو إلا لجنة إدارية ذات اختصاص قضائي ، والقرار الذي يصدر عنها وفقاً للمشروع المقدم من الحكومة قابل للطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري .

وهذا يعني أنني أعقد الخصومة ، وأؤجلها آجلاً أبداً وأطول مما هي أمام القضاء العادي إذ لا يوجد في الجمهورية العربية المتحدة سوى محكمة قضاء إداري واحدة مقرها القاهرة وليس لها فروع في أية محافظة .

فأخشى من تأجيل القضية أمام المحكمة الابتدائية مردود عليها بأن قرار لجنة التقدير نافذ منذ صدوره ، أما قرار مجلس المراجعة فتقابل للطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري ، ومع ذلك فمن يتكون مجلس المراجعة ؟ يتكون مجلس المراجعة من قاضي أو عضو من مجلس الدولة ويشترك في الفصل في الخصومة فنيون يبدون رأياً فنياً يصبح حكماً في النزاع دون مناقشة .

أما عند طرح النزاع أمام القضاء فيطرح هذا الرأي الفني على القاضي ، يناقشه ويحققه ، فهو مجرد رأى خبير استشاري في الخصومة ، ويتم الفصل في النزاع بعد الموازنة بين الوقائع وآراء الفتيين ، وهذا يساعد على تحقيق العدالة ، لاطراف النزاع ، لأنه لا يجوز أن يكون الرأي الفني وحده هو الحكم الفاصل في المنازعة . ومع ذلك فالتخوف من تأجيل الفصل في القضايا مردود عليه بأن الإحصائيات تدل على غير ذلك فيما يتعلق بقضايا الإيجارات .

المجلس المؤقت أن كثيرا من المواطنين يندبون طبق عليهم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، يجب أن يمتد لهم هذا القانون المجهدين ليحميهم من الاستغلال الذي كانوا ضحاياهم .

وذلك بإضافة فقرة الى هذه المادة تقضي بأن يسرى على الماضي حكمها من حيث الزام كل من المالك والمستأجرين الذين لم يتظلما بالاجرة المنخفضة التي سبق أن حكم بها لمن تظلم أمام لجان التنظيمات .

السيد سيد زكي - لا شك أن اللجوء الى احتشاء للفصل في الحالات التي قد تنشأ بين المالك والمستأجرين ، من شأنه أن يحقق العدالة للجميع ، ولكنني أرجو أن أنهى الى المجلس المؤقت أن هناك في المحاكم ٨٠٠,٠٠٠ قضية متاخرة .

أذكر هذا راجيا أن يضع السيد وزير العدل والسيد وزير الخزانة هذا الامر في اعتبارهما .

وكيس المجلس - عندما يصدر المجلس قانونا ما ، تسمى أجهزة الدولة الى تنفيذه ، فسادا صادف تنفيذ القانون مسجوعات من نواحي التمويل أو غيره ، عمل الوزراء المستولون عن تنفيذ هذا القانون على حلها وفقا للقواعد المقررة .

السيد شياء الدين فاود - واقع الامر أنني لن أضيف جديدا اليها قاله السيد الزميل أحمد الحواجة ، ولكنني أود أن استرعي النظر الى بعض نقاط أهمها أنه توجد في الدولة هيئات مؤسسات معدة لممارسة اختصاصات معينة ، ولما كان اختصاص القضاء هو الفصل بين الناس في منازعاتهم ، فليس ثمة ما يدعو الى انتزاع هذا الاختصاص منه وإعطائه لغيره الا اذا توافرت علة تقتضي هذا الانتزاع ، وليس ثمة علة تبرر إبعاد القضاء عن الفصل في الخصومة التي قد تنشب بين المالك والمستأجر ، ولقد تلمست البحث عن هذه العلة في اللجنة ، فالحجت في الحصول على بيانات إحصائية عن أنواع المنازعات التي عرشت على اللجان ، وما فصل فيها وما لم يفصل ، وهل أدى ما فصل فيه الى الاستقرار في العلاقات أم لا ، فثنتين لي من واقع الإحصاء الجزئي الذي ذكره السيد سيد زكي أن هذه المنازعات متراكمة أمام اللجان ولم يفصل في الكثير منها الى الآن .

ولم ادفع لهذا لانه من الطبيعي ، وهذه اللجان تفصل من أفراد متعددين لا تربطهم

جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون عليه ويعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزما لكل من المالك والمستأجرين ، الواقع أن الجاهل الذي كان يقضي بخفض القيمة الإيجارية بنسبة ٢٥٪ ، قد عانت ولا تزال تعاني حتى الآن من بعض أحكام هذا القانون ، فقد شاع بين الناس انذاك أن هناك قانونا سيصدر بالتخفيض ، فاستكتب المالك المستأجرين عقودا للوحدات السكنية المؤجرة لهم وعالوا في تحديث إيجارها ، فلما صدر القانون بالتخفيض لم يتجمع به أحد السكان وما زالت هناك الى الآن قضايا معروضة أمام المحاكم بشأن تطبيق هذا القانون .

ولما كانت هذه المادة تقضي بأعادة النظر في تعديل اجراء جميع الوحدات التي شملها ايراد المطعون عليه ، واعتبار ارفع الصادر في هذا شأن مبرما لحل من المناق والمستأجرين ، فاني أطلب ، انصاعا لاولئك الذين عاونا من القانون اسبق الاشارة اليه وتحصيفا للعدالة بإضافة فقرة جديدة ينسحب بها حكم هذه المادة الى الماضي ، وتقضي بسريان التخفيض الذي حظي به أحد القاطنين في عقار ما بناء على نظمه أمام لجنة التقديرات ، على جميع شاغلي الوحدات السكنية في هذا العقار . وتحقيق هذا الذي أطلب به لن يضيف اعباء جديدة ، فانا لا أطلب أن تقوم لجان التقدير بإجراء تقدير جديد ، لما أنني لا أطلب باللجوء الى محاكم جديدة أو لجان تنظيمات جديدة .

إن ما أطلب به هو تحقيق العدالة وكفالتها للناس جميعا ، فهناك من لجأ الى لجان التنظيمات وخفض الإيجار بالنسبة له ، ولما كان هذا التخفيض يسرى على المظلم وحده ، فقد سرى التخفيض على من تظلم دون سواء من شاغلي العقار الذين قد يصل عددهم في بعض المقار الى اثنى عشر سائكا .

ولبيان مدى الظلم الذي حاق بالمستأجرين أذكر مثلا ، مالكا لمارة بها ست شقق ، أجراها جميعها لأقاربه نظير عقود صورية ، ثم تقدم للجنة التقديرات التي قدرت القيمة الإيجارية لهذه الشقق وانقضت مدة التظلم دون أن يتظلم أحد . بطبيعة الحال ، ولما أصبحت التقديرات ثابتة في هذا النوع أجزأ الشقق لسكان جدد ، وهكذا سرت على المستأجرين الفقيهيين أحكام عقود جائرة ، انني أقدر أمام

٧ لسنة ١٩٦٥ ، وطبقا للقوانين القائمة ، إنه إذا سمح شخص في تقدير الغيبة الإيجارية للموحد الذي يشغلها فإنه لا يستفيد من إعطاء الاطمان وحده ، ولا يعاد النظر في تقدير انعيمه الإيجاري لياقي الوحدات ، ولقد ترتب على هذا التطبيق تناقضات ومفارقات عديدة أضرب مثلا لها ، أن مستأجرا لوحدة سكنية في عمارة بها عدد كبير من الوحدات السكنية دفع طمنا في تقدير قيمة الإيجار ، فأعيد تقدير اعيمة الكلفة لنوحدات كلها ، وأعيد توزيعها فخفض الإيجار الذي عليه أن يدفعه إلى اثني عشر جنيها ، وبقي جاره يدفع إيجارا للشقة المجاورة له مبلغ ثلاثين جنيها ، لأن موعد الطمن في التقدير قد فات .

ولقد أثر هذا الموضوع في اللجنة ، وذهب رأي إلى أن تعديل الوضع القائم من شأنه أن يثير الالفة في العلاقات التي استقرت فقرة طويلة من سنة ١٩٦٥ حتى الآن .

كما ذهب رأي إلى أن هذا التقدير الذي تم ، قد ربطت على أساسه قيمة العوائد والضرائب التي لن تخفض لو أخذ بتخفيض القيمة الإيجارية .

والواقع أنه يمكن بالتدخل التشريعي إعادة معالجة هذه الأمور جميعا ، فبعد تقدير العوائد وفقا لإعادة تقدير القيمة الإيجارية ، كما أن المعدلة تلتزم بالآثار يضار أشخاص وينتفع آخرون بمجرد فوات موعد الطمن على بعضهم .

إن الأبقاء على الظلم بحجة المحافظة على استقرار العلاقات القائمة بين الناس أمر لا تستسيغه العدالة .

السيد أحمد القويحة - أنني متفق تماما مع الأخ شيه الدين داود وأؤيد رأيه ، ولكن أريد أن أوضح أنه عندما أثر هذا الموضوع في لجنة الشؤون التشريعية ، كان الرأي ألا يترتب على ذلك احتيازات ضخمة في المراكز القانونية ، بمعنى أنه إذا كانت نتيجة الطمن السابق قد بنيت على تعديل التقدير الكلي للمبنى على نحو كان يتمتع به إعادة تقدير إيجار جميع الوحدات ، فإن المعدل يقتضي المساواة بين الشاغلين .

وعندما أثرت القضية قبل : هل نعيد النظر في هذه المراكز القانونية لمن طبق عليهم القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ أي منذ سنة ١٩٦٥ حتى اليوم ؟ الحقيقة كان الرأي القائل باللجنة ألا تفرق في الإجابة عن الماضي ، وإن

وحدة المكان ، أو وحدة العمل ، أو وحدة تجانس الظروف ، أن يمتنع العمل فيها ، فاستقرار أوضاع الناس إذن وسرعة الفصل في منازعاتهم أمر غير متحقق في اللجان ، ولا ينهض بانثال مبررا لانتزاع الاختصاص الطبيعي للقضاء كما لا ينهض تحقيق العدالة مبررا لانتزاع هذا الاختصاص منه ، فتحقيق العدالة في القضاء أمر طبيعي في حين أن تحقيقه في مثل هذه اللجان أمر يشوبه كثير من الاحتياطات والتعويضات ، فرأي الفئتين في نزاع مطروح أمام القضاء ، رأي خير يقبل المناقشة ، ويستطيع كل من طرفي الخصومة أن يتناوله بالتأييد أو بالتفنيد وحكم القاضي في النهاية هو الفاصل بين وجهه النظر المختلفة .

لما في اللجان فلا توجد الا وجهة نظر فنية واحدة ، ولا سبيل أمام الخصوم لمناقشتها ، مما أثار كثيرا من الغلظ حول هذه اللجان واقتضاها ، لأن قيمة الاحتكام في واقع الأمر لما تستمد من اقتناع الناس بها واحترامهم لها .

الامر الآخر ، أنه في ظل ما قبل التعديل ، ما الذي كان يحدث ؟

كان هناك تقدير مبدئي على الرخصة ، وكانت هناك شروط معينة لطمن في قرار لجنة التقدير أمام لجنة أخرى ، ثم قرار اللجنة النهائية وطمنا فيه أمام محكمة القضاء الإداري .

ولما كانت محكمة القضاء الإداري في القاهرة ، فعل المستأجر في أسوان إذا اختلف مع المالك أن يستقل القطار عدة مرات ليحضر أمام محكمة القضاء الإداري . وهذا أمر غير طبيعي في مقام التيسير على المستأجرين .

هذه هي الظروف التي رأت اللجنة المشتركة إذا ما ضرورة تعديل هذا النص .

ولرفع مظنة ، أن القضاء مرهق في العمل مما يجعل القضايا تتراكم لاسمائه ، أذكر أن نسبة الفصل في القضايا في المحاكم تزيد على ٧٠٪ في حين أن هذه النسبة لا تتجاوز ٢٠ أو ٣٠٪ في أية لجنة من اللجان ، وهكذا ينهار كل مبرر لانتزاع اختصاص الفصل في الخصومات التي قد تنشأ بين الملاك والمستأجرين من القضاء ولكي نعهد به إلى هذه اللجان - أما ما طالب به السيد عبد الماطي نافع من سريان حكم الفقرة الأخيرة من المادة على الماضي ، فاني أراه عدلا ، فقد حدث بعد صدور القانون رقم

المحاكم محاولاً أن يتحلل من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥، ولكن النصوص القانونية جامدة. مع أن لجنة تقدير الإيجارات، بناء على التكاليف قررت ٣ جنيهات للوحدة السكنية .

وهناك حيل أخرى ، كما قال الأخ عبد الماطي ، منها أن المالك يلجأ إلى اسكان أقاربه في العمارة ، وهذا مما يستفيد إليه المادة ١٤ .

رئيس المجلس - سبق أن ذكرت هذه الحيل، فما الفكرة الجديدة التي تريد أن تصل إليها ؟ لأن الأمثلة أعطيت من قبل ونريد أن نصصل فقط إلى المبدأ ، لأن الحيل كثيرة .

السيد مصطفى الجندي - أرى ضرورة إعادة النظر في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ وإن يكون تطبيق هذا الحكم بأثر رجسي حتى لا يظلم الناس الذين يمانون من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ . هذا فيما يختص بالمادة التي يجب اضافتها في هذا القانون ، والتي لا يتناولها قانون العلاقة بين المالك والمستاجر .

السيد مختار هاني - ان الحديث في الآثار المترتبة على استحداث هذا النص ، وجمل الاختصاص في الطعن في قرارات تحديد الإجرة من اختصاص المحكمه ، قد وفاه زميلنا الاستاذ أحمد الخواجه والاستاذ ضياء الدين داود بما فيه الكفاية ، وبما لا يمكن أن أجد اضافة إليه .

أما فيما يتعلق بما اقترحه الأخ عبد الماطي نافع من اضافة فقرة جديدة تقضي بالنسحاب اثر هذا النص على الماضي فيما يتعلق بأثار الطوفان أو ما يترتب على الحكم في الطعن ، فمن شأنه في الواقع أحداث هزات كثيرة في علاقات استقرت أمدا طويلا . حقا ان هناك أمثلة عديدة صارخة تحدث ظلمة وقع في ظل تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ولا شك أن العدل يقتضي أن نعمل على رفع هذا الظلم ، فهذا واجبنا ، نعمل على تحقيق العدل في كل ما يصدر عنا من أعمال ، ولكن كيف نحقق هذا العدل ؟ لو أن هذا بالأمر اليسير ، لو كان الامر ، ولكن هناك عقبات وعقبات ، فقد يكون قرار مجلس المراجعة في الحالة التي نعلم فيها أحد المستأجرين صدر بالزيادة . كما أطلق النص على أن يكون بأثر رجسي بصفة عامة ، ففي هذه الحالة ، هل تزيد أجرة السكان القانون فعلا ويحاسبون على الزيادة ، علما بأنهم يحاسبون على أجرة مخفضة ؟

تخضع الإيجارات اعتبارا من انيوم اذا كانت الوحدات متماثلة . فإذا لم تكن اوححدات متماثلة يفتح باب الطعن لمدة شهر من تاريخ صدور القانون أمام أولئك الذين عاتقهم ميعاد الطعن ، ليطلعوا في التقدير من جديد فيما يتعلق بتوزيع القيمة الكلية على النعم المؤجرة ، هذا هو الاتجاه الغالب في لجنة انقشرون التشريعيه - وأنا شخصيا أؤيد هذا الاتجاه .

رئيس المجلس - هل لدينا فكرة واضحة عن أبعاد هذه العملية ؟ وهل هناك احصاء أو حصر لهذه الحالات ؟ هذا أمر لابد أن يكون واضحا لأمينات لناحية . اننا لابد أن نزيل أي ظلم موجود ، وتحقيقا لذلك يجب أن نأخذ فكرة عن هذه الحالات ما أمكن وسنعالجها سواء كان ذلك عن طريق هذا القانون أو بقانون خاص - فليس هناك ما يمنع مطلقا من ازالة الظلم ، فهل لدينا فكرة عن البعد الحقيقي لهذه الحالات ؟ وهل درست الناحية الاحصائية بها ؟

السيد أحمد الخواجه - اذا اذن السيد رئيس المجلس فسنرى تحوط أريد اضافته ، هل يكون التعديل بالزيادة ؟

رئيس المجلس - هل المقصود بالتعديل هنا الزيادة أو النقص ؟ اننا نريد دراسة هذا الموضوع دراسة كاملة .

السيد مصطفى الجندي - ان ما قاله الاخ السيد ضياء الدين داود والاخ أحمد الخواجه ، اعتبره كلاما يتناول روح العدالة نفسها التي نفتقدنا في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فلدينا بمحافظة الغربية ، حالات صارخة ، فاللجنة قدرت مئتي

رئيس المجلس - انسا لا نريد أمثلة ، فالأمثلة واضحة ، وأرجو أن نتحدث في المبدأ ، لانك اذا ذكرت أمثلة عن محافظة الغربية ، فكل محافظة ستذكر بدورها أمثلة صارخة لما يحدث فيها .

السيد مصطفى الجندي - هذا مثل يدل على الظلم المترتب على تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، لجنة قدرت وحدة من مئتي بثلاثة جنيهات ، ووحدة أخرى في نفس المبني إيجارها الفل ستة عشر جنيها ، ولما طبق قرار تخفيض ٢٥ أصبح إيجارها حوالي ١٢ جنيها ، وهذا سنة ١٩٦٥ حتى اليوم . وهذا الرجل يجب

اعتقد أننا لا نتجه الى هذا ، ولا يمكن أن نتجه اليه . ان هذه هي بعض الصعوبات التي اصورها عن سريان هذا النص على امضى .

السيد كمال بولس - السيد الدكتور رئيس المجلس ، السادة الزملاء :

انني انضم للسيد رئيس لجنة الشئون التشريعية والاستاذ ضياء الدين داود من اعطاء احكام حق الفصل في الطعون ، والجميع حجه جديدة ، وهي اننا قد ذكرنا في مقنمة هذا القانون وفي بيان اهدافه بأنه ليس قانوناً استثنائياً وانما هو قانون عادي ، ومن ثم يتعين أن يكون الفصل فيه للقضاء وهو الجهة العادية .

أما فيما يتعلق بالمشق الثاني الذي طلبه الاخ عبد العاطي نافع ، فاري أن هناك خلطاً بين أمرين ، خلطاً في القانون نفسه وهو القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وخلطاً في الحالات التي تمت بعد تطبيق احكام هذا القانون .

أما فيما يخص بالحالات التي تمت بعد تطبيق القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فاني انضم الى زميلي الاستاذين احمد الحواجه وضياء الدين داود في أنه يمكن تنظيم هذه الحالات دون أثر رجعي ، ودون أن يترتب على ذلك أي ضرر ، والماله في ذلك تقتضي أنه إذا كان هناك حكم قد صدر من مجلس المراجعة ، أعاد تقدير البني ، فاق ذلك يستتبع بالضرورة إعادة تقدير الوحدات ، على أن يكون ذلك دون أثر رجعي .

واري ألا تكون الاضافه التي يطلبها السيد انعضو في هذا النص بل يكون موضعها في الباب الانتقالي ، لان هذا حكم وقفي انتقالي .

أما فيما يخص بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، فقد تقدم الزميل السباعي ابراهيم عبد النبي امس باقتراح للسيد رئيس المجلس بإعادة النظر في هذا القانون ، واري أن تجتمع لجنة الشئون التشريعية مع لجنة الخدمات ومع السيد وزير الإسكان والمرافق لإعادة دراسة هذا القانون بما يكفل رفع الظلم الذي وقع نتيجة تطبيقه ، ولرفع الابعاد التي قالها السيد الدكتور رئيس المجلس ، واحصاء الحالات التي وقع بها ظلم ، ولا يمكن أن لتحديد هذا الموقف مسبقاً ، واني اقصر التعديل على الفترة التي بعد سنة ١٩٦٥ .

السيد عبد العاطي نافع - أود أن اطلب من السادة أعضاء المجلس أنه لن توجد الهزات القانونية التي أشار إليها الاخ احمد الحواجه أو بعض الاخوة الزملاء ، لان القانونين اللذين صدرا بتخفيض الايجارات ١٥٪ تم ٢٥/٢٥ صدرا في الوقت الذي كانت فيه العلاقات القانونية قائمة بين المالك والمستأجرين ، ولم تحصل نتيجة تطبيق هذين القانونين أية هزات اطلاقاً .

ونحن اليوم نمنع طلباً وقع على الناس ، وكما قال بعض الاخوة الزملاء انه يسرى على المالك وعلى المستأجر في آن واحد ، وعلى هذا اطلب من الاخوة انه لن تكون هناك هزات في العلاقات .

النقطة الثانية : ان السيد رئيس المجلس طلب موقفاً تقديرياً عن هذه الحالات ، والحقيقة ان ما نريد أن نؤكد أنه هذا النص المطلوب سيسري على الفترة التي أعقبت صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، هذه الفترة الوجيزة التي ارتبطت بهذا القانون ، ونحن اذا بحثنا هذا الموضوع فسنجد أن اعداداً قليلة هي التي يمكن أن تتميز بهذه الصورة نظراً لتضييق الفترة أولاً ، ونظراً لان القرارات التي صدرت حرم البعض من التنظيم منها والبعض الآخر تيسر له ذلك .

النقطة الثالثة التي أريد أن أوضحها للسادة الاعضاء هي أنه اذا كان هناك مبنى يتكون من ١٠ وحدات ، وشاعت الظروف أن يمتد واحد سكان هذه الوحدات على القيمة الايجارية ، فجات لجنة التقدير وأعادت تقدير المبنى كله وخفضت الايجار من عشرة جنيهات الى ثمانية . فجاء المالك وقال ان التخفيض لا يسرى الا على المتظلم ، فمعنى هذا أن هناك تسعة من السكان يدفع الواحد منهم ايجاراً شهرياً عشرة جنيهات ويدفع الساكن الذي تتظلم ثمانية جنيهات . وهذا هو ما نطلب القضاء عليه .

السيد ابراهيم سيد قرشي - أريد الزميل ضياء الدين داود والزميل احمد الحواجه فيما ذهبوا اليه من ضرورة تحقيق العدالة في الفترة التي أعقبت صدور القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، والمباني التي استجلت بعده ، فمن غير شك أنه كانت هناك مشاكل فاحشة ، واذ قارنا بين ايجار المباني بعد سنة ١٩٦٥ وما قبلها فسنجد أن هناك فرقاً كبيراً في هذا الايجار ، ثم جاء هذا القانون ، وكان الناس

انتهى الامر . وهذه صورة ليس فيها اشكال للجميع .

والشق الثاني اذا تظلم المستأجر طلباً للتخفيض ، وطلب الباقون مثله التخفيض في الاجرة ولكنهم لم يتظلموا ثم أعيد التقدير من جديد ، وترتب على ذلك رفع الاجرة ، فهل يسرى قرار الرفع على المتظلم وحده أم يسرى على جميع السكان ؟ ان المقرر يقول انه يسرى على الجميع ، فما هي فكرتكم في هذا ؟

السيد محمد سيد عيد النعم - فكرتي ان يسرى قرار الرفع بالنسبة للمتظلم فقط .

السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة - القاعدة انه لا

يضار الطاعن بطلعه ، فليس متصوراً ان يطعن مستأجر فتأتي المحكمة وتزيد في التقدير ، لان القاعدة هي ان الطاعن لا يضار بطلعه ، أما اذا كان المتظلم هو المالك ، فمن الطبيعي ان يسرى على جميع الوحدات .

السيد احمد الحواجة - النص ربما لا يكون واضحاً بعض الشيء ، لان الصورة ان المستأجر يطعن في شأن الوحدة السكنية المؤجرة له ، فلا يتصور مطلقاً ان تزداد عليه الاجرة ، ولكن هل لنا ان نتصور امتداداً حكيمياً لهذا الحكم ؟ فنقول لو ان هناك خطأ في توزيع الوحدات ، وترتب عليه زيادة في اجرة مسكن عن آخر ، فهل يسرى هذا الحكم في شأن المستأجر الآخر الذي لم يختصم ؟

انا أقول انه لا يسرى ، لان النص يقول : « وترتب على قبول الطعن اعادة النظر في تقدير اجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون عليه ويعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزماً لكل من المالك والمستأجرين » اذن لابد من اعادة صياغة النص بحيث لا ينسحب هذا الحكم الا اذا كان مبنى الطعن هو اعادة تقدير المبنى كله .

السيد فهد الدين خلود - أود احواله هذه الفقرة الى اللجنة لانها وضعت في ظل اللجان ، أما الآن فانه يوجد في ظل القضاء ، قانون المرافعات الذي يجيز ادخال الخصوم لكي تسرى عليهم الاحكام ، ولتكون حجة في مواجهتهم ، وعلى هذا الاساس ، يجب ان تعدل هذه الفقرة لانني اصور انه اذا رُئي ان التعديل سيؤثر على حقوق الآخرين ، فانها في هذه الحالة يجب ان تدخل هؤلاء الآخرين ليستلوا

يتظفرون منه معالجة هذا الوضع ، ولكنه جاء جلاً من معالجة .

وقد اتحتم سيادتكم مناقشة هذا الموضوع ، فنرجو الا تترك هذه الفرصة دون ان يوضح حل لها . فلما تخفيض ايجار المباني التي اقيمت بعد ١٩٦٥ حتى صدور هذا القانون ، وما معالجة هذه الحالة بطريق القضاء او بآية طريقه يراها المجلس .

السيد محمد سيد عيد النعم - هناك سؤال للسيد المقرر بالنسبة للفقرة الثالثة ، مؤداه اذا تظلم أحد المستأجرين وانتهى الامر برفع الإيجار ، فهل يسرى ذلك على سائر المستأجرين الذين لم يتظلموا ؟

المقرر - ان التظلم يستوجب اعادة تقدير المبنى ككل ، فاي مسكن يتظلم في المبنى ، سيعاد تقدير المبنى ككل ، ثم يعاد توزيع القيمة الاجارية على جميع الوحدات ، وطبقاً لهذه النتيجة ستجد الاجرة . بمعنى ان التظلم يستتبع في اعادة النظر في القيمة الكلية ، واعادة تقدير القيمة الاجارية لجميع المسكنة ، ثم اعادة توزيعها على جميع الوحدات .

رئيس المجلس - حتى تكون العملية واضحة ، اريد ان أوضح ان هذا مبدأ عام يطبق على عمومه ، بمعنى انه اذا طعن أحد المستأجرين فسيعاد التقدير ، واعادة التقدير هل تستمرى على الكل ، سواء زادت الاجرة او انخفضت وسواء كان الطعن مقبلاً من هذا او ذاك . هذا ما ألهمه في هذا الموضوع .

السيد محمد سيد عيد النعم - ان هذا يفتح الباب لمجال كبير للتلاعب فقد يكون هناك عشرة مسكنات لم يتظلم من بينهم الا واحد بينما اعتبر الباقون قرار التقدير عادلاً بالنسبة اليهم ، وترتب على تظلم هذا الشخص رفع قيمة الإيجار ، فهل تسرى هذه الزيادة على باقي السكان رغم عدم تظلمهم ؟

انني ارى ان تكون استفادة الجميع من الخفض فقط ، أما الرفع .

رئيس المجلس - انك تثير نقطة مهمة ذات شقين : الشق الاول بذل تظلم المالك ، وهذا شيء جائز فاذا حدث فالصورة واضحة لانه يقصد رفع الاجرة ، فاذا صدر القرار بالرفع

مستأجرى الوحدات السكنية التي تنضم لاحكام هذا القانون الذين لم يعطوا في القيمة الايجارية ، يسرى عليهم الحكم الصادر باستخفيض بناء على قطن باعادة تقدير القيمة الايجارية تقدم به آخرون في نفس المبني ، كما يطبق ذلك على المباني التي اقيمت بعد العمل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

فهل توافقون حضراتكم على احواله هذا الموضوع الى لجنتي الخدمات والشؤون التشريعية لبحثه في ضوء هذه الاقتراحات والمناقشات التي دارت بالمجلس ، على ان تجتمعا مساء اليوم وان تعلقا نتيجة الدراسة والبحث الى المجلس ؟

(موافقه)

المقرر - اود الاستفسار عما يستنظره اللجنة المشتركة في اجتماعها الذي ستعقد مساء اليوم .

هل ستنظر القانون رقم ٧ لسنة ١٦٥ برمته ، ام ستنظر في وضع مستأجرى المباني التي اقيمت بعد صدور هذا القانون ؟

رئيس المجلس - ستقوم اللجنة بدراسة النقاط التي أثبتت بشأن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ كما ستنظر في الاقتراحات التي تحول اليها بشأن التقديرات وعلاج المشاكل المترتبة على الطنون المتصلة بهذه التقديرات ، ولن يشاء من السادة الاعضاء ان يحضر اجتماعات اللجنة .

المقرر :

• مادة ١٤ - اذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الاجرة ، جاز لاول مستأجر لها ان يطن على هذا القرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ عقده .

وفي هذه الحالة يقتصر أثر الحكم الصادر في الطعن على اجرة الوحدة التي يشغلها الطاعن وحدها دون باقي وحدات المبني .

رئيس المجلس - هل لاهد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد جابر عبد العزيز هروك - تقضى الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ بأنه :

• ويترتب على قبوله الطعن اعادة النظر في

في المصومه ، حتى لا تخل بالقاعدة في حجية الاحكام ، بان يسرى حكم على آخرين لم يمثلوا في المصومه وفي الحقيقة ان لدينا صورتين ، اولاهما ان طعنا ضمن نعيمه النظر في التقدير الكلي الذي على ضوئه ننخفض القيمة الايجارية ، وكاينتهما • ان طاعنا يطن لا على أساس التقدير الكلي ، وانما على التوزيع فقط ، وهنا ستزيد قيمة التخفيض الخاصة به على الآخرين ، وفي هذه الحالة ، لابد من ان يمثل موجودة هؤلاء الآخرين في هذه المصومة .

لذلك ارى من الاصوب احواله هذه الفقرة الى اللجنة لتتسق بينها وبين الاحكام الجديدة ، وبين الحكم الذي نقتضيه بذلا من مناقشتنا لها على هذه الصورة .

السيد وزير الاسكان والمرافق - نصت الفقرة الثالثة من المادة ١٣ على ما يأتي :

• وعلى قلم كتاب المحكمة ان يخطر جميع المستأجرين لباقي وحدات المبني بالطعن والجلسة المحددة لنظره .

واعقد ان مقتضى هذا النص ان يسمح للآخرين ، وهم باقي سكان العمارة ، التمثيل في المصومة .

رئيس المجلس - اعتقد ان الموضوع قد استوفى بحثه ، فهل توافقون على اقفال باب المناقشة ؟

(موافقة)

رئيس المجلس - والآن ، اعرض على حضراتكم الاقتراح المقدم من السيد العضو الدكتور محمد القاسمي الطرشوي ويقضى بتعديل المادة ١٣ على أساس الابقاء على لجان الطعن .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(اقلية)

رئيس المجلس - اخذ الموافق على المادة ١٣ يتفضل برفع يده .

(موافقة)

رئيس المجلس - بمناسبة عرض هذه المادة ، هناك اقتراحات مقدمة من السادة الاعضاء ، السباعي ابراهيم عبد النبي وضسيه الدين داود وعبد الطلي تافع وتدور كلها حول القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، ومضمونها ان

ومن ثم فإن النص المقترح يقضى على مورية العقد ، ولو ان الدعوى الصورية واردة في القانون المدني ، الا ان النص عليها في مشروع القانون المروض علينا تأكيد لحق المستاجر في القضاء على الصورية متى وجبت .

رئيس المجلس - هل يمكن ان تقوم او تتمحق هذه الصورية في ظل الاحكام الواردة بمشروع القانون المروض على المجلس الآن ؟

السيد محمد صيري ميني - لقد سبق لي ان اشرت عند مناقشة المادة التاسعة الى الحالات الثلاثة التي يتم فيها تقدير القيمة الاجبارية للمكان المؤجر ، وحله الحالات هي :

١ - الزام مالك البناء باظهار لجنة تحديد الاجبار في موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ اول عقد ايجار عن اية وحدة من وحدات المبني او من تاريخ فشلها لأول مرة بآية صورة من صور الاشغال .

٢ - للمستاجر ان يخطر اللجنة المذكورة بشغله المكان المؤجر .

٣ - للجنة ان تقوم بتقدير الاجبار من تلقاء نفسها او بناء على اخطار من الجهة المختصة بصهر العقارات المبنية .

وبناء على هذا فانه لا يتصور ان تقوم اللجنة المذكورة بتقدير الاجبار دون ان يكون هناك صورة من صور اشغال المبني سواء لوحدة واحدة او لمدة وحدات من هذا المبني .

وعلى هذا فانني ارى ان تكون مناقشة المادة ١٤ على ضوء مناقشتنا للمادة ٩ وقد اكون متفقا مع السيد العضو الزميل جابر عبد العزيز فيما ذكره في شئان التناقض الوارد باحكام الفقرة الثانية من المادة ١٤ مع الفقرة الاخيرة من المادة ١٣ .

كذلك فاني اعتقد ان في احكام الفقرة الاولى من المادة ١٤ تزييدا داعي له حيث ان احكام المادة ٩ قد عاجلت الحالات التي تنبئها هذه الفقرة .

رئيس المجلس - هل تعني بكلامك الفقرة الاولى من المادة ٩ التي تقضى بانه « على مالك البناء في موعد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ اول عقد ايجار عن اية وحدة من وحدات المبني او من تاريخ فشلها لأول مرة بآية صورة من صور الاشغال ، ان يخطر اللجنة المشار

تقدير اجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون عليه ، ويعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن مانعا لكل من المالك والمستاجرين » .

وفي تقديري ان هذا النص يتعارض مع احكام المادة ١٤ التي تقضى بانه « اذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الاجرة جاز لأول مستاجر لها ان يظعن على هذا القرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ عقده » .

وهذا في نظري يتيح للمالك فرصة التلاعب بمعنى انه يمكن للمالك ان يؤجر مسكنا لشخص ما ، لمدة ثلاثين يوما ، يقسم بعدها ظنا ينظر فيه ، ثم يسقط حق الظعن بالنسبة لباقي المستاجرين الذين سيأتون بعده .

وهذا هو ما يتضح من نص الفقرة الاخيرة من المادة ١٤ التي تقضى بما ياتي :

« وفي هذه الحالة يقتصر أثر الحكم الصادر في الظعن على اجرة الوحدة التي يشغلها الطاعن وجدا دون باقي وحدات المبني » .

رئيس المجلس - انني اعتقد انه ليس هناك تعارض بين المادتين ، ولكن لنفرض انني املك مبني مكونا من اثنتي عشرة شقة ثم قست باسكان شخص في إحدى شقق هذا المبني ، ثم دفعت هذا الشخص ليظعن في تقدير الشقة بالتخفيض ، وصدر الحكم فعلا بتخفيض طفيف في القيمة الاجبارية لهذه الشقة ، في الوقت الذي لا تكون فيه بقية شقق المبني قد تم شغلها بمستاجرين ، فاذا كان هذا الافتراض هو الصورة او الحالة التي اثارها السيد العضو فان الحكم الصادر بتخفيض طفيف في الشقة التي تم تاجيرها أولا لا يسري الا بالنسبة للمقيم الظعن فقط ، دون باقي شقق المبني .

السيد مصطفى الجندي - اقترح اضافة الحكم التالي الى المادة :

« اذا لم تكن العين مؤجرة ، او ثبت ان الاجبار كان صوريا ، ولت صدور قرار لجنة تحديد الاجرة ، جاز لأول مستاجر لها ان يظعن على قرار لجنة تحديد الاجرة » .

واعتقد ان النص المقترح علاج لما يحدث حتى الآن ، حين يقوم المؤجر بتحرير عقد ايجار لاحد اقربائه وبآية قيمة يفرض تفويت ميماد الظعن ، وحتى يلتزم المستاجر الجديد بالاجار الذي قرره اللجنة .

هذا التلاعب أن يشغل المالك العقار بنفسه أو بأحد أقاربه أو بأحد من أصوله أو فروعه ثم تقوم اللجنة بتحديد القيمة الإيجارية للمعين المؤجرة ولا يضمن في قرار التقدير ليفوت من أول مستأجر - بعد ذلك - وهو ليس من أصوله أو فروعه ، حق في الطعن على قرار التقدير ، ولهذا أقتراح أن يضاف لهذه المادة النص الآتي :

« إذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الأجرة أو كانت قد شغلت بالمؤجر أو بأحد أصوله أو فروعه أو أقاربه حتى الدرجة الثالثة جاز لأول مستأجر لها من غير هؤلاء أن يضمن على قرار لجنة تحديد الأجرة ، في الطعن على قرار لجنة تحديد الأجرة »

السيد مختار هاني - إن حذف المادة ١٤ هو كفالة حق شاغل العين أو مستأجرها لأول مرة في الطعن على قرار لجنة تحديد الأجرة . فإذا كان المالك يشغل عينا معينة - وهو بطبيعة الحال لا يدفع قيمتها الإيجارية - ثم صدر قرار اللجنة بتحديد الأجرة ، فقام هذا المالك بتأجير العين التي كان يشغلها لزيد من الناس ، ففي هذه الحالة يعتبر زيد ، المستأجر الأول للعين ، وبناء على ذلك ، ينشأ له بمقتضى هذا النص ، حق الطعن في قرار اللجنة حتى لا يضار .

وكيس المجلس - إن الحالة التي أثارها الأخ ادريس ، والتي قد تكون في ذهن الأخ مصطفى الجندي أيضا تبدو على الوضع الآتي :

إذا قام مالك البناء فأجر العين لأول مستأجر وكان هذا المستأجر قريبا للمالك حتى الدرجة الثالثة أو الرابعة أو أية قرابة ، ثم قام هذا القريب - بتحرك من المالك - بالطمع طمعا صوريا أو ما إلى ذلك ثم صدر حكم في هذا الطعن ، فهل يجوز أن يشغل العين بعد هذا القريب الحق في الطعن في قرار اللجنة ؟

السيد مختار هاني - أرى أننا سنستطرق في حديثنا إلى موضوع الصورية في العقود ، وهذه لها أركانها وطرق اثباتها ، وكل هذا تكفل به القانون المدني . وأخلص من ذلك إلى أنه متى ثبت أن المقدم صوري فهو منعدم .

السيد محمد عبد الرحيم - أتفق وما أثاره الأخوة بشأن وجود تزايد بين أحكام الفقرة الأولى من المادة ١٤ . كما أنني أتفق في الرأي مع الأخ مختار

البيها في المادة السابقة والتي يقع في دائرتها المبني لتقوم بتحديد أجرته وتوزيعها على وحداته بعد مراجعة ما تم إنجازها ومطابقته للمواصفات الصادرة على أساسها موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء وترخيص المباني ، السيد محمد صبري هيتي - وأيضا الفقرة ٢ من المادة ٩ التي تمنح الحق للمستأجر في أن يخطر اللجنة المذكورة يشغله للمكان المؤجر ، كما تنفي الفقرة الرابعة من نفس المادة بأنه « ويجوز للجنة أن تقوم بالتقدير من تلقاء نفسها أو بناء على إخطار من الجهة المختصة بعصر العقارات المبينة » بمعنى أن اللجنة أن تقوم بتقدير الإيجار من تلقاء نفسها .

ولهذا ، أرى أن حكم الفقرة الأولى من المادة ١٤ تزيد لا داعي له .

وكيس المجلس - لقد ألزمت المادة ٩ مالك البناء بإخطار اللجنة في موعد محدد من تاريخ نفاذ أول عقد إيجار أو شغل أية وحدة من وحدات البناء وذلك حتى تتولى اللجنة بتحديد أجرة البناء وتوزيعها على وحداته ، كما أتاحت هذه المادة للمستأجر الحق في إخطار اللجنة بشغله المكان المؤجر ... إلى آخر ما قضت به من أحكام .

وعلى العموم فأنني لا أرى في أحكام المادة ٩ ما يعطي المستأجر حق الطعن على قرار لجنة تحديد الأجرة وهو ما قضت به المادة ١٤ ومن ثم فيمكن أن يقال أن المادة ٩ خاصة بطرق إخطار لجان تحديد الأجرة حتى تتولى هذه اللجان عملا الذي يمكنها أن تقوم به أيضا من تلقاء نفسها . أما المادة ١٤ فخاصة بحق الطعن الذي رتب للمستأجر .

السيد محمد عبد الرحيم ادريس - إن المادة ٩ تمنح الحق للجنة في أن تقوم بتقدير الأجرة من تلقاء نفسها أو بناء على إخطار من الجهة المختصة بعصر العقارات المبينة ، بمعنى أنه يجوز لهذه اللجنة أن تقوم بالتقدير دون إخطار من المستأجر ودون أن يكون هناك مستأجر للعين فعلا ودون نفاذ عقد إيجار ودون إخطار من المالك .

وكيس المجلس - هذه مسألة أخرى .

السيد محمد عبد الرحيم ادريس - أود أن أقول : إن في المادة ١٤ غفلة قد يحاول البعض استغلالها للتلاعب بأحكام القانون ، ومن صور

اما اذا كانت عملية الايجار صورية ، فطبقا لاحكام العامة للقانون ، وكما ذكر الاممختار هاني ، فان عقد الايجار يكون غير قائم ، وتكون المين وكان لم يشغلها أحد على الإطلاق .

هذا ويجب أن نضع في اعتبارنا أن القانون يقصد بالمستأجر الاول الشخص الذي شغل المين بمقتضى عقد صحيح ، ومن ثم فانه اذا طعن وصدر حكم في الطعن فاننا نلتزم بهذا الحكم وتكون له الحجية على المستأجرين التالين للمستأجر الاول .

واعتقد أنه لا توجد شبهة أو معارضة لهذا النص في هذا الشأن .

اما المشكلة فنقتصر في نقطة الاعتماد أو عمله .

السيد أحمد كمال الحديدي - أرى أن نص المادة ١٤ سليم ولا يسلب حق السكان الجدد في الطعن . ذلك لأن نص المادة استعمل بالمباراة التالية : " اذا لم تكن المين مؤجرة " وبهذا لم يقصد النص البناء ككل ، وإنما قصد الوحدة السكنية التي عبر عنها بكلمة " المين " التي يسكنها أول مستأجر ، واستدل على صحة ما أقول بما جاء في الفقرة الثالثة من نفس النص ، من أنه في هذه الحالة يقتصر أثر الحكم الصادر في الطعن على أجرة الوحدة التي يشغلها الطعن وحده دون باقي وحدات المين ، ومن ثم لا ينسحب على ايجار شقق باقي السكان ، وذلك حتى لا تتعارض أحكام هذا النص مع أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١٣ التي قضت بأنه :

" وعلى قلم كتاب المحكمة أن يخطر جميع المستأجرين لباقي وحدات المين بالطعن والجلسة المحددة لنظره " فمضور جميع السكان هنا يلزمهم بالحكم الذي يصدر من المحكمة .

اما ما قضت به المادة ٢/١٤ فهو يقصر أثر الحكم على أول ساكن للمين أي الوحدة السكنية ، وهذا النص لا يسلب حق باقي السكان الجدد في أن يطعنوا أيضا .

وبناء على هذا كله أرى أن المادة ١٤ لا تتعارض مع ما قضت به الفقرة الرابعة من المادة ٩ من أنه " ويجوز للجنة أن تقوم بالتقدير من تلقاء نفسها أو بناء على إخطار من الجهة المختصة بحصر المقارنات المبنية " .

هاني عندما تصدى بالرد على موضوع الصوريه ، ولكني اطالب بمعالجة موضوع آخر خاص بملأني ما يمكن أن يضار به مستأجر المين .

فحيث ان الفقرة الرابعة من المادة ٩ تقضي بأنه يجوز للجنة أن تقوم بالتقدير من تلقاء نفسها

وهذا يعني أن للجنة أن تصدى لتقدير الايجار بعد شغل هذا البناء بأية صورة من الصور ولكن يجوز أن يتحصيل المالك في موضوع شغل المين حتى يصدر قرار اللجنة بتحديد الأجرة ثم يفلت موعده الطعن أيضا . ويقوم المالك بعد ذلك بتأجير المين لمستأجر آخر يكون بطبيعة الحال ملزماً بالقيمة الايجارية التي حددت .

ثم جاءت المادة ١٤ لتقضي بأنه " اذا لم تكن المين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الأجرة ، جاز لأول مستأجر لها أن يطعن على هذا القرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ نفاذ عقده " .

وأرى أن هذه الفقرة قد حددت حالة تأجير المين لأول مستأجر لها .

والتي اقترح اضافة فقرة نصها :

" وفي حالة عدم تظلم المستأجر الاول يكون للمستأجر الثاني الحق في التظلم في خلال شهر من تاريخ نفاذ عقده " .

وهذا النص المقترح كليل بعلاج ما يمكن أن يلجا اليه المالك من حيل بحيث اذا كان المستأجر الاول قريبا للمالك أو كان عقده الايجار الاول صوريا جاز للمستأجر الثاني أن يطعن .

ونفيس المجلس - انني اتساءل : ألم يفظ ما قاله الأخ مختار هاني هذه الصورة ؟ بمعنى أن المادة التاسعة تختص بعملية تقدير اللجنة للأجرة أما المادة ١٤ فتخاصة بعملية الطعن .

ان نص المادة ١٤ يفترض الصورة التالية :

عين لم تكن مؤجرة اطلاقا وقت صدور قرار لجنة تحديد الأجرة ، شغلها مستأجرا لأول مرة ، هذا المستأجر ، طبقا لاحكام هذا النص ، له الحق ، في الطعن على قرار اللجنة خلال ثلاثين يوما ، من تاريخ نفاذ عقد الايجار الخاص به .

المالك الى التحايل على القانون بأن يؤجر الوحدة السكنية ايجارا سوريا لاحد اقاربه، ثم يحركه ليطعن في الاجرة طعنا سوريا ايضا ، حتى تتحقق مصلحة المالك بتفويت ميعاد الطعن على من يستاجر المبنى بعد ذلك .

والسؤال الذي يطرحه الموضوع هنا هو : هل اذا ما استاجر هذه الوحدة السكنية موطن آخر - بعد أن تركها قريب المالك - يعتبر الحكم الصادر في الطعن نافذا في حقه ، على اعتبار أنه مستاجر ثان ، رغم أنه المستاجر الاول الفعلي للمبنى ؟

رئيس المجلس - انني لا أتكلم عن المستاجر السوري ، فهذا المستاجر سبق أن وضحنا أنه لا يمثل أية مشكلة ، ولقد ذكر الاستمثار هاني أيضا بأن عقد الايجار السوري منعدم ولا قيمة له .

السيد محمود السيد الشال - من السدى سيثبت سورية المقد ؟

رئيس المجلس - يتبع عنه اثبات السورية على المستاجر الذي يسعى وجود مثل هذا المقد .

والآن ما رأى السادة الاعضاء في الصورة التي اوضحتها لكم ، والتي قد تثير الاشكال ؟

السيد محمود السيد الشال - ان للجنة عنما تقدر القيمة الاجارية للوحدة السكنية في مبنى مكون من عدة وحدات ، فانها تقدر اجرة المبنى ككل ، ثم توزع التقدير الكلي أو العام للمبنى على الوحدات السكنية التي يتألف منها المبنى .

رئيس المجلس - هل تعني بكلامك هذا ان هذه الحالة التي طرحتها امامكم لا يمكن قيامها او تحققها ؟

السيد محمود السيد الشال - نعم اعني ذلك .

السيد عبد العاطي نافع - ان التماسا الذي طرحه السيد رئيس المجلس ، تساؤل مهم ، واني اوضح نقطة واحدة هي ان تكاليف البناء في ظل القانون ستكون مبرورة منذ البداية للمالك حيث يمكنهم معرفة القيمة الاجبارية للمبنى أو للوحدة السكنية اما من لجنة العوائد أو من لجان التنظيم ، اذ يقتضي المادة ٩ أصبح على المالك التزام بأن يخطر اللجنة في موعد

في الوقت الذي تعطى فيه هذه الفرصة للجنة الحق في تقدير الاجرة قبل ان يسفل البناء أي مستاجر ، جاء وضع المادة ١٤ (سليبا جدا وكفل ضمان حق المستاجر الاول للوحدة السكنية في الطعن .

رئيس المجلس - لدى سؤال يمكن أن تثيره احكام الفقرة الثانية من المادة ١٤ ، ويمكن أن تصور الحالة التي تثير هذا السؤال في الصورة التالية :

بناء مكون من عدة وحدات سكنية وجميعها متماثلة . استاجر احدي هذه الوحدات شخص لاول مرة ، ثم طعن هذا المستاجر طبقا لاحكام المادة ١٤ وصدر حكم في طعنه بالتخفيض في القيمة الاجبارية او قضي بحكم بغير ذلك . ثم جاء مستاجر آخر وشغل وحدة أخرى من البناء ، وكان هذا المستاجر اول شاغل لهذه الوحدة وقدم طعنا وصدر حكم في طعنه بخالف للحكم الذي صدر في الطعن الاول ، فما هو الحكم بينما العينان متماثلتان على ما سبق وذكرنا ؟ هل يسرى الحكم في شأن الطاعن الاخير على جميع المستاجرين أو يقتصر عليه ؟

السيد احمد كمال الخديدي - ان هذا الموضوع يحتاج الى نص ، ثمريسي وأنا أتكلم عن كرامة بوضعها الحالي ، اذ هي تعطى الحق للمستاجرين ولا تعارض بينها وبين المادة ٩ .

رئيس المجلس - هذا وضع سليم ، ولا تعارض بين المادة ٩ وبين الفقرة الثانية من المادة ١٤ ولا بين هذه المادة والمادة ١٣ ، ولكنني استسايل عن الصورة التي عرضتها والتي قد تثير الاشكال .

السيد محمود السيد الشال - في الواقع ان هناك وضعا يحكم الموضوع ، بمعنى أنه من المفروض أن يستكمل البناء ، ثم يكون للجنة بعد ذلك الحق في تقدير اجرة المبنى ومجموع وحداته ، أي ان اللجنة أن تقوم من تلقاء نفسها بتحديد انقيمة الاجبارية . ولكن الوضع الذي يمكن أن يصادفنا وهو ايضا الذي افاراه السيد رئيس المجلس يمكن أن يأخذ الصورة الآتية :

اما أن يكون البناء مكونا من وحدة مسكنية واحدة أو مكونا من عدد من الوحدات السكنية .

فاذا كان البناء عبارة عن وحدة مسكنية واحدة ، فان ما يمكن أن نخشاه يأتي من لجوء

ويعتبر الحكم الصادر في هذا الشأن ملزماً لكل من المالك والمستأجرين .

أذن طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٤ إذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الإجرة ، جاز للمستأجر الأول أن يطعن على هذا القرار ، ولكن لو طعن ساكن آخر أو عدة ساكن أمام المحكمة الابتدائية ، فإنه يترتب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير إجرة جميع وحدات المبنى طبقاً للمادة ١٣ ، ولكن هذا التقدير لا ينطبق على المستأجر الجديد لأنه لم ينص على أن له حق الطعن أمام المحكمة الابتدائية ، بل نص على مقسده في الطعن في قرار لجنة تحديد الإجرة .

المقرر - المادة ١٤ لا تنطبق إلا على حالة المنزل المستقل القائم بذاته .

السيد الدكتور عتوي ذكريا محمود النمرسي - إذا كان الأمر كذلك ، فعلمنا ينطبق حكم الفقرة الثانية من المادة ١٤ التي تنص على ما يأتي :

« وفي هذه الحالة يقتصر أثر الحكم الصادر في الطعن على إجرة الوحدة التي يشغلها الطاعن وحدها دون باقي وحدات المبنى » .

وأذن فالمفروض أن المبنى يحتوى على عدة وحدات .

رئيس المجلس - يبدو أن نص الفقرة الأولى من المادة ١٤ ورد تلافياً لأن يأتي المالك بمستأجر أول قريب له يطعن في قرار لجنة تحديد الإجرة كي يحصل على حكم من المحكمة الابتدائية المختصه بإغلاق الباب أمام من يلى هذا المستأجر .

السيد كمال بولس - لا شك أن الصورة التي عرضها السيد رئيس المجلس على جانب كبير من الأهمية ، ولنفرض كما يقول سيادته أن استأجر العين شخص ما لأول مرة ، ثم استأجرها بعده شخص آخر ، فهل يمتد أثر حكم هذه المادة على المستأجر الثاني أو لا ؟

رئيس المجلس - إن الصورة التي سبق أن أشرت إليها تتعلق بوحدة أخرى ، وليست نفس الوحدة .

السيد كمال بولس - إن نص المادة ١٤ واضح على نحو ما قرره السيد المقرر من أنه يتعلق بحالة معينة بالذات يمكن أن تقوم ،

محملة من تاريخ نفاذ أول عقد إيجار يوقع عليه ، كما أن للمستأجر أن يخطر نفس اللجنة يشغله المكان المجر .

وأرجو أن يكون واضحاً لدينا أن وحدات البناء تختلف قيمتها الإيجارية كل واحدة منها عن الأخرى ، حيث أن كل دور من المبنى له قيمة محددة وبناء على هذا فإن لجنة التقدير الأولى ستضع مثل هذه الاعتبارات موضع تقديرها ، ورداً على تساؤل السيد رئيس المجلس أقول أنه إذا فرض وكان هناك دور أول مثلاً مكون من خمس أو ست شقق ، قد صدر تقديرها كاملاً ، ثم جاء ساكن واستأجر شقة في هذا الدور وطعن في التقدير ، ففي رأيي أن كل الطعون التي تقسم عن نفس الدور يسرى عليها الحكم الذي صدر للسكن الأول وهكذا .

رئيس المجلس - إن القضاء سوف يستعين بكل هذه الاعتبارات .

السيد الدكتور عتوي ذكريا محمود النمرسي - أود أن أتوجه إلى السيد المقرر بالسؤال التالي :

المفروض إعمال نص المادة سيكون إذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الإجرة فقط . ولكن ما الحكم فيما لو طعن أمام المحكمة الابتدائية وصدر حكم ترتب عليه إعادة النظر في تقدير إجرة جميع الوحدات ، فهل تطبيق المادة في هذه الحالة أيضاً ، أو أنه يجب أن يعمل صدر الفقرة الأولى منها بإضافة عبارة أو المحكمة الابتدائية بعد عبارة وقت صدور قرار لجنة تحديد الإجرة ؟

رئيس المجلس - كيف تحدث الصورة التي يشير إليها السيد العضو ؟

السيد الدكتور عتوي ذكريا محمود النمرسي - تنص الفقرة الأولى من المادة ١٤ فصل البحث على أنه « إذا لم تكن العين مؤجرة وقت صدور قرار لجنة تحديد الإجرة ، جاز لأول مستأجر لها أن يطعن على هذا القرار » .

وتنص المادة ١٣ من هذا المشروع بقانون على أن يكون الطعن في قرارات لجان تحديد الإجرة أمام المحكمة الابتدائية ، ويترتب على قبول الطعن إعادة النظر في تقدير إجرة جميع الوحدات التي شملها القرار المطعون عليه ،

رئيس المجلس - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد عبد السلام حجاج - الواقع ان هذا المشروع بقانون ينظم العلاقة بين المؤجر والمستاجر ، فمن أين يأتي المقدم ؟ اننى اعتقد أنه من الضروري أن ينظم موضوع المقدم .

رئيس المجلس - ان هذه المادة لا تفكلم على المقدم ، بل المادة ١٧ من المشروع بقانون هي التى تتكلم عن عدم جواز اقتضاء المؤجر أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والاجرة المنصوص عليها فى المقدم .

السيد عبد السلام حجاج - اذن من أين سستأتى الزيادة التى يلتزم المؤجر بإدائها للمستاجر ؟

رئيس المجلس - انها تأتى كنتيجة للفرق بين الاجرة المتفق عليها فى العقد ، والاجرة الاقل التى قد تحددها لجنة تحديد الاجرة .

السيد عبد السلام حجاج - ان أية قيمة ايجارية لا بد أن تحدد أولاً عن طريق الجهة الادارية المختصة بشؤون التنظيم . لمن أين تأتى الزيادة ، اذا كان المستاجر قد دفع الاجرة التى حددتها تلك اللجنة ، على اعتبار أن هذه اللجنة هي اللجنة الاولى التى تحدد الاجرة قبل لجنة تقدير القيمة الاجبارية ؟

رئيس المجلس - ليتفضل السيد المقرر بتفسير الموضوع ، ومن أين يأتي هذا الفرق ؟

المقرر - تقدر قيمة مبدئية لاجرة عند اصدار ترخيص البناء ، وهذه القيمة المبدئية هي التى يتم التماقذ بين المؤجر والمستاجر على أساسها عند استئجار العين ، وعندما تقوم لجنة تحديد الاجرة بتحديد اجرة العين المؤجرة ، فمن الجائز أن ترى زيادة الاجرة المتفق عليها بين المؤجر والمستاجر ، كما قد ترى خفضها . فاذا رأت هذه اللجنة زيادة الاجرة عن القيمة المتفق عليها ، عندئذ يلتزم المستاجر بدفع قيمة الزيادة للمؤجر . لما اذا رأت اللجنة خفضها فيلتزم المالك بدفع الفرق بين القيمة المتفق عليها ، وبين الاجرة التى حددتها اللجنة .

رئيس المجلس - ارى أن تحال المادة الى اللجنة المشرفة لاعادة صياغتها فى ضوء هذه المناقشة ، والأآن الموافق على هذه المادة .

هي حالة الفيلات ، بمعنى أن يؤجر أحد الملاك فيلا يملكها إيجارا صوريا ، كما قال بعض الاخوة ، أو يسكنها المالك بنفسه ، ثم يخليها ليؤجرها لمستاجر ثان .

رئيس المجلس - من المعلوم ان الفिला أو المسكن المستقل يعتبر وحدة متكاملة ، بمعنى أنه لا يضم وحدات أخرى ، فاذا كانت المادة جاءت لتعالج موضوع المساكن المستقلة ، لما كان هناك داع لايراد نص الفقرة الثانية من المادة ١٤ وواضح منها أن هناك وحدات متعددة .

السيد عبد العاطي نافع - اعتقد أن ما نقوله ينطبق تماما على هذه المادة وفى نفس الوقت فانه ينطبق على المباني التى تضم أكثر من وحدة وذلك خلافا للتفسير الذى سمعناه الآن من السيد المقرر .

واعتقد أننا اذا عرفنا لجنة تحديد الإيجار نستنتج بالتالى عن ما قصده اللجنة من وراء استحداث هذه المادة ، فهذه اللجنة هي اللجنة المبدئية التى تحدد القيمة الاجبارية عند إعطاء ترخيص البناء .

المقرر - لا ، لا ، ان اللجنة التى يشير اليها السيد العضو ، هي لجنة تقدير ، ولكن اللجنة التى ورد النص عليها فى المادة ١٤ هي لجنة تحديد الاجرة .

رئيس المجلس - اعتقد أن الموضوع قد استوفى بحثا ، فهل توافقون على اقفال باب المناقشة ؟

(موافقة)

رئيس المجلس - والأآن فالوافق على المادة ١٤ يتفضل برفع يده .

(موافقة)

المقرر :

« مادة ١٥ » - يلتزم المستاجر فى حالة تحديد الاجرة بالزيادة عما هو منصوص عليه فى العقد بأداء الفرق مقتضا على اقساط شهرية لمدة مساوية للمدة التى يستحق عنها أو يسدده كاملا اذا أراد اخلاء العين المؤجرة قبل انقضاء المدة المذكورة .

وعلى المؤجر أن يرد الى المستاجر فرق الاجرة عند تحديدها بما يقل عما هو منصوص عليه فى العقد وبالطريقة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة .

رئيس المجلس - الموضوع معروض على المجلس ، ونحن الآن بصدد الاستماع الى وجهات النظر في صلده .

السيد أحمد الورداني - اعتقد انه لا ضرر مطلقا من الاخذ باقتراح السيد الزميل رفعت محمد بطل ، ولا سيما ، انه بعد صدور قانون اصلاح الزراعي ، وبعد تحديد قيمة الاجرة ، والتزامات المالك والمستاجر ، وضعت المؤسسة التعاونية الزراعية نموذجا معيننا لعقد ايجار موحد ، موجود الآن فعلا .

رئيس المجلس - لقد وضع هذا العقد للاسترشاد به .

السيد أحمد الورداني فرج - نعم لقد وضعته المؤسسة للاسترشاد به ، وهذا العقد يباع بتموغا ، وهو موجود لدى مؤسسة الائتمان الزراعي والتعاوني .

رئيس المجلس - اذا اخذنا بهذا الرأي بالنسبة لعقد ايجار ، فما مدى حرية المستاجر في ان يحتفظ شرطا من شروط العقد قسدا لا يرضيه أو يضيف نصا بالنظر الى الواقع الخاص بالمنزل الذي يريد سكناه . أو الشارع الذي يقع فيه ؟

السيد أحمد الورداني فرج - لقد وضعنا في هذا المشروع بقانون قواعد ثابتة لتحديد القيمة ايجارية ومن ثم أرى ان يتضمن عقد ايجار بأدنى ذى بدء حله ، وأما موضوع ثمن المياه والكهرباء فلم يعد موضوع خلاف .

رئيس المجلس - ان السيد العضو يشير الى المبادئ الأساسية التي يجب ان يتضمنها عقد ايجار .

السيد ممدوح خليل - من المسلم به ، ونحن نناقش أي قانون إلا ننسى قاعدة أساسية وهي ان العقد شريعة المتعاقدين .

صحيح ان لدينا بعض مبادئ لورداناها في القوانين الخاصة لاستقرار وضع معين أو لحماية طرف تجاه طرف آخر ، إلا ان هذا الوضع لا يصح ان ينتهي بنا الى صورة للعقد تتولى الدولة وضع جميع بنوده ، ثم يتعامل على أساسه جميع المؤجرين والمستأجرين .

ان لكل مالك ومستأجر ان يضما ما يشاءان من الشروط التي يتفقان عليها بما لا يخالف احكام هذا القانون . أما اذا خالفنا نصوص القانون فهذا يبدأ الفرع في التدخل ، غلب

احكامها الى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها يتفضل برفع يده .

(موافقة)

المقرر :

الفصل الثالث

في التزامات المؤجر والمستاجر

» مادة ١٦ - اعتبارا من تاريخ العمل باحكام هذا القانون تبرم عقود ايجار كتابة ويلزم المؤجر عند تاجر أي مبنى أو وحدة منه ان يثبت في عقد ايجار تاريخ ورقم وجهة إصدار ترخيص البناء ومقدار الاجرة الاجالية المقدرة للمبنى والوحدة المؤجرة وفقا للمادة السابعة من هذا القانون .

ويجوز عند المخالفة إثبات واقعة التأجير بجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات .

ويحظر على المالك القيام بأبرام أكثر من عقد ايجار واحد للمبنى أو الوحدة منه .

رئيس المجلس - هل لحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد رفعت محمد بطل - الواقع ان هناك مشاكل عديدة تقابل المواطنين بالنسبة لعقود ايجار ، اذ يلجأ كل مالك الى طبع عقد ايجار معين حسبما يراه له . فحيث لو ان وزارة الاسكان تبنت هذه القضية ، وقامت بطبع عقد ايجار موحد يتضمن أساسا وهودا موحدة .

رئيس المجلس - ما رأى السيد المستشار فيما أبداه السيد العضو بشأن إيجاد عقد ايجار موحد .

السيد المستشار بمجلس الدولة - الواقع انه ليس من مهمة الدولة ان تضع أمورا تفصيلية تتعلق بعقد بين طرفين ، وإنما مهمة الدولة ان تضع تصورا جامعة مألوفة أساسية ترتب ونظم هذه العلاقة ، ثم تترك تفاصيلها للمستأجر ، دون خروج على هذه النصوص .

رئيس المجلس - هذه مسألة يحكمها مبدأ قانوني معين ، ولربد ان نستمع الى رأى الزملاء بشأنها .

السيد رفعت محمد بطل - انني أعرض الموضوع على المجلس .

بأن العقد شرعية المتعاقدين على إطلاقه ، ولكنى فى نفس الوقت أقرر هنا ، أن المبدأ العام ما زال قائما وهو أن العقد شرعية المتعاقدين ، وأن النص القائم يجب إصاحه • إذ المادة ١٤٧ من القانون المدنى تضمنت فى فقرتها الأولى هذا النص •

حقيقه نجد فى كثير من الأحيان أن المصالح العام فى التخطيط للدولة يقتضينا الخروج على هذا المبدأ ، وهذا جائز أما غير الجائز فهو تعمد الخروج بصفة عامة لمطلقة على هذا المبدأ فهذا لا يستقيم مع النص القائم •

رئيس المجلس - ان قاعدة « العقد شرعية المتعاقدين » ، يجب أن تطبق فى حدود ما قرره الدولة من مبادئ ، ولا خلاف على ذلك •

السيد ضياء الدين داود - ان بعض المبادئ فى القانون المدنى أصبحت تاريخيه ومن بينها هذا المبدأ ، بليل أن المشروع قد تدخل فعلا فى العلاقات بين الافراد ، وإذا ما بحثنا عن المبادئ التى تحكم هذا المشروع بقانون ، نجد من بينها مبدأ « العقد شرعية المتعاقدين » ، لأن المشرع تدخل فوق إرادة الطرفين ، وأصل شروطا ليس من حق المتعاقدين أن يخالفوها ، إذن فى ظل هذا المشروع وفى ظل مفهوم قانون الإصلاح الزراعى وأمثالها من القوانين المنظمة لأنواع الاستغلال ، لم يعد المبدأ الذى يحكمها مبدأ العقد شرعية المتعاقدين • اننا لسنا الآن بصدد مناقشة القانون المدنى ، وإنما نحن بصدد تفسير النصوص التى يتضمنها هذا المشروع بقانون ، ونحن نضع هذا القانون أمام الذين سوف يطبقونه ، فلا ينبغى أن نقول لهم اننا راعينا قاعدة أن العقد شرعية المتعاقدين ، وإنما رأينا مبدأ آخر وهو مبدأ أن الدولة تتدخل وفقا لمبادئ فوق إرادة المتعاقدين •

السيد محمد صبرى مبللى - فى الحقيقة هذا الجدل الفقهي جدل محجب ، وقد آكون مؤيدا للاخ مختار هانى على اعتبار أن العقد ما زال وسيظل شرعية المتعاقدين ، رغم أن المشرع قد يتدخل فى بعض الأحيان بأسلوب معين ليحد من رضائية الطرفين عند التعاقد ، ولكن الذى لا شك فيه أن رضائية العقد مازالت هى المبدأ الذى يحكم العلاقة بين الطرفين ، أما فيما يتعلق باقتراح الاخ رفعت بطل

اعتبار أن نصوص القانون تمنع من أن يتضمن العقد مثل هذه الشروط •

ولذلك فأننى لا أزيد مطلقا الرأى الذى قال به السيد العضو رفعت محمد بطل ، وأرى أن يكتفى بمریان القاعة الأساسيه ، ثم يترضى على من يخالف هذه النصوص •

السيد ضياء الدين داود - أود أن أبدي تصحيحا بسيطا دون التدخل فى الموضوع • الواقع أنه فى ظل نظامنا الاشتراكي لم تعد القاعدة التى تحكم تصرفنا هى أن العقد شرعية المتعاقدين ، وإنما تسرى هذه القاعدة فى ظل نظام الاقتصاد الحر ونحن لا نسعى على هذا النظام • واعتقد أن صدر المذكرة التفسيرية لهذا المشروع بقانون قد أشار جزئيا إلى ذلك •

رئيس المجلس - هذه نقطة غير النقطة التى أثيرت بشأن تحرير عقد إيجار موحد •

السيد ضياء الدين داود - هذا مجرد تصحيح لمبدأ معين كان يحكم نظريتنا القديمة فى ظل القانون المدنى القديم السابق على النظام الاشتراكي الذى لم يعد يتيح للإرادة الحرة أن تتصرف فى التعاقد الا وفقا للتخطيط والاقتصاد الموجب •

السيد مختار هانى - الواقع أن فى تعقيب الاقتراح الذى تقدم به الزميل رفعت محمد بطل والخاص بوضع « فورمة » أو شكل معين لمقد الإيجار ، لأن الأخذ بهذا الاقتراح من شأنه أن يجعلنا دائما فى حدود ضيقة محدودة يحكمها هذا المقدم المطروح ، واعتقد أن العلاقات بين الملاك والمستأجرين لا يمكن إطلاقا أن يلم هذا العقد المحدود المكتوب بجميع ما قد يحوطها من شروط يجب أن يتضمنها هذا العقد •

ولذلك فمن رأى أن كل عقد لا يخالف هذا القانون ، هو عقد صحيح ويسكن أن يضيف إليه المتعاقدان ما يشاء من شروط ، ما لم تتعارض مع هذا القانون •

وأخشى إذا نحن وضعنا عقدا فى شكل معين ، ووضعت عليه التفة - كما قال بعض الزملاء - أن نخلق سوقا سوداء لهذه العقود ، كما رأينا فى كثير من مثيلاتها • وعلاوة على ذلك ، فأننى أتفق مع الاخ ضياء الدين داود فى أننا فى ظل النظام الاشتراكي لا نسلم

الطرف الآخر أن يثبت أن العقد موجود فعلا .

السيد أحمد الخواجه - وما مصلحته في أنه هو المؤجر والمقروض أنه أجاز الحق بمقتضى عقد الإيجار ، وليس هناك وسيلة إزاء تجسسه يؤجر دون عقد ، فلو افترضنا أن الدلت به إحدى وسائل الإثبات ثم جاء النص مطلقا ، ففي هذه الحالة تعطى الحق للمؤجر أن يخاف نسا تطليه الحق في وسيلة إثبات أخرى . -
أقول أن رخصه الإثبات بغير الدلت به يجب أن تكون للمستأجر فقط .

السيد مختار حسين هاني - إن هذا النص لم يأت بجديد . وإنما هو نقتل الأحكام القضاء وآراء الفقهاء ، وبالتالي فالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ لم يكن يشترط عقدا مكتوبا ، وكان يجوز في ظل هذه الإثبات قيام انعقد بكافه طرق الإثبات .

وعلى ذلك فإن نص الفقرة الثانية من هذه المادة لم يخرج عن هذه القاعدة .

ولذلك يجب أن يكون النص عاما بالنسبة للمالك والمستأجر حتى نواجه به حاله فقد عقد الإيجار من المالك مثلا ، وأنتي أتساءل لماذا نحرّم المالك من إثبات التصاعد بطرق الإثبات المختلفة ، إذا فقد المبدأ لاي سبب ؟ ولماذا نفرق بين المالك والمستأجر ؟ يجب أن تكون عادلين ، في كل ما يصدرعنا ، في الموازنة بين الطرفين .

السيد الدكتور متسوى ذكريا النورسي - إن الفقرة الأخيرة من المادة ١٦ تنظر على المالك القيام بإبرام أكثر من عقد إيجار واحد للمبني أو الوحدة منه . فما الحكم إذا أبرم أكثر من عقد ؟ إذا حدث هذا فأرى أن يكون لأول مستأجر حرم عقد إيجار مع المالك الحق في شغل المسكن ، طالما أثبت ذلك بكافه طرق الإثبات ، فليس من المقبول أن يشغل المسكن المستأجر الثاني .

وئيس المجلس - هذا التصرف من جانب المالك تترتب عليه عقوبة جنائية منصوص عليها في هذا المشروع بقانون .

السيد الدكتور متسوى ذكريا النورسي - بصرف النظر عن العقوبة يجب أن ينص على أن يكون من حق المستأجر الاول أن يشغل المكان .

وئيس المجلس - وما الحكم إذا كان تحرير العقدين ثم في نفس اليوم ؟ أعتقد أنه من الأفضل أن يترك ذلك للقضاء .

السيد أحمد الخواجه - الاصل أن يسلم

فاتواقع أن التواعد العامة في القانون لم تستلزم شكليه معينه في المحررات انرفيه ، ولدتها استلزم ذلك في المحررات الرسمية فقط مثل عقد البيع الذي اشترط انقاسون ان شهر ، لان الامر يستلزم ان يكون له مواصفات بذاتها ومشتملا على بيانات محددة ، اما العقد الرفي المحرر بين طرفي علاقته يحكمها القانون العام ، فلا يشترط القانون الا شرطا واحدا هو الا يخرج هذا العقد عن النصوص التي يشير اليها هذا القانون او غيره .

وهذه المادة بالتات مشتقة او منقولة نماما من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم علاقات عقد العمل التي يستلزم أن تكون العلاقة ميثية بالكتابة والا جاز نصاحب الشأن أن يثبت قيامها بكل طرق الإثبات .

السيد وقعت محمد بطل - أنتي أتكلم عن موضوع العقود التي يطبقها المالك بصيغة خاصة ، وغالبا ما تكون مقيمة لحرية السكان ، كان يثبت فيها الا يستعمل المصمد الا في اوقات معينة من اليوم ، أو يحدد استهلاك المياه . لذلك أرى أن تجمع عدد عقود من النماذج الموجودة حاليا وتوضع صيغة معينة ومنظمة ، ولكن بأشراف وزارة الاسكان ، وتوكل على جميع المالك .

وئيس المجلس - أرى أن يترك تنظيم هذا الموضوع لوزارة الاسكان .

السيد أحمد الخواجه - في الحقيقة أنتي لا أريد أن أدخل في جدل فقهي ...

وئيس المجلس - إن الجدل حول مبداء العقد شريعة المتعاقدين ، وهل يتسم ليشمل النظام العام ، وكذلك القاعدة الرضائية ، هذا الجدل موجود في كتب الفقه التشريعي ، ويثار دائما في كل مناقشة فقهية وأرى ألا نتوسع فيه هنا .

السيد أحمد الخواجه - أنتي أؤمن أن العقد ليس عقدا شكليا ، وإنما هو عقد رضائي ، والكتابة فيه وسيلة إثبات وليست حكما في العقد لذلك أطالب بتعديل الفقرة الثانية بحيث تكون « ويجوز للمستأجر عند المخافه إثبات واقعه التأجير وجميع شروط العقد بكافه طرق الإثبات » ، وبذلك لا يكون النص مطلقا ، بل يكون الإثبات بالبينة لمصلحة المستأجر .

وئيس المجلس - لنفرض أن من مصلحه

صاحب المصلحة في ذلك ، ويكون المستاجر مضطرا لقبول هذا الوضع المصالح

اذن يكون من حق المستاجر بعد ذلك ان يتبنت بكافة الوسائل ، لما ان تبين ذلك لطرفين فتمتعي هذا إخلال بقاعدة ان التمتع يجب ان يكون بالكتابة ، لان الحكم من الكتابه تنتفي هذا .

ولذلك ارى ان يكون حق الإثبات للمستاجر فقط .

وليس المجلس - اذن فالسيد ضياء الدين داود يتفق مع السيد احمد الخواجه في رايه .

السيد وزير الاسكان والرافق - ارى ان يكون نص الفقرة الثانية من المادة كالآتي :

« ويجوز عند الضرورة اثبات واقعه استاجر وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات » .
بدلا من « يجوز عند المخالفة » .

وليس المجلس - ان النقطة القانونية التي يدور حولها النقاش ابعد من التنظيم الواسع .

السيد المستشار بجلس التوبة - الواقع ان استبدال عبارة : « عند الضرورة » بعبارة « عند المخالفة » يمنع منازعات كثيرة جدا . قد تصور ، لانا اذا تركنا النص على ما هو عليه فهذا من شأنه ان يفتح بابا للاشكالات ، وسيخلطنا في جدل حول ما اذا كان هذا القانون الخاص الذي يحكم علاقات عامه يطبق أو لا يطبق رغم انه لم يشر فيه الى ما جاء في اتفاقون المدني والقواعد العامة ، ولن نصل الى نتيجة ، وستختلف احكام المحاكم في ذلك ، ولذا فمننا للمنازعات وضعا للاس على معيار سليم منضبط ، ارى استبدال عبارة « عند الضرورة » بعبارة « عند المخالفة » .
وهذه الضرورة متروكة لتقديرها للقاضي .

السيد احمد الخواجه - الضرورة تتعلق باحكام موضوعيه ولكن الاثبات لما ان يكون بالكتابة ولما بالبينه ، ويكون الاثبات بالكتابة فيما يتعلق اثباته بالكتابة وبالبينه فيما يتعلق اثباته بالبينه ، وليس هناك شيء اسمه الضرورة في الاثبات .

السيد ضياء الدين داود - اريد ان اقول اننا نسلم اليوم بان هناك ضرورة بالمسحه للمستاجرين ولا ضرورة تلجئ المسوخر بان يقتنع عن تحرير عقد ، اذن فالضرورة التي

المؤجر المستاجر عقد ايجار ، والحالات التي لا يكون فيها عقودا ايجار ، نايبة كلها من امتناع المؤجر عن تسليم المستاجر عقد الايجار حتى يستطيع التلاعب في أي وقت .

وليس المجلس - لقد اثار السيد مختار هاني نقطة مهمه ، وهي ان مؤجرا حر عقدا مع مستاجر ثم ادعى المستاجر في خصوصية نقطه من النقاط ان عقد الايجار لم تثبت فيه هذه الخصوصية ، ثم ادعى فقد العقد ويريد اثبات العكس .

السيد احمد الخواجه - العقد الضائع له حكم في القانون ، والاصل في القانون ان يكون العقد مكتوبا ، على انه في حالة فقد المستند المكتوب أو ضياعه يجوز الاثبات بالبينه وهذا مبدأ عام ، والذي يحدث ان شخصا يؤجر مسكنا دون عقد ثم يؤجر نفس المسكن لشخص آخر بعقد ، ثم يحصل على حكم بطرد المستاجر الاول ، وهذه إحدى صور التلاعب ، ويجب ان نحسم المستاجر من هذا التلاعب ، فالمفروض ان المالك يعطى للمستاجر ايصالا كل شهر مقابل ما يحصل عليه من ايجار ، ويقول النص « ويجوز عند المخالفة اثبات واقعة التعاقد وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات » وانني اتساءل ما المخالفة التي يراد اثباتها بالبينه ، ومن المسؤول عن تحرير العقد ؟

السيد ضياء الدين داود - اذا اخذنا بتصور انه عند المخالفة يجوز للطرفين الاثبات ، فمعنى ذلك اننا افينا الجزء الاول من المادة ، واجزنا اثبات عقد الايجار مطلقا بالبينه ، انما اذا جعلنا ذلك جزءا لطرف من الطرفين وهو الطرف الذي بطبيعته يجب ان ينفذ عقد الايجار ، فلا يعتبر هذا خروجا على النص الا جزئيا . وتكون في نفس الوقت اجزنا للطرف الضعيف اثبات حقه بالبينه ، لما اذا قلنا ان العقد لا بد ان يكون بالكتابة ، وعند المخالفة يكون الاثبات بالبينه فيمكن الاكتفاء بالنص على انه « يجوز اثبات عقد الايجار بالبينه » . وانما نحن نقول يجب ان يكون العقد مكتوبا وعند علم وجسود العقد المكتوب ، فان الطرف الضعيف وهو المستاجر لن يشغل المكان بغير موافقة المؤجر ، فهو لا يستطيع شغل المكان الا اذا كان عقدا ايجار مكتوبا . واذا اباح المالك للمستاجر شغل العين دون وجود عقد ايجار مكتوب ، يكون هو

والآن اعتقد أن هذه المادة قد استوفيت بحثها ، فهل توافقون على اقبال باب المناقشة ؟

(موافقه)

رئيس المجلس - أمامي اقتراح بتعديل الفقرة الثانية من هذه المادة ونصه : « ويجوز للمستأجر عند المخالفة اثبات واقعه بالتأجير وجميع شروط العقد بكافة طرق الاثبات »

أي أن يكون الاثبات حقا للمستأجر فقط ، باعتباره الطرف الضعيف وصاحب المصلحة في هذه الحالة . فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(موافقه)

رئيس المجلس - والآن الموافق على المادة ١٦ من حالتها إلى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في ضوء ما دار من نقاش حولها ، والاقتراح الذي وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده .

(موافقه)

المقرر :

« مادة ١٧ - لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالوساطة اقتضاء أي مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أي مبلغ اضافي خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والاجرة المتوصف عليها في العقد »

ويسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر »

رئيس المجلس - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد سيد زكي - ان نص المادة لم يشر إلى مقدم الايجار ، ولذلك فاني أسأل السيد المقرر هل النص المعروض يجيز مقدم الايجار ؟

المقرر - ان نص المادة لا يجيز دفع أي مبلغ خارج نطاق العقد .

السيد سيد زكي - اذن معنى ذلك أن مقدم الايجار غير جائز .

رئيس المجلس - تنص الفقرة الاولى على ما يأتي :

« لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالوساطة اقتضاء أي مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أي مبلغ اضافي خارج نطاق عقد الايجار »

يرى السيد المستشار تركها لولييه يجب أن نجددها من الآن ونقول ان الضرورة غائمه قبل المستأجر وليست قائمة قبل المؤجر .

السيد حسين محمد عبلان - في الحقيقة انه لضمان تنفيذ العقد وجود المتأجر ، اقترح اضافته العبارة الآتية إلى الفقرة الاخيرة من المادة « مع ايداع صورة من هذا العقد بالجهة الادارية » وتكون وحدة المرافق والاسكان .

رئيس المجلس - اننا نريد تبسيط المسائل بالنسبة للجماهير لا تعقيدها .

السيد صالح ابراهيم محمد - الواقع ان الزام اصحاب الشأن بضرورة إبرام عقود الايجار كتابية يسرى اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القانون ، ولكني أود أن أشير إلى حقيقة لسناها ، وهي أن المناطق التي كانت خارجة عن كردون البندر لم تكن تخضع فيها عقود ايجار ، فالكثير من المواطنين يسكنون هذه المناطق دون عقود ايجار ، ومن ثم أرى لزاما علينا أن نضع تعظيما بأن يمتد سريان هذا الحكم إلى فترات سابقة على تاريخ نفاذ هذا القانون .

رئيس المجلس - كيف يتسحب ذلك إلى فترات سابقة ؟

السيد صالح ابراهيم محمد - قلت ان هناك مناطق كثيرة في القاهرة الكبرى كانت أساسا غير داخله في كردون القيسم ، وأرى انه يمكن تحرير عقود ايجار بالنسبة للوحدات السكنية في هذه المناطق اعتبارا من تاريخ ادخالها في الكردون .

السيد محمود السيد الشال - من حق واضح اليد ، أي المستأجر أن ينهب إلى الجهة الادارية المختصة ويطلب المالك بتحرير عقد ايجار في القيسم التابع له . ولا يمكن أن يمتد أثر هذه المادة إلى تاريخ سابق لا يمكن تحديده .

السيد صالح ابراهيم محمد - لقد لجأ الكثير من المواطنين إلى الاسلوب الاداري للحصول على حقوقهم عن طريق الشرطة أو النيابة ولم يتمكنوا من اجبار المالك على كتابة عقود ايجار .

رئيس المجلس - اذا كان هذا متعذرا عن طريق الشرطة ، فهل يمكن أن نطلب من المالك أن يصرر عقدا بزمائه ؟

أما أننا نلجأ إلى إباحة دفع المقدم للحصول على مسكن ، فهذا أمر يتناقض مع أبسط قواعد اشتراكيتنا حتى ولو دفع للمستأجر فوائد على هذا المقدم لأن النتيجة واحدة ، وأرى أنه من الأفضل أن يقتصر المالك بدلا من ذلك ، بالمبالغ التي يحتاج إليها من وزارة الإسكان والمرافق أو من البنوك المتخصصة ، وأنتم هذه الفرصة وأطالبت وزارة الإسكان والمرافق بأن تعمل على خفض سعر الفائدة على عمله القروض بما يتشعب مع تشجيع حركة البناء ، وشكرا .

السيد نظمي المسيوني - أؤيد السيد الزميل سيد زكي في عدم السماح للمالك بالحصول على مقدم الإيجار حتى لا يتحكم المالك في المستأجر خاصة إذا علمنا أن مقدم الإيجار قد وصل في بعض الأحيان إلى ألف جنيهه للشقة الواحدة في القاهرة والجيزة وهو مبلغ لا تدفعه إلا فئة قليلة تتمثل في واحد أو اثنين في المائة من المأطنين ، أما الغالبية العظمى من أفراد هذا الشعب فلما جزة تماما عن أن تتحمل مثل هذا المقدم أو أكل منه بكثير ، أننا هنا نقرع للغالبية العظمى من أفراد هذا الشعب ، ولذلك أقرح حذف الفقرة « خارج نطاق عقد الإيجار » بحيث تصبح المادة على الوجه الآتي « لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة اقتضاء أي مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أي مبلغ إضافي زيادة على التأمين أو الإجرة المنصوص عليها في العقد » .

السيد عبد الفتاح عزام - انني في الواقع أوافق الأخ سيد زكي فيما قاله ، وأعتقد أن المادة وفقا لتفسير السيد رئيس لجنة الشئون التشريعية ستسمح بأن يكون هناك مقدم إيجار بمبالغ طائلة يتناولها المالك من أي راغب في الحصول على شقة ، والحقيقة أننا نلشع من أجل غرضين هما توفير المسكن وفي الوقت نفسه إعطاء المالك الفرصة لي أن يستثمر أمواله بدلا من اكتنازها .

إن وزارة الإسكان لا تالو جهدا بامكانياتها المحدودة الآن في تشجيع الراغبين على البناء ، وأعتقد أنه في القريب سيكون في استطاعة الوزارة زيادة هذه الامكانيات ، وانني أتخيل الآن مالكا اقتصر الحد الأقصى من وزارة الإسكان وإقام بها اقترعه وبما عنده عمارة من سبعة أو ثمانية طوابق ، ثم توقف عن

زيادة عن التأمين والإجرة المنصوص عليها في العقد .

فهل مضمون النص يقتضي جواز حصول المالك على مقدم إيجار ؟

السيد أحمد الفواجه - هذا النص يسمح للمؤجر أن يحصل على مقدم إجرة مهما كانت قيمته ، فيجوز للمؤجر في ظل هذا النص أن يبرم عقد إيجار لمدة عشر سنوات وأن يقتضي إجرة العشر السنوات مقدما .

وليس المجلس - على أي أساس ؟

السيد أحمد الفواجه - على أساس أنه يقتضي إجرة ، وهذا ردى على تسامح الاخ سيد زكي بالنسبة لمقدم الإيجار .

وليس المجلس - معنى ذلك أن النص يوضعه الحال لا يمارض مع أخذ مقدم .

السيد أحمد الفواجه - إن النص يمتنع الملاك المؤجرين الحق في اقتضاء أي إجرة مقدمه وعليما أن تكون واضحين لأن الإجرة جزء من العقد بل هي ركن في عقد الإيجار ، ولا تجوز أن تقصر على غير ذلك .

السيد سيد زكي - أرى أنه لا يمكن قبول مبدأ دفع مقدم إيجار لمسكنهما تحت أي مبرر أو تسمية ، فلا يمكن ونحن نضع قانون العلاقة بين المالك والمستأجر الذي تنتظره الجماهير بفارغ الصبر أن نقدر خطأ يحدث حاليا أو استغلا أيا كان .

انني إذ أؤيد تشجيع القطاع الخاص بكافة الوسائل ، للاسهام في حل مشكلة الإسكان أيمانا مني بأنه إذا لم يشارك هذا القطاع في حل هذه المشكلة المزمعة فسوف نتفاجم ، وليس معنى هذا أن أبيع مبدأ دفع مقدم ، حيث إن إباحة معناها أن القادر هو الذي سوف يحصل على مسكن أما غير القادرين وهم الغالبية العظمى من هذا الشعب فلن يحصلوا عليه ، وانني ألتسلل أين تكافؤ الفرص التي هي إحدى دعائم اشتراكيتنا في هذا القانون؟ وإذا كان الهدف هو تشجيع القطاع الخاص فأعتقد أنه يمكن تشجيعه ومساعدته بصفة وسائل مثل توفير مواد البناء بالاسعار المناسية مثلا . وهذا ولقد قامت وزارة الإسكان مشكورة في الشهور الأخيرة ببعض التيسيرات وقلعت للمواطنين المساعدات في حدود امكانياتها ، ونحن نطالب بالمزيد لتشجيع حركة التنمية ،

لقد كانت قضية خلو الرجل التي حورت هي قضية الإسكان عموماً حيث أخذت دوراً كبيراً في المجتمع كله ، وعندما انتهينا من حصول الرجل ظهر أسلوب جديد ابتدعه المالك وهو مقدم الإيجار ، هذه الأساليب يجب أن نلم بها حتى يمكن معرفة ما ستفعله بالنسبة للقانون المروض علينا .

إن نص المادة يعطي المالك الحق في أن يطلب آتت جنيته نظير عقد وإيصالات لمدة ٣ أو ٤ سنوات ، هذا في الوقت الذي تشير فيه المادة ١٠ من مشروع القانون المروض إلى أن لصاحب العقار أن يحصل على نسبة ربح معينة على أساس أن المبنى يستهلك في مدى خمسين عاماً ، فكيف يستقيم هذا مع التفسير الذي ذكره السيد رئيس لجنة الشؤون التشريعية والذي يمكن المالك من الحصول على تكلفه المبنى في يوم واحد ؟ إن الـ ٨٪ التي غررتها المادة العاشرة إذن ليست على مال مستثمر في بناء ، لذلك أرى ضرورة وضع حد لمقدم الإيجار وبذلك نضمن الجاهرين الذين ليس لديهم إمكانيات دفع المقدم ، واقترح أن تعدل المادة إلى ما يأتي :

« لا يجوز للمؤجر بالملأ أو بالواسطة اقتضاء أي مقابل أو تعاقب بسبب تحرير العقد ولا يرتبط تحرير العقد بطلب مقدم من المستأجر أو أي مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار وزيادة على التأمين المنصوص عليه » .

وعلى السيد وزير الإسكان وضع نظام يحدد المدة الملزمة لاتمام العقار عند الترخيص حتى لا يترك المالك العقار دون اتمامه ، كان يتركه دون بياض أو من غير دورات مياه ، وبعد ذلك يقول إن من يريد السكن عليه استكمال باقي التشطيبات ، مما يوجب ضرورة وضع قواعد تمنع مثل هذا الأسلوب في التحايل على تسليم المقاز كاملاً .

السيد قسبه الدين هود - الحقيقة أننا حين نراجع المشروع متكامل نجد أن هناك اتجاهاً من المشرع لعمل توازن كامل ما بين حقوق طرفي هذا التعاقد .

لقد حددت المادة ١٨ قيمة التأمين بما يعادل أجرة شهرين وتم تركه للراداة المطلقة ، ثم نجد مشروع القانون خلوا من التحدث عن مقدم الإيجار ، بمعنى أنه يطبق للمؤجر أن يتقاضى ما يشاء من مقدم الإيجار دون قيد أو حد ، أي

تشطيب العمارة لسجز مائي ، فتقدم اليمجموعة من راغبي السكن واراودا موارنته في انتهاء باقي الأعمال ، فهل يجوز للمالك أن يحصل على المبالغ اللازمة لذلك منهم على أن يثبت هذه المبالغ في عقد الإيجار ، شرطه أن يثبت أن التسليم سوف يتم بعد ٣ أو ٤ أو ٥ أو ٦ شهور ؟ انني أرى أن في هذا خلا لآزمة المساكن وبالتالي تشجيعاً للقطاع الخاص على البناء .

السيد حمدي حواث - الواقع والملاحظ في هذه الأيام وفي خلال السنوات الأخيرة أن القطاع الخاص لم ولن يكف عن إقامة المباني ، ولا داعي إطلاقاً للتخوف طالما أن هناك تخطيطاً وسياسة موجهة للاقتصاد البلاد ، ودليل على ذلك أنه منذ إصدار القرار الخاص بانتهاء تجارة الجملة تحولت رؤوس الاموال من هذه الناحية إلى إقامة مباني ، واعتقد أن العمران سيمتد خاصة إذا هيات الدولة عوامل تشجيع البناء ، كأن تقوم مثلاً باصلاح وتسوية أراضي الصحراء واعطائها مجاناً لكل من يتقدم للبناء ، واعدوا قانون لا خوف إطلاقاً من توقف أعمال البناء ، وأرى أن الكلام الذي لفسر به السيد رئيس لجنة الشؤون التشريعية المادة ١٧ من أن الاجر جزء من التعاقد سوف يمكن المالك من أن يعمل عقداً بمدة ولتكن ثلاث سنوات ، ويأخذ أجرة الثلاث السنوات مقدماً وهو ما يفتح المجال لاستغلال محدودى الدخل وهم الغالبية العظمى من أبناء هذا الشعب ممن يرغبون في السكن .

ولذلك أرى أن تكون الاجرة مشاهرة على ألا يجوز أن يزيد المقدم على أجرة شهرين مهما كانت مدة التعاقد هذا بالنسبة للفقرة الأولى للمادة ، أما فيما يتعلق بالفقرة الثانية فأنني أستاذل عن المحكمة من هذا المحظر بالنسبة للمستأجر .

وليس المجلس - إن المحكمة من وجود هذه الفقرة هي منع المؤجر من الباطن في الحالات المسوح بها من أن يقبض مقدماً من الذي يؤجر له .

السيد عبدالماحي نافع - انني مؤمن بالكلام الذي قاله الأستاذ أحمد الخواجه فيما يتعلق بنص المادة وارتباطها بمقدم الإيجار ، ولكن بالنسبة لهذا التوضيح أرى أنه يجب أن نستعرض - ونحن بصدد تشريع جديد - الأساليب التي اتبناها المالك في الافتراضات الضمنية،

لا بد من تشجيع القطاع الخاص للتيسير على طالبي السكن ، وأفترض أنني أطلب مسكنا ومعنى مبلغ يمكنني من معاونة المالك لينجز لي هذا السكن فما الضرر في ذلك ؟

ونيس المجلس - إن النص المقترح يحدد قيمة المقدم لمدة استرداده .

السيد أبو الفتح الجندي - انني أتصور المشكله من الواقع كما يأتي :

مالك لديه عقار يريد أن يؤجره ولماحه مستأجران ، أحدهما لديه الامكانيات المالية لدفع المقدم والثاني - وقد يكون أكثر حاجة ليست لديه الامكانيات لدفع مقدم ايجار لمدة سنة أو حتى شهر ، لا شك أن المالك سيفضل الاول ، وهذا ضد مبادئ الاشتراكية ، لأنه يعني أن من لا توفي لديه الامكانيات المالية لا يستطيع أن يحصل على سكن . أرى الاتفاق هذه المادة حاللا دون حصول الفقير على حقه خاصة إذا كان محتاجا لهذه الشقة ، أن ادخال أي تعديل على المادة يسبب بذل مقدم ايجار سنة أو حتى ثلاثة أشهر وهو مبرر لارتكاب المخالفات والعودة إلى ما كنا فيه بالنسبة لخلو الرجل ، وبدا من الحديث عن خلو الرجل نتجت عن مقدم ايجار وللدخل في دوامة .

التي أطلب بتعويض المقدم تحريما . تأمل وأن يكفى بدفع التأمين .

(تصديق)

السيد محمد سعيد عبد الممنم - الواقع أن مهمة من يتدخل عن المقدم ، أصبحت صعبة بعد التصديق الذي قابل به المجلس بأسماعه عن منح المقدم متما بآنا ، ولكن على الرغم من ذلك فأنتي أصرت على إبداء رأيي بآمانه في هذا الشأن ، إذ لو وافقنا على المنع التام للمسلم الايجار ونقصنا على ذلك ، فإنه سيحدث كما قال الزميل عبد العاطي نافع - وليس لي أن أكمل بالقائه السرد التاريخي للمشروع - أن نواجه بأن المالك يمكن أن يحصل على سلفة أو على قرض من المستأجر بما قيمته ١٠٠٠ جنيه . ولندع جانبها فكرة أن يحصل المالك على قرض أو حتى على مقدم الإيجار وسأرجع بخصراتكم إلى ما ورد في المادة ٩ من مشروع القانون وستجدون أنها تتميز بذلك بصورة أخرى فقد وردت فيها الفقرة التالية :

« ويلتزم المالك بتسليم العين المؤجرة صالحة

أننا جعلنا التفاضل ما بين المستأجرين . بمقدار ما يستطيع آل منهم أن يدفع ، وهل هذا جائز ؟ أرى أننا لو اجزنا ذلك لنكون في أنواع تحتت ينطبق ان العاد على ان يدفع هو المصدر على أن يستأجر ، إما غير انقدر فليس نه نصيب في الايجار ، وهذا لا يتفق مع أنواع اننى نعيشه الآن .

ان المشروع المعروض قد جاء خلوا من الاشارة إلى تنظيم ونوعية أعمال البناء ، ثم جاء خلوا أيضا من تنظيم حلم المياني ، وكل لنا نود أن يتضمن مشروع القانون جميع القوانين الخاصة بالاسكان ليتمكن الرجوع إليها عند الحاجة ، وشكرا .

السيد وزير الشئون الاجتماعية ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة - من المسلم به ان أنكل يسعى إلى تحقيق هدفين :

الأول : هو منح استغلال المالك للمستأجر .

الثاني : هو توفير المساكن للناس .

وكلنا نسعى إلى تحقيق هذين الهدفين وإن اختلفت الآراء في سبيل ذلك ، ولا شك أن من وسائل توفير المساكن تشجيع القطاع الخاص بمنحه قروضا معينة ، ولكن هذه القروض لا يمكن أن تكفى طالبي البناء ، كما ذكر الآن ، كذلك لا يمكن أن نتروك اليأب مفتوحا - كما ذكر السيد ضياء الدين داود لدفع مقدم الايجار دون حدود ، كذلك لا يمكن أن يمنع تشجيع أصحاب المياني على البناء تيسيرا لطالبي السكن ، ومن أجل ذلك أقترح اضافة الفقرةين الأتيتين إلى المادة ١٧ :

ولا يجوز أن ينص في العقد على أن يتقاضى المؤجر أجرة تزيد على أجرة شهر .

ومع ذلك يكون مالك الوحدة المستجدة التي لم يسبق جعلها أن يتقاضى من المستأجر مبلغا يعاونه على اتمام بناها لا يجاوز ايجار سنة على أن يسترد المستأجر ما دفعه خصما من الاجرة بعد أدنى قدره نصف الاجرة الشهرية .

(ختمة)

ونيس المجلس - الفكرة هي أن الحكومة تزيد إياحة المقدم مع تقييمه بحيث لا يجاوز ايجار سنة .

السيد وزير الشئون الاجتماعية ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة - الهدف من أنه

السيد محمد سيف الدين النعم - هناك صورة أخرى أرجو أن أعرضها على السادة الزملاء لمعرفة رأيهم فيها من ناحية علاقتها بالاقتصاد وتشجيع العمران .

انني اصور الموقف كالآتي - فقد قرأت اعلانا لاحدى شركات القطاع العام ، واعتقد انه اعلان جيد ، يتصل بالموضوع الذي نحن بصلحه .

انني مواطن عادي - والمفترض هو تحسين النية بين الملك والمستأجرين - ولدي ٢٠٠ جنينة أو ٣٠٠ جنينة وأريد الزواج ، وبهذا المبلغ أستطيع أن أجد للسكن الملائم ، أو لنفرض أن لدى قطعة أرض أو مخرات معينة فما الذي يمنع أن اعطي هذه المخرات الخاصة إلى أحد الملك يكون لديه منزل مكون من ثلاثة أدوار أو أربعة حتى يتمكن من أن يستكمل البناء ويبني لي شقة فوق هذا العقار وبذلك أسهل لنفسه هذه العملية . ان مؤسسة الاسكان قد قامت بعمل مشروع مشابه ، حيث أعلنت أن من لديه قطعة أرض يمكن أن يسلمها للمؤسسة ويعطي له مقابلها وحدة أو وحدتين أو ثلاث وحدتين في المبني الذي يقام في العين . وهذا يوضح انها عمليات معاونة كلها ، وانا لو ابعدنا سوء النية وسوء الظن ودخلنا في الموضوع من باب حسن النية ، لوجدنا أنه من الممكن بطريقة أو بآخرى أن نشجع عملية المساهمة بشرط أن تكون هناك الضمانات التي اقترحها ، وهي اشتراط نسبة من الايجار أو نسبة زمنية على أن يدفع المالك فائدة عن المبلغ الذي يحصل عليه من المستاجر ، وشكرا .

السيد مختار هاني - قبل أن أبدي رأيي في هذا الموضوع ، لي سؤال توجهه الى الحكومة في هذا الشأن .

ففي الخطة التي يبدأ تطبيقها من أول يوليو ١٩٦٩ ، ولمدة ست سنوات ، موضوع في الاعتبار أن القطاع الخاص سيقوم ببنيائه ٤٠٧ و ٥٠٠ وحدة سكنية ، أي ما يوازي ٦٥٪ من خطة السنوات الست .

فالسؤال هنا ، هل وضع في الاعتبار ، عند تقدير هذا المبلغ ، ما يتقاضاه المؤجرون من المستأجرين من مقدم ايجار ؟ ثم ما الوضع لو عطلنا تقاضي المقدم ومنفاه كلية ، هل ستتوفر لدينا الامكانيات التي تمكن بها من تحقيق الخطة ، وما تقصده من أرقام بغض النظر عن هذا التشبيك ؟ انني مع مناقضتي الشخصية ، لفكرة السماح

للاستعمال والا جاز للمستأجر بترخيص من قاضي الامور المستعجلة استكمال الاعمال الناقصة مع خصم التكاليف من الاجرة وذلك بعد اعذار المالك بالقيام بها .

وكما قال الاخوة الزملاء من قبل فانه عن هذا الطريق يستطيع المالك ترك بعض عمليات في المبني دون استكمال ويترك للمستأجر أن يستكملها على حسابه وبذلك يكون قد حصل على مقدم او ايجار بطريقه أخرى حسب نص المادة التي واعنا عليها من قبل ، لذلك - حتى نواجه المساهم بشجاعه - يجب الا ننسى اننا نتكلم عن امر واقع من أن كل من لديه مال يمكنه أن يسكن فعلا ، وبذلك فانه يقدر الأسكان يمكن ان يأخذ بالاسلوب الذي يتيح اكبر عدد من الناس ان يجدوا السكن الملائم ، ولهذا فانه أزيد اقتراح السيد ضياء الدين داود والاقتراح المقدم من السيد وزير الشؤون الاجتماعية والذي يقضى باياعه المقدم بشكل أو بآخر على أن تكون هذه الاياعه مقبولة بقيود .

أولا - اما اشتراط مدة زمنية معقولة لتفوق عليها هنا ، واما اشتراط نسبة معينة من الايجار . فمثلا النسبة التي ايجارها عشرة جنيئات يمكن أن يدفع عنها مقدم ايجار لمدة ١٠ اشهر وبذلك يكون المقدم ١٠٠ جنينة ، والنسبة التي ايجارها خمسة جنيئات يمكن أن يدفع عنها مقدم ايجار لمدة سنة أو ٦٠ جنيتها ، وهذا امر معقول . ثانيا - اننا في هذه الحالة ، يمكن أن ننص على فائدة يتقاضاها المستاجر عن المبلغ الذي دفعه ، وبذلك ندخل في موضوع التيسير على المالك اذ يمكن أن نقول للمالك انك ستحصل على مائة جنينة بفائدة ٥٪ أو ٦٪ وبذلك يمكن أن توفر منضدا من مصادر التمويل للاسكان .

انتقل بعد هذا الكلام عن موضوع آخر يتصل بهذه المسألة .

(خضية)

رئيس المجلس - أرجو أن نتجهج الجو الذي يمكننا من الاستماع لكل ما يقال ، وفي الموضوعات التي تختلف عليها الآراء ، ليس من الضروري أو من المحتمل أن يكون رأى المستمع متفقا مع رأى المتحدث ، فلا يستلحق الاختلاف في الرأي أن يقاطع المسمع المتحدث ، بل علينا أن نستمع اليه حتى النهاية ولا ضرر من ذلك فان صوت الضو ملك له يصوت به في الجانب الذي يراه ، ولكن هذا يقتضي أن نسمعهم الى حجب الآخرين ، وانكم بهذا تلتقون عهنا كغيرا على في تلخيص كل ما يقال .

وتيس المجلس - أرجو السادة الزملاء الإيجاز في كلماتهم ، والاقتصار على ما يوضح الإضافات الجديدة فقط لموضوع المناقشة .

السيد محمد خيرى هاشم - اننى متفق تماما مع زملائى الذين طالبوا بمنع دفع مقدم الإيجار ، لاننى هنا فى المجلس ، لا أعبر عن رأى الشخصى ، بل أعبر عن وجهه نظر الجماهير ، وهى ترفض تماما فكرة دفع المقدم ويجب علينا هنا أن نتجاوب مع اتجاهاتها .

أما ما يختص بما أثير حول امكان تحايل الملاك على أخذ مقدم إيجار تحت ستار القرض، فهذا موضوع آخر ، وسوف تقوم وزارة الاسكان بتسيير سبل الاقتراض للراغبين فى إقامة المباني . كما أن هناك شركات أخرى تقوم أيضا بأقراضهم .

واعتقد أننا لو استطعنا أن نوثر للراغبين فى إقامة المباني ، كافة مواد البناء بالأسعار الرسمية ، لرفعنا عن كاهلهم عبء الكثير من التكاليف والمناعب .

هذه هى الوسائل التى أرى أنه يمكن أن تساعد بها الراغبين فى إنشاء المباني السكنية . أما مقدم الإيجار فلا يمكن أن نسمح بتحويل الجماهير لدفعه .

وتيس المجلس - لدينا الآن جانبان فى هذا الموضوع : جانب يرى منع المقدم حتى لا يهرق الناس ، وحتى يمنع استغلال الضعفاء منهم . أما الجانب الآخر فيؤيد دفع المقدم على أساس أنه مساندة اقتصادية ، تفتح الباب أمام إقامة المباني والاتساع فيها .

فهل هناك فكرة جديدة حول أى من الرايين ؟

السيد ضياء الدين داود - فيما يتعلق بما ذكره السيد الزميل محمد سيد عبد المنعم ، من أن الملاك قد يمكنهم الحصول على مقدم الإيجار تحت ستار القرض ، فإن هذا القول مردود عليه بما على :

أولا - أن هذا الوضع يتصادم مع نص المادة ١٧ التى تقول :

« لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو اتعاب بسبب تحرير العقد ، أو أى مبلغ إضافي خارج نطاق عقد

للملاك بالحصول على مقدم إيجار ، لاننى مستأجر وأشعر تماما بما يعانيه المستأجرون فى هذا المجال ، ألا أننى - فى نفس الوقت - لود أن أكون واقعيا ، ولا أكون عاطفيا الى مالا نهاية . وأريد ألا يخلل التخطيط .

فإذا كانت هناك وسيلة أخرى يمكن بها استكمال المعد المطلوب من الوحدات السكنية المقررة فى خطة السنوات الست ، مع استبعاد مقدم الإيجار الذى يتقاضاه الملاك ، فعلى الرغب والسعة ، وليكن الحظر تاما حتى لا توجد أى مجال لتلاعب الملاك .

السيد احمد فؤاد عبد العزيز - فى تصويرى، ونحن نشرع اليوم لصالح جماهير الشعب العاملة ، أن من الصعب جدا ، بل من غير المقبول على الإطلاق أن يصدر تشريع من هذا المجلس ، يسمح بدفع مقدم إيجار للملاك لأن هذا الوضع مثار شكوى الجماهير فى كل مكان .

أما بالنسبة لما استمعنا إليه من بعض السادة الزملاء من مبررات لاجازة دفع مقدم الإيجار ، فهذا ما أعارضه بشدة ، ويمكن النظر فى تقديم المونة لراغبى البناء بطرق أخرى . فقد طرح السيد الزميل محمد سيد عبد المنعم فكرة اقراض الملاك ، ولا يمكن أن أتصور أنموطفا إيجارز مرتبه الشهرى عشرين جنيها ، ويريد استئجار احدى الشقق ، يلجأ ، فى سبيل الحصول عليها ، الى اقراض مالك يبنى عمارة ثمنها ٢٠٠ ألف جنيه .

وتيس المجلس - أعتقد أن السيد الزميل محمد سيد عبد المنعم كان يريد أن يوضح أن الملاك يستطيعون الحصول على المقدم تحت ستار القرض .

السيد احمد فؤاد عبد العزيز - نعم ، أعرف أن مثل هذا التحايل يحدث فعلا . ومن غير المعقول أن نطلى الفرصة للملاك ونسمح لهم بتقاضى مقدم إيجار ، بحيث تصبح تحت نظرنا صورة عجيبة ، موظف بسيط ، يقرض مالكا يبنى عمارة تبلغ تكاليفها ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف جنيه .

أرى أنه من الضروري أن تدخل على هذه المادة نصا صريحا يمنع أى تعامل مالى بين المالك والمستأجر الا فى وجود الاجرة المتفق عليها فى العقد ولشهر واحد فقط .

الإيجار ، زيادة على التأمين والإجرة المصوص عليها في العقد .

ثانياً - أنه يمكن الطعن على عملية الاقتراض بالصوريه . ومن السهل اثبات أن المبلغ قد دفع على أنه مقدم إيجار ، وأن المقدم عمل غير مشروع . ومن هنا فإنه يجوز إثباته بكافة الطرق ، متى نص في هذا المشروع بقانون على حظر دفع مقدم إيجار .

وأود أن أضيف إلى ما تقدم أن جميع الحجج التي ذكرت لتبرير إطلاق المقدم ، ذكرت من أجل تشجيع القطاع الخاص لانخراطه مبان جديدة .

إن هذا المشروع بقانون يحكم العلاقة بين المالك والمستاجر في المباني القائمة والمباني التي ستجود ، فبالنسبة للمباني القائمة ، ليست هناك حكمة في أن نبيع لأصحابها تقاضى مقدم إيجار . وبالنسبة لمن يستعدون مباني جديدة فقد تكون الحكمة قد تحققت جزئياً لهم بتمكينهم من إتمام هذه المباني أو تشجيعها تماوياً .

ومن هنا فإن من الضروري أن نوضح موقفنا من هذا المقدم وفقاً للصورة التي ذكرتها ، كما أرى أن موضع هذا التوضيح الطبيعي هو عند مناقشة المادة ١٨ وليست المادة ١٧ .

رئيس المجلس - ألتا نناقش الموضوع ، فإذا تم الاتفاق عليه فإننا سنبعث بعد ذلك عن المكان الذي نص عليه فيه .

السيد عبد الجابر علام - إن حديث السادة الأعضاء الذين ناقشوا موضوع المقدم ، يدور كله حول حماية المستاجرين من دفع مبالغ كبيرة تتطلب منهم زيادة عما ورد في عقود الإيجار . ولكن السادة الأعضاء لم يطالبوا بحماية المستاجر مما يؤخذ منه خارج العقد بخلاف المقدم فهناك مبالغ باهظة تؤخذ من المستاجرين ، ولا تذكر على أنها مقدم إيجار أو ما إلى ذلك ، وهذه المبالغ يجب أن نحسم المستاجر من دفعها أيضاً .

رئيس المجلس - مقدم الإيجار صورة من المبالغ التي يتقاضاها المالك من المستاجرين خارج العقد ، بل قد يكون هو الصورة الرئيسية لها .

السيد عبد الجابر علام - إن المبلغ الذي يذكر في العقد قل أو كثر لا يقاس مطلقاً

بالمبلغ الذي يؤخذ من المستاجر خارج العقد ، وهذا هو الذي يحتاج منا إلى أن نكفل حماية المستاجرين منه . والدليل على هذا أن في محافظة القاهرة وحدها يمكن في مدة وجيزة رد مبلغ ٤ ملايين جنيه للمستاجرين الكادحين ، من المبالغ التي أخذها منهم المالك تحت اسم « خلو رجل » .

أما بالنسبة لما قيل من ضرورة تشجيع المالك على البناء والتخوف من عدم إقبالهم عليه في حالة حظر دفع المقدم ، فإن الوضع حالياً على العكس تماماً ، فالإقبال على البناء يزيد على المطلوب ، بحيث أنني أخشى أن نواجه في المستقبل بقصور في مواد البناء عن الوفاء باحتياجات المباني الجديدة .

رئيس المجلس - هل معنى هذا أن السيد الزميل يخشى من حدوث فائض في المباني ؟ أو أنه يخشى من عدم كفاية مواد البناء ؟

السيد عبد الجابر علام - أقصد أن طلبات البناء المتقدمة من القطاع الخاص ، وسوف تستوعب كل مواد البناء المتاحة لدينا وسوف نعانى من قصورها عن الوفاء باحتياجات هذه المباني .

رئيس المجلس - أي أن السيد الزميل عبد الجابر علام يرى حظر مقدم الإيجار ؟ السيد عبد الجابر علام - نعم ، وأرجو ألا يكون له وجود مطلقاً .

السيد حمدي محمد دسوقي - الذي متفق مع السيد الزميل عبد الجابر علام في أن هناك نواحي أخرى للاستغلال من جانب أصحاب المقارات ، بخلاف المقدم ، كان يعلن المالك أن لديه شقة وبها بعض الخفولات ، يريد أن يؤجرها مفروشة ، أو يبيع الخفولات ، الموجودة بها لمن يريد استئجار الشقة خالية . هذا أيضاً نوع من أنواع الاستغلال .

رئيس المجلس - لم تصل بعد إلى المواد التي تتالعج نظام الشقق المفروشة ، وسود في هذه المواد ما يتالعج الصورة التي ذكرها السيد العضو .

السيد عثمان معلوح القرضاوى - نحن نلص صورة شائعة من صور الاستغلال نجس إليها المالك بعد أن خفضت الإيجارات . وهذه الصورة تتمثل في عدم احترام عقد الإيجار ، بأن يضيق المالك على المستاجر بنوداً أخرى

رئيس المجلس - اذن ترفع الجلسة .

(رفعت الجلسة الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين مساء ثم عادت الى الانعقاد الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والعشرين مساء) .

رئيس المجلس - ليتفضل السيد المقرر بتلاوة المادة ١٨ .

السيد محمد صيد عيد التميم - طبقا للاتية اقترح إعادة المناقشة في الفقرة الثالثة من المادة ٩ لان فيها شبهة الموافقة على مبدأ مقدم الايجار .

رئيس المجلس - ان الفقرة المشار اليها لا دخل لها بموضوع المقدم اطلاقا .

المقرر :

« مادة ١٨ - لا يجوز أن يزيد مقدار التأمين الذي يدفعه المستاجر على ما يعادل اجرة شهرين ويسرى هذا الحكم على عقود الايجار القائمة وقت العمل بهذا القانون وللمستاجر الحق في استرداد الزيادة في قيمة التأمين يخصمها مباشرة من الاجرة مقسطة على سنة او حتى نهاية العقد او عند اخلاء العين المؤجرة أيها القرب وذلك بغير حاجة الى الالتجاء الى القضاء » .

رئيس المجلس - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد احمد فؤاد عيد العزيز - ما دامت هذه المادة مستسرى على عقود الايجار القائمة وقت العمل بهذا التشريع ، فلي سؤال اوجهة الى السيد المقرر عن الموقف بالنسبة للمستاجرين الذين دفعوا قيمة ايجار شهر فقط بمصفة تأمين .

رئيس المجلس - النص يقول : « لا يجوز أن يزيد » ولم يقل لا ينقص .

السيد احمد فؤاد عيد العزيز - في تقديرى أن نص المادة يعطى للمالك الحق في المطالبة بتأمين يزيد على قيمة ايجار شهرين .

رئيس المجلس - نص المادة صريح في انه : « لا يجوز أن يزيد مقدار التأمين الذي يدفعه المستاجر على ما يعادل اجرة شهرين » . ومن ثم ، فليملك الا ياخذ تأمينا اطلاقا ، او ياخذ ما يعادل ايجار شهر او ما يزيد على ذلك بما لايجاوز قيمة ايجار شهرين .

كثيرة لم ترد في العقد ، ولا يستطيع المستاجر في هذه الحالة أن يحصل من المالك على ايصال محدد موضح به أنه استلم مبلغا محددا . لأن الشائع هو أن المالك يذكر في الايصال أنه استلم من حامله قيمة ايجار مسكن عن شهر كذا ، مجبلا قيمة الايجار .

لذلك أرى أن تضاف فقرة جديدة تنص على أن يعهد في الايصال كل مبلغ يدفعه المستاجر ، ليوضح بالايصال مبلغ الايجار ، وقيمة المولد ، ثم قيمة نور السلم . الى آخره .

رئيس المجلس - هذا الاقتراح لا يدخل في هذه المادة ، فما زلنا نناقش موضوع المقدم ، ولقد أصبح هذا الموضوع واضحا . فهل هناك ملاحظات تتضمن رأيا جديدا ؟

السيد جابر عيد العزيز مبروك - لقد أكد القائل الزعيم « أن الشعب يطالب ، وأنا مع الشعب » ، والجامع تطالب الآن أعضاء المجلس ، بأن ينص في هذا القانون ، على ألا يكون هناك أي مقدم على الاطلاق .

رئيس المجلس - اعتقد أن المناقشة في هذا الموضوع قد استوفيت فهل توافقون حضراتكم على اقفال باب المناقشة ؟

(موافقة) .

رئيس المجلس - والآن هناك عدة اقتراحات مقدمة بشأن موضوع مقدم الايجار .

وسأبدأ بعرض أيمن هذه الاقتراحات عن نص المادة ، وهو يقضى بالنص صراحة ، على عدم دفع أي مبلغ للمؤجر ، بصفة مقدم ايجار .

فالوافق من حضراتكم على هذا الاقتراح ، ليتفضل برفع يده .

(موافقة وتصفيق) .

رئيس المجلس - والآن الموافق على المادة ١٧ مع أحالتها الى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في ضوء الاقتراح الذي وافق عليه المجلس ليتفضل برفع يده .

(موافقة) .

رئيس المجلس - والآن هل توافقون حضراتكم على رفع الجلسة ، على أن تعود الى الانعقاد الساعة السابعة من مساء اليوم ، لاستمرار مناقشة باقي مواد مشروع هذا القانون ؟

(موافقة) .

على بقاء هذه المادة وإطالب برفضها لانها
تجعل القانون ذا اثر رجعي حيث انه استثنائا
وقائع نشأت في ظل تشريع سابق . ونحن
هنا نتوخى العدالة والانصاف ، فلا نتجاوز
الملك ، ولا نتعامل المستأجرين ، وإنما نقوم
بالتشريع منصفين ومجردين من أية عاطفية
خاصة .

السيد أحمد الحقواجه - المادة لا ترتب أثرا
رجعيا ، لأنها تقرر حكما استحدثا للفساد
واعتبره من النظام العام ، وهو عدم جواز
زيادة التأمين على شهرين . ونحن ثم فالنص
يقرر قاعدة من شأنها رد الزيادة على قيمته
ما يعادل ايجار شهرين بالنسبة للتأمين الذي
يحصل عليه المالك من المستأجر . واعتبارها
من النظام العام هو الذي يواجبه المركز القانوني
المستند الى عقد الايجار بالنسبة لمن حصل على
تأمين اكثر من قيمة ايجار شهرين حيث يجب
وفقا لهذا النص ، رد الزيادة .

السيد محمد صبري ميني - هذا القانون
ليس من النظام العام ، لانه قانون عادي ، وليس
قانونا استثنائيا .

وكيس المجلس - هل وصف قانون بمثل
عادي يمنع من أن تكون بعض أحكامه من النظام
العام ؟

السيد محمد صبري ميني - ميني أنه من
النظام العام يقضى بأنه لا يجوز الاتفاق على
ما يخالفه .

وكيس المجلس - يصرف النظر عن هذا
البحث الفقهي ، هل تطبق المادة فيما يتعلق
بالتأمين على العقود اللاحقة على صدور هذا
القانون فقط ، أو تشمل العقود السابقة فتمسك
صدوره كذلك ؟

السيد محمد صبري ميني - العدالة تقتضي
الا تطبق على الماضي .

السيد أحمد الحقواجه - المسألة ليس فيها
ماض وكل ما في الامر أن في كمستأجر ،
وقيمة لدى المالك ، هو ملزم بردها .
نهاية عقد الايجار .

وكيس المجلس - هو يشير الى عقود الإيجار
القائمة وقت العمل بهذا القانون .

السيد محمد صبري ميني - متى يتم
العقد ؟ انه يتم فور توافق الإرادتين وعملية

السيد جابر عبد العزيز مبروك - المادة
تقول : « لا يجوز أن يزيد مقدار التأمين الذي
يدفعه المستأجر على ما يعادل أجرة شهرين »
ويسرى هذا الحكم على عقود الايجار القائمة
وقت العمل بهذا القانون . وللمستأجر الحق
في استرداد الزيادة في قيمة التأمين . . . الى
آخره . فهل يسرى حكم هذا النص على المستأجر
القديم ؟

السيد أحمد الحقواجه - المفروض أن المادة
١٨ لا تحكم الا الوقائع التي تحدث في ظل
هذا التشريع .
وكيس المجلس - لكن المادة تقول : ويسرى
هذا الحكم على عقود الايجار القائمة وقت العمل
بهذا القانون .

السيد أحمد الحقواجه - لا تعارض في هذا ،
لأن المادة مع أنها تحكم العقود الجديدة الا أنها ،
بهذه الصيغة ، تلبي أصحاب العقود القائمة من
ميزتها . بمعنى أنه اذا كان المالك قد حصل
من المستأجر على ما يزيد على ما يعادل قيمة
ايجار شهرين ، فللمستأجر ، طبقا لهذه
المادة ، أن يسترد الزيادة .

السيد جابر عبد العزيز مبروك - المادة
تقول : « . . . وللمستأجر الحق في استرداد
الزيادة في قيمة التأمين ، بخصمها ، مباشرة ،
من الأجرة مقسطة على سنة أو حتى نهاية
المدة » كلف فرضنا أن المالك كان قد أخذ
تأمينا يعادل قيمة الايجار لمدة سنتين ، فكان
اعطاه المستأجر الحق في الخصم ، قد يؤثر على
دخل المالك الذي قد لا يكون له إيراد سنوي
الا ايجار .

وكيس المجلس - النص يقول بعد ذلك :
عند اخلاء العين المؤجرة . . .

السيد جابر عبد العزيز مبروك - اذا كان
قد دفع ٨٠٠ جنيه قسط مقدم . . .

وكيس المجلس - المدين غير التأمين . . .

السيد جابر عبد العزيز مبروك - دفع
كتمان ما يعادل ايجار سنة .

وكيس المجلس - (التأمين يعني ايداع مبلغ
ممن من المستأجر لدى المالك للتعويض عن
التلفيات التي قد يسببها المستأجر للعقار
المؤجرة ، وقد بين النص انه لا يجوز أن يزيد
على شهرين .

السيد محمد صبري ميني - هنا لا توافق

رئيس المجلس - اذن فالموافق على المادة ١٨
يتفضل برفع يده .
(موافقة)

المقرر :

« مادة ١٩ - » يجب أن يتم الوفاء بالاجرة المحددة وما في حكمها كاملة طبقاً لاحكام هذا الباب الى المؤجر في موعد لا يتجاوز الاسبوع الاول من الشهر المستحقة عنه أو الموعد المتفق عليه في العقد فاذا امتنع المؤجر عن استلام الاجرة واعطاء سند المصالحة عنها وجب أن يتم الوفاء بها خلال الاسبوع الثاني وذلك طبقاً للقواعد المقررة في قانون الرقاعات المدنية والتجارية وتكون رسوم العرض والايداع على عاتق المؤجر والمستأجر متساوية ، وما لم يبد المؤجر رغبته رسمياً في اقتضاء الاجرة من المستأجر ، يعرض ايداعاً ما يستجده منها على السابق ايداعه دون حاجه الى عرض جديد ، أو اعلان محضر الايداع الى المؤجر وتكون رسوم الايداع في هذه الحالة على المؤجر . وتصرف الاجرة المودعة الى المؤجر دون قيد أو شرط ، أو اجراءات »

رئيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد علي الشريفي - لي ملاحظتان تتمثلان
بالايداع .

الاولى : خاصة بنص المادة الذي يقرر أن تكون رسوم الايداع متساوية بين المؤجر والمستأجر ، فما ذهب المستأجر في حالة امتناع المؤجر عن تسلم الاجرة ؟ ومن ثم ينبغي أن تكون الرسوم على عاتق المتصرف وحده ، دون أن يتحمل الطرف الآخر منها شيئاً .

والثانية : خاصة بايداع الرسوم حيث انه يتم الآن في المحاكم - وهذا فيه مشقة على الناس ، لأن له مواعيد لا يحيط بها الاعسم الغلب منهم . ولو أننا استعملنا أن نضمن النص ما يجعل الايداع في اقسام الموالد لكان ذلك تيسيراً كبيراً على الناس ، وشكراً .

السيد عبد القادر البعرجي - ان دفع الرسوم متساوية بمقتضى المادة هو بالنسبة للشهر الاول فقط ، لا الى ما لا نهاية . ومن ثم يجب أن تبقى المادة كما هي .

رئيس المجلس - السيد عبد القادر البعرجي

الاستمرار ليست متصلة بوراقة انعقاد العقد التي نشأ عنها مركز قانوني محدد يجب ألا يمس بتسريح جديد .

رئيس المجلس - بالنسبة للمقود السابقة على التسريح يمكن للتسريح أن يواجهها في تسريح جديد بأي شيء يعتبره من النظام العام ، ومع ذلك فندعونا من الجانب الفني ، لتواجه الجانب الواقعي فضلاً .

السيد عبد الحافظ تافع - هذه المادة حديثة ، وبالتالي يجب أن تنطبق على المقود القائمة ، ومن ثم يجب أن تبقى كما هي .

السيد محمد كمال الدين حسين - يجب أن تبقى المادة كما هي .

السيد محمد أحمد محبوب - ان النص بهذه الصيغة سيفتح باب مشاكل كثيرة من جهة المالك الذين لم يسبق لهم أخذ تأمين ، اذ انهم سيطلبون مستأجرهم بتأمين ، استناداً الى هذا النص .

رئيس المجلس - النص قاصر على بيان الحد الاصل الذي لا يصح تجاوزه في حالة أخذ التأمين ، ولا يوجب أخذ التأمين . ومن ثم فلا مجال للمشاكل التي يتحدث عنها الزميل .

السيد أحمد الفواحه - القانون - بعبارة ثانية - يحظر على المالك أن يأخذ تأميماً يزيد على ما يعادل اجرة شهرين . ومن ثم فمن حقه ألا يستأدى إطلاقاً أو يستأدى ما يعادل قيمة أيجار شهرين أو أقل . أما بالنسبة للمساكن فقد تكلمنا عنه .

رئيس المجلس - كلمة « لا يجوز » لا يمكن أن يكون لها مجال الا بالنسبة للمقود الجديدة . واعتقد أن المسألة قد وضحت تماماً فهل توافقون في افعال باب المناقشة ؟

(موافقة)

رئيس المجلس - اذن نأخذ الرأي على اقتراح الاخ محمد صبري مبدئياً ، ونقضي بالا يسرى هذا الحكم على عقود الأيجار القائمة وقت العمل بهذا القانون ، ولا ينطبق الا على عقود الأيجار الجديدة فقط .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية)

فعلا ، ولكننا اذا بحثنا عن بديل للنص المعروض ليحقق الغرض المقصود لن نصل الى هذا النص المثالي ، فالنصوص الاجرائية كثيرا ما تتضمن احكاما تنسم بالتحكم ضد الطالب ، فالعرض الرسمي يمثل وسيلة من وسائل الاعلان التي تتم فعلا ، ولكنني اتسائل عن الفائدة التي يحصل عليها المؤجر - في ظل النص المعروض - اذا امتنع عن استلام الاجرة عند عرضها عليه ؟ انه بامتناعه عن الاستلام سيحتل شهريا ، على احسن الفروض ، نصف رسوم الايداع والعرض ، أي حوالي ٣٥ قرشاً تخصص من الاجرة .

واذا ناقشنا وسائل العرض الأخرى المقترحة ، نجد أن الحوالة البريدية المفتوحة قد تحصل إلى المؤجر وقد لا تصل إليه ، وقد يحتفظ بها المستأجر أو يرسل الخطاب المسجل بمتوان خطأ .

لذلك أعتقد أن الصورة المثلى للاعلان تكون بالإعلان على يد محضر لانها تتضمن جميع الضمانات للوصول إلى علم المؤجر . وهذا لا توفره أية وسيلة أخرى من وسائل الاعلان .

وقد استعملت المشروع مبدأ تحمل المؤجر - بعد العرض الاول - جميع رسوم الايداع ، وهذا يخالف ما يجري عليه العمل حالياً حيث يلتزم المستأجر بالعرض والايداع . والرسوم ، حيث أن القاعدة العامة تلغى بأن يتحمل الطالب بالوفاء برسوم العرض والايداع .

وكيس المجلس - هل يجوز للمؤجر في حالة تمتعت المستأجر أن يثبت هذا التمتع ويقضى من تحمل رسوم الايداع ؟

السيد أحمد الخواجه - الذي يقوم بالعرض والايداع هو المحضر .

السيد كمال بولس - أعتقد أنه يجب أن نضع في اعتبارنا أن كثيرا من المستأجرين لا تتحمل دخولهم إضافة ٧٠ قرشاً إلى الاجرة الشهرية المحددة لسكنهم .

وبالنسبة لما أثاره السيد أحمد الخواجه بشأن الحوالة المفتوحة أود أن أقر أن المؤجر لا يستطيع أن يقضى عدم تسلمها لأن توقيعه على علم الوصول دليل قاطع على أنه تسلمها فعلا .

يفترض أن كلا الطرفين مخطيء والسيد على الشرطي يرى أن جعل الرسوم على المتعسف فيه حفز للطرفين على التعاون .

السيد كمال بولس - أقترح الزميل على الشرطي أن يكون الايداع في اقل الموائد عليه اعتراضات كثيرة ، وقد كان لي رأي أبديته في اللجنة المشتركة وما زلت معهما عليه وهو أن يكون الايداع بواسطة الحوالة البريدية المفتوحة ، أي التي من غير طرف إذ أن لها كعباً يحرق فيه اسم كل من المرسل والمرسل إليه ويختتم من مكتب البريد المصدر منه . ومن ثم لمجرد إعادة علم الوصول يكون دليلاً على أن المؤجر قد تسلم الحوالة .

وكيس المجلس - وما الموقف اذا رفض تسلمها ؟ هل يلجأ إلى قانون المرافعات العادية مثلاً ؟

السيد كمال بولس - إن اقتراح الحوالة أسلوب سهل ولا يكلف أكثر من مبيعة قروش هذه ناحية . وناحية أخرى هي أن النص فيه عيب ، ذلك أنه حينما قال « وتكون رسوم العرض والايداع على عاتق المؤجر والمستأجر مناصفة إلى آخره » لم يحسم حالة ما اذا قام المستأجر بالتأدير المؤجر ليتسلم قيمة الايجار فتسلمها ، فإن هذا لا يقضى المستأجر من نصف الرسوم الا اضطر إلى التأدير المؤجر في الشهر التالي لتسلم قيمة الايجار وهكذا يمكن للمؤجر أن يحمل المستأجر أعباء نصف رسوم الايداع شهرياً إلى ما لا نهاية ، ولذلك أقترح ، مناصفاً للتلاعب ، أن يتضمن النص عبارة « حتى لو قبض أو رفض تكون المصاريف على حساب المؤجر ما لم يثبت سوء نية المستأجر » ، ونشكره .

وكيس المجلس - تنص هذه المادة على أن تكون الرسوم مناصفة بين طرفي العلاقة في المرة الأولى ، ويتحملها المؤجر وحده بعده ذلك .

السيد كمال بولس - سأعرض على حضراتكم صورة واقعية لما يحدث : عندما يوجه المستأجر انذاراً إلى المؤجر لأول مرة يقبض المؤجر الاجرة ، ولكنه يمتنع عن قبولها في الشهر التالي ، فما الذي يفعله المستأجر أمام رفض المؤجر في هذه الحالة ؟

السيد أحمد الخواجه - إن الصورة التي يعرضها الزميل كمال بولس تشمل الواقع

وليس المجلس - ما وسيلة إثبات تعنت المؤجر ؟

السيد فهمي منصور يوسف - المحوالة البريدية مستند رسمي .

السيد محمد عبد الرحيم اندريس - عند نظر مجلس الامة السابق مشروع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ عرض موضوع مشابه للموضوع الذي نحن بصدده الآن ، وتذليلا لصعوبات عرض الاجرة وايداعها ، اجميس للمستأجر أن يودع الايجار قلم العوائد دون رسوم ، على أن يخطر قلم العوائد المؤجر بالايدياع ، وقد أثبت التطبيق العمل أن هذا الأسلوب حل كثيرا من الاشكالات ، خاصة أن أسلوب العرض العادي يلزم المحضر أن يعرض الاجرة على المؤجر ، أو على وكيله الرسمي ، وهذا يتطلب تحقيقه في أغلب الأحيان ، إذ يحدث أن المحضر عندما ينهب إلى محل إقامة المؤجر ولا يجده يضطر إلى ايداع الاجرة خزنة المحكمة ويستتبع ذلك إعلان محضر الايداع وإعلان محضر العرض ، وهذه الاجراءات تكلف المستأجر رسوما كثيرة .

لذلك اقترح اتباع أسلوب الايداع الذي نص عليه القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ ، حيث أثبت التطبيق العمل أنه ييسر الاجراءات ، ويمسر همه المستأجر .

السيد عبد العاطي تافع - لا أوافق على الاقتراح الخاص بسداد الاجرة باذن البريد ، لانه اتضح من التطبيق أن المستأجر يستطيع استخراج الحوالة البريدية ، ويرسل الخطاب المسجل خاليا إلى المؤجر ، وهذا يسبب اشكالات متعددة ، كما أن الأخذ به يقتضي ضرورة تعديل قانون البريد ، لأن مكتب البريد المرسل إليه الحوالة يلتزم باستدعاء المؤجر لاستلامها ، هذا من جهة .

ومن جهة أخرى لا يوافق على المادة لأن اجراءات العرض والايداع معقدة وتحمل كلا من المؤجر والمستأجر اعباء مالية كبيرة .

لذلك أرى اتباع النظام القائم ، أي ايداع الاجرة مكتب العوائد ، ثم احتسار المؤجر بخطاب مسجل .

السيد فسيه الدين دودو - لماذا نعدل عن النظام الذي قرره القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ ما دام لم يثبت فشله ؟ خاصة أن ايداع الاجرة

لما فيما يتعلق بالانذار فإن المستأجر يتحمل الرسوم شهريا ، فإذا لم يوافق المجلس على اقتراحى الخاص بالحوالة البريدية ، فأرجو الموازنة بين مصلحة كل من المؤجر والمستأجر

السيد محمد صبرى ميسى - رغم أنى محام غير مشغول إلا اننى ما زلت أذكر الاجراءات الخاصة بائتمان المؤجر عن تقاضى الاجرة ويمكن انجازها في الخطوات التالية : يقوم المستأجر بعرض الاجرة على المؤجر وانذاره بأنه اذا امتنع عن استلام الاجرة في الأشهر القادمة فإنه سيقيم بايداعها على أن يتحمل المؤجر الرسوم ، فإذا استمر المؤجر في الامتناع عن استلام الاجرة يقوم المستأجر بعرضها وايداعها على يد محضر ويتحمل المؤجر الرسوم ، وعند عرض النزاع على المحكمة ، يتحمل الطرف الذى يثبت تمتعه رسوم الايداع .

لما فيما يتعلق بالحوالة ، فإن قانون المرافعات لا يعتبرها وسيلة ميراث لئله المستأجر من الاجرة ، لأن الوسيلة القانونية هي العرض على يد محضر ولذلك أوافق على المادة .

السيد جابر عبد العزيز مبروك - توجه وسيلة مفرقة تبرير فكرة المستأجرين من الاجرة في حالة امتناع المؤجر عن استلام الاجرة وهي ايداعها لمصلحة الاموال المقررة دون رسوم ، وهذا لا يرهق المستأجر ، فلم لا تتبع هذا الأسلوب ؟

السيد البديوى فؤاد - لقد مررت شخصيا بهذه التجربة سنة ١٩٤٤ ودأمت على ارسال الايجار الى صاحب المنزل بحوالة بريدية لمدة سنوات حتى صدر الحكم لصالحى ، ولم يتمكن المؤجر من الحصول على حكم باخلاص بدعوى عدم سداد الاجرة .

لذلك اوافق على اقتراح الزميل كمال بولس باعتباره اقتراحا عمليا ، والاخذ به ييسر مهمة المستأجرين ويجنبهم مشقة اللجوء الى قلم المحضرين .

السيد فهمي منصور يوسف - أوافق على اقتراح الزميل كمال بولس لانه ييسر الاجراءات بالنسبة للمستأجرين البسطاء الذين لا تمساعدهم امكانياتهم المادية على الاتجاه الى المحامين ، فضلا عن أن كثرة مكاتب البريد تساعد على انجاح هذا الاقتراح ، فإذا رفض تلك استلام الاجرة اعتبر معجنتا .

رئيس المجلس - والآن المواقف على المادة ١٦ مع أرائكم التي اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في ضوء الاقتراح الذي وافق عليه المجلس .
يتفضل برفع يده .

(موافقة)
القصور :

« مادة ٢٠ - لا يجوز حرمان المستاجر من أي حق من حقوقه أو منحه من أية ميزة كان يتمتع بها ولقاضي الأمور المستعجلة أن يأخذ للمستاجر في هذه الحالة بأعادة الحق أو الميزة على حساب المؤجر خصاً من الاجرة المستحقة أو انقص ما يقابلها من الاجرة وذلك بمسند أعمار المؤجر بأعادتها الى ما كانت عليه في وقت مفاسد .

ومع ذلك اذا أصبح التزام المؤجر مرهقاً أو غير متناسب مع ما يقفه العقار من اجرة ففي هذه الحالة يجوز للقاضي أن يوزع تكلفة الاعادة على كل من المؤجر والمستاجر .

كما يجوز للجنة التي تتحد بقرار من وزير الاسكان والمرافق القيام بتنفيذ الاعمال اللازمة لاعادة الحق أو الميزة التي ألزم بها المالك بموجب الحكم الصادر في هذا الشأن وذلك على نفقة المالك على أن تقضى النفقات منه بالطريق الإداري .

رئيس المجلس - هل لاحظ من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد رفعت محمد بطل - أود أن أشير الى المساعدة الموجودة في العمارات ، فسادت تشييلها وانقاع المستاجرين بها أصبح خاضعاً لارادة أصحاب العمارات .

وأردد هنا ما سبق أن ذكرته في اللجنة من أنه يوجد تحت يد البواب ، في شر السلم ، مفتاح صغير للمصعد ، يتمكن بواسطته من وقت تشغيله في أي وقت يشاء بحجة المغفل، أو لغيره من الأسباب التي لا يمكن للسكان أن تثبت من صحتها .

انني أطلب بأن تتضمن هذه المادة حكماً ينظم تشغيل المساعد في العمارات .

رئيس المجلس - ليتفضل السيد وزير الاسكان فيوضح للمجلس ، اذا كانت هذه المادة تنطبق على المساعد ، وهل يمكن الالتجاء الى انقضاء المستجير على حساب المالك ؟

في العوائد يمكن الجهاز الإداري من تحصيل المستحقات على العين ، بينما النظام المقترح يتضمن تحصيل المؤجر والمستاجر أعباء مالية لا داعي لها .

انسيه وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة - رداً على التساؤل عن السبب في العمل من النظام الذي قرره القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ ، أقرر أن الجهاز المركزي للحسابات أرسل تقريراً مفصلاً أبان فيه أن هذه الطريقة سببت اشكالات متعددة للخزانه ، ولهذا رتب الدول عنه بوعلى أي حال فالرأي الأول والآخر للمجلس .

السيد عبد الحميد صالح - قبل مسندور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ أعطى بعض المؤجرين المستاجرين ايصالات ايجار دون أن تحدد بها قيمة الاجرة ، ثم يحصلون على عقود الايجار من المستاجرين بطرق غير مشروعة ويطالبون باخلاء المستاجرين لمنم وجود العقود لديهم وهي سند الايجار .

لذلك أطلب بأن يتضمن الايصال تحديد القيمة الايجارية حتى لا تتاح فرصة التصليب للمؤجرين .

رئيس المجلس - نحن الآن بصدد تحديد الطريقة التي لسند القيمة الايجارية ، ولنا بصدد تحديد البيانات التي يجب أن تتضمنها ايصال السداد ، كما يقترح السيد العضو .

والآن بعد أن استوفيت مناقشة هذه المادة فالمواقف على الفال باب المناقشة يتفضل برفع يده .

(موافقة)

رئيس المجلس - لدى الآن اقتراحان : الأول مقدم من السيد كمال بولس ويتضمن أن يكون سند القيمة الايجارية بواسطة الخوالة البريدية ، فالمواقف على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية)

رئيس المجلس - الثاني : ويتضمن التبعي مع البنى الذي قرره القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥ وذلك بإيداع الاجرة قلم العوائد في حالة امتناع المؤجر عن استلامها فالمواقف على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(موافقة)

السيد وزير الإسكان والمرافق - تم

السيد محمد سيد عبيد المنعم - جاء في الفقرة الثانية من المادة « ومع ذلك إذا أصبح التزام المؤجر مرهقا أو غير متناسب مع ما يغله المقار من أجرة » فما هو المقصود بمباراة مرهقا أو غير متناسب ؟

المرور - المقصود بهذه العبارة المباني القديمة التي أصبح قيمتها عائلها بمسند التخفيضات المختلفة ضئيلا ، مما يجعل التزام المؤجر باصلاحها أو تجديد مرهقا له لعدم تناسبه مع العائد الذي يحصل عليه من عقاره ، ففي مثل هذه الحالة يجوز للقاضي ، إذا رأى أن اصلاح المصعد أو أى مرفق غيره من مرافق المنزل ، من شأنه ارقاق المالك بالنظر الى ضالة العائد اليه من المبنى ، أن يوزع القيمة بين المالك والمستأجرين .

السيد محمد سيد عبيد المنعم - معنى هذا أن هذه الفقرة تسمح بأعادة تقدير الإيجارات القديمة المستقرة من زمن طويل ، والقياس عليها قد يتربط عليه لنا ستواجه بعد سنة أو سنتين ، نتيجة لارتفاع تكاليف صيانة المصاعد مثلا أو لزيادة تكاليف ائارة السلم أو لارتفاع أجور البوابين بعد الزام المالك بدفع التأمينات الاجتماعية عليهم ، بأعادة النظر في تقدير قيمة الإيجارات القديمة المستقرة ، استنادا الى هذا المنطق الذي أخذت به هذه المادة .

وليس المجلس - ما أخذت به هذه المادة يرتبط بمنظرة قانونية تستند الى أصل من الاصول العامة في القانون .

السيد محمد صبرى مهنى - ينص القانون المدني كى المواد ٥٦٨ وما بعدها على الاحكام التي أوردتها الفقرة الاولى من هذه المادة ، أما ما يثير اعتراض السيد الزميل محمد سيد عبيد المنعم فهو ما أتت به الفقرة الثانية من حكم غريب ومثير للتحشة ، لأن المستأجر يتحول بموجبها الى شريك للمالك يتحمل معه أعباء صيانة ملكه ، ويشاركه في التكاليف التي تدعو اليها أو تفرضها أعباء الملكية ، وأيسا

كان ما قيل في تبرير هذا الوضع فهو أفسر يلفظه المنطق ، ويفرضه القانون ، فعلى المؤجر طبقا للعقد أن يكفل للمستأجر مقابل الأجرة التي يوفيا الإنفاق بالعين ، كما ينص العقد

المبرم بينهما وكما تقتضى بذلك القواعد العامة في القانون المدني .

السيد فهمي منصور يوسف - تقتضى الفقرة الاخيرة من المادة بأنه « يجوز للجهة التي تحدد بقرار من وزير الإسكان والمرافق القيام بتنفيذ الاعمال اللازمة لاعادة الحق أو الميزة التي ألزم بها المالك بموجب الحكم الصادر في هذا الشأن وذلك على نفقة المالك على أن تقتضى النفقات منه بالطريق الإداري » .

وما أريد أن أستفسر عنه هو ماذا يكون الامر لو صدر حكم ، وطلبت الجهة الاداريه بتصليح المصعد وتشيغله ، ثم عاد البواب فافوقه ، هل يكون من حق الجهة الاداريه أن تمنع عملا خاصا لهذا المصعد ، حتى تمنع هذا التلاعب ؟

المقرر - المفروض في مثل هذه الحالة هو أن المحكمة تقتضى بتعيين حارس قفائي في العين ، ليراقب هذه العملية .

السيد شهاب الدين داود - واقع الامر أن هذا النص يقتضى قضاء ، فقد جرى القضاء المستعجل في بعض الحالات التي تتوافر فيها صفة الاستعجال على الحكم بأعادة الحالة الى ما كانت عليه ، وبتمكين المستأجر من الانتفاع بالمصعد باعتبار أنه احدى الميزات الموجودة في العقد ، فالنص في الفقرة الاولى على اعطاء حق الفصل في هذه الحالات لقاضي الامور المستعجلة ، هو في واقع الامر نص مستحدث يمنع اختصاصا للقضاء المستعجل بالنظر في هذه الحالات ، ولا تقضى عنه النصوص الواردة في القانون المدني ، والتي تمنع هذا الحق للقضاء العادي وليس للقضاء المستعجل .

أما الفقرة الثانية من المادة فهي تؤكد نظرية التوازن الاقتصادي في العقد . فهي تمنح المستأجرين الاستفادة بميزة كان ينتفع بها ، عن طريق الاشتراك مع المالك في مصاريف اعادةها طالما كان في تكليف المالك وحده باعادةها ، اخلاا بالتوازن الاقتصادي للعقد ولاضرب مثلا ، عبارة قديمة متراكلة يبلغ العائد منها ١٠٠ جنيه ، بها مصعد قديم معطل يحتاج اصلاحه الى تكاليف تبلغ ٥٠٠ جنيه ، يعطى مشروع القانون في مثل هذه الحالة للمستأجر وفقا لاحكام هذا النص الخيار بين

تشغيل المصعد مثلا . فمعنى هذا اننى ادفع بصورة او باخرى مبلغا يزيد على ايجار مقابل ميزة مقررة بموجب العقد ، ومعنى هذا أيضا أنه كلما زادت نفقات المؤجر لارتفاع اسعار الخدمات التى عليه الوفاء بها بموجب العقد ، وقل المائد عليه من العقار نتيجته لذلك ، كان على كمتاجر أن ازيد مما ادفع حفاظا على التوازن الاقتصادى للعقد ، وهذا امر لا أوافق عليه .

ثمة امر آخر يتعلق بموضوع التوازن الاقتصادى وهو أن من طبيعة الاستثمار العقارى أنه مع كل يوم مضى تزيد قيمة الارض فالارض المقام عليها بناء قديم فى الشرايية قد زادت مع الالام قيمتها نظرا لعمليات التحسين ، فهل يعتبر التوازن الاقتصادى فى العقد قد اخل بهذا السبب وأصبح واجبا لاعادة هذا التوازن الاقتصادى للعقد لاعادة النظر فى التزامات الطرفين .

ان الاخذ بنظرية التوازن الاقتصادى للعقد من شأنها أن تخلى بحقوق المستأجرين وتقلصهم من الزايبا التى يحقها لهم مشروع هذا القانون فى مواد أخرى . ولذلك فأننى اقترح حذف الفقرة الثانية من هذه المادة .

وليس المجلس - لا يستقيم ما ربه السيد الزميل معها تقضيه نظرية التوازن الاقتصادى فى العقد ، والواقع من الامر أن هذه النظرية القانونية تستند الى الاصول العامة ، ويرتب عليها القانون نتائج تفير ما ربه عليها السيد الزميل .

السيد ضياء الدين داود - واقع الامر أن هذه المادة تتناول ببساطة ، امر مستأجر حرم بشكل من الاشكال من ميزة من الميزات التى يقرر العقد حق فى الانتفاع بها ، فاعطيه ، لاستعادة الانتفاع بالميزة التى حرم منها ، الحق فى أن يلجأ الى قاضى الافور المستعجلة كي يحقق له الانتفاع بهذه الميزة ولقاضى الامور المستعجلة أن يزن الامر ويقرر أحد أمور ثلاثة ، أن يألن للمستأجر باعادة الحق أو الميزة على حساب المؤجر ، أو أن ينقص الاجرة بقدر قيمة الميزة ، أو أن يوزع قيمة تكلفة اعادة هذه الميزة بين المالك والمستأجر ، إذا رأى أن اعادة هذه الميزة أو الحق ترمق المالك بحيث تخل بالتوازن بين المائد الذى يحصل عليه وبين ما سيتحملة نتيجة هذه الاعادة .

أمرين : أن يشترك مع المالك فى تحمل تكاليف المصعد ، أو خفض ايجار بما يوازى الجحمان من ميزة استعماله ، والقول بغير هذا يؤدى الى جحمان المالك من عائد عقاره وقتا طويلا ، لينتفع المستأجر بميزة من ميزات عقده ، وفى هذا اخلال بين بالتوازن الذى تحرص المبادئ القانونية العامة على كفالتة لطرفى العقد .

السيد محمد سيد عبد المنعم - لقد وضع حكم هذه الفقرة من المادة ، وكان الامر قد اخلت على فى أنها تسمح باعادة النظر فى تقدير ايجارات المستقرة .

وليس المجلس - ان حكم هذه المادة يرتبط بنظرية التوازن الاقتصادى فى العقد ، وهى نظرية لها اصول ويرتب عليها نتائج تتصل بنقطة تكلفة الاعادة بالذات ، وهناك فكر قانونى يحدد هذه الامور .

السيد محمد سيد عبد المنعم - أنا مع هذا الفكر القانونى حتى نهايته ، ولكن لماذا يكون هذا الفكر القانونى ضد المستأجر وحده ؟

وليس المجلس - أرجو أن تتفضل بقرأة الفقرة التى نناقش حكمها لتتعرف مما على المقصود منها .

السيد محمد سيد عبد المنعم - تنص الفقرة على أنه « ومع ذلك إذا أصبح التزام المؤجر مرهقا أو غير متناسب مع ما يفله العقار من اجرة » وفى هذه الحالة يجوز للقاضى أن يوزع تكلفة الاعادة على كل من المؤجر والمستأجر .

وليس المجلس - يتبين من هذا النص أن هذه المادة لا تتعرض للنقطة ايجارية ، ولكنها تتناول التزام المؤجر فيما لو أصبح مرهقا أو غير متناسب مع ما يفله العقار من اجرة ، وترتب حكما يحدد التوازن بين التزامات طرفى العقد .

السيد محمد سيد عبد المنعم - اذا كنت ادفع ايجارا قدره عشرة جنيهات فى الشهر ، أى مائة وعشرين جنيها فى العام وأصبح على أن ادفع علاوة على هذا المبلغ مبلغا ما لاعادة

وليس المجلس - ألا يزال السيد محمد
عبد المنعم مصرا على اقتراحه الذي يقضى
بحذف الفقرة الثانية من المادة ؟

السيد محمد سيد عبد المنعم - أرى الإبقاء
على الفقرة الأولى من المادة وحذف الفقرة
الثانية منها .

وليس المجلس - لقد استوفى الموضوع
بحثا - فهل توافقون على اقفال باب المناقشة ؟

(موافقة)

وليس المجلس - الموافق على اقتراح السيد
محمد سيد عبد المنعم بحذف الفقرة الثانية من
المادة يتفضل برفع يده .

(أقلية)

وليس المجلس - الموافق على اقتراح السيد
قاسم طعيمة بإضافة عبارة « أو المفروض أن »
ينتفع بها « إلى الفقرة الأولى من المادة ، يتفضل
برفع يده .

(أقلية)

وليس المجلس - والآن الموافق على المادة
٢٠ يتفضل برفع يده .

(موافقة)

القرار : « مادة ٢١ - مع عدم الإخلال بحكم
المادة الخامسة من هذا القانون لا ينتهى عقد
إيجار المساكن بوفاة المستأجر أو تركه العين
إذا بقي فيها زوجه أو أولاده أو والداه الذين
كانوا يقيمون معه حتى الوفاة أو الشرك .
وفيما عدا هؤلاء من تقارب المستأجر حتى
الدرجة الثالثة ، يشترط لاستمرار عقد الإيجار
اقامتهم في السكن مدة سنة على الأقل سابقة
على وفاة المستأجر أو مدة شغله للسكن أيها
أقل .

وفي جميع الأحوال يلزم شاغلو المسكن
بطريق التضامن بكافة أحكام العقد » .

وليس المجلس - هل لحد من حضراتكم
ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد هفت مهدي بطل - تنص المادة على
ما يلي :

« ... لا ينتهى عقد إيجار المساكن بوفاة
المستأجر ... »

والأمر في جميع الأحوال متروك للقاضي ،
ولا دخل لارادة الطرفين فيه ، ولا سبيل بالتالي
لتحكم أحدهما في الآخر .

السيد عبد العاطي نافع - أرى أن المادة
مصاغة صياغة جيدة جدا ، وأن أسكاتها من
الوضوح بحيث لا تحتمل كل هذا النقاش ،
فهى تنص على أنه لا يجوز حرمان المستأجر
من أى حق من حقوقه أو منعه من أى ميزة
كان ينتفع بها .

وتعطى لقاضي الأمور المستعجلة الحق في
أن يأذن للمستأجر بإعادة الحق أو الميزة على
حساب المأجر تبعا من الإجرة المستحقة
أو انقاص ما تقابل هذه الميزة من الإجرة .

وهذا النص يعالج في الواقع كل ما يمكن
أن يثور بين المالك والمستأجر من خلاف حول
النور والمياه وإصلاح دورة المياه وغير ذلك .

لما الفقرة الثانية التى أثارت كل هذا النقاش
فهى تؤكد التعاون بين المالك والمستأجر فيما
يرى القاضي أن فى تكليف المالك به وحدة أمر
يرمقه ، وهذا مبدأ يجب علينا أن نقره ونأخذ
به لأن هناك فعلا منزل لا يكفى إيجارها كسما
لما تستهلكه من مياه . لهذا فأنى الموافقة
على المادة كما أقرتها اللجنة .

السيد قاسم أحمد طعيمة - أقترح إضافة
عبارة « أو المفروض أن ينتفع بها » بعد عبارة
« وبمعية كان ينتفع بها » الواردة بالفقرة الأولى من
المادة بحيث تصبح « لا يجوز حرمان المستأجر
من أى حق من حقوقه أو منعه من أية ميزة
كان ينتفع بها أو المفروض أن ينتفع بها »
حتى تشمل المادة ما استحدثت في المساكن
الجديدة كغرفات المياه وغيرها .

كما أرجو أن تعمل الوزارة على إصدار
اللائحة التنفيذية لهذا القانون بعد الموافقة
عليه وإصداره مباشرة .

السيد إبراهيم سيد قرشى - إن أحكام
هذه المادة تحقق العدالة وتكفل التوازن بين
التزامات كل من المالك والمستأجر ، وإذا
كان الجدل قد دار حول المصاعد وإصلاحها
فإن هذا لا ينسيتنا أن مدة منازل قديمة تستهلك
الوحدة السكنية فيها كمية من المياه يفوق ثمنها
قيمتها الإيجارية ، لهذا أرى الموافقة على
المادة .

انه حق شخصي للمستأجر الجديد عن طريق الارث ونحن بهذه المادة نقيد حق خلفاء المستأجر في شغل العين .

رئيس المجلس - ان الاقارب ، حتى الدرجة الثالثة ، الذين كانوا مقيمين مع المستأجر سيحلون محل هذا المستأجر .

السيد أحمد القواجه - ان أي شخص موجود مع المستأجر محل محله يحكم القضاء . ولنفرض أن وارثة من الدرجة العاشرة أو من ذوى الارحام فانه يحل محله .

السيد الدكتور محمود السقا - لقد ذكر السيد أحمد القواجه أن أحكام القضاء قد استقرت على اعتبار المقيمين مع المستأجر مستأجرين أصليين وينطبق عليهم كل الاحكام التي تنطبق على المورث قبل وفاته ، ولهذا قصت المادة على ما على « وفي جميع الاحوال يلزم شاغلو المسكن بطريق التضامن بكافة أحكام العقد » وهذا تأكيد لاستمرار خلفهم للمستأجر الاصل .

وعنكم صورة أخرى أود أن أستمع الى ايضاح بشأنها ، فإن هذا النص « يشترط لاستمرار عقد الايجار اقامتهم في المسكن مدة سنة على الاقل سابقة على وفاة المستأجر أو مدة شغله المسكن ايها اقل » . وهذا يجعلني أسأل عن الصورة الآتية : « هناك شخص مقيم في الاسكندرية مثلا وأبرم عقدا للإيجار ، ولم يتمكن من شغل المسكن ، ثم توفي قبل شغله المسكن ، فماذا يكون التصوير القانوني لذلك ؟ أقصد أن هذا الشخص قد أبرم العقد للإيجار ولم يسكن في المسكن ، فهل معنى ذلك أنني لا أطبق عليه هذا النص ؟

وتفاديا لذلك ، وحتى يتحقق الغرض من هذا النص ، وهو اعطاء فائدة للسورثة أو المقيمين معا ، اقترح استبدال عبارة « أو من تاريخ أبرام العقد » بعبارة « أو مدة شغله المسكن ايها اقل » .

رئيس المجلس - هذه المادة تشترط أن يكون قد أقام معه في المسكن مدة سنة على الاقل .. الى آخره .

وواضح من المادة أنها تفرق بين نوعين من الناس ، الاول وهم الزوجة والاولاد الذين كانوا يقيمون معه ، فهؤلاء بمجرد الوفاة ،

واقترح أن يكون صدر المادة كما يلي :
« لا ينتهي عقد ايجار المسكن بوفاة المستأجر ... »

رئيس المجلس - هل الكلمة هنا الاماكن ، أو المساكن ؟

ان النص الذي تقدمت به الحكومة لا يشير الى المساكن أو الاماكن .

السيد رفعت محمد بطل - أقصد التعبير بالمسكن لا بالمساكن .

أي استبدال كلمة المسكن بالمساكن الموجودة في صدر المادة .

رئيس المجلس - هل يقصد المصو أن يكون التعبير بالفردي وليس بالجمع ؟

السيد رفعت محمد بطل - نعم ، هذا ما أقصده .

السيد حامد عبد اللطيف حمادة - اقترح اضافة فقرة تجعل المؤجر يحزر عقدا جديدا للمستأجر الجديد في حالة وفاة المستأجر الاصل أو تركه العين ، فقد يحدث أن هذا المستأجر الجديد يرغب في تركيب تلفيون أو ادخال الثور أو ادخال ميزة جديدة يشترط فيها أن يكون لديه عقد ايجار باسمه حتى يستطيع أن يستوفي هذه الميزات .

السيد محمد صبري هبلى - اننى أرى أن الملاحظة التي أبدتها السيد المصو روعت بطل في محلها . فقد ورد في نهاية هذه المادة ما على :

« ... وفي جميع الاحوال يلزم شاغلو المسكن ... »

رئيس المجلس - لقد اقترح السيد حامد عبد اللطيف حمادة تحرير عقده جديد بين المستأجر الذي حل محل المستأجر الاصل وبين المؤجر حتى يستطيع أن يحصل على الميزات التي يرغبها .

السيد أحمد القواجه - أوافق على اقتراح السيد المصو ، الا أنني ، رغم عدم الرغبة في النحول في مناقشات فرعية ، أرى أن النص كله لا مبرر له ، إذ أنه أقل ضمانا من الحق القائم فعلا ، والاصل في هذا الحق

أما بالنسبة لأقارب المستأجر حتى الدرجة الثانية ، فقد اشترطت المادة ، بالنسبة لهم ، أن يكونوا مقيمين في هذا السكن لمدة سنة على الأقل قبيل الوفاة . فلنفرض أن أخت المستأجر طلقت قبل وفاته بشهرين وكانت مقيمة في منزل شقيقها ، فهل تشرّد وتطرد إلى الشارع ؟

انني أقترح حذف شرط المدة بحيث يكفل النص لأقارب المسكن في الاستمرار في المسكن دون التقيد بأية مدة طالما كانوا مقيمين بالمسكن عند الوفاة .

السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة - أريد أن أبدي بعض الملاحظات على هذه المادة :

الأولى : هي أن الهدف من هذا القانون أصلا هو تفريق أزمة المسكن ، ومن أجل هذا اشترط في صدر هذه المادة : « ... مع عدم الإخلال بحكم المادة الخامسة » . وهذا معناه أنه لا يجوز لشخص واحد أن يحتجز أكثر من مسكن في مدينة واحدة .

الثانية : أن هناك توسعة غير عادية قضت على كثير من المشاكل التي كانت تقار :

(أ) وهي أن الورثة ، وهم الزوجة والوالد والأولاد الذين كانوا مقيمين معه حتى الوفاة أو الترك ، يحق لهم الاستمرار في المسكن عندما لا يكون لهم مسكن آخر .

(ب) والذي استحدثه النص أيضا أنه امتد ففضل الأقارب حتى الدرجة الثالثة .

والثال الذي ذكره السيد الوزير بالاخت ، وهي تسهل في الدرجة الثانية ، والعم ، وهي تسهل في الدرجة الثالثة هي والخال ، هذا معناه أن هناك توسعة لتشمل المادة كثيرا من الأقارب ، واشترط فيها شرطا بسيطا حتى تكون الفائدة أعم ، هو أن تكون مقيمة معه لمدة سنة قبل الوفاة أو الترك . فهذا النص به توسعة كبيرة عن نص المادة « ٦٠١ » من القانون المدني التي لا تجعل من ينتفع بمكان المستأجر إلا الورثة فقط .

رئيس المجلس - لقد استوفيت المادة بخلافه .
فهل توافقون على إقفال باب المناقشة ؟

(موافقة)

رئيس المجلس - والآن أعرض على حضراتكم

يستطيعون ما دلموا مقيمين معه ، أيا كانت الفترة ، أن يستمروا في شغل المسكن .

والنوع الثاني يتعلق بأقاربه حتى الدرجة الثالثة ، فقالت المادة أنهم لا يحلون محل المستأجر إلا إذا كانوا قد أقاموا معه في المسكن لمدة سنة على الأقل سابقة على وفاته أو مدة شغله للمسكن أيها أقل .

السيد الدكتور محمود السقا - أرحو أن أدخل في الصورة الأولى التي لا تشترط شرطا زعنيا ، وعلى ذلك أقترح أن يكتفى بتساريخ تحرير العقد لأنه إذا أبرم شخص عقد للإيجار بالقاهرة وهو موظف بالإسكندرية ولم يتمكن أن ينتقل إلى القاهرة وتوفي في هذه الفترة ، والشرط أن يشغل المسكن مدة سنة فكيف أحقق هذا الشرط ؟

رئيس المجلس - هل يكفي أن تقول المادة : « أو مدة شغله للمسكن » وتعتبر كأنه شغل للمسكن بمجرد توقيعه على العقد .

السيد الدكتور محمود السقا - أنه لم يتمكن من شغله رغم إبرامه العقد .

السيد الدرداش محمد المصري البزوه - أقترح إضافة فقرة في نهاية هذه المادة تنص على أن يلتزم المالك بتحرير عقد إيجار جديد للسكان الفعل للصين المؤجرة ونصها : « يلتزم المالك بتحرير عقد إيجار جديد للسكان الفعل بالصين المؤجرة » . والفرض من ذلك هو تمكين المستأجر الفعلي من إدخال النور أو المياه أو التليفون إلى آخره .

رئيس المجلس - لقد سبق أن قدم هذا الاقتراح .

السيد عبد العاطي نافع - أرى أن يبقى النص على ما هو عليه وأن تمديدا فيه يخلط كلمة المسكن مثلا ، مستثنى بنا إلى صورة غريبة ، وهي أن النص يتناول الجراج أو الملتحج وما إلى ذلك .

رئيس المجلس - هناك اقتراح متعدد بأن يكون النص : « عقد إيجار المسكن » وليس المسكن .

السيد حسن رمضان مظلوم - لقد ضمنت المادة حق ورثة المستأجر ، والمقيمين في المسكن وقت الوفاة في الاستمرار بالمسكن . وأقترح أن يجرأهم عقد إيجار جديد .

اذن فالموافق على هذه المادة يتفضل بركم
يده .

(موافقة) .

القرار :

• مادة ٢٣ - في غير الامكن المؤجرة تمغروشة
لا يجوز للمؤجر أن يطلب اخلاء المكان ولو
انتهت المدة المتفق عليها في العقد الا لاحد
الاسباب الآتية :

(أ) اذا لم يتم المستأجر بالوفاء بالاجرة
المستحقة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ
تكليفه بذلك بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم
الوصول بدون مغزوف أو باعلان على يد محضر
على أنه لا يحكم بالاخلاء اذا قام المستأجر بداءه
الاجرة وفوائدها يواقع ٧٪ من تاريخ
الاستحقاق حتى تاريخ السداد والمصاريف
الرسمية وذلك قبل اقفال باب المراقبة في
الدعوى فاذا تكرر لمتبناه أو تأخره عن الوفاء
بالاجرة المستحقون أن يقدم مبررات تقدرها
الحكمة حكم عليه بالاخذ .

(ب) اذا أجرة المستأجر المكان المؤجر من
الباطن أو تنازل عنه أو تركه للغير بأي وجه
من الوجوه بغير إذن كتابي صريح من المالك .
وذلك مع عدم الأخلال بأحكام المواد ٢١ ، ٢٦
٢٧ من هذا القانون .

(ج) اذا استعمل المستأجر المكان المؤجر
أو سمح باستعماله بطريقة تخالف شروط
الايجار المعقولة أو تضر بمصلحة المؤجر .

رئيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم
ملاحظات على هذه المادة .

السيد يوسف وشوان التهامي - تنص
الفقرة « ب » من هذه المادة على أنه « اذا
أجر المستأجر المكان المؤجر من الباطن أو تنازل
عنه أو تركه للغير بأي وجه من الوجوه بغير
إذن كتابي صريح من المالك » .

وأرى أن هذه الفقرة لا مبرر لها ، فلو كان
هناك مثل هذا الإذن ، فلا يجوز للمالك أن
يطلب بالاخلاء . وهذا يعتبر تحصيلاً
للحاصل ، وأن اشتراط موافقة المالك كتابة
على التأجير من الباطن لا مبرر له مطلقاً ، إذ أنه
يستطيع أن يبرم عقداً مع المستأجر من الباطن
مباشرة .

الاقتراحات التي قدمت في شأن هذه المادة
لاخذ الرأي عليها .

الاقتراح الاول يتعلق بكلمة المساكن ويطلب
السيد العضو رفعت بطل تعديلها الى « المسكن »
وهذا تصحيح لفظي .

فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع
يده .

(موافقة) .

رئيس المجلس - الاقتراح الثاني يتعلق
بنقطة تحرير عقد جديد لهؤلاء الورقة حتى
يستطيعوا عن طريقه تركيب تليفون أو الحصول
على ميزات أخرى .

فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع
يده .

(موافقة) .

رئيس المجلس - الاقتراح الثالث مقدم
من الدكتور محمود السقا ويقضي بعدم اشتراط
مدة بالنسبة للاقارب حتى الدرجة الثالثة ، كما
يقترح أن يكون تحرير العقد هو تاريخ يده
التعامل مع الساكن كان أبرم الساكن العقد
ولم يشغل الساكن قبل العقد أو بعده . فهل
تدخل ذلك في المادة أم نتركها للقضاء بشكل
عام لكي يطبقها ، فالموافق على هذا الاقتراح
يتفضل برفع يده .

(أغلبية) .

رئيس المجلس - اذن فالموافق على المادة
٢٧ مع إحالتها الى اللجنة المشتركة لصياغتها
في حدود الاقتراحين اللذين وافق عليهما
المجلس ، يتفضل برفع يده .

(موافقة) .

القرار :

• مادة ٢٢ - استثناء من حكم المادة ٦٠٤
من القانون المدني تسرى عقود الإيجار القائمة
على المالك الجديد للمقار ولو لم يكن لسند
الايجار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على
تاريخ انتقال الملكية .

رئيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم
ملاحظات على هذه المادة ؟

(لم تُبد ملاحظات) .

الاجرة المقررة في العقد المتنازل بمقتضاها وما قد يكون ثابته في ذمة المستأجر الاصل من التزامات او ما الى ذلك .

وبالنسبة للتأجير من الباطن ، فإنه يستحق أن يتقاضى الاجرة الزائدة وهي نسبة ٧٥٪ من الاجرة المسماة بالعقد ، واستند في هذا الى أن الحكومة في سنة ١٩٤٧ في مشروعها ائخص بالقانون المدني ، كانت تطلق هذا الحق ولا توفر للمؤجر حق الاعتراض الا إذا كان هناك سبب مشروع ، ومنافسة هذا السبب ، فإن من اختصاص القضاء ، ونحن الآن بعد حوالي ربع قرن وبعد تغير كامل في الشكل الاجتماعي للجمهورية وبعد التغيرات التي حدثت بالنسبة لنقراض في العهد * وبعد أن أصبحت للملديه وظيفة اجتماعية ، قصد كل هذه الظروف يجب أن تكون مسايرين بنموذج الجديد الذي حدث في العلاقات الاجتماعية ، لأن الحق الشخصي الذي يرتبه عقد الايجار ، يجب ألا يجعل للمؤجر حق الاعتراض على ممارسته بالنزول أو فيما يتعلق بأسـجـ . من الباطن ، هذا اذا وضعنا قيداً خاصاً للضمان * وابتعاد نص يعطى المالك أو المؤجر حق الاعتراض ، سيؤثر تماماً ما اتفق المجلس عليه أمس فيما يتعلق بحق التبادـل . الحقيقة ، حق النزول عن عقد الايجار .

رئيس المجلس - أود أن أذكر السادة الاعضاء بما اتفق عليه أمس من أن النزول يقرر وينظم بواسطة قرار يصدره السيد الوزير ويحدد فيه حالات النزول وشروطها ونطاقها الى آخره ، فنحن ثم نتركه غفلاً ، ولقد تقدم السادة الاعضاء باقتراحات عن هذا الموضوع ، لا شك أن السيد الوزير سيضعها موضع التقدير والاعتبار وهو يعد اللائحة التنفيذية للقانون ، ولذلك لم نتدخل لنضع في القانون الضمانات اللازمة لاستعمال هذا الحق لانه ليس مطلقاً ولا متروكاً على اطلاقه ، وانما هو حق ينظم بواسطة قرار السيد الوزير .

السيد محمد صبري هيلي - سأنصر كلامي على البند (١) إذ أن هذا البند ، قد أعطى تفسيراً كبيراً للمستأجر لتفادي الاخلاء بسبب التأخير في دفع الاجرة ، ففي تصور اللجنة - فيما اعتقد - أنه يجب تطبيق هذا البند في حالة ما اذا تضمن العقد الصريح الصريح الفاسخ ، وتأخر المستأجر عن سداد الاجرة ، واتى آنسأط - هل في ظل احكام هذا البند

وليس المجلس - اذا أجر مستأجر حجرة في مسكنه لآخر ، في هذه الحالة نقول انه اذا وافق المالك كان يمساً ، واذا لم يوافق فإن الايجار من الباطن له حكم عام هنا وللموقف معني .

السيد يوسف وشوان التهلي - في حالة موافقة المالك ، ما المانع أن يحرر عقداً بينه وبين المستأجر وأما .

رئيس المجلس - تنصّد مع المستأجر من الباطن .

السيد يوسف وشوان التهلي - نعم .

رئيس المجلس - سأطرح هذا الاقتراح .

السيد سيد زكي - هناك ملحوظة لا عرفت مكانها ، هل هي في المادة ٢٢ ، أم في المادة ٢٦ :

الفقرة ب من المادة ٢٢ تنص على أنه :

« اذا أجر المستأجر المكان المؤجر ... »

المادة ٢٦ تنص على : « ... والمستأجر في حالة اقلعته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا » وأريد أن أوضح المفروض وغير المفروض لعدة أسباب ...

رئيس المجلس - ان مكان هذه الملحوظة المادة ٢٦ .

السيد محمد صبري هيلي - استاذن في أن نتذكر فيما بيننا النقاش الذي دار أمس حول معنى التبادل ، وهو كما قال السيد رئيس المجلس الان بالمعنى الحقيقي ، وبالصرف القانوني يعتبر نزولاً عن الايجار وعلى ضوء هذا يفيد وجود الفقرة ب من هذه المادة لا مكان لها ويجب أن تستبعد .

رئيس المجلس - انني أرى عكس ذلك ، وأرى أن لها مكاناً لانها وضمت شروطاً وحالات سيحدثها وزير الإسكان في اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

السيد محمد صبري هيلي - اننا نريد أن نطلق حق المستأجر في أن ينزل أو يؤجر من الباطن دون أن يكون هنا موقوفاً على موافقة المالك ، مع إيجاد الضمان في ذات الوقت للمالك في أن يتقاضى - في حالة النزول -

وليس المجلس - لأن للسؤال أهميته لما يثيره من متاعب كثيرة أمام القضاء .
لذلك نريد توضيح هذا الموضوع . هل
الشرط الصريح الفاسخ ، لا يمنع من الحكم
بطلان المادة أم أنها قد أوقفت آثاره ؟

السيد أحمد الخواجه - إن هذا الشرط
قائم ، بدليل أنه حينما تمتعت المادة عن دعوى
الإخلاء فانها تقول « ... ولو انتهت المدة
للتفق عليها في العقد ... »

إن أثر الشرط الصريح الفاسخ ، هو إنهاء
العقد بقوة العقد ذاته ، وتنتفي المادة ٢٣
وكذلك المادة التي قبلها - بالرغم من انتهاء
مدة العقد - بأنه لا يجوز للمحكمة أن تصدر
الحكم بالإخلاء إلا في حالات أو لأسباب معينة .

وانني أقول ، إن الشرط الصريح الفاسخ
الذي يتضمنه العقد ، لا يزال باقياً في ظل
هذا النص ، ولا يزال القضاء المستعجل يقضي
يوماً بطرد المستأجر استناداً إلى الشرط
الصريح الفاسخ .

ولكن يتدخل القانون عندما نذهب إلى
المحكمة الموضوعية لنقول لها أن الشرط
الفاسخ الصريح قد تمتع ، وإن العقد قد
زال ، ثم نطالبها بأن تحكم لنا استناداً إلى
هذا الشرط بطرد المستأجر أو إخلاء العين .

لقد ظل هذا الكلام مطروحاً أمام المحاكم
عشرين عاماً ، كحالة منفصلة عن القانون رقم
١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، ولم يسمعه أحد ، ولم
تطبقه أو تأخذ به أية محكمة ، بل إن المحاكم
قالت إن الحكم الاستثنائي الوارد في الفقرة

الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١
لسنة ١٩٤٧ ، هو نص واجب التطبيق ،
ومنفصل عن أحكام القواعد العامة :

السيد كمال يونس - لقد وفي الزميل
أحمد الخواجه النقطة الأولى ، وكل ما أريد أن
أقوله في شأنها أن المحاكم قد اضطرت فعلاً
في قضاء الأمور المستعجلة - وبغير وجود
الشرط الصريح الفاسخ - إلى الإخذ بما جاء
في القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الذي كان
يجب الإخلاء في البداية بعد خمسة عشر
يوماً ، إذا لم يدفع الإيجار ، وحتى يفسد

يظل اختصاص القضاء المستعجل قائماً ،
حيث يقضي بطرد المستأجر حتى ولو سدد
الاجرة ، على اعتبار أن سداد الاجرة يمدد حق
الشرط الصريح الفاسخ ، لا يمنع من الحكم
بالإخلاء .

وبعبارة أخرى ، هل يكون من حق المؤجر
أن يلجأ إلى القضاء المستعجل لاستصدار حكم
الطرد ، إذا تضمن العقد شرطاً صريحاً فاسخاً ،
وتأثر المستأجر في سداد الإيجار ؟

السيد أحمد الخواجه - من المؤكد أنه في
ظل النص ، يجوز للمالك أيضاً أن يلجأ إلى
القضاء لطرد المستأجر الذي يجوز له أن يتقي
دعوى الطرد المستعجلة سواء قبل الحكم فيها
أو بعده عن طريق دفع الاجرة ، وعندئذ يزول
اختصاص القضاء المستعجل بنظر دعوى الطرد
حتى ولو طرح الامر في أشكال دعوى تنفيذ
الحكم ، لأن القاضي المستعجل يقيم اختصاصه
للطرد على أساس زوال سند الحيازة ، وزوال
عقد الإيجار .

ولذلك ، فإنه متى عرضت الاجرة على القاضي
المستعجل ، أثناء دعوى الطرد أو أثناء الاشكال ،
زال حكم الطرد لاننا نريد أن نيسر عمل
المستأجر التراضي وننقم له الحماية ومن واجبتنا
أن نيسرها له . أما إذا كنا نريد العودة بالنص
إلى حالته الأولى التي كانت تميز للمالك طلب
الحكم بإخلاء العين المؤجرة بمجرد التأخير عن
الوفاء بالاجرة بعد التنبيه عليه بخمسة عشر
يوماً ، ولو قام بالدفع ، إذا كنا نريد العودة
إلى ذلك ، سناً للمستأجر على الوفاء بالاجرة
وحماية لحق المالك باعتباره الحق الوحيد
الذي يكفاه له عقد الإيجار فيسكن أن تقول
بذلك .

وليس المجلس - هل وضعت المسألة
للاستاذ شيا أم لا زال لديك استفسار آخر ؟

السيد شهاب الدين داود - أرى أن المسألة
تتوقف على الشرط الصريح الفاسخ وآثاره ،
لأن من آثار هذا الشرط أن يصبح العقد من
تلقاء نفسه ، ودون الالتجاء إلى القضاء كان
لم يكن ، فهل ما زال هذا الشرط قائماً في
ظل هذا النص ؟ أو أن هذه المادة قد عطلت
أعمال هذا الشرط ؟ بحيث يستطيع المستأجر
أن يوفي بالاجرة في المواعيد المتصوص عليها
هنا ، ومن ثم فلا يكون هناك أي أثر للشرط
الصريح الفاسخ .

مجلس الأمة باعطانا صورة قانونية واضحة لهذا الموضوع .

السيد وزير الشئون الاجتماعية ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة - من المستقر عليه قضاء أن تحقق الشروط الفاسخ الصريح يكون سبباً في إنهاء العقد والعلاقة الإلزامية، وذلك لا يعطل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧، فيتعين أعمال أحكامه، واعتبار أن العقد مفسوخ من تلقاء نفسه كلما وقعت المخالفة التي يتحقق بها نفاذ الشرط الفاسخ الصريح . ويتربط على ذلك ثبوت حق المؤجر في استرداد العين وبالتالي في طلب إخلالها من المستأجر .

أذن الشرط الفاسخ الصريح يعتبر قائماً رغم وجود النص .

السيد محمد كمال عيد - اقترح حذف الجملة الأخيرة من البند (أ) من المادة ٢٣ والتي جاء فيها : « ... فإذا تكرر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالأجرة المستحقة دون أن يقدم مبررات تقدرها المحكمة حكم عليه بالإخلاء » .

لان ما تضمنته حقة الجملة من أحكام لا ضرورة لها طالما أن المستأجر يقوم بالوفاء بالتزاماته بما فيها ٧٪ فوائد . وبذلك يكون مشروع قانون إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين، قد استرشد بقانون الإصلاح الزراعي وجاء في طله، خاصة أن قانون الإصلاح الزراعي لم يتضمن مثل هذا الحكم الوارد في نهاية البند (أ) وكلفنا نعلم أن غالبية السكان في وضع اجتماعي يطابق حالة الزراع .

السيد محمد سيد عبد المنعم - في النصوص التشريعية القديمة الملفة، نص، اعتقد أنه كان يشجع القطاع الخاص على المساهمة في مجال الإسكان، ذلك هو النص الذي كان يسمح لمالك البناء بإخلاء إحدى الشقق في حالة زواج الابن أو البنت، وأنا إذ أطلب إعادة هذا النص الذي قد تكون فيه قسوة على المستأجرين، أرى أن يترك هذا الأمر لتقدير المحاكم، بمعنى أنه إذا كان هناك مالكا وعنده ابن مقبل على الزواج أو بنت وتغز عليه إيجاد شقة لهما، فأرى أن تيسر عليه الأمر لشغل إحدى شقق منزله، بشرط الرجوع إلى المحكمة .

تعديل هذا النص أجاز هذا القانون دفع الإيجار حتى إقفال باب المرافعة، وقد أخلت المحاكم بهذا .

هناك نقطة ثانية كنت أناقشها مع الزميل أحمد الخواجه وأود أن أذكره بها، وهي خاصة بالمستأجر من الباطن الذي تركت له الشقة بعد نزول المستأجر الأصلي عنها، وهي حالة تختلف عن الحالات الاستثنائية التي من بينها التبادل الذي ناقشناه أمس، وحالات الشق المروثة، أو وفاة المستأجر الأصلي وما إلى ذلك، ما يصير هذا المستأجر من الباطن لو أن المستأجر الأصلي نزل عن العقد أو فسخه ؟

هذا الموضوع تناقشت أحكام المحاكم فيه، وبعضها يجيز طرد المستأجر من الباطن إذا ما أنهى المستأجر الأصلي العقد رغم موافقته ورغم الإذن الكتابي الذي يسمح بالتأجير من الباطن .

مثل هؤلاء المستأجرين في حاجة إلى ضمانات، ولهذا اقترح أن تضمن النص فقرة تقضي بأن تصبح العلاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمؤجر، وفي هذه الحالة لا يحق للمستأجر الأصلي أن يطرد المستأجر من الباطن .

رئيس المجلس - إن هذا الأمر يتوقف على نظرنا للإيجار من الباطن، هل نطلقه أم نقيمه؟ هل نلظر إليه باعتباره استثناء أم أنه أمر طبيعي ؟

إن السيد كمال بولس يعرض صورة ما إذا قام المستأجر الأصلي بتأجير شقته لآخر من الباطن، ثم انتهى العقد بين مالك المصن والمستأجر الأصلي فما موقف المستأجر من الباطن؟ هذا التساؤل يجيب عنه اقتراحه بأن يتحول الوضع بحيث تكون هناك علاقة تعاقدية مباشرة بين المستأجر من الباطن ومالك المصن، خاصة في حالة الإذن الكتابي بالتأجير من الباطن .

السيد كمال بولس - نعم، هذا هو ما أقصده تماماً .

رئيس المجلس - إذا كان هو ما تطالب به، فسأرى هذا الموضوع وليفضل السيد وزير الشئون الاجتماعية ووزير الدولة لشئون

هذا البيت ، فهل نحول بينهم وبين الرجوع الى هذا البيت ، اذا دعت حاجة الى العودة الى هذا البيت الذي تشدهم اليه عوامل نفسية كثيرة ؟ لماذا نحرهم من ثمرة كفاحهم ؟

رئيس المجلس - لا شك أن الصورة التي أبديتها واضحة .

السيد عبد الستار هريغني - لدى سؤالان ، الاول ، ما الحكم فيما اذا كان لدى مالك مسكن قام بتأجيره لسبب من الاسباب ، كالمسافر او غيره ، ثم زال هذا السبب ، هل يجوز لهذا المالك أن يخلى المستأجر ؟

والسؤال الثاني ، هل يجوز للمؤجر والمستأجر أن يوصيا في العقد على تحديد الايجار لفترة معينة ، بحيث يكون للمؤجر بعد مضي هذه الفترة أن يخلى المستأجر ؟

السيد أحمد الفواجه - رداً على السؤال الاول أقول ان زوال السبب الذي دعا المالك الى ايجار مسكن يملكه ، لا يعطي المالك حق اخلاء المستأجر ، لان ذلك أصبح محظوراً بعد أن أدخلت بعض التعديلات على القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، التي كانت تجيز المادة الثالثة منه للمالك أو المؤجر أن يرفع على المستأجر دعوى اخلاء للضرورة ، وقد كان هناك تفسير قضائي مستقر على تحديد معنى الضرورة بأن يشغل المالك المكان بنفسه أو بأحد اولاده ، وقد ألغى المشرع هذه المادة ، وبذلك انتهى حالة الاخلاء للضرورة من بسن الحالات التي أنهاسها وأصبح محظوراً بنص القانون الاخلاء للاسباب التي كانت واردة على سبيل الحصر .

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني ، فاقولان هذا الشرط ليس صحيحاً لان نص القانون يحسب عقود الايجار ولو كانت محلدة المدة وذلك بالنص على امتدادها .

ولكن لو أن هناك ورقة أبرمت أثناء سريان العقد ، بإخلاء المين المؤجرة في موعد معين ، فهي ملزمة للمستأجر لانه بذلك ينزل عن حق قائم له ، وهذا ما جرى عليه القضاء .

السيد غيبه الدين دلود - الحقيقة أن الرغبة التي أبديت بأن يعود الى جوار اخلاء المستأجر في حالة الضرورة ، تذكرني بالمناقشة التي طرأت في مجلس الشيوخ عند وضع القانون

وارجو أن يكون واضحاً أن مثل هذه الحالات مطبق في كثير من البلاد الاشتراكية ومنها في الاتحاد السوفيتي .

السيد علي الشريفي - في الواقع أنني اعترض اعتراضاً كلياً على الكلام الذي صدر من الزميل محمد سيد عبد المنعم ، لان هذا الكلام يعنى الرجوع عن التقديمية التي ننتهجها ، فما هي الضرورة الملحة التي تجعلنا نلقي بالمستأجر في الشارع ليحل محله ابن أو بنت المالك ؟ هل فعل ذلك مجرد كونهما ابن أو بنت « صاحب العمارة » أن مكل هذا الكلام ترفضه آذاننا .

أمر آخر أود: الحديث في شأنه ، وهو أن النص يقضي بإخلاء المكان في حالات معينة ، ومعنى هذا أن المستأجر سيطلق في الشارع ، ولذا أرجو أن تضاق فقرة الى هذه المادة مؤداهما أن يتاح للمستأجر الطعن في هذا الحكم أمام الاستئناف ، خصوصاً اذا علمنا أن هناك بعض الاحكام - التي ليست لها مثل هذه الخطورة - قد أحيطت بكافة الضمانات بما فيها حق الطعن .

رئيس المجلس - هل هناك نص يمنع المستأجر من حق الطعن بالاستئناف متى صدر ضده حكم بالإخلاء ؟

السيد علي الشريفي - لا ، ليس هناك نص يمنع المستأجر من الطعن بالاستئناف في حكم الاخلاء ، ولكني أرجو أن يثبت هذا الرأي في المناقشة .

السيد ابراهيم مسيد قرشي - أؤيد الاخ محمد عبد المنعم فيما ذهب اليه ، بشأن حق المالك في اخلاء إحدى شقق منزله ليزوج ابنته أو ابنه ، وفي رأيي أن ما نادى به ليس من الرعية في شيء .

وان من واجبتنا ، كأعضاء المجلس ، ويمقتضى أحكام اللائحة ، أن نعم ونندرس الاجراءات الثورية ، بمعنى أنه اذا كان هناك قانون صدر تحت ظروف معينة ، فليس هناك ما يحول دون أن نعيد النظر في مثل هذا القانون .

فاذا كانت هناك فئة من الناس اقتضت من قوتها وبذلت العرق في سبيل بناء بيت لاولادها ، ثم اضطرت تحت أي ظرف الى ترك

أو يكتفى بما أثبت في المضبطة ليستهدى به القضاء في أحكامه في هذا الموضوع .

السيد مختار هاني - لقد ورد في نسيابة الفقرة (ب) ما يلي :

« وذلك مع عدم الإخلال بالواد ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ من هذا القانون » فإذا أغفلنا النص على هذا التحفظ في هذه المادة ، فقد لا يفهم ذلك ضمناً ، خاصة أن المادة ٤٧ من هذا المشروع يقسانون تنص على إلغاء كل نص يخالف أحكامه .

السيد أحمد الخواجه - الواقع أن التصرف الذي يفرضه الأخ السيد مختار هاني لا مبرر له لأن المادة ٥٩٤ تتكلم في الفقرة الثانية منها عن بيع المنشأة التجارية ، وعن حواله عقيد الإيجار باعتباره أحد مقومات المنشأة التجارية ، فهذه الفقرة تتكلم عن حالة بيع ، بينما تتكلم الفقرة (ب) من المادة ٢٣ محل البحث الآن عن حالة إيجار .

فهذا الاستثناء منصوب عليه في المسألة ٥٩٤ ، لأنها تقرر بحق المستأجر في النزول ، وحده في الإيجار من الباطن ، وتستثنى ممن ذلك ما يقرره المقعد . فإذا كان المقعد يحظر ذلك ، حظر .

ثم تقول ، وإذا وجد هذا الحظر ، فإنه لا يحكم حالة بيع المنشأة التجارية .

وكيس المجلس - أي أنه في رأى السيد المصو أنه مع بقاء المادة محل المناقشة الآن على ما هي عليه ، فإن المادة ٥٩٤ من القانون المدني ما زالت مطبقة بقدر حاجة للنص عليها هنا .

هذا هو ما يصحنا في الموضوع ، وقد وضع في المضبطة .

السيد مختار هاني - أرجو أن يكون هذا واضحاً في المضبطة .

السيد أحمد الخواجه - لدى اقتراح بأضالة فقرة جديدة ، بإعادة النص على دعوى الإخلال والهمم . ذلك أن المادة ٣ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ كانت تنص على بعض حالات من بينها حالة حذفت ، وأني شخصياً أمام أزمة الأسكان لا أعلم لماذا حذفت . وهي المتعلقة بدعوى الإخلال والهمم وإعادة البناء بشكل أوسع ، وكان قد أدخل تعديل عظيم بشأن عليها يعطى لوزير الأسكان حق التقدير في هذه الحالة ، ويشترط فوات مدة طويلة منذ إنشاء

رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، حيث كان هناك عند من الأعضاء في ذلك الحين يعارضون الإخلال بهذه الأسباب الاجتماعية . فهل يجوز لنا في سنة ١٩٦٩ أن نمود لنتطلب بهذه الضرورة كي نحكم على إنسان بأن يلقى في الشارع بلا مسكن من أجل أن يتمتع مالك هذا المسكن به ، هو وذووه ؟

في اعتقادي أن هذا التصور غير وارد ، وأن المحكمة التي اقتضت إلغاء مثل هذا السبب ما زالت قائمة و مستمرة .

السيد عبد الحميد صالح - لدى استفسار ، فقد أشار السيد أحمد الخواجه إلى حالة أخفى أن تطبق فعلاً ، إذ قال بأنه إذا أبرم المستأجر ورقة أثناء سريان عقد الإيجار بإخلاله المصنح المؤجرة في موعد معين فإن ذلك يعتبر نزولاً منه عن حق شغل المصنح المؤجرة عند حلول هذا الموعد .

ونشئ أن تحرر مثل هذه الورقة عند إبرام العقد .

وكيس المجلس - ليست هذه هي الحالة التي أشار إليها السيد المصو أحمد الخواجه .

السيد مختار هاني - الواقع أن لدى تحفظاً أود إبداءه بالنسبة للفقرة (ب) من المادة ٢٣ ، ويتلخص هذا التحفظ في أن تضيف إلى هذه الفقرة عبارة « مع مراعاة حكم المادة ٥٩٤ من القانون المدني » لأن هذه المادة تقضى بأنه في حالة النزول أو بيع المحل التجاري أو المصنح يجوز للمحكمة ألا تحكم بالإخلال إذا كانت هناك ضرورة ألجأت المستأجر للمصنح ، التي يشغلها المحل التجاري أو المصنح ، إلى بيعه . وهذا التحفظ وارد في المادة ٥٩٤ المشار إليها إذ تنص على ما يأتي :

« ومع ذلك إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقار أنشئ به مصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنح أو المتجر ، جاز للمحكمة - بالرغم من وجود الشرط المانع - أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضماناً كافياً ، ولم يلحق المتجر من ذلك ضرر محقق » .

السيد أحمد الخواجه - ما شأن هذه المادة ؟

وكيس المجلس - هل يحتاج الأمر إلى نص ،

تصور أن يستغل بعض الملاك هؤلاء المواطنين، ولا يحرون عقود إيجار لهم ؟

وكيس المجلس - هل مكان النص على ما يود السيد العضو أن يقترحه في هذا الشأن هنا في هذه المادة ؟ هذا هو السؤال .

انني اعتقد أن هذه المادة لا شأن لها بهذا الموضوع ، لأنها تتعلق بمسألة طرد المستأجر لأحد الأسباب الواردة بها .

السيد حمدي حراز - إن الفقرة (ب) من المادة تشير إلى حالة النزول عن المكان المؤجر .

وكيس المجلس - ما الذي يقترحه السيد العضو في هذا الصدد ؟

السيد حمدي حراز - أقترح ألا يكون النزول مشروطاً بموافقة المالك في مثل هذه الظروف التي أضرت إليه ، أي النص على استثناء هذه الحالة .

وكيس المجلس - أي أن السيد العضو يريد استثناء حالة النزول عن المكان المؤجر إذا كان النزول لأحد المهاجرين أو المهجرين .

السيد حمدي حراز - نعم ، لأن هذه الحالة يجب أن تؤخذ في الاعتبار .

السيد علي الشريفي - الواقع أن الاقتراح الذي تقدم به السيد العضو أحمد خواجه فيما يتعلق بإعادة النص الخاص بدعوى الإخلاء والهدم وإعادة البناء بشكل أوسع ، يتعلق بموضوع يحتاج إلى جعل كبير .

وكيس المجلس - عندما تقدم الصياغة المقترحة بشأن هذا الموضوع ، ستعرض على المجلس لإبداء الرأي فيها .

ويبدو لي فيما يتعلق بالنقطة التي أثارها السيد الزميل حمدي حراز - وهي بالخاصة عدم ضرورة اشتراط الإذن الكتابي بالنسبة للنزول عن المكان المؤجر للمهاجرين والمهجرين - أنها مسألة تحتاج إلى حكم وقتي في نهاية المشروع بقانون ، بحيث لا يرد هذا الحكم الوقتي في صلب القانون ، أو أن يصدر المجلس نصاً تضييعاً خفياً . يعالج هذه المسألة خارجاً عن المشروع بقانون المعروض . ويمكن دراسة الموضوع واعتماد صياغة بشأنه توطئة لعرضها على المجلس .

السيد وزير الشؤون الاجتماعية ، ووزير

المبنى ، هي فترة أربعين سنة ، كما يشترط عدم صلاحيتها .

هناك مبان كثيرة لسنا قادرين على حلها ، ينتفع بها قلة من الناس ، كما أن هناك أراضى عديدة مقلما عليها دكاكين ، يستعملها عائلات منها لبناء مساكن مكانها . وأريد أن أستفسر من الحكومة عن السبب الذي من أجله حلف النص الخاص بدعوى الإخلاء والهدم من المادة ٢ من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ، والذي دعا أيضاً إلى عدم النص على هذه الدعوى في مشروع القانون المعروض .

وكيس المجلس - ليتفضل السيد المستشار بمجلس الدولة بإيضاح هذه النقطة .

السيد مستشار مجلس الدولة - الواقع أننا في حاجة إلى إعادة النص على هذه الدعوى ، وتقرر الحكومة أنه يوجد بالثأرة الآن عدد من « الحرايات » في أحسن المناطق ، مثل شارع طلعت حرب ، وشارع عبد الحالح ثروت وغيرها من الشوارع ، كما أن هناك أراضى مقام عليها « دكاكين » فقط .

ولذلك نرجو - إذا وافق المجلس المؤقت - أن يعاد النص الخاص بدعوى الإخلاء والهدم .

وكيس المجلس - نرجو صياغة هذه الفكرة ، كي تتمكن من عرضها على المجلس لإبداء رأيه فيها .

السيد حمدي حراز - السيد رئيس المجلس :

ينص صدر الفقرة (ب) من المادة ٢٣ على ما يلي :

« إذا أجرة المستأجر المكان المؤجر من الباطن أو تنازل عنه أو تركه للمير بأي وجه من الوجوه بغير إذن كتابي صريح من المالك » .

وأود أن أقول إن هناك ناحية مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار ، تتعلق بمسألة صارخة قائمة الآن نظراً لاستثنائي . وتتلخص هذه المسألة في أن كثيراً من إخواننا المهاجرين والمهجرين تتعاون معهم جماعات الشغبينزولها عن مساكنها لهم ، إلا أن الملاك يستغلون هذه العملية أسوأ استغلال - والواقع أن هذه العملية شاقة للغاية لدرجة أنها تأخذ مصيوقات بعض السادة أمثال المكاتب التنفيذية ، فكيف

كما قدم الى السيد العضو محمد عبد الرحيم ادريس اقتراحاً مؤيداً لهذا الاقتراح بحذف هذه الفقرة .

فالمرافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية)

رئيس المجلس - وفيما يتعلق بالفقرة (ب) من المادة هناك اقتراح بأن تعدل هذه الفقرة بحيث تتلاءم صياغتها مع عملية النزول المتبادل في غير الحالات وبغير الشروط التي يضعها السيد وزير الإسكان والمرافق .

فالمرافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده

(موافقة)

رئيس المجلس - وهناك اقتراح مقدم من السيد العضو محمد سيد عبد المنعم بأضافة فقرة الى المادة ٢٣ تقضي بأنه يجوز للمالك أن يطلب إخلاء المكان إذا تحققت المحكة أن صاحب المنزل وأفراد أسرته يحتاجون للمعين المؤجرة لاستعمالهم الشخصي .

فالمرافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية)

رئيس المجلس - هناك اقتراح بأضافة فقرة خاصة بالهدم لاعادة البناء بشكل أوسع فالمرافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(موافقة)

رئيس المجلس - اذن فالمرافق على المادة ٢٣ مع إحالتها الى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في حدود الاقتراحات التي وافق عليها المجلس ، يتفضل برفع يده .

(موافقة)

المقرر :

« مادة ٢٤ - يجوز للمالك زيادة عدد الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالاضافة او التعلية ولو كان عقد الايجار يمنع ذلك ولا يخل هذا بحق المستأجر في انقاص الاجرة ان كان لذلك محل » .

رئيس المجلس - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

الغولة لشئون مجلس الامة - لؤيد اقتراح السيد العضو حمدي حراز . بشرط وضع الضوابط اللازمة ، كي لا ينتحل أحد صفة أنه من أبناء مدن منطقة القناة أو سيناء ويستغل هذه الصفة . والمهم أننا في حاجة ماسة فعلاً الى النص على ما اقترحه السيد العضو في هذا الصدد ، مع مراعاة الشرط الذي أشرت اليه .

رئيس المجلس - اذن المرجو من السيد العضو حمدي حراز ، والسيد العضو محمد صبري جبري والسيد وزير الشؤون الاجتماعية ، أن يجتمعا مع لجنة الشؤون التشريعية ، لوضع اقتراح بقانون مستقل ينظم هذه الحالة المعينة لمرضى على المجلس .

السيد حمدي حراز - تعنى المادة الثانية من هذا المشروع بقانون على ما يلي :

« لا تسري أحكام هذا الباب على المساكن التي تشغل بتصاريح أشغال مؤقتة لمواجهة حالات الطوارئ والضرورة ، ويصدر بتحديد تلك الحالات وشروط الانتفاع بهذه المساكن قرار من وزير الإسكان والمرافق » .

وانى أتساءل : ألا ينطى هذا النص ما حدثت اليه بالقراري ؟

رئيس المجلس - الواقع أن لهذا الموضوع أهميته السياسية والانسانية ، كما أن له أيضاً أهميته في كفاية وضائنا ، مما يتطلب أن نضع له أحكاماً واضحة محددة . ولذلك نرجو دراسته على الوجه الذي عرض على المجلس الآن .

أعتقد أن الموضوع قد استوفى بحثاً ، فهل توافقون حضراتكم على اقفال باب المناقشة ؟

(موافقة)

رئيس المجلس - والآن لنأخذ الرأي على الاقتراحات التي قُضت بشأن المادة ٢٣ .

- لكتيا يتعلق بالفقرة (أ) من المادة ، هناك اقتراح مقدم من السيد العضو محمد كمال عبد ، بخلاف العبارة الواردة في نهاية هذه الفقرة ونصها :

« فإذا تكرر امتناعه أو تأخره عن الوفاء بالامرة المنتهتة دون أن يقدم مبررات تقدرها المحكة حكم عليه بالإخلاء » .

البناء ، ويطلب اعطاء ترخيصا لبناء دور أو أكثر فوقها ، ثم يصعد عند إقامة الإيجار الجديدة الى تغطية القبلا يبروز في البناء الجديد قد يؤدي الى جعل القبلا في شكل بدروم مثلا ، مما لا يتفق والغرض الذي استأجرها المستأجر من أجله . وزيادة على ذلك قد يستصدر المؤجر ترخيصا بالاضافة الى التغطية ، ويترك الامر دون اتمام ، كان يلقب السقف لصب العواميد مثلا ويتركه هكذا ، مما يضطر معه المستأجر الى اخلاء المكان المؤجر .

ولذلك ارجو ان يضاف الى هذه المادة لملاحظة ، بأن يصل صدر المادة كما على :

« مع مراعاة حكم المادة ٥ من القانون المدني ، يجوز للمالك زيادة مساحة الوحدات السكنية ، الى اخرى » .

والمادة ٥ من القانون المدني تنص على : استحصال الحق وتنص على ما على :

« يكون استعمال الحق غير متكسب في الاحوال الآتية :

(أ) اذا لم يقصد به سوى الافراد بالغير .
(ب) اذا كانت المصالح التي يرمى الى تحقيقها قليلة الاهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها .

(ج) اذا كانت المصالح التي يرمى الى تحقيقها غير مشروعة .

ونفس المجلس - لا يرى السيد العضو ان نص المادة ٥ من القانون المدني نص عام ويفترض ، دون النص عليه ، ام لا يرى ذلك ؟ بمعنى ان يشار الى المادة ٥ في كل مادة من مواد المشروع بقانون تتطلب مثل هذه الاشارة . ثم الا انه يفهم من النص على هذه المادة هنا بالذات ان بقية المواد الاخرى التي يتضمنها هذا المشروع بقانون غير خاضعة لحكم هذه المادة ؟

السيد مفتاح هاني - الواقع انني رأيت اضافة هذا التحفظ ، لان هناك صورا عديدة يساء فيها استعمال هذا الحق .

ونفس المجلس - هل يكفي السيد العضو بان يثبت هذا في المضبطة ؟

السيد مفتاح هاني - لا مانع للكل من ان يكتبوا باليات هذا في المضبطة ، وان يتكروا مفهومنا لدينا جميعا ان نص المادة ٢٤ من هذا

السيد عبد العاطي نافع - اعتقد ان هذه المادة تتعلق بالقبلات ، ولذلك فاني اقترح ان تضاف اليها عبارة ، ويشترط صلاحية المبنى فنيا للزيادة وعلى الا يؤثر ذلك على المستأجر .

ونفس المجلس - هل هذه المادة قاصرة على القبلات ؟

السيد عبد العاطي نافع - نعم ، هذا هو الهدف من ايراد هذه المادة لان المقود القائمة حاليا ، المتعلقة بقبلات لا تجيز تغطية ميسان عليها ، ولا يجوز منح الترخيص بالزيادة اذا قدم المستأجر العقد ، ثم انه بعد صدور هذا القانون ستكون هناك محاولات ، وبطبيعة الحال اليوم ، بهدف من ورائها بض المالك الى اجماع السكان بصفة عامة دور أو بضعة ادوار فوق المبنى .

المقرر - الواقع ان هذه المادة لم تتضمن شيئا يشير الى اخلاء السكان ، فهي تنص على انه يجوز للمالك زيادة هذه الوحدات السكنية في المبنى المؤجر بالاضافة او التغطية ، ولم تنص على اخلاء السكان او عدم اخلائه .

السيد عبد العاطي نافع - اعتقد انه ليس هناك من ضرر اطلاقا في النص على اشتراط صلاحية المبنى فنيا للزيادة .

المقرر - ان صلاحية المبنى للزيادة تقرها الجهة المختصة باعطاء الترخيص بذلك . بمعنى انه لكي يتمكن المالك من ان يصل ، يجب حصوله على ترخيص . ومن المؤكد ان الجهة المختصة لن تعطيه هذا الترخيص ، الا بعد التأكد من صلاحية المبنى للتغطية .

السيد عبد العاطي نافع - هذا هو ما اريد ان اشترطه .

المقرر - هذه مسألة مسلم بها ، انني انما اريد ان هناك رقابة .

ونفس المجلس - الواقع ان هذا يعود بنا الى النقطة التي نوقشت صباح اليوم وبخاصة بان هناك اشياء ينص عليها في قوانين البناء ، لا ينص عليها في قوانين الاجازة .

السيد مفتاح هاني - الحقيقة انني اؤجس خيفة من امكان استغلال هذه المادة بما يشير بمصالح المستأجرين ، او يرغمهم على اخلاء الاماكن المؤجرة ، وذلك بان تقدم مالك القبلا مؤجرة الى الجهة المختصة باصدار تراخيص

القانون الحالّ تقضي بأن تكون مساحات المناور في المباني الجديدة أوسع مما كانت عليه في القوانين السابق ، لما إذا كان هناك مبنى قائم وبه مناور فلا يسمى للمالك بسد هذه المناور بأضائة وحدات جديدة .

السيد حمدي حراز - اعتقد أن المقصود بالإضافة هنا ، أنه إذا كان الطابق الواحد به أربع أو خمس وحدات ، وفي آخر طابق لم يبق المالك سوى وحدة واحدة ، ففي هذه الحالة يمكنه أن يبني ألتلات أو الأربع الوحدات الأخرى في هذا الطابق ، ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار العين المؤجرة فعلاً ، بمعنى أنه لو كانت هذه العين أربع أو خمس حجرات كبيرة ، فهل يسمح للمالك أن يقطع منها حجراً أو اثنتين لإقامة وحدة جديدة ؟

وقيس المجلس - لا ، هذا لا يجوز .

السيد حمدي حراز - نقطة أخرى من أن المادة تنص في العبارة الأخيرة منها على مايل : ولا يغفل هذا بحق المستاجر في انقاص الاجرة ان كان لتلك محل . وهذا النص يبيّن للمستاجر الحق مباشرة في انقاص الاجرة . لذلك أرى أن يبدل على الوجه الآتي حتى تكون أوضح : . . . ولا يغفل هذا بحق المستاجر في طلب انقاص الاجرة ان كان لذلك محل .

وقيس المجلس - انقاص الاجرة هنا قد يكون باتفاق أو يرجع فيه الى القضاء .

واعترضه أن المسألة قد وضحت تماماً ، فهل توافقون على اقفال باب المناقشة ؟

(موافقة)

وقيس المجلس - والان للمواقف على اقتراح السيد عبد الجابر علام بأجازة التعلية دون الاضافة ، يفضّل برفع يده .

(أقلية)

وقيس المجلس - إذن للمواقف على التماسه ٢٤

(موافقة)

القرار

مادة ٢٥ - تكون قيمة استهلاك المياه على عاتق شاغلي البقارات وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق .

المعزج بقانون . لا يغفل نظرية إستمساة استعمال المقي ، الواردة في المادة ٥ من القانون المدني .

وقيس المجلس - هذه نظرية استمسية في القانون .

السيد عبد الجابر علام - لا أرى ضرورة من التعلية وهي حقيرة ، ولكنني أختص من اضافة بعضات جديدة الى المبنى ، وهذه نقطة مهمة وخطرة على حقوق قطاع المستأجرين وتعارض مع ما جاء بالمادة ٢٥ من أنه لا يجوز حرمان المستاجر من أي شيء من حقوقه أو من أي ميزة كان ينتفع بها ، ان اضافة وحدات جديدة للمبنى غالباً ما تكون على حساب مصلحة المستاجر ، لأن المالك سيضيف الوحدة الجديدة ، إما في الحديقة أو في المور أو أي مكان ينتفع به المستاجر . لذلك أرى جواز زيادة عيود التوضعات السكنية في المباني بالتعلية فقط دون الاضافة .

القرار - لقد جاء في نهاية هذه المادة ولا يغفل هذا بحق المستاجر في انقاص الاجرة اذا كان . لذلك محل ، بمعنى أنه لو انقص المؤجر حجراً من وحدة المستاجر لعل شأنه مثلاً أن ترتفع على هذه الاضافة اغلاق إحدى النوافذ ، أو انقطاع جزء من الحديقة التي دخلت في تحديد القيمة الإيجارية والتي يستفيد منها المستاجر ، فله أن ينقص الاجرة بقيمة الضرر الذي وقع عليه نتيجة هذه الاضافة

السيد عبد الجابر علام - إذا استقطع جزء من الحديقة أو المناور بأضائة وحدة جديدة ، فلن تدخل الشقة الشمس ولا الهواء ، ومعنى ذلك أن تصبح غير صالحة للسكن .

القرار - ان قانون تنظيم المباني يحسد مساحات الاراضي المحيطة بالمباني وتسيحات الجوارش والمناور . ولا يجوز مطلقاً الترخيص بما يخالف ذلك .

السيد عبد الجابر علام - انني أوافق على التعلية وأشجعها ولا أوافق على الاضافة .

السيد وزير الاسكان والمرافق - لقد روجي في قانون تنظيم المباني الحالّ زيادة مساحات المناور ، وأقول هذا لكي يطبق الا عبد الجابر علام .

بالنسبة للمناور في المباني القديمة فهي لا تخضع لاضافة وحدات سكنية جديدة ، ولكن

أن يدعم هذا الصنع ، خاصة أن السيد رئيس مجلس إدارة هذا الصنع قرر في حضور السيد وزير الاسكان أنه يمكن زيادة إنتاج هسبدا الصنع الى أضعاف ما ينتجه حالياً ، وبذلك يمكن تغطية المطلوب من هذه العمدادات بغير بسيط من الدعم ، خاصة أن إنتاج العمدادات لا يستلزم نقداً أجنبياً .

هنا ويجب تيسير حصول الملاك على هذه العمدادات عن طريق التسييس المربع تشجيعاً لهم ، ولا سيما أننا نعلم أن جميع الملاك ليسوا في حالة مادية تمكنهم من شراء كل العمدادات المطلوبة لوحدهم السكنية بالنقد وفيه مشكلة واحدة .

وأرجو أن يسمح بأن أقول أنه قد وصلنا خطابات بالشكوى من زيادة قيمة استهلاك المياه من ملاك عديدين ، ومن بينها خطاب من امرأة بالاسكندرية تقول أن زوجها وترك لها أولاداً وورثوا عنه منزلاً بدر أيرادا قدره تسعة جنيهات ونصف شهرياً. تلحق منها ستة جنيهات بنسبة لاستهلاك المياه ، وهي تدار بالشكوى وتمتدحج بمجلس الأمة لأن يعمل على تنفيذ هذه المادة يأخذ كل ذي حق حقه . لذلك فائني أوافق على هذه المادة ، وشكراً .

السيد كمال بولس - لا شك أن هذه المادة تواجه مشكلة زيادة استهلاك المياه ، ولكنني أرى أن هناك جزئية في النص تحتاج الى وقفة بسيطة ، وهي خاصة بالمقارنات التي يلتزم مالكوها بتحمل قيمة استهلاك المياه طبقاً للعرف السائد في مدينة القاهرة بالذات في حين أن العقد المطبوع يلزم المستأجر بذلك ، وقد عرضت قضايا من هذا النوع على المحاكم ومنها قضيتان عرضهما على الزميل سيد زكي لميسرتهما ، اختلفت أحكام المحاكم بشأنها ، إذ صدرت أحكام تقول بأن العبرة بنص العقد المطبوع أصلاً لمبدأ والمقد شريعة المتعاقدين ، وبذلك فعل المستأجر أن يحاسب على قيمة استهلاكه من المياه لأنها ثابتة بيقين ، وهناك حكم آخر يقول بأن العقد المطبوع لا يكون العبرة فيه إلا بالعرق الجاري والقائم في البلد ، ولكل من الحكمتين حججه وكفائده من كتب الفقه التبشيري للدكتور السنهوري وغيره من أساتذة القانون ، انتهى ، أرى هذا ليثبت في المضبطة حتى يكون تحت نظر الباحثين فيما بعد .

وفي الحالات التي يلتزم الشاغلون فيها بقيمة استهلاك المياه ، فلهم الحق في تركيب عدادات على نفقتهم دون اشتراط موافقة المالك ، ويلتزمون بسداد قيمة استهلاكهم من المياه للمؤجر .

على أنه بالنسبة للمقارنات التي لا يلتزم فيها الشاغلون بقيمة استهلاك المياه تكون هذه القيمة على عاتقهم بشرط قيام المؤجر بتركيب عداد خاص على نفقته لحساب استهلاك المياه بالوحدة ، وفي هذه الحالة يخفف الإيجار الشهري بمقدار ٥٪ بعد أدنى قدره مائتاً ملجم ، وذلك اعتباراً من أول الشهر التالي لتركيب العداد .

ويرتب على التأخير في سداد قيمة المياه للمؤجر ما يرتب على التأخير في سداد الأجرة من آثار .

رئيس المجلس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد سعيد زكي - أريد أن أوضح أن استهلاك المياه في القاهرة بلغ ٣٠٠.٠٠٠ متر مكعب في اليوم الواحد في صيف سنة ١٩٦٨ بعد أن كان حوالي ٢٠٠.٠٠٠ متر مكعب فقط ، وأن متوسط الاستهلاك اليومي للفرد زاد من ٢٠٠ إلى ٢٤٠ لترا يومياً ، ومعنى ذلك أن هناك زيادة في الاستهلاك يعادل ٨٪ والزائد أن هذه المادة تعالج الزيادة الكبيرة في كميات المياه ، تعد من استهلاكها كما أنها تحقق العدالة في المحاسبة على استهلاك المياه ، وفي نفس الوقت تؤدي الى الحد من الاستهلاك الى القدر الذي تحتاجه الجماهير فعلاً ، وبما يتفق والصالح العام ، من صيانة للمرافق وخاصة مرافق مياه الشرب والجاري ، حفاظاً على ثروتنا القومية . كل ذلك علاوة على تحديد حد أدنى يخضع من القيمة الإيجارية بحيث لا يجرم مستأجرو الوحدات السكنية ، التي خفضت إيجاراتها ، من حقهم القائم في التمتع باستهلاك المياه على نفقة المالك .

وكل ما أوجوه هو قيام الدولة بتوفير العمدادات اللازمة لتحقيق الهدف من هذه المادة ، ولا أصبحت ممثلة ، فإذا علمنا أن بالقاهرة وحدها حوالي ٢٠٠.٠٠٠ وحدة سكنية ، فمنه ذلك أننا نحتاج الى ٢٠٠.٠٠٠ عداد ، خصوصاً إذا علمنا أن الشركة أو الصانع الذي ينتج هذه العمدادات لا تزيد قدرته الإنتاجية حالياً على ٢٠٠٠٠ عداد ، لذلك أرجو

تتمشى مع الزيادة فى انتاج العداوات وحتى يعلم المستاجر مقبلا أنه سيتحمل قيمة استهلاكه من المياه •

السيد وزير الاسكان والمرافق - الواقع أن هذا النص مطلوب وواجب ، لأن المياه قد أسيء استعمالها وزاد استهلاكها الى الضعف تقريبا ، فالفرد فى القاهرة يستهلك فى الوقت الحاضر من ٢٠٠ الى ٢٤٠ لترا من الماء ، فإذا علمنا أن سعة الصفيحة الواحدة هى عشرون لترا ، فمعنى ذلك أن الفرد يستهلك ١٢ صفيحة يوميا ، وهذه الكمية أكثر مما يمكن أن يتصور من الاستهلاك ، وليس ثمة ما يمنع من اطراد الزيادة مستقبلا •

اذن لو قدرنا احتياجات الفرد العادى من المياه بمائة لتر يوميا ، أى خمس صفيحة ، و ١٥٠ صفيحة شهريا أو ما يعادل ثلاثة أمتار مكعبة ، وإذا علمنا أن ثمن المتر المكعب هو ١٣ مليما ، فتكون قيمة استهلاك الفرد أقل من خمسة قروش شهريا ، وعلى ذلك فإذا كانت الأسرة مكونة من خمسة أفراد تكون قيمة استهلاكها من المياه ٩٥ قرشا • ومهما قلت الاجرة فستتخفف ببلغ ٢٠ قرشا على الأقل مقابل تحمل المستاجر قيمة استهلاكه من المياه ، واعتقد أن العدالة محققة فى ذلك •

وليس المجلس - ما الحكمة التى دفعت الحكومة لاقتراح هذا النص فى مشروع القانون؟ ان الاخ عبد الماطى نافع يقول انه لا يضىء الا الملك فقط ، وأرجو أن توضح الحكومة الحكمة من هذا النص •

السيد وزير الاسكان والمرافق - الحكمة من ذلك هى الحد من سوء استعمال المياه بعد أن ازداد استهلاكها بدرجة كبيرة وأصبح مرقق المياه قاصرا عن الوفاة بالكميات اللازمة لاستهلاك كافة المواطنين • ولقد شكا سكان منطقة مصر الجديدة من عدم وصول المياه الى الادوار العليا ، بل أنه حدث منذ أسبوعين أن انقطعت المياه عن هذه المنطقة فترة من الوقت ، وليس هناك سبب لذلك إلا سوء استعمال المياه مما أدى الى عدم وصولها الى نهايات خطوط وبالتالى الى الادوار العليا ، وهناك مناسطق كثيرة فى القاهرة محرومة من وصول المياه اليها لهذا السبب ، واليوم لا يوجد احتياطي بمزقق المياه ، بمعنى أنه لو حدث طارئ فستحرم مناطق كثيرة من المياه •

كما اننى ائبه الى أن تخفيض الإيجار ٥٪ بالنسبة للمقارنات التى لا يلتزم فيها الشاغلون بقيمة استهلاك المياه ، سيثير مشكلة وهى ادعاء المالك ، فى هذه النقطة ، أن القعد المطبوع لا يجيز خصم نسبة الـ ٥٪ ، ولا بد أن يدفع المستاجر الاجرة بالكامل •

ورأى فى ذلك أن تكون العبوة بالمرفق الجارى فعلا وعدم الاعتماد بالمقود المطبوعة •

اننى اكتفى بإثبات ذلك فى لخصبطه ، وشكرا •

السيد عبد الماطى نافع - فى الحقيقة اننى لا أعرف ماذا جرت ، ونحن نضع مقترح هذا القانون ، الى وضع هذه المادة بما يترتب عليها من مشاكل • ولقد عرض الاخ سيد زكى الارقام الخاصة بزيادة استهلاك المياه فى العام الحالى عنها فى العام الماضى ، وكذلك الزيادة فى متوسط استهلاك الفرد منها •

وإذا ما وافقنا على المادة كما هى وطالبنا فى نفس الوقت بتركيب عداد فى كل وحدة سكنية ، فإننا بذلك نغير الكثير من القضايا الجديدة •

لقد قال الاخ سيد زكى ان الموافقة على هذه المادة تؤدى الى الحفاظ على مرفقى المياه والجارى ، وأرى أنها تحمى الملك فقط ، ولا تؤدى الى حماية المرافق ، هذا هو رأى ، ذلك لأن نسبة الاستهلاك ستظل كما هى وستتحمل المستهلك العبء الجديد بالإضافة الى ما سيتربى على اقرار هذه المادة من مشاكل •

أعلمنا أمر واضح هو أن قيمة استهلاك المياه فى كثير من الاحياء وحتى هذه اللحظة ، يتحملها المالك •

وقد أدت المدنية والتطور الى زياد استهلاك المياه ، ولا اعتقد أن المواطنين سيتمتعون عن استهلاك المياه بمجرد أن نقول لهم ان فى ذلك حفاظا على مرفقى المياه والجارى •

أعتقد أن هذا لن يكون ، وبالتالي فإن هذه المادة لا تحمى الا الملك فقط بأعبائهم من دفع قيمة استهلاك المياه •

وأقول مرة أخرى اذا رعى تحميل المستاجر بقيمة استهلاك المياه ، فيجب ألا يسرى هذا الحكم الا على المياني الجديدة التى يتم تأجيرها بعد تاريخ نفاذ هذا القانون ، وبذلك يمكن أن

المرافق لا تستطيع ملاحقة الزيادة في استهلاك المياه ، والحكومة تقوم بإنشاء مزيد من المحطات ، فهناك مثلا محطة يجري انشاؤها حاليا في شمال شرق القاهرة ، ومحطات أخرى تنشأ باستمرار لمضاغة كميات مياه الشرب ، ومع ذلك فانها لا تكفى الاستهلاك المطرد في الزيادة .

رئيس المجلس - الحكومة تقول ان هناك سوء استخدام للمياه .

السيد وزير الاسكان والمرافق - هو فصل سوء استخدام .

السيد عبد الباقي عبد العزيز - أخاف السيد عبد العاطي نافع فيما قاله وأرى أنه إذا لم تنظم عملية استهلاك المياه ، فإن ذلك سيؤثر على كفاءة الجارى وبالتالى على كل المرافق ، ودليل على ذلك ما هو قائم بالنسبة لاستهلاك الكهرباء ، فلم يكن استهلاك الكهرباء بالصورة التي هو عليها الآن ، حيث لكل مسكن عداد ، لزيادة استهلاك الكهرباء زيادة كبيرة وقد وضعت المادة ٢٥٠ بغرض منع الاسراف الواضح في استهلاك المياه . اننى اذ أوافق عليها الا أن لي ملاحظة بالنسبة للفقرة الثالثة منها والتي تنص : « على أنه بالنسبة للمقارنات التي لا يلتزم فيها الشاغلون بقيمة استهلاك المياه تكون هذه القيمة على عاتقهم بشرط ٠٠٠ » ان هذه الفقرة تحكم السواد الاعظم من سكان القاهرة ، والوضع بالنسبة لهم لا يخرج عن أمرين فاما ان يتحملوا قيمة المياه طبقا لنص هذه الفقرة ، او ان يلزم المؤجر بتركيب عداد خاص لكل مسكن على نفقته ، واعتقد ان الحل الاخير غير ممكن الآن ، لان ذلك يحتاج كما ذكر الاخ سيد زكي الى ٩٠٠ ألف عداد من الصعب توفيرها حاليا ، ولذلك اقترح النص الآتى :

« على أنه يجوز للمؤجر التيسار بتركيب عداد خاص ، وشكرا . »

السيد جابر عبد العزيز مبروك - اننى متفق مع السيد الوزير في كل ما قاله ، ولكنى استفسر عما اذا كانت لدينا الإمكانيات التي تسمح بتغطية الجمهورية العربية المتحدة كلها بالعدادات ؟

اننى ارجو السيد الوزير الاجابة عن هذا الاستفسار ، هذه نقطة ، والثانية تتعلق بمن الذى يقوم بقراءة العداد ، هل هو المالك أو

رئيس المجلس - معنى ذلك أن الحكومة ترى ان هناك ضرورة ملحة لتنظيم استخدام المياه بما يوفر في الاستهلاك ، كما ترى أن هذا الحكم الجديد من شأنه أن يحد من الاستهلاك ويقضى على صور الاحمال والتهاون في هذا الصدد ، وبالتالى يعالج مشكلة المرافق التي يصورها السيد الوزير بانها مشكلة خطيرة ، وهذه الاعداد العامة تجب مصلحة المالك ومصلحة المستاجر .

السيد وزير الاسكان والمرافق - توجد في القاهرة مناطق كثيرة مهددة بالخطر بسبب سوء حالة الجارى ، وأؤكد أن مرفق الجارى أصبح غير كفه في الوقت الحاضر لمواجهة تصريف الكميات الضخمة التي تلقى اليه بعد أن تضاعفت هذه الكميات ، وأصبحت عبئا على مرفق الجارى والمياه . ولا يتطلب العلاج الا مبالغ زهيدة يتحملها المستاجر .

ولقد ثبت بالتجربة أن الفرد في كثير من المناطق يستهلك من المياه أكثر من حاجته ، مما يسبب ارهاقا للمرفق ويشكل عبئا على ميزانية الدولة .

وأود أن أشير الى أن أزمة الاسكان ترجع في بعض اسبابها الى ضغط اعتمادات بناء المساكن حتى توفر المرافق الضرورية لها ، فمثلا نحن نحتاج الى اعتمادات كبيرة لانشاء محطات المياه والجارى في جميع أنحاء الجمهورية ، وكان من الممكن توجيه هذه الاعتمادات لمشروعات الاسكان لو أن المرافق كافية . وشكرا .

رئيس المجلس - اعتقد أن ما عرضه السيد الوزير الآن يتعلق بالنظام العام للدولة .

السيد عبد العاطي نافع - لقد ارتفع عدد سكان القاهرة الى أكثر من خمسة ملايين نسمة في الوقت الحاضر بعد أن كان حوالى ٣ ملايين نسمة منذ خمس سنوات ، فهل أنشئتمرافق جديدة للمياه والجارى بما يواجهه هذه الزيادة؟

وأكرر القول بأن هذا النص لن يؤدي الى امتناع المواطنين عن استهلاك المياه بكميات متزايدة ، ومن ثم فهو يخفف المالك ولا يؤدي الى الحفاظ على مرفق المياه والجارى .

رئيس المجلس - لقد قال السيد الوزير أن هذا يؤدي الى الحد من سوء الاستعمال .

السيد وزير الاسكان والمرافق - الواقع أن

والحقيقة أن الوزارة لا ترغب في أن تجعل
المستاجر آية أعياها .

ونيس المجلس - أرى أن تقوم وزارة الإسكان
والمرافق بتنظيم هذه العملية بما يحقق الصالح
العام .

السيد حامد عبد اللطيف حمادة - أقترح
تعديل المادة بحذف عبارة « بعد أدنى قدره
مائتا مليون » .

ونيس المجلس - ما السبب في ذلك ؟

السيد حامد عبد اللطيف حمادة - لأن هناك
بعض المساكن أجرتها تعامل مائة المبلغ ، كما
هو الحال مثلا في حي الجمالية ومبشرين
الاقواق والاحكار ، والاخ سيد زكي يعلم هذا
تماما ، ومعنى ذلك ألا ينبغي للمؤجر شي ،
بعد تخفيض ما يعادل قيمة الحد الأدنى
لاستهلاك المياه هذا هو واقع الحال وخاصة في
الريف .

السيد حمدي حرازل - إن الهدف من القانون
هو الحال مثلا في حي الجمالية ومبشرين
أيما كان مصدره خاصة إذا علمنا أن هناك بعض
المستأجرين يسرفون في استخدام المياه كنوع
من الانتقام من المالك ، هذا بالإضافة إلى ضرورة
الحفاظ على أجهزة مرفق المياه والمجارى في
ذكر السيد الوزير ، وتحقيقا للمصلحة العامة
أرى تخديد نسبة معينة من المئاشه للفرد في
الشهر بسعر موحد ، ثم ترفع قيمة الاستهلاك
تصاعديا عن كل زيادة بعد هذا ، حتى يكون
ذلك في الاعتبار عند الاستهلاك ، وشكرا .

ونيس المجلس - يقترح السيد العضو أن
تكون تسعيرة المياه تصاعديا ، والتي أرى أن
هذه فكرة جديدة بالدراسة .

السيد حمدي حرازل - إذا أخذنا بهذا الأسلوب
فانه سيؤدي إلى تنظيم استهلاك المياه والحفاظ
على مصادرها ومصادر تصريفها .

السيد محمد سيد عبد النعم - أن المبررات
التي ساقها السيد الوزير ، وقالتها قبل ذلك
الاخ سيد زكي ، مبررات توجب في الحقيقة
الموافقة على هذه المادة ، نظرا لضخامة نسبة
استهلاك الفرد من المياه في القاهرة ، ولكنني
أعتقد أن الطريقة التي طرح بها الموضوع تحتاج
إلى قدر من النقاش ، فالفقرة الأولى من المادة
تقول « تكون قيمة استهلاك المياه على عساق

المستأجر ، أنني أعتقد أن هذا الأمر سوف يثير
المتناكر بين الطرفين ، ولذلك أرى أن يتبع
في تخصيص قيمة استهلاك المياه ما هو متبع
بالتسنية للكهرباء ، تلافيا لما قد يحدث من
اشكالات حول صلاحية العدادات من عمله
وشكرا .

السيد وزير الإسكان والمرافق - إن العدادات
في الوقت الحاضر ليست كافية ، وهناك
مفاوضات مع مصنع العدادات لتوفير بعض
الكميات ، والوزارة في سبيل استيراد كمية
أخرى منها من هولندا وهي ذات كفاءة ممتازة
وبغتن رخيص ، ومع ذلك أعتقد أنه لن يقوم
أحد من الملاك بتزويد عداد ، نظرا لتكاليفه ،
الا من يشحن منهم بزيادة الاستهلاك على الحد
المعقول ، وشكرا .

السيد جابر عبد العزيز مبروك - حصل
العملية اختيارية بالنسبة للمالك ؟

ونيس المجلس - إن الفرض من هذه العملية
كما تقول الحكومة لا يتعلق بالمالك ولا
بالمستأجر ، وأساس ذلك هو منع الأبراق في
استهلاك المياه ، وأعتقد أن ذلك إذا شعر أن
هناك اسرافا في استخدام المياه فسيجيء إلى
تركيب العداد ، أما إذا شعر بعدم الاسراف
فسيبقى الوضع كما هو .

أما بالنسبة للنقطة التي أثرت عن يقرأ
الحداد ، فأرجو أن يتفضل السيد الوزير
بتوضيحها .

السيد وزير الإسكان والمرافق - في الحقيقة
إن المرفق يحصل على مضاريف عن قراءة
العداد ، والوزارة لا ترغب في أن تتحمل
المستأجر هذه المضاريف .

ونيس المجلس - إذن من الذي يقرأ العداد؟
وخاصة أن هناك من يقول بأن المالك لا يقرأه .

السيد وزير الإسكان والمرافق - يكون ذلك
بالاتفاق بين المالك والمستأجر .

ونيس المجلس - ليس هناك طريقة تنظم
هذه العملية كي تتفادى الاشكالات بين المالك
والمستأجر ؟

السيد وزير الإسكان والمرافق - إذا قامت
إدارة مرفق المياه بهذه العملية فمن الذي يتحمل
نفقاتها ، إن مرفق المياه يقوم بتحميل مبلغ
١٢ قرشا في حالة قيمته بالتزويد والقراءة ،

السيد محمد سيد عبد النعم - لا ، بل على أساس عدد الحجرات مرجحاً بعدد الافراد ، واذا وافق المجلس على المادة بالشكل الذي اقترحه ، فان الفقرة الاخيرة التي تقرر انه يتمرن على التأخير في إعداد قيمة المياه للمؤجر ما يتوجب على التأخير في سداد الإجرة ، من آثار ، اقترح ايضا تعديلها بحيث يصبح نصها كالآتي : ويتمرن على التأخير والامتناع ، رئيس المجلس - هل هناك ملاحظات اخرى جديدة في جزأيا او غيوب هذا النص ؟

السيد مختار هاني - اقترح استبدال كلمة الامتناع بكلمة المقاربات .

رئيس المجلس - لقد وضع الامر ، والان هل توافقون على افعال بين المناقشة ؟

(موافقة)

رئيس المجلس - والان اعرض على حضراتكم الاقتراحات الثلاثة بشأن المادة ٢٥ لآخذ الراي عليها ، وايضا باوسعها مدى وانتماعاً من النصين الاصليين وهو الاقتراح الزميل عبد العاشي نافع بالفاء نص المادة ٢٥ فالمرافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(آتية)

رئيس المجلس - يقرّر الزميل مختار هاني استبدال كلمة « الامتناع » بكلمة « المقاربات » فالمرافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(موافقة)

رئيس المجلس - يقترح الاخ محمد شبيب تعديل النجم تعديل المادة بحيث يتضمن الشكك في إعداد قيمة استهلاك المياه على أساس عدد الحجرات مرجحاً بعدد شاغل كل شقة ، فالمرافق على ذلك يتفضل برفع يده .

(آتية)

رئيس المجلس - الموافق على المادة ٢٥ مع اصلاحها على اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في حدود ما وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده .

(موافقة)

شاغل المقاربات وفقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الاسكان والمرافق .

وهذا النص يعود بنا الى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ الملقى والذي الحق به عسدة قرارات تفسيرية تنظم استهلاك المياه ، وخاصة القرار التفسيري رقم (١) لسنة ١٩٦٤ الذي تناول ما اشار اليه السيد رئيس المجلس من جوازيه تركيب العداد ، والتي اتحت في ضوء ما شرحه السيد الوزير من تراخي العدادات ، الا يستطيع المالك منع الاسراف في المياه التي يتحقق منه ، هذا بالإضافة الى ما قد يتور من مشاكل بالنسبة لاجراءات تركيب العدادات لا تتطلبه من تغيب في التواصي ، وذلك على عكس ما يحدث بالنسبة للاتارة .

لما فيها يتعلق بما اشار اليه الاخ جابر عبد العزيز ميروك من ضرورة قبلي جيباز ادري لقراءة العدادات ، فانني لا اوافق على ذلك نظرا للاعباء اضافية التي سيتحملها المستجير هذا بالإضافة الى مشاكل تحصيل قيمة المياه وتكرار ذلك كل شهر ، لكل هذه الأسباب ارى ان تعود الى الاقتراح القديم اتفق اعداه بوزارة الاسكان والمرافق مع إدخال بعض التعديلات عليه ، وارى بالنسبة للتطبيق التي يوجد بها الان او التي يتمس لها في المستقبل تركيب عدادات ان تكون الخاصة وفقاً لقراء هذه التعديلات ، وان لم يتمس ذلك فاقترح - في حالة ما اذا كان في المنزل كله عسداد واحد - ان يتم تخفيض الامتياز بمعدل ٥٪ بالنسبة للمستجرين غير المزمين عملاً بمبدأ قيمة المياه ، على ان يتضمن جميع السكان في سدادها على أساس عدد الحجرات التي توجد في كل شقة وعسداد افراد شاغلها ، وبذلك يمكننا تلافي جميع ما قد نشب من مشاكل .

رئيس المجلس - وما الحكم اذا زاد نص عسدة شاغل كل شقة ؟ ان الاخ محمد غيث الله موافق على مبدأ هذه المادة ، الا انه يقترح تركيب عدادات في الحالات التي يكون فيها الملاك مسئولين عن سداد قيمة استهلاك المياه ، وفيما عدا ذلك يتضمن المستأجرون في سداد القيمة على أساس عدد افراد كل شقة .

القرار :

الفصل الرابع

في ايجار الاماكن المفروشة

« مادة ٢٦ - للمالك دون سواء ان يؤجر شقة مفروشة واحدة في كل عقار يملكه .

وللمستاجر في حالة اقامته بالخارج بصفة مؤقتة ان يؤجر المكان المؤجر له مفروشا ، وعلى المستاجر من الباطن ان يغليبه الى المستاجر الاصيل في موعد لا يجاوز ثلاثة شهور من تاريخ اخطاره بالاخلاء ، فاذا لم يتم ذلك وبثبت تراسي المستاجر الاصيل في اخراج المستاجر من الباطن جاز للمؤجر الاصيل اخلاء العين المؤجرة .

واستثناء من ذلك يجوز لوزير الاسكان والمرافق ، بقرار يصدره ، بعد اخذ رأى الوزير المختص ، وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة لاغراض السياحة وغيرها من الاغراض .
ويستتب تأجير أكثر من وحدة سكنية مفروشة عملا تجاريا .

وتيس المجلس - هل لاحسن من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد سيد زكى - أود ان استفسر عن الموقت بالنسبة لشفق التليك ، وهل سيكون لكل فرد يملك شقة من هذه الشقق الحق في تأجيرها مفروشة ؟

السيد فتاح البديوي فؤاد - أود ان أقول ان ملاك العقارات قد استنوا سنة جديدة ، ذلك اهم يقومون بتوزيع أو تسجيل املاكهم باسم زوجاتهم وأولادهم . فاذا كانت هناك عمارة يملكها تسعة افراد فهل يكون لكل فرد منهم الحق في ان يؤجر شقة مفروشة ، يعنى هل يكون للمالك وزوجته وأولاده هذا الحق ، ارجو ان يوضح لنا السيد المقرر هذا الامر .

وتيس المجلس - ان السيد العضو يستفسر عن الموقت في حالة تعدد ملاك العقار وصلبه صورة قد أثبتت من قبل .

القرار - بالنسبة لسؤال الزميل السيد زكى وهو الخاص بالشفق الملكة أود ان اذكر ان من حق المالك ان يؤجر شقة مفروشة واحدة وله هذا الحق باعتبار ان الشقة مملوكة له ولا يملك غيرها ، ولذلك يعطى عليه نص القانون لما فيسأ يتعلق بسؤال السيد العضو البديوي

فؤاد وهو الخاص بالموقت في حالة تعدد الملاك فأود ان اذكر ان لكل مالك الحق في تأجير شقة مفروشة .

السيد سيد زكى - ان لملاحظه او اقتراحا آخر وهو ان المادة تقضى بان للمستاجر في حالة اقلعت بالخارج بصفة مؤقتة ان يؤجر المكان المؤجر له مفروشا ، وأود ان يضاف الى ذلك عبارة أخرى هي : أو غير مفروش ، والحقبة من ذلك ان بعض موظفي العقلة أو رجسالت السلك السياسى يندبون للعمل خارج الجمهورية العربية المتحدة لمدد محدودة وبعض هؤلاء المواطنين قد لا يرغب في ان يستعمل احمد اثنت منزله ويمكنه - اذا تم له ايجار مسكنه غير مفروش - ان يجمع اثاث منزله في حجرة واحدة وتأجير بقية الحجرات ، وليس في هذا ما يضر احدا .

السيد الدكتور محمود السقا - كما ذكر الزميل سيد زكى قد يندب الموظف للسلك خارج الجمهورية ، فهل يقصد بذلك ان تكون المدة غير محددة كأن تكون شهرا أو أكثر ، اذ في الواقع ما هو تحديد المدة المؤقتة ، ولذلك أرى تعديدا . والسؤال هو هل الصيغة المؤقتة يقصد بها من يسافر الى الخارج لمدة شهر أو ان يكون الشخص موظفا في السلك السياسى أو طالبا في بقية .. الى آخره وهل يمكن تحديد المدة ؟

وتيس المجلس - هل تحديد المدة يسكن ان يرد في صلب المسألة أو في التكرار الذى يصدره السيد وزير الاسكان ؟

السيد الدكتور محمود السقا - ما دعنا قد سمعنا بذلك ...

وتيس المجلس - اننا لم نسمع بهذا بعد .

السيد الدكتور محمود السقا - أقول لو اخذنا بهذه الفكرة ، فليس يمكن لموظف في الاسكندرية انتدب للعمل لمدة ستة اشهر في اسبوط مثلا ان يستع بهذا الحق ؟

السيد كمال بولس - انضم الى زميلى الدكتور محمود السقا في وجوب تحديد المدة المؤقتة لان هناك كثيرين يسافرون الى البلاد العربية ، وليسوا من المواطنين المتدربين ، وهذا يعنى ان تظل الشقة تؤجر مفروشة طسوال السير ، ولما من اصحاب مباد الشقة المفروشة ، ولكى تعد من هذه الفئة ، ولكى تعطى

ملاحظة عامة أو سؤالاً هو : ما هو الصبر من تأجير الشقق المفروشة ، الواقع أنني لم أسمع في ذلك إلا ما قاله الزميل كمال بولس ، وهو أن الناس مستوسع في تأجير الشقق المفروشة ، ولكن السؤال هو مستوسع في التأجير لمن ؟ لأشخاص ليس لديهم شقق ، إذن فإن ما نقشاه هو أن تصبح العملية أو نوع من العمل التجاري .

وطالما أن هناك من يسكن هذه الشقق ، فذلك يعني أن هناك من يحتاج إلى شقق وجدها مفروشة لغرض سياحي ، وكما قال الزميل سيد زكي ، لنفرض أنني لم أسافر إلى الخارج بل نقلت إلى طرابلس وندبت للعمل بها ، ويمكنني هناك أن أعيش مع أسرتي ، فما الذي يمنع أن أؤجر شقتي مفروشة أو غير مفروشة ؟ كما اقترح الزميل محمود السقا تحديد المدة ، وأرد أن أقول إن كل هذه الاعتبارات تجعل من الصعب علينا أن نضع قواعد محددة لقواعد إيجار الشقق المفروشة هذا بالإضافة إلى أننا لو ربطنا هذه المادة بالمادة التي تحظر على الشخص أن يكون لديه أكثر من شقة واحدة في البلد الواحد ، لكان معنى هذا أن هناك نوعاً من أنواع تحديد شغل الشخص الواحد أو إيجاره لأكثر من شقة في البلد الواحد ، أنني أقترح أن نترك موضوع الشقق المفروشة كلية فيما عدا اعتبار تأجير الوحدات السكنية مفروشة من الأعمال التجارية التي تخضع للضرائب وغير ذلك .

وكيس المجلس - أود أن أذكر السيد العضو والسادة الزملاء بالأسلوب الذي يتبعه بعض الملاك في تأجير عقاراتهم - من الواضح أن موضوع الشقق المفروشة قد اجتذبنا بحيث دخلنا في تنظيم الشقق المفروشة ، فليسنا الهدف الذي وضعت من أجله المادة وانشغلنا في تنظيم عملية الشقق المفروشة ، وهل يكون للمالك الحق في تأجير شقة واحدة أو أكثر ، وهل تباح العملية في كل الأحياء أو تقتصر على أحياء معينة ؟ أي أننا انشغلنا في تنظيم المباح وتركنا الأصل .

إن الأصل هو أن المالك يبنى عبارة ولو أنه أجرة الشقق غير مفروشة فإنه سيؤجرها بالقواعد التي حددناها ولما كان لا يرشيه ذلك ، فإنه يقوم بشراء ستة أو سبعة كراسي وستة ذلك من حي الحسين وينشرها في أرجاء الشقة

انفوسه للذين يريدون أن يعيشوا في شقق عادية ، لا بد من تحديد الصفة المؤقتة تحديداً قهراً على الأقل ما لم يكن الموقوف في مهنة رسمية تستدعي بقاءه أكثر من المدة المتفق عليها .

ولما كانت ضد مبدأ الشقق المفروشة ، وما يمكن سنوالمق على هذا المبدأ ، لذلك أرى أن تنظم العملية والقواعد التي يصدرها وزير الإسكان والمرافق في هذا الصدد ، بحيث لا يطلق المبدأ ، بمعنى ألا تكون الشقق المفروشة في كل الأحياء أو المناطق أو الصارات .

وكيس المجلس - يقصد السيد العضو أن يصدر وزير الإسكان والمرافق قراراً بتنظيم المهنة .

السيد كمال بولس - أقصد أكثر من هذا ألا يشمل القرار كل الأحياء .

وكيس المجلس - طبعاً ألا يسمح بوجود شقق مفروشة في حي مثل السيدة زينب وإنما يجوز أن تحدد أحياء أخرى لهذا الغرض .

السيد كمال بولس - النقطة الثانية التي كنت قد أرتها باللجنة وهي تتعلق بالاستثناء الوارد في المادة ٣٦ ، وذلك أنني أخاف من هذا الاستثناء وأخشى أن يؤدي إلى فتح الباب على مصراعيه بالنسبة للشقق المفروشة ولهذا أطلب - أصلياً - إعفاء هذا الاستثناء ، وأطلب احتياطياً بتحديدته بقدر معين من المقار .

قد يرد على السيد المقرر أو السيد الوزير بأن صالح السياحة يقتضي هذا . ويرد على ذلك أن الاتفاق متولدة ، لذلك يمكن أن تحدد هذه النسبة بخمسة وعشرين في المائة من المقار على الأكثر حتى لا نعزم المواطنين من تأجير الشقق غير المفروشة ، وبهذا الشكل نقضي على جزء كبير من أزمة الإسكان .

السيد علي الشريفي - تنص المادة ٣٦ من أن للمالك الحق في أن يؤجر شقة مفروشة في كل مقار يمتلكه ، واعتقد أنه يكفي أن يسمح للمالك أن يؤجر شقة واحدة مفروشة ، أي كان عدد المقارات التي يملكها .

السيد محمد سيد عبد القم - في ضوء الملاحظات التي أوردتها الزميلان سيد زكي ومحمود السقا عن صعوبة تطبيق هذه المادة أو علم العدالة في تطبيقها ، أود أن أضيف

ويؤجرها على أنها مفروشة رافعا الإيجار بذلك إلى أربعة أضعافه .

وهذا الوضع يحتاج بانه لمواجهة احتياجات السياحة ، وليس هذا النوع من الشقق المفروشة هو ما تحتاجه أغراض السياحة ، ولذلك تحاول المادة التوفيق بين هدف تشجيع السياحة وعدم استغلال المستأجرين ، فهي تنص على أن للمالك الحق في أن يؤجر شقة مفروشة واحدة حتى لا يقوم المالك ببناء عمارة ثم يملؤها بالكراشى على النحو الذى ذكرته ويدعى أنه يؤجرها مفروشة مستغلا بذلك حاجة المستأجرين .

ولذلك تطفى المادة . بأن وزير الإسكان اذا وافق بالاتفاق مع وزير السياحة على أن عمارة معينة أو حيا معينة أو منطقة معينة عليها طلب سياحي ، فيمكن تنظيم الصليه ، وتكون تحت إشرافهم ويغومون بتحديد نوع الغرض ، بأن يجعل للمالك الحق في تأجير شقة مفروشة واحدة .

ولكن تعرض هنا مشكله وهي أن مستأجرا من المؤجدين سافر إلى الخارج وأعلق شقته وفي ذلك تضييع للسكنة معينة ، وتأجيرها خلال مدة سفره يعنى الإفادة من هذه الوحدة السكنية هذه المشكله وصلى بشأنها خطيب من السيد محافظ البنك المركزى يقول فيه ، بمناسبة مناقشتكم لهذا الموضوع أرجو أن تلاحظوا أن لدينا كثيرا من الخبراء يستخون فى مثل هذه الشقق ، وعندما تعطى المستأجر هذا الحق تثار نقط حول المدة وغير ذلك ، ولهذه النقط وجهاتها ، ونحن حل نص على فى القوانين أو نتركها للسيد الوزير ينظمها بقدر منه .

اعتقادي أن هذه النقط يجب أن تتركها للوزير حتى تكفل لها المرونة والنقطة الإضافية انتهى آثارها التزميل السيد زكى هي أنه طالما أننا سمعنا للموظف أو غيره ممن يظنون فى الخارج مدة أن يؤجر شقته مفروشة فليساذا لا نسح له بتأجيرها غير مفروشة والفكرة من ذلك هي أنه يريد أن يحافظ على أثاث منزله . . هذه هي الصور المقترحة لمنع الاستغلال وليس الهدف هو إبادة الشقق المفروشة كما ينادى السيد محمد سيد عبد المنعم .

السيد محمد سيد عبد المنعم . - أرجو أن يسمح لل رئيس المجلس بتطبيق بسيط هو أنى أصلم مع سيادتكم بكل ما قلتموه . ولكن الذى

ينقصنا لمنع المالك من الاستغلال ، هو أن هذا العمل حتى الآن لا يخضع لى قرائب ، ولذلك يجب اعتباره عملا تجاريا يخضع للضرائب ويسجل القائم به فى السجل التجارى . وبذلك يمكن أن تحد من هذا الاستغلال .

رئيس المجلس . - ان السيد العضو يعرف مشاكل الضرائب ، اننا تستهدف اراحة المستأجرين لا الزج بهم فى مشاكل .

السيد عبد الجبار علام . - أقتراح إضافة العبارة الآتية إلى المادة : « للمالك دون سواء أن يؤجر شقة مفروشة في كل عقار يملكه بنفسه أو مشاركة مع الآخرين » .

رئيس المجلس . - فى العبارة الواحدة التى يملكها أكثر من شخص واحد . . من يكون له حق التأجير للشقة المفروشة ؟ ان هذا السؤال يفرض نفسه لانكم تطلبون بأن يكون بالعقار الواحد شقة مفروشة واحدة وإذا رجعنا للصليه بالمقار كما تطلبون فكيف يطبق النص خاصة نحن نتوسع الآن فى تملك الشقق بالمحارات ، فمثلا اذا تملك عدد من الأشخاص شققا فى عمارة يمدية نصر فمن منهم له الحق فى تأجير الشقة - التى يملكها - مفروشة ؟

السيد عبد الجبار علام . - المقصود الآن هو ماذا يكون الموقف لو أن أسرة واحدة هي التى تملك المقار ، أى المالك وزوجته وأولاده فهل سنتيح لكل منهم أن يؤجر شقة مفروشة وبذلك يصبح فى العمارة سبع أو ثمانى شقق مفروشة تمثل ثلث العمارة أو ربما ٢ لذلك أقتراح تعديل المادة بإضافة العبارة التالية : « للمالك دون سواء أن يؤجر شقة مفروشة فى كل عقار يملكه بنفسه وهو أو أسرته » .

السيد محمد سيد عبد المنعم . - هناك صيغة أخرى وهي أن العمارة لا تشترك فى ملكيتها الأسرة بل يشترك فيها المالك مع أفراد آخرين فهل سنعطى المالك وشركاء الحق فى شقة لكل منهم يفرشها ويؤجرها مفروشة ؟

يجب ألا نسح فى المقار الذى يتعدد فيه المالك بتأجير أكثر من شقة واحدة مفروشة .

رئيس المجلس . - لقد ضربت مثالا بشقق التملك فى مدينة نصر وملاهيها فى حليم

ورئيس المجلس - ما هو المطبق حاليا قبل هذا القانون ؟

السيد مختار هاني - لم يكن هناك تنظيم لهذه العملية .

ورئيس المجلس - اذن فالاصل الاباحة .

السيد مختار هاني - أرجو انيات هذا التفسير ليكون واضحا عند التطبيق .

السيد كمال بولس - لقد كان أصل النص « أن يؤجر مسكنه مفروشا » وعندئذ اللجنة « ال » أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا » ليشمل الحالة التي ذكرها السيد مختار هاني .

المقرر - لتوضيح ما قاله السيد كمال بولس نعرض أن صاحب مكتب هندسي أو طبييا سافر الى الخارج فيستطيع أن يؤجر مكتبه أو عيادته وهذا ما يحدث بالفعل .

ورئيس المجلس - اعتقد أن الموضوع قد استوفى بحثا ، فهل توافقون على اقفال باب المناقشة ؟

(موافقة) .

ورئيس المجلس - والان يمكن أن نبدأ بأخذ الرأي على الاقتراحات المقدمة لتعديل حسم المادة ، وسأقوم أولا بعرض أبعد الاقتراحات عن النص الاصل للمادة وهو الاقتراح المقدم من السادة رقت بطل وعبد الجابر عسلاط والسباعي ابراهيم عبد النبي ويقضي بالا يكون بالمقار الواحد أكثر من شقة مفروشة واحدة ولو كان يملكه أكثر من شخص .

فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(اقلية) .

ورئيس المجلس - الاقتراح الثاني يقضي بحذف الاستثناء الوارد في الفقرة الثالثة من المادة والذي يعين لوزير الاسكان والمرافق ، بقرار يصدره ، بعد أخذ رأي الوزير المختص وضع القواعد المنظمة لتأجير وحدات سكنية مفروشة لأغراض السياحة وغيرها من الاغراض فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(اقلية) .

القانون يعدون شركة وملكيتهن مشتركة فإيهام يكون به الحق في تأجير الشقة المفروشة ؟
السيد رقت محمد بطل - يمكن أن يستبعد من هذا النص عمارات التملك في مدينة نصر والمقصود بكلامي المصارات الموجودة داخل البلد وليس المصارات التي يمتلك كل ساكن فيها شقة ، وكلامي خاص بالذين يمتلكون عمارات لا شققا .

السيد سعيد يسوي مذكور - الاقتراح الآتي يغطي المثل الذي ذكره السيد رئيس المجلس « للملاك وان تمددوا أن يؤجروا شقة مفروشة واحدة في كل عقار يملكونه ويستثنى من ذلك ملاك الطبقات ، أي المقارنات المملوكة .

ورئيس المجلس - هي نفس الفكرة .

السيد السباعي ابراهيم عبد النبي - أزيد الفكرة التي قالها الزميل كمال بولس عن حذف الاستثناء لاننا في بلد توجد به أزمة مساكن ، ولا نريد أن نشجع الاكثار من الشقق المفروشة ، بمعنى أننا لا نريد اعطاء وحدات كاملة للسياسة ، بينما تقص البلاد بفنادق الدرجة الاولى .

السيد وزير الاسكان والمرافق - اننا سنطلي الاستثناء ليس فقط لأغراض السياحة ولكن أيضا لوزارة الخارجية فقد ذكر السيد وزير الخارجية أن بعض الاجانب والسفراء ورجال السلك الدبلوماسي والخبراء الاجانب يحتاجون الى شقق مفروشة ويدفعون الكمية بالمصلحة الصعبة ، والى جانب ذلك هناك طلبية من الجامعة يجتسمون مما يؤجرون شقة مفروشة وكذلك الحال بالنسبة لبعض عمال المناطق الصناعية مثل شبرا الخيمة ، اذن فهذا الاستثناء يغطي في حالة الضرورة التي تحتم ذلك .

السيد مختار هاني - لقد ورد في الفقرة الاولى من المادة « للمالك دون سواء أن يؤجر شقة مفروشة واحدة في كل عقار يملكه ، وللمستأجر في حالة اقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا » فهل معنى ذلك أن يبيع لمستأجرى المحلات التجارية والصناعية والخريفين أن يؤجروا محلاتهم مفروشة في حالة سفرهم الى الخارج في مهمة مؤقتة ؟

ورئيس المجلس - ما الذي يراه السيد العضو في هذا الشأن ؟

السيد مختار هاني - طبقا للنص فإن هذا جائز .

العمل بهذا الحكم الى مناطق سياحيه اخرى ،
كالاماكن الدينية مثلا . واقتراح أن يكون نص
المادة كما يلي :

« يجوز للملاك وللمستأجرين في الاماكن
التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الاسكان
والمرافق تأجير الاماكن مفروشة طبقا للشروط
التي ينص عليها هذا القرار » .

رئيس المجلس - من الواضح أن الحكومة
تريد النص صراحة على المصايف والمشاتي .

السيد محمد سيد عبد المنعم - يمكن أن
تضيف عبارة « أو غيرها من الاماكن » بحيث
يمكن أن يمتد قرار الوزير الى اية اماكن
اخرى .

رئيس المجلس - الموافق على اقتراح السيد
الزميل محمد سيد عبد المنعم باضافة عبارة
« أو غيرها من الاماكن » بعد عبارة « المصايف
والمشاتي » يفضل برفع يده .

(اقلية)

رئيس المجلس - اذن فالموافق على المادة ٢٧
يتفضل برفع يده .

(موافقة)

القرار :

« مادة ٢٨ - في جميع الاحوال التي يجوز
لها للمستأجر تأجير المكان المؤجر مفروشا
يستحق المالك اجرة اضافية تعادل ٧٠٪ من
الاجرة القانونية عن مدة التأجير مفروشا » .

رئيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم
ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد مختار هاني - هل النص الوارد في
هذه المادة نص أمر بحيث يوجب على المالك
أن يحصل على اجرة اضافية تعادل ٧٠٪ من
الاجرة القانونية ؟

رئيس المجلس - كلمة « يستحق » تعني
أن له أن يحصل على الاجرة الإضافية كحق
له ، كما له أن ينزل عنها . وأن كنت اعتقد
أنه ليس هناك مالك يرفض الحصول على هذه
الاضافة .

السيد مختار هاني - اعتقد أنه لا يمكن أن
يحمل التشريع الزمما للمالك بالحصول على
هذا المبلغ ، فقد لا يقبل المالك الحصول على

رئيس المجلس - والآن لدينسا الاقتراح
المقدم من السيد سيد زكي وهو يقضى بتعديل
المبارة في الفقرة الثانية على النحو التالي
« وللمستأجر في حالة اقلته بالخارج بصفه
مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروشا اوغير
مفروش » فالموافق من حضراتكم على هذا الاقتراح
يتفضل برفع يده .

(موافقة)

السيد مختار هاني - مع التحفظ بضرورة
ترك المستأجر من الباطن للمكان المؤجر أو
عودة المستأجر الاصل .

رئيس المجلس - الفكرة هي تأجير المقار
لمدة معينه وبعد عودة المستأجر الاصل
فالمفروض أن يترك المستأجر من الباطن المكان
وقد وافقنا على هذا البدا وسيحال الى لجنة
الصياغة .

والآن بقيت نقطة اقترحها بعض الزملاء
وهي الخاصة بتحديد المدة فهل ترون أن تحدد
في نص المادة أو يترك تحديدها للقرار الذي
يصدره السيد الوزير ؟

فالموافق من حضراتكم على ترك تنظيم هذا
الامر للقرار الذي يصدره السيد الوزير يتفضل
برفع يده .

(موافقة)

رئيس المجلس - والآن الموافق من حضراتكم
على المادة ٢٦ مع احوالها الى اللجنة المشتركة
لاعادة صياغتها في ضوء الاقتراحات التي وافق
المجلس عليها يتفضل برفع يده .

(موافقة)

القرار :

« مادة ٢٧ - يجوز للملاك وللمستأجرين
في المصايف والمشاتي التي يصدر بتحديداتها
قرار من وزير الاسكان والمرافق تأجير الاماكن
مفروشة طبقا للشروط التي ينص عليها هذا
القرار » .

رئيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم
ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد محمد سيد عبد المنعم - أرى أنه
لا داعي للنص على المصايف والمشاتي ، وترك
تحديدها لوزير الاسكان ، فقد يرى أن يمتد

الاجرة الاضافية ، لذلك ارى ان يكون النص جوازيًا ، كما كان عليه الحال في التشريع القائم .

السيد محمد سيد عيسى الكنهم - اود ان اسأل ، ما هو الموقف اذا حصل المستاجر على ترخيص من المالك بان يؤجر شقته مفروشة ، وبهذا يستحق زيادة الاجرة بمقدار ٧٠٪ ، ثم عرضت الشقة للايجار مفروشة ، فاجرت شهرا ولم تؤجر شهرا آخر ، هل يستحق المالك في هذه الحالة ٧٠٪ اجرة اضافية باستمرار ، او يستحقها فقط عن الاشهر التي تكون الشقة خلالها مؤجرة مفروشة فقط ؟

في رأيي ان الاجرة الاضافية يجب ان تسرى بصفة مستمرة ، ما دام المستاجر قد اخذ موافقة المالك على تأجيرها مفروشة .

رئيس المجلس - اعتقد ان الاضافة يجب الا تسرى الا عن الشهور التي تكون الشقة خلالها مؤجرة مفروشة ، والا تكون قد ظلمنا المستاجر ، وفقط سيحتاج الامر الى اثبات المدة التي كانت الشقة مؤجرة خلالها .

السيد سيد زكي - ارى ان يعدل النص بحيث تستحق الاجرة الاضافية للمالك طالما ان المستاجر قد اجر المسكان لشخص آخر سواء كان مفروشا او غير مفروش .

رئيس المجلس - بالنسبة للتأجير من الباطن فان القانون المدني يعالج هذا الموضوع بشكل عام . اما النص هنا فخاص بالشقق المفروشة .

السيد سيد زكي - ما الحكمة هنا من التفرقة بين الشقق المفروشة وغير المفروشة .

رئيس المجلس - ارجو السيد المستشار ان يوضح لنا الحكمة من النص هنا على المكان المفروش بالذات .

السيد المستشار بمجلس الدولة - ينص هذا التشريع على الشقق المفروشة فقط ، لانه اذا امتد حكم هذه المادة فسيمل تأجير الشقق غير المفروشة ، فكاننا ابعدا التأجير من الباطن .

رئيس المجلس - وقد يكون السبب ايضا اننا اذا اطلقنا النص ليشمل الشقق المفروشة وغير المفروشة ان يحدث تلاعب بالاتفاق بين المالك والمستاجر لاستغلال شخص ثالث . واعتقد ان الموضوع قد استوفى بحثا ، فهل

توافقون حضراتكم على اقفال باب المناقشة .
(موافقة)

رئيس المجلس - والآن الموافق على المادة ٢٨ يتفضل برفع يده .
(موافقة)

المقرر :

• مادة ٢٩ « على الملاك والمستأجرين المؤجرين لمسكن مفروشة ان يعدلوا اوضاعهم وفقا لاحكام السابقة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون »

وبانقضاء هذا الاجل يسلم المسكن الى المالك او المستاجر الاصل بحسب الاحوال ما لم يختار شغلها - اذا كان مصريا - استئجارها خالية »

رئيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد عبد العاطي نافع - ارجو ان نضيف الى هذه المادة ما يفيد انصرافها الى عملية التأجير من الباطن القائمة حاليا ، اذ ان هناك مستأجرين كثيرين من الباطن ، يمكن وضع علاج لمشكلتهم في ظل هذا القانون ، وذلك بان يصحح نص الفقرة الاولى كما يلي :

• على الملاك والمستأجرين المؤجرين من الباطن ، لمسكن مفروشة ان يعدلوا اوضاعهم وفقا لاحكام السابقة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون »

واعتقد اننا بهذا التعديل نعالج مشكلة قائمة بالفعل .

رئيس المجلس - ان المادة التي نحن بصدد دراستها تضع تنظيما معيناً ومحدداً للشقق المفروشة ، فلا يوجد في هذا القانون تنظيم للاستئجار من الباطن ، لان هذا التنظيم متركب للقانون المدني .

فحكم هذه المادة يقضى بانه في خلال سنة ، يجب على الملاك والمستأجرين المؤجرين لشقق مفروشة ان يعدلوا اوضاعهم وفقا لاحكام هذا القانون . فاذا اخفنا عبارة المستأجرين من الباطن ، فسوف تكون قد ادخلنا جسما غريبا على هذا التشريع ، لانه لا يعالج موضوع التأجير من الباطن .

السيد كمال بولس - اود ان اضيف الى ما ذكره السيد رئيس المجلس ان التأجير من الباطن يختلف اختلافا كليا عن تأجير الاماكن

السيد محمد سعيد عبد النعم - أريد أن أذكر السيد رئيس المجلس أن المجلس سبق أن وافق بالنسبة للمادة ٢٦ على التعديل الذي اقترحه الزميل سيد زكي بأن يكون للمستاجر في حالة إقامته بالخارج بصفة مؤقتة أن يؤجر المكان المؤجر له مفروقاً أو غير مفروش ، وتأجير غير المفروش نوع من التأجير من الباطن . ولهذا أرى أن يوضع القترح السيد الزميل عبد العاطي نافع موضع الاعتبار .

رئيس المجلس - لقد انتهينا إلى أن قواعد التأجير من الباطن ينظمها القانون المدني ، وليس لهذا المشروع بقانون أن يتعرض لها .

السيد محمد سعيد عبد النعم - لي ملاحظة أخرى تتعلق بالفقرة الثانية من المادة محل المناقشة وهي تنص على أنه « وباتضاء هذا الاجل يسلم المسكن إلى المالك أو المستاجر الأصل بحسب الأحوال ما لم يضر شافهاً - إذا كان مصرياً - استجارها خالية » إذ يتضح من هذا النص أن اللجنة قد عدلت عن النص الواردة من الحكومة ، بأن أعطت الأولوية لمستاجر الشقة المفروشة للحصول على هذه الشقة كمستاجر أصلي وسوف أطرح على حضراتكم بعض الأمثلة . فإذا فرضنا أنموذجاً عادياً ، وكان مؤجراً الشقة مفروشة ، وكان مقبلاً عند عائته لسبب أو لآخر ، فهل نعطي له الأولوية في استئجار هذه الشقة خالية . وهو عادة يستاجر الشقة استجاراً مؤقتاً ؟

يجب أن نعطي الأولوية للمستاجر الأصلي ثم مستاجر الشقة مفروشة ثم للمالك بعد ذلك ، حتى لا يؤدي حكم هذا النص إلى طرد المستاجر الأصلي من الشقة .

رئيس المجلس - اعتقد أن الهدف من اقتراح السيد العضو يرجع إلى أن المادة بشكلها الحالي مستوًى إلى أن مستاجر الشقة المفروشة هو الذي سيحصل عليها ويطرد مستاجر الأصل .

السيد محمد سعيد عبد النعم - هذا ما أتصوره فعلاً .

رئيس المجلس - اقتراح السيد الزميل محمد سعيد عبد النعم اقترح له جديده ، ولكنه لا يجوز طبقاً للمادة ٢٦ من هذا المشروع بقانون لغير المالك تأجير الشقة مفروشة .

السيد محمد سعيد عبد النعم - هناك مستاجرون أيضاً ، يؤجرون شققهم .

المفروشة . وقد نظمت أحكامه المواد من ٥١٣ إلى ٥٩٧ من القانون المدني ، وحالات التأجير من الباطن لا يمكن أن تصفى ، وسيظل المستاجر من الباطن شافلاً للمدين بحكم القانون ولذلك فإن التشريع المفروض لا يعالج سوى حالات الشقق المفروشة فقط .

أما النقطة الأخرى التي أود أن أثيرها ، فهي تتعلق بخطأ لفظي فقد اشتمل النص في فقرته الأولى على كلمة « مساكن » وفي فقرته الثانية على كلمة « مسكن » قى حين أن جميع المواد السابقة قد وردت فيها هاتان الكلمتان بتعبير أماكن ومكان . فأرجو تصحيح هذا واستبدال كلمة « أماكن » في الفقرة الأولى بكلمة « مساكن » وكلمة « المكان » في الفقرة الثانية بكلمة « المسكن » .

وذلك نظراً لأن هناك أماكن مفروشة أخرى بخلاف المساكن مثل المكاتب والمبانيات .
رئيس المجلس - هل لدى الحكومة اعتراض على هذا الاقتراح ؟

السيد وزير الإسكان والرفاه - ليس لدى الحكومة مانع من إجراء هذا التعديل .

السيد إبراهيم محمد الشناوي - لماذا اشترطت المادة مدة سنة لكي يقوم خلالها المستاجرون والمؤجرون بآلات من مفروشة بتعديل أو تشايع ؟ ولماذا لم تكن هذه المدة ثلاثة شهور فقط .

المرور - نحن نعلم جميعاً أنه توجد أئمة اسكان ، فكان لا بد من إعطاء مهلة طويلة نوعاً ما ، حتى لا يطرد الناس فجأة من مساكنهم ، دون أن تتاح لهم فرصة الحصول على مسكن آخر في الظروف الراعية .

السيد إبراهيم محمد الشناوي - اعتقد أن مدة ستة أشهر كافية لتعديل الأوضاع .

المرور - لقد كان الاقتراح المقدم من الحكومة يقضي بأن يتم تعديل الأوضاع خلال سنتين ، فخفضت اللجنة المدة إلى سنة واحدة .

رئيس المجلس - لقد قصد بهذه المدة إتاحة الفرصة لهؤلاء الناس للحصول على مسكن جديد .

السيد إبراهيم محمد الشناوي - إن النص بوعده الحالي قد يعطي فرصة للاستغلال ولهذا أرى خفض المدة إلى ستة شهور فقط .

وتيسر المجلس - هذا رأى يخالف الاقتراح المقدم من السيد محمد سيد عبد المنعم الذى يقضى بمودتها أولا الى المستاجر الاصل .

السيد مختار هانى - ان المستاجر الاصل فى غير حاجة اليها ، بدليل أنه أجراها مفروشة بفرض الاستغلال التجارى ، ومن ثم اقول ان شياغل الشقة المفروشة ، متى كان مصريا ، احق بالحماية وذلك باعطائه الشقة ، حتى لا نلقى به فى الطريق .

وتيسر المجلس - يخيال الى أن الموضوع فى حاجة لشئ من الايضاح فالفرض ان هناك مستاجرا لشقة ، وآراد الإقامة فترة من الوقت لمدة ثلاثة شهور مثلا عند بعض اقاربه ، ولسبب أو لآخر قام بتأجير شقته مفروشة ، فهل يكون مقبولا أن يطرد مستأجر الشقة مفروشة مستاجرها الاصل ليتسلسلها هو خالية ؟

السيد مختار هانى - ارى أننا يمكن أن نعطى للمستاجر الاصل ضمانا ، فنحن على أنه بشرط ألا يكون المستاجر الاصل فى حاجة اليها لانه غير مقيم فى الشقة ، ويقيم لدى طرف آخر .

السيد كمال بولس - لقد عرض السيد الزميل محمد عبد المنعم حالة تؤيد الرأى الذى اقترحه . ولكن لدى حالة أخرى سأعرضها على حضراتكم تبرر وجود النص كما ورد بتقرير اللجنة . فقد يقوم بعض المستاجرين بالحصول على اذن من المالك بتأجير العين المؤجرة لهم مفروشة ، ثم يضع فى الشقة بعض الاثاث الصورى ، ويؤجرها بأجرة مرتفعة لمصريين هم فى حاجة الى مسكن يولمهم . فما ذلّب هذا المصرى الوطنى الذى استأجر الشقة مفروشة تحت قسوة الظروف من المستاجر الاصل المستغل ؟

ان النص يحارب هذه الصورة من مسود الاستغلال ، التى توجد كثيرا فى الاحياء الشعبية . وقد عرضت على أول أمس حالة مماثلة ، تتمثل فى أن شخصاً مصرياً متزوجاً حديثاً ، اضطر الى استئجار شقة من سبينة مستأجرة لها ، تحت اسم شقة مفروشة ، وهناك حالات أخرى كثيرة مماثلة ، فماذا نضع هؤلاء الناس أمام الحالة الوحيدة التى ذكرها الزميل محمد سيد عبد المنعم ؟

ان النص كما اقتره اللجنة يقتضى تحصيل

وتيسر المجلس - فى هذه الحالة ، وفقا للنص ، يحق لمستأجر الشقة المفروشة الحصول عليها خالية ، واخراج المستاجر الاصل نهائياً .

السيد المستشار بمجلس الدولة - نعم بموجب النص المفروض يسلم المستاجر الاصل الشقة خالية مستاجرها مفروشة .

السيد محمد سيد عبد المنعم - هل يوافق السادة الاعضاء على مثل هذا الوضع ؟

ان الصورة ، كما أحب أن أوضحها ، هى انه يفرض أن أحد المستاجرين لشقة ما ، اضطر تحت ظرف اقتصادى معين أن يؤجر شقته مفروشة ، وسكن لدى اقاربه ، فترة من الفترات ، ومستأجر الشقة المفروشة عادة يكون مستأجراً مؤقتاً ، فهل نصدر هذا التشريع لنظرة المستاجر الاصل ، ونسلم الشقة لمستاجرها مفروشة ؟

السيد المستشار بمجلس الدولة - ان علاج هذه الحالة يمكن أن يتم اذا عدنا الى النص المقترح من الحكومة .

السيد محمد مسيّد عبد المنعم - اننى لا اوافق على العودة الى نص الحكومة لانه يقول:

« يسلم المسكن خالياً الى المالك أو المستاجر الاصل بحسب الاحوال » ، فهو يعطى أولوية ضمنية للمالك . واقتراحى أن تعطى الشقة للمستاجر الاصل ، ثم لمستأجر الشقة المفروشة ، ثم للمالك أخيراً .

وتيسر المجلس - اعتقد أن النص الوارد من الحكومة يلى بالفرض لانه يقضى بتسليم المسكن ، لمن قام بتأجيره مفروشا ، سواء كان للمالك أو للمستاجر الاصل . واقتراح السيد الزميل محمد سيد عبد المنعم يعالج حالة قائمة ، ترتب على تطبيق نص المادة كما اقترهت اللجنة ، إذ ستجبد كل المستاجرين الاصليين قد طردوا من مساكنهم ، واستولى عليها المستاجرون لها مفروشة .

السيد مختار هانى - ان النص الذى اقتره اللجنة يواجبه وضعا خاصنا للمصريين المستاجرين لشقق مفروشة . فاذا كان هناك مستأجر لشقة ، قام بفرضها بهدف الاستغلال ، وجاء هذا القانون وقال للمستأجر ليس لك الحق فى تأجير الشقة مفروشة ، فأرى هنا أن تعود الشقة للمالك .

السيد قاسم أحمد طعيمة - أرى استكمالاً لفائدة التشريع أن يكون عنوان الباب الثاني هو ما يلي : « في شأن المنشآت الآيلة للسقوط والترميم والصيانة والتعديل وتصحيح الأوضاع » والحكمة من هذه الإضافة أن عقوبة مخالفة ما ورد في مواد هذا الباب ، كما هي واردة في المادة « ٤٦ » تقضي بجواز قيام الجهة الإدارية المختصة بشتون التنظيم بتنفيذ حكم المحكمة الخاص بإزالة المخالفة على نفقة صاحب الشأن وتحصيل قيمة التكاليف بالطريق الإداري . وسيؤدي عدم ذكر التعديل المشار إليه إلى انتهاء الموضوع عند صدور الحكم ، لأن ما يحدث هو أن المالك لا يقوم بتنفيذ الحكم الصادر ضده حتى لو توقع عليه غرامة . وتقف السلطة الإدارية عاجزة ، مع أننا لو أضفنا الزيادة المقترحة ، لامتكن للسلطة الإدارية حسم النزاع والمعاونة في تنفيذ حكم المحكمة ، وهناك حالات عديدة لمثل هذه المنازعات مثل فتح شبائيك على الجيران ، ورفم حكم المحاكم لم تفلح حتى الآن .

وكيس المجلس - معنى هذا أن السيد الزميل يقترح تعديل عنوان الباب .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

• (أقلية) •

وكيس المجلس - والان موافق من حضراتكم على المادة ٣٠ يتفضل برفع يده .

• (موافقة) •

ملقود :

« مادة ٣١ - تتولى الجهة الإدارية المختصة بشتون التنظيم صيانة ونقص المباني والمنشآت وتقرر ما يلزم اتخاذها للمحافظة على الأرواح والأموال سواء بالهدم الكلي أو الجزئي أو الترميم أو الصيانة لجعلها صالحة للفرش المختصة من أجله .

ويتضمن التقرير تحديد المدة اللازمة لتنفيذ الاعمال المطلوبة وما إذا كانت تستوجب إخلاء المبنى مؤقتاً كلياً أو جزئياً » .

وكيس المجلس - هل لحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد فطحة سبيك عبد الله - أرى أن يوضح لنا السيد رئيس المجلس الموضع الذي

هو له الناس من الاستغلال ، وقد استثنى المصري بالذات واختصه بالحماية .

السيد محمد كمال الدين حسين - ان النص الوارد من الحكومة ، نص مناسب ومقبول ، واقتراح الأخذ به مع استبدال كلمة « سنة » بكلمة « سنتين » .

وكيس المجلس - اعتقد أن الموضوع قد استوفى بحثاً ، فهل توافقون حضراتكم على اقبال باب المناقشة ؟

• (موافقة) •

وكيس المجلس - أمامنا اقتراح يقضى بالعودة إلى النص الوارد من الحكومة مع تخفيض المدة من سنتين إلى سنة ، واستبدال كلمة « الأماكن » بكلمة « المساكن » وكلمة « المكان » بكلمة « المسكن » .

فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده ؟

• (موافقة) •

وكيس المجلس - إذن فالوافق على المادة ٢٩ مع إحالتها إلى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في ضوء ما وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده .

• (موافقة) •

ملقود :

الباب الثاني

في شأن المنشآت الآيلة للسقوط

وترميم والصيانة

مادة ٣٠ - تسرى أحكام هذا الباب على المباني والمنشآت التي يخشى من سقوطها أو سقوط جزء منها مما يعرض الأرواح والأموال للخطر ، كما تسرى على المنشآت المقتار إليها إذا كانت تحتاج إلى ترميم أو صيانة لتأمين صلاحيتها أو للحفاظ عليها في حالة جيدة .

وتبين القرار الذي يصدرها وزير الإسكان والمرافق الاعمال التي تعتبر من أعمال الترميم والصيانة وحدودها في تطبيق أحكام هذا الباب .

وكيس المجلس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

المقرر :

« مادة ٣٣ - يعلن قرار اللجنة بالطريق الإداري الى ذوي الشأن من الملاك وشاغلي العقار وأصحاب الحقوق وتماد صورة منه الى الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ، فإذا لم يتيسر اعلانهم بسبب غيبتهم غيبة منقطعة او لعدم الاستدلال على محال اقامتهم او لامتناعهم عن تسلم الاعلان تلصق نسخة من القرار في مكان ظاهر من المنشأة وفي لوحة الاعلانات في مقر نقطة الشرطة الواقع في دائرتها المنشأة او في مقر عمدة الناحية او لوحة الاعلانات في مقر المجلس المحلي المختص بحسب الأحوال . »

وتتبع الطريقة ذاتها في اعلان القرارات الخاصة بالمشآت التي لم يستدل على ذوي الشأن فيها . »

ونقيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟
(لم تبد ملاحظات)
اذن فالموافق على هذه المادة يتفضل برفع يده . »

(موافقة)

المقرر :

« مادة ٣٤ - لكل من ذوي الشأن أن يظنم في القرار المشار اليه بالمادة السابقة ، في موعد لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ اعلان القرار اليه . أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار . »

ونقيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟
(لم تبد ملاحظات)
اذن فالموافق على هذه المادة يتفضل برفع يده . »

(موافقة)

المقرر :

« مادة ٣٥ - على ذوي الشأن تنفيذ قرار اللجنة النهائي في المدة المحددة لتنقيسه ، وذلك من عدم الاخلاق بأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني . »

ونقيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟
(لم تبد ملاحظات)

يمكن أن نضيف فيه اقتراح السيدين الزميلين على الشريطي وأحمد الخواجه ، بشأن الهدم للتوسيع أو البناء الاحسن .

ونقيس المجلس - عندما يتم السيدان الزميلان صياغة النص المقترح سنحدد مكانه في مشروع القانون .

السيد أحمد الخواجه - سيوضع نص الاقتراح ، بعد عرضه على المجلس ، في المادة ٣٣ .

السيد البصري محمد البزوه - أخفى أن يستغل بعض ملاك المنازل القديمة النص المقترح لاخلاء منازلهم ، ثم يعيدون بنائها ، ويرفعون قيمة الايجار ، الى ما يعادل قيمة ايجار الوحدة السكنية الجديدة .

ونقيس المجلس - هل يتحدث السيد الزميل عن الهدم الكلي أم الجزئي .

السيد البصري محمد البزوه - أرجبو أن يوضح لنا السيد المقرر ما اذا كان من حق ساكن الشقة القديمة أن يرجع الى شقته بعد اعادة بنائها .

المقرر - من الطبيعي أن لهم هذا الحق ، وهذا وارد في مادة لاحقة .

ونقيس المجلس - والآن الموافق على المادة ٣١ يتفضل برفع يده .

(موافقة)

المقرر :

« مادة ٣٢ - تشكل في كل مدينة أو قرية لها مجلس محلي ، لجنة أو أكثر يصدر بها قرار من المحافظ المختص ، تتولى دراسة التقارير المقدمة من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم في شأن المباني المشار اليها في المادة ٣٠ واصدار قرارات في شأنها . »

« يبين القرار الذي يصدره وزير الاسكان والمرافق كيفية تشكيل تلك اللجان والقواعد والاجراءات التي تتبع في مزولة اعمالها . »

ونقيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟
(لم تبد ملاحظات)

اذن فالموافق على هذه المادة - يتفضل برفع يده . »
(موافقة)

وئيس المجلس - هل هناك ملاحظات أخرى
على هذه المادة ؟

(لم تبد ملاحظات)

اثن فالوافق على هذه المادة يتفضل برفع
يده

(موافقة)

القرار :

« مادة ٣٧ - يجوز لوزارة الاسكان والمرافق
والمؤسسات العامة أن تشرف عليها ، كما يجوز
بقرار من وزير الاسكان والمرافق بعد الاتفاق
مع جهات أخرى ، أن تقرض ملاك المباني
الخاضعة لاحكام هذا القانون للقيام بترميمها
وصيانتها »

ويصدر بشروط وقواعد الاقتراض قرار من
وزير الاسكان والمرافق بعد الاتفاق مع وزير
الخزانة

وتعفى القروض من جميع الضرائب والرسوم
وتحصل بطريق الحجز الادارى

ويكون للقروض امتياز على المدين التي تم
ترميمها أو صيانتها يحى فى الترتيب مسج
الامتياز المقرر فى القانون المدنى للمساولين
والمهندسين »

وئيس المجلس - هل لاهد من حضراتكم
ملاحظات على هذه المادة ؟

(لم تبد ملاحظات)

السيد محمد سيد عبد المنعم - اقترح حذف
هذه المادة من مشروع القانون المقروض ، لانها
تفظم عملية الاقتراض ، ولا توجد جهة من
الجهات تملك حق منع وزير الاسكان ، أو أية
جهة من الجهات من تقديم القروض للمساكين
أجل عمليات الترميم أو البناء أو غير ذلك

وئيس المجلس - ان الهدف المقصود من
الفترتين الثالثة والرابعة من هذه المادة ، هو
اعفاء القروض من الرسوم والضرائب التي
لا بد أن يصدر الاعفاء فيها بقانون . كذلك
وضع وتحديد درجة امتيازها

السيد محمد سيد عبد المنعم - اذا كان هو
المقصود ، فيمكن أن يرد ذلك فى قانون آخر
وليس ضمن مشروع القانون المقروض بالذات ،
ولذلك اقترح حذف هذه المادة ، ثم انه ينبغي
أن يشهر هذا الامتياز وتحدد مرتبته فى
القانون

اثن فالوافق على هذه المادة يتفضل برفع
يده

(موافقة)

القرار :

« مادة ٣٦ - على المالك فور اتمام اعمال
الترميم أو الصيانة اخطار الجهة الادارية المختصة
بشئون التنظيم على أن يتضمن اخطاره طلب
اعتماد المبالغ التي أنفقت وذلك وفقا لما تحدده
اللائحة التنفيذية »

وعلى الجهة الادارية المذكورة أن تبت فى
الطلب خلال ثلاثة أسابيع ويخطر كل من المالك
والمستأجرين بقرارها فى هذا الشأن

وبمجرد ابلاغ الجهة الادارية القرار المذكور
الى المالك يكون من حقه تقاضى الاجرة اعتبارا
من أول الشهر التالى لاتمام الاعمال المشار
اليها على أساس زيادة الاجرة السنوية بمقدار
١٢٪ من قيمة اعمال الترميم والصيانة مما
لا يجاوز ٥٠٪ من القيمة ايجارية

ويرتب على عدم سداد هذه الزيادة ما يترتب
على عدم سداد الاجرة من آثار »

وئيس المجلس - هل لاهد من حضراتكم
ملاحظات على هذه المادة ؟

(لم تبد ملاحظات)

السيد محمد عبد الحليم حمادة - لقد
ورد فى الفقرة الثالثة من هذه المادة نص
يقضى بزيادة الاجرة السنوية بنسبة ١٢٪ بعد
قيام المالك باعمال الترميم أو الصيانة ، فى
حين أن عائد المال المستثمر فى المباني هو
٨٪ فقط

لذلك اطالب بجعل الزيادة ٨٪ كذلك

القرار - لقد تقرر نسبة الـ ٨٪ كعائد
على الاستثمار فى المباني على أساس أن المبنى
يعيش أكثر من خمسين سنة

بينما المبنى المرمم قد لا يعيش أكثر من
ثمانى سنوات ، ومن أجل ذلك ربي أن ترفع
نسبة الزيادة فى الاجرة فى حالة الترميم
الى ١٢٪

العبارة كما يلي « أمام رئيس المحكمة الابتدائية المختصة » .

رئيس المجلس - هل الحكومة توافق على هذا التعديل ؟

السيد وزير الإسكان والمرافق - ان الحكومة توافق على ذلك .

رئيس المجلس - اذن فالمرافق على المادة ٢٨ مع إحالتها الى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في ضوء ما وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده .
(موافقة)

للقرور :

« مادة ٣٩ - يجوز للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم في احوال الخطر الداهم اخلاء البناء وكذلك المباني المجاورة عند الضرورة من السكان بالطريق الإداري واتخاذ ما تراه لازما من الاحتياطات والتدابير في مدة لا تقل عن اسبوع الا في حالة تهديد البناء بالانهيار العاجل فيكون لها في هذه الحالة الحق في إخلائه فوراً » .

كما يكون لها في حالة الضرورة التصوي هدم البناء بموجب حكم من قاضي الامسود المستعجلة بالمحكمة الكائن في دائرتها المقار »

رئيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد وزير الإسكان - أريد أن يكون للمستأجر في جميع الحالات التي يتم فيها هدم المقار الحق بعد إعادة البناء في شغل وحلته المقار المنشأ .

السيد ضياء الدين داود - أن المجلس كان قد أضاف حالة للاخلاء وهي ما اذا كان المقار آيلاً للسقوط أو وجود خطر به يتهدد بناءه ، أو لتوسمته وإعادة بنائه ، والحالة التي تحدث عنها السيد الوزير هي حالة الاخلاء للخطر الذي يتهدد المبني .

فحين يعاد بناء المقار يحق للسكان أن يعود الى وحلته سكنية فيه .

السيد وزير الإسكان والمرافق - ان المادة ٣٩ تقرر ما يلزم اتخاذه سواء في حالة الهدم الجزئي أو الكلي ، مما يستدعي خروج المستأجر

رئيس المجلس - ان عملية شهر الامتياز وتحديد مرتبته ينظمها القانون المدني ، والان هل هناك ملاحظات أخرى على هذه المادة ؟

(لم تبد ملاحظات)

والآن أعرض على حضراتكم اقتراح السيد العضو محمد سيد عبد المنعم الذي يطلب فيه حذف هذه المادة .

فالمرافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية)

رئيس المجلس - اذن فالمرافق على المادة ٣٧ يتفضل برفع يده .

(موافقة)

للقرور :

« مادة ٢٨ - اذا اقتضت أعمال الترميم أو الصيانة إخلاء المبني مؤقتاً من شغلبيه حرر محضر اداري بأسماهم وتقوم الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم باخطارهم بالاخلاء في المدة التي تحددها فإذا لم يتم الاخلاء بعد انقضاءها جاز تنفيذه بالطريق الإداري ولشغل البناء الحق في العودة الى العين بعد ترميمها دون حاجة الى موافقة المالك ، ويتم ذلك بالطريق الإداري في حالة امتناع المالك » .

وتضاف الاجرة خلال فترة الاخلاء الى تكاليف الإصلاح اللازمة لتنفيذ أعمال الترميم والصيانة التي تحددها الجهة الادارية المختصة . ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من الجهة المذكورة ، وفي هذه الحالة يجوز لشغل العين التظلم من هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية المختصة .

وتعتبر العين خلال هذه المدة في حيازة المستأجر قانوناً ، ولا يجوز للمالك أن يغير في معالم العين ، كل ذلك ما لم يبد المستأجر ورغبته في انهاء العقد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اخطاره بقرار الاخلاء المؤقت » .

رئيس المجلس - هل لاحد من السادة الاعضاء ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد أحمد الفواحه - اقترح أن تضاف الى الفقرة الثالثة كلمة « رئيس » الى عبارة « أمام المحكمة الابتدائية المختصة » فتصبح

وبالنسبة للقرارات الصادرة من هذه اللجان، ولم يتنقض ميماد التظلم منها طبقاً للمادة الخامسة من القانون المشار إليه ، يكون ميماد الطعن عليها ثلاثين يوماً من تاريخ نفاذ هذا القانون .

وتيسر المجلس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

(لم تبد ملاحظات)

اذن فالموافق على هذه المادة ، يتفضل برقم يده .

(موافقة)

المقرر :

« مادة ٤٢ - على مجالس المراجعة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه أن تحيل التظلمات المروضة عليها عند العمل بأحكام هذا القانون إلى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها المقار ، وذلك بغير رسوم وبالحالة التي تكون عليها »

وتيسر المجلس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

(لم تبد ملاحظات)

اذن فالموافق على هذه المادة ، يتفضل برقم يده .

(موافقة)

المقرر :

« مادة ٤٣ - يستمر العمل بالأحكام المحددة للاجرة والإحكام المقررة على مخالفتها بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعفاءات من الضريبة على المقارنات المبنية وخفض الإيجارات بإقتدار الاعفاءات ، والقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩١٢ بتحديد إيجاز لاماكن والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض اجاز الاماكن والقوانين المسدلة لها ، وذلك بالنسبة إلى نطاق سريان كل منها »

وتيسر المجلس - هل لأحد من السادة الاعضاء ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد قنجه سيد عبد الغنى - اقترح أن

لاصلاح المقار ، وما أريته هو مد الحكم على الظروف المأجلة . ولهذا اقترح اضافته فقرة الى المادة ٣٩ نصها :

« ويكون للمستأجر في جميع الحالات التي يتم فيها عدم المقار طبقاً لأحكام هذا الباب ، الحق بعد إعادة البناء في شغل وحدة بالمقار المنشأ طبقاً للقواعد التي تحدد بقرار من وزير الاسكان والمرافق »

وتيسر المجلس - الموافق على اضافة هذه الفقرة يتفضل برقم يده .

(موافقة)

وتيسر المجلس - والآن الموافق على المادة ٣٩ مع إحالتها إلى اللجنة المشتركة لاعادة صياغتها في حدود الاقتراح الذي وافق عليه المجلس يتفضل برقم يده .

(موافقة)

المقرر :

الباب الثالث

في الاختصاص والإحكام الانتقالية والعقوبات

« مادة ٤٠ - تختص المحاكم المادية دون غيرها بالنقض في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون »

وترجم العاوى إلى المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها المقار »

وتيسر المجلس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

(لم تبد ملاحظات)

اذن فالموافق على هذه المادة يتفضل برقم يده .

(موافقة)

المقرر :

« مادة ٤١ - تستمر لجان تقدير القيمة الإيجارية بتشكيلها المنصوص عليه في المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ ، في أعمالها لحين الانتهاء من الحالات المروضة عليها عند العمل بأحكام هذا القانون »

٤ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، فقرة أولى ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٦ ،
٢٩ من هذا القانون » .

وتنص المادة ١٨ على أنه : « لا يجوز أن يزيد مقدار التأمين الذي يدفعه المستاجر على ما يسادل اجرة شهرين » .

رئيس المجلس - اعتقد أن السيد العضو يعرف أن هناك قانوناً جنائياً وقانوناً مدنياً ، والمادة التي نناقشها الآن تتصل بالقانون الجنائي ، بمعنى أنها تنص على عقوبات الحبس والغرامة في حالة مخالفة أحكام المواد المشار إليها .

أما النص في المادة « ١٨ » على أنه : « لا يجوز » فهذه تتصل بالقانون المدني ، ومن الجائز جداً أن يكون الجزاء مدنياً ، وجنائياً في نفس الوقت .

السيد محمد سيد عبد المنعم - إن حسناً هو ما أتحدث فيه ، ولنتصور أن مالكا أخذ اجراً معيناً أكثر من شهرين وجاء المستاجر وخسم المبلغ من الإيجار ، فهل نجسبه ؟ أن المادة « ١٨ » قد تضمنت توقيع الجزاء بغير حاجة إلى الاتجاه إلى القضاء ، فكيف نجسب هذا المالك ؟

رئيس المجلس - هذا إذا لم يدفع لمبلغ لأن المادة « ١٨ » تنص على : « ... » وذلك بغير حاجة إلى الاتجاه إلى القضاء » ويمكن أن يوضح السيد المستشار هذه النقطة .

السيد المستشار بمجلس القولة - لقد رأي وضع عقوبة على مخالفة المادة الخامسة باقتضاء المبالغ الزائدة عن الاجرة ، لأننا إذا أطلقنا المسألة فكاننا لم نفعل شيئاً أو تكون قد رجعنا إلى القواعد نفسها التي نفسكها منها الآن ، وأقصى ما يمكن أن يقال : أن يزيد المبلغ وتنتهي المسألة ، فلما أن نضع نصاً مانعاً بينهما ، ولما أن نتركه للقواعد العامة ، وقصد اخبرنا أن نضع النص المانع الجامع .

السيد محمد توفيق خشيبة - أرى أنه لا بد أن تراجع المواد المشار إليها في هذه المادة مراجعة دقيقة لأنها خاصة بتوقيع العقوبات في حالة مخالفة أحكامها ، فيجب أن تقييد اللجنة النظر فيها وترفعها على المجلس غداً .

رئيس المجلس - أرجو أن تراجع اللجنة هذه المواد المشاؤها إليها مراجعة دقيقة ، وقال

نضاد صياغة صدر هذه المادة كما يلي : « يستمر العمل بالأحكام المحددة للاجرة وما يترتب على مخالفتها من الأحكام المقررة بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ » .

لما اقترح أن نرجع النظر في المادة إلى أن تنتهي إلى اتفاق بشأن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ .

رئيس المجلس - إن إعادة النظر في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ستتناول النقطة الخاصة بالظمن فقط . وسيعرض هذا على المجلس في جلسة الغد لأن هناك أشخاصاً أقاموا بعض المباني ، وقام البعض برفع دعاوى أمام المحاكم ، والبعض الآخر لم يستند لقوات الموعد المحدد للظمن .

والآن حل هناك ملاحظات أخرى على هذه المادة ؟
(لم تبد ملاحظات) .

اذن فالموافق على هذه المادة يتفضل برفع يده .

(موافقة) .

المقرر :

« مادة ٤٤ - يعاقب بالمس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد ٤ ، ٥ ، ٧ ، ٩ ، فقرة أولى ، ١٦ ، ١٨ ، ٢٦ ، ٢٩ ، من هذا القانون » .

رئيس المجلس - أرجو لجنة الشؤون التشريعية أن تراجع أرقام المواد والفقرات الواردة بالمادة أذ من الجائز أن يكون قد جرى تعديل لبعض المواد أو الفقرات ونحن ننظر هذا المشروع بقانون ، لأن هذا يتعلق بتوقيع العقوبات في حالة مخالفة أحكام المواد المشار إليها في هذه المادة .

والآن حل واحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد محمد سيد عبد المنعم - نعرض هذه المادة على أن .

« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المواد

» لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالوساطة
... إلى آخره .

وارى أن حكم المادة « ٤٤ » لا بد أن يتناولها
السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير
للدولة لشؤون مجلس الأمة :
إن الزميل صبحي يرى أن المادة « ٤٤ »
يجب أن تتناول المادة « ١٧ » بينما المادة
« ١٧ » خاصة بخلو الرجل . وقد قرر القانون
لها أشد العقوبة .

رئيس المجلس : لقد استوفيت المادة بندا ،
فهل توافقون على اقفال باب المناقشة .
(موافقة)

رئيس المجلس : والآن الموافق على المادة
٤٤ يتفضل برفع يده .
(موافقة)

القرار :

« مادة ٤٥ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد
على ستة شهور وبغرامه لا تتجاوز خمسمائة
جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف
أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجرا أو مستاجرا
أو وسيطا .
ويعفى من العقوبة من أبلغ أو اعترف
بالجريمة . »

رئيس المجلس : هل لاحد من حضراتكم
ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد محمد سعيد عبد المنعم : لقد ذكر
السيد مندوب الحكومة والسيد الوزير أمس
أن هذا خاص بموضوع خلو الرجل ، وقالوا
أن هذا القانون يتضمن منه ، وحقيقة أنه يمنع
خلو الرجل ، ولكن بنفس النصوص التي
كانت موجودة في القوانين السابقة تقريبا .

وقد جاء في نص المادة المروضة : ويعفى
من العقوبة من أبلغ أو اعترف بالجريمة . هذا
الاعفاء من الذي يستحقه ؟ أن هناك ثلاثة
أشخاص : المالك والوسيط والمستاجر ، وهؤلاء
الثلاثة يقع عليهم جرم دفع خلو الرجل ، ولو
أبلغ أحد هؤلاء فسنعفيه من الجرم وسنوقع
الجزاء على الباقيين .

وهنا نسال ، من الذي له مسؤولية في

لدى اقتراح محدد بحذف المادة « ١٨ » من
نطاق تطبيق هذه المادة .

السيد محمد سعيد عبد المنعم : اننى لا
اتكلم في المادة « ١٨ » التى نمنع تقاضى
مبالغ خاصة بالتأمين ، واننى نقول ان المالك
لو أخذ أكثر من شهرين ، يخصم المبلغ من
الايجار المستحق مقسما ، ولكننى أنسال ،
كيف توقع عليه عقوبة الحبس بعد استيفاء
المبلغ منه ؟

رئيس المجلس : لقد أوضح السيد
المستشار أنه لا بد من وضع عقوبات والا
أصبحت الالتزامات التى وضعها هذا القانون
غير محترمة .

السيد محمد سعيد عبد المنعم : اننى متفق
مع السيد المستشار فى هذا ، ولكن لماذا توقع
عقوبة على مخالفة أحكام المادة « ١٨ » ،
وما هى الجريمة ؟

السيد أحمد الفواجه - الجريمة هى اقتضاء
تأمين أكثر من شهرين .

السيد محمد كمال الدين حسين : أرى
أن تكون عقوبة الحبس بسبب مخالفة أحكام
المادة الخامسة من هذا القانون وجوبية ،
وليست جوازية ، لأن المادة ٤٤ تنص على أنه
يعاقب بالحبس أو الغرامة ، ونحن نريد أن
تكون العقوبة هى الحبس فقط دون النص على
الخيار بينها وبين الغرامة .

رئيس المجلس : هل تريد الحبس فقط
فى كل الجرائم ؟

انه من المعروف فى القوانين الجنائية أن
يكون هناك تخيير بين هذا أو ذاك ، ومن الجائز
أن يجد القاضى مبررا لعدم الحبس . وعلينا
أن نترك تقدير الموقف للقاضى لكى يبرره بما
يرى .

أما بالنسبة للجريمة الموجودة ، فالزميل
محمد عبد المنعم يسأل ، والسيد المستشار
يقول انه حتى التجاوز فى أخذ التأمين أكثر
من شهرين يكون عنصر الجريمة ، وعدم رد
المبلغ بعد ذلك يكون الجريمة .

السيد المستشار بمجلس الدولة : بمعنى
أن يحول المالك المبالغ التى أخفها ، فبدلا من
أن يأخذها من أصل الايجار . يأخذها تأمينا .
السيد صبحي مسلم : ان المادة « ١٧ »
تنص على أنه :

لا يريد المالك أن يؤجر له . بل يريد أن يؤجر لشخص آخر ، هنا قد يدعى هذا الشخص أن المالك اتفق معه على خلو الرجل وهو في ذلك يدبر له عملا من شأنه التجريم . فالمالك من حقه أن يبلغ حتى يحصى نفسه منه . ومن الممكن جدا أن تحدث هذه الواقعة . وارى أن تبقى المادة كما هي .

رئيس المجلس - على أية حال ، أعتقد أن بقاء المادة كما هي لا يمثل أية خطورة ، وإن كان السيد أحمد الفواجة يرى أن بها تزييدا .

السيد أحمد الفواجة - اننى لم أقل أن بالمادة تزييدا ، وإنما أقول أن بقاء النص على هذا النحو من شأنه إسقاط العقاب عن أى مالك حتى، قبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى الجنائية .

بمعنى أن المالك الذى يتم وبسيط متلبسا ويحول للمحكمة يستطيع قبل أن تنطق المحكمة بحكمها ، أن يعترف بجريمته فى تقاضى الخلو . وبنا على هذا فإن المحكمة تسقط عنه العقوبة . فهل هذا هو ما قصد به النص ؟

رئيس المجلس - إذن ما الذى يقترحه السيد العضو بشأن هذا النص ؟

السيد أحمد الفواجة - أقترح بأن يكون الاعفاء من العقوبة لكل من المستأجر أو الوسيط متى أبلغا أو اعترفا بها .

السيد محمد سيد عبد المنعم - لقد نبهنى كلام السيد أحمد الفواجة الى نقطة على جانب كبير من الخطورة . فمثلا ، أنا مستأجر قمت بدفع ١٠٠ جنيه كغلو رجل ، ثم يأتى المالك ليبردنى فيقوم بالإبلاغ عنى حتى أزال له عن الشقة . وهنا تظهر خطورة الموضوع ، فالمالك هو الذى تقاضى ١٠٠ جنيه قيمة الخلو . وأنا مهدد بتقضى ٥٠٠ جنيه وبعقوبة الحبس أو إحدى هاتين العقوبتين .

لذلك أرجو ألا يفيد المؤجر من المفرد . وإن التصود حمايته هو المستأجر وليس المالك .

السيد وزير الشئون الاجتماعية ووزير الدولة لشئون مجلس الأمة - أؤيد اقتراح الاخ محمد سيد عبد المنعم مع ضرورة إضافة أن الاعتراف فى القانون الجنائى له شروط معينة . والاعتراف هنا كالاعتراف فى جريمة

الإبلاغ ؟ ، أن مصلحة المستأجر فى الإبلاغ مصلحة غير مباشرة ، وبالتالي لن يستعمل هذا الحق .

رئيس المجلس - لماذا أصبحت مصلحته فى الإبلاغ غير مباشرة ؟

السيد محمد سيد عبد المنعم - كى ندفعه لاستعمال هذا الحق ، يجب أن يستفيد شخصا ، وهذا يستتبع أن أضيف جزءا بسيطا ، فإذا كان هناك مثلا مستأجر دفع ٢٠٠ جنيه كغلو رجل ، وقام بالإبلاغ عن الحادثة . فالتى حدثت هو أن يعين المؤجر والوسيط أو يدفع غرامة قدرها ٥٠٠ جنيه والمستأجر لم يستفد من هذا .

رئيس المجلس - سيستفيد لأن خلو الرجل سيعود اليه .

السيد محمد سيد عبد المنعم - لا يوجد فى نص المادة ما يفيد رد هذا الخلو .

رئيس المجلس - لطعا سيحكم بالرد ؟ **السيد محمد سيد عبد المنعم** - أقترح أن نضيف فى هذه المادة عبارة « ويحكم بالرد »

رئيس المجلس - أرجو من السيد المستشار أن يوضح الصورة للمجلس .

السيد المستشار بمجلس الدولة - طبقا للاتصال العامة للقانون لا بد أن يحكم بالرد لانه مرتبط بجريمة .

السيد محمد سيد عبد المنعم - إذن لا بد من أن ينص عليها فى القانون .

رئيس المجلس - لا يجوز النص على ما هو واضح .

السيد أحمد الفواجة - انضم الى الزميل محمد سيد عبد المنعم فى ضرورة أن يكون الاعفاء قاصرا على المستأجر والوسيط ، لانه لا يتصور أن يقوم المالك بالإبلاغ بأنه قد تقاضى خلو الرجل .

رئيس المجلس - هل تريد أن تقول : ويفى من العقوبة المستأجر أو الوسيط إذا أبلغ أيهما ؟

السيد أحمد الفواجة - لا أريد أن تعاقب المستأجر أو الوسيط ، بل يهتبا معاقبة المالك الذى يتقاضى خلو الرجل .

السيد أحمد كمال الخديوى - لرى أن تظل المادة كما هي حوصا على متع أى نوع من التلاعب . ولنفرض أن هناك مستأجرا

التفسيرية لهذا القانون تقول في شأن هذا النص أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لضبط جرائم الرشوة ، وبالمثل أقول أيضا في حالتنا أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لضبط جرائم خلو الرجل ، التي لا يمكن ضبطها أو حصرها الا من خلال هذا الاعفاء .

رئيس المجلس - لنترك جريمة الرشوة ولا نقيس عليها في شأن جريمة خلو الرجل ، لنصور حالة يجب القضاء عليها تتمثل في أن مالكا تقاضى مبلغا كخلو رجل من مستاجر . ثم عن لهذا المالك أن يتخلص من هذا المستاجر ليؤجر المسكن لآخر ، فتقدم واعترف بتقاضيه خلو الرجل ، لأن في انتظاره خلو رجل أكثر مما سبق وتقاضاه من المستاجر الأول ، وليس هناك ما يمنع من أن يقوم برد خلو الرجل للمستاجر الذي اعترف عليه .

السيد أحمد الخواجه - من أجل هذا أطالب بالأ يفيد المالك من الاعفاء المقرر في النص أن يعترف ، لأن هذا المالك يعترف ليقض أكثر أو ليتخلص من المستاجر .

رئيس المجلس - هذه حجة معك فعلا .

والآن اعتقد أن الموضوع قد استوفى حقه من الدراسة ، فهل توافقون حضراتكم على اقفال باب المناقشة .

(موافقة) .

رئيس المجلس - والآن أعرض على حضراتكم اقتراح السيد السيو عضو أحمد الخواجه وهو يقضى بقصر الاعفاء على الوسيط والمستاجر ، فالوافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(موافقة) .

رئيس المجلس - والآن الموافق على المادة ٤٥ مع استثناءها إلى اللجنة المشتركة لأعادة صياغتها في حدود هذا الاقتراح الذي وافق عليه المجلس يتفضل برفع يده ؟

(موافقة) .

القرار :

مادة ٤٦ - يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحبس بترهيم المنشأة أو أزالتهما أو أزالتهما في المسكن التي تحددها المحكمة ، كل من يخالف حكم المادة ٣٥ من هذا القانون .

الرشوة التي لها شروط خاصة بها واردة بالقانون الجنائي .

السيد أحمد الخواجه - تدعى المادة ١٠٧ من قانون العقوبات بأن يعفى الراشئ أو الوسيط إذا اعترف بالجريمة قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى الجنائية .

رئيس المجلس - إن الصورة التي يشير إليها الأخ محمد سيد عبد المنعم واردة ، بينما يتخوف الأخ أحمد الخواجه من أن اعتراف المؤجر سينقذه دائما من الوقوع تحت طائلة العقاب . فما الذي يقترحه الأخ أحمد الخواجه لتلافي نقطة الاعتراف بالنسبة للمؤجر بحيث يعاقب حتى لو اعترف ؟

السيد أحمد الخواجه - أنا رأيت أن المالك المؤجر لا يفيد من الاعفاء ، وأن التطبيق العملي سيكشف عن أن منح المؤجر حق الافادة من هذا النص فيه خطوة .

رئيس المجلس - هناك صورة يمكن تصورها عفلا وهي أن يعهد المالك في سبيل إخلاء المسكن إلى الاعتراف بأنه تقاضى خسلو رجل ، وهو يفعل ذلك لكي يؤجر نفس العين لشخص آخر . كذلك فهو يعهد إلى هذا الاعتراف للتخلص من المستاجر بالصاق هذه التهمة به .

لقد أوضح لنا الأخ أحمد الخواجه ، أن في إمكان المؤجر أن يتقاضى الخلو ، ثم في استطاعته أيضا أن يهرب من العقوبة دائما بأن يقوم بالاعتراف حتى قبل اقفال باب المرافعة في الدعوى الجنائية .

وهنا أسأل الأخ أحمد الخواجه ، هل لو تركنا نص المادة كما هو مع أعمال شروط الاعتراف - كما قال السيد الوزير - من حيث ضرورة أن يتم في وقت معين وقبل عيلية معينة ، أقول إذا تركنا المادة كما هي مع تطبيق هذه الشروط على الاعتراف الصادر من المالك ، فهل يهرب المالك من العقاب ؟

السيد أحمد الخواجه - لقد سبق لي أن أدليت برأيي في هذه النقطة ، واستشهدت بنص قانوني في شأن جريمة الرشوة ، ولقد استشهد بنفس هذا النص السيد وزير الشؤون الاجتماعية حيث يقضى هذا بالنص بأنه « ومع ذلك يعفى الراشئ أو الوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات بالجريمة واعترف بها وبالذكرة

أو حنمها أو ازالتها في المدة التي تحددها المحكمة . - وضعت الفقرة الثانية من المادة ٤٦ بأنه اذا لم يتم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بذلك في المدة المحددة لهذا الغرض جاز للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم تنفيذ الحكم على نفقته .

ولذلك فاننا لا نرى داعيا لتفليظ العقوبة .

السيد احمد الخواجة - الواقع ان السيد المستشار قد سبقني الى ما كنت اريد قوله . اذ طالما ان للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم حق التنفيذ العيني ، فاعتقد ان العقوبة الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٤٦ محل البحث الآن كافية . ومن ثم ليس من داع لتشديدها .

السيد محمد سيد عبد النعم - ما دامت العقوبة الواردة في هذه المادة غير كافية ، فلن يقوم احد من اصحاب الشأن بالتنفيذ ، وبالتالي سيترك الامر للجهة الادارية للقيام بذلك ، والناس مهددون بان تهم المبانى عليهم .

رئيس المجلس - ان المادة ٤٦ ليست متعلقة بالهزم ، بل بتنفيذ قرار اللجنة المشار اليها .

السيد محمد سيد عبد النعم - المفروض ان التنفيذ قد يتناول الترميم أو الازالة .

رئيس المجلس - ان النص يتكلم على مخالفة تنفيذ قرار اللجنة ، وليس متعلقا بالترميم أو الازالة .

السيد احمد الخواجة - ارجو ان يسأل السيد العضو عن عدد المقارنات في دائرته الانتخابية بقسم عابدين التي يريد ملاكها ان ينفذوا احكام الهدم الصادرة بشأنها ، وهو غير قادر على ان يفل شيتا ، واني على استعداد لان اعدد له الآن اربعين عقارا .

رئيس المجلس - اقول تلخيصا لموقف الآن ، ان السيد العضو محمد سيد عبد النعم يقترح تشديد العقوبة الواردة في المادة ٤٦ ، وذلك بالنص على المادة ٣٥ ضمن المواد الواردة في المادة ٤٤ من مشروع القانون ، بينما ترى الحكومة - ويؤيدها في ذلك السيد رئيس لجنة القوانين التشريعية - الاكتفاء بالعقوبة الواردة في المادة ٤٦ - على اعتبار ان الجزاء الحقيقي يتمثل في التنفيذ العيني بواسطة الجهة الادارية المختصة ، وان عقوبة الحبس والفرامة قد لورد النص عليها باعتبارها عقوبة تهديدية .

فإذا لم يتم صاحب الشأن بتنفيذ الحكم الصادر بذلك في المدة المحددة لهذا الغرض جاز للجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم تنفيذ الحكم على نفقته وتحصل قيمة التكاليف بالطريق الاداري .

رئيس المجلس - هل لاجد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

السيد احمد كمال الخديدي - الحقيقة انه يبدو من الممارسة العملية الآن ان العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة قليلة جدا ، ومن شأنها ان تجعل المالك يتعادون في عدم التنفيذ . خاصة اذا لاحظنا ان بعض السكان يجبرون على ترك مساكنهم بحجة ترميمها ويظلون في الشارع سنوات دون ان يقوم المالك بعملية الترميم .

ولذلك فاني اقترح تشديد العقوبة ، بحيث لا تقل عقوبة الحبس عن مدة شهر والفرامة عن خمسين جنيهها .

رئيس المجلس - هل يعتقد السيد العضو ان زيادة مدة عقوبة الحبس من اسبوع الى شهر من شأنها ان يكون لها اثرها في هذه العملية ؟

السيد محمد سيد عبد النعم - ان المادة ٣٥ تنص على ما يأتي :

« على ذوي الشأن تنفيذ قرار اللجنة النهائي في المدة المحددة لتنفيذ ، وذلك مع عدم الاخلال باحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم المباني » .
فإذا لم يتم ذو الشأن بتنفيذ هذا القرار ؟

رئيس المجلس - عندئذ يطبق في شأنه نص المادة ٤٦ محل البحث الآن .

السيد محمد سيد عبد النعم - في رأيي ان هذا غير كاف ، ولذلك اقترح اضافة النص على المادة ٣٥ الى المواد الواردة في المادة ٤٤ من المشروع بقانون .

رئيس المجلس - ما رأى السيد المستشار ؟

السيد المستشار بمجلس الدولة - ان الفقرة الاولى من المادة ٤٦ تقضى بان كل من يخالف حكم المادة ٣٥ من هذا المشروع بقانون يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على اسبوع وبفراسة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بترميم المنشأة

والقرارات معلقة عند تطبيقه ، فلا يمكن أن يطبق القانون . ومن ثم جاء الاقتراح على النحو الآتي :

« ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويصدر به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره » .

وفي رأي أن الأحكام التي يتعين لتنفيذها ضرورة صدور قرار من السيد الوزير ، تصبح نافذة إذا لم يصدر الوزير القرار ، ولا شك أن السيد الوزير سيحاول إصدار هذه القرارات بأسرع وقت ممكن ، لما بقية أحكام القانون فإنها تطبق .

والآن فالموافق على هذا الاقتراح يتفضل برفع يده .

(أقلية)

رئيس المجلس - إذن فالموافق على المادة ٤٨ يتفضل برفع يده .

(موافقة)

السيد محمد توفيق خنيس - لقد سبق لي أن اقترحت مراعاة التنسيق فيما يتعلق بموضوع المقوبات .

رئيس المجلس - لقد طلبنا من لجنة الشئون التشريعية مراعاة ذلك .

والمرجو من اللجنة المشتركة من لجنتي الشئون التشريعية والختمات أن تجتمع الساعة العاشرة من صباح غد لصياغة المواد التي وافق عليها المجلس في ضوء الاقتراحات التي تقدم بها بعض السادة الأعضاء وقبلها المجلس ، كما أرجو أن تراجع اللجنة بدقة موضوع المقوبات . وإن تعالج كذلك نقطة الطعون الخاصة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض أيجار الاماكن . ولأن شاء من السادة الأعضاء حضور اجتماع اللجنة عند قيامها بهذه المهمة .

السيد محمد سيد عبد المنعم - لقد اجتمعنا اليوم واختلفنا في بعض مسائل جوهرية . ونريد في الواقع توجيهها من السيد رئيس المجلس بشأن القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ ، وهل وافق المجلس على النظر في طريقة تعديل النقطة التي أثارها سيادته ، أو البحث فقط في امكانية التعديل ؟

اعتقد أن الموضوع قد استوفى بحثا ، فهل توافقون حضراتكم على اقبال باب المناقشة ؟

(موافقة)

رئيس المجلس - والآن الموافق على اقتراح السيد العضو محمد سيد عبد المنعم يتفضل برفع يده .

(أقلية)

رئيس المجلس - إذن الموافق على المادة ٤٦ يتفضل برفع يده .

(موافقة)

المقرر ؟

« مادة ٤٧ - مع مراعاة حكم المادة ٤٣ ، يلغى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ والقانون ٤٦ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ والقوانين المعلقة لها ، كما يلغى القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط ، وكل نص يخالف أحكام هذا القانون » .

رئيس المجلس - هل لاحد من حضراتكم ملاحظات على هذه المادة ؟

(لم تبد ملاحظات)

إذن فالموافق على هذه المادة يتفضل برفع يده .

(موافقة)

المقرر :

« مادة ٤٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويصدر به من تاريخ نشره ، وعلى وزير الاسكان والمرافق إصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذه » .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

رئيس المجلس - لدى اقتراح بتعديل الفقرة الاولى من هذه المادة ، بحيث لا يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره ، بل تعطى فرصة ثلاثة أشهر يعمل بالقانون بعد فواتها ، وذلك لأن تنفيذ هذا التشريع يحتاج إلى إصدار لوائح وقرارات كثيرة يصدرها السيد وزير الاسكان والمرافق ، وإذا لم تكن هذه اللوائح

التي تقدم بها بعض السادة الأعضاء ووافق عليها المجلس .

فالمرجو من اللجنة أن تتقدم بتقريرها عن هذه المواد لأخذ الرأي عليها ، قبل أخذ الرأي النهائي على مشروع القانون في مجموعته في جلسة مقبلة .

السيد وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة - السيد رئيس المجلس ، السادة الزملاء :

والآن وقد انتهت المناقشة في هذا القانون الجليلي الذي تنتظره جماهير شعبنا ، لا يسعني إلا أن أقدم الشكر واقرأ للسادة أعضاء المجلس الذين أثبتوا حرصهم على المصلحة العامة ، والذين أثبتوا بمناقشاتهم الواسعة مدى وعيهم ، هذا الوعي الذي سيسجله التاريخ لهذا المجلس الموقر .

وشكرا خاصا أقدمه للسيد رئيس المجلس الذي أدار المناقشة بحكمته وقدرته التي خلدت في نفوسنا جميعا الأثر البالغ .

كذلك أقدم الشكر واقرأ للسادة أعضاء لجنة الخدمات والسادة أعضاء لجنة الشؤون التشريعية الذين قاموا بجهد وافر في بحث ودراسة هذا المشروع بقانون ، وعرضه على المجلس الموقر ، وشكرا .

رئيس المجلس - شكرا .

والآن هل توافقون حضراتكم على أن ترفع الجلسة ، على أن تعقد الجلسة القادمة الساعة الحادية عشرة من صباح غد الثلاثاء أول جمادى الأولى ١٣٨٩ الموافق ١٥ من يوليو ١٩٦٩ ؟ (موافقة) .

رئيس المجلس - إذن ترفع الجلسة .

رئيس المجلس - أرجو أن يوضح السيد العضو فكرته .

السيد محمد سيد عبد المنعم - لقد سبق للسيد رئيس المجلس من واقع تعبير سيادته ، أن قال أنه في مسألة الطعن من واجب المجلس أن يرفع هذا الظلم الموجود ، فهل وافق المجلس على ذلك ؟ بمعنى هل مهمة اللجنة أن تبحث عن طريقة لرفع الظلم أو ألا تبحث في ذلك ؟ أم ماذا ؟

رئيس المجلس - هل يعني السيد العضو عملية الطعن ، والحق في الطعن .

السيد محمد سيد عبد المنعم - انني أتكلم من ناحية المبدأ .

رئيس المجلس - المطلوب هو أن تبحث لجنة الشؤون التشريعية هذه النقطة ، وهناك اقتراح مني وهو الخاص بنسبة الـ ٢٥٪ أحدهما من السيد ضياء الدين داود والآخر من السيد عبد العاطي نافع .

السيد محمد سيد عبد المنعم - وهناك اقتراح مني وهو الخاص بنسبة الـ ٣٥٪ التي تقدم .

رئيس المجلس - المطلوب من اللجنة أن تدلي لنا برأيها في وضوح حق الطعن ، وللسيد العضو أن يحضر اجتماع اللجنة عند بحث هذا الموضوع وعلى كل حال فإن رأي اللجنة سيعرض على المجلس لمناقشته .

والآن انتهينا من نظر مشروع قانون إيجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المسؤولين والمستأجرين ، ولقد وافق المجلس على إحالة بعض مواده ، بعد الموافقة عليها ، إلى اللجنة المشتركة لإعادة صياغتها في ضوء الاقتراحات

إلزام المستفيد للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المتوجرين والمستأجرين

وزير الإسكان والمرافق

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المتوجرين والمستأجرين .

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر

الباب الأول

في شأن إيجار الأماكن

مادة ١ : يجب على من يرغب في إقامة مبنى أن يرفق بطلب الترخيص له في البناء القلم إلى الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم على النموذج المعد لهذا الغرض البيانات الآتية :

١ - اسم المالك وعنوانه .

٢ - موقع العقار ورسم عام يوضح فيه حدوده أرضاً وبناء بمقياس رسم مناسب .

٣ - مساحة الأرض الكلية ومساحة الأرض التي سيشتغلها البناء وكذلك المخصصة لمنقته .

٤ - بيان تقدير قيمة الأرض وقت البناء .

٥ - بيان الوحدات السكنية وغير السكنية التي يشتمل عليها المبنى .

٦ - المواصفات العامة للبناء التي تمكن من التقدير .

٧ - التكاليف التقديرية للمباني وصغر المثل المنظم منها والاساسيات والمرافق والمصروفات الأخرى .

٨ - مقترحات الطالب عن توزيع الأجرة الإجمالية للمبنى على وحداته .

٩ - الإيصال الدال على أداء الرسم المقرر بالمادة السادسة من القانون .

مادة ٢ : يكون الإخطار المنصوص عليه في المادة ٩ من القانون للجنة تحديد الأجرة من المالك والمستأجرين بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول أو بطريق الإيداع في سكرتارية اللجنة مقابل إيصال .

ويرفق المالك بالإخطار المذكور ما لديه من المستندات الدالة على قيمة الأرض والتكاليف الفعلية للمباني والاساسيات والتوصيلات الخارجية للمرافق مثل دفتر الشروط والمواصفات وجداول الكميات وفتحات الاسعار لجميع الاعمال وعقد المقاولة وبيان بالمساحات الفعلية للمبينة ومتوسط تكاليف المتر المسطح في كل دور - وكذا بيان بأسماء مستأجري الوحدات التي يشغلها العقار في تاريخ تقديم الإخطار مع إخطار اللجنة أولاً بأول بكل تغيير يطرأ على البيان الأخير وبأسماء من يستأخرون وحدات أخرى وذلك حتى تاريخ إبلاغ بقرار اللجنة .

مادة ٣ : تتولى اللجان المنصوص عليها في المادة ٨ من القانون تحديد الأجرة طبقاً للقواعد والاسس التي نص عليها فيه بعدم الاطلاع على البيانات والمستندات الفنية من المالك ومراجعة ما تم إنجازه ومطابقته للمواصفات الصادر على أساسها موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء وترخيص المياني .

بمعلم الوصول وتوضح صورة هذه القرارات لمدة شهر في لوحة تعد لذلك بمقر انعقاد اللجنة .

مادة ٦ : على لجان تحديد الاجرة - انظار الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم اولا بأول بكل ما يتوفر لديها من بيانات عن الاماكن الخاضعة لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ليتسنى لهذه الجهة مراقبة تنفيذ المالك لمبدأ الاخطار المنصوص عليه في المادة التاسعة من هذا القانون لاتخاذ الاجراءات الجنائية اللازمة في حالة المخالفة .

مادة ٧ : ينشأ بمقر كل لجنة من لجان تحديد الاجرة - سجل خاص تقيد به المباني الخاضعة للتحديد وتفرّد لكل مبنى صحيفة او أكثر يثبت بها اسم المالك وموقع المبنى والوحدات المكونة له وقرارات اللجنة بتحديد الاجرة وتوزيعها على الوحدات والاحكام النهائية الصادرة في الطعن في قرارها ان وجدت - كما يثبت بالسجل بيانات بما يطرأ على المبنى من تعديلات او اضافات في المشتعلات او الاجرة .

ويحدد رئيس المجلس المحلي المختص بقرار منه مقام اللجان ويندب العاملين اللازمين للقيام بالاعمال الادارية الخاصة بها ويحدد مسؤوليات وواجبات كل منهم كما يحدد مواعيد انعقاد اللجان بحيث لا تقل عن مرة في الاسبوع .

مادة ٨ : توزع قيمة استهلاك المياه التي يسجلها العداد العام للمبنى وفقا للقواعد الآتية :

اولا : بالنسبة للاماكن المؤجرة بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ :

١ - في حالة قيام جميع شغال هذه الاماكن بتركيب عدادات بالوحدات السكنية الخاصة بهم يلتزمون بسداد قيمة المياه للمؤجر طبقا لما تسجله هذه العدادات ثم يوزع باقي قيمة الاستهلاك على جميع وحدات المبنى بنسبة قراءات العدادات المركبة في كل وحدة وذلك مقابل الانتفاع بغير الخدمات والمنافع المشتركة والخدمة الملحقة بالمبنى ان وجدت .

٢ - وفي حالة عدم تركيب عدادات خاصة بهذه الوحدات السكنية جميعها توزع قيمة استهلاك المياه على شاغليها بنسبة عد حجرات كل وحدة الى عدد حجرات المبنى جميعه مضافا اليها غرف الخدمات والمنافع المشتركة والخدمة وتحسب الصالة حجرة واحدة ولو تعددت .

واذا تبين لها ان عناصر التقدير غير مستوفاة ابلغت المالك لاستيفائها بكتاب موسى عليه مصحوب بمعلم الوصول على ان يتم الاستيفاء خلال اسبوع من تاريخ ابلاغه والا كان لها ان تستمر في عملية التحديد .

وعلى هذه اللجان ان تصدر قراراتها خلال شهر على الاكثر من تاريخ استكمال عناصر التحديد المطلوبة من المالك او مضى المهلة المحددة لاستيفاء هذه العناصر على ان يتفحص قرارها الاسس الفنية والمناسبات التي بنت عليها تحديدها للاجر . واذا تبين للجنة عدم استكمال بعض الاعمال والتشطيبات الواردة بالترخيص فتحدد للمالك مهلة لاستكمالها فاذا انقضت المهلة دون ذلك قامت بالتحديد على اساس التكاليف الفعلية وقت المعاينة التي تم بعد هذه المهلة على ان تصدر قرارها خلال شهر على الاكثر من تاريخ هذه المعاينة . على انه بالنسبة للصاعد وحزانات المياه واجهزة التدفئة والتسخين وما شابهها فان قيمتها تقدر على حدة مع اضافة ما يلزم اضافته للاجرة السابق تحديدها مقابل الانتفاع بها .

مادة ٤ : يجب ان يتفحص قرار اللجنة تقديراتها لقيمة الارض والاساس والمرافق والمباني وكافة عناصر التكلفة التي يتم على اساسها تحديد الاجرة ، كما يتفحص توزيع الاجرة على وحدات البناء وما يخص كل وحدة من الضرائب والرسوم العقارية والرسوم على ان يراعى في التوزيع نسبة مساحة كل وحدة للمساحة الكلية للمبنى وظروفها وصفتها والغرض من استعمالها .

وتدون اعمال اللجنة ومناقشتها في محضر يوقعه الرئيس والاعضاء الحاضرون وتصدر اللجنة قراراتها وفقا للنموذج المعد لهذا الغرض .

مادة ٥ : يبلغ قرار اللجنة خلال شهر على الاكثر بكتاب موسى عليه مصحوب بمعلم الوصول الى كل من المالك والمستأجرين المسجلة اسمائهم لديها .

ولكل ذي مصلحة الاطلاع على عناصر التقدير وله ان يحصل في صورة رسمية من القرار الصادر بتحديد الاجرة وذلك بعد اداء الرسم المستحق .

٣ - تقوم اللجنة بايلاغ صورة من قراراتها الى الجهة القائمة على ربط وتحصيل الضريبة على العقارات المبنية بكتاب موسى عليه مصحوب

امتنع أحدهم عن تركيب العداد يقوم المؤجر بتركيبه على نفقة الممتنع وبقيت الامتناع اذا لم يتم الشاغل بتركيب العداد رغم تكليفه بذلك .

ثانيا : بالنسبة للامكان المؤجرة في تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ :

١ - يجوز لشاغل هذه الاماكن والذين كانوا يتحملون بقيمة استهلاك المياه أن يقوموا بتركيب عدادات على نفقتهم ، وفي هذه الحالة يلتزم مؤجر اعادة قيمة استهلاكهم وفقا لما تسجله هذه العدادات مع مراعاة حكم البند ٧ من الفقرة اولا من هذه المادة ، والا استمروا بها اداء قيمة الاستهلاك وفقا للاوضاع المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون .

٢ - وفي حالة تركيب عدادات خاصة ببعض وحدات المبنى لعل شاغل هذه الوحدات الاتفاق مع المؤجر على دفع قيمة جزائية مقابل استعمالهم لغرف الخدمات والمنافع المشتركة .
ثالثا : في جميع الاحوال المتقدمة تنولى الجهة الموردة للمياه دون غيرها قراءة العدادات الخاصة المركبة بالوحدات السكنية وحساب استهلاكها ، وإرسال بيان بقيمة الاستهلاك الى المؤجر رفق الايصال الخاص بالعداد الخاص بالمبنى .

ويكون سداد قيمة استهلاك المياه الى المؤجر في مواعيد دفع الاجرة التالية لوصول البيان والايصال المشار اليهما .

وفي حالة وجود خلل باى من العدادات الخاصة يكون توزيع قيمة استهلاك المياه على جميع الوحدات السكنية طبقا للحكم الوارد في البند ٢ من الفقرة اولا من هذه المادة ، وذلك حتى اصلاح العدادات التالفة ، ويكون ثبوت الخلل باخطار من الجهة الموردة للمياه للمشتري الاصل .

وفي حالة عدم وجود غرف خدمات او منافع مشتركة او حديقة بالمبنى التي ركبت بجميع وحداتها السكنية عدادات خاصة وظهر فرق بين ما يسجله العداد العام وما تسجله هذه العدادات ورغم عدم وجود أى خلل بها يتم توزيع قيمة الفرق على جميع وحدات المبنى بنسبة قراءات العدادات الخاصة المركبة بها .

٣ - وفي حالة تركيب عدادات ببعض وحدات المبنى السكنية تتم المحاسبة عن استهلاك المياه في هذه الوحدات طبقا لما تسجله العدادات ويوزع باقى قيمة الاستهلاك على الوحدات الاخرى بالطريقة المبينة في البند السابق مع مراعاة أنه عند التوزيع تحسب غرف الخدمات والمنافع المشتركة والحديقة ضمن مجموع حجرات الوحدات التي لم تركيب بها عدادات ثم يوزع ما يخص هذه الغرف والحديقة على جميع وحدات المبنى التي تتنفع بها .

٤ - اذا اختص واحد أو أكثر من شاغل المقار بالحديقة الملحقة بالمبنى وجب عليه أن يركب عدادا لها على نفقته وفي هذه الحالة يتحمل قيمة استهلاك المياه طبقا لما يسجله العداد .

٥ - وفي حالة وجود ماوى أو جراج بالعقار مخصص للسيارات يضاف لكل مالك سيارة نصيب حجرة يتحدد بنسبة قيمة استهلاك المياه التى يسجله العداد العام على عدد جميع حجرات المبنى بسا فيها غرف الخدمات والمنافع العامة والحديقة .

فالذا كان الماوى أو الجراج مؤجرا للغير أو مستفلا بمعرفة المالك كجراج عام تحصل السفل في هاتين الحالتين قيمة استهلاك المياه طبقا لما يسجله عداد خاص يركبه على نفقته .

٦ - لا يشمل توزيع قيمة استهلاك المياه المحال العامة والاماكن التي تمارس فيها صناعة أو تجارة ويلتزم مستفلاها بتركيب عدادات خاصة على نفقتهم ويتحملون قيمة استهلاك المياه طبقا لما تسجله هذه العدادات كما يلتزمون بتركيب عداد خاص لدورة المياه المشتركة بينهم وتوزع قيمة الاستهلاك التى يسجله هذا العداد على أولئك المستغلين بنسبة قراءات العدادات الخاصة بمحالهم أو لاماكنهم .

٧ - تكون العدادات الخاصة المنصوص عليها في البنود ٤ ، ٥ ، ٦ ، مستقلة وغير متصلة بالعداد العام للمبنى ويتم التعاقد عنها والمحاسبة عما تسجله بين مستغل تلك الاماكن والجهة الموردة للمياه مباشرة . فالذا

البيان الثاني

في شأن المنشآت الآيلة للسقوط

وأعمال الترميم والصيانة

١ - المهندس الذى يرأس جهاز التنظيم
بالمجلس المحلى المختص رئيسا

٢ - عضو يختاره المجلس المحلى من بين
أعضائه

٣ - مهندس تقاوى من موظفى إحدى
المصالح الحكومية بالمدينة أو القرية أو من
أر من غيرهم يرشحه الاتحاد الاشتراكي
العربي أعضاء

مادة ١١ - على الجهة الإدارية المختصة
بشئون التنظيم أن تقدم الى اللجنة المشار
اليها في المادة السابقة تقريرا بنتيجة المعاينة
التي أجرتها على المنشآت الخاضعة لاحكام
الباب الثاني من القانون على النموذج المصد
لهذا الغرض خلال اسبوع من تاريخ المعاينة
ما لم تدعو حالة المبنى الى تقديمه في مدة تقل
عن ذلك

ويتضمن التقرير وصف المبنى وموقعه
واسم المالك كما يتضمن بيان ووصف الاجزاء
المعيبة بالمبنى وما يقترحه للمحافظة على
الارواح أو الاموال سواء بالهدم الكل أو
الجزئي أو التدعيم أو الترميم أو الصيانة
ليحمله صالحا للغرض المخصص من أجله مع
تحديد المدة اللازمة لتنفيذ الاعمال المقترحة
وبيان ما اذا كانت تستوجب اخلاء المبنى
مؤقتا كليا أو جزئيا

مادة ١٢ - على اللجنة بعد وصول التقرير
المختص عليه في المادة السابقة اليها أن
ترعى التواعد والاجراءات الآتية :

١ - فحص التقرير والقيام بالمعاينات
والفحوص اللازمة وتصدر اللجنة قرارها
مستبيا بالموافقة على ما جاء بالتقرير أو برفضه
أو بتعديله ويعلن خذو الشأن به على النموذج
المعد لهذا الغرض وفقا لحكم المادة ٢٣ من
القانون

٢ - اعداد سجل خاص بمقر كل لجنة
يدون به التقرير المقدم اليها ونتيجة الفحص
والمعاينة والقرار الصادر منها واجراءات اعلان

مادة ٩ : يعتبر من اعمال الترميم والصيانة
اللازمة لسلامة المباني في تطبيق احكام الباب
الثاني من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ المشار
اليه الاعمال الآتية :

١ - ترميم الفروع بمباني الخواطر
وتنكيس الاجزاء المتآكلة أو المتفككة منها

٢ - تدعيم وتقوية الاعمدة الحاملة لاجزاء
المبنى

٣ - تدعيم وتقوية الاسقف المعيبة بسبب
الترخيم أو الميل أو التشريح أو تآكل مواقع
الارتكاز أو كسر الكمرات أو الكوابيل الحاملة
لها

٤ - اصلاح وترميم التلف في ارضيات
دورات المياه والحمامات والمطابخ الذى يؤدي
الى تسرب المياه للحواط أو لاجزاء المبنى
وخصوصا الاساسات

٥ - اصلاح وترميم التلف من الارضيات
عندما اذا كان هذا التلف يعرض مسكان
الادوار اسفل الدور الموجود به التلف للخطر
أو كان من شأنه اذا ترك أن يؤثر على سلامة
البناء

٦ - تدعيم وترميم الاساسات المعيبة

٧ - استبدال درج السلم المتداعية وتدعيم
الحواطير والكمرات والهياكل الحاملة لها

٨ - اصلاح أو استبدال التالف من الاعمال
والتركيبات الكهربائية التي قد تؤدي الى
جoints حريق أو الى تعريض الارواح للخطر

٩ - ترميم واصلاح واستبدال الدفاف من
الاعمال والتركيبات الصحية للمياه والصرف
سواء منها المكشوفة أو المغفونة

١٠ - اعمال البيناسخ والبدعانات التي
تسببها إعادة الحالة التي كانت عليه في
الاجزاء التي تناولها الترميم أو الصيانة

مادة ١٠ : تشكل اللجان المختصة عليها
في المادة ٣٢ من القانون على النحو التالي :

اعتماد التكاليف مرفقا به المستندات المؤيدة للطلب .

وتقوم الجهة المذكورة بالبت في هذا الطاب خلال ثلاثة أسابيع وتخطر المالك والمستأجرين بقرارها بكتاب موسى عليه مصحوب بمسلم الوصول .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

سجل في ١١/٢٧/١٩٦٩

وزير الاسكان والمرافق

دكتور حسن مصطفى

ذوى الشأن به والاجراءات التي اتخذت لتنفيذه سواء بمعرفة ذوى الشأن أو الجهة الادارية المختصة .

مادة ١٣ - على المالك أن يخطر الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بكتاب موسى عليه مصحوب بمسلم الوصول بموعد البدء في تنفيذ أعمال الترميم والصيانة وذلك قبل الشروع في تنفيذها بوقت كاف لتقوم هذه الجهة بتأدية التنفيذ .

وعليه اتجاز أعمال الترميم والصيانة خلال المدة المحددة لذلك وإخطا الجهة المذكورة فور الانتهاء من هذه الاعمال بكتاب موسى عليه مصحوب بمسلم الوصول ويتضمن الاخطار طلب

استمارة تقدير أيجارات

« تملا بمعرفة اللجنة »

نموذج

لقرار تقدير الأيجار

وتوزيعه على وحدات البناء

طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

محافظة :

مدينة :

عنوان المقار

اسم المالك :

عنوان المالك :

تاريخ ورود الاخطار

ملف الموضوع رقم :

رقم الصحيفة بالسجل :

توقيع الموظف المختص :

(نموذج ١)

محافظة

مجلس مدينة

البيانات الخاصة بتقدير القيمة الإيجارية

عنوانه

١ - اسم المالك

٢ - عنوان موقع العقار

٣ - مساحة الأرض الكلية :

(أ) مساحة الأرض التي سيشتغلها البناء

(ب) مساحة الأرض المخصصة لمنفعة البناء

٤ - سعر المتر المسطح من الأرض وقت البناء

٥ - قيمة الأرض (وتشمل أ + ب) $0.000 \times 0.000 =$ ٦ - التكاليف التقديرية للأساسات $=$ ٧ - تكاليف التوصيلات الخارجية للمرافق $000 =$

٨ - نسبة عدد الادوار المنشأة الى عدد الادوار الكاملة التي تسمح بها قيود الارتفاع

٩ - نصيب المباني المنشأة من قيمة الأرض $000 =$ ١٠ - نصيب المباني المنشأة من قيمة الأساسات $000 =$ ١١ - نصيب المباني المنشأة من قيمة التوصيلات الخارجية للمرافق $000 =$

١٢ - التكاليف التقديرية للمباني :

الدور	عدد الادوار	عدد الوحدات بالهتود	مسطح الدور بلمتر المربع	تكاليف المتر المربع من المباني	اجمال تكاليف الدور
بدون					
أرضي					
مكاتب					
متنكر					
ردود ١					
ردود ٢					
المساح					
النشأت والتركيبات الأخرى :					
" مصاعد					
" طلبات مياه					
" اسسوار					
" محامل وتكميات وفلاش					
" انابيب تصميم ولتنبيه وتكاليف ترخيص					
اجمال التكاليف					

(١٣) قيمة مجموع الهتود ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ =

قيمة الإيجار :

(أ) ٥% من المجموع المبين بالبند ١٣

(ب) ٣% من مجموع الهتود ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢

الايجار السنوي أ + ب =

الايجار الشهري $\frac{أ + ب}{١٢} =$

اقتراحات الطالسب عن توزيع الاجسرة الشهرية للوحدات بدون الضرائب والرسوم طبقا لنموذج ب المرفق .

تحريرا في / /

المالك

مراجعة البيانات :

تمت المراجعة وصوبت بمعرفتي ،
مهندس القسمرؤسج ، مدير الاعمال ،
يعتمد ،

تقدير الامارة الهندسية

« نموذج »

محافظة :
مدينة/ قرية :نتيجة معاينة وفحص
المباني والمنشآت الآيلة للسقوط أو التي
تحتاج إلى ترميم أو صيانة طبقاً لأحكام
القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

أولاً - تقرير الجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم :

بتاريخ قسم أنا المهندس بمعاينة وفحص المقار رقم
بشارع قسم ملك وتبين ما يأتي :
كروكي عن موقع المقار

ويتضح من ذلك أن المقار المذكور (١)

وللمحافظة على الأرواح والأموال يقتضى (٢)

ويجب تنفيذ الأعمال المطلوبة خلال مدة ويستوجب ذلك (٣)
مهندس التنظيم المدير المختص (٤)ثانياً - قرار اللجنة المختصة :
بدراسة التقرير المبين أعلاه وبعد المعاينة والتفحص بتاريخ تبين الآتى :ولهذه الأسباب قررت اللجنة انه يقتضى (٢)
وذلك خلال مدة ويستوجب ذلك (٣)
توقيعات أعضاء اللجنة رئيس اللجنةثالثاً - إعلان ذوي الشأن بقرار اللجنة :
مرسمل عدد نسخة من قرار اللجنة الى السيد مأمور شرطة/عمدة ناحية
برجاء اتخاذ اللازم نحو تسليم صورة منها 'لى كل من (٥) :وذلك بعد التوقيع منهم جميعاً بما يفيد الاستلام ، وإذا لم يتيسر إعلانهم تلصق
نسخة من القرار فى مكان ظاهر من المنشأة وفى لوحة الاعلانات فى مقر نقطة الشرطة /
عمدة الناحية
وترجوا إعادة الصورة الموقعة ينسأ ، أو الافادة باتمام التصق وفقاً لما تقدم
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام المدير المختص (٤)

- (١) يذكر ما إذا كان يخشى من سقوطه أو سقوط جزء منه ويحدد هذا الجزء أو إذا كان يحتاج إلى ترميم أو صيانة .
- (٢) يذكر ما إذا كان يلزم الإهم التل أو الجزئى أو التعديم أو الترميم أو الصيانة مع تحديد الأعمال المطلوبة بوضوح .
- (٣) يذكر إذا كان لأجراء الأعمال المطلوبة يلزم الإغلاق مؤقتاً كلياً أو جزئياً من عدمه .
- (٤) بعد الرئيس المختص بكل مهنة بحسب توزيع الاختصاصات به .
- (٥) يذكر أسماء الملاك أو ملاك والمالكين والمستأجرين أو ونداء .

قرار لجنة التقدير

أولاً - عناصر تقدير الإيجار :

مليم جنيه

١ - قيمة الأرض التي يشغلها البناء والمخصصة لمنفعته (

٢ - قيمة الاساسات المنشأة عليها

٣ - قيمة التوصيلات الخارجية للمرافق

٤ - المجموع =

٥ - نسبة عدد الادوار المنشأة الى عدد

الادوار الكاملة التي تسمح بها قيود الارتفاع = %

مليم جنيه

٦ - نصيب المباني المنشأة من قيمة الأرض % =

٧ - نصيب المباني المنشأة من قيمة الاساسات % =

٨ - نصيب المباني المنشأة من قيمة

التوصيلات الخارجية للمرافق % =

٩ - قيمة المباني المنشأة =

١٠ - المجموع

ثانياً - قيمة الإيجار :

مليم جنيه

(١) ٥% من المجموع المبين بالبند (١٠) =

ب - ٣% من مجموع البنود ٧ ، ٨ ، ٩ =

الإيجار السنوي أ + ب =

الإيجار الشهري = $\frac{أ + ب}{١٢}$

رئيس اللجنة

أعضاء اللجنة

توقيعات

/ / التاريخ

ثالثاً - توزيع الإيجار الكلي على وحدات المبنى مع بيان الضرائب المعيارية طبقاً
للمجدول التالية المرفقة :

القوانين المكملة لقانون إيجار
الأماكن

قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

بشان ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين

المؤجرين والمستأجرين (١)

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب
القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
واصدرناه *

مادة ١ (٢) - تسرى أحكام هذا القانون
فيما عدا الأراضي المخصصة على الاماكن
وأجزاء الاماكن على اختلاف أنواعها المؤجرة
للسكنى أو لغير ذلك من الأغراض سواء
كانت مفروشة أو غير مفروشة مستأجرة من
مالك أم من مستأجر لها وذلك في عواصم
للمحافظات والبلاد المعتمدة مدنا بالتطبيق
لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية رقم ١٢٤
لسنة ١٩٦٠ أما القرى فلا تسرى عليها أحكام
هذا القانون الإقرار من وزير الإسكان والمراقق
بناء على طلب المحافظ المختص *

مادة ٢ - لا يجوز للمؤجر أن يطلب إخلاء
الكان المؤجر زلو عند انتهاء المدة المتفق عليها
في العقد إلا لأحد الأسباب الآتية :

(أ) إذا لم يتم المستأجر بوفاء الاجرة
المستحقة طبقاً لأحكام هذا القانون في خلال
خمس عشرة يوماً من تاريخ تكليفه بذلك بإعلان
على يد محضر أو بكتاب مسجل يسلم له
بإصال *

(ب) إذا كان المستأجر قد أجر من الباطن

(١) التواريخ المصرية في ٢١ يوليو سنة ١٩٤٧ - العدد
٦٨ *

(٢) المادة الأولى مضافة بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٢
الجزئية الرسمية في ٣٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ وانظر القانون
الجمهوري رقم ١٨٥٥ سنة ١٩٦١ بتقسيم الأقاليم الجنوبية
إلى محافظات ومن قرى وتعدد نطاق المحافظات *

(٣) الفقرة هـ من المادة (٢) ألغيت بالقانون رقم ٢٤
لسنة ١٩٦٠ - الجزئية الرسمية في ١٦/٦/١٩٦٥ - العدد
١٢٢ وكانت غرضه بمقالة هم المكان المؤجرة كعادة بنائه
بشكل أوسع *

(٤) فائدة (٣) ألغيت بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥
فشار إليه وكانت غرضه بمقالة للإزالة للقرى للجنة
تشكل للكان *

الكان المؤجر بغير إذن كتابي صريح من المالك
في تاريخ التاجر ، ولا يعمل بالتصريح العام
في العقد الأصلي بالتاجر من الباطن إلا إذا كان
لاحقاً لآخر ديسمبر ١٩٤٢ *

(ج) إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر
أو سمح باستعماله بطريقة تنافي شروط الإيجار
المقولة أو تضر بمصلحة المالك *

(د) إذا ثبت أن المكان المؤجر أصبح آيلاً
للسقوط ويخفى منه على سلامة السكان *

(هـ) ملغاة (٣) *

مادة ٣ - ملغاة (٤) *

مادة ٤ - لا يجوز أن تزيد الاجرة المتفق
عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول
مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر إبريل سنة
١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار
ما يأتي :

(أولاً) : فيما يتعلق بالمحال المؤجرة لأغراض
تجارية أو صناعية والمحال الصامة ٤٥٪ إذا
كانت الاجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز
خمس جنيهاً شهرياً *

٦٠٪ فيما زاد على ذلك

(ثانياً) فيما يتعلق بعيادات الأطباء مكاتب
المحامين والمهندسين ومن إليهم من أصحاب المهن
غير التجارية *

٣٠٪ من الاجرة المستحقة *

(ثالثاً) فيما يتعلق بالمدارس والمحاسن
والأندية والمستشفيات وجميع الاماكن الأخرى
المؤجرة للمصالح الحكومية أو المعاهد العلمية *

٢٥٪ من الاجرة المستحقة *

(رابعاً) فيما يتعلق بالاماكن الأخرى *

١٠٪ إذا كانت الاجرة المتفق عليها أو أجرة

مصحوب بعلم وصول وتسليمها خلال اسبوع
فاذا لم يتسلمها خلال هذا الميعاد يودع
المستأجر دون رسوم الاجرة خلال الاسبوع
التالي خزنة مأمورية العوائد المختصة بالجهة
الادارية التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير
الاسكان والمرافق .

وعلى كل من المستأجر والجهة المودع لديها
الايجار اخطار المؤجر بهذا الايداع بكتاب موسى
عليه مصحوب بعلم وصول .

ومع عدم المساس بما يكون للمؤجر من
حقوق أخرى يعتبر ايسال الايداع سنداً ببراءة
ذمة المستأجر من قيمة الاجرة المستحقة بالقدر
المودع .

وعلى الجهة المودع لديها الايجار أداء الاجرة
المودعة للمؤجر فور طلبها دون أية اجراءات
أخرى .

مادة ٥ - اذا لم توجد عقود كتابية أو تملز
الحصول عليها جاز اثبات شروط التمساق
والاجرة المتفق عليها والتكاليف الاضائية المشار
اليها فيما تقدم بختم طرق الاثبات مهما كانت
قيمة النزاع .

(٢) مادة ٥ مكرر (١) - تخفص بنسبة
١٥٪ الاجور الحالية للعاكث الذي انشئت منذ
اول يناير سنة ١٩٤٤ وذلك ابتداء من الاجرة
المستحقة عن شهر أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

(٣) مادة ٥ مكرر (٢) - تكون الاجرة
بالنسبة للعاكث المذكورة في المادة السابقة
اذا لم يكن قد سبق تأجيرها على اساس اجرة
المثل عند العمل بهذا القانون مخفضة بنسبة
١٥٪ .

(٤) مادة ٥ مكرر (٣) - لا يسرى الحفظ
المشار اليه في المادتين السابقتين على ما يأتي:
(أ) المباني التي يبدا في انشائها بفسد
العمل بهذا القانون (٥) .

(ثانيا) عقود الايجار المبرمة لمدة تزيد على
عشر سنوات .

(٦) مادة ٥ مكررا (٤) - تخفص بنسبة
٢٠٪ الاجور الحالية للعاكث التي انشئت منذ
١٨ شبتمبر سنة ١٩٥٢ وذلك ابتداء من
الاجرة المستحقة عن شهر يولييه سنة ١٩٥٨
والمقصود بالاجرة الحالية في احكام هذه المادة .

المثل لا تتجاوز اربعمه جنيهات شهريا .

١٢٪ اذا كانت الاجرة المتفق عليها أو اجرة
المثل لا تتجاوز عشرة جنيهات شهريا .

١٤٪ فيما زاد على ذلك .

على أنه اذا كانت هذه الاماكن مؤجرة بقصد
استغلالها مفروشة أو اجرت مفروشة جازت
زيادة الاجرة الى ٧٠٪ من الاجرة المتفق عليها
أو اجرة المثل .

ويدخل في تقدير الاجرة المتفق عليها أو
اجرة المثل تقديم كل شرط أو التزام جديد
لم يكن واردا في العقود المبرمة قبل اول مايو
سنة ١٩٤١ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ
بفرغه على المستأجر .

على أنه فيما يتعلق بمدينة الاسكندرية يكون
المؤجر بالخير بين المطالبة باجرة شهر أغسطس
سنة ١٩٣٩ أو شهر ابريل سنة ١٩٤١ أو
باجرة المثل لا يهما .

ويكون المستأجر في جميع الاحوال سالفه
الذكر بالخير بين قبول الزيادة وبين قسوخ
العقد .

وتسرى الزيادة المذكورة ابتداء من أول
الشهر الحالي لخطار المؤجر المستأجر بطلب
الزيادة لا فيما يتعلق بمقدور الايجار الثمرة
أو التي صار لتمتعها قبل أول مايو ١٩٤١
والتي لا تزال مدتها مسارية ، فان الزيادة
بالنسبة اليها تبتدى من تاريخ المطالبة بها
بعد انتهاء الاجارة المذكورة .

ولا تسرى احكام هذه المادة على المباني
المنشأة منذ أول يناير ١٩٤٤

مادة ٤ (١) مكررا - اذا امتنع المؤجر عن
استلام اجرة المالك المؤجر المستحقة قانونا
فلمستأجر قبيل مضي ١٥ يوما من تاريخ
الاستحقاق أن يخضر المؤجر بكتاب موسى عليه

(١) ثلاثة ٤ مكررة مضافة بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥
المشار اليه .

(٢) و (٣) و (٤) فلواد ٥ مكررا (١) ٤ ٥ مكررا (٣)
٥ مكررا (٣) مضافة بالقانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٢ والقانون
القمري في ١٨/٩/١٩٥٢ .

(٥) أي بعد ١٩٥٢/٩/١٨ .
(٦) ثلاثة ٥ مكررا (١) مضافة بالقانون رقم ٥٥ لسنة
١٩٥٨ ودراسة الرسمية في ١٥/٨/١٩٥٨ - العدد ١٤ .

أولا : المباني التي يبدا في انشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون .

ثانيا : عقود الايجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات .

مادة ٦ - يقع باطلا كل شرط يخالف للاحكام المتقدمة ويحكم برد ما حصل ذالدا على الاجرة المستحقة قانونا أو باستقطاعه من الاجرة التي يستحق دفعها كما يحكم برد أى مبلغ اضافي يكون المؤجر قد اقتضاه المستاجر مباشرة أو عن طريق الوسيط في الايجار .

مادة ٧ - الاماكن الصادرة في شأنها قرارات استيلاء تعتبر قسما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مؤجرة إلى الجهات التي تم الاستيلاء لصالحها .

مادة ٨ - يعد في حكم المستاجر فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون مالك العقار المنزرعة ملكيته اذا كان شاغلا لهذا العقار .

مادة ٩ - ألزف النقل الى بلد يكون له حق الاولوية على غيره في استئجار المسكن الذي كان يشغله بوقت آخر اذا قام بإعلان المؤجر في مدى اسبوع على الأكثر من تاريخ الاخلاء برغبته في ذلك بكتاب مسجل مصحوب بعلم وصول .

وعلم كما حال يجب على الموظف المنقول الى بلد آخر أن يحل السكن الذي كان يشغله بمجرد حصوله على سكن في البلد المنقول اليه الا اذا قامت ضرورة ملحة تمنع من اخلاء مسكنه .

مادة ١٠ - لا يجوز للشخص الواحد أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن واحد لسكنائه أو لتأجره من الباطن .

مادة ١١ - لا يجوز إبقاء المساكن المخصصة للاستغلال خالية مدة تزيد على ثلاثة اشهر اذا تقدم لاستئجارها مستأجر بالاجرة القانونية

مادة ١٢ - استثناء عن أحكام المادتين ٣٨٩ من القانون المدني، المادة ٤٧٤ من القانون المدني المختلط (٢٦) تسري الاحكام المتقدمة على المالك الجديد للعقار ولو لم تكن تسند الاحار تاريخ ثابت بوجه رسمي سابق على تاريخ البيع .

مادة ١٣ - يجب على المستاجر أو المستاجر

الاجرة التي كان يدفعها المستاجر خلال سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون . أو الاجرة الواردة في عقد الايجار أيهما أقل .

وإذا كان المكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجره ، يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس أجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون .

وتعتبر الاماكن منشأة في التاريخ المشار اليه في هذه المادة اذا كان قد انتهى البناء فيها وأعلنت للسكنى فعلا في تاريخ ١٨/٩/١٩٥٢ أو بعده .

ولا يسرى التخفيض المشار اليه فيما تقدمم بالنسبة الى ما يأتي :

(أ) المباني التي يبدا في انشائها بعد العمل بأحكام هذا القانون .

(ثانيا) عقود الايجار المبرمة لمدة تزيد على عشر سنوات .

(١) مادة ٥ مكررا (٥) - تخفيض بنسبة ٢٠٪ الاحوار الحالية للاماكن التي أنشئت بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه وذلك ابتداء من الاجرة المستحقة عن الشهر التالي لتاريخ العمل بهذا القانون .

والمقصود بالاجرة الحالية في احكام هذه المادة الاجرة التي كان يدفعها المستاجر خلا سنة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون أو الاجرة الواردة في عقد الايجار أيهما أقل .

وإذا كان المكان المؤجر لم يكن قد سبق تأجره يكون التخفيض بالنسبة المتقدمة على أساس أجرة المثل عند العمل بأحكام هذا القانون .

وتعتبر أماكن منشأة في التعاونيات المشار اليه في هذه المادة اذا كان قد انتهى البناء فيها وأعلنت للسكنى فعلا بعد العمل بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

ولا يسرى التخفيض المشار اليه فيما تقدمم بالنسبة الى ما يأتي :

(١) ثلاثة مكررا (٥) مسجلة بالقانون رقم ١٦٨ سنة ١٩٦١ - في ١١/١١/١٩٦١ - العدد ٢٥٤

(٢) ثلاثة ٦٠٤ من القانون رقم ١٦٨

ويقوم قلم الكتاب بإبلاغ طرفي الخصومة
مضمون الطلب وتاريخ الجلسة قبل الموعد
المحدد لها بخمسة أيام على الأقل بكتابات مسجلة
مصحوبة بطم وصول .

وفصل في النزاع على وجه الاستعجال
والحكم الذي يصدر فيه لا يكون قابلاً لأي
طعن .

وتظل المنازعات المدنية الأخرى التي تنشأ
بين المؤجر والمستأجر خاضعة للقواعد القانونية
العملة من حيث موضوع النزاع والاختصاص
القضائي والإجراءات .

(١) مادة ١٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد
على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه
أو إحدى حائتي العقوبتين كل مؤجر خالف
أحكام المواد ٣ فقرة أخيرة و ٤ و ٥ مكرراً (٢)
و (٥) مكرراً (٢) و ٥ مكرراً (٤) و ١١ و ١٠
و ١٤ من هذا القانون .

(٣) ويعاقب بالمعقوبة المشار إليها في الفقرة
الاولى كل مؤجر يتقاضى أي مبلغ اضافي
خارج نطاق عقد الايجار « كغلو الرجل أو ما
يمثله » من المستأجر مباشرة أو عن طريق
وسيط في الايجار وفي الحالة الأخيرة تطبق
المعقوبة ذاتها على الوسيط .

مادة ١٧ - يبقى المرسوم بقانون رقم ١٤٠
لسنة ١٩٤٦ نافذاً حتى صدور هذا القانون
والعمل به .

مادة ١٨ - على وزير العدل والداخلية كل
فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به
من تاريخ نشره في الجرائد الرسمية .

ولوزير العدل والداخلية اصدار القرارات
اللازمة لتنفيذه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون ' بتعاظم الدولة .
وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون
من قوانين الدولة .

صدر بقصر الكبة في ٢٥ شعبان سنة
١٣٦٦ (١٤ يوليو سنة ١٩٤٧) .

من الباطن الذي يرغب في اخلاء المكان المؤجر
مراعاة مواعيد التنبيه المنصوص عليها في
المادتين ٢٨٣ من القانون المدني الوطني ،
٤٦٨ من القانون المدني المختلط (١) .

مادة ١٤ - تسرى أحكام هذا القانون على
الاماكن و اجزاء الاماكن غير الواقعة في المناطق
للبينة بالجدول المشار اليه في المادة الاولى اذا
كانت مؤجرة لمصالح الحكومة وفروعها أو
لجانس المديرات أو للمجالس البلدية والقروية

ويكون احتساب الاجرة على اساس اجرة
شهر أغسطس سنة ١٩٤٣ بالنسبة الى الاماكن
المؤجرة لجانس المديرات و اجرة شهر أغسطس
سنة ١٩٤٤ بالنسبة الى الاماكن المؤجرة الى
مصالح الحكومة وفروعها ، و اجرة شهر يوليو
سنة ١٩٤٥ بالنسبة الى الاماكن المؤجرة الى
الجانس البلدية والقروية أو اجرة المثل في
تلك الشهور مضافا الى الاجرة النسبة المثوية
البينة في المادة الرابعة من هذا القانون .

مادة ١٥ - ترفع المنازعات الناشئة عن
تطبيق هذا القانون الى المحكمة الابتدائية
المختصة بطلب يقدم من ذوى الشأن الى قلم
كتاب تلك المحكمة .

وعلى قلم الكتاب أن يعطى الطالب ايصالا
بتسليم الطلب وأن يرفع الطلب المذكور في
خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسليمه الى رئيس
الدائرة المختصة الذي يحدد جلسة للنظر في
النزاع .

(١) المادة ٥٦٣ من القانون المدني الجديد .
(٢) الفقرة الاولى من المادة ١٦ مضافة بالقانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٨ المشار اليه وكانت المادة ١٦ قبل تعديلها تنص
على أن « يعاقب بغرامة لا تقل عن مئتين جنيها ولا تتجاوز
مائة جنيه كل مؤجر خالف أحكام المواد ٣ الفقرة الأخيرة
و ٤ و ٩ و ١١ و ١٤ و ١٥ من عاقل أحكام المادة ١٠ » .
واضيفت بعد ذلك فقرة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٩
- الواقع المصرية في ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٩ نصصها
« ويعاقب بغرامة من مئتين جنيها الى خمسمائة جنيه كل
مؤجر خالف حكم المادة ٢ الفقرة (هـ) » .

(٣) الفقرة الثالثة من المادة ١٦ مضافة بالقانون رقم
١٢ لسنة ١٩٦٢ الجريدة الرسمية في ١/٨/١٩٦٢ -
العدد ٧ .

مستخرج من القانون رقم ١٣١ سنة ١٩٤٨
باصدار القانون المدني

الباب الثاني

الفصل الاول - الإيجار (١)

١ - الإيجار بوجه عام

أركان الإيجار :

مادة ٥٥٨ - الإيجار عقد يلتزم المؤجر بقتضاه أن يمكن المستأجر من الانتفاع بشئ معين مدة معينة لقاء أجر معلوم .

مادة ٥٥٩ - لا يجوز لمن لا يملك الا حق الإدارة أن يعقد إيجاراً تزيد مدته على ثلاثة سنوات الا بترخيص من السلطة المختصة ، فإذا عقد الإيجار لمدة أطول من ذلك ، انقضت المدة الى ثلاث سنوات ، كل هذا ما لم يوجد نص يقضي بغيره .

مادة ٥٦٠ - الإيجارة الصادرة ممن لمحق المنظمة تنقضي بانقضاء هذا الحق اذا لم يجزها مالك الرقبة ، على أن تراعى المواعيد المقررة للتعبئة بالإخلاء والمواعيد اللازمة لنقل محصول السنة .

مادة ٥٦١ - يجوز أن تكون الأجرة نقوداً كما يجوز أن تكون أى نقديّة أخرى .

مادة ٥٦٢ - اذا لم يتفق المتعاقدان على مقدار الأجرة أو على كيفية تقديرها ، أو اذا تعدد اثبات مقدار الأجرة وجب اعتبار أجرة المثل .

مادة ٥٦٣ - اذا عقد الإيجار دون اتفاق على مدة أو عقد لمدة غير معينة أو تعدد اثباتات المدة المدعاة ، اعتبر الإيجار متعقداً للفترة المبيّنة لدفع الأجرة ، وينتهي بانقضاء هذه الفترة بناء على طلب أحد المتعاقدين اذا هو له على المتعاقد الآخر بالإخلاء في الواعيد المتأخر ، بيّانها :

(١) في الأراضي الزراعية والأراضي البور اذا كانت المدة للمبيّنة لدفع الأجرة مسنّعة أشهر أو أكثر يكون التنبيه قبل انتهائها بثلاثة أشهر . فإذا كانت المدة أقل من ذلك ، وجب التنبيه قبل نصلها الاخر ، كل هذا مع مراعاة حق المستأجر في الحصول وفقاً للمعنى .

(ب) في المنازل والمحلات والمكاتب والمتاجر وأكسالها والمخازن وما الى ذلك اذا كانت الفترة

المبيّنة لدفع الأجرة أربعة أشهر أو أكثر وجب التنبيه قبل انتهائها بشهرين ، فاذا كانت الفترة أقل من ذلك وجب التنبيه قبل نصلها الاخير .

(ج) في المساكن والقرب المؤنثة وفي أى شئ غير ما تقدم اذا كانت الفترة المبيّنة لدفع الأجرة شهرين أو أكثر وجب التنبيه قبيل نهايتها بشهر . فاذا كانت أقل من ذلك وجب التنبيه قبل نصلها الاخير .

آثار الإيجار :

مادة ٥٦٤ - يلتزم المؤجر أن يسلم المستأجر العين المؤجرة وملحقاتها في حالة تصلح معها لأن تلي بما أعدت له من المنفعة وفقاً لقس عليه الاتفاق أو لطبيعة العين .

مادة ٥٦٥ - (١) اذا سلمت العين المؤجرة في حالة لا تكون فيها صالحة للانتفاع الذي أوجرت من أجله أو اذا نقص هذا الانتفاع نقصاً كبيراً جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الأجرة بقدر ما نقص من الانتفاع مع التعويض في الحالتيّ اذا كان لذلك مقتضى .

(٢) فاذا كانت العين المؤجرة في حالة من شأنها أن تعرض صحة المستأجر أو من يعيشون معه أو مستخدميه أو عماله لخطر جسيم جاز للمستأجر أن يطلب فسخ العقد ، ولو كان قد سبق له أن نزل عن هذا الحق .

مادة ٥٦٦ - يسرى على الالتزام بتسليم العين المؤجرة ما يسرى على الالتزام بتسليم العين المبينة من أحكام . وعلى الاخر ما يتعلق منها بزمان التسليم ومكانه وتحديد مقدار العين المؤجرة وتحديد ملحقاتها .

مادة ٥٦٧ - (١) على المؤجر أن يتعهد العين بالصيانة لتبقى على الحالة التي سلمت بها وأن يقوم في أثناء الإجارة بجميع الترميمات الضرورية دون الترميمات (التأجيلية) . (٢) وعليه أن يجري الأعمال اللازمة للاسطح من تصليص أو بياض وأن يقوم بنزع الأبار والراسبيص ومصارف المياه .

(١) تسرى هذه الأحكام فيما لا يتطرق مع القوانين الخاصة بالإيجار الزراعي .

(٢) ومع ذلك اذا بقي المستاجر في العين المؤجرة الى ان تتم الترميمات سقط حقه في طلب الفسخ .

مادة ٥٧١ - (١) على المؤجر ان يمتنع عن كل ما من شأنه ان يحول دون انتفاع المستاجر بالعين المؤجرة ولا يجوز له ان يحدث بالعين او بممتلكاتها أى تغيير يخل بهذه الانتفاع .

(٢) ولا يقتصر ضمان المؤجر على الاعمال التى تصدر منه او من اتباعه . بل يمتد هذا الضمان الى كل تعرض او اضرار مبنية على سبب قانوني يصدر من أى مستاجر آخر او من أى شخص تلقى الحق عن المؤجر .

مادة ٥٧٢ - (١) اذا ادعى اجنبى حقا يتعارض مع ما للمستاجر من حقوق يقتضى عقد الايجار وجب على المستاجر ان يبادر الى اخطار المؤجر بذلك وكان له ان يخرج مسن الدعوى . وفى هذه الحالة لا توجه الاجراءات الا الى المؤجر .

(٢) فاذا ترتب على هذا الادعاء ان حرم المستاجر فعلا من الانتفاع الذى له بموجب عقد الايجار جاز له تبعا للظروف ان يطلب الفسخ او انقاص الاجرة مع التعويض ان كان له مقتضى .

مادة ٥٧٣ - (١) اذا تعدد المستاجرون لعين واحدة فضل من سبق منهم الى وضع يده عليها دون غش فاذا كان مستاجر عقار قد سجل عقده وهو حسن النية قبل ان يضع مستاجر آخر يده على العقار المؤجر او قبل ان يتجدد عقد ايجاره فانه هو الذى يفضل .

(٢) فاذا لم يوجد سبب لتفضيل أحد المستاجرين فليس لهم فيما تعارضت فيه حقوقهم الا طلب التعويض .

مادة ٥٧٤ - اذا ترتب على عمل جهة حكومية في حدود القانون نقص كبير في الانتفاع بالعين المؤجرة ، جاز للمستاجر تبعا للظروف ان يطلب فسخ العقد او انقاص الاجرة وله ان يطالب المؤجر بتعويض اذا كان عمل الجهة (الحكومية) قد صدر لسبب يكون المؤجر مستولا عنه كل هذا ما لم يقضى الاتفاق بغيره .

مادة ٥٧٥ - (٢) لا يضمن المؤجر للمستاجر التعرض المادى اذا صدر من اجنبى ما دام المتعرض لا يدعى خطا ولكن هذا لا يخل بما للمستاجر من الحق في ان يرفع باسمه على المتعرض دعوى المطالبة بالتعويض وجميع دعاوى وكسح اليد .

(٣) ويتحمل المؤجر التكاليف والضرائب المستحقة على العين المؤجرة ويلزم ثمن المياه اذا قدر جزافا فاذا كان تقديره (بالمداد) كان على المستاجر اما ثمن الكهرباء والغاز وغير ذلك مما هو خاص بالاستعمال الشخصى فيتمثل به المستاجر .

(٤) كل هذا ما لم يقض الاتفاق بغيره . مادة ٥٦٨ - (١) اذا تأخر المؤجر بصد اعذاره عن القيام بتنفيذ الالتزامات المبينة فى المادة السابقة . جاز للمستاجر ان يحصل على ترخيص من القضاء فى اجراء ذلك بنفسه وفى استيفاء ما أتلفه خصما من الاجرة ، وهذا دون اخلال بحقه فى طلب الفسخ او انقاص الاجرة .

(٢) ويجوز للمستاجر دون حاجة ا ترخيص من القضاء ان يقوم باجراء الترميمات المستعجلة او الترميمات البسيطة مما يلتزم به المؤجر - سواء كان العقد موجودا وقت بدء الانتفاع او طرأ بعد ذلك اذا لم يبق المؤجر بعد اعذاره بتنفيذ هذا الالتزام فى ميعاد مناسب على ان يستوفى المستاجر ما أتلفه خصما من الاجرة .

٥٦٩ - (١) اذا هلكت العين المؤجرة أثناء الايجار هلاكا كلياً ، الفسخ العقد من تلقاء نفسه .

(٢) اما اذا كان هلاك العين جزئيا او اذا أصبحت العين فى حالة لا تصلح معها الانتفاع الذى او جرت من أجله او نقص هذا الانتفاع نقصا كبيرا ولم يكن للمستاجر يد فى شيء من ذلك فيجوز له اذا لم يبق المؤجر فى ميعاد مناسب باعادة العين الى الحالة التى كانت عليها ان يطلب تبعا للظروف اما انقاص الاجرة او فسخ الايجار ذاته دون اخلال بماله من حق . وفى ان يقوم بنفسه بتنفيذ التزام المؤجر وفقا لاحكام المادة السابقة .

(٣) ولا يجوز للمستاجر فى الحالات السابقة ان يطلب تعويضا اذا كان الهلاك او التلف يرجع الى سبب لا يد للمؤجر فيه .

مادة ٥٧٠ - (١) لا يجوز للمستاجر ان يمنع المؤجر من اجراء الترميمات المستعجلة التى تكون ضرورية لحفظ العين المؤجرة على انه اذا ترتب على هذه الترميمات اخلال كئىلى او جزئى بالانتفاع بالعين ، جاز للمستاجر ان يطلب تبعا للظروف اما فسخ الايجار او انقاص الاجرة .

الاجهزة لا تخالف الاصول المرعية وذلك ما لم يثبت المؤجر أن وضع هذه الاجهزة يمسد سلانه المقار .

(٢) فاذا كان تشغل المؤجر لازماً لامتصاص شيء من ذلك جاز للمستأجر أن يقتضي منه هذا التشغل على أن يتكفل بما ينقله المؤجر .
مادة ٥٨٢ - يلتزم المستأجر بإجراء الترميمات (التجارية) التي يقتضي بها العرف ما لم يكن هناك اتفاق على غير ذلك .

مادة ٥٨٣ - (١) يجب على المستأجر أن يبذل من العناية في استعمال العين المؤجرة وفي المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد (٢) وهو مسئول عما يسبب العين ائساد انتقاعه بها من تلف أو هلاك غير ناشئ عن استعمالها استعمالاً مألوفاً .

مادة ٥٨٤ - (١) للمستأجر مسئول عن حريق العين المؤجرة إلا إذا أثبت أن الحريق نشأ عن سبب لا يد له فيه .

(٢) فإذا تعدد المستأجرون لمقار واحد كان كل منهم مسئولاً عن الحريق بنسبة الجزء الذي يشغله ويتناول ذلك المؤجر أن كان مقبلاً المقار هذا ما لم يثبت أن النار ابتدأت شيوها في الجزء الذي يشغله أحد المستأجرين فيكون وحده مسئولاً عن الحريق .

مادة ٥٨٥ - يجب على المستأجر أن يبادر إلى إخطار المؤجر بكل أمر يستوجب تدخله كان تحتاج العين إلى ترميمات مستعجلة أو يتكشف عيب بها أو يقع اغتصاب عليها أو يعتلى أجانب بالتعرض لها أو بإحداث ضرر بها .

مادة ٥٨٦ - (١) يجب على المستأجر أن يقوم بوفاء الاجرة في المواعيد المتفق عليها فاذا لم يكن هناك اتفاق وجب وفاء الاجرة في المواعيد التي يبينها عرف الجهة .

(٢) ويكون الفاء له موطن المستأجر مالم يكن هناك اتفاق أو عرف يقتضي غير ذلك .

مادة ٥٨٧ - الوفاء يقتضي من الاجرة قرينة على الوفاء بالاقساط السابقة على هذا القسط حتى يقوم الدليل على عكس ذلك .

مادة ٥٨٨ - يجب على كل من استأجر منزلاً أو مخزناً أو حاوئاً أو مكاناً مائلاً لذلك أو أيضاً لزامة أن يضم في العين المؤجرة اثاثاً أو بقائماً أو مصبوبات أو موائف أو أدوات تكون قسماً كائنية لضمان الاجرة من سنتين أو عن كل مدة ايجار اذا قلت عن سنتين .
هناك ما لم تكن الاجرة قد عجلت ويقضى

(٣) على أنه اذا وقع التعرض للمأذى بسبب لا يد للمستأجر فيه وكان هذا التعرض من الجسامة بحيث يحرم المستأجر من الانتفاع بالعين المؤجرة جاز له تبعاً للظروف أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الاجرة .

مادة ٥٨٦ - (١) يضمن المؤجر للمستأجر جميع ما يوجد في العين المؤجرة من عيوب تحول دون الانتفاع بها أو تنقص من هذا الانتفاع انقاصاً كبيراً ولكنه لا يضمن العيوب التي جرى العرف بالتسامح فيها وهو مسئول عن خلو العين من صفات تعهد صراحة بتوافرها أو عن خلوها من صفات تقتضيها الانتفاع بها كل هذا ما لم يقتضي الاتفاق غيره .

(٢) ومنع ذلك لا يضمن المؤجر العيب اذا كان المستأجر قد أخطأ به أو كان يعلم به وقت التعاقد .

مادة ٥٨٧ - (١) اذا وجد بالعين المؤجرة عيب يتحقق معه الضمان جاز للمستأجر تبعاً للظروف أن يطلب فسخ العقد أو انقاص الاجرة وله كذلك أن يطلب اصلاح العيب أو أن يقوم هو باصلاحه على نفقة المؤجر اذا كان هذا الاصلاح لا يبهت المؤجر .

(٢) فاذا لحق المستأجر ضرر من العيب التزم المؤجر بتعويضه ، ما لم يثبت أنه كان يجهل وجود العيب .

مادة ٥٨٨ - يقع باطلاً كل اتفاق يتضمن الاعفاء أو الحد من ضمان التعرض أو العيب اذا كان المؤجر قد أخفى عن شخص سبب هذا الضمان .

مادة ٥٨٩ - يلتزم المستأجر بأن يستعمل العين المؤجرة على النحو المتفق عليه فان لم يكن هناك اتفاق التزم أن يستعمل العين بحسب ما أعدت له .

مادة ٥٩٠ - (١) لا يجوز للمستأجر أن يحدث بالعين المؤجرة تغييراً بدون إذن المؤجر الا اذا كان التغيير لا ينشأ عنه أي ضرر للمؤجر .

(٢) فاذا أحدث المستأجر تغييراً في العين المؤجرة محاولاً في ذلك حدود الالتزام الوارد في الفقرة السابقة جاز الزامه بأعادة العين إلى الحالة التي كانت عليها وبالتعويض ان كان له مقتضى .

مادة ٥٩١ - (١) يجوز للمستأجر أن يضع بالعين المؤجرة اجهزة لتوصيل المياه والنور الكهربائي والغاز والتليفون والراديو وما إلى ذلك ما دلت الطريقة التي توضع بها هذه

المتقدم ذكرهما ، جاز للمحكمة أن تنظره إلى أجل للفناء بها .

التنازل عن الإيجار والإيجار من الباطن :
مادة ٥٩٣ - للمستأجر حق التنازل عن الإيجار أو الإيجار من الباطن وذلك عن كل ما استأجره أو بعضه مالم يقض الاتفاق بغير ذلك .

مادة ٥٩٤ (١) منع المستأجر من أن يؤجر من الباطن يقتضى منعه من التنازل عن الإيجار وكذلك العكس .

(٢) ومع ذلك إذا كان الأمر خاصاً بإيجار عقد الشيء بمصنع أو متجر واقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع أو المتجر جاز للمحكمة بالرغم من وجود الشرط المانع أن تقضى بإبقاء الإيجار إذا قدم المشتري ضماناً كافياً ولم يلحق المؤجر من ذلك ضرر محقق .
مادة ٥٩٥ - في حالة التنازل عن الإيجار يبقى المستأجر ضامناً للتنازل له في تنفيذ التزاماته .

مادة ٥٩٦ - (١) يكون المستأجر من الباطن ملزماً بأن يؤدي للمؤجر مباشرة ما يسكون ثابتاً في فئته للمستأجر الأصلي وقت أن ينذر المؤجر .

(٢) ولا يجوز للمستأجر من الباطن أن يتمسك قبل المؤجر بما يكون قد عبه من الاجرة للمستأجر الأصلي ما لم يكن ذلك قد تم قبل الإنذار وفقاً للعرف أو لاتفاق ثابت تم وقت الإيجار من الباطن .

مادة ٥٩٧ - تيراً فة المستأجر الأصلي قبل المؤجر سواء فيما يتعلق بضمانه للتنازل له في حالة التنازل عن الإيجار أم فيما يتعلق بما فرضه عقد الإيجار الأصلي من التزامات في حالة الإيجار من الباطن :

(أ) إذا صدر من المؤجر قبول صريح بالتنازل من الإيجار أو بالإيجار من الباطن .
(ثانياً) إذا استوفى المؤجر الاجرة مباشرة عن التنازل له أو من المستأجر من الباطن دون أن يبدى أن تحفظ في شأن حقوقه قبل المستأجر الأصلي .

انتهاء الإيجار :

مادة ٥٩٨ - ينتهى الإيجار بانتهاء المسدة المينة في العقد دون حاجة إلى تنبيه بالإخلاء

المستأجر من هذا الالتزام إذا تم الاتفاق على هذا الإخلاء أو إذا قدم المستأجر تأمينا آخر .

مادة ٥٩٩ - (١) يكون للمؤجر ضماناً لكل حق يثبت له بمقتضى عقد الإيجار أن يجس جميع المنقولات القابلة للحجز الموجودة في العين المؤجرة مادامت مثقلة بامتياز المؤجر لو لم تكن مملوكة للمستأجر والمؤجر الحق في أن يمانع في نقلها فإذا نقلت رغم معارضته أو دون علمه ، كان له الحق في استردادها من الحائز لها ولو كان حسن النية مع عدم الإخلال بما يكون لهذا الحائز من حقوق .

(٢) وليس للمؤجر أن يستعمل حقه في الحبس أو الاسترداد إذا كان نقل هذه الأشياء أمراً اقتضته حرفة المستأجر أو المالك من شؤون الحياة أو كانت المنقولات التي تركت في العين المؤجرة تلي بضمان وفاء تلياً .

مادة ٥٩٠ - يجب على المستأجر أن يرد العين المؤجرة عند انتهاء الإيجار فإذا أبقاها تحت يده دون حق كان ملزماً أن يعيد للمؤجر تعويضاً يراعى في تقديره القيمة الإيجارية للعين وما أصاب المؤجر من ضرر .

مادة ٥٩١ - (١) على المستأجر أن يرد العين المؤجرة بالحالة التي تسلمها عليها إلا ما يكون قد أصاب العين من هلاك أو تلف بسبب لا يد له فيه .

(٢) فإذا كان تسليم العين للمستأجر قد تم دون كتابة محضر أو دون بيان بتوصيف هذه العين افترض حتى يقوم الدليل على العكس أن المستأجر قد تسلم العين في حالة حسنة

مادة ٥٩٢ - (١) إذا وجد المستأجر في العين المؤجرة بناء أو غراساً أو غير ذلك من التحسينات مما يزيد في قيمة العقار . التزم المؤجر أن يرد للمستأجر عند انقضاء الإيجار ما أنقله في هذه التحسينات أو ما زاد في قيمة العقار مالم يكن هناك اتفاقاً يقضى بغير ذلك .

(٢) فإذا كانت تلك التحسينات قد استخدمت دون علم المؤجر أو رغم معارضته كان له أيضاً أن يطلب من المستأجر إزالتها وله أن يطلب فوق ذلك تعويضاً عن الضرر الذي يصيب العقار من هذه الإزالة إن كان للتعويض من مقتضى .

(٣) فإذا اختار المؤجر أن يحتفظ بهذه التحسينات في مقابل رد إحدى القيمتين

لم يكن له تاريخ ثابت سابق على التصرف الذي نقل الملكية .

(٣) ومع ذلك يجوز لمن انتقلت اليه الملكية أن يمتسك بعقد الايجار ولو كان هذا العقد غير نافذ في حقه .

مادة ٦٠٥ - (١) لا يجوز لمن انتقلت اليه ملكية العين المؤجرة ولم يكن الايجار نافذا في حقه أن يجبر المستأجر على الاخلاء الا بعد التنبيه عليه بذلك في المواعيد المبينة في المادة ٥٦٣ .

(٢) فإذا نبه على المستأجر بالاخلاء قبل انقضاء الايجار فإن المؤجر يلتزم بأن يخلص للمستأجر تعويضا ما لم يتفق على غير ذلك ولا يجبر المستأجر على الاخلاء الا بعد أن يتقاضى التعويض من المؤجر أو ضمن انتقلت اليه الملكية ليأية من المؤجر أو بعد أن يحصل على تأمين كافٍ للوفاء بهذا التعويض .

مادة ٦٠٦ - لا يجوز للمستأجر أن يمتسك بما عهله من الاجرة قبل من انتقلت اليه الملكية إذا أثبت هذا أن المستأجر وقت الدخول كان يعلم بانتقال الملكية أو كان من الفروض حتما أن يعلم فإذا عجز من انتقلت اليه الملكية عن الإثبات فلا يكون له إلا الرجوع على المؤجر .

مادة ٦٠٧ - إذا اتفق على أنه يجوز للمؤجر أن ينهي العقد إذا جئت له حاجة شخصية للعين وجب عليه في استعمال هذا الحق أن ينه على المستأجر بالاخلاء في المواعيد المبينة بالمادة ٥٦٣ ما لم يقض الاتفاق بغير ذلك .

مادة ٦٠٨ - (١) إذا كان الايجار معين المدة . جاز لكل من المتعاقدين أن يطلب إنهاء العقد قبل انقضاء مدته إذا جئت ظروف خطيرة غير متوقعة من شأنها أن تجعل تنفيذ الايجار من مبدأ الأمر أو في أثناء سيره مرهقا ، على أن يراعى من يطلب إنهاء العقد مواعيد التنبيه بالاخلاء المبينة بالمادة ٥٦٣ وعسى أن يعرض الطرف الآخر تعويضا عادلا .

(٢) فإذا كان المؤجر هو الذي يطلب إنهاء العقد فلا يجبر المستأجر على رد العين المؤجرة حتى يستوفى التعويض أو يحصل على تأمين كاف .

مادة ٦٠٩ - يجوز للمؤلف أو المستخدم إذا اقتضى عمله أن يغير محل إقامته أن يطلب إنهاء إيجار مسكنه إذا كان هذا الايجار معين المدة ، على أن يراعى المواعيد المبينة في المادة ٥٦٣ ويقع باطلا كل اتفاق على غير ذلك .

مادة ٥٩٩ - (١) إذا انتهى عقد الايجار وبقي المستأجر منتفعا بالعين المؤجرة يعلم المؤجر ودون اعتراض منه اعتبار الايجار قد تجدد بشروطه الأولى ولكن لمدة غير معينة وتسرى على الايجار إذا تجدد على هذا الوجه أحكام المادة السابقة .

(٢) ويعتبر هذا التجديد الضمني ايجارا جديدا لا مجرد امتداد للايجار الاصيل ومع ذلك تنتقل الى الايجار الجديد التامينات العينية التي كان المستأجر قد قعها في الايجار القديم مع مراعاة قواعد الشهر العقاري لما انتقاله شخصية كانت أو عينية فلا تنتقل الى الايجار الجديد الا إذا رضى الكفيل بذلك .

مادة ٦٠٠ - إذا نبه أحد الطرفين عسى الآخر بالاخلاء واستمر المستأجر مع ذلك منتفعا بالعين بعد انتهاء الايجار فلا يفترض أن الايجار قد تجدد ما لم يقيم الدليل على عكس ذلك .

موت المستأجر أو عساره :

مادة ٦٠١ - (١) لا ينتهي الايجار بموت المؤجر ولا بموت المستأجر .

(٢) ومع ذلك إذا مات المستأجر جاز لورثته أن يطلبوا انتهاء العقد إذا أثبتوا أنه بسبب موت مورثهم أصبحت أعباء العقد أثقل من أن تتحملها مواردهم أو أصبح الايجار مجاوزا لحدود حاجتهم وفي هذه الحالة يجب أن تراعى مواعيد التنبيه بالاخلاء المبينة في المادة ٥٦٣ وأن يكون طلب إنهاء العقد في مدة ستة أشهر على الأكثر من وقت موت المستأجر .

مادة ٦٠٢ - إذا لم يقصد الايجار الا بسبب حرفة المستأجر أو لأي اعتبارات أخرى تتعلق بشخصه ثم مات جاز لورثته أو للمؤجر أن يطلبوا إنهاء العقد .

مادة ٦٠٣ - (١) لا يترتب على عسار المستأجر أن تحل اجرة لم تستحق .

(٢) ومع ذلك يجوز للمؤجر أن يطلب فسخ الايجار إذا لم تقدم له في ميعاد مناسب تامينات تكفل الوفاء بالاجرة التي لم تحل وكذلك يجوز للمستأجر إذا لم يرخص له في التنازل عن الايجار من الباطن أن يطلب الفسخ على أن يدفع تعويضا عادلا .

مادة ٦٠٤ - (١) إذا انتقلت ملكية العين المؤجرة اختيارا أو جبرا الى شخص آخر فلا يكون الايجار نافذا في حق هذا الشخص إذا

قانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥١
بشأن قطع المياه الرئيسية عن الأماكن
المؤجرة (١)

مع عدم الإخلال بحقه المنصوص عليه في المادة ٥٦٨ من القانون المدني .

وعلى شركات المياه أو الهيئات التي تقوم بتوريد المياه إعادة الحالة إلى ما كانت عليه دون توقف على رضا المؤجر إذا أدى المستأجر مالها من حقوق .

وفي كلتا الحالتين السابقتين تكون النفقات على المتسبب وتخصم من الأجرة المستحقة إذا كان هو المؤجر .

مادة ٣ - على وزرائنا كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من تسبب عمدا وبسوء القصد بأية وسيلة في منورود المياه الرئيسية عن الأماكن المؤجرة المشار إليها في المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

وعلى رجال الضبطية القضائية تمكين المستأجر من إعادة الحالة إلى ما كانت عليه

(١) الموقائع المصرية في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥١ - العدد ٨٠

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١

في شأن خفض ايجار الاماكن (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت ٩

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن خفض ايجار الاماكن ،

(١) الجريدة الرسمية في الجمهورية سنة ١٩٦١ - العدد ٢٥٤

(٢) انظر المادة ٥ مكررة (٥) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧

وعلى القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٨ في شأن خفض ايجارات الاماكن وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تضاف الى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مادة جديدة يرقم ٥ مكررا (٥) نصها الآتي (٢) :

مادة ٢ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل مؤجر خالف أحكام المادة السابقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويصلح به من تاريخ نشره ٩

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١

بتقرير بعض الاعفادات من الضريبة على

المقارنات المبنية وخفض الإيجارات

بمقتضى الاعفادات (١)

حجراتها حجرة واحدة إذا اشتملت تلك الوحدة على صالة أو أكثر .

مادة ٣ - تسرى أسعار الضريبة المبنية في البنود ١ و ٢ و ٤ و ٥ من المادة ١٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه على المباني وأجزائها وملحقاتها المنشأة أصلاً لتكون سكناً ولو استعملت لغرض السكن أما المباني وأجزائها وملحقاتها المنشأة أصلاً لأغراض خلاف السكن فيسرى عليها السعر المبين في البند (١) من المادة المذكورة .

مادة ٤ - على مالك المبنى عنده تغيير استعماله من أغراض غير سكنية إلى أغراض سكنية أن يخطر الجهة المختصة بربط الضريبة عن هذا التغيير قبل نهاية شهر ديسمبر من السنة التي تم التغيير خلالها .

ويعدل سعر الضريبة للمبنى طبقاً للغرض الجديد اعتباراً من أول شهر يناير التالي لتاريخ استعمال المبنى لأغراض السكن .

ويلزم مالك المبنى الذي لم يتم بالإخطار في الموعد المحدد أو قدمه متضمناً بيانات غير صحيحة بغرامة تعادل مثل الضريبة التي تقرر على المبنى عن سنة كاملة .

مادة ٥ - تشكل لجنة عليا برئاسة نائب رئيس الجمهورية ووزير الخزانة وعشوية كل من وكيل وزارة الخزانة المختص ومستشار الدولة لوزارة الخزانة ومدير عام مصلحة الأموال المقررة يكون لها تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وتنفذ في الجريدة الرسمية .

مادة ٦ - ينشر هذا القرار بالسنن في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٢ .

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المقارنات المبنية والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

تقر القانون الآتي :

مادة ١ - تعفى من أداء الضريبة على المقارنات المبنية والضرائب الإضافية الأخرى المتصلة بها المساكن التي لا يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات .

كما تعفى من أداء الضريبة وحملها المساكن التي يزيد متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية فيها على ثلاثة جنيهات ولا يجاوز خمسة جنيهات .

وعلى المالك في كلتا الحالتين أن يخفض قيمة الإيجار للمساكن بما يعادل ما خص الوحدة السكنية من الإعفاء .

ويسرى الإعفاء والخفض المنصوص عليهما في الفقرات السابقة بالنسبة إلى المباني المنشأة أصلاً لأغراض خلاف السكن وذلك في الحدود سالفة الذكر .

مادة ٢ - في حساب متوسط الإيجار الشهري للحجرة بالوحدة السكنية يزداد عدد

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٦١/١٢/٥ - العدد ٢٥٤

قرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣
في شأن تفسير أحكام القانون رقم ١٦٩
لسنة ١٩٦١ (١)

بأحكام القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار
إليه .

ولحساب متوسط الأيجار الشهري المجرة
تقوم الجهة الإدارية المختصة بتقسيم القيمة
الإيجارية الإجمالية على عدد الحجرات .

وإذا تضمن وصف المبنى بدفاتر الحصر
والتقدير عدة أقسام لكل منها قيمة إيجارية
خاصة كالمصانع والمخازن وغيرها قسمت
القيمة الإيجارية لكل قسم على عدد الحجرات
الموجودة بها .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص
عليها في المادة ٤ من القانون رقم ٢٦٩ لسنة
١٩٦١ المشار إليه يحدد القرض الذي انشئ
من أجله المبنى طبقا للوصف الوارد في دفاتر
الحصر والتقدير وقت العمل بالقانون رقم ١٦٩
لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجرائد
المصرية .

تحريرا في ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٣
(٧ نوفمبر سنة ١٩٦٣)

اللجنة العليا لتفسير القوانين رقم ١٦٩
لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الاعتبارات من
الضريبة على العقارات المبنية وخفض الأيجار
بمقدار الإعفاء .

بعد الاطلاع على القوانين رقم ٥٦ لسنة
١٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير
بعض الاعتبارات من الضريبة على العقارات
المبنية وخفض الأيجار بمقدار الإعفاء .

وعلى ما أورثه مجلس الدولة .

قرار :

مادة ١ - يحدد عدد الحجرات بالوحدة
السكنية أو غير السكنية على أساس الوصف
الثابت بدفاتر الحصر والتقدير وقت العمل

(١) الموقائع المصرية في ٢ يناير سنة ١٩٦٤ - العدد
الاول .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢

بتحديد ايجار الاماكن (١)

(١) صافي فائدة استثمار العقار برأفع ٥٪
من قيمة الارض والمباني .

(ب) ٣٪ من قيمة المبانى مقابل استهلاك
رأس المال ومصروفات الاصلاحات والصيانة
والادارة .

مع مراعاة الاعفاءات المقرره بالتقانون رقم
١٦٩ لسنة ١٩٦١ المشار اليه يضاف الى
القيمة الايجارية المحددة وفقا لما تعلم ، ما
يخصها من الضرائب المقراريه الاصيليه
والاضافيه المستحقة .

وتسرى احكام هذا القانون على المباني التي
لم تؤجر او تشغل لأول مرة حتى تاريخ العمل
بالتقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار
اليه .

ويقصد (٢) يلفظ المبانى المنصوص عليه
في الفقرة السابقة كل وحدة سكنية او غير
سكنية لم تؤجر او تشغل لأول مرة حتى
تاريخ العمل بالتقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١
المشار اليه .

مادة ٢ - تقدر قيمة الارض وفقالتسليم المثل
وقت البناء وتقدر قيمة المباني ولقما لسعر
السوق لمواد البناء وقت الانشاء .

وتحسب كامل قيمة الارض والمباني
والاساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق
العلمية في حالة البناء على كل المساحة المسوح
بالبناء عليها واستيفاء الارتفاع المسوح به
وطبقا للقيود المفروضة على المنطقة واحكام
قوانين تنظيم البناء وغيرها من اللوائح
والقوانين .

اما في حالة البناء على كل المساحة المسوح
بالبناء عليها مع عدم استكمال البناء الى الحد
الاقصى المسوح به فتحسب كل قيمة المباني
المنشأة ، كما تحسب قيمة الارض والاساسات
والتوصيلات الخارجية للمرافق بنسبة مايقام
فعلا من ادوار الى الحد الكلي للارتفاع الكاملة
التي تسمح بها قيود الارتفاع المشار اليها .

باسم الامه
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المستور المؤقت :

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن
ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين
والمستأجرين والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
الضريبة على العقارات المبنية والقوانين المعدلة
له ،

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن
تنظيم المباني ،

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن
فرض مقابل الحسين على العقارات والقوانين
المعدلة له ،

وعلى قانون الادارة المحلية الصادر بالتقانون
رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين المعدلة
له ،

وعلى القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٦١ في
شان الضريبة على العقارات المبنية ، وعلى
القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ في شأن
خفض ايجار الاماكن .

وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير
بعض الاعفاءات من الضريبة على العقارات
المبنية وخفض الاجارات بمقدار الاعفاء .

وبناء على ما اوردته مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعدل ايجارات الاماكن المعدلة
للسكنى او لغير ذلك من الاغراض والتي تنشأ
بعد العمل بالتقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ المشار
اليه وفقا لما ياتي :

(١) التجربة الرسمية في ٥ فبراير سنة ١٩٦٢ - العدد
٣٣ .

(٢) الفترة الاخيرة من ثلاثة ايام مضافة بالتقانون رقم
١٣٣ لسنة ١٩٦٣ بتجربة الرسمية في ١٩٦٣/٩/٥ -
العدد ٢٠١ .

الاقدم عند تساوى الدرجة وبشروط لصحة انعقادها حضور أربعة أعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم المهندس المنضمان إلى اللجنة وأحد المصنوعين الموهبين وتصدر قراراتها بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس .

ويجوز للمحافظ بقرار منه أن ينشئ لجنا اضافية تشكل على غرار اللجان الأصلية وتختص بذات اختصاص هذه اللجان كما يحدد كيفية توزيع الاعمال بينها وبين اللجان الأصلية . ويجب على مالك البناء فور اعداده للاستعمال أن يخطر اللجنة التي يقع البناء في دائرتها لتقوم بتحديد الإيجار وتوزيعه على وحدات البناء على أن يتم هذا الإخطار في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ تفاد أول عقد إيجار عن أية وحدة من وحدات البناء أو من تاريخ شغلها لأول مرة بأية صورة من صور الاستعمال ويتم هذا الإخطار خلال ثلاثين يوما يوما من تاريخ العمل بهذا القانون بالنسبة إلى الحالات الخاصة وقت العمل به والتي لم يسبق الإخطار عنها .

وللمالك أن يقدم إلى اللجنة المستندات المنتهية لقيمة الأراضي والمباني لتستعين بها عند تقدير الإيجار كما أنه أن يقدم إليها مقترحاته في شأن توزيع الإيجار على وحدات البناء .

ويجوز للمالك قبل صدور قرار اللجنة بتحديد الإيجار وتوزيعه أن يؤثر المبني كله أو بعضه على أن يسرى قرار اللجنة بآخر رجعى من بلد تنفيذ عقد الإيجار .

مادة (٣) ٤ - مكررا - يجوز لمن يستأجر وحدة سكنية مفروشة لمدة تزيد على ستة شهور أن يتقدم إلى لجان التقدير المنصوص عليها في المادة السابقة لتقوم هذه اللجان بتحديد ما يجب اضافته على الإيجار المستحق قانونا عن هذه الوحدات كمقابل للمفروشات

ويجب تقديم الطلب إلى لجان التقدير خلال ستين يوما من تاريخ عقد الإيجار أو من تاريخ استكمال مدة الستة شهور .

ويشترط لقبول الطلب أن يكون مصحوبا بما يدل على أدائه تأمين يوازي ١٠٪ من قيمة إيجار شهر واحد يحد أدنى جنيها واحد . ويقدم

ويجوز (١) في بعض المناطق تعديل هذه النسبة بما يتفق وصقع الموقع وظروف العمران وذلك حسبما تراه لجان التقدير ومجالس المراجعة .

وإذا كان البناء لا يشغل غير جزء من الأرض المسموح بانيته عليها فلا يحتسب في تقدير الإيجار من قيمه الأرض الا بالقدر المخصص لمنفعة البناء فقط بشرط تحديد هذا المصدر بفاصل ثابتة والا فلا تحتسب سوى المساحة البسي عليها بالفعل .

وفي حده المسان المستقلة أو المباني ذات الصنف الخاصة بالعمليات فيؤخذ في الإيجار عند تحديد قيمة إيجار هذه الابنية - نسره على قيمه المباني - قيمة الأرض والاساسات والتوصيلات انجاريه للرافق بأكملها وبصرف النظر عن الحد الأقصى المسموح به لارتفاع البناء . أنه إذا جد أى تغيير في الوضع الذى يبنى التقدير على أساسه ، فيعاد التقدير وهذا يوضح الجديد .

مادة ٣ - يعاد تقدير قيمة الأرض عند تحديد الإيجار في حالة تعمية البناء وذلك إذا تمت التعمية بعد خمس سنوات على الأقل من تاريخ إنشاء المباني الأصلية أو في حاله ما إذا طرأ على المقار ما يستوجب تطبيق القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه وفي هذه الأحوال تكون إعادة تقدير قيمة الأرض بقصد تحديد إيجار المباني المستجدة فقط .

مادة (٢) ٤ - تخصص لجان تقدير القيمة الإيجارية المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه بتحديد إيجار المباني الخاصة لهذا القانون وتوزيعه على الوحدات على أن يعبد تشكيلا بأن يضم إلى عضويتها اثنان من المهندسين الموهبين بالحكومة أو بالمجالس المحلية يصدر باختيارها قرار من المحافظ وتكون رئاسة اللجنة للموظف الأعلى درجة من الأعضاء أو

(١) انظر الفقرة من المادة الثانية مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

(٢) المادة الرابعة مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

(٣) المادة ٤ مكررة مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

الايجار السنوى المتنازع على توزيعه فى حالة
تظلم المالكين توزيع الايجار على الوحدات .
(ج) ١٠٪ (عشرة فى المائة) من قيمة
ايجار شهر واحد بعد ادى قدره جنيته واحد
فى حالة تظلم المستأجر .

ويحدد مجلس المراجعة التقدير الذى يريده
من هذه التأمينات عند الفصل فى التظلم على
أنه فى حالة رفض التظلم كلياً أو عدم قبوله
شكلاً فلا يرد شيء من التأمينات المذكورة ،
وتؤول التأمينات التى لا يقرر ردها الى خزينة
الحفاظة المختصة .

وتكون قرارات لجان التقدير نافذة رغم
الظن فيها كما يكون القرار الصادر من مجلس
المراجعة الفصل فى التظلم نهائياً . وغير قابل
للظن فيه أمام أية جهة .

ولا يجوز لى مستأجر آخر للمصلحة فى
الاجرة متى صار تحديدتها نهائياً .

مادة (٢) ٥ مكرراً - يجوز لكل من المالك
والمؤجر من الباطن والمستأجر على حسب
الاحوال أن يتظلم من قرار لجنة التقدير
الذى يصدر تفقيهاً لحكم المادة ٤ مكرراً أمام
مجلس المراجعة المنصوص عليه فى المادة
السابقة .

ويضبط التظلم من حيث المواعيد والاجراءات
للاحكام المنصوص عليها فى المادة السابقة .

مادة ٦ - تباشر اللجان والمجالس المشار
اليها فى المادتين ٤ ، ٥ افعالها فيما يتعلق
بتنفيذ احكام هذا القانون ، وفقاً للشروط
والاوضاع التى يصدر بها قرار من وزير
الاسكان والمرافق .

وتقوم هذه اللجان بتوزيع القيم المحسوبة
وفقاً للمادتين الثانية والثالثة ، على وحدات
البنى المختلفة على أساس نسبة مساحتها الى
المساحة الكلية لهذه الوحدات ومع مراعاة
ظروف وصق كل وحدة والفرق من استعمالها

مادة (١) ٦ مكرراً (أ) تسرى احكام هذا
القانون على عواصم المحافظات والبلاد المحتلة
مدناً بالتطبيق لاحكام قرار رئيس الجمهورية
رقم ١٧٥٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه وعمل
القرى التى يصدر بها قرار من وزير الاسكان
والمرافق بناء على طلب المحافظ المختص .

هذا التأمين الى المحافظة تقسماً أو بحواله
بريدية .

ويصدر قرار من وزير الاسكان والمرافق
بتحديد القواعد التى تتبعها اللجان لتقدير
مقابل المروشات وقسط الاستهلاك السنوى
وتتبع الاجراءات والقواعد المنصوص عليها فى
المادة السابقة عند نظر الطلب .

مادة (١) ٥ - يجوز لكل من المالك
والمستأجر أن يتظلم من قرار لجنة التقدير
أمام مجلس المراجعة المنصوص عليه فى المادة
١٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه
على أن يعدل تشكيل هذا المجلس بحيث يكون
برئاسة قاضى يندبه رئيس المحكمة الابتدائية
بدائرة المحافظة ويضم الى عضوية المجلس
اثنان من المهتمين الموظفين بالحكومة أو
بالمجالس المحلية يصدر باختيارهم قرار من
المحافظ . ويشترط لصحة انعقاد المجلس
حضور الرئيس وأربعة على الأقل يكون من
بينهم المهتمين الكفؤان وقصد قراراته
بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى
يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وللمحافظ أن ينشئ مجالس مراجعة
اضافية تشكل على غرار المجالس الاصلية .

ويجب تقديم التظلم الى المجلس خلال
سنتين يوماً تسرى بالنسبة الى المالك من تاريخ
اختطه بقرار اللجنة بكتاب مسجل مصحوب
بعلم الوصول وبالنسبة الى المستأجر من تاريخ
اختطه على النحو السابق بقرار اللجنة أو
من تاريخ نفاذ عقد الايجار بالنسبة الى
المستأجر الاول .

ويشترط لقبول التظلم أن يكون مصحوباً
بما يدل على اداء التأمينات الآتية الى المحافظة
اما نقداً او بحواله بريدية .

(أ) ١٠٪ (عشرة فى المائة) من قيمة
الزيادة التى يطالب بها المالك فى الايجار
السنوى فى حالة تظلمه من تقدير الايجار .

(ب) ١٪ (واحد فى المائة) من قيمة

(١) المادة ٥ مدعاه بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٣ المشار
اليه .

(٢) المادة ٥ مكررة مدعاه بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٣
المشار اليه .

قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وتنتشر في الجريدة الرسمية .

مادة (٢) ٧ - يعاقب المالك الذي لا يخطر اللجنة في المواعيد المقررة في المادة ٤ بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

كما يعاقب بالمعقوبة ذاتها كل مؤجر يخالف قرار تحديد الأيجار وتوزيعه .

مادة (١) ٦ مكرر (ب) تشكل لجنة عليا برئاسة وزير الإسكان والمرافق وعضوية كل من وكيل وزارة الإسكان والمرافق المخصص ومستشار الدولة لوزارة الإسكان والمرافق يكون لها تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر

(١) المادة ٦ مكرر (ب) مضافة بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

(٢) المادة ٧ مضافة بصيغته بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣

قرارات اللجنة العليا

لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢

قرار تفسيرى رقم ٢ لسنة ١٩٦٤

اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢.

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد أيجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٤٨ لسنة ١٩٦٣ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - يلزم المؤجر بأن يرد الى المستأجر المبالغ التى حصل عليها بالزيادة على الاجرة التى قدرتها لجنة التقدير :

وللمستأجر الحق فى حالة عدم قيام المؤجر برد هذه المبالغ أن يخصمها من الاجرة المستحقة عليه فى الشهور التالية لضدور قرار لجنة التقدير حتى يستوفى حقه من المؤجر كاملا .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

نحريرا فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٨٣ (٧) مايو سنة ١٩٦٤)

قرار تفسيرى رقم ١ لسنة ١٩٦٤ (١)

اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢.

بعد الإطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .

وعلى القرار الوزارى رقم ١١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - يتخيل فى مصروفات الادارة المحسوبة ضمن القيمة الايجارية المقدرة بمعرفة لجان التقدير مقابل نور الدخول والسلم وأجرة حارس المبنى (البواب) ومصروفات تشغيل المصعد وصيانته وغيره من الاجهزة الملحقة لمئمة المبنى وتوفى المرافق له ولا يحق للمؤجر تحصيلها من المستأجر ولو نص عليها فى عقد الايجار .

ويلتزم المستأجر بقيمة استهلاك المياه اذا نص على ذلك فى عقد الايجار وفى هذه الحالة لا يتحمل المستأجر من قيمة استهلاك المياه بما يزيد على قيمة استهلاك عداد المياه بالمبنى موزعا على الوحدات السكنية بالمبنى بنسبة عدد الشجرات لكل منها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويصل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

نحريرا فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣٨٣ (٧ مايو سنة ١٩٦٤)

(١) «قرارات التفسيرية رقم (١) و (٢) و (٣) لسنة ١٩٦٤ نشرت بالوقائع المصرية فى ١٤ مايو سنة ١٩٦٤ - العدد ٢٨ ملحق»

قرارات تفسيرية
رقم ٢ لسنة ١٩٦٥

اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٢

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل
بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٢ .

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٥٦٢ لسنة
١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - لا يسري القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ على المساكن المملوكة للحكومة أو
الهيئات والمؤسسات العامة ومجالس المحافظات
والمكن والمخصصة لعمال معينين بحكم وظائفهم

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع
الصحفية ، ويعدل به من تاريخ العمل بالقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

قرارات تفسيرية

رقم ٣ لسنة ١٩٦٥

اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٢

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل
بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٢ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٢ لسنة
١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه ،
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

قررت :

مادة ١ - لا يسري القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ على الاماكن المشقة على القضاة
بواسطة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة
أو الشركات العامة ومجالس المحافظات والمكن
طالما كانت مقامة داخل المنطقة العامة ولو كانت
تتغلها مؤقتا أو دائما .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع
الصحفية ، ويعدل به من تاريخ العمل بالقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

قرارات تفسيرية رقم ٣ لسنة ١٩٦٤

اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٢

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل
بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٢ .
وعلى القرار الوزاري رقم ١١٤٨ لسنة
١٩٦٣ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - تكون قرارات مجلس المراجعة
في شأن تقدير القيمة الاجارية هي وحدها
غير القابلة للطعن ، أما قرارات المجلس في
شأن خضوع المبايعي للقانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ المشار اليه ، فانه يجوز الطعن فيها
أمام الجهات المختصة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع
الصحفية . ويعدل به من تاريخ العمل بالقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .
تحريرا في ٢٥ ثنى الحجة سنة ١٣٨٣ (٧
مايز سنة ١٩٦٤)

قرارات تفسيرية

رقم ١ لسنة ١٩٦٥ (١)

اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٢

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل
بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٢ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٢ لسنة
١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .
وعلى ما أرتأه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - يسري القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ على المبايعي المملوكة للحكومة والهيئات
والمؤسسات العامة ومجالس المحافظات والمكن
التي تؤجرها .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع
الصحفية . ويعدل به من تاريخ العمل بالقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

٨٥ القرارات التفسيرية من رقم ١ الى رقم ٨ نشرت
بالوقائع الصحفية في ٢٢ ابريل سنة ١٩٦٥ - العدد ٣٠
ملحق .

قواعد تفسيرية تشريعية

رقم ٤ لسنة ١٩٦٥

الجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢
بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .
وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - تعتبر قواعد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه قواعد أمره ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعدل به من تاريخ العمل بالقانون

قواعد تفسيرية تشريعية

رقم ٥ لسنة ١٩٦٥

الجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢
بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .
وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - اذا استحق على المستاجر فرق في الأجرة نتيجة تطبيق أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ فيجب عليه ادائه فوراً قبل اخلاء العين المؤجرة .

وإذا استمر المستاجر في شغل العين فيستقل الفرق على عدد من الاشهر المتتالية والمائة لليلة التي استحق عنها ذلك الفرق .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعدل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

قواعد تفسيرية تشريعية

رقم ٦ لسنة ١٩٦٥

الجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢
بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .
وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قررت :

مادة - للمستاجر الذي أخلى الوحدة المؤجرة قبل تقدير أجرها بمعرفة اللجنة او تخفيضها الحق في استرداد ما قد يستحق له من مبالغ بعد التقدير أو خفض وعلى المؤجر أن يرد ما الى المستاجر .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعدل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

قواعد تفسيرية تشريعية

رقم ٧ لسنة ١٩٦٥

الجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢
بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .
وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٣ لسنة ١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - يخضع المكان الذي أنفق قبيل العمل بأحكام القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وكان يسكنه المؤجر ثم أدخله بمديلات جوهرية وأجره بعد العمل بأحكامه - لأحكام القانون المذكور .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعدل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

قواعد تفسيرية تشريعية

رقم ٨ لسنة ١٩٦٥

اللجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم
بمذ الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل
بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ .
وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن
خفض ايجارات الاماكن .
وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٣ لسنة
١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير احكام
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - اذا اتفق المالك والمستاجر على
تحديد اجرة الوحدة المؤجرة طبقا لما تقرره
لجنة التقدير فلا يكون هناك اجرة التفاضلية
متصادمة عليها وتستمر لجان التقدير في تقدير
الاجرة طبقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ المشار اليه .

واذا كان المكان قد حددت اجرته لجنة
التقدير ولم يصبح قرارها نهائيا بتصميم
مجالس المراجعة في نظر الطعون .
اما اذا كانت قرارات لجان التقدير بالنسبة
لهذه الاماكن نهائية فيعتبر تقديرها هو
الاجرة النهائية المتصادمة عليها .
على انه اذا دلت المستاجر بصفة مستمرة
مبلغا شهريا ولو تحت الحساب فانه يعتبر
بعبارة القيمة الاجبارية المتصادمة من وقت
ايرام العقد .

وذلك كله مع مراعاة احكام القانون رقم ٧
لسنة ١٩٦٥ المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع
المصرية ، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

قواعد تفسيرية تشريعية

رقم ٩ لسنة ١٩٦٥ (١)

اللجنة العليا لتفسير احكام القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٢

بمذ الاطلاع على القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ في شأن تحديد ايجار الاماكن المعدل
بالقانون رقم ١٣٣ سنة ١٩٦٣ .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٥٦٣ لسنة
١٩٦٤ بتشكيل اللجنة العليا لتفسير احكام
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .

قررت :

مادة ١ - تستمر اللجان المشكلة طبقا
لقانون رقم ٤٦ لسنة ٦٢ في تقدير الاجرة
بالنسبة الى الاماكن التي تم التعاقد عليها
قبل ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٥ اذا كان ملاك
هذه الاماكن لم يخطروا اللجان عنها طبقا
لنص المادة ٤ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢
المشار اليه او كانت هذه الاماكن قد تم التعاقد
عليها ولكنها لم تشغل حتى التاريخ المذكور .

مادة ٢ - لا تختص اللجان بتقدير اجرة
الاماكن المتعاقد عليها قبل ٢٢ فبراير سنة
٦٥ اذا كان قد تم اخطار اللجان عنها او
شغلت فعلا قبل هذا التاريخ .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الوقائع
المصرية ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

(١) الوقائع المصرية في اول يوليو سنة ١٩٦٥ - العدد

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٦ لسنة

١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،
وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من
سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن
إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين
والمستأجرين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن
الضريبة على المقارنات المبنية والقوانين المعدلة
له ،

وعلى القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن
قرض مقابل تحسين على المقارنات التي يقرأ
عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة .

وعلى قانون نظام الادارة المحلية الصادر
بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ والقوانين
المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٩٦٨ لسنة ١٩٦١ في
شأن خفض إيجار الأماكن ،

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٦١
بتقرير بعض الاعانات من الضريبة على المقارنات
المبنية وتخصيص الاجار بمقدار الاعتقاد ،

(١) اجرة رسمية في ٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ -
العدد ٢٠١

(٢) دفتر الميرة الاولية من المادة (١) من القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(٣) دفتر الميرة الرابعة من المادة (٢) من القانون رقم
٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

(٤) دفتر المواد ٤ و ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ .

(٥) دفتر المواد ٤ مكرر و ٥ مكرر و ٦ مكرر (ب) و ٦
مكرر (ج) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ .

وعلى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ بشأن
تنظيم المباني ،

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد
إيجار الأماكن ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٥
لسنة ١٩٦٠ بتقسيم الاقليم الجنوبي من
الجمهورية العربية المتحدة الى محافظات ومدن
وقرى وتحديد نطاق المحافظات ؛

وبناء على ما اوردته مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يضاف الى المادة ١ من القانون
رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فقرة اخيرة
تصيح الآتي (١) :

مادة ٢ - يستبدل بالفقرة الرابعة من المادة
٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار
اليه النص الآتي (٢) :

مادة ٣ - تستبدل بالمواد ٤ و ٥ و ٧ من
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه
النصوص الآتية (٣) :

مادة ٤ - تضاف الى القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ المشار اليه مواد جديدة برقم ٤ مكرر
و ٥ مكرر و ٦ مكرر (أ) و ٦ مكرر (ب) تصيح
الآتي (٤) :

مادة ٥ - تحسرى أحكام المادتين ٤ مكرر و ٥
مكرر على مستأجري الوحدات السكنية
المقروضة الحاليين بشرط أن يتقدموا بطلباتهم
الى لجان التقدير خلال سنتين يوما من تاريخ
العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة
الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صكك برئاسة الجمهورية في ١٣ ديسمبر
الآخر سنة ١٣٨٣ هـ ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٢

**قانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥
في شأن تنظيم ايجار الاماكن (١)**

باسم الامة

رئيس الجمهورية .

لقد مجلس الامة القانون الاتي نصه ،
وقد أصدرناه :

الايجارية طبقا لاحكام هذا القانون تقسديرا
نهائيا غير قابل للطعن فيه .

وتعتبر الاجرة المخفضة طبقا للفقرة السابقة
تحديدا نهائيا غير قابل للطعن فيه للقيسة
الايجارية ويسرى بأثر رجعي من بدء تنفيذه
عقد الايجار .

وبالتسبة للاماكن التي يكون قد تم تقدير
قيمتها الايجارية تقديرا نهائيا غير قابل للطعن
فيه تبطل هذه القيمة على أساس الاجرة
المخفضة طبقا لحكم المادة او طبقا للتقدير
الذي تم وفقا لاحكام القانون رقم ٤٦ لسنة
١٩٦٢ أيهما آتلى وذلك اعتبارا من الاجرة
المستحقة عن شهر مارس سنة ١٩٦٥ .

مادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن
ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه
او باحدى هاتين العقوبتين كل مؤجر يخالف
احكام هذا القانون .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة
الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ
قانون من قوانينها ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شوال
سنة ١٣٨٤ (٢٠ فبراير سنة ١٩٦٥)

مادة ١ - تخفض بنسبة ٢٠٪ الاجور
الحالية للاماكن الخاضعة لاحكام المرسوم
بقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٢ والقانونين رقم
٥٥ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٦٨ لسنة ١٩٦١ .

وكسرى التخفيضات المشار اليها في هذه
الفقرة اعتبارا من الاجرة المستحقة عن شهر
مارس سنة ١٩٦٥ .

واذا كان المكان المؤجر الذي تنطبق عليه
الشروط الواردة في القوانين السالفة الذكر
لم يكن قد سبق تأجيره قبل العمل باحكام
هذه القوانين يكون التخفيض عند التعاقد على
تأجيره بالنسبة المشار اليها في القوانين
سالفة الذكر على أساس اجر المثل السارى
عند انشاء المكان مخفضا بالنسبة المشار اليها
في الفقرة السابقة .

مادة ٢ - تخفض بنسبة ٣٥٪ الاجور المتعاقد
عليها للاماكن الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٦
لسنة ١٩٦٢ والتي لم يكن قد تم لتقدير قيمتها

(١) الجريدة الرسمية في ١٩٦٥ - العدد ٩١ .

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٥
بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢١ لسنة
١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات
بين المؤجرين والمستأجرين (١)

تنفيذها حتى تاريخ العمل بهذا القانون وترد
الرسوم الى أصحابها .

كما يوقف العمل بتصاريع الهدم الصادرة
طبقا لاحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في
شأن تنظيم هدم المباني اذا كانت متعلقة بمبان
سكنية .

مادة ٢ - تضاف الى القانون رقم ١٢١ لسنة
١٩٤٧ مادة ٤ مكررا بالنص الآتي (٢) :

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة
الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ صفر سنة
١٣٨٥ (٦ يونيو سنة ١٩٦٥)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتي نصه ، وقد
أصدرناه :

مادة ١ - تلغى كل من الفقرة (هـ) من المادة
٢ والمادة ٣ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧
بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين
المؤجرين والمستأجرين وتعتبر الدعوى
المرفوعة من المؤجر على المستأجر استنادا الى
أيها منتهية بقوة القانون ويوقف تنفيذ
الاحكام الصادرة في هذا الشأن والتي لم يتم

(١) بالجريدة الرسمية في ٦ يونيو ١٩٦٥ - العدد ١٢٣
(٢) بقرار المادة ٤ مكررا من القانون رقم ١٢١ لسنة
١٩٤٧ .

قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٦
بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧
بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات
بين المؤجرين والمستأجرين (١)

والفوائد المستحقة والمصاريف القانونية قبل تاريخ السداد والفوائد المستحقة والمصاريف القانونية قبل قفل باب المرافعة في الدعوى.

مادة ٢ - تعاد الى المرافعة قضايا الاخلاء أو الطرد للتخلف عن سداد الاجرة المحسوزة للحكم وقت العمل بهذا القانون ، كما يوقف تنفيذ الاحكام الصادرة بالاخلاء أو الطرد للتخلف عن سداد الاجرة والتي لم يتم تنفيذها حتى تاريخ العمل بهذا القانون اذا قام المستأجر بإداء الاجرة المستحقة حتى تاريخ السداد والفوائد المستحقة والمصاريف القانونية وذلك قبل تمام تنفيذ الحكم .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره ،

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

باسم الامة
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الامة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الثانية فقرة (أ) من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين والقوانين المعدلة له النص الآتي :

« مادة ٢ - فقرة (أ) - اذا لم يتم المستأجر بالفداء بالاجرة المستحقة طبقا للقانون خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بذلك باعلان على يد محضر على أنه لا يحكم بالاخلاء اذا قام المستأجر بإداء الاجرة حتى تاريخ السداد

(١) الجريدة الرسمية في ١٦ أغسطس سنة ١٩٦٦ .
العدد ١٨٥ .

قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦
بتخفيض القيمة الإيجارية المثبتة في دفاتر
الحضر والتقدير لبعض العقارات المبنية

هذه التقدير العام الجديد ، وتسوى الضرائب
المستحقة على أساس هذا التقدير وذلك اعتباراً
من أول يناير سنة ١٩٦٦ .

مادة ٢ - لا يترتب على التخفيض المشار إليه
في المادة السابقة زيادة الأجرة التي يؤديها
المستأجر للمالك .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة
الرسمية ، ولوزير الخزانة إصدار القرارات
اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ
كقانون من قوانينها .

رئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخر سنة
١٣٨٦ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦) .

باسم الأمة
دليس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد
إصداره .

مادة ١ - اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٦
رحتى تاريخ العمل بالتقدير العام المنصوص
عليه في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في
شأن الضريبة على العقارات المبنية تخفض
بنسبة ٢٠٪ القيمة الإيجارية الواردة في دفاتر
الحضر والتقدير للعقارات المبنية التي خضعت
إيجاراتها بمقتضى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥
في شأن تخفيض إيجار الأماكن بنسبة ٢٠٪ .

ويعاد حساب القيمة الإيجارية وفقاً لما يسفر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالتقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨

بشان إيقاف اجراءات تنفيذ والاجراءات المترتبة على التأخير في سداد الاجرة

المستحقة على الاماكن المؤجرة في محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس (*)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض
رئيس الجمهورية في اصدار قرارات لها قوة
القانون .

وعلى القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن
ايجار الاماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين
والمستأجرين والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ باصدار
القانون المدني ،

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار
قانون العمل والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بتقرير
معاشات أو إعانات أو قروض عن الحسائر في
النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بحق مؤجرى

المعارات المبلية في اتخاذ الاجراءات احتفظية
نوعب لمدة ستة اشهر من تاريخ انحل العمل بهذا
امانون كافة اجراءات تنفيذ والاجراءات
المترتبة على اتأخير في اداء الاجرة المستحقة
عن الاماكن المؤجرة في محافظات بورسعيد
والاسماعيلية والسويس .

كما لا يجوز خلال تلك المدة الحكم بأخلاء
الاماكن المشار اليها أو الطرد منها . ويوقف
تنفيذ الاحكام الصادرة بذلك والتي لم يتم
تنفيذها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

ويشترط للإفادة من احكام هذا القانون أن
يكون المستأجرون ممن يتقاضون قروضاً أو
إعانات من الدولة بسبب الاعمال الحربية أو
ممن عبطت أجورهم للحد الأدنى للاجور طبقاً
لما هو مقرر بالجهات التي يعملون بها . وأن
يثبت من البحث الاجتماعي عدم قدرة هؤلاء
المستأجرين على السداد ، وذلك طبقاً للشروط
والاوضاع التي يصدر بها قرار من وزير
الشئون الاجتماعية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به
من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ صفر سنة ١٣٨٨
(١٦ مايو سنة ١٩٦٨)

الجمهورية الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٦٨ - العدد
٢٠ (تابع)

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٨

باستمرار العمل بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ بشأن إيقاف اجراءات التنفيذ
والاجراءات المترتبة على التأخير في سداد الاجرة المستحقة على الاماكن المؤجرة في
محافظات بورسعيد الاسماعيلية والسويس (*)

قرار القانون الآتي

مادة ١ - يستمر العمل باحكام قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨ لمدة
سنة أشهر من تاريخ انتهاء المدة المنصوص
عليها بالقانون المشار اليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة
الرسمية وتكون له قوة القانون ، ويصل به
اعتباراً من ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ رمضان سنة ١٣٨٨
٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨ (

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ،
وعمل قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١
لسنة ١٩٦٨ بشأن إيقاف اجراء التنفيذ
والاجراءات المترتبة على التأخير في سداد
الاجرة المستحقة على الاماكن المؤجرة في
محافظات بورسعيد والاسماعيلية والسويس ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

الجمهورية الرسمية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٨ -
العدد ٤٩ .

قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٩

بشأن استمرار العمل بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨
بإيقاف إجراءات التنفيذ والإجراءات المترتبة على التأخير في سداد الأجرة
المستحقة على الأماكن المؤجرة في محافظات بور سعيد والإسماعيلية
والسويس (*)

أخرى من تاريخ انتهاء المدة المنصوص عليها
بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٩ لسنة
١٩٦٨ بشأن استمرار العمل بقرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨
سالف الذكر .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة
الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١٦ مايو
سنة ١٩٦٩ .

بصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ونفصل
كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ جمادى الآخرة سنة
١٣٨٩ (١٧ أغسطس سنة ١٩٦٩)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد
أصدرناه :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام قرار رئيس
الجمهورية بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨
بشأن إيقاف إجراءات التنفيذ والإجراءات
المترتبة على التأخير في سداد الأجرة المستحقة
على الأماكن المؤجرة في محافظات بور سعيد
والإسماعيلية والسويس ، لمدة ستة أشهر

المرتبطة الرسمية - العدد ٣٣ مكرر د بايع ، في
١٨ أغسطس سنة ١٩٦٩ .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيقاف اجراءات التنفيذ والاجراءات

الترتبة على التنازل عن عقود الایجار والتأجير من الباطن للمهجرين من منطقة القناة وسيناء (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد
أصدريه :

أحكام المادة الأولى

استثناء من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩

لا يجوز الحكم بالإخلاء أو الطرد من الأماكن
المؤجرة للمهجرين من محافظات بور سعيد
والإسماعيلية والسويس وسيقأ إذا كان طلب

(١): الجريدة الرسمية في ١٨/٨/١٩٦٩ - العدد ٥٥

المادة الثانية

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية
ويعمل به اعتباراً من ١-٧-١٩٦٩

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وينفذ
كقانون من قوانينها *

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر
رقم الإيداع / ٢١٤ / ١٩٦٦

المحاضرات

محروحات

- رفاى العلم فى انتخابات مجلس النقابة
- اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب فى الجزائر
- اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العربى العربى
- انشاء الجمعية التعاونية لبناء المساكن للمحامين بالقاهرة

فإن حبسك الله هو الذى أيدك بنصرته والمؤمنين
" صلات الله العظيم "

العدد التاسع - السنة ٤٩
نوفمبر ١٩٦٩

المحاماة

تصدرها نقابة المحامين ج ٢٠٠٥

المحتوى

صفحة
٣

● الافتتاحية

- القسم الأول : وثائق رفض الطعن في انتخابات مجلس النقابة
الحكم الصادر من محكمة النقض الدائرة الجنائية في الطعن ... ٥
قرار مجلس نقابة المحامين بالقواعد التنظيمية لاجتماع الجمعية العمومية والانتخابات ... ٧
محضر اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة يوم الجمعة ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٩ ... ١٣
التقرير بالطعن ... ١٧
بيانات خاصة ببعض الطاعنين ... ٢٩
المستندات والاوراق الخاصة بالانتخابات ... ٣١
مذكرات الدفاع المقدمة من الطاعنين بجلسة ١٩٦٩/٧/٣٠ ... ٣٢
مذكرة الدفاع المقدمة من نقابة المحامين بجلسة ١٩٦٩/٧/٣٠ ... ٣٣
مذكرة النيابة العامة في الطعن المقدمة بجلسة ١٩٦٩/٧/٣٠ ... ٤٥
مذكرة النيابة العامة الثانية المقدمة بجلسة ١٩٦٩/٧/١٤ ... ٥٧
مذكرة النيابة العامة الثالثة المقدمة بجلسة ١٩٦٩/٧/٣٠ ... ٦١
مذكرة النيابة العامة الرابعة المقدمة بجلسة ١٩٦٩/٧/٣٠ ... ٦٥
● القسم الثاني : قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب
قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد بالجزائر في الفترة
من ٤ - ٧ ابريل ١٩٦٩ ... ٧١
قرارات وتوصيات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب المنعقد في الخرطوم في الفترة
من ٨ - ١١ نوفمبر ١٩٦٩ ... ٧٣
● القسم الثالث : انشاء الجمعية التعاونية لبناء المساكن
مشروع النظام الداخلي للجمعية التعاونية لبناء المساكن للمحامين بالقاهرة ... ٨٣

محمد زعيم أمين

محرر التحرير

أحمد الخواجه

رئيس التحرير

التملاء الأعزاء ..

نقدم لكم في هذا العدد مجموعة وثائق خاصة بهم أحداث النقابة خلال عام ١٩٦٩ وهي :

- دفعس الطعن في انتخابات مجلس النقابة •
- اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في الجزائر •
- اجتماع المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب في الخرطوم •
- انشاء « الجمعية التعاونية لبناء المساكن للمحامين بالقاهرة » •

ونرى ان تسجيل هذه الاحداث وجمع وثائقها في عدد خاص ليس مجرد ان يكون مرجعا تاريخيا ، وانما تهدف ايضا الى أن يعيش المحامون مع نقابتهم فيعملون بمسا يجرى من اجلهم في مختلف المجالات •

وفقنا الله لا فيه خير بلادنا العزيزة ومهنتنا الغالية « المحاماة » •

محمد فهمي أمين

سكرتير التحرير

وعضو مجلس نقابة المحامين

الحكم الصادر من محكمة النقض
الداشرة الجنائية
في الطعن

باسم الله

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

المؤلفة من السيد / المستشار محمد صبرى - رئيسا

والاستشارين السادة / محمد عبد الوهاب خليل ومحمد عبد النعم حمزاوى
ونور الدين عويس ومحمود كامل عطيه

ورئيس النيابة السيد محمود رياض الزيدى

والمعين السرى السيد عبد الحليم محمد خليل .

بالجلسة العلنية المنعقدة بمقر المحكمة بمدينة القاهرة فى يوم الخميس ١٧ جماد
أول سنة ١٣٨٩ الموافق ٣١ يولييه سنة ١٩٦٩ .

أصدرت الحكم الآتى :

فى العلمين المتيد فى جدول النيابة برقم ١٢٦٣ سنة ١٩٦٩ وبجدول المحكمة
برقم ١ لسنة ٢٩ القضائية نظم محامين .

الموقوف من

السادة المحامين :

- ١ - عبد العظيم محمد أحمد الجزار ، ٢ - محمد رشيد محمد نبيه يونس ،
- ٣ - محمد منصور أحمد ، ٤ - محمد صبرى عبد الصمد محمد ، ٥ - فكرى حبيب
- جرجس ، ٦ - عاطف حلفظ عبد المجيد الجوهري ، ٧ - لويس ويسا ميخائيل ، ٨ -
- مكرم جرجس هابيل ، ٩ - مصطفى محمد البرادعى ، - عيسى الشريف بن منصور
- الشريف ، ١١ - لطيف الصال تادرس ، ١٢ - منير حبيب العبد ، ١٣ - لوقا
- قللس جرجس ، ١٤ - فاروق نسيم زخار يونس ، ١٥ - يوسف عبد الله كرم ،
- ١٦ - أديب يوسف مكاوى ، ١٧ - سامى حنا عازر ، ١٨ - سيد عسل حسني ،
- ١٩ - زكريا عبد النبي عبد السلام خطاب ، ٢٠ - حسن محمود صالح ، ٢١ - جرجس
- اسحاق أمين واصف ، ٢٢ - حبيب بشرى رزق الله ، ٢٣ - مصطفى عبد العزيز
- المجصر صاوى ، ٢٤ - ابراهيم محمد ابراهيم ربيع ، ٢٥ - محمد فؤاد السيد عبد المتعال ،
- ٢٦ - عبد الله السيد أبو هوله ، ٢٧ - سعيد على عبد الحالى ، ٢٨ - عبد الحليم حسن
- رمضان ، ٢٩ - محمد أحمد الحناوى ، ٣٠ - أحمد وهبه خير الدين ، ٣١ - محمد
- يوسف محمد ٣٢ - عبد العظيم سليمان المطار ٣٣ - يوسف شحاته عطا الله الشرفاوى
- ٣٤ - الزناتى ابو الماطى منير ، ٣٥ - جمال الدين رمزي ، ٣٦ - نظى فرج بيسكرون
- ارج ، ٣٧ - عبده محمد محمد شرافه ، ٣٨ - سعيد عبد المنعم الحكيم ، ٣٩ - يوسف
- تادرس كراس ، ٤٠ - محمد صبحى أحمد أحمد الفاضل ، ٤١ - رشدى محمد محمد
- يادوى ، ٤٢ - محمد سمع الدين حسين أبو مشعل ، ٤٣ - توفيق سعيد محمد يازرعه ،
- ٤٤ - محمد حسين عبد الرحمن راس ، ٤٥ - اليرت زكى شحاته ، ٤٦ - جمعه امام
- سيفان ، ٤٧ - مصطفى محمد مصطفى عاشور ، ٤٨ - على عبد الحى حجازى ، ٤٩ -

مجلست موريى منقريوس ، ٥٠ - سيد صفا ، ٥١ - رمزي پولس صليب ، ٥٢ -
 محمد على ابو دوح ، ٥٣ - محمد عبد الرحيم محمد اسماعيل ، ٥٤ - كمال الدين
 موني سعيده ، ٥٥ - ايڤلين كامل اسعد ، ٥٦ - موريى ميخائيل جرجس ، ٥٧ -
 على محمد عنبر ، ٥٨ - صبحى وهيب مقار ، ٥٩ - وديع داود فريد ، ٦٠ - ابراهيم
 امين فوده ، ٦١ - لطفى محمود الشريف ، ٦٢ - نظمي غالى ابراهيم ، ٦٣ - زهير
 السيد علام ، ٦٤ - موريى سليم صليب ، ٦٥ - توفيق محمد الشافعى ، ٦٦ -
 ابراهيم عوض محمد مجده ، ٦٧ - يوسف عبد الحليم زعزع ، ٦٨ - محمود احمدعلى
 ٦٩ - محمود كامل محفوظ احمد السقا ، ٧٠ - عزيزه عباس عصفور ، ٧١ - اسعد
 عيد الشهيد ، ٧٢ - ممدوح محمد احمد قنلوى ، ٧٣ - فؤاد يوسف كمال محمد ،
 ٧٤ - سعاد سوريال عبد الملك ، ٧٥ - احمد مجلست مهدى ، ٧٦ - كمال عجايبي
 الاسيروى .

٣

تشكيل الجمعية العمومية لنقابة المحامين التى انعقدت فى يوم ١٣ يوفيه سنة
 ١٩٦٩ وفى قرارات تلك الجمعية الخاصة بانتخاب الاستاذ النقيب والاستاذة اعضاء
 مجلس النقابة .

فيسد

اولا - نقابة المحامين ويمثلها الاستاذ احمد الحواجه نقيب المحامين ٥١ شارع
 رمسيس بالقاهرة .

ثانيا - الاستاذة اعضاء مجلس نقابة المحامين وهم :

١ - اسطفان باسيل ، ٢ - احمد يحيى عبد الفتاح ، ٣ - فكرى اغا ، ٤ - احمد
 الحطيب ، ٥ - محمد فهم امين ، ٦ - حسنى المناديل ، ٧ - عثمان طاطا ، ٨ - فهمى
 ناشد ، ٩ - ماهر محمد على ، ١٠ - عبد الله على حسن ، ١١ - محمد فتحى الكيلانى
 ١٢ - كمال حليم ، ١٣ - عبد الحميد الجبل ، ١٤ - احمد نبيل الهلال ، ١٥ - سمسن
 الطوبجى ، ١٦ - محمود عبد الحميد سليمان .

وحضر عن الطاعنين الاستاذ مصطفى البرادعى المحامى عن نفسه وعن باقى
 زملائه .

وحضر عن المطعون ضدهم الاستاذ احمد الحواجه المحامى نقيب المحامين :

« الوقائع »

فى يوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٦٩ الموافق ١١ ربيع آخر سنة ١٣٨٩ قدم الى حكمة
 المحكمة تقريراً موقفاً عليه من ستة وسبعين محامياً ومصدق على توقيعاتهم من مكتب
 توثيق الشهر المقارى بالقاهرة وقرروا الطعن فى تشكيل الجمعية العمومية لنقابة
 المحامين التى انعقدت فى يوم ١٣ يونيو سنة ١٩٦٩ وفى قراراتها وطلبوا الحكم
 بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع ببطالان تشكيل الجمعية العمومية وبطلان قرارات
 انتخاب النقيب واعضاء المجلس النقابة .

وبجلسة ٣٠ يوفيه سنة ١٩٦٩ المحددة لنظر الطعن سمعت المرافعة من محامى
 الطرفين كما هو ثابت بمحضر الجلسة ثم قررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٤ يوليو
 سنة ١٩٦٩ وعلى النيابة ضم الدفاتر المعدة لتوقيع السادة المحامين فى كلفة لجان
 الانتخاب وضم أوراق الانتخاب والاستعلام من النقابة عن طريقة الانتخاب فى
 السنوات السابقة بالنسبة للنقيب واعضاء المجلس النقابة .

وبجلسة ١٤ يوليو سنة ١٩٦٩ حضر الطاعنون والمطعون ضدهم

والنيابة قالت ضمت جميع الأوراق المطلوبة ثم قررت المحكمة نفي السيد المستشار محمد عبد الوهاب خليل عضو الدائرة لحصر الاحراز التي قدمتها نقابة المحامين ونفى اختتامها والاطلاع على أوراقها لتحقيق من حضور الطاعنين الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٦٩ وطريقة اجراء انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة وفي حضور النقيب ووكيل الطاعنين والنيابة .

وصرحت لهم بالاطلاع ثم قررت التأجيل لجلسة ٣٠ يولييه سنة ١٩٦٩ وصرحت للطرفين بتبادل المذكرات في خلال ثمانية أيام والمدة مناصفة بينهم وللنيابة التعقيب في خلال الاربعة أيام التالية .

وبجلسة ٢ يولييه سنة ١٩٦٩ سمعت المرافعة من الطرفين على ما هو مبين بمحضر الجلسة ثم لجئ النطق بالحكم لجلسة اليوم .

« للمحكمة »

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال النيابة العامة وأقوال النقيب والوكيل عن المحامين مقضى الطعن وبعد المرافعة والمداولة :

من حيث أن أكثر من خمسين محامياً من الطاعنين قد حضروا الجمعية العمومية للانتخاب على ما تبين من دفاتر حضور هذه الجمعية وقرروا الطعن بالنقض بتقرير موقع عليه منهم ومصدق على امضاءاتهم في الميعاد القانوني فإن الطعن يكون قد استوفى التأكيد المقرر في القانون : - .

وحيث ان مبنى الطعن هو بطلان انتخاب نقيب المحامين وباقي أعضاء مجلس النقابة إذ تم هذا الانتخاب بكتابة اسم العضو المرشح المراد انتخابه بخط الناخب في ورقة الانتخاب وهو ما يتنافى مع سرية الاقتراع وكان له اثر على حرية الناخبين كما كان سبباً في تخلف كثير من المحامين عن حضور الجمعية العمومية لعدم اطمئنانهم الى ابداء رأيهم على هذه الصورة فظلاً عن أن كتابة الاسماء قد استغرقت وقتاً طويلاً مما أدى بكثير من اللجان الى التهاون في تنظيم عملية الانتخاب فسمحت بوجود عدد كبير من الناخبين في الغرف المخصصة لذلك يكتبون أسماء المرشحين في علانية كما سمحت للناخبين بالدخول جون ان يكون هناك دفتر معد لتوقيع ودون التحقيق من اشخاصهم .

وحيث ان نقابة المحامين دفعت بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطعن استناداً الى أنه موجه في حقيقته الى قرار مجلس النقابة بتحديد طريقة الانتخاب وهو قرار اداري تختص محكمة القضاء الاداري وحدها بنظر الطعن فيه كما خلصت في دفاعها الى أن الانتخاب بالكتابة لا يتعارض مع سرية الاقتراع التي قصد القانون توافرها للناخب وقت الادلاء بصوته لتأكيد من ابداء رأيه بعيداً عن الانظار وان انتخابات مجلس نقابة المحامين قد جرت منذ انشائها في سنة ١٩١٢ حتى الآن على أن يكون الانتخاب بطريقة كتابة الناخبين لاسماء المرشحين بورقة الانتخاب فيما عدا حالتين جرى الانتخاب فيها بالاعشار وفي حالة منهما لم يكن التأثير بعلامة من العلامات بل بكتابة لفظ « نعم » أمام اسم المرشح المراد انتخابه .

واستطردت النقابة قائلة أنه ليس صحيحاً ما قرره الطاعنون من أن الطريقة التي اتبعت في الانتخاب كأن لها اثر في غياب عدد كبير من المحامين وعلى العكس من ذلك فإن نسبة الحضور في هذا الانتخاب كانت أعلى من نسبة الحضور في أي انتخاب مضى كما أنه ليس صحيحاً ما قرروه من وقوع تهاون في تنظيم عملية الانتخاب إذ لم يتقدم في اعتراض على اجراءات الانتخاب سوى اعتراض واحد في إحدى اللجان وقامت لجنة الاشراف على الانتخاب بنفسه واتضح لها عدم صحته .

وحيث أن الفترة الثانية من المادة ٤٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالحماية قد نصت على أنه « يجوز لحسين محاميا على الأقل ممن حضروا الجمعية انمومية اعلن في تشكيلها وفي القرارات الصادرة منها وفي تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير موقع منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال اسبوعين من تاريخ انفراد بسطر تصديق على امضائهم » .

ولما كان الطعن موجها الى تشكيل النقابة والى انتخاب النقيب وباقي أعضاء المجلس استنادا الى مخالفة طريقة انتخابهم لقاعدة سرية الاقتراع المنصوص عليها في القانون ، فان محكمة النقض تكون مختصة بنظر الطعن والفصل فيه ومن ثم فان الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن يكون على غير أساس ويتمين رفضه .

وحيث ان هذا القانون اذ نص في المادة ١٥ منه على أن يكون الانتخاب بالاقتراع السري قد اُحال في بيان طريقة اجراء الانتخاب الى النظام الداخلي للنقابة وهو لما يوضح بعد وقد نصت المادة الثالثة من مواد الاصدار على أن يستمر العمل باللائحة الداخلية الحالية للنقابة فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون حتى يتم اعداد النظام الداخلي للنقابة وفقا لاحكامه الا أن اللائحة الداخلية لنقابة المحامين الصادرة بها قرار وزير العدل في ١٥ يونيه سنة ١٩٤٦ لم تورد احكاما تنظم طريقة اجراء الانتخاب .

لما كان ذلك، وكان يبين من الاوراق والسجلات التي قدمتها نقابة المحامين أن مجلس النقابة قد أصدر بجلسته الممثلة في ٧ يولييه سنة ١٩٦٩ قرارا بتنظيم اجراءات الانتخاب وهو يقضي بأن يتم انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة بطريق الاقتراع السري وأن ينتهي الناخب مكانا يكتب فيه في سرية تامة اسم النقيب الذي ينتخبه في التذكرة المعدة لانتخاب النقيب كما يكتب أسماء الأعضاء الذين يقع عليهم اختياره في التذكرة المعدة لانتخاب الأعضاء ويطوى كل من التذكرتين على حدة ويضعها في الصندوق الخاص بها امام رئيس اللجنة وقد جرى الانتخاب فعلا بطريقة كتابة الناخبين أسماء المرشحين الذين يقع عليهم اختيارهم في بطاقات الانتخابات . وهو ما جرت عليه انتخابات نقابة المحامين منذ انشائها في سنة ١٩١٢ حتى الآن اذ تمت عملية الانتخاب بطريقة كتابة الناخب لاسماء المرشحين بورقة الانتخاب فيما عدا انتخابات نقيب المحامين في ١٢/١٠/١٩٦٢ و ٢٣/١٠/١٩٦٤ فقد تمت بوضع علامة (x) امام اسم المرشح وكذلك انتخابات أعضاء مجلس النقابة في ١٩/٦/١٩٦٤ و ٢٥/١١/١٩٦٦ فقد تمت بوضع كلمة « نعم » امام اسم المرشح في الانتخابات الاولى و بوضع علامة () امام اسم المرشح في الانتخابات الثانية .

لما كان ذلك ، وكان مقتضى الاقتراع السري هو أن يمل الناخب برأيه في ورقة الانتخاب بعيدا عن الانظار حتى لا يتعرف احد على رأيه وكان ابداء هذا الرأي بطريقة الكتابة لا يتعارض مع سرية الاقتراع فالتأنيب في ذاتها لا تكشف عن شخصية صاحبها ما دام أنها لا تحمل توقيعاً له أو أية علامة أخرى مميزة ما لم تكن هناك مضاعفة يجريها خبراء في الخطوط وهو اجراء لا يتصور اتخاذه في لجان الانتخاب ، وكان المشرع وان أخذ في قانون الانتخاب امام طريقة التثشير امام أسماء المرشحين في ورقة الانتخاب الا انه أخذ أيضاً بطريقة كتابة الناخب أسماء المرشحين في ورقة الانتخاب وذلك في انتخاب أعضاء بعض الهيئات التي حرص على تقرير أن يكون الانتخاب فيها بطريقة الاقتراع السري فقد نصت اللائحة الداخلية لمجلس الامة الصادرة في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٩ بتفويض من المستور في المذتين ٣٢٩ ، ٣٣٢ على أن انتخابات رئيس المجلس والوكيلين سرية تتم بكتابة البضو أسماء الأعضاء الذين يريد انتخابهم في ورقة ممتدة لذلك كما نصت على ذلك من قبل اللانعتان اللانعتان لمجلس النواب والشيوخ نصت عليه كذلك اللائحة الاساسية للمجلس المحلية الصادرة في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٩.

ولائحة النظام الداخلي لمجلس المديرية الصادرة في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ولائحة انتخابات المجالس البلدية والقروية الصادرة في ١٧ يونيو سنة ١٩٤٥ .

لما كان ذلك فإن انتخاب نقيب المحامين وأعضاء مجلس النقابة إذ تم بطريقه كتابة الناخب أسماء من وقع اختياره عليهم من المرشحين في ورقة الانتخاب لا يكون منافيا للسرية ولا مخالفا للقانون .

ولما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر الجمعية العمومية للانتخاب ومن السجلات التي قمتها نقابة المحامين أن عدد المحامين الذين حضروا الانتخاب قد تجاوز النصاب القانوني المقرر لصحة انعقاد الجمعية العمومية وأن اللجنة المشرفة على الانتخاب قد أعلنت في لجان الانتخاب دفاتر لحصر أسماء المحامين الذين حضروا الانتخاب وقدموا على هذه الدفاتر قرين أسمائهم ولم ترد للجنة المشرفة على الانتخاب شكاوى متعلقة به بسير الانتخاب سوى شكاوى واحدة قدمها المحامون تتضمن أن اللجنة الثانية بالقاهرة لم تنوفا في السرية ولا النظام فانتقل أحد أعضائها الى هذه اللجنة وقام بفحص الشكاوى . واتضح له عدم صحتها ، وكان الطاعنون لم يقدموا دليلا على صحة ما يدعون على اجراءات الانتخاب بل ساقوا عليهم مرسلا ، فإن ما يدعونه في هذا الصدد يكون غير صديقه .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير اساس متعيينا رفضه موضوعا .

« فلهذا الاسباب »

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع .

أولا : برفض الطعن بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها .

ثانيا : رفض الطعن .

وكيس المحكمة

أمين السر

القضاء

القضاء

قائمة نواب المحامين

تاريخ ٧ يونيو ١٩٦٩

بالقواعد التنظيمية لإبصار الجمعية العمومية والإختصاصات

مستخرج من محضر مجلس نقابة المحامين يوم السبت الموافق ٧ يوتيه سنة ١٩٦٩

٤ - تم بطاقة انتخاب لكل عضو مبن بها اسمه ورقم قيد اسمه في كشوف الانتخاب وترسل اليه قبل اليوم المحدد للانتخابات بوقت كاف . ويكون له يقتضاها التمتع بتخفيض ٥٠ ٪ من أجور السكة الحديد .

٥ - يبدأ اجتماع الجمعية العمومية بعد الساعة العاشرة صباحا بمجرد توافر العدد القانوني من المحامين الحاضرين بمقر النقابة العامة بالقاهرة وبمقر النقابات الفرعية في الاقاليم بعد الاتصال تليفونيا برؤساء مجالس النقابات الفرعية لمراقبة عدد الحاضرين بمقر كل نقابة فرعية .

٦ - يفتتح رئيس الجمعية العمومية الجلسة ثم يطرح أمين السر محضر الجلسة السابقة وبعد التصديق عليه تنظر الجمعية في المسائل الميمنة بحلول الأعمال . ولا يجوز النظر في غير هذه المسائل ، كما لا يجوز التكلم قبل الاستئذان من الرئيس .

٧ - تجري عملية الانتخاب بالنسبة للنقيب وأعضاء مجلس النقابة في وقت واحد ، على أن يخصص في كل لجنة صندوق مستقل . ينتقل إلى انتخاب النقيب وآخر لانتخاب الأعضاء . وعلى رئيس كل لجنة التحقق من خلو الصندوق من الأوراق وصلاحتها ثم إحكام غلقها قبل بدء عملية الانتخاب وإثبات ذلك في محضر الاجراءات وإثبات عدد تذاكر الانتخاب التي تسلمها .

٨ - يقسم الناخب إلى لجنة الانتخاب بطاقتيه الانتخابية فتفصل اللجنة الجزء الاول منها المخصص لانتخاب النقيب وأعضاء النقابة العامة وتمديد لائحة البطاقة ومهما الجزء الثاني المخصص لانتخاب أعضاء النقابة الفرعية لاستعماله في اليوم المحدد لذلك ثم تؤشر أمام اسمه في كشوف الانتخاب بما يفيد حضوره لاستعماله حقه الانتخابي وتسلمه تذكرة الانتخاب النقيب وتذكره انتخاب الاعضاء لينتخب في المكان المخصص لجلس الناخب ويكتب في سريه تامة اسم النقيب الذي ينتخبه في التذكرة المخصصة لانتخاب النقيب كما يكتب أسماء الاعضاء الذين يقع عليهم اختياره في التذكرة المخصصة لانتخاب الاعضاء ويطلع كلا من التذكريتين على حدة ويضعها في الصندوق الخاص بها أمام رئيس اللجنة .

٩ - تجري الانتخابات بالاقتراع السري بواسطة مجلس النقابة العامة أو من يندبه بالنسبة لمحامي

اتمعد المجلس بدار النقابة بالقاهرة في الساعة السابعة مساء برئاسة السيد الأستاذ النقيب أحمد محمد الحواجة نقيب المحامين .

ونظر المجلس في الأعمال الآتية وأصدر فيها قراراته :

نظر في القواعد التنظيمية لاجتماع الجمعية العمومية والانتخاب وقرر المجلس - أولا - تشكيل لجنة من الاساتذة راغب حنا وحسن عبد الجواد ومحمد أبو الفضل الجيزاوي لتحقيق الاعتراضات بشأن الحق في الانتخاب على أن تكون مهمة اللجنة اضافة من ثبتت توافر الشروط اللازمة لعضوية الجمعية للعمومية حتى ظهر يوم الاربعاء ١١ يونيو سنة ١٩٦٩ واخطار النقابات الفرعية بها على أن تكون هذه اللجنة لجنة عامة للأشراف على الانتخاب على ألا يسمح بحضور الجمعية العمومية والانفخاوي الا للمحامين الواردة اسماؤهم بكشوف الناخبين .

وقد اعتذر عن عضوية اللجنة الأستاذ حسن عبد الجواد وقيل للمجلس اعتذاره تقديرا لظروفه الصحية .

ونظر الطلب المقدم من رئيس اللجنة الفرعية بدائرة محكمة بنها بشأن السماح لمن يريد من المحامين بتلك الدائرة بالتصويت في القاهرة . وقرر المجلس أن يكون من حق المحامين بدائرة محكمة بنها التصويت في بنها أو القاهرة . كما قرر المجلس أن يكون من حق المحامين بدائرة محكمة صمنهور التصويت في صمنهور أو الاسكندرية . ثم وافق المجلس على اجتمعات التالية لاجراء الانتخاب .

١ - لا يجوز حضور اجتماع الجمعية العمومية لغير اعضائها الواردة اسماؤهم بكشوف الناخبين الذين تتوافر لديهم الشروط الميمنة بالمادة الرابعة من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

٢ - بعد دفتر أو أكثر يقر النقابة العامة ودفتر أو أكثر بكل نقابة فرعية لحصر أسماء المحامين الحاضرين ويكتب كل منهم عند دخوله اسمه في الدفتر بوضوح ويوقع بأسماله قرين اسمه بعد التحقق من شخصيته .

٣ - تعلق بمقر الانتخاب الكشوف المتضمنة أسماء الناخبين بأرقام متسلسلة بين فيها توزيع اللجان كما تعلق كشوف أسماء المرشحين ويوزع عدد كاف منها ويوزع نسخ منها بكل لجنة انتخابية .

ويماد وضع تذاكر الانتخاب في مطروف وتختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة ويحضر بإجراءات الفرز وتنتجته محضر يوقع عليه من رئيس وأعضاء اللجان ويوضع مع محضر إجراءات الانتخاب في مطروف يختتم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وترسل المظاريف سائلة الذكر المحتوية على أوراق الانتخاب التي لم تستعمل والمظاريف المحتوية على محاضر الانتخاب ومحاضر الفرز إلى النقابة العامة فور الانتهاء من عملية الفرز تحت اشراف أحد أعضاء النقابة والفرعية الذي يندب به المجلس لذلك . وتبقى الصناديق بمقر النقابات الفرعية لاستعمالها في الانتخابات .

ويعلن رئيس الجمعية العمومية نتيجة للانتخاب ويبلغها مجلس النقابة للجهات المبينة في الفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون خلال الثلاثة أيام التالية لانعقاد الجمعية العمومية .

ثالثا - نظر في تشكيل لجان الانتخاب وقرر المجلس بأن :

يتولى رئاسة اللجان الاساتذة :

أعضاء مجلس النقابة

راغب حنا

محمد أبو الفضل الجيزاوي

أحمد محمود فؤاد

أعضاء نقابة القاهرة الفرعية

محمد أحمد عيسى

كمال بولس

أحمد بهجت

أحمد حسن شمن

أعضاء مجلس النقابة السابقين

علي منصور

أحمد السادة

نعمان بكر

عوض نجيب

مفيد عبد الرحمن

ولمضوية هذه اللجان الاساتذة :

إبراهيم عبد الفتى سالم - حسن السادة - أحمد شوقي الخطيب - شوقي عبد الحكم - عثمان هلال -

القاهرة وبواسطة مجالس النقابات الفرعية أو من تدبهم بالنسبة لمجالس الاقاليم .

وذلك ابتداء من الساعة العاشرة صباحا لغاية الساعة الثالثة بعد الظهر ويجوز لكل مجلس أن يشكل لجنا ثلاثية لإجراء الانتخابات برئاسة أحد أعضائه أو من يندب به المجلس من أحد الناخبين وأحد موظفي النقابة على أن يشترك في إجراءات الانتخاب أي من المرشحين .

١٠ - لا يسمح لمن لا يحمل بطاقة الانتخاب الخاصة به بمباشرة حقه الانتخابي إلا بعد التحقق من شخصيته ومن ورود اسمه في كشوف الناخبين والبال ذلك في محضر الانتخاب .

١١ - يجب على كل ناخب أن ينتخب عددا من المرشحين لمضوية مجلس النقابة بقدر عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم وكل ورقة تتضمن انتخاب عدد من الأعضاء أقل أو أكثر من العدد المطلوب تعتبر باطلة .

١٢ - بعد انتهاء الميعاد المحدد للانتخاب وهو الساعة الثالثة تقفل أبواب اللجان ويحضر عدد أسماء الناخبين الموجودين داخل مقر اللجان ويثبت في محاضر الانتخاب وتستمر اللجان في أداء عملها إلى أن يفي هؤلاء الناخبين بأصواتهم .

١٣ - على أثر انتهاء عملية الانتخاب تحرر كل لجنة انتخابية محضرا بالإجراءات التي تمت في عملية الانتخاب - تثبت فيه عدد المحامين الذين باثروا حقوقهم الانتخابية من واقع الاجزاء المفصولة من بطاقتهم ومن كشوف الناخبين والتحقق من أنها مساوية لعدد تذاكر الانتخاب التي استعملت بعدد حصر تذاكر الانتخاب التي لم تستعمل .

١٤ - يتولى مجلس النقابة أو من يندب به وكذلك مجالس النقابات الفرعية أو من تدبهم فرز جميع الأصوات بحضور من يشهد من المرشحين على ألا يشترك أيهم في إجراء الفرز ، ولكل منهم أن ينيب عنه محاميا يحضر إجراءات الفرز .

وبعد أولا بفرز صناديق الانتخاب التقييد وتبلغ النتيجة تليفونيا بواسطة رئيس كل لجنة إلى رئيس الجمعية العمومية . وتحتفظ النقابة بأوراق الانتخاب ومحاضر ومحاضر الفرز في مظاريف تختتم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة بالنقابة العامة بالقاهرة ثم يستمر فرز صناديق انتخاب الأعضاء وتبلغ النتيجة كذلك تليفونيا بواسطة رئيس كل لجنة إلى رئيس الجمعية العمومية بالنقابة العامة .

وصندوق المعاشات والإعانات عن سنة ١٩٦٩ وقرر المجلس اعتمادها .

سادسا - النظر فيما يستجد من الأعمال : -

نظر في التنازل عن طلبات الترشيع المقدمة من :-

١ - الاستاذ / حسن مسعيد ابراهيم الذكر

المحامي عن عضوية النقابة الفرعية بالمنيا .

٢ - الاستاذ / عبد الرحمن هاشم المحامي عن

عضوية النقابة الفرعية بطنطا .

٣ - الاستاذ / مختار عبد اللطيف ابو دقيقة

المحامي عن عضوية النقابة الفرعية بالقاهرة .

٤ - الاستاذ / احمد حسنين الجندى المحامي

عن رئاسة النقابة الفرعية بالقازيق .

وقرر المجلس اثبات تنازلهم عن الترشيع .

طلعت القصبي - كمال خالد - عبد اللطيف الاصيل - عصمت مؤمن - ابراهيم زيدان - محمد أمين خليل المناني - فوزد حنسا - سامي غاز جبران - على أن تختار لجنة الاشراف على الانتخاب عضوا بدلا ممن يحتل من الاسانفة المبينة اسمائهم .

وقرر المجلس ان تجرى الانتخابات بالمحافظات لجنة النقابة الفرعية بالمحافظات على أن تشكل لجان الانتخاب بالاسكندرية برئاسة عضو من أعضاء اللجنة الفرعية وعضوية أعضائها على أن تختار لجنة الاشراف المحامين المكملين لعضوية اللجان في القاهرة والاسكندرية .

رابعا - نظر في التصديق على ميزانية النقابة وصندوق المعاشات والإعانات عن سنة ١٩٦٨ وقرر المجلس التصديق عليها .

خامسا - نظر في اعتماد مشروع ميزانية النقابة

مؤتمر اجتماع الجمعية العمومية

المنعقدة يوم الجمعة ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٩

محضر اجتماع الجمعية العمومية

المنعقدة يوم الجمعة ١٣/٦/١٩٦٩

ولما كان عدد الناخبين المقيمة أسماؤهم بكشوف الانتخاب هو ٤٦٠٦ ناخباً فقد تكامل للعدد القانوني بحضور أكثر من نصف غند الناخبين ومن ثم أعلننا بالميكرفون افتتاح اجتماع الجمعية العمومية باسم الله بعد أن تكامل المدد القانوني المطلوب لصحة الاجتماع ثم طلبنا قبل البدء في العمل الوقوف دقيقة واحدة سجداً على الزملاء المتحابين الذين انتقلوا إلى رحمة الله خلال المدة منذ انعقاد الجمعية العمومية السابقة .

وبعد انتهائنا قررنا البدء بعملية الانتخاب ورجونا كلاً من الاساتذة الناخبين التوجه إلى مقار اللجان المخصصة لهم للدلاء بأصواتهم وكانت الساعة قد بلغت الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين صباحاً .

وعادونا الاتصال بال نقابات الفرعية تليفونيا بإبلاغها تكامل العدالقانوني وتكليفها البدء بأجراء الانتخابات وعند انتهاءعملية الانتخاب تبدأ اللجان بفرز الاصوات الخاصة بالنقيب وإبلاغنا النتيجة تليفونيا ثم تستمر في فرز الاصوات الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النقابة .

القيوم :

وعند الساعة الثانية عشرة وخمس دقائق اتصلت بنا نقابة القيوم الفرعية وأبلغتنا بلسان الأستاذ أمين الهواري رئيس اللجنة أن جميع الناخبين المقيدين بكشف نقابة القيوم الفرعية هو ٢٩ محامياً أحدهم محتقل والباقيون وعندهم ٢٨ ناخباً حضروا وأدلو بأصواتهم جميعاً ومن ثم بدأت اللجنة بفرز الاصوات فكانت النتيجة بالنسبة لانتخاب النقيب كالآتي :

القيوم :

الأستاذ أحمد الحواجه ٢٧ صوتاً ، الأستاذ مصطفى محمد البرادعي صوتاً واحداً ، الأستاذ سعد الامر لا شيء .

وفي الساعة الواحدة والدقيقة الخمسين اتصلت بنا نقابة حمياط الفرعية وأبلغتنا أن عدد الناخبين ٣١ وأدلو بأصواتهم وبفرزها كانت النتيجة كالآتي بالنسبة للنقيب :

حمياط :

الأستاذ أحمد أنقوجه ٣٦ صوتاً ، الأستاذ مصطفى محمد البرادعي لا شيء ، الأستاذ سعد الامر لا شيء .

وإن النتيجة بالنسبة للأعضاء كالآتي :

إنه في يوم الجمعة ١٣ يونيو سنة ١٩٦٩ الساعة العاشرة صباحاً بمقر النقابة المصانة فتح المحضر بحضورنا نحن راقب حنا عضو مجلس النقابة ورئيس اللجنة العامة للإشراف على الانتخابات ومحمّد أبو الفضل الجيزاوي عضو المجلس وعضو اللجنة لانبأت ما يأتي :

تفقدنا اللجان الانتخابية وعيننا من بين الناخبين أعضاء للجان بدلاً من الأعضاء الذين اعتذروا ولما اكتمل أعضاء اللجان العشرة أشرفنا على تسليم رؤساء اللجان المضاريف الموجود بها تذاكر الانتخاب المخصصة لانتخاب النقيب والتذاكر المخصصة لانتخاب الأعضاء وكلها مستومة بالقسم الاحمر وتسليمهم كذلك كشوف الناخبين الخاصة بلجانهم .

ثم بدأنا في الاتصال تليفونيا بالنقابات الفرعية لمعرفة عدد الحاضرين بمقر كل نقابة فرعية ومتابعة عدد الحاضرين بمقر النقابة العامة .

وفي الساعة الحادية عشرة صباحاً وعشرين دقيقة كان عدد الحاضرين من الناخبين كالآتي :

١٤٦٨	القاهرة
١٣٠	الجيزة
٢٨	القيوم
٢٠	بنى سويف
٦٠	إثنيا
٥٦	أسيوط
٤٩	سوهاج
٣٤	قنا
١٠	أسوان
٤٠٠	الاسكندرية
١٠٠	طنطا
٨٠	المنصورة
٤٠	دمهور
٨٠	الزقازيق
٢٥	كفر الشيخ
٤٨	شبين الكوم
٣١	حمياط
١٥	بنها
٣٦٧٤	المجموع

فقط ألفان وستمائة وأربعة وسبعون ناخباً لا غير

٠٠٠	الاستاذ سعد الامير	١٢ صوتا	الاستاذ ابراهيم ابراهيم درويش
		٣٠ صوتا	الاستاذ احمد الخطيب
		٣٠ صوتا	الاستاذ احمد محمود مجاهد
		١ صوتا	الاستاذ احمد نبيل الهلال
		٣٠ صوتا	الاستاذ احمد يحيى عبد الفتاح
		٣٠ صوتا	الاستاذ اسطفان ياسين
		٣ صوتا	الاستاذ السيد عبد المجيد عوض
		٢٩ صوتا	الاستاذ حسن الطوبجي
		٢٨ صوتا	الاستاذ حسنى المناديل
		٥ صوتا	الاستاذ شكرى ديمترى
		٣١ صوتا	الاستاذ عيد الحميد الجبل
		٢٦ صوتا	الاستاذ عبد الله على حسن
		١ صوتا	الاستاذ عثمان طاهيا
		٤ صوتا	الاستاذ عدلى عبد الشهيد
		٢٨ صوتا	الاستاذ فكري افغا
		٢٧ صوتا	الاستاذ فهمى ناشد
		١٨ صوتا	الاستاذ فؤاد عيد
		٢٩ صوتا	الاستاذ كمال حليم
		٢٩ صوتا	الاستاذ ماهر محمد على
		٢٣ صوتا	الاستاذ محمد فتحي الكيلاني
		١ صوتا	الاستاذ محمد كامل مصطفى
		٢٦ صوتا	الاستاذ محمد فهمى امين
		١٨ صوتا	الاستاذ محمد محمود عبد ربه
		٢٦ صوتا	الاستاذ محمود عبد الحميد سليمان
		٩ صوتا	الاستاذ مصطفى فهمى بهيج
			الزقازيق :

وفى الساعة الثانية والدقيقة الخمسين بعد الظهر
اتصل بنا الاستاذ سعد الشافعى رئيس نقابة الميزة
الزقازيق وأبلغنا أن نتيجة فرز الاصوات بالنسبة
للقريب كالاتى مع العلم بان عدد الناخبين الذين
ادلوا باصواتهم هو ٩٢ ناخبا :

١١	الاستاذ احمد الحواجه	٧٤ صوتا
١٥	الاستاذ مصطفى محمد البرادعى	١٨ صوتا
-	الاستاذ سعد الامير	٠٠ صوتا

التنصيب

الجزء

وأبلغتنا نقابة المنيا بلسان رئيسها الاستاذ ومزى
حنا أن عدد الناخبين بلغ ٨٠ وأن نتيجة انتخاب
القريب كالاتى :

٥١	الاستاذ احمد الحواجه	
٢٩	الاستاذ مصطفى البرادعى	١١٠ صوتا
	الاستاذ سعد الامير	٣٢ صوتا
		الاستاذ احمد الحواجه
		الاستاذ مصطفى البرادعى

نتيجة اللجنة التاسعة				نتيجة اللجنة السابعة			
وابلفنا الأستاذ محمد أحمد عيسى رئيس اللجنة التاسعة بالقاهرة أن عدد الناخبين بها ١٨٤ ناخبا وإن ما حصل عليه من المرشحين لمركز النقيب هو :				١٢١	٤٦	-	١٦٨
الأستاذ أحمد الحواجه				نتيجة اللجنة الرابعة			
الأستاذ مصطفى البرادعى				١٠٣	٥٧	١	١٦٢
الأستاذ سعد الأمير				١			
باطل				-			
وقد وردت لنا نتائج اللجنتين الرابعة والسابعة كتابة موقعا عليهما من رئيس اللجنتين وأعضائهما فتأخر عليهما بالنظر. والارفاق °				الجملة			
				٨٣٧	٢٩٤	٤	١١٣٧
							٢

وتوالت نتائج انتخابات النقيب التى بلغت لنا تليفونيا من المحافظات وكتابة من لجان القاهرة فكانت النتيجة النهائية كالآتى :

ما قبله	الأستاذ أحمد الحواجه	الأستاذ مصطفى البرادعى	الأستاذ سعد الأمير	أصوات باطلة	الجملة
٨٣٧	٢٩٤	٢	٢	١١٣٧	٤٥٧
٣٤٨	١٠٧	١	-	١٠٠	٥٢
٥٠	٤٩	-	-	١٧	٥٩
٢٥	٢٨	-	-	٦٢	٣٥
١٣	٤	-	-	٥٩	١٢٠
٤٣	١٦	-	-	١٥٥	١٤٤
٥١	٧	-	-	١٨٢	١٦٦
٣٥	-	-	-	١٩٥	٢٠٦
٥١	٧	-	-	٣١٤٧	
٨٧	٣٣	-	-		
٦٩	٨٢	-	-		
٧٦	٦٦	١	١		
٩٨	٨٣	-	-		
١٠٥	٥٨	١	٢		
١٣١	٦٣	١	-		
٣٥٣	٥١	١	١		
٢١٧٢	٩٥٢	١١	١٢		

وهنا أعلننا انتخاب الأستاذ أحمد الخواجه نقيباً للمحامين وكانت الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر .

وعلى اثر ذلك دعا الاستاذ لعين الصندوق
اعضاء الجمعية العمومية للنظر في الحساب الختامي
وبدا حديثه بتهنئة المحامين بانتخاب الأستاذ أحمد
الخواجه نقيباً ثم عرض على الجمعية العمومية حسابات
السنوات الثلاثة المذكورة والتجاوز لم يحصل في
السنوات ٦٦ و ٦٧ و ١٩٦٨ ومشروع ميزانية ١٩٦٩
أرباب الصرف في سنتي ٦٧ و ١٩٦٨ حسبما أقره
مجلس النقابة فوافقت الجمعية العمومية على حسابات
السنوات ٦٦ و ٦٧ و ١٩٦٨ وأقرت التجاوز المذكور
بالاجماع كما أقرت مشروع ميزانية سنة ١٩٦٩ .

ثم تحدث الأستاذ النقيب أحمد الخواجه فذكر
المحامين على تقديهم العاليه وقال ان قرار حسابات
النقابة بالاجماع دليل على سلامة النهج الذي سارت
عليه النقابة خلال السنوات الثلاث الأخيرة .

وقد تواتر ورود نتائج فرز أصوات المرشحين
لعضوية مجلس النقابة العامة من لجان القاهرة
والمحافظات فראينا افراد كشوف تفرغهم لجميع نتائج
الفرز الواردة من جميع اللجان لافاقه بهذا المحضر .

وقد وردت لنا شكوى من الاستاذ شكري ديمتري
بان الدائرة الخامية بالقاهرة لم تتوافر فيها السرية
ولا النظام وكان ذلك في الساعة الثانية بعد الظهر
فاحلنا على الزميل الاستاذ محمد أبو الفضل
المجيز لوى عضو اللجنة العامة للإشراف على الانتخابات
لقام سيادته بالتوجه الى اللجنة وفحص الشكوى
وأمر عليها بأنه وجد النظام دخل اللجنة والسرية
تامة وكل نائب يلقى بصوته في سرية لئلا وقد
أدركت الشكوى بهذا المحضر .

كما وردت لنا في الساعة الثالثة بعد الظهر من
الزميل الاستاذ عبد الحليم حسن رمضان بان بعض
النتائج الاولى لانتخابات النقيب أديمت بالمتفرغون
وان ذلك يؤثر في إجراءات الانتخابات ولما كنا لم
نقم بإذاعة أية نتائج حتى ذلك الوقت فقد تهيأ
لورا بعدم إذاعة أية نتائج الا بمحرفتنا بعد أن يكتمل
ورود باقي النتائج وأشرنا بذلك على المسيسكوى
وأدركت بالمحضر .

وفي الساعة ٩ والنصف مساء تسلمنا من اللجنة
الرابعة من لجان القاهرة محضراً موقعا عليه من
الرئيس والاعضاء وكشف تفرغ التفرغ التي
حصل عليها اعضاء النقابة وكشف الناخبين المؤثر
عليه أمام أسماء من حضروا وأدلو بأصواتهم
ومعظروا بإذاعته لتذاكر الانتخاب الصحيحة

والباطلة وصندوق انتخاب النقيب وبه معظروا
يحوى تذاكر الناخبين وصندوق انتخاب الاعضاء
وبه تذاكر انتخاب الاعضاء وقد ختمت المظارف
والصناديق بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وبعد ن
وضعنا محضر الانتخاب والكشف الخاص بالناخبين
وكشف التفرغ في معظروا ختمنا بالشمع الاحمر
بخاتم النقابة وسلمنا الصناديق والمظارف للسيد/
غالى صبرى رئيس السكرتارية ووقع .

وسلمت اللجنة التاسعة بالقاهرة محضراً وكشف
للتفرغ وكشف الناخبين وقد وضعناها في معظروا
ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة كما سلمنا
صندوق انتخابات الاعضاء ووضعنا به معظروا تذاكر
النقيب ومعظروا تذاكر الاعضاء بعد ختمها بالشمع
الاحمر ومعظروا قفل والمحتاج ختم بالشمع الاحمر
وسلمنا الصناديق وبه المظارف للسيد / غالى صبرى
رئيس السكرتارية .

وسلمنا لجنة بنى سويف معظروا مختوما بالشمع
الاحمر بخاتم نقابة بنى سويف مكتوب عليه ان به
لوائح انتخاب النقيب ومحضر الانتخاب وأوراق
انتخاب الاعضاء ومحضر الفرز والتذاكر المتبقية
وأجزاء تذاكر بطاقات الانتخاب وقد سلمنا للسيد/
غالى صبرى رئيس السكرتارية ووقع .

وسلمنا الاستاذ محمد رشاد سالم رئيس لجنة
الانتخاب ببنها معظروا لوائح الانتخاب ومحضر
الانتخاب والتذاكر المتبقية ووضعناها بمعظروا ختم
بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد / غالى
صبرى رئيس السكرتارية ووقع .

وسلمنا الاستاذ على منصور رئيس اللجنة الاولى
بالقاهرة محضر الانتخاب وكشف الناخبين وكشف
التفرغ ومعظروا به الأجزاء المزورة من البطاقات
والتذاكر التي لم تستعمل ومعظروا آخر به تذاكر
الانتخاب (الاصوات الصحيحة) لانتخاب الاعضاء
ومعظروا ثلثاً به الاصوات الباطلة ومعظروا رابع
به الاصوات الباطلة وقد وضعت الأوراق والمظارف
المذكورة وبعد مراجعة النتيجة من واقع محضر الفرز
على كشوف التفرغ وضمت جميعها في معظروا واحد
ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد/
غالى صبرى رئيس السكرتارية .

وسلمنا الاستاذ حنا ناروز رئيس اللجنة الخامسة
بالقاهرة محضر الانتخاب وكشف الناخبين وكشف
التفرغ ومعظروا به أجزاء البطاقات الخاصة
بالناخبين ومعظروا ثان به تذاكر انتخاب النقيب
وثالث به تذاكر انتخاب الاعضاء ورابع به التذاكر
للتبعية من انتخاب النقيب وخامس به التذاكر

وسلمنا الاستاذ عبد المظيف الاصبى رئيس اللجنة السابعة بالقاهرة محضر الانتخاب وكشوف التفريغ وكشف الناخبين وسبعة مظاريف بها تذاكر الانتخاب لتلقيب والاعضاء والتذاكر التى لم تستعمل والتذاكر الباطلة وكوب البطاقات ووضعت كلها داخل منظوف كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلمت للسيد/ غالى صبرى ووقع .

وقد اتصلت بنا لجنة الاسكندرية ولجنة كفر الشيخ وأبليت نتائج انتخابات الاعضاء تليفونيا وأدرجت بكشوف التفريغ وذلك فى الساعة الثانية عشرة منتصف ليل ١٤/١٣ يونيه سنة ١٩٦٩ .

ثم سلمنا الاستاذ احمد شوقي الخطيب رئيس اللجنة السادسة محضر الانتخاب وكشف الناخبين وكشوف التفريغ وتسبع مظاريف تحوى اوراق الانتخاب لللقيب والاعضاء والاوراق التى لم تستعمل وكوب البطاقات وقد وضعناها فى منظوف كبير وختمت بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلمناه للسيد غالى صبرى رئيس السكرتارية ووقع .

ثم سلمنا الاستاذ رفعت محمد سويلم عضو اللجنة العاشرة محضر الانتخاب وكشف الناخبين وكشوف التفريغ ومظاريف عدد ٦ بها اوراق انتخاب النقيب والاعضاء والتذاكر التى لم تستعمل وكوب البطاقات وقد وضعت جميعها فى منظوف ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة ووضعت فى الصندوق ووضعت المحاضر وكشف الناخبين وكشوف التفريغ فى منظوف سابع ووضع لذلك بالصندوق الذى ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة ووضع مفتاحه مع مفتاح الصندوق الكبير الذى وضعت به جميع المظاريف الخاصة باللجان التى تسلمنا اوراقها بمنظوف صغير احتفظنا به نحن تسليمه مع هذا المحضر باكر من يرى مجلس النقابة تسليمه اليه .

وابقى تفريغ جميع كشوف الاعضاء واعلان النتيجة لباكر حتى ترد محاضر انتخاب اللجان التى لم ترد بعد .

وقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة الثانية عشرة دقائق بعد منتصف الليل .

اميد فجع المحضر يوم السبت ١٤ يونيو ١٩٦٩ الساعة الواحدة بعد الظهر بعرفتنا نحن راقب حنا ومحمد أبو الفضل الجيزاوى حيث ورد صندوق واوراق انتخابات لجنة الاسكندرية وتم الاطلاع على محاضر الانتخاب والفرز ومضاهاة النتيجة على البيانات التى أبلغت لنا أمس تليفونيا فوجدت

لنتيقه من انتخاب الاعضاء وضعت جميعها فى منظوف كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد غالى صبرى رئيس السكرتارية ووقع بالاستلام .

وسلمنا الاستاذ سليمان العقاد رئيس اللجنة الثانية صندوق انتخاب النقيب وصندوق انتخاب الاعضاء ومنظوف به تذاكر انتخاب تلقيب ومنظوف ثان به التذاكر للبيضاء التى لم تستعمل فى انتخاب النقيب ومنظوف ثالث به تذاكر انتخاب الاعضاء واربعة به تذاكر البيضاء التى لم تستعمل فى انتخاب الاعضاء وخامس به كوب البطاقات الخاصه بالناخبين وكشف الناخبين ومحضر الانتخاب وكشف تفريغ أصوات انتخاب الاعضاء وقد وضعت جميع الاوراق والمظاريف فى منظوف كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلم للاستاذ غالى صبرى رئيس السكرتارية ووقع .

وقد أرسلت لجنة الجيزة صندوقين مختومين بالشمع الاحمر بخاتم النقابة الفرعية وبها جميع اوراق الانتخاب التى بليت تجميعها تليفونيا وقد أبقينا الصندوقين مختومين بحفظهما وسلمناهما للسيد/ غالى صبرى رئيس السكرتارية ووقع .

وقد سلمنا الاستاذ عمر الماوى رئيس لجنة ططا محضر الانتخاب وكشوف الناخبين وكشوف التفريغ ودفتر الحضور ومنظوف به تذاكر انتخاب النقيب والاستاذ احمد الحواجة وثان به تذاكر انتخاب الاعضاء وثالث به تذاكر انتخاب النقيب التى لم تستعمل وخامس به تذاكر الانتخاب للاعضاء التى لم تستعمل وسادس به كوب بطاقات الانتخاب وقد وضعناها جميعها فى ظرف ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلم المنظوف للسيد/ غالى صبرى ووقع .

وقد سلمنا الاستاذ محمد طه عرنس رئيس اللجنة الثالثة بالاستاذ اوراق انتخاب الاستاذ النقيب والاعضاء والتذاكر التى لم تستعمل الاستاذ النقيب والاعضاء والتذاكر التى لم تستعمل وجزء البطاقات ومحضر الانتخاب وكشوف الناخبين وكشوف التفريغ فى مظايف وضعت بمنظوف كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد/ غالى صبرى ووقع .

وسلمنا الاستاذ سامى عازز جبران رئيس اللجنة الثالثة بالقاهرة اوراق الانتخاب ومحاضر والتذاكر المستعملة والتى لم تستعمل فى مظاريف وضعت بمنظوف كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة بعد مراجعة كشوف التفريغ وسلمت للسيد/ غالى صبرى ووقع .

٣ - ثابت بمحضر فرز لجنة الفيوم أن الاستاذ جمال عبد القادر حصل على صوت واحد بينما التاب في كشف التبليغ التليفوني أمام اسمه ٠٠ (صفر)

وإزاء ذلك فضضنا الظروف الخاص بتذاكر انتخاب أعضاء المجلس بلجنة الفيوم وأعدنا فرضا بمعرفتنا فثنين لنا صحة البيانات الواردة بمحضر فرز اللجنة .

فعرضنا الأمر على الاستاذ أحمد الخواجه تقيب المحامين فقام بنفسه بمراجعته تذاكر الانتخاب وأطلع على محضر فرز لجنة الفيوم فتحقق من مطابقة النتائج الثانية بمحضر اللجنة للأصوات التي نالها كل مرشح طبقا لتذاكر الانتخاب وإن الخطأ كان في التبليغ التليفوني وقد تم تفريغ الأصوات في كشف المحالطات المرفق بالمحضر .

وبالسؤال عن تلقى التبليغ التليفوني من لجنة الفيوم فاضح أنه الاستاذ أحمد يحيى عبد الفتاح وأنه لا يذكر اسم من أبلغه النتيجة التي دونها كما سمعها .

وقد أعدنا وضع المحاضر في مظلوف ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة كما أعدنا وضع تذاكر الانتخاب في مظلوف ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة ووضعنا الظروف مع الظروف الثالث الذي ورد لنا من لجنة الفيوم داخل مظلوف كبير ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة ووضعناه في غرفة السكرتارية المحفوظ بها أوراق وصناديق الانتخاب وأغلقتنا الحجره بالمفتاح ووضعنا على بابها الشمع الأحمر وختمناه بخاتم النقابة واحتفظنا بمفتاح الصندوق ومفتاح الحجره وخاتم النقابة مع رئيس اللجنة العامة للإشراف على الانتخاب .

وأقلل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة الرابعة بعد الظهر .

أعيد فتح المحضر يوم الأحد ١٥ يونيو سنة ١٩٦٩ الساعة الثانية عشرة ظهرا بدار النقابة بمعرفتنا نحن راجب حنا ومحمد أبو الفضل الجيزاوي حيث وردت للنقابة أوراق انتخاب أعضاء مجلس النقابة بلجنة سوهاج وبلجنة أسيوط وبلجنة الزقازيق وكل منها داخل مظلوف مختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة الفرعية وقد تسلمها السيد/ غالي صبرى بإصمالة .

مطابقة تماما سواء بالنسبة لنتيجة انتخابات الاستاذ النقيب أم بالنسبة لانتخاب الأعضاء وقد أعيد وضع الأوراق بالصندوق وقفلته بالمفتاح الذي وضع في ظرف خاص ختم بالشمع الأحمر لحفظه بخزانة النقابة مع مفاتيح الصناديق الأخرى وقد تأخر منا على محضر الفرز بالنظر .

لجنة قنا :

كما ورد لنا مظلوف به أوراق لانتخاب الاستاذ النقيب والأعضاء بلجنة قنا وافتحه والإطلاع على نتيجة الفرز ومضاماتها بالنتيجة التي أبلغت لنا تليفونيا اتضح مطابقتها لها وقد تأخر منا على المحضر بالنظر وأعدنا الأوراق الى مظلوف ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد/ كمال اسحق السكرتير بالنقابة .

لجنة المنصورة :

ورد لنا من لجنة المنصورة مظلوف مختم بالشمع الأحمر وافتحه وجد به دفتر الحضور وكشف الناخبين ومحضر الانتخاب ومحضر الفرز وكشف التفريغ وسنة مظاريف مختمة بالشمع الأحمر بها تذاكر انتخاب النقيب والأعضاء التي استحصلت في الانتخاب والتي لم تستحصل وكسب البطاقات وبعد التحقق من مطابقة النتائج الثابتة بالمحضر للنتائج التي أبلغت تليفونيا أعيد وضع جميع الأوراق والمظاريف الستة المختمة داخل مظلوف كبير ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد/ كمال اسحق .

لجنة الفيوم :

ووردت لنا أوراق انتخاب لجنة الفيوم في ثلاثة مظاريف مختمة بالشمع الأحمر فضضنا أحدها الخاص بمحاضر الانتخاب والفرز ومضاماتها بالنتيجة التي أبلغت أمس تليفونيا تبين أن هناك خلافا في عدد الأصوات التي حصل عليها ثلاثة من المرشحين هنا بيانها :

١ - ثابت بمحضر الفرز الموقع عليه من رئيس وأعضاء لجنة الفيوم أن الاستاذ إبراهيم إدريس درويش حصل على سبعة أصوات بينما الثابت في كشف التبليغ التليفوني أمام اسمه ٠٠٠ (صفر)

٢ - ثابت بمحضر فرز لجنة الفيوم أن الاستاذ أحمد محمود مجاهد حصل على ٢٢ صوتا بينما الثابت في كشف التبليغ التليفوني أمام اسمه ٠٠٠ (صفر) .

سوهاج :

يطابق المبين بمحضر الانتخاب ثم رأينا إعادة فرز التذاكر فبين أن هناك ستة عشر صوتاً باطلاً بسبب تكرار أسماء بعض المرشحين في الورقة الواحدة في إحدى عشر ورقة وشطب أحد الأسماء وكثافتها بجبر مخالف في خمسة أوراق فاشترنا على كل منها بالبطان ووضعناها في مظروف خاص وأعدنا تفريغ التذاكر الصحيحة في كشف خاص وقمنا عليه وإرفق بالمحضر مبيناً به الأصوات الصحيحة التي نالها كل مرشح ووضعنا التذاكر الصحيحة وعددها ٧٦ تذكرة في ظرف خاص والأصوات الباطلة وعددها ١٦ في ظرف خاص وشحنها بالشمع الأحمر ووضعنا الثلاثة مظاريب الأصلية مع الطرفين المجهدين المسار إليها صورة من كشف التفريغ الذي أجريته في مظروف كبير ختمناه بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وسلمناه للسيد كمال اسحق .

ملاحظة :

بفرز أوراق النقيب وجلت مطابقة للثابت بمحضر الفرز وبالتذاكر وقد وقمنا على محضر الفرز بالنظر وفي الساعة الواحدة والربع بعد ظهر اليوم ورد لنا طلب من الأستاذ عبد العظيم الجزار بأعادة فرز بصوات الناخبين بالأقاليم والقاهرة وإقرنا عليه بالنظر والأوراق .

وفي الساعة ٣:٤٥ بعد ظهر اليوم ورد لنا طلب من الأستاذين أحمد نبيل الهلال وأحمد محمود مجاهد يطلب إعادة فرز الأوراق الخاصة بالمرشحين المذكورين وبالأستاذ كمال حليم إبراهيم فأشرنا عليه بالأوراق بالمحضر .

وقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر وأرسلنا برقيات لباقي المحافظات التي لم ترد أوراقها لسرعة إرسال أوراق الانتخاب حيث يتوقع النتائج النهائية على ورود الصادق وأوراق الانتخاب من تلك المحافظات .

لجنة الجيزة :

أعيد فتح المحضر يوم الاثنين ١٦ يونيو ١٩٦٩ الساعة العاشرة صباحاً بمقرتنا نحن راقب حسنا ومحمد أبو الفضل الجيزاوي حيث بدأنا في إعادة فرز أوراق الانتخاب الأستاذ النقيب والأعضاء بلجنة الجيزة وبفض الإختام الموضوع على الصندوق الذين وردت بهما أوراق الانتخاب من لجنة الجيزة وجد بأولها الخاص بالنقيب تذاكر انتخاب أعضاء المجلس الثابت بالمحضر أن بها عدد ١٢٠ بطاقة صحيحة و ٢٢ بطاقة باطله كما وجدنا بالصندوق الخاص بانتخاب الأعضاء باقي التذاكر التي لم تصل وعددها ١٠٨ من تذاكر النقيب ومثلها من تذاكر الأعضاء وبسدها بمقرتنا وجد العدد صحيحاً وهي

وقمنا بفتح المظروف الخاص بلجنة سوهاج فوجدنا به دفتر أسماء وتوقيعات الناخبين الذين حضروا عليه الانتخاب ومحضر الانتخاب ومحضر فرز الأصوات وأربعة ظروف تحوي التذاكر الخاصة بانتخاب النقيب وانتخاب الأعضاء والتذاكر التي لم تستعمل وكلها مغلفة بالشمع ومختومة بخاتم النقابة وبمضاهاة عدد الأصوات التي نالها كل مرشح لمضوية مجلس النقابة على الأصوات التي أبلغت تليفونيا وأدرجت بكشوف التفريغ تبين مطابقتها تماماً وقصد وقمنا بالنظر على دفتر ومحاضر الانتخاب والفرز وأعيد وضع دفتر المحاضر والمظاريب الأربعة المختومة كما هي داخل مظروف كبير ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد/ كمال اسحق سكرتير النقابة ووقع .

لجنة أسبوط :

ثم قمضنا المظروف الخاص بلجنة أسبوط فوجدنا به محضر جلسه الجميعه العمومية ودفتر أسماء الناخبين الذين حضروا وكشف الناخبين ومظروف به كعوب بطاقات الانتخاب ومظروف به تذاكر الانتخاب التي لم تستعمل في انتخاب النقيب وآخر به تذاكر الانتخاب التي لم تستعمل في انتخاب الأعضاء ومحضر فرز صندوق انتخاب الأعضاء النقيب ومحضر فرز صندوق انتخاب الأعضاء بمضاهاة النتيجة المبينة بالمحضرين على النتيجة التي أبلغت تليفونيا وجلت مطابقة تماماً . وقد تأثر على المحضرين بالنظر وقد راجعنا بالتذاكر عدد الأصوات التي نالها كل من الأستاذين أحمد محمود مجاهد وأحمد نبيل الهلال على عدد الأصوات الممنونة بمحضر الفرز والتي أبلغت تليفونيا فوجلت صحيحة وبمطابقته لما أثبت بمحضر الفرز ولما أبلغ تليفونيا وقد أعيد وضع جميع الأوراق والمظاريب الخاصة بلجنة أسبوط بمظروف كبير ختم بالشمع الأحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد/ كمال اسحق سكرتير النقابة .

لجنة الزقازيق :

ثم قمضنا المظروف الخاص بلجنة الزقازيق وجدنا به ثلاثة مظاريب الأول به محضر الاجتماع والثاني به دفتر قيد أسماء الناخبين وكشف الناخبين وكشوف التفريغ الخاصة بالنقيب والأعضاء . والثاني به تذاكر الانتخاب التي استعملت وعددها ٩٢ والتي لم تستعمل وعددها ١٨ بالنسبة للنقيب و ١٨ بالنسبة للأعضاء ثم قمضنا المظروف الذي به تذاكر الانتخاب فبين أن ما استعمل منها هو ٩٤ وما لم يستعمل هو ١٨ لكل من النقيب والأعضاء

اختلافه سليمة وذلك بعد فتح حجرة السكرتارية التي كانت بها الصناديق والتي كان بابها مختوماً. كذلك بالشمع الأحمر يخاتم النقابة بالفتح الذي كنا محتفظين به معنا وكانت الاختام على السباسب سليمة فوجدنا بالصندوق محضر الانتخاب وكشف الناخبين وكشوف التفريغ وسنة مقاريف بها أوراق الانتخاب النقيب والأعضاء والتذاكر التي لم تستعمل وكوب بطاقات الناخبين ومظروف به عدد ٢٥ تذكرة انتخاب ياطله وقد اطلعت عليها اللجنة وأقرت بطلانها للأسباب المبينة بها وبقرض الاصوات الباقية وجعلت بينها أربعة عشر صوتاً أخرى باطلة. واحتواء احتواها على ١٧ اسماً واحتواء احتواها على اسم غير مرشح واحتواء الاصوات الأخرى على اسم مسكر واحد للمرشحين وبذلك أصبح عدد الاصوات الباطلة ٣١ صوتاً. وبقرض الاصوات الخاصة بانتخاب النقيب اتضح أنها كالآتي :

الاستاذ أحمد الحواجة (١٥٤) الاستاذ مصطفى محمد البرادعي (٥١) الاستاذ سعد الأمير (١) صوت واحد .

ثم قامت اللجنة بتفريغ الاصوات الصحيحة بالنسبة للأعضاء في كشفين توقع عليهما مثباً وأرفق أحدهما بالمحضر ووضع الآخر مع المقاريف الموجودة بها لأوراق الانتخاب ووضعت في مظروف كبير ختم بالشمع الأحمر يخاتم النقابة وسلم للسيد كمال اسحق سكرتير النقابة ووقع .

شعبان الكوم :

ثم استحضرننا أوراق الانتخابات التي أجريت بالنقابة الفرعية بشعبان الكوم وأطلعنا على محضر اجتماع الجمعية العمومية ومحضر إجراء الانتخابات بالنسبة للنقيب والأعضاء وتذاكر الانتخاب وكوب البطاقات والتذاكر البيضاء للنقيب والأعضاء التي لم تستعمل وإمراجتها على كشوف التفريغ الواردة مع الأوراق اتضح مطابقتها للتأيت بتذاكر الانتخاب وللتبليغ والتليفوني وقد أعيد وضع أوراق الانتخاب والتذاكر المستعملة والتذاكر البيضاء وكوب البطاقات ومحاضر الانتخاب والقرض وكشوف التفريغ في مظروف ختم بالشمع الأحمر يخاتم النقابة وسلم للسيد كمال اسحق سكرتير النقابة وتوقع .

جنة أصوان :

وقد ورد لنا اليوم أوراق لجنة الانتخاب من نقابة أصوان الفرعية داخل مظروف مختوم بالشمع الأحمر يخاتم النقابة الفرعية بأصوان وبفضوجدنا بداخله مرفقين مختومين بالشمع الأحمر كذلك أولهما به محضر اجتماع الجمعية العمومية ومحضر قرض أصوات انتخاب النقيب ومحضر قرض أصوات انتخاب الأعضاء

التبقي من المائتين وخمسين تذكرة المسجلة للجنة بعد استنزال ١٤٢ تذكرة استعملت في الانتخاب.

وبالإطلاع على التذاكر التي ابطلتها لجنة الجيزة وأشرت عليها بالإبطال اتضح أن منها ١٩ تذكرة ابطلت بحق لأن بكل منها اسماً مكرراً لأحد المرشحين .

٣ تذاكر ابطلت بغير حق لجرد ورود اسم الاستاذ كمال توفيق بها . ولما كان الاستاذ كمال توفيق لم يتنزل إلا في يوم ١٢ يونيو سنة ١٩٦٩ السابق على يوم الانتخاب مباشرة ولم يتسنى عرض التنازل على مجلس النقابة ليت في الأمر كما لم يتسنى إبلاغ التنازل للجان الانتخاب بالمحافظات ولا شطب الاسم من كشوف المرشحين التي كانت قد أرسلت فعلاً للمحافظات قبل التنازل ولذلك تم اعتبار هذه الاصوات الثلاثة صحيحة وفقاً لممارسات عليه اللجان الأخرى . وقد لاحظنا أثناء إعادة قرص الاصوات أن هناك صوتين آخرين باطلان تكرر اسم الاستاذ محمد فتحي الكيلاني بأسمائهما واسم محمد محمود عبد ربه بفائيتهما فأشرنا عليهما بالإبطال لهذا السبب كما أشرنا على الثلاثة أصوات التي ابطلتها النقابة الفرعية بالجيزة بأنها تمتاز بصحة للأسباب السابق ذكرها وأعدنا تفريغ لتذاكر الانتخاب فوجدت النتيجة بالنسبة للنقيب كالآتي :

١١٠ للاستاذ أحمد الحواجة و ٣٢ للاستاذ مصطفى محمد البرادعي .

وهذه النتيجة مطابقة لما ورد بالمحضر ولما أبلغ لنا تليفونيا .

كما تمنا بتفريغ تذاكر الانتخاب بالنسبة للأعضاء وبينت به الاصوات التي حصل عليها كل من المرشحين وتم التوقيع عليه منا وأرفق بأوراق الانتخاب التي وضعناها في مقاريف ختمت بالشمع الأحمر كما وضعت الـ ٢١ تذكرة الباطلة بمظروف خاص ختم كذلك بالشمع الأحمر ووضعت الأوراق والمقاريف داخل مظروف كبير ختم بالشمع الأحمر يخاتم النقابة وسلم للسيد كمال اسحق سكرتير النقابة ووقع .

لجنة القاهرة ٢

ثم استحضرننا الصندوق الموضوع به أوراق انتخابات اللجنة المباشرة من لجان القاهرة وغتحننا بالفتح الذي كنا محتفظين به في مظروف مختوم بالشمع الأحمر بعد فكه يعرفنا كما قبضنا الشمع الأحمر الموضوع على الصندوق والذي وجدنا

جميعها الى منظروف كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم
انتقابه وسلم للسيد كمال اسحق سكرتير النقابة
ووقع .

جئته خلفا :

ثم استحضرننا أوراق الانتخاب التي كانت قد
سلمت لنا مساء يوم الجمعة ١٢/٦/٦٦ من السيد
رئيس نقابة طنطا الفرعية ووضعتها في منظروف
ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة فوجدنا الاختام
سليمة وبغتها وجدنا دفتر حضور الناخبين وشفوف
الناخبين وكشفوف التفريغ ومنظروف به تذاكر الانتخاب
النقيب الاستاذ احمد الحواجه وثاني به تذاكر
انتخاب الاعضاء وثالث به تذاكر انتخاب النقيب
الاستاذ البرادعي ورابع به تذاكر انتخاب النقيب
التي لم تستعمل وخامس به تذاكر انتخاب الاعضاء
التي لم تستعمل وسادس به كعوب البطاقات كما
وجدنا كشفوف تفريغ الاصوات عدد ٦ وبمراجعه
الثابت بمحاضر الفرز على الثابت بتذاكر الانتخاب
والنتيجة التي ابلغت تليفونيا للنقابة اتضح بمطابقتها
وقد اعيدت الاوراق والمطاريق ووضعت في منظروف
كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلم للسيد
كمال اسحق سكرتير النقابة ووقع .

وبعد تجميع الاصوات الصحيحة التي حصل
عليها كل من المرشحين واثباتها في عدة كشوف
أرفقنا احدها بهذا المحضر بعد التوقيع عليه منها
كانت النتيجة النهائية للاعضاء الذين فازوا هم :

- ١ - الاستاذ اسطفان باسيل وقد حصل على
١٨٥٧ صوتا ألف وثمانمائة وسبعة وخمسين
صوتا .
- ٢ - الاستاذ احمد يحيى عبد الفتاح وقد حصل
على ١٧٠٨ صوتا ألف وسبعمائة وثمانية أصوات
- ٣ - الاستاذ فكرى اغا وقد حصل على ١٦٨٤
صوتا ألف وستمائة وأربعة وثمانين صوتا
- ٤ - الاستاذ احمد الخطيب وقد حصل على ١٥٨٧
ألف وخمسمائة وسبعة وثمانين صوتا
- ٥ - الأستاذ محمد فهمي أمين وقد حصل على ١٥٣٨
وخمسمائة وثمانية وثلاثين , صوتا
- ٦ - الأستاذ حسنى المناديل وقد حصل على ١٥٢٢
ألف وخمسمائة واثنين وعشرين صوتا
- ٧ - الأستاذ عثمان ظاظا وقد حصل على ١٤٦٦
ألف وأربعمائة وستة وستين صوتا

وكعوب بطاقات الانتخاب وتذاكر انتخاب النقيب
وتذاكر انتخاب الاعضاء ومنظروف آخر به تذاكر
الانتخاب التي لم تستعمل وعددها ١٤ لكل من
النقيب والاعضاء .

وبمراجعة محاضر فرز الاصوات على التليغ
التليفوني اتضح مطابقتها تماما سواء بالنسبة
للقبيب أم بالنسبة للاعضاء وقد اعيد وضسم
المظروفين بأوراقهما - بعد التأشير على المحاضر منا
بالنظر - داخل منظروف كبير ختم بالشمع الاحمر
بخاتم النقابة وسلم للسيد كمال اسحق سكرتير
النقابة .

بني سويف :

ثم استحضرننا أوراق انتخاب لجنة بني سويف
التي كانت قد سلمت للمساء يوم الجمعة ١٣/٦/٦٦ .
داخل منظروف مختوم بالشمع الاحمر فوجدنا اختامه
سليمة وبغتها وجدنا ستة مطاريق : الاول بداخله
دفتر قيد أسماء الناخبين ومحضر جلسة الجمعية
العمومية واجراءات الانتخابات ولثاني بداخله ٢٦
تذكرة انتخاب الاستاذ النقيب ومحضر الفرز الخاص
به - والثالث بداخله ٢٦ تذكرة انتخاب أعضاء
المجلس ومحضر الفرز الخاص به . والرابع بداخله
١٤ تذكرة لانتخاب النقيب لم تستعمل والخامس به
١٤ تذكرة لانتخاب الاعضاء لم تستعمل والسادس
به ٢٠ كمبا لبطاقات الاعضاء وقد روجعت الاصوات
على الثابت بالمحضر فوجدت مطابقة كما روجعت
النتيجة على التليغ التليفوني فوجدت مطابقة . وبعد
التوقيع على المحاضر بالنظر اعيدت المطاريق والاوراق
والمظروف الكبير الذي كانت موضوعه فيه داخل
منظروف كبير ختم بالشمع الاحمر بخاتم النقابة وسلم
للسيد كمال اسحق سكرتير النقابة ووقع .

لجنة بنها :

ثم استحضرننا أوراق الانتخاب التي وردت من لجنة
بنها والتي كانت موجودة بمنظروف ختم بالشمع
الاحمر بخاتم النقابة ووجبت الاختام سليمة وبغتها
وجدنا محضر اللجنة ومعه كشف تفريغ وثلاثون
التي استعملت في انتخاب النقيب والتي استعملت
في انتخاب الاعضاء وعدد كل منها ١٧ وبمستلذات
التي لم تستعمل وعدد ثلاثة من تذاكر انتخاب
النقيب وثلاثة من تذاكر انتخاب الاعضاء وكعوب
بطاقات الناخبين وبمراجعة تذاكر الانتخاب على
النتيجة التي أثبتت بالمحضر والنتيجة التي ابلغت
تليفونيا اتضح صحتها ومطابقتها تماما وقد قمنا
على محضر الانتخاب والفرز بالنظر واعيدت الاوراق

ونظرا لان الستة عشر عضوا الذين فازوا بأكثر الاصوات ليس من بينهم ممثل لمحكمة استئناف بنى سويف ولا لمحكمة استئناف اسيوط فانه يتعين تقديم اول مرشحين عن هاتين اللأئتين على آخر الناجحين من الاعضاء وهم الخامس عشر والسادس عشر وهما الاستاذان أحمد محمود مجاهد ومحمد شبل زاهر فيحصل مجملها للاستاذان حسن الطوبجى ممثلا لمحكمة استئناف بنى سويف ومحمود عيسد الحميد سليمان ممثلا لمحكمة استئناف اسيوط ويصبح ترتيبها الخامس عشر والسادس عشر • ويسمح ترتيب من يليهما كالآتى :

الاستاذ أحمد محمود مجاهد السابع عشر

الاستاذ محمد شبل زاهر الثامن عشر

الاستاذ على الشريطى التاسع عشر

الاستاذ عبد العظيم الجزار العاشر

الاستاذ شكرى ديمترى الواحد والعشرين

وبلى هؤلاء باقى المرشحين بترتيب الاصوات التى حصلوا عليها طبقا لكشوف التفريغ المرفقة مع هذا المحضر والواقع عليها معا •

وقد أعلننا هذه النتيجة وكلفنا سكرتاريه النقابة بتبليغها للجرائد على أن يقوم مجلس النقابة باخطار الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى ووزير العدل ورئيس محكمة النقض ورئيس المحكمة الاداريه والعليا ورؤساء محاكم الاستئناف ومنظمات نقاب المحامين بالنول العربية والنقابات الفرعية بنتيجة الانتخابات وقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعه السابحه والنصف مساء ويسلم هذا المحضر مع مرفقاته للمشار اليها الى الاستاذ النقيب وكذلك مقاتيح الصناديق الموضوع بها المظاريف اقصاه بلجان الانتخابات والتى وضعتها فى مطروئين صغيرين كتب على كل منها بيان الارواق المحفوظة فى كل صندوق وختمنا المطروئين الموجود بهما المقاتيح بالشمع الاحمر •

اعضاء (راجع حنا)

اعضاء (محمد أبو الفضل الجيزاوى)

٨ - الاستاذ فهمى ناشد وقد حصل على ١٣٧١ ألف وثلاثمائة وواحد وسبعين صوتا

٩ - الاستاذ ماهر محمد على وقد حصل على ١٣٥٥ ألف وثلاثمائة خمسة وخمسين صوتا

١٠ - الاستاذ عبد الله على حسن وقد حصل على ١٣٣٨ ألف وثلاثمائة وثمانية وثلاثين صوتا

١١ - الاستاذ محمد فتحي الكيلانى وقد حصل على ١٣٢٤ ألف وثلاثمائة وأربعة وعشرين صوتا

١٢ - الاستاذ كمال حليم ابراهيم وقد حصل على ١٢٢٠ ألف ومائتان وعشرين صوتا

١٣ - الاستاذ عبد الحميد الجمل وقد حصل على ١١٠٦ ألف ومائة وستة صوتا

١٤ - الاستاذ أحمد نبيل الهلالى وقد حصل على ١١٠٢ ألف ومائة واثنين صوتا

١٥ - الاستاذ أحمد محمود مجاهد وقد حصل على ١١٠١ ألف ومائة وواحد صوتا

١٦ - الاستاذ محمد شبل زاهر وقد حصل على ١٠٧٥ ألف وخمسة وسبعين صوتا

١٧ - الاستاذ على الشريطى وقد حصل على ١٠٦٨ ألف وثمانية وستين صوتا

١٨ - الاستاذ عبد العظيم الجزار وقد حصل على ١٠٣٨ ألف وثمانمائة وثلاثين صوتا

١٩ - الاستاذ شكرى ديمترى قد حصل على ١٠٣١ ألف وواحد وثلاثين صوتا

٢٠ - الاستاذ حسن الطوبجى وقد حصل على ٨٧٥ ثمانمائة وخمسة وسبعين صوتا

٢١ - الاستاذ محمود عبد الحميد سليمان وقد حصل على ٨٧٥ خمسمائة وسبعة وثمانين صوتا

ونظرا لانه يتعين طبقا للمادة ١٢ من قانون الحملة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أن يكون بمجلس النقابة العامة ممثل واحد على الاقل للمحامين العاملين بدائرة كل محكمة استئناف عدا القاهرة

النصير بإطعن

محكمة النقص

الدائرة الجنائية

تقرير طعن

المحلفين المقرر لهم حق الانتخاب والذين تجاوز عددهم ١٥٠٠ عن حضور الجمعية العمومية وهم لا يطمئنون الى ابداء رأيهم على هذه الصورة .

وكانت كتابه الاسماء تستغرق وقتا طويلا من الناخب انتهى بكثير من اللجان الى التهاون في تنظيم عملية الانتخاب بحيث سمحت بتواجد العدد الكبير بالغرف المخصصة لها يكتبون أسماء المرشحين في علانية كاملة للجميع ويسمح بعض اللجان كذلك للناخبين بالدخول بدون دفتر مسد للتوقيع دون التحقق من أشخاصهم يتسامحون تماما للانتخاب داخل اللجان .

بناء عليه يرجو الطالون تحديد جلسة أمام الدائرة الجنائية لنظر هذا الطعن على وجه الاستعجال للحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بطلان قرار الجمعية العمومية بتشكيل مجلس النقابة على الوجه المبين. بهذا التقرير وبطلان عملية الانتخاب بالنسبة للنقيب وباقي أعضاء المجلس وما ترتب على ذلك من آثار .

مقدم من الاسماءاتلة المحلفين الموقعين ومحلهم المختار مكتب الأستاذ مصطفى محمد البرادعي المحامي ٢٠ شارع عدل بالقاهرة والذي يولونه عنهم في مباشرة هذا الطعن والمرافعة فيه .

ولما كان القرار الصادر من الجمعية العمومية بتشكيل مجلس النقابة قد وقع باطلا فان الطالين يطمنون فيه لما يأتي :

حصل انتخاب النقيب والأعضاء بكتابة اسم العضو المرشح المراد انتخابه بخط الناخب في قائمه الانتخاب وهذا يتنافى مع سرية الاقتراع ذلك بان خط الشخص هو من العلامات المميزة له وكان يجب أن يكون الانتخاب بطريقة لا تتنافى مع السرية .

وسبق لمحكمة النقص القضاء في مثل هذه الحالة (حكم محكمة النقص ٢٣/١ ق) .

هذا وإنه فضلا عما كان لطريقة الانتخاب بالصورة المذكورة من أثر على حرية الناخب فقد كانت أيضا السبب المباشر في تخلف الكثير من

الطاعنون

- ٢١ - جرجس أسحق أمين وأصف .
- ٢٢ - حبيب بشري رزق الله
- ٢٣ - مصطفى عبد العزيز .
- ٢٤ - إبراهيم محمد إبراهيم ربيع .
- ٢٥ - محمد فؤاد السيد عبد المتعال .
- ٢٦ - عبد الله السيد أبو هوله
- ٢٧ - سعيد علي عبد الحلق .
- ٢٨ - محمد عبد الرحيم محمد اسماعيل .
- ٢٩ - عبد الحليم حسن رمضان .
- ٣٠ - محمد أحمد الحناوي .
- ٣١ - أحمد وهيب خير الدين .
- ٣٢ - محمد يوسف محمد .
- ٣٣ - عبد العظيم السيد سليمان .
- ٣٤ - يوسف شحاته عطا الله
- ٣٥ - الزناتي أبو المصطفى
- ٣٦ - جمال الدين رمزي
- ٣٧ - نظمي فرج انسخرون فرج .
- ٣٨ - عبيد محمد محمد شرافة
- ٣٩ - سعيد بك عبد المنعم عبد الحكم .

- ١ - عبد العظيم محمد أحمد الجزار .
- ٢ - محمد رشاد محمد نبيه يوسف .
- ٣ - محمد منصور أحمد .
- ٤ - محمد صبرى عبد الصمد محمد بوسة .
- ٥ - فكري حبيب جرجس شنوده .
- ٦ - عاطف حافظ عبد المجيد الجوهري .
- ٧ - لويس ويصا ميخائيل .
- ٨ - مكرم جرجس .
- ٩ - مصطفى محمد للبرادعي .
- ١٠ - علي الشريف .
- ١١ - لطيف السال تلوضروس .
- ١٢ - منير حبيب العيد .
- ١٣ - لوقا قللس جرجس .
- ١٤ - فاروق نسيم زخاروس .
- ١٥ - يوسف عبد الله مكرم .
- ١٦ - أديب يوسف مكاري .
- ١٧ - سامي حنا ناروز .
- ١٨ - سيد علي حسن .
- ١٩ - زكريا عبد النبي عبد السلام خطاب .
- ٢٠ - حسن محمود صالح .

- ٤٠ - يوسف تادرس كراس .
 ٤١ - محمد صبحي أحمد أحمد الشاذلي .
 ٤٢ - محمد رشدي محمد بلدي .
 ٤٣ - محمد سعد الدين حسين أبو مشعل .
 ٤٤ - توفيق سعيد محمد باززع .
 ٤٥ - محمد حسن، عبد الرحمن رأس .
 ٤٦ - البرت زكي شحاته .
 ٤٧ - جمعة انام سلفان .
 ٤٨ - مصطفى محمد مصطفى عاشور .
 ٤٩ - علي عبد الحى حجازي .
 ٥٠ - مدحت موريث منقريوس .
 ٥١ - سيد صفا .
 ٥٢ - رمزي بولس صليب .
 ٥٣ - محمد علي أبو دوح .
 ٥٤ - كمال الدين أمين سعده .
 ٥٥ - إيفلين كامل أسعد .
 ٥٦ - موريث ميخائيل جرجس .
 ٥٧ - علي محمد عنبر .
 ٥٨ - صبحي وهبه مكار .
- ٥٩ - وديع داود فريد .
 ٦٠ - إبراهيم أمين فوزي .
 ٦١ - لطفي محمود الشريف .
 ٦٢ - نظمي غالي إبراهيم .
 ٦٣ - زهير السيد علام .
 ٦٤ - موريث حليم صليب .
 ٦٥ - توفيق محمد الشامي .
 ٦٦ - إبراهيم عوض محمد حمدة .
 ٦٧ - يوسف عبد الحليم زعزع .
 ٦٨ - محمود أحمد مكي .
 ٦٩ - محمود كامل محفوظ أحمد طلسقا .
 ٧٠ - عزيزة عباس عصفور .
 ٧١ - سعد عبد الشهيد واصف .
 ٧٢ - مملوح محمد أحمد قناوي .
 ٧٣ - فؤاد يوسف كمال محمد .
 ٧٤ - سعد سوريال عبد الملك .
 ٧٥ - أحمد مدحت مهدي .
 ٧٦ - كمال عجايبي الاسيوطي .

بيانات خاصة ببعض الطاعنين

٥ - الأستاذ يوسف فاروق كراس - سسند
 اشتراك سنة ١٩٦٨ في ١٩٦٩/٥/٢٥ .

أما الأستاذ مصطفى عبد العزيز فقد تبين من
 الاطلاع أن الطاعن بهذا الاسم هو مصطفى عيسد
 العزيز المحراري وله حق الحضور .

كما تبين أن الطاعن رقم ٦٠ هو إبراهيم أمين
 فوده وليس إبراهيم أمين فوزي وله أيضا حق
 الحضور .

وتبين لنا أيضا من المراجعة أن الطاعن محمد
 منصور أحمد له حق الحضور لسداده اشتراك سنة
 ١٩٦٨ في ١٩٦٨/٥/٢٥ .
 وجاء التفضل بالتم .

مع قبول عظيم الاحترام ،
 ١٥ يوليو سنة ١٩٦٩

توقيع المحامين
 محمد التواجه

السيد الأستاذ المحامي العام لدى محكمة النقض
 تحية طيبة وبعد ،

الحقا لطاينسا المؤرخ ١٩٦٩/٦/٢٨ بخصوص
 الزلاء الذين ليس لهم حق حضور الجمعية العمومية
 للمحامين ننهي الى سيادتكم البيانات التالية بشأنهم:

١ - الأستاذ محمد أحمد السعيد الحناوي - حكم
 عليه تاديبيا في قضية التاديب رقم ٥ سنة ١٩٥٦
 وتمثل الحكم استئنافيا الى الاكتفاء بوقفه ثلاث
 سنوات وصدر الحكم من مجلس التاديب الاستئنافي
 في ١٩٦٧/٦/٤ وتنتهي مدة إيقافه في ١٩٧٠/٦/٣

٢ - الأستاذ مصطفى محمد مصطفى عشور -
 سسند اشتراك سنة ١٩٦٨ في ١٩٦٩/٥/١٥ .

٣ - الأستاذ علي عبد الحى حجازي - سسند اشتراك
 سنة ١٩٦٨ في ١٩٦٩/٦/٢٩ .

٤ - الأستاذ مدحت موريث منقريوس - لم
 يسسند اشتراك سنة ١٩٦٨ حتى الآن .

المستندات والأوراق الخاصة بالانتخابات

(د) نموذج من أوراق انتخاب الاستاذ النقيب
في سنة ١٩٦٢ مانخابات الاعادة .

(هـ) نموذج من أوراق انتخاب اللجان الفرعية
في سنة ١٩٦٢ .

(و) نموذج من أوراق انتخاب اللجان الفرعية
في مارس سنة ١٩٦٥ .

٧ - تعليمات انتخابات اللجان الفرعية في ١١
نوفمبر سنة ١٩٥٨ .

هذا ويلاحظ أن الانتخاب في كل هذه النماذج
كان بكتابة الاسم علما بأن جميع أوراق ومسابر

عملية الانتخاب التي تمت في ١٣ يونيو سنة
١٩٦٩ مودعة بصندوق مغلق بالشمع الاحمر وهي
تحت تصرف سعادتكم للاطلاع عليها بالنقابة في
أي وقت تحدونه .

وتفضلوا سيادتكم بقبول عظيم الاحترام .
١٩٧٠/٦/٣٠.

نقيب المحامين

محمد القواجه

السيد الاستاذ المحامي العام لدى محكمة النقض
تحية طيبة وبعد

ردا على خطابي سيادتكم الواردين بتاريخ اليوم
تشرف بأن أرفق لسيادتكم مع كتابنا هذا :

١ - اللائحة الداخلية للنقابة والممول بها الآن
٢ - قرار مجلس النقابة بدعوة الناخبين للانتخاب

٣ - القرارات الصادرة بتنظيم عملية الانتخاب
الصادر بها قرار مجلس النقابة بجلسة ٧ نونيه
سنة ١٩٦٩ .

٤ - صورة محضر الجمعية العمومية في
١٣/٦/١٩٦٩ .

٥ - نموذج أوراق انتخاب الاستاذ النقيب في
١٣/٦/١٩٦٩ .

٦ - (أ) نماذج من أوراق انتخاب اللجان
الفرعية في سنة ١٩٥٨ .

(ب) نماذج من أوراق اللجان الفرعية في سنة
١٩٦٠ .

(ج) نماذج من أوراق انتخاب أعضاء مجلس
النقابة في سنة ١٩٦٠ موقع عليها من السيد الاستاذ
مصطفى محمد البرادعي نقيب المحامين وقتذاك .

مذكرة الدفاع
المقدمة من الطاعنين
مجلسة ١٩٦٩/٧/٣٠

ملذكرة

مقدمة لمحكمة لنقض

الناشرة :الجنائية

في الوطن للقيود بجدول النيابة برقم ١٢٦٣

لسنة ١٩٦٩ محامين

الطعنين

بدفاع : السادة المحامين

ضد

السيد الاستاذ أحمد الحواجه بصفته ممثلاً لجلس نقابة المحامين

جلسة ١٩٦٩/٧/٣٠ من المدة

العمومية والناشرة المدنية- السنة الرابعة ص ٧٩٧
رقم ٤) .

هذا وانه فضلا عما كان لطريقة الانتخاب
بالصورة المذكورة من اثر على حرية الناخب فقد
كانت أيضا السبب المباشر في تخلف الكثيرين من
المحامين المقرر لهم حق الانتخاب والذين تجاوز
عدهم ألف وخمسمائة عن حضور الجمعية العمومية
وهم لا يطمنون الى ابداء رأيهم على هذه الصورة .

وكانت كتابة الاسماء تستغرق وقتا طويلا من
الناخب انتهى بكثير من اللجان الى التهاون في تنظيم
عملية الانتخاب حيث سمحت بتواجد العدد الكبير
بالقرب المخصصة لها يكتبون أسماء المرشحين في
علانية كاملة ناجم عن ، وسمحت بعض اللجان كذلك
للناخبين بالدخول دون دفتر معد للتوقيع ودون

الموضوع مبين بتقرير الوطن ، ويخلص في أن
القرار الصادر من الجمعية الصورية لنقابة المحامين
المنعقدة يوم الجمعة الموافق ١٣ يونيو سنة ١٩٦٩
بتشكيل مجلس النقابة قد وقع باطلا ، والناخبون
يطعنون فيه ، وقد حصل انتخاب النقيب وأعضاء
مجلس النقابة بكتابة اسم العضو المرشح المراد انتخابه
بخط الناخب في قائمة الانتخاب ، وهذا يتنافى مع
سرية الاقتراع ، ذلك بأن خط الشخص هو من
العلاقات المميزة له ، وكان يجب أن يكون الانتخاب
بطريقة لا تتنافى مع السرية .

وسبق لمحكمة النقض قضاء في مثل هذه الحالة .

(حكم محكمة النقض في طعون النقابات - جلد ٢
٢٣ ابريل سنة ١٩٥٣ - الوطن رقم (١) سنة ٢٣ ق
والمنشور بمجموعة الاحكام الصادرة من الجمعية

بالنسبة للقبيل وأعضاء مجلس النقابة لما رآته من نقص يشوب هذه الطريقة ، (٥) :

أ - جرى انتخاب القليل في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، بالتأشير بوضع علامة X داخل المربع المحدد أمام اسم المرشح ولا بد أن تكون اتبعت هذه القاعدة بالتالي في شأن أعضاء المجلس .

وقد تم الانتخاب لهم في نفس يوم انتخاب القليل .

ب - جرى انتخاب أعضاء مجلس النقابة في ١٩ يونيو سنة ١٩٦٤ بكتابة كلمة « نعم » أما اسم المرشح المطلوب انتخابه .

ج - جرى انتخاب القليل في ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٤ بالتأشير بوضع علامة X داخل المربع المحدد أمام اسم المرشح .

د - جرت الانتخابات بالنسبة للقبيل وأعضاء المجلس في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بالتأشير بوضع علامة V داخل مربع من راد انتخابه .

وعُدل مجلس النقابة عن هذه القاعدة الأصلية في سرية الانتخاب إلى كتابة الأسماء في الانتخابات محل الطعن وعاد بذلك إلى طريقة سابقة مميصة لسبب غير مطعون في ذلك بأن الانتخابات كانت تجري بكتابة الأسماء من تاريخ إنشاء النقابة سنة ١٩١٢ وأغلل المجلس ضرورة التفرقة بين فترتين من تاريخ النقابة .

الأولى : من تاريخ وجود النقابة سنة ١٩١٢ حتى صدور القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ في ٤ إبريل سنة ١٩٥٧ بالحلابة أمام المحاكم حيث كان ينتخب أولاً أعضاء مجلس النقابة ممن يرشحون أنفسهم لعضوية المجلس ثم ينتخب القليل ووكيله من بين أعضاء مجلس النقابة الذين تم انتخابهم مباشرة (للمادتان ٤١ ، ٤٣ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩١٢ الخاص بالحلابة أمام المحاكم الأصلية معدلتين بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٣١) . أي كان لا يتقدم للترشيح لنفسه القليل والوكيل إلا بمصده ظهور نتيجة انتخاب الأعضاء حيث يجري انتخابهما بعد ذلك في نفس اليوم ويستحيل بذلك أن يتم في شأن انتخابهما طريقة التأشير التي تستلزم طبع أوراق بأسماء المرشحين مستكملة للشكل اللازم بمعدلات الناخبين حيث يجب أن يتوالى الانتخاب بمجرد الانتهاء من اختيار أعضاء المجلس مباشرة . ولذلك كانت تجري الانتخابات بكتابة الأسماء للقبيل والوكيل واتبعت

التحقق من أشخاصهم يتسلمون تذكار الانتخاب داخل اللجان .

وقد تمت النيابة المذكورتين وملحقاً لهما انتهت فيهما إلى أنها ترى قبول الطعن شكلاً أو علم قبوله شكلاً حسبما يبين من عدد من حضروا اجتماع الجمعية العمومية من الطاعين وفي حالة قبول الطعن شكلاً حسبما يبين من عدد من حضروا اجتماع الجمعية العمومية من الطاعين وفي حالة قبول الطعن شكلاً رفضه موضوعاً .

ورد الطالون على ما جاء بمذكرتي النيابة وملحقهما ، ينحصر فيما يأتي :

عن المذكرة الأولى :

أولاً - جاء بالمذكرة أنه « لما كانت اللائحة الداخلية لنقابة المحامين الصادر بها قرار وزير العدل في ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٦ لم تورد يدورها أحكاماً لطريقة إجراء الانتخاب وكان لا بد من تنظيم هذه العملية ووضع ضوابط لها ، فقد دوج مجلس النقابة على وضع قواعد لتحديد كيفية إبداء الناخب صوته بما رأى أنه بكل سهولة سرية الانتخاب مسترشداً في ذلك بالإحكام العامة لقوانين الانتخاب » ، وقد جرى مجلس النقابة أيضاً وضعه من تنظيم لإجراء عملية الانتخاب على أن يكون الاقتراع بكتابة الناخب لأسماء من يختارهم من المرشحين في ورقة الانتخاب وذلك بالنسبة لانتخاب القليل أو أعضاء مجلس النقابة أو أعضاء اللجان الفرعية في سنوات ٢٩٥٨ ، ١٩٦٠ و ١٩٦٢ و ١٩٦٥ و ١٩٦٩ عمل ما يبين من نماذج أوراق الانتخاب المرسله من مجلس النقابة وصورة مضمضة جلسة ٧ يوليو سنة ١٩٦٦ والتعليقات المرسله لرؤساء لجان النقابات الفرعية .

ويؤسفنا أن نقول أن النيابة قد استعملت في بيانها هذا وأرسلته إرسالاً من وقف بعض أوراق متناثرة عن انتخابات اللجان الفرعية وورقة بيشاء عن انتخاب أعضاء مجلس النقابة في يونيو سنة ١٩٦٠ وورقة أخرى بيشاء عن انتخاب القليل سنة ١٩٦٢ إعادة (ولم تحصل إعادة) وورقة عن انتخاب القليل عن سنة ١٩٦٩ (محل الطعن) .

ولذلك طابنا بجلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٩ بياناً كلاً من النقابة وتفضلت المحكمة وأصدرت قرارها بتكليف النيابة بالاستعلام من النقابة عن طريقة الانتخاب في السنوات السابقة بالنسبة للقبيل وأعضاء مجلس النقابة وتبين ما قلتمته النقابة من أوراق للسيد المستشار المقرر بجلسة ١٦ يوليو أنها كانت قد عدلت نهائياً عن الانتخاب بكتابة الأسماء

تنتخب وكيل النقابة . فهذه المرحلة الثلاث قد اجتمعا القانون الجديد (مادة ٧٦ و ٧٧) الى مرحلتين تيمنا الاولى بانتخاب النقيب لمدة سنتين قبل انتخاب أعضاء المجلس وبمجرد انتخابه يصبح عضواً بالمجلس اذا لم يكن عضواً به او كانت مدة عضويته قد انتهت ، ثم يجري انتخاب أعضاء المجلس . لما الوكيل فينتخبه مجلس النقابة سنوياً من بين أعضائه شانه في ذلك شأن أمين الصندوق وكاتم السهر (مادة ٧٩ من القانون الجديد) .

كان طبيعياً بعد هذا التعديل في اجراءات الانتخابات واجتماع الجمعية العمومية لا في القاهرة وحدها وانما في مقر كل محكمة استئناف أن يجري الانتخاب في سرية كاملة بالطريقة التي ينظمها القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية وهو القانون العام الواجب الرجوع اليه - والذي نص في المادة ٢٩ منه على أن الطريقة التي حددها لاجراء الانتخابات و ضمان لسرية الانتخاب أو الاستفتاء ، وكان هذا ما حصل فعلاً ، وقد جرت أول انتخابات في النقابة بعد صدور القانون ٩٦ سنة ١٩٥٧ في يولييه سنة ١٩٥٨ ولم تقسم النقابة بياناً عن الطريقة التي تمت بها بوقت الانتخابات التالية لها في يولييه سنة ١٩٦٠ حيث كانت قاصرة على أعضاء المجلس لقوة النقيب في السنة المذكورة بالتركية - وكلمت النقابة عنها نماذج بيضاء من أوراق الانتخاب بما يفيد أنها جرت لانتخاب الاعضاء بكتابة الاسم ، وكان الأفضل للقطع في ذلك أن تقدم بعض أوراق الانتخاب التي كتبت فعلاً ، فقد يكون النموذج الذي تقسم مجرد مشروع تعمل ونفذ غيره .

وفيما كان فالانتخابات التالية في السنوات ١٩٦٢ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٦ جرت كلها على ما سبق تبين بالتأشير فيما عدا انتخاب الاعضاء سنة ١٩٦٤ اذ جرت وحدها منفصلة عن انتخاب النقيب كانت بالتأشير بكلمة « نعم » على التفصيل السابق بيانه .

وكان مفهوماً وطبيعياً أن تجري الانتخابات المعلنون فيها بعد التزام النقابة للقاعدة الصحيحة بطريق التأشير ، خاصة وقد استحدثت القانون الاخير الذي جرت في ظله الانتخابات (وهو القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ الخاص بالحماية والذي نشر في ١ نوفمبر سنة ١٩٦٨) اجراء جديداً في الانتخابات نصت عليه المادة ٦٥ منه بالآتي :

« يكون الانتخاب بالاقتراع السري ويبين النظام

نفس القاعدة بالنسبة للاعضاء حتى لا تكون هناك تفرقة ظاهرة ، والاممية والسرية كانت دائماً تتركز حول اختيار النقيب .

وكانت كذلك تجتمع الجمعية العمومية للمحامين في القاهرة فقط حيث يجري الانتخاب بين جميع محامي القطر المصري في دار النقابة ، وكان الحرف من تمييز الحظ بالانتخاب بالكتابة يكاد يكون لا اثر له مع تجمع هذا العدد من مناطق متفرقة متباعدة .

الثانية - من تاريخ صدور القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧ حيث غير من النظام السابق لاجتماع الجمعية العمومية واجراء الانتخاب ، وقد جاء بمذكرته الايضاحية ما يأتي :

« عالج القانون عيوب النظام القديم في اجتماع الجمعية العمومية للانتخابات واحدها صعوبة اجتماع المحامين جميعاً من كافة أنحاء الجمهورية في صعيد واحد بالقاهرة للاشتراك في الانتخابات واضطرار محامي العواصم والاقاليم وهم يملكون بالآلاف الى السفر من اقاصي البلاد الى القاهرة للاشتراك في الانتخابات فلوجد القانون الجديد علاجاً لهذه الحالة بأن نصت المادة ٧٨ على أنه في كل جمعية عمومية تعتمد لانتخاب النقيب واعضاء مجلس النقابة يجتمع محامو القاهرة والبلاد الداخلة في دائرة اختصاص محكمتها الاستئنافية بدار النقابة بالقاهرة ، ويجتمع في الوقت ذاته المحامون في دائرة كل محكمة استئنافية في المدينة التي بها مقر هذه المحكمة ويباشرون حقوقهم الانتخابية في اللتان الذي يختاره مجلس النقابة ببيتى المحكمة ويتولى مجلس النقابة فرز الاصوات جميعها بحضور من يشاء من المرشحين لعضوية المجلس ، وبهذه الوسيلة تتم الانتخابات دون أن يتكبد محامو العواصم والاقاليم مبالغ في السفر الى القاهرة ومضاربها ، ويتوافر للجميع الحرية الكاملة والحرر الذي لا اختيار من يريدون من أعضاء النقابة .

وهذا لا يمنع بداهة أن تتم الاتصالات الحرة بين محامي القاهرة ومحامي العواصم والاقاليم قبل الانتخابات بوقت كافٍ للتفاهم بين الجميع على ترشيحات يرضونها في جو من الهدوء والنظر الى مصلحة الحماية والمحامين نحسب .

وقد بسط القانون كذلك عملية الانتخابات فقد كانت يقتضى القانون القديم تمر بثلاث مراحل ، فالجمعية العمومية كانت تنتخب أولاً أعضاء المجلس وبعد انتخابهم تنتخب النقيب من بين الاعضاء الذين فازوا بصوتية المجلس ، وبعد انتخاب النقيب

الطاعون من نفي في هذه الخصوصية يكون غير
سديد .

مثال : (نقض ١٩٥٨/٤/١٠ مجموعه احكام
المنقض الصادرة من الهيئة العامة والناظرة المدنية
سنة ٩ ص ٣٢٣ ق ٣٥) .

ويظهر أن النيابة لم تكن لديها فكرة عن اجتماع
الجمعية العمومية للحماني يوم ١٢ يونيو سنة
١٩٦٩ واعتقدت أنهم يجتمعون معاً في مكان واحد
قبل اجراءه عليه الانتخاب حانة انهم يجتمعون في
الاماكن المخصصة لاجراء الانتخاب في القاهرة والقليوبية
والفيوم ، وبنى سويف ، والمنيا ، واسيوط ،
رسوداج ، وقنا ، واسوان ، والاسكندرية ،
وطنطا ، والمنصورة ، ومطهور ، والزقازيق ،
وكفر الشيخ ، وشبين الكوم ، ودمياط ، وبها .
حتى اذا ما اكتمل العدد المقرر دعوا الى عملية
الانتخاب وهو الذي يقرر البند بها (كما هو ظاهر
من محضر اجتماع الجمعية العمومية) فكيف يتيسر
الاعتراض علناً لمن يريد أن يعترض ولن يعترض ،
واذا فرضنا أن ذلك كان أمراً ميسوراً وممكناً عملاً
وتوقفت عملية الانتخاب وأخذ الرأي على طريقة
الانتخاب من جميع الأعضاء الموجودين بكافة الجهات
المقررة لاجراء الانتخاب ووافقت الجمعية العمومية
على طريقة باطله ، أيسع هذا القول في قرارها
بالطريق القانوني المنصوص عليه في قانون المحاماة
- المادة ٤٦ منه - وهو الطريق الذي لجأ اليه
الطاعون ، وهل استلزم نص المادة المذكورة ألا
يطعن في قرار الجمعية العمومية إلا اذا كان قد سبق
الاعتراض عليه ؟

وحكم النقض الذي أشارت اليه المذكرة الصادر
بجلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٥٨ خاص بحسالة
مختلفة كل الاختلاف وينتهي الى عكس ما تراه
النيابة إذ « كانت اللجنة المشرفة على عملية انتخاب
أعضاء مجلس نقابة الصيدلة وفرز الاصوات قد
رأت وضع القواعد التي تعهد ابداء الرأي بما يكفل
سرية الانتخاب وعلقت بطبق تلك القواعد في رأس
قوائم الانتخاب بالفتن العربية والفرنسية فوجب
أن تسود النافذة على يسار المرشح المراد انتخابه
وأن يكون التمسيد بالقلم الرصاص ووثبت البطلان
على مخالفة ذلك ولم يعترض أحد من الجمعية
العمومية » .

وقالت محكمة النقض « إن اقتراح تلك القواعد
تتحقق به سرية الانتخاب التي يتطلبها القانون وهي
قواعد لا غنى عنها وعلى ذلك فإذا كان الناخب قد

الدخل للنقابة طريقة اجراء الانتخاب - ويجرى
انتخاب النقيب وأعضاء المجلس في وقت واحد بلسر
النقابة ومقر النقايات الفرعية على أن توضع صناديق
انتخاب مستقلة لكل منها » .

وأصبحت تنعقد بذلك الجمعية العمومية في مقر
النقايات الفرعية وهي كائنة بكل محكمة كلبية
وبعض هذه النقايات لا يتجاوز الناخبون فيها عشرة
أو عشرين يتقابلون كل يوم ويتبادون فيما بينهم
المذكرات والعرائض ويميز كل منهم خط الآخر
تمييزاً دقيقاً بما يهدر سرية الانتخاب اهدراً تلمأ
حين يجرون الانتخاب ويقومون بالفرز في نفس
الوقت إذ أجاز القانون الجديد رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ في
المادة ١٨ منه أن يندب مجلس النقابة اللجنة الفرعية
لإجراء الفرز كما حصل في الانتخابات محل حدة
الطعن خلافاً للقانون السابق رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧
فقد كان يجب في المادة ٧٧ منه أن يتولى مجلس
النقابة فرز الاصوات .

وقد تلقت النقابة ببعض الأوراق عن انتخابات
اللجان الفرعية - وكان آخر انتخابات لها سنة
١٩٦٥ - وكانت تجري بكتابة الاسماء ، تريد أن
تتخذ من ذلك ذريعة لتصرفها ألقون فيه - ورد
الطاعين على هذا أن :-

« اللجان الفرعية ويسمىها القانون ٩٦ لسنة
١٩٥٧ « لجان النقابة » لجان داخلية لا تكون انتخابها
نهائياً إلا بعد اعتمادها من مجلس النقابة والمجلس
خلال اسبوعين من إبلاغه بنتيجة الانتخاب أن يطلب
إعادته (المادة ٨٥ من القانون رقم ٩٦ سنة ١٩٥٧) -
وكان يجري الفرز بمجلس النقابة ولذلك لم يكن
تغيير طريقة الانتخاب كما عني في شأن العقيب
وأعضاء المجلس » .

وإذا كان هذا بعد نهائنا من المجلس فإنه لا يصح
أن يتخذ مبرراً لتصحيح وضع خاطئ مخالف للقانون
وللنظام العام - والسرية متعلقة به - وقعت فيه
النقابة بانتخاباتها الملقون فيها .

ثانياً : جاء بالمذكرة أنه « لما كان ذلك وكان
مجلس نقابة المحامين قد وضع بجلسة ٧ يونيو سنة
١٩٦٩ القواعد التي تحدت طريقة ابداء الرأي بما
رأى أنه يكفل سرية الانتخاب وهو كتابة الناخب
أن يختارهم في ورقة الانتخاب » وكان الثابت من
محضر الجمعية العمومية المحررة بمعرفة اللجنة التي
أخبرت على عملية الانتخاب وفرز الاصوات أن أحد
لم يعترض على هذه الطريقة لإبداء الرأي وكانت
هذه الطريقة لا تتنافى وسرية الاقتراع فإن ما يشتر

أشرف أمام اسم المرشح بعلامة (x) أو بعلامة
أو بعلامة (-) أو بعلامة = فإن في هذا التأشير
مخالفة للقواعد الصريحة التي وضعتها اللجنة ومن
شأنه الإخلال بسرية الانتخاب وعلان ورقة الانتخاب.

وظاهر أن الجمعية العمومية أقرت قاعدة صحيحة
قانوناً تكفل سرية الانتخاب بعدم الاعتراض عليها
فلا يجوز مخالفتها أما إذا كانت تتناقض مع سرية
الانتخاب فإن قرار الجمعية بأقرارها يكون باطلاً سواء
حصل الاعتراض عليه من بعض الأعضاء أو لم
يعترض . وما دامت الجمعية قد التزمت قاعدة معينة
تحقق السرية كتسويد الدائرة على يسار أسم المرشح
فإن وضع أية علامة أخرى أمام اسم المرشح من شأنه
الإخلال بسرية الانتخاب لأنه قد يكون مثقلاً عليه
تعيين شخصية الناخب .

ثالثاً - تقول النيابة أن كتابة اسم الشخص المراد
انتخابه بخط الناخب لا يتيسر معه معرفة شخصية
الناخب إذ أن وسيلة التعرف على الشخص من خطه
تقتضي إجراء عملية استكتاب ومضاهاة بين خط المرر
المسبوب إليه تحريره وبين استكتاب ما ينتقى معه
القول بأن كتابة الناخب لاسم المرشح الذي يختاره
بخطه يعد سرية الاقتراع وإدعاء الطاعنين بغير ذلك
وقولهم أن خط الناخب هو من الصلوات المميزة له
وتلن عليه هو قول غير صالح في منطق العقل إذ أن
تسايرته تقتضي « استكتاب » جميع من اشتركوا في
عملية الانتخاب ثم إجراء مضاهاة لاستكتاب كل منهم
على كل ورقة من أوراق الانتخاب البالغ عددها ٢٦٧٤
ورقة وهي عملية تستحيل استحالة مطلقة لتصلح
الحصول على أوراق استكتاب لجميع الناخبين حيث
لا يتسنى إجبار الناخبين على قبول عملية الاستكتاب،
فضلاً عن تملز إجراء عملية مضاهاة على هذا العدد
الضخم من الأوراق .

ويظهر أن النيابة تصورت أن الانتخاب كان يجري
بين ٢٦٧٤ محام في مكان واحد أو جهة واحدة
ويستحيل عند الفرز معرفة خط كل واحد من هؤلاء
كما تقول المذكورة - إلا بالاستكتاب والمضاهاة ، ولم
تلتفت إلى أن الانتخابات جرت كما هو ثابت من مظهر
اجتماع الجمعية العمومية المقدم من النقابة على الوجه
الآتي :

القاهرة	١٤٦٨
الجزيرة	١٣٠
الفيوم	٢٨
بنى سويف	٢٠
المنيا	٦٠

أسبوط	٥٦
سوهاج	٤٩
قنسا	٢٤
أسوان	١٠
الاسكندرية	٤٠٠
طنطا	١٠٠
المنصورة	٨٠
صمنهور	٤٠
الزقازيق	٨٠
كفر الشيخ	٢٥
شبين الكوم	٤٨
دمياط	٣١
بنها	١٥

٢٦٧٤

تمت الانتخابات على الوجه المذكور وبين هذه البلاد
من لم يتجاوز عددهم ١٠ ١٥ ٢٠ ٢٥ ٢٨ ، ٣١ ، ٤٠ ،
واللجنة التي تقوم بالفرز من بين هؤلاء
المحامين الناخبين والتي يحضرها المرشحون منهم أو
المنوبون عنهم وخطهم معروف لهم فيما بينهم دون
حاجة لاستكتاب أو مضاهاة .

والقاهرة كانت بها ١٠ لجان ، والاسكندرية ٣
لجان ، وكان معروفاً أن الناخب سيبلغ بصوته في
لجنة معينة ويخفى أن يسأله فيها بعد عن الورقة
التي كتبها بخطه والتي قد يطلب منه - كما فهم
البعض - أن يستخرجها من بين أوراق اللجنة التي
أعطى صوته فيها .

وقد جاء بمذكرة النيابة أن « المحكمة من السرية
هي كغالة حرية الناخب أثناء عملية الانتخاب بحيث
يستطيع الإدلاء برأيه دون تأخير أو حرج ويحول دون
أن يتم الانتخاب بوسيلة تكشف عن شخصية الناخب
أو يسهل معها الكشف عن شخصيته » .

وقد بينا أن الناخب وهو يمل بصوته على الصورة
السابق بيانها يعرف أن الكثيرين من زملائه الذين
يتولون إجراء الفرز والذين يحضرون يعرفون خطه
ويميزونه لا يستطيع أن يمل برأيه دون تأخر أو
حرج .

هذا فضلاً عن أن كتابة أسماء المرشحين بالخط
فيها أكثر من وسيلة تكشف عن شخصية الناخب
أو يسهل معها الكشف عن شخصيته ، إذ جاء بمحضر
جلسة مجلس النقابة المؤرخ ٧ يونيه سنة ١٩٦٩ عن
طريقة الانتخاب أن « يكتب الناخب في سرية اسم
اللقب الذي ينتخبه في التذكرة المخصصة لانتخاب
اللقب ، كما يكتب أسماء الأعضاء الذين يقع عليهم

٢ - حصول بعض الأعضاء على أكثر من بطاقة تعرف

٤ - عدم توافر العدد الكافي من بطاقات التعرف .

٥ - عملية انتخاب النقيب لم تخل هي الأخرى من الشوائب ، ذلك أنه بسبب بدء هذه العملية بعد منتصف الليل انصرف كثيرون من أعضاء النقابة دون اجتماع الجمعية العمومية للانتخاب الأعضاء الجدد أن يشتركوا في انتخاب النقيب وكانت طريقة توزيع بطاقات التعرف على الناخبين في هذه العملية معيبة إذ وزعت عليهم بطريقة الدلاء بالاسم على العضو صاحب البطاقة دون التحقق من شخصية متسلمها ، ولم تحفظ هذه العملية بالسرية الواجبة قانوناً .

٦ - لم تحتفظ اللجنة المشرفة على الانتخابات ببطاقات التعرف لماكن مراجعتها للتحقق من صحة إجراءات الانتخاب .

وجاء الحكم بعد أن ذكر هذه الأسباب التي تعامها الباعثون على عملية الانتخاب وقال :

« ومن حيث أن هذا الطعن على أساس - » ثم بدأ يسرد الأسباب التي استند إليها في أن هذا الطعن على أساس فذكر بياناً للنظام الذي كان يجب اتباعه وفقاً للوائح التي وضعتها مجلس النقابة وقال بهذا سرده لهذا البيان أنه : « كان هذا هو النظام الواجب اتباعه لتكون العملية سليمة من الشوائب مسبوه بالنسبة إلى انتخاب أعضاء مجلس النقابة الجدد أو بالنسبة لانتخاب النقيب إلا أنه في الواقع أخفصل نظام هذه العملية في يوم ٢٢ من فبراير ١٩٥٢ منذ البداية واستمر هذا الاختلال في كل مرحلة من مراحلها ، ثم عد الحكم هذا الاختلال في عدة أسباب حدها وسادها « حصل انتخاب النقيب بكتابة اسم العضو المرشح المراد انتخابه بخط الناخب في قائمة الانتخاب وهذا يتنافى مع سرية الاقتراع ذلك بأن خط الشخص هو من العلامات المميزة له وكان يجب أن يكون الانتخاب بطريقة لا تتنافى مع السرية » .

واستمر الحكم بمسدد ذلك فردد دفاع مجلس النقابة - ثم رد عليه بالآتي : -

« من حيث أن هذا البلاغ بجميع وجهه مردود أولاً بأن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية إذ خول في المادة ٥١ منه لمشارين عشراً ممن حضروا الجمعية العمومية وصديق على أعضائهم من الجهة المختصة الطعن في تشكيل مجلس النقابة بتقرير يبلغ إلى محكمة النقض في ظرف ١٨ يوماً كاملة من تاريخ تشكيل مجلس

اختياره في المذكرة المعدة لانتخاب الأعضاء وطوى كلا من المذكورتين على حصة ويضعها في الصندوق الخاص بها أمام رئيس اللجنة » .

يصح أن يتفق لتمييز شخصية ناخب - كما حدث عملاً أن يكتب الاسم وحده بأن يذكر مثلاً السيد الأستاذ ... للحامي

أو يكتب الاسم ثلاثياً أو اللقب وحده .

أو يكتب بخط ثلث أو بخط رقمه .

أو بخط نسخ .

أو يكتب بطريقة مميزة مثلاً : الأستاذ

الأستاذ

.....

.....

أو بخط مائل / هكذا .

كل هذه الطرق وغيرها لتمييز شخصيته لناخب تقطع بأن الانتخاب بكتابة الاسم بخط الناخب تنتفي معه السرية .

وبإعاب - وتقول النيابة في شأن حكم النقض الصادر في ٢٣/٤/١٩٥٤ والذي أشار إليه الطاعنون في تقريرهم : « أنه لا مجال للاستشهاد به إذ أنه يبين من الرجوع إليه أن المحكمة لاحظت بحق أن تلك الانتخابات التي كانت موضوعاً للطعن قد أخفصل نظامها واضطرب أمرها منذ البداية وأحاطت بها دواعي البطلان فاستدلت من ذلك على أن إجراءات الانتخابات قد خرجت عن النظام والسرية الواجبة للاقتراع وقضت ببطلان عملية الانتخاب وهو أمر غير متوافر في خصوصية الانتخابات موضوع هذا الطعن » .

ونعتقد أن الفصل بيننا وبين النيابة الرجوع إلى الحكم نفسه - وثابت به أن ما نعه الطاعنون على عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة - الجدد وعملية انتخاب النقيب التي تلتها - تتحصل في أن كتبتا

العمليتين وقعت باطله للأسباب الآتية : -

١ - حدد مجلس النقابة الوقت الذي يبلغ فيه - والوقت الذي يقل فيه باب هذا الانتخاب وتجاوز ميعاد الانتخاب الوقت المحدد .

٢ - عدم التحقق من شخصية كل عضو قبل تسليمه قائمة الانتخاب .

بجلسة ٧ يونيو سنة ١٩٦٩ قد استوجب أن يعد دفترا هو أكثر بمقر النقابة العامة ودفترا أو اثر بكل نقابة فرعية لحصر اسماء المحامين الحاضرين وحدد طريقة ادلاء الناخب بصوته في سرية تامة كما ان الثابت من محضر اجتماع الجمعية العمومية المعلن بالمرور بمعرفة اللجنة التي اشرت على الانتخابات ان هذه الاجراءات قد ودعيت وأنه لم ترد للجنة سوى شكوى واحدة من الاستاذ شكرى ديمترى تفيد ان الدائرة الثامنة بالقاهرة لم تتوفر فيها السرية ولا النظام وقد قام عضو اللجنة بالاستاذ محمد أبو الفضل الجيزيوى بالتوجه الى اللجنة ومخمس الشكوى وأوضح له ان النظام داخل اللجنة والسرية تامة وكل ناخب يدل بصوته في سرية كاملة .

لما كان ذلك كذلك وكان الاصل في الاجراءات الصحة وكان الثابت من محضر اجتماع الجمعية العمومية ينص بان اجراءات الانتخابات تمت في نظام وسرية تامة ، فان ما يثيره الطاعنون من حالة الخروج عن النظام والسرية الواجبة للاقتراع غير مفيد وبالتالي يكون الطعن برمته قائما على غير اساس واجب الرغض .

وليس يجب من قول النيابة هذا وهل قول اللجنة التي اشرت على الانتخابات ان الاجراءات قد ودعيت حجة قاطعة لا يجوز دلائل غيرها وإذا أثبت بمحضر اجتماع الجمعية العمومية الذى كتبه هذه اللجنة ان اجراءات الانتخابات تمت في نظام وسرية تامة فيعني هذا أنه لا يجوز للطاعنين دلائل غير هذا وان قولهم غير سديد وبالتالي لا يجوز لهم أن يتقدموا بالدليل على ما يدعونه - كسماح اقوال الكثيرين من السادة الزلاء الذين حضروا الانتخاب - أو لم تكن توجب الحجة المفروضة على النيابة أن تثبت في رأيا هذا حتى تقدم النقابة طعنا للانتخاب وأوراقه باللبان المختلفة وتستع الى الدليل الذى يتقدم به الطاعنون ثم تقول ما تراه !

عن مذكرة النيابة الثانية :

وتنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ لتعطي مجلس الامة يختارون بالانتخاب السرى العام . وتنص المادة ٢٩ من القانون رقم ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بالاتي :

« يكون ابداء الراى على اختيار المرشحين أو على موضوع الاستفتاء أو في حالة الاستفتاء لرابسة الجمهورية بالتأشير على البطاقة الممنوعة لذلك . وعلى الرئيس أن يسلم لكل ناخب بطاقة مفتوحة وضع في طورها خم اللجنة وتاريخ الانتخاب سبب أو

النقابة اذ غول لهم ذلك لم يشترط أن لا يكون الطاعنون قد اشرتوا فعلا في الانتخاب والا سخط حكمهم في الطعن ، كما لم يفرق بين من كان منهم مرشحا لمضوية مجلس النقابة وبين من لم يكن كذلك ، فلا يحول دون قبول طعن الطاعنين في عملية انتخاب أعضاء مجلس النقابة انهم اشرتوا في انتخاب والنيقيب المترتب على نتيجة هذه العملية ، كما لا يحول دون ذلك أن أغلبهم لم يكن مرشحا لمضوية مجلس النقابة ، ومردود ثانيا بأن حصول اجراءات الانتخاب تحت سماع وبصر أعضاء الجمعية العمومية ليس من شأنه أن يصحح ما شابه من عيوب سبق بيانها ومردود اخيرا بأن كثرة عدد الوافدين من الأعضاء الناخبين لا يسوغ مخالفة القواعد المقررة من قبل والناتى قصد من وضعها تحسان التحقق من أشخاص الناخبين ودره ما قد يشوب اجراءات الانتخاب من دواى البطلان .

ومن حيث أنه يبين من جميع ما سبق أن الطعن على اساس ويضمن الحكم ببطلان انتخابات نقابات الصيادلة التى تمت في ٢٢ فبراير ١٩٥٣ » .

وهذا الفهم الواضح الصريح الذى فهمناه للحكم هو الذى لزمه التكتيك الذى بمحكمة النقض لتبويب الأحكام ، حين حدد المبادئ التى قررها الحكم المذكور فذكر المبدأ السادس « متى كان الثابت هو أن انتخاب النقيب قد حصل بكتابة اسم العضو المرشح المراد انتخابه بخط الناخب في قائمة الانتخاب فإن هذا يتنافى مع سرية الاقتراع ذلك بأن خط الشخص هو من العلامات المميزة له » .

وهذا أيضا ما فهمه واضعوا مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض الدائرة المدنية وقدم لها رئيس محكمة النقض في ذلك الوقت ٢٢ يوليوسنة ١٩٥٧ السيد الاستاذ المستشار عبدالعزيز محمد ، أحد أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم ، إذ أثيروا نفس دليله بنصبه من ١٩٤٢ الى ٧ الجزء الثانى من المجموعة .

ونعتقد بعد كل هذا أننا كنا امتنا مع قضائنا ومع أنفسنا حين قلنا بتقرير الطعن أن لمحكمة النقض قضاء في هذا وأضرنا الى الحكم .

خلاصة - وتقول النيابة « أما ما يثيره الطاعنون من القول بتواجد عدد كبير من الناخبين بالغرف المخصصة للانتخاب وكتابتهم أسماء المرشحين علانية وكذلك دخول الناخبين دون التحقق من أشخاصهم ودون التوقيع على دفتر مدد لذلك ، فإن الثابت هو ان مجلس نقابة المحامين حدد وضعه تنظيم عملية الانتخاب

(١) الثلاثة الأساسية للمجالس المحلية الصادرة في ١٤ يولية سنة ١٩٠٩ .

(ب) قرار وزير الداخلية الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨ بتشكيل مجالس بلديات .

(ج) قرار وزير الداخلية في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بوضع لائحة النظام الداخلي لمجالس المديريات .

(د) القانون ١٤٥ سنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر في ١٧ يولية سنة ١٩٤٥ بشأن انتخاب المجالس البلدية والمقروية والمرسوم الصادر كذلك في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتعديل المرسوم السابق وقرار وزير الداخلية في ١٠ يولية سنة ١٩٤٦ .

وأغفلت النيابة ذكر القانون الأخير بنظام المجالس البلدية وهو القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ والذي تنص المادة (٥) منه على أنه :

« تجري وزارة الداخلية الانتخابات طبقاً لنظام يصدر به قرار من مجلس الوزراء » ولم تذكر النيابة هذا النظام الذي صدر به قرار مجلس الوزراء ولم يذكر أن النص لا يستلزم الاقتراع السري ولكنني يذكر أن الوزارة تجري الانتخابات .

(ح) القانون رقم ١٤١ سنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايع وقرار وزير الداخلية في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذه وتحديد طريقة الانتخاب بكتابة الاسماء والقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايع أيضاً وقرار وزير الداخلية الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨ بطريقة الانتخاب .

وتنتهي النيابة من هذه الامثلة التي ساقها أن « المشرع المصري يعتبر طريقة الانتخاب بكتابة المناخب لاسم من يختاره من المرشحين هي إحدى وسائل الاقتراع السري مماثلة تماماً لطريقة الانتخاب بوضع علامة أمام الاسم المرشح الذي يكون مطبوعاً على بطاقة الانتخاب » .
ويكفي للرد على هذا أن نشير إلى :

(١) أن كل الامثلة التي ساقها النيابة ليست أكثر من قرارات لوزير الداخلية في السنوات ١٩٠٩ ، ١٩١٨ ، ١٩٣٤ ، ١٩٤٧ بتحديد طريقة الانتخاب للمجالس المحلية والمقروية بالكتابة بالاسم معتقداً وزير الداخلية في كتابتها ، ولجان الفرز الذي تراجع الأوراق المكتوبة من الموظفين لا يعرفون خط أي ناخب مع ملاحظة أن هذه المجالس تطلب فيها عنصر التعيين ولا تنص قوانينها على الاقتراع السري -

الاستفتاء وينتخب الناخب جانباً من النواحي المخصصة لإبداء الرأي في قاعة الانتخاب نفسها وبعد أن يثبت رأيه على البطاقة يمينها مطبوعه إلى الرئيس الذي يضعها في الصندوق الخاص بطاقات الانتخاب، وفي الوقت عينه يضع سكرتير اللجنة في كشف الناخبين إشارة أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه .

« وبمنا لسرية الانتخاب أو الاستفتاء » تصد البطاقات بحيث يقرن اسم كل مرشح فيها أو موضوع مطروح للاستفتاء بلون أو رمز على الوجه الذي تبينه اللائحة التنفيذية ، كما تبين اللائحة التنفيذية شكل البطاقة ومحتوياتها وطريقة التأشير عليها (فقرة جديدة مضافة بالقانون رقم ٢٣٥ في ٣٠ مايو سنة ١٩٥٦) ومع ذلك فإنه يجوز للمفوضين وغيرهم من رؤساء المصالح الذين لا يستطيعون بالتفصيل أن يكتبوا بأسماء على بطاقات الانتخاب أو الاستفتاء أن يبدوا شفاهاً بحيث يسمعون أعضاء اللجنة وحدهم - وفي هذه الحالة يثبت السكرتير رأي كل ناخب في بطاقته ويوقع عليها الرئيس - ويجوز أيضاً لهؤلاء الناخبين أن يمنحوا إلى من يحضر معهم أمام اللجنة بإبداء هذا الرأي على بطاقة انتخاب أو استفتاء يتناولها من الرئيس وتثبت هذه الأمانة في المحضر .

هذه هي طريقة الاقتراع السري التي قررها الدستور عندنا وحدها قانون الانتخاب الأخير بل وقوانين الانتخاب السابقة جميعها .

ومع ذلك تضفي النيابة على هذه القاعدة المقررة الإلزام والموضوع وتقول أنه :

« لم تحدد قوانين الانتخاب الخاصة بأعضاء البرلمان (كلا) أو الهيئات الأخرى التي يجري اختيار أعضائها بالانتخاب طريقة الاقتراع السري وتركت تحديد ذلك للوائح التنفيذية أو للقرارات يصدرها وزير الداخلية التي كانت تقوم ببيان طريقة الاقتراع السري .

وبين من مراجعتها أنها جرت على بيان طريقتين للاقتراع السري أحدهما هي أن تطبع أسماء المرشحين بتلك الانتخابات ويقوم الناخب بوضع علامة أمام اسم من يختاره من المرشحين ، والثانية هي أن يقوم بكتابة اسم المرشح الذي يختاره في ورقة ليس عليها أية علامة أو إشارة تدل عليه » .

ووردت النيابة مثلاً لطريقة الثانية ، القرارات الآتية : -

بل نصت على الانتخاب وتركت تنظيم ذلك لوزير الداخلية .

ب - أن هذه القرارات من وزير الداخلية بتحديد طريقة لا تكفل سرية الانتخاب كانت كلها قبل دستور سنة ١٩٦٥ والقانون ٧٣ سنة ١٩٥٦ الخاص بطريقة الانتخاب وهو الاصل الواجب اتباعه في كل انتخاب ينص فيه قانون الهيئة التي يجري بها على أن الانتخاب بالاقتراع السري كما جاء بالمادة ١٥ من القانون رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ الخاص بالحملات .

(ج) انه حين صدر القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٥٧ في شأن العهد والميثاق وألغى القانون السابق تعدلت طريقة الانتخاب إذ نصت المادة ٢٣ من قرار وزير الداخلية باللائحة التنفيذية للقانون المذكور (معلقة بالقرار رقم (٥) في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٨) بالآتي :

« يدخل الناخبون أمام اللجنة الواحد بعد الآخر وعلى اللجنة أن تتحقق من شخصية كل ناخب بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو شهادة الانتخاب أو أية طريقة أخرى تراها كافية لذلك . كما تتحقق من وجود اسمه في كشف الناخبين للمحويين أمامها .

« ومعنى تم ذلك يعطى رئيس اللجنة للناخب بطاقة الانتخاب ويطلب إليه أن ينتحى خلف الساتر ليبدى رأيه على البطاقة - ومع مراعاة ما نص عليه القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه بالنص على المكثوفين وغيرهم من قوى العاهات الذين لا يستطيعون أن يشيئوا أراهم على بطاقة الانتخاب بأنفسهم - يكون إبداء الرأى في حالة انتخاب العهد بالنسبة إلى باقي الناخبين بوضع خط أو أية علامة على الرمز الخاص بالمرشح الذي يقع عليه الاختيار ويكون ذلك بقلم وصاص يدعى كل لجنة لهذا الغرض ولا يصح إبداء الرأى على غير البطاقة التي تسلم من رئيس اللجنة أو أية طريقة أخرى . ولا يشترط أن يوضع الخط أو توضع العلامة على الرمز نفسه بل أن أية علامة يضعها الناخب أمام الرمز أو قريباً منه تكون كافية لاعتبار هذا الرأى صحيحاً ما دامت هذه العلامة تدل بطريقة قاطعة على رأى الناخب دون أن تفصح عن شخصه . كما في حالة انتخاب الشيخ فإن الناخب ينتحى خلف الساتر ليبدى رأيه على بطاقة الانتخاب اسم من يختاره للشياخة من بين الأشخاص الواردة أسماؤهم في كشف المجازر ترشيحهم .

« وفي جميع الأحوال يجب على رئيس اللجنة أن ينبه الناخب إلى أن كتابة اسمه أو وضع أية علامة أو إشارة تدل عليه على البطاقة أمر يترتب عليه

إبطال رأيه وعلى الناخب بعد إبداء رأيه أن يطوى بطاقة الانتخاب ويسلمها لرئيس اللجنة لوضعها في الصندوق . ويجوز للناخب في حسابه انتخاب الشيوخ أن يعطى صوته شفوياً ولن يرغب في ذلك أن يسر إلى الرئيس باسم من يختاره على مسمع من السكرتير ، وعلى السكرتير إثبات هذا الرأى في بطاقته ويوقع عليها الرئيس ثم يطويها ويضعها في الصندوق . وفي جميع الأحوال يقوم سكرتير اللجنة بالتأشير أمام اسم الناخب في كشف الناخبين المعصومين لتمامه بما يدل على حضوره وإبداء رأيه

طريقة انتخاب العهد وطريقة انتخاب الشيخ إلا أن ولا تقم المحكمة من تفرقة وزير الداخلية بين يكون أساس ذلك الاهتمام بانتخاب العهد فرأى أن يكفل له السرية التامة باتباع طريقة التأشير المنصوص عليها في القانون العام والاكتفاء في انتخاب الشيخ بالطريقة القديمة أو انتخابه شفوياً - والاهتمام بانتخابه أو تعيينه كالمجالس القروية ليس بامر ذى بال .

(د) أن أي قرار يصدر من وزير الداخلية بتنظيم عملية انتخاب لعينة من الهيئات يخالف به قواعد السرية المنصوص عليها بقانون الانتخاب العام لا يمكن القبول بأنه يميز عن رأى المشرع الصريح بتحديد طريقة من طرق الانتخاب كما تقول النيابة في مذكرة ، والا جاز القول بأن الطريقة التي حددتها وزير الداخلية لانتخاب الشيخ طريقة من طرق الانتخاب التي حددتها المشرع ، فيها ضمان للسرية ويصح لنقابة المحامين وغيرها من النقابات أن تنبها في انتخاباتها !

(هـ) أن أساس طعننا القائم أن طريقة الانتخاب بكتابة الاسماء تنتهك مسيح السرية المنصوص عليها بالمادة ١٥ من قانون الحملات في خصوص انتخابات نقابة المحامين للاسباب السابق بيانه . ولذلك عدلت عنها النقابة بعد صدور القانون ٩٦ سنة ١٩٥٧ على التفصيل السابق بيانه ، وجرى الانتخابات للنقيب وأعضاء مجلس النقابة بالطريقة المنصوص عليها بقانون الانتخاب العام وفيها كل الضمان للسرية .

ولم يكن لمجلس النقابة أن يعود إلى إجراء الانتخاب بطريقة سبق بيان خسادها وتتناهى مع السرية وإذا كان وزير الداخلية سنة ١٩٥٩ في سنة ١٩١٨ أو بعد ذلك رأى في شأن المجالس القروية أو المشايخ أن يحدد طريقة الانتخاب بالكتابة أو شفوياً فليس معنى هذا أن طريقة الانتخاب في نقابة المحامين بكتابة الاسماء لا تتنافى مع السرية .

أسماءه إياها بيده أثناء أدائه بصوته وإلى حين وضعها في صندوق لانتخابه .

فلتطعن النيابة إذن في طريقة الانتخاب بالتشكيك لا خوف فيها من التزوير لأنه يمكن الكشف عنه بفحص البصمات التي يتركها الناخب على تذكرة الانتخاب .

عن الملحق لمذكرة النيابة :

أشارت النيابة في مجال التشكيك بالانتخابات النكابة بكتابة الأسماء إلى ما جاء بالوائح الداخلية لمجلس الشيوخ والنواب ، ولأهمية مجلس الأمة ، وقصد نصت بالآتي :

مادة (٣٢٧) - عند افتتاح الجلسة الأولى لدور الانعقاد العادي الأول لمجلس الأمة يشغل كرسي الرئاسة أكبر الأعضاء الحاضرين منها ، ويعلمونه في إجراءات الجلسة أصغر عضوين منهم .

وتنتهي مهمة رئيس السن بانتخاب رئيس المجلس .

مادة (٣٢٨) - يتل قرار رئيس الجمهورية بتهنئة المجلس للانعقاد ويؤدي الأعضاء الذين هم المستوفون ثم يشرع المجلس في إجراء عملية انتخاب مكتبه ، ولا يجوز إجراء أية مناقشة في المجلس قبل انتخاب رئيسه .

مادة (٣٢٩) - يتم انتخاب الرئيس والوكيلين بالإغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت وتكون عملية الانتخاب سرية ، وتجرى في جلسة علنية وهي فردية بالنسبة إلى الرئيس ، وتجرى بالتعاقب للرئيس فالوكيلين .

مادة (٣٣٠) - تقام الترضيعات لرئاسة المجلس والوكيلين إلى رئيس الجلسة خلال المدة التي يحددها وتعلم للمجلس .

وتجرى عملية الانتخاب بالنسبة لهم ولو لم يقدم للترشيح إلا العدد المطلوب .

مادة (٣٣٢) - عنه يده الانتخاب ، يعطى لكل عضو ورقة معدة لذلك يكتب عليها اسم عضو المكتب أو أعضاء الذين يريده انتخابهم ثم يمسحها في الصندوق المختص لهذا الغرض قبله للقاء على اسمه .

ولا يجوز أن تدرج في الورقة أسماء إلا يقلد العدد المطلوب انتخابه وذلك من بين المرشحين ولا اعتبار صوت العضو بإطلا .

جاء بمذكرة النيابة أنه : لا يفوتنا أن نشير إلى أن بعض فقهاء القانون الدستوري يفضلون كتابة الناخب لاسم المرشح على وضع علامة أمام اسمه المطبوع ببطاقة الانتخاب لأن هذه الطريقة الأخيرة تسهل الفسح والتزوير - أما إذا حتم على الناخب كتابة اسم المرشح الذي يريده فإنه يصعب في هذه الحالة على اللجنة أو غيرها ارتكاب تزوير أو غش خوفا من اكتشافه بمقارنة الخطوط . . . وأشارت المذكرة إلى رسالة الدكتور محمود عيد سنة ١٩٤١ .

والنيابة تخرج بهذا الكلام عن أصل التزوير وسبب العطن وهل الانتخاب بالكتابة يحقق السرية أو يتنافى معها ، أما الفسح والتزوير فلا يتصور في نقابة المحامين ويستحيل حدوثه ، واللجان التي تجري الانتخاب والتي تقوم بالفرز في حضور المرشحين والناخبين تحقق من صحة كل الإجراءات التي تتبع أي غش أو تزوير ، والانتخابات تجري بين المحامين أبعد الناس عن الصورة التي قامت بلعن الدكتور محمود عيد سنة ١٩٤١ عن بعض الانتخابات لمجلس النواب السابقة للسنة المذكورة التي اتهمت فيها الإدارة بالتلاعب في المصاديق ، ولو سائرنا هذا الوهم لكأننا أفضل طريقة تمنع الفسح والتزوير الانتخاب الشفوي العلني كما كان الحال في إنجلترا مثلا ، إذ كان الاقتراع علنيا وكان كل ناخب يعطى مقبضة برتقالية ويخطي رأيه بصوت مرتفع على منسمع ومرأى من الجمهور - ولكن إزاء هذا كان يستمر الاقتراع عند أسابيع وينظر الحياء والنفسيون إلى آخر لحظة حيث تكون للأصوات قيمة أكبر ويعرضونها في المزاود على المرشحين لن يفلح منهم منأ أقل . ولكن عدل عن هذه الطريقة سنة ١٨٧٢ وأخذ بسرية التصويت .

(المرجع السابق الدكتور محمود عيد ص ٢٧٩)

لعل مطلب النيابة قد يحصل الإشعر عن سرية الانتخاب التي قررها الدستور وقانون الانتخاب الخوف من الفسح والتزوير والذي لا يتصور وقوعه وتنتس في الانتخاب بالكتابة وهو يكشف عن صاحبه ويجعل المجال أوسعاً للأفراء والتهدية والوعيد والوعيد .

وهل تسميت النيابة وهي تسخر منا في مذكرة الأولى أنها قالت :

« أنه يمكن بالوسائل العلمية الحديثة معرفة شخص الناخب مما كانت الوسيلة التي يستعملها في الأدلاء بصوته إذا تكفى على سبيل المثال فحص البصمات التي يتركها الناخب على تذكرة الانتخاب عنده

ويجرى انتخاب النقيب وأعضاء المجلس في وقت واحد يدور النقابة ومقار النقابات الفرعية على أن توضع صناديق الانتخاب مستقلة لكل منها .

ولما تكلم عن مكتب المجلس نص في المادة ٢٠ :

« ينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه مسلوبا الوكيل وأمين السر وأمين الصندوق ويكونون مع النقيب هيئة المكتب » .

وترك بذلك مجلس النقابة تحديد طريقة انتخاب مكتبه ، وكثيرا ما كانت تحصل بالاتفاق أو شفويا .

وقد راعى هذه التفرقة أيضا الاتحاد الاشتراكي العربي في الانتخابات التي يجريها : ففي انتخاب أعضاء لجان الاتحاد للوحدات الأساسية حيث يقفل باب الترشيح قبل موعد الانتخاب بمدة أيام يحصل الانتخاب بالتأشير أمام أسماء من يراد انتخابهم من المرشحين المدونة ببطاقة البدء الرأي التي تسلمها الناخب من رئيس اللجنة ويجري ذلك خلف سائر عهد لهذا الغرض ، أما في انتخاب الامناء والامناء المساعدين للجان الاتحاد للوحدات الأساسية ومنطوي هذه الوحدات لمؤتمرات الاتحاد الاشتراكي العربي للمراكز والاقسام والبيادر ، حيث يجري الترشيح في نفس جلسة الانتخاب ويفتح لمدة خمسة دقائق يحصل الانتخاب بكتابة الأسماء حيث يستحيل اجراءه بطريقة التأشير .

وأخيرا كان الفقه الدستوري يربط بين الحرية والديمقراطية وبين سرية الانتخاب ، ويقول فقهاؤه في ذلك :

“QUI DIT DEMOCRATIE DIT VOTE
SECRET”

وهذا المبدأ السلمي هو الذي يدور الخلاف في شأنه بين الطاعنين وزعماء أعضاء مجلس النقابة .

لذلك

نلتزم الحكم بالتطبيقات الواردة بتقرير الطعن .

مصطفى محمد البرادعي القاضي

مادة (٣٣٣) - يختار المجلس عددا من أعضائه لجميع الأصوات وفرزها ويعلن الرئيس نتيجة الانتخاب .

وملاحظتنا في هذا الشأن ما يأتي :-

١ - أن قانون مجلس الامه نص في مادته الاولى على أن المجلس يتألف من ٣٥ عضوا يختارون بطريق الانتخاب السري العام وهو ما بينه قانون الانتخاب ولم يتعرض لحق المجلس في اختيار أعضاء مكتبه وترك ذلك للمجلس يختارهم بالطريقة التي يراها - وقد اختار هذه الطريقة التي حلدها باللائحة غير مفيد بأي قيد وكان يستطيع أن يجري انتخابهم شفويا .

٢ - أنه يجب التفرقة بين الانتخابات التي يعده للترشيح فيها ميعاد معين ينتهي قبل بدء عملية الانتخاب بزمن معين كانتخابات مجلس الامه ، وانتخابات نقابة المحامين وغيرها من النقابات المهنية المختلفة ، وبين الانتخابات التي يحصل للترشيح فيها في نفس جلسة الانتخاب كانتخاب مكتب مجلس الامه وانتخاب مجلس النقابة من بين أعضائه الوكيل وأمين السر وأمين الصندوق .

فإن السرية لو فرضها وتطلبها القانون لا يمكن اجراءها بالصورة التي يتطلبها قانون الانتخاب العام في حالة الغاية ، والانتخابات لا بد أن تتم في نفس جلسة الترشيح .

ولذلك تكفي قوانين كل الهيئات والمنظمات التي يتم الترشيح فيها والانتخاب في وقت واحد باجراء اختيار أو الانتخاب - إما بطريق الاتفاق بين أعضاء الهيئة أو المنظمة أو شفويا أو بطريقة محدودة من السرية وهي الاختيار بكتابة الأسماء ويقع انتخابها صحيحا طالما كانت قوانينها تسمح بذلك .

والقرب مثل لذلك أن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة حين بين طريقة انتخاب النقيب وأعضاء المجلس نص بالآتي :

م ١٤ - يكون الترشيح لمرکز النقيب ولعضوية المجلس يطلب يقدم من المرشح إلى مجلس النقابة قبل الميعاد المحدد لانقضاء الجمعية العمومية بثلثين يوما على الأقل لا يدخل فيها يوم تقديم الطلب .

م ١٥ - يكون الانتخاب بالاقتراع السري وبين النظام الداخلي للنقابة طريقة اجراء الانتخاب .

مذكرة الدفاع

المقدمة من نقابة المحامين

بجلسة ١٩٦٩/٧/٣٠

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

مذكره

بمقام : نقابة المحامين مضمون فيها

محمّد

السيد الأستاذ مصطفى محمد البرادعي وآخرين طاعنين

في الحكم رقم ١ لسنة ٣٩ قضائية المصدرة للمرافعة فيه جلسة

٣٠ من يوليو لسنة ١٩٦٩

المخصصة للانتخاب ، يكتبون أسماء المرشحين في علانية كاملة .

وإن بعض اللجان : سمحت للمناخبين بالدخول دون أعداد دفتر للتوقييع ودون التحقق من اشخاصهم .

وبجلسة ١٤ من يوليو لسنة ١٩٦٩ : قرر الأستاذ مصطفى البرادعي : أنه يقصر الأمر على النسي على الانتخاب بالكتابة ، ويتنازل عن باقي فوجه الطعن .

وهذا الذي قرره الطاعنون في تقرير طعنهم ، ليس من صحيح أحكام القانون في شيء .

فالطعن على هذا التحديد الذي انتهى إليه

يخرج عن اختصاص المحكمة ، وهو في الاسانيد التي أقدم عليها ، سواء في تقرير الطعن أو في مذكرة الطاعنين ، لا يتفق وصميم أحكام القانون .

١ - طلب الطاعنون - في تقرير الطعن - من المحكمة الموقرة أن تقضي بإعلان قرار الجمعية العمومية بتشكيل مجلس النقابة ، وإعلان حماية الانتخاب ، بالنسبة للنقيب وباقي أعضاء المجلس ، وما ترتب على ذلك من آثار .

وقالوا سببا لطعنهم : إن الانتخابات قد جرت بكتابة أسماء المنتخبين بخط الناخب ، الأمر الذي يتنافى مع سرية الاقتراع لأن خط الشخص من العلامات المميزة له .

ورثبوا على هذا السبب ، أن تلك الطريقة ، كان لها أثر على حرية الناخبين ، تمثل في غياب ألف وخمسمائة محام عن حضور الجمعية العمومية .

وإنها كانت تستغرق من الناخب وقتا طويلا ، انتهى بكثير من اللجان إلى التهاون في تنظيم عملية الانتخاب ، إذ سمحت بتواجد عدد كبير بالغرف

أولاً :

علم اختصاص محكمة النقض بالفصل
في سبب الطعن

بالنفي لأن الطعن في حقيقته - وهو البيان الذي حنده وكيل الطاعنين في الجلسة الأخيرة - موجه إلى قرار صادر من مجلس النقابة بجلسته المنعقدة في ١٩٦٩/٦/٧ ، بتحديد طريقة الانتخاب واختيار الكتابة وسيلة لها .

وقرارات مجلس النقابة ، هي من القرارات التي لا يجوز للطاعنين الطعن عليها أمام محكمة النقض ، لخروجها عن نطاق اختصاصها المبين في الفقرة الثانية وقضاء محكمة النقض ، مستقر على أن اختصاصها بالفصل في الطعون الانتخابية ، اختصاص استثنائي ومقتد ، لا يجوز التوسع فيها ودليل ذلك حكمها الصادر بجلسته ١٩٥٩/٣/٥ ، في الطعن الرقيم ٢٨ لسنة ٢٨ ق ، والذي قضت فيه بعدم جواز الطعن في انتخابات النقابات الفرعية .

« مجموعة المكتب الفني - السنة العاشرة - ص ٢٢٣ » .

وهذا القول لا يصمم قرار مجلس النقابة من الطعن ، بل أن الطعن عليه ، تختص به جهتان ، أحدهما قضائية هي محكمة القضاء الإداري والثانية نقابية ، وتحصى بذلك الجمعية العمومية للنقابة .

ذلك لأن النقابة بحكم كونها مختصة ومسئولة عن تنظيم مهنة المحاماة ، إنما تمارس تسيير مرفق عام ، هو المحاماة ، يحكم اتصالها بمرفق عام أعم وأشمل ، هو تنظيم العدالة .

والقرارات التي يصدرها مجلس النقابة ، في حدود الولاية المنسوحة له ، هي قرارات إدارية ، تختص محكمة القضاء الإداري بالطعن عليها ، وفي حالة مماثلة ، قالت المحكمة الإدارية العليا ما يلي : « يخلص من استقراء نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ ، بإنشاء نقابات المهن الطبية ، أنه قد أضفى على النقابة ، شخصية معنوية مستقلة ، وخولها حقوقاً من نوع ما تختص به الهيئات الإدارية العاملة ، فخلوها حق احتكار المهنة ، وهي مرفق عام وقصرها على أعضائها دون سواهم ، كما خولها حق فرض رسوم مالية على صورة اشتراكات جبرية تحصل في مواعيد دورية ، ثم سلطة إصدار قرارات واجبة التنفيذ في شئون الأطباء وسلطة تأديب أعضائها ، وسلطة تشريع بوضع اللائحة الداخلية ، ولائحة تقاليد المهنة ، كما يدل على أنها قد جمعت بين مقومات المؤسسات العاملة وعناصرها

٢ - لعل من المسلميات ، أن نقول أن الانتخابات قد جرت بالكتابة ، طبقاً لقرار صادر من مجلس النقابة ، بشأن تنظيم الانتخاب ، وفي الحدود التي يملكها .

والطعن الموجه إلى طريقة إجراء الانتخاب ، على هذا النحو - يخرج عن اختصاص محكمة النقض .

ذلك أن اختصاصها بالطعون الانتخابية ، ليس اختصاصاً أصلياً من اختصاصاتها المنصوص عليه في قانون انبائها ، أو في القوانين الخاصة بتحديد ولايتها واختصاصها .

وهذا الاختصاص الاستثنائي ، مقرر لها بمقتضى المادة ٤٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، التي تنص على ما يلي :

« لوزير العدل أن يعين في تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة ، وفي القرارات الصادرة منها (أي الجمعية العمومية) بتقرير يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض « الدائرة الجنائية » خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه بالتشكيل وبالقرارات .

وكذلك يجوز خمسين محامياً على الأقل ، ممن حضروا الجمعية العمومية ، الطعن في تشكيلها وفي القرارات الصادرة منها ، وفي تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم إلى قلم كتاب محكمة النقض خلال أسبوعين من تاريخ إيداع القرار بشرط التصديق على امضاءاتهم .

ويجب أن يكون الطعن غير مسبب ، والا كان غير مقبول شكلاً .

وهذا النص يختلف عن مثيله في القانون السابق (مادة ٦٨ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧) ، التي كانت تعزز لوزير العدل حق الطعن على قرارات مجلس النقابة أمام محكمة النقض .

ومسلم أن الطعن المطروح على محكمتنا العليا الورقة ، قد أقيم استناداً إلى الفقرة الثانية من المادة سالفة البيان ، وهي تنص اختصاص المحكمة على ما يأتي :

١ - الطعن في تشكيل الجمعية العمومية .

٢ - الطعن في القرارات الصادرة من الجمعية العمومية .

٣ - الطعن في تشكيل مجلس النقابة .

لعل الطعن المطروح يمثل في ذلك ، أن الإجابة

نقاية الصيادلة ، في شأن اجراء الانتخابات موضوع ذلك الطعن .

وتنحى نقول عبارات الحكم بغير اجتراء ، ليبين منها أن المحكمة راعت في قضائها ، مخالفة ما جرى لقرار مجلس النقابة المنظم للانتخابات .

« ومن حيث أن هذا الطعن على أساس ذلك ، بأن النظام الذي كان يجب اتباعه وفقا للقواعد التي وضعها مجلس النقابة في اجتماعه الحاصل في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، كان يقتضى أن يصاد

انتخاب أعضاء مجلس النقابة يبدأ في الساعة الرابعة مساء ، وأن باب مكان الانتخاب يفتح في الساعة السادسة تماما ، وأن من يحضر من الأعضاء يعد هذا المبدأ المحدد في الدعوة المطبوعة الموجهة الى الناخبين ، لا يسمح له بالدخول الى مكان الانتخاب ، وأن العضو الذي يحضر في المبدأ اما أن يكون قد سبق له أن دفع رسم الاشتراك أم لا يكون قد دفعه بعد ، فإن كان قد دفعه من قبل ، يكشف عن اسمه في كشف المسددين ، وتحصل له بطاقة بيضاء يكون عليها رقم قيده بالنقابة تثبت دفعه رسم الاشتراك ، وإن لم يكن قد دفعه فلا يسمح له بالدخول الى مكان الانتخاب ، الا بعد الوفاء به ثم تسلم له بطاقة بيضاء ، فغسلا عن وصل توريد رسم الاشتراك وبعد ذلك يسر الأعضاء الحاملون لبطاقات تسديد رسم الاشتراك البيضاء على أحد الموظفين ، ليتسلم كل منهم بطاقة تعرف زرقاء مقابل تسليمه لهذا الموظف البطاقة البيضاء ، ثم يقدم كل منهم البطاقة الزرقاء الخاصة بانتخاب أعضاء مجلس النقابة الى رئيس لجنة التعرف ويقوم عليها بمضاهة بعد التحقق من شخص حاملها لما لكونه معروفا له شخصيا ولما بإبراز بطاقته الشخصية الخاصة بالنقابة ، ثم يؤشر رئيس اللجنة أمام اسم العضو في كشف لديه معد لهذا الغرض ويطلب اليه بالتوقيع أمام اسمه ، دلاله على أنه تسلم البطاقة الزرقاء لكي لا يتسنى للعضو أن يحصل على أكثر من بطاقة تعرف ويحفظ هذا الكشف لدى رئيس لجنة التعرف ، ثم يضم الى أوراق الانتخاب للرجوع اليه عند اللزوم للتحقق من صحة العملية ، وبعد ذلك يدخل الأعضاء حاملية بطاقات التعرف الزرقاء الموقوفة من رئيس لجنة التعرف غرفة الانتخاب حسب النظام المقرر ، فيتسلمون من أعضاء لجنة الانتخاب أوراق الانتخاب المستعملة على أساس المرشحين لمضوية مجلس النقابة ، مقابل تسليمهم البطاقات الزرقاء المثبتة لشخصية كل منهم وبعد ابداء الأخير صوته بالتأشير في قائمة الانتخاب بالعلامة المصطلح

من شخصية مستقلة ومرفق عام تقوم عليه مستعينة في ذلك بسلطات عامة ، شأنها في ذلك شأن كافة هيئات التمثيل المهني ، ومن ثم فهي شخص اداري من أشخاص القانون العام وقراراتها سواء صدرت في موضوع التقاديب من هيئاتها المختصة (وهي هيئات ادارية لا قضائية) أو صدرت من مجلس النقابة في مسائل القيد بالسجلات أو في غير ذلك من الأغراض ، وهي قرارات ادارية قابلة للطعن فيها بدعى الالغاء أمام محكمة القضاء الاداري » .

مجموعة القواعد القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا ج ٢ ص ١٧٤٠ - ٦٠٨ - ٣ (١٩٥٨/٤/١٢)

٣ - وفي تأصيل هذا المبدأ ، قالت المحكمة الادارية العليا في حكم آخر لها ، ما يلي :

« ان تنظيم المهنة الحرة ، كالطب والمحاماة والمهنة (وهي مرفقة عامة) مما يدخل أصلا في صميم اختصاص الدولة بوصفها قوة عمل المصالح والمراعى العامة ، فإذا رأت الدولة أن تتدخل من هذا الامر لأعضاء لهيئة أنفسهم لانهم أقدر عليه مع تخويلهم نصيبا من السلطة العامة يستعملون به على تادية رسالتهم مسح الاحتفاظ بحقهم في الاشراف والرقابة تحقيقا للمصالح العام ، فإن ذلك لا يغير من التكييف القانوني لهذه المهنة بوصفها مرفقة عامة » .

مجموعة القواعد القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا ج ٢ ص ١٧٤٠ - ٦٠٨ - ٣ أبو شادي - الجزء الثاني ص ٢٢٩٣ قاعدة ٢٢١٢

٤ - فإذا كان الطاعنون لم يطعنوا في القرار الصادر من مجلس النقابة في شأن تنظيم عملية الانتخاب ، سواء أمام الجمعية العمومية ، أو محكمة القضاء الاداري المختصة بالطعن في القرارات التي يصدرها مجلس النقابة ، فإن طعنهم على القرار بمناسبة الطعن في قرار الجمعية العمومية يكون متوقفا عن موطنه الصحيح ، ويكون الحكم بعدم الاختصاص به أو بعدم جوازها ، هو الجزء الخلق به .

ومحكمتنا العليا الموقرة ، في كل انتخابات طرحت عليها ، كانت تتحقق مما اذا كانت إجراءات الانتخاب ، قد تمت وفقا للنظام المقرر في شأنها أم خالفته .

والطعن الذي أشار اليه الطاعنون ، قضى يقوله . لانه خالف القواعد التنظيمية التي قررها مجلس

اتباعه لتكون العملية سليمة من الشوائب مسواة بالنسبة إلى انتخاب أعضاء مجلس النقابة الجديد أو بالنسبة لانتخاب النقيب ، إلا أنه في الواقع اختل نظام هذه العملية في يوم ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، منذ البداية ، واستمر هذا الاختلال في كل مرحلة من مراحلها .

فمسلماً إذن أن النظام ، يشترط في هذه الانتخابات ، أن تتم بطريق التشهير بصريح النص

ثانياً :

في موضوع الضمن

بصفة سرية ، فقد قصد به أن تتوافر هذه السرية للناخب وقت إعطاء صوته ، فلا يشاركه أحد غيره وقت تدوين هذا الصوت ، ولا تحيل بطاقة الانتخاب علامة قد تميز صوته وقت إعطائه .

فسرية الانتخاب ، هي تمكين الناخب من إبداء صوته منفرداً بحيث لا يراه أحد ، وهو يبدئ بصوته .

والأصل أن يتم هذا التدوين كتابة ، ولا يمكن القول بأن الكتابة تكشف عن شخص الناخب ، لأن ذلك لا يتأتى ، كما قالت النيابة بحق إلا من خلال عملية مضاعفة .

والمضاعفة لا يمكن تصورها ، إلا إذا قام نزاع في شأن أسناد الورقة إلى من هي منسوبة إليه ، وهو أمر غير معقول في بطاقات إبداء الرأي ، لأنها لا تسند إلى شخص ، بل لأنها إذا حملت مما يدل على إسنادها إلى شخص معين وقعت باطلة .

وفضلاً عن ذلك ، فإن مضمون السرية في فقه القانون يختلف من حالة إلى أخرى ، ولا يرتبط في قليل أو كثير بالكتابة ، وليست الكتابة بذاتها مهذرة للسرية .

فهناك مثلاً سرية في الجلسات ، وسرية في الامتحانات ، وسرية في التحقيقات ، وغير ذلك كثير ، والذي يحدد نطاق السرية ، هو كل حالة من هذه

الحالات هي مضمون العلانية :

فالأصل مثلاً في جلسات المحاكمة والتحقيق وفي جلسات الجلسات التأديبية ، أنها علنية ، ومعنى العلانية ، هي إتاحة الفرصة للجمهور لمشاهداتها ، وتحقيق السرية بمجرد منع الجمهور من حضور الجلسات ، وعلم نقرأ ما دار بها .

ولا يمس هذه السرية ، ولا يهددها وجود مظهر مكتوب مدونة فيه بالكتابة ، ما تدار في الجلسات على

عليها أمام أسماء المرشحين ، والذين يريد انتخابهم ، يضع القائمة بمد طليها في أحد الصناديق المسددة لذلك وتحفظ بطاقات التعرف لدى لجنة الانتخاب ولا يجوز إعادة استعمالها ، وبعد فرز قوائم الانتخاب وتظهر نتيجة الفرز بالنسبة لأعضاء مجلس النقابة تبدأ عملية انتخاب النقيب بنفس النظام وإنما يفرق واحد ، هو أن يسلم للأعضاء بطاقات تعرف حمراء بدل بطاقات التعرف الزرقاء المستعملة في انتخاب أعضاء مجلس النقابة ، كان هذا هو النظام الواجب

٥ - على أننا لو جاوزنا هذا النظر ، وناقشنا ما قرره الطاعتين ، لتبين لنا - فضلاً عن مخالفتها لأحكام القانون الثانية نصاً والمسئلة فيها ، والمستقرة قضاء - قد جاء حديثهم مرسلًا بغير دليل يساندونه ويخالف ما تقدم عليه الأوراق على نحو تفصله في الفصول التالية :

في سرية الانتخاب :

٦ - فهم يقولون إن الانتخاب بالكتابة ، يتنافى مع سرية الاقتراع ، لأن خط الشخص من العلامات المميزة له .

ومع أن ما قرره النيابة العامة ، في مذكرتها في هذا الصدد ، فيه غش عن كل قول ، إلا أنني أوتر أن أشاركها الرأي ببيانات وبيئات أخرى ، ذلك أن خط الإنسان ليس علامة مميزة له ، وليس بحسبة عليه ، سواء في فقه القانون الخاص أو في فقه القانون العام ، إلا إذا كانت الكتابة منسوبة إلى شخص معين ، على أساس أنه كاتبها .

فإذا لم تكن منسوبة إليه ، فلا يحتاج بها عليه ، ولذلك لا يعرف القانون للكتابة حسبة ، إلا إذا اقترنت بتوقيع من أسندت إليه ، سواء بخطه أو بخاتمه أو بصممة أصبعه ، فإذا خلت من ذلك ، سقطت حقيقتها ، وهذا هو الأصل العام في فقه القانون الخاص .

أما في فقه القانون العام ، وعمل وجه التحديد ، في شأن إجراء الانتخابات ، فإن الأمر يختلف تبعاً ، ذلك أن بطاقة الانتخاب ليست بذاتها مما يحتاج بها شخص معين ، بل إن العدد الذي تكشف وتسفر عنه جميع أوراق الانتخاب ، هو الذي يحتاج به ، من أجريت الانتخاب في شأنهم هو بواسطتهم .

وإذا كانت ختيانات القانون العام ، في تطويرها لله التخصت حيانية سرية انتخابها ، أن يجري الانتخاب

تحتاج - لكن تطبق بدقة - الى الملام الناصب
بالقرارة والكتابة .

ويقول الاستاذ احمد رمزي ما يلي :

وأما سرية الانتخاب فالمراد منها أن يكون الاقتراح حراً معرباً عن رغبات الناخبين الصحيحة ، والسرية لما مطلقة وهذه تلزم أصوات من يستطيعون الكتابة ، وأما نسبية ، وتعلم أصوات من لا يستطيعون الكتابة فتدعو الحاجة إلى أن يعلم بها أعضاء اللجنة كلهم والعضو الذي يختاره المنسوب ليسر إليه برأيه على مسمح من الرئيس (المادة ٥٣) فلا يجوز أن تتداهيا كما لا يجوز أن يلجأ إليها من يستطيع اثبات رأيه كتابةً والا كانت الأصوات التي تعطى كذلك باطلة . .

والآن نذكر ما يتصل بالسرية من القواعد
والقرارات -

جاء في الفقرة ٦٨١ تحت كلمة الحق السياسي في الجزء التاسع عشر من مطلوبات دالوز أن مبدأ سرية الانتخاب ليس اختيارياً ومجعلاً لمصلحة الناخب الشخصية ، ولكنه مبني على ضرورة تأمين صدق التصويت وحرية وعلى الفقرة ٦٨٤ أن الجهر بالتصويت ممنوع كاستئثار التوقيع على ورقة الانتخاب أما بتقديم أوراقهم مفتوحة وبتعريفهم عن طلبها ، وجاء في الفقرة ٣٤٥ من الجزء السادس من ملحق مطلوبات دالوز تحت كلمة الحق السياسي أيضاً أنه ليس للناخبين أن يدلوا عن سرية الانتخاب أما بتقديم أوراقهم مفتوحة أو بتعريفهم عن الشخص الذي اقترحوا له .

وقال أوجين مير : في الفقرة ٢٤٢ أن سرية الاقتراح هي الضمانة الجوهرية لآمانة الناخبين فلا حرية في بلد ولا استقلال لجمعية إذا عرفت السلطات أو عرف الناخبون أو اللجان أصل ما في أوراق الاقتراح ، الملقاة في الصندوق وبين في الفقرة التالية نصوص السرية لديهم .

وفي ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣ صدر في فرنسا قانون لأغراض ثلاثة - :

أولها - ضبط شروط تقييد الاسماء بالجدول وحذفها حتى لا يثبت بها من يريدون تقييد اسمائهم بغير حق ومن ذلك أن اشترط على الناخبين غير المقيدين بنسبة انتخابهم ، وجود اسمائهم بـفئاتهم ممنول الناحية خمس سنوات متتالية ، وثاني اغراض القانون ضمان حرية الانتخاب وسريته واستئثار طرف ذي لون خاص وأوصاف خاصة بفئاتهم كل

السنة المحصوم في المحاكمة لو النواب في المجالس
النيابية أو غير ذلك .

وأم يقل احد ان وجود محضر مكتوب للمحاكمة السرية أو التحقيق السري مهدد للسرية ، لأن السرية هنا مفروضة على الجمهور .

وسرية الامتحانات أو التصحيح ، تتحقق بمجرد نزع البطاقة المثبتة لاسم الطالب من ورقة اجابته ، واستبدال رقم سرى بها لتعطى الورقة للقيام بالتصحيح خالية من اسم الطالب .

ورغم كتابة الورقة كلها بغط الطالب ، فلم يقل احد بأن السرية تهدر في هذه الحالة ، بل ان الثابت هو توافر السرية بمجرد تقديم الورقة الى المحصح ، خالية من اسم الطالب الذي كتبها .

والامثلة على ذلك في القانون ، كثيرة وعديدة . .
ولذلك لا يجوز القول بأن سرية الانتخاب تهدر اذا ابدى الناخبون رأيهم في كتابة ، لأن هذه هي الطريقة المثل لاعطاء الصوت سرىاً وخالياً من الميث ، بل ان هذه الطريقة تتوافق بها الحماية الكاملة لسرية الانتخاب ، ولذلك نجدها مقررة في كثير من الاعمال التشريعية التي تقوم مقام القانون .

ليقول الدكتور وايت ابراهيم عن التصويت السري ، ان مقتضى هذه الطريقة هي أن يملأ الناخب بصوته في لجنة الانتخاب بصفة سرية بمعنى ألا يتدخل أحد أثناء أدائه لمهمته فلا يوجه ولا يردقه ولا يطلع على تصرفه ، فهو يضع اسم المرشح الذي يختاره على ورقة الانتخاب بعيداً عن الانظار ثم يقدم الورقة المذكورة الى رئيس لجنة الانتخاب وتكون مطوية أو موضوعة في داخل غلاف خاص وقد يضعها بنفسه في صندوق الانتخاب ويتم هذا العملية دون أن يعرف أحد اسم المرشح لذلك اختصاره صاحب .

وتعتبر السرية ضماناً كبيراً لتحقيق حرية الناخب في اختيار من يريد من المرشحين لأن معظم الناخبين ينقصهم الشجاعة الادبية ، فلا يستطيعون الجهر بأرائهم اذا كان الانتخاب علناً . وقد يمتنعون عن التصويت بسبب العلانية ، تقادياً وتحاشياً للمواقب اذا ما عرف رأيهم وبأن اتجاهاهم .

ولكن نلاحظ أن السرية لا تتحقق اذا كان الناخبون من الاميين وعلى ذلك فان هذه الطريقة

« يتم انتخاب الرئيس والوكيلين بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت وتكون عملية الانتخاب سرية » .

ونص المادة (٣٣٢) من اللائحة عينها :

عند بدء عملية الانتخاب ، يعطى لكل عضو ورقة معدة لذلك يكتب فيها اسم عضو المكتب أو أعضائه الذين يريد انتخابهم ثم يضعها في الصندوق المخصص لهذا الغرض عند النداء على اسمه .

ويقال هذا النص : نص المادة (٣٣٦) من لائحة مجلس الأمة في سنة ١٩٦٤ ونصها :

عند بدء عملية الانتخاب : يعطى كل عضو ورقة معدة لذلك يكتب فيها اسم عضو المكتب أو أعضائه الذين يريد انتخابهم ثم يضعها في الصندوق المخصص لهذا الغرض عند النداء على اسمه .

ولا يجوز أن تدرج الورقة أسماء إلا بقدر العدد المطلوب انتخابه ، ذلك من بين المرشحين والا اعتبر صوت العضو باطلا .

وهذا النص مماثل تماما ، لكافة النصوص سنة ١٩٥٧ ، على ما يلي :

عند بدء عملية الانتخاب ، يعطى كل عضو ورقة معدة لذلك يكتب فيها اسم عضو المكتب أو أعضائه الذين يريد انتخابهم ، ثم يضعها في الصندوق المخصص لهذا الغرض عند النداء على اسمه .

ولا يجوز أن تدرج في الورقة أسماء إلا بقدر العدد المطلوب والا اعتبر صوت العضو باطلا .

والمادة ٩٩/٩٧ من لائحة مجلس الشيوخ والنواب ، كانت تنص على ما يلي :

يكتب كل عضو اسم الشخص أو أسماء الأشخاص الذين ينتخبهم في ورقة يشاء بغير توقيع ويضعها عند ندائه بأسماء في الصندوق المخصص لذلك

ومتى تم وضع الأوراق يحضر السكرتير العضو الأصوات بمراقبة الرئيس والوكيلين .

وفي تحديد التكييف القانوني لللائحة الداخلية للبرلمان صدر القرار الاتي من مجلس الشيوخ بجلسة ٧ مارس لسنة ١٩٦٧ :-

اللائحة الداخلية هي بمثابة قانون يستمد قسوته من المادة (١١٩) من الدستور التي قضت بأن يضع كل مجلس لائحته الداخلية مبينا

ناخب في قاعة الانتخاب لينتهي به الى المزل ويضع فيه ورقته المكتوبة أو المطبوعة من قبل دخوله الى القاعة ، ثم يودعه الصندوق بنفسه بدون أن يسهه الرئيس فإذا قلت الظروف عن عدد الناخبين قامت اللجنة غيرها للباقيين بحيث يكون المقدم للباقيين من شكل واحد يوقع عليه الصمد وترفق خمسة من عينته بالحضر ، وثالث الاغراض أن شدد القانون العقوبات القديمة ، ثم جاء قانون ٣١ مارس سنة ١٩١٤ ممدلا للقانون الاول تعديلا لم يمس ما ذكرناه .

وقد شرفت إيطاليا الاقتراع في ظرف أيضا بقانونها الصادر في ٣٠ يوليو سنة ١٩١٢ ، أما قانونا فإنه لوجب مثل سائر القوانين من أجل صيانة سر الانتخاب توقيع المقاب على من يفشي (المادة ٨٦ خب) ولا انتحاء جانبا في قاعة الانتخاب لكتابة الورقة بمزول عن الحاضرين وأن يقيمها صاحبها مطوية ، وأن من لا يستطيع الكتابة لا يسمح صوته غير أعضاء اللجنة أو من يختاره المندوبينهم ويجب أن يوقع الرئيس على ورقته حتى لا تسبغ ومن أجل السرية نص القانون على بطلان الأصوات التي يوقع عليها صاحبها والتي تثبت على ورقة غير التي سلمتها اللجنة أو على ورقة فيها أى علامة أو إشارة قد تدل عليه .

غنى عن البيان أن كتابة الناخب للورقة ليست علامة أو إشارة تدل على صاحبها لأن المادة ٥٣ أوجبت على من يستطيع الكتابة أن يكتب ، ولكن تطل الورقة بالمقدم عليها ، وتبطل الورقة أيضا التي عليها علامة أو إشارة للسبب عينه أي إفشاء سر الانتخاب فليست كل علامة مبطله بل يجب أن تدل من يطلع عليها على أن صاحبها قصد أن يعرف عند المنتخب أو أى شخص آخر . « الانتخابات البرلمانية واحكامها من ص ٣٢٨ الى ص ٣٣٨ » .

في التشريع :

٨ - واتجاه المشرع ذاته قاطع في اتجاهاه الى أن يكون الانتخاب بالكتابة كلما كان ذلك ممكنا ، بأن يتوافر في الناخبين شرط الامام بالقرائة والكتابة ولعل أقطع الأدلة على ذلك ، لوائح المجالس التشريعية ، وهي الجهات المسؤولة عن إصدار القوانين ، ومما أن وجهت المجالس النيابية سواء ممثلة في الجمعية التشريعية أو في مجلس الشيوخ والنواب ، أو مجلس الأمة الحالي أو المجالس السابقة ، عليه ، نجد الأمر مقررًا .

ففي اللائحة الداخلية ، لمجلس الأمة الحالي ، تنص المادة ٣٣٩ على أنه :-

وهي المعدلة بالقرار الوزاري الصادر في ٣١ من يوليو سنة ١٩٥٢ بآية : -

في جميع أصال الانتخاب التي تقدم ذكرها ، تعتبر باطلة جميع الآراء المعلقة على شروط وكذلك الآراء التي تطعن لشخص لم يكن اسمه مدرجا في كشف المرشحين والتي تطعن لأكثر من شخص في ورقة واحدة ، والتي تثبت على ورقة غير التي سلبت من اللجنة أو على ورقة أمضاها الناخب الذي أبدى رأيه أو على ورقة فيها أى علامة أو إشارة قد تدل عليه .

ومن ثم تكون لجنة الشياخات قد أصابت فيما أرائته من إبطال الصوتين الموقعين من الناخبين اللذين أبديا رأيهما .

أن الصوت المعطى للمرشح يكون صحيحا ويتعين إضافته الى جانبه ولو لم يتناول بيان اسمه بالكامل متى تخصص به تخصصا قاطعا في الدلالة عليه أو تضمن تمييزا كافيا لتعيين شخصه على وجه يقيني لا يحتمل الانصراف الى سواء ، فإذا تطرق اليه الشك لأسباب جدية أو احتمال التأويل وجب استبعادها وبطل الاستدلال به على ما اتجه اليه اختياره الناخب والقول بخلاف ذلك مؤدها إخلال بتقدير لجنة الشياخات محل إرادة الناخب وهو ما لا يسوغ احتمال الانحراف بهذه الإرادة الى غير قصصها الحقيقي من طريق الاجتهاد في تفسير لية الناخب .

وجاء في أسباب الحكم ما يلى :

و من حيث أنه ثابت من الأوراق أن محمد هاشم فايد حصل على ٥٧ صوتا منها اثنان باسم (محمد هاشم) وثالث باسم (محمد عبد الوهاب فايد) وأن عطية محمد فايد نال ٥٦ صوتا منها واحد وعشرون باسم (عطية محمد فايد) وثلاثين باسم عطية فايد وأربعة باسم (عطية محمد على فايد) وواحد باسم (عطية على فايد) وأن الأصوات التي اعتبرتها اللجنة باطلة عددها خمس : اثنان منها موقعة من الناخبين وواحد باسم الشيخ عطية ، وآخر باسم الشيخ محمد فايد والاخير قررت لجنة الشياخات أنه غير مقرر ، ولما كان كشف المرشحين للجمعية لم يرد به اسم هاشم سوى محمد هاشم فايد فلا شبهة في انصراف اختياره الى المذكور في الورقتين اللتين أثبتت قبهما محمد هاشم كما أن الصوت الممنوح لمحمد عبد الوهاب فايد لم تتزدد للجنة في حسابه له ، ولم تتشكك في أنه المقصود به وقد تأيد رأيه في ذلك بسبب الظاهر من الاعلام البرعي المقدم منه والصائر من محكمة متجا القمح الجزئية التفرعية في

فيها طريقة المسير في تادية عمله فالعمل بنصوص اللائحة الداخلية واجب دستوري (ج ش في ٧) مارس سنة ١٩٢٧ .

وتماثل المادة (١١٩) من دستور سنة ١٩٢٣ نص المادة (٦٠) في الدستور القائم التي تنص على ما يلى :

يضع مجلس الأمة لائحته الداخلية لتنظيم كيفية إدارته لأعماله .

٩ - فإذا كان المجلس النيابي وهو الجهة المنوط بها إصدار التشريعات ومن القوانين يشترط في لائحته الصادرة بمقتضى تعريض دستوري أن يكون الانتخاب السري بالكتابة فلا يمكن القول بتعارض الكتابة مع السرية لأن هذه المحجة تكون على خلاف أحكام القانون ١٠

القضاء :

١٠ - والقضاء في مصر والقضاء المقارن ، مضطرد على أن التصويت بالكتابة لا يتعارض مع السرية بل هو مصفق لها سواء في لك القضاء المعادى حين كان منوطا به الفصل في صحة عضوية أعضاء مجالس المديرات والمجالس البلدية أو القضاء الإداري حين ينطج به ذلك ، وفي حكم للمحكمة الإدارية العليا حصلت فيه ذلك كله قالت :

أن الشارح حرص على سلامة الانتخاب وبعده عن المؤثرات والمبث وعلى ضمان حرية إبداء الرأي فأوجب السرية سواء فيما يتعلق بالآراء التحريرية أو المفقوية أو فيما يختص بشخصية الناخب اذ تنص في الفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ١٥ من القرار الوزاري الصادر في ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بتنفيذ قانون العهد والمشايع رقم ٤٤١ لسنة ١٩٤٧ على أن : -

يلتخل الناخبون أمام اللجنة الواحد بعد الآخر وبعد تحقق عضو اللجنة عن المركز التابعة له القرية هو ومن معه من الأعضاء من أن اسم الناخب وارد في الكشف يتسلم الناخب من يده رئيس اللجنة ورقة وقلما ويتنصى خلف ساتر لينون بالورقة اسم من يختاره للجمعية ، ثم يشتبه مرتين ويتناولها للرئيس الذي يضعها في الصندوق ولكل ناخب يرغب إعطاء صوته شفاهة أن يسير الى الرئيس باسم من يختاره على مسمع من يجاوره من الأعضاء ، ويتولى الرئيس تعيين الاسم ويوقع تحته بامضاه اثباتا لذلك .

كما نص في المادة ٢٧ من القرار المشار اليه

la suite d'autres noms des candidats écrits à l'encre noire. — Conseil d'Etat 19/12/1896, Election de Montain, (Leb. chr. p. 869). Voir aussi Conseil d'Etat 16/1/1885, Election de Saint — Papouf, (Leb. — chr. p. 148) — 13/7/1889, Elect. d'Estérenchub, (Leb. chr. P. 869) — Juillet — Saint — Lager, n. 381.

Repertoire Générale Alphabetique du Droit Français Tome 19 Elections Page 825.

ان استبدال أسماء المرشحين الواردة في أوراق الانتخاب المطبوعة بأسماء مرشحين آخرين حرت بخط اليد ، سواء بالحبر أو بالقلم الرصاص أو بأي طريقة أخرى لا يمكن اعتباره من العلامات الداخلية المميزة لشخصية الناخب .

"1812 :— d) La substitution aux noms des candidats portés sur des bulletins imprimés des noms d'autres candidats inscrits à la main, soit à l'encre, soit au crayon, ou de toute autre manière, ne peut être considérée comme un signe intérieur de reconnaissance. (24/11/1882 Rec. : Cons. d'Etat P. 931; 14/11/1884 ibid. p. 784; 16 Janvier, 13 Mars, 8 Mai et 19 Juin 1885, ibid. P. 5, 811, 495, 602; 26/11/1888, ibid. P. 833; 23 Decembre 1887 ibid. P. 849; 27 Decembre 1895, ibid. P. 872; 21/11/1896, ibid. p. 762-14 et 19 Janvier 1901, ibid. P. 33 et 54. Voir aussi ch. dép. 19/11/1885, Journ. off. du 20,

P. 48.

Dalloz — Repertoire Pratique Tome 5. Elections Page 200.

وان القانون لا يحظر بل ويمنع غسل أوراق الانتخاب المحررة بخط اليد وبالقلم فان وجود عدد كبير من أوراق الانتخاب المكتوبة بخط اليد ، لا يمكن أن تعتبر سبباً للبطلان بحجة أن التعرف على الخطوط قد يسمح بمعرفة مصدر الاصوات .

"Du Secret des Votes" :

"... La loi n'interdit pas et même elle prévoit les bulletins écrits à la main, par conséquent la présence d'un grand nombre de bulletins manuscrits ne saurait être une cause de nullité sous prétexte que l'identité

١. من ابريل سنة ١٩١٦ تحت رقم ١٦٧ متتابعة صحيفة ٥٣ جزء اول/٨.١ - ولم يشر بشأن هذا الاعلام اعتراض ما خلا كشف المرشحين من اسم عطية فيما عدا عطية محمد فايد ، فان الاصوات التي حسمتها لجنة الشياخات لهذا الاخير والتي اعطيت سواء باسم (عطية فايد) أو عطية محمد علي فايد أو عطية علي فايد ، تكون ثابتة له بحق لتضمنها تعيينا كانيا لشخصه اسما ولقبا بما لا لبس فيه أو تجيل ومن لم تكون الاصوات الصحيحة ، التي حسمتها اللجنة لكل من المرشحين في محلها .

ومؤدى هذا الحكم ان التصويت بالكتابة صحيح وتحقق به السرية وان الصوت المكتوب صحيح ، ولم يذكر الكاتب اسم من ينتخبه كاملا بل اكتفى منه باسمه أو لقبه ، وكان ذلك مميزا له هل نحو لا يشاركه فيه مرشح آخر .

٢ - والقضاء القائل يؤكد هذا المعنى أيضا ، فقد قضى مجلس الدولة الفرنسي بأن ورقة الانتخاب التي شطب فيها اسم مرشح مطبوع واستبدال به اسم مرشح آخر بالقلم الرصاص لا يمكن اعتبارها مطبوعة ، علامة مميزة للناخب ويجب احتسابها الصوت للمرشح الذي حرد اسمه بالقلم الرصاص

وعله هي عبارة الحكم ؟

"3020 — Le bulletin sur lequel le nom imprimé a été rayé et remplacé au crayon par un autre nom ne saurait être considéré comme portant un signe de reconnaissance et doit être attribué au candidat dont le nom est inscrit au crayon Conseil d'Etat, 27/12/1895. Elec. d'Aumale (Leb. chr. P. 873). Voir aussi Conseil d'Etat 24/11/1882.

Elec. de Cours (Leb. chr. P. 931).

Repertoire général Alphabetique du Droit Français — Tome 19 Elections P. 826.

ولس أيضا بأنه لا يمكن اعتبار ورقة الانتخاب مطبوعة على علامة داخلية مميزة لشخصية الناخب ، اذا كتب عليها اسم مرشح بالحبر. البنفسجي بحدس كتابة أسماء مرشحين آخرين بالحبر الأسود .

"3015 :— Mais ne saurait être considérée comme portant un signe intérieur de reconnaissance, le bulletin sur lequel le nom d'un candidat a été écrit à l'encre violette à

انتخابات مجلس النقابة :

..... ب (التصويت

وعند دخول صالة المكتب الكبيرة ، حيث تجرى الانتخابات يسلم الناخب - داخل هذه الصالة - ورقة انتخاب بيضاء لا تحتوي الا على بيان ععدد الاعضاء المطلوب انتخابهم اذا كان الامر متعلقا بانتخاب مجلس النقابة .

ويقرب الناخب من لجنة الانتخاب بمسدد ان يكون قد حرر ورقة الانتخاب - داخل صالة الانتخاب ذاتها - ثم يسلم ورقة الانتخاب الى الرئيس ويلدكر له اسمه ص ٧٤ :

٥١ - وعلى العكس من ذلك تعتبر صحيحة :

أوراق الانتخاب التي تحتوي على اسم مرشح كتب بخط رديء ما دام يمكن استظهار ارادة الناخب من الورقة بوضوح :

Les Révisés de la profession d'avocat — Rayen et Ruveu — Page 71.

Les Elections au Barreau :

.....B) Le scrutin.

"Lorsqu'il entre dans la grande salle de la bibliothèque out ont lieu les élections, le votant reçoit — à l'intérieur de cette salle — un bulletin en blanc qui mentionne seulement, s'il s'agit d'une election au conseil de l'ordre, le nombre des membres à élire.

Il s'approche du bureau après avoir, dans la salle même du scrutin, rempli son bulletin et remet celui-ci au Président auquel il se nomme.
Page 74 :

51 — Sont Valables au contraire :

Les bulletins contenant un nom mal orthographié, lorsque la volonté de l'électeur apparaît évidente.

هذا ويقرر القايه - ازمان - بأن الععدد من التصويت السرى هو مجرد حظر التصويت بصوت عال ويمكن التصويت بورقة انتخاب مكتوبة أو مطبوعة تحمل اسم المرشح .

des écritures permettait de reconnaître l'origine des Vctes. (A.N. 2/6 et 25/7/1849. Arr. Cons. d'Etat 6/8/1848.

Traité de Droit Politique Electoral et Parlements/re Eugéné Pierre Page 244.

ان أوراق الانتخاب مسيان أن تكون مكتوبة بخط اليد أو مطبوعة وبالتالي فإذا أضيف اسمهم بالرصاص على رأس القائمة فانه يجب أن يحتسب له صوت في مقعدة المرشحين المختارين .

"Designation des candidats" : —

3179 — Les bulletins peuvent être in-

différemment manuscrite ou imprimés ; par suite, si un nom a été ajouté au crayon en tête d'une liste d'une liste c'est lui qui doit être compté le premier — où. des dep. 10/3/1876 (U. Offi. du 11, P. 1702) — Conseil

d'Etat, 17/4/1881, (Leb. chr. P. 477).

Repertoire général Alphabetique du Droit Français Tome 17 Elections Page 838.

ان استخدام بعض المرشحين لأوراق انتخاب مكتوبة باليد في حين أن أوراق الانتخاب القائمة المنافسة مطبوعة .

أو استخدامهم أوراق انتخاب مكتوبة في حين أن أوراق الانتخاب المنافسة مكتوبة باليد ، لا يمكن اعتباره من قبيل استخدام أوراق منطوية على علامات داخلية مميزة لشخصية الناخبين .

3021 — Le fait par les candidats de se servir de bulletins manuscrite alors que les bulletins de la liste adverse étaient imprimés ou de bulletins imprimés alors que les bulletins des adversaires étaient manuscrite, ne saurait être considéré comme l'emploi de bulletins contenant des marques intérieures de reconnaissance — Cons. d'Etat 9/11/1889 Elect. de Chauras (Leb. chr. P.

1028) — Juillet Saint — Lager, n. 382.

Repertoire Général Alphabetique du

Droit Français — Tome 17 Elections P. 826.

وعلى مؤلف قواعد مهنة المحاماة للاستاذ بابان.

ودونو ص ٧١ نقراً ما يلي : —

صدوره والتي يسمون كذلك بأن كل انتخاب جرى في قلها تم بكتابة أسماء المرشحين .

ويتناسون أيضاً أنه لم يثر في ذهن أحد - وكان وكيلهم تقنياً - أن الانتخاب بالكتابة مقسود للسرية وأن جريانه في انتخابات اللجان النقابية خير دليل على ذلك ، لأن القانون رقم ١٩٥٧/٩٦ وحد طريقة الانتخابات بينها وبين انتخاب مجلس النقابة والنقيب ، ذلك أن المادة ٢/٨٥ من قانون المحاماة السابق رقم ٥٧/٩٦ تنص على أنه : -

ويكون انتخاب أعضاء (اللجان الفرعية) بمعرفة المحامين المقيدين في دائرة المحكمة من لهم حق الانتخاب ، وذلك بالطريقة التي ينتخب بها أعضاء مجلس النقابة .

١٣ - فاجراء انتخابات اللجان بالكتابة دليل على أنها أصل مسلم بالنسبة للنقابة في الانتخاب النقيب أو أعضاء مجلس النقابة أو اللجان الفرعية وعلى أنها لم تمثل عن هذه القاعدة الى غيرها .

١٤ - ولم يكن ذلك غير يسا إلى هو الامر الذي اتبعته النقابة منذ انشائها ولو تفضلت المحكمة العليا الموقرة ، بدراسة محاضر الجمعيات الصومية لتبين لها أن المحامين كانوا يتسلمون أوراقا يصفها يكتبون عليها أسماء من يختارونهم من المرشحين .

١٥ - وهذا الامر نجده اشد وضوحا في مناقشات مجلس النقابة برئاسة الأستاذ البرادعي في مراجعة انتخابات اللجنة الفرعية بالاسكندرية سنة ١٩٦٥ حين قدم الى المجلس بلعن على أساس أن احدى الاوراق كتبت باللغة الفرنسية مما يتعارض مع السرية فقرر المجلس صحة الورقة على أساس ان هذه الورقة المكتوبة لا تحمل اسم كاتبها ، وان اللجنة بها كثير من المحامين الذين نقلوا من جدول المحامين أمام المحاكم المختلطة ، الذين يكتبون بالفرنسية .

فهل بعد ذلك يوجه منهم طعن الى الانتخاب بالكتابة ..

وهل يقبل منهم القول بأن النقابة عدلت عنها منذ سنة ١٩٥٨ والواقعة التي تحدثت بشأنها تمت في سنة ١٩٦٥ ؟

١٦ - وأعجب مما سلف القول بأن الدستور والقانون عدل عن الكتابة الى التأشير وهو قول يتنافى مع قصد الشارع ، لأن سلوك هذه الطريقة في بعض

Elements de droit Constitutionnel Français et Comparé Esmein Tome 2, Page 319 :-

Le scrutin est secret. Cette règle, protectrice de la liberté du vote, a été introduite en France par la Revolution.

Maïs alors, comme en Angleterre, lorsque fut beaucoup plus tard conquis dans ce pays le vote secret (en 1872), on entendait simplement par la l'exclusion du vote à haute voix. On voterait désormais par un bulletin écrit ou imprimé, portant le nom du candidat, et ne trahissant point par lui même la personnalité du candidat choïsie."

هذا هو ما سطره القضاء وسأنده الفقه واتجهه التشريع قاطع في صحة الانتخاب بكتابة أسماء المرشحين المراد انتخابهم باعتباره أفضل صورة تحقق بها السرية .

ما جرى عليه العمل بالنقابة :

والرد على أقوال الطاعنين :

١٢ - قمنا للمحكمة الموقرة دوائر الجمعية الصومية للنقابة ، ودوائر مجالسها المتعاقبة ، وكلها تطع في أن النقابة جرت منذ انشائها في سنة ١٩١٢ ، وحتى الآن على أن يكون الانتخاب بالكتابة فيما عدا حالتين جرى الانتخاب فيهما بالنسبة لمجلس النقابة بالتأشير ، وفي واحدة منهما لم يكن التأشير علامة من العلامات ، بل بكتابة كلمة نعم أمام اسم المرشح المراد انتخابه ، أي أن التأشير بدوره كان بالكتابة وفي انتخابات اللجان الفرعية جميعها وجرى الانتخابات بالكتابة ومعلمها جرى في عهد الأستاذ مصطفى البرادعي .

ويقول الطاعنون في مذكرتهم - أمرين - أن لرد الاصوات بالنسبة للجان الفرعية كان يجري بمجلس النقابة ، وأنه إذا كان ما جرى يعدل تهاونا من المجلس فإنه لا يصح أن يتخذ مبررا لتصحيح وضع خاطئ مخالف للقانون وللنظام العام .

ويتناسى الطاعنون أنهم يملون بأن الانتخابات كانت تجري بالكتابة دوماً وبغير استثناء وحتى صدور القانون رقم ٥٧/٩٦ .

ويتناسون أن هذا القانون لم يستعمل طرقا جديدة للانتخاب بل أحال فيها الى اللائحة الداخلية ونص على العمل باللائحة الداخلية السابقة على

الانتخابات بالاقتراع السري - ان التصويت بالكتابة
محقق للسرية .
خاتمة :

١٨ - وليس صحيحا بعد ذلك ما قرره
الطاعون من أن الطريقة التي اتبعت كان لها أثر
في غيبة الناخبين ، بل ان الصحيح والمؤكد ، أن أعلى
نسبة للحضور شهدتها انتخابات النقابة في كافة
عصورها ، وكانت نسبة الحضور في هذه الانتخابات

وتكفي حضا لهذا القول أن تشير الى أن
خاتمة الجمعية العمومية بين مدى الحكمة الموقرة
وسوف ترى أن نصف هذه النسبة لم يتوافر في أي
انتخابات سابقة عند الانتخابات التي تمت في ٢٥
نوفمبر سنة ١٩٦٦ وكانت مع ذلك أقل من نسبة
الحضور في الانتخابات موضوع البحث .

١٩ - وليس صحيحا كذلك ما جاء بتقرير
الطنن على اجراءات الانتخاب بل الصحيح انه لم يقدم
أي اعتراض اللهم الا اعتراضا واحدا على لجنة واحدة
أثبتت لجنة الاشراف عدم صحة .

وهذا الاعتراض لم يقدم الا في نهاية يوم
الانتخاب ، وبعد أن تحددت معالم النتيجة من تجمعات
الناخبين .

بقيت كلمة واحدة نختم بها قولنا هي أننا
حرصنا كل الحرص على أن تتوافر للانتخابات كافة
الضمانات باختيار أسئلة للاشراف على الانتخابات
من غير المرشحين لا ملعن عليهم ، والا تبتدع في نظرها
جديدا ، بل نسلك ما أتبعته النقابة في كافة
عصورها .

ولذلك جرت الانتخابات دون أن يرفع صوت
واحد داخل الجمعية العمومية ينسب على اجرائها أي
قصور .

لذلك :

وتح احتفاظنا بمراجعة تحقيق شكل الطنن
القرار قانونا . . لنخلص من الحكمة الموقرة أن تلغى
برفض الطنن .

احمد محمد الحويج
نقيب المحامين

الانتخابات العامة كان منببه وعلة التي أقيم عليها
هي أهمية الناخب وكانت الانظمة السابقة تنص على
أن يكون ممارسة حقه بطريق الابداء بالصمت شفافة
لجنة الانتخاب بحيث لا يسمح أحد غيرها .

فراى الشارع أن هذه الطريقة لا تكفل السرية
للذين عند التصويت فاستبدل بها التأثير على
الاسماء المكتوبة بعد تمييزها بالوان أو رموز ، حتى
يشتم تصويتهم سرا .

وهذا القول لا يمكن أن يتسحب على المحامين
لانهم يستطيعون الكتابة والقراءة .

وإذا كان لنا في انتخابات مكاتب للجسالس
النابية شاهد على قولنا فإنا نضيف اليه تصحيحا
لاقول الطاعين ان انتخابات لجان ومؤسسات الاتحاد
الاقتصادي العربي في الاقسام والمحافظات ، على غير
ما قالوا تمت كلها بالكتابة وكان هناك فاصل زمني
بين قفل باب الترشيع وموعده الانتخاب .

ولا يقبل من الطاعين منهم على ما جرى عليه
العمل بالنقابة بقوله من الامر كان قبل صدور
القانون ١٩٥٧/٩٦ لا يمكن من طبع الأوراق لآل
انتخاب النقيب والوكيل كان يتم بعد الانتخاب
الاعضاء .

لهذا القول مردود بأن انتخابات الاعضاء
تمت في جميع الحالات بالكتابة .

حجة قاطعة ؟

١٧ - ولتقطع عما تقدم كله أن مشروع قانون
المحاماة الموحد للبلاد العربية الذي أقره المؤتمر الرابع
لاتحاد المحامين العرب والمنشور في العدد التاسع
من السنة التاسعة والثلاثين من مجلة المحاماة بالصحيفة
١٢١٩ قد نص في المادة ٨٢/٤ على أنه : -

لا تدخل في حساب الاكثية الأوراق البيضاء
غير المكتوبة وغير الموقعة والتي فيها أكتياس غير معقرون
بما يوضحه والأوراق التي لا تحوي كامل العدد
المطلوب انتخابه ، أما الأوراق التي تحوي أسماء
أكثر من العدد المطلوب فتصل منها الاسماء الأخيرة
الزائدة .

وتعلم هذا النص ، بعد النص صلا جريانا

مذكرة النياية العامة
في الطعن للقلمة بمجلسة ١٩٦٩/٦/٣٠

مذكورة

النيابة العامة

في الطعن المقيم بجلولها برقم ١٣٦٣ لسنة ١٩٦٩

وبجندول المحكمة برقم ١ سنة ٣٩ ق

المقيم من

الاستاذ مصطفى محمد البرادى وآخرين

فسد

الاستاذ محمد الخويجة بمصلحته ممثلا لمجلس نقابة المحامين .

جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٩

أسباب الطعن

حاصل الطعن :

ان انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة قد شابها البطلان لمخالفة ما يستوجبه القانون من سرية اذ ان الانتخابات تمت بكتابة اسماء العضو المراد انتخابه بخط الناخب ولما كان الخط هو من العلامات المميزة للشخص فانه يجعل السرية منتفية وقد أثر ذلك على حرية الناخبين فجعل الكثيرين يجمعون عن حضور اجتماع الجمعية العمومية أو الاستعراك في الانتخاب - كما أن هذه الطريقة في الادلاء بالاصوات كانت تستغرق وقتا طويلا مما اضطرت معه بعض اللجان الى التهاون في تنظيم عملية الانتخاب حيث سمحت بتواجد عدد كبير بالغرفة المخصصة لها وكانوا يكتبون أسماء المرشحين في علانية كما سمح بدخول الناخبين دون التحقق من أخصائهم وقياسهم في دفتر معد لذلك مما يبطئ عملية الانتخاب بالنسبة للنقيب وأعضاء مجلس النقابة .

بأي التباية

لما كان القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة اقتصر في بيان كيفية انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة على أن يكون الانتخاب بالاقتراع السري على ما جاء بالفقرة الأولى من المادة ١٥ منه وأحال في بيان طريقة إجراء الانتخاب الى النظام الداخلي للنقابة وهو لما يوضح بعد - وقد نص القانون سالف الذكر

اشكل

تم إجراء انتخابات نقابة المحامين لطلعون عليها في الثالث عشر من يونيو سنة ١٩٦٩ وفي السادس والعشرين من يونيو سنة ١٩٦٩ قرر الاستاذ مصطفى البرادى عن نفسه وبصفته وكيلًا عن باقي الطاعنين بالطنن وقدم تقريرًا في اليوم ذاته بأسباب الطعن موقعا من الطاعنين وهم ستة وسبعين محاميا ومصدق على توقيعاتهم .

ولما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة أجازت خمسين محاميا على الأقل من حضروا الجمعية العمومية الطعن في تشكيلها وفي القرار الصادر منها وفي تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير موقع عليه منهم يتقدم الى قلم كسباب محكمة النقض خلال اسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على امضاءاتهم - وكان ملف الطعن خلواً مما يدل على أن الطاعنين أو خمسين منهم على الأقل قد حضروا الجمعية العمومية التي أجريت فيها الانتخابات محل الطعن فقد استعملنا من نقابة المحامين عن ذلك فان تبين من ردها أن خمسين على الأقل من الطاعنين قد حضروا الجمعية العمومية فان الطعن يكون قسدا استولى فشكله المرسوم له قانونا وان تبين ان من حضروا الجمعية من الطاعنين دون الخمسين فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(مثل نقض ١٩٥٨/٤/١٠ مجموعة أحكام النقض الجمعية العمومية والمائة والمائة المدنية سنة ٩ ص ٣٢٣ ق ٣٥)

دون ذلك وتجهل الاهتمام الى شخصية الناخب باعتداده
أو مستحيلا يحقق سرية الاقتراع - ولما كانت كتابة
اسم الشخص المراد انتخابه بخط الناخب لا يستثنى
معها معرفة شخصية الناخب - اذ أن وسيلة التعرف
على الشخص من خطه تقتضى اجراء عملية استكتاب
ومضاهاة بين الخط المنسوب اليه

ما يقتضى معه القول بأن كتابة الناخب اسم المرشح
الذى يختاره بخطه يهدر سرية الاقتراع - وادعاء
الطاعنين بغير ذلك وقولهم أن خط الناخب هو من
العلامات المميزة له وتدل عليه هو قول غير مساند
في منطق العقل اذ أن مساريته يقتضى استكتاب
جميع من اشتركوا في عملية الانتخاب ثم اجراء
مضاهاة لاستكتاب كل منهم على كل ورقة من أوراق
الانتخاب البالغ عددها ٢٦٧٤ ورقة وهي عملية
مستحيلة استحالة مطلقة لتعدد الحصول على أوراق
استكتاب لجميع الناخبين حيث لا يتسنى إتيان
الناخبين على قبول عملية الاستكتاب ، فضلا عن تعذر
اجراء عملية مضاهاة على هذا العدد الضخم من
الأوراق .

لفترض التعرف على شخص الناخب من خطه
يبدو أمرا نظريا بحتا لا يتصور أن الشارع قصد
الى استيماده من وسائل ابتداء الرأى عندما نص على
سرية الاقتراع اذ لو أن سرية الاقتراع ينال منهنا
تصور امكان الاهتمام الى شخص الناخب بمجرد
افتراض نظري أو حتى امكان الاعتماد اليه فعلا
بالوسائل العلمية الحديثة لكان تحقيق السرية أمرا
مستحيلا على الاطلاق اذ أنه يمكن بالوسائل العلمية
الحديثة معرفة شخص الناخب مهما كانت الوسيلة
التي يستعملها في الادلاء بصوته اذ يكفي على سبيل
المثال فحص البصمات التي يتركها الناخب على تذكرة
الانتخاب عند امساكه اياها بيده أثناء ادلاء بصوته
والى حين وضعها في صندوق الانتخاب - ولا جدال
في أنه يفرض أن خط الشخص من العلامات المميزة له
فهو ليس أكثر تمييزا له من بصمته - وكلاهما
لا يتسنى الكشف عن شخصية صاحبه الا بواسطة
أهل الخبرة - وتأسيسا على ذلك فإن هذا الإجراء
الذى يسوقه الطاعنون ويؤسسون عليه طعنهم يكون
غير سديد .

ولا مجال للاستشهاد بقضاء محكمة النقض الذى
أشار اليه الطاعنون في تقرير طعنهم والصادر في
١٩٥٣/٤/٢٣ اذ أنه يبين من الرجوع اليه أن المحكمة
لاحظت بحق أن تلك الانتخابات التي كانت موضوعا

في المادة النافذة من مواد الاصدار على أن يستمر
العمل باللائحة الحالية للنقابة فيما لا يتعارض مع
أحكام القانون حتى يتم اعداد النظام الداخلى للنقابة
وفقا لإحكامه .

ولما كانت اللائحة الداخلية لنقابة المحامين الصادر
بها قرار وزير العدل في ١٥ يونيو سنة ١٩٤٦ لم
تورد بدورها أحكاما لطريقة اجراء الانتخاب - وكان
لابد من تنظيم هذه العملية ووضع ضوابط لها فقد
درج مجلس النقابة على مصنع قواعد لتحديد كيفية ابتداء
السابق صوته بما رأى أنه يكفل سرية الانتخاب
مسترشدا في ذلك بالأحكام العامة لقوانين
الانتخاب - وقد جرى مجلس النقابة فيما وضعه
من تنظيم لاجراء عملية الانتخاب على أن يكون
الاقتراع بكتابة الناخب لاسماء من يختارهم المرشحين
في ورقة الانتخاب وذلك بالنسبة لانتخاب النقيب أو
أعضاء مجلس النقابة أو أعضاء اللجان الفرعية في
سنوات ١٩٥٨ و ١٩٦٠ و ١٩٦٢ و ١٩٦٥ و ١٩٦٩
على ما تبين من نماذج أوراق الانتخاب المرسلة من
مجلس النقابة وصورة محضر جلسة ٧ يونيو سنة
١٩٦٩ والتعليمات المرسلة لرؤساء لجان النقابات
الفرعية .

لما كان ذلك وكان مجلس نقابة المحامين قد
وضع بجلسته ٧ يوليو سنة ١٩٦٩ القواعد التي تحدد
طريقة ابتداء الرأى بما رأى أنه يكفل سرية الانتخاب
وهو كتابة الناخب لمن يختارهم في ورقة الانتخاب
وكان الثالث من محضر الجمعية العمومية المحرر
بمعرفة اللجنة التي أشرفت على عملية الانتخاب وقررت
الاصوات أن أحدا لم يعترض على هذه الطريقة لابتداء
الرأى وكانت هذه الطريقة لا تتنافى وسرية الاقتراع
فإن ما يشهده الطاعنون من نص في هذه الخصوصية
يكون غير سديد .

(مثال نقض ١٩٥٨/٤/١٠ مجموعة أحكام
النقض الصادرة من الهيئة العامة والدائرة المدنية
سنة ٩ ص ٣٣٣ ق ٣٥) .

اذ طالما أن المشرع لم يضع بياننا معينا يحدد به
طريقة الانتخاب التي يعتبرها موفرة لسرية الاقتراع
فإنه يكفي وضع تنظيم لطريقة الانتخاب تراعى فيه
الحكمة من السرية وهي كفالة حرية الناخب أثناء عملية
الانتخاب بحيث يستطيع الادلاء برأيه دون تأثر أو
حرج ويحول دون أن يتم الانتخاب بوسيلة تكشف
عن شخصية الناخب أو يسهل معها الكشف عن
شخصيته - فإن أى وسيلة لتنظيم الانتخاب تحول

للجنة سوى شكوى واحدة من الاستاذ شكري ديمتري تفيد أن الدائرة الثامنة بالقاهرة لم تتوافر فيها السرية ولا النظام وقد قام عضو اللجنة الاستاذ محمد أبو الفضل الجيزاوي بالتوجه الى اللجنة وفحص الشكوى واتضح له أن النظام داخل اللجنة والسرية تامة وكل ناخب يدل بصوته في نظام سرية كاملة .

لما كان ذلك كذلك وكان الاصل في الاجراءات الصحة وكان الثابت من محضر اجتماع الجمعية العمومية ينبيء بأن اجراءات الانتخابات تمت في نظام وسرية تامة فان ما يشي به الطاعنون من حالة الخروج عن النظام والسرية الواجبة للاقتراع غير سديد وبالتالي يكون الطعن برمته قائما على غير أساس واجب الرفض .

لذلك

تري النتيجة :

قبول الطعن شكلا او عدم قبوله شكلا حسبما يبين من عدد من حضروا اجتماع الجمعية العمومية من الطاعنين وفي حالة قبول الطعن شكلا رفضه موضوعا .

رئيس النيابة

(محمود رياض الزينى)

المحامى العام

إبراهيم القليوبى

لطفن قد احتل نظامها واضطرب امرها منذ البداية واساطمت بها دواوى البطلان فاستمدت من ذلك على أن اجراءات الانتخابات قد خرجت عن النظام والسرية الواجبة للاقتراع وقضت ببطلان عملية الانتخاب وهو امر غير متوافر في خصوصية الانتخابات موضوع هذا الطعن .

أما ما يشي به الطاعنون من القول بأن كثيرا من الناخبين تغفلوا عن حضور الجمعية العمومية لعدم اطمئنانهم الى ابداء رأيهم على الصورة التي قررت للدلاء بالأصوات فضلا عن أن هذه الواقعة لا دليل عليها فانها لا تؤثر على سلامة اجتماع الجمعية العمومية والانتخابات طالما أن الطاعنين لا يتنازعون في اكتمال النصاب القانوني الذي استلزمه القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة في المادة الخامسة منه لصحة انعقاد الجمعية العمومية .

أما ما يشي به الطاعنون من القول بتواجد عدد كبير من الناخبين بالغرف المخصصة للانتخابات وكتابتهم أسماء المرشحين علانية وكذلك دخول الناخبين دون التحقق من أشخاصهم ودون التوقيع في دفتر معد لذلك فإن الثابت هو أن مجلس نقابة المحامين عند وضعه تنظيم عملية الانتخاب ببطانة ٧ يونيو سنة ١٩٦٩ قد استوجب أن يعد دفترا وأكثر يملأ بالنقابة العامة ودفتر أو أكثر بكل نقابة فرعية لخصر أسماء المحامين الحاضرين وحيد طريقة ادلاء الناخب بصوته في سرية تامة كما أن الثابت من محضر اجتماع الجمعية العمومية المحرر بمعرفة اللجنة التي اشركت على الانتخابات أن هذه الاجراءات وحيث والى لم ترد

مذكرة النيابة العامة
الشاكية (النكيلية) المقدمة بمجلسة ١٤/٧/١٩٦٩

مذكرة تكميلية في الطعن

المقيد بجدول النيابة برقم ١٢٩٣ سنة ١٩٦٩ محتجين

والمقيد بجدول المحكمة برقم ١ سنة ٣٩ ق

والقاعدة لتنظره جلسة ١٤ من يوليو سنة ١٩٦٩

بوضع علامة امام اسم من يختاره من المرشحين والثانية هي أن يقوم الناخب بكتابة اسم المرشح الذي يختاره في ورقة ليس عليها أية علامة أو إشارة تدل عليه .

ولما كانت الطريقة الاولى وهي وضع علامة امام اسم المرشح ليست محل جدل في مجال هذا الطعن وكان الجدل يدور حول الطريقة الثانية الخاصة بكتابة الناخب لاسم من يختاره من المرشحين فسنورد على سبيل المثال بعض القرارات التي أخذت بهذه الطريقة : -

١ - بيئت اللائحة الاساسية للمجالس المحلية الصادرة في ١٤ يوليو سنة ١٩٠٩ طريقة انتخاب أعضاء المجالس المحلية فنصت في المادة ١٣ على أنه عند اجتماع المنتخبين (الكسر) تطلب اللجنة من كل منهم أن يحضر ورقة مكتوباً عليها أسماء والقاب وصفات من يتقدمون من القائمة السابق الكلام عنها في المادة (١١) ويرغب في انتخابهم لعضوية المجلس.

٢ - نصت المادة ١٢ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩١٨ بإنشاء أو تشكيل مجالس القرى على أنه عند اجتماع الناخبين تكتب اللجنة من كل منهم أن يحضر ورقة مكتوباً عليها أسماء والقاب وصفات من يتقدمون من القائمة السابق الكلام عليها في المادة (١٠) ويرغب في انتخابهم لعضوية المجلس .

٣ - نصت المادة ٥٤ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٣٤ بوضع لائحة النظام الداخلي لمجالس المديرية والطريقة السر في أعمالها على أن تكون الانتخابات دائماً سرية مسواه جرت فردية أم بالقائمة ، ونصت المادة ٥٥ منها على أن تجري الانتخابات بالطريقة الآتية .

يكتب كل عضو اسم الشخص أو أسماء الأشخاص الذين يريدون انتخابهم في ورقة بغير توقيع ويضعها عندئذ اسم في الصندوق المخصص لذلك .

سبق أن قلنا بمذكرة بينا فيها وجه الرأي في الطعن وقد عرضنا فيها لمسا إثاره الطاعنون من القول بأن الانتخاب بطريقة كتابة الناخب لاسم من يختاره من المرشحين يتنافى مع حرية الاقتراع وبيننا فساد هذا القول وأساسيد الرأي الذي انتهت اليه ونضيف الى ما تضمنته تلك المذكرة ما يأتي :

يسود النظم الانتخابية في أغلب بلاد العالم مبدأ التصويت السري ومقتضى هذه الطريقة أن يملئ الناخب بصوته في لجنة الانتخاب بصفة سرية بمعنى ألا يتدخل أحد أثناء ادائه لعمته فلا يوجه ولا يراقبه ولا يطلع على تصرفاته - فهو يضع اسم المرشح الذي يختاره على ورقة الانتخاب بعيداً عن الأنظار ثم يقدم الورقة المذكورة الى رئيس لجنة الانتخاب وتكون مطوية أو موضوعة في داخل غلاف خاص وقد يضعها بنفسه في صندوق الانتخاب وتتم هذه العملية دون أن يعرف أحد اسم المرشح الذي اختاره الناخب وتعتبر السرية ضماناً كبيراً لتحقيق حرية الناخب في اختيار من يريد من المرشحين .

والاقتراع السري مقرر في مصر منذ أن عرفت البلاد الأنظمة الانتخابية الحديثة وقد نص عليه في قوانين الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٣٣ ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤ ورقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ورقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ كما أوردته دستور سنة ١٩٥٦ صراحة اذ نص في المادة ٦٧ منه على أن أعضاء مجلسي النواب والوزراء ينتخبون بالانتخاب السري العام - وقد جرت التشريعات المصرية على الأخذ بمبدأ الاقتراع السري في انتخاب أعضاء البرلمان وأعضاء الهيئات الأخرى التي يجري اختيار أعضائها بالانتخابات كأعضاء مجالس المديرية والمجالس المحلية ولجان الشياخات والنقابات والجمعيات والمشايع - ولم تحدد غالبية قوانين الانتخاب الخاصة بأعضاء البرلمان أو الهيئات الأخرى التي يجري اختيار أعضائها بالانتخاب بطريقة الاقتراع السري وتركزت تحديد ذلك للوائح التنفيذية أو لقرارات يصدرها وزير الداخلية - التي كانت تقوم ببيان طريقة الاقتراع السري وبين من مراجعتها أنها جرت على بيان طريقتين للاقتراع السري أحدهما هي أن تطبع أسماء المرشحين بتذاكر الانتخاب ويقوم الناخب

٥ - اعتنق القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالعمد والمشايخ مبدأ اختيار العمد والمشايخ وأعضاء لجنة الشياخات بالانتخابات ونص في المادة السادسة عشر منه على أن يكون الانتخاب بالاقتراع السري وبالأغلبية النسبية بالفرط والأوضاع التي يصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية . وقد أصدر وزير الداخلية في ٢٦/١١/١٩٤٧ قرارا بتفويض قانون العمد والمشايخ رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ سالف الذكر ونشر في العدد ١٠٩ من السوqائع في ٣٠/١١/١٩٤٧ وقد نص في الفقرة الرابعة من المادة ١٥ المبينة طريقة انتخاب العمد على ما يأتي :

يسهل الناخبون أمام اللجنة الواحد بعد الآخر وبعد تحقيق عضو اللجنة عن المركز التابع له القرية هو ومن معه من الأعضاء - من أن اسم الناخب وارد في الكشف يتسلم الناخب من يد الرئيس ورقة ولقلم وينتجى خلف ستر ليؤن بالورقة اسم من يختاره للعدبة ثم يثبتها مرتين ويؤن لها الرئيس الذي يضعها في الصندوق . كما نص في المادة ٢٣ المبينة لطريقة انتخاب أعضاء لجنة الشياخات على أن تبدأ لجنة الانتخاب عملها بفحص المظروف المشتمل على أوراق الانتخاب وعندما تم قس في أصوات الحاضرين مبتدأة بالعضو السركر وذلك بأن تعطي كل ناخب ورقتين يكون في كل منها اسم أحد العضوين اللذين يختارهما .

٦ - نص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن العمد والمشايخ في مادته العاشرة على أن تبين اللائحة التنفيذية طريقة اختيار لجان العمد والمشايخ وطرق ابتداء الرأى أمامها والاجراءات التي تتبعها وقد بينت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٥٧ سالف الذكر الصادر بها القرار رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩٥٨ والقرار الصادر في ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٨ طريقة انتخاب المشايخ في المادة ٢٣ منه التي تنص على أنه في حالة انتخاب الشيخ فإن الناخب ينتجى خلف الستار ليؤن على بطاقة الانتخاب اسم من يختاره للعضوة من بين الأشخاص الواردة أسمائهم في كشف الجائز ترشيحهم .

هذه الأمثلة تنبيه عن أن المشروع المصري يعتبر طريقة الانتخاب بكتابة الناخب لاسم من يختاره من المشيخ هي إحدى وسائل الاقتراع السري مماثلة تماماً لطريقة الانتخاب بوضع علامة أمام اسم المرشح الذي يكون مطبوعاً على بطاقة الانتخاب .

٤ - نص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية في المادة الخامسة منه على أن تجري وزارة الداخلية الانتخابات طبقاً لنظام الذي يوضع تفصيلي في لائحة تصدر بمرسوم وقد صدر في ١٧ يونيه سنة ١٩٤٥ مرسوم بشأن انتخابات المجالس البلدية والقروية (منشور بالعدد ٩٩ من الوقائع الرسمية الصادر في ٢١ يونيه سنة ١٩٤٥) نص في المادة ٢٨ منه على أن يتلقى كل بقدر عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم وطبع في ظهر كل ورقة تاريخ الانتخاب ويوضع تحت الشرايخ ختم المجلس البلدي أو القروي وينتجى الناخب جائباً من النواحي المخصصة لابتداء الرأى في قائمة الانتخاب نفسها ويثبت رأيه في الدفتر بأن يكتب على كل ورقة اسم أحد المرشحين اللذين ينتخبهم بقدر عدد الأعضاء المراد انتخابهم ثم يعيد الدفتر إلى الرئيس وهو يدعه بالصندوق الخاص بأوراق الانتخاب .

ثم صدر بعد ذلك في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ مرسوم بتعديل المرسوم الصادر بشأن انتخابات المجالس البلدية وقد أخذ بنفس طريقة الانتخاب بكتابة الاسماء فنص في المادة الخامسة منه على أن تعدل المادة ٢٨ من المرسوم على الوجه الآتي : يتلقى كل ناخب من يد الرئيس دفترًا مكوناً من أوراق بيضاء بقدر عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم وطبع على ظهر كل ورقة تاريخ الانتخاب واسم المجلس البلدي أو القروي ويوضع تحتها ختم اللجنة التي سيناط بها الانتخابات وينتجى الناخب ناحية من النواحي المخصصة لابتداء الرأى في قاعة الانتخابات نفسها ويثبت رأيه في الدفتر بأن يكتب على كل ورقة اسم أحد المرشحين اللذين ينتخبهم بقدر عدد الأعضاء المراد انتخابهم ثم يعيد الدفتر إلى الرئيس وهو يضعه في الصندوق الخاص بأوراق الانتخاب .

وفي ١٠ يونيه سنة ١٩٤٦ صدر قرار وزير الداخلية بوضع صورة ورقة الانتخاب لأعضاء المجالس البلدية والقروية نص في مادته الأولى على أن تطبع أوراق الانتخاب لأعضاء المجالس البلدية والقروية على شكل دفتر مستطيل بمقياس ٨ سم عرضاً و١٢ سم طولاً ويكون هذا الدفتر مشتملاً على عدد من الأوراق بيضاء بقدر عدد الأعضاء المطلوب انتخابهم بخلاف الشلاف وتطوى كل ورقة رقماً مسليلاً ويطبع في ظهر كل منها اسم المجلس البلدي أو القروي ويطبع تحت تاريخ الانتخاب في طيف في وجه كل ورقة كلمة (انتخب) مع ترك مسافة كافية لكتابة الاسم .

الطرق التي اعتبرها المشرع المصري من طرق الاقتراع السري ويكون ادعاء الطاعنين بأن الانتخاب بكتابة الأسماء يتناقض مع سرية الاقتراع قولاً غير سديد .

لما كان ما تقدم وما سلف بيانه في مذكرتنا الأولى فإن الطعن يكون قائماً على غير أساس ويجب الرفض .

لذلك

تري النيابة العامة . .

قبول الطعن شكلاً أو عدم قبوله شكلاً حسبما يبين، من عدد من حضروا إجتماع الجمعية العمومية من الطاعنين . .

وفي حالة قبول الطعن شكلاً رفضه موضوعاً .

رئيس النيابة

(محمود ديفي الزيني)

تحريراً ل ١٩٦٩/٧/٦

ولا يفوتنا أن نشير إلى أن بعض فقهاء القانون الدستوري يفضلون كتابة الناخب لاسم المرشح على وضع علامة أمام اسمه المطبوع ببطاقة الانتخاب لأن هذه الطريقة الأخيرة تسهل الفحص والتزوير .

٧ أما إذا ما حتم على الناخب كتابة اسم المرشح الذي يريد فانه يصعب في هذه الحالة على اللجنة أو غيرها ارتكاب تزوير أو غش خوفاً من اكتشافه بمقارنة المخطوط .

(نظام الانتخاب في التشريع المصري والمقارن الدكتور محمود عبيد - رسالة الدكتوراة التي توفضت في ١٥ مايو سنة ١٩٤١ ص ٢٧٧ وما يسلها - المبادئ الدستورية العامة والنظم السياسية الدكتور محمد كامل ليلة الطبعة الأولى ص ٨٠٩) .

لما كان ذلك كذلك فإن القرار الذي أصدره مجلس نقابة المحامين في ٧ يونيو سنة ١٩٦٩ بتنظيم عملية الانتخاب وجعل فيه طريقة الانتخاب بكتابة أسماء من يقع عليهم الاختيار من المرشحين مسترابطاً في ذلك بما جرى عليه العمل في الانتخابات السابقة وبقوانين الانتخابات العامة يكون قد اتبع طريقة من

مذكرة النّياية العامة
النّاشئة (الكميلية) المقدّمة بجلّسة ٢٠/٧/١٩٦٩

مذكرة تكميلية (٢)

برأي النيابة العامة

في الطعن المقيم بجريزها برقم ١٧٦٣

لسنة ١٩٦٩ مطنين

وبجندل المحكمة برقم ١ سنة ٣٩ ق

القائم من : الاستاذ مصطفى محمد البرادعي وآخرين

تمسك

الاستاذ أحمد محمد الحواجة

بصفته ممثلاً لمجلس نقابة المحامين

واللحد لنظرها جلسة ٣٠ يوليو سنة ١٩٦٩

التي بين كيفية إجراء عملية الانتخاب وهو قرار اداري يختص القضاء الاداري بنظر الطعن فيه ولا تختص بنظره محكمة النقض - الا انه لما كانت المادة ٤٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة تنص على أن لووزير العدل أن يضمن في تشكيل الجمعية العمومية أو مجلس النقابة وفي القرارات الصادرة منها بتقرير يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض « الدائرة استئنائية » خلال اسبوعين من تاريخ ابلاغه بالتشكيل وبالقرارات وكذلك يجوز خمسين محامياً على الاقل ممن حضروا الجمعية العمومية الطعن في تشكيلها وفي القرارات الصادرة منها وفي تشكيل مجلس النقابة وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض ... وكان الطعن موجهاً الى تشكيل مجلس النقابة وطريقة انتخاب النقيب وأعضاء المجلس لمخالفة الطريقة التي أجريت فيها الانتخابات لقاعدة سرية الاقتراع المنصوص عليها في القانون فان محكمة النقض دون غيرها تكون هي المختصة بنظر الطعن والنصل فيه سواء اكانت هذه الانتخابات قد تمت طيقاً لترواعد قررهما مجلس النقابة أو متخالفة لها ذلك لان ما يضمنه مجلس النقابة من تنظيم لعملية الانتخاب يعرض على الجمعية العمومية وهي التي تصديق عليه وتجري الانتخابات على أساسه ويصبح هذا التنظيم بتصديق الجمعية العمومية عليه قراراً صادراً منها يجوز الطعن فيه كسائر قرارات الجمعية

سبق ان قمنا مذكرتين اوضحنا فيها رأي النيابة العامة في الطعن وبيتنا اسانيد هذا الرأي - وقد قدم الطاعنون بعد ذلك مذكرة شارحة لطعنهم وقدم المظنون ضدهم مذكرة بدفاعهم - كما امرت محكمتنا العليا بضم أوراق الانتخاب وسجلات حضور الجمعية العمومية ومحاضر اجتماعات مجلس النقابة ، وقد ضمت لملأ وتم الاطلاع عليها .

وعلى ضوء ما تبين من الاطلاع على الأوراق آنفة الذكر وما جاء بمذكرتي الطاعنين والمظنون ضدهم فاننا نضيف الى ما سلف بيانه في مذكرتيننا السابقتين ما يلي :

أولاً : بالنسبة لشكل الطعن فانه قد تبين من الاطلاع على سجلات الجمعية العمومية المتضمنة اسماء السادة المحامين الذين حضروا اجتماع الجمعية العمومية التي أجريت فيها انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة محل الطعن ان أكثر من خمسين من الطاعنين قد حضروا هذا الاجتماع ومن ثم فان الطعن يكون مستوفياً لشرائط القانونية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة ويتعين قبوله شكلاً .

ثانياً : عن اختصاص محكمتنا العليا بنظر الطعن: آثار المظنون ضدهم في مذكرتهم دفاعاً بضم اختصاص محكمة النقض بنظر الطعن قولاً منهم أن الطعن ينتج في حقيقة امره الى قرار مجلس النقابة

الاسس العملية والتشريعية لهذا الرأي ، وقد قدم الطاعنون مذكرة ضمنوها تطبيقاً على ما تضمنته مذكرتي النيابة العامة يتلخص فيما يلي :

أولاً : ان انتخابات النقيب وأعضاء مجلس النقابة لم تكن تجرى بصفة دائمة بطريقة كتابة الاسماء بل كانت تجرى بهذه الطريقة قبل صدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ ومنذ صدور هذا القانون عدل عن هذا النظام واتبعت طريقة الانتخاب بالتأشير وذلك في سنوات ١٩٦٢ و ١٩٦٤ و ١٩٦٦ بالنسبة لانتخابات النقيب ومجلس النقابة الصامه ، أما انتخابات النقابات الفرعية فهي وحدها التي ظلت تجرى بطريقة كتابة الاسماء نظراً لانها قليلة الاهمية ومن ثم لان مجلس النقابة اذ قرر العودة الى طريقة كتابة الاسماء يكون قد عمد الى طريقة تتنافى وسرية الاقتراح .

ثانياً : ان عدم اعتراض أحد من حضروا الجمعية الصومية على طريقة الانتخاب كان سبباً ان الجمعية لا تجتمع في مكان واحد فضلاً عن ان عدم الاعتراض على طريقة الانتخاب لا يعني ان تكون تتصلاً للعلن .

ثالثاً : ان كتابة الناخب لاسم من يتم عليه اختياره من المرشحين ثنائياً مع سرية الاقتراح وجود أكثر من وسيلة للكشف عن شخصية الناخب - خاصة وان بعض لجان الانتخاب كان عند الناخبين فيها من الغلة بحيث يمكن معرفة حكم كل ناخب بسهولة .

رابعاً : ان المبدأ الذي وقضته محكمتنا العليا في حكمها الصادر في ٢٣/٤/١٩٥٣ واضح في ان كتابة الناخب اسم من يختاره من المرشحين بخطه يتنافى مع سرية الاقتراح (اذ ان خط الشخص هو من العلامات المميزة له)

خامساً : ان ما أثبتته لجنة الاشراف من ان الاجراءات قد روعيت في عملية الانتخاب ليس حجة قاطعة لا يجوز اثبات عكسها .

سادساً : ان جميع قرارات وزير الداخلية بتحديد طريقة الانتخاب بكتابة الاسم والتي تضمنتها مذكرة النيابة التكميلية كانت سابقة على دستور سنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٦ الذين لطريقة الانتخاب وهو الاصل الواجب اتباعه في كل انتخاب ينص فيه قانون الهيئة التي يجري بها عمل ان الانتخاب يكون بالاقتراح السري .

سابعاً : انه لا محل للاستشهاد بالوالائج الداخلية

الصومية طبقاً للمادة ٤٦ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة وتختص محكمة النقض « الدائرة الجنائية » بنظر الطعن .

يؤيد هذا النظر ان المادة ١٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ سالت الذكر تنص على ان يبين النظام الداخل للنقابة طريقة اجراء الانتخابات وتنص المادة ٢٨ من القانون ذاته على ان اختصاص مجلس النقابة يشمل اقتراح النظام الداخل للنقابة كما تنص المادة التاسعة من القانون المذكور على ان الجمعية الصومية تختص بالتصديق على النظام الداخلي للنقابة - وفاد هذه النصوص مجتمعة ان بيان طريقة الانتخاب وما يوضع من تنظيمات لها بمعرفة مجلس النقابة لا يمكن ان يكون اقتراحات تصفق عليها الجمعية الصومية وتجري الانتخابات طبقاً لها او تتصل ما تراه من تعديلات عليها - حكمها في ذلك حكم النظام الداخل للنقابة التي يشمل ضمن ما يشملها طريقة اجراء الانتخاب على ما جاء بالمادة ١٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ سائلة الذكر .

وفضلاً عن ذلك فان قرارات مجلس النقابة بغرض انها قرارات نهائية غير خاضعة لتصديق الجمعية الصومية (وهو مجرد فرض) لا ترقع ما قد يشوب الانتخابات من بطلان ان هي اجريت على خلاف احكام القانون ولو تمت طبقاً للتنظيم الذي يضمه مجلس النقابة - وبالتالي لا يجعلها معصومة من الطعن عليها في هذه الحالة - اذ ان القانون هو الذي يعرر الاسم وما دونه من توائم وقرارات سواء اكانت صادرة من السلطة العامة او المؤسسات او الهيئات التي يقولها القانون حق اصدار القرارات والتنظيمات المنفذة له يشترط لصحتها والاعتداد بها ان لا يكون فيها تعديل او تعطيل للقانون او اعفاء من تنفيذه - فلذا ما صدرت هذه التنظيمات مخالفة للقانون او متعارضة معه فانه لا يعتد بها ولا تحول دون تطبيق النص القانوني باعتباره الاصل

(مثال نقض ١٩٥٧/٧/١ مجموعة احكام النقض السنة الثالثة ص ٣٠٩)

لما كان ذلك كذلك وكان الطعن منصبا على تشكيل مجلس النقابة بمقولة مخالفة لطريقة الانتخاب التي أسفرت عنه القانون فان الدفع بعدم الاختصاص يكون قائماً على غير أساس .

ثالثاً : عن الموضوع :

سبق ان بينا في المذكرتين المتضمنتين لראى النيابة العامة وجه الرأي في موضوع الطعن وفرضنا

اختيار الطريق الآخر يحول بينه مستقبلا وبين اختياره لذلك الطريق طالما ان أى منها تتوافر به السرية التي يتطلبها القانون .

ثانياً : ان القول بأن اجتماع الجمعية العمومية فى أكثر من مكان حال دون الاعتراض على طريقة الانتخاب هو قول غير سديد إذ أن تعدد أماكن اجتماع أعضاء الجمعية العمومية لم يكن ليحول دون أن يسدى أى واحد منهم اعتراضه على طريقة الانتخاب التي تضمنها قرار مجلس النقابة الصادر فى ٧ يونيه سنة ١٩٦٩ وفى عدم اعتراض أحد عليها ما يتضمن التصديق عليها .

ولا جدال ان عدم الاعتراض لا يمنع من الطعن على طريقة الانتخاب باعتبار أن التصديق عليها هو من قرارات الجمعية العمومية التي يجوز الطعن فيها ولحكمتنا العليا أن نراقب مدى مطابقة هذا القرار للقانون وقد بينا فيما سلف أن طريقة الانتخاب التي أقرتها الجمعية العمومية تسفل في نطاق الاقتراع السرى الذي نص للمصرع على أن يتم الانتخاب طبقاً له - وفى الجمعية العمومية له ما يدل على أن أعضاء الجمعية العمومية لم يروا فيه خروجاً على قاعدة سرية الاقتراع .

ثالثاً : ان القول بأن كتابة الناخب باسم من يقع عليه اختياره من المرشحين يتنافى في سرية الاقتراع فقد تناولناه بالتفصيل في مذكريتنا السابقتين بما لا محل لاعادة تكراره وأوضحنا المصحح التي تقطع في ذلك ويستوى الامر أياً ما كان عدد الناخبين إذ أنه من المسير دائماً الاعتداء الى شخصية الناخب ولو لم يكن عدد الناخبين كبيراً الا بصعوبة وغالباً ما تحتاج الى عملية مضاعفة واستكتاب ولا توجد سلطة تملك استكتاب الناخب لاجراء المضاعفة على عملية استكتابه .

رابعاً : ان الحكم الصادر من الدائرة المدنية بحكمة النقض الصادر فى ١٩٥٣/٤/٢٣ ليس حجة فيما أوردناه خاصاً باعتبار خط الشخص من العلامات المميزة له الامر الذي يتنافى مع سرية الانتخاب اذ ما أوضحناه في مذكريتنا السابقتين من تشريمات تدل دلالة قاطعة على أن المشرع اعتبر الانتخاب بطريقة كتابة الاسماء هو من وسائل الاقتراع السرى خاصة وأنه بالرجوع الى ملف الطعن الصادر فيه ذلك الحكم يبين أن انتخاب نقيب الصيادلة الذى كان محل الطعن آنذاك بطريق كتابة اسمه لم يكن من لوجه الطعن ولا هو كان محل مراعاة وتحيصص بل كل ما فى الامر أن مستشار الرأى لوزادة الصحة

لمجلس الشيوخ والنواب أو مجلس الأمة ذلك لأن انتخابات هيئة المكتب أو أعضاء اللجان في هذه المجالس إنما تتم عقب الترشيح مباشرة مما لا يدع مجالاً كافياً لطبع تذاكر انتخاب باسمه المرشحين ولذلك فإنه يتعين دائماً التفرقة بين الانتخابات التي تجرى بعد قفل الترشيح مباشرة وهي وحدها التي يجوز أن تجرى بكتابة الاسماء وتلك التي تجرى بعد انقضاء فترة على قفل باب الترشيح وهذه يجب أن تجري بطريقة التأشير .

وجميع هذه الاعتراضات التي تضمنتها مذكرة الطاعنين مردودة بما يلي :

أولاً : بالنسبة لما يجرى عليه العمل في انتخابات النقابة السابقة فالثابت من مطالعة محاضر جلسات الجمعية العمومية ومجلس النقابة ونماذج أوراق الانتخاب أن طريقة اجراء الانتخاب كانت منذ سنة ١٩١٢ الى سنة ١٩٦٢ تجرى دائماً وباطراد بطريقة كتابة الناخب لاسم من يقم عليه الاختيار من المرشحين سواء بالنسبة لانتخاب النقيب أو أعضاء مجلس النقابة العامة أو النقابات الفرعية ومنها الانتخابات التي أجريت فى يونيه سنة ١٩٥٨ وكذلك التي أجريت في يونيه سنة ١٩٦٠ بعد صدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ كما استعمل اجراء انتخابات أعضاء مجالس النقابات الفرعية بالطريقة ذاتها وأجريت ثلاث انتخابات فقط بالتأشير بل أن احدها كانت بطريقة كتابة كلمة ثم أمام اسم من يقم عليه الاختيار من المرشحين مما يجعلها من طرق الانتخاب بالكتابة لا بالتأشير .

ولا محل للقول بأن انتخابات أعضاء اللجان الفرعية تختلف عن انتخابات أعضاء مجلس النقابة العامة لاختلاف أصعدة كل منهما عن الاخرى إذ أن الامر يتعلق بمبدأ قانوني لا يتأثر بمسمى الاهمية خاصة وإن المادة ٤٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة تنص على أن تسرى على شروط واجراءات الترشيح لعضوية مجلس النقابة الفرعية وعضوية العضوية وطريقة الانتخاب واسقاط العضوية وزوالها ونظام اجتماعات المجلس الاحكام الخاصة بمجلس النقابة .

وقد أوضحنا في مذكريتنا السابقتين ان طريقتي الانتخاب بكتابة اسم من يختاره الناخب من المرشحين أو التأشير أمام الاسم المطبوع في ورقة الانتخاب تتحقق بهما الاسم وكلاهما تعتبر من وسائل الاقتراع السرية فلا على مجلس النقابة أن يختار أى من الطريقتين واختياره لاحدهما لا يعتبر عدولاً عن

بما جاء بتقرير الطعن من أن بعض الناخبين لم تثبت أسماءهم بسجلات حضور أعضاء الجمعية العمومية نتيجة ما ساد عملية الانتخاب من اضطراب كانه بالإضافة إلى ما أثبتته لجنة الاشراف من تمام الاجراءات طبقا للقواعد التي وضعها مجلس النقابة ومنها اعداد سجلات تليد فيها أسماء من يحضرون اجتماع الجمعية العمومية ويوقعون عليها فانه تبين من الاطلاع على أوراق الانتخاب التي أمرت محكمتنا العليا بضمها ورود سجلات أثبتت فيها أسماء الحاضرين ووقع كل منهم قرين اسمه وتبين أن عدد من وقعوا في هذه الدفاتر يزيد عن عدد من أدلوا بأصواتهم في الانتخابات مما تنفي معه قالة أن بعض الناخبين لم يشهدوا أسماءهم بالسجلات - يضاف الى ذلك أن الطاعنين لم يقدموا أى دليل يساند هذا الادعاء في هذه الخصومة مما يجعل مناهم على عملية الانتخاب في هذا الصدد قائما على غير أساس .

صالحا : لما ما يثيره الطاعنون من أن جميع قرارات وزير الداخلية المنظمة لعمليات الانتخاب والتي أشرنا اليها في مذكرتنا التكميلية سابقة على دستور سنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٦ المنظم لانتخابات مجلس الأمة - فانسأ قد بينا في مذكرتنا السابقة أن مبدأ سرية الانتخاب من المبادئ التي أخذ بها المشرع المصري منذ عرفت الحياة الدستورية وليس باليهما الذي اعتقده منسأ دستور دستور سنة ١٩٦٤ قسط أو منذ صدور القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٦ بل انه كان متبعيا أكثر من نصف قرن في ظل دستور سنة ١٩٢٣ ودستور سنة ١٩٣٠ بل وقبلهما وقد بينا ذلك في مذكرتنا التكميلية السابقة . وقد نص في القوانين التي صدرت قرارات وزير الداخلية المنسوة عنها بمذكرتنا التكميلية تنفيذا لها على أن يكون الانتخاب بطريق الاقتراع السري بل ونصت بعض قرارات وزير الداخلية ذاتها على أن الانتخاب بطريق الاقتراع السري وبينت طريقة الاقتراع السري وهي كتابة من يقع عليه الاختيار من المرشحين خلف سائر يحول دون تمكن أحد من مشاهدة الناخب أثناء كتابته اسم من يختاره من المرشحين - ووزير الداخلية كان فيما أصدره من قرارات أنها يصدر تشريعات لها قوتها القانونية بموجب القوانين التي خولته حتى إصدار القرارات المنفذة لها .

ولا محل للقول بأنه كان يصح على مجلس النقابة أن يأخذ بنظام الانتخاب المنصوص عليه في القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٦ دون غيره ذلك أنه طالما أن

قد مذكرة تناول فيها أوجه الطعن ثم استورد فذكر أن انتخابات النقيب تمت بكتابة الاسم - على خلاف انتخابات أعضاء مجلس النقابة - مما يتنافى مع سرية الانتخاب فأخضت المحكمة في حكمها بهذا الذي ضسسه مستشار الرأي مذكروته وأوردته في حكمها لما تبينته من بطلان عملية الانتخاب اذاء ما أحاط بها من فوضى واضطراب وقد أشرنا الى ذلك في مذكرتنا الاولى .

وفضلا عن ذلك لانا احكام المحاكم في مصر لا تعتبر مصدرا رسميا للقانون اذ أنه ليس في نظامنا القضائي ما يجعل السابقة القضائية ملزمة في المستقبل للمحكمة التي حكمت فيها أو لغيرها - وغاية الامر أنه يمكن القول اذا ما انصهرت الاحكام بمعنى معين بنسوة عرف قضائي يعتبر هو المصدر الرسمي للقاعدة القانونية - ولما كان المشرع المصري قد جرى على أنه لا يجوز القضاء نص التشريع الا بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالفاء أو يشعل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع (م ٢ من القانون للدني) لان مفاد هذا ان التشريع لا يلغى الا تشريع مثله سواء اكان ذلك الالفاء صريحا أو ضمنيا - ومن ثم فان الفرق القضائي لا يلغى التشريع ولا يجوز له أن يخالفه ولا بد من أن يتقيد به .

لما كان ذلك وكان هذا الحكم هو الحكم الوحيد الذي ذهب الى القول بأن الانتخاب بكتابة اسم من يقع عليه الاختيار من المرشحين يتنافى مع السرية فانه فضلا عن عدم كفايته لتكوين عرف قضائي لا يمكن أن يعتبر معدلا للتنظيمات التي وضعها المشرع وأفصح فيها أن الانتخاب بطريق كتابة اسم من يقع عليه الاختيار من المرشحين هو أحد وسائل الاقتراع السري وبالتالي فان هذا القضاء السابق لا يقيت المحكمة ولا يعتد به اذاء ما ورد من تشريعات عديدة اعتبرت هذه الطريقة من طرق الانتخاب غير متنافية مع سرية الاقتراع وقد أشرنا اليها في مذكرتنا التكميلية .

(الممثل للمعلوم القانونية للدكتور سليمان مرقص طبعة سنة ١٩٦١ - ٣٨٤ وأصول القانون للدكتورين السنهوري وحسيت أبو سنييت طبعة سنة ١٩٥٠ من ٤٨ - وأصول القوانين لكامل مرقص وصيفة مصطفى ص ٢٠٢) .

خلاصة : فانه فضلا من أن وكيل القاعنين قرر بملسة ١٤ يولية سنة ١٩٦٩ بتنزله عن التحسك

في نوع السرية المطلوبة عن تلك التي تتم بعد فترة من الترشيح تسمح بطبع تذاكر الانتخاب - إذ أن هذه التفرقة ليس لها أساس قانوني .

لما كان ذلك فإن ما يشتره الطاعنون من اعتراضات على الرأي الذي انتهت إليه مذكريتنا السابقتين تفحص قائمة على غير أساس - وإزاء ما تقدم وما تضمنته مذكريتنا السابقتين فإن الطعن يكون قائما على غير أساس واجب الرقض .

ولا يفوتنا في ختام هذه المذكرة أن نوضح أن ما ضمناه مذكريتنا الأولى من أنه يمكن بالوسائل الحامية الحديثة معرفة شخص الناخب مهما كانت الوسيلة التي يستعملها في الإدلاء بصوته يكفي على سبيل المثال فحص البصمات التي يتركها الناخب على تذكرة الانتخاب ٠٠٠ إنما هدفنا منه أن نبين استحالة تحقق السرية المطلقة وإن السرية التي عنلها المشرع هي لا يتدخل أحد أثناء إلقاء الناخب لهما فلا يوجه ولا يراقبه ولا يطلع على تصرفاته - ولم تكن في ذلك قاصدين السخوة بأحد وليس من عادة النيابة أن تسخر من أحد كمصوم في الطعن وإنما هي تهلف دائما من بحثها الوصول إلى وجه الحق والعدل وسلامة تطبيق القانون .

لذلك

تري النيابة العامة : قبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

رئيس النيابة

(محمود دياغي الزيلعي)

القاهرة في ١٩٦٩/٧/٢٨

المادة ١٥ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالحماية لم تبين طريقة محددة للانتخاب وأكدت بالنص على أن يكون الانتخاب بطريق الاقتراع السري فإن لمجلس النقابة كل الحرية في اختيار أي من وسيلتي الانتخاب السري اللتين أخذ بهما سواء الطريقة الواردة في قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة أو تلك الواردة في القرارات الخاصة بانتخابات العمدة والمشايع وأعضاء لجنة الشياخات ومجالس المديرية ومجالس القرى والمجالس المحلية أو تلك التي تتيها الهيئة التشريعية في انتخاب أعضاء مكاتب مجالسها أو لجائها .

سابعاً : إن القول بعدم جواز الاستشهاد باللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ والنواب أو مجلس الأمة مردود بمرين : أولهما أن هذه اللوائح تعتبر بمثابة قوانين تستمد قوتها من الدستور الذي فوض هذه المجالس في وضع لوائحها الداخلية - وهي صادرة من الهيئة التشريعية فتعتبر أصداق تعبير عن قصد المشرع ومفهوم الاقتراع السري كما يراه .

أما القول بأن ضيق الوقت هو الدافع على إباحة اجراء الانتخاب بطريق كتابة الاسماء فذلك بدوره قول غير سديد إذ أن ضيق الوقت لا يسمح بمخالفة القانون بأي حال وطالما أن هذه اللوائح تنص على أن يكون الانتخاب بطريق الاقتراع السري وإن حسنة الطريقة هي كتابة أسماء من يقع عليه الاختيار فإن مفهوم هذا بلا جدال أن هذه الطريقة لا تتنافى مع السرية ولو أن المشرع رأى أنها تتنافى مع السرية لما كان هناك ما يحول بينه وبين أن ينص على أن يكون الانتخاب لاحقاً للترشيح بفترة تكفي لأعداد تذاكر انتخاب مطبوعة - فلا محل إذن للقول بأن الانتخابات التي تتم بمباشرة عقب الترشح تختلف

قَرَارَاتُ وَفُوصِيَّاتُ
المَكْتَبِ الدَّاعِمِ لِإِتحَادِ المحَامِينِ العَرَبِ

قرارات توصيات المكتب الدائم لإنقاذ المحامين العرب المتعطلين

٤-٧ أبريل ١٩٦٩ بالجزائر

السياسي لازالة آثار العدوان الصهيوني عن الارض العربية لا يزال يتخبط في خضم تناقضاته ويزوغ عن المسلك الذي يليه ميثاق الأمم المتحدة وتفرضه التزاماته بأحالة القضية على الوساطة تارة وبطردها على الدول الكبرى في النهاية .

وموافقة الدول العربية على قرار مجلس الأمن رغم استسلامية وخطوته على قضية فلسطين ورغم رفضه ومقاومته من الجماهير العربية قوبلت باستمرار بالرفض والتحدى من قبل إسرائيل ، ويتأيد مطالبها الاستعمارية والتوسعية والاستسلامية من قبل الدول الامبريالية وبالتجاهل والصمت من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية .

حتى لقد أصبح مؤكدا لكل امرئ في العالم ، عجز الأمم المتحدة الكامل أمام النفوذ الأمريكي عن ردع إسرائيل أو إزالة آثار العدوان أو تحقيق السلام على الأرض العربية . وحتى أصبح من الواضح لكل انسان ، أن السلام المقصود للشرق الأوسط لدى مجلس الأمن وبمسوئته ولدى الدول الأربع الكبرى لن يكون في أحسن صورته أقل من تسليمنا بشرعية الغزو الصهيوني في فلسطين وإعترافنا بالكيان الاسرائيلي الاستعماري على أرضنا وبالعودة الآمنة والحقوق الدولية الكاملة لهذا الكيان العدواني والغريب في قلب الأمة والأرض العربية .

ويجتمع المحامون العرب في الجزائر كذلك في ظروف عربية صعبة ومريرة وحزينة ، في مقابل هذه الاخطار والتحديات الصهيونية والامبريالية يرتسم الموقف الغريب الرئسي بكل تناقضاته وخطوئته متفرقا في الرأي والأعداد واسلوب المواجهة ومتريدا في اتخاذ المواقف القومية الحتمية من العدوان ويتخللا في مواجهة التحديات والمؤامرات الأمريكية والبريطانية خاصة والامبريالية على وجهه العموم .

لنجد حوالي عشرين من الاحشال وجرائمه ومن العدوان وتطلعاته ومن مياسة التهويد والخطاب

ينعقد المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب باجنز، في ظرف اجتاز فيه الأمة العربية اقصى وادنى مرحلة من مراحل الخفاق والتحرير والوجود . يوجد فيها أرضها وحريتها وأهدافها وسلامتها نفس الاخطار التي استهدمتها العدوان الاسرائيلي والمواطنون الامبرياليون وتعرض فيها حقوقها وكرامتها والسانيتهما للكثير من الانتهاكات الصهيونية الصارخة وللعدوى من المؤامرات والتحديتات الامبريالية المكشوفة .

لبعد عشرين شهرا من العدوان والنكسة لا يزال الاحتلال الاسرائيلي يجثم بكل عنصريته وفاشيته على أرضنا العربية الطاهرة . ينتهك الحقوق والقيم والاعراف ويسوم شعبنا في الأرض المحتلة اذل شروب الفلسف والاضطهاد وأحد صنوف القتل والتعذيب والتشريد .

غير متقيد بقرار أو قانون دولي ، وغير مكثور بأية مبادئ أخلاقية أو حقوق إنسانية .

لنعد قرار وقت اطلاق النار ، واعتداءات إسرائيل الاستفزازية للتحديتة على الأردن وسوريا ومنطقة القتال ، تلك المدن والقرى وتفتال الحياة وتززع الموت والدمار خلف خطوط موقوفة . تتعالى بصوتها وعنجهية على المنظمة الدولية والرأي العام العالمي وتعمل بخفي سرية على تكريس الاحتلال وتهود الأرض العربية وتتحدى بحقد واستعلاء إيماننا بوطننا وقدراتنا على التصدي والمجاهدة .

ومثل قرار الهدنة والحل السياسي ، وتحديتات إسرائيل للأمم المتحدة والقانون الدولي وجرائمها ضد شرائع الحرب وحقوق الانسان واعتداءاتها على المدنيين والممتلكات لا تقابل من المنظمة الدولية ومجلس الأمن إلا بالتهرب والمماطلة أو بالاسف والتدليل ولا تواجبه من الدول الكبرى بغير النقد والتجديد صيحا وبغير الدعم والتأييد والتحرير على معظم الأحيان .

مجلس الأمن الذي فرض الهدنة وتبنى الطريق

الاعتماد على الأمم المتحدة لحضوعها السافر للدول الامبريالية ينادون اليومين جديدين بأن المنظمة الدولية ولندن وواشنطن ليست الساحات الصالحة لكسب معارك التحرير والمصير . فتحجير الارض لا يمكن ان يكون الا على الارض المحتلة ذاتها . والمحررون للارض والكرامة والحقوق لا يمكن ان يكونوا غير ابناءها المؤمنين بقنصيتها والمضحين من اجل اعزازها وكرامتها .

وهم يؤكزون من الجزائر ، بلد الكفاح والتضحيات وموطن القديس والتحرير والنصر ، آل القضاء على العدوان والاحتلال الاسرائيلي وتحرير الوطن السليب فلسطين ، لا يمكن تحقيقه الا على الارض العربية وبالقوة العربية الذاتية والكفاح العربي المسلح والمستمر . ومهما كانت التضحيات ومهما كانت الظروف والامكانيات .

والكتاب الدائم لاتحاد المحامين العرب الذي يعيش مع جماهير امته ويتلمس ارادتها ومصالحها ، يؤكد للدول العربية ان هذه الجماهير ترفض بشدة وتقاوم باصرار كل الطول الاستسلامية مهما كانت الاسماء التي ذينت بها ومهما كانت الاشكال التي القبت على محتوياتها . وهي تؤمن بوعي وكرامة ومستولية ، ان الكفاح المسلح ضد العدوان والاحتلال وخوض معركة التحرير حتى النهاية ، هما واجب الدول والشعوب العربيين وهما الطريق الوحيد لازالة آثار العدوان ، ولا تقاذ الارض والشعب ولتحرير الكرامة والحقوق ولحماية الوجود والمصير .

والجماهير العربية التي أدركت بوعيتها الصادق وحسها الثوري من المقاومة العربية المسلحة تشكل في المرحلة الراهنة اللواة الحية لحركة التحرير العربية الشاملة ضد الاستعمار الصهيوني في فلسطين والاحتلال الاسرائيلي للامة العربية .

تزيد الى اقصى الحدود الصورة الفلسطينية التحريرية وتتضمن تضامنا مطلقا مع كفاحها البطولي ولعناؤها العادلة وتعتبرها الصورة الصادقة للقضية الفلسطينية سياسة ونضالا مصريا .

وهي تطالب الدول العربية بدعم ومساندة حملة الثورة دعما مخلصا ومساندة مادية وعسكرية بالمال والسلاح والجنود وبتمكينها من مشاركة واجباتها بلقان وحرة على اية ارض عربية .

والجماهير العربية التي سئمت تكرار عنفوان الهزيمة ومواعظ الحرب والسلام تطالب حكوماتها ان تتفهم عمليا وبخلاص بان الحركة المتروكة على

لا تزال بعض الدول العربية واثقة من نجاح الامم المتحدة في تحقيق انسحاب اسرائيل واسترداد الحقوق العربية ومتريدة في اتخاذ موقف المجابهة المحتية مع اسرائيل وعازلة عن ضرورات الحشد والتعبئة لحركة التحرير والمصير .

على الرغم من انحطاط اسرائيل المتزايدة ومن التآمر الامبريالي السافر على قضيتنا والتحدى الامريكي المكشوف لحقوقنا فان بعض دولنا لا تزال تتحاور حول سياسات الحرب والسلام واقتضائية الحرب الشعبية والنظامية وتتناقش في ضرورات التسليح من الشرق او الغرب وتتدارس اولوية الجبهة الشرقية او الغربية وضرورات القيادة العربية الموحدة - دون ان تلمس بوادر الجدل لتحرير الحق المنتهك او رد التحدي السافر المكشوف . ودون ان ترى مظاهر الوحدة العملية الصادقة في الموقف والاعتماد والمجابهة او في الايمان بوحدة الخطر والحركة والمصير .

ان الكتاب الدائم لاتحاد المحامين العرب الذي وحي دائما بالخط الامبريالي الصهيوني ضد الامة العربية والثورة العربية والذي آمن دائما بالوحدة النضالية والمصرية بين حركة التحرير العربية وحركة التحرر العالمية يدرك كل الادراك بان معركتنا مع اسرائيل جزء لا يتجزأ من معركة الشعوب مع الامبريالية والاستعمار وان ارضنا المحتلة ليست الا مساحة واحدة من ساحات الغزو الاستعماري الشامل الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية ضد كل قوى التحرر والتقدم في العالم .

والمحامون العرب الذين يعرفون الصهيونية كابشع صورة من صور الاستعمار والامبريالية ، والذي يدركون معنى الترابط المبدئي والتلازم المصري بين الكيان الاسرائيلي الصهيوني والامبريالية العالمية ، يؤكزون لامتهم والحكومات العربية انه من الخطأ والخطر مجرد التفكير بامكانية اتياء هذه الحركة لصالح بقنا في فلسطين والارض المحتلة من قبيل الدول الامبريالية مهما تفتنت بخلق الاجهزة والوساطة ومهما تستر وراء شعارات السلام الزائفة .

فالامبريالية العالمية تسعى منذ العدوان الذي دبرته وخلفته ومولته لاستغلال الاحتلال الاسرائيلي من اجل تصفية القضية الفلسطينية لصالح اسرائيل وضرب الثورة العربية وفرض السيطرة الاستعمارية من جديد على المنطقة العربية بكل ثرواتها الهائلة واستراتيجيتها الجغرافية والتجارية والعسكرية .

والمحامون العرب الذين نادوا دائما بعدم جدوى

وجها لوجه مع القوى المعادية في معركة امتنا الحصرية .

فعل هذه القوى أن تدرك بكل الوعي والايان والمصلحة ضرورة الوصول الى وحدة الفكر والهدف والانسال : تجسيدا لوحدة الثورة العربية الشاملة . فالجياهير التي هزتها النكسة وشحنها المؤامرات تؤمن الآن أكثر من أي وقت مضى بأن الوحدة ، وحدة الشعب والثورة والقيادة هي الإطار الصحيح للكفاح المسلح والرد الثوري الواعي على عدوان اسرائيل ومخططات الامبريالية . وهي السلاح الفعال في معركة النصر والتحرير .

والمحامون العرب الذين وقفوا على اسباب النكسة والهزيمة ويدركون الآن خطورة المعركة وشمول ساحتها واهدافها لكل الارض العربية يؤكدون للدول العربية أن السرعة والاخلاص في تحقيق وحدة الجيوش والسلاح ووحدة التخطيط والقيادة ووحدة الطاقات والإمكانات ووحدة الرأية والمواقف والمعركة هي التي ستحقق للامة العربية استخدام قوتها الذاتية الهائلة في الصمود والمجابهة وفي احراز النصر وازالة آثار العدوان .

ويعلمون للامة العربية جميعا بأن الاعتماد على الشعوب كقوة عامة وأساسية في المعركة ، وحشد كل الطاقات الشعبية وتجديد كل الكفادات الوطنية على أسس الثقة والمصلحة وفي حدود الاحترام والمشاركة الوطنية ، هي طريق الدول العربية لتحقيق الوحدة الوطنية واستخدام القوة العربية الذاتية . وهي السلاح العربي الحقيقي في الصمود والمجابهة وفي الكفاح ضد العدوان والاحتلال وفي كسب معركة التحرير والنصر .

المجبيين والمؤيدين . ولا هي معركة مصر وسوريا الارض العربية ليست معركة فلسطين والفدائيين فحسب لتقف منها بعض حكوماتنا مجرد مواقف والاردن ، لتلقى بأثقالها ومسئولياتها على هذه الدول الحبيطة باسرائيل .

انما هي معركة الارض المنقصة والحقوق المنتهكة والكرامة المبرحة لكل عربي يؤمن بوحدة الحياة والهدف والنصر ، ولكل حكومة تمثل شعبها وتعب عن اياته وتخلص لشرفه وترعى واجباتها وتحصن كرامته .

وهي تؤمن ايانا لا يتزعزع بمسئولية كل الدول العربية في المشرق والمغرب مسئولية متساوية ازاء معركة الوجود والنصر التي تتعرض لها قوميتنا وارضنا ومقدساتنا العربية والاسلامية في وجه الغزو الاوربي الجديد . فملوك الحبيب والوجود لا تقيمها الافضلويات والامانكن والمساغات ، ولا تؤثر على حتمية للمشاركة والمجابهة فيها أي تقديرات فنية أو أي اعتبارات سياسية أو اجتماعية أو دولية .

ولمكانيات امتنا العربية الهائلة وطاقاتها الكبيرة قادة ، اذا وضعت في موضعها الصحيح واستعملت من قبل شعبنا على أسس الثقة والديمقراطية والاحترام على وضع النصر والتحرير .

والمحامون العرب الذين أدركوا طبيعة معركة امتهم مع الاستعمار والصهيونية والقوى المضادة يرون أن تساعد هذه المعركة في هذه الاوضاع الدولية المتأخرة وعلم الاوضاع العربية الصعبة ، قد فرضت على شعبنا في المرحلة الراهنة أقصى وأخطر معركة من معارك التحرير والوجود . ووضعت بشكل مخصوص كل طلائع ومنظماته الفدائية وقواه الوطنية والتقدمية

القرارات والتوصيات

بمواجهة العدوان والاحتلال والتحديات بجهش عربي موحد وقيادة عسكرية واحدة على كل خطوط وقف إطلاق النار . قوامه كل القرارات العربية المسلحة وسلاحه كل الطاقات والامكانيات العربية البشرية والاقتصادية .

(٦)

ويعلم المكتب بأن كل الدول العربية في الشرق العربي ، القريبة منها من خط الواجهة مع العدوان والاحتلال أو البعيدة عن خطوط وقف إطلاق النار ، مسئولة مسئولية قومية وتاريخية ونضالية عن عدم دعم الجبهة الشرقية العربية والاشتراك فيها اشتراكاً فعلياً بالجيش والمال وكل الطاقات البشرية والاقتصادية .

وان كل الدول العربية في افريقيا والمغرب العربي مسئولة مسئولية كاملة عن عدم دعم الجبهة العربية دعماً عسكرياً واقتصادياً ومصرياً ، ملياً وحازماً ومخلصاً ومصدداً لكل ما تفرضه معركة الوطن الواحد والهدف الواحد والمصير العربي الواحد .

(٧)

يؤكد المكتب الدائم بأن كفاح الشعب الفلسطيني يتجاوز ما اصططلت الامم المتحدة والمحال الدولية على تسميته بإزالة آثار العدوان .

ويؤكد ان معركة فلسطين هي معركة تحريرها من الكيان الصهيوني الاستعماري العنصري ، وتوفير الحماية الكريمة والحرية الصحيحة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني ، بعيداً عن الضغوط والتدخلات وبكل ما للشعب من حقوق في الاستقلال والسيادة .

(٨)

ويعلم المكتب بأن الممثل الفدائي الفلسطيني يشكل في المرحلة الراهنة الصورة الصحيحة للامال والحقوق الفلسطينية والنزوة الحية المتطورة للشوكة العالمة وحرب التحرير الشعبية ضد الاستعمار الصهيوني ومن اجل تحقيق الحرية والسيادة للشعب الفلسطيني على ارضه .

وانطلاقاً من هذا المبدأ النضالية والحقائق القومية فان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب للمنفذ في الفترة من ٤ الى ٧ ابريل سنة ١٩٦٩ بالجزائر ، يصد أن ناقش جدول أعماله ، يعلن القرارات والتوصيات التالية :

(١)

يؤكد المكتب الدائم رفضه القاطع لكل الحلول الاستعمارية المطروحة بديلاً عن تحرير فلسطين ، أو الهادفة الى الاعتراف بالكيان الصهيوني العدواني في أي شبر من الارض العربية .

(٢)

يسجل المكتب الدائم عجز الامم المتحدة الفاضح عن القيام بمسئولياتها وحماية ميثاقها وتقدير قراراتها ونخسوعها لسيطرة الدول الاستعمارية وتوجيهها . ويعلم للامة العربية فشلها بعد مرور ما يقارب العامين في ازالة آثار العدوان أو في حمل اسرائيل على احترام قراراتها أو في منسج الجرائم الاسرائيلية ضد المدنيين العرب في المناطق المحتلة

(٣)

يؤكد المكتب الدائم في ضوء عجز الامم المتحدة وفشلها في تحقيق السلام وازالة آثار العدوان على الارض العربية وفي ضوء الاجرامات الصهيونية التوسعية في الارض المحتلة والمحاولات الامريكية والامبريالية المكشوفة لتجسيد القضية واعطاء الفرصة للاحتلال الاسرائيلي للتمركز واستكمال سياسة الضم التهودية ، ان فرض الاستسلام على الامة العربية لصالح اسرائيل تمت ستار السلام وليس تحقيق أي سلام عادل شريف ، هو هدف السامعي الدولية والهيئات الامبريالية من الحلول السليمة .

(٤)

يؤكد المكتب الدائم ان الكفاح المسلح على المستويين الشعبي والرسمي قد أصبح الآن هو الاسلوب الوحيد لازالة آثار العدوان وتحرير الوطن المختصب فلسطين .

(٥)

ويدعو المكتب الامة العربية جمعاء الى المبادرة

(١٣)

يحيى المكتب الدائم المنظمات القومية والقوات العربية المسلحة على خطوط النار ويقدر بالاعتزاز مسود المواطنين والمهاجرين العرب في الارض المحتلة ومقاومتهم المدنية الباسلة للعدوان والاحتلال .

ويطالب الدول العربية بدعم هذا الصمود معنويا وماديا وبكل الوسائل . ويناشد الجماهير العربية دعم الثورة الفلسطينية والانتفاخ حولها والاتحاد بها والنضال من أجل توحيد قواعدها وتضديها وحمايتها من كل التدخلات والمؤامرات .

(١٤)

والمكتب الدائم ادراكا منه لحظوة التواطؤ الامريكى والانجليزى والاماني الغربي مع المردان الصهيوني وأعدائه واستنادا الى حق الامة العربية الشرع بالدفاء عن النفس والحقوق والوطن ضد الدول المعتدية والغاشية في العدوان .

يطالب الجماهير العربية ومنظمات الثورة الفلسطينية باستهداف مصالح عمل كل الارض العربية . ويطالب الدول العربية باتخاذ اجراءات حاسية رادعة ضد الدول التي تقدم العدوان الصهيوني، وتسلم اسرائيل عامة وضد التحديات الامريكية والبريطانية والامانية بشكل منصوص لا تقل هذه الاجراءات عن قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع هذه الدول الاستعمارية المتآمرة على الحقوق العربية .

كما يطالبهاتقمة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع الدول والشعوب الصديقة التي وقفت ولا تزال تقف الى جانب الحق العربي وضد التحالف الصهيوني الامريكى على الامة العربية وقضيتهما العادلة في فلسطين .

يهيب بالامة العربية جمعا شعوبا وحكومات ومنظمات بتشديد الكفاح وبكل الوسائل المتوفرة من أجل القضاء على القسوة والمراكز العسكرية الاجنبية وتصفية كل أشكال النفوذ الاستعماري على الارض العربية .

(١٥)

والمكتب الدائم الذي يؤمن بأن الصهيونية شقيقة للاستعمار والامبريالية وان العدوان الاسرائيلي جزء من الحرب العنوانية التي تشنها الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ضد كفاف الشعوب وحرية التحرير الانسانية .

ويؤكد المكتب تأييده ودعمه للثورة الفلسطينية لتواصل القتال الى اقصى الحدود ، ويعلن تضامنه المطلق مع الكفاح الفلسطيني وأعدائه الصالحة ، ويعتبر هذه الاهداف الاطار القومي الصادق للقضية الفلسطينية سياسة ونضالا ومهرا وعلى الصعيدين العربي والدولي .

(١٦)

ويقرر المكتب الدائم لاتحاد المهاجرين العرب تكليف الامانة العامة بتشكيل مكتب قانوني خاص في الاتحاد يتولى مهمة الدفاع عن الفلسطينيين الفلسطينيين في الدول الاجنبية والارض العربية المحتلة ، ويقوم بمهام هذه الدول الاستعمارية المدونة السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية في الدعاية والاعلام وشرح قضية فلسطين وعدالتها وأهداف المقاومة المسلحة وشرعيتها للرأي العالمي بكل الوسائل المتوفرة .

(١٧)

يحيى المكتب الدائم المنظمات الفلسطينية ومنظمة سينا العربية ويناشد جميع المنظمات الفلسطينية مزيد من توحيد صفوفها وكفاحها وطاقاتها الثورية ضامنا لتطوير حركة المقاومة وتضديها الى مرحلة الحرب الشعبية الشاملة الهادفة الى التحرير والنفاد على كسب الحركة واحراز النصر .

(١٨)

يؤكد المكتب الدائم منظمة التحرير الفلسطينية صورة للكيان الفلسطيني واطارا لمنظاته وأداة الى التوحيد والعودة والتحرير . ويطلبها مزيد من الخطوات نحو توحيد العمل الفدائي وتصميمه وتوحيد جبهاته القومية وبتجميع كل امكانيات الشعب الفلسطيني وطاقاته النضالية والاقتصادية

(١٩)

ويطالب المكتب الدول العربية كافة بدعم الكفاح الفلسطيني المسلح ومعه بتجميع اسباب المون والقوة التي تؤدي الى تطويره وتوسيعه . وفي مقفلة ذلك ايضا ايفاء الدول العربية بالتزاماتها المالية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية .

ويؤكد ان دعم ومساندة الثورة الفلسطينية دعما مخلصا ومساندة صادقة بالمال والسلاح وبممكنها من ممارسة واجباتها بامان وحرية على اية ارض عربية ، هو واجب قومي مقدس وشرط اساسي من شروط الحركة والمواجهة مع الصهيونية والامبريالية

وأهدافه وحول الثورة الفلسطينية وعدالة كفاحها الإنسانية .

ويطالب النقابات الأعضاء في الاتحاد بالحرم على المشاركة والإسهام في المؤتمرات الدولية العسامة والنوعية والعمل دائماً على طرح وجهة النظر العربية

(١٦)

والمكتب الدائم إذ يؤكّد من جديد الوحدة النضالية والمصرية بين حركة التحرر العربية وحركات التحرر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والعالم أجمع ، يعلن تأييده المطلق لكفاح شعب فيتنام بالنظر ضد الطوان الأمريك، الوحش ويؤكد تضامنه الكامل مع أهداف الشعب الفيتنامي شمالاً وجنوباً في الحرية والوحدة وتقرير المصير .

ويؤكد كفاح الشعوب الأفريقية عامّة وكفاح الشعوب المستعمرات البرتغالية وجنوب إفريقيا خاصة ضد الاستعمار البرتغالي الوحش وعنصرية البيض اللا إنسانية وضد جرائم حلف الأطلس ومحاولات الاستعمار الأمريكي الجديد .

ويؤكد تضامنه المخلص مع أهداف الشعوب الأفريقية في الاستقلاله تقرير المصير وتأييده الكامل لتشرّعات والتوصيات التي أصدرها المؤتمر العالمي الأول لنصرة الشعوب الأفريقية خلال يناير الماضي في مدينة الخرطوم بالسودان .

يتناشد كل الدول والشعوب والمنظمات الحرة والتقدمية والاشتراكية في العالم تأييد الحق العربي ضد العدوان الصهيوني الإمبريالي في كل المجالات وبكل الوسائل السياسية والاقتصادية والأعلامية ومساندة كفاح الشعب الفلسطيني العادل ضد الغزو والاحتلال الصهيوني لوطنه ، ومن أجل محارسة حقه المشروع في الحرية والحياة وتقرير المصير على ترابه الوطني المقدس .

ويؤكد لكّ، قوى التحرر والتقدم والسلام في العالم بأن كفاح شعب فلسطين ضد الصهيونية والإمبريالية بشكل عنصر أساسي وأهم في حركة التحرير العالمية . وأن انتصار هذا الكفاح العادل سيخلق دعامة قوية صلبة من دعائم الحق والحرية والامن والسلام في منطقة الشرق الأوسط الملتهبة وبالتالي في العالم أجمع .

وبعض الدول العمة وجامعة الدول العربية والمنظمات العربية بشكلاً عام وتقايدات الحماية، الأمانة العامة للاتحاد بشكلاً خاص ، مضاعفة العمل والجدد من أجل تقوية العلاقات والصلات مع كل الدول والشعوب والمنظمات الحرة والصديقة وفي طلبيتها دول وشعب الكتلة الشرقية والعالم الثالث . ولا ينفك بالبحوث والدراسات السياسية والتاريخية القانونية حول قضية فلسطين والقضايا العربية حول طبيعة العدوان الصهيوني الإمبريالي وأسبابه

الحريات العامة وسيادة القانون ..

معركة التحرير والوجود التي نخوضها ضد كل قوى الاستعمار والصهيونية والامبريالية .

وتجسيدا لهذه المبادئ الانسانية والوطنية الاساسية ومن اجل تحقيقها للانسان العربي على كل الارض العربية .

يقرر المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب . .

بعد الاطلاع على الفقرتين (٧ و ٦) من المادة ٦ من النظام الداخلي للاتحاد . وبعد الاطلاع على مشروع نظام لجنة الدفاع عن الحريات العامة المقدم من الامين العام ، يقرر تكوين لجنة دائمة في الامة المماثلة للمبادئ والاحكام التالية . .

العامة في الوطن العربي الكبير

(٤)

يساون اللجنة الدائمة لجان فرعية يكون مركزها كل نقابة او منظمة عضو في الاتحاد وتتكون كل لجنة فرعية من النقيب او من يمثله رئيسا ومن اربعة اعضاء يختارهم مجلس النقابة من بين اعضاءه او من بين المحامين العاملين في منطقة النقابة او منها معا . على ان يكون احدهم الامين العام او عضو من اعضاء المكتب الدائم المنتخبين ايضا وجد .

(٥)

تمارس لجنة الدفاع عن الحريات العامة اختصاصاتها مباشرة او بواسطة لجانها الفرعية او عن طريق الامة العامة او بواسطة اى عضو او اعضاء ينتدبون من بين اعضاءها او بواسطة المحامين المنتخبين او من قبل لجانها الفرعية .

٢٦٥

تقوم لجنة الدفاع عن الحريات العامة بتنفيذ واجباتها بالوسائل التالية .

(١) الطلب الى السلطات المختصة بانهاء الاعتقال المخالف للقانون واطلاق سراح المعتقل قورا او إيقاف الاجراءات التعسفية ضده . واحالته على القضاء المختص لمباشرة قضيته وفي احكام القانون،

ان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب وهو يقدر خطورة الحركة المفروضة على الامة العربية بشتى مسئولياتها ومتطلباتها .

يؤكد ان عزل شعبنا عن معركته وانتهاك حرياته العامة ووضع القيود على نشاطاته او مسكانياته والمخروج عن مبادئ سيادة القانون وحقوق الانسان في معاملته وتقييد تحركاته كانت كلها سببا اساسيا من اسباب التمسك والهزيمة .

ويؤكد ان اطلاق الحريات العامة في ظل سيادة القانون والاعتماد على الشعب كقوة اساسية والاستفادة من قوت جماهيره وطاقاتها وغيرها شرط اساسي من شروط الاعداد والمواجهة والنصر في

نظام لجنة الدفاع عن الحريات

نولا - في تكوين اللجنة واختصاصاتها . .

(١)

تشكل في الامة العامة لاتحاد المحامين العرب لجنة دائمة تسمى (لجنة الدفاع عن الحريات العامة) .

(٢)

تتولى اللجنة مهمة الدفاع عن المحامين والمناضلين والاحرار العرب الذين يتعرضون للاعتقال او لاية اجراءات تعسفية خلافا لاحكام القانون او المبادئ العامة للاعلان العالمي لحقوق الانسان او المبادئ المقررة من قبل المؤتمر العاشر في الحريات العامة وسيادة القانون .

(٣)

تتكون اللجنة الدائمة للدفاع عن الحركات العامة من نقباء ورؤساء منظمات المحامين الاعضاء في الاتحاد او من يمثلهن ومن الامين العام للاتحاد والامين العام المساعد بالقاهرة . ويرأسها نقيب محامي الجمهورية العربية المتحدة ويتولى نقيب العام للاتحاد امانتها العامة ، ويكون الامين العام المساعد مقررا لها .

ويجوز أن تنعقد في اجتماع طارئ بدعوة من الامانة العامة كلما طلبت ذلك نقابة من النقابات الاعضاء أو كلما رأت الامانة العامة ضرورة لاجتماعها ويكون انعقادها بحضور أكثر أعضائها . وتصدر قراراتها بأكثرية أصوات الحاضرين .

(١١)

تعتبر اللجان الفرعية في حالة اجتماع دائم . وتسوى بنفسها تنظم أعمالها واجتماعاتها وعملية تكوينها . وعليها تقديم تقارير دورية للجنة الحريات بكل اجتماع من اجتماعاتها العادية وفي الاجتماع الطارئ إذا كانت هي الطالبة لعقد الاجتماع .

(١٢)

تناقش لجنة الدفاع عن الحريات العامة في كل اسبوع .

(أ) القضايا المطروحة والطائرة .

(ب) تقرير الأمين العام ونشاطاتها في الفترة السابقة للاعتماد .

(ج) تقارير اللجان الفرعية واقتراحاتها .

(د) خطة عملها المقبلة .

ويجوز للامانة العامة في الاجتماعات الطائرة أن تتقدم للجنة بمشروع جدول الاعمال محدد بالقضايا هدف الاجتماع .

(١٣)

تمثل الامانة العامة للدفاع عن الحريات العامة في حالة عدم الاعتماد . وتقوم بممارسة اختصاصاتها وواجباتها إلى حين اجتماعها . وتتولى تنفيذ مقرراتها ومتابعة توصياتها وتقاريرها ومحاضرها .

(١٤)

تقدم الامانة العامة تقارير كاملة عن أعمال اللجنة ونتائجها ، للمكتب الدائم في كل اجتماع ، وللمؤتمر العام عند انعقاده .

(١٥)

تطبق أنظمة الاتحاد الداخلية على اللجنة . وفي كل حالة طارئة لم ينص عليها في هذا النظام .

(ب) تأمين حق المحاكمة العادلة للمعتقل أمام محكمة مختصة وتأمين حق الدفاع الكامل عنده وتطبيق مبدأ سيادة القانون ومشروعية حقوق الإنسان في استجوابه واعتقاله ومحاكمته .

(ج) انتخاب محام أو هيئة من المحامين من أعضاء اللجنة أو من بين المحامين العرب لتولي مهمة الدفاع عن المعتقل .

(٧)

تسوى لجنة فرعية مهام لجنة الدفاع عن الحريات العامة في منطقتها . وعلى اللجنة الفرعية إبلاغ لجنة الدفاع عن الحريات فوراً بكل حالة يتعرض فيها المحامون والمناضلون والإصرار للاعتقال أو أية إجراءات تصفية بقرار مفصل يتضمن أسباب الاعتقال والاجراءات التي قامت بها أو التي تقترحها عليها في حالة عدم تمكينها من القيام بواجباتها .

(٨)

يجوز لأي عضو في اللجان الفرعية وكل محام ، ولكل منظمة عربية شعبية وفي أي قطر عربي مخاطبة لجنة الدفاع عن الحريات العامة ولجانها الفرعية والتقدم إليها بطلبات التدخل كلما عرضت حالة تستوجب مباشرتها لاختصاصاتها المهنية والقومية المقررة . وعلى اللجنة المخاطبة أن تبادر فوراً لمباشرة هذه الاختصاصات .

(٩)

إذا رفضت السلطات المختصة تسخّل للجنة أو ممثلها أو حالت دون قيامهم بواجبهم ، فصل لجنة الحريات العامة اعلان ذلك للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب وللمحامين العرب والمجاهدين أعضاء الهيئة العامة للبيت ، وللرأي العام العربي وللنظم الدولية بكل وسائل الاتحاد المتوفرة . ولها مطالبتهم بشجب هذه الاجراءات والتضال ضدّها والعمل على ايقافها بكل الوسائل التي تقرّها .

ثانياً - في اجتماعات اللجنة . .

(١٠)

تسعى لجنة الدفاع عن الحريات العامة اجتماعاً عادياً خلال فترة كل اعتماد للمكتب الدائم وفي مكان انعقاده .

(١٨)

مؤتمر المحامين العرب الحادي عشر

٢ - حق الشعوب في الحرية والاستقلال وتقرير المصير .

(د) لجنة تنسيق التشريع وتوحيده في البلاد العربية ، وتناقش : -

١ - قانون المحاماة الموحد للبلاد العربية .

٢ - توحيد المصطلحات القانونية في البلاد العربية .

(هـ) لجنة الاشتراكية ، وتناقش : -

١ - تقييم التطبيق الاشتراكي في الوطن العربي

٢ - تكليف الإمانة العامة بأعداد التقارير اللازمة للجنة فلسطين .

٣ - تكليف نقابة الجمهورية العربية المتحدة بأعداد التقارير اللازمة للجنة قضايا الوطن العربي

٤ - تكليف نقابة السودان بأعداد تقرير لجنة الاشتراكية .

٥ - تكليف نقابة الأردن بأعداد التقارير اللازمة للجنة الحريات العامة وحقوق الانسان .

٦ - تكليف نقابة دمشق بأعداد التقارير اللازمة للجنة تنسيق التشريع وتوحيده في البلاد العربية .

إن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ،

بعد أن استمع إلى الاقتراحات الاستاذ تقييهمحامي العراق ، وبعد أن ناقش الظروف العربية الراهنة، يقرر :

١ - عقد المؤتمر الحادي عشر لاتحاد المحامين العرب في مدينة بغداد عاصمة الجمهورية العراقية خلال شهر مارس (آذار) ١٩٧٠ .

٢ - تحديد جدول أعمال المؤتمر وبرنامج عمل الشكل التالي :

(أ) لجنة فلسطين ، وتناقش :

١ - قضية فلسطين والقانون الدولي .

٢ - المقاومة الفلسطينية المسلحة وحق تقرير المصير .

(ب) لجنة قضايا الوطن العربي ، وتناقش :

١ - الوحدة طريق النصر والتحرير .

٢ - حقوق والتزامات الدول والشعوب في حالة الحرب .

(ج) لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان ، وتناقش

١ - الحريات العامة وسيادة القانون في الوطن العربي .

(١٩) الأمور المالية للاتحاد

(ح) نقابة الكويت - ٢٥٠٠ دولار

(ط) نقابة فلسطين - ١٠٠ جنيه مصري

(ي) تونس - ٢٠٠ جنيه استرليني

٤ - يقرر تكوين صندوق خاص في الامانة العامة باسم (صندوق الدفاع عن الفلسطينيين الفلسطينيين) في البلاد الاجنبية والاراضي العربية المحتلة والقيام النقابات الاعضاء بتمويل هذا الصندوق مباشرة او بواسطة التبرعات الحكومية والشعبية . ويسجل المكتب الدائم بالفكر الانتخابات التالية :

(أ) نقابة العراق - ١٢٠٠ دينار عراقي

(ب) نقابة الاردن - ١١٠٠ دولار و ٥٤٦ دينار اردني

(ج) نقابة الكويت - ١٢٠٠ دولار

(د) نقابة طرابلس لبنان - ٢٠٠ دولار

(و) اللجنة الشعبية لشم العمل الفدائي

ومساندته بالامانة العامة للاتحاد المحامين العرب (٢٠٠٠ جنيه مصري)

(ز) نقابة الجمهورية العربية المتحدة بنصف كامل تكاليف الدفاع عن الفلسطينيين

- نقابة الجزائر ١٠٠٠ دولار أمريكي

- منظمة التحرير الفلسطينية ٥٠٠ دينار عراقي

ان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب

بعد ان اطلع على تقارير الامانة الصالحة المالية ، وبعد ان استمع الى كلمة السيد أمين صندوق اتحاد المحامين العرب -

١ - يقرر المصادقة على الميزانية الموضوعة والحساب الختامي للاتحاد لعام ١٩٦٨ كما ورد في تقرير مراقب حسابات الاتحاد .

٢ - يقرر المصادقة على مشروع ميزانية الإيرادات والمصروفات المقدرة للاتحاد للعام ١٩٦٩ حسب الجدولين الموضحين لهما في تقرير الامانة العامة .

٣ - يشكر النقابات الاعضاء التي جددت اشتراكها السنوي في مالية الاتحاد ابتداء من عام ١٩٦٩ كالآتي :

(أ) نقابة الجمهورية العربية المتحدة - ثلاثة آلاف جنيه .

(ب) نقابة الجمهورية العراقية - ألف دينار عراقي .

(ج) نقابة دمشق - ٢٠٠٠ ليرة سورية

(د) نقابة الجزائر - خمسمائة جنيه

(هـ) نقابة اللاذقية - ٢٥٠٠ ليرة سورية

(و) نقابة ليبيا - ٢٥٠ جنيه استرليني

(ز) نقابة الدار البيضاء - ١٥٠ جنيه استرليني

(٢٠)

القضايا التنظيمية

الى مشروع واحد يضمن المبادئ والاصناف الصامة لجهة المحاماة في البلاد العربية .

- يتوجه المكتب الدائم بالفكر والتقدير للجزائر شعباً وحكومة وحزباً على ما قدموه لهذا المكتب من وسائل الانقاذ والناقضة والنجاح .

- يقدم المكتب الدائم الفكر والتقدير للنقابة الوطنية للمحامين الجزائريين ولتقريبها الاستاذ عمار بن التومي لكل ما قدموه من حسن استقبال وضيافة للاعضاء ولكل ما بذلوه من أجل عقد دورة المكتب بالجزائر وانجاح أعماله .

- يستجل المكتب الدائم شكره للاستاذ شفيق الرشيدات الأمين العام على مجهوداته في الاعداد لهذا المكتب وفي تحقيق أهداف اتحاد المحامين العرب القومية والهيئية .

الجزائر في ٧ ابريل سنة ١٩٦٩

يقرر المكتب الدائم انتخاب الاستاذ عبد الرحمن الريسفي عضو المكتب الدائم للاتحاد أميناً عاماً مساعداً للشؤون الأوروبية والنولية .

- يكلف المكتب الدائم الامانة الصامة مواصلة السعي مع سائر المنظمات الجماهيرية والديمقراطية والنقابية والصالية العربية من أجل التوصل الى اتفاق يحقق عقد المؤتمر الشعبي العربي الموسع ومؤتمر الاتحادات والنقابات العربية ، يضمن توفير اوسع قاعدة جماهيرية ونضالية وتنشيطية لهذين المؤتمرين الهامين والهادفين الى تحقيق الوحدة الوطنية ووحدة النضال العربي ضد الصلوات والاستعمار والامبريالية على الارض العربية .

يكلف الامانة بدراسة مشاريع قانون المحاماة الموحد للبلاد العربية التي طرحت للنقاش والتوصل

قرارات توصيات المكتب الدائم

لإعداد للصالحين العرب المنعقدة في

٨ - ١١ نوفمبر ١٩٦٩ بالبحرطوم

البيان العام

على أجهزتها - عن إزالة العدوان الصهيوني أو
إدانته ، أو حتى عن حماية حقوق الإنسان العربي
من الانتهاكات الإسرائيلية الفاشية في الأرض
المحتلة .

ومجلس الأمن الذي أصدر قرار وقف إطلاق
النار وتبني الحل السياسي لازمة الشرق الأوسط ،
تعمل أمام النفوذ الأمريكي عن مهمته ، وتسكر
لقراره وميثاقه وأجالاته ، وأحال قضيتنا على
الدول الكبرى الأربع ، لتكون تحت رحمة الامبريالية
الأمريكية وليظل حلها السياسي رهنا بموافقة
أمريكا وبريطانيا وفي نطاق المخططات الاستعمارية
للمنطقة العربية .

والامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة
الأمريكية ، التي فرضت إسرائيل قاعدة عندوان
وأداة أشفال وتعطيل في قلب الأرض العربية ،
والتي وقفت بكل إمكانياتها مع العدوان الصهيوني
على الأرض العربية ، تحاول الآن بشتى الطرق
والوسائل وبمختلف الوسائل والأدوات والأسلحة ،
تحويل النصر العسكري الرخيص إلى نصر سياسي
وقوى ضد الأمة العربية ، واستغلال محاولات
والسلام للتعترف المسموعة لفرض الاستسلام على
الدول والشعوب العربية . . وتسعى بشكل
مستمر مجنون عسكريا وسياسيا ودوليا ، إلى إرغام
أمتنا على التسليم بشريعة الاستعمار الصهيوني
للفلسطين ، والاعتراف بالكيان الإسرائيلي العدواني
على الأرض العربية المحتلة ، وبالحدود المناسبة
الأمنة والحقوق الدولية التامة لهذا الكيان في قلب
الأمة والأرض والمياه العربية . . مستهدفة من وراء
ذلك كله ، ضرب الثورة العربية واجهاض كسل
لمكانيات التحرر والتقدم والوحدة في الأمة العربية ،
وتصفية القضية الفلسطينية ، وإقامة إسرائيل
الكبرى من الفرات إلى النيل ، وإعادة أمتنا ووطننا

ينعقد المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب
بالبحرطوم ، في ظروف تعيش فيها أمتنا العربية
أقسى ما شهدت في تاريخها مرارة وخزاة ، ويمر
وطنا العربي خلالها بأخطر وأدق مرحلة من مراحل
ممراته الصعبة مع الصهيونية والاستعمار والقوى
المضادة لحركة التحرر العربية . . ولكنها في الوقت
نفسه ، من أكثر هذه المراحل والظروف وضوحا
في الرؤيا أمام الجماهير ، وأسرعا تطورا وإيجابية
على طريق المجابهة الحتمية ، وأنسبها مرحلة ومناخا
لتوحيد الجهد وحشد الطاقات ، وأكثرها استعدادا
وملاءمة لتحقيق وحدة الثورة العربية على طريق
التحرر والاشتراكية والوحدة ، وتحقيق وحدة
الكفاح العربي ضد الصهيونية والامبريالية وصولا
لنصر والتحرير .

للمعلم الثالث على التوالي من أعوام العدوان
والاحتلال والنكسة ، لا تزال سلطات إسرائيل
العالية المحتلة ، تجثم بكل قسوة وتحد وفضاعة ،
على ترابنا العربي العزيز . . تنتهك الحقوق والقيم
والمقدسات العربية ، وتمازس أبشع جرائم القتل
والتعذيب وأشد أنواع القهر والاضطهاد ضد
أجناس سكان الأرض المحتلة . ماضية بكل جرأة
وتصميم في تنفيذ خططها التوسعية والاستعمارية ،
التفريخ الأرض من أصحابها وتجريد الوطن من
معاليه وعلامته العربية ، تهدينا للتفويد الكامل
وإتلاخ الأرض العربية المحتلة . . وضاربة عرض
الحائط بالقانون الدولي وكل أحكامه ، وبالم المنظمة
الدولية وميثاقها وكل قراراتها ، وبحقوق الإنسان
وكل مبادئها ، وبأية مبادئ وقيم إنسانية أو
دولية أو أخلاقية .

والأهم المعضلة صاحبة الاختصاص في حماية
حقوق الشعوب والأمن والسلم الدوليين ، والمسئولة
عن إزالة العدوان وردع المعتدي ومعاقبته ، عجزت
حتى الآن - أمام السيطرة الامبريالية الأمريكية

فحسب ، بل كان أيضا تمديدا لوازين القوى العربية والنفوية في الشرق الاوسط ، وتغييرا أساسيا في ساحات معركة امتنا مع الصهيونية ومع الامبريالية الامريكية والبريطانية ، وملاحا جديدا من أسلحتنا في معركة الحرية والاشتراكية والوحدة .

وانتصار الثورة في السودان وليبيا ، مسح محتواها العربي التقدمي على الصعيد الداخلي ، ومعادتها للاستعمار والامبريالية والصهيونية على الصعيد الدولي . والتصالحا الفكري والنضالي والصيري مع قاعة الثورة العربية في القاهرة ومع الثورة الفلسطينية والعمل الفدائي ، تشكل في المرحلة الراهنة ضربة عتيقة لاحتلال الصهيونية وضربة أهداف لمخططات الامبريالية الانجلو امريكية وتوقعها العسكرية ومراكزها المملوكة في منطقة الشرق الاوسط العربية . وهي باتت لها لجهة الشعوب المتحررة والمكافحة من أجل التحرر ، تكون على الصعيد الدولي انتصارا والفسا حركة التحرر العالمية ، وقوة اساسية وفعالة للنضال الانساني المشترك ضد الاستعمار والامبريالية والصهيونية والعنصرية .

وتعاطف الثورة الفلسطينية ورسوخها في اعماق الجماهير ، وتتركزها القوى المتصاعدة في الصيادين العربي والدولي ، وتساعد كفاحها ضد الصهيونية ومصالح الامبريالية ، يشكل تطورا هاما واساسيا في مسيرة الحركة والمواجهة العربية . ويؤمن النواة الحية لالتقاء الثورات العربية ، والطليعة الواعية المؤمنة للكفاح العربي المشترك من أجل النصر والتحرير .

ونجاح الجمهورية العربية بقيادة الرئيس فهد الناصر في اعادة بناء قواتها المسلحة وجهتها الداخلية ، في تغييرا أساسيا في ميزان القوى العسكرية والسياسية على جبهة المواجهة مع اسرائيل والامبريالية . وبذلك تمديدا واضحا من اساليب مواجهتنا العربية للمدون الصهيوني والتحديات الامبريالية . وفتح الابواب واسعة أمام كل القوى العربية لاعادة النظر في الموقف العربي العام وفي استطورة التفوق الاسرائيلي المزعوم .

وخطاب الرئيس عبد الناصر في افتتاح مجلس الامة بالقاهرة ، كان حكما بالاعدام على كل سياسات الياس والتردد والاستسلام أمام المدون الصهيوني والتحديات الامريكية وكان ميثاقا عربيا هاما ولدا

من جديد الى مناطق النفوذ والتخلف والاستغلال ، وإلى عجلة الامبريالية والاحلاف الاستعمارية .

بل لقد ذهبت الامبريالية الامريكية في تنفيذ مخططاتها العدائية الخطيرة ضد الامة العربية ، إلى ابعاد من حدود السعي المتسرع وراء الامم المتحدة والعلاقات الدبلوماسية . وتجاوزت محاولاتها لاختطاف الامة العربية واستسلامها مرحلة تسخير اداتها اسرائيل ، إلى الاشتراك الواسع والفعل والفعلي ، عسكريا وسياسيا ودوليا وفي كل المجالات ، في الصراع العربي الصهيوني وفي الحرب الدائرة في الشرق الاوسط ، ضد الدول العربية وإلى جانب اسرائيل المتعدية والمحتلة . . حتى لقد أصبح الآن كل ما رددته الجماهير العربية منذ المدون ، حول عجز الامم المتحدة عن ردع اسرائيل أو ازالة آثار المدون أو تحقيق السلام على الارض العربية ، حول التواطؤ الامريكي والبريطاني مع السودان الصهيوني وأطباعه وأعدائه في الوطن العربي ، حقيقة مسلما بها ، لا في المنطقة العربية فحسب ، ولكن في معظم أنحاء العالم . كما أصبح الشعاع الذي خطه الفدائيون العرب بصلاتهم منذ قرار وقف اطلاق النار ، عن فشل الحلول السلمية ، وعن ضخمة المقاومة والكفاح العربي المسلح الشامل كسبيل لوحيد لجابهة المدون وكوسيلة وسيطة أمام العرب لتحقيق النصر والتحرير ، هو العقيدة والدمستور لكل عربي مؤمن بالوطن والحرية والكرامة ، ولكل حكومة عربية تمثل شعبا وتعتبر عن ايمانه وارادته ، وتخلص لشرفه وحقوقه ، وتؤمن بوحدة الحياة والهدف والمصير .

ويجتمع المحامون العرب بالخرطوم كذلك ، في ظروف عربية أكثر تعقيدا لهذا الواقع المرير ، وأكثر تطورا في تقدير خطورة المعركة مع الصهيونية والامبريالية ، وأكثر فرسا لتحقيق وحدة العمل والكفاح ضد الخطر المشترك الداهم .

فصل الرغم من خطورة الوضع الاسرائيلي والدولي على قضيتنا ، وعلى الرغم من مراة الوضع العربي وتناقضاته وتعقيداته إلا أنه خطورة ، فقد حدثت مؤخرا تطورات ايجابية ، عربية ودولية ، سيكون لها حتما أثر واضح على مسيرة المعركة والمواجهة العربية مع الصهيونية والامبريالية والرجسية والقوى المضادة لحركة التحرر العربية .

فنجسر الثورة العربية الاشتراكية في السودان وليبيا ، لم يكن منعطفات تاريخيا بارزا في الوضع العربي العام وفي مسيرة المعركة والمواجهة العربية

والمحاصرون العرب الذين حذبوا دائما من المؤامرات الصهيونية والامبريالية ، الهادفة باستمرار لاستغلال الاحتلال الاسرائيلي من أجل فرض الاستسلام على امتنا تحت ستار الامم المتحدة وشباعات السلام الخادعة ، يؤكّدون اليوم في السودان من جديد : بان ازالة الملوان واجتثاث الاحتلال وتحرير الوطن السليب فلسطين ، لا يمكن ان تتم وتتحقق الا بالكفاح العربي المسلح الشامل والمستمر والا على الارض العربية وبالقوة العربية وبالتعاون مع كل قوى الحرية والتقدم في العالم . وان خوض معركة التحرير حتى النهاية ، هو الطريق الوحيد لتحرير الارض والكرامة واثاذا الشعب والمقدسات . وهو الواجب الحملي المفروض على الامة العربية جيمه شعبا وجاهير . لا يعفيها منه قرار دول عاجز ، ولا محاولات سلمية خادعة ، ولا اية اعتذار عسكرية او اقتصادية او سياسية

واتحاد المحامين العرب ، الذي يؤمن ايمانا راسخا باسالة ائمة ونضاليتها وقدراتها الهائلة وطاقاتها الكبيرة ، والذي أدرك دائما ان معركتها مع اسرائيل جزء لا يتجزأ من معركة الشعوب مع الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية . يتفق كل الفقة بان هذه الطاقات والامكانيات العربية ، اذا ما وُضعت في مواضعها الصحيحة ، قادرة بالتعاون المخلص البين مع حركة التحرر الحالية وفي نطاق وحدة النضال الانساني المشترك على تحقيق النصر ضد الصهيونية العنوانية المتصرفة ، وعلى الحاق الهزيمة بالامبريالية وبكل اعوانها ومخططاتها الاستعمارية .

والمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، الذي يرى في دعوة الرئيس عبد الناصر المخلصة لاجتماع قمة عربي جديد تحركا ايجابيا هاما وضروريا في هذه المرحلة ، يرى من واجبه ان يؤكّد للرؤساء والملوك :

١ - ان الجماهير العربية ، صاحبة الحق والحلعة والبصير في الحركة المفروضة عليها من قبل الصهيونية والامبريالية ، ترفض رفضا قاطعا أي اعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين ، او باية مكاسب او حقوق لاسرائيل في اية بقعة عربية نتيجة للعدوان والاحتلال .

٢ - وان على كل الدول العربية ان تؤمن بـ ١ امنت به شعوبها ، من ان ما يسمى بالحل السلمي ومباحثات الدول الكبرى وقرار مجلس الامن ووساطة يانج ، ليست كلها الا وسوسات ومحاولة

ثوريا واضحا ، عبر عن ارادة الامة العربية والاجماعية بالرفض القاطع للهزيمة والاستسلام ، وبالمقاومة الفسارية للعدوان والاحتلال ، وبالصعوبة الصادقة المخلصة الى وحدة عربية حقيقية ، في المفسد والطاقت ، وفي الجيوش والقيادة وفي الخطّة والمواجهة والحركة ، تحقيقا للقوة ووصولا الى النصر في معركة الوجود والتحرير .

واقترع الاحرار في العالم بمصادلة قضيتنا ومشروعية مقاومتنا وعدوانية اسرائيل ، ووقوف المسكر الاشرافي وعلى رأسه الاتحاد السوفيتي الى جانب حقنا المتتهك ودعمه لكفاحنا المشروع ضد العدوان والاحتلال ، حطمت الكثير من الحواجز والسود التي اقلمتها الامبريالية والصهيونية بين قضيتنا العادلة وتأييد الرأي العام العالمي . واعطت معركتنا الكثير من التأييد الاغلامي والسياسي على الصعيد الدولي ، والكثير من الدعم المادي والفني على صعيد مواجهتنا مع الملوان الصهيوني والتحديات الامريكية .

ولكن على الرغم من كل هذه التطورات الايجابية على صعيد الحركة والمواجهة العربية ، وعلى الرغم من تزايد الاخطار الصهيونية على عروبة الارض المحتلة وتصفاع التامر الامبريالي على قضيتنا والتحدى الامريكي الخطير لحقوق امتنا وسلامة وطننا ، فان الكثير من الاوضاع العربية العامة لا تزال على ما هي عليه ، من تهاوت وفرقة على الصعيد العربي ، ومن تناقض وعدم ثقة بين الحكام والجواهر ، ومن اعتماد على الحل السلمي لتحرير الارض والشعب وازالة آثار العدوان .

ان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب الذي أدرك دائما وبكل الوعي والمسئولية ، مخطط الامبريالية الفسائل ضد الوطن العربي ووحدته ومركزه وثرواته ، والذي رأى دائما في العدوان الصهيوني على الارض العربية ذروة الثورة المضادة للاهداف العربية التقدمية ، يؤكّد للشعوب والحكومات العربية بان : تصفية القضية الفلسطينية لصالح اسرائيل ، وضرب حركة التحرر العربية ، وتكريس استنزاف والتخلف في الوطن العربي ، واستعمار الارض العربية ، هي الاهداف النهائية للعدوان الصهيوني والمخططات الامريكية . فمن الخطأ في التصور ومن الخطر في التقدير ، مجرد تفكير أي عربي او اية حكومة عربية بجديّة المساعي السلمية لازالة آثار العدوان ، او بإمكانية التحرير عن طريق الامم المتحدة او بواسطة الدول الامبريالية .

٦ - وإن المبادرة المخلصة والسريمة الى تحقيق وحدة الجيوش والسلاح ، ووحدة الخطة والقيادة والاراية ، ووحدة المعركة والطاقت والامكانيات ، لكل الدول العربية ، وفي خدمة جبهتي المعركة الغربية والشرقية ، هي مطلب الجماهير العاجل ، وهي ميمارها لجبهة المواقف والشعارات . وهي التي ستحقق ، في تقديرها وإيمانها ، استخدام القوة العربية الذاتية في موضوعها القومي الصحيح ، وتوفير السلاح الحقيقي للمعركة والمواجهة والنصر والتحرير .

٧ - وإن على حكوماتنا أن تؤمن ، بأن القضية بالشعب واحترام حقوقه الانسانية والوطنية والقانونية ، والاعتداد على الجماهير كقوة أساسية وفعالة من قوى معركة المصير والوجود ، وحشد طاقتها وتجنيد كفاءاتها ، على أسس الثقة والمصلحة والمشاركة الوطنية ، هي متطلبات أساسية لتحقيق الوحدة الوطنية في الداخل ، وتوفير الارضية الصلبة للوحدة العربية ، واستخدام القوة العربية الهائلة والمبشرة لغايات الصمود والمجابهة ولتطلبات المعركة والتحرير .

والحلمون العرب الذين وعوا طبيعة معركة أمتهم الضارية مع الاستعمار والصهيونية والرجعية والقوى المضادة ، يؤمنون بأن تصاعد هذه المعركة ، في هذه الظروف الدولية والعربية الصعبة ، قد فوضت على الشعب العربي وعلى طلائمه الثورية ، الشمية والحاكمة ، بشكل مخصوص ، اثل التبعات النضالية وأخطر الواجبات القومية والتاريخية . فعلى هذه الطلائع أن تبادر فوراً الى الاضطلاع بتحمل مسؤولياتها الثورية والقومية والتاريخية على الصعيدين الشعبي والرسمي وعلى كل الارض العربية . وعليها أن تدرك أن الوصول الى وحدة كل القوى التقدمية في مواجهة الصهيونية والامبريالية هو الان واجب نضالي وضرورة وطنية . وإن الوحدة العسكرية والسياسية والاقتصادية بين الدول العربية الثورية ، هي أقل ما تمليه الثورة العربية ذاتها وأيسر ما تفرضه خطورة المعركة ومتطلبات المواجهة وواجبات النضال والتحرير .

الامبريالية . تقودها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من أجل منح الوقت لاسرائيل ، بتثبيت الاحتلال وتصفية المواطنين وتهويد الارض المحتلة والاعداد لجولة عدوان واحتلال وتوسع جديدة ، وصولاً بالمنحط الامبريالي الصهيوني الى اهدافه المرسومة ضد الوطن العربي وحركة التحرر العربية .

٣ - وإن معركتنا المفروضة مع الصهيونية والامبريالية بزعامة امريكا ، لم تعد تتحمل المناورات والمساومات والشعارات المجردة . بل ان المواجهة العسكرية وكفاح التحرير الشامل هما وحدهما سبيل أمنا ودولها وجماهيرها لصد الغزو والعنوان والتضاد على الاحتلال وتحرير الارض والشعب والقيم والمقدسات من دنس الغزاة وانتهاك المختصين .

٤ - وإن على دولنا وملوكها ورؤسائها أن يؤمنوا بما لا يقبل الجدل والنقاش ، بأن الطريق الذي خطه الفدائيون يمتازهم لمواجهة المسلون والاحتلال وسلكوه سبيلاً للمقاومة والتحرير ، هو الطريق القومي الصحيح الذي تؤمن به الجماهير العربية في طول الوطن العربي وعرضه ، وتبيناه ، وتدعمه ، وتلتزم معه ، وتحكم على وطنية كل فرد وهيئة ودولة بمدى علاقته مع مسيرته والتجاوب مع حريته ودعمه وأهدافه .

- وإن الثورة الفلسطينية ، بمبادئها وكفاحها وأهدافها ، هي الاطار العربي والدولي والنضالي والسياسي ، لاي حل لقضية فلسطين ، ولأي شكل من اشكال توبة مشكلة الشرق الاوسط على أيمن الصعيدين العربي والدولي .

٥ - إن على دولنا أن تؤمن ، وبعد علمي ونصف على النكسة والاحتلال ، بأنه قد آت الاوان لترجمة شعارات : العمل العربي الموحد ، والوحيدة العسكرية ، والوحدة العربية ، ودعم العمل الفدائي الى حقائق قومية ونضالية وتحررية عملية ، تحسها الجناهير وتلتس جديتها ، وتقرى فعاليتها على صعيد المعركة المصيرية والمواجهة المحتية .

القرارات والتوصيات

بالحرم عاصمة جمهورية السودان الديمقراطية .
بعد أن ناقش جدول أعماله ، يعلن القرارات
والتوصيات التالية .

وانطلاقاً من هذه الحقائق القومية ، فإن المكتب
الدائم لاتحاد المحامين العرب المتخذ في الفترة من
(٨ - ١١) نوفمبر - تشرين الثاني - ١٩٦٩ -

(اولا)

حول الحركة والمواجهة

الوحيد على العنوان والاحتلال . وهما السبيل
الوحيد أمام العرب جميعاً ، حكومات وشعوباً ، لإزالة
آثار العنوان وتحرير الأرض والشمع والمقدسات .

(٤)

(أ) يطالب المكتب الدائم الدول العربية
جميعاً بالمبادرة إلى تحمل مسؤولياتها القومية الملحة
والتصارخ ، ومواجهة العنوان والاحتلال بقوات
عربية موحدة ، قوامها كل الجيوش العربية ،
وسلاحها وكل الامكانيات والطاقت العسكرية
والاقتصادية والبشرية في الاقطار العربية . . .

(ب) ويؤكد المكتب الدائم تساوى وتلاجم
مسئولية كل الدول العربية في المشرق والمغرب ازاء
معركة الوجود والمصير مع الصهيونية والامبريالية ،

(٥)

يؤكد المكتب دعوة الرئيس عبد الناصر إلى
مؤتمر قمة عربي عاجل لمواجهة الاخطار والتحديات ،
وتحديد الادوار والمسئوليات ، واجراء عملية
الفرز التاريخية في هذه المرحلة الحاسمة والخطيرة
من تاريخ الامة العربية .

(٦)

ويحيي الثورة العربية الاشتراكية في السودان
وليبيا ، ويؤكد دورها الطلائعي في النضال العربي
المشترك من اجل الحرية والاشتراكية والوحدة
وضد الاستعمار والصهيونية ، ومن اجل معركة
المصير مع العنوان والاحتلال .

(ب) ويطلب اليها بتحقيق لقاء عاجل للشعوب
العربية ، وتحقيق حد من التعاون والوحدة
العسكرية والاقتصادية والسياسية ، بين النظم
القومية تمهيداً لتحقيق الوحدة العربية .

(١)

(أ) يعلن المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب
فصل الامم المتحدة ومجلس الامن وهيئة الدول
الكبرى ، بعد عامين ونصف من العنوان والاحتلال ،
عن تحقيق أى خطوة على طريق السلام العادل في
المنطقة العربية .

(ب) ويسجل عجز هذه الهيئات الفاضح عن
تحمل مسئولياتها الدولية ، أو حماية حقوق الشعوب
الاساسية ، أو تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

(ج) ويدين الامبريالية العالمية بزعامة الولايات
المتحدة وتايبتها بريطانيا ، بتأييد العدوان
الصهيوني على الامة العربية ، وانتهاك ميثاق
المنظمة الدولية ، ومعاداة الشعوب والتآمر على الامن
والسلم الدوليين .

٢ ٢ ٢

(أ) يؤكد المكتب الدائم رفض الامة العربية
القاطع لكل الحلول الاستعمارية المطروحة بديلاً عن
تحرير فلسطين .

(ب) ويدين كل محاولة أو مسعى أو قرار ،
للاعتراف الصريح أو الضمني بالوجود الصهيوني
الاستعماري في فلسطين ، أو بأية مكاسب أو حقوق
اسرائيلية في أية أرض عربية .

(٣)

يعلن المكتب الدائم بان المواجهة العسكرية
والكفاح العربي المسلح الشامل ، على المستويين
الشعبي والرسمي ، وخاصة بعد سقوط الحلول
السلمية وتآمر الامبريالية الانجلو امريكية مع العنوان
في الصهيوني وأعدائه التوسعية واجراءاته التهديدية
قد أصبحت في هذه المرحلة الحاسمة ، هي الرد

(ثانيا)

حول الاشتراك الأمريكي والبريطاني مع

المعادين الصهيوني ضد الأمة العربية
لاحباط مؤامرة تسليم اسرائيل تحت شهادات
السلام الكاذبة .. وأن تسكف لحماية الانسان
وحضارة الانسان من اخطار الاسلحة الانجلى
لمركب الغاكة ، التي تستعملها اسرائيل يوميا
ضد القرى والمدن والمزارع والمدنيين واللاجئين فى
منطقة الشرق الاوسط العربية .

(٧)

يطالب كل الدول العربية بسرعة العمل على
تصفية كل القواعد العسكرية الاجنبية على الارض
العربية ومقاطعة كل الدول المساندة لاسرائيل
تجاريا وقائما واقتصاديا وسحب الودائع
والاستثمارات العربية من بنوك هذه الدول
الاستعمارية .

(٨)

يشيد المكتب الدائم بمبادرة جمهورية ليبيا
العربية الى تصفية القواعد العسكرية الامريكية
والبريطانية على الارض الليبية ، ويعتبرها خطوة
اساسية من خطوات التحرر العنصري الكامل من
النفوذ والمصالح الامبريالية .

(٩)

يؤيد المكتب حق العراق القومى والقانونى
والتاريخى فى ضبط العرب ، ويعتبر اذاعة شاة
ايران لهذا الموضوع وفى هذا الطرف بالذات جزءا
من مخططات الامبريالية للضغط على حركه التحرر
عربية لصالح الاستعمار والصهيونية والرجعية .

(١٠)

يدعو المكتب الدائم حكومة الاردن الى سرعة
تسليح جيشها وقواتها المسلحة من المصادد
الاشتراكية ، ودعا على التمر الانجلى امريكى مسح
اسرائيل ، وتوحيد التسليح لجيش العربيه ،
واستعدادا للمجاهدة والتحرر .

(١١)

يؤيد المكتب الدائم كفاح شعب ارتريا
وحركة تحرير ارتيريا فى كفاحها العادى والمشرع
من اجل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير ..
ويطعن استكباره لسياسة البطش والاضطهاد
التي تطبقها اثيوبيا ضد المناضلين الارتريين
ويؤكد تضامنه مع تضامهم المشرف واحداه
التقدمية .

(١٢)

يدين المكتب الدائم الدول والشعوب الاشتراكية
وعلى راسها الاتحاد السوفيتى وشعبه على موقفهم
المشرف الى جانب الحق العربى ومساندتهم الفعالة
للدول والشعوب العربية .

ان المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ، الذى
يرى فى التصريحات الامريكية الاخيرة وفى اشتراك
الرعيا الامريكان مع القوات الاسرائيلية الصودة
والمحتلة ، اشتراكا امريكيا رسميا فى حرب الشرق
الاوسط ضد الدول العربية والى جانب اسرائيل
وانتهاكا فاضحا لميثاق الامم المتحدة والقانون الدولى
والحقوق العربية ، والذى يرى فى تزويد امريكا
وبريطانيا اسرائيل بالطائرات والذبابات فى هذا
الظرف بالذات ، قمة العناء للسافر والتحصين
المكتشف لجميع الدول العربية وكل الحقوق والاهداف
المشروعة للشعوب العربية ، وشرورة التواطؤ الانجلى
لمركب مع العنوان الصهيونى والمطامعة التوسعية
فى الارض العربية ، وضد حركة التحرر العربية
والثورة الفلسطينية والراى العام والسلام العالمى .

(١)

يطالب الدول العربية فى الشرق والمغرب باتخاذ
اجراء رادع وحاسم ضد الولايات المتحدة
وبريطانيا ، يتناسب مع حجم عدائهما وتخطيها
للمصالح العربية ، ويتساوى مع الاخطار المحتملة
على النضال العربى نتيجة لهذا التواطؤ الصهيونى
الانجلى امريكى الخطير .

(٢)

ويطالب الجماهير العربية والدول العربية
بوضع امريكا وبريطانيا فى راس قائمة الاعداء فى
المرحلة المصرية التى يحوسب شعب من اجس
الوجود والتحرير .

(٣)

وتطبيقا حق المداخ المشروعة عن النفس والشعب
وللوطن ، يطالب الجماهير العربية والمنظمات
اغداية باستهداف هذه الدول ومضايقتها وقواعدها
تماما كما تستهدف مصالح وقواعد اسرائيل
استبدية على شعبنا والمحتلة لارضنا العربية .

(٤)

يدعو المكتب الدائم كل الدول العربية الى
تحديد علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية
مع الدول الاجنبية على اساس مواقفها من الحركة
العربية مع الصهيونية ومن الحق العربى فى
فلسطين ومن علاقاتها مع سلطات اسرائيل
العنوانية .

(٥)

يناشد جميع القوى التقدمية والمساندة
للاستعمار والامبريالية والمكافحة من اجل التحرر
والسلام ، فضح التواطؤ الانجلى امريكى الاسرائيلى
ضد الشعوب العربية وضد السلام فى الشرق

(٦)

ويطلب بها ان تناهض بكل وسائلها المعروفة

(ثالثاً)

حول العمل الفدائي والثورة الفلسطينية والعصود في الارض المحتلة

(٤)

ويشجب المكتب كل محاولة لضرب العمل
تحرركم على امتداد الوطن العربي بشكل عام وفي
أي قطر عربي مجاور للارض المحتلة وضغطات
اسرائيل بشكل خاص .

(٥)

ويدعو المكتب جامعة الدول العربية الى وضع
مكاتبها في البلدان الاجنبية في خدمة القضية
الفلسطينية والعمل الفدائي ، وتمكين حركة المقاومة
الفلسطينية من الاستفادة من هذه المكاتب كقار
لمشيتها ومراكز لنشاطاتها المختلفة .

(٦)

يحيي المكتب المنظمات الفدائية ، ويناشدها
المزيد من الجهد والحوار ، من أجل مزيد من الوحدة
والالتحام والتصعيد .

(٧)

يؤيد المكتب منظمة التحرير الفلسطينية
وقيادة الكفاح المسلح ، صورة شرعية للكيان
العربي الفلسطيني ، واطاراً لوحدة كل الثوار
الفلسطينيين . ويطالب الحكومات العربية بايفاء
التزاماتها المالية للمنظمة ولجيش التحرير الفلسطيني

(٨)

يدعو المكتب الدائم الامانة العامة للاتحاد
ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد الدولي لتقابات
عمال العرب وكافة الاتحادات والمنظمات العربية
المهنية الاخرى ، الى العمل على انشاء صندوق عربي
خاص لدعم صعود كافة قطاعات الشعب العاملة
في الارض المحتلة وضمان مشاركتهم الفعالة في
المقاومة السليبة والمسلحة للاحتلال . . . على أن
يعتمد في تمويله على معونات كافة الدول

ايماثا من المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب ،
بان الثورة الفلسطينية المسلحة ضد الاستعمار
الصهيوني في فلسطين والاحتلال الاسرائيلي للارض
العربية ، هي تعبير صادق ايماني عن ارادة الأمة العربية
وكل جماهيرها في أسلوب المواجهة وكفاح التحرير
وهي نواة حية متطورة للثورة العامة وحرب التحرير
وطليعة واعية مؤمنة ومنظمة للكفاح العربي المشترك
ضد الصهيونية والامبريالية .

(١)

يؤكد المكتب الدائم تأييده ودعمه والتحامه
مع العمل الفدائي الفلسطيني ، ويعلم تضامنه
الحلق مع الثورة الفلسطينية واهدافها العادلة
والمشروعة .

- ويدعو كل الجماهير العربية الى مساندتها
عادياً ومعتوياً والالتفاف حولها والالتحام مع كفاحها
المشروع .

(٢)

ويدعو كل الحكومات العربية الثورة
الفلسطينية ومساندتها ، وتأمين حرية وسلامة
العمل الفدائي على كل ارض عربية . ويطالبها بالعمل
على تسليخ الثورة الفلسطينية وتصعيدها بشكل
الوسائل العسكرية والمدنية والسياسية ، وبالامتناع
عن التشنل في شتونها الخاصة أو محاولة احتوائها
أو السيطرة على مقدراتها .

(٣)

ويطالب الدول العربية والمنظمات الشعبية
بتقديم عون عربي مالي ، مخصص ومستمر ، للثورة
الفلسطينية عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية
والصندوق القومي الفلسطيني .

الفدائي أو ملاحقة الفدائيين أو توقيفهم أو اعتقاله

يحتوي المكتب الدائم الزملاء المحامين والقضاة في الضفة الغربية ويسجل اعتزازه بمقاومتهم المشرفة؛ للعدوان والاحتلال وبصورة خاصة مقاطعتهم لكافة المحاكم بما فيها محاكم الاحتلال العسكرية ، استنكارا لقرار السلطات المحتلة بنقل المحاكم الاردنية من القدس الى رام الله من جهة ، في مساهمة المقاومة السلبية للاحتلال من جهة أخرى ، ويدعو الفئة القليلة من المحامين والقضاة الخارجين على هذا القرار بالرجوع عن موقفهم المتخاذل والانسجام مع ارادة اخوانهم المحامين والقضاة .

(تابعاً)

الجرائم الاسرائيلية في الارض المحتلة

(٢)

ويؤكد انها تمارس منذ الاحتلال وحتى الآن كل أنواع جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجرائم السلام ، المخططة في الاحكام الدولية للمستحدثة في محكمة نورمبرج الدولية .

(٣)

ويعتبر سلطات اسرائيل النازية في الارض المحتلة مجرمة حرب .

(٤)

ويطالب الرأي العام العالمي والامم المتحدة والمنظمات الحقوقية وكل قوى الحرية والتقسيم والسلام والقوى المعادية للاستعمار والفاشية والمنصرية ، بفضح جرائم اسرائيل وادانتها ، والوقوف الى جانب الكفاح العربي العادل ضد هذه الجرائم بكل وسائل التأييد الممكنة .

والمؤسسات العربية وعلى تبرعات المواطنين بصورة علنية ، وعلى مساهمة الحكومات العربية المنتجة للبتروول بشكل مخصوص .

(٩)

يدعو المكتب الحكومة الاردنية وكل الحكومات العربية الاخرى ، ليبحث الومسائل والاجراءات الفعالة لاحباط المخطط الصهيوني الهادف الى تفرغ الارض المحتلة من سكانها العرب بشكل عام وعن المناضلين والنقابيين والقياديين بشكل مخصوص .

ان المكتب الدائم ، بعد أن ناقش جرائم القتل وجرائم الاعتقال والتعذيب وجرائم التهجير ونسف القرى والمنازل التي اقترفتها اسرائيل ضد المدنيين والمقاومين في الارض المحتلة ، وجرائم الابعاد والاضطهاد السياسي والمنصري ضد المنظمات والنقابات العربية وقادتها في الارض المحتلة ، في ضوء القوانين والاعراف الدولية التي تحكم حقوق الانسان وحقوق الشعوب في حالات الحرب والنزاعات المسلحة .

(١)

يعلن للرأي العام العالمي انتهاك سلطات اسرائيل المستمر لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وارتفاقية لاحاي لعام ١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ .

(خامسا)

حول الحريات العامة وسيادة القانون في الاقطار العربية

(١)

يطالب الحكومات العربية بفرض مراعاة تطبيق قرارات وتوصيات اتحاد المحامين العرب المتكررة ، بشأن احترام حرية الانسان العربي وكرامته وحقوقه ، في حياته الخاصة والوطنية ، وعند الاعتقال والاتهام والمحاكمة .

(٢)

ويوصى كل الدول العربية بمسلم اللجوء الى اعتقال المواطنين أو توقيفهم اداريا أو بدون مبرر قانوني ، وبضرورة احالة المعتقلين فوراً على المحاكم وتأمين كل الحقوق الانسانية ومتطلبات حق الدفاع الملقى لهم في حالة الاعتقال واثناء المحاكمة .

ان المكتب الدائم ، ايماناً منه بأن احترام كل الحكومات العربية لحقوق المواطن العربي الانسانية والوطنية والقانونية ، وصيانة كرامته ومعاملته في كل الحالات في حدود هذه الحقوق ، هي ميسداً اساس من مبادئ الانسانية وشرط واجب الاحترام لت قيام المجتمع العربي التقصى المنشود .

وإدراكاً منه ، بأن حرية الانسان العربي هي المنطلق الصحيح لتحرير الارض العربية وحر الاستعمار والصهيونية .

وبعد ان ناقش موضوع الحريات العامة وسيادة القانون في الوطن العربي .

(سادسا)

حول الدفاع عن الفدائيين في الدول الاجنبية ودعم الاتحاد للعمل الفدائي ومساندته

محام مسجل في جدول النقابات الاعضاء ، تدفعها نقابته الى هذا الصندوق في الامانة العامة للاتحاد وتستوفيها من اعضائها بالشكل والطريقة التي تراها هي مناسبة .

ان المكتب الدائم ، بعد ان استمع الى تقريرى الامن العام حول الدفاع عن الفدائيين في الدول الاجنبية ، ودعم الاتحاد للعمل الفدائي ومساندته مادياً ومعنوياً :

٤ - يشجع المكتب بالشكر تبرع جنودية السودان الديمقراطية ب مبلغ (٢٠٠٠) ألفي جنيه الى الصندوق الخاص بالدفاع عن الفلسطينيين الفلسطينيين .

١ - يوصى الامانة العامة والمكتب القانوني الخاص بمواصلة العمل من أجل دعم الصندوق الفلسطيني للدفاع عن الفدائيين الفلسطينيين في الدول الاجنبية والارض المحتلة .

٥ - يوصى الامانة العامة بمواصلة السعي لتحقيق المزيد من الدعم المادي والمعنوي للممثل الفدائي ، والمزيد من التحام المنظمات الفدائية في اطار الفلسطينية والصندوق لتقومى الفلسطينيين على الكفاح الفلسطيني المسلح ومنظمة التحرير طريق الوحدة والتصعيد .

٢ - يوصى النقابات الاعضاء والامانة العامة بمواصلة العمل من أجل دعم الصندوق الخاص بالدفاع عن الفدائيين الفلسطينيين ، شعبياً ومن الدول والمنظمات العربية .

٣ - يقرر فرض مساهمة سنوية لهذا الصندوق ، مقدراها جنيه مصري واحد أو ما يعادله على كل

(سابعا)

مؤتمر المحامين العرب الحادى عشر ببغداد

(آذار) ١٩٧٠ موعدا لقد هذا المؤتمر فى بغداد .

- يؤكد ابحاث ولجان المؤتمر المقررة ، ويحدد آخر يناير موعدا نهائياً لتقديم الابحاث والدراسات للامانة العامة بالقاهرة .

ان المكتب الدائم ، بعد ان استعرض توصياته وقراراته حول شئون المؤتمر الحادى عشر لاتحاد المحامين العرب الصادرة فى مكتب الجزائر خلال ابريل ١٩٦٩.

- يقرر تحديد النصف الثانى من شهر مارس

(ثامنا)

حول (الحق) مجلة الاتحاد

كل نقابة وبين الامانة العامة للاتحاد .

- يوجه المكتب الشكر والتقدير للاستاذ الفقيه احمد الحواجة ونقابة المحامين على تبرعها المشكور بنفقات طبع العدد الاول من الحق مجلة الاتحاد المحامين العرب واستعدادها الكريم للمساهمة فى توزيع الحق جنباً الى جنب مع مجلتها القطرية .

ان المكتب الدائم ، بعد ان استمع الى تقرير الامين العام حول تنفيذ توصيلته الصادرة فى مكتب الجزائر خلال ابريل ١٩٦٩ ، عن الاعداد لاصدار مجلة الاتحاد باسم (الحق) .

- يقرر الموافقة على مساهمة النقابات فى تمويل وتوزيع مجلة الاتحاد بالطرق التى يتفق عليها بين

(تاسعا)

الاخوة محامى جمهورية السودان الديمقراطية ، على ما قاموه لهذا الاجتماع وللأخوة أعضاء المكتب من حسن استقبال وكرم ضيافة ولما بذلوه من جهد من اجل عقد المكتب واتجاح أعماله .

٣ - يوجه المكتب شكره وتقديره الى الاستاذ شليق الرشيدات الامين العام على جهده المتواصل وأعماله ونجاحه .

فى خدمة الاتحاد وأعدائه وفى الاعداد لهذا المكتب

١ - يتوجه المكتب الدائم بالشكر والتقدير لجمهورية السودان الديمقراطية ، شعبها ورئيسها ومجلس ثورة وحكومة ، على دعوتهم الكريمة لمقدورة المكتب بالخرطوم وعلى كل ما قاموه للمكتب وللأعضاء من أسباب الاجتماع والعمل والنجاح .

٢ - يسجل المكتب الدائم شكره وتقديره للاستاذ الدكتور عقيل احمد عقيل نقيب محامى السودان ورئيس اجتماع هذا المكتب ، ولنقابة محامى السودان وأعضاء مجلسها المحترمين ولكل

مشروع النظام الداخلي للجمعية التعاونية لبناء المساكن للمحامين بالقاهرة

(الباب الأول)

اسم الجمعية - مقرها - منطلقتها - منتهى

مادة ١ : تسمى الجمعية : الجمعية التعاونية لبناء المساكن ، للمحامين بالقاهرة .

مادة ٢ : مقر الجمعية بمقر نقابة المحامين بشارع رمسيس بالقاهرة .

مادة ٣ : مدة الجمعية غير محددة تبدأ من تاريخ النشر المخصوص عليه في المادة ٣ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والمادة (٣) من لائحته التنفيذية .

(الباب الثاني)

أغراض الجمعية - طريقة معالجة غير الاعضاء

مادة ٤ : الغرض من هذه الجمعية تحسين حالة اعضائها اقتصاديا واجتماعيا بشراء الاراضى أو استثمارها لمدة طويلة لأقامة المساكن عليها لغرض تملكها أو تأجيرها للاعضاء - والاقتراض لهذا الغرض وشراء وإنتاج مواد البناء واستيرادها وأداء جميع الخدمات التعاونية لأعضائها .

مادة ٥ : يقوم مجلس الإدارة باختيار الرسومات الخاصة بالتقسيم والتصميم للمساكن وكافة التفاصيل للمواصفات الخاصة بالمباني ومواد البناء ويضع مشروعاً مالياً كاملاً يوضح كيفية الحصول على الأموال والقروض اللازمة لكافة عمليات شراء الاراضى وتكاليف المباني وكيفية تسديد القروض وفوائدها كما يضع ميزانية لكافة عمليات الانشاء .

مادة ٦ : يجوز لمجلس الإدارة الحصول على ترخيص من الجمعية العمومية المادية بناء عدد من المساكن يزيد على العدد الذى يسمح به المشروع المالى إذا اقتضت ذلك ضرورة مالية .

مادة ٧ : يضع مجلس الإدارة لائحة خاصة للمباني والتفصيلات التى يمكن إدخالها عليها والزيادات التى يمكن اضافتها اليها .

مادة ٨ : يقوم مجلس الإدارة بطرح جميع أعمال التصميمات للتقسيم والبناء فى مناقصات عامة ويكون النشر عنها فى جريدة يومية منتشرة على مرتين لا تقل للمدة بينهما عن سبعة أيام ويحدد مجلس الإدارة مواعيد فتح العطاءات على أن تفتح فى جلسة يقدّمها مجلس الإدارة لهذا الغرض بحضور المهندس المصمم ومندوب المؤسسة المصرية التعاونية للبناء والإسكان

مادة ٩ : المساكن التى تعتبر فى مواقع ممتازة يحدد مجلس الإدارة قيمة هذا الامتياز ويضاف ذلك الى ثمن المسكن .

مادة ١٠ : يخطر مجلس الإدارة الاعضاء الذين يشملهم التوزيع بخطابات مسجلة للتقيام فى ظرف شهر من تاريخ الاختبار بدفع ثمن الكلى لها وما تحصل عليه الجمعية من قروض .

مادة ١١ : لا يجوز للعضو الحصول على أكثر من مسكن واحد أو قطعة واحدة من أراضى الجمعية سواء بحق التملك أو الايجار .

مادة ١٢ : إذا لم يتم العضو بدفع ما يقرره الاخطار الوارد فى م / ١٠ من هذا النظام يعتبر امتناعه هذا رفضاً ويسقط حقه فى الحصول على المسكن ويقسره مجلس الإدارة دمج ترتيبه فى سجل الاعضاء باسم آخر عضو مقيد فى هذا السجل .

مادة ١٣ : يحذر بين الجمعية والعضو الذى يشمل التوزيع عقد بيع ويجب أن يتضمن هذا العقد تحديد العلاقات بين العضو والجمعية بما يتفق مع الاحكام العامة للبيع مضافاً اليها بصفة خاصة ما يأتى :

(أ) يتنازل العضو المشتري وكل من يخلفه عن حقه فى الاخت بالشفعة لائ عقار من عقارات الجمعية التى يجوز له عند انتقال ملكية المسكن اليه أن يشفع فيها .

(ب) حق الجمعية فى فسخ العقد بعد مضي ١٥ يوم من اذاره بخطاب موصى عليه اذا تأخر العضو فى تسديد ثلاث أقساط شهرية متتالية أو فى ستمالية

الباب الثالث

أموال الجمعية - مسئولية أعضائها

مادة ١٥ : تقبل الجمعية الودائع من الأعضاء أو غير الأعضاء ومن الأشخاص الاعتبارية المسماة أو الخاصة التي لا ترمى للكسب بالجمعية لتوظيف الودائع لأجل تمتدئ الشهر مع مراعاة ما يأتي :

(أ) أن يتم توظيفها في حدود ٧٠٪ من قيمتها .
(ب) أن تستعمل في أغراض لا يتجاوز موعدها استحقاقها .

مادة ١٦ : تتعامل الجمعية مع أعضائها فقط ومع ذلك يجوز لها استثناء أن تتعامل مع الغير في المسائل الآتية :

(أ) قبول الودائع المالية بحيث تكون سعر الفائدة عليها أقل من سعر الفائدة للاقتضاء .

(ب) التأجير لغير الأعضاء ما يخلو ويفيض عن حاجة أعضائها من المساكن أو المحال التجارية أو العامة .

مادة ١٧ : تتكون أموال الجمعية من :

(أ) رأس المال ويتكون من أسهم غير محدودة العدد يكتب بها الأعضاء .

(ب) الأموال الاحتياطية المكونة طبقاً للمادة ٥٧ من هذا النظام . وقيمة السهم الواحد في الجمعية ١٠٠ مائة قرش . خلاف مائتين وخمسون مليماً ، رسم الاشتراك وقد بلغ رأس مال التأسيس المكتتب به للمؤسسون ٢٠ عشرين جنيهاً بما فيها ٤ أربعة جنيهات رسم اشتراك تم دفعه بالكامل .

مادة ١٨ : الأسهم اسمية وغير قابلة للتجزئة ولا يجوز الحجز عليها إلا بسبب ديون للجمعية .

مادة ١٩ : إصدار الأسهم غير محدد بعدد وتصدر مجلس الإدارة الاسم بحسب طلبات الاكتتاب التي تقدم إليه سواء من الأعضاء الجدد أو المرحلين قبل - ولا يجوز إصدار أسهم بقيمة تقارير القياسية المنصوص عليها في هذا النظام .

مادة ٢٠ : لا يجوز تعليق الدخول في الجمعية على الاكتتاب في أكثر من خمس رأس مال الجمعية باستثناء الأشخاص الاعتبارية العامة فلا يجوز لها أن تمتلك أكثر من نصف رأس مال الجمعية .

مادة ٢١ : مسئولية أعضاء الجمعية عن التزاماتها محدودة بقيمة ما لكل منهم من أسهم .

واحدة دون انتظار لقرار الجمعية العمومية يفصله من عضوية الجمعية لهذا السبب .

(ج) التزام العضو الذي فصل من الجمعية أو زالت صفة العضوية أو فسخ ملكيته بدفع قيمة النسبة التي يحددها مجلس الإدارة لاستهلاك الباقي من مدة قيام عقده هذا فضلاً عن قيمة الإصلاحات الضرورية اللازمة للسكن ونسبة معينة من ثمن السكن نظير احتمال انخفاض الأسعار - مع تعويض الجمعية عما يحتمل أن يسببها من ضرر من جراء فسخ العقد بسبب تأخره في سداد الأقساط .

(د) حق العضو في تسديد أقساط باقي الثمن أو بعضها قبل المدة المحددة لذلك حتى تنتقل الملكية إليه .

(هـ) حق العضو في تأجير مسكنه للغير بشرط موافقة مجلس الإدارة ويكون التأجير في هذه الحالة عن طريق الجمعية .

(و) حق العضو في التنازل عن حقه للجمعية على أن يحتفظ لمجلس الإدارة تقرير الأولوية لأعضاء الجمعية الذين لم يحصلوا على مساكن لهم .

(ز) قيام الجمعية نيابة عن العضو بدفع المستحقات الألفية وعمل عقد تأمين ضد الحريق على المسكن مع إضافة كل ذلك على حساب أقساط ثمن السكن .

(ح) حلول الورثة محل مورثهم إذا حصلت الوفاة قبل انتقال الملكية إلى العضو بشرط اختيار من يمثلهم لدى الجمعية وتقبل عضويتها بها بعد تقديم الأعلام الشرعي المثبت لوراثتهم وصورة من الاتفاق الذي يحدد العلاقة بين هذا العضو وباقي الورثة بشأن السكن وحفظ هذه الأوراق لدى الجمعية .

(ط) بيان قيمة ثمن السكن وكيفية دفع الأقساط . وقيمة الفوائد المستحقة على المبالغ المؤجلة وفوائد التأخير .

(ق) التزام العضو بدفع نفقات وأتعاب عقيد البيع ومصاريف الرهن والتسجيل .

(ك) اعتبار العقود البرمجة بين الجمعية والغير بشأن شراء الأراضي أو المباني مكملة لهذا المقند وكذلك قرارات مجلس الوزراء الخاصة بعمول جمعيات بناء المساكن .

مادة ٢٤ : على مجلس الإدارة توزيع نسخة من نظام الجمعية الداخلي واللائحة على كل أعضاء الجمعية .

انسحاب العضو أو استرداد قيمة أسهمه في رأس المال في الحالتين الآتيتين : -

(أ) إذا ترتب على هذا الانسحاب اختلال بمسا التزمته به الجمعية قبل البند .

(ب) إذا حصلت الجمعية على قرض من أحد الأشخاص الاعتبارية العامة أو من إحدى الهيئات التي تشترك هذه الأشخاص في رأس مالها - وكان يترتب على هذا الانسحاب خفض رأس مال الجمعية . وذلك ما لم توافق الجمعية المقترضة على هذا الانسحاب .

مادة ٢٦ : للعضو الذي يتقرر زوال عضويته الحق في استرداد قيمة أسهمه بشرط ألا يترتب على ذلك تخفيض رأس مال الجمعية إلى أقل من نصف أقصى قيمة وصل إليها رأس المال منذ نشأة الجمعية .

وتسترد قيمة هذه الأسهم بنسبة مال الجمعية الموجود في ختام السنة المالية الجارية طبقاً للحساب الختامي المصدق عليه من الجمعية العمومية ، ويصدر خصم كل ما هل العضو من دين للجمعية ويدخل في تقدير مال الجمعية المال الاحتياطي ولا الديون المشكوك في تحصيلها - وللجمعية ستة أشهر من بعد عمل الحساب الختامي السنوي للرفع قيمة هذه الأسهم ولها الحق في ألا تدفع خلال سنة واحدة أكثر من ربع رأس المال المدفوع - وعلى كل حال فلا تدفع الجمعية للعضو أكثر من المبلغ الذي دفعه لها - ويسقط الحق في المطالبة بعدد مضي خمس سنوات من تاريخ زوال صفة العضوية أو الفصل .

مادة ٢٧ : يبقى العضو المنسحب أو المفقول أو المتنازل عن أسهمه أو من زالت عضويته لأي سبب آخر مستثلاً سنتين من تاريخ خروجه من الجمعية عن الالتزامات التي ترتبت على أعمالها حتى هذا التاريخ .

الباب الخامس

الأداة

مادة ٢٨ : يشترط في عضو مجلس الإدارة : -

(أ) أن يكون مصرياً متمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية .

(ب) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس في إحدى الجلسات الخلقية بالشرع أو الإمانة أو الاخلاق ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

الباب الرابع

شروط العضوية - الانسحاب - والتنازل والفصل

مادة ٢٢ : باب العضوية في الجمعية مفتوح لجميع الحاميين بالقاهرة بالشروط الآتية :

(أ) أن يكون راجعاً في الإقامة بمنطقته عمل الجمعية .

(ب) أن يقبل كتابة نظام الجمعية وأن يقوم بالتعهدات الخاصة بالانضمام في الأسهم ودفع قيمتها كاملة . ويجب تقديم طلب الانضمام إلى مجلس إدارة الجمعية مشفوعاً بقيمة الأسهم المكتتب فيها كاملة وكذا رسم الاشتراك ويبين في هذا الطلب اسم الطالب ولقبه ، وسنه ومهنته ، ومحل إقامته وجنسيته ويرفق به إقرار بأنه ليس عضو لجمعية أخرى لبناء السكان وإنه لم يسبق له ذلك ولا لزوجه أو أولاده القصر ويثبت مجلس الإدارة في هذا الطلب في مدى شهر من تاريخ تقديمه مع إخطار مقدم الطلب بقرار المجلس سواء بالقبول أو الرفض .

مادة ٢٣ : تزول العضوية في الحالات الآتية :

(أ) وفاة العضو .

(ب) إذا فقد شرطاً من شروط العضوية المنصوص عليها في المادة السابقة .

(ج) إذا التحق بجمعية تعاونية لنفس الغرض في نفس المنطقة أو في منطقة أخرى .

(د) تنازل العضو عن أسهمه .

(هـ) انسحاب العضو .

(و) فصل العضو - ويفصل العضو إذا أتى عملاً يضر بمصالح الجمعية مادياً أو أدبياً أو إذا تأخر في تسديد ثلاثة أقساط متتالية أخرى في سنة مالية واحدة .

ويثبت زوال صفة العضوية في الحالة المبينة بالفقرة ب بقرار من الجمعية العمومية .

مادة ٢٤ : للعضو أن يتنازل عن أسهمه أو انتفع به للجمعية ويشترط التنازل عن الأسهم بالتنازل عن حق العضو في عقد تملكه ويجب إخطار المجلس عن التنازل ولا يتم إلا بموافقته .

مادة ٢٥ : ينسحب العضو من الجمعية بطلب استقالة يقدمه لمجلس إدارة الجمعية قبل نهاية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل ومع ذلك لا يجوز .

المختصة بعد اجراء تحقيق مع العضو أو بقرار من الجمعية العمومية في الحالات الآتية :

(أ) تكرار التخلف عن حضور جلسات مجلس الإدارة بدون عذر مقبول يقررها المجلس .

(ب) البعث بسجلات الجمعية وأوراقها واختتامها وتعهد ائلافها أو اساءة استعمالها .

(ج) استغلال السلطة وعدم مراعاة العدالة في توزيع الخدمات .

(د) الادلاء ببيانات غير صحيحة مع علمه بعدم صحتها بقصد عرقلة الانتخاب أو عرقلة تحقيق اغراض الجمعية .

(هـ) عدم رد العجز في العهدة الشخصية خلال الاجل الذى يمينه مجلس الإدارة لذلك .

(و) ارتكاب أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٨ ، ٧٩ من هذا القانون والمادة ١١٣ مكرر من قانون العقوبات .

(ز) اذا أتى عملا من شأنه الاضرار بمصالح الجمعية أو انتظام العمل فيها .

وعلى العضو الذى تقرر اسقاط عضويته أن يبادر بتسليم ما في عهده من أموال الجمعية وسجلاتها ودفاترها ومستنداتها الى مجلس إدارة الجمعية ويكون الطعن في قرار الجهة الادارية المختصة بالكيفية المنصوص عليها في م ٥٠٠ من القانون رقم ٣٢٧ لسنة ٥٦ ولا يجوز للعضو الذى استقلت عنه العضوية أن يعيد ترشيح نفسه لعضوية مجلس الإدارة الا بعد انقضاء سنة من تاريخ اسقاط عضويته .

مادة ٣٢ : يمثل مجلس الإدارة الجمعية أمام الغير من جهات القضاء والجمهور والحكومة وغيرها وينتخب المجلس من بين أعضائه كل عام وفي أول العقد له بعد الجمعية العمومية السنوية رئيسا يمثلها أمام هذه الجهات والهيئات ونائبا للرئيس يحل محله بصفة مؤقتة في حالة غيابة أو عدم مكانة الحضور .

مادة ٣٣ : ينتخب مجلس الإدارة سنويا من بين أعضائه سكرتيرا للجمعية وأميناً لصندوقها ويجوز انتخاب شخص واحد لتاديه الوظيفتين .

ويختص سكرتير الجمعية بمراقبة تنفيذ ما يأتى :

(أ) تحرير الدعوة لاجتماعات الجمعية العمومية ومجلس الإدارة وتحرير محاضر هذه الاجتماعات والتوقيع عليها . منه فتح رئيس مجلس الإدارة .

(ب) أن يكون مسلحا ما عليه من ديون مستحقة للجمعية .

(د) ألا يكون ممن يزاولون لحسابهم أو لحساب غيرهم أعمالا من نوع الأعمال التى تزاولها الجمعية أو تتعارض مع مصالحها .

(هـ) أن يكون مقبلا بمنظمة عمل الجمعية .

(و) أن يكون قد مضى على عضويته بالجمعية ١٥ يوما على الأقل . ويستثنى من ذلك مجلس الإدارة الاول .

(ز) ألا يكون متعاقدا مع الجمعية بمعاملات تعود عليه بالربح وعلى الاخص ألا يكون بالنا أو مقاولا أو موردا أو محاميا أو محاسبيا لها .

(ح) أن يكون عاملا بالاتحاد الاشتراكي العربى .

(ط) ألا يكون موظفا بأى جهة رسمية أو اعلية لها اتصال يتواءم مع الادارة و الاشراف أو التوجيه أو التعويل بالنسبة للجمعيات التعاونية .

مادة ٣٩ : يدير الجمعية مجلس إدارة مكون من أحد عشر عضوا ينتخبهم الجمعية العمومية من بين الأعضاء بالاقتراع السرى .

مادة ٣٠ : لمدة العضوية بالمجلس ثلاث سنوات ويتجدد من أعضائه الثلث كل سنة ويسمى مجلس الإدارة الاول بصفة استثنائية لمدة ثلاث سنوات ، وفى نهاية هذه المدة ينتخب مجلس إدارة جديد يقترح على اسقاط ثلث الاعضاء فى نهاية السنة الاولى ، وفى السنة التالية يقترح على اسقاط الثلث ايضا من بين الاعضاء الذين لم تصبهم القرعة فى المرة السابقة ثم يتبع بعد ذلك نظام الاقضية فى اسقاط الاعضاء سنويا .

ويجوز تجديد انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الذين يستقون .

مادة ٣١ : اذا خلت محلات فى مجلس الإدارة فى الفترة التى بين جمعية عمومية سنوية وأخرى يسبب الوفاة أو الفصل أو الانسحاب فكل مجلس الإدارة ان يشغل المحلات الخالية ممن حصلوا على عدد الاصوات التالية لمن سبق انتخابهم ويستمر هؤلاء الاعضاء فى عضوية المجلس بصفة مؤقتة حتى تنعقد الجمعية العمومية السنوية وتقوم بالانتخاب النهائية

وتسقط عضوية مجلس الإدارة عن العضو الذى فقد شرط من شروطها كما يجوز اسقاط عضوية مجلس الإدارة بقرار منسحب من الجمعية الادارية

مادة ٣٧ : ينعقد مجلس الإدارة في مركز الجمعية بناء على دعوة الرئيس كلما كان لديه عمل يدعو لانعقاده . وعلى كل حال فلا بد من انعقاد المجلس مرة في الشهر على الأقل على أن يشمل جدول الجلسة الشهرية على الأخص : -

- (أ) ملخص عن أعمال البناء والانشاء .
- (ب) حركة الاقتراض والمدفوعات .

(ج) جرد الخزائنة ومطابقتها للدفاتر وملخص عن حالة الجمعية المالية .

(د) اتمام الدفاتر الحسابية .

- ويكون الانعقاد قاتورياً إذا حضره خمسة أعضاء على الأقل ويرأس الجلسة الرئيس أو نائبه أو أكبر أعضاء المجلس الحاضرين سناً في حالة غيابهما . ويصلح انعقاد المجلس في غير مقر الجمعية بشرط موافقة جميع الأعضاء .

- وتصفو قرارات المجلس بالجمعية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وإذا تساوت اعتبر الأمر مرفوضاً .

- ويجب إثبات محضر الجلسة وقراراتها بدفتر محاضر الجلسات في نهاية كل جلسة مبينا به أسماء أعضاء المجلس الحاضرين والقرارات الصادرة والأصوات الحازها كل قرار ويوقع عليه . ومن جميع الأعضاء الحاضرين ، أما صور المحاضر ومستخرجاتها فيوقع عليها رئيس الجلسة والمكرتير . - ويجب تبليغ صور محاضر جلسات مجلس

الإدارة إلى المؤسسة المصرية التعاونية للبناء والإسكان . وذلك خلال أسبوع من تاريخ الاجتماع .

مادة ٣٨ : يجب على مجلس الإدارة في نهاية كل سنة أن يضع الحساب الختامي عن السنة المنتهية ومشروع ميزانية العام المقبل ويعرض الحساب الختامي ومشروع الميزانية مشفوعين بالمستندات المثبتة لها على مراجع الحسابات لفحصها قبل انعقاد الجمعية بشهر واحد على الأقل . ويوقع الحساب الختامي ومشروع الميزانية وتقارير مجلس الإدارة والمراجعين والمفتشين في مركز الجمعية مدة ثمانية أيام على الأقل قبل انعقاد الجمعية العمومية وتظل كذلك إلى أن يتم التصديق . ولكن عضو حق الاطلاع عليها . ويجب إرسال صورة من الحساب الختامي ومشروع

الميزانية إلى المؤسسة المصرية التعاونية للبناء والإسكان جرد اعتمادها من مراجع الحسابات . كما يجب إبلاغ هذه المؤسسة بصورة من تقرير الجمعية العمومية التي تصدق على هذه الحسابات .

(ب) تحرير جميع المراسلات الخاصة بالجمعيات واستلام المكاتبات الواردة لها .

(ج) امساك السجلات والدفاتر المشار إليها في المادة ٩ البنود عاشر من القرار الوزاري رقم ٩٧ بتاريخ ٢٥-٥-١٩٥٧ . في شأن تنفيذ بعض أحكام قانون الجمعيات التعاونية مع حفظ كافة أوراق ومستندات الجمعية واختصاصها في مكتب الجمعية .

مادة ٣٩ : ويختص أمين صندوق الجمعية بالأعمال الآتية : -

(أ) التوقيع مع عضو من مجلس الإدارة بصحتها المجلس على أدوات سحب مبلغ ملك الجمعية من المصارف المودعة فيها .

(ب) حفظ المبالغ التي يقر مجلس الإدارة ابقاها على ذمة المصاريف النثرية في خزانة الجمعية التي هي في عهده .

(ج) الاحتفاظ بالضمانات وعود القروض والرهونات والإيصالات وأدوات الصرف وعقود الشراء والبيع وكافة الأوراق التي لها قيمة مالية .

(د) استلام الأموال المستحقة للجمعية سواء كانت من الأعضاء أو من الغير وتوريدها بحسب صرحتها طبقاً لقرارات هذا المجلس بعد البتة في دفتر الصندوق الذي في عهده .

(هـ) امساك سجل تدوين فيه جميع عمليات القروض والرهن والشراء والبيع الخاصة بمتلكات الجمعية في الجهة التي يمينها مجلس الإدارة أو الجمعية .

مادة ٣٥ : ينحصر مجلس الإدارة لاجل إدارة أعمال الجمعية جميع السلطات التي لم يحتفظ بها للجمعية العمومية بمقتضى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ . بشأن الجمعيات التعاونية ولائحته التنفيذية والقرار الوزاري رقم ٩٧ بتاريخ ٢٥-٥-١٩٥٧ في شأن تنفيذ بعض أحكام قانون الجمعيات التعاونية وهذا النظام للمجلس أن يتيب عنه في تنفيذ قراراته كلها أو بعضها عضواً واحداً أو أكثر من أعضائه وعلى هذا النحو النائب أو الأعضاء النائبين أن يقدموا للمجلس تقريراً عن أعمالهم وللمجلس قبل الغير طاماً هي في حدود الأعمال الداخلة في اختصاصه بمقتضى القانون واللائحة التنفيذية والقرار الوزاري وهذا النظام .

مادة ٣٦ : على مجلس الإدارة إبلاغ المؤسسة المصرية التعاونية للبناء والإسكان بأسماء أعضائه كنههم ووظائفهم بالمجلس وكل تغيير يحصل في تشكيله وذلك خلال ١٥ يوماً من تاريخ الانتخاب .

ولا يجوز أن ينوب عضو عن أكثر من عضو واحد .
ويشارك الأعضاء في الجمعية العمومية الاستثنائية طبقاً للمادة (٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٤٩ : يوجه مجلس الإدارة الدعوة للجمعية العمومية سنوية وعادية واستثنائية للاجتماعين الأول والثاني في إعلان واحد ، ويجب أن يصدر هذا الإعلان قبل موعد انعقاد الاجتماع الأول بمشرة أيام والا يتعدى الموعد المحدد للاجتماع الثاني خمسة عشر يوماً التالية للاجتماع الأول . ويجب أن يبين بالإعلان مكان وزمان الاجتماع وجنول الاعمال . ويتم إصدار الإعلان عن طريق إرساله إلى جميع الأعضاء وإذا زاد عدد الأعضاء عن خمسين عضواً يجوز دعوتهم بإعلان عام يلصق بمركز الجمعية أو ينشر في إحدى الصحف .

مادة ٥٠ : يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية السنوية خلال الأربعة الأشهر التالية لاعتداد السنة المالية للانعقاد للنظر في المسائل الآتية :

(أ) تقرير مكافأة لمن تولى حسن أدائه من أعضاء مجلس الإدارة .

(ب) التصديق على الحسابات السنوية وتقارير مجلس الإدارة والمفتشين ومراجعي الحسابات .

(ج) انتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو استبدال غيرهم بهم عند الاقتضاء .

(د) اختيار مراجع الحسابات .

(هـ) انتخاب مندوبين لا يزيد عددهم عن ثلاثين بين أعضاء الجمعية ومن غير أعضاء مجلس الإدارة يمثلون الجمعية في الدعاوى التي تقرر الجمعية العمومية رفعها لمصلحة الجمعية ضد مجلس الإدارة أو أحد أعضائها .

(و) أي موضوعات أخرى يرى المجلس اضافتها . ولا يعتبر الاجتماع والقرارات صحيحة بحضور وموافقة النسب المقررة في المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ .

ولا يعتبر الاجتماع والقرارات صحيحة إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها وإذا قل عدد الأعضاء الحاضرين عن ذلك وجب تأجيله للاجتماع الثاني ويعتبر الثاني صحيحاً بحضور عشر عدد الأعضاء بحيث لا يقل عن خمسة .

مادة ٥١ : تتمتع الجمعية العمومية انعقاداً دائماً بناءً على طلب مراجع الحسابات أو عشر عدد

مادة ٣٩ : يجوز منح بعض أو كل أعضاء مجلس الإدارة مكافآت حسن الإدارة بقرار من الجمعية العمومية وهي التي تحدد مواردها وقيمتها .

مادة ٤٠ : لا يجوز لعضو مجلس الإدارة حضور جلسات المجلس إذا اشتمل جدول الأعمال على ما يتعلق بمصالحه الشخصية .

مادة ٤١ : يسترد الأعضاء مصاريف الانتقال ويدل المبيت التي يحددها المجلس مقدماً لمباشرة المأمورية التي استدعت الانتقال أو المبيت كما يسترد أعضاء المجلس غير ذلك من المصاريف التي يصرّفونها في شئون الجمعية .

الباب السادس

مراجع الحسابات

مادة ٤٢ : تختار الجمعية العمومية السنوية أو العادية للجمعية مراجعاً للحسابات من بين حسن يرشحهم مجلس إدارتها بمعرفة ومعرفة المؤسسة المصرية التعاونية للبناء والإسكان على أن يكون من المحاسبين المتقيدين بالجدول .

مادة ٤٣ : يجب على مراجع الحسابات مراجعة حسابات الجمعية مرة في السنة على الأقل .

مادة ٤٤ : تشمل هذه المراجعة فحص دفاتر الجمعية ومستنداتها وحساباتها وجرد خزائنها ومخازنها واعتماد ميزانيتها .

مادة ٤٥ - يجب أن يتم المراجعة في مقر الجمعية

مادة ٤٦ - يجب على مراجع الحسابات أن يضع تقريراً سنوياً عن حالة الجمعية وأن يرسل نسخة من هذا التقرير إلى مجلس إدارة الجمعية لمرضه على الجمعية العمومية . وأخرى إلى المؤسسة المصرية التعاونية للبناء والإسكان .

الباب السابع

الجمعية العمومية

مادة ٤٧ : تتألف الجمعية العمومية من جميع أعضاء الجمعية ولكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التي يملكها .

مادة ٤٨ : يجب على الأعضاء في الجمعية العمومية السنوية العادية أن يحضروا الجمعية العمومية بأنفسهم ، ومع هذا يجوز للمضبوأن أن ينوب عضواً آخر في الحضور عنه بتوكيل عزقى ، وينوب عن المجبوزين القيم عليهم ، وينوب عن التصرف أولياهم

ويعد ولقاء جميع الالتزامات كل هذا الباقي وصيदा
ماليا للجمعية يرحل للعام التالي .

مادة ٥٨ : يتكون المال الاحتياطي للجمعية من
الموارد الآتية :

- (أ) ما قد يفرض من رسوم العضوية .
- (ب) الهبات والوصايا .
- (ج) ما يسقط الحق في المطالبة به من قيمة
الاسهم .

الباب التاسع

النظام الجمعية - وحلها - وتصفية أموالها

مادة ٥٩ : تنقضى الجمعية أو تحل أداريا ويعين
مصلحين لاموالها وتحدد أجورهم. إقرار من رئيس
مجلس إدارة المؤسسة المصرية التعاونية للبنسك
والسكان لاي سبب من الاسباب. المبينة بالمادة ٥٥٠
من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ .

وتحل الجمعية اختياريا وتصفى أموالها بقرار من
الجمعية العمومية الاستثنائية طبقا للمادة ٣٣ من
القانون المذكور ولائحته التنفيذية والمادة ٩٩ البند
الرابع عشر من القرار الوزاري رقم ٥ بتاريخ /
/ ١٩٦ في تنفيذ بعض أحكام قانون الجمعيات
التعاونية .

وتحل الجمعية قضائيا لاي سبب من الاسباب
المبينة بالمادة ٥١ من القانون المشار اليه .

مادة ٦٠ : لا يجوز أن يوزع على الاعضاء من المال
الناتج من التصفية أكثر مما أدوه فعلا من قيمة
اسهمهم كما لا يجوز أن يؤدي اليهم أي مبلغ يزيد
على القروض والودائع المستحقة لهم من الجمعية .

مادة ٦١ : يودع ما تبقى بعد التوزيع طبقا
للمادة السابقة خزينة المؤسسة المصرية التعاونية
للبناء والسكان وتخصص بقرار من رئيس مجلس
إدارة المؤسسة المذكورة لإنشاء جمعية تعاونية
جديدة أو يحال الى منفعة عامة في منطقة عمل الجمعية
طبقا لما اقترحه الادارة العامة للتعاون والتخطيط
والتابعة بالمؤسسة المصرية التعاونية للبنسك
والسكان .

مادة ٦٢ : تلتزم الجمعية بتعديل هذا النظام طبقا
لما يصدر مستقبلا من تشريعات تصانوية جديدة أو
تعديل في التشريعات القائمة .

اعضاء الجمعية بحيث لا يقل عن خمسة أو تصنف
عدد اعضاء مجلس الادارة على الاقل أو المؤسسة
المصرية التعاونية للبنسك والسكان ، وفي جميع
الاحوال يتعين اخطار المؤسسة المصرية التعاونية للبنسك
والسكان بصورة من الدعوة بمجرد إصدارها ويجوز
للجمعية عند قيام اعتراضات لها على الدعوة اخطار
المؤسسة بالاعتراضات قبيل الاجتماع . ويعتبر
اجتماعها الاول صحيحا بحضور الاغلبية المطلقة
لاعضاء الجمعية وإذا لم يتكامل هذا العدد فيكون
الاجتماع الثاني صحيحا بحضور أي عدد من
الاعضاء .

مادة ٥٢ : تنقذ الجمعية العمومية الاستثنائية
بناء على طلب مجلس الادارة فكلا لزم الامر طبقا
للمادة ٣٣ من القانون رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ .
والمادة (٥) من لائحته التنفيذية .

مادة ٥٣ : لا يجوز للجمعية السنوية أو العادية
أو الاستثنائية أن تنظر الا في المواضيع الواردة
بجدول الاعمال المبين في اعلان الدعوة .

مادة ٥٤ : يرأس جلسات الجمعية العمومية
رئيس مجلس الادارة أو نائبه عند غيابه أو اكبر
اعضاء المجلس الحاضرين سنا في حالة غيابهما ،
ويعين الرئيس ملاحظين لمراقبة التصويت بموافقة
الجمعية العمومية .

مادة ٥٥ : تدون محاضر جلسات الجمعيات
العمومية وقراراتها بفتح محاضر الجلسات ويوقع
عليها من الرئيس والسكرتير وحده ملاحظي التصويت
على الاقل . ويجب أن يذكر في محضر الجلسة
أسماء اعضاء الجمعية الحاضرين والسكرتير وملاحظي
التصويت والقرارات الصادرة وعدد الاصوات التي
حازتها وتبلغ صور محاضر الجلسات الجمعية
العمومية الى المؤسسة المصرية التعاونية للبنسك
والسكان خلال ١٥ يوم من تاريخ الاجتماع .

الباب العاشر

الحسابات السنوية - المال الاحتياطي

مادة ٥٦ : تبتدى السنة المالية للجمعية في أول
يوليو وتنتهي في آخر يونيو من كل سنة ويجب على
مجلس الادارة أن يرضي في نهاية السنة المالية حسابات
الجمعية ويعرضها على الجمعية طبقا للمادتين ٣٨ من
هذا النظام ، ٢٩ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦

مادة ٥٧ : اذا تبقى شيء بعد سداد كل النفقات

ساهم في الإشراف على إعداد

هذا العدد من مجلة الصحافة

وأخراجه ومراجعته

الأستاذ

رفعت محمد سويلم

الحسامي

بالاستئناف العالي ومجلس الدولة

شركة النصر للتصدير والاستيراد

مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر

المحاضرة

مَدْرُوسَةٌ
عَنْ

رَابِطَةُ الْحَقَّوْقِيَّيْنِ الدِّيمُوقْرَاطِيِّيْنَ الْعَالَمِيَّةِ

وَأَسْتَعْمَلُوا بِحَسْبِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرَقُوا
مَدْرُوسَةٌ

العدد العاشر - السنة ٢٩
ديسمبر ١٩٦٩

المحكمة

تصدرها نقابة المحامين ج ٢٠٤٠٢

فهرست

- ٣ ثلاثتا والمنظمات الحقوقية الدولية - للاستاذ أحمد الحواجة - نقيب المحامين
- ٥ مجلة المحاماة ورابطة المحققين الديموقراطيين العالمية - للاستاذ محمد فهم أمين - مسكر تير تحرير
٦ المجلة وعضو مجلس نقابة المحامين
- ٨ تاريخ الرابطة واهدافها والنظام الاساسى لها -
٩ تاريخ الرابطة واهدافها والمؤتمرات التى عقدتها منذ انشائها
١٠ النظام الاساسى لرابطة المحققين الديموقراطيين العالمية
- ١١ اجتماع مكتب الرابطة بالقاهرة :
١٢ محضر اجتماع مكتب الرابطة بالقاهرة فى المدة ١٥ - ١٨ ديسمبر ٦٩
١٣ كلمة الاستاذ أحمد الحواجة - نقيب المحامين - ج ٢٠٤٠٢
١٤ خطاب الدكتور هينريش توبلتز - رئيس رابطة المحققين الديموقراطيين
١٥ كلمة الاستاذ شفيق الرشيدات - الامين العام لاتحاد المحامين العرب
١٦ كلمة مندوب حركة التحرير الوطنى الفلسطينى - نفع
١٧ كلمة الاستاذ يوسف درويش المحامى عن الشرق الاوسط
١٨ القراءات والتوصيات
- ١٩ نشاط الرابطة فى مجال القضية العربية وتحرير فلسطين :
٢٠ تقرير رابطة المحققين الديموقراطيين الايطالية فى المؤتمر الثانى لنصرة الشعوب العربية المنعقد فى
٢١ الفترة من ٢٥ - ٢٨ يناير ١٩٦٩
٢٢ تقرير الاستاذ يوسف درويش عن مساهمة رابطة المحققين الديموقراطيين العالمية فى المؤتمر
٢٣ الثانى لنصرة الشعوب العربية
٢٤ البلاغات والقراءات المتعلقة بقضية الشرق الاوسط
- ٢٥ نشاط الرابطة على المستوى العالمى
٢٦ النشاط الثقافى والقانونى للرابطة

محمد فهم أمين

مدير التحرير

أحمد الحواجة

رئيس التحرير

قام بجمع وتقديم مواد هذا العدد من مجلة الحامدة

لؤي بنت وزن بنت

المهاجرة
بمستشفى هماري بدمشق

وسكرتير رابطة المحققين الديخترانيين النائية

بما ساهم في الإشراف على الخرجة ودراسة

الاستعداد

وقد أعدت من قبل

المعنى بالاستئناف المال ومجلس الدولة

ومجلة الحامدة تسجل لها الشكر العميق للجهد الرائع الذي بذل
في هذا العدد .

ولندورها في خدمة العمل الثقافي والحامدة .



نقابنا والنظام الحرفي له وليه

مؤلفه: محمد الفراجة

نصف الصفحة ٢٠٢

في لحظة على مصير الإنسان وحقوقه ، كما نسعى نقابنا مستمرا وراء المنظمات القانونية والحقوقية الدولية ، نتخذ من منابرها سبيلا لدعم التعاون الدولي ، في سبيل تحرير الإنسان وحرية ، ومحاربة الاستعمار ومقاومته وإقرار حق الشعوب ، في تقرير مصيرها .

والعهد في هذا الميدان كبير ، ولكنه لازم ، وكما كان لنا ، حسين نوري بطني منابر رجال القانون ، محجوبة بالعهد والقوة ، عن مناقشة هذه القضايا الإنسانية الكبيرة .

ولكن اليأس لم يتطرق لحظة لي قلوبنا ، أو الي قلوب اسلاف عظام لنا ، حملوا مسؤولية العمل الوطني بصفتهم وعانة ، في كل ميدان .

وكان اصرا بنا ، على الانترك جميعا لرجال القانون الا وقرعنا ابوابه شادا ، مؤمنين ان العدل لا يمكن ان يفسح وسط رجال القانون . وان انتماؤهم الي بلاد تتخذ القهر والاستعمار ، فلسفة لها لا يمكن ان يترك بصمات ابدية على قلوبهم وعقولهم .

واخذت المعاناة البشرية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية ، تطرق بشدة فكري للمنظمات القانونية الدولية وبدأت موازين القوة ، على ارض العالم تتبدل وتتغير ، بسبب التطور العلمي الشامل ، الذي يفرض آثامه على فكر رجال القانون ، لبدأوا بحيرة جادة كي يكون العلم في خدمة الانسان وحضارته ، وليس في سبيل الفناء والابادة ولكنها بدورها مسرعة شاقة ، تتطلب صبرا ونضالا مستمرا ، خاصة الشعوب النامية مستبسة ، لتترك فكرا آثري القانون الدولي ، نابعا من شرعية القاطنة في سبيل الخلاص من الاستعمار والاحتلال ، وشرعية النضال فسد كافة اشكاله وصوره .

وبدا الانقسام بين قوى القديم والجديد ، يفرض ذاته على المنظمات الدولية نفسها .

واستمر سعينا فيها ، وسوف يستمر لا سيما في وقت يتعرض فيه نهبنا للعادل والشرور ضد الاستعمار ، لعملية ظالة تحاول بكل صنوف البني ان تقهر ارادتنا ولكن ارادة الحياة أقوى من كافة اسلحة القهر .

وفي هذا العهد ، تقدم صورة من اعمال رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية وهي إحدى المنظمات الدولية للحقوقيين التي تناهض وتجاهد في سبيل اسسهم ما يتعلم اليه الانسان ، حرية وطنه وحرية ، وحقوق الشعوب في ان ترسم بارادتها حياتها .

طرقنا أبوابها فأصبحت السمع إلى ما نقول ثم اخلت تبعث الوفود في منطقتنا
وأرضنا المحتلة . لتبين بنفسها الصراع الرهيب بين الإنسان العربي ، وبين قوى
الاستعمار والصهيونية ، ثم تنتصر .. بعد التحقيق والبحث - القضية •

قضية تحرير نخوضها أمنا ضد الاستعمار والصهيونية •

قضية أمة تأخذ التعاون الدولي في سبيل السلام ، مبدأ في علاقاتها الدولية •

قضية شعب فلسطين طرد من أرضه ويتمن أن يعود إليها •

قضية اللاجئين الذين أصبحوا فدائيين مناضلين •

قضية الأمم الحضارات التي ألزمت الإنسانية بفكرها وعلمها وستظل راقصة
شعار العلم في سبيل الإنسان لأنها أرضي الأمم تراث للإنسانية •

وستظل نحن الحاميين المصريين وستظل نقابة المحامين في الجمهورية العربية
المتحدة ، تناضل في سبيل الحق حتى يتحقق ، وستظل رافعين شعارات الحرية
والاشتراكية والوحدة • وهي شعارات السلام العادل الذي تستهدفه أمنا •

أحمد الحواجة

نقيب المحامين



مجلة العامة وارتبطت الحرفيين ليمتدوا اليها

اساتذہ محرم فرہیم امین صاحبہ

والتبرع بالقرآن الكريم

الزَّيْلَاءُ الْأَعْرَفُ : ٤

نقدم لكم عددا خاصا عن وابطة الحقوقين الديموقراطيين العالية ، بمناسبة انعقاد مكتبها بدار نقابة المعلمين بالقاهرة خلال الفترة من ١٥ - ١٨ ديسمبر ١٩٦٩.

أن هذا الاجتماع له أهميته الخاصة لأنه أول اجتماع لمبى الرابطة تقمده في دولته العربية . وقد استهدف اختيار القاهرة تكريم الجمهورية العربية المتحدة رائدة الكفاح العربي ضد الاستعمار والصهيونية العالمية وتكريم نقابة المحامين بالقاهرة التي أخذت تلعب دوراً متزايد الأهمية في المجال الدولي دفاعاً عن حقوق الأمة العربية وفي ضرورة قضائيا لتحرر والسلام العالمي . - وتأكيد تضامن الرابطة مع نضال الشعوب العربية العادل -

ان رابطة الحقوقيين والدبلوماسيين العالمية قد عملت منذ انشائها على وضع القانون في خدمة السلام والتحرر وهي لولى التطلعات القانونية العالمية التي اذنت العدوان الاسرائيلي على الدول العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ وطالبت بانسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الاوصى التي احتلتها وعودة الشعب الفلسطيني الى بلاده .

إن هذه اللوائح هي التي تميز رابطة المخلوقين الديموقراطيين العالية عن غيرها من التجمعات والروابط القانونية العالية التي تقدم الاميرالية والصهيونية العالية بطريق مباشر أو غير مباشر عن طريق فصل القانون عن السياسة وعن نفسايات التحرر الوطني.

من أجل هذا نقدم عدداً خاصاً عن الرابطة يعرض تاريخ الرابطة ونشاطها في المجال الدولي والعربي.

أهداف الرابطة

تشجيع دراسة وممارسة المبادئ الديمقراطية في مجال القانون التي تعزز الحفاظ على السلام والتعاون بين الأمم^{١٠}

(النظام الاساسى - المادة الثانية (ب) - الفقرة الاولى)

Encourager, les contacts dans le domaine du droit, l'étude et la pratique des principes démocratiques favorables au maintien de la paix et de la coopération entre les nations.

(Statuts — article 2 (b) — §. I).

إرساء الحقوق والحريات الديمقراطية في التشريع والتطبيق والدفاع عنها وتنميتها *

(النظام الاساسى - المادة الثانية (ب) - الفقرة الثانية)

Restaurer, défendre et développer, dans la législation et dans la pratique, les droits et les libertés démocratiques.

(Statuts — article 2 (b) — §. 2).

تشجيع وتمهيد استقلال كافة الشعوب ومقاومة كل القيود التي تفرض عليه في التشريع وفي التطبيق^{١١}

(النظام الاساسى - المادة الثانية (ب) - الفقرة الثالثة)

Promouvoir l'indépendance de tous les peuples et s'opposer à toute restriction apportée à cette indépendance, dans la législation ou dans la pratique.

(Statuts — article 2 (b) — §. 3).

تابع الرابطه واحداً

والنظام الأسى لها

والقانون الذي يحدد مبادئها

بشاية اتحاد لروابط القانونيين المتضمنة اليها وهي تعد من أكبر الروابط للقانونيين (اذ تضم حوالي ٨٠ ألف عضو) ان الرابطة التي كانت تضم وقت انشائها قانونيين من ٢٧ بلدا أصبحت اليوم تشمل ٤٦ مجموعة قومية كما تشمل أيضا أعضاء من الافراد وممارسين في كافة قارات العالم في كل البلاد تقريبا *

العضوية

تعد رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية المنظمة الوحيدة من نوعها في العالم التي تشترك فيها منظمات قومية في مختلف بلاد العالم على اختلاف نظمها الاجتماعية والسياسية اذ يوجد هيئات قومية من القانونيين - سواء في البلاد الاشتراكية او في الولايات المتحدة الامريكية او اوروبا الغربية وكذلك في افريقيا وأمريكا اللاتينية واسيا وأستراليا * مشتركة في الرابطة * وعلى سبيل المثال لذكر انه قد انضم الى صفوفها في السنوات الاخيرة كل من اتحاد المحامين العرب ونقابة المحامين في ج.م.ع * ونقابة المحامين القومية في الولايات المتحدة الامريكية *

ويتكون مجلس الرابطة ومكتبها من القانونيين الذين يعملون في مختلف ميادين القانون (محامون قضاة أساتذة) ومن أهم البلاد في العالم *

أوجه النشاط

ان رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية تنامي وتقوم بالعمليات من أجل الاستقلال الوطني وسيادة الدول وبضد الامبريالية والاستعمار القديم والاستعمار الجديد * وهي تهتم في مجال القانون بالعمل على رفض وليد ايدولوجية الاستعمار الجديد تلك الايدولوجية التي ترمي الى عرقلة مسيرة الدول الجديدة نحو استقلالها الحقيقي ونموها *

انضمت رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية في أكتوبر عام ١٩٤٦ غداة الحرب العالمية الثانية وقد انبثقت من مؤتمر عالمي للقانونيين عقد في باريس في الدورة المدنية بمحكمة النقض تحت الرئاسة الفخرية لوزير العدل وتحت الرئاسة الفعلية لتكبير رؤسها محكمة النقض الفرنسية *

وكان هدف هذا المؤتمر الذي عقد تحت شعار و القانون في خدمة السلام - جمع القانونيين في كافة البلاد ليساندوا المبادئ الأساسية بشأن الاحترام العالمي والفعال لحقوق الانسان طبقا لأهداف هيئة الامم المتحدة *

الاهداف العامة

ان اهداف الرابطة هي :

(١) تيسير الاتصالات وتبادل الآراء فيما بين القانونيين وهيئات القانونيين في كافة البلاد والعمل على انهاء التفاهم وحسن النية المتبادلة بين صفوفهم *

(ب) الاسهام في تحقيق الاهداف المدونة في ميثاق الامم المتحدة وضمان العمل المشترك بين القانونيين من اجل :

١ - تشجيع دراسية ممارسة المبادئ الديمقراطية في مجال القانون التي تميز الحفاظ على السلام والتعاون بين الامم *

٢ - ارساء الحقوق والحريات الديمقراطية في القوانين وفي التطبيق والدفاع عنها وتدعيمها *

٣ - تشجيع وتضيد استقلال كافة الشعوب ومقاومة كل القيود التي تفرض عليه في القوانين والتطبيق *

(ج) رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية تعتبر

السادس للرابطة ببروكسل في ٢٢-٢٥ مايو عام ١٩٥٦ واجتماع المجلس بوسكو في ١٠-١٦ من نوفمبر عام ١٩٥٧ والمؤتمر السابع في صوفيا في ١٠-١٤ أكتوبر عام ١٩٦٠) ٣١

ولقد شبت الرابطة ولا زالت تشن الحملات ضد الامبريالية وضد التمييز العنصري (كوريا - كوبا - لجنة القانونيين للرئيس لوموبا - الكفاح ضد التمييز العنصري - قضايا روديسيا الجنوبية - جنوب شرقى آسيا والمستعمرات البرتغالية الخ) ٣٢ ومنذ قيام حرب الهند الصينية قامت الرابطة بمساندة كفاح الشعب الفيتنامي ضد الاستعمار الفرنسي الى ان تم توقيع اتفاقات جنيف عام ١٩٥٤ . ولم تال الرابطة جهدا بعد ذلك فى فضح خرق هذه الاتفاقات والمعنون الأمريكى على الفيتنام (لجنة التحقيق الدائمة المكونة عام ١٩٦٥) .

وقد أوفدت الرابطة العديد من اللجان القانونية المالية لتقصي الحقائق في الفيتنام التي كان من شأنها إبراز ما قامت به الامبريالية الامريكى من خرق لقواعد القانون الدولي واوضعت خطورة وشناعة جرائم الحرب التي اقترفتها المعتدون الامريكيون كما اظهرت شرعية كفاح الشعب الفيتنامي .

وبادرت الرابطة باجراء ابحاث مستفيضة بشأن مختلف الجوانب القانونية للقضية الفيتنامية حيث نظمت الندوات والمؤتمرات التي اشترك فيها أمة رجال القانون وعلم سبيل المثال فذكر « المؤتمر العالمى للحقوقيين من اجل الفيتنام » والذي انعقد في جرينوبل بفرنسا في يوليو ١٩٦٨ واشترك فيه حقوقيون من ٢٨ بلدا مما كان لاعمال هذا المؤتمر ومقرراته دور كبير في أوروبا الغربية والمكسيك واليابان وغيرها من البلاد .

وتستمر رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية نشيطة في نشاطها من اجل انسحاب القوات الامريكية من فيتنام دون قيد أو شرط وللاعتراف بالحقوق الاساسية للشعب الفيتنامي .

لما بشأن النزاع في الشرق الاوسط فقد اذانت الرابطة المدون الاسرائيل غداة وقوعه في يونيو ١٩٦٧ وهي لم تتوقف منذ ذلك الوقت عن المقاتلة بسحب القوات الاسرائيلية من الاراضى المحتلة واحترام الحقوق الاساسية للشعب العربية وعلى الاخص حقوق الشعب الفلسطيني .

وقدتمت الرابطة عديدا من المطالب للامم المتحدة وللهيئات الدولية بشأن ما تقوم به السلطات

لعمل سبيل المثال اكدت الرابطة في سنة ١٩٥١ - باستنادها الى حق الشعوب - شرعية الحركة الوطنية المصرية .

واصدرت الرابطة في عام ١٩٥٦ من قبل المدون الفرنسي الانجليزى الاسرائيل نشرة مزودة بالاسانيد خاصة يتلميح شركة قتال السويس كتبت شرعية التاميم الذي يعتبر « من زاوية القانون الدولي مسألة داخلية بحتة تخص الدولة المصرية » .

عقد في ٣٠ يناير عام ١٩٥٥ بكالكتا بمبادرة من الرابطة ومساندتها اول مؤتمر لقانونى آسيا أعلن تأييده للمبادئ الخمسة :

١ - الاحترام المتبادل لسلامة الاراضى وللسيادة الوطنية .

٢ - عدم المدون ٣٢

٣ - عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

٤ - المساواة والمزايا المتبادله .

٥ - التعايش السلمى .

وحيت الرابطة بحماس مؤتمر بانكولج الذى عقد في ابريل عام ١٩٥٥ وقد أعلن سكرتير عام الرابطة في اجتماع مكتبها (كولومبو ٣ مايو عام ١٩٥٨) . ولقد اصبح اسم بانكولج يرمز الآن الى كفاح شعوب آسيا وافريقيا وصار جزءا من التاريخ نفسه « ٣٣ وانضمت الرابطة بدون أى تحفظ الى مبادئ بانكولج العشرة التي تطابق الاهداف التي حددتها لنفسها منذ تأسيسها .

ومن قبل اندلاع معركة التحرير الوطنى بقيادة جبهة التحرير الوطنية بالجزائر عملت الرابطة الى مساندة حق الشعب الجزائرى فى الاستقلال وعلى سبيل المثال لا الحصر جزءا كل من رئيس الرابطة وسكرتيرها العام في ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٢ بالدفاع امام محكمة استئناف الجزائر عن قادة الحركة الوطنية الجزائرية كما استمرت الرابطة بغير حواجة فى الاحتجاج على حالة الطوارئ واجراءات القبح واعمال التعذيب . وفى عام ١٩٦١ اوفدت الرابطة لجنة تحقيق كان من بين اعضائها السيد/ هلمباني رئيس المحكمة العليا المغربية والسيد/ هاريس شاندرام المحامى امام المحكمة العليا الهندية .

وسانلت الرابطة كفاح الشعب الجزائرى فى العديد من النشرات او البيانات التي تصدرتها وبالقرارات التي اخذت من اييجتها القيادية المؤخر

مارس - ٥ إبريل عام ١٩٦٤) جانبها هاما من أعماله للقضايا التالية :

١ - التعايش السلمي بين البلاد ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة .

٢ - الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار الجديد والقديم .

٣ - التحرر الوطني واستقلال الشعوب .

٤ - الدفاع ضد العدوان .

٥ - نزع السلاح العام والشامل .

٦ - السيادة في العالم المعاصر :

(أ) مبدأ المساواة في سيادة الدول وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها .

(ب) مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وقضية القواعد العسكرية القائمة في بلد أجنبي .

(ج) التعاون الدولي على أساس المزايا المتبادلة .
(د) التطور الجديد في مبدأ الحياد .

٧ - الجماعات الاقتصادية العالمية .

وقد اتخذ المؤتمر الثانى عدة قرارات لا سيما بشأن جنوب افريقيا وانجولا وفلسطين وكوريا والفيتنام والامم المتحدة .

وسوف تلوم المناقشات والابحاث والقرارات في المؤتمر التاسع للرابطة المزمع عقده في يوليو ١٩٧٠ بهلسنكي في فنلندا حول جدول الاعمال التالي :-

١ - الجوانب القانونية بشأن بعض قضايا الاستقلال الوطني والسلام والامن الدولي والكفاح ضد الامبريالية في العالم المعاصر :

(أ) وسائل الحفاظ على السلام والامن الدوليين .

(ب) شرعية الكفاح من أجل التحرر الوطني .

(ج) القضايا المتعلقة بحق تقرير المصير والسيادة

(د) المبادئ الأساسية بشأن العلاقات الودية بين الدول والتعايش السلمي .

٢ - بعض القضايا الخاصة بالدول النامية :

(أ) الاستقلال السياسى والاقتصادى في الكفاح ضد الاستعمار الجديد .

(ب) قضايا التعاون الاقتصادى والسياسى على نطاق المنطقة .

الاسرائيلية من خرق مسممر للقانون الدولي ولاتفاقات المولية الاسانيه الهامه ولبادئ الاعلان العملى لحقوق الانسان كما تدخلت كثيرا لصالح لوطنيين الفلسطينيين الذين تم العيص عليهم في الاراضى المحتلة .

وقد اولفت الرابطة لجنه لتعصى الحقائق في الشرق الاوسط وخاصة بشأن السكان في الاراضى التى تحتلها اسرائيل .

وعلاوة على البلاغات والنشرات التى اصدرتها الرابطة وفروها في كافة انحاء العالم فلقد اصدرت كتابين هامين بشأن الجوانب القانونية لقضايا الشرق الاوسط احدهما بعنوان « النزاع في الشرق الاوسط - مذكرات ووثائق - ١٩١٥ - ١٩٦٧ » والثاني بعنوان « لجنة رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية لتعصى الحقائق في الشرق الاوسط » .

ويمنه ان نلاحظ اخيرا ان قادة الرابطة ساهموا بابحاث قانونية مستفيضه عن النزاع في الشرق الاوسط وذلك في مختلف الاجتماعات والندوات والمؤتمرات التى عقدت لمساندة الشعوب العربية .

تولى رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية باستمرار دراسة قضايا الحياد ونزع السلاح والتجارة الدولية على اساس المساواة بين الدول وتيسادل المزايا :

ندوة روما (٤-٥ مايو عام ١٩٥٧) عن التاميمات وقد تم نشر اعمالها .

نشر اعمال مؤتمر رجال القانون في الفريقيسا وآسيا الذى انعقد في دمشق (١٠-١٧ نوفمبر عام ١٩٥٧) عن التاميم على ضوء القانون الدولي وعن الاستعمار والامبريالية وعن الحريات العامة والحقوق الاساسية وعن العدوان وآثاره القانونية (وهنمه النقطة الاخيرة تتعلق بشكل خاص بمسكلة اللاجئين الفلسطينيين الالية) .

دراسة عن حق الشعوب للتصرف في مواردها الطبيعية (مجلة القانون المعاصر العدد الثاني عام ١٩٦٦)

تشاكل الدول الجديدة (مجلة القانون المعاصر - العدد الثاني عام ١٩٦٤)

هالنج المؤتمر السابع (١٠-١٤ اكتوبر عام ٦٠) بوجه خاص دور رجل القانون في العالم المعاصر كما هالنج ايضا الجوانب القانونية للحياد . الخ .

لكرمى المؤتمر الاخير للرابطة (يودايست ١٩٦٩)

وقد أعلنت الرابطة تأييدها لحظر الأسلحة النووية وتأييدها لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية والبحث واعتمدت بالاستمرار في تناول هذه الموضوعات في نشراتها .

وعندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة عشرة قرارها الهام طلبت الرابطة من كبار الاختصاصيين الأسماء في « دراسة مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول طبقاً لميثاق هيئة الأمم بهدف تطويرها المستمر والقيام تدريجياً بتقنينها بالشكل الذي يكفل تطبيق تلك المبادئ فباعليه أكبر » . وقد عنت الرابطة بتقديم الأبحاث التي تلقتها إلى هيئة الأمم المتحدة (القسم القانوني العام) وتم نشرها من الهيئة تحضيراً للدورة الثامنة عشرة للجمعية العامة . كما تم أيضاً جمع تلك الأبحاث ونشرها في مجلة القانون المعاصر التي تصدرها رابطة القانونيين الديمقراطيين العالمية في العدد الأول من عام ١٩٦٤ الذي خصص للتعايش السلمي .

ويتولى الآن الاختصاصيون في مختلف فروع القانون أعداد الأبحاث والتقارير من مختلف النقاط المدرجة في جدول أعمال المؤتمر التاسع .

ومن المهم أن نلاحظ أن الرابطة أوفدت في الفترة الأخيرة عديد من اللجان لتقصي الحقائق في البلدان المختلفة إذ أوفدت على سبيل المثال مراقبون في القضايا السياسية في اليونان وإسبانيا وإيران وكندا وبوليفيا والمغرب والمكسيك .

كما قامت لجنة خاصة من الرابطة في أكتوبر ٦٩ بزيارة اليابان لبحث القضايا القانونية التي يثيرها بقاء القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأقصى وعلى الأخص في جزيرة أوكيناوا .

علاقات الرابطة بالأمم المتحدة

تتمتع الرابطة بالنظام الاستشاري في كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي اليونسكو . وفي المؤتمر الحادي عشر للمنظمات غير الحكومية المتمتعة بالنظام الاستشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد خلال هذا الصيف يجتاز انتخبت الرابطة عضو في مجلس المنظمات غير الحكومية .

كما اشترك خلال السنوات الأخيرة ممثلون عن الرابطة في الندوات والمؤتمرات التي نظمتها الأمم المتحدة وعلى الأخص تلك التي كانت تعنى بقضايا حقوق الإنسان وبالتعاون الدولي وبالقانون الدولي

(ج) حرية التصرف في الثروات الوطنية .

(د) تطور القانون كاداة للتقدم .

٣ - الجوانب القانونية بشأن الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان :

(أ) الإجراءات اللازمة لإزالة كافة مظاهر التمييز العنصري بكل أشكاله .

(ب) الإجراءات الواجب اتخاذها ضد النازية والنازية الجديدة .

(ج) شمولية المبادئ المقررة في الاتفاقات الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

(د) حقوق الإنسان وحالة الطوارئ .

٤ - التقدم التكنيكي وحقوق الإنسان :

(أ) احترام حياة الإنسان الخاصة في مواجهة تقدم علوم التسجيل .

(ب) حماية شخص الإنسان وكيانه الجسدي والذهني في مواجهة تقدم علم الحياة والطب وعلم الكيمياء الحيوية .

(ج) استخدام الالكترونية في المجال القانوني .

(د) الحماية القانونية من تلوث المحيط الانساني .

تعمل رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية على تعزيز العلاقات الثقافية بين المجموعات القومية للنفسه اليها وبين باقي الروابط للقانونيين وذلك بمعاونتها على تنظيم تبادل المحاضرين وأساتذة

وبناء على ذلك قامت الرابطة في عام ١٩٦٥/٦٦ وفي نطاق سنة التعاون المالي التي قررتها الأمم المتحدة بإيفاد أساتذة في القانون إلى مختلف البلاد الانريقية (المغرب - تانزانيا - أوغندا) لتنظيم دورات من المحاضرات استمرت عدة أسابيع .

وتجتهد الرابطة عن طريق نشراتها ومن خلال المحاضرات التي تنظمها في حل القضايا القانونية المتعلقة بالتعايش السلمي سواء على مستوى القانون الدولي الخاص أو على مستوى القانون الدولي العام وفي المساهمة في التعرف على تطور القانون العام والمحاس في مختلف البلاد ولا سيما في المسالم الثالث .

المؤتمرات التي عقدتها رابطة الحقوقيين الديموقراطيين العالميه جند انتسابها

١ - احترام الالتزامات الدوليه باعتبارها شرط
ضرورى للتعاون بين الشعوب *

٢ - تطبيق حقوق الانسان عمليا فى المحاكم
الجنائيه *

٣ - الكفاح من اجل المساواة بين الامم فى الحقوق
ومن اجل الاستقلال والحريات الديموقراطيه فى
المستعمرات والبلاد التابعه *

٤ - العمل لحظر استخدام الطاقة النوويه فى
الاغراض العسكريه واستمع المؤتمر ايضا لتقارير
التي اعدها كل من لجنه القانون البحرى ولجنه
حقوق الانسان ولجنه الصحافة ولجنه جرائم الحرب

المؤتمر الخامس :

عقد فى برلين فى سبتمبر سنة ١٩٥١ م

واشتمل جدول الاعمال على النقاط التاليه :

١ - دور العاملين فى القانون فى المرحله الحاليه
للكفاح من اجل السلام *

(أ) الحظر على دعايه الحرب وموضوع تعريف
المعتدى *

(ب) فضح مجرمى الحرب وادانتهم *

(ج) احترام ميثاق الامم المتحدة واتفاقات يالنا
ويوتسدام *

(د) تنميه العلاقات الثقافيه *

٢ - الكفاح من اجل الدفاع عن حقوق الانسان
والموطن ومقاومه عوده النازيه *

(أ) التفريخ المبنيه على النشاط من اجل السلام
وكذلك التفريخ المبنيه على اختلاف الجنس واللون *

(ب) احترام حقوق الدفاع - استغلال القضاة -
النظام الخاص بالنيابه العامه *

ملحوظه : ولما كان قد مضى عند انعقاد هذا
المؤتمر اكثر من سنة على حرب كوريا فلقد تمتفيه

المؤتمر الاول :

عقد المؤتمر الاول فى باريس سنة ١٩٤٦ بدعوة
من هيئات العاملين فى القانون وهي التي قومت
العملوان والاحتلال الفاشى وكذلك بدعوة من
الشخصيات التي شاركت فى قمع جرائم الحرب *

واهتم هذا المؤتمر الاول التأسيسي بتجديد
اهداف الرابطة على اساس التعاون على المستوى
العالمى بين الحقوقيين للدفاع عن الحريات والديموقراطيه
وحتى يكون الحق فى ختمه السلام *

المؤتمر الثانى :

عقد المؤتمر الثانى ببروكسل فى الفترة من ١٦
الى ١٩ يوليو سنة ١٩٤٧ فاهتم بتأكيد الاهداف
التي سبق ان حددتها المؤتمر الاول على الوجه التالى :

الدفاع عن الحريات الديموقراطيه *

- الكفاح ضد بنايا الفاشيه والنازيه *

كما اتخذ هذا المؤتمر عديدا من القرارات بشأن
الدفاع عن حقوق الانسان والكفاح ضد الفاشيه
ومقاومه دعايه الحرب وبشأن الوضع فى ايطاليا
واليونان وكذلك عن استخدام الطاقة النوويه *

المؤتمر الثالث :

عقد المؤتمر الثالث فى براغ فى سبتمبر سنة
١٩٤٨ تولى معالجة النقاط التاليه :

١ - قضاياء الدفاع عن السلام *

٢ - الكفاح ضد المخطط الامبريالى وخاصه
مخططات الامبرياليه الامريكيه للسيطره على العالم *

٣ - معارضة ميثاق الاطلنطى *

المؤتمر الرابع :

عقد المؤتمر الرابع فى روما فى الفترة من ٢٨ الى
١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وعالج جدول الاعمال التالى :

٤ - حق المرأة في المساواة بشأن العلاقة العائلية وشروط العمل *

المؤتمر الثامن :

عقد المؤتمر الثامن في بودابست في الفترة من ٣١ مارس الى ٥ ابريل سنة ١٩٦٤ واشتمل جدول أعماله على النقاط التالية :

القضايا المتعلقة بالقانون الدولي *

(أ) التمايز السلمي بين البلاد ذات الانظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة *

(ب) الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد *

(ج) التحرر الوطني واستقلال الشعوب

(د) مقاومة العدوان *

(هـ) نزع السلاح العام والشامل *

(و) السيادة في العالم المعاصر *

١ - مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها *

٢ - مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وموضوع القواعد العسكرية الموجودة في الاراضي الاجنبية *

٣ - التعاون الدولي على أساس تبادل المزايا *

٤ - التطور الحديث في مبدأ الحياد *

الدفاع عن الحقوق الاساسية للانسان والحريات العامة *

(أ) حماية حقوق الانسان والحريات الديمقراطية ومقارنه التنصيرية *

(ب) مبدأ الفرعية في العالم المعاصر *

(ج) مشاركة المواطنين في توزيع العدالة *

معالجة مختلف الجوانب المتعلقة باعداد القانون بعمل التدخل الأمريكي ونتيجته وسائل الحرب المستتمة *

المؤتمر السادس :

عقد المؤتمر السابع في بروكسل في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ مايو سنة ١٩٥٦ واشتمل جدول أعماله على النقاط التالية :

١ - ميثاق الأمم المتحدة من زاوية الاساس القانوني للتمايز السلمي *

٢ - القانون الدولي الخاص :

- الوضع القانوني لمؤسسات الدولة (مؤسسات القطاع انعام) بشأن التجارة العالمية *

- نظام المدفوعات الدولية وقالها القانوني *

- نظام التأميمات في القانون الدولي المعاصر *

٣ - حقوق الفرد في القضية الجنائية *

- حق الفرد أثناء التحقيق *

- حق الفرد في المحاكمة الصحيحة *

- وقف الضمانات الدستورية باعلان حالة الطوارئ *

المؤتمر السابع :

عقد المؤتمر السابع في صوفيا في الفترة من ١٠ الى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٦٠ واشتمل جدول أعماله على النقاط التالية :

١ - دور رجل القانون في العالم المعاصر *

الذرية واستخدامها *

٣ - الجوانب القانونية للحياد *

المادة ٥ - تقدم طلبات الاشتراك في الرابطة الى المكتب الذي من حقه قبولها بصفة مؤقتة على ان تصبح موافقته نهائية بقرار يصدره المجلس في هذا الشأن .

المادة ٦ - تتكون الرابطة من الهيئات التالية :
المؤتمر - المجلس - المكتب - السكرتارية - لجنة الحسابات .

المادة ٧ - المؤتمر :

(أ) المؤتمر هو الهيئة العليا للرابطة وله ان يصدر باسمها كافة القرارات بما في ذلك تعديل النظام الاساسي .

(ب) يقعد المؤتمر مرة كل ثلاث سنوات على الاقل .

(ج) يشترك في المؤتمر :

يحق التصويت : المنظمات المشتركة في الرابطة يمثلها مندوبوها .
يصوت استشاري : الاعضاء الافراد وكذلك الشخصيات التي يدعوها المجلس او المكتب لحضور المؤتمر .

(د) يحدد المجلس عدد اصوات كل رابطة على الا يزيد هذا العدد عن عشرة اصوات ولا يقل عن صوتين . ويجوز توزيع اصوات كل رابطة الى اكثر من اتجاه في التصويت .

المادة ٨ - المجلس :

(أ) يجوز للمجلس ان يمارس كافة سلطات المؤتمر في فترات انعقاده باستثناء تعديل النظام الاساسي وله ايضا صلاحية التصرف في اموال الرابطة .

(ب) يدعى المجلس للانعقاد على قدر المستطاعة مرة في السنة كما يدعى بصفه استثنائية بمبادرة من الرئيس .

المادة ٩ - تكونت فيما بين المواقفين على هذا النظام الاساسي رابطة اختيارية من المحققين الديمقراطيين في كافة انحاء العالم تحت اسم (رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية) .

المادة ١٠ - اهداف الرابطة :

١ - تيسير الاتصالات فيما بين المحققين وفيما بين روابطهم في كافة انحاء العالم وتيسير الاداء بينهم ، والعمل على انضاج التفاهم فيما بينهم على اساس من ضمن النية للتبادل .

٢ - التعاون من اجل تحقيق الاهداف الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، والعمل على التعاون فيما بين المشتركون .

(أ) من اجل تشجيع دراسه المبادئ الديمقراطية في مجال القانون وهي المبادئ التي تدعم الحفاظ على السلام والتعاون على تشجيع ممارسته تلك لمبادئ الديمقراطية .

(ب) من اجل ارساء الحقوق والحريات الديمقراطية تشريعا وعملا والدفاع عن تلك الحقوق والحريات .

(ج) من اجل تمضيد استقلال كل الشخصيات وقساعدها في هذا السبيل وكذلك مقاومة القيود التي تفرض على هذا الاستقلال تشريعا وعملا .

المادة ٣ - مقر الرابطة ببروكسل (بلجيكا) على انه يجوز بقرار يصدره مكتب الرابطة تغيير هذا المقر .

المادة ٤ - حق الاشتراك :

(أ) لكل رابطة قانونية قومية كانت او عالمية حق الاشتراك في الرابطة بشرط الا تتعارض اهدافها ونشاطاتها مع اغراض رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية .

(ب) لكل فرد يمارس مهنة ويتولى وظيفة في القضاء (القضاة - وكلاء النيابة - المحامون وغيرهم) وكذلك كل فرد يقوم بدراسه القانون او ممارسته او تدريسه حق الاشتراك في الرابطة .

(ب) تقوم لجنة الحسابات بمراجعة ماليه الرابطة مرة في السنة على الاقل وتقدم للمجلس تقريرا بأعمالها .

المادة ١٢ - موارد الرابطة :

١ - تتكون موارد الرابطة من :

(أ) الاشتراكات السنوية التي يدفعها الاعضاء والتي يقوم المجلس بتحديد قيمتها - ويلتزم الاعضاء بسداد الاشتراك عن السنة التي تقع فيها استقالتهم أو يقع الفصل فيها .

(ب) الإكتسابات واللتح والهبات على اختلاف أنواعها وكذلك حيلة بيع مطبوعات الرابطة وكافة الموارد الأخرى .

٢ - يمثل الرابطة أمين الصندوق بمجرد التوقيع منه أمام كافة الحسابات والمصاريف البريدية .

المادة ١٣ - يجوز بقرار من المجلس يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع أصواته فصل أي عضو من الرابطة مع وجوب توفير الفرصة له قبلًا لعرض البيانات التي يراها في هذا الصدد .

- ويجب أن يكون قرار المجلس في هذا الشأن مسببًا مع وضع محل التنفيذ فورًا ، على أنه يمكن استئناف هذا القرار أمام المؤتمر .

المادة ١٤ - يقوم الرئيس بممثيل الرابطة أمام القضاء وكافة المصالح والإدارات ويقوم بتسليمها في حالة تطلره أحد نواب الرئيس .

المادة ١٥ - يصدر القرار بشأن أي تعديل في النظام الأساسي بأغلبية ثلثي الأصوات .

المادة ١٦ - لا يجوز حل الرابطة إلا بقرار يصدره المؤتمر أو المجلس في هذا الشأن بعد حصوله على أغلبية ثلثي الأصوات ويكون لأعضاء تلك الأغلبية دونه سواهم صلاحية التصريف في أموال الرابطة .

(ج) يتكون المجلس من اعنيشباء المكتب دون الأفراد الذين يقرر المجلس ضمهم إليه ويجوز لكل رابطة أن تمنح عضوا احتياطيًا أو أكثر .

وللمجلس أن يدعو من الجماعات والأفراد الأعضاء في الرابطة لحضور جلساته بصفة استشارية .

(د) يصدر المجلس مكونًا على هذا النحو قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين ، إلا أنه يجب الحصول على موافقة المجلس في اجتماعه التالي على تلك القرارات إذا كان عدد الحاضرين يقل عن نصف أعضائه للمجلس مكونًا على هذا النحو .

المادة ٩ - للمكتب :

(أ) يتكون من الرئيس ونواب الرئيس والمكثري العام والسكرتاريون ولعين الصندوق .

(ب) يتولى المكتب قيادة الرابطة في خادوم نظمها الأساسي ووفقًا للقرارات التي يصدرها كل من المؤتمر والمجلس .

(ج) يتم انتخاب أعضائه للمكتب من المؤتمر ويستطيع المجلس أو للمكتب كل منهما على السواء مل أي فراغ يحدث فيهما يضم أعضاء جدد إليها إلا أنه يجب الحصول على تصديق المجلس في أول اجتماع له على كافة التعيينات الصادرة من المكتب .

المادة ١٥ - السكرتارية :

(أ) تتكون السكرتارية وهي الجهاز التنفيذي للرابطة من السكرتير العام والسكرتاريون ولعين الصندوق .

(ب) يتولى السكرتير العام أو السكرتارية في حالة انقضاءها تنفيذ القرارات التي يصدرها المؤتمر أو المكتب أو السكرتارية بما بين فترات انعقاد المجلس .

المادة ١٧ - لجنة الحسابات :

(أ) عين المجلس لجنة للحسابات مكونة من ثلاث أعضاء أصليين ومن خبيرة أعضاء احتياطيين .

اجتماع
مكتب الرابطة بالفكرة

في الفترة ١٥-١٨ ديسمبر عام ١٩٦٩

مجلس اجتماع

مكتب الرابطة بالقاهرة

في المدة من ١٥-١٨ ديسمبر ١٩٦٩



الحفل الافتتاحي لاجتماع مكتب الرابطة بقاعة اللجنة المركزية للاتحاد
الاشتراكي العربي ١٥ ديسمبر ١٩٦٩

الشكر الى السلطات المصرية وللأستاذ أحمد الخواجة
نقيب المحامين الذي كان لمبادرته الفضل في عقد هذا
الاجتماع بالقاهرة • كما وجه الشكر ايضا الى الشعب
المصري على حسن ضيافته وهو الشعب صاحب الماضي
العريق والذي يكافح اليوم من اجل الدفاع عن
استقلاله وعن سلامة اراضيه وأشار الى مايلذه من
جهد لجعل مصر امة عظيمة •

ثم تكلم الأستاذ أحمد الخواجة نقيب المحامين في
الجمهورية العربية المتحدة مرحبا بأعضاء مكتب
الرابطة في عاصمة البلاد وأشاد بالنشاط الواسع
الذي قادت به الرابطة في الفترة الأخيرة وعندما تحدث
عن الوضع في الشرق الأوسط أوضح أن الأمر
لا يقتصر في تلك القضية على وقوع الظلم الناتج عن
العدوان الذي أدى الى احتلال الأراضي التابعة لبلات

اجتمع مكتب الرابطة بالقاهرة في الفترة من ١٥
الى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بدعوة من نقابة المحامين
بالمهورية العربية المتحدة • ويعد هذا الاجتماع
الاول لعن نوعه الذي يتم عقده ، في أحد البلاد
الافريقية - وقد اضفت نقابة المحامين في ج • ع • م
برعايتها واهتمامها رونقا خاصا على هذا الاجتماع •

بدأت أعمال المكتب بالجلسة العلنية التي عقدت
مساء يوم الاثنين ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بمقر اللجنة
المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي فشهدها عديد من
الشخصيات من رجال القضاء والمحامين واساتذة
الجامعات وقادة الاتحاد الاشتراكي العربي وممثل
وكالات التحرير الافريقية •

افتتح الجلسة البروفيسور بركوت الوزير
البياني واستاذ القانون الدولي بجامعة فرنسا فوجه

فتحت عن الجرائم التي يقرتها الميثاق الاثريالى
ونقض السياسة التمييزية التي تنتهجها الاميرالية
الامريكية من أجل « فتنة الحرب » وهي السياسة
التي ليست سوى لحداد للحرب وانكار حق الشعب
الفيتنامي في ممارسة حقوقه الاساسية . وعندما
أكد أن الشعب الفيتنامي يعتبر باستمرار أن قضاة
جزء لا يتجزأ من كفاح الشعوب ضد الاميرالية . وجه
التحية الى الفدائيين العرب عن الاعمال التي يقومون
بها ضد المتهدي الاسرائيل مؤكدا تضامن الشعب
الفيتنامي مع كافة الشعوب الاضترائية ومع كافة
لبلاد الافريقية والاسيوية وفي أمريكا اللاتينية والعن
تكافح ضد الاميرالية والاستعمار والانستعمار
الجديد .

ثم تكلم السيد/ الدكتور هنريك تولينس رئيس
المحكمة العليا بجمهورية ألمانيا الديمقراطية فأشار
الى أن شعار الرابطة المائت أو الرابطة على السواء
هو « الحق في خلع السلام » موضعاً ينطوي عليه
من الواجبات الملقة على الرابطة من حيث تجميع
التضامن مع كفاح الشعب الفيتنامي ومن حيث
مسألة الشعوب العربية للدفاع عن استقلالها
وحريتها مؤكدا تأييد الحقوقيين في ألمانيا الديمقراطية
لهذا الكفاح وقال انه ما لا شك فيه أن هناك
التأييد وتلك المساندة تمتد ايضا الى الحقوق والمضال
الشرعية للشعب العربي في فلسطين . ثم قال انه
كان من الطبيعي أن تساهم الرابطة في العمل على
اقرار السلام والامن في أوروبا انطلاقاً من الحقائق
للموسبة التي نمتت عن الحرب العالمية الثانية أي
انطلاقاً من الاعتراف بأفة الدول الأوروبية وحدودها

وأعقبه على المنبر الاستاذ شليق الرشيدات أمين عام
الاتحاد المحليين العرب فوجه تحية الاتحاد الى الرابطة
متمنيا لها النجاح في الكفاح الذي تشهده بجانب
الشعوب وضد الاميرالية والاستعمار . وعندها
انتقل الى المشرق الاوراسي بعد أن تكلم عن قضية
الفيتنام . عدد المناورات التي تحيكها الاميرالية في
تلك المنطقة موضعاً الاسباب الحقيقية وراء النزاع
الحالي والمور الذي تلعبه اسرائيل وما تقتره من
الجرائم والمخالفات في الاراضي المحتلة ضد القانون
الدولي والاتفاقيات الدولية فزخم كلته مؤكدا أن كل
من الفيتنام والفرق الاوسط وافريقيا وفلسطين
تكون في حقيقة الامر مساحة واحدة للتضامن التي
تشنه شعوب تلك البلاد ضد الاميرالية والاستعمار
من أجل الدفاع عن حقوقها الاساسية وعن حقوق
الانسان .

وكان آخر المتكلمين الاستاذ خوسيه سانتشيز يغازوس
عضو مجلس نقابة المحامين بفنزويلا فأشيد الى
القضايا الهامة المطروحة على العالم مؤكدا أن التربة

من الدول الاضواء في هيئة الأمم المتحدة . بل يصيح
الظلم صارخاً عندما تنظر الامور من زاوية مصير
الشعب الفلسطيني . وأكد أنه ليس هناك مجال
للمشعب العربي ليختار بين الاستقلال والاحتلال
وبين الحرية والاستعمار وقال انه اسرائيل يامريالها
على عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢
نوفمبر سنة ١٩٤٧ والقرارات الاخرى التي أصدرتها
هيئة الأمم المتحدة بشأن القدس ويشدان حقوق
الشعب الفلسطيني . انما جعلت الوضع يفت في
الحقيقة على حالة الهولاء وانخرا وجه السيد النقيب
بالكلام الى الحاضرين فقال « تأكلوا انما نرغب في
اقامة السلام ونبحث في مسيسيل ذلك من كافة
الوسائل التي تؤدي الى ذلك » .

ثم أعقبه الاستاذ پيو لورومان المحامي بيساريس
وسكرتري عام الرابطة لذكر النقاط العروضة في
جدول أعمال هذا الاجتماع الذي خصص لاجتماع
المؤتمر التاسع للرابطة المزمع عقده في جنسكي في
الفترة من ٥ الى ١٦ يوليو سنة ١٩٧٠ كسما
نصيب ايضا لرحض ومناقشة وتحديد مساهمة
الرابطة في كفاح الشعوب ضد الاميرالية
والاستعمار في الفرق الاوسط وفيتنام وباقي اجزاء
العالم ولا سيما في البلاد الافريقية التي تسكن
شعوبها من أجل استقلالها وكذلك في أمريكا
اللاتينية .

وعندما تكلم السيد/ كلريش رئيس لسمالبحوث
الجندانية والاجتماعية باكاديمية العلوم السوفيتية
أشار بشكل خاص الى المواقف التي اتخذتها الرابطة
والتي عبرت فيها عن تضامنها مع كفاح الشعب
العربي من أجل احترام حقها في الاستقلال والحفاظ
على سلامة اراضيها والتمتع بسيادتها الكاملة إذ لم
تقتصر الرابطة على ادانة العدوان الاسرائيل بل
كانت اول هيئة في العالم تؤكد شرعية المقاومة
الفلسطينية وتكثرا ما طالبت بتطبيق قرارات الأمم
لمتحدة ومجلس الأمن لا سيما بشأن سحب الجيوش
الاسرائيلية من الاراضي المحتلة وبشأن حقوق اللاجئين
الفلسطينيين وفي التمسك بالحق في كافة الحقوق
لمساندة حركات التحرير الوطنية .

وعندما أعقبه على المنبر الاستاذ تاون كونيوزير
العامل سابقاً في جمهورية فيتنام الديمقراطية
وحالياً لمستشار القانوني لوفد فيتنام الديمقراطية
في محادثات باريس الثالثة من أجل السلام في
فيتنام . وجه باسم الحقوقيين في بلاده التحية الى
قادة وحشبه الجمهورية العربية المتحدة والشعوب
العربية وللشعب الفلسطيني بشكل خاص مؤكدا له
تضامن الشعب الفيتنامي القوي والصديق . ثم أوضح
سيادته الجوانب الراضة لكفاح الشعب الفيتنامي

٢ - ميزانية سنة ١٩٧٠ •

٣ - مساهمة الرابطة في كفاح الشعوب ضد
الامبريالية والاستعمار وعلى الاخص في الشرق
الوسط وفي الفيتنام •

٤ - متنوعات •

الحاضرون :

١ - رئيس الرابطة البروفسور بيير كوت وزيبر
سابق واستاذ القانون الدولي بجامعة فرنسا •

٢ - الاستاذ احمد الحواجة نقيب المحامين في
الجمهورية العربية المتحدة ورئيس اتحاد المحامين
العرب وعضو هيئة تحرير مجلة « القانون المعاصر »
ونائب رئيس الرابطة •

٣ - الاستاذ شفيق الرشيدات أمين عام اتحاد
المحامين العرب •

٤ - الدكتور والتر باوز سكرتير عام رابطة
الحقوق الديمقراطية بالمانيا الديمقراطية •

٥ - البروفسور يلتشستكو من اكااديمية العلوم
بالاتحاد السوفييتي •

٦ - السيدة/ سولانج بويليه - ايجام - المحامية
بباريس وعضو سكرتارية الرابطة •

٧ - السيد/ فاسكو كابرال نائب رئيس الرابطة

٨ - الاستاذ هاريس شاندر المحامي بدلهي الجديدة
(الهند) وسكرتير رابطة الحقوق من اجل السلام
في الهند وعضو سكرتارية الرابطة •

٩ - السيد/ كدامدين - رئيس المحكمة العليا
بمغوليا ورئيس رابطة الحقوق في المغوليين • نائب
رئيس الرابطة •

١٠ - الاستاذ نسيم ضاهر المحامي ببيروت وممثل
مكتب الرابطة اللبنانية للحقوق الديمقراطية •

١١ - الاستاذ يوسف درويش المحامي وسكرتير
اداري الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء
والتشريع • عضو سكرتارية الرابطة •

١٢ - الاستاذ يوان فيليب وزير العدل السابق
برومانيا والقاضي بالمحكمة العليا • عضو سكرتارية
الرابطة •

١٣ - الاستاذ هان دجو سام سكرتير عام الرابطة
السكرية للحقوق الديمقراطية • نائب رئيس
الرابطة •

المعمرين هو قرن الكفاح الذي سوف ينتصر على
الاضطهاد والاستغلال وأوضح ما لهذا الكفاح من
جوانب خاصة في أمريكا اللاتينية وقال اننا نبحث
اليوم عن نماذج جديدة وعن حلول جديدة لحل
التناقضات القديمة التي لا تزال تعيش فيها • وفي
النهاية أكد ثقته التامة في مقدرة الرابطة لتفصح
يلها من خلال مؤتمراتها التاسع على الوسائل الكفيلة
فعلا بحلها تعمل في هذا العصر الذي يتقدم القرن
الواحد والمعمرين وذلك بأن تنفج في الجبهة
العامة للشعوب المكافحة من اجل تحريرها الشامل •

هذا وقد تم خلال هذا اليوم الاول افتتاح المعرض
الذي تولى تنظيمه الاستاذ يوسف درويش المحامي
في الجمهورية العربية المتحدة وهو المعرض الذي
أقيم خصيصا لعرض كافة مطبوعات الرابطة ومجلة
القانون المعاصر • كما عرضت فيه مجموعة البلاغات
والبيانات والنشرات التي أصدرتها الرابطة عن البلاد
العربية عموما وعن القضية الفلسطينية بشكل خاص
والصور الفوتوغرافية التي التقطت عن جان التحقيق التي
كانت الرابطة قد لوفدها في الشرق الاوسط أو
الفيتنام •

وفي اعضاء المكتب الى حفلات تكريم نظمت
خصيصا من كل من نقابة المحامين في الجمهورية
العربية المتحدة واتحاد المحامين العرب ونادى القضاة
(حيث حضر المحلل السيد وزير العدل) ورئيس
مجلس الادارة ومهاطف الجيزة •

كما استطاع اعضاء المكتب قضاء يوم كامل في
زيارة لمديرية التحرير فتناولوا الحديث مع مجموعة
من اللاجئين من سيناء والذين جاؤا الى تلك المنطقة
بعد وقوع العدوان في يوليو سنة ١٩٦٧ • فسرود
هؤلاء اللاجئين الظروف التي أحاطت بطردهم من
أراضيهم ومن ديارهم وفربهم بقنايل النشاب والم
وضوف التعذيب التي تعرضوا لها وتركهم دون
حارو او طعام او شراب وأوضح هؤلاء اللاجئين أن
من يلقى منهم على قيد الحياة يقيم الآن في مديرية
التحرير حيث توفر السلطات المصرية لهم حياة
كرمية الى أن تتاح لهم فرصة العودة الى ديارهم •
وقام / تران كونج تونغ فخطب في اللاجئين معبرا
باسم المكتب عن تضامن الرابطة معهم •

جلسات العمل ؟

كانت جلسات العمل كلها في قاعة محاضرات
نقابة المحامين في الجمهورية العربية المتحدة فاشتمل
جدول الاعمال الذي تمت الموافقة عليه من المكتب على
التقاط الآتية : -

١ - إعداد المؤتمر التاسع والجمعية العمومية •



الحفل الافتتاحي لاجتماع مكتب الرابطة بقساعة اللجنة المركزية للاتحاد
الانستراكي العربي ١٥ ديسمبر ١٩٦٩

٢٤ - الاستاذ جو نوردهان - المحامي بياريس .
سكرتير عام الرابطة .

٢٥ - الاستاذ اسطفان اوزمي - عضو رئاسة
اتحاد الحقوقيين السلوفاك .

٢٦ - السيد/ باك دونج تشون - جمهورية
كوريا الديمقراطية الشعبية .

٢٧ - البروفيسور فيكتور باترسون - استاذ
القانون بالاتحاد السوفيتي . عضو سكرتارية
الرابطة .

٢٨ - البروفيسور ارياد براندلر - استاذ
القانون الدولي بجامعة صوفيا . عضو سكرتارية
الرابطة .

٢٩ - الاستاذ رى هي كو عضو مكتب الرابطة
الكورية للحقوقيين الديمقراطيين .

٣٠ - الاستاذ ابراهيم طاهر الفيلبي . وزير سابق
ونقيب المحامين في السودان سابقا .

٣١ - الاستاذ جمال صوراني المحامي ونقيب
محامي فلسطين .

٣٢ - الاستاذ تران كونج تونغ - وزير العدل
سابقا بجمهورية الفيتنام الديمقراطية . وحاليا
المستشار القانوني للوفد الفيتنامي في محادثات
باريس الثلاثية من اجل السلام في الفيتنام . عضو
سكرتارية الرابطة .

٣٣ - البروفيسور يو مشيتارو هيرانو استاذ
القانون الدولي باليابان ونائب رئيس الرابطة .

٣٥ - الاستاذ كازيمير كاكول سكرتير عام
رابطة الحقوقيين البولنديين . عضو سكرتارية
الرابطة .

٣٦ - الاستاذ ي.ي. اريتز رئيس قسم
البحوث الجنائية الاجتماعية باكاديمية العلوم
بالاتحاد السوفيتي . نائب رئيس الرابطة .

٣٧ - الاستاذ محمود علي كاسوري المحامي امام
محكمة اللغز الهاكستانية . عضو سكرتارية
الرابطة .

٣٨ - الاستاذ كيم هيونج كيون - رئيس الرابطة
الكورية للحقوقيين الديمقراطيين .

٣٩ - الاستاذ زيبينيك كيسوتير - نائب رئيس
اتحاد الحقوقيين التشيك .

٤٠ - الاستاذ خافي سانشز فيماريس - عضو
مجلس نقابة المحامين بفنزويلا . عضو سكرتارية
الرابطة .

٤١ - البروفيسور يوشيد ناريتا - استاذ القانون
بجامعات اليابان . عضو سكرتارية الرابطة .

٤٢ - البروفيسور هوجو ناتولي - استاذ القانون
المدني بجامعة بيززا . عضو سكرتارية الرابطة .

٤٣ - الاستاذ حسيب نمر المحامي بليبيا .

لجنة مكونة من السيادة كريشنا منون ودوين ترومان وسكرتير عام الرابطة لتقصى الحقائق في جزيرة أوكيناوا باليابان . كما أوفدت الرابطة ٦ لجان إلى اليونان وثلاثة لجان إلى كندا والمكسيك . ونظمت الرابطة اجتماعا في روما في شهر مايو سنة ١٩٦٩ من إسبانيا واجتماعا في نوفمبر الماضي بإيريس بفنان الفينديام حضره ممثلون من ١٦ بلدا أوروبا وأصدي الرابطة مطبوعات من عدم تقدم جرائم الحرب وعن جرائم الهلاك المبالغة وعن أعمال القبح في البربرال كما وجه العسكري العام الشكر إلى الاستاذ شليو الريشمان من ترجمة تقرير لجنة كيسي الجبائقي في الشرق الأوسط باللغة الانجليزية التي قام بها الاتحاد .

ثم أشار العسكري العام إلى مختلف الاجتماعات العالمية التي اشتركت فيها الرابطة وعلى سبيل المثال الاجتماع العالمي للسلام ببرلين والاجتماع الثاني في هلسنكي ومؤتمر الأمن والحوار الأوروبي في فيينا ومؤتمر الاتحاد العالمي للنقابات في بودابست . ومؤتمر العالمي لحقوق الطفولة ومؤتمر ستوكهولم من أجل الفيتنام والعميد المتقرب لانتشاء دولة جمهورية ألمانيا الديمقراطية والمقاء العالمي للشباب من أيسل فينهام في هلسنكي وذلكه للجلس العالمي للسلام في الخرطوم .

وفي النهاية أكد السكرتير العام على أهمية عقد اجتماع المكتب في القاهرة وهي عاصمة الكفاح من أجل السلام والعمل في الشرق الأوسط وأشار إلى الجهود التي قامت بها الرابطة في ادارة اللجنة القانونية ومؤتمر القاهرة الثاني لنصر الشعب العربية التي عقد في القاهرة في مستهل صيف ١٩٦٩ .

اعمال المؤتمر التاسع

ثم بدأ السكرتير العام في معالجة البقطة الأولى من جدول الأعمال وهي اعداد وتنظيم أعماله المؤتمر التاسع وأشار إلى القرارات التي اتخذت في اجتماع المكتب في لايراي في ليبيا بفنان تنظيم جلسية افتتاحية وأخرى ختامية وكذلك توزيع عمل المؤتمر على أربع لجان من كل من النقاط الأربع وجسدها أصالة . وقال إن غالبية الوثائق الصحفية للعمل (النقاط الاساسية والآراء المطروحة) بشأن النقاط الأربعة المدرجة في جدول الأعمال التي قد تم اعدادها للعمل في جدول الأعمال التي قد تم اعدادها من الروابط التمهية قد وضعت بالتسلسل على الروابط من الروابط المشتركة في الرابطة العامة .

٣٣ - الدكتور هنريك توبلس - رئيس المحكمة العليا بألمانيا الديمقراطية ورئيس رابطة الحقوق الديمقراطيةين بألمانيا الديمقراطية . أمين صندوق الرابطة .

٣٤ - البروفيسور أوشوي - استاذ القبول الدولي بجماعات اليايان .

٣٥ - الاستاذ ايفان نافليكويف الثاني الصيام البلغاري - نائب رئيس الرابطة .

٣٦ - الاستاذ دوان واول المحاسبين بياريس ورئيس تحرير مجلة « القانون المعاصر » .

٣٧ - الاستاذ اوجو وولف (جمهورية المانيا الديمقراطية) .

وقد شهد اجتماعات المكتب معند مناقشته للنقطة الثالثة المدرجة في جدول الأعمال (مساهمة الرابطة في كفاح الشعوب ضد الامبريالية والاستعمار) كل من السادة :-

- الاستاذ اسطفان باصيل وكيل نقابة المحامين في الجمهورية العربية المتحدة .

- الاستاذ فكري اغا .

أمين صندوق نقابة المحامين في الجمهورية العربية المتحدة .

- الاستاذ احمد يحيى .

أمين عام نقابة المحامين في الجمهورية العربية المتحدة .

عندما افتتح الرئيس بيير كوت جلسته العمل الأولى عبر مرة أخرى عن فكره لنقابة المحامين في الجمهورية العربية المتحدة ثم إلى الاستاذ أحمد اغوايه نقيب المحامين كلية رحب فيها باسم المحامين في الجمهورية العربية المتحدة بأعضائه المكتب . واستعرض بعد ذلك الاستاذ جو لورمان الظروف الخاصة التي يجري فيها اعداد المؤتمر التاسع للرابطة معددا في اختصار توجه النشاط الهامة والاساسية التي قامت بها الرابطة منذ آخر اجتماع عقده المكتب حيث تأكد وضع الرابطة باعتبارها من الهيئات الاستشارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة كما تنتخب الرابطة في مجلس هيئة المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع هذا المجلس . كما أصبحت الرابطة تتمتع الآن بالنظام (ب) الاستشاري في اليونسكو . ومن أوجه النشاط التي قامت بها الرابطة في هذه الفترة انها أوفدت



القرارات

٤ - تمت الموافقة على مشروع اللائحة الداخلية للمؤتمر .

٥ - سوف لا يتم تلاوة التقارير المسلة عن النقاط الأربعة على اللجان المختلفة ويكتفى الحضورون المكلفون بتقديمها بعرض ملخص عنها ويتعين على رئيس اللجنة السهر على تنفيذ هذا القرار .

٦ - وتجرى مناقشة التقرير العام عن نشاط الرابطة أمام الجمعية العمومية .

٧ - سوف يقدم بناء على الاقتراح المقدم من الوفد التشيكوسلوفاكي اجتماع رسمي عن أعمال لينين وذلك في هلسنكي بمناسبة عقد المؤتمر وستورج على المشتركين في المؤتمر أعمال لينين بشأن تطور القانون في موضوع الدولة وفي موضوع الاستقلال الوطني . ويجدير بالملاحظة أن الرابطة قد أنجزت الإجراءات اللازمة للمشاركة في المؤتمر الذي سوف تنظمه اليونسكو في هلسنكي عن لينين .

٨ - انتخاب المكتب :

سوف يستعرض المكتب خلال الاجتماع الذي سيقامه في هلسنكي عشية عقد المؤتمر الاقتراحات بشأن الترشيحات مع الأخذ في الاعتبار التكوين الجغرافي الحالي للرابطة والقوى الجديدة التي تبتدل عليها .

ويتم إجراء مناقشات مستفيضه في هذا الموضوع انتهت فيه القرارات التالية :

أ - على الروابط القومية التي أعدت الخطوط الأولية من مختلف نقاط جدول الأعمال أن ترسل التقارير النهائية على هذه الموضوعات إلى السكرتارية ببروكسل في ميعاد أقصاه آخر مارس سنة ١٩٧٠ حتى يتم توجعها إلى اللغتين الفرنسية والانجليزية وتوزعها مع رجاء تلك الروابط ترجمة تلك التقارير إذا أمكن إلى اللغات الأخرى .

وسوف تقبل أيضا كاله التقارير المعدة من الروابط الأخرى للوطنية المشتركة في الرابطة العامة ومن الشخصيات المتخصصة في إحدى النقاط الرئيسية أو إحدى النقاط المتفرعة منها .

ب - سوف يتولى إدارة المؤتمر بهلسنكي أعضاء المكتب الذين سيحضرون المؤتمر ولهم أن يضموا أعضاء آخرين من المؤتمر من اختيارهم . أما قرارات هذه اللجنة القيادية المكونة على هذا النحو فسوف تتولى تطبيقها لجنة محدودة العدد مكونة من رئيس للرابطة والسكرتير العام وأمين الصندوق وتمثل في لجنة الحقوقين الديمقراطيين الفنلندية .

ج - يعين المكتب في اجتماعه يوم ١٤ يوليو بهلسنكي عشية اجتماع المؤتمر يؤسسه اللجان الأربعة .



جانب من حفل الاستقبال الذي أقيم بشارع شيراز لاعضاء مكتب الرابطة مساء ١٥ ديسمبر ١٩٦٩

سنة ١٩٦٩ حتى تستطيع الرابطة السج في أعمالها على نفس الاسس^{١٨}
تمويل المؤثر :

قال أمين الصندوق أنه سبق معالجة حلم المسألة وتمثلت مساهمة كل رابطة وذكر أن ٢٠٪ للقدم من تلك الميزانية قد شطبت حتى الآن^{١٩} وجهه لاهاء حازا الى كافة الروابط القومية للمشاركة لتقوم بمباد ما عليها حتى تستطيع الرابطة اعداد المؤثر ومن للملاح أن الميزانية تتضمن مصروفات غير قابلة للضغط ومعها للمصروفات اللازمة لاهاء التقاسيرين وترجمتها وتوزيعها وكذلك مصروفات استحداث الاماكن والمعدات اللازمة للترجمة البسورية ولغير أعمال المؤثر وجدير بالملاحظة أننا لا نستطيع في الظروف الراهنة النظر في تحمل أية مصاصيريات انتقال ولو جزئيا^{٢٠}

وكرر الدكتور توبلتس الدعوة الى الروابط القومية لتقديم مساهماتها المالية عن المؤثر^{٢١}
القيمتان :

ثم ذكر أمين الصندوق أن الرابطة قامت بفطاط وفسح لصالح القيتامين حيث كانت قد خصصت لهذا النشاط ميزانية خاصة غير أن تلك الميزانية قد استنفدت تماما خلال سنة ١٩٦٨ وقد تمثلت الميزانية العادية للرابطة من سنة ١٩٦٩ كالسبة للمصروفات عن التضامن مع القيتان مع القيتان وطلب أمين الصندوق من كافة الحاضرين أن يطالبوا بمصروفاتهم الى بلادهم كاتروابطهم القومية بيسر كالهوايات لتحويل صندوق خاص للقيتان^{٢٢} مع الادلاء اذا لمكن برأيهم قبل مؤتمر المحققين الذي سوف ينفذ في كندا^{٢٣}

طلبات الاشتراك :

وافق المكتب بالإجماع على طلبات الاشتراك التي قدمتها عدة روابط وجمعيات للمحققين نعمت الموافقة على انضمام كل من :

- نقابة القومية للمحققين (الولايات المتحدة الأمريكية) التي تضم ٣٠٠ عضو^{٢٤}
- نقابة محامي فلسطين
- نقابة محامي السودان
- الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتسريع

- رابطة المحققين في مدينه كويك بكندا .
وقد تأجل النظر في الطلب المقدم من رابطة المحققين يارثريا ووجهت النصيحة للمحققين الإثريين أن يتقدم كل منهم بطلب انضمام شخصي وأخيرا رحب المكتب بطلب « رابطة الحق » المتعاون مع الرابطة العالمية .
هذا وقد دعي لليب السودان للانضمام للمكتب وكذا دعي لليب فلسطين لحضور أعمال دورته الحالية بالتقرير التالي

- قدم الدكتور هنريك توبلتس تقريره عن الحالة المالية بوجوب الروابط القومية والقيام بالتزاماتها المالية التي سبق أن تمهلت بها .
حسابات سنة ١٩٦٩ :

قال أمين الصندوق أنه قد تمت خلال هذه السنة أعمال كثيرة مما أدى الى زيادة المصروفات وطلب من الروابط القومية تسديد اشتراكاتها عن تلك السنة التي يتم سدادها .
ميزانية سنة ١٩٧٠ :

الفرح أمين الصندوق استعمر العزل بميزانية

مساهمة الرابطة في كفاح الشعب الاميرالي والاستعمار

وطالب لمن عام اتحاد المحامين العرب بالاعتراف
بالحقوق الاساسية لشعب فلسطين .

ثم تكلم تقيي محامي فلسطين الاستاذ جميل
صوراني فذكر بعض النقاط التاريخية وأشار الى
المدلوات التي قلمت بها الصهيونية قبل تصريح
« بلغور » كما تكلم عن تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧
والاحداث التي تلت هذا التقسيم .

وفي النهاية تكلم الاستاذ يوسف درويش وأشار
الى المواقف التي اتخذت رابطة المحامين الفلسطينيين
العالية لا سيما القرار الذي اصدره المكتب في ما يابا
في سبتمبر سنة ١٩٦٧ والذي اذان العدوان
الاسرائيلي كما اشار الى القرارات التي اتخذت بعد
ذلك وتكلم عن النتائج التي وصلت اليها لجنة تقصي
الحقائق في الشرق الاوسط وأشار بمساهمة مثل
الرابطة في المؤتمر الثاني لنصرة الشعوب العربية
وقال ان اسرائيل ترفض رغم كل ذلك اعادة السلام
في المنطقة وترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة
وانتهى الى وجوب اتخاذ اجراءات اخرى واقترح
بعض الوسائل التي من شأنها اجبار اسرائيل على
احترام القانون الدولي .

القرار :

وافق المكتب بالإجماع على مشروع قرار في هذا
الشأن .

القيمتان

اجرى الاستاذ تزان كونجيتونج تحليلاً للاوضاع
الحالية في الفيتنام حيث تزايد الحرب وجرأتهما
ضراوة وأشار الى مواقف الرئيس نيكسون الأخيرة
التي تعنى في واقع الامر العزم على امتداد الحرب
تحت شعار « الفيتنام » وأكد على وجوب مضاعفة
التدخلين العنلي وقدم بعض الاقتراحات العملية في
هذا الشأن .

وعندئذ أفاض سكرتير عام الرابطة تكوين لجنة
للبحث في موضوع جريمة اهلاك الحياة وتكلم عن
الاجتماع العالي للمحامين المزمع عقده أيام ٦ و٧
٨ مارس سنة ١٩٧٠ بمدينة تورنتو الإيطالية
(تعقد الاجتماع بعد ذلك في أيام ٢٤ و٢٥ و٢٦
ابريل سنة ١٩٧٠) بمدينة مونتريال بكندا وقال
السكرتير العام ان الرابطة قد أجرت اتصالات في
هذا الشأن باساقائنا الامريكيين وقد وافقت الوفود
من كل من جمهورية الفيتنام الديمقراطية وحكومة

استمع المكتب أولا الى العرض الذي تسلموه
مندوب منظمة تحرير فلسطين والذي اوضح فيه
الظروف الراحلة لكفاح الشعب الفلسطيني في
مواجهه الاميرالي والعدوان الاسرائيلي مؤكدا ان
أحد الاهداف الرئيسيه لهذا الكفاح هو عودة
الفلسطينيين الى اراضيهم وتحقيق لهم في تقرير
المصير على أساس القانون الدولي لا سيما ميثاق الأمم
المتحدة .

ويعد ان وجه الرئيس بيجر ثوت الشكر المندوب
منظمة تحرير فلسطين عن العرض الذي قدمه ويعد
ان اكد له تضامن الرابطة اخذ الكلمة الاستاذ احمد
أخواجه تقيي المحامين في الجمهورية العربية المتحدة
فأشار الى مواقف المحامين العرب بشأن حق الشعب
الفلسطيني في العودة الى دياره وقال ان عدوان سنة
١٩٦٧ قد زاد من خطورة الموقف وينبغي ان ننسى ان
اسرائيل استطاعت ان تضلل الرأي العام العالمي وان
تخلق جزءا منه بعدم وجود القومية العربية كما
استطاعت أيضا ان تضلل بعض الاوساط العربية
للمسا . ان اسرائيل تستند في الواقع الى مبادئ
عنصرية وتطبق سياسة عنصرية عدوانية وعليها الا
تتجاهل حرب سنة ١٩٥٦ واصرار اسرائيل على
رفض تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر
سنة ١٩٤٧ .

ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة قد انضمت
طريق الاشتراكية فان أحد اهداف الحرب التي تشنها
اسرائيل والاميرالية هو القضاء على هذه الحركة في
ان هذه الاعمال يأت بالفشل وتدمر الجمهورية
العربية المتحدة في طريق الاشتراكية وأشار السيد
التقيي الى ما قاله السيد الرئيس جمال عبد الناصر
في هذا الصدد بشأن وجوب وحدة الشعوب العربية
وتلك الوحدة التي من عناصرها جميع القوى التقدمية
وانتهى الى ضرورة كفاح الشعب الفلسطيني وقال ان
هذا الكفاح جزء لا يتجزأ من الثورة العالمية ومن كفاح
كافة الشعوب ضد الاميرالية وأكد وجوب مساندة
للقاومة المسلحة .

ثم أعقبه الاستاذ خليق الرشيدات فاستعرض
اصول القضية الفلسطينية واصرار اسرائيل
والاميرالية على رفض احترام الحقوق الاساسية
لشعب الفلسطيني وقال اننا نعد من الفلسطينيين
يزيد باضطهاد منذ عشرات من السنين قد طرد من
أرضه للبحث في الخبيثات وذلك عسل الرغم من
المدادات التي وجهتها الأمم المتحدة وقراراتها .

القرارات :

١ - تمت الموافقة المبدئية بإيفاد لجنة لتقصي الحقائق في غينيا مع الأخذ في الاعتبار الاسكانيات المتاحة وتنظيم تلك المأمورية »

٢ - توجه رسالة خاصة من اعداد العسكرية الى الشعوب التي تعاني من العنصرية في افريقيا الجنوبية وفي روديسيا وفي ناميبيا »

٣ - تمت الموافقة بالإجماع على قرار بشأن كفاح جنوب المستعمرات البرتغالية »

٤ - سوف تقوم الرابطة فور حصولها على المستندات والوثائق باصدارشرة خاصة عن قضايا المستعمرات البرتغالية »

وكيلو

عبر البروفسور هيراتو عن ارتياحه لايفاد الرابطة لجنة الى اليابان واوكيناوا مكونة من الحادة كريشنا منون وروبير تروديهات والمسكرير العام واكد على احسية قضية اوكيناوا التي لا تزال تحت الاحتلال

الامريكي وحيث تقام فيها الانفصالات العسكرية النووية وقال ان تلك الجزيرة تشكل في الواقع اضعف قاعدة عدوانية ضد بلاد تلك المنطقة من العالم »

وبعد ان تناول بالتحليل القانوني المستفيض ضم اوكيناوا واقميا الى الولايات المتحدة الامريكية وجه البروفسور هيراتو نظر الرابطة الى واجبيها في مضاعفة الجهد من اجل السلام واهادة اوكيناوا الى اليابان فوراً دون شروط وعين من لعله ان تنشيط كافة الروابط القومية يوم ٢٨ ابريل بمناسبة يوم وكيناوا العالمي »

القرار :

بعد تقرير لجنة تقصي الحقائق الذي تمت الموافقة المبدئية عليه اعلانا صادرا من الرابطة بعد صدور هذا التقرير »

الامن الاوروبي

اقترح الاستاذ كايتير على المكتب ان يوافق على مشروع المؤتمرات بشأن الامن الاوروبي كما طالب بان تساهم كافة الروابط القومية تلك المؤتمرات وعلى ان ينضروا عديد من الحقوقيين الاوروبيين .

فيستام الجنوبية الشعبية النووية على الاشتراك في هذا الاجتماع »

القرار :

وافق المكتب بالإجماع على مشروع قرار قسمه الاستاذ تران كونج تيونج »

المستعمرات البرتغالية

استعرض الاستاذ فاسكو كابرال الوضع في المستعمرات البرتغالية وتكلم عن انتصارات الكفاح المسلح في تلك المستعمرات حيث قد تم تحرير مناطق واسعة فقد تحررت تلك اراضي انجولا وتلغاي اراضي غينيا وربع اراضي الموريتاني وتتنوّل حركات التحرير في تلك المناطق سلطة الدولة ومن ذلك ان السلطة في قرى غينياي يد لجنه من خمسة اعضاء مسئولين عن التموين والتعليم والحاله المدنية وقال انه قد تم انشاء الاجهزة القضائية والمحاكم الشعبية الابتدائية والاستئنافية وكذلك صكحات القوانين بطاحه بالقضاء المسكرى »

ثم اشعار الى القضايا التي تواجه تلك الحركات التحررية وهي قضايا البلاد الغلمية لا سيما بشأن سحها في التصرف في ثرواتها الطبيعية وسحها في نزع ملكية الشركات الاستثمارية »

وتكلم عن وسائل الارهاب التقليدية التي يتبعها الاستثمار البرتغالي :

قصف الامائن والبشر بقنايل دم دم . الاشارات بواسطة طائرات الهليكوبتر تخريب المحصولات الزراعية وقتل الواشي . الاعمال الاستفزازية الموجهة ضد البلاد المجاورة (جمهورية غينيا - السنجال) وقال ان كل هذه الاعمال تكون في الواقع جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية فنحن نطالب الرابطة بادانتها »

والهى الاستاذ فاسكو كابرال كلمته فقال : نحن متضامون مع كفاح الشعب الفلسطيني ولقاح نامة الشعوب ضد الامبريالية نحن متضامنون مع اخواننا في ناميبيا وفي زامبيا وفي افريقيا الجنوبية في كفاحهم ضد التفرة العنصرية ومن اجل احترام حقوقهم الاساسية »

وفي النهاية قال مسكرير عام الرابطة ان حزب افريقيا لاستغلال غينيا يدعو الرابطة لايفاد لجنة لتقصي الحقائق في المناطق المحررة فيها »

القرارات :

والق للكتب بالإيجاع على هذا القرار وعلى الاقتراح
للقدم من الأستاذ كاتويشي .

كوتريضا

القرارات :

والق للكتب بالإيجاع على القرار الذي قصلحه
الوفد الكوري والسيد تزان كونج تيونج والوفد
الياباني .

قرارات اخرى :

طالب المكتب بخمسة معاملة الأشخاص المعتقلين
في مخيمات الاعتقال كما طالب بتطبيق اتفاقيات
جنيف لا سيما الاتفاقيات الخاصة بسجنى الحرب
ومتنازل سركات التحرير وطالب ايضا بإعادة النظر
في هذه الاتفاقيات وتكون أكثر اتساعا من الاتفاقيات
الحالية .

لقد الأستاذ منصور على كاتويشي الاقتراح قرار
بشأن الكاميرون تناوله بالتفصيل والبحث كل من
هانوش هسناشيا الذي اعترض عليه والبرفسور
إيهاد براندلي والدكتور توليس والبرفسور هوبو
غالولي . والتهمت المناقشة باقتراح من الأستاذ
منصور على كاتويشي بأن تدرى أولا تبادل في الآراء
بين الحقوقيين اليابانيين والهنود .

وفي نهاية هذه الجلسة (١٧ ديسمبر سنة
١٩٦٦) سلم الأستاذ كاتويشي إلى السيد النقيب
أحمد الحواجة ليسلم لقاءة للمجلس في الجمهورية
العربية المتحدة تمثالا نصفيًا للبنين - فوج النقيب
المسكن اليه :

ولما كان الرئيس بيتر كوت مضطرا إلى الاستغناء
عن عدم توليه الرئاسة لسفره فقد قام بذلك الرئيس
هنريك توليتس فاشاد بالرئيس بيتر كوت وشاكره
في ذلك كل من النقيب الأستاذ أحمد الحواجة
والبرفسور براندلي .

ثم أعطيت الكلمة إلى الأستاذ يوان فيليب الذي
عرض موقف الحقوقيين في جمهورية رومانيا
الاقتصادية بشأن القضايا التي طرحت على المكتب
واختلت بشأنها القرارات المناسبة وقال :

إن الحقوقيين الرومانيين يسترشدون بالمبادئ
التي تقيم عليها رومانيا علاقاتها بالدول الأخرى إلى
الاحترام الدقيق للسيادة والاستقلال الوطني
والمساواة في الحقوق وعدم التدخل في الشؤون
الداخلية وتبادل الزيارات وفق الشعوب في تقرير
مصيرها وفقا لمصالحها وأمنها وتطو في هذا الشأن

أهمية خاصة للتعاون الدولي لمساندة الميلاد النامية
من أجل رفع مستواها الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي
ومن اقتضيا الهامة في هذا الصدد قضية تنمية
الاستعمار نهائيا وتصفيه الشكل الجديد لاخصاع
الشعوب وهو الاستثمار الجديد ونحن نؤكد لفضالنا
الكامل مع الشعوب التي تكافح من أجل الحرية كسلا
تدين بقوة سياسة العنصرية .

نحن مع إزالة القوة والوسائل المبينة عليها في
ميدان الحياة الحالية فالقانون الدولي يقدم المبادئ
التي يشيد عليها كل من السلام والأمن . إن القانون
الدولي يحيد العمل السياسي ويضع المستعمال القوة
وهو بذلك يولي أصابع السلام والخير للذين من
شأنها إذا جاز استعمالها بعنفة ضئيل على كافة
اشدلى .

لقد اتضح تزايد وسائل القوة موضوع . إن دول
التدخل لا تسعى في القيام أمام مذبحة الشعب
الغنيمة الضاربة في الدواغ عن حقوقه وفي احتجاز
طريق نمو وإلحاق هذا الطريق في حربه كانه .

يجب على الجيوش لا بكيسه ر تنسحب من
الغيتنام . لقد قدم شعب رومانيا وسبقه معاندته
الكاملة للشعب الميشاني في قفاحه الجاد من أجل
الدفاع عن استقلال بلاده وخيريتها .

كما أن رومانيا قد أهلت باستمرار ولقوها طرد
الاعمال العسكرية في الشرق الأدنى وهي تعتقد في
إيمان بوجود إجراء تسوية الخلاف وفقا للمصالح
والحقوق الشرعية لكافة شعوب تلك المنطقة . إن
بلادنا توافق تماما على تسوية الخلاف وفقا لأروح
قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٦٧ والذي يقوم أساسا معقولا لتسوية الوضع
في هذه المنطقة ونرى طبقا لهذا القرار أن من واجب
إسرائيل أن تسحب جيوشها من الأراضي المحتلة
وأن تكف النظر عن كافة ادعاءاتها بشأن ضم
الأراضي . ونرى في ذات الوقت أنه يجب ضمان
سلامة حدود ولأن تلك المنطقة . ونرى أنه يجب في
نفس الوقت حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين
تأسيسا على قرارات الجمعية العمومية ومجلس الأمن
مع الأخذ في الاعتبار مصالحهم وحقوقهم الشرعية .

ولذلك فإن الحقوقيين الرومانيين يساندون لصا
سبق أن صاغوا الإجماعات السابقة التي مقبلها
كل من المكتب والسكرتارية مساهمة من الرابطة
في الوصول إلى تسوية هذا النزاع . ويرى الحقوقيون
الرومانيون أن من واجبنا مضافة جهود كافة
المنظمات التقدمية في العالم أجمع من أجل اقراء
السلام العادل والدائم في تلك المنطقة .





اعضاء مكتب الرابطة والمحامين في منزل نقابة المحامين بالقاهرة

في كافة انحاء العالم • ولذلك جئت الى هنا لآخاليكم بمساندة وتدعيم العلاقات بين كافة الشعوب ويمثني الشكر بوجه خاص الى زملائي في الجمهورية العربية المتحدة الذين يسروا لنا القيام بعملنا •

ثم تكلم الاستاذ شفيق الرشيدات لوجه التهنئة للمكتب عن الاعمال التي قام بها والتي تشمل في الواقع مثلاً حياً للكفاح ضد الامبريالية والاستعمار وغير من اعتقاده الشخصي بأن نقابات عربية أخرى بالإضافة الى نقابة السودان ونقابة فلسطين سوف تنضم للرابطة ثم أكدت كل من السيدة سولانج بوليه أمام السادة بلتشكو وهاريس شانفرا وهوجو ناتولي موافقتهم على القرارات التي اتخذها المكتب •

وفي النهاية عبر الرئيس هنريك توبلتس عن شكر المكتب لنقابة المحامين في الجمهورية العربية المتحدة للدعابة الخاصة التي اصبحت على اجتماعه ولامكانيات العمل التي وضعتها تحت تصرفه • وأعلن انتهاء دورة المكتب •

وقور انتهاء أعمال المكتب عقد مؤتمر صحفي من ممثل الصحف الكبرى والتليفزيون عرضت فيه النتائج التي وصل اليها المكتب •

وجدير باللاحظة أن كل من الصحافة والاذاعة والتليفزيون قسوا علينا من المعلومات والتعليقات على أعمال المكتب خلال انعقادهم ومن ذلك أن جريدة الاهرام نشرت حديثاً لكل من الرئيس والسفتر في العام •

ثم تكلم الاستاذ كيم هيونج كوميد رئيس رابطة الحقوقيين الكورية وأشار الى وحشية الحرب التي تشنها الامبريالية الأمريكية ضد الفيتنام ولاوس وأوضح الاخطار التي تهدد السلام والأمن من المناورات العدوانية للامبريالية الأمريكية • وبعد أن عدد مختلف أوجه الكفاح الذي يشهده الشعب الفلسطيني ثم أشار بشكل خاص الى الوضع في كوريا الجنوبية وأفاد أنه يوجد بها أكثر من ١٥٠ قاعدة عسكرية وقال ان هذا البلد عبارة عن قسطنطين كبير يسوده الجوع والبؤس وتزداد فيه الأعمال البشعة ضد كل من يكافح من أجل التحرر الوطني •

ثم ألقاه الاستاذ خوس سانشين فيسارس فاشار الى خطورة الحالة العامة في أمريكا اللاتينية حيث بها عديد من الحكومات التي تمثل للمصالح الامبريالية وأكد أن الحكومات التي على هذا الوضع لا تحترم حقوق الانسان ولا السيادة الوطنية كما تخشى باستمرار وقوع انقلابات عسكرية تهدف الى فرض السيادة الداخلية والخارجية التي تخضع للامبريالية وتزداد الحالة خطورة نتيجة انقسام القوى التقدمية والثورية والتي من شأنها إعادة الآمال في الانتصار القريب للقوى التقدمية في أمريكا اللاتينية •

ونرى من ناحية أخرى ان اشتداد استغلال الامبريالية الأمريكية يساعد على تنمية القوى التي سوف تقض حدا لهذا الاستغلال وعلى سبيل المثال البيرو والأرجنتين وفنزويلا والبرازيل وكولومبيا • أن هذا الكفاح يستلزم مساندة الحقوقيين والشعوب

بعض الكلمات التي القيت

في

اجتماع مكتب الرابطة بالقاهرة



فلسطين: العهد الرابع

نقيب العامية - م. ع. ع.

ضيولنا الاثمة

زملاني اغصنا المانة العلة لراصة اخوفين
الديمقراطيين العالمة

بكل ما تملك لعل الصراع ان يبقى لها ما استمرات
الحصول عليه من ثروات الامة العربية ، فضلا عن
الشعوب المستعبدة في كل مكان .

وليس الامر مع هذا وذلك ظلما وقع الكلد الحرب
فصعب ، وترتب عليه احتلال اجزاء كثيرة من دول
ثلاث اعضاء في منظمة الامم المتحدة ، بل سسوف
تستيتون الظلم غايه الظلم ، في امر التسعيب
الفلسطيني ذاته الذي عرذ من ارضهه ليف
وعشرين عاما ، واقام في اقيام ، على حدود وطنه
او فيما كان باقي له من هذا الوطن ، يعين عسل
للعونات التي يلقاها من وكالة غوث اللاجئين وغيرها
وارده وماله ووطنه على مرأى العين من تلك اقيام
يستيعها للكتون وينعون بها .

ان المعلمين في الجمهورية العربية المتحدة يستعملون
اذ يستقبلونكم ، وهم علمون بالاهداف العظيمة ،
التي انشئت من اجلها رابطتنا ، عملا جادا ودوبا ،
يتمنى الراد السلام وتنمية التعاون الدولي . ونفسا لا
لا بكل مستهدفا تحقيق الاستقلال للشعوب فاطبة
وطاومة ومحاربة كافة القيود التي تمس هذا
الاستقلال في التشريع والتطبيق . الى جانب اهداف
اخرى عظيمة في سبيل الراد حقوق الانسان
والدفاع عنها وتنميتها .

وانا كان لديكم جدول اعمال ، عليكم دراسته ،
وانتم تستمدون لذلك المؤتمر التاسع لراصة الحقوقين
الديمقراطيين العالمة ، فقد اضيفتم علينا فرقين :

اولهما : هو عقد هذا الاجتماع في القاهرة .
التي سعت بكم اليوم لتعلموا المؤتمر على عقد في
هلسنكي في صف هذا العام الذي سوف تطلع شمسه
بعد ايام قلائل ، فان نقابة المعلمين بالقاهرة تحريصة
على ان يعقد مؤتمرهم التالي في القاهرة نفسها ،
لوعلى الاقل ان تسعوب طاقاكنم جميعا ، من اجل
مؤتمر عالمي ، يضم كل الهيئات العالمة العاملة في
ميدان القانون .

والثاني : انكم وانتم تفصون قضية الشرق
الاوسط في صدر جدول اعمالكم ، سسوف ترون
باعينكم ، ما راه زملاكم الذين لوفدتوهم لتحقيق
الجرائم الصبوية ، في التفرق الاوسط .

ومع تقديري لكل ما ورد في هذا التقرير وانعجابي
بالحق الواضح فيه ، واعتزائي بجهد الزميلين جول
شوبيه ولرانتسكو فابري ، فاتكم سسوف ترون
باعينكم صورة اشد ظلمة ، وتركه الظلم قائما قد
يجر العالم كله الى هاوية لا خلاص منها ، لان اصابع
الاستعمار على الطرف الاخر من جبهة القتال تقديها

وانتم يا رجال القانون مشاركون وطلد لاولئك
الذين شرعوا نظم الحضارة لوانيتها على المصعبين
الوطني والدولي ، وتعلمون في اعطال القانون ، ما هو
حق المعتنى عليه في الدفاع عن نفسه وعن ماله
كما تعلمون ما التي تعارضت عليه اللوانين الدولية
لقاطبة ، وما الذي لورته من حقوق كل شعب يستباح
وطنه وتهدد حرته ، ويحال بينه وبين العودة الى
موطنه .

انكم بغير شك ، سوف تظفون المقاومة للسلطة
للتشعب الفلسطيني في موضعها الصحيح ، حقا
مشروعا للفلسطينيين ، بل اني على يقين ، بعد ان
قرأت كتاب الوثائق الذي اعدتوهم في شان هذه
القضية انكم سوف تستظهرون الامور الآتية :

اولا - ان يلقو حين وعد روتشيلد ، بالاعطال
قومي لليهود في فلسطين لم يكن يملك مثل هذا
التقرير لان فلسطين لم تكن حينذاك جزءا من
بريطانيا ، بل كانت في ذلك التاريخ احدي الولايات
العربية التي ولدت تحت الاستعمار العثماني .

ثانيا - انه لم يثبت في التاريخ ان اشخاصا
من سكان فلسطين قد ترقوها ان اكرموا على تركها
لانهم يديون باليهودية .

من بسط نفوذ أقوى وبسط أشد تصنت بحركات التحرر التي تتوج بها الأرض العربية .

ولكن الشعب العربي لم يستسلم ، ولم يلق ، ولن يستسلم ولن يلقى ، فليس هناك خيار بين الاستقلال والاحتلال أو بين الحرية والعبودية .

ولئن كان العدو قد أسكرته نفوة النصر العسكري وظل متشبها بما احتله من أرض ورفض تنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بشأن انسحابه إلى حدود سنة القتال وإلى قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، فيما يتعلق بالقدس ، كما رفض من بينها عديد القرارات التي تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني في العودة إلى بلاده ، فإنه يضمن لنا الخيار الصعب ، ولنا أسالكم ما الذي تفعلونه إذا وقعت أراضيكم تحت الاحتلال ؟

تقوا أننا نقصد السلام ونسعى إليه ، فلم نخرج من أرضنا لنحارب على أرض أخرى ، بل أتى المستعمرون إلى أرضنا تحت دعوى باطلة وطردوا شعبا من دياره ، وهم لا يفلتون بل يتوسعون .

ولن يظل امر فلسطين أو غيرها قادرا لتلاصق به قوى الاستعمار بل أن الأرض العربية هي ملك لأصحابها وإن عز عليهم أن يحرقوها طبقا لقواعد العدل السلي ، فإن العدل حينذاك هو أن يندلجهم من أجل التحرير .

وبعضكم إن لم تكونوا جميعا من شعوب حرة مرارة الملاق في كاس الحرب العالمية الثانية ، يوم احتلت جحافل الغازية أرضكم ولم تجسد معها إلا المقاومة الباسلة التي خاضتها شعوبكم ، ودفعتم فيها أمدح ثمن هرقته البشرية في تاريخها ، حتى أنهيت دعوى الغازية والغاشية . وهذا الذي قاومتموه ، هو ذاته الذي يجري على أرضنا ، عنصرية تنفي التمييز قذها وتمولها القوى التي سخرتها لتستفيد منها ، متناهي أن الهدف الذي يتلاقى عليه من سخر نفسه ومن سخر غيره ، لا يمكن أن يعيش لأنه ضد طبائع الأشياء ، ومناخ حركة التاريخ .

وتنح لا تغرد بهذا الوضع الساذ ، بل تتنازكا فيه شعوب أخرى إخوان لنا في افريقيا ، في جنوبها في روديسيا ، في انجولا وموزامبيق ، وغسبرهم وتمايه شعوب أخرى في أمريكا اللاتينية .

أما آسيا ، فقد أضحي فيها الصراع وأصبح نموذجاً قريدا يدين الاستعمار ويعمقه ، وعلى ذلك تلك الحرب الظالمة التي يشنها الاستعمار الأمريكي وحلفاؤه على أرض فينتام شمالها وجنوبها

نابا - وإن نزول رسالات السماء واليهوديين بينه في هذه البقعة من الأرض لا يبيع ولا يجيز لكل من يدين باليهودية ، أن يزعم حقا على الأرض لأن الجنسية تستمد أصولها القانوني من عوامل ليس الدين واحدا منها بل أن التاريخ نفسه . يجب ، الشعب الوثني الذي كان يسكن هذه المنطقة من الأرض قديما ، هو ذات الشعب الذي لمن باليهودية وهو ذات الشعب الذي أمنت غالبية المسيحية ، ثم ذات الشعب الذي أمنت غالبية بالاسلام ، وتبقى القلة والكثرة تميزان بما في دعه ولعن وسلام .

وأصبحت من القواعد المقررة بل والمقتنة إلا اكراه في الدين وإن لكل أن يعبد الله على الدين الذي يراه وهكذا للمسلم والمسيحي واليهودي مما ، فلذا كان غيرهم قد آمن بدين من هذه الأديان ، خارج حدود هذه البلاد ، فليس له أن ينحى حقاً في جنسيتها ، أو في إقامتها فيها أو في إقامتها وطن عنصري داخلها .

وحله الدعوى الباطلة لم تعد خطرا يتهدد الأمة العربية وحدها ، بل لمتد ليتسبط على دول كثيرة .

وأؤكد لكم مخلصا ، أن الذي يجري على أرضنا ، لم يكن ولن يكون صراحا دينيا ، بل أنه منذ قام ، صراع طبيعي شبيه بين القوى الوطنية التي استهدفت التحرر من الاستعمار ، وبين الاستعمار ذاته .

فلما بدأت نسات التقدم تقلى حركات التحرير وتمتق نضالها ، أدركت شعوب أمنا في جميع أقطارها أن استمرار حريتها رهين بتوسعة قواعد الحرية ، رهين بوضع أدوات الإنتاج في أيدي الشعوب بدلا من قوى الاحتكار المرتبطة بالاستعمار والمتحالفة معه ، فلزاد الصراع بينهما اشتعالا .

والحال أن أمامنا واضحا ، يوم قامت حكومة مصر بتأميم شركة قناة السويس ، وهو حق لها على مرفق من مرافقها ، كانت حكومة إسرائيل وجيش إسرائيل هي الأداة التي استعملها الاستعمار لتكوين رأس الحربة لتهدم جيوشه التي حاولت بالظلم والظفر أن تحتل بلادنا من جديد . لتعيد مراقفها وثرواتها إلى مناطق نفوذ المستعمرين . فلما تمكنت القوى الوطنية في مصر ، بقيادة الزعيم المناضل جمال عبد الناصر من تحقيق انتصار على قوى الغزو والسيطرة ، علت في الوطن العربي كله صيحات التحرير ، فنشبد خلاص الأرض العربية كلها من الاستعمار وقواعده ونفوذها ، واستطاعت مؤامرات الاستعمار متحيزة الفرصة لواد حركات التحرر والتقدم ، إلى أن تمكنت لاسرائيل من احتلال أجزاء كبيرة من الوطن العربي في سنة ١٩٦٧ . لعل ذلك أن يمكن القوى الامبريالية



نقيب الطلاب بالجمهورية العربية للتخصصية في استقبال
وليس وأعضاء مكتب الرابطة فيكتبة بنابر نقابة المحامين

والسلام والحرة ، ؟ ينقصان ؟ فلا يمكن ان
يتحقق السلام في ظل الاحتلال .

شيوفا الإزرا

زملائي أعضاء الامانة الصحابة لرابطة الحقوليين
الديمقراطيين العالية .

ان العسكانيين في الجمهورية العربية المتحدة ؟
يسمعون ان يستقبلوكم ؟ وهم عليهم بالاهداف
الطمية ، التي انتشنت من اجلها رابقتنا ، عملا جادا
ودلوبا ، ينبغي الراي السلام وتنمية التعاون الكوني
وتشالا لا يكل مستهلنا لتحقيق الاستقلال للشعوب
قائمة وملاوة ومحاربة كالة القبود .

فلم يكلمهم تفنيت كل شعب ال شعبيين ووطنين
الما فعلوا في كوريا ، بل يريدون ان يلبسوا
ما لجمعت الشعوب في استغلاسه من قبضتهم .

ولهذا استمر العدوان على فيتنام الديمقراطية
وعلى جمهورية كوريا ، وسوف ينتصر الشعبان
الفيتنامي والكوري ، وسوف يتوحد الوطن لكل
منهما . وسوف ينتصر الشعب الفلسطيني بكل
الرائد ، لتنتهي تلك المأساة التي يخوضها الاستعمار
في العالم .

ولا أخالكم تختلفون معي ، في ان التصد الحقيقي
من كل تجمع لتحشد فيه ، هو ان يبحث عن رفاهية
البشرية كلها وسعادة الانسان في كل مكان . حين
يكبح عن سلامته ، عن خلقه ، عن رفاهيته .



الخطبة الهادية للشيخ محمد باقر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

السيد الرئيس

عزيزي النقيب الحواجة

لعلاني الاعز

استحوذ لي قبل كل شيء أن أقل اليكم ، الى الصديق العزيز والزميل الحواجة الى أصغافنا في الجمهورية العربية المتحدة ، أطيب تحيات القانونيين في جمهورية ألمانيا الديمقراطية .

وفي نفس الوقت ، أود أن أعبر عن مدى السرور الذي أشعر به عندما أرى العلاقات الطيبة التي تمت بين بلدينا .

إن هذه العلاقات قائمة على تضامنا المشترك ضد الامبريالية والاستعمار الجديد ، وعلى جهودنا من أجل إقامة نظم اجتماعية وقانونية تقدمية في بلدينا .

إننا سمعنا للغاية ، لأن دعوتكم الموجهة الى رابطة الحقوق الديمقراطية العالمية ، قد منحتنا الفرصة للتعرف على بلدكم الجميل وشعبه الحضياف .

إن مكتب منظمنا تواجه مهام عامة .

إننا نشعر بالتقدير والذى لا زال ملائنا لنشاط رابطة الحقوق الديمقراطية في ألمانيا مو

« لنكون في خدمة السلام »

وفي ملنا المعاصر ، يصبح من الضروري أكثر فأكثر أن يرتقى القانونيون الديمقراطيون الى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهم .

وبالاشتراك مع جميع دعاة التقدم ، علينا أن أن ندم تضامنا مع الشعب الفيتنامي الذي يناضل ضد المحتلين الأمريكيين ويجب أن نتوصل الى وضع حد للعدوان الاجرامي ، وإلى سحق قوات العدوان كليه من على الارض الفيتنامية حتى يتمكن الشعب الفيتنامي أخيرا من تقرير مصيره .

ونحن الحقوق الديمقراطيون ، إذ أحطنا علما بمبادئ « سون مي » و « دالونج او » ، تكلم

بمحاكمة المسئولين عن هذه الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد سكان فيتنام .

أيها الاصدقاء ، نحن هنا في بلد ، يقوم بقيادة رئيسه جمال عبد الناصر ، بتأدية مهمة عامة في النضال ضد المحتل الاسرائيلي ولاحترام حق تقرير المصير للشعوب العربية .

إن رابطة الحقوق الديمقراطية العالمية ، يجب عليها من الزوايا القانونية ، أن تسهم في وضع حد للعدوان ولإزالة آثاره بالتطبيق الحازم لقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢/١١/٦٧ .

إن الحقوق في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وهو ما حرص على تأكيده لأصغافنا في الجمهورية العربية المتحدة ، يؤيدون كلاً الشعب العربي ، في كل أبعاده ، من أجل استقلالها الوطني ، ومن أجل سيادتها وحريتها . إن هذا التأييد يشمل أيضا مشكلة الحقوق والمصالح المشروعة للشعب العربي الفلسطيني .

وأخيرا ، أحب أن أشير الى أن صيانة السلام يتطلب أن يضمن في أوروبا قيام نظام من العلاقات السلمية والأمن العام أن نقطة البدء لا يمكن أن تكون سوى نتائج الحرب العالمية الثانية والحقائق التي تولدت عنها ، ومن ثم الاعتراف بجميع الدول الأوروبية وحدودها .

وبلنا كانت المسائل القانونية تلعب دورا هاما في حل هذه المهام ، فإن رابطة الحقوق الديمقراطيون العالمية يجب أن تسهم في إقامة نظام سلام واحد في أوروبا .

إن المشاكل التي عرضتها مستشفى ضمن المشاكل العالمية المعقدة الأخرى ، مكانا مرموقا في اجتماع مكتبنا وفي المؤتمر التاسع لرابطة الحقوق الديمقراطيون العالمية والتي على يقين من أن مناقشتنا ستساعد على حلها .

وأشكركم أيها السادة على حسن استماعكم .

ALLOCUTION DU DR HEINRICH
TOEPLITZ, PRESIDENT DE
L'ASSOCIATION DES JURISTES
DEMOCRATES DE LA R.D.A.

Monsieur le Président,
Cher Bâtonnier Al Khawaga,
Chers collègues,

Je me permets tout d'abord de transmettre à vous, chers amis et collègue Al-Khawaga, et à nos amis de la République Arabe Unie, les meilleures salutations des juristes de la R.D.A.

En même temps, je voudrais vous exprimer quelle joie j'éprouve en voyant les bonnes relations qui se sont développées entre nos deux Etats.

Ces relations se basent sur notre lutte commune contre l'impérialisme et le néo-colonialisme, et sur nos efforts dans la mise en oeuvre de régimes sociaux et juridiques progressistes dans nos pays.

Nous sommes très heureux que votre invitation à l'A.I.J.D. nous a donné la possibilité de faire la connaissance de votre beau pays et de son peuple hospitalier.

Le Bureau de notre Organisation se trouve en face de tâches importantes.

Le mot d'ordre traditionnel mais toujours actuel de l'activité de l'A.I.J.D. c'est,

"Le droit au service de la paix".

Et dans ce monde contemporain, il devient de plus en plus nécessaire que les juristes démocrates soient à la hauteur de la responsabilité qui leur incombe.

En commun avec tous les hommes du progrès, nous devons renforcer notre solidarité avec le peuple vietnamien qui lutte contre les agresseurs des Etats Unis et nous devons arriver à ce qu'il soit mis fin à l'agression criminelle, que les forces d'agression soient totalement retirées du territoire vietnamien pour que le peuple vietnamien puisse enfin décider lui-même de son sort.

Nous juristes démocrates, en apprenant les massacres de Son My et de Ba Long An, exigeons la mise en justice des responsables des crimes affreux perpétrés contre la population du Vietnam.

Chers amis ; Nous nous trouvons ici dans un pays qui, sous la direction de son président Gamal Abdel Nasser, accomplit une mission importante dans la lutte contre l'agresseur israélien et pour le respect du droit d'autodétermination des peuples arabes.

L'A.I.J.D. doit, sous des aspects juridiques, donner son apport pour qu'il soit mis fin à l'agression et que ses conséquences soient surmontées par l'application stricte de la résolution du Conseil de Sécurité de l'O.N.U. du 22 Novembre 1967.

Les juristes de la R.D.A. soutiennent, et je tiens à en assurer nos amis de la R.A.U., dans toute son envergure de la lutte des peuples arabes pour leur indépendance nationale, pour leur souveraineté et pour leur liberté. Cet appui concerne aussi le problème des droits et intérêts légitimes du peuple arabe de Palestine.

Enfin, je voudrais indiquer que la sauvegarde de la paix exige de garantir en Europe un système de relations pacifiques et de la sécurité générale. Le point de départ ne peut être que les résultats de la IIe guerre mondiale et les réalités qui s'en suivaient, voir la reconnaissance de tous les Etats européens et de leurs frontières.

Comme les questions du droit jouent un rôle important dans la solution de ses tâches, l'A.I.J.D. se devait d'apporter sa contribution pour aider à installer un ordre de paix et de sécurité en Europe.

Les questions que je viens d'exposer occuperont parmi les nombreux problèmes de ce monde, une place éminente à notre réunion du Bureau et au IXe Congrès de l'A.I.J.D. Et je suis convaincu que nos délégués aideront à les résoudre.

Je vous remercie de votre attention.

أحيى السلام والحرية والديمقراطية

السيد الرئيس

أيها الأصلاء

الإنسانية وحقوق الشعوب : لم تجد حتى الآن في أحداث قتلهم الدامية والمتهمة ولا في الاعتداءات والاستغزالات الأمريكية ضد كوريا ولاوس وكمبوديا والصين ، ما يناقض الميثاق والقانون الدولي أو ما يمس الأمن والسلام الدوليين .

وفي جنوب إفريقيا وروديسيا وموزمبيق والجزائر وغيرها من المستعمرات البرتغالية والأوروبية ، لا يزال المنصريون الغزاة يكرهون على شعوب هذه المناطق حتى مجرد السائيتيم . ويمامولوم بأسوا من محاملة الرقيق . كل هذا في ظل الأمم المتحدة أيضا وفي عهد الحرية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير .

وفي فلسطين حيث القتل شعب من أرضه ٤ وهدمت كل حقوقه ، وطرد من وطنه ، وحكم عليه بسياسة القتل والجور والحرمان ، لينتج هذا الصهيونية الغربية في ماله وحقوقه وبيوته . ولا يزال الأمم المتحدة تدرس منذ عام ١٩٤٨ قضية ، ولا يزال هو يعطى كغذاء لقراءها لعام ١٩٤٩ يهودية إلى دياره ولا تزال إسرائيل التي خلفتها الأمم المتحدة على حساب هذا الشعب وفي أرضه ، تحارب بيناها الولايات المتحدة عودته ، وترفض مجرد الاعتراضات بآية حقوق الإنسانية أو وطنية أو دولية له في وطنه أو حتى في ممتلكاته الخاصة .

وفي الشرق الأوسط أيها الأخوة ، لم تكف الامبريالية الانجلو أمريكية بفرض إسرائيل بالعدوان في قلب المنطقة العربية ، وعلى حساب حقوق مليوني لاجئ فلسطيني معرّض ، وفي مداهم وجزائهم وبيوتهم منذ عام ١٩٤٨ ، بل أنها وقفت وتكف بكل صراحة وتحت حلف العبدان الصهيوني الامبريالي على الدول العربية ، وسأبذلهم وقصصه تخطيطا وتخطيطا تمويلا واجتهاد واستبدادا ، ضاربة عرش الجائدين بالأمم المتحدة وميثاقها وقوانينها . ومعركة للسلام العالمي ومسؤولياتها الدولية والرأي العام العالمي ومعاهدة علنا ضد بسمكة التجرد العنصرية ، وتوليد الاستسلام عليها تحت سحر شعارات السلام المشعوذة ، وبأية بكل الوسائل إلى تحرير إسرائيل

يسعدني باسم اتحاد المحامين العرب ونيابة عن قوى الحق والحرية والسلام في منطقة الشرق الأوسط العربية ، أن أرحب بكم وأحيى اجتماعكم العظيم في القاهرة - راجيا لكم طيب الإقامة بيننا ، ومتنبيا لرابطتنا المناهضة للنجاح في تحقيق رسالتنا الإنسانية الشريفة ، والنصر في كفاحنا العادل إلى جانب لشال الشعوب وعهد الاستثمار والامبريالية

أيها الأخوة

إن اجتماعنا هذا يعتقد في وقت بلغت فيه الاتفاكات والتحديات والتشويبات لتفضية الحرية وأحكام القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان والشعوب ، أشجع صورها وأخطر مراحلها . ويبلغ فيه كفاح الشعوب ضد قوى الاستعمار والامبريالية والمنصرية والصهيونية ، أدق الظروف التاريخية وأصعب المراحل الإنسانية ، حتى أصبحت قضية الحق والحرية والسلام ، تلف اليوم كل مفرق الطرق وأمام الاختيار الصعب والمخيف . لا بالنسبة للحقوقيين فحسب ، وإنما في العالم أجمع وبالنسبة لكل انسان عادل حر الفير .

إن الكثير من الشعوب أيها الأخوة ، تعرض الآن يوحشية وبشكل ساحق لحرية الهجة الاستعمارية اللياقسة ، التي تزعمها وتدعمها الولايات المتحدة الأمريكية ، ضد حريات الشعوب وغصب حقوقها الأساسية في الاستقلال والتقدم وتقرير المصير . تحت سمح الأمم المتحدة وبصرها ، وفي عهد القانون الدولي وحقوق الإنسان .

ففي فيتنام لا يزال الامبرياليون الأمريكيون ياضين في قتل الإنسانية واغتصاب الحياة وانتهاك الحقوق وكل المبادئ والقيم الاخلاقية والقانونية والدولية ، تحت واية الأمن الدولي الزائفة ، وباسم شعارات حقوق الشعوب المظلومة - والأمم المتحدة الامينة على أحكام الميثاق والقانون ، وحلوسية

سيادة الحق ، حق الإنسان الطبيعي في الحياة والحرية والكرامة على أرضه وفي وطنه . . . وحق الشعوب في الاساس في الاستقلال والسيادة والتقدم وتقرير المصير . . . وحقهم جميعا في النضال المسلح وفي السلم ، من أجل سيادة هذه الحقوق واحترامها . . . وفي سبيل الدفاع ضد أي انتهاك لها أو عدوانا عليها .

إننا نؤيد إلى أقصى الحدود كفاح الشعوب التي تتنازع للمشروع ضد العدوان الأمريكي القاسم . . . وتتضمن ولا تحفظ مع أهدافه العادلة في التصور والتقدم والوحدة وتقرير المصير . . . ونطالب بقوة بمسحي كل القوات والفرق الأجنبية من فيتنام الجنوبية بدون شروط . . . ونعني بكل اعتزاز فداء استقلالي من أجل فيتنام . . . ونؤكد أن برنامج جبهة التحرير الفيتنامية الثورية لأوقته ، هو الاساس الصحيح للاحلال السلام العادل في فيتنام . . . ونشجع بشدة محاولات الرئيس الأمريكي نيكسون بمحاولاته السلام ومن أجل تصعيد المواقف الاميركالي عسكريا في فيتنام

وإننا نؤكد كفاح الشعوب الاثنية ضد الاستعمار والاعتصام ونعني نضالها العادل من أجل حريتها الانسانية وحقها المشروع في تقرير المصير .

إننا نؤيد إلى أقصى الحدود ثورة الشعب الفلسطيني المسلحة ضد الاستعمار الصهيوني لوطه ومن أجل حريته وسيادته على أرضه وفي سبيل هذه المشروع في تقرير المصير . . . إن للمحامين العرب المنضمين بكل الاهتمام مع العمل الدلالي الفلسطيني والمقاومة العربية ومع أهدافها العادلة المقروعة . . . بل إنهم يرون في الكفاح الفلسطيني المسلح ، بعبء غير عادي سنة من التشدد وانتهاك الحقوق واحتلال الأراضي المحتلة الامم المتحدة الضمانة الاساسية لحق الشعب الفلسطيني الطبيعي والقانوني والانساني في الحياة والكرامة وتقرير المصير . . . وأما نحن الآن فتح حل عادل ودائم لازمة الشرق الاوسط لا يمكن تحقيقه واستقراره بمعزل عن ارادة الثورة الفلسطينية أو تجاهل الحقوق الاساسية لسكان فلسطين الشرعيين . . . وإننا نؤكد اخواننا المؤتمرين . . . بأن تحرير فلسطين من الصهيونية العنصرية . . . وتحرير اللاجئين الفلسطينيين من حياة التفرد وهودتهم إلى ديارهم . . . واقامة دولة فلسطين الديمقراطية ، هي التوجيه العادل للسلام الدائم في الشرق الاوسط .

أيها الاخوة

إن المحامين العرب يؤمنون : بأن تمتع كل الشعوب باستقلالها الكامل ومبارستها الحرة لحقها في تقرير

الكبرى ، قاعدة لها في المنطقة العربية ، وقادة طيمه يبدعا ضد النضال العربي التقدمي ، ومن أجل إعادة شعبنا وبلادنا من جديد للحكم الاستعماري للثورة وللمجلة الاميركالية العدوانية المستقلة .

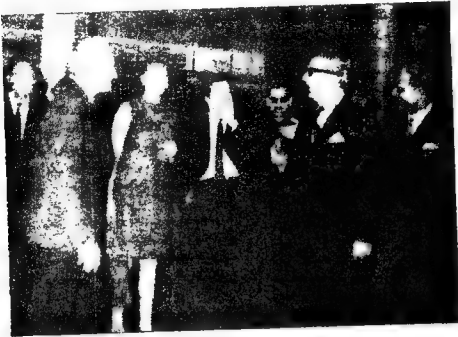
وإن اسرائيل الصهيونية التي مثلت بامانة واخلاص منذ فرضها بالقوة عام ١٩٤٨ ، دور أداة العدوان والاضلال والتوتر والافكار ضد الشعوب العربية ، تمثل الآن ومنذ عام ١٩٦٧ دور حربة الاستعمار وحارس الاحتلال وصانع التخلف والدمار لصالح الاميركالية في المنطقة العربية . وهي لها ثكرت مخالفتها الامم المتحدة ورفضت في اراضيها المحتلة الفلسطينيين المشردين منذ عام ١٩٤٩ ، ترفض الآن بكل تحد وعنجهية وعطرية قرارات الجمعية العمومية ومجلس الأمن ولداوات الرأي العام ومسامي السلام الشريفة لإزالة آثار عدوانها الاخير لعام ١٩٦٧ .

واسرائيل الصهيونية العنصرية ، التي زعمها الاستعمار العالمي أداة من أدوات في الشرق الاوسط قمارس الآن في الارض العربية المحتلة ما يمارسه المصريون في جنوب افريقيا وروسيا والمستعمرات البرتغالية . بل انها تقترف كل يوم اوسع الجرائم ضد الانسانية ، ضد الحقوق والقانون والسلام في الارض المحتلة ضد المدنيين وخلق خطوط وقف إطلاق النار في الاردن وسوريا ومنطقة القتال .

إن جرائم التهجير الجماعي من الارض المحتلة والتي بلغت شعباها أكثر من نصف مليون لاجئ . يهدد ، وجرائم المقصوبات المشتركة التي زادت حصيلتها من مسجحة آلاف مغزل نسلت ودموت ، وجرائم قصف المدنيين والمنازل والمخول والاشجار والمنازل العائلية المحرقة ، وجرائم الاضطهاد والاعتقال والتعذيب ، هي عمل يومي لسلطات اسرائيل في الارض المحتلة ، وصورة ناطقة لنور اسرائيل في الشرق الاوسط ولامدائها المرسومة مع الاميركالية في المنطقة العربية .

أيها الاخوة

إن المحامين العرب ومعهم كل القوى العربية للعادية للاستعمار والاميركالية والتكاسم من أجل سيادة حقوق الانسان وحقوق الشعوب الاساسية ، يؤمنون بأن قضية الحق والحرية والسلام والوحدة لا تنجز في كل أنحاء العالم . وإن قضايا فيتنام والشرق الاوسط واثيوبيا وفلسطين . . . ما هي الا نماذج في معركة واحدة ، هي معركة الانسانية الشريفة ضد قوى الاستعمار والاميركالية والعنصرية والصهيونية ، من أجل هدف واحد مشترك ، هو



جوانب من حفل التثاني الذي أقيم تكريماً للسيد/ جو نوبلمان سكرتير عام الرابطة

والعاملون العرب ، الذين هموا رابطة الحقوق
الديمقراطية العالمية ، طليعة من طلائع النضال ضد
الاستعمار والعنصرية ، ووالدا من رواد
حقوق الإنسان ، يشرّفهم ويقوى من نضالهم ونضال
شعبهم اجتماع مكثيكم في قلب مصطفكم ، الملتزمة
اجتماع مكثيكم في قلب منطقتهم ، الملتزمة بالعنوان
بالعنوان الصهيوني الامبريالي والاحتلال الاسرائيلي
الفاسي وبالقوة العربية المشروعة ضد العنوان
والاحتلال ومن اجل حق الانسان العربي في الاستقلال
والحرية وحق الشعب العربي في الاستقلال والسيادة
والتقدم وتقرير المصير .

فاملا بكم اخوة وزملاء مناضلين ، ولكم شكرنا
وتمنياتنا بالنجاح والتفريق .

الامين العام لاتحاد المعادين العرب
شفيق الرشيد

للصين ، التي المرتكزات الاساسية لعالم تسوده شرعة
الحق وتظله وايات الحرية والتعاون والسلام .
المقاييس فنية الانسانية الاولى لا يمكن ان تقاس
فقط على توفى هذه المرتكزات لدى الدول المتقدمة
او في الدول الازدية . بل ان مقاييسها الصحيحة
يكن في معنى تحقيق الشعوب المستعمرة والمغتني
عليها والمستغلة ، لغرقها الاساسية في الحياة على
الارض وفي ممارستها الحرية لغتها في الاستقلال
والسيادة وتقرير المصير .

ولا كان للمغربيين واجب اساسي نحو مواطنيهم
ويجبهم ، فان واجههم نحو اخوتهم في الانسانية
ولهم مجتهدون العالي الكبير ، اكثر التزاما واكثر
المصيبة وابهل حقا ، سماسرة القاتون كانت
وما زالت مسئولية الصاية غير الجبر ولنصرة
للمغربي ، حقوق الانسان وحقوق الشعوب .

الفلسطيني ضمن محيط استعماري يوصل إلى الفصلية .

وأما - يدعو المؤتمر كافة المنظمات الفلسطينية للضغط من أجل معاملة اللصائل الفلسطينية المتفاني في سجون الاحتلال كاسرى حرب تطبيق عليهم أحكام اتفاقية جنيف باعتبارهم معارضين من أجل تحرير وطنهم .

خامساً - يدعئ المؤتمر سياسة الامبريالية الامريكائية في المنطقة العربية ويعلن أن الكيان الصهيوني ما هو الا قاعدة لمبريالية قصد منها خرب حركات التحرير الوطنية العربية من أجل خدمة الاعفكاوات الامريكائية ويحذر استمرار هذا الكيان تهديد خطير على السلام العالمي .

سادساً - يؤيد المؤتمر البرنامج الوطني التحرري الذي طرحته حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) من أجل مستقبل الوطن الفلسطيني والذي يضمن للسوية في الحقوق والواجبات لجميع السكان دون أي تمييز .

سابعاً - يعين المؤتمر حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) حركة تحرر وطنية وهي جزء من حركات التحرر في العالم المناضفة للاستعمار ولذا فعل جميع القوى المحبة للسلام دعم وتأييد ومساعدة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

يصد أن تمارس في قضية الشعب الفلسطيني ووضعه الراهن وبعد أن اطلع على تفاصيل حملة الارهاب والتصلية والتي يتعرض لها هذا الشعب قبل الفزود الصهيوني الاستعماري والتي تمثل في سياسة القتل الجماعي ونسف البيوت والأبصار الجساعي من الوطن وزج الآلاف من الأبرياء في معسكرات الاعتقال النازية الواصفنايشكل الانتهاك الفاضح والخطر لمبادئ حقوق الانسان ولكل القوانين والقيم الانسانية يقرر ما يلي :

أولاً - يشجب المؤتمر الحملات الارهابية النازية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني ويطالب كافة الهيئات الدولية والمنظمات الحقوقية المحلية بمساعدة هذا الشعب ودعم نضاله للشروع من أجل اليقضاء وتأييد حقه في تقرير مصيره .

ثانياً - يعلن المؤتمر تضامنه العام مع الكفاح المسلح العادل للشعب الفلسطيني من أجل تحرير وطنه وانهاء الكيان العنصري الصهيوني واقامة دولة ديمقراطية تقامية للمسطينية يعيش في ظلها الشعب الفلسطيني بكافة طوائفه وفئاته بدون أي تمييز في اللون أو الجنس أو العقيدة .

ثالثاً - يطلب المؤتمر من كافة الهيئات الدولية والقوى المحبة للسلام في العالم العمل على إيقاف سياسة القتل الجماعي التي يتعرض لها الشعب

عن الشرق الأوسط

الغرض " إلا أنه يجب أن تستطيع الأمم المتحدة احتواء المتطلبات الجديدة لهذا العصر الجديد عصر تصفية الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية .

إن الوثائق الدولية عديدة وتبدأ بميثاق الأمم المتحدة وبالاعلان العالمي لحقوق الانسان ويمكن أن نتمتع على هذه الوثائق لمدة طويلة أخرى .
الآن الأمم المتحدة عاجزة بسبب الممارسات الدولية عن اتخاذ إجراءات ضغط فعالة كي تفرض على إسرائيل أن تحترم الإرادة الدولية .

ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات تتجاوز الادانة والاحتجاج والاعلان عن الامانة بالمبادئ والقوانين المكافحة من أجل تحريرها ومن أجل حقها في تقرير المصير أن تستفيد من هذه الإجراءات ومع ذلك فهي ليست كافية .

والأمم المتحدة عاجزة عن اتخاذ الإجراءات التي تخولها لها مبادئ الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الانسان مثل المقاطعة الاقتصادية .

ومع ذلك يوجد الآن ضمن الدول الصديقة للدول العربية دول ترغب في السلام وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي وقد اتخذت هذه الدول إجراءات مثل :

- انسحاب المثلثين الديبلوماسيين
- قطع العلاقات الدبلوماسية
- الغاء أو تقييد المساعدة الاقتصادية
- التأييد على توريد الأسلحة والخبرة وعلى الانحسار الاعتراف بالمقاومة الفلسطينية ومنطقها بمنظمة تحرير فلسطين .

واعتقد أنه إذا كنا مقتنعين بوجوه القضية الفلسطينية علينا ألا نكتفي باتخاذ قرارات وباصدار البيانات والبرلاغات وننشر المؤلفات وبإيجاد كليات للتحقيق بل علينا أيضا وخاصة في الظروف الراهنة لقضية فلسطين علينا أن نتخذ الأمم المتحدة بطلانية للمنظمات الدولية التي تصل في مختلف الميادين أن تتخذ مثل هذه الإجراءات .

كتم في الطليعة في ألمانيا في سبتمبر سنة ١٩٦٧ وكتم في الطليعة في فيينا في فبراير سنة ١٩٦٩ وسوف تحصلون نفس المكان اليوم .
اعتقد أن القرار الذي سيستخذ اليوم يجب أن يتضمن مثل هذا النداء الجيوى والهام .
وشكرا ..

لن أحسدكم عن جوهري للمشكلة أي العدوان الاسرائيلي في يونيو سنة ١٩٦٧ وقد كنتم أول من ادانته في العالم أجمع في سبتمبر سنة ١٩٦٧ .

لن أحسدكم عن اللاجئين الفلسطينيين وعن وضع القدس القانوني فقد كنتم بما يلزم في هذا الصدد منذ المؤتمر الذي عقدتموه في بودابست .
لن أحسدكم عن الاعتراف بالمقاومة الفلسطينية لقد اعترف المؤتمر الذي عقدتموه في فيينا بواقع وجود هذه المقاومة مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج قانونية ونعلم معنى ذلك تماما .

وفي الواقع قد ساهم قادتنا وأعضاؤنا المحترمون بشكل فعال في أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي عقد في القاهرة لتأييد الشعوب العربية .

واسمحوا لي أن أحسب حسنا سكرتيرنا العام - والانسائكة سالون وشوميه وفابري وكذلك الرابطة الإيطالية للحقوقيين الديمقراطيين لمساهمتها بتقريرها الرابع في أعمال المؤتمر في مجال المقاومة المسلحة وغير المسلحة .

وقد تم كل ذلك . وهذا كثير إلا أنه غير كاف .
ذلك أن إسرائيل ترفض إعادة السلام في هذه المنطقة ولا ترغب في أن يستقر الأمن في العالم وخلفت إسرائيل ومع إسرائيل وقبل إسرائيل نجد الامبريالية الامريكية .

ما العمل

إن البيانات والقرارات يجب أن تكون كافية لمواجهة هذا التعمت المشين وهذا التحدي للتفسير العالمي وللثانون الدولي .

ونحن نعلم أن الأمم المتحدة غير قادرة موضوعيا على العمل من أجل تحقيق تقدم القانون الدولي بشكل فعال ومجدي في هذا الميدان .
ليصبح علينا أن نعمل رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية أن تحقق ذلك ويرد في ذهني الآن ما جاء في حديث للاستاذ سالون معي عندما قال إن القانون الدولي لن يستطيع تسجيل تقدم ملحوظا إلا بمساهمات البلدان النامية وجرعات التحرر وما يطرحونه من مشاكل حادة وجاسية .

يجب أن ننق في أن الأمم المتحدة والانسانية وإنما في حاجة لمنظمة دولية تسوى المشاكل التي تشور بين الدول والاصوات الغرض ولا أحد يرغب في

القرارات والتوصيات

تسبب كافة صنوف الإغراب فانه لم يكن يملك إلا أن يقاوم تلك المقلومة التي أصبحت حركة تحرير وطنية بكل ما يترتب على ذلك من نتائج قانونية ، متبنا بذلك وجود شعب فلسطين ووطن فلسطيني يفرضان استمرار وجودهما كحقيقة تاريخية .

ودعما للجهودات التي تبذل تحقيقا للتصاؤل الدولي وتوفيرا للسلام والامن في المنطقة فان مكتب الرابطة ،

- يطالب الحقوق وكافة المنظمات الديمقراطية بأن تضاعف جهودها لانقاذ حكوماتها باتفصاا اجراءات ايجابية تمنح من الحكومة الاسرائيلية ، المستولة من هذا الموقف ، كافة المساعدات المالية والاقتصادية وغيرها التي تمكنها من الاستمرار في سياستها العدوانية .

- ويطالب المكتب بالنسحاب القوات الاسرائيلية من كافة الاراضي التي احتلتها في حرب يونيو سنة ١٩٦٧ .

- ويطالب بعودة الشعب الفلسطيني الى بلادهم مع ضمان كافة الحقوق الاساسية التي يكفلها لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان بمسما فيها حق تقرير المصير والاعتراف بالقولمة الفلسطينية كحركة تحرير تمارس سقا مفروها .

ان مكتب رابطة الحقوقيين الديمقراطييين المالية يفكر بان الرابطة لولى منظمات القانونيين المالية التي اسفكرت المدون الاسرائيل الذي وقع في يونيو سنة ١٩٦٧ .

وهو اذ يستعيد نصوص قراره الصادر في ماميا « بومانيا » في سبتمبر سنة ١٩٦٧ ونصوص كافة لراياته التي اصدرها مستنكرا الانتهاك المستمر للقانون الدولي منذ ذلك التاريخ على النحو الذي سجلته الامم المتحدة في اكثر من مناسبة .

واذ يسجل على اسرائيل موقفها المتعصب برفضها الخسوع للقرار الذي اتخذه مجلس الامن بالاجماع في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ وتحدى حكومة اسرائيل للامم المتحدة برفضها تنفيذها هذا القرار المبدئي .

واذ مضى علان على هذا القرار والارض المتصصة علوة ما زالت محتلة بل ان الحكومة الاسرائيلية ما زالت سائرة في فيها جسترة في فرض قوانينها في الارض المحتلة عامة وفي القدس بصفة خاصة مبهدة بتصرلماتها كافة احكام القانون الدولي والحقوق الاساسية .

ولما كان شعب فلسطين مطرودا من ارضه والحكومة الاسرائيلية تنسحب من العودة اليها او تمارس

قرار مكتب رابطة الحقوقيين الديمقراطييين المالية

حول القيتنام

القامر ٢٠/١٥ ١٨/١٥ ديسمبر ١٩٦٩

الامريكيون ضد استقلال وجرة الشعب القيتنامي ان مواصلة الحرب بواسطة حكومة تكسون تؤدي الى مهاجرة الجمال ضد سكان جنوب وشمال لقينام .

ودعم الاحتجاجات للزيادة التي لا تقطع من اوساط امريكية واسيعة النطاق والتي تطالب بالانسحاب الكامل للقوات الامريكية من جنوب لقينام فان حكومة تكسون قد اوضعت عزما على الحفاظ الى اجل غير مسمى بالاحتلال العسكري لجنوب لقينام .

ان مكتب رابطة الحقوقيين الديمقراطييين المالية يسجل ان حكومة تكسون ، رغم تصريحاتها حول وقيدها في السلام ، تواصل وتضمد الحرب العدوانية في جنوب لقينام ، وتستمر في انتهاك سيادة وامن جمهورية لقينام الديمقراطية « ان جرة دسوشي » التي اذابتها الرائي العام الحالي ، لبيت جالة لبردة الها جزء من الحرب الاجرامية التي يواصلها لمتلون

وتطبيق المبادئ الاساسية لاتفاقيات جنيف ١٩٤٨ والقانون الدولي .

- ان مكتب رابطة الحقوقين الديموقراطيين العالمية ، تهنيء بالنتائج التي حققها الاجتماع الاوروبي الذي ضم ٤٠ حقوقي من ١٦ دولة والذي عقد في ١٦ نوفمبر ، والذي قضى فتنمة الحرب ، واستخدام حرب الإبادة الضمنية ، وقيام حكومة تكسون بتخريب مباحثات باريس .

- ان مكتب رابطة الحقوقين الديموقراطيين العالمية ، يؤكد أهمية ونوعية المبادئ التي اتحدت فعلا على النطاق المحل ويوصي المنظمات الوطنية بمساعدة اعمالها في المرحلة الحالية بقصد الاجتماعات ونشر المقالات ، والدراسات ، والتصريحات . ان المكتب يوصي كذلك القانونيين بان يؤكدوا في رسائلهم الى حكومة جمهورية فيتنام الديموقراطية وللحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام ، تضامين مع عا الشعب الفيتنامي ، وبمناسبة المناسبات المختلفة التي ستشهدهما الاشهر القادمة (١٩ مارس : يوم استقلال ضد الحرب ، ١٩ مايو : عيد ميلاد الثمانين للرئيس هو شي منه ، ٦ يوليو : الذكرى الاولى لتأسيس الحكومة الثورية المؤقتة لجنوب فيتنام ، ٢ ديسمبر : الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس جمهورية فيتنام الديموقراطية) .

- ولا كانت ذكرى توقيع اتفاقيات جنيف متوافق اجتماع المؤتمر التاسع لرابطة الحقوقين الديموقراطيين العالمية (١٥ - ١٩ يوليو) ، فيسكون ذلك مناسبة للذكرى بمحتوى المبادئ القانونية التي اعلنت في جنيف والمتعلقة بالحقوق الرئيسية للشعب الفيتنامي .

- ان مكتب رابطة الحقوقين الديموقراطيين يدعو المنظمات الوطنية والحقوقين بشكل عام للمشاركة - على الصعيد الدولي - في اقصى حد من الاعمال ، مثل اجتماع الحقوقين الذي سيعقد في ٦ الى ٨ مارس المقبل في تورنتو بكندا ، والاشتراك ايضا في المبادرات المختلفة التي يقوم بها في نفس الاتجاه مجلس السلام العالمي ، ومؤتمر ستوكهولم ، ومنظمات القسسيب والطلبة . ان المكتب يدعو القانونيين الى مواصلة الدراسات والابحاث حول حرب الابادة الضمنية ، وحول جرائم الحرب وحول الاساس القانوني لرفض الاشتراك في حرب عنوانية . - ان مكتب رابطة الحقوقين الديموقراطيين العالمية يدعو في تدعيم تضال الشعب الامريكي ضد الحرب بكنال السبيل وخاصة بمغاسبة المظالمات الكبيرة التي انطلقت ، وابلغ السلطات الامريكية مواقف الحقوقين التي تطالب بالانسحاب الكامل للقوات الامريكية وتكثيف القناع عن جرائم الحرب وعن « فيتنام الحرب » .

وعلى خلاف الرغبة الاجماعية لتسليم جنوب فيتنام فان حكومة تكسون لا تكتفي فقط بالحفاظ على حكومة سايجون المزعومة وغير الشرعية ، وانما تسعى ايضا الى تدعيمها .

ورغم المطالبة المستمرة من جانب الرأي العام العالمي بحل سياسي عادل للمشكلة الفيتنامية في مؤتمر باريس فان حكومة تكسون لم تكف عن عرقلة المؤتمر وهي تعمل على تخريبه .

ان مكتب رابطة الحقوقين الديموقراطيين العاليه تدن سياسة فتنمة الحرب التي اعلنتها حكومة تكسون تلك السياسة التي تستهدف في تحقيق اطماع الاستعمار الجديد للولايات المتحدة في جنوب فيتنام وبمناسبة الذكرى المباشرة لتأسيس جبهة التحرير الوطنية لجنوب فيتنام فان مكتب رابطة الحقوقين الديموقراطيين العاليه ، يحث بحماسة التضال البطولي للشعب الفيتنامي والانتصارات الباهرة التي حققها . ان المكتب يؤيد الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية جنوب فيتنام والمحل الضامن المكون من عشر نقاط الذي اقتره حكومة جمهورية فيتنام الديموقراطية ، من اجل حل سلمي للمشكلة الفيتنامية .

ان المكتب يسجل ان حركة التضامن الدولي مع التضال العادل للشعب الفيتنامي قد خطت خطوة كبيرة الى الامام .

ويسر المكتب بنمو الحركة المناوئة للحرب في صفوف الشعب الامريكي التي تطالب بالانسحاب القوات الامريكية من جنوب فيتنام . انه يحث بحماسة بحارة القانونيين الامريكيين الذين يسهون اسماءا عظيمة باعمال عنيفة ، في تمينة الجماهير الامريكية الواسعة ضد الحرب .

ان مكتب رابطة الحقوقين الديموقراطيين العاليه يسجل ان المؤتمر العالمي للحقوقين المنعقد في يوليو ١٩٦٨ في مدينة جرينويل في فرنسا قد اسهم اسمها فعلا في نمو الحركة العالمية ضد الحرب العدوانية الامريكية ، في صفوف القانونيين وشتوب العالم . ان المكتب يحث الاعمال المدنية التي نظمها القانونيون من اجل فيتنام في جميع البلدان .

انه يدعو جميع الحقوقين في العالم الى تصعيد التضال ضد سياسة فتنمة الحرب التي تدعيمها حكومة تكسون ، بشقي الاشكال ، ومن اجل اداة حرب العدوان الامريكية ، ومن اجل فضح الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفيتنامي ، ومن اجل المطالبة بالانسحاب الكامل والناجز وغير المشروط لجميع القوات الامريكية من جنوب فيتنام ، واثارة الشعب الفيتنامي بقرار مصره دون تدخل اجنبي

RESOLUTION DU BUREAU L'A.I.J.D. SUR LE VIETNAM

Le Caire, 15-18 Décembre 1969

Le Bureau de l'Association Internationale des Juristes Démocrates constate que l'administration Nixon, malgré ses déclarations sur sa volonté de paix, continue et intensifie la guerre d'agression au Sud Vietnam, continue à porter atteinte à la souveraineté et à la sécurité de la République Démocratique du Vietnam. Le crime de son My, condamné par l'opinion publique mondiale, n'est pas un cas isolé. Il fait partie de la guerre criminelle poursuivie par les agresseurs américains contre l'indépendance et la liberté du peuple du Vietnam. La poursuite de la guerre par l'Administration Nixon est en train de multiplier les crimes contre la population du Sud et du Nord Vietnam.

L'administration Nixon, malgré les protestations sans cesse grandissantes parmi de larges milieux américains demandant le retrait total des troupes américaines du Sud Vietnam, a manifesté la volonté de maintenir indéfiniment l'occupation militaire au Sud Vietnam.

Malgré le désir unanime de la population du Sud Vietnam, l'administration Nixon non seulement continue à maintenir l'administration fantoche illégale de Saïgon, mais encore cherche à la consolider.

Malgré les exigences sans cesse multipliées de l'opinion publique internationale pour une solution politique juste du problème vietnamien à la Conférence de Paris, l'administration Nixon n'a cessé de contrecarrer la Conférence et est en train de la saboter.

Le Bureau de l'A.I.J.D. condamne la politique de vietnamisation de la guerre proclamée par l'administration Nixon, laquelle tend à prolonger la guerre en vue de la réalisation des visées néocolonialistes des Etats-Unis au Sud Vietnam.

A l'occasion du 10ème anniversaire de la création du F.N.L. du Sud Vietnam, le Bureau de l'A.I.J.D. salue chaleureusement la lutte héroïque du peuple vietnamien et les victoires brillantes qu'il a remportées. Il soutient le Gouvernement Révolutionnaire Provisoire de la République du Sud Vietnam et la solution globale en dix points approuvée par le Gouvernement de la République Démocratique du Vietnam, pour un règlement pacifique du problème vietnamien.

Il constate que le mouvement de solidarité internationale envers la juste lutte du peuple vietnamien a fait un très grand pas en avant.

Il se réjouit du développement du Mouvement contre la guerre parmi le peuple américain exigeant le retrait des troupes américaines du Sud Vietnam. Il salue chaleureusement les juristes américains qui, par de multiples actions, contribuent grandement à la mobilisation de larges masses américaines contre la guerre.

Le Bureau de l'A.I.J.D. constate que la Conférence mondiale des juristes en Juillet 1968 à Grenoble (France) a contribué efficacement au développement du mouvement

international contre la guerre d'agression américaine parmi les juristes et les peuples du monde. Il salue les nombreuses actions organisées par les juristes pour le Vietnam dans tous les pays.

Il fait appel à tous les juristes du monde pour intensifier, sous toutes les formes, la lutte contre la politique de Vietnamisation de la guerre de l'administration Nixon, pour condamner la guerre d'agression américaine, pour dénoncer les crimes contre le peuple vietnamien, pour exiger le retrait total, à bref délai et sans conditions de toutes les troupes américaines du Sud Vietnam et laisser le peuple vietnamien décider de son propre sort sans ingérence étrangère en application des principes fondamentaux des Accords de Genève de 1954 et du droit international.

- Le Bureau de l'A.I.J.D. se félicite des résultats de la réunion européenne qui a rassemblé 40 juristes de 18 pays à Paris le 18 novembre et a dénoncé la "vietnamisation" de la guerre, le blocade et le sabotage par le Gouvernement Nixon des pourparlers de Paris.

Le Bureau de l'A.I.J.D. souligne l'importance et l'efficacité des initiatives déjà prises sur le plan national et recommande aux associations nationales de multiplier leurs actions dans la période présente en organisant des réunions, en publiant des articles, études et déclarations. Le Bureau recommande également aux juristes de réaffirmer, dans des messages au Gouvernement de la R.D.V. et au G.R.P. du Sud Vietnam, leur solidarité avec la lutte du peuple vietnamien, à l'occasion des différents anniversaires qui marqueront les mois à venir (19

mars : Journée de lutte contre la guerre; 19 mai : 80ème anniversaire de la naissance du Président Ho Chi Minh ; 8 juin : 1er anniversaire de la fondation du Gouvernement Révolutionnaire Provisoire du Sud Vietnam ; 2 septembre : 25ème anniversaire de la fondation de la R.D.V.).

- L'anniversaire de la signature des Accords de Genève coïncidant avec la réunion du 9ème Congrès de l'A.I.J.D. (15-19 juillet), ce sera l'occasion de rappeler la portée des principes juridiques proclamés à Genève concernant les droits fondamentaux du peuple vietnamien.
- Le Bureau de l'A.I.J.D. appelle les associations nationales et les juristes en général à prendre part, sur le plan international, au maximum d'actions, telle que la réunion de juristes qui doit se tenir du 6 au 8 mars prochain à Toronto au Canada et à participer aux diverses initiatives prises dans le même sens par le Conseil Mondial de la Paix, la Conférence de Stockholm, les organisations de jeunes et d'étudiants. Il invite les juristes à poursuivre les études et recherches sur le blocade, sur les crimes de guerre et sur le fondement juridique du refus de participer à une guerre d'agression.
- Le Bureau de l'A.I.J.D. appelle à soutenir, par tous les moyens, la lutte du peuple américain contre la guerre notamment à l'occasion des grandes manifestations projetées et à faire connaître aux autorités américaines les prises de position des juristes demandant le retrait total des troupes américaines et démasquant les crimes de guerre et la "vietnamisation".

القراء
رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية
بشأن
للأمن الأوروبي
القاهرة ١٩-٢٨ ديسمبر سنة ١٩٩٩

باعتباره أن هذا العمل يمثل مساهمة حابة في
سبيل السلام والأمن .

ويرى أن كل كافة البلاد الأوروبية التي يهبها
تعليم السلام والأمن في أوروبا أن تشترك في هذا
المؤتمر .

ويشعر كافة المنظمات المشتركة في رابطة
الحقوقيين الديمقراطيين العالمية للمساهمة الإيجابية
في الكفاح من أجل سرعة عقد مؤتمر عموم أوروبا بشأن
قضايا الأمن الأوروبي وبالأشتراك في كل الأعمال
التي تنظم في هذا السبيل .

يعبى مكتب رابطة الحقوقيين الديمقراطيين
العالمية الذي انعقد في القاهرة من ٥ إلى ١٢/١٨
١٩٥٩ النتائج الإيجابية التي وصل اليها المؤتمر
في الحكومي للأمن الأوروبي وللتعاون الذي انعقد
في ليبيا من ١١/٢٩ إلى ١٢/١ بلافي .

فهذا المؤتمر يمثل خطوة حامة إلى الأمام من أجل
تحقيق الرأي العام للندوة إلى عقد مؤتمر لعموم
البلاد الأوروبية من الأمن الأوروبي مع مستوى
الحكومات .

ويمكن مكتب الرابطة من تضامنه الكامل لمشروع
هجرة مؤتمر كافة البلاد الأوروبية من الأمن الأوروبي

RESOLUTION DU BUREAU DE L'A.I.J.D.

SUR LA SECURITE EUROPEENNE

Le Caire, 15-18 Décembre 1988

Le Bureau de l'Association Internationale des Juristes Démocrates réuni au Caire du 15 au 18 décembre 1988, salue les résultats positifs de la Conférence non-gouvernementale pour la Sécurité européenne et la coopération qui s'est tenue à Vienne du 29 novembre au 1er décembre dernier. Cette Conférence représente un pas très important pour la mobilisation de l'opinion publique pour la convocation d'une Conférence pan-européenne sur la Sécurité européenne à l'échelon gouvernemental.

Le Bureau de l'A.I.J.D. exprime sa complète solidarité avec le projet de convocation de la Conférence pan-européenne

sur la Sécurité européenne, considérant qu'il s'agit là d'une importante contribution à la cause de la paix et de la sécurité.

Il estime que tous les Etats européens intéressés à la consolidation de la paix et de la sécurité en Europe doivent prendre part à cette conférence.

Il appelle toutes les associations nationales affiliées à l'A.I.J.D. à participer activement à la lutte pour une rapide convocation de la Conférence pan-européenne sur les problèmes de la sécurité européenne et à prendre part à toutes les actions organisées dans ce but.

قرب مكتب رابطة الحقوق الديموقراطيين الملكية

يشان كوريا

الطبعة في ١٨/١٢ ديسمبر ١٩٦٩

في الوجود : والتطور الديموقراطي للمجتمع الكوري الجنوبي ، وتوحيد البلاد : وواصلوا اصحاب الاحكام ضد هؤلاء المواطنين وتوقيع عقوبات قاسية وتدميرهم بوحشية .

ان المكتب يحدد بحسب بالانتهاكات والجرائم الفاشية التي ترتكبها الامبرياليون الامريكسيون وحماية باله جونج هي في جنوب كوريا ، وذلك باعتبارها جرائم ذات خطورة بالغة ترتكب ضد الشعب الكوري ياسره واعتبارها تحديا للشعوب والقوانين في العالم ياسره الذين يناضلون من اجل العدالة والحرية ، واعتبارها انتهاكات صريحة للقوانين الدولية وحقوق الانسان . وفي نفس الوقت لان المكتب ، يدعو جميع المنظمات الوطنية وجميع القانوتين الى القيام بحركات واسعة لارغام الامبريالية الامريكية وحماية باله جونج هي بالكف فوراً عن جرائم الفاشية والافراج فوراً عن التعذيب والوطنية الكوريين الجنوبيين وللتصريح عن تأييدهم المطلق وعضلتهم الكامل مع النضال العادل من اجل السلام الوطني اللقي يخوضه شعب جنوب كوريا ضد الامبريالية الامريكية .

٣ - ان حكومة ساتو الرجعية في اليابان تضاعفت من اعمالها العدوانية ضد جنوب كوريا وتمسكوا علناً بسياسة معادية ازاء جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية ، معتدية بذلك على الحقوق الوطنية الديموقراطية للمواطنين الكوريين الذين يقعون في اليابان كاجانب وتقع بشكل متصل ضدهم كيدا وحقيقيا .

ان المكتب يدين بشدة هذه الاعمال الاجرامية التي ترتكبها حكومة ساتو الرجعية في اليابان وتدعو جميع المنظمات الوطنية وجميع القانوتين اتخاذ الاجراءات للتصريح عن الدعم المطلق والتضامن الكامل مع النضال العادل للمواطنين الكوريين المقيمين في اليابان ولصيانة حقوقهم الوطنية الديموقراطية ولتحقيق حقهم في التنقل بحرية والعودة الى وطنهم .

ان مكتب رابطة الحقوق الديموقراطيين الملكية المتخذة في القاهرة من ١٥ الى ١٨ ديسمبر ١٩٦٩ ، قد اكد من جديد عدم شرعية احتلال جنوب كوريا بواسطة الامبريالية وكذلك سياسة العدوان والحرب اذعان الفظائع الفاشية التي ترتكب في ظل حيلولة الاحتلال .

١ - على اثر الاحتلال في الشرق لجنوب كوريا بواسطة الامبريالية الامريكية ، يعاني الشعب الكوري منذ اكثر من عشرين عاماً ، الفناء والالام الداجية من تقسيم البلاد ، وبسبب عدم احترام اتفاقية الهدنة الموقعة في بانمونجيم ، وبسبب افعال الاستغلال العسكري المستمرة التي يرتكبها الامبرياليون الامريكسيون ، فان التوتر في كوريا يتفاقم يوماً بعد يوم .

والمكتب اذ يذكر بان يوم ٢٥ يونيو ١٩٧٠ ، الموافق الذكرى العشرين لتقسيم الامبريالية حرمهم العدوانية ضد كوريا ، قاله بهذه المناسبة يشهد ويدين بشدة عدم شرعية احتلال جنوب كوريا بواسطة الامبريالية وكذلك سياسة العدوان والحرب التي يتبعونها . ان المكتب يدعو جميع المنظمات القومية والمنظمة لرابطة الحقوق الديموقراطيين العالمية وجنوب القانوتين ، الى القيام بمناشئة هذه الذكرى بنشر البيانات والاحاديث والرسائل وتنظيم الاجتماعات والمحاضرات ومختلف اوجه البشاطر بهدف التصريح عن المسألة والتضامن مع الكفاح العادل لشعب والحقوق الكوريين من اجل تحقيق وحدة الشمال والجنوب بواسطة الشعب الكوري نفسه في حرية كاملة ، وبدون ادنى تدخل اجنبي . ووفقاً للمبادئ الديموقراطية ، وذلك بعد تصديق جلاء قوات العدوان التابعة للامبريالية الامريكية وقوات الدول التابعة لها من جنوب كوريا .

٢ - ان الامبريالية الامريكية وحماية باله جونج هي يواصلون اعمس على واعتقال الثوريين والوطنيين الكوريين الجنوبيين الذين يناضلون من اجل حقهم

RESOLUTION DU BUREAU OF L.A.I.J.D.

SUR LA CORÉE

Le Caire, 15-18 Décembre 1969

Le Bureau de l'Association Internationale des Juristes Démocrates, réuni au Caire du 15 au 18 décembre 1969, a de nouveau souligné l'illégalité de l'occupation de la Corée du Sud par les impérialistes américains et condamné cette occupation ainsi que les atrocités fascistes qui y sont commises dans le cadre de cette occupation.

1. A la suite de l'occupation illégale de la Corée du Sud par les impérialistes américains, le peuple coréen connaît depuis plus de 20 ans, le malheur et les souffrances résultant de la division du pays et, en raison du non-respect de l'Accord d'armistice de Panmunjom et des actes continus de provocation militaire perpétrés par les impérialistes américains, la tension en Corée va de jour en s'aggravant.

Rappelant que le 25 juin 1970 marquera le 20ème anniversaire du déclenchement par les impérialistes américains de la guerre d'agression contre la Corée, le Bureau dénonce et condamne énergiquement à cette occasion l'illégalité de l'occupation de la Corée du Sud par les impérialistes U.S. ainsi que leur politique d'agression et de guerre. Il fait appel à toutes les organisations nationales affiliées à l'A.I.J.D. et à tous les juristes pour qu'à l'occasion de cet anniversaire soient publiés des déclarations, des interviews et des appels et que soient organisés des meetings, conférences et diverses activités en vue d'exprimer le soutien et la solidarité à la juste lutte du peuple et des juristes coréens pour la réalisation de la réunification du Nord et du Sud par le peuple coréen lui-même, en toute indépendance, sans aucune ingérence étrangère et

selon les principes démocratiques, après avoir obtenu le retrait de la Corée du Sud des troupes d'agression de l'impérialisme américain et des troupes de ses pays satellites.

2. Les impérialistes U.S. et la clique fantoche de Pak Jung Hi continuent à arrêter et à emprisonner les révolutionnaires et les patriotes sud-coréens en lutte pour leur droit à l'existence, le développement démocratique de la société sud-coréenne et l'unification du pays, à soumettre ces patriotes à des jugements sommaires, à les condamner à des peines graves et à les massacrer sauvagement.

Le Bureau dénonce avec sévérité les atrocités et les crimes fascistes perpétrés par les impérialistes U.S. et la clique fantoche de Pak Jung Hi en Corée du Sud comme des actes criminels d'une extrême gravité perpétrés contre tout le peuple coréen et comme un défi lancé aux peuples et aux juristes du monde entier en lutte pour la justice et la vérité, comme des actes de violation ouverte des lois internationales et des droits de l'homme et, en même temps, le Bureau fait appel à toutes les organisations nationales et à tous les juristes en vue de lancer de large mouvement pour exiger de l'impérialisme U.S. et de la clique fantoche de Pak Jung Hi qu'ils cessent immédiatement ces atrocités fascistes et remettent tout le suite en liberté les révolutionnaires et patriotes sud-coréens emprisonnés et pour exprimer le soutien total et la solidarité entière à la juste lutte de salut national menée par le peuple sud-coréen contre l'impérialisme américain.

٣. Le gouvernement réactionnaire de Sato au Japon intensifie ses manoeuvres agressives contre la Corée du Sud et poursuit ouvertement la politique d'hostilité envers le R.P.D. de Corée, en empiétant ainsi sur les droits nationaux démocratiques des citoyens coréens résidant au Japon comme étrangers et exerçant sans cesse contre eux une répression d'une brutalité sauvage.

Le Bureau condamne énergiquement ces actes criminels du gouvernement réactionnaire de Sato du Japon et fait appel à toutes les organisations nationales et à tous les juristes pour prendre des mesures en vue d'exprimer le soutien total et la solidarité entière à la juste lutte des citoyens coréens résidant au Japon pour la sauvegarde de leurs droits nationaux démocratiques et pour la réalisation de leur droit de librement et de rentrer dans leur patrie.

قراة
مكتب رابطة المرفوقين الديموقراطيين العاليه
عن
للمستعمرات البرتغاليه
القاهرة ١٥-١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٩

حياة جديدة ودولة جديدة وحق جديد تعبر كلها عن الانتصارات التي حققها الشعب .
لقد أحرزت شعوب المستعمرات البرتغاليه بقيادة الفريسيو في الموزمبيق وحركة تحرير انجولا وحزب إفريقيا لاستقلال غينيا على انتصارات هامة في كفاحها من أجل التحرير والبناء الوطني فتحررت أجزاء كبيرة من الانجولا وغينيا والموزمبيق حيث قضى فيها على الدولة الاستعمارية ونظمت حياة جديدة وتولدت دولة جديدة وحقا جديدا مبعرا عن انتصار الشعب وتنشأ المدارس والتعاونيات الانتاجية والاستهلاكية وينمو الانتاج لصالح الجماهير وتصل تلك الشعوب بقوة السلاح على تطبيق حقها في تقرير مصيرها وفي الاستقلال الوطني .

وكان من شأن هذا التطور ان أصبح الحكم البرتغالي الاستعماري لا يقرم الا بدور الملتقى الاجنبي محاولا باستناده الى الامبريالية اعادة الوضع السابق الثنائي للانسانية .

لقد اعترفت عديد من الهيئات العاليه على حثى بفرعية الكفاح الوطني للسلم لتحرير المستعمرات البرتغاليه وأدأوا الصوان الاستعماري البرتغالي ضد شعوب انجولا وغينيا والموزمبيق .

ولما فشل المستعمرون البرتغاليون في عدوانهم العسكري استعانوا بأشد الاساليب وحشية واجراما للقضاء على انطلاق الشعوب من أجل تحريرها فتنهوب القرى وتدمر بل ويقضى عليها بالنسيانم وتقتصف بالقتال المستشفيات والمدارس الموجودة بالمناطق المحررة وتدمر الزراعه وتقتال المجموعات الكبيرة من الاحال أو تنقل من مكانها وتستعمل اشد الاسلحة عفا والقتال ذات المسلمات ضد الاحال والمناضلين .

وعلى الرغم من هذه الجرائم الاستعماريه التي تعرف كل يوم الفرج كل من الفريسيو وحزب إفريقيا لتحرير غينيا على حدة من عديد من الجنود البرتغاليين الذين وقعوا في ايديهم خلال الاحمال الحربية مؤكدين بذلك حرصهم على احترام المبادئ الانسانية التي يدين بها المفاضلون في للمستعمرات البرتغاليه .

أحيط مكتب الرابطة علما خلال الاجتماع الذي عقده بالقاهرة في الفترة من ١٥ الى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٩ بمعلومات تفصيلية عن احواله في المستعمرات البرتغاليه .

ان شعوب انجولا وغينيا بيسو والموزمبيق تعاني اشد وابشع أشكال الاستغلال التي لم تعهد فيها انانيا .

وتفشي المادة ١٤٦ من الدستور البرتغالي يألزم الافريقيين في العمل الاجباري كما أودعت بعض للماحدات الدوليه كصاحبة ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٨ بين البرتغال وإفريقيا الجنوبية على الاحكام التي تبيع بيع المملكين الافريقيين باعتبارهم مجرد سلعة تباع وتشتري ، ويلغى قانون العمل لسنة ١٩٦٨ وقانون العمل في الريف لسنة ١٩٦٢ على اهل تلك المستعمرات الخضوع لمصالح الشركات الكبرى .

ويقترن هذا الاستغلال البشع الذي يعسبانية العمال الافريقيون بالتفخي الكامل عن أبسط حقوق الانسان .

لقد وقع آلاف من نساء واطفال وشيوخ وميذا (الموزمبيق) واكو بنجو (الانجولا) وبيجيوجوي (غينيا بيسو) فريسة الاغتيال في الوقت الذي لم تكن حروب التحرير قد اندلعت بعد .

وعلمنا ايضت شعوب المستعمرات البرتغاليه ان لا فائتة ترجى من اية محاولات سلمية لتصفية النظام الاستعماري اضطرت ان تزد بقوة السلاح على الارهاب الشديد الذي تماريه وذلك باعتبار أنه الطريق الوحيد أمامها لنيل استقلالها الوطني وحتى تحقق في دموع بلادها العدل والحق والحريه .

أحرزت الشعوب البرتغاليه بقيادة الفريسيو (الجبهة الثورية لتحرير الموزمبيق) وإلركا الشعبية لتحرير انجولا وغرب إفريقيا لاستقلال غينيا انتصارات هامة في الكفاح الذي اخذت تشنه من أجل تحرير بلادها واهادة بنائها . لقد تهررت بالقتل مساحات واسعة من الانجولا وغينيا والموزمبيق بالقياء على الحكم الاستعماري فيها فتشافت ليهسا

شخص يمثلون تهديدا خطيرا لامن الدول الافريقية وسلامها ».

أن العدوان البرتغالي ضد الانجولا وغينيا والموزمبيق وضد بلاد افريقيا ذات السيادة لا يمكن أن يتم الا بالمساندة الايجابية التي تقدمها له حكومات البلاد الاستعمارية وتتصل في هذا الصدد كل من حكومات الولايات المتحدة وجمهورية لكنايا الاتحادية والبرتغالا وفرنسا مسئولية الحرب في استعمار الحرب الاستعمارية البرتغالية ويلعب حلف الاطلنطي في هذا المقام دورا اساسيا تطمسح خطورته من محاولات البلاد الرأسمالية العمل على توسيع رقعة تطبيق اتفاقية الاطلنطي على الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ».

ان رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية واضمة في الاعتبار وكالة هذه العناصر ».

١ - تدين الجرائم التي اقترحتها الحكومة البرتغالية ضد شعوب الانجولا وغينيا والموزمبيق والتي اقترحتها ايضا هذه الدول الافريقية المجاورة لها .

٢ - تصيب المساندة التي تقدمها حكومات البلاد الامبريالية ولا سيما الولايات المتحدة وجمهورية لكنايا الاتحادية والبرتغالا وفرنسا للمستعمرين البرتغاليين خاصة في الميدان العسكري والاقتصادي والمالي الذي كان لا يمكن بدونه لهؤلاء الاستعماريين شن حروبهم الاستعمارية ».

وتوجه النظر الى ما يمكنه من آثار خطيرة على السلم والامن في افريقيا تحالف الدول المنصرية والاستعمارية في جنوب افريقيا المؤيدة من الامبريالية وتطالب بسحب كافة الجيوش والقواعد العسكرية والقضاء على الحرب الخاص بالافريقيا الجنوبية من اراضى انجولا والموزمبيق ».

٣ - تؤكد على مبدأ شرعية الكفاح المسلح لشعوب انجولا وغينيا والموزمبيق من اجل التحرر الوطني ومن اجل الحق في تقرير مصيرها واستقلالها الوطني بقيادة حركة تحرير نجلوا وحزب افريقيا لاستقلال غينيا والفرليمو (جبهة موزامبيق للتحرير الوطني) وهي القيادات التي تتولى على حق حماية شعوب المستعمرات البرتغالية وتشغيلها من خلال الانتصارات الهائلة التي احرزتها في الحركة الوطنية وفي الجبهة القومية ».

وهذا الموقفه من الدالة الهامة في الوقت بالتحديد القوي يقوم ليه الاستعماريون البرتغاليون باقتراح ابراهيم الجرارم فمن المعروف ان الرئيس ادواردو مودلان القائد المحبوب لشعب الموزامبيق وهو المناضل المثقف النبيل والتوري الكبير قد وقع فريسة في ٢ فبراير ١٩٦٩ فريسة اعتقال المستعمرين البرتغاليين كما حاولوا فيما بعد اغتيال بعض القادة الاخرين من حركة تحرير المستعمرات البرتغالية ».

ولما كانت الحكومة البرتغالية عاجزة امام تصاعد حركة تحرير المستعمرات ، فقلقه نجات الى العدوان المكشوف ضد البلاد الافريقية ذات السيادة حتى تاقض مستندة الى الابتزاز والتهب على قتلها عندما شملت المدارس وتكونت التعاريف الاجتماعية والاستهلاكية واصبح الانتاج في خلسة الشعب يسير على طريق الترو ، وهي الاسلحة التي يستعين بها الشعب من اجل حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني ».

لقد أصبح الحكم الاستعماري البرتغالي لا يزيد اليوم من كونه معتد اجنبي يحاول بمساندة الاستعمار اعادة الوضع اليانه والمهادي للانسانية واقررت كثير من الهيئات العالمية بحق شرعية الكفاح المسلح الذي تشنه المستعمرات البرتغالية من اجل تحريرها وادانت العدوان الاستعماري البرتغالي على شعوب انجولا وغينيا والموزمبيق ».

ولما أصيب المستعمرون البرتغاليون بفشل هوانهم العسكري اخلوا بمتجهون اوسع الوسائل واشلها اجراهما للقضاء على انطلاقا للشعوب تحسو التحرر واخذوا يتهبون القوي ويخربوها ويفضوا عليها تماما بالابالم كما صادروا يصفون بالقنابل مستشفيات ومدارس المناطق المحررة وغربوا الزراعات ».

وايمنت مجموعات ياكلها من الاهالي او تفلوا هنوة الى مناطق اخرى واستعمل المستعمر البرتغالي اشد انواع الاسلحة فتكا كالقنابل - ضد الاممالي والمنشأضلين . وذلك تقوم في كل يوم الجيوش الاستعمارية البرتغالية بالهجوم على كل من تانزانيا وزلمبيا والكونغو برازافيل وجمهورية غينيا والاستعجال وتصفها بالقنابل وتستخدم المناطق التي لم يتم تحريرها بعد في كل من الانجولا وغينيا ويسو والموزامبيق لتسكون قاذفة تآمرية في البلاد الافريقية المرة . فاصبح الاستعماريون البرتغاليون في افريقيا الذين يفتكوا بالابالم والقتل والدمار في كل

والمختلعة لا سيما بمعاملة أسرى الحرب وقمصاف
الإحالي النزل من السلاح بالتناوب والأعمال الحربية
ضد البلاد الجاورة »

٧ - تساند المؤتمر القادم لمساندة الشعوب
البرتغالية الذي سيعقد في روما خلال السنة
الحالية »

٨ - تطالب من السكرتارية ومن المنظمات
المشاركة في الرابطة الشعوب »

٩ - تتابع بيقظة الوضع في المستعمرات البرتغالية
وأن توفر العناية اللازمة بشأن خرق الحقوق الدولية
للإنسان وكذلك بشأن الانتصارات التي تسجلها
شعوب تلك البلاد في كفاحها العادل من أجل
التحرير والبنلدة القومي »

٤ - توصي المنظمات القومية المشاركة في رابطة
الحقوق الديمقراطية العالمية بأن تشيد بذكرى
المناضلين في المستعمرات البرتغالية التي لقوا
حنفهم في سبيل العدل والحرية وعلى الأخص رئيس
الفرليمو ، ادواردو شينلمبو فونتلان وجها نبيلًا من
الحقبة والمناضل القوي الذي اغتيل في ٣ فبراير
سنة ١٩٦٦ »

٥ - تلقت بشكل خاص نظر المؤتمر التامسح
للرابطة للنظر في أحقية للمستعمرات البرتغالية

٦ - تقترح حل المؤتمر إنشاء لجنة عالمية لتقصي
الحقائق عن الجرائم ضد السلام والإنسانيات وجرائم
الحرب التي يقرها المستعمرون البرتغاليون »

RESOLUTION DU BUREAU DE L'A.I.J.D. SUR LES COLONIES PORTUGAISES Le Cairo, 15-18 décembre 1969

« Au cours de sa réunion tenue au Caire
du 15 au 18 décembre 1969, le Bureau de
l'Association Internationale des Juristes
Démocrates a reçu une information détaillée
sur la situation dans les colonies portugaises.

Les peuples de l'Angola, de la Guinée
(Bissau) et du Cap Vert et du Mozambique,
sont victimes d'une des plus brutales
et cruelles formes d'exploitation jamais connues
en Afrique.

Le travail forcé pour les Africains est
inscrit dans l'article 146 de la Constitution
portugaise, la vente de travailleurs africains-
traités comme une simple marchandise,
fait l'objet d'accords internationaux, comme la
Convention du 11 septembre 1928, entre le Portugal
et l'Afrique du Sud. La soumission des populations
aux intérêts de compagnies toutes puissantes est
imposée aussi bien par le Code du Travail de 1928
que par le Code du Travail Rural de 1962.

A cette exploitation brutale des travailleurs
africains s'ajoute une négation totale des droits les plus élémentaires de la

personne humaine. Des milliers de personnes
sans défense, des femmes, des enfants, des
vieillards, ont été massacrés de sang froid
à Mueda (Mozambique), Icolo Bengo
(Angola), Pijiguiti (Guinée Bissau) S. Tome,
avant même que des guerres de libération
ne soient déclenchées.

Ayant échoué dans toutes leurs tentatives
pacifiques d'abolir le système colonial, les
peuples des colonies portugaises, pour faire
face à la violence criminelle dont ils étaient
l'objet, ont dû prendre les armes, le seul
moyen pour conquérir l'indépendance nationale
et établir dans leurs patries, une situation
d'équité, de justice et de liberté.

Sous la direction du FRELIMO au Mozambique,
du MPLA en Angola, du PAIGC en Guinée et
Cap Vert, les peuples des colonies portugaises
ont remporté de très importantes victoires dans
leur lutte de libération et construction nationales.
Des parties importantes de l'Angola, de la
Guinée et du Mozambique ont été libérées; dans
ces régions l'Etat colonial a été détruit, une
nouvelle vie s'organise, un nouvel Etat se crée,
un nouveau Droit, expression de la victoire

du peuple, s'affirme, des écoles surgissent, des coopératives de production et de commerce apparaissent, la production au service des masses se développe. Par les armes, ces peuples font appliquer leur droit à l'autodétermination et à l'indépendance nationale.

Le gouvernement colonial fasciste portugais est désormais réduit au rôle d'un agresseur étranger qui avec le soutien de l'impérialisme essaie de rétablir une situation inhumaine et révolue.

Des instances internationales ont, à juste titre, reconnu la légitimité de la lutte armée de libération nationale des colonies portugaises et condamné l'agression coloniale du Portugal contre les peuples de l'Angola, de la Guinée et du Mozambique.

Ayant échoué dans l'agression militaire, les colonialistes portugais ont employé les méthodes les plus barbares et criminelles pour détruire l'élan libérateur des peuples. Des villages sont pillés, saccagés, anéantis au napalm, des hôpitaux et des écoles des zones libérées bombardés, des cultures détruites, des populations entières assassinées ou déportées des armes des plus cruelles, des bombes à fragmentation sont employées contre les population et les combattants.

Malgré ces crimes quotidiens des colonialistes, le PRELIMO et le PAIGC ont encore cette année libéré unilatéralement plusieurs soldats portugais capturés au cours d'opérations de guerre, témoignant ainsi des principes humanitaires qui animent les combattants des colonies portugaises. Cette attitude est d'autant plus significative, qu'elle a lieu au moment même où les crimes les plus affreux sont commis par les colonialistes portugais : le 3 février 1969, le Président Eduardo Mondlane, dirigeant aimé du peuple mozambicain figure noble de combattant et d'intellectuel, de révolutionnaire et d'humaniste, a été assassiné par les colonialistes portugais. D'autres dirigeants du mouvement de libération des colonies portugaises, ont par la suite encore, été l'objet de tentatives d'assassinat.

Impuissant face à la force montante du mouvement de libération dans les colonies, le Gouvernement portugais a eu recours à l'agression ouverte contre des pays africains, souverains, pour tenter d'étouffer, par le chantage, la lutte des peuples. Le Togo, la Zambie, le Congo-Brazzaville, la République de Guinée, le Sénégal, sont continuellement attaqués, bombardés par les troupes coloniales portugaises. Les zones de l'Angola, de la Guinée-Bissau et du Mozambique, encore occupées par les colonialistes portugais, servent aussi de base d'appui aux tentatives de subversion dans les pays libres de l'Afrique. Les colonialistes portugais qui disposent, aujourd'hui, de presque 200.000 soldats en Afrique, sont devenus une importante menace contre la sécurité et la paix des Etats africains.

L'agression portugaise contre l'Angola, la Guinée et le Mozambique, de même que contre les pays souverains de l'Afrique, n'est possible qu'avec le soutien actif des gouvernements des pays impérialistes. Les gouvernements des Etats-Unis, de la République Fédérale Allemande, de l'Angleterre et de la France, en particulier assument une importante responsabilité dans la poursuite de la guerre coloniale portugaise. L'O.T.A.N. joue, à ce titre un rôle de tout premier plan qui s'avère d'autant plus menaçant, que les pays impérialistes essaient d'étendre la zone d'application du Traité, à la partie australe du continent africain.

Tenant compte de ces différents éléments, l'Association Internationale des Juristes Démocrates :

1. Condamne les crimes commis par le Gouvernement portugais, contre les peuples de l'Angola, de la Guinée et du Cap Vert, du Mozambique, de même que contre des Etats africains limitrophes de ces pays
2. Dénonce le soutien accordé par les Gouvernements des pays impérialistes, not-

amment les Etats-Unis, la R.F.A., la Grande-Bretagne, la France, en particulier dans le domaine militaire, économique et financier, sans lequel il serait impossible aux colonialistes portugais de mener leur guerres coloniales

Attire l'attention sur les incidences dangereuses pour la paix et la sécurité de l'Afrique de l'alliance des puissances racistes et colonialistes de l'Afrique australe soutenues par l'impérialisme et exige le retrait immédiat des territoires de l'Angola et du Mozambique de toutes les troupes, bases militaires et matériel de guerre de l'Afrique du Sud.

8. Affirme le principe de la légitimité à la lutte armée des peuples de l'Angola, de la Guinée et du Mozambique, pour la libération nationale, leur droit à l'autodétermination et à l'indépendance nationale, sous la direction respectivement du MPLA, du PAIGC et du FRELIMO qui assument légitimement les intérêts et la représentation des peuples des colonies portugaises, au travers des importantes victoires remportées dans la lutte pour la libération et la construction nationale.

9. Recommande aux associations nationales armées et l'A.I.S.D. de rendre hommage à la mémoire des combattants des colonies portugaises, morts au service de la libération et de la construction nationale.

Uérément à la mémoire du Président du FRELIMO, Eduardo Chivambo Mondlane, figure noble d'intellectuel et de combattant révolutionnaire, assassiné le 2 février 1969.

5. Attire tout particulièrement l'attention du IXème Congrès sur le problème des colonies portugaises.

6. Propose au IXème Congrès la création d'une Commission Internationale d'Enquête sur les crimes contre la paix, crimes contre l'humanité et crimes de guerre, commis par les colonialistes portugais concernant notamment le traitement des prisonniers de guerre, les bombardements contre les populations sans défense, les actes de guerre contre les pays voisins.

7. Soutient la prochaine conférence d'appel aux peuples des colonies portugaises qui doit se tenir à Rome au cours de la prochaine année.

8. Demande au secrétariat et aux organisations affiliées de suivre attentivement l'évolution de la situation dans les colonies portugaises et d'accorder toute la publicité requise aux violations des droits élémentaires de la personne humaine qui y sont commises, ainsi qu'aux succès remportés par les peuples de ces pays dans leur juste lutte de libération et de construction nationale.

المؤتمر التاسع

رابطة الحقوقين الديمقراطيون المالية

عُقد في ١٥ إلى ١٩ يوليو سنة ١٩٧٠.

مشروع اللائحة الداخلية

والذين في مواجهة تقدم علم الحياة والطب وعلم الكيمياء الحيوية .

(ج) استخدام الإلكترونيات في المجال القانوني .

(د) حماية القانونيين من تلوث المحيط الإنساني

مكان وتاريخ انعقاد :

يُعقد المؤتمر التاسع بمدينة هلسنكي (فنلندا) في الفترة من ١٥ إلى ١٩ يوليو سنة ١٩٧٠ وذلك بمركز أوتانيس العالمي للمؤتمرات الواقع على شاطئ البحر وقريبا من العاصمة .

شروط الاشتراك :

لكل الحقوقين أعضاء رابطة الحقوقين الديمقراطيون المالية أو غيرهم حق الاشتراك في مؤتمر الرابطة التاسع وفيه منهم في العمل على رفع مستوى العلوم القانونية وحفاظا على حقوق الإنسان والتعاون بين الأمم والشعوب وذلك من أجل ضمان احترام الحقوق الأساسية للشعوب في استقلالها الوطني وفي حق تقرير مصيرها وفي استقرار السلام .

الاشتراك :

يحق الاشتراك في المؤتمر لكافة الحقوقين سواء الأعضاء في الرابطة أو غيرهم من الذين يرغبون المساهمة في تقدم علم القانون وفي المحافظة على حقوق الإنسان وعلى التعاون العالمي من أجل احترام الحقوق الأساسية للشعوب ومن أجل الاستقلال الوطني وحق تقرير المصير والسلام .

الصفة والوضع :

لمثل المنظمات القانونية القومية والناحية حق الاشتراك في المؤتمر وحق الحقوقين الذين يحضرون بصفتهم الشخصية أن يشتركوا فيه كراعين . . وسوف يذكر في وثائق المؤتمر صفه ووضع كل مشترك فيه .

حقوق المشتركين :

لكل المشتركين في المؤتمر الحق في حضور الجلسات العامة وجلسات اللجان بمجرد تقديم بطاقة

جدول الأعمال :

١ - الجوانب القانونية بشأن بعض قضايا الاستقلال الوطني والسلام والأمن الدولي والكفاح ضد الامبريالية في العالم المعاصر :

(أ) وسائل الحفاظ على السلام والأمن الدولي .

(ب) شرعية الكفاح من أجل التحرر الوطني .

(ج) القضايا المتعلقة بحق تقرير المصير والسيادة .

(د) المبادئ الأساسية بشأن العلاقات الودية بين الدول والتعايش السلمي .

٢ - بعض القضايا القانونية الخاصة بالدول النامية :

(أ) الاستقلال السياسي والاقتصادي في الكفاح ضد الاستعمار الجديد .

(ب) قضايا التعاون الاقتصادي والسياسي على نطاق المنطقة .

(ج) حرية التصرف في الثروات الوطنية .

(د) تطور القانون كاداة للتقدم .

٣ - الجوانب القانونية بشأن الدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان :

(أ) الإجراءات اللازمة لازالة كافة مظاهر التمييز العنصري بكل أشكاله .

(ب) الإجراءات الواجب اتخاذها ضد النازية والنازية الجديدة .

(ج) عموميه المبادئ المقررة في الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية .

(د) حقوق الإنسان وحاله الطوارئ .

٤ - التنظيم التكتيكي وحقوق الإنسان :-

(أ) احترام حياة الإنسان الخاصة في مواجهة تقدم من التسجيل .

(ب) حماية شخص الإنسان وكيانه الجسماني

١٠ - يعد مكتب اللجنة عقب انتهاء المناقشات تقريراً يعكس في صدق المناقشات التي دارت على أن تبرز نقاط الاتفاق ويذكر نقاط الخلاف ١١

١٢ - يعرض هذا التقرير على اللجنة للموافقة ويكلف الرئيس المجهود للوصول إلى أكبر درجة من الاتفاق ١٣

١٤ - اللجنة القيادية :

١٥ - يحول قيادة المؤتمر لمكتبه مكتب الرابطة والمخاضون في المؤتمر ولهم أن يحددوا أيهم أعضاء من المؤتمر يقدسون بالمادة ويحددون ١٦

١٧ - يتم تنفيذ القرارات التي تصدرها تلك اللجنة القيادية المشكلة على هذا النحو عن طريق لجنة محدودة العدد تكون من الرئيس والسكرتير العام ١٨ ولعين الصندوق وممثل رابطة الحزب الفلندية ١٩

٢٠ - تتولى اللجنة القيادية مسئولية أعمال وفاسط المؤتمر عملاً باللائحة التي يتم الاتفاق عليها وتقوم اللجنة القيادية بتنظيم كافة أعمال المؤتمر وإيجازاته الأربعة كما عليها أن تعد وتعرض الاقتراحات والقرارات المناسبة بشأن المؤتمر ٢١

٢٢ - توزيع وثائق المؤتمر :

٢٣ - يتم توزيع الكلمات التي تلقى في الجلسة الافتتاحية والتقارير الأساسية المقدمة إلى اللجنة وكذلك قرارات المؤتمر ونتائجه ٢٤

٢٥ - الصحافة :

٢٦ - تتولى اللجنة القيادية وحدها تقديم كافة المعلومات الخاصة بالمؤتمر وعليه فالصحف والمصروفات المصروفة من غير أن لا تعبر إلا عن رأيهم وكحت مسئوليتهم ٢٧

٢٨ - التصديق على اللائحة :

٢٩ - يتم التصديق على اللائحة في الجلسة الافتتاحية

٣٠ - الجمعية العمومية للرابطة :

٣١ - عقب نهاية أعمال المؤتمر اجتماع الجمعية العمومية لرابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية طبقاً لنظامها الأساسي ٣٢

المخضون التي تسلم اليهم شعبة اعتماد المؤتمر أو في صباح أول أيام انعقاد في المركز العالمي للمؤتمرات باوكتانيس ويكون هذا مقابل مستخدم رسم الاشتراك ٣٣

٣٤ - يتساقون كافة للفتكرين في للسياسية في أعمال المؤتمر ولهم حضور الجلسات العامة وجلسات اللجان ولهم التعبير عن رأيهم في الجلسات التي يختارون الانضمام اليها كما لهم أن يفتكروا في التصويت ٣٥

٣٦ - يحضر المراقبون كافة لثباطات المؤتمر سواء في الجلسات العامة أو جلسات اللجان ومن حثهم التعبير في جلسات اللجان من وجهة نظرهم دون أن يكون لهم حق التصويت ٣٧

٣٨ - أسلوب العمل :

٣٩ - تجري أعمال المؤتمر في جالة الأربعة ٤٠

٤١ - تعقد جلسة عامة افتتاحية وجلسة عامة ختامية

٤٢ - تجري المناقشات في جلسات اللجان ٤٣

٤٤ - الجلسات العامة :

٤٥ - يفتح رئيس رابطة الحقوقيين الديمقراطيي المالية أعمال المؤتمر في جلسته الافتتاحية ٤٦

٤٧ - يتم في الجلسة الافتتاحية انتخاب هيئة رئاسة شرفية بناء على توصية اللجان القيادية ٤٨

٤٩ - يجري مناقشة تقرير السكرتير أمام للرابطة في جلسات الجمعية العمومية للرابطة التي ستعقد انتهاء أعمال المؤتمر ٥٠

٥١ - اللجان :

٥٢ - يتم في كل لجنة عدد يحددها تكوين مكتب لها ، وتتولى اللجنة في حصة السجل اقتراحات اللجان القيادية بشأن أعمال اللجان كأساس للمناقشة ٥٣

٥٤ - تهدف الاقتراحات اللجنة القيادية العمل على أن يتمكن تكوين المؤتمر على اللجان الأربعة ٥٥

٥٦ - يتكون مكتب اللجنة من رئيس ونائب رئيس وسكرتير ومقرر ٥٧

٥٨ - تستطيع اللجينة تكوين لجان فرعية لها ٥٩

الاعضاء الذين حضروا اجتماع

مكتب رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية

القاهرة ١٥ - ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٤

المكرّم: الادارى للجمعية المصرية للاقتصاد
السياسى والاقتصاد والتفريع وعضو السكرتارية
الدولية رابطة الحقوقيين الديمقراطيين النمسالية
(الجمهورية العربية المتحدة)

١٥ - السيد/ يوشيو

مفوس بجامعة طوكيو (اليابان)

١٦ - السيد/ نسيم شاه

المعلمى امام محكمة استئناف بيروت عضو رابطة
الحقوقيين الديمقراطيين الليتانية (لينا)

١٧ - السيد/ يوان فليبي

عضو المحكمة العليا برونانيا

عضو السكرتارية الدولية رابطة الحقوقيين
الديمقراطيين المانية (بومانيا)

١٨ - السيد/ يوشينا دوهيرانو

رئيس قسم العلوم القانونية باكاديمية العلوم
باليابان ونائب رئيس الرابطة * (اليابان)

١٩ - السيد/ ي. كلوبنس

مدير معهد البحوث من اجل مكانة الجريدة
نائب رئيس الرابطة (الاتحاد السوفيتى)

٢٠ - السيد/ كيم دجوسام

مكرّم: هام رابطة الحقوقيين الديمقراطيين الكورية
(جمهورية كوريا الشعبية)

٢١ - السيد/ دى هي كو

عضو رابطة الحقوقيين الديمقراطيين الكورينسة
(جمهورية كوريا الشعبية)

٢٢ - السيد/ باك دونج تشوف

عضو رابطة الحقوقيين الديمقراطيين الكورينسة
(جمهورية كوريا الشعبية)

٢٣ - السيد/ والتر باور

مكرّم: رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية
الالمانية (جمهورية المانيا الديمقراطية)

٢٤ - السيد/ سولانج بوليه اجام *

المعلمية امام محكمة استئناف باريس عضو
السكرتارية الدولية رابطة الحقوقيين الديمقراطيين
الالمانية (فرنسا)

٢٥ - السيد/ فاسكو كليميرال

القائم ورئيس الرابطة (غينيا البرتغالية)

٢٦ - السيد/ هاريس شاندا

المعلمى امام امام المحكمة العليا بملوى الجديدة
مكرّم: هام الرابطة الهندية للحقوقيين من اجل
السلام عضو السكرتارية الدولية رابطة (الهند)

٢٧ - السيد/ بير كوت

القائم السابق

استاذ القانون الدول بجامعة فرنسا

٢٨ - السيد/ رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية
(فرنسا)

٢٩ - السيد/ احمد محمد الشواحي

لقب للمعلمى بالجمهورية العربية المتحدة ونائب
الرئيس الرابطة (الجمهورية العربية المتحدة)

٣٠ - السيد/ شفيق الترسيمات

لقب هام اتحاد المحامين العرب (الجمهورية
العربية المتحدة)

٣١ - السيد/ دلفين

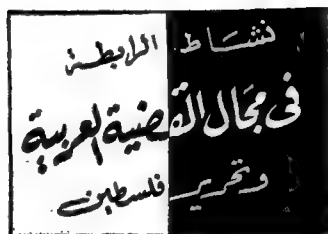
رئيس المحكمة العليا لملوى * مغوليا *

٣٢ - السيد/ يوسف دويش

المعلمى امام محكمة الاستئناف

- ٣٠ - السيد/ ترائف كونج ليونج
عضو وفد جمهورية فيتنام الديمقراطية إلى
مؤتمر اتحادات باريس وعضو السكرتارية الدولية
للرابطة (فيتنام الديمقراطية)
- ٣١ - السيد/ هنريك تولتشين
رئيس المحكمة العليا بجمهورية لاتفيا الديمقراطية
وعضو السكرتارية الدولية للرابطة (لاتفيا)
الديمقراطية
- ٣٢ - السيد/ ايلان فاشيكوفيتش
القائم العام لجمهورية بلغاريا الديمقراطية
رئيس الرابطة (بلغاريا)
- ٣٣ - السيد/ دولان وايز
رئيس تحرير مجلة القانون الجديد (البوسنة)
- ٣٤ - السيد/ اوتو فولف
عضو رابطة المصلحين الديمقراطيين (ألمانيا)
الديمقراطية (ألمانيا الديمقراطية)
- ٣٥ - السيد/ كيم هيونج ميون
(كوريا الديمقراطية)
- الراليون
- مجلس نقابة المعلمين بالجمهورية العربية المتحدة
- ٣٦ - السيد/ اسحاق باسيرا
وكيل نقابة ج.ع.ع
- ٣٧ - السيد/ محمد كزوي لقا
أمين صندوق ج.ع.ع
- ٣٨ - السيد/ احمد يحيى عبد الفتاح
أمين سر صندوق ج.ع.ع
- ٣٩ - السيد/ احمد احمد الخطيب
عضو مجلس نقابة ج.ع.ع
- ٤٠ - السيد/ احمد نبيل الهاللي
عضو مجلس نقابة ج.ع.ع
- ٤١ - السيد/ حسن الغويجي
عضو مجلس نقابة ج.ع.ع
- ٤٢ - السيد/ حسني المنادي
عضو مجلس نقابة ج.ع.ع
- ٤٣ - السيد/ كازيمير كاكول
سكرتير رابطة المصلحين الديمقراطيين البولندية
(جمهورية كوريا الشعبية)
- ٤٤ - السيد/ محمود علي كلالدي
القائم العام للمحكمة العليا بباكستان - وقائم
رئيس الرابطة (باكستان)
- ٤٥ - السيد/ زينوبك كيسوشر
قائم رئيس رابطة المصلحين الديمقراطيين
التشيكية (تشيكوسلوفاكيا)
- ٤٦ - السيد/ غوستاف ميتافرس
عضو مجلس نقابة المعلمين بالنرويج (النرويج)
- ٤٧ - السيد/ يوسف نوري
سكرتير منظمة كفاح الشعب الاسبانية
الافريقية ومراقب رابطة المصلحين الديمقراطيين
(اليابان)
- ٤٨ - السيد/ لوجناتولي
اساعد القانون المدني بجمهورية يوزيا
سكرتير عام رابطة المصلحين الديمقراطيين الايطالية
وعضو السكرتارية الدولية للرابطة (ايطاليا)
- ٤٩ - السيد/ حبيب نجر
القائم بمحكمة استئناف بيروت وعضو
السكرتارية الدولية للرابطة (لبنان)
- ٥٠ - السيد/ جرتاردان
القائم العام لمحنة استئناف باريس وسكرتير
عام رابطة المصلحين الديمقراطيين الدالية (فرنسا)
- ٥١ - السيد/ يارو سالاف لوتود ورسكي
سكرتير عام رابطة المصلحين الديمقراطيين
التشيكية (تشيكوسلوفاكيا)
- ٥٢ - السيد/ اسحاق اوزي
عضو مجلس رئاسة اتحاد المصلحين السلوفاكيين
(تشيكوسلوفاكيا)
- ٥٣ - السيد/ فكتور يانوسون
عضو رابطة المصلحين السوفيتية (الاتحاد
السوفيتي)
- ٥٤ - السيد/ اوياد برانغر
عضو السكرتارية الدولية للرابطة (المجر)

- ٤٣ - السيد/ عبد الحميد الجليل
عضو مجلس نقابة ج.ع.م
- ٤٤ - السيد/ عبد الله علي حسن
عضو مجلس نقابة ج.ع.م
- ٤٥ - السيد/ عثمان طاقا
عضو مجلس نقابة ج.ع.م
- ٤٦ - السيد/ فهمي ناشد
عضو مجلس نقابة ج.ع.م
- ٤٧ - السيد/ كمال خليل إبراهيم
عضو مجلس نقابة ج.ع.م
- ٤٨ - السيد/ ماهر محمد علي
عضو مجلس نقابة ج.ع.م
- ٤٩ - السيد/ محمد فتحي الكيلاني
عضو مجلس نقابة ج.ع.م
- ٥٠ - السيد/ محمد فهمي أمين
عضو مجلس نقابة ج.ع.م
- ٥١ - السيد/ محمود عبد الحميد سليمان
عضو مجلس نقابة ج.ع.م
- ولد نقابة السودان :
- ٥٢ - السيد/ أمين طاهر الشبل
٥٣ - السيد/ عقيل أحمد عقيل
٥٤ - السيد/ صادق أحمد خير
٥٥ - السيد/ عبد الله نجيب عبد الله
٥٦ - السيد/ عبد الله اسماعيل
- حركات التحرر :
- ٥٧ - السيد/ جمال الصوري
منظمة تحرير فلسطين
السيد/ عبد الله الكركون
منظمة تحرير فلسطين
٥٩ - السيد/ مريجو فر
حركة تحرير الموزمبيق (فرليمو)
- أعضاء لجنة التعبئة بمنطقة تضامن الشعوب الآسيوية
الافريقية :
- ٦٠ - السيد/ مهمل حركة تحرير المريسيسا
(نيواير)
- ٦١ - السيد/ مهمل تحرير لاهيا (لايو)
- ٦٢ - السيد/ مهمل المؤتمر القومي الافريقي جنوب
افريقيا (اف.د.س)
- ٦٣ - السيد/ مهمل حركة جيش التحرير بانجولا
(ان.ل.ا)
- ٦٤ - السيد/ مهمل حركة تحرير غينيا البرتغالية
والصمة :
- منظمة تضامن شعوب آسيا وافريقيا :
- ٦٥ - السيد/ عبد الوهاب السلام
٦٦ - السيد/ عثمان بناني
للمجلس القومي للسلام :
- ٦٧ - السيد/ وليم سليمان
٦٨ - السيد/ سعيد خيال



تفسير

دائمت

القوانين

إدارة المياه

البيئة

في النظر الثاني لقرعة التمسك بالعربة

المقدمة في المباحث والأحكام

ص ٢٥٠ - ٢٨٠ يناير ١٩٦٩

الحركة والتفكير في مبحث قانون الحرب وخاصة قانون الاحتلال كما أسلفنا .

القسم الأول :

١٦ ب) مسائل الأجهزة العسكرية لاسرائيل والدول العربية المعنية . وخلف ونهجه الرعايد الاردنيين .

لن البيانات التي جمعها لجنة الرابطة بشأن هذه النقطة بيانات جزئية بكل تأكيد . ومع ذلك فإن من الشهادات ذات الدلالة بعض أقوال القهود لكتلة بقصف مسكن اللاجئين في أريحا خلال اليومين الأول والثاني من حرب يوليو (١) ، ويظهر بعض المساجد وغيرها من المباني المدنية والعاصمة بالشعائر الدينية والتي تم اكتشافها في كل مكان بالفضلة الغربية وخاصة في بيت لحم (٢) .

في الحالة الأولى نجد شهودا قرروا أنهم شاهدوا الطائرات الاسرائيلية تلقي بقنابل نابلهم على السكان المدنيين بالقرب من أريحا .

ومن ضمن قواعد القانون الدولي المتعلقة بهذه الموضوع نجد أن اتفاقية جنيف الأولى للمبره في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ بشأن « تحسين أحوال الجرحى والجرحى بالقوات المسلحة التجارية » وتنص المادة الثالثة منها بوجه خاص على أن « الأشخاص الذين لا يشتركون بطريق مباشر في العمليات العسكرية ، بما في ذلك أفراد القوات المسلحة الذين القوا

لن الهدف الرئيسي لهذا التقرير هو التعلق مما إذا كان مسلك القوات التابعة للبلاد أطراف النزاع والشرق الأوسط ، خلال حرب الأيام الستة ، وكلما مسلك قوات اسرائيل بعد انتهاء النزاع للمسلح وبأن احتلال الأراضي المصرية والسورية والاردنية ، يتفق أو لا يتفق مع قواعد قانون الحرب بوجه عام ، وقواعد الاحتلال الحربى بوجه خاص »

ويستهدف هذا التقرير أيضا للمقابلة بين مواقف اسرائيل بوجه خاص وبين مضمون التفرقات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا المجال .

لهذا ، ولأننا نستعمل بصفة رئيسية على الشواهد التي جمعها اللجنة التي شكلتها رابطة المحققين الديمقراطيين العالية والتي زارت في يناير وفبراير ١٩٦٨ مسكنات اللاجئين بعد يوليو ١٩٦٧ ، فإننا سنكتفي بعرض الحقائق بصورة منتظمة إلى حد ما ، لنص شريعتها في ضوء القواعد الدولية الواجبة التطويق ، سواء في ذلك القواعد التي لها طابع العرف أو القواعد « العامة » كما جرى به الاصطلاح .

ونفرض علينا هذا بالضرورة تحديد مجال بحثنا يادى على يد ، ويصعبنا إلى عدم الخوض في القضايا النظرية الكبرى التي يدور حولها الجدل في ذلك البيت الدقيق من مباحث القانون الدولي . ومن ثم فإننا سنقتصر على التزام منهج المواجه بين المواقف للحدود للأطراف المعنية بمشكلة الشرق الأوسط ، وبين اتجاه العلامة القانونية للمجتمع الدولي إلى

[١] نذكر في هذا السند شهادات العلية والمسيحيين الذين اتفق لهم أن يؤدوا خلال عام ١٩٦٧ على الأماكن التي ذكرتها اللجنة . انظر ب . موه : « الاعيانة المسلحة لاجئ الشرق الأوسط » .

F. Dood, «Suffering humanity the refugees of the Middle East», publié par «University Christian Center Forum», Beirut, 1967, pp. 11 et.

من قبل في مستوى القواعد غير المدونة للقانون الدولي
علمة منذ نشأة المجتمع الدولي الحديث (٤) .

وحسبنا في هذا أن نذكر ، في عهد قريب ، أن
اتفاقية بطرسبرج المبرمة في ١١ ديسمبر ١٨٦٤
واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ . (ومنها الاتفاقية الرامية
بتاريخ ١٨ أكتوبر التي تشمل مع اتفاقية جنيف
المبرمة في ٢٢ يوليو ١٩٢٩ السابقة للقانونية ذات
الاحمية القصوى ضمن الاحكام مسالفة الذكر) .
تتضمن حكما يؤكد عدم شرعية الاعمال المؤدية الى
استخدام الاسلحة البكتريولوجية والكيميائية وحما
اليها (٥) .

ولمينا يتعلق بهذه النقطة الأخيرة يبدو للناس هنا
للمناسب ، من جهة أخرى ، أن نؤكد أن ملاحظة من
هذا القبيل تبدو قابلة للتطبيق بطريقة ائمال على
حالات خرق اللوائح الاتفاقية الخاصة بحماية
المدنيين في زمن الحرب ، وبحماية الاهداف قسما
المسكونية (مساكن ، مدارس ، كنائس ، مستشفيات
... الخ) . والواقع انه من الممكن ايضا ان توسع
بالنسبة لهذه اللوائح الى ما جسرى به العمل في
مستوى الاتفاقية ، وخاصة في اطار تكوين الرأي
القانوني والمادة التوارثة باعتبارها من العناصر
للكونة للرف الدولي (٦) . وحسبنا يكفي لتبيين
اتفاقيات جنيف بلامبعضا التقني أو التقني
بالنسبة لمجموع المسائل المتعلقة بمعاملة المدنيين في
زمن الحرب .

الاسلحة ، والاشخاص الذين اصبحهم المشرش او
الاصابة او الاسر او أي سيب آخر من مواصلة
القتال ، سوف يعاملون في كافة الظروف معاملة
الإنسانية بدون أي تمييز في اتجاه اسماة للمعاملة
يسمى الجنس أو اللون أو الدين أو الثروة أو أي
معيار مشابه . »

ويمكن أن نعلق أيضا القواعد التي تضمنتها
اتفاقية جنيف الرامية بشأن « حماية المدنيين في
زمن الحرب » على النزاعات المسلحة التي ليس لها
طابع دولي (المادة الثالثة فقرة أولى) (٢ مكرر)
وتتضمن هذه الاتفاقية مجموعة من الاحكام ذات
الطابع العام الى حد كبير ، تجسد تصميم واضعها
على حظر استخدام العنف الحربي ضد الاهداف
المدنية وضد الافراد (انظر المادة ٣ مسالفة الذكر ،
وخاصة المواد ١٣ - ٢٦ من الاتفاقية المذكورة) (٣)

و تعتبر اعمال استخدام الاسلحة الفتاك بوجه
خاص والشبيه بالاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية
التقليدية ، مثل غاز النايالم ، مخالفه بمسورة
خاصة للقواعد مسالفة الذكر ولروح اتفاقيات جنيف
بل وتحكمها القانونية .

ولقد لاحظ البعض بجله قوية أن تبني اللوائح
الدولية التي ترقى الى مستوى الاتفاقية ، ليايدي
الإنسانية أساسية تحظر أي التجايد لاستخدام هذه
الاسلحة ، يجب أن يعني ذا طابع تقري في
الجوهر ، نظرا لان مثل هذه الميادى كانت موجودة

(٢) مكرر. انظر في هذا المسألة بوجه عام : سبرولس (قانون الحرب والتزامات للسلمة ذات الطابع في العراق)

باريس ١٩٥٨
Bodin : Le droit international et les conflits armés d'un caractère non-international, Paris, 1948, passim.

(٣) انظر مارسكا (حماية الدولية للمدنيين والمدنيين) ملاتو ١٩٦٥
Maresca, « La protection internationale des combattants et des civils », Milan, 1965, pp. 141
et de 233 et.

(٤) انظر كرايف (القانون العام الدولي » ، الطبعة الثالثة ، بالرو ١٩٦٠
Quadri, Droit Public International, Série 60, Palermo, 1960, p. 268.

(٥) من أجل تحليل هذه المصادر في المدة للقانون الدولي الخاص وحظر الاهداف والاشخاص الكيميائية والبكتريولوجية
انظر بوسامنت صفرين ، مؤخر السلام الثاني لصفر في لاي سنة ١٩٠٧ ، مبرمة ١٩٠٨ ، باركن : القانون الدولي والاسل
الدول من ملاحق لصفر في اتفاقيات لاهاي ١٩٠٧ ، لفسند - برسمان ١٩١٧ ، كروز : حرب الغازات والقانون الدولي ، صيف
١٩١٧ ، ولندسكر : قانون الحرب والمهاد - ليهنا ١٩٢٥ ، اريك : الحرب الكيميائية وقانون الصوب ، برلين ١٩٢٧

Huamante Sivera, « La Segunda Conferencia de la Paz reunida en La Haya en 1907 », Madrid 1908; Barclay « International Law and Practice with appendices containing Hague
Conventions of 1907 », London, Boston, 1917; Kuna, Gaskrieg und Völkerrecht, Wien 1927;

(٦) Kriegrecht und Neutralitätsrecht, Wien, 1935; Overbeck, Die Chemische Waffe und das
Völkerrecht, Berlin, 1937, passim.

ولمينا يتعلق بالقوانين انظر بوجه خاص التقرير المقدم من سكرتري عصبة الأمم للجنة بصفة مدقق ايطاليا بيلان .
١٩٢٢ (انظر مجموعة مطبوعات عصبة الأمم في ١٩٢٢-١٩٢٥)

(٧) لمينا يتعلق ببيانات مجمعة ما جرى به المسلسل كما يشهد لكن انظر الملحق السابق ، وكروز « اتفاقية جنيف عام
١٩٢٩ » في القانون والسياسة في « المجتمع الدولي » ، ١٩٥٢ ، وولف كاسترون « ملحق اتفاقية للمساكن المدنيين في الحرب

المدنية » في القانون والسياسة في « المجتمع الدولي » ، ١٩٥٠ ، ١٧١ - ١٣٦
Kuna, « The Geneva Convention of 1949 », in Law and Politics in the World Community;
Caster, « La Protection Juridique de la population civile dans la guerre moderne », dans Re-
vue Générale de Droit International Public, 1966.

ونحن نؤكد بصفة خاصة بالنسبة لأولئك الذين يريدون - فيما يبدو - استخدام الأدوات العلمية وأجهزة الاعلام العلمية الجديرة بالثقة كي يفخروا موضوعيا بمسؤوليات دولة الاحتلال ، نؤكد على أن المقصود هو مشكلة ربما كان من الجائز طرحها على هذا النحو في بداية النزاع أي في مرحلة تقهقره ، وظلما أن إسرائيل سلكت مسلكا مميذا لانه سكان الأراضي العربية المحتلة - وظلما أن إسرائيل لم تعد أعدت تعولات حقيقية في ميالك المؤسسة القائمة في تلك الأراضي ، فإن المعية السابقة تهبط إلى مستوى الدونية ، واتضح أن الخطاب الفلفسي بشأن الدعام الولائي من الفلاس الذي سبق أن استخدمته الولايات المتحدة إبان الأزمة الكوبية هو الياء الفوقي الدعوى التي يختبئ في قر ، بطريقة يطبعها الصراع الطبقي أكثر فاكتر يمسألة حتى في النطاق الدولي ، كبري بمسألة أشخاص القانون الدولي الذين يتوزعون باتجاههم موضوعيا إلى سياسسة التعرّيج النوعي الاستعماري المستبد أو الامبريال لقط .

ونحن نقصد بهذا - بصورة أكثر بساطة - أن عزو الامم المتحدة في النزاع العربي الاسرائيلي كان محددا منذ البداية - وظلما أن أكثر المنظمات الدولية سمحا ، وهي التي تتعصب بقاعدة تنجيد لأن تكون حالية - بالنظر إلى ما تسمى به الجماعات الدولية من المفسدة والفتاى تنفد التفتيل الرشي لسيما - وكذلك مستطلب الثرى ليعا في قطين ، ظلما أن علم للعلم لم تنفصل إلى الأدوات القانونية القادرة على ضمان السالية الحقيقية والتطبيق للعلوم للمقررات التي تفضيها حيقاتها (الجمعية العامة ومجلس الأمن في حالتها) ، فإن من الواضح أن الحظر العام للانتداب إلى استخدام القوة لن يمكن فهاصة طو فاك لا في ضوء الضمانات الفعلية ، ومن ثم يجب تفسيره بأنه «حقاق جوهرى للحق» ، توصلت إلى الصبح عند التعامل القانونية للجمعية الدولي في حركتها الحقة .

ويكفي الآن أن نقبس هذه الحقيقة العلمية التي وضعناها لتونا بايناز ، والمبدأ المنصوص عليه في البقرة الرابعة من المادة الثانية وأقره بالنسبة للنزاع العربي الاسرائيلي *

فإذا ما أخذنا بهذه الملاحظة (ولستنا نرى وجهاا للتعراض عليها نظرا لأن الاجتهادات الانسانية تلعب هنا دورا رئيسيا) فإنه ليس من الضروري التأكيد من انضمام الدول المعنية وخاصة إسرائيل للقضايا لنظرا إلى اتفاقيات جنيف المذكورة ، والواقع أن صديق إسرائيل من شأنه أن يؤكد لقط تصمهاا بالقرارات عملة من الناحية الدولية ونفسا على أي حال باعتبارها من أشخاص القانون الدولي ، وذلك ومنيب ويرود قواعد القانون الدولي العمومي لهذا قوة ليداعه التي تطبق على الكافة (بالمكرور) .

إلا ما يمكن نسخه إلى إسرائيل هو مستسكةا أجزائها العسكرية في حالة حرب أريحا والقبائل واستخدم النابالي وقصف الباني لندنية والندنية بخلافه من حرب الأيام الستة .

وهي يتناول الامم المتحدة وحظر الانتداب للقوة لحل الخلافات الدولية ؛

ولكن لا للعقد الإلهي في مساله التوسيع القانوني لتجني القليل ويضيق تيزان زعي مصالته حقيقة وحقة ، ومع ذلك يعتبرها بعض الاصنافا للمصنعي مشغرة في قيلة مسألة محسنةا لتحكيم وقرية أو عدم شرعية منازع الطرفين لا تكرار ١ ، وهذه لافا تدعي أن التطورات اللاحقة ليوم ٥ مايو ١٩٤٧ والأبعاد الحالية للنزاع تتجاوز بكثير الخلاف على الميثاق تيزان ، وتتم من مؤتمسوغات قانون الاحتلال لقصاا عناية فخرى السكان للنديين ، بحق والصوب في السيادة والاستقلال وتقرير المصير ، وروية الامم المتحدة فيما يتعلق بالمعالات التي تهدد للسلام والأمن الدوليين وخاصةا حل الوطنية والفلسطينيين في القضية .

وللعل بعد هذا إلى ما نصته المادة الثانية عشرة الرابعة من ميثاق الامم المتحدة من الجطر العام للانتداب إلى القوة لحل الخلافات الدولية . من الواضح أن مثل هذا الخطى ملزم لاطراف النزاع إذ أنها جميعا أعضاء في الامم المتحدة ، ومن الواضح أيضا أنه يمكن من الوجهة النظرية أن تلتزم على هذه الحالة الفكرة القوية المنصوص عليها في المادة لاه من الميثاق بشأن « الدفاع عن التدفين الفردي أو الجماعي » .

١٢ كبري حول التطبيق الزوري من لفرن هذه المبرر على القابع الحثري لاصيات جيت والساح حيل لا يماي الثاني
وه أن القية الانزاية الضامة لند الإصايات بالنسبة لدول لمية بالنزاع يتن أن تصير ملزم كمال المناصه طلة أن كل
الامم التي صحت منها ته مستمعة بالقرين التساوي على الاصايات الأربع لبرية في ١٢ أغسطس ١٩٤٦ ، إسرائيل في
٢١ فبراير ١٩٤٦ ، ع ٢٠ في ١٠ نوفمبر ١٩٤٦ ، الأردن في ١٢ مايو ١٩٤٦ ، سوريا في ٤ فبراير ١٩٤٧ (وعله فرينغ
لنداع ولان الصديق الخاصة بكل من هذه الدول) .

١٣ مكرر ٢ في الشر

Forward, Jay, Koslowe, Lindsay and Meesin, «The Arab-Israeli War and International Law» in Harvard International Law Journal, vol. 8, (1966), pp. 298 et passim.

القسم الثاني :

(أ ب) ممتلكات الأجهزة العسكرية للدولة الإسرائيلية

بعد ٦ حرب الأيام الستة ، وإبان احتلال الأراضي للصربية والأردنية :

إن الحديث عن ممتلكات القوات الإسرائيلية أثناء الاحتلال أكثر اتساعا ومفيدة (٧) . ولن نقدم هنا تعليلا كاملا للفوض في الأراضي المسمورة المحتلة ، وذلك لأن اللجنة التي شكلتها وإطسمة الموقنين الديمقراطيين العلية لم تزد سوريا . ومن جهة أخرى فإنها لم تلتق معلومات خاصة عن خرق القواعد المذكورة النافذة عن لشخصيات الأجهزة العسكرية للعمل الصربية المنية بالزواج ، ونحن لا نلصد بذلك استبعاد وقوع أمثال هذه المخالفات .

إن لدينا بيانات عديدة وتفصيلية للغاية بشأن نظام الاحتلال الذي طبقته وتطبيقه إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والأراضي السورية . لهذا ينبغي أن نلصق إلى مرامل عرض السمات والنتائج القانونية للاحتلال التي تبث وقوعها أثناء الاحتلال المذكور .

مع ذلك ينبغي أن نلصق باداه ذي بعدة ينبغي الرجوع إلى كل مادة الاحتلال الحربي ، من وجهة نظر القانون العمل ، ولكن بعدة على معايير معينة تشكل جزءا من أدوات عمولة أكثر شمولاً ، طالما أنه لا توجد بعد قواعد قانونية معقمة وموحدة شبيهة بتلك المتعلقة بمعاملة المدنيين في زمن الحرب عامة .

يبد أن أهم نقاط الارتكاز الجزئية هذه هي الاتفاقية بجنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ السالط الإشارة إليها ، والمتعلقة بمعاملة المدنيين في زمن الحرب ، وهي طبقا للنس الفقرة الثانية من مادتها الثانية ، تطبيقا في حالة احتلال جزء أو كل أراضي أحد الأطراف المتحاربة ، ولو لم يواجه هذا الاحتلال أية مقاومة عسكرية .

ولنا قواعد أخرى بخيرة بالاعتماد ومتعلقة

بالاحتلال في اللائحة الملحق (اتفاقية لاهي لعام ١٩٠٧) ، وقد سبق أن أبدينا أن هذه الأداة الأخيرة تمثل من عدة نواح السلف المباشر لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ .

ولقد جمعت شواهد عديدة كلها ذات دلالة واضحة بشأن أعمال القوات الإسرائيلية مثل التدمير المنظم للمنازل والقرى والمدن الصغيرة في الضفة الغربية . ويكفي أن نذكر حالات صاوخه مثل حالة مدينة قلقيلية (التي دمر ٧٠٪ منها بالديناميت) ، وقرى عواس ، بيت لوب ، يولو ، بيت مرسيم ، بيت هوا ، جلفيق (التي دمرت عن آخرها) وأمسالا مساللة ، وإن كانت جزئية ، وصلت (أ) إلى عملاء بالنسبة للقمص ذاتها ، بيت لحم ، رام الله ، نابلس ، خان يونس . الخ .

إن هذا الموقن من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية يناقض أولا مبدأ المعاملة الإنسانية للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة ، المنصوص عليه بوجه خاص في المادة ٣ فقرة أولى من الاتفاقية بجنيف الرابعة ، وبغضلا عن ذلك فإنه يطوى على خرق الالتزام المفروض على الأطراف - المتحاربة - بموجب المادة الثالثة فقرة ثانية مسالفة الذكر - فيجب كل عمل من شمسائه الاضرار بسياسة الجسم أو الأمن الشخصي للمواطنين المتصين بالحياة .

ومن جهة أخرى فإن التدمير المنظم لتجسيمات السكان المدنيين يطوى بذاته - بالإضافة إلى المخالفات العامة آلة الذكر - على سلسلة من المخالفات المتعددة التي تكاد تغطي تماما في النهاية ميدان تطبيق المادة الرابعة والمواد من ٤٧ إلى ٧٨ من الاتفاقية بشأن نظام الأراضي المحتلة على وجه التحديد . فمن الواضح مثلا ، أن تدمير للسكان المدنية قد تسبب بطبيعة الحال في نزوح اجباري للسكان شبيه بما تلصقه عليه المادة ٤٩ طالما أن الجانب الأكبر من مسالمة مدينة الخليل والقرى التي لله انقلوا إلى الضفة الشرقية للاردن بعد أن فقدوا مساكنهم . ولذا كان للمركز السكاني يحتوي - كما حدث فعلا - عسلا معارض ومستشفيات ومرافق اجتماعية أخرى ، لانا ممتلكات قوات الاحتلال سوف يطوى بالضرورة على

(٧) لله تركا جابيا جزءا من تحصيل الفوض في الأراضي السورية . إذ أن لجنة دابة الموقنين لم تلصق إلى سوريا « ومن جهة أخرى فإن اللجنة لم تجميع بيانات خاصة بتصرف القواعد المذكورة في زمن ويمكن أن تولى إلى لسلطات الأجهزة العسكرية للدولة العربية للفتة بالزواج » وطبيعة المجال لا يريد أن يستبعد وقوع أمثال هذه المخالفات لعل .

(٨) انظر فرد للرجع السابق ذكره ، وكذا الجلسات المتتالية بستان « القمص وهم القرق » من سلسلة كرامات فضيلة ليواليان كرينيك وفي ٢٧ يوليوس ١٩٧٧ .

« Jerusalem et le sang des pauvres », de la série Cahiers de Témoignage Chrétien, No. 47, par Père Paul Gauthier et Sœur Marie-Thérèse, Paris, 1967, pp. 18 et. et spécialement pp. 53-58.

الأخرى بالاتفاقية المذكورة (المادة ٣٤) بأن « اختل الرهائن محتطو »

إن مجموع المخالفات التي ذكرناها حتى الآن تشكل ببطيئة الحال تحت طائلة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (١٠) من الوجهتين القانونية والموضوعية . ومع ذلك فإن هذه المخالفات تنطوي على انتهاكات الأجهزة العسكرية الإسرائيلية حتى بالقياس إلى هذه المبادئ العامة للمجتمع الدولي الحديث في مجال المعاملة الإنسانية ومنها ما نصت عليه الاتفاقية المذكورة ونصت عليها من قبل اللجنة الملحقة باتفاقية هاغ الرابعة لعام ١٩٠٧ التي تمثل آخر ما وصل إليه القانون الدولي الاتفاقية (أ) في مجال التقنين) إلا أن هذه المخالفات لا تكتفي الضوء مباشرة على المشكلة الرئيسية لنظام الاحتلال لغربي . وهي المشكلة الخاصة بمجموع العلاقات القائمة بين تنظيم الدولة والمحتلة ونشاط الهيئات التابعة لدولة الاحتلال ، لواقع المؤسسات يصف على وجه التحديد الوقت الذاتي لهذا الشخص الشيء من أشخاص القانون الدولي .

وبمبادرة أخرى فإن المخالفات التي يحدثها حتى الآن ليست سوى مخالفات خاصة يمكن أن تقاس بحسبها بسهولة في ضوء قواعد اتفاقية جنيف سالفه الذكر . لكن المطلوب الآن هو أن نرى إلى أي مدى يرمي النظام الذي ألقته القوات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة إلى تعديل التنظيم في هذه الأقاليم لتحديد ذلك النمط في مبدأ « يقاء » التنظيم القانوني للدولة والمحتلة . وهذا يستلزم البحث في وقائع أخرى أخذنا على يها بطريق مباشر ، وذلك لتحديد ذلك النوع من القانون الذي يلزم استغلال قواعده وهذا يقتضي الاستعانة بقواعد القانون الدولي العمومي .

خري معادل للالتزام الذي يفرضه نص المادة ٥٠ على دولة الاحتلال بأن تكفل سبل العمل بانتظام في المؤسسات المخصصة للعناية بالأطفال وبنيتهم» أو على خرق للالتزام الذي يفرضه المادة ٥٦ التالية مباشرة ، بالمحافظة على المؤسسات والخدمات الطبية والمستشفيات وكذا على الصحة العامة والنظافة في الأراضي المحتلة »

وقد القرن هذا العمل غير الشرعي باتجاه واضح لدى العسكريين الإسرائيليين لنهب وسلب بيوت المدنيين بصورة منتظمة . وقد حدث هذا بوجه خاص في فلسطين قبل تغيير المدينة ، كما حدث في مختلف أرجاء الأراضي المحتلة »

إن أهالي السلب وما إليها مخطورة تماما بموجب إحدى القواعد العامة لاتفاقية جنيف الرابعة . ذلك أن المادة ٣٣ ، وإن جاءت في القسم الثالث الخاص بالأراضي المحتلة ، وتحتوي واجبة التطبيق في كافة القطاعات والمناطق التي تنظمها الاتفاقية المذكورة ، وتكفي المادة ٣٣ على أن « النهب محتطو » . كما تحظر نفس المادة حظرا تاما معاقبة أي شخص أو حرمانه من حريته الشخصية ، وبزيمه لم يرتكبها شخصيا ، ونصت على وجه التحديد على أن « العقوبات الجماعية وكذا إجراءات التعريف والأرهاب محتطو » (٩) .

وقد حدثت مخالفات أخرى مشابهة لكنها يمكن أن ترد بصورة محدودة إلى الفقرة الثالثة من المادة ٣٣ ، التي تحظر كل التجاهل إلى الإجراءات الانتقامية ضد أشخاص أو ممتلكات الرعايا للمتبعين بالحماية) وقد أوردتها العديد من الدواجن الآتين بصفة خاصة من قطاع غزة . ففي هذه المنطقة الأخيرة المحتلة وقعت على حد أقوال الشهود حوادث خلف رجال أصحاء لم يعودوا إلى عائلاتهم، وتلقى إحدى القواعد العامة

(٩) من الأجرؤ القائمة الدولية في هذه النقطه الإنشائية الشهادة لفصله جدا التي أدلى بها المحاسب القانوني لبيبي لم لخص خليل سالم الذي أدلى ببيانات في حبيسه وعن أهالي التذويب وهو: للجنة للخدمة الأولان التي ترمز لها باسم منظمة الاحتلال . أو أنه أهم يمكن صغر الاتن السليم يتزيمه لانه موجبا الى سكرتير عام الامم المتحدة يتضمن تفاسير الوقائع الخاصة بالأوضاع الإجتماعية والاقتصادية في الأراضي المحتلة . وتعد الوقا الشهود بوضوح وخاصة بفضل الاتصالات التي أجراها خليل سالم في عدة سجون بالسلطة العربية مع مواطنين فلسطينيين آخرين - إلى أي مدى أيدت قوات الاحتلال على نطاق واسع بما فيه الكفاية على هذا النوع من الانتهاكات ومن الأرهاب الجنائي ونفسه .

(١٠) بخصوص الصلابة بين الاحكام المذكورة في لائن وبين القوانين الثورية ومنها جرم اغتالية جنيف . يمكن القول مند طرفة أم الآراء القليلة يعضها بأن الإجماع متفق عليها فصل هذه النقطه - انظر في هذا الصدد : ماركسكا ، المرجع السابق ص ٦٢ وما يليها .

Balladore Pallieri, «Diritto Balileo» sur Trai-té de Droit International par Balladore, l'Alte-ri, Morali et Quadri, Sem, 1 vol., Helsinki 1954; Cascard, «The Present Law of War and Neutrality», Helsinki 1954; Kuna, «The Geneva Conventions» cit., Bourguin, «Les Conventions de Genève du 12 août 1949, sur Revue Internationale de la Croix-Rouge, 1950; Piccini, «La Croix-Rouge et les Conventions de Genève», sur Recueil des Cours de l'Académie de Droit Internationale de La Haye, 1950 - 1; Droper, «The Red Cross Convention», London, 1958

تشقت وفقا للنظام القانوني الاردني . لهذا صدر قرار من سلطة الاحتلال العسكرية (تلاحط اسامة استعمال هذه الاداة القانونية ، وربما كان مرجع هذه الرغبة في وضع اساس شرعي لكل روجه من اوجه التشايط) يقتضي بنقل محكمة الاستئناف ومحكمة القسس الى رام الله ، في حين ان النظام القضائي الاسرائيلي المطبق في القدس القديمة يسرى على المحاكم الواقعة في القدس الجديدة . ولهذه الصلحة خطورتها الشديدة كما لاحظ العديد من الشهود ، اذ انه يمس التنظيم القضائي الاردني برمته كما يمس السير العادي لوظيفه العدالية في هذا البلد . وبصله خاصة تؤدي هذه الصلحة - كما تردد في عدة جهات - الى الفاء مبدا وجود ثلاث درجات للتقاضى الفاء واقعيًا بالرغم مما يؤقره من ضمان لحقوق المواطنين، وهذا من المعاملات الاساسية للنظام الاردني لانه يظل العقاد محكمة استئناف القسس كهية يرغف العظم اليها من أى حكم مدني او جنائي يصدر في الضفة الغربية (اما بالنسبة لاي حكم يصدر من أية هيئات قضائية في الضفة الشرقية فان الاختصاص ينظر القضية استئنافا يكون لمحكمة استئناف عمان) . اما محكمة استئناف رام الله الجديدة - التي لا يصل بها سوى عدد قليل جدا من القضاة الاردنيين نظرا لان غالبيتهم ولغواهم التعاون - عسلطة الاحتلال بعد التصديلات التي ادخلتها - فانها لا تتمتع ولا يمكن ان تتمتع باختصاص معادل ، وفقا للتنظيم القضائي الاردني

ويتضح من ذلك ان سكان القدس العربية لم يحرموا وحدهم بل حرم جميع سكان الضفة الغربية على الاقل من إمكانية الطعن بالنقض في الاحكام الصادرة بالمنطقة المحتلة اذ انه يتعدى عليهم عمل استئناف امام محكمة استئناف القدس .

(ج) الاتجاه الى الضم :

ان البيانات المستقاة كتجبه الى الفاء الطوه على موقف الحكومة الاسرائيلية التي ما زالت تتركب مخالفات لاحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ومعنا على سبيل المثال الانتزاعات الخاصة باحترام الملكية الخاصة في المناطق المحتلة (١١) . المادة ٥٣ ومعنا حظر تغيير اوضاع المواطنين أو القضاة في الاقليم

الرعايا القيسين في الجزء الشرقي من القدس ولكن طالما ان هؤلاء الآخرين - وهم رعايا اردنيون من وكالة الوجود - لم يكونوا في وضع يسمح باعتبارهم قيسين أو مقطوعين في اقليم اسرائيل في مارس ١٩٤٧ ، فان من الواضح ان الممتلكات المنقولة والمقارعة التي كانوا وما زالوا يمارسون عليها سلطة مباشرة ، يمكن ان تنزع منهم ملكيتها عملا دون أي سند محدد ما دام ان هؤلاء الرعايا سوف يعتبرون غائبين بعد القانون المذكور ولو كانوا قيسين في القدس بعد يونيو ١٩٦٧ ، ومع ذلك فانهم قالوا : اهلية التمتع يحقهم على اموالهم المنقولة والمقارعة . ويجب ان يضاف الى ما تقدم ان نص القانون الخاص بالغائب لا يسمح بالتنازل بأية صيغة عن حق استعمال الحق . وتجنبنا لتنازع هذا الغياب ينبغي ان يمكن الشخص من ان يمارس مباشرة ادارة الاموال موضوع الحق .

ولمها عدا هذه النتيجة الناصحة حقا والتي لا مثيل لها من قبل لمها نعلم ، فان من الواضح ان تطبيق القوانين الاسرائيلية في اقليم القدس القديمة قد خلق مفارقات قانونية خطيرة . لقد تربط على قرار الكنيست الذي اشترط اليه منذ قليل ان الرعايا الاردنيين من سكان القدس الذين يظلون - بالرغم من نظام الاحتلال بل وبسببه - رعايا اردنيين من كاتبة الوجود ، في مجال العلاقات الخاصة وعلاقات العمل والعلاقات مع الادارة العامة والظروف المتصلة بالقوانين الجنائية المدنية وخاصة في مجال علاقات القانون الدولي الخاص - هؤلاء الرعايا الاردنيون من سكان القدس يسمون انفسهم خاضعين لنظام قانوني هو نفس النظام الذي يحكم العلاقات الماثلة لرعايا دولة اخرى ، اضى الرعايا الاسرائيليين .

وتؤثر مثل هذه النتائج القانونية في علاقات الاسرة وفي قانون الملكية وفي العلاقات التجارية وفي مباشرة الحقوق المدنية بل وتغير هيكلها . الخ . لكن قرار سلطة الاحتلال الذي اتخذته الكنيست قد احدث ، من جهة اخرى تغييرا هاما في هيكل التنظيم القانوني بالضفة الغربية . ذلك ان من الواضح انه لا يمكن ضمان تطبيق مجموعة من القوانين الاسرائيلية في القضايا التي تنظرها محاكم

(١١) يجب ان يلاحظ ان للكيان المقارعة المزعومة - بصد على قرار من سلطة الاحتلال - بموجب قانون الغياب ، وبالنسبة التي تباح فيها بعد الى حركة اسرائيلية هي « حركة الضم »

كبير ولكنة باعده بيع هذه الممتلكات الى مواطنين اسرائيليين واعاد مشروعات الفاء مؤسسات كبيرة في جبل الزيتون . وما هذا الاجراء سوى استمرار ما جرى به العمل بعد ١٩٤٩ - انظر في بحث مشكلة النظام القانوني للملكية الخاصة ايان

الاحتلال العربي : Sauser-Hall, «L'occupation de guerre et les droits privés», sur Schweizerisches Jahrbuch für Internationales Recht, 1944, pp. 68-125.

هذه حالتنا اذا ان اسرائيل لا تحتل سوى جزء من اقليم الدولة الاردنية وجزء ضئيل من دولتي مصر وسوريا ، ويحددون حدود سلطة الاحتلال في الحظر العام المفروض عليها في اثناء حكومات جديدة في الائتلاف الذي تحتله ، وفي منتهى من تعديل خصائص النظم الاساسية للدولة « المحتلة » في الاقليم الخاضع للاحتلال ، بمعنى انه محظور عليها ان تتصور او تغير بصفة دائمة خصائص التنظيم الاداري والقضائي في هذا الاقليم (١٦) .

يبد أن هذا لا يعني أن دولة الاحتلال لا تستطيع القيام بأوجه نشاط ذات طابع اداري وقضائي ، الامر الذي اكده العمل في المجال الدولي ، إنما المهم هو أن تظل هذه الانشطة قاصرة على أهداف الاحتلال من حيث النظم ، وأن تظل مشروعة استناداً إلى الأهداف التقليدية وهي صيانة أمن قوات الاحتلال والتطور الطبيعي لنظام الاحتلال في حدود القواعد المعروفة لقانون الحرب بالمعنى الضيق . وهذا يعني أن الانشطة القانونية المقصود بها أن تحدث أثرها في مجال العلاقات المدنية بالمعنى الواسع ، يجب أن تجد المبرر القانوني لها في الاحتياطات العسكرية في الجوهر للاحتلال ذاته .

وبالإضافة إلى الحدود العامة التي تحدثنا عنها ، تصادف دولة الاحتلال سلسلة من القيود (خاصة على نشاطها ، ومنشأ هذه القيود القانون الدولي الاتفاقي) اتفاقات لإحيا وجنيت مثلاً) ولكنه ليس مصدرها الوحيد . وهذه الحدود النوعية هي في المقام الأول مبادئ احترام الملكية الخاصة ، وحظر النهب ، والمصادرة العامة لكل الأموال ، وحظر فرض ضرائب لا ترتبط بالتطور الطبيعي لنظام الاحتلال بواجبات الملكية الادبية ، وحرية شرح الانشطة العسكرية ، والمحافظة على تنظيم المسمائي والاديان في الاقليم المحتل (وخاصة في نتائج القانون) الخ (١٧) .

المحتل (١٢) ، المادة ٥٤ ، وبذلك تفسك - كما لاحظ البعض - في مبدأ وجود التنظيم الخاص بالدولة المحتلة .

إن النظرية الحديثة للقانون الدولي تسلم بما يشبه الإجماع بزوال طابع اكتساب الحق العيني في الاقليم وكان القانون الرماني - على العكس من ذلك - يسلم بهذا الطابع لإخري . ويقولون عادة أن تبدل هذا الطابع أو ذاك يجب أن يميز إلى العمل الدولي المنظم بفضل جهود جروسو وفاتل (١٣) ومن ثم تتور مشكلته تحديد الطبيعة القانونية للعلاقات بين تنظيم التولة المحتلة - الذي يستمر قائماً كهيكل ووظيفة ، سواء من الناحية الداخلية ، أي في اتصاله بمجال العلاقات الخاصة ، أو من الناحية الدولية ، أي في اتصاله بقسم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي - وبين نشاط أجهزة دولة الاحتلال الفعلية (بالمعنى الواسع) في اقليم ما وفيما يتعلق بسكانه .

وباستثناء بعض النظريات الكلاسيكية التي ترى - بطريقة جذابة لكن بعيدة عن الواقع وهما - يجري به العمل في المجال الدولي في هذا الشأن - اعتبار دولة الاحتلال مزودة بحق تمثيل الجميع في إطار حدود موضوعية بطبيعة الحال - في مصالح الدولة المحتلة وحسابها (١٤) ، فمن الواضح أن مبدأ تمايز نظامين للأداة يطرح في الجوهر - وفي نظرنا خاصة - مسألة الحدود التي يمكن أن يتجلى فيها نشاط دولة الاحتلال دون أن يبدد هذا التمايز ذاته (١٥) .

وبهذه المناسبة يبدو لنا أن اتى صورة لفسك: هؤلاء الكتاب هي أنهم يبررون مبادئ القانون الدولي العمومي التي تحكم الموضوع (وما جرى به العمل حديثاً) ، ويبررون موضوع استحالة نقل السيادة في مجموعها إلى دولة الاحتلال عن طريق مأسسة الاحتلال ، ما لم تكن يصعد الهاء الحرب (ولتست

(١٢) تؤكد الأبحاث المتعلقة انه إذا انضمت السلطة السليمة من جانب القساسة الاردنية الذين لغسوا الثامن مع سلطة الاحتلال ، لقد التفتت هذه الأبحاث بعضاً من شسبب الحامين فقامت بحاكم الدرجة والدرجة الثانية بفسد عزل القساسة للاردنيين .

(١٣) أنظر كاپورتوتي « الاحتلال في قانون الحرب » ، نابولي ١٩٤٩ ، Capotorti, «L'occupazione nel diritto di guerra, Napoli, 1949, pp. 9 ss.

(١٤) ماربولي القيسه كاپورتوتي في المرجع السابق ص ٤٦ وما يليها .

(١٥) أنظر في استمرارية مبدأ تمايز نظامين من الادارة I. Oppenheim, «The Legal Relation between an Occupying Power and the Inhabitants», Law Quarterly, 1919, pp. 383 ss.; Kaeckenbecker, «De la guerre à la paix», Paris, 1900; Saucer-Hall, op. cit.; Capotorti, op. cit., pp. 72 ss.; Feinberg, The Legality of a «State of War» after the cessation of hostilities, Jerusalem, 1961; Debbach, L'occupation militaire, pouvoirs reconnus aux forces armées hors de leur territoire national, Paris, 1962; Quadri, op. cit., pp. 274 ss.; Balladore Pallieri, Diritto bellico, op. cit., pp. 302 ss.

واشاه انظر في المسألة الخاصة بوساية التنظيم القضائي في الاقليم المحتل Von Gahn, «The Occupation of Enemy Territory», Minneapolis, 1967, pp. 106-131.

Cfr. Debbach, op. cit., pp. 303 ss. ainsi que Capotorti, op. cit., pp. 72 ss. (١٦)

Debbach, op. cit., pp. 19 ss. et 38 ss. (١٧)

(١٧) مير فورودو وآخرون عن أنه غير مقبولة في مشكلة الوضع القانوني للأراضي المحتلة .

المرجع السابق ص ٢٥٤ وما يليها .

القاضي بأن الضرورة المطلقة لتوفير سلام دائم في الشرق الأوسط يجب أن تقام على أساس اختيارين محددين :

(أ) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها في النزاع الأخير .

(ب) وقف كل التصريحات بالحرب وكافة أعمال الحرب واحترام وقرار السيادة ومسئومة الاقليم والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وسهائلي أن تعيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وفي مأمن من التهديدات وأعمال القوة .

لما لشباط (التحق) الذي تحدثنا عنه فانه موجه نحو تأكيد الاولوية للمسعى لصون الحق في الاستقلال وفي حق الشعوب في تقرير مصيرها . وينبغي تحقيق هذا المبدأ في ضوء الاستقلال السياسي . وبهذا المعنى تمثل النقطة (ب) بلا شك الجزء الأكثر أهمية وتعليلها في القرار ، وربما استطعنا أن نرى وراء هذه النقطة حكماً دقيقاً بادانة التصريحات التي ادلى بها بعض رؤساء الدول العربية قبل وبعد حرب يونيو وكذا ادانة أعمال معصية آتتها اسرائيل على خلاف المبادئ القانونية الرسمية بيد أن النقطة (أ) تمثل في مجال العمليات العنصر الذي يمسق منطقياً ومبدأ كل إجراء آخر طالما أن الاحتلال بالمعنى الذي تفصده الهيئات العسكرية الاسرائيلية يمسد بقسوة وفي العمل مجموع حالات خرق المبادئ القانونية التي عنانها القرار . وبطء القرار حبرا على ورق مدة تزيد على العام يؤكد من جهة الحديث عن الطابع التقيري لأعمال الهيئات التابعة للأمم المتحدة ، بينما يلقي على اسرائيل بدون إهمام المسؤولية الاولى فيما يتصفده الوضع الراهن للنزاع من خروج على المقرومية .

القسم الثالث

(أ ، ب ، ج) الخصائص العامة الواقعية لمسألة

الهيئات العسكرية الاسرائيلية

الاتجاه الى ضم الاراضي - الحق في المقاومة

إن الفارق الكبير في الكيف - في مجال التكييف القانوني للقوائم موضع البحث - ذلك الفارق الذي اشرنا اليه في نهاية القسم الثاني ، ليتأكد في الواقع بمسلك قوات الاحتلال الواضح الدلالة ، خاصة في الضفة الغربية ، ذلك أن التفسيرات المبيحات الطابع النظامي والتي تحدثنا عنها طويلاً ، من قبل ، يجب أن توضع في الاطار العام للوضع الواقعي . لقد مر على الاستيلاء أكثر من عام ويزداد نزوح اللاجئين ، بدلاً من أن يخف ، وتزداد القدس تحولا الى

وبالنظر الى هذا التقدير لطبيعة العلاقات بين التنظيمين التي عرضناها هنا بصورة منظمة للاسباب المذكورة ، يتضح بجلد الطابع غير المشروع الذي يتسم به عمل المنظمات العسكرية الاسرائيلية . فمقتد همت الى تطبيق القوانين المدنية الاسرائيلية في مجموعتها في القدس العربية وإلى ادخال تعديل كبير في هيكل النظام القضائي للضفة الغربية ، ومن ثم فقد تجاهلوا عملاً وشكلاً الى حد بعيد في كمية مبدأ التنافس المسلم به وطبيعة المبادئ الاقليمية المعترف بها . وطاهر أيضاً أنه لا يجب العمل بهذا المبدأ الا في حالة وجود احتلال حقيقي أي في وضعية ربط بمجال تطبيق قواعد قانون الحرب ، ويتسم بصفة خاصة بالطابع المؤقت لوضع الاقليم المحتل . لما إذا قام شك في هذا الطابع المؤقت الذي تكرر آله جوهرى لا ذواج النظم في الاقليم المحتل ، وصحت قوات الاحتلال بتشاطها الى ضم الاقليم فان العناصر العامة للمشكلة تتغير من جدولها .

(د) نتائج السعي الى القسم : قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ :

لم تبق الأمم المتحدة يمدى من تسجيل المخالفات التي انضمت ، بالنظر أيضاً بصفة خاصة الى أن عمليات الحرب الاسرائيلية أدت الى إعادة ادراج المسألة في جدول أعمال الأمم المتحدة . وإن تصميم ونص أعمال الهيئات التابعة للأمم المتحدة يؤكد الوظيفة الراجعة للمنظمة التي لا لاحظت استحالة اقامة جهاز قس قانوني بمعنى الكلمة ، الجهة المساندة أشكال نظامية متفاوتة الكفاءة ، لاستتباب السلام حيث توجد خلافات دولية ، وللتحكم في الازمات الدولية عندما تنفجر . وبهذا المعنى فإن الأمم المتحدة بدلا من أن تساهم في حل المنازعات والمخالفات القائمة بين الدول الأعضاء ، تبدو أهلاً لا تيان تصرفات تقتصر بوجه عام على « التحقق » من وقوع منخالفات معينة وذلك في محاولة منها للبحث عن أساليب تتفق والمبادئ العامة التي ألهمت واضعي ميثاق سان فرانسيسكو - أنظر في ذلك طبيعة بعض الاحكام القوية . ولا يجب التقليل من شأن أهمية كهذه ، ولو كان من غير الواثني على الاطلاق الاعتقاد مثلاً بأن مجلس الأمن يمكن أن يأتي أعمالاً تستند الى المواد ٢٢ وما يليها من الميثاق (وبهذا المعنى يجب أن تعتبر أوجه تشابه قوات الطوارئ الدولية في الشرق الأوسط والكولونيو بين ١٩٥٩ ، ١٩٦٥ معصودة للغةا ومبنية على إمكانية خلق أجهزة لمهام خاصة) .

ويجب تفسير قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، انطلاقاً من هذه النظرة وهو القرار

أن يبدأ الأمر الواقع يصلح في المجال الدولي لتطبيق كافة الأعمال السابقة غير المشروعة من جانب من يضم اقليما أو اقاليم إلى نفسه .
ومن جهة أخرى فإن مجتمعنا حاليا من المجتمعات المكتسبة التكوين ، مثل مجتمعنا الدولي الحديث حيث لا تلعب الأمم المتحدة دور الحكومة العالمية بكل تأكيد وليس لها سلطات تنفيذ ورقابة . بل هي جهات للتنسيق بين الدول (١٩ مكر) ، أن مثل هذا المجتمع لا يستتبع الخروج فيه على الواجبات والالتزامات كما فعلت إسرائيل في حرب الأيام الستة لتسليح خطرة أو حتى في مجال تحريك الفسائل التي تكفل مراعاة الالتزامات سالفة الذكر .

ومع ذلك لسنسأريد التقليل من شأن الدور الذي لا بد أن تؤديه هذه المبادئ الخاصة بالمجتمع الدولي والتي انتظمتها مؤشرا ميثاقان دوليان بشأن حقوق الإنسان الأساسية (ويعلقان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وبالحقوق المدنية والسياسية .
وأقرتها بالاجماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بجلسة ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ ومعدان للتصديق من جانب مختلف الدول الأعضاء . ويمكن أن تلخص فيها أداة واضحة للسلوك شير الأساليب اللازمة العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة ٣٣

ومع ذلك لو التزمنا الضم أكيدا ، الأمر الذي لا يبدو حثا اليوم بسبب معارضة المنظمات الفلسطينية بوجه عام للسلطة التي تمارسها إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ، فإن الظاهر أن الظروف التي يعيشها الإسرائيليون داخل وخارج الحدود الفعلية أو القانونية ، لإسرائيل - لا تتفق حسم المبادئ .
وهيما في هذه المناسبة أن نقول بوضوح تام أن هناك شأن هذه الرقابة أن تؤدي إلى القطع بما جسم في التوسع الإسرائيلي من العهد المبيح للقانون لا ثمة اختلافات حاملة من الناحية القانونية مع روح لمجتمع الدول الجديد ودعائه للتقوية التي تميل أكثر وأكثر من خلال فضال الشعوب الجديدة ضد الاستيلاء الاستعمارية القديمة والاضطرابات الاقتصادية العسكرية للدول الامبريالية بصورة متزايدة التعقيد والانتفا - إلى النزول عند تعقيدات ديموقراطية حقيقية ومطالبات الشعوب المستقلة بالامساك بالسلطة الحقيقية في أيديها وعلى أساس هذه الملاحظة العامة جدا يمكن أن نستنتج مثلا أن وقف الضمانات عليها في اتفاقية جنيف لعام ١٩٦٩ ، بمثابة المادة ١٩قرة

مركز إسرائيل خالص ، ويتحول الوضع المدني بالمعنى الواسع - للفلسفة الغربية أكثر فالتأثير وتلحق بها آثار دائمة بسبب النشاط القانوني الذي تبديه سلطات الاحتلال ، وإن كانت باقي الأراضي المحتلة تتحول بقدر أقل .

والكل يعلم أن المادة ٦ فقرة ٣ من اتفاقية جنيف الرابع لعام ١٩٤٩ تقضي بأن « يقف تطبيق هذه الاتفاقية بعد انتهاء العمليات الحربية بعام » وحتى أن صبح أنه لا يمكن القول أنه قد تحقق انتهاك العمليات الحربية بصفة عامة فلا شك أن حكمية هذه القاعدة تركز على الطابع المؤقت للاحتلال .
والواقع أن هذا الوضوح لا يمكن أن يقوم إلا ما لا نهاية .

وما زال النظام القانوني للجنين في فوضى تامة عند أن رفضت إسرائيل عملا تعديل مسلحا ليتفق مع قرارات الأمم المتحدة الصادر في يوليو ١٩٦٧ ، بشأن عودة النازحين عبر الأردن ، بعد ١ يونيو إلى الضفة الغربية ، وخاصة نظرا لأن سلطات الاحتلال بدلا من أن تتخذ إجراءات تسوية هذه المسألة من تلقاء نفسها ، تصر على موقف يشجع بكل الوسائل الهجرة الدائمة لسكان الضفة الغربية .

هذه المبادئ ، مضادا إليها الفصل في تحقيق الأهداف التي توخاها قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ (١٧ مكر) أوضح بصورة فعالة لويما دولة إسرائيل بشأن تحديد حالة من الأمر الواقع تلود (تلقائيا وبغض النظر عن أي اتفاق رسمي بين طرفي النزاع) إلى انتشار هيكل التنظيمات الإسرائيلية في كل المناطق المحتلة وخاصة الضفة الغربية . وهذا يعادل ضم إسرائيل لها ٣٤
ولقد كان التغيير الجذري المذكور في النظام القانوني للقدس العربية تمهيدا له مقزاه ، في اتجاه تحقيق مثل هذا الهدف لأن القدس العربية مركز حساس للحياة الاجتماعية في الأردن ٣٥

وظاهر أن ثمة اتجاها للحصول على الرخصة الدولية لاكتساب السيادة (أي الحصول على سند الحق) من طريق الضم غير المشروع بغض النظر عن الاتفاق (معاهدة صالح مثلا) لكن إسرائيل تعتمد على الامتناس التي تسببه مزاوله السلطة الحكومية فعلا في الأقليم ، في سبيل الحصول على سند يصلح لاكتساب السيادة المذكورة (١٨) ٣٦

أشخاص القانون العام وهم يعمرون عن سياسة توسعية سياسية عسكرية ، في محاولتهم إخفاء أعمال الحرب بمعنى الكلمة ضد سكان الضفة الشرقية لوضع دول عربية مثل الأردن ، والجمهورية العربية المتحدة وبينان متدربين نشطاء الفدائيين الفلسطينيين غير المشروع . ولكن تضع سلطات الاحتلال حدا لأعمال الفدائيين فانها لا بد أن تبيد ما بدأ كافة أعضاء المنظمات الذين يعتبر لشاغلهم الضمان للعالم الوحيد لصون حقوق الشعب العربي الفلسطيني . وقد يتفهمون بهذا مرة أخرى للاعتناء على حقوق الشعوب في تقرير المصير وهذا الحق حسيل في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة التي ادانت بمسوجب قرار مجلس الأمن في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٨ . / أول يناير ١٩٦٩ عمل إسرائيل الجريي الاحتمل ضد مطار بيروت المدني . ولكن ذلك لن يحوّل دون تفاق الموقف وزيادة اضطرابه بحيث يتفجر في المجال السياسي والمجال القانوني على السواء .

ونختتم هذه للملاحظات القصيرة التي تهدف لفتح في الأمانة الفرصة لمناقشة تجري أمام اللجنة والجمعية والتي تؤكد ضرورة القيام بمناقشة وإلية حول لقائات معينة لم يستوف بعد منها التتابع المعتمد للاجتماعات الانعقادية الإسرائيلية ، الطيبة القانونية والإهمية الدولية لنشاطات المواطنين الفلسطينيين ، كسالة فعالية قرارات الأمم المتحدة .

والى نود توجيه الشكر باسمي شخصيا وباسم رابطة المحققين الديمقراطيين الإيطاليين التي يشرفها الاشتراك في هذا المؤتمر لأنها تعتبر لفعال الشعوب العربية ضد الامبريالية ومن أجل حريةها وتقرير مصيرها بمثابة مرحلة حاسمة في طريق تجديد أبنية المجتمع الدولي في اتجاه ثوري بعد أن أثبت هذا المجتمع أنه لن يقبل الأوامر الاستبدادية . ولا منطق الكتل ، ولا التقسيم الشكل لاضطاله ولا تقبل التنظيمات بفرعها إلى المستويات الدولية شعبة لرأس المال الكبير الاحتكاري .

علما بأن يتبادل المحققين الديمقراطيين في بلدنا من ليله والذين من الظفر في المؤتمر وأعماله بسند مضطرب لهذا النشاط الذي انشغل في الفترة الأخيرة هي تركوبنا باسمي .

ثالثة ، لن يؤدي إلى ضيق حقوق السكان العرب مسلمة مغلقة ، طالما أن العديد من المبادئ التي تنفذها ، الوثائق الدولية بشأن حقوق الإنسان ، والتي لا تقل لبردها الآن - تميل بالفعل إلى حماية أبسط حقوق الإنسان في زمن السلم .

وبالعكس فإن القلقة التي تثير إسرائيل هي أنه من المناسب البحث عن ضمانات فعالة للمحافظة على الحقوق في مجال مختلف من مجال العلاقات العادية بين الدول وبحيث تكون التعهدات المشفوية لمراسلكنا . ويبدو أن الضمان الوحيد الممكن في هذا المجال هو مواءم المنظمات السرية التي تعمل خاصة في الضفة الغربية وفي قطاع غزة والذي يقع في واجهة سلطة الاحتلال نظفيا للكشاح المسلح ، ومعارضة السكان المدنيين المتشبه في رفض التعاون مع قوات الاحتلال الإسرائيلية .

هكذا يقول وضع قانوني معقد ومضاد لسلامة قوانين الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها الحربية ، والقدر الذي تمارض فيه اتجاه الحكومة إلى الضم في أكتله بتأثيراتها فعلا سلطة الحكومة . ولكن أهمية هذا للقوات الأخيرة للمنظمات السرية ، من حيث ضمانات والقانون الدولي في هذا الصدد ، في تلميح حق سكان الضفة الغربية في أن يكونوا جزءا لا يتجزأ من الدولة الأردنية وهم وما زالوا كذلك منذ هجرين عاما . كما قد يكتن على أي حال في خلق دولة تهمد بين الواقع وبين تصورات الصوريين من كل لول .

ومن جهة أخرى فإن هذه الأنشطة تملح في هذه للدراسة العلمية للوظائف العامة (بالمتى الواسع) التي نجد أمثلة كثيرة لها بعد الحرب العالمية الثانية لإهبة التحرير الوطني لجنوب ليتنام قد شسكت وتكتل كتحديا فعليا من جانب أشخاص مختلفين ويمكن تشبيها مع بعض المشرق الموضوعية . بالمعتقدات العربية الفلسطينية السرية وما تقوم به منذ يوليو ١٩٦٧ في الأراضي التي تحتلها إسرائيل من طريق ممارستها حق المقاومة (٣٠) .

لذلك فإن الموقف الجديد للحكومة الإسرائيلية يثير الدهشة ، إذ أنها تزم القيام بأعمال انتقامية ، وحمله الحيلة الكاثولية هي التي يمتننى ورواها هذه



من ساحة كجاج الشعوب العربية في المؤتمر الثاني لشرق الشعوب العربية

والاستقلال يوسف دويش المعالي حيث جاء في هذا القرار أن الرابطة :

« تساهل كجاج الشعوب العربية المعادل من أجل التحرر الوطني وهذا كافة إشكالات الاستعمار الجديد »

« وتقرر إدانة إسرائيل على العدوان وعن كل ما يترتب عليه »

« ونعلن أن الموقف الناشئ عن ذلك يعتبر خرقاً لمبادئ القانون الدولي وعدواناً على السلم العالمي ولا يمكن أن يقرر أي حق على أساس هذا الواقع »

« ونطالب بحسب القوات الإسرائيلية فوراً وبدون أية شروط ونعلن أن سحب تلك القوات شرط يجب توافره لإقرار السلم في المنطقة على أساس ضمان الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني »

« - وهذا بهذا المفهوم وتطبيقاً حيلاً لذلك القرار اعتمدت الرابطة بجمع وتيوب كانه المذكرات والوثائق القانونية الرسمية المتعلقة بقضية فلسطين فأصدرت في هذا الشأن كتاب : « النزاع في الشرق الأوسط » كتاباً مذكرات ووثائق - ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ وهو مجلد يتضمن كافة الوثائق والمذكرات لهذه الفترة ويقع في ١٤٠ صفحة وقد تم طبع هذا الكتاب باللغتين الفرنسية والإنجليزية وتم نشره وتوزيعه في المحافل الدولية وبين رجال القانون والسياسة »

ويعتبر هذا الكتاب الآن المرجع الأساسي للمباحثين الجادين في قضية فلسطين والنزاع في الشرق الأوسط »

ولقد استغل مؤتمراً القاهرة الثاني لتصرة الشعوب العربية بما جاء في هذا الكتاب من وثائق حقيقية وواحدة وساعد أعضاء المؤتمر وخاصة أعضاء اللجنة القانونية وهي اللجنة القانونية بالرجوع إليه تأييداً لوجهة النظر التي تساند لبلاد العربية وشعب فلسطين »

١ - كانت رابطة المحققين الديمقراطييين العالمية من بين الشخصيات والهيئات العالمية الداعية لمؤتمر لصورة الشعوب بالقاهرة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ يناير سنة ١٩٦٩ »

لقد شكلت الرابطة بهذا الوضع وبهذا الوصف مؤقلاً محدداً صريحاً وواضحاً بجانب القسور العربية وبجانب شعب فلسطين ضد الامبريالية والعدوان الاسرائيلي على البلاد العربية »

٢ - وليس هذا الموقف مستغرب على رابطة المحققين الديمقراطييين العالمية فهو تابع أساساً من أهدافها العامة التي تلخص في : (١)

« الاسهام في تحقيق الاعتراف الوردفي مثقال الأمم المتحدة وضمان العمل المشترك بين المحققين في أنحاء العالم من أجل :

(أ) « تشجيع دراسه ومناقشة المسائل الديمقراطية في مجال القانون التي تقرر الحفاظ على السلام والتعاون بين الأمم »

(ب) « دراسة الحقوق والحريات الديمقراطية في القوانين والدفاع عنها »

(ج) « تشجيع ومساندة استقلال كافة الشعوب ومقاومة كل القوي التي تفرض على هذا الاستقلال »

« وتقوم الرابطة بمساندة الحملات من أجل الاستقلال الوطني وسيادة الدول وتسل ضمها الامبريالية وضد الاستعمار القديم والجديد ولتتم في مجال القانون بالعمل على وفيه فكرة الاستعمار الجديد التي ترمي الى حرقه مصححاً الدول نحو الاستقلال الحقيقي وتمس تدومها الطبيعي » (٢)

٣ - وينبع موقف الرابطة بشكل مباشر عن التطبيق على قضية فلسطين من القرار الذي أصدرته مركزاً لبحثها في الاجتماع الذي عقد في ميونخ سنة ١٩٦٧ في روما وفيه قد حضره السيد الأستاذ الفقيه

٣ - لقد أرادت رابطة الحقوقين الديمقراطيين المالية أيضا أن تقدم للضمير العالمي وللرأى العام في كافة البلاد صورة حقيقية وغير متحيزة لما تقوم به السلطات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة من انتهاك لحقوق الإنسان وارتكاب وتعذيب قاتلت في يناير وفبراير سنة ١٩٦٨ لجنة خاصة لتقصي الحقائق مكونة من الأستاذ جول شوميه المحامي ببروكسل ورئيس رابطة الحقوقين الديمقراطيين البلجيكيين والبروفيسور فرانزيسكو فابري أستاذ القانون الدولي بجامعة روما وعضو الرابطة حيث منحت السلطات الإسرائيلية من دخول الأراضي المحتلة ولكنها قاما بزيارة كل من شرق الأردن والجمهورية العربية المتحدة وتم الاتصال بالهيئات والأشخاص والمهاجرين واللجئين وزارت تلك اللجنة عددا من معسكرات اللاجئين في كل من البلدين ولا سيما في مديرية التحريز وأجرت تحقيقا مستفيضاً عن كل ما جرى سواء أثناء العدوان أو بعده في الأراضي المحتلة والسكان المدنيين»

ولقد نشرت رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية هذا التقرير المستفيض في كتاب بعنوان : « الشرق الاوسط - لجنة رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية لتقصي الحقائق » وهو مجلد باللغة الفرنسية يقع في ١٠٢ صفحة ويتم الآن بيمه وتوزيعه لكافة المحافل المالية والاوراسل القانونية في جميع البلاد»

٧ - تلك هي القنمات والاعمال التي كانت اساسا لقيام رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية لاشتراكها في الدعوة مع العديد من الهيئات لمقد مؤتمر القاهرة الثاني لنصرة الشعوب العربية ومما جعلها تساهم بصورة جيدة وفعالة في أعمال ذلك المؤتمر في مختلف اللجان التي كونها في هذا الصدد»

أولت الرابطة وفداً خاصاً لحضور المؤتمر والمشاركة في أعماله مكون من :

- ١ - السيد جو نوردهان السكرتير العام
- ٢ - السيد جول شوميه رئيس الرابطة البلجيكية
- ٣ - البروفيسور جان سلومون أستاذ القانون الدولي ببروكسل
- ٤ - السيدة / ديزي سلومون الباحثة القانونية بجامعة بروكسل
- ٥ - السيدة بوليت بروسون الباحثة القانونية بجامعة بروكسل
- ٦ - البروفيسور فرانزيسكو فابري أستاذ القانون الدولي بجامعة روما

٥ - وما هو، بعبارة، بالذكر وما يمثل في الواقع أهمية بالغة ليس بشأن هذا المؤتمر، فحسب بل بالنسبة أيضا للرأى العام العالمي أن رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية كانت الهيئة الوحيدة التي استطاعت بفضل دراساتها الجادة بالوثائق والمستندات بشأن النزاع في الشرق الاوسط أن اكتشفت نقصا خطيرا وسبوا فاحشا وقع فيما نشرته مطبوعات الأمم المتحدة من قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ :

فلقد لاحظت الرابطة أن هناك أكثر من نص يختلف عن الآخر تم نشره عن طريق إدارة الاعلام التابعة للأمم المتحدة واعتبرت كثير من الهيئات والدول على النص الذي جاء في « النشرة الشهرية » للأمم المتحدة المجلد الرابع العدد ١١ الصادر في ديسمبر سنة ١٩٦٧ حيث جاء نص قرار مجلس الأمن غافلا عن الفقرة الهامة التالية :

٥ - أن مجلس الأمن

« يؤكد عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب ويؤكد الحاجة إلى سلام عادل ودام تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة »

وقد أجرت الرابطة بالفعل التصحيح اللازم على كتابها سألح الذكر بل عندما اطلعت الرابطة على الوثائق التحضيرية لمؤتمر القاهرة الثاني لنصرة الشعوب العربية ولاحظت أن منظمي المؤتمر قاموا بتوزيع نص القرار غافلا عن هذه الفقرة الهامة يبادر تبارسال خطاب إلى الأستاذ يوسف درويش المحامي بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٦٩ ووافقت صورة من خطابها إلى السيد خالد محيي الدين سكرتير عام المجلس القومي للسلام بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٦٩ طالبة منه أن يلتزم بنقل القائمين بتوزيع الوثائق التحضيرية بوقوع هذا الخطأ -

ولقد يادر الأستاذ يوسف درويش على القصور بالاتصال بالمجلس القومي للسلام حيث تبين أن الخطأ يرجع إلى ما قدم للمجلس من تصور من الجامعة العربية وغيرها من الجهات الرسمية. فقسام منظمو المؤتمر بالفعل. بمس ذلك بتصحيح الوثيقة وتم توزيعها -

ولا غيب أن عليه الفقرة هامة جدا بالنسبة للبلاد العربية. حيث إن إسرائيل كانت ولا تزال تمارس احتلال الأراضي المحتلة وهي ليست رغبة في أن يصرى الرأى العام العالمي موقف مجلس الأمن من عدم شرعية هذا الاستيلاء

المحامين العرب ليس هنا المجال لاضمار ما قدمه هذا التقرير قطعاً من مساهمة ايجابية في أعمال اللجنة^٥

أما التقرير الآخر فقد كان من اعداد البروفيسور فرانسيسكو فابري استاذ القانون الدولي بجامعة روما وعضو رابطة المحققين الديمقراطيين الايطالية وعضو الوفد الرسمي للرابطة العالمية^٦

وهذا التقرير هو الوثيقة رقم ٢٦ - ٤ من وثائق مؤتمر عصبة الشعوب العربية ويقع في ١٦ صفحة متضمنة الاقسام التالية :

القسم الاول : مسلك الاجهزة العسكرية الاسرائيلية والدول العربية المعنية خلال حرب الايام الستة^٧

- ميثاق الامم المتحدة وخطر الانتهاج للقوة لحل الخلافات الدولية^٨

القسم الثاني : مسلك الاجهزة العسكرية لدولة اسرائيل بعد حرب « الايام الستة » واهان احتلال الاراضي المصرية والاردنية^٩

الاتجاه الى ضم الاراضي^{١٠}

نتائج المضي الى ضم الاراضي : قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧^{١١}

القسم الثالث : الخصائص العامة الواقعية لمسلك الهيئات العسكرية الاسرائيلية - الاتجاه الى ضم الاراضي - الحق في المقاومة^{١٢}

وقد استند هذا التقرير الى الاعمال والتحريرات التي سبق ان قلمت بها لجنة رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية لتلخص الحقائق في الاراضي المحتلة من القوات الاسرائيلية اذ كان مقدم التقرير احد عضوي هذه اللجنة - كما استند التقرير ايضا الى التقارير التي قلمت من بعض الهيئات واللجان العالمية التي سبق لها ان زارت المنطقة^{١٣}

وكان مسلك التقرير منعاً تدفيعاً قوياً وكلاماً بالمراجع القانونية فطلعت هوافقه باسماء الكتاب والشراح للقانون الدولي من مختلف الجنسيات والاتجاهات نذكر منهم :

« دود » - « سيونس » - اريسكا - كواندي - بوسنامتو - كوفل - فورود - بلانوري - سوسر - ابونوروني - ابوناهيم - فون جلاهن - دباك^{١٤}

وقد عالج هذا التقرير القضية المطروحة باسهاب وقوة وشجاعة حيث اخذ موقفاً صريحاً وواضحاً بجانب الشعب الفلسطيني في حقه بالمقاومة المسلحة وغير المسلحة مما له أهمية خاصة في نظر الرأي

٧ - السيد اجو لفرولس المحامي امام محكمة النقض باثينا ونائب رئيس الرابطة

وكما طالبت الرابطة العالمية من الروابط القومية لمنضمها اليها بتشجيع اعضائها للانضمام للمؤتمر فحضر الى القاهرة كل من :

٨ - الاستاذ لوزانو المحامي بمحكمة النقض بروما ووكيل مجلس الامة الايطال

٩ - الاستاذ نيلوباسو المحامي امام محكمة النقض بروما وعضو مجلس الامة الايطال^{١٥}

١٠ - الاستاذ موريس بوتان المحامي امام محكمة استئناف باريس والمتخصص في القضايا السياسية وكان من هيئة الدفاع في قضية بن بركة^{١٦}

١١ - الاستاذ جون بوتامينس المحامي بالحاكم القبرصية^{١٧}

١٢ - الاستاذ بي. ماتزل الصحفي البلجيكي ومن جامعة بروكسل^{١٨}

١٣ - وقد التقى اعضاء الوفد الرسمي للرابطة واطرافها الآخرون في مختلف اللجان التي كونها لتؤنس وذلك على النحو التالي :

اللجنة الاولى : دراسة آثار العدوان على قضايا الفحير والسلام في المنطقة والعالم الاستاذ لوزانو - الاستاذ للويسو - السيدة بوليت بيرسون^{١٩}

اللجنة الثانية : تحديد المسؤول عن العدوان لثبات الامم المتحدة والقانون الدولي^{٢٠}

الاستاذ جورديان - البروفيسور جاك سلمون - البروفيسور فرانسيسكو فابري - الاستاذ موريس بوتان^{٢١}

اللجنة الثالثة : مدى الخطر الذي تعرضت له الحقوق الانسانية نتيجة العدوان^{٢٢}

الاستاذ جول شوميه - الاستاذ اجول بولس - الاستاذ بوتامينس - السيدة / دنيز سلمون^{٢٣}

اللجنة الرابعة : العمل - السيد بيبورمتز^{٢٤}

٩ - والمحيلة ان رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية ركزت جهودها اساساً على أعمال اللجنة الثانية لمعهد كما رأينا الى سكرتيرها العام والى استاذين في القانون الدولي والى محام له مساهمة عالمية في القضايا السياسية بالتضفير لأعمال هذه اللجنة وبإدارة جلساتها وبمساهمة الفعالة في مناقشاتها ذلك ان قدم لهذه اللجنة تقريراً أساسياً أحضرها للاستاذ شفيق الرضيدت لمين عام الحاد

كثير من اعضاء تلك اللجنة الثانية نذكر منهم الاستاذ شفيق الرشيدات لمين عام اتحاد المحامين العرب بأن ادارة اللجنة واعمالها تمت بشكل مرض يفضل كل من البروفيسور سلون والاستاذ نوردمان مع غيرها من اعضاء الرئاسة حتى ان افعال اللجنة كللت بالنجاح العام حيث حاز التقرير على الموافقة بالإجماع

١٤ - وإذا كانت رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية قد ساهمت بكل قوتها وبفاعلية كبيرة لانجاح افعال اللجنة الثانية للمؤتمر فإن باقى اعضاءه الرابطة في كل من اللجنة الاولى السياسية واللجنة الثانية لحقوق الانسان - اشتركوا ايضا في تقديم افعال هاتين اللجنتين

١٥ - وما هو جدير بالملاحظة والاحتمال ان السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية استقبل كل من الاستاذ لوزاتو وكيل مجلس الامة الايطالى ومعه الاستاذ ليوياصو عضو هذا المجلس وهما عضوان لرابطة المحققين الديمقراطيين العالمية وذلك مساء الاحد ٢٧ يناير سنة ١٩٦٩

- الاستاذ جو نوردمان بصفته سكرتيرا عاما لرابطة المحققين الديمقراطيين العالمية وذلك مساء الاربعاء ٢٩ يناير سنة ١٩٦٩ حيث استغرقت المقابلة ساعة وربع ساعة مبر فيها السكرتير العام عن شكره وامتنانه للسيد الرئيس وأكد فيها لسيادته ما تقوم به نقابة المحامين بالجمهورية العربية المتحدة من نشاط واسع في سبيل توسيع عمل الرابطة العالمية بين المحامين والمحققين عموما سواء في الجمهورية العربية المتحدة أو في البلاد العربية الاخرى

وقد آتاه السيد الرئيس للسكرتير العام علمه بما تقوم به الرابطة العالمية من تساند للشعب العربية خاصة بالنسبة لقضية فلسطين ومشجما الرابطة في افعالها النبيلة

القاهرة في ١٩٦٩/٢/٤

يوسف دويش

الطحاى

العام المائى وما حمل اللجنة الثانية على اعتماد ما جاء به

١٥ - وما هو جدير بالاهتمام أن اللجنة الثانية برأت أن تمهد الى البروفيسور جان سلون عضو الوفد الرسمى للرابطة العالمية برئاسة اللجنة كما مهدت الى سكرتير عام الرابطة الاستاذ جون نوردمان بأن يكون مقررا لها

وقد اشترك اعضاء الرابطة اشتراكا ايجابيا في المناقشات التي دارت باللجنة بصفان أوضح المنويون الحاضرون من كل بلد من البلاد موقفهم من القضايا المطروحة على اللجنة استنادا الى التقرير المقدم

١٦ - وبعد أن تمت المناقشات كلفت اللجنة لجنة فرعية من اربعة اعضاء جميعهم من رابطة المحققين الديمقراطيين العالمية مسوا من وفدنا الرسمى أو خارج هذا الوفد وهم البروفيسور جان سلون - الاستاذ جون نوردمان - الاستاذ شفيق الرشيدات - البروفيسور فرانسيسكو فابري - لاعتماد التقرير النهائي للجنة - فتعقدت تلك اللجنة الفرعية بتقريرها متضمنا الابواب التالية

- الطابع المعنوي للهجوم الاسرائيلى الذى وقع سنة ١٩٦٧

- تفرق اسرائيل لثلاثون افرج وللانتماء الخاصة بنظام الاحتلال

- الحقوق الوطنية للشعب العربى الفلسطينى بما فى ذلك حق تقرير المصير وحق المقاومة

١٧ - وعندما عرض هذا التقرير على اللجنة الثانية ساهم اعضاء الرابطة في توضيح مفهوماته وتعميق لفته القانونية حيث تدخل الاستاذ دوريس بروتان عضو الرابطة مرات عدة تعديلها براياواتراحاته وبالتدريجات اللازمة خاصة بشأن حق الشعب الفلسطينى في المقاومة المسلحة وغير المسلحة التي تمثل في الوقت الحاضر احدى الضمانات الاساسية لنق تقرير المصير وهو الحق المتروك به لكافة شعوب الامم المتحدة

١٨ - ولا يسمنا هنا مستوى أن نردد ما قاله

البلاغات والفرائد

المتعلقة بقضية الشرق الأوسط

رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية

في بروكسل في ١٧/١٩٦٧

على اثر حكم المحكمة العليا في السودان الذي
لحق حظر الحزب الشيوعي السوداني وفطنت محاكم
معدلة - تطبيقا لهذا الحكم - ملاحقة بعض
الديمقراطيين الذين قبض عليهم البوليس »

والا رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية تعرب
عن تأييدها للهيئة القضائية السودانية ومفساه
التضامن الكامل معها للشجاعة والحزم الذين تمارس
مهمتها كعارس للحرية وفي احترام الحريات
الشخصية والعام »

بلاغ

رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية

في بروكسل في ١٧/٤/١٩٦٧

على اثر علمها بتقديم الاستاذ طاهر شبل لقيب
الحامين في السودان للمحاكمة امام محكمة الجنايات
ابرقت رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية في
١٦ ابريل الى رئيس العولة والحامي العام بمحاكمة
جنايات الخرطوم بقرقيات تعبر عن الاحتجاج الصارخ
للقانونيين وطالب بوقف الملاحقات ضد النقيب »

بلاغ

في ٨ مايو ١٩٦٧

بناء على برقية تلقتها رابطة الحقوقين الديمقراطيين
العالمية من اتحاد المحامين العرب ابرقت الرابطة الى
السلطات البريطانية في عدن للاحتجاج على المعاملة
غير الانسانية التي يتعرض لها المعتقلون السياسيون

والرابطة تدعو روابطها الوطنية لمساندة القضية
المعادلة للوطنيين المدنيين الذين يناضلون في سبيل
استقلالهم »

بلاغ

في ٣ يوليو ١٩٦٧

بعث السكرتير العام لرابطة الحقوقين الديمقراطيين
العالمية بالبرقية التالية الى رئيس الجمعية العامة
للأمم المتحدة وهي منقطة في اجتماعها غير العادي :

« ان رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية ترحب
بالجمعية العامة ولها لمبادئ القسانون الدولي - الى
ادانة كل الخلق للاراضي المحتلة بالعدوان والظالية
بمسحوب القوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط
الهدنة » »

برقية

تهنئة الى السيد لقيب

الحامين في ٢٠ ع.م

في ٢١ يوليو ١٩٦٧

بمناسبة الذكرى الخامسة عشر لثورة ٢٣ يوليو
تعبر رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية للحقوقين
في الجمهورية العربية المتحدة عن تضامنها معهم في
النضال ضد العدوان الامبريالي ومن اجل احترام
سيادة وحدة اراضيهم وانصهار الحق » وبعث
اليكم باحر التمنيات بالتوفيق لبلادكم »

السكرتير العام

جو نوردهان

قران

سكرتارية رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية

حول جنوب الجزيرة العربية

مكافيا في ١٧/٩/١٩٦٧ سبتمبر

« مع انتهاء الانتداب البريطاني على جنوب الجزيرة
العربية في ٩ يناير ١٩٦٨ تفقدنا لقرارات الامم
للتصديق تؤكدها رابطة الحقوقين الديمقراطيين
العالمية حاجة شعب جنوب الجزيرة العربية لان يضمن
له حق تقرير المصير طبقا لمبادئ القانون الدولي التي
اقرها واكتمها ميثاق الامم المتحدة »

قراوات

ورابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية
سكرتارية ورابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية
عن الشرق الاوسط

مائى ١٥ - ٧ سبتمبر سنة ١٩٦٧

فان رابطة الحقوقين العالمية *

- تساند كفاح الشعوب العربية العادل من أجل
التحرير الوطنى وفدكالة اشكال الاستعمار الجديد
- وتقرر اذانة اسرائيل عن العدوان وعن كل
ما يترتب عليه *

- تعلن ان الموقف الناشء عن ذلك يعتبر خرقا
لمبادئ القانون الدولى وعلوانا على السلم العالمى
ولا يمكن ان يقرر أى حق على أساس هذا الواقع *
- تطالب بحسب القوات الاسرائيلية لورا وبدون
ايه شروط وتعلن ان سحب تلك القوات شرط يجب
توفره لافراد السلم فى المنطقة على أساس ضمان
الحقوق الاساسية للشعب الفلسطينى *

- تؤكد المبادئ والقرارات التى أصدرها مؤتمر
الرابطة للمنشد فى يودايست سنة ١٩٦٤ بشأن
القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة
ومجلس الأمن والمسئولية التى تقع على الدول بشأن
مضايا الشرق الاوسط وفلسطين *

- تؤكد ان عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم
شرط أصيل لتحقيق السلام العالمى فى الشرق
الارسط *

ان سكرتارية ورابطة الحقوقين الديمقراطيين
العالمية *

- يصد استعراض تطورات الموقف فى الشرق
الارسط *

- يعد ان تأكد لها اصرار اسرائيل على رفض
سحب جيوشها من المناطق التى احتلتها بالقوة
بعد ٥ يوليو *

- ويعد ما اصبحت اليه من اعمال الارهاب
والتخريب وطرد المواطنين الفلسطينيين من اراضيهم
- وهديا بالابضاحات التى قدمها مندوبى
الحقوقين من الجمهورية المتحدة واتحاد المحامين العرب
بشأن التدابير التى اتخذتها السلطات الاسرائيلية
فى المناطق المحتلة مستخدمة القوة والاكرام لاختضاع
شعوب هذه المناطق للقوانين والنظم الاسرائيلية
ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم والقضاء *

- ويسبب رفض اسرائيل تنفيذ قراوات الامم
المتحدة بشأن مدينة القدس *

- ويسبب رفضها حتى اليوم تنفيذ قراوات الامم
المتحدة بشأن عودة اللاجئين الفلسطينيين وتقرير
بحقوقهم المشروعة *

بلاغ

١٩٦٨/١/٣٠

مندوبى الرابطة كانا قد حصلنا من قبل على تأكيدات
بامكانية التجول فى الاراضى المحتلة *

وكان المقرر الذى اعطى لهذا الرضى الذى جاء
فى اللحظة الاخيرة هو ان محطة « صوت العرب »
قد اذاعت نيا سفر الوفد وعلقت عليه بعبارة صاعداة
لاسرائيل *

ان الرضى الذى ابلاغ رابطة الحقوقين الديمقراطيين
العالمية بحجة يبدو بوضوح انها بمثابة مهمة اللجنة
من نتيجة عرقلة انجاز هذه المهمة بواسطة حقوقيين
مؤهلين لتقدير قيمة الاجراءات النابعة فى المناطق
المحتلة على ضوء القانون الدولى *

لقد اخبرت رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية
سفر وفدنا ٣ ايام بأمل الدول من هذا الاجراء *
والرابطة تحجب عن هذا الرضى الذى لا يمكن لهمة
الا لم يكن هناك شيء يحرس السلطات الاسرائيلية
على اخفائه من حقوقيين مستعدين بزيارة المناطق
المحتلة وكذلك كمسكرات اللاجئين ودراسة الاجراءات
المتخذة بواسطة سلطات الاحتلال على طيوة لواليت
وعرف الحروب الخاصة بحماية السكان المحليين *

ان وفدا من رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية
يقدم السيد جول شوميه المحامى بىروكسل والسيد
فرانسيسكو فايرو استاذ مساعد القساوىن الدولى
بجامعة نابولى قد صافى اليوم الى الاردن حيث سينزور
معسكرات اللاجئين *

وكان من المقرر ان يسافر الوفد قبل ذلك الى
اسرائيل وإلى المناطق المحتلة وان يتصل بوكالغوث
اللاجئين التابعة للأمم المتحدة التى ابلغها بحديثها
العام السيد ميشيل مور سكرتير عام الرابطة ان
يتخذ كافة التدابير لتسهيل زيارة الوفد *

شئ أنه فى ٢٣ يناير ابلاغ سفير اسرائيل فى
بروكسل السيد جول شوميه - بناء على أولسن
حكومته - انه لن يسمح له بفتح الاراضى الاسرائيلية
واكد السفير ايضا لسكرتير عام رابطة الحقوقين
الديمقراطيين العالمية ذلك *

وقام سفير اسرائيل فى روما بنفس الخطوة مع
البرونسور فايرو رغم ان هذا الأخير كان قد حصل
على تأشيرة دخول لاراضى الاسرائيلية ورغم ان

بلاغ

بروكسل في ٢٧ مارس ١٩٦٨

بالاجماع في ٢٧ ابريل الماضي والذى قرر أن اجراء عرض عسكري في القدس من شأنه أن يزيد من حالة التوتر في المنطقة وسيكون له تأثير ضار على التسوية السلمية للمشاكل القائمة والذي دعا اسرائيل للامتناع عن اجراء هذا العرض فقد أجرى العرض العسكري في القدس في ٢ مايو ١٩٦٨

إن هذا يمثل خرقا جديدا للاتعة مدينة القدس المقررة في ٤ ابريل ١٩٥٠ والتي تنص مادتها السابعة على أن نزع سلاح المدينة وحظر أى تشكيلات شبه عسكرية أو أى عمل أو نشاط شبه عسكري داخل حدود المدينة ١٠

إن هذا الخرق يشكل تحديا سافرا للنم المتحدة وقراراتها التي طلت دون تنفيذ منذ ٤ و ١٤ يوليو ١٩٦٧ وهي التي دعت اسرائيل لامتناع قورا عن اتخاذ أى اجراء من شأنه المساس بوضع القدس وبالفاء كل التدابير السابق اتخاذها ١١

إن هذا الخرق يعتبر استفزازا موجه ضد الدولة العربية وقد كل من يتسكك باحترام الوضع الخاص لمدينة القدس والأماكن المقدسة ١٢

إن مثل هذه الاعتداءات على القانون الدولي تضعف فرص التوصل الى حل للنزاع في الشرق الأوسط ١٣

بلاغ

بروكسل في ٢٩/٨/١٩٦٨

إن رابطة الحقوق الديمقراطية العالمية قد بلغنا أن أحد المحامين في القضية المعروفة باسم قضية الطلبة في تونس وهو الأستاذ هاتير قبض عليه خلال شهر أغسطس وعلى أثر الإفراج عنه اضطر للتخل عن الدفاع عن موكله ١٤

ومن قبل تنس عن الدفاع العديد من المحامين التونسيين على أثر الضغوط التي تعرضوا لها كما أن المحامين الفرنسيين الذين سألوا إلى تونس لمساعدة المقبوض عليهم المحامين من الدفاع قد استلوا ١٥

إن رابطة الحقوق الديمقراطية العالمية تتحجج على هذا الاعتداء الجديد على حق الدفاع للمتهمين الذين أعلن عن قرب متوهم أمام محكمة أمن الدولة في تونس ١٦

بيان حول الحكم الصادر في تونس

في ١٨/٩/١٩٦٨

لقد أصدرت محكمة أمن الدولة في تونس مؤخرا حكما بالغ القسوة في قضية الاساتذة والطلبة

إن رابطة الحقوق الديمقراطية العالمية قد بلغنا نيا القبض على السيد محمد شرفي المندوب في كلية الحقوق بتونس والاساتذة

بن حليمه وشابي المحاميان والعديد من الجامعيين والطلبة والمدرسين والمتقنين الآخرين ١٧ ومن جهة أخرى فقد تعرضت بعض الشخصيات للمخاطف والتكيد مثل الأستاذ عصافي رئيس الميادة السابق بمستشفيات باريس ١٨ والأستاذ وكلية الطب بتونس والأستاذ حبيب عطيه المدرس بكلية الادب ١٩

إن هذه الوقائع بالغة الخطورة قد جعلت على أثر الاضرابات والمظاهرات التي نظمها الطلبة للاحتجاج على تدخل قوات البوليس خلال اجتماع جرى يوم ١٥ مارس الماضي ٢٠

وقد ضم هذا الاجتماع ٢٠٠ طالب كاترياليون باطلاق سراح محمد بن جنات بمناسبة طمته بالنقض في الحكم الصادر ضده ٢١ إن هذا الطالب التونسي ينفذ منذ سبعة أشهر عقوبة صدرت ضده بالأشغال الشاقة لمدة عشرين عاما حكمت بها عليه المحكمة العسكرية في تونس على أثر اشتراكه في مظاهرة أمام السفارتين البريطانية والأمريكية في ٥ يوليو ١٩٦٧ ٢٢

إن رابطة الحقوق الديمقراطية العالمية التي كانت قد عبرت في يوليو الماضي عن دهشتها من العقوبة القاسية التي طالب النائب العام بتطبيقها ٢٣ توجهت الى السلطات التونسية بطلب إعادة محاكمة الطالب بن جنات ٢٤

وطالب الرابطة بتنظيماتها الوطنية التحرك في هذا الاتجاه من أجل تحقيق الإفراج عن السيد بن جنات الذي حكم عليه ٢٥ رغم ما شاب المحاكمة من بطلان ٢٦ بقية تكشف قسوتها الخارقة الطابع السياسي للملاحقات التي تعرض لها ٢٧

إن الرابطة تطلب أيضا من تنظيماتها الوطنية المطالبة بالإفراج عن القانونيين والجامعيين المقبوض عليهم وكذلك وقف الملاحقات التي قد تتخذ في حقهم ٢٨

إن اجراءات الإفراج مسوقة تستقبل بترحاب كبير من جميع من يشعرون بمشاعر الصداقة المخلصة تجاه تونس في الذكرى الثانية عشر لاستقلالها ٢٩

بلاغ

بروكسل في ٣ مايو ١٩٦٨

على الرغم من القرار الذي اتخذه مجلس الأمن

ان هذا السبب لرد المحكمة الذي اثاره المتهمون
ورفض رغم ذلك .»

وخلال المحاكمة ، تم استجواب المتهمين على انفراد
في شعبة المتهمين الآخرين ورفض رئيس المحكمة كل
المواجهات التي لا غنى عنها لتحديد دور كل منهم
بفئة .»

ولم يسمح لرئيس المحكمة كذلك للمحامين بتوجيه
أسئلة .»

والاثر من ذلك فان لرئيس المحكمة في الجلسة
الاصباحية يوم ١٠ سبتمبر اخذ على المحامين المنتدبين
اعطاء نصائحهم للمتهمين وتاليفهم على اجاباتهم .»
ان هذه الملاحظة الهينة بشكل خاص أدت الى قيام
حركة احتجاج عامة بين المجاهدين المخاضرين الذين
المستحووا في الفور من القساعة وتوجهوا الى نقيب
المحامين .»

ان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تفصوا
تتظلماتها الوطنية الى تقديم احتجاجاتها ضد حكم
محكمة أمن الدولة وشد اجراءات المحاكمة الباطلة
التي تفشل اتهامات عديدة لحقوق الدفاع وتبرر
نقض الحكم .»

بلاغ

بروكسل في ١٩/٩/١٩٦٩

ان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تحتج
على اصدار الحينة ريثيه ستيب العالمية بباريس
احدى مراتب الرابطة القضاة في محاكمة المدرسين
والطلبة التونسيين التي بدأت في ٩ سبتمبر امام
محكمة أمن الدولة . وقد تم ابساعها في ظروف
بمصلحة للغاية .»

وقد اتى القبض على السنية ريثيه ستيب فور
نزولها من الطائرة واحتجزت ثم ارغمها البوليس
على ركوب طائرة لم تلم باعادتها الى البلد الذي
للمت منه .»

ومن جهة اخرى فان الاستاذ برونو الدوروبوزي
المحامي برونو وهر ايضا مراتب من الرابطة في
للمحاكمة طلب منه مغادرة قاعة المحاكمة هو ومحامين
اجانب آخرين .»

ان رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية تحتج
ضد هذه الاجراءات التي تمثل اعتداء على الحقوق
الاولية للدفاع وخرقا لكادة ١١ من الاعلان العالمي
لحقوق الانسان .»

التونسيين ، تلك القضية التي ازمست وابطست
الحقوقيين الديمقراطيين العالمية مراتب قانونيين
لحضورها متما من مباشرة مهنتها بتشكيل طبيعي
(يرجع احتجاجا الصادر في ١١ سبتمبر)

ان مائة من بين المتهمين المائة واربعة الذين من
بينهم المجاهدين بن طاهر محمود المدرس بكنيسة
الحقوق ، وعبد الحميد مصطفى ، وولاسم بن احمد
ضمي ، قد حكم عليهم بطويات تفرج بين ثلاثة
اشهر سجن مع ايقاف التقليل وثلاثة سنة وستة
اشهر سجن مع التنفيذ . فضلا عن غرامات تفرج
بين ٥٠ ٠ ٠ و ٦٠ دينار .»

ان هذا الحكم الذي يعتبر لفصحة اكبر من لفصحة
الاتهام عبر تقديم الادلة المؤيدة للاتهامات الموجبة
ضد المتهمين وان اعتداءات صارخة على حقوق الدفاع
قد ميزت هذه القضية سواء خلال التحقيقات او خلال
للمحاكمة .»

ان الاغلبية الساحقة من الموقوف عليهم قد
تعرضت منذ القبض عليها الى اعمال تفتيل جسمانية
خطيرة وان جميع المتهمين الذين استمع اليهم اولئك
المرابطين الاجانب ممن اتيت لهم فرصة حضور
جانب من جلسات المحاكمة قد عرضوا على اذاعة
اعمال التعذيب التي كانوا شحيها . ولقد أكد
رئيس المحكمة هذه الوقائع ضمنا عندما رد على احد
المتهمين بقوله : ان النظام يتابع من نفسه .»

ان المحامين التونسيين الذين وكلا في بداية
القضية تعرضوا للضغوط والتهميد والتدابير
التمسكية كما حدث على سبيل المثال للاستاذ مطري
الذي احتجز ١٣ يوما واكره على اثر الافراج عنه على
التخل عن الدفاع عن احمد المتهم الرئيسي .
وهكذا تمت المحاكمة في شعبة المحامين .»

ان محكمة أمن الدولة ، التي شسكنت باسم
ما يمكن كان يتولى رئاستها السيد علي شريف ،
التي كان رئيس المحكمة التي اسفرت عنها على
الطالب بن جنت على اثر مظاهرة ، بالاضفال
بالشافة لمدة عشرين عاما .»

وكانت احدى التهم الرئيسية الموجهة لتفاد
المجموعة التي تصد مجلة « الفاك » هي احالة المحكمة
بسبب الانتقادات الشديدة التي وجوها بمحاكم
اتقاس الصادر ضد بن جنت . ولذلك فان السيد
علي شريف ، الذي أصبح خصما وحكما في نفس
الوقت ، ما كان ينبغي أن يعين رئيسا للمحكمة .»

تراث

مكتب الحقوقين الديمقراطيين المالية بشأن الوضع

في الشرق الأوسط

فيينا ١٥ و١٦ فبراير ١٩٦٩

إن مكتب رابطة الحقوقين الديمقراطيين المالية

بعد أن تأكد من أصرار السلطات الإسرائيلية على رفضها سحب قواتها العسكرية من الأراضي العربية المحتلة بالقوة بعد ٥ يوليو ١٩٦٧.

بعد أن تأكد من قيام تلك القوات بالاعتصام العسكرية المتكررة على البلاد العربية وباشتداد أعمال القمع ضد السكان المدنيين في الأراضي المحتلة.

أخذ في الاعتبار واقع المقاومة الفلسطينية والتعاطف القانوني المترتبة على ذلك المقاومة.

ملحق

في التأكيد على القرار الذي أصدرته السكرتارية في مامبا في سبتمبر سنة ١٩٦٧.

المالية بتطبيق قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧، ومناشدة كافة الهيئات المالية بمطالبة إسرائيل بتطبيق هذا القرار.

باعتبار اجتماع الدول الأربع الكبرى لخراسم وعجل من أجل تسوية النزاع في الشرق الأوسط تسوية سلمية.

التأكيد مرة أخرى على حق كافة الشعوب في تقرير مصيرها وفي الدفاع عن حقوقها المدنية والقرمية.

خاتمة

السيد رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

طريق السلام - جنيف - سويسرا

بروكسل في ٢٨ مارس ١٩٦٩

سيد الرئيس

إذنا نعلم أنه قد سبق لكم التمسح عن قلقكم الضدي لآراء أعمال بالعلم المدينة للمنزل في المناطق التي تحتلها إسرائيل. هذه الأعمال المالية للموا ٢٣ و٥٢ من اتفاقية جنيف الرابعة.

وقد أعجبنا أيضا أنباء التفجيرات الأخيرة التي سميت المظاهرات وكذلك نيا وفاة السيد قاسم أوي

بلاغ

بروكسل في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨

على اثر الأحداث الخطيرة التي وقعت في بيروت حيث قامت فرقة من السكوا تهاوز الاسرائيليين بأعمال تخريب غير مشروعة على الاراضي اللبنانية وجهت رابطة الحقوقين الديمقراطيين المالية الى سكرتير عام الامم المتحدة وإلى السلطات الاسرائيلية وإلى رابطة الحقوقين الديمقراطيين اللبنانية بالبرقية الآتية:

رابطة الحقوقين الديمقراطيين المالية تعبر عن استنكارها للمردان الاسرائيل المسلح ضد مطاز بيروت الذي يمثل خرقة لميثاق الامم المتحدة ولبادئ القانون الدول. إن رابطة الحقوقين الديمقراطيين المالية تطالب بدفع التعويضات عن الخسائر وتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧.

بلاغ

بروكسل في ١١/٢/١٩٦٩

إن رابطة الحقوقين الديمقراطيين المالية يلحها القبح الذي تمارسه في الوقت الحالي سلطات الاحتلال الاسرائيل ضد السكان العرب في منطقة غزة.

وبعد ٣٠ يناير لتحت مسطحات الاحتلال النيران في رفح ضد النساء والأطفال متسببة في سقوط قتل وجرحى.

وفي ٢ فبراير أدى القمع الوحشي لمظاهرات سلمية قام بها ٢٠٠٠ من الطلاب العرب بتفروح سنهم بين ١٢ و١٨ سنة الى اصابة حوالي مائة جريح.

ومنذ ذلك الحين والاعتقالات وأعمال العنف وحشون ألوان الاضطهاد تتضافر ضد السكان المدنيين وتحتد شكلا صارخا بوجه خاص عندما تمارس ضد شعب وشابات يهرون من استنكارهم لاحتلال وطنهم

إن رابطة الحقوقين الديمقراطيين المالية تحث على هذه الاعمال المالية للقانون الدولي وخاصة لاتفاقية جنيف الموقعة في ١٢ أغسطس ١٩٤٩ بشأن حماية السكان المدنيين في زمن الحرب. كما تحث على محاولات تبرير اجراء الحاق جديد خلافا لمبادئ القانون الدولي وقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ الذي أكد على جواز اكتساف الاراضي بواسطة الحرب.

موسع التطبيق ذلك القرار الذي يحظر بالقوى
المعارات ، كل الاجراءات المتخذة لتعديل الوضع
القانوني لمدينة القدس ، و « يؤكد أن كل التدابير
والنصوص التشريعية التي اتخذتها أو أصدرتها
إسرائيل والتي تستهدف تعديل الوضع القانوني
للقدس ، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي والمعارات ،
غير شرعية ولا تستطيع تغيير هذا الوضع القانوني،

إن رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية تدني
أن تتخذ السلطات الاسرائيلية فورا الاجراءات اللازمة
لذلك استجابة لطلب مجلس الامن .

بلاغ

بروكسل في ١٤ أغسطس ١٩٦٩

عل أثر استخدام قنابل الغازات بواسطة إسرائيل
في الغارات التي وقعت في ١١ أغسطس على الأراضي
الليمانية والتي أسفرت عن قتل وجرحى بين السكان
المدنيين وجهت رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية
الى السكرتير العام للأمم المتحدة وإلى السلطات
المعنية البرقية الآتية :

« رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية تعبر عن
استنكارها للهجوم الاسرائيلي ضد ليشاق في ١١
أغسطس حيث سببت غارات الغازات ضحايا بين
المدنيين . هلم الانتهاكات للقانون والاتفاقيات الدولية
تتحدى التندات والقرارات السابقة للأمم المتحدة
وتستوجب العقوبات » .

بلاغ

بروكسل في ١٠ سبتمبر ١٩٦٩

إن رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية تعلن
احتجاجها الصارخ على العدوان الذي ارتكبه إسرائيل
ضد الأراضي المصرية في ٩ سبتمبر الماضي .

إن الاعتداء الجديد يشكل أكبر وأخطر الاعتداءات
للمتكررة على أراضي العديد من الدول العربية .

إن رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية تعيد إلى
الأذهان أن أفعال الحكومة الاسرائيلية قد أدانتها
قرارات عديدة صادرة من الأمم المتحدة ومجلس
الامن .

إن التحدي الجديد من جانب إسرائيل للقانون
الدولي لا يمكن أن يجد أدنى مبرر له في تقاض
المقاومة الفلسطينية »

عقد في سجن القدس في ظروف مريبة ويبدو أنه
لقي مصرعه خلال التعذيب .

وسنكون شاكرين لكل تدبير يمكنكم اتخاذه
لوضع حد لهذه التصرفات المخالفة للقانون الدولي
وللمضامين التي تكفلها اتفاقيات جنيف في ١٩٤٩

وتفضلوا سيدي الرئيس بقبول فائق احترامنا

السكرتير العام

جو نوردهان

بلاغ

بروكسل في ٢٨ مارس ١٩٦٩

عل أثر اعلان اغارة الطيران الاسرائيلي على قرية
عين الزير الاردنية بمقترب رابطة الحقوقين الديمقراطيين
العالمية الى سكرتير عام الامم المتحدة بالبرقية
الآتية :

« أزعجت الغارة الاجرامية بالغازات ضد قرية عين
الزير الاردنية التي سببت ١٧ قتيل و٢٦ جريح من
المدنيين » . تطالب مجلس الامن بإدانة هذا الحق
الجديد والحظر للغاية للقانون الدولي بواسطة
إسرائيل » .

بلاغ

بروكسل في ٥ يوليو ١٩٦٩

آل الوضع في القدس يثير القلق بشكل متزايد
والاجراءات الاخيرة التي اتخذتها السلطات
الاسرائيلية تشكل انتهاكات جديدة للوضع القانوني
لمدينة وتأكيد للرغبة في الحق الأراضي التي تم
الاستحواذ عليها بالقوة .

إن في ذلك تحديا مريحا ومتعمدا للقواعد القانون
الدولي وبوجه خاص لمختلف القرارات الصادرة من
الجمعية العامة ومجلس الامن . وهكذا ففي نفس
الوقت الذي كان مجلس الامن يبحث فيه الوضع في
القدس أصبح معروفا أن السلطات الاسرائيلية قد
خمدت في نقل ادارات تابعة للاجهزة المركزية
الاسرائيلية وعلى وجه التحديد الادارة العامة للبوليس
الى القطاع الادني للمدينة .

إن رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية تعيد
الى الأذهان احتجاجاتها السابقة بشأن القدس .

إنها تطالب السلطات المعنية بعمل كل ما يلزم حتى
يوضع قرار مجلس الامن الصادر في ٢ يوليو ١٩٦٩

ان رابطة الحقوقين الديموقراطيين العالمية تدعو
روابطها الوطنية والحقوقيين إلى :

- التأكيد من جديد على حق جميع الشعوب في
تقرير مصيرها والدفاع عن حقوقها المدنية والقومية
- المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر في
١٦/٨/١٩٤٩

- مطالبة الهيئات الدولية بهيف اكرام اسرائيل
من تنفيذ هذا القرار

والواقع ان هذه المقاومة هي نتيجة منطقية لاحتلال
الاراضي بالقوة خلافا للمبادئ الاساسية لميثاق الامم
المتحدة ثم لاجراءات الالتحاق والضم التي تتخذ خلافا
للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة في
١٦/٨/١٩٤٩ التي تعتمد بوضوح سلطات قسوات
الاحتلال .

ان التصعيد العسكري الذي تلجأ اليه الحكومة
الاسرائيلية يشكك من فرص التسوية السلمية في
هذه المنطقة ويعتكل خطرا داهيا على السلام العالمي

خطاب موجه من رابطة الحقوقين الديموقراطيين العالمية

بروكسل في ٣٠ أكتوبر ١٩٦٩

الى السيدة جوليا مكار

رئيسة اللجنة

لل ايبب - اسرائيل

ان السلطات العسكرية المستولة بالتجانبها بصفة
معتقة الى مثل هذه الاساليب التي يدينها قانون
الحرب والاتفاقيات الانسانية تضاف من عهد الامم
للعولمة عن الحرب وعن الاحتلال العسكري

ومن جهة أخرى فان مثل هذه التصرفات لا يمكنها
الا ان تزيد من صعوبات التوصل الى حلال عادل
للنزاع باعادة الحقوق الجوهرية للشعوب المعنية .

ان رابطة الحقوقين الديموقراطيين العالمية تتألم
بالتالي بوضع حد لكل هذه الاعمال في المستقبل :

وتفضلوا يا سيدتي بقبول والى الاحترام .

جو بوزمان

ان بلافا صدر مؤخرا عن الاسكس التي وقعت في
٢٤ أكتوبر في قرية المحلول بمقتله سهران يشير
الى ان الجيش الاسرائيلي قد اسف ١٨ منزلا من منازل
سكان هذه القرية كاجراء انتقامي . وان معلومات
اضافية تشير الى انه تم عدم الاغلبية الساحقة من
مساكن هذه القرية حيث اصبحت حوالي مئة ناسرة
بلا مأوى بعد ان قُلت عمليا ٢٠ لها قتلته .

ان عمليات التسلل في المحلول مع الاسف تضاف
الى سلسلة طويلة من الاعمال المماثلة التي تكررت
بالرغم من الاحتجاجات الدولية ومن التنبيه الى
تصوم اتفاقية جنيف الرابعة في ١٩٤٩ التي تحرم
مادتها ٣٣ و ٥٣ من هذه الاعمال .

COMMUNIQUE

Une délégation de l'Association Internationale des Juristes Démocrates, composée de Me Jules Chomé, avocat au Barreau de Bruxelles, et de M. Francesco Fabbri, assistant de droit international à l'Université de Naples, est partie aujourd'hui pour la Jordanie où elle visitera les camps de réfugiés.

Elle devait se rendre auparavant en Israël, dans les territoires occupés et prendre contact avec l'U.N.R.W.A., dont le Commissaire général, M. Michel Moore, avait fait savoir au Secrétaire général de l'A.I.J.D. qu'il prenait toutes dispositions pour faciliter la visite de la délégation. Or, le 28 janvier, l'Ambassadeur d'Israël à Bruxelles signifia à Me Jules Chomé, d'ordre de son gouvernement, qu'il ne serait pas admis en territoire israélien, ce que l'Ambassadeur confirma également au Secrétaire général de l'A.I.J.D. ; la même démarche était faite par l'Ambassadeur d'Israël à Rome auprès du professeur Fabbri bien que celui-ci ait préalablement obtenu le visa israélien et que les deux juristes délégués par l'A.I.J.D. aient reçu l'assurance qu'ils

pourraient circuler librement dans les territoires occupés. Le motif donné au refus signifié en dernière heure est une émission de la "Voix des Arabes" qui aurait annoncé et commenté en termes hostiles à Israël le départ de la délégation.

Le refus opposé à l'A.I.J.D., sous un prétexte de toute évidence étranger à la mission de la délégation, a pour résultat de faire obstacle à l'accomplissement de cette mission par des juristes qualifiés pour apprécier, à la lumière du droit international, le caractère des mesures appliquées dans les territoires occupés.

L'A.I.J.D. a retardé de 3 jours le départ de la délégation dans l'espoir que cette mesure serait rapportée. Elle proteste contre un refus incompréhensible si les autorités israéliennes n'avaient rien à cacher à des juristes prêts à visiter les régions occupées ainsi que les camps de réfugiés et à examiner les mesures prises par les forces d'occupation au regard des lois et coutumes de la guerre concernant la protection des populations civiles.

Bruxelles, le 30 janvier 1968

نفس اطر الرباط
على المستوى العالمي

العدل في جنوب افريقيا يرقيه تؤكد فيها عدم شرعية تلك المحاكمة ازاء قرار الامم المتحدة رقم ٢١٤٥-٢١ الصادر في اكتوبر سنة ١٩٦٦ من الجمعية العامة والذي يقضى بانهاء وصاية جنوب افريقيا على جنوب غرب افريقيا^(١)

١١ أغسطس سنة ١٩٦٩.

صدر بيان الرابطة بشأن محاكمة ثمانية من مواطني جنوب غرب افريقيا « ليمبيا » أمام محكمة (ولندوك) حيث قدموا من سلطات جنوب افريقيا لليمبيا بالعمل من أجل تحرير واستقلال بلادهم . ويقول البيان ان تقديم هؤلاء الابطال للمحاكمة من حكومة جنوب افريقيا لها يوضح مرة أخرى غموض تلك الحكومة مع اعتسار (ليمبيا) جزء من جنوب افريقيا مما يثير الضمير الانساني والهيئات العالمية العليا . ويوضح البيان عدم شرعية القبض على هؤلاء الابطال والاربعاء التي تمت ازامهم ومحاكمتهم . وما يلاحظ ان سبعة من هؤلاء المتهمين تم القبض عليهم بعد قرار الامم المتحدة بانهاء وصاية جنوب افريقيا على جنوب غرب افريقيا والذي دعت الاسم للتحقق فيه حكومة جنوب افريقيا بالانسحاب منه .

انجولا

١٩٦٤ - ابريل سنة

اصدر مؤتمر الرابطة الثامن المنعقد في يودايست قرارا بادانة الاستعمار البرتغالي باعتباره جريمة عرسان مستمرة ضد شعب انجولا مطالبا بالانفراج عن الاحرار في انجولا مؤكدا لشعبه ان البلاد مساندة في الكفاح الذي يشهده من أجل الاستقلال والتحرر .

روديسيا

١٩٦٨ - مارس سنة

بلاغ الرابطة تعبير فيه عن استيائها من اعلان ثلاث افريقيين في سالسجوري في يوم ٦ مارس سنة ١٩٦٨ ما يعد تعديا صاروخا للضمير الانساني في هذه السنة وهي سنة حقوق الانسان وتعتبر الرابطة عن قلقها من التهديد الذي يواجهه عديد من الافريقيين الذين حكمت عليهم محاكم روديسيا

في افريقيا

جنوب افريقيا

ليوايو سنة ١٩٦٤

صدرت نشرة خاصة عن الرابطة بخصوص كفاف الحقوقية في جنوب افريقيا ضد التفرقة العنصرية ، وقد تضمنت هذه النشرة بحثا مستفيضا في هذا الموضوع وخاصة في شأن اضطهاد حكومة جنوب افريقيا للمسلمين الذين يتولون الدفاع عن الحريات والحقوق .

١٩٦٤ - ابريل سنة

اصدر المؤتمر الثامن لرابطة الحقوقية الديمقراطية المنعقد في يودايست قرارا بتأييد قرار الامم المتحدة الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٦٣ للانفراج عن المسجونين السياسيين ووقف المحاكمات في جنوب افريقيا ضد المتعرضين على التفرقة العنصرية كما تؤيد قرار الامم المتحدة بدعوة الدول بغرض اجراءات اقتصادية ودبلوماسية ضد حكومة جنوب افريقيا ويؤيد المؤتمر الحملة العالمية لاجبار تلك الحكومة على الانعاز لقرارات الامم المتحدة ويساند بكل قوة الكفاح البطولي الذي يشهده شعب جنوب افريقيا .

١٩٦٥ - يناير سنة

صدرت نشرة مستفيضة عن الرابطة بعنوان « تهديد مهنة المحاماة في جنوب افريقيا » وتوضح هذه النشرة مشروع الحكومة بشأن مهنة المحاماة الذي يعطى لها حق فصل اي محام من نقابة المحامين اذا كانت له آراء مخالفة لرأي الحكومة وتطالب الرابطة كافة المحفقيين بالاحتجاج .

١٤ فبراير سنة ١٩٦٨

صدر بيان الرابطة بشأن محاكمة ٣٥ من مواطني جنوب افريقيا واحكم عليهم بعقوبات شديدة وكانت الرابطة قد ارسلت الى رئيس وزعة ووزير

٢ - قرارا بحق شعوب المستعمرات البرتغالية في تقرير مصيرها وفي الاستقلال وفي تنمية بلادها اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا كما اذان المؤتمر حرب العنوان الاستعماري وكافة الوسائل التي يستخدمها المستعمرون البرتغاليون وقد وجه التحية الى شعوب المستعمرات البرتغالية لموقفها ضد العنوان ويساعد عمل المنظمات الوطنية في تلك المستعمرات »

كينيا
١٩٥٣

تولى الاستاذ د . ن بريت المحامي يانجيترا ورئيس الرابطة الدفاع عن كومو كينيا وحصل على براءته من المحكمة .

الكونجو

١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨

بلاغ الرابطة بشأن اعدام (بيير موليل) بصفة حكومة كينشاسا وهو يظل الكفاح من اجل استقلال وحرية الكونجو وكانت الرابطة قد ابرقت للرئيس موبوتو فور القبض عليه لانتقاد جهاته من الموت وتؤكد الرابطة في هذا البلاغ ان الظروف التي تم فيها القبض على هذا الزعيم واجراءات محاكمته وتنفيذ حكم الاعدام فيه دون ابطاء مما يثير الضيق العالمي »

١٠ فبراير سنة ١٩٦٩

صدر بيان الرابطة بشأن اعتقال عشرين من الشخصيات النقابية والجماعية في سجون الكونجو كينشاسا ومنهم رئيس الاتحاد العام للطلبة الكونجوليين وسكرتير عام الاتحاد القومي للعمال » وقد اعتقل هؤلاء المواطنين دون ابطاء لاجل تحقيق معهم حتى الآن بمطالمة شاملة سبحة للمقاومة

لمعارضتهم الاجراءات العنصرية التي اتخذتها سلطات ساليسوري »

صدرت نشرة الرابطة بشأن استمرار تنفيذ احكام الاعدام في تلك البلاد حيث اعدم شقا اثنان ١١ مارس سنة ١٩٦٨

من الافريقيين في ساليسوري يوم ١٠ مارس سنة ١٩٦٨ وتدعو الرابطة كافة المنظمات المشتركة فيها بوجوب مضاعفة جهودها لمنع تنفيذ الاحكام بالاعدام وحتى يقضى نهائيا على العنصرية .

رواندا

مارس - ابريل سنة ١٩٦٤

اصدر المؤتمر الثامن للرابطة المنعقد في بودابست قرارا بشأن اعمال القتل الجاسي التي اقرت في رواندا في ديسمبر سنة ١٩٦٣ ويطلب سبعة اودانت بشدة تلك الوحشية التي تميد الى الذاكرة جرائم الاياد التي اذنتها محكمة نورمبرج وتطالب بانزال العقوبات على المسؤولين عنها لمنع تكرارها .

شينا

مارس - ابريل سنة ١٩٦٤

اصدر المؤتمر الثامن للرابطة المنعقد في بودابست .

٣ - قرارا بادانة جريمة الاياد العامة التي يقترنها الاستعماريون البرتغاليون في غينيا ويدعو كافة القوات التقدمية في العالم وخاصة الهيئات القانونية لمساندة شعب غينيا وحزبه و « الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والجزيرة الخضراء » ويطلب الامم المتحدة لاتخاذ الاجراءات اللازمة على اساس القانون الدولي لارغام الحكومة البرتغالية الى التوقف عن اقرار تلك الجرائم »

من ١٠ ابراهيموف رئيس المحكمة العليا بآذربايجان
و (يكاى دبايا) النائب العام بحكومة مالى (جسوب
نر) عضو الرابطة والحللى ببيروت و (جسوزى
ودريجز) استاذ القانون بشول *

وقد استقبلت اللجنة من رابطة الحقوقين
الفيتمانيين ومن رئيس الوزراء ووزراء الصحة
والعربية وكبار الشخصيات من الحكومة وجمعية
التحرير الوطنية *

وخلال التقرير الأبحاث التالية :

- نصف الفيتنام بالقبائل الامريكى

(أ) ضرب المستشفيات والمراكز الصحية

(ب) ضرب المدارس والمعاهد ودور التعليم

(ج) ضرب أماكن العبادة *

- اللقاء بالمهاجرين من الجنوبيين

- اللقاء بالطيارين الامريكىين

- القنات يينيت

(أ) فى الشكل

(ب) الاحكام الرئيسية

(ج) معنى الاتزانمات التى تمهدت بها الولايات

المتحدة الامريكىة

(د) خرق القنات يينيت

- الاتجاء نحو جريمة الاذاعة

وقد الحق بالتقرير

- نداء الى كافة الحقوقين فى العالم

- بيان مشترك

- البيان النهائي لاتفاقية يينيت الصادد فى

١٩٥٤/٧/٢١ بشأن اعادة السلام فى

الهند الصينية *

- تصريح (بيل سميت) مغلوب الولايات

المتحدة الامريكىة فى الجلسة الختامية لمؤتى

يبنيت (يوليو سنة ١٩٥٤)

٢١ ابريل سنة ١٩٦٦

بيان الرابطة يشبان ضرب (هانوى)

في هاينونج كى بالقبائل واحتجاج الرابطة وادانة

فى آسيا

الفيتنام

٧ يناير سنة ١٩٦٥

بيان من الرابطة اوردت فيه نص البرقية التى
تلقتها من رابطة الحقوقين الفيتناميين عن أعمال
القتل الجساعى ضد السكان المدنيين والطلبة التى
اقتربها العسكريون الامريكىون - مما يشكل جرائم
حرب وجرائم ضد الانسانية *

٢٤ ابريل سنة ١٩٦٥

اورسلت الرابطة برقية على اثر تصف
(هاينونج) الى الرئيس جونسون تدن فيه عمله
لبريمة الجديدة كما تدن تصعيد الحرب *

١١ مايو سنة ١٩٦٥

صدر بيان شامل للرابطة عن الوضع فى
الفيتنام يوضح حق الشعب الفيتنامى فى الشمال
ان تكون له حكومة ديمقراطية وحق الشعب فى
الجنوب فى ان يتحرر من نير الاستعمار الامر الذى
يشتر الامريكىون ويجعلهم يتدخلون بالقوة المسلحة
فى تلك البلاد *

٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٥

صدر بلاغ الرابطة بشأن اعدام ثلاثة فيتمانيين
باطلاق الرصاص عليهم فى (دانانج) بفيتنام
الجنوبية لانهم اعلنوا فى مظاهرة سلمية احتجاجهم
على ضرب المدنيين بالقبائل الامريكىة *

اكتوبر سنة ١٩٦٥

تقرير لجنة التضامن والصدقة لرابطة الحقوقين
الدعيراطية المالية للفيتنام التى مكنت فى حله
البلاد من ٣٠ سبتمبر الى ١٢ اكتوبر سنة ١٩٦٥
وكانت مكونة برئيسه السكرتير العام جى نوردمان

وأرسلت تلك اللجنة أثناء وجودها بالفييتنام رسالة إلى (جازفة نوبل للسلام)

٨ مايو سنة ١٩٦٧

بلاغ بالبرقية التي وصلت الرابطة من لجنة تنص الحقائق في الفيتنام عن الهجوم الذي شاعته بنفسها والذي قامت به يوم ٥ مايو الطائرات الأمريكية والقنابل الحارقة والناصفة على المؤسسات الاقتصادية وعلى الأحياء الشعبية

٢٣ مايو سنة ١٩٦٧

بلاغ بالبرقية التي وصلت الرابطة من لجنة تنص الحقائق تشير إلى قسامة الأميركيين بضمير الأحياء الشعبية يومياً بالقنابل الحارقة وبإذخالة الولايات المتحدة ١٠ عشرة ألف جندي في المنطقة المنزوعة السلاح

١٨ يوليو سنة ١٩٦٧

بيان الرابطة بمناسبة الذكرى الثالثة عشرة لاتفاقات جنيف

١٠ أغسطس سنة ١٩٦٧

بلاغ الرابطة بقيام القوات الأمريكية بالهجوم مرة أخرى على المنطقة المنزوعة السلاح وعلى منطقة (فينه لينه) مما يمثل خرقاً جديداً لاتفاقات جنيف وتصميماً للحرب

٢٤ أغسطس سنة ١٩٦٧

بلاغ بشأن ضرب الأحياء الشعبية في هاتوي يوم ٢١ و ٢٢ أغسطس وتدمير عديد من المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة ويذكر البلاغ أن السلطات الأمريكية تقول إن الأعمال التي تقوم بها جاءت نتيجة تفكير مسبق وعميق وتمثل تصميماً للحرب

١٥ - ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٧

قرار الرابطة الصادر من رومانيا بشأن الوضع في الفيتنام وإدانة العدوان الأمريكي عليها وتطالب الرابطة في هذا القرار

- بوقف الضرب بالقنابل وكافة الأعمال الحربية الأخرى ضد جمهورية فييتنام الديمقراطية نهائياً ودون شرط

- بمسح كافة القوات الأمريكية والعميلة من فييتنام الجنوبية

عهد الأعمال واعتبارها جريمة ضد الإنسانية وما يهدد السلام العالمي

٧ يوليو ١٩٦٦

بيان الرابطة بمناسبة الذكرى الثانية عشرة لاتفاقات جنيف تندد فيه بالعدوان الأمريكي الجرمي ويجرائم الحرب ضد الإنسانية التي يقترفها في تلك البلاد

٣٠ يوليو سنة ١٩٦٦

بلاغ بالهجرة أخرى باستمرار قصف (هالوي) و (هايفونغ) بالقنابل الأمريكية

٣ أغسطس سنة ١٩٦٦

بيان الرابطة بشأن قيام حكومة فييتنام الديمقراطية بتكوين لجنة لتنص الحقائق عن جرائم الحرب وتندد بها إلى المنظمات الدولية بمساندتها في هذا الشأن وبشأن البيان إلى ما قامت به الرابطة في هذا الشأن وباتصالها بالشخصيات العالمية ومنها (برتراند راسل) لتكوين لجنة عالمية لتنص الحقائق

١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٦

تم في بروكسل بناء على دعوة الرابطة مؤتمرات دوايتها الفرنسية في كل من النمسا وبلجيكا والدانمرك واسبانيا وفرنسا وانجلترا وإيطاليا وهولندا لمناقشة الوضع في الفيتنام وتبادل الخبرات والمعلومات وأصدر المؤتمر قراراً بالإجماع يدين العدوان الأمريكي كما أرسل رسالة إلى جبهة التحرير الوطني بالفيتنام الجنوبية بمناسبة الذكرى السادسة لتأسيسها وأرسل تلة إلى الحقوقيين الأمريكيين لوضع حد للحرب الفيتنامية

٢١ مارس سنة ١٩٦٧

كونت الرابطة لجنة لتنص الحقائق في الفيتنام مكونة من (هوريس كورنيل) نقيب محام بروكسل و (كارلو دامدين) رئيس المحكمة العليا ببنغلوريا و (جورد فيشر) الباحث بالمركز القومي الفرنسي للبحوث العلمية و (يايك بيون) سكرتير دابطة الحقوقيين الكوريين والدكتور الطيب (فيليب هارفي) من انجلترا و (جو نورمان) سكرتير عام الرابطة و (جوزي رودريجز) الأستاذ بجامعة سانتياغو بشبلي



اجتماع مكتب الرابطة
بمدينة هلمابا برونانيا - سبتمبر ١٩٦٧

في ابريل سنة ١٩٦٨
يوقية الرابطة لسكرتير عام الامم المتحدة
تحتج فيه على ضرب المدن الكبرى في الفيتنام
وضرب السكان المدنيين بالقنابل من القوات الامريكية
وتطالب بوقف تلك المجزرة .

١٩ ابريل سنة ١٩٦٨
بيان الرابطة بشأن العرض الذي تقدمت به
حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية باستعدادها
تعيين ممثل عنها للاتصال بممثل عن الولايات
المتحدة للاتفاق على وقف القصف بالقنابل فوراً
دون شرط .

١٣ مايو سنة ١٩٦٨
بيان الرابطة يدعوا الحقوق في العالم لعدد
مؤتمر عالمي للحقوق من اجل الفيتنام .

٣١ مايو سنة ١٩٦٨
بلاغ الرابطة عن الزيارة التي قام بها وفدنا
لوفد جمهورية فيتنام الديمقراطية في محادثات
باريس وسلمت اليها بياناً من الرابطة عن المر
في الفيتنام كما سلمت صورة من هذا البيان الى
الوفد الامريكي .

= بالاعتراف بجمعية التحرير الوطني للفيتنام
الجنوبية باعتبارها الممثل الاصيل لشميه وبأن تنقل
له التصرف بمفرده لتسوية شئونه الداخلية .

١٦ اكتوبر سنة ١٩٦٧
لغاء الرابطة لكافة الهيئات المشتركة فيها
للمساحة يوم ٢١ اكتوبر وهو يوم الاحتجاج
العالمي ضد الحرب في الفيتنام .

٣ نوفمبر سنة ١٩٦٧
لغاء الرابطة الى كافة الهيئات والمنظمات
والحقوقية من اجل الاحتجاج على العدوان الامري
على الفيتنام .

١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٧
رسالة الرابطة الى رئيس جبهة التحرير
الوطني لفيتنام الجنوبية تعبر فيه عن سرورها من
الانتصارات التي سجلها المناضلون الفيتناميون
وقد نرى فيها العدوان الامريكي وتؤكد مسرة اخرى
بمطالعتها بالاتي .

= وقف الضرب بالقنابل فوراً دون شرط .
= سحب القوات الامريكية .
= تطبيق مبادئ اتفاقات جنيف .
= الاعتراف بجمعية التحرير القومي وتأييد
برلمانيها .

١٤ - ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٨

بيان الرابطة بشأن اللقاء الذي أجري في باريس بناء على دعوتها بين ثلاثين من الحقوقيين في كل من النمسا وبولجيك واسبانيا وفرنسا وإيطاليا والوكسمبرج وهولندا وبين وفد من جمهورية فينلاندا الوطني للفيتمان الجنوبية ووفد من جمهورية فينلاندا الديمقراطية

وقد أصدر هذا الاجتماع قراراً تضمن ما يلي:

١٥ يناير سنة ١٩٦٩

بيان من الرابطة تمهيداً لبيان من ميونيخ ١٩٦٩
بجاء الولايات المتحدة الأمريكية فتح باب المباحثات في باريس مع المناهضين من الفيتمان الجنوبية

يناير ١٩٦٩

القرة خاصة أصدرتها الرابطة لتتضمن ما يلي:
بشأن الفيتمان

- بيان من جهة التحريين الوطني في ١٢ يوليو سنة ١٩٦٨

- البيان المشترك الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٨ من كل من جهة التحريين الوطني وتحالف القوى الوطنية والديمقراطية والسيادية

- تصريح السيدة (ليزان توييه)

- الحقيقة من جهة التحرير القومي

- تصريحات من بعض رجال الحكم في أمريكا

- مقالان أمريكيان

- الإصلاح الزراعي

- الانتخابات في الفيتمان الجنوبية

١٦ يوليو سنة ١٩٦٩

بيان الرابطة بمناسبة الذكرى الخامسة لاتفاقيات جنيف

٨ أكتوبر سنة ١٩٦٩

بلاغ الرابطة بشأن الجرائم التي يشنها المحتلون الأمريكيون خاصة ضد النمسا، ولحق الإحتجاج عليها والعمل على وقفها

يوليو ١٩٦٨

عقد المؤتمر العالي للحقوقيين من أجل الفيتمان في فرنسا بمدينة جرينوبل وقد تكونت لجنة مساندة لهذا المؤتمر من عديد من رجال القانون في العالم أجمع

وقد تناول المؤتمر كافة القضايا القانونية الخاصة بالفيتمان وأصدرت الرابطة بعد ذلك كتاباً عن أعمال المؤتمر

١٨ يونيو سنة ١٩٦٨

إلقاء لائحة لتكسي الخلق في الفيتمان مكونة من البروفسور والشاعر فولك استاذ القانون الدولي والبروفسور ماكولم برونشتاين الاستاذ المساعد بجامعة سان فرانسيسكو

٢٤ يوليو سنة ١٩٦٨

بيان الرابطة بشأن الحكم الذي أصدرته محكمة (سايجون) بالفيتمان الجنوبية بأعدام عشرة من قادة « تحالف القوى الوطنية والديمقراطية والسلامية » ومنهم الاستاذ (توييه ديشة غاتو) للحامي

ويشيع البيان إلى أن مؤتمر جرينوبل العالي للحقوقيين من أجل الفيتمان كان قد اعتبر أن حكومة سايجون لا تمثل الشعب الفيتماني وأدانت العلوان الأمريكي ضد الفيتمان

٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٨

بيان يوضح اللقاء الذي جرى في باريس يوم ١٩٦٨/١٠/٢٦ بين البروفسور ديفيسارد فولك والبروفسور ساوغل منغلوفيتشي وبين عديد من الحقوقيين وقد أوضح البروفسور فولك بالاشتراك مع تران كولج فيونج الأمور التالية

- أن المجهود الحربي الأمريكي لا يتوقف عن التصاعد

- أن الرأي العام الأمريكي غير ملم بالحقائق

- أن الغرض من مساعدات باريس هو أن يتوقف دون شرط الضرب بالقنابل

٥ نوفمبر ١٩٦٨

بيان الرابطة بشأن دخول الأميركيين الأمريكيين وتوطينهم عن شرب الفيتمان الديمقراطية بالقنابل ويحذر البيان أن الحرب لم تتوقف بعد ما يستوجب معالجة المجهودات

٣ ديسمبر سنة ١٩٦٩

بيان الرابطة بشأن جرائم القتل بالجملة
التي تمت في (سون مى) بالفييتنام الجنوبية من
القوات الامريكية وملحق بهذا البيان كشفا تفصيليا
بجده الجرائم .

اليابان

١٩٦٧/٧/٢١

بيان بشأن الوضع قبل الانتخابات العامة في
١٩٦٧/٨/٤ حيث يلقى المسجونين السياسيين
أشبح أنواع المعاملة وقد ردت السلطات الايرانية
على الاحتجاجات بأن نقلت الى مناطق بعيدة عديد من
عزلاء المسجونين .

١٩٦٧/١٠/٢٣

مطالبه الروابط القومية بإرسال برقيات الى
شاه إيران بمناسبة أعياد التتويج لوقف المحاكمات
والأفراج عن المسجونين السياسيين وإعادة الحريات
والحقوق في البلاد .

١٩٦٨/١١/١٣

بيان الرابطة عن المعلومات التي وردت اليها
بشأن تقديم ١٧ طالبا ومعتق الى المحاكمة ومنهم
عديد من رجال القانون استنادا الى المادة ٣١٧ من
القانون الجنائي العسكري الايراني التي تتميز بعدم
الوضوح وتطالب بأن تجري لهم محاكمة عادلة مع
إعطاء حق الدفاع طبقا للمادتين ١٠ و ١١ من الاعلان
العالمي لحقوق الانسان .

كما قامت لجنة لتقصي الحقائق عن الوضع
بشأن الحقوق والحريات وذلك في نهاية سنة ١٩٦٨
وأصدرت الاحتجاج على القبض على (١٧) من المثقفين
الايرانيين وتقديمهم للمحاكمة ومطالبه السلطات
بإجراء محاكمة عادلة لهم وإيفاد الاستاذ توماس الى
إيران في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذي ادى نتيجة
أصله في مؤتمر صحفي أوضح فيه أن القضية
كانت مليئة بالمخالفات القانونية .

١٩٦٩/١/١٥

تقرير الاستاذ لوجي كافاليري-مندوب الرابطة
عن محاكمة ١٤ معتق أمام المحكمة العسكرية وعن
الايجراءات الخائفة للمعاملة عن أعيال المعتصم .

١٩٦٩/٤/١٥

بيان بشأن القبض على ١٤ شخصا حيث
يعاملون معاملة قاسية وتحتج الرابطة على انتهاك
مياديه الاعلان العالمي لحقوق الانسان وتطالب بسرعة
احالتهم الى المحاكمة العادية العلنية .

اليابان

١٩٦٧/٨/١٤

صدر الاحتجاج على طرد المواطنين الكوريين من
اليابان وذلك بانتهاء الاتفاق الذي تم في ١٢/٨/١٩٥٩
بين الصليب الاحمر الياباني وحكومة كوريا
الشعبية .

١٩٦٩/٧/٢٥

صدر بيان الرابطة بشأن اصابه ٢٤ عسكري
امريكي وأحد اليابانيين بالغازات السامة نتيجة وجود
هذه الغازات في قاعدة أوكيناوا العسكرية . ويشير
البيان الى أن وجود هذه القاعدة على هذه الصورة
يخالف كافة الاتفاقات الملزمة .

كوريا الديمقراطية

١٩٦٧ مايو سنة

صدر الاحتجاج على هجوم القوات الامريكية
على أفراد البوليس المدني التابع لكوريا الشمالية في
المنطقة المجردة من السلاح .

١٩٦٧/٦/١٤

صدر بيان الرابطة بمناسبة مرور ١٧ عاما
على العنوان الاميريالى الامريكي على جمهورية كوريا
الديمقراطية الشعبية .

١٩٦٩/٣/١٨

صدر بلاغ الرابطة عن نقل قوات عسكرية
أمريكية وعتاد حربي يوم ١٥ مارس سنة ١٩٧٠ من
الولايات المتحدة الى كوريا الجنوبية لتهديد كوريا
الشمالية .

١٩٦٩/٦/٣

صدر بيان الرابطة عن الصليبات العسكرية
التي تقوم بها الولايات المتحدة لضرب كوريا مخالفة
لذلك الهدنة التي وقعت في ٢٧-٧-١٩٥٣ وخاصة
أحكام الهدنة ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ و ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩ و ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٢ و ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ و ١٤٩ و ١٥٠ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ و ١٧٤ و ١٧٥ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ و ١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨ و ١٩٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ و ٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥١ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٧ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦١ و ٢٦٢ و ٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٦٧ و ٢٦٨ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٢٧١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ و ٢٩١ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٢٩٧ و ٢٩٨ و ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣٠٩ و ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ و ٣١٨ و ٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢١ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٠ و ٣٣١ و ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧ و ٣٤٨ و ٣٤٩ و ٣٥٠ و ٣٥١ و ٣٥٢ و ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٥٥ و ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٠ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٣٦٣ و ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٦٨ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ و ٣٧٣ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦ و ٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠ و ٣٨١ و ٣٨٢ و ٣٨٣ و ٣٨٤ و ٣٨٥ و ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٨٩ و ٣٩٠ و ٣٩١ و ٣٩٢ و ٣٩٣ و ٣٩٤ و ٣٩٥ و ٣٩٦ و ٣٩٧ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ و ٤٠٢ و ٤٠٣ و ٤٠٤ و ٤٠٥ و ٤٠٦ و ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١١ و ٤١٢ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٥ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ و ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٢٣ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٤٤٠ و ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٤٤٥ و ٤٤٦ و ٤٤٧ و ٤٤٨ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٢ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٤٥٥ و ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٨ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ و ٤٦٢ و ٤٦٣ و ٤٦٤ و ٤٦٥ و ٤٦٦ و ٤٦٧ و ٤٦٨ و ٤٦٩ و ٤٧٠ و ٤٧١ و ٤٧٢ و ٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٥ و ٤٧٦ و ٤٧٧ و ٤٧٨ و ٤٧٩ و ٤٨٠ و ٤٨١ و ٤٨٢ و ٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٦ و ٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩ و ٤٩٠ و ٤٩١ و ٤٩٢ و ٤٩٣ و ٤٩٤ و ٤٩٥ و ٤٩٦ و ٤٩٧ و ٤٩٨ و ٤٩٩ و ٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٢ و ٥٠٣ و ٥٠٤ و ٥٠٥ و ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١٠ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥١٩ و ٥٢٠ و ٥٢١ و ٥٢٢ و ٥٢٣ و ٥٢٤ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٢٩ و ٥٣٠ و ٥٣١ و ٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٤ و ٥٣٥ و ٥٣٦ و ٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩ و ٥٤٠ و ٥٤١ و ٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦ و ٥٤٧ و ٥٤٨ و ٥٤٩ و ٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٣ و ٥٥٤ و ٥٥٥ و ٥٥٦ و ٥٥٧ و ٥٥٨ و ٥٥٩ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤ و ٥٦٥ و ٥٦٦ و ٥٦٧ و ٥٦٨ و ٥٦٩ و ٥٧٠ و ٥٧١ و ٥٧٢ و ٥٧٣ و ٥٧٤ و ٥٧٥ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٥٧٨ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨١ و ٥٨٢ و ٥٨٣ و ٥٨٤ و ٥٨٥ و ٥٨٦ و ٥٨٧ و ٥٨٨ و ٥٨٩ و ٥٩٠ و ٥٩١ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٥٩٤ و ٥٩٥ و ٥٩٦ و ٥٩٧ و ٥٩٨ و ٥٩٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٥ و ٦٠٦ و ٦٠٧ و ٦٠٨ و ٦٠٩ و ٦١٠ و ٦١١ و ٦١٢ و ٦١٣ و ٦١٤ و ٦١٥ و ٦١٦ و ٦١٧ و ٦١٨ و ٦١٩ و ٦٢٠ و ٦٢١ و ٦٢٢ و ٦٢٣ و ٦٢٤ و ٦٢٥ و ٦٢٦ و ٦٢٧ و ٦٢٨ و ٦٢٩ و ٦٣٠ و ٦٣١ و ٦٣٢ و ٦٣٣ و ٦٣٤ و ٦٣٥ و ٦٣٦ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٣٩ و ٦٤٠ و ٦٤١ و ٦٤٢ و ٦٤٣ و ٦٤٤ و ٦٤٥ و ٦٤٦ و ٦٤٧ و ٦٤٨ و ٦٤٩ و ٦٥٠ و ٦٥١ و ٦٥٢ و ٦٥٣ و ٦٥٤ و ٦٥٥ و ٦٥٦ و ٦٥٧ و ٦٥٨ و ٦٥٩ و ٦٦٠ و ٦٦١ و ٦٦٢ و ٦٦٣ و ٦٦٤ و ٦٦٥ و ٦٦٦ و ٦٦٧ و ٦٦٨ و ٦٦٩ و ٦٧٠ و ٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٧٤ و ٦٧٥ و ٦٧٦ و ٦٧٧ و ٦٧٨ و ٦٧٩ و ٦٨٠ و ٦٨١ و ٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٨٤ و ٦٨٥ و ٦٨٦ و ٦٨٧ و ٦٨٨ و ٦٨٩ و ٦٩٠ و ٦٩١ و ٦٩٢ و ٦٩٣ و ٦٩٤ و ٦٩٥ و ٦٩٦ و ٦٩٧ و ٦٩٨ و ٦٩٩ و ٧٠٠ و ٧٠١ و ٧٠٢ و ٧٠٣ و ٧٠٤ و ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٠٧ و ٧٠٨ و ٧٠٩ و ٧١٠ و ٧١١ و ٧١٢ و ٧١٣ و ٧١٤ و ٧١٥ و ٧١٦ و ٧١٧ و ٧١٨ و ٧١٩ و ٧٢٠ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٣ و ٧٢٤ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٢٧ و ٧٢٨ و ٧٢٩ و ٧٣٠ و ٧٣١ و ٧٣٢ و ٧٣٣ و ٧٣٤ و ٧٣٥ و ٧٣٦ و ٧٣٧ و ٧٣٨ و ٧٣٩ و ٧٤٠ و ٧٤١ و ٧٤٢ و ٧٤٣ و ٧٤٤ و ٧٤٥ و ٧٤٦ و ٧٤٧ و ٧٤٨ و ٧٤٩ و ٧٥٠ و ٧٥١ و ٧٥٢ و ٧٥٣ و ٧٥٤ و ٧٥٥ و ٧٥٦ و ٧٥٧ و ٧٥٨ و ٧٥٩ و ٧٦٠ و ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ و ٧٦٤ و ٧٦٥ و ٧٦٦ و ٧٦٧ و ٧٦٨ و ٧٦٩ و ٧٧٠ و ٧٧١ و ٧٧٢ و ٧٧٣ و ٧٧٤ و ٧٧٥ و ٧٧٦ و ٧٧٧ و ٧٧٨ و ٧٧٩ و ٧٨٠ و ٧٨١ و ٧٨٢ و ٧٨٣ و ٧٨٤ و ٧٨٥ و ٧٨٦ و ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٧٨٩ و ٧٩٠ و ٧٩١ و ٧٩٢ و ٧٩٣ و ٧٩٤ و ٧٩٥ و ٧٩٦ و ٧٩٧ و ٧٩٨ و ٧٩٩ و ٨٠٠ و ٨٠١ و ٨٠٢ و ٨٠٣ و ٨٠٤ و ٨٠٥ و ٨٠٦ و ٨٠٧ و ٨٠٨ و ٨٠٩ و ٨١٠ و ٨١١ و ٨١٢ و ٨١٣ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٨١٦ و ٨١٧ و ٨١٨ و ٨١٩ و ٨٢٠ و ٨٢١ و ٨٢٢ و ٨٢٣ و ٨٢٤ و ٨٢٥ و ٨٢٦ و ٨٢٧ و ٨٢٨ و ٨٢٩ و ٨٣٠ و ٨٣١ و ٨٣٢ و ٨٣٣ و ٨٣٤ و ٨٣٥ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٣٨ و ٨٣٩ و ٨٤٠ و ٨٤١ و ٨٤٢ و ٨٤٣ و ٨٤٤ و ٨٤٥ و ٨٤٦ و ٨٤٧ و ٨٤٨ و ٨٤٩ و ٨٥٠ و ٨٥١ و ٨٥٢ و ٨٥٣ و ٨٥٤ و ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ و ٨٥٨ و ٨٥٩ و ٨٦٠ و ٨٦١ و ٨٦٢ و ٨٦٣ و ٨٦٤ و ٨٦٥ و ٨٦٦ و ٨٦٧ و ٨٦٨ و ٨٦٩ و ٨٧٠ و ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ و ٨٧٤ و ٨٧٥ و ٨٧٦ و ٨٧٧ و ٨٧٨ و ٨٧٩ و ٨٨٠ و ٨٨١ و ٨٨٢ و ٨٨٣ و ٨٨٤ و ٨٨٥ و ٨٨٦ و ٨٨٧ و ٨٨٨ و ٨٨٩ و ٨٩٠ و ٨٩١ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ٨٩٤ و ٨٩٥ و ٨٩٦ و ٨٩٧ و ٨٩٨ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ و ٩٠٢ و ٩٠٣ و ٩٠٤ و ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩٠٧ و ٩٠٨ و ٩٠٩ و ٩١٠ و ٩١١ و ٩١٢ و ٩١٣ و ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٦ و ٩١٧ و ٩١٨ و ٩١٩ و ٩٢٠ و ٩٢١ و ٩٢٢ و ٩٢٣ و ٩٢٤ و ٩٢٥ و ٩٢٦ و ٩٢٧ و ٩٢٨ و ٩٢٩ و ٩٣٠ و ٩٣١ و ٩٣٢ و ٩٣٣ و ٩٣٤ و ٩٣٥ و ٩٣٦ و ٩٣٧ و ٩٣٨ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤١ و ٩٤٢ و ٩٤٣ و ٩٤٤ و ٩٤٥ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٤٨ و ٩٤٩ و ٩٥٠ و ٩٥١ و ٩٥٢ و ٩٥٣ و ٩٥٤ و ٩٥٥ و ٩٥٦ و ٩٥٧ و ٩٥٨ و ٩٥٩ و ٩٦٠ و ٩٦١ و ٩٦٢ و ٩٦٣ و ٩٦٤ و ٩٦٥ و ٩٦٦ و ٩٦٧ و ٩٦٨ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ٩٧١ و ٩٧٢ و ٩٧٣ و ٩٧٤ و ٩٧٥ و ٩٧٦ و ٩٧٧ و ٩٧٨ و ٩٧٩ و ٩٨٠ و ٩٨١ و ٩٨٢ و ٩٨٣ و ٩٨٤ و ٩٨٥ و ٩٨٦ و ٩٨٧ و ٩٨٨ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ٩٩١ و ٩٩٢ و ٩٩٣ و ٩٩٤ و ٩٩٥ و ٩٩٦ و ٩٩٧ و ٩٩٨ و ٩٩٩ و ١٠٠٠ و ١٠٠١ و ١٠٠٢ و ١٠٠٣ و ١٠٠٤ و ١٠٠٥ و ١٠٠٦ و ١٠٠٧ و ١٠٠٨ و ١٠٠٩ و ١٠١٠ و ١٠١١ و ١٠١٢ و ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ و ١٠١٦ و ١٠١٧ و ١٠١٨ و ١٠١٩ و ١٠٢٠ و ١٠٢١ و ١٠٢٢ و ١٠٢٣ و ١٠٢٤ و ١٠٢٥ و ١٠٢٦ و ١٠٢٧ و ١٠٢٨ و ١٠٢٩ و ١٠٣٠ و ١٠٣١ و ١٠٣٢ و ١٠٣٣ و ١٠٣٤ و ١٠٣٥ و ١٠٣٦ و ١٠٣٧ و ١٠٣٨ و ١٠٣٩ و ١٠٤٠ و ١٠٤١ و ١٠٤٢ و ١٠٤٣ و ١٠٤٤ و ١٠٤٥ و ١٠٤٦ و ١٠٤٧ و ١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٠٥٠ و ١٠٥١ و ١٠٥٢ و ١٠٥٣ و ١٠٥٤ و ١٠٥٥ و ١٠٥٦ و ١٠٥٧ و ١٠٥٨ و ١٠٥٩ و ١٠٦٠ و ١٠٦١ و ١٠٦٢ و ١٠٦٣ و ١٠٦٤ و ١٠٦٥ و ١٠٦٦ و ١٠٦٧ و ١٠٦٨ و ١٠٦٩ و ١٠٧٠ و ١٠٧١ و ١٠٧٢ و ١٠٧٣ و ١٠٧٤ و ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٧ و ١٠٧٨ و ١٠٧٩ و ١٠٨٠ و ١٠٨١ و ١٠٨٢ و ١٠٨٣ و ١٠٨٤ و ١٠٨٥ و ١٠٨٦ و ١٠٨٧ و ١٠٨٨ و ١٠٨٩ و ١٠٩٠ و ١٠٩١ و ١٠٩٢ و ١٠٩٣ و ١٠٩٤ و ١٠٩٥ و ١٠٩٦ و ١٠٩٧ و ١٠٩٨ و ١٠٩٩ و ١١٠٠ و ١١٠١ و ١١٠٢ و ١١٠٣ و ١١٠٤ و ١١٠٥ و ١١٠٦ و ١١٠٧ و ١١٠٨ و ١١٠٩ و ١١١٠ و ١١١١ و ١١١٢ و ١١١٣ و ١١١٤ و ١١١٥ و ١١١٦ و ١١١٧ و ١١١٨ و ١١١٩ و ١١٢٠ و ١١٢١ و ١١٢٢ و ١١٢٣ و ١١٢٤ و ١١٢٥ و ١١٢٦ و ١١٢٧ و ١١٢٨ و ١١٢٩ و ١١٣٠ و ١١٣١ و ١١٣٢ و ١١٣٣ و ١١٣٤ و ١١٣٥ و ١١٣٦ و ١١٣٧ و ١١٣٨ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤١ و ١١٤٢ و ١١٤٣ و ١١٤٤ و ١١٤٥ و ١١٤٦ و ١١٤٧ و ١١٤٨ و ١١٤٩ و ١١٥٠ و ١١٥١ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٤ و ١١٥٥ و ١١٥٦ و ١١٥٧ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٠ و ١١٦١ و ١١٦٢ و ١١٦٣ و ١١٦٤ و ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ و ١١٧١ و ١١٧٢ و ١١٧٣ و ١١٧٤ و ١١٧٥ و ١١٧٦ و ١١٧٧ و ١١٧٨ و ١١٧٩ و ١١٨٠ و ١١٨١ و ١١٨٢ و ١١٨٣ و ١١٨٤ و ١١٨٥ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١١٨٨ و ١١٨٩ و ١١٩٠ و ١١٩١ و ١١٩٢ و ١١٩٣ و ١١٩٤ و ١١٩٥ و ١١٩٦ و ١١٩٧ و ١١٩٨ و ١١٩٩ و ١٢٠٠ و ١٢٠١ و ١٢٠٢ و ١٢٠٣ و ١٢٠٤ و ١٢٠٥ و ١٢٠٦ و ١٢٠٧ و ١٢٠٨ و ١٢٠٩ و ١٢١٠ و ١٢١١ و ١٢١٢ و ١٢١٣ و ١٢١٤ و ١٢١٥ و ١٢١٦ و ١٢١٧ و ١٢١٨ و ١٢١٩ و ١٢٢٠ و ١٢٢١ و ١٢٢٢ و ١٢٢٣ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٢٢٦ و ١٢٢٧ و ١٢٢٨ و ١٢٢٩ و ١٢٣٠ و ١٢٣١ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٣٤ و ١٢٣٥ و ١٢٣٦ و ١٢٣٧ و ١٢٣٨ و ١٢٣٩ و ١٢٤٠ و ١٢٤١ و ١٢٤٢ و ١٢٤٣ و ١٢٤٤ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٨ و ١٢٤٩ و ١٢٥٠ و ١٢٥١ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٢٥٤ و ١٢٥٥ و ١٢٥٦ و ١٢٥٧ و

بالوصلة بين شطرى كوريا وقد احتجت الرابطة لدى السلطات .

اندونيسيا
١٩٦٧/١/١٧

الاحتجاج على افعال القمع والتفليس الجماعى وبحث الحريات والاحتجاج على مخالفة المادة ٢٧ من الدستور الاندونيسى ومطالبه السلطات فى تلك البلاد بوقف أعمال القتل وبمحاكمة المسئولين عن تلك الاعمال وبالانفراج عن المسجونين والمعتقلين السياسيين .

١٩٦٧/٧/٢٥

الا احتجاج على محاكمة (نجونج) و (ادنتونج) (مسويانديرو) امام محكمة عسكرية خاصة وكذلك محاكمة (سودسمان) مخالفه بذلك المادتين ١٥ و ١٤ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان .

١٩٦٧/٨/٧

هدو نداء الرابطة الى الحقوقيين فى العالم لانقاذ (نجونج) و (ادنتونج) من الموت وبالمطالبة بوقف المحاكمات الاستثنائية واعادة حقوق الدفاع والانفراج عن المسجونين السياسيين .

١٩٦٨/١/٨

هدو بيان الرابطة تطالب فيه :
- بوقف احكام الاعدام
- بالانفراج عن المعتقلين السياسيين
- بالسماح للمحامين بتولى الدفاع عنهم
- بالسماح للمراقبين من الرابطة بالدخول الى اندونيسيا للتأكد من وجود الضمانات القانونية اللازمة .

١٩٦٨/١٠/٨

صدر نداء الى الروابط المشتركة فى الرابطة العامة بارسال البرقيات الى السلطات الاندونيسية لمنع اعدام المناضلين الخمسة الاندونيسيين ابطال التحرر الوطنى .

١٩٦٨/١٠/٣١

صدر بيان الرابطة تبسلى فيه عن شديد استيائها من تنفيذ الاعدام فى كل من (سودسمان) و (نجونج) الامر الذى يخلق التمييز الانسانى وتطالب الحقوقيين بالاحتجاج وبالمطالبة بوقف كافة الاجراءات التعسفية .

البيان الى العمليات السابقة التى قامت بها الولايات المتحدة ومنها .

- هليلة « الفوكس وتينا » فى مارس سنة ١٩٦٩

- حادث طائرة التجسس ٢ ابريل ١٩٦٩

- قرار السلطات الامريكية بمتابعه طائرات التجسس (خطاب نيكسون فى ١٨/٤/١٩٦٩)

- ابطاد عديد من وحدات الاسطول الحربي العسكرى على الشواطىء الكورية .

- ارسال وحدات من الاسطول الجوى فى كوريا الجنوبية لتغطية طائرات التجسس .

جنوبى افريقيه

١٩٦٧/٧/٢٧

صدر الاحتجاج على القبض على مجموعات من الطلبة الكوريين المناهضين من اجل الحريات والديمقراطية .

١٩٦٧/١١/١٣

برقية الرابطة بالمطالبه بالانفراج عن ٣٣ من المثقفين المقيوض عليهم والمقتضين للمحاكمة وبالمطالبة باحترام المادة ١٤ و ١٥ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان واللتين تقضيان بحق كل انسان بان يهاجم من بلده وان يطلب حق اللجوء فى أى بلد آخر .

١٩٦٧/١٢/١١

برقية من الرابطة الى سلطات تلك البلاد والى رئيس محكمة (سيول) بالمطالبة بتقديم المتهمين امام المحاكم العادية وخاصة بشأن المثقفين المسستة المطلوب الحكم باعدامهم .

١٩٦٧/١٢/١٨

برقية الرابطة الى رئيس الحكومة والى وزير العدل تبصر فيها عن قلقها ازاء الحكم بالاعدام على اثنين من المثقفين .

١٩٦٩/١/٣٥

صدر بيان الرابطة بشأن الحكم بالاعدام من محكمة سيول العسكرية على الطالب (كيم دجونج تاى) من جامعة سيول ومع اربعة آخرين والحكم على ٢١ شخصا معزولين فى غايه الشدة بتهمة الانتشاء الى منظمة تدعو الى خروج القوات الامريكية وتطالب

يتنالي مع الفقرة الأولى من المادة ١١ من الإعلان
العالمي لحقوق الإنسان ٣

١٩٦٧/٨/٧

صدر بيان بالاحتجاج على المعاملة التي يلاقها
(رجيس ديري) الذي سيقدم في ١٥/٨/١٩٦٧ أمام
مجلس حربي وذلك بعد التحقيق السري للغاية الذي
أجرى معه دون إعطائه الحق في الدفاع عن نفسه
مخالفة بذلك المادة ١١ من الإعلان العالمي لحقوق
الإنسان والمادة ٣ من دستور بوليفيا *

١٩٦٧/٨/١١

القيام بعملية احتجاجات واسعة قامت بها
الرابطه ضد الاجراءات التي اتخذتها حكومة البوليفيا
خلال سنة ١٩٦٧ بشأن القبض والتحقيق مع الصحفي
« رجيس ديري » ثم ايفاد الدكتور اندريه لويزاكوتو
من الحقوقيين الاجنبيين لتمثيل الرابطه في لجنة
تقصي الحقائق عن الوضع بالنسبة لـ « رجيس ديري »
حيث تمت مقابلة رئيس الجمهورية والسلطات ومع
هيئة الدفاع عن « رجيس ديري » واشترك الدكتور
لويز في المؤتمر الصحفي الذي عقد بهذه المناسبة
في ١٤ أغسطس سنة ١٩٦٧ بمدينة (لا باز) والذي
أدى فيه تحليل بشأن القضية من زاوية الدستور
السياسي للدولة كما اشترك في ارسال خطاب في
١٣/٨/١٩٦٧ الى رئيس جمهورية بوليفيا *

١٩٦٧/١٠/٧

الاحتجاج على اولى الطرد التي اصعدتها
السلطات في بوليفيا ضد الاستاذ روجيه لانالانجلي
يبروكسل والذي تسول القلاع من الصحفي
(رجيس ديري) *

الاجتئين

قائمة قانون « الدفاع ضد الشيوعية »
الصادر في سنة ١٩٦٧ وبعده وتحليله من زاوية
الحريات والحقوق « الاحتجاج على إصداره »

١٩٦٩/١/١٦

صدر بيان الرابطه عن القامة المحاكم العسكرية
وحالة الارهاب الشديدة ضد حركات الاحتجاج التي

فأمرتيكا

المسيحيين

١٩٧٠/١/١٣

صدر بلاغ الرابطه بشأن حالة المسجونين
السياسيين وعددهم ٨٥ المضربون عن الطعام منذ ١٠
فبراير سنة ١٩٦٩ احتجاجا على ظروفهم السيئة
وعلى التحيز التعسفي ضدهم بالمقارنة الى المسجونين
العاديين وكذا أصبحت الرابطه على هذه الاوضاع *

الباراجواي

تم ايفاد لجنة من رابطه الحقوقيين الدييمقراطيين
الاجنبيين الى الباراجواي من ١٣ الى ١٧ أكتوبر
سنة ١٩٦٨ لدراسة حالة المسجونين السياسيين

١٩٦٨/١٢/٧

صدر بيان الرابطه بشأن أعمال الوحشية
الاجنبيين التي تولى تقصي الحقائق في تلك البلاد
عن الوضع بشأن المسجونين السياسيين وقصد
اشتركت الرابطه في هذا الولد ممثل بالدكتور
(بوليو لويزو) عضو الرابطه الاجنبيين *

وعنه على تقرير تلك اللجنة تطالب الرابطه
عن كافة الحقوقيين ومن كل الروابط للمنظمة اليها
بمطالبة السلطات في باراجواي وكلها رئيس الحكومة
حتى توفر للمسجونين السياسيين معاملة تضمن لهم
الحياة وتلق بالكرامة الانسانية وللاخراج عنهم *

١٩٦٩/٨/١١

صدر بيان الرابطه بشأن الاوضاع الفاسدة
والمناهية للانسانية في سجون هذه البلاد حيث معتقل
قها منذ ثمان سنوات الدييمقراطي انطونيو مايدانا
وفيه من للناضلين ومعهم ١٥٠٠ معتقلا سياسيا من
مختلف الاتجاهات *

بوليفيا

١٩٦٧/٥/١٣

صدر بيان الرابطه تعبر فيها عن قلقها بشأن
التعذيب على الصحفي الفرنسي « رجيس ديري » ومعهم
السياسيين المحبطين بالدفاع عنه وحضور التحقيق مع

يقوم بها العمال والجامعيون وكذلك اصدار القوانين التي تعد او تلغى نهايا الحقوق الاساسية ١٠

١٩٦٩/٧/٤

صعد بيان الرابطة من الاوضاع الشاذة في تلك البلاد وعلى القبض الذي تم بالبلدة على الذين قاموا بالاضراب احتجاجا على الحالة هناك ١٠ ويوضح البيان ان المحاكم العسكرية لا تكف عن الانقاد عن اصدار الاحكام القاسية جدا ١١

١٩٦٩/١٢/١

وصالة من الرابطة الى رئيس حكومة بوليفيا تطلب منه الانراج عن الصفي د رجيس ديري ١٠ بمناسبة العفو الشامل على جميع افراد المقاومة المسلحة وتبر من قلقها بشأن حالته الصحية ١١

كولومبيا

١٩٦٧/٤/١١

نداء الى الروابط القومية المنضمة للرابطة العالمية للاحتجاج على اقامة حاله الطوارئ في كولومبيا وعلى اصدار القوانين الاستثنائية وعلى وجود ١٠٠٠ مسجون سياسي ١١

١٩٦٧/٧/١٨

نداء الرابطة بالمطالبة بوقف كافة المخالفات بشأن الحريات الفردية والعمامة حيث استولت السلطات البوليسية على الجامعة الوطنية وتضوى الاشراف عليها وادارتها وقبضت على عديد من الاساتذة والطلبة ١١

١٩٦٨/١٢/٤

وصالة من الرابطة الى السلطات في كولومبيا بمطالبة وقف المحاكمة بشأن ١٠٠٠ مسجون سياسي والافراج عنهم والمطالبة بمسانة حقوق الدفاع وتقديم المتهمين الى محكمة عادية طبقا لاعتصم تلك البلاد ١١

فنزويلا

١٩٦٧/٤/١١

الاحتجاج على استمرار القبض على اعضاء البرلمان في فنزويلا وعدم تقديمهم للمحاكمة بعد سنتين من الاعتقال ومخالفة كل ذلك للفقرة الثانية من المادة ١١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١١

بيرو

١٩٦٧/٤/١٨

بيان الرابطة تعبر فيه عن قلقها بشأن القبض على السيد (مارينو جانوزا توفيتازو) مدير جريدة «كلازين» مخالفة بذلك مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وللعرف الجارى بشأن الحريات في مهنة الصحافة ١١

١٩٦٨/١/٢٤

بيان الرابطة بشأن اعمسال القمع خسة الديمقراطية والقبض على عديد منهم بحجة البحث عن رجال المقاومة مما يخالف الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١٠

الجواادلوب

١٩٦٧/٦/٢٨

احتجاج الرابطة على القبض على صحيفة عن المناضلين ضد الاستعمار وعلى المحامي ليليس رودس لتولييه الدفاع عن المتهمين السياسيين بعد الاضرب الذي وقع في ١٩٦٧/٥/٢٦ ١١

الدوميتكان

نداء من الرابطة الى سلطات تلك البلاد للافراج عن الطالب (دانيال سانساريك) الذي سجن اذ اغتيل سنة ١٩٦٤ (١٧) شخصا من عائلته وتستغل الرابطة في ندادتها الى الفترة الاولى من المادة ١٤ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ١١

البرازيل

١٩٦٩/٦/١

صعد نداء الرابطة الى كافة الحقوقيين للاحتجاج على السلطات البرازيلية بشأن الاعمال التالية :

- الحكم سنة على الرئيس جيمس جوارديو بترقيم يوم ١٥ مايو سنة ١٩٦٩ من المحكمة العسكرية واعتقال قسيسين من سادابولو ١٠

- الاجراءات التعسفية التي تتخذ ضد احدين الذين يمارسون مهنتهم امام المحاكم في الدفاع عن العمال ١١

وجود عدد كبير من البرازيليين في المسجون دون اجراء تحقيق معهم بعد ان شرفوا من الجامعات والمعاهد ١١

- في ٢١ مارس تم اتهام ثنائي شخصيات منهم دافيد دينجر رئيس لجنة التعبئة القومية لانهااء الحرب الفيتنامية *

وتحتج الرابطة على هذه الاعمال وتذكر حكومة نيكسون بما جاء في مبادئ نورمبرج « بأنه عسلى الافراد واجبات عالمية تطول على التزاماتهم القومية المفروضة عليهم من بلادهم » وهو لهذا الذى ينطبق فى حالة الحرب المدفونية **

١٩٦٩/٤/١٣

بيان الرابطة بشأن اعمال القبح ضد الزوج حيث تأخذ الاجرامات ضدهم الصفة العنصرية وحيث لا تتوفر فى المحاكمات اية ضمانات قانونية *

١٩٧٠/٢/١٨

يلاغ الرابطة بشأن محاكمة ٨ من قادة انصار السلام فى شيكاغو اثناء انعقاد مؤتمر الحزب الديمقراطي سنة ١٩٦٨ ويوضح البيان مدى انتهاك حق الدفاع وخلو الاجرامات من الضمانات القانونية

اول مارس سنة ١٩٧٠

يلاغ اعضاء هيئة تحرير « مجلة القساون الماصر » التى تصدرها الرابطة بشأن العقوبات القسدية التى ولقتها المحاكم الامريكية على الذين اشتركوا فى مظاهرات الاحتجاج بشيكاغو والعقوبات التى انزلت بالمعتقلين الذين تولوا الدفاع عنهم *

فبراير - مارس سنة ١٩٧٠

تقرير ابتدائي من السادة لوى بيتي وجان لوى وايل ، المحامين ومدعى الرابطة تعصى الحقائق فى البرازيل بشأن حال المسجونين سياسيين ومعلمتهم وعاليج انتقير طرود المسجونين السياسيين حيث توجد عديد من السجون المختلفة والمتفلات واقسام البوليس ورويو عدد المسجونين على ١٢٠٠٠ ويلاحظ فى هذا الصدد ان السلطات تقسمون ينفى وايضا عديد منهم ويمكن ان تقول ان غالبية هؤلاء المسجونين من الطلبة ويليهم العمال واعضاء المهن الحرة (المحامون ، المهندسون ، الدومسون ، الصحفيون والادباء) وكذلك القساوص الكاثوليك وعديد من النساء ويسرد التقرير اعمال التعذيب التى قاموس ضدهم كما يتناول القوانين الاستثنائية التى قيدتها منذ ديسمبر سنة ١٩٦٨

١٩٦٨/٤/٥

برقية عزاء من الرابطة الى عائلة (مارتى لوتى ركنج) موصية فى وفاته وقد كان فى مقدمة المكافحين ضد حروب الفيتنام *

١٩٦٩/٤/١

بيان الرابطة بشأن :

- وجود ٨٠٠٠ مسجون سياسى عسلا من كم للقبض عليه فى معسكرات الجيش **
- الحكم عسلى الذين من القساوص الكاثوليك لحدتها سنتان والاخر سعتين ونصف *

مؤامرة خارجيه وهو يهدف في الحقيقة الى عرقلة تقدم الحريات والحقوق في تلك البلاد .

١٩٦٩/٦/٤

احتجاج الرابطة على اعتقال (هوراسيو فرانكو لونيرو) وتقدمه لمحكمة لمن الدولة يمدريد مما يؤكد غيبة الحريات العامة في اسبانيا .

١٩٦٩/٦/٤

صدر بيان الرابطة عن القبض على خمسة نساء من بليار كانوا مقررين عن الطعام احتجاجا على تعذيب السلطات للمسجونين السياسيين .

١٩٦٩/٧/١٧

صدر احتجاج الرابطة على أعمال القمع التي تتم في هذه البلاد حيث قمع أكثر من ١.٤٠ شخصاً لاتصاتهم الى « حركة الباسك الثورية » .

توليف سنة ١٩٦٩

تقرير بالملاحظات التي قدمها الاستاذ كريستيان رلون المحامي بباريس ومندوب الرابطة الذي مكث باسبانيا من ١٤ الى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٩ وفاز كل من مدينة سان سباستيان وبيروجوس ومدريد وتحت مع عديد من رجال القساوسة ومن أعضاء اللجان العالية من مختلف الانتماءات السياسية ويتناول التقرير الملاحظات عن المعاملة الخاصة بالمسجونين السياسيين .

البرتغال

١٩٦٨/٣/٢١

صدر بلاغ الرابطة بشأن القبض على الاستاذ (ماريو سوارس) للمسلمي وقلبه في جزيرة (ساد تومي) في خليج غينيا توضح فيه أنه قتل سبق أن تم القبض عليه أكثر من مرة لتوليده الدفاع عن عائلة (دبلادر) وقلبه بالدفاع عن الحريات وتطالب الرابطة القومية بالاحتجاج .

١٩٦٨/٧/٢٢

صدر بيان الرابطة بشأن نفي الاستاذ (ماريو سوارس) المحامي يوم ١٩٦٨/٢/٢٨ في جزيرة (ساد تومي) بخليج غينيا موضحة الاصل المبيحة

في أوروبا

اسبانيا

١٩٦٧/١١/١٢

صدر لواء الرابطة لكافة الروابط القومية ولكافة الحقوقيين في العالم برسالة برقيات الى السلطات الاسبانية لوقف المعالجات ضد أعضاء وقادة اللجان الصالية التي تتم في مختلف مدن تلك البلاد والاحتجاج على اطلاق البوليس النار يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٧ على المتظاهرين وقلبه بالقبض على أكثر من ١٠٠٠ شخص .

١٩٦٨/٢/٩

صدر بيان الرابطة بشأن الاوضاع في اسبانيا حيث تنتهك الحريات منذ ثلاثين سنة فيقبض على المواطنين دون امر من القضاء ويتم التحقيق معهم مبدا ويقدموا الى المحاكم الخاصة .

مارس ١٩٦٨

تقرير لجنة الرابطة لتتصى للقاءات لكونه من الاستاذة (سيمون جازفسي) للمعلمة بولوز والبرونسور (فرانيسكو فايرو) من إيطاليا عن الاوضاع في اسبانيا بشأن الحريات والحقوق .

١٩٦٨/٥/١٠

برقية من الرابطة الى السلطات الاسبانية بالاحتجاج عن القبض مرة ثانية على (مارشيلفو كراماشو) الذي كان قد تولى الدفاع عن الاستاذ كلود پرو المحامي بباريس ومندوب الرابطة .

١٩٦٩/١/٢٧

بلاغ الرابطة بشأن اعلان حالة الطوارئ في اسبانيا مما أدى الى القبض بالجملة على افراد اللجان العالية والطوائف الدينية والكتل ومنهم المعلمين وتكميم الرابطة هذا الاجراء الذي اتخذ سجة وجود

وذلك من أول إلى ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٧، وأجرى معابلات عدة مع المسؤولين والسلطات .

- سيول من الاحتجاجات بشأن « تيودورا كيسي » طلبت الرابطة في أغسطس سنة ١٩٦٧ من الحكومة اليونانية الموافقة على أن تقوم لجنة منها بزيارة معسكرات الاعتقال والسجون .

ديسمبر سنة ١٩٦٨

إيفاد الأستاذ (لابادى) إلى اليونان لدراسة الوضع بالنسبة للسبيد (جريجوريس فاراكوس) الذى كان قد تم اعتقاله وقد أجرى الاتصال بالصليب الأحمر الدولى وبالمستولفين فى اليونان وبوزارة العدل

١٩٦٨/١٢/٢١

بلاغ بالاحتجاج على القبض وأعمال التعذيب التى قامت بها السلطات اليونانية ضده المناضلين اليونانيين ومنهم (جريجوريس فاراكوس) و (جورج موراكيس) .

١٩٦٧/٤/٢١

بيان الرابطة بشأن الانقلاب الذى وقع فى اليونان فى ٢٠ و ٢١ أبريل سنة ١٩٦٧ بموجب الأمر الملكى بوقف العمل بالمواد ٥ و ٦ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ٢٠ و ٢١ و ٩٥ و ٩٧ من الدستور ، مما يعنى أن القبض على المواطنين سوف يتم دون أولم: بالقبض من الجهة القضائية وبوقف الحريات العامة ومنها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات وتقديم المتهمين أمام المجالس الحرة .

١٩٦٧/٤/٢٨

الاحتجاج على الحكم الصادر بالاعدام على البطل « مانوليس جلزوس » والثناء الموجه للعالم من أجل إنقاذه من الموت .

١٩٦٧/٥/٢

صغر بيان بشأن المناضل « إيلياس إيليو » المحامى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب (ايدا) وإيداعه معتقل جزيرة (يورا) الوهيب ، ومطالبة الحقوقين فى العالم بالاحتجاج على هذا القبض والاعتقال وبالأنراج عنه فوراً .

١٩٦٧/٦/١

تم إيفاد لجنة لتقصى الحقائق مكونة من السكرتير العام جو نورحمان وعن الأستاذ جيول شوميه المحامى

التي قام بها الأستاذ سوارسي فى الدفاع عن الحريات حيث تولى الدفاع عن عديد من المتهمين السياسيين وقد قبض عليه أكثر من عشر مرات . ويوضح البيان أن هذا النفي الذى تم إيفاء على قرار مجلس الوزراء بموجب المادة ٤ من القانون ٢٨٢٨٧ الصادر فى أول يوليو سنة ١٩٤٧ الذى يخالف الدستور الاسبانى كما يخالف المادة ١٠ وما بعدها من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

١٩٦٨/٩/٢٧

صغر بيان الرابطة بشأن انتهاء حكم سلازار وتولى مارشيليو كالتانو منصب رئيس الوزراء موضحة وجوب شجب كافة المخالفات التى تمت بشأن الحقوق والحريات .

١٩٦٩/٧/٤

صغر بيان الرابطة توضح فيه أنها كانت قد احتججت فى ١٩٦٩/١/١٤ على القبض على (إدواردو نكروزيرو) من رجال المعارضة والذى فضل هجرة الجيش البرتغالى الذى يحارب شعوب المستعمرات البرتغالية . وكانت الرابطة قد وفقت للدفاع عنه الأستاذ جاك كوتسكى المحامى بباريس أمام المحكمة وصدر الحكم عليه فى ١٤ أبريل سنة ١٩٦٩ ويتضح أن هذا الحكم لا يمكن للمعارضة فيه بأى شكل مما يتغالى مع الضمانات القانونية .

اليونان

١٩٦٩/١٠/٢٠

صغر بيان الرابطة بشأن النداء الموجه من ١٢٠٠٠ معتقل سياسى فى معسكر لروس إلى رؤسها حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى يمرضون فيه الظروف القاسية التى يعيشون فيها ولتتاج الحكومة اليونانية عن استبدال لجنة حقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا .

١٩٦٩/١٢/٤

صغر بيان الرابطة بمناسبة قرب انعقاد مجلس أوروبا للنظر فى الوضع فى اليونان ويعدد هذا البيان المخالفات الصارخة لأحكام الاتفاقية الأوروبية بشأن حقوق الإنسان ويلاحظ البيان أن تقرير اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أثبتت كانه تلك المخالفات فى التقرير الذى قدمه .

- إيفاد الأستاذ (جون لوى وايل) من محامى باريس للبحث بشأن السيد/ تيودورا كيسي موركاز

١٩٦٨/١٢/٢

تقرير الاستاذة نيكول خريغوس المحامية
بياريس ومنعوبة الرابطة بشأن محاكمة الطلبة
المضامين لنظرة د ريجاس فياوس ، باثينا .

١٩٦٩/١/٢٢

صدر بلاغ من الرابطة باعتدلهما بالمحاكمة
التي ستجرى في اثينا يوم ١٩٧٠/١/٢٢ أمام المحكمة
العسكرية والمقدم إليها أعضاء هيئة شباب لامبراكيس
وقد أوفدت الرابطة الاستاذ بيان لوى وإيل المحامي
مندوباً عنها .

١٩٦٩/١/٢٧

تقرير الاستاذ جان لوى وإيل المحامي ومنعوبة
الرابطة في معامكات اثينا بشأن شباب لامبراكيس
حيث أجريت للمحاكمة يومي ٢٢ و٢٣ يناير سنة
١٩٧٠ ويشتمل مندوب الرابطة بشجاعة هؤلاء الشبان
وي سجل بعض المخالفات القانونية كما يلتفت النظر
الى موافقة النيابة التي تطالب بالقضى الطوية .

١٩٦٨/١/٣٠

صدر بيان الرابطة تعبر فيه عن فرحها بشأن
الافراج عن الموسيقي (تيودوراكيس) وتوضح انها
كانت قد أوفدت الى اليونان للاهتمام بهذا المناضل
كل من الاستاذ جان لوى وإيل المحامي بياريس
والاستاذ جورج لانجلوا عضو مجلس نقابة محامى
باريس والاستاذ / برونو اندريوى المحامى بروما
والذين تولوا أيضاً الدفاع عن ٣١ من أعضاء
الهيئة الوطنية .

١٩٦٨/٦/٢٧

صدر نداء من الرابطة الى كافة الرابطة
المشاركة فيها بأرسال برقيات الى السلطات اليونانية
للاحتجاج على مخالفة حقوق الانسان والمطالبة بان
يقدم المتهمون امام محاكم عادلة طبقاً للمادة ٨٠
و ١١ من الاعلان العالى لحقوق الانسان وذلك بمناسبة
تقديم ١٧ من أعضاء (اتحاد الوسط) ومنهم ١٢
صف ضابط الى المحاكمة .

١٩٦٨/٧/٢٢

احتجاج الرابطة على القبض على الاستاذ
(سميريس) بلاكوتيتس) المفوض امام مجلس الدولة
والمؤلف بذات الشهرة الواسعة .

ورئيس رابطة المحققين الديمقراطيين بيلجيكا
ومأمورية هذه اللجنة بحث الوضع بشأن الحريات
العلامة وحال المسجونين والمعتقلين السياسيين ولاسيما
المحققين (ماتوليس جليزوس) و (واندرياس
پاپانديرو) و (ايليئاس اليو المحامي) و (ليونيداس
كيريكوس) والنقيب (ساكاردودوروس) .

١٩٦٧/٦/٢٢

انضم الى لجنة تقصى الحقائق الاستاذ بون
استاذ القانون بانجلترا .

١٩٦٧/٦/١٦

صدر بيان الرابطة بشأن تقرير تقصى الحقائق
موضحاً المقابلات التي أجرتها والحقائق التي اعترفت
بها السلطات اليونانية وملاحظات الولد .

١٩٦٧/١١/١٣

برقية احتجاج الى السلطات اليونانية ومطالبتها
بوقف محاكمة (ليونيداس كيريكوس) عضو البرلمان
والافراج عنه .

١٩٦٧/١١/٢٠

صدر بلاغ بشأن الموقف الذي اتخذته السلطات
اليونانية ازاء الاستاذ (جورج لانجلوا) المحامي
من افراد المقاومة اليونانية حيث منعه من القيام
بباريس الذي أوفدته الرابطة لتولى الدفاع عن ٣١
بواجبه .

١٩٦٨/١١/١٤

صدر بيان الرابطة بشأن الحكم الصادر من
محكمة سالونيك الاستثنائية ضد ستة من المثقفين
اليونانيين ومن بينهم بعض رجال القانون ويوضح
هذا البيان ما جاني تقرير الاستاذ / جانيئ لكروس
المحامي بباريس التي اوردت فيه :

١ - تحيز المحكمة وذلك بضغطها المستمر على
الشهود مما يتنافى مع المادة ١٠ من الاعلان العالى
لحقوق الانسان .

٢ - أن الاتهام الموجه لا يتعلق بتعريض المتهمين عن
عدم رضائهم للحكم القائم .

٣ - ان الاحكام الصادرة شديدة للغاية حتى انها
تعدت ما طالب به النائب العام .

يتنمون الى منظمة الشباب و ريجاس فراوس بحيث تم الحكم على اربعة من المتهمين بالسجن مدى الحياة وعمل ٢٣ منهم بأحكام تتراوح بين سنة و ٢٥ سنة ويوضح هذا التقرير الاجراءات التي تمت في التحقيق الذي قام به البوليس وخرق حق الدفاع ومخالفة القانون بشأن علانية الجلسات .

يونيه ١٩٦٩

تقرير الاستاذ جان جاك فليس المعلمي ومندوب الرابطة عن مأموريته في اليونان ويتناول التقرير قضية الاستاذ الياس اليو المعلمي كما يتناول الوضع بالنسبة للمتهمين الآخرين ومنهم ميكي تيودوراكس وغيره . ن ابطال المقامه . ويتناول التقرير أيضا المعارضه التي يبديها القضاء للوضع القائم هناك وكذلك الاعتقال عن طريق الادارة .

١٩٦٩/٧/٤

صدر بيان الرابطة بشأن القبض على الاستاذ العالمية وعضو حزب (اري) وكذلك بعض القانونيين جورج مانجاكيس المعلمي ورجل القانون ذات الشهرة الآخرين ويقول البيان أن هذا الاجراء اتخذ خسرمد هؤلاء المعلمين لقيامهم بممارسه واجباتهم المهنيه أمام مجلس الدولة ومن المعروف أن الاستاذ مانجاكيس تولى ببراغه الدفاع عن عديد من الديموقراطيين .

١٩٦٨/٧/١٢

بيان الرابطة تطالب فيه بالافراج عن الشاعر اليوناني (ياني رتسوس) المعرضه حياته للخطر نظرا لحالته الصحية الدقيقة والمستفصل في ظروف قاسية بجزيرة (ليدوس)

١٩٦٨/٨/٢٧

صدر بيان الرابطة تشجب فيه الاوضاع غير الديمقراطية في اليونان عشية اعداد الانتخابات العامة فيها ، حيث يوجد أكثر من ٣٠٠٠ معنفسل سياسي وحيث منعت الأحزاب عن ممارسة نشاطها .

١٩٦٩/٤/٢١

صدر بيان الرابطة بشأن وقف الاعمال بالمباديه الدستوريه الخاصه بحقوق الانسان واستبدال الدستور القديم بـ دستور جديد يقضى فعلا على كل الحريات والحقوق مما يؤدي الى زيادة المعارض داخل البلاد .

يونيه ١٩٦٩

تقرير الاستاذ زافارو المعلمي عن المأمورية الموكلة اليه من الرابطة وحضوره للمحاكمة التي تمت في سالونيك أمام المحكمة العسكريه ضد ٣٩ شخصا

**الاحتفال بالعيد العشرينى
لتأسيس رابطة الحقوقين الديموقراطيين العالمية
اللى اقيم بشار اليونسكو بباريس
فى ٣٠ يناير ١٩٦٤**

- عاتقوا قيتة - وزير العدل حكومة مالى
- اميرى ماركوبا - نائب وزير العدل بالمجر
- جان كلود - المستشار بمحكمة النقض الفرنسية
ورئيس الرابطة الفرنسية للحقوقين الديموقراطيين
- لوجو ناكولى - الاستاذ بجامعة بيزه
- جو نورمان - سكرتير عام رابطة الحقوقين
الديمقراطيين العالمية
- موريس رولان - المستشار بمحكمة النقض
الفرنسية ورئيس « رابطة القضاة أعضاء المقاومة »
و « رابطة الحقوقين الاوروبيين »
- سافون هال - سفير كامبوديا امام اليونسكو
تكلموا حشر ايضا من الشخصيات سفراء البلاد
التالية فى باريس :
الجزائر واليونان وكشيكوسلوفاكيا
والمنوبين المالكين امام اليونسكو لكل من كوبا
والاتحاد السوفيتى ووجو ومستشارى سفراء المجر
وكشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفيتى
وشاهد الاجتماع عديد من الروابط القومية
للمشاركة فى الرابطة العالمية تذكر منها : النمسا -
بلجيكا - بلغاريا - سويسرا - الدانمارك - فنلندا -
فرنسا - المجر - ايطاليا - مولدوفا - بولندا -
بولندا - رومانيا - تشيكوسلوفاكيا - الاتحاد
السوفيتى
وكما حضر الاجتماع عديد من الحقوقين فى كل
من الجزائر - اسبانيا - شينجا - انجلترا - مالى -
المغرب - البرتغال - المانيا الاتحادية - سويسرا -
تاتاريا
وقد حضرت الوفود التالية فى هذه
الاجتماعات :
- الرابطة العالمية للقانون
- الاتحاد المالى لحقوق الانسان
- رابطة تقدم القانون العالمى
- الرابطة القومية للمعتقلين الوطنيين الفرنسية
- الاتحاد المالى للنساء المستقلات فى القانون

تداولت الخطب التى اقيمت فى هذا الاحتفال
موضوع تنمية تبادل الآراء بين الحقوقين من مختلف
بلاد العالم من اجل التقارب بين القوميين .

وقد حضر هذا الاجتماع الآتى اسمائهم :

- السيد بيير كوت - رئيس رابطة الحقوقين
الديمقراطيين العالمية ، وزير سابق وواليا الاستاذ
بكليات حقوق فرنسا .

- السيد كاسان - عضو المعهد الفرنسى ونائب
رئيس مجلس الدولة .

- السيد د . ن بريت ، المحامى امام المحكمة
العليا بانجلترا والمتخصص فى القضايا السياسية
وقضايا الحرية .

- السيد د . بسترىكي - استاذ القانون الدولى
بجامعة شارل الرابع بيراج .

- السيد جروتوفين - للمحامى العام امام محكمة
النقض الفرنسية ومستشار الحكومة فى الشؤون
القانونية .

- السيد كلود لوسيه - مندوب مدير عمل
اليونسكو .

- السيد البير بروندا - نقيب محامى باريس
- هوديليو كاستيلانو - سفير كوبا بباريس
بممثل عن الحقوقين الكوبيين .

- موريس كورديل - مندوبا عن نقيب محامى
بروكسيل .

- د . داليم - رئيس المحكمة العليا ببنغوليا
- السيدة فاديم جيمبالا - مندوبة عن المؤتمر
الوطنى الايرى .

- جوكمان - استاذ القانون بجامعة باريس
وممثلا عن « رابطة القانون الدولية »

- د . دى . اندرسون - ممثلا عن رابطة
« السلام العالمى من خلال القانون » .

- د . دى . كارينتر - مدير معهد الحقوق
الجنائية بموسكو
- ممثل الله قيتة - الدائم امام حكومة مالى

- المجلس العالمي للسلام
- رابطة الحقوقين الأوروبيين^{١١}
- هيئة الحقوقين الكاثوليك يدان القضاء بباريس^{١٢}
- الاتحاد الأيرلندي للطلبة^{١٣}
- اتحاد شمال أفريقيا للطلبة المسلمين^{١٤}
- المنظمة العالمية للصحفيين^{١٥}
- المساعدة الشعبية الفرنسية^{١٦}
- دار المكسيك بباريس^{١٧}
- لجنة التنسيق ضد التمييز المنصري
- الاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة^{١٨}
- الهيئة الجامعية الفرنسية من أجل الأمم المتحدة^{١٩}
- رابطة فرنسا - بولندا^{٢٠}
- رابطة فرنسا - المجر^{٢١}
- رابطة فرنسا - تشيكوسلوفاكيا^{٢٢}
- الاتحاد العالمي للمقاتلات^{٢٣}
- الاتحاد القومي الفرنسي للطلبة^{٢٤}
- مسائل التنمية
- التي وصلت إلى الرابطة بهذه المناسبة
- مانوليس جليروس بطل اليونان في المقاومة ضد الفاشية^{٢٥}
- ماركوس (أ) إسبانيا^{٢٦}
- السيدة سويغا كافاري (أ) أيرلندا^{٢٧}
- الاتحاد العالمي لمقاتلات المحاربين^{٢٨}
- الرابطة السوفيتية للقانون الدولي^{٢٩}
- رابطة الحقوقين في اللينينيين^{٣٠}
- الحقوقين من ألمانيا الديمقراطية^{٣١}
- اتحاد المحاربين العرب^{٣٢}
- رابطة الحقوقين الرومانية^{٣٣}
- اتحاد دوايد الحقوقين بيوفوسلافيا^{٣٤}
- رابطة الحقوقين بكلمبوديا^{٣٥}
- « الرابطة التومسية للحقوقين » بالولايات المتحدة الأمريكية^{٣٦}
- رابطة الحقوقين بفنلندا^{٣٧}
- لجنة الحقوقين المساوية^{٣٨}
- نقابة محامي روما^{٣٩}
- نقابة محامي فلورنسا^{٤٠}
- نقابة محامي يورغو^{٤١}
- نقابة محامي أتلندا^{٤٢}
- نقابة محامي كويا^{٤٣}
- رابطة المحامين باليونيتكانا^{٤٤}
- الحقوقين الديمقراطيين بفنزويلا^{٤٥}
- نقابة محامي ترينداد^{٤٦}
- الحقوقين الديمقراطيين ببلننا^{٤٧}
- نقابة محامي سنغافورة^{٤٨}
- الحقوقين الديمقراطيين باليابان^{٤٩}
- نقابة محامي مقاطعة دنس بالولايات المتحدة الأمريكية^{٥٠}
- نقابة محامي لوكاهوميا بالولايات المتحدة الأمريكية^{٥١}
- نقابة محامي كورنو باليونان^{٥٢}
- نقابة محامي النمسا^{٥٣}
- المنظمة القبرصية للحقوقين الديمقراطيين^{٥٤}
- رابطة اللوكسبرج للحقوقين الديمقراطيين^{٥٥}
- حركة مناهضة العنصرية بالبنجلاديش
- الاتحاد العالمي للطلبة^{٥٦}
- اللجنة الشعبية للتحرك القومي (بالبرتغال)^{٥٧}
- كما وصل الرابطة برقيات من الشخصيات التالية :
- السيدة هيلد بيتجمانز وديرة العدل بألمانيا الديمقراطية^{٥٨}
- السيد / بول بونكوو رئيس الاتحاد العالمي لحقوق الإنسان^{٥٩}
- السيد / إدجار فود استاذ القانون بفرنسا
- السيد سفير الهند بفرنسا^{٦٠}
- السيد / ليون كان الرئيس الأول لمحكمة النقض الفرنسية^{٦١}

- المجلس العالمي للسلام
- رابطة الحقوقين الأوروبيين^{١١}
- هيئة الحقوقين الكاثوليك يدان القضاء بباريس^{١٢}
- الاتحاد الأيرلندي للطلبة^{١٣}
- اتحاد شمال أفريقيا للطلبة المسلمين^{١٤}
- المنظمة العالمية للصحفيين^{١٥}
- المساعدة الشعبية الفرنسية^{١٦}
- دار المكسيك بباريس^{١٧}
- لجنة التنسيق ضد التمييز المنصري
- الاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة^{١٨}
- الهيئة الجامعية الفرنسية من أجل الأمم المتحدة^{١٩}
- رابطة فرنسا - بولندا^{٢٠}
- رابطة فرنسا - المجر^{٢١}
- رابطة فرنسا - تشيكوسلوفاكيا^{٢٢}
- الاتحاد العالمي للمقاتلات^{٢٣}
- الاتحاد القومي الفرنسي للطلبة^{٢٤}
- مسائل التنمية
- التي وصلت إلى الرابطة بهذه المناسبة
- مانوليس جليروس بطل اليونان في المقاومة ضد الفاشية^{٢٥}
- ماركوس (أ) إسبانيا^{٢٦}
- السيدة سويغا كافاري (أ) أيرلندا^{٢٧}
- الاتحاد العالمي لمقاتلات المحاربين^{٢٨}
- الرابطة السوفيتية للقانون الدولي^{٢٩}
- رابطة الحقوقين في اللينينيين^{٣٠}
- الحقوقين من ألمانيا الديمقراطية^{٣١}
- اتحاد المحاربين العرب^{٣٢}
- رابطة الحقوقين الرومانية^{٣٣}
- اتحاد دوايد الحقوقين بيوفوسلافيا^{٣٤}
- رابطة الحقوقين بكلمبوديا^{٣٥}
- « الرابطة التومسية للحقوقين » بالولايات المتحدة الأمريكية^{٣٦}

- السيد / جول ولف المحامي أمام محكمة
استئناف بروكسل

- البروفيسور أوجينو كورنيليو فولر عيسند
كلية العلوم القانونية والاجتماعية بجامعة فالباريزو
الكاتوليكية

- البروفيسور جيلدا ماسيل كوريا دو سومانو
مدير مجلة حقوق بيلوتاس واستاذ القانون الدولي
العام والحاس بجامعة ريو جراندي دي سولوالاتحادية
بالبرازيل

- السيد / اسكويار روبلس اوليدو المحامي
بكولومبيا

- السيد جرادو برنال عضو برلمان كولومبيا

- السيد ابراهيم العراود عضو برلمان كولومبيا

- السيد فرجيليسو فارچاس عضو برلمان
كولومبيا

- السيد لويس مونس جاروسيا عيسند كلمة
حقوق جامعة ليتورال بالارجنتين ونايب رئيس رابطة
الحقوقيين الديمقراطيين العالميه

- الدكتور جسون مارتين جينس المحامي
بالارجنتين

- الدكتور هكتور سوليس ، كيموجا المحامي
بالمكسيك

محامي الجمهورية العربية المتحدة

- السيد / يوسف درويش المحامي بالجمهورية
العربية المتحدة

- السيد / احمد الخواجه نقيب المحامين باسم
السيد / ايون كان الرئيس الاول بمحكمة
النقض الفرنسية

التقابات والهيئات العربية المنسوبة للرابطة

- اتحاد المحامين العرب

- نقابة المحامين في الجمهورية العربية المتحدة

- نقابة محامي فلسطين

- نقابة محامي السودان

- نقابة محامي حلب

- نقابة محامي الجزائر

- الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء
والتفريع

- رابطة المحققين الديمقراطيين اللبنانيه

- السيد / احمد الخواجه نقيب المحامين باسم
محامي الجمهورية العربية المتحدة

- السيد / يوسف درويش المحامي بالجمهورية
العربية المتحدة

- السيد / احمد عبد المال المحامي بالجمهورية
العربية المتحدة

- السيد / نيسيل الهلال المحامي بالجمهورية
العربية المتحدة

- الدكتور جمال الناطقي - المحامي بالجمهورية
العربية المتحدة

- السيد / كريشنا آير المحامي والوزير
المايق بالهند وسكرتير رابطة المحققين الديمقراطيين
للمايق

- السيد / يودال الحاسي امام محكمة النقض
بالهند

- السيد / يوشيتارو هيرانو رئيس قسم
العلوم السياسية والاجتماعية باكاديمية العلوم
اليابانية ونايب رئيس رابطة المحققين الديمقراطيين
للمايق

- السيد / لومبرتو تيرافينسي عضو مجلس
الشيوخ الايطالي والمحامي المسام بمحكمة النقض
الايطالية ونايب رئيس رابطة المحققين الديمقراطيين
للمايق

- السيد / انجيليو ماشيا الاستاذ بجامعة
جورينا

- السيدة / لوجي كالفالييري المحامي امام
محكمة النقض بايطاليا

- السيد القاضي « كيمي » رئيس حرفة لجنة
للتقنيين لبحث في السياسة الامريكية حصول
لايحتلام

- السيد / القاضي « ريمون » رئيس الكسندره
من الولايات المتحدة الامريكية

- السيد / بينامين دريفوس المحامي بالولايات
للمتحدة الامريكية

- السيد ماكس دين المحامي بالولايات المتحدة
الامريكية

- السيد ولیم ستانفورد رئيس لجنة المحققين
للبحث في السياسة الامريكية بشأن الفيتنام

- السيد / اودلشتاين المحامي امام محكمة
استئناف بروكسل ورئيس الرابطة البلجيكية
للدفاع عن حقوق الانسان

النشاط الثقافي والفني
للرابطة



المعاليق والأبحاث التي أصدرتها الوزارة

حسب الترتيب الزمني ١٩٥٩-١٩٦٩

التعاون الدولي العام

القضايا القانونية بشأن نظام الاحتلال في بولن — منظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية والقضية الإصلاح الزراعي

(ع ١ - ع ٥٩)

نظرية مونرو

أوسني دواكي بيريوا - المستشار بمحكمة استئناف ريودي جانيرو ، نائب رئيس رابطة المحققين الديموقراطيين البرازيلية

(ع ٢ - ع ٣٠)

حق شعب لاوس في تقرير مصيره

سولاج بوفيه آجام - الحامية بباريس

(ع ١ - ع ٦٩)

مشروع معاهدة الصلح بين الاتحاد السوفيتي ولبنانيا

هنديل برالدو بير - أستاذ القانون الدولي بجامعة جراس بالنمسا

(ع ٧٠ - ع ٥٩)

الجوانب القانونية للمللات الثقافية

رودولف بستريكي - أستاذ بجامعة شارل

الرابع بيراغ

(ع ٢ - ع ٦٠)

الاتفاق بين جمهورية أنونيسيا ومملكة هولندا حول أريان الغربية

(ع ٢ - ع ٦٢)

تلوث المياه

ر - بستوريكي - أستاذ بكلية حقوق جامعة شارل الرابع بيراغ

(ع ٢ - ع ٦٦)

مجلس التعاون الاقتصادي والقانون الدولي

بائل كالنسكي - رئيس أبحاث في معهد القانون بأكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية

(ع ١ - ع ٦٢)

أندريه سكروونسكي - الأستاذ المساعد بكلية حقوق وارسو

(ع ١ - ع ٦٦)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال للمستعمرات وشعوبها

(ع ١ - ع ٦٦)

نظام احتلال ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية

(ع ١ - ع ٦٦)

لجنة الأمم المتحدة بشأن وضع المرأة

مارسول كراير باخ الحامية بباريس والمندوبة في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الواجبات المائية

(ع ١ - ع ١٦٦٠)

اليونسكو وحقوق المرأة

أيفون تولمان الحامية بباريس ورئيسة الاتحاد الفرنسي للنساء العاملات في المهن القانونية ونائبة رئيس الاتحاد العالي للنساء العاملات في المهن القانونية

(ع ١ - ع ٦٠)

إياه اسلمندا الاقليمية

الحامي فالدور فوداينسون الحامي بالمحكمة العليا بأسلمندا

(ع ١ - ع ٦٠)

تنازع القوانين بين البلاد الاشتراكية

م - بوجو سلافسكي أستاذ العلوم القانونية بالاتحاد السوفيتي

(ع ١ - ع ٦٠)

الجوانب القانونية للمساعدة الفنية التي يقدمها
الاتحاد السوفيتي للبلاد المتخلفة اقتصاديا

ج * بوجو سلاسكي - استاذ العلوم القانونية
والمساعد في معهد الدولة والحق باكاديمية العلوم
بالاتحاد السوفيتي

ج ١ - ١ - ١٠٠

الاستعمار والقانون الدولي

ج * منسر - مدير قسم القانون الدولي بمعهد
القانون باكاديمية العلوم بتشيكوسلوفاكيا

ج ١ - ١ - ١٠٠

ميثاق منظمة الدول الأمريكية

ج ١ - ١ - ١٠٠

مبادئ نوبمبرج باعتبارها المرحلة الخامسة في
تطور القانون الدولي

ج * بوسلاف زورف - الاستاذ بالمعاهد الأكاديمية
العلوم التشيكوسلوفاكية والرئيس سابقا للجنة
القانون الدولي للأمم المتحدة

ج ١ - ١ - ١٠٠

الجوانب القانونية للانتقال إلى الاستقلال

ج * بان يروكي - المعام والمدرس بجامعة نوتنجهام
بالإنجلترا

ج ١ - ١ - ١٠٠

القواعد العسكرية

مذكرة دابطة الحقوقين الديمقراطيةين العالمية بشأن
قضايا نزع السلاح

ج ١ - ١ - ١٠٠

قضية نزع السلاح العام والشامل بعد الدوحة الخامسة
عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة

ج ١ - ١ - ١٠٠

قضية نزع السلاح ومؤتمر الدول العشرة

الدكتور توماس لاهودا - براغ

ج ١ - ١ - ١٠٠

قضية نزع السلاح قبيل الدوحة الخامسة عشرة
للجمعية العامة للأمم المتحدة

الدكتور فرايسلاف بوشوا (براغ)

ج ١ - ١ - ١٠٠

قاعدة جواتانامو البحرية والقانون الدولي

ج * فولاند الفاريز بايبر - القاضي بالمحكمة العليا
بكويا

ج ١ - ١ - ١٠٠

القضايا القانونية بشأن قاعدة جواتانامو والمصارف
هول كويا

ج * منسر - رئيس قسم القانون الدولي
باكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية

ج ١ - ١ - ١٠٠

نزع السلاح

حالة العمل بالنسبة لنزع السلاح (١٩٦٢)

ج ١ - ١ - ١٠٠

بولندا وقضية نزع السلاح

ج ١ - ١ - ١٠٠

جرائم الحرب

تقديم الجرائم ضد الإنسانية
موريس دولان - المستشار بمحكمة النقض
الفرنسية

ج ١ - ١ - ١٠٠

التصوص التشريعية عن تقديم الجرائم ضد الإنسانية
في كل من بلجيكا - فرنسا - إسرائيل - جمهورية
ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا

ج ١ - ١ - ١٠٠

بعض المعلومات عن قضية جلويك

و * لفي المحامي بياريس

ج ١ - ١ - ١٠٠

نوبمبرج بعد عشرين سنة

ج * ميل - الاستاذ بكلية حقوق ومدير معهد
الدراسات السياسية: بوبرو (فرنسا)

ج ١ - ١ - ١٠٠

اللائحة النظام العسكري الجديد في فرنسا

ج * جورج اتيين - المحامي بباريس ونائب
رئيس الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان

ج ١ - ١ - ١٠٠

العلاقات الدولية - التعايش السلمي المبادئ

١٠٥ و ١٠٦ - بريت - أستاذ القانون بكلية كامبريدج

بانجلترا

(ج ٢ - ص ٦٥)

التعايش السلمي وتقرير للصغ

(ج ٢ - ص ٦٥)

دور كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن

شارل شومون - أستاذ القانون الدولي بكلية

حقوق نانسى (فرنسا) وبروكسل (بلجيكا)

(ج ٢ - ص ٦٥)

بعض الوثائق القانونية بشأن العلاقات التجارية
فيما بين البلاد ذات الانظمة المختلفة

- للمعاملات والاتفاقات التجارية

- المفرد

- الملكية الصناعية

- التمويل والاقتصاد

(ج ٢ - ص ٦٧)

السيادة باعتبارها عنصر أساسى في تنظيم العلاقات
الدولية المعاصرة

الدكتور فان شيرمان لا رومانيا

(ج ٢ - ص ٦٨)

مؤتمر دول علم الانحياز المتقد في القاهرة سنة

١٩٦٤ : التوصيات

تقديم الاستاذ محمد الحناوى المحامى امام

محكمة النقض (القاهرة)

(ج ٢ - ص ٦٤)

اولا : في القانون الدولي المعاصر من زاوية التعايش
السلمي

للاديب اورتا - الاستاذ بكلية حقوق جامعة

شارل الرابع (براغ)

(ج ١ - ص ٦٤)

تقنين مبادئ التعايش السلمي

ج - ل - توتكين - رئيس الرابطة السوفيتية

للعلوم الدولية - ه - ب - مونتشان - استاذ

العلوم القانونية

(ج ١ - ص ٦٤)

مؤتمر جنيف للتجارة الدولية

و - ستريكي الاستاذ بكلية حقوق جامعية
شارل الرابع (براغ)

(ج ٢ - ص ٦٤)

واى في بعض المقالات عن « التعايش السلمي »
بيير توت

(ج ١ - ص ٦٤)

بحث مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية
والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة

القرار رقم ١٨١٥ (١٧) للجنة العامة للأمم
المخصصة - القرار (١٨) للجنة العامة للاتحاد الدولي
لورابط الأمم المتحدة

(ج ١ - ص ٦٤)

عن التعايش السلمي

جورج بولا - الاستاذ بكلية الحقوق والعلوم
الاقتصادية بباريس

(ج ١ - ص ٦٤)

عن التعايش السلمي

ليون هاملون - الاستاذ بكلية حقوق ديجون
فرنسا

(ج ١ - ص ٦٤)

مبدأ عدم التدخل

ج - منسر - أستاذ الأبحاث ومدير قسم
القانون الدولي بمعهد القانون بالأكاديمية العلوم
بمطسكوسلواكيا

(ج ١ - ص ٦٤)

الجوانب القانونية للصيد في العالم المعاصر

موجورديان - أستاذ القانون الدولي
بجامعة موسكو

(ج ١ - ص ٦٤)

التعايش السلمي وميثاق الأمم المتحدة

ليومون اويوش - أستاذ القانون الدولي
بجامعة أوزاك (اليابان)

(ج ١ - ص ٦٤)

مناقشات الحدود وحتمية وضع إجراءات تسويتها
سلميا

القوة العسكرية التابعة للدول الأمريكية و : عنوان
الأفكار المثيرة

الدوائر وارنر - المحامي بيونس ايرس

٢ ج ١ - ١ من ١٢

الاعلان الخاص بعياد لاس والبروتوكول - جنيف
٢٣ يوليو سنة ١٩٦٢ (ولاق)

٢ ج ٢ - ٢ من ١٢

التعاضد السلمي وتقرير مصير الأمة
د ن تاليف - استاذ المساعد بكلية حقوق
جامعة موسكو

٢ ج ١ - ١ من ١٢

مدى التعاضد السلمي

ج : فيمال - استاذ بجامعة جنيف وبالمعهد
الجامعي للدراسات الدولية العليا بجنيف

٢ ج ٣ - ٣ من ١٢

الامم المتحدة

الاستعمار والقانون الدولي

ج : ميسر - مدير قسم القانون الدولي بمعهد
القانون - أكاديمية العلوم بتشيكوسلوفاكيا

٢ ج ٣ - ٣ من ١٢

الوقال قادة بعض الدول

د : مامادو ديا رئيس مجلس جمهورية السنغال

د : ماديلا كيتا وزير داخلية مالي

د : جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية
الجمهورية

د : نورو رئيس وزراء الهند

د : تروفا رئيس وزراء غانا

د : المنجي سليم مندوب تونس في الامم المتحدة

د : سوكارنو رئيس اندونيسيا

د : سوبانديرو وزير خارجية اندونيسيا

د : سكونوي رئيس جمهورية غينيا

د : بونو رئيس وزراء بورما

د : يونانك وزير خارجية بورما

٢ ج ١ - ١ من ١٢

د : القاعة القانونية : والقول الحديثة العهد

أرماتو شيشي - القاضي بورما

٢ ج ٢ - ٢ من ١٢

لدوة : الامم المتحدة : والعالم المعاصر

٢ ج ٢ - ٢ من ١٢

قضايا الدول الحديثة العهد

بحث في نمو الثروات الطبيعية في الدول الحديثة
العهد

بيج توك

٢ ج ٣ - ٣ من ١٢

قضايا الدول الحديثة العهد

د : م : بانينكار - سفير الهند سابقا في
جمهورية الصين الشعبية وفي فرنسا - عضو
البرلمان الهندي

٢ ج ١ - ١ من ١٢

الجوانب القانونية للاحتلال في الاستقلال

بان بروتل - المحامي زعموس بجامعة لوتشهام
بانجلترا

٢ ج ٣ - ٣ من ١٢

اجواب القانونية للمساعدة الفنية التي يقدمها
الاتحاد السوفيتي للبلاد المتخلفة اقتصاديا

ج : بوجوسلافسكي - الاستاذ في العلوم
القانونية والمساعد في معهد الدول ولاق بأكاديمية
العلوم السوفيتية

٢ ج ٣ - ٣ من ١٢

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في القضاء البلجيكي
جو لومون - الأستاذ المساعد بجامعة لوفان
(ج ٤ - ص ٦٨)

بعض الإشارات لحظاظ عن الإعلان العالمي لحقوق
الإنسان ونظام الإجراءات الجنائية الايطالي

لنستندو كافالاري - أستاذ الاجرامات الجنائية
بجامعة فراوى

(ج ٤ - ص ٦٨)

الحماية القضائية لحقوق المواطنين - نقابة محامي
الهند

تقديم حار ديف ستج المحامي بالمحكمة العليا
بالهند

(ج ٤ - ص ٦٨)

الفرد والدولة (العناصر القانونية الواجبة لقمان
حرة الفرد)

(ج ٤ - ص ٦٨)

حقوق الإنسان

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
وينيه كاسان

(ج ٤ - ص ٦٨)

عشرين سنة من أعمال لجنة الأمم المتحدة
زين جيتوى رزيخ - رئيس المحكمة العليا
ببولندا والأستاذ بجامعة وارسو

(ج ٤ - ص ٦٨)

الامر القانوني للإعلان العالمي لحقوق الإنسان
رزيجنيتوى رزيخ - رئيس المحكمة العليا
ببولندا

(ج ٤ - ص ٦٨)

المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بشأن
المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة
اليان لوبيل بولسكي - رئيسة أبحاث بمهد
علم الاجتماع بجامعة بروكسل الحرة

(ج ٤ - ص ٦٨)

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية : نواة الأمم المتحدة
في وارسو سنة ١٩٦٧
السيدة ماريا رجنيت ليكويكزوا - الخاض
وستاندار وزير العدل البولندي

(ج ٤ - ص ٦٨)

لكتيات الاجتماعى الاوروبى
أوجو ناكوى - الأستاذ بكلية حقوق بيزه
(ج ٤ - ص ٦٨)

الحقوق والحريات

التفردة العنصرية

كتاب اليونسكو عن التفردة العنصرية

جان لوى وايل المحامي بباريس

(ج ١ - ص ٦٨)

الجوانب القانونية الحديثة للتفردة العنصرية

ج ٢٠ • لليس المحامي بباريس

(ج ٢ - ص ٦٦)

الحريات العامة والفردية في د محافظات وراء البحار
فرنسا

ي • لبادى المحامي بباريس

(ج ٢ - ص ٦٤)

حماية حقوق الفرد في الاجرامات الادارية الجديدة
بيولندا

جيسى سلووزسكى - الأستاذ المساعد بكلية
حقوق لوراسي

(ج ٤ - ص ٦١)

للمرة ولحق الاجتماعى في فرنسا

تاكاتين ايمو رئيسة الاتحاد الكومى لصناديق
الامانة المالية

(ج ٤ - ص ٦٠)

الاتفاقية حقوق المرأة السياسية

(ج ٤ - ص ٦٠)

الاقتراح المقدم من محامي برشلونه الى مجلس نقابة
المحامين باسبانيا بشأن الحقوق المدنية (ولاتق)
(ج ٤ - ص ٦٠)

قرار الأمم المتحدة الصادر في ١٣ مارس سنة ١٩٦٨
اتحاد المحترفين التشيكوسلوفاك

(ج ١ - ص ٦٨)

حقوق الإنسان في البستور اليوغوسلافى

جوفان بيوردجيل - الأستاذ بجامعة بلغراد

(ج ١ - ص ٦٨)

حقوق الإنسان والوفان

فاسوس أبولويوليس - المحامي لنام محكمة
النفس ياكينا

(ج ٤ - ص ٦٨)

كتاب اليونسكو عن التفردة العنصرية

جان لوى وايل المحامي بباريس

(ج ٤ - ص ٦٨)

الخريجات العامة

المحكمة العليا بالولايات المتحدة الأمريكية والخريجات العامة

جون^١ ج. ايت - المحامي في نيويورك
(ج ١ - ١ - ١٩٨٠)

نظام حالة الطوارئ في الهند
ي. كومار - المحامي بالمحكمة العليا بالهند
(ج ١ - ١ - ١٩٨٠)

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والقضاء البلجيكي
جو. فرمولن - الأستاذ المساعد بجامعة لوفان
(ج ٢ - ١ - ١٩٨٠)

قضية حل الحزب الشيوعي المغربي (الاتفاق)
(ج ١ - ١ - ١٩٨٠)

الخبرة الشخصية

مشاهد جديدة من الحياة الخاصة
جورج يون. كان - أستاذ القانون والعلوم
الاقتصادية بجامعة باريس

(ج ١ - ١ - ١٩٧٧)

حماية حقوق الفرد في الإجراءات الإدارية الجديدة
في بولندا
جرمي سلوفاكسكي - الأستاذ المساعد بكلية
حقوق وارسو

(ج ١ - ١ - ١٩٦١)

قانون العقوبات الجديد في جمهورية ألمانيا
الديمقراطية
البروفيسور هانز هندور - جامعة ماوتن لوتز
في هال - دلتبرج

(ج ١ - ١ - ١٩٦٩)

البادئ الجديدة في القانون الجنائي للاتحاد السوفيتي
(ج ١ - ١ - ١٩٦٩)

قانون الاجرامات الجنائية الجديدة بالاتحاد السوفيتي
(ج ١ - ١ - ١٩٦٩)

منهج القانون والقضاء

لوة عالية حول الشرعية الاشتراكية
ميسسلو مانلي - وكيل كلية حقوق جامعة
اريس

(ج ١ - ١ - ١٩٥٩)

طبعة التشريع الديمقراطي لجمهورية شسوي
منغوليا

شعوب منغوليا
ج. دلمين - نائب رئيس وزارة الحقوق
للمنغولييين

(ج ١ - ١ - ١٩٨٠)

والنظام في الاتحاد السوفيتي

مشاركة مجموعات عمال المصنع في صون القانون
(ج ١ - ١ - ١٩٦٠)

نمو العلوم الاجتماعية - بلغراد سبتمبر ١٩٥٩
لومبرتو شرني - الأستاذ المساعد في فلسفة
القانون بجامعة روما باطاليا

(ج ١ - ١ - ١٩٦٠)

اصلاح القوانين الايطالية

هوجو فانولي - الأستاذ بجامعة بيزا
(ج ١ - ١ - ١٩٦٤)

المنهج في القانون المقارن

الدكتور ص. زيفز

(ج ١ - ١ - ١٩٦٤)

البحث القانوني في الاتحاد السوفيتي
د. ف. بتشيكيف - أستاذ العلوم القانونية
(ج ١ - ١ - ١٩٦٢)

« القاعدة القانونية » والنول الحديثة العهد
ارماندو شيشي - القاضي بروما
(ج ١ - ١ - ١٩٦٠)

الاتجاهات الراهنة في اللغة الاسلامي

الدكتور ثروت انيس الاسيرطي - الأستاذ
بجامعة القاهرة

(ج ١ - ١ - ١٩٦٩)

توحيد القوانين الخاصة بالتجارة العالمية
رودولف بستريكي - أستاذ القانون بجامعة
شارل الرابع ببراغ

الدكتور الويس ج. لندا - المستفسار
القانوني لهيئة التجارة الخارجية (كولو)
التشيكوسلوفاكية

(ج ١ - ١ - ١٩٦٩)

النظام القانوني وشروط استعمال التفتلات في القضاء :

د. م. م. مانكيوسك المستشار القانوني للمنظمة المالية للطيان المدني

(ج ١ - ص ١٣٠)

الجوانب القانونية لغزو القضاء :

د. م. م. مانكيوسكيا أستاذ في العلوم القانونية بالاتحاد السوفيتي

(ج ١ - ص ١٣٠)

التنوع للايطالية الكوي في القانون للقضاء :

سلطانوي بوجلياني - أستاذ القانون المدني بجامعة مسينا بايطاليا

(ج ١ - ص ١٣٠)

مقتضات من الكتب حول قضايا القضاء :

(ج ١ - ص ١٣٠)

النظام القضائي

الدولة واجهتها

جول ج. - أيت المحامي بنيويورك

(ج ١ - ص ١٣٧)

الإصلاح القضائي وآله على الدفاع (ولاق)

التقرير المقدم من الأستاذ تورب نقيب المحامين إلى المؤتمر إلى ٣١ للدراسة القومية للمحامين الفرنسيين ١٦-١٤ مايو سنة ١٩٥٦

(ج ٢ - ص ٥٩)

مفهوم وحود الدولة خلال مراحل التودة

د. جمال الطيطي المحامي أمام محكمة النقض (ج ٢ - ص ٥٠) والمستشار القانوني لمؤسسة الامرم

(ج ٢ - ص ٥٠)

انتهاك من الدولة القانون الجنائي الفرنسي فيجديد

(ج ٢ - ص ٥٠)

النمو وسلطة الدولة

الرئيس نيري

(ج ٢ - ص ٥٠)

النهج في القانون للقانون

دكتور س. - زيف

(ج ١ - ص ١٣٤)

الرقابة الدولة على القضاء :

س. - بركلي سينا

(ج ١ - ص ١٣٤)

مشكلة وضع قانون للقضاء :

الدكتور ماركوج ماركوف (بلغاريا)

(ج ١ - ص ١٣٤)

مستقبل قانون القضاء :

شارل دوون استاذ بكلية حقوق نانس يفرنسا

(ج ١ - ص ١٣٠)

السيادة في القضاء :

الدكتور مالى المشان الصيام لشركة روكت الامريكية ورئيس الاتحاد العالمي للنسار الى القضاء

(ج ١ - ص ١٣٠)

النظام القضائي في دولة جينية : قضيبا

(ج ١ - ص ١٣٥)

معالم الرقابة في الجبر

جورجي ميلرت - مدير ادارة بوزارة العدل الجبرية

(ج ٢ - ص ٦٢)

قانون سنة ١٩٦٠ وإدارة المهنة بانهجتها

بيلارد مازور المحامي بلندن

(ج ١ - ص ١٣٤)

البايئة الاساسية للنظام القضائي في الاتحاد السوفيتي

م. - وانسكي وج. ميكوفسكي الاستاذين في العلوم السياسية بالاتحاد السوفيتي

(ج ١ - ص ٥٩)

المحكمة العليا بالولايات المتحدة الامريكية وهي يات العامة

دور المحامي في القضية الجنائية في النظام الاشتراكي

د. هارلديز لبيب المحاميين التشيكيين
(ج ٣ - د ٣٥)

القضايا السلوكية بشأن المحامي في يوغو

كارلوس لريديساند كرادوس ليليل رليس
مركز البحوث الدولية بجامعة كوزكو (يوغو)
(ج ٣ - د ٣٥)

للمؤتمر التاسع لمعلمي دول القارة الأمريكية

واؤول دورز لوفالند لبيب المحامين في
« أركوي » (ليد)

(ج ٣ - د ٣٥)

للمؤتمر القوي الثالث لتقانات معلمي يوغو

(ج ٣ - د ٣٥)

نقطة عن « الدولة الاشتراكية » ٢٣ أبريل

سنة ١٩٦٦

(ج ٣ - د ٣٥)

الرد والدولة (العناصر القانونية الواجبة لضمان
حماية الفرد)

(ج ٣ - د ٣٥)

نقطة عالمه حول الشرعية الاشتراكية
ومعسلو مائل وكل. كلية حقوق جامعة
باريس

(ج ٣ - د ٣٥)

حسابات مجموعات عمال المصنع في دستور
القانون والنظام في الاتحاد السوفيتي الجديد
بورشنين - مدير معهد العلوم القانونية بالاتحاد
السوفيتي

(ج ٣ - د ٣٥)

القانون الإداري

الاساس في التعديلات بشأن القانون الإداري
البولندي

ج. ستارديسبال الاستاذ بجامعة وارسو

(ج ٣ - د ٣٥)

للمؤتمر العالي التاسع للعلوم الإدارية

بيان مارتوني صيد. كلية حقوق ستراسبورج

(ج ٣ - د ٣٥)

استقلال سلطة الإدارة في البلاد الاشتراكية
برنو ستانوف استاذ القانون الإداري بجامعة
صوفيا

(ج ٣ - د ٣٥)

إقامة القضاء على أعمال الإدارة

بيان مارتوني الاستاذ بكلية حقوق ليد

(ج ٣ - د ٣٥)

القانون الدستوري

النموذج القبرصي

ج. توداريس المحامي المستشار
بجمهورية قبرص

(ج ٣ - د ٣٥)

النظام الدستوري للمناطق في إيطاليا

ميليليو بان الاستاذ المساعد بجامعة روما

(ج ٣ - د ٣٥)

النظام الجديد للنقد الكبرى

روث جيمس المحامية بلندن

(ج ١ - س ٦٤)

الهيئات النيابية فى بلغاريا

يوريس سياسوف الاستاذ بكلية حقوق صوفيا

(ج ١ - س ٦٤)

الاستود الاشتراكي الرومانى لسنة ١٩٦٥

دكتور تريان يوناكو استاذ بجامعة
بوخارست وعضو الاكاديمية الرومانية والاكاديمية
العالمية للقانون المقارن بلباوى

(ج ١ - س ٦٤)

الجوانب القانونية فى دستور حكومة فيتنام الجنوبية
الثورية الملقبة

(ج ٤ - س ٦٩)

التنظيم الاقتصادى

التأمين

منظمة الامم المتحدة للزراعة والتغذية والفضية الاصلاح
الزراعى

(ج ٢ - س ٥٩)

قانون سنة ١٩٦٧ الانجليزى عن اللجنة الطارئة
بـ ماردر المحامى بلندن

(ج ٢ - س ٦٧)

مستقبل الاصلاح الزراعى فى البرازيل

اوسنى دوارتى بريرا المستشار بمحكمة
استئناف ريو دى جانيرو

(ج ١ - س ٦٣)

الواقع الزراعى فى يرو

جورج رندون فاسكر المحامى بليما (يرو)
(ج ١ - س ٦٣)

التعاونيات الزراعية فى جمهورية المانيا الديمقراطية

كلوس هوير الاستاذ بمعهد العلوم الاقتصادية

لفسية الاصلاح الزراعى ، عموميتها وتنوعها

بيير جورج الاستاذ بمعهد الجغرافيا بجامعة
باريس

(ج ٢ - س ٥٩)

الاصلاح الزراعى فى ايطاليا

الساندرو دى ليو المحامى بمحكمة النقض
بايطاليا

(ج ٢ - س ٥٩)

الجوانب القانونية للاصلاحات الزراعية فى الهند

بي. س. بانزيل - (نيودلهى)

(ج ٤ - س ٥٩)

معاملة الاجانب فى التأمينات

يون انجل المستشار القانونى (بوكارست)

(ج ٢ - س ٦٦)

التعليم باعتباره اداة للاشتراكية فى الثورة الكوبية

فالر غابري المدرس بكلية حقوق بجامعة شارل

(ج ٢ - س ٦٤)

والاصلاح الزراعى

الاصلاح الزراعى فى تشيكوسلوفاكيا

فالر غابري المدرس بكلية حقوق جامعة شارل

البرابع ببراغ

(ج ٢ - س ٥٩)

الجوانب القانونية للاصلاح الزراعى فى بلغاريا

ينكو ستايفوف عضو اكاديمية العلوم ببلغاريا

(ج ٢ - س ٥٩)

الاصلاح الزراعى فى جمهورية البانيا الشعبية

ف. كساي الاستاذ بكلية حقوق تيرانا

(ج ٢ - س ٥٩)

المشكلة الزراعية فى جمهورية لالانيا الديمقراطية

جوش دوفتش الباحث بمعهد البحوث

بأكاديمية والتر اولبريخت للعلوم السياسية
والاقتصادية

(ج ٢ - س ٥٩)

القانون الاصلاح الزراعى فى جمهورية الصين الشعبية

(ج ٤ - س ٥٩)

الإصلاح الزراعي في فنزويلا
سلفادور دي لابلانزا رئيس اللجنة القانونية
للتأهيل للجنة الإصلاح الزراعي بفنزويلا

١٩٥٤ - ١٩٥٤

قانون الإصلاح الزراعي في كوبا

١٩٥٩ - ١٩٥٩

قانون الإصلاح الزراعي في العراق

١٩٥٩ - ١٩٥٩

الأسس القانونية لتعليم الأرض في الاتحاد السوفيتي
١٩٥٤ - ١٩٥٤
١٩٥٤ - ١٩٥٤

نظام الوحدة الزراعية في الاتحاد السوفيتي

١٩٥٤ - ١٩٥٤
١٩٥٤ - ١٩٥٤

الإصلاح الزراعي في النيجر سنة ١٩٤٥

الأسس القانونية لتعليم الأرض في الاتحاد السوفيتي
١٩٥٤ - ١٩٥٤
١٩٥٤ - ١٩٥٤

التشريع الزراعي في الهند

تاماسي هاند جامعة آند آند

١٩٥٤ - ١٩٥٤

القانون الزراعي في الفلبين

١٩٥٤ - ١٩٥٤
١٩٥٤ - ١٩٥٤

القوانين الزراعية في اليابان

١٩٥٤ - ١٩٥٤
١٩٥٤ - ١٩٥٤

نقطة من تاريخ الإصلاح الزراعي في المكسيك

١٩٥٤ - ١٩٥٤
١٩٥٤ - ١٩٥٤

ملاحظات على المشكلة الزراعية في يوغوسلافيا

١٩٥٤ - ١٩٥٤
١٩٥٤ - ١٩٥٤

البيوت

سياسة البيوت الجزائرية

الرئيس بن بلة

١٩٥٤ - ١٩٥٤

شركة د البيوت (البيوت)

١٩٥٤ - ١٩٥٤
١٩٥٤ - ١٩٥٤

١٩٥٤ - ١٩٥٤

حقوق ملكية البيوت في كولومبيا

١٩٥٤ - ١٩٥٤

١٩٥٤ - ١٩٥٤

انتاج البيوت في مصر

١٩٥٤ - ١٩٥٤

التشريع الخاص ببيوت الكاديين في إيطاليا

١٩٥٤ - ١٩٥٤

١٩٥٤ - ١٩٥٤

التشريع الخاص باستخراج البيوت واستغلاله في
رومانيا

١٩٥٤ - ١٩٥٤
١٩٥٤ - ١٩٥٤

١٩٥٤ - ١٩٥٤

قضايا البيوت في الشرق الأوسط اليوم

١٩٥٤ - ١٩٥٤

١٩٥٤ - ١٩٥٤

التنظيم الاقتصادي والتحكيم

- تحكيم الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية
ج. ستائف الأستاذ بجامعة صوفيا
(ج ٣ - ص ٣٣٤ ، ٣٣٥)
- مستولية مشروعات الدولة التعاقدية
منجالي جورجي رئيس محكمة لجنة التحكيم
للمركزة
(ج ٣ - ص ٣٣٤)

التنظيم الاقتصادي والتحطيط

- الطابع الانزلي لمؤشرات التحطيط
لام تانه فينه رئيس تحرير مجلة « القانون
والحق » جمهورية الميغنام الديمقراطية
(ج ٣ - ص ٣٣٥)
- ج. تومسكي رئيس اللجنة العليا للتخطيط
(ج ٣ - ص ٣٣٥)
- الطبيعة القانونية لعمود التحطيط
« من » بريولنا (الاتحاد السوفيتي)
(ج ٣ - ص ٣٣٥)
- الالتزام بإيرام العهد الاقتصادي
كراخان « د » وراسكو وارجين بارافان المدين
والمدين للمساعد العهد البحوث القانونية بجمهورية
رومانيا الشعبية
(ج ٣ - ص ٣٣٥)
- ملاحظات خاطئة عن التحطيط في إيطاليا
دوفانييل شيارلي الأستاذ المساعد بجمهورية
روما
(ج ٣ - ص ٣٣٥)
- العلاقات التعاقدية في النظام الاقتصادي الجديد
في بلغاريا
كشوروميد جويلينوف أستاذ الأبحاث بمعهد
القانون الأكاديمية العلوم البلغارية
(ج ٣ - ص ٣٣٦)
- حق التصرف في الثروة الطبيعية
بعث في نمو الثروات الطبيعية للدول الحديثة
العهد
بيي توت
الجوانب السياسية والقانونية للتخطيط في
(ج ٣ - ص ٣٣٦)

السوفييتي

- « د » براتوس مثير معاهدة البحوث
القانونية بالاتحاد السوفييتي
(ج ٣ - ص ٣٣٦)

يوغوسلافيا

- يونان وجوزيفيك عضو أكاديمية العلوم
سربجيا والأستاذ بجامعة بلغراد
(ج ٣ - ص ٣٣٥)
- التخطيط الاقتصادي في الاقتصاد البولندي
للتخطيط

الوضع في البرازيل بشأن حق التصويت في
التصرف في ثروتها المعدنية

جيمسون مارسيل نيتو الاستاذ المساعد
في القانون الدستوري بجامعة رسيقا
(ج ٢ - ص ٦١)

قانون حماية الثروات الطبيعية في فنزويلا
سلفادور دي لابلانزا و خوسيه سانشيز
ميجارس الحمانيان في كاراكاس
(ج ٢ - ص ٦١)

نزوح الملكية في قانون الإصلاح الزراعي في كوبا
فرناندو الفارز تاييو القاضي بالمحكمة العليا
بكوبا
(ج ٢ - ص ٦١)

التعليم باعتباره أداة الاشتراكية في الثورة الكوبية
جوان مور بينيتز القاضي بالمحكمة العليا
بكوبا
(ج ٢ - ص ٦١)

القانون المدني

نيلسون دويلز الاستاذ بجامعة كولومبيا
الحرية

حقوق ملكية البترول في كولومبيا
(ج ٢ - ص ٦١)

انتاج البترول في مصر
(ج ٢ - ص ٦١)

التشريع الخاص بهيدروجين الكاربون في إيطاليا
(ج ٢ - ص ٦١)

التشريع الخاص باستخراج البترول واستغلاله في
رومانيا
ي. دوكاريانو عضو هيئة التحرير في
أكاديمية جمهورية رومانيا الشعبية
(ج ٢ - ص ٦١)

فضايا البترول في الشرق الأوسط اليوم
الدكتور النديم ديكونل (جامعة باريس)
(ج ٢ - ص ٦١)

مبادئ التشريع المدني في الاتحاد السوفيتي
ص.ن. براتونين استاذ بمعهد العلوم القانونية
بالاتحاد السوفيتي

الاحكام الجديدة بشأن حق الاختراع في الاتحاد
السوفيتي
ف. هورودولسيف استاذ العلوم القانونية
والباحث في معهد العلوم القانونية بالاتحاد
السوفيتي

(ج ٢ - ص ٦١)

الملكية

حقوق ملكية البترول في كولومبيا

التعويض عن الاضرار

مستولية مشروعات الدولة التعاقدية
ميخائيل جودجي رئيس محكمة لجنة التحكيم
المركزية

(ج ٢ - ص ٦١)

تعويض ضحايا العنف عن الاضرار في بريطانيا
ستيفان ميسويل المحامي بلندن
(ج ٢ - ص ٦١)

ملاكه المسؤولين المدنيين بمقتضيات الحياة الحديثة
جيويا ايوردي استاذ بكلية حقوق بودابست
(ج ٢ - ص ٦١)

الاقتصادية بباريس

١٤ ج ١ - ص ٣٤

حول مسئولية حوادث الطرق

بازيل مارتي ميسد الحقوق والملوك
الاقتصادية بتولوز (فرنسا)

١٤ ج ١ - ص ٣٤

الاحوال الشخصية

الزواج والحقوق العائلية في فرنسا

جوليك بيكار بايل المحامية بباريس

١٤ ج ١ - ص ٣٤

نظام ممتلكات الزوجة في فرنسا

توتل اين المحامية بباريس

١٤ ج ١ - ص ٣٤

الاجانب

التاميمات ومعاملة الاجانب

يون اجل المستشار القانوني (بوكارست)

١٤ ج ١ - ص ٣٤

مجرمات مدنية

ماتى الاجرامات المدنية في الاقتصاد السوفيتي

وفي الجمهوريات المتحدة

يندك بونشيسكي باحث بمسند العلوم

القانونية بالاتحاد السوفيتي

١٤ ج ١ - ص ٣٤

الحركة الثقافية

العمل والعمال

مسئولية اصابات العمل المدنية

لاسلو ناجي الاستاذ بكلية حقوق زيمينا

(ج ٢ - ص ٦٣)

تشافات النقابات السوفيتية في المجال القانوني

ي.س. دنورنيكوف نائب رئيس اللجنة

القانونية للمجلس المركزي لاتحاد النقابات

السوفيتية

١٤ ج ١ - ص ٣٤

مسئولية اصابات العمل المدنية

لاسلو ناجي الاستاذ بكلية حقوق زيمينا

(ج ٢ - ص ٦٣)

مسئولية الدولة المدنية بشأن التاميمات من اجل

(ج ٢ - ص ٦٣)

من اجل اصدار قانون بشأن امن حوادث الطرق

المديرية توك الاستاذ بكلية الحقوق والعلوم

قانون الاحوال الشخصية في تشيكوسلوفاكيا

السيدة ستا وفانوف استاذة القانون بكلية

حقوق جامعة شارب الرابع براغ

(ج ٢ - ص ٦٣)

قانون الاحوال الشخصية الجديد في جمهورية المانيا

الديمقراطية

السيدة هيلد بنجلمان وزيرة العدل بالمانيا

الديمقراطية

(ج ٢ - ص ٦٣)

ابحاث في قانون الوصية والهبة الصادر في ٣٠

١٩٦٧ في المانيا الاتحادية

(ج ٢ - ص ٦٣)

الطلاق في إيطاليا

للا ماريا بجالوبيني استاذ مساعد بمسند

قضاء القانون الخاص

(ج ٢ - ص ٦٣)

مصري ابناء المظللين في تشيكوسلوفاكيا

دكتورة ستا وفانوف استاذة المساعدة

بكلية حقوق براغ

(ج ٢ - ص ٦٣)

الحكمة العليا في الهند وقانون العمل

ي كومانر المحامي امام المحكمة العليا بالهند

(ج ٢ - ص ٦٣)

معاهم الرفاق في البحر

جورجي جيلبرت مدير ادارة بوزارة العدل

المصرية

(ج ٢ - ص ٦٣)

- التطور الاخير للحق النقابى فى الولايات المتحدة
الامريكية
١٢٥٠ واينوفيتشى المحامى بنويوروك
(ج ١ - ص ٦٢)
الحق النقابى والوظيفة العامة فى فرنسا
(ج ١ - ص ٦٢)
تعليل على حكم المحكمة العليا بالهند
هارديف سنج المحامى بالمحكمة العليا بالهند
(ج ١ - ص ١٢٤)
مساهمة النقابات السوفيتية فى تنظيم شروط
العمل
س. كاريفسكى استاذ العلوم القانونية
(ج ١ - ص ٦٠)
قانون العمل الجديد فى جمهورية تشيكوسلوفاكيا
الاشتراكية
الاستاذ الدكتور بيان كوفاريك
(ج ١ - ص ٦٦)
المؤتمر العالمى لجمعية « هالدين » بشسسان الامن
الصناعى
(ج ١ - ص ٥٩)
مشاركة مجموعات العمال فى صيانة القانون
والنظام فى الاتحاد السوفيتى
ل. ب. جورشنين مدير معهد العلوم القانونية
بالاتحاد السوفيتى
(ج ١ - ص ٦٠)
امعات فى « نظام المؤسسة » و « المساواة فى الاجور »
فى قانون العمل فى جمهورية لاتفيا الاتحادية
الدكتور دويليو مكيولى (بيزه) ايطاليا
(ج ١ - ص ٦٢ - ٦٣)
الحقوق النقابية فى الجرج
اندرو ولز الاستاذ بكلية حقوق يودايسيت
(ج ١ - ص ٦٢ - ٦٣)
الحق النقابى فى هولندا
م. ٥٥٠ بروين المحامى فى هارلم
(ج ١ - ص ٦٢ - ٦٣)
- حماية مندوبى العمال فى التشريع الفرنسى
موريس بوانيل المحامى بباريس
(ج ١ - ص ٦٣)
مندوبى العمال
(ج ١ - ص ٦٣)
مشروع القانون المقترح من الاتحاد العام للعمال
المسيحيين الفرنسين بشأن حماية مندوبى العمال
(ج ١ - ص ٦٣)
مشروع القانون المقترح من الهيئة البرلمانية
الشيوعية الفرنسية بشأن حماية مندوبى العمال
(ج ١ - ص ٦٣)
توصيات نقابة الحق والحريات النقابية بشأن حماية
مندوبى العمال فى فرنسا
(ج ١ - ص ٦٣)
تاريخ حق الاضراب فى انجلترا
جورج دونا كاترين
(ج ١ - ص ٦٣)
قوانين سنة ١٩٦٣ : البلجيكية بشأن « وظائف عمال »
النظام
جان ديبريت المحامى ببروكسيل
(ج ١ - ص ٦٣)
توصيات المؤتمر الرابع للاتحاد العالمى للنقابات
(وادسو ٨ الى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٦٤)
(ج ١ - ص ٦٣)
المشاكل الخاصة بتصرف مفهوم وقت التصنع فى
القانون الهندى
الدكتور سوريش شاندر ميرنساندال جامعة
باناراس الهندية
(ج ١ - ص ٦٣)
وقت العمل فى التشريع والقضاء فى القسائون
الفرنسى
الدكتور ف. سارلميتو
(ج ١ - ص ٦٣)

اولم التكاليف للعمال المقربين في القانون الفرنسي
جرار ليون كان الاستاذ بكلية حقوق ديجون
فرنسا

٢٠٠٠ - ١٩٩٠ - ١٩٨٠ - ١٩٧٠ - ١٩٦٠

الحقوق النقابية وحقوق تكوين الجمعيات في اليابان
يوشياكي ماتسوموتو المحامي بطوكيو
٢٠٠٠ - ١٩٩٠ - ١٩٨٠ - ١٩٧٠ - ١٩٦٠

مشاركة العاملين في ادارة المؤسسات في بولندا

٢٠٠٠ - ١٩٩٠ - ١٩٨٠ - ١٩٧٠ - ١٩٦٠

حقوق الاضراب في القضاء الايطالي

الدكتور لينستروم دي نويسترا (بيزه)
ايطاليا

٢٠٠٠ - ١٩٩٠ - ١٩٨٠ - ١٩٧٠ - ١٩٦٠

المرأة

وضع المرأة

بيولانا براتيل المحامية بالبنديكية ورئيسة
الاتحاد العالي للنساء العاملات في لندن القانونية
(٢٠٠٠ - ١٩٩٠ - ١٩٨٠ - ١٩٧٠ - ١٩٦٠)

المرأة في العالم المعاصر

أوجيني دوتون مديرة شرف مدرسة للمعلمين
للغايا في سيجر (فرنسا) ورئيسة الاتحاد
الديمقراطي للنساء العالي

٢٠٠٠ - ١٩٩٠ - ١٩٨٠ - ١٩٧٠ - ١٩٦٠

وضع المرأة في مختلف بلاد العالم

النيسترا : الدكتورة هاريجريت رينلت (نينتا)
لورينزل : فيشيسسكي دي فاريا كويلين
جستفيل : محكمة مستئناف دي بيليجيا

لندا : نورمان انديكوت المحامي - (كورنتي)

شيل : الينا كاتارينا دي جيلس المحامية
في هسانياجو

الصين : تساو منج تشونا عضو مجلس
الرابطة الصينية للقانون والعلم السياسي وعضو
مجلس رئاسة الاتحاد النسائي القومي في جمهورية
الصين الشعبية

الولايات المتحدة : جون ويستستالورن
دولتريج : المحاميات بلوس الجبوس
فرنسيسكا

المرأة والوظيفة العامة : ماري لينستستفارة
بالمحكمة الادارية بياريس

الحقوق العالمية للمرأة : هونيك ويستستالورن

وايل المحامية بياريس
نظام ممتلكات الزوجية : نوريل لين للمحامية
ويانيس

المرأة والحقوق الاجتماعية : جاكلين ايسو
رئيسة الاتحاد القومي لصانديق الاعانة العائلية
النيسترا : بيولانا فرانسيس رئيسة اتحاد
السيدات المتزوجات

الهند : ل. د. سيفازو برمانيان عميد
كلية حقوق جامعة دلهي بالاشتراك مع ل. د.
دورنواسيني الاستاذ المساعد بكلية حقوق جامعة
دلهي

الدوليس : هاريتي سويبارتو للمحامية
و. د. سولوا

ايطاليا : الدكتورة ماريا بيا كاداسي

اليابان : تشيزوكو كاجي المحامي بطوكيو
لبنان : حسيب علي الدين المحامي بيروت
المغرب : قائد محمود نقيب المحامين سابقا
دوليس المحكمة الحديثة بباريس

النرويج : دولورج اليانسن المحامية

بيجو : موزيس فويرو بوزافين وكارلوس
بالاسيوس كينثانا المحاميان في ليمبا

تشيكوسلوفاكيا : بولد اوريا الاشتراكية
هلتا لاندانوا مدونة بجامعة شسباله الرايسج
ايرياغ

تونس : ج. م. فريديه الاستاذ بكلية حقوق
ليل (فرنسا) وكلية حقوق تونس وعترى ديونتي

الاتحاد السوفيتي : السيدة نيا بلشاي
الاستاذ المساعد بمعهد العلوم القانونية بالاتحاد
السوفيتي

لغزويلا : السيدة هيلينا فيرديرير اللغزوي
القاضي بمحكمة ولاية مهادلما الابتدائية الجناينية
الاتحادية

- جمهورية فينتام الديمقراطية : نجوين لان
ميونج الحسامي وعضو مجلس رابطه الحقوقيين
الفيتناميين

۱۲۳ - ص ۳۰

اللقاء السنوي العالمي

داوسيد كرايمس باخ للعلمية إيسيسايس
والمنشوية في مؤامرات الأمم المتحدة بشأن الواجبات
العالمية

13-00000-222

اليونسكو وحقوق المرأة :

المالية حلول الرأسمالية

ايفون كازان العامة بهارس وراوسية

33-442

الاقبالون البحالي

اللائق الجنائي الأسببتيائي بمناسبة مظاهرة
مولاجوا شد التوسيع في اللواعد المسبكية
(ولاق)

قانون العقوبات الجديد في تشيكوسلوفاكيا

[illegible]

100-4422

12X 4-12X

مؤتمر البلاد الاشتراكية لعلماء القانون الجنائي

مبادئ القانون الجنائي في الاتحاد السوفيتي
(ولاق)

تيمور هورفات مدير قسم القانون الجنائي
بمعهد العلوم الجنائية بالأكاديمية العلوم بالجور

7-23-61

571-522

قانون الإجراءات الجنائية الجديد في الاتحاد السوفيتي

الطاقة الذرية

المراجعين كافة بلاد العالم (كتب وإحيى)
(ولاق) الخاصة بالعائلة النبوية

م. راجنبيكي استاذ في العلوم القانونية
بالاتحاد السوفيتي

825-522

§ 3344 - 2, 2, 2

157-122

مشروع القانون الجنائي في جمهورية الجبل الشامية

77-10-322

اسطفان تيمار مدير قسم التقنين بوزارة
العلم المجرة

(اے لڑکے - ص ۳۴)

۱۲۱-۱۲۲-۱۲۳

(3X) = 1.21

المفادىة لأبحاث النجى اعمد رزرا الرباطية



١٩٥٩-١٩٦٩ - حسب الترتيب الدول



جانيه من معرض مطبوعات رابطة الحقوين الديموقراطيين العاليه فى المعرض العالمى للكتاب بالقاهرة

الرباطية

المغرب

وضع المرأة فى المغرب

فايد محمود نقيب المحاميين سابقا ورئيس المحكمة الحديثة بفاس

١ ع ١ - س ١٠

قضية حل الحزب الشيوعى المغربى (وفاق)

١ ع ١ - س ٥٩

٢٠٤٠

انتاج البترول فى مصر

١ ع ١ - س ١١

استقبال القانون فى الرباطية

ألفا جينز كوام نكروما رئيس جمهورية

١ ع ٢ - س ١٢ ، ١٣

فينا

البيان العام الصادر من مؤتمر الحقوين الاثرو لسيولان (كوناكرى - اكتوبر سنة ١٩٦٢)

١ ع ٢ - س ١٢ ، ١٣

تونس

وضع المرأة فى تونس

ع فردييه استاذ بكلية حقوق ليل (فرنسا) وكلية حقوق تونس وعندى دى مونتى

١ ع ١ - س ١٠

الهند	اليابان
النمو وسلطة الدولة	النظام القضائي في دولة جديدة : يامينا
البرلمان في الهند	[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]
[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]	الجزائر
	محاكمة البترول الجزائرية
	البرلمان في فرنسا
	[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]
الصين	العراق
وضع المرأة في الصين	وضع المرأة في العراق
قانون منح تمثيل في مجلس النواب للصين	صينيين في المجلس الوطني
الصين للثورة	[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]
[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]	البرلمان
قانون الإصلاح الزراعي في جمهورية الصين الشعبية	الشريعة في إيران والقانون السياسي
الشعبية	كلود ديكر في المجلس الوطني
[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]	[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]
الهند	العراق
الطبيعة الديمقراطية في تبرع جمهورية شعوب	قانون الإصلاح الزراعي في العراق
الهند	[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]
ج. هاديين ثانياً دكتور دكتور دكتور	
الهند	
[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]	
الهند	اليابان
المشاكل الخاصة بتعريف مفهوم وقت التصنيع في	وضع المرأة في اليابان
القانون الهندي	تشيونكو كاجي المجلس - ١٠ طوكيو
الدكتور سوزوكي شالدا ميرزا سالتا جامعة	[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]
بانارس الهندية	
[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]	القوانين الزراعية في اليابان
الحكمة العليا في الهند وقانون العمل	توشيتاكا يوشيسوكي و يوزو واتانابي
ج. كوتار المجلس أمام المحكمة العليا بالهند	الاستاذان بمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة طوكيو
[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]	[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]
الحماية القضائية لحقوق المواطنين - نقابة محامي	الحقوق النقابية وحقوق تكوين الجمعيات في اليابان
الهند	يوشيتاكو ماسوموتو المجلس بطوكيو
تقديم حاز ديف سنج المجلس أمام المحكمة	[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]
العليا بالهند	
[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]	الحكم الصادر من محكمة طوكيو بشأن مخالفة
نظام حالة الطوارئ في الهند	القانون الجنائي الاستثنائي بمناسبة مظاهرة
ج. كومار المجلس أمام محكمة العليا بالهند	سوناجار ضد التوسع في القواعد العسكرية
[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]	[ولاتق]
	[ج ١ - ١٠ - ١٩٥٠]

وضع المرأة في الصين

ساوتينى سويارتو المحامية بـ « سولو »

(ج ١ - ص ١٠٠)

القانون الزراعى فى انغوليسيا

دوجونو پروچوديكورو رئيس اتحساد
الحقوقيين الانغوليسيين

(ج ٢ - ص ٥٩)

جمهورية الفيتنام الديمقراطية

العلاقات القانونية بين المؤسسات القومية

نودنه هو عضو هيئة تحرير مجلة « القانون
والحق » التى تصدر على هانوى

(ج ٢ - ص ١٧)

ولدت اللجنة الدائمة لتقصى الخلافات

(ج ١ - ص ١٧)

الجبهة الوطنية لتحرير الفيتنام الجنوبية فاعليتها
وتتمثيلها

دولان وايل رئيس تحرير مجلة القانون
الحاضر

(ج ٢ - ص ٦٨)

على أحد عشرة سنة بعد الفاتلات جنيف عن الفيتنام
دولان وايل

(ج ٢ - ص ٦٤)

حرب الفيتنام والشرعية الدولية

نيكول دريبوس (فرنسا) بوشيندار
هيواتو (اليابان) وروكى و ستاندرود (الولايات
المتحدة الامريكية)

(ج ٢ - ص ١٦)

وضع المرأة فى الفيتنام

نجوين فان ميونج المحامى وعضو مجلس
رابطة الحقوقيين الفيتناميين

(ج ١ - ص ٦٠)

الجوانب القانونية فى دستور حكومة فيتنام الجنوبية
التورية المؤقتة

(ج ١ - ص ١١)

تمليق على حكم المحكمة العليا بالهند

عار ديف سنج المحامى بالمحكمة العليا
بالهند

(ج ١ - ص ١١)

وضع المرأة فى الهند

ل. د. سيفازو برامانيان عميد كلية حقوق
دلهى بالاشتراك مع ل. دورنواسنى الاستاذ
المساعد بكلية حقوق جامعة دلهى

(ج ١ - ص ١٠)

الجوانب القانونية للاصلاحات الزراعية فى الهند

بي. س. بانزيل (نيودلهى)

(ج ٢ - ص ٥٩)

التشريع الزراعى فى الهند

ماهنى شاند جامعة لكه آباد

(ج ٢ - ص ٥٩)

لاوس

الاعلان والبروتوكول بشأن حياد لاوس

(ج ٢ - ص ١٢ ، ١٣)

حق شعب لاوس فى تقرير مصيره

سولنج بوليه اجاب المحامية بباريس

(ج ١ - ص ١٦)

كوريا

ملاحظات على « قضية التجسس » فى كوريا الجنوبية

كلوديو سايو (طوكيو)

(ج ٢ - ص ٦٨)

انغوليسيا

تكوين القانون التومى فى انغوليسيا

سيرجول. س. دانورينو الاستاذ بجامعة
باجركتا

(ج ١ - ص ٦٥)

الاتفاق بين جمهورية انغوليسيا ومملكة هولندا
بشأن اريان القرية

(ج ١ - ص ١٢ ، ١٣)

أوروبا

المؤتمر العالمي الثالث للقانون في أوروبا

ع ٢ - ص ٦٥

الثروة القانونية الأولى الفرنسية السوفيتية
(من ١ إلى ٢ مارس سنة ١٩٦٧)

ع ١ - ص ٦٧

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والقسم
البلجيكي

جو فرمون الأستاذ المساعد بجامعة لوفان

ع ٢ - ص ٦٨

مؤتمر الفروع الأوروبية للجنة المحققين العالمية
حول « الفرد والدولة » التي انعقدت في ستراسبج
في ٢٦ و ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٦٨

ع ٤ - ص ٦٩

رومانيا

المستود الاشتراكي الروماني لسنة ١٩٦٥
دكتور تريان يوناسكو الأستاذ بجامعة
بوخارست وهو الأكاديمية الرومانية والأكاديمية
العالمية للقانون المعاصر بلاما

ع ١ - ص ٦٦

الدورة العلمية الأولى لرابطة المحققين لجمهورية
رومانيا الشعبية

ع ١ - ص ٦٩

ألمانيا

الإصلاح الزراعي في جمهورية ألمانيا الشعبية
ف. كساي الأستاذ بكلية حقوق تيرانا
ع ٢ - ص ٥٩

النرويج

وضع المرأة في النرويج
روفرج اليانز المحامي

ع ١ - ص ٦٥

النمسا

وضع المرأة في النمسا
الدكتورة مارجارت رينلت (لينيا)

ع ١ - ص ٦٥

بلغاريا

الهيئات الثنائية في بلغاريا
يوريس ستاسوف الأستاذ بكلية حقوق
صوفيا

ع ١ - ص ٦٤

المجانب القانونية للإصلاح الزراعي في بلغاريا
يتكون ستانوف عضو أكاديمية العلوم
بلغاريا

ع ٢ - ص ٥٦

العلاقات التعاقدية في النظام الاقتصادي الجديد في
بلغاريا

فلمو دومير جوليفوف أستاذ باحث في معهد
القانون بأكاديمية العلوم البلغارية

ع ٣ - ص ٦٩

بولندا

بولندا وقضية نزع السلاح
ع ٢ - ص ٦٧

حماية الفرد في الإجراءات الإدارية الجديدة ببولندا

جيس سلوزوسكي الأستاذ المساعد بكلية
حقوق وارسو

ع ٤ - ص ٦١

أساس التعميمات في القانون الإداري البولندي
ج. ستانوسياك الأستاذ بجامعة وارسو

ع ١ - ص ٦٥

مشاورة المعلمين في إدارة المؤسسات في بولندا
ج. سلوا الأستاذ بجامعة وارسو

ع ٣ - ص ٦٧

لبروس

المستود القبرص
ك. كوتون ج. تورناريس المحامي العام

لجمهورية قبرص
ع ١ - ص ٦٤

الجزر

قانون الإجراءات الجنائية الجديد بجمهورية الجزر
الشعبية

اسطفان تيمار مدير قسم التقنين بوزارة
العدل الجزرية

ع ١ - ص ٦١

الإصلاح الزراعي في الجزر سنة ١٩٤٥
لاسلو لاجي المراسل بمعهد الحقوق والعلوم

السياسية بأكاديمية الجزر للعلوم
ع ٢ - ص ٥٩

الحقوق الثقافية في الجزر
اندرو والتر الأستاذ بكلية حقوق بودابست

ع ٢ - ص ٦٣

القانون الجنائي الجديد لجمهورية ألمانيا الديمقراطية
البروفيسور هانز هندورر - جامعة هارتن لوفين
في حال - دكتورج

٤ ع ١ - ١٤ ع ١

تشيكوسلوفاكيا

توصيات مؤتمر المحققين التشيكيين (براغ ١٩٦١
ديسمبر سنة ١٩٦٨)

٤ ع ٢ - ٢٨ ع ١

تقديم الجرائم ضد الإنسانية : النصوص التشريعية
(٤ ع ٢ - ٣٤ ع ١)

قانون العقوبات الجديد في تشيكوسلوفاكيا

ب - نيبيل الاستاذ بكلية حقوق جامعة شارل
الرابع براغ

٤ ع ٣ - ١٧ ع ١

مصر ابنه العلقين في تشيكوسلوفاكيا

دكتورة سينا وادمانوفا الاستاذ المساعد
بكلية حقوق براغ

٤ ع ٣ - ٣٤ ع ١

وضع المرأة في تشيكوسلوفاكيا وبالات اوروبا
الاشتراكية

سينا وادمانوفا مدرسة بجامعة شارل الرابع
براغ

٤ ع ١٤ - ٣٤ ع ١

الاصلاح الزراعي في تشيكوسلوفاكيا

فاكر فايري المدرس بكلية حقوق جامعة
شارل الرابع براغ

٤ ع ٢ - ٥٩ ع ١

قانون العمل الجديد في جمهورية تشيكوسلوفاكيا
الاشتراكية

الاستاذ الدكتور جان كولاريك

٤ ع ١ - ٦٦ ع ١

ألمانيا الاتحادية

أبحاث في قانون الوصية والجهة المصادق في
أغسطس سنة ١٩٦٧ في ألمانيا الاتحادية

٤ ع ٢ - ٦٨ ع ١

قمع الجرائم السياسية في جمهورية ألمانيا الاتحادية
(٤ ع ١ - ٣٤ ع ١)

محاكم الرفاق

جيورجي جيلبرت مدير إدارة وزارة العدل
(٤ ع ٢ - ٣٤ ع ١)

مسئولية مشروعات الدولة التعاقدية

ميخايل جيورجي رئيس محكمة لجنة التحكيم
لتركيا

(٤ ع ٢ - ٣٤ ع ١)

وقاية القضاء على أعمال الاذاعة

جان مارتوني الاستاذ بكلية حقوق زيجيد

(٤ ع ٢ - ٣٤ ع ١)

نظرة عامة في المطبوعات الدورية التي تصدرها
رابطة المحققين المجرة

لاسيو نيدال الاستاذ بكلية حقوق بودابست

(٤ ع ٢ - ٦٤ ع ١)

للأثر السادس لرابطة المحققين المجرة

أوجين بيلند سكرتير عام الرابطة المجرة

(٤ ع ٢ - ٦٤ ع ١)

مسئولية اصابات العمل المدنية

لاسلو ناجي الاستاذ بكلية حقوق زيجيد

(٤ ع ٢ - ٣٤ ع ١)

الرقابة الشعبية على الاذاعة في المجر

يوانوس مارتوني الاستاذ بكلية حقوق سيجرج

(٤ ع ٢ - ٦٦ ع ١)

ألمانيا الديمقراطية

تقديم الجرائم ضد الإنسانية : النصوص التشريعية

(٤ ع ٢ - ٦٤ ع ١)

بعض المعلومات عن قضية جنوبك

ر - ليفي الحامي بباريس

(٤ ع ٢ - ٦٤ ع ١)

اتفاقيات الزراعة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية
كلوس هوير - الاستاذ بمعهد العلوم

الاقتصادية والقانونية بپوتسدام

(٤ ع ٢ - ٦٤ ع ١)

للتشكيلة الزراعية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية

جورجن دولف الباحث بمعهد البحوث

أكاديمية والتر أولبريخت للعلوم السياسية
والاقتصادية

(٤ ع ٣ - ٥٩ ع ١)

اليونان

حقوق الإنسان واليونان
تاسوس اجولندوبوس المحامي امام محكمة
النقض باليونان

(ج ١ - ص ٦٨)

يوغوسلافيا

حقوق الإنسان في الدستور اليوغوسلافي

يونان جورجنيك الاستاذ بجامعة بلغراد
(ج ١ - ص ٦٨)

البرتغال

اجراءات الأمن في البرتغال
(ج ٢ - ص ٦٢ ، ٦٣)

فرنسا

حماية مندوبي العمال في التشريع الفرنسي
موريس بواتيل المحامي بباريس
(ج ١ - ص ٦٣)

توصية مؤتمر الاتحاد العام للنقابات بشأن حماية
مندوبي العمال

(ج ١ - ص ٦٣)

مشروع القانون المقترح من الاتحاد العام للعمال
السيحيين بشأن حماية مندوبي العمال

(ج ١ - ص ٦٣)

مشروع القانون المقترح من الهيئة البرلمانية الشيوعية
بشأن حماية مندوبي العمال

(ج ١ - ص ٦٣)

توصيات ندوة الحق والحريات النقابية بشأن
حماية مندوبي العمال

(ج ١ - ص ٦٣)

الحريات العامة الفردية في « معاشقات ما وراء
البحار »

ي. لايدى المحامي بباريس
(ج ٢ - ص ٦٤)

تقديم الجرائم ضد الانسانية النصوص النسر
(ج ٢ - ص ١٢)

اللامركزية الادارية في فرنسا
الدكتور موريس بورجول

(ج ٢ - ص ٦٣)

الحق النقابي والولاية العامة في فرنسا
(ج ١ - ص ٦٢)

لغات في « نظام المؤسسة » و « المساواة في
الاجور » في قانون العمل في جمهورية المانيا
الاشغالية

الدكتور ليشنر دي توبلا (بيزه) ايطاليا
(ج ٢ - ص ٦٣)

مشروع معاهدة السلام بين الاتحاد السوفيتي
والمانيا

هنريك براندونر استاذ القانون الدولي
بجامعة جراسن بالنمسا

(ج ١ - ص ٥٩)

ايطاليا

ملاحظات خاطفة عن التخطيط في ايطاليا

رونايل شيرارلي استاذ مساعد بجامعة روما
(ج ١ - ص ٦٦)

حق الاضراب في القضاء الايطالي

الدكتور ليشنر دي توبلا (بيزه) ايطاليا
(ج ٢ - ص ٦٣)

بعض الاشارات والخاطفة من الاعلان العالمي لحقوق
الإنسان ونظام الاجراءات الجنائية الايطالي

لنستور كالافاري استاذ الاجراءات الجنائية
بجامعة فراي

(ج ٢ - ص ٦٨)

اصلاح القوانين في ايطاليا

هو جو ناتولي استاذ بجامعة بيزه

(ج ٢ - ص ٦٤)

النظام المستوي للمناطق في ايطاليا
لميليو لو بان الاستاذ المساعد بجامعة روما
(ج ٢ - ص ٦٣)

الزواج في ايطاليا

انا تازيا جالوبيني استاذ مساعد بمعهد
بيزه لقانون الخاص

(ج ٢ - ص ٦٦)

التشريع الخاص بهيجودجين الكاريون في ايطاليا
المحامي يوتا

(ج ٢ - ص ٦٦)

وضع المرأة في ايطاليا

الدكتورة ماريا بيا كارداسي
(ج ١ - ص ٦٤)

اصلاح الزواج في ايطاليا
الساندو دي نيو المحامي بمعهد النقض
بايطاليا

(ج ٢ - ص ٥٩)

دعوى ضحايا العنف عن الأفراد في بريطانيا
 ستيفن هينلي - المحامي بلندن
 (ج ١ - ص ١٧٨)
 تاريخ حق الاضراب في إنجلترا
 جوردن كاتين
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 النظام الجديد لمدينة لندن الكبرى
 روث جيمس - المحامي بلندن
 (ج ١ - ص ١٤٤)
 قانون سنة ١٩٦١ وإدارة العدالة في إنجلترا
 برنارد مارود - المحامي بلندن
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 وضع لثة في إنجلترا
 جوانينا غرانيسيس - رئيسة اتحاد السيدات
 للتزويجات
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 التطورات الحديثة في التشريع الإنجليزي
 برنارد مارود - المحامي بلندن
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 إسبانيا
 بعض الإصلاحات الحديثة في التشريع
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 الاقتراح القديم من معالي برشلونه الى مجلس نقابة
 المحامين بإسبانيا بشأن حقوق الملكية (وثائق)
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 بلجيكا
 قوانين سنة ١٩٦٣ البلجيكية بشأن د الحظاف عل
 النظام
 جان وجونت المحامي ببروكسل
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 لقادم الجرائم ضد الانسانية : النصوص التشريعية
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 الاعلانية الاوروبية لحقوق الانسان والقضاء البلجيكي
 (ج ٢ - ص ١٧٤)
 جيو نرهوفن - الاستاذ المساعد بجامعة لوفان

قانون الاجراءات الجنائية الجديدة في الاتحاد
 السوفيتية
 ب. راجنسكي - الاستاذ في العلوم القانونية
 بالاتحاد السوفيتي
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 وضع لثة في الاتحاد السوفيتي
 السيدة فيدا بلشاي - الاستاذ المساعد بمعهد
 العلوم القانونية بالاتحاد السوفيتي
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 النظام الجديد في الاتحاد السوفيتي بشأن تسليم
 اموال الانتاج والاستهلاك الكبير
 ب. دوزور تسييف - استاذ العلوم القانونية
 والباحت في معهد العلوم القانونية بالاتحاد السوفيتي
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 الاحكام الجديدة بشأن حق الاختراع في الاقتصاد
 السوفيتي
 ب. دوزور تسييف - استاذ العلوم القانونية
 والباحت في معهد العلوم القانونية بالاتحاد السوفيتي
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 اساهمة النقابات السوفيتية في تنظيم شروط العمل
 بين كازينسكي - استاذ العلوم القانونية
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 نظام الوحدة الزراعية في الاتحاد السوفيتي
 ب. كوليد و. ب. بالكراتوف
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 الاسس القانونية لتامين الارض في الاتحاد السوفيتي
 د. د. روسكول الاستاذ بجامعة موسكو
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 مبادئ القانون الجنائي في الاتحاد السوفيتي
 (وثائق)
 (ج ١ - ص ١٧٤)
 بريطانيا
 قانون سنة ١٩٦٧ عن اللجنة المقارئة
 ب. مارود المحامي بلندن
 (ج ١ - ص ١٧٤)

القائمة الأمريكية

القوة العسكرية كدول أمريكا و د عدواتية الافكار
الهامة

ادوارد وارنر - المحامي بيونس ايرس
(ج ١ - ص ٦٦)

كوبا

قاعدة جواتانامو البحرية والقانون الدولي
فرناندو الفاريز كايو - القاضي بالمحكمة العليا
يكوبا

(ج ٩ - ص ١٣)

القضايا القانونية بشأن قاعدة جواتانامو والحصول
حول كوبا

ج. ه. بلير - رئيس قسم القانون الدولي
باكاديمية العلوم الفيزيوكوسمولوجية

(ج ٥ - ص ١٣)

نزع الملكية في قانون الإصلاح الزراعي في كوبا
فرناندو الفاريز كايو - القاضي بالمحكمة العليا
يكوبا

(ج ٥ - ص ١٣)

التأهيل باعتباره أداة للاشتراكية الثورية الكوبية
جوان مورينيل - القاضي بالمحكمة العليا يكوبا

(ج ٥ - ص ١٣)

قانون الإصلاح الزراعي في كوبا
(ج ٥ - ص ١٣)

المكسيك

نبذة عن تاريخ الإصلاح الزراعي في المكسيك
لوسيو منديانا لوز - مدير معهد البحوث

الاجتماعية بجامعة مكسيكو القومية الحرة
(ج ٥ - ص ٥٩)

كندا

وضع لثة في كندا

لورمان انديكوت المحامي - د تورنتو
(ج ٥ - ص ٦٠)

شيل

وضع لثة في شيل

الينا كابريرا دي چيلس النامية بسانتياجو
(ج ٥ - ص ٦٠)

فنزويلا

قانون حماية الثروات الطبيعية في فنزويلا
سلفادور دى لابلزا وخوسه سانشيز ليمارس
المحاميان في كاراكاس

(ج ٢ - ص ٦١)

وضع لثة في فنزويلا
السيدة ميلينا ليند هريفا - القاضي بمحكمة
ولاية ميرابا الاجنالية الجغرافية الاسعادية

(ج ٩ - ص ١٣)

الاصلاح الزراعي في فنزويلا

سلفادور دى لابلزا - رئيس اللجنة القانونية
الدائمة للجنة اصلاح الزراعي بفنزويلا

(ج ٥ - ص ١٣)

كولومبيا

حقوق ملكية البترول في كولومبيا
نيلسون روبلز - الأستاذ بجامعة كولومبيا
الحرية

(ج ٥ - ص ١٣)

بيرو

الناقص الزراعي في بيرو
جورج دلدون فاسكن - المحامي بليما

(ج ٥ - ص ١٣)

وضع لثة في بيرو
موريس ادينز بوزانس وكارلوس بالاسيوس

كيتاما المحاميان في ليما

(ج ٥ - ص ١٣)

ملاحظات على المشكلة الزراعية في بيرو
مانويل سانشيز بالاسيوس - أستاذ القانون

الزراعي بجامعة سان ماركوس في ليما

(ج ٥ - ص ١٣)

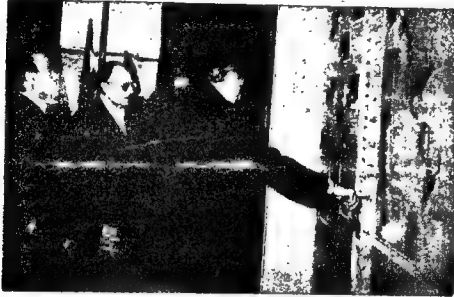
القوانين القومية الثالث نقابات محلي بيرو
(ج ٥ - ص ١٣)

الولايات المتحدة الأمريكية

المحكمة العليا بالولايات المتحدة الأمريكية وعثرات
العلماء

جون ج. اينت - المحامي بنيويورك

(ج ٥ - ص ١٣)



الوضع في البرازيل بشأن حق الشعوب في التصرف في ثرواتها المعدنية

جيمس مارشيل ليتو - الاستاذ المساعد في القانون الدستوري بجامعة رسيبي

(ج ٢ - ص ١١٤)

قوانين أول نوفمبر سنة ١٩٦٥ (بعد انقلاب سنة ١٩٦٤)

ميلاس شريكونا - باحث في العلوم السياسية

(ج ٢ - ص ٦٥)

مستقبل الإصلاح الزراعي في البرازيل

لوسني دوارتي بيريرا - المستشار بمحكمة استئناف ريو دي جانيرو

(ج ١ - ص ٦٣)

وضع المرأة في البرازيل

لينيتشي دي لازاريا كويلهو - المستشار بمحكمة استئناف ريو دي جانيرو

(ج ١ - ص ٦٠)

التطور الأخير في الحق النقابي في الولايات المتحدة الأمريكية

ف. دوينولتشي - المحامي بنيويورك

(ج ١ - ص ٦٢)

الرأي المخالف للنقابي بلاك عضو المحكمة العليا بالولايات المتحدة الأمريكية بشأن حل الحزب الشيوعي الأمريكي

(ج ٢ - ص ٦١)

وضع المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية

جون بستسانا دس - روزنبرج - المحاميتان بولس الجولوس

(ج ١ - ص ٦١)

البرازيل

شركة هتروبان

د. دوارتي بريدا - المستشار بمحكمة استئناف ريو دي جانيرو

(ج ١ - ص ٦٤)

١٤ - قضايا الامبريالية

سوف يقدم فيشر النقاط العامة

٥ - الثورة العلمية والتكنيكية

يتم من العدد ١ / ١٩٧٠ عقد ندوة من المحققين الفرنسيين في علم تجميع المعلومات واستخدامها ، على أن يسبق هذه الندوة نشر مقال يستريكي بمد استكمالها

٦ - عيد لينين المئوي

- يتضمن العدد ١/١٩٦٩ مقال تعليم بروس

- يرسل المحققون السوفييت مقالا آخر للعدد ١/١٩٧٠

- سوف يطلب المحققون الفرنسيون مقالات بقلم حقوقيين من غير الماركسيين مثل البروفسور ليساج وبروفسور دكرز

٧ - العيد الخامس والعشرين للقضاء على

التهنئة والشاء هيئة الأمم المتحدة
سوف تقوم اللجنة الفرنسية الفرعية بكافة الاجراءات في هذا الشأن

٨ - هاركس وكومونة باريس

تتشر مقالات في هذا الموضوع خلال سنة ١٩٧٠

ملحوظة : ليست النقاط العامة محلا للنشر لدى من وسائل العمل المباشر

١٥

سب العمل في هيئة التحرير

١ - تكوين الهيئة :

(١) يتم تعيين اعضاء الهيئة عن طريق الاختيار والضم - تسجل الهيئة حالات الاستقالة وانها عدا اعضاءها كما تستشير الهيئة الروابط القومية ورابطة المحققين الديمقراطية العالمية قبل اقرارها أي اختيار بالضم بحيث يتم الاختيار وتجرى التعديلات على اساس المفاوضة والاتفاق

ويجوز لأي عضو في الهيئة أن ينيب عنه من يشاء لظهور اجتماعاتها على أن يكونا مسئولا شخصيا عنه تعيينه في ادارة المجلة

(٢ ب) طلب ب ماردن اعضاء من عضوية هيئة التحرير نظرا لكثرة اعماله ويقترح أن يعمل معه ج - بون - وقررت الهيئة الموافقة على هذا الاقتراح

(٣ ج) أناد و - ساروت - علم ونغيته في الاشتراك في هيئة التحرير التي اسست قبل هذا القرار وعينت عضوا فيها بيرو جابوريت الذي يعمل في الواقع في اللجنة الفرعية منذ سنتين

(٤ د) قررت الهيئة أن تضم الى عضويتها ميشيل هانويرو الذي كانت قد طالت رابطة المحققين الديمقراطيون البلجيكية بضمه منذ سنتين

١٦ - دورات النقاد

- يتم عقد هيئة التحرير مرة كل سنتين

- تحدث اجتماع القادم في الربع الاول من سنة ١٩٧٢

- تقرر خفض عدد صفحات المجلة من ٣٢٨ الى ٣٠٠ نظرا للظروف المالية

٣ - يوجه اعضاء الهيئة من غير الفرنسيين الشكر الى اعضائها الفرنسيين للمساهمة الهامة التي قاموا به حتى الآن لصالح المجلة

- تتولى لجنة عالمية متعددة العدد تنظيم الاتصال بين اعضاء الهيئة فيما بين فترات انعقادها

- يتم تبليغ المعلومات الرئيسية والابحاث الهامة الى اعضاء هيئة التحرير التي من حكم ومن واجبهم أن يرسلوا لادارة تحرير المجلة ملاحظاتهم واقتراحاتهم

- ترسل الى اعضاء السكرتارية العالمية موضوعات لكتالات وتحاضر جلسات اللجنة الفرنسية الفرعية كما يتم احاطتهم تفصيلا باعمال ادارة التحرير التي لا يمكن نشرها على نطاق واسع نظرا لغسوق الوسائل المادية - ويجوز للسكرتارية العالمية اذا اقتضى الامر أن تقرر على هيئة التحرير بكامل اعضاءها المسائل التي تستدعي اجراء مناقشة عامة

وتتكون السكرتارية الدولية من

- هينر سوكيتي سوفت يختاره الاعضاء السوفييتيون في الهيئة

- البروفسور انطالفي

- جون بون

- هوجو كاتولي

- رئيس تحرير المجلة

أصبحت هيئة تحرير مجلة القانون المعاصر
بباريس يومي ٢٨ فبراير ولؤلؤ مارس سنة ١٩٧٠
حيث تبادل الاعضاء وجهات نظرهم في صدقة تامة
وبغائلة كبيرة .

وتم الاتفاق بالاجماع على أهمية صدور المجلة
باعتبارها الجهاز القانوني الوحيد في نوعه الذي
تديره هيئة عالمية ذات تمثيل واسع .

وقد وافق أعضاء الهيئة على أن تهني المحققون
الديمقراطيين أهداف رئيسية لا يمكن أن لا يفتح
علم القانون التقدمي لمكانة وجود وجهات نظر
مختلفة في وسيلة تطبيق المبادئ المصغرة .

واهتم أعضاء الهيئة بوجوب تحسين مقسومة
المجلة التي يجب أن تعالج بصورة أكثر صفا القضايا
القانونية التي تواجه العالم المعاصر بصورة يتم بها
تلك القضايا وتحليلها في المجلة على أوسع نطاق
وبحرية في المناقشة العلمية وعمل أساس أن يتم
هذا البحث وهذا التحليل بهدف الحق أكثر فاعلية
لا سيما بالانطلاق من ممارسة القانون .

وسوف تعلق لدوة أولى في قضايا السيادة
الفرعية في باريس سنة ١٩٧٠ وقد أشير إليها في
العدد ١/١٩٦٩ ، كما تجددت بعض النقاط الأخرى
على جدول العمل لا التحديد لا سيما .

- نظام المجلة

- قضايا الصهيونية ومعاداة السامية

- الجوانب القانونية الجديدة للتعبيرالية

- الثورة العلمية والتكنيكية وحقوق الإنسان
وخاصة في علم الحياة

- القضايا القانونية التي تطرحها الوسائل
الجديدة للتقنية وعلم جميع المعلومات واستغلالها

سوف يحتفل خلال سنة ١٩٧٠ بالذكرى
للتوبة ليلاد لينين والذكرى الخمسة والعشرين للقضاء
على هتلر وانشاء هيئة الأمم المتحدة .

ونظرا لا تحله أهبال لنين من أثر على قضايا
لهيئة القانونية المعاصرة ولما يمثله بالنسبة للمحققين
القضاء على هتلر وانشاء الأمم المتحدة ، فلسفة
قربت الهيئة أن تعتبر « مجلة القانون المعاصر » على
حائز المناسبتين بتجدر هذه مقالات في هذا الشأن
في عددي سنة ١٩٧٠ .

وأما

مسائل متنوعة

- العمل على هيئة التحرير خطاب تأييد لثقافة
العالمين القومية بالولايات المتحدة الأمريكية بمناسبة
صدور الأحكام من محكمة شيكاغو

وتكلفت هيئة التحرير اللجنة الفرنسية القومية
بالبحث مع السكرتارية العالمية في موضوع تحديد
التميز المناسب للاشتراك في المجلة ولاتخاذ الإجراءات
الكفيلة بتوسيع بينها .

مطبوعات

رابطة الحقوليين الديمقراطيين المالية (X)



لجنة تقصى الحقائق في مدينة-التحرير ع ٢٠٠٤
في يناير ١٩٦٨ بشأن الجرائم الاسرائيلية في الاراضي المحتلة

لجنة رابطة الحقوليين الديمقراطيين المالية لتقصى الحقائق في الشرق الاوسط

جزء واحد - ١٠٢ صفحة

وغيرها والقضايا السياسية في ايران التي تناول الاتهام فيها المناهضين الديمقراطيين كما استطاع البروفسور فرانيسكو فابري المحامي بروما والامتياز المساعد بمعهد العلوم الشرقيه بجامعة نابولي والذي عرف بعد ذلك تطبيقه لمبادئ القانون الدولي على هذا التحقيق بأنه صاحب التقرير المشهور بشأن شرعية المقاومة الفلسطينية المسلحة وغير المسلحة (مؤتم القاهرة الثاني - فبراير مسنه ١٩٦٩) ، استطاعا عضوي لجنة تقصى الحقائق المصون على عديد من الوثائق الهامة والمستندات خلال التحقيق الذي قلما به مع اللاجئين والاشخاص الذين شهدوا الاحتلال في كل من الارض والجمهورية العربية المتحدة ، وعينت لجنة تقصى الحقائق بأن تولى تقريرها الذي نشر في هذا الكتاب وهو التقرير الذي تضمن شهادة القنصل - المناقشة التي أجريت معهم بكل الوثائق القانونية التي تكفل النظر في حكمه وعلم بالوقائع المثبتة باستطاع تحديد مدى المخالفات والاستهانات لمبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان وللقانون الدولي .

ما هو الوضع في الاراضي المحتلة من الجيش الاسرائيلي ولي مخيمات اللاجئين في الشرق الاوسط؟ ما هو موقف القانون الدولي ولا سيما قوانين الحرب بشأن حماية السكان المدنيين من الاجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال الاسرائيلية . ولقد استهدفت لجنة تقصى الحقائق التي شكلتها الرابطة العمل على أن تجمع على الارض نفسها المعلومات الكفيلة بالرد على هذه الاسئلة ، وعلى الرغم من ضرر السلطات الاسرائيلية بتسول أعضاء اللجنة المناطق المحتلة لزيارتها فقد استطاع كل من الاستاذ جول شوميه المحامي أمام محاكم جنائيات بلجيكا والذي طلبا قام بالدفاع في القضايا السياسية المالية الهامة مثل قضايا زعماء الكونغرس الاحرار - لوموغيس - وجيزنيا

التنازع في الشرق الاوسط - ومذكرات وولانق

(١٩١٥ - ١٩٦٧)

جزء واحد - ١٤٠ صفحة

يستعرض هذا الكتاب الذي صدر لغداة العدوان الاسرائيلي في يونيو سنة ١٩٦٧ مجموعة من الوثائق الرسمية الموضحة للراحل الهامة التي موت بها تطورات الاوضاع في الشرق الاوسط منذ سنة ١٩١٥ . وفيما يلاحظ ان المناقشات سواء القرارات قبل أحداث يوليو سنة ١٩٦٧ أو التي أعقبت تلك الأحداث قد اعتمدت في الدرجة الأولى بعرض الحجة لكل من المتنازعين وانصارهما بالاستناد الى تصوص لم تكن مبرورة الا قليلا والتي كثيرا ما لم يذكر منها الا بعض الفقرات منها . وكان مقيدا بالتقاليد العمل على نشر الوثائق التي تتكون منها في الحقيقة المراجع الأساسية التي لا غنى عنها لكل الذين يريدون ان يعالجوا بشكل جاد قضية الشرق الاوسط .

ولمقتد تلك الوثائق على فترة خمسين سنة من الزمن ابتداء من الاتفاقات المعروفة باسم التفاهات ماك ماخون وحسين سنة ١٩١٥ والاتفاقات سيكس - بيكو سنة ١٩١٦ وتصريح بلفور حتى القرار الذي أصدره مجلس الامن في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ والذي اعتمد بتحديد الشروط اللازمة لفتح الطريق امام الحل السلمي .

الثورة الجزائرية والقبائون

تأليف الدكتور محمد بدواوي

(بروكسل سنة ١٩٦١)

جزء واحد - ١٦٢ صفحة

تعرض هذا الكتاب سنة ١٩٦١ بعد أن طغى صنيح سنوات على يد الثورة الجزائرية ، وذلك في الوقت التي بدأت فيه مفاوضات اذعان للمشورة بين الحكومة الفرنسية والحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك وتكشف وصف البروفسور بين كوت هذا الكتاب بأنه وكتيبه غير العمل ومن أجل العمل .

يستعرض الكتاب التعيين القانوني من تحصيل الاعمال والمؤسسات من الجهد الذي بذلته الحركة الثورية الجزائرية ، وهو في الواقع نتاج للملاحظات الدقيقة مما يطلق عليه المؤلف « الاثر المصطورد لبياتى القانون في عتقون حرب » التعرير يولاشك ان هذا التحليل عن ميلاد قباية قانونية جديدها وقهايزها يميل على الان (اهتماما كبير) .

بروس كتاب

لجنة تقصي الحقائق في الشرق الاوسط

١٩٦٨

١ - مهة لجنة تقصي الحقائق .

٢ - النصوص القانونية .

- حقوق السكان المدنيين في الحفاية الملمة .

- الحقوق الشخصية وضمان حياة الانسان .

- اعمال الانتقام والتخريب .

- اللاجئين .

- المؤسسات القانونية والاجتماعية والدينية .

- التشريع والقضاء .

- المستشفيات والجرحى والمرضى .

- الطفولة والتربية .

- الضحايا الدينية .

- المتقلون .

- قسم الاراضي .

- نزوح المكيات .

- تطبيق اتفاقية جنيف .

- المقامه .

- الامم المتحدة واحتلال اسرائيل للاراضي

- الغربية .

٣ - اقوال الشهود

٤ - ملحقات

- خطاب سفير اسرائيل بروكسل في

١٩٦٧/١٢/٤ الى الاستاذ جول شوميه .

- خطاب جول شوميه الى سفير اسرائيل

بروكسل في ١٩٦٧/١٢/٧

- رد السفير في ١٩٦٧/١٢/٨

- رد شوميه في ١٩٦٧/١٢/١١

- خطاب نورعلاق مسسكركي هام وابقة

الحقوقين العيوناتيين العاليين الى سفير

اسرائيل بباريس في ١٩٦٨/١/٢٤

- خطاب شوميه الى سفير اسرائيل بروكسل

في ١٩٦٨/١/٢٤

تكريم العيد الثماني لرابطة الحقوقيين الديمقراطيين

العالية

جزء واحد - ٥٠ صفحة

يعرض هذا الكتيب الاحتفال بذكرى مرور عشرين عاماً على انشاء الرابطة وقد تم هذا الاحتفال بباريس بقصر اليونسكو في ٢٠ يناير سنة ١٩٦٧ ويتضمن هذا الكتيب الكلمات التي ألقيت بهذه المناسبة من كبار الشخصيات في عالم القانون .

القيمتان

مؤتمر مهم حل روابط الحقوقيين الديمقراطيين القومية من كافة بلاد أوروبا الغربية والتي عقدت

في بروكسل في ديسمبر سنة ١٩٦٦

جزء واحد - ٤٦ صفحة

يستعرض هذا الكتيب أعمال المؤتمر والقرارات التي اتفق عليها كما يتضمن وثيقة ذات أهمية خاصة وهي عبارة عن المذكرة القانونية التي نشرتها لجنة الحقوقيين بشأن السياسة الأمريكية عن القيتان ، والتي اشتملت على التحليل القانوني الذي قام به كبار رجال القانون الأمريكيين عن السياسة الأمريكية في القيتان من زاوية القانون الدولي ومن زاوية أحكام الدستور الأمريكي ، كما تضمن الكتاب البعث الذي أجرته مجبوعه من الحقوقيين البريطانيين متصلين بالبرلمان البريطاني في القيتان .

تحليل نقدي عن التدخل الأمريكي في القيتان
تأليف البروفيسور شابلن تشومون أستاذ القانون الدولي بكلية حقوق نانسي (فرنسا)

ويطبعة بروكسل الحرة

جزء واحد - ٣٣ صفحة

يقدم المؤلفون إطلالة بين الوقائع التاريخية الفاتحة التحليل من المراحل التاريخية لتصاعبه الحرب والتفكير في عرقها مبادئ القانون الدولي والحقوق السياسية للشعب القيتاني .

ومما يذكر أن البروفيسور موريس دوفريجن استاذ القانون والعلوم السياسية بكلية حقوق باريس غيب هذا البحث بقوله : « اعتقد أنه من المهم جداً العمل على نشر هذا التحليل على أكبر نطاق حتى وإن كان الغرض من ذلك جعل شعوب أوروبا الغربية أكثر وعياً بهذه الموضوعات »

المؤتمر العالي للحقوقيين من أجل القيتان

انطلق في جرينويز من ٦ إلى ١٠ يوليو ١٩٦٨

جزء واحد - ١٦٠ صفحة

شهد هذا المؤتمر أكثر من ١٥٠ حقوقي من ٢٨ بلداً ولا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية والقيتان الجنوبية وجمهورية فينتام الديمقراطية حيث أقيم هؤلاء الحقوقيين خلال خمسة أيام من المناقشة من معالجة الجوانب القانونية المختلفة للقضية القيتانية عدم مشروعية التدخل الأمريكي - حادث خليج توكان - جرائم الحرب - حق الشعب القيتاني تقرير مصيره - الأساس القانوني لموقف عدم الاشتراك في الحرب النووية .

وقد اشتمل هذا الكتاب على تقارير من كبار رجال القانون وعمل الأبحاث التي أجراها الخبراء وعمل عديد من الوثائق التي أعدتها المؤتمر .

نقد الأبحاث عن التاميمات التي عكست في روما

يولي ٤ و٥ مايو سنة ١٩٥٧

جزء واحد - ٧٢ صفحة

شهد الندوة المتخصصون في القانون الدولي وأخص من أوروبا الغربية وسوريا وج.ع.م وتشيكوسلوفاكيا وكان الهدف منها بحث المسائل التالية على وجه الخصوص :

- أثر التاميمات من حيث علاقتها بالاشخاص الاعتباريين
- موقف البلاد الأجنبية إذا أجرائها التاميم
- مفهوم الشن المائل في موضوع التاميم

وتضمن هذا الكتاب تقارير كل من الكتيب القبول والاساتفة بستريني وناتولي وسومري .

القيمتان النازيون في جهاز الدولة في

جمهورية ألمانيا الاتحادية

عبر د. هيلم ١٩٦٦

يبحث هذا الكتيب على القضايا القانونية المعالي النازي ، أسلوب العمل في الحكم الخاصة بالرائع الثالث - الدستورية الأدبية والمعارضة التي تقع على القضاة النازيون - الإجراءات التي اتخذتها كل من ألمانيا الديمقراطية وألمانيا الاتحادية أثناء حروب القضاة .

وقد هي مؤلف الكتاب بالإطلاع على عديد من وثائق المخطوطات وأرج الكتاب جنلاً كبيراً منه في تحليل تلك الوثائق وعمل الأخص ما يتعلق منها

وتتلخص أسباب إصدار هذا الكتاب والهدف منه والغائته المرجوة من نشره تلك العبارة التي وردت في مقدمته :

« لما كانت للروح الحساسية الصنفه الغائيه على المناقشات التي دارت في فترة التوتر السابقيه على الحرب الخاطفه في الشرق الاوسط وكذلك في الفترة اللاحقه على وقف إطلاق النار وقد تميزت بالحجج والمبررات المؤيده حلول للمشكله فقد كانت الحجج والمبررات المؤيده لوجهات النظر المختلفه تعتمد على نصوص لم يعرض سوى جزء منها . وقد رأينا من المستبعد أن نلنشر الوثائق التي تمثل في رأينا المراجع الاساسي لكل من يرغب في إجراء الأبحاث السليمه والمبنيه في موضوع قضيه الشرق الاوسط . »

وتلقت تلك الوثائق على مدى خمسين عام ابتداء من اتفاقيات مائه ماهون حسين (١٩١٥) واتفاق سيكس - بيكو (١٩١٦) وتصريح بلفور حتى القرار الذي أصدره مجلس الامن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، والذي يحدد الشروط التي يمكن حالياً على أساسها فتح الطريق أمام الحل السلمي . »

وهذا الكتاب أداة للعمل يتيح لكل السان مواجهه ما طرحه المصطلحات القانونية لتلك القضية .

ويكفي أن نورد هنا ما تضمنه هذا الكتاب ليتبين الأهمية التي يحتلها :

- المقدمة :

- الوثائق :

الوثائق العلهة :

١ - تبادل المراسلات بين مائه ماهون وحسين :

- رسالة الشريف حسين إلى صير هنري مائه ماهون في ١٤ يولييه ١٩١٥ -

- رسالة السيد مائه ماهون إلى الشريف حسين في ١٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ -

٢ - اتفاق سيكس - بيكو (مايو سنة ١٩١٦)

٣ - تصريح بلفور (٢ نوفمبر سنة ١٩١٧)

٤ - ذلك الانداب على فلسطين (٢٤ يوليوس سنة ١٩٢٢)

٥ - القرار الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الحكومة المزمع اقامتها بفلسطين وبشأن مشروع التقسيم والوحدة الاقتصادية -

٦ - التقرير المقدم في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٨ من الكونت فولك برنادوت ومسحيط هيئة الأمم المتحدة في موضوع فلسطين في مستخرج : ١ -

بالمقاتل الشخصية للفضة الذين اشتركوا في المصالح الخاصة في الرابح التساوي بالمنايا وفي الأراضي المحتلة . ويحث المؤلف على أسماء وتوقعات وأخطاء عدد كبير من القضاة وأعضاء النيابة الذين أصبحوا الآن وبعد عشرين سنة يبرز من الهيئة القضائية في المنايا الاتحاديه .

الجوانب القانونية للقضية

يبرز واحد - ١٢٨ صفحة

يختلف المفهوم الحديث عن الجهاد عن التقليدي وهو الذي كان قاصراً على موقف بلد ما في وقت الحرب إزاء الأطراف المتحاربة : فالمفهوم الراسخ للجهاد مبني بشكل خاص على الموقف الإيجابي وعلى الرغبة في الحفاظ على السلام وعلى سيادة البلاد المحساسة ولا سيما الدول الحديثة المهددة التي يكون نصفيها لأحدى الكتل العسكرية أساس استقلالها .

وقد تم معالجة هذه القضايا من خلال الأبحاث والمناقشات التي دارت في اللجنة الثالثة للمؤتمر الثالث لرابطة المحررين الديمقراطييين المالية الذي انعقد في صوفيا سنة ١٩٦٣ .

القضايا القانونية الناشئة عن تكم

الطاقة الدولية والمستقلها

يبرز واحد - ١٢٠ صفحة

يشتمل هذا الكتاب على عرض وتحليل الأبحاث التي أجرتها اللجنة الثامنة للمؤتمر السابع لرابطة المحررين الديمقراطييين المالية الذي عقد في صوفيا سنة ١٩٦٠ وتعالج تلك الأبحاث الجوانب القانونية للقضايا التالية : الزيادة المضطربة في تخزين الأسلحة الذرية ، التناقض بين استعمال الطاقة الذرية في التسون الحربية واستخدامها من أجل السلام ، الآثار التي تترتب عن استخدام الطاقة الذرية في الصناعة على اقتصاد البلاد المتقدمة والبلاد النامية .

كتاب النزاع في الشرق الأوسط

مذكرات ووثائق

١٩١٥ - ١٩٦٧

يتضمن هذا الكتاب الذي أصدرته رابطة المحررين الديمقراطييين المالية مجموعة من الوثائق الرسمية التي تجعل الراسل الهامة في تطور الأوضاع في الشرق الأوسط منذ سنة ١٩١٥ وفي تطور العلاقات العربية للاسبانييه .

١٦ - القمم فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٨ من الكونفولك
برنادوت وسيط الأمم المتحدة للفلسطين ،

١٧ - القرار الصادر فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤٨
من الجمعية العامة للأمم المتحدة ،

١٨ - القرار الصادر فى ١١ مايو سنة ١٩٤٩ من
الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن قبول إسرائيل فى
الأمم المتحدة ،

١٩ - يروتوكول لوزان فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٩

٢٠ - القرار الصادر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٦
من الجمعية العامة للأمم المتحدة ،

حق المسروء :

٢١ - قضية مشيق كوزلو/ مستخرج من الحكم
الصادر فى ١٩ إبريل سنة ١٩٤٩ من محكمة العدل
الدولية بشأن المرور البرمى .

٢٢ - اتفاقية جنيف فى ٢٩ إبريل ١٩٥٨ بشأن
المياه الإقليمية والمناطق المحيطة .

للحركات :

١ - خطأ بالاستقال أحمد الفواجه فى اجتماع
سكرتارية رابطة الحقوقين الديمقراطيين العالمية
المنعقد فى سبتمبر سنة ١٩٦٧ برومانيا .

٢ - القرار الصادر من سكرتارية رابطة الحقوقين
الديمقراطيين العالمية بشأن الوضوح فى الشرق
الوسط .

٣ - البيان الزمنى عن تطور الأحداث .

٤ - الخرافة .

٥ - العناصر الأساسية من الوضع فى فلسطين .

النتائج :

٧ - الاتفاق العام من الهدنة بين إسرائيل فى
٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

٨ - القرار الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦
من الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقف إطلاق النار
وبسحب القوات .

٩ - قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٥ نوفمبر
سنة ١٩٦٦ .

١٠ - التقرير المقدم فى ٢٦ مايو سنة ١٩٦٧ من
سكرتير عام الأمم المتحدة الى مجلس الأمن .

١١ - قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر
سنة ١٩٦٧ .

مدينة القدس :

١٢ - القرار الصادر فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩
من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تدويل مدينة
القدس .

١٣ - النظام القانونى لمدينة القدس الذى تم اقراره
من مجلس الوصاية فى ٤ إبريل سنة ١٩٥٠ .

١٤ - القرار الصادر فى ٤ يوليه سنة ١٩٦٧ من
الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاجراءات التى
اتخذتها إسرائيل .

١٥ - القرار الصادر فى ١٤ يوليه من الجمعية
العامة للأمم المتحدة .

اللاجئين :

١٦ - قضية اللاجئين : مستخرج من التقرير

— L'effet des nationalisation en tant qu'elles touchent à des personnes morales.

— La réaction des pays étrangers aux mesures de nationalisation.

— La notion du juste prix en matière de nationalisation.

La brochure comprend le texte des rapports présentés par le Bâtonnier Kouatly, les professeurs Bystricky, Natoli et M^s Sarraute.

— Les Juges Nazis dans l'Appareil d'Etat de la République Fédérale Allemande.

2 vol. 126 pages.

Ce livre étudie successivement le droit pénal hitlérien, le fonctionnement des tribunaux spéciaux du III^e Reich, la responsabilité morale et pénale des juges nazis, les mesures prises dans les deux Allemagne à l'égard de ces juges.

L'auteur a compulsé de nombreux documents d'archives. Une grande partie du livre est consacrée à l'étude de tels documents et notamment de dossiers personnels de magistrats ayant siégé dans les tribunaux d'exception du Reich hitlérien en Allemagne et dans les territoires occupés. L'auteur y a retrouvé les noms, les signatures et les forfaits de nombreux juges et procureurs qui vingt ans après se retrouvaient dans l'annuaire judiciaire officiel de la R.F.A.

DE DE DE

— Aspects juridiques de la Neutralité 2 vol. 138 pages.

Le concept moderne de la neutralité diffère profondément du concept traditionnel. Celui-ci ne concernait, en général, que l'attitude d'un pays en temps de guerre à l'égard des belligérants.

Le concept de neutralité contemporain est basé davantage sur une attitude positive, sur un désir de sauvegarder la paix et la souveraineté nationale des pays neutres et spécialement des Etats nouveaux dont l'indépendance pourrait être compromise par l'adhésion à un bloc militaire.

Ces problèmes ont fait l'objet des recherches et débats de la 3^{ème} commission du 7^{ème} congr(s) de l'A.I.J.D. (Sofia — 1960). Ces travaux et leurs conclusions sont publiés dans ce volume.

— Problèmes juridiques nés du développement et de l'utilisation de l'énergie atomique. 1 vol. 120 p.

L'accumulation de stocks d'armes atomiques, l'antagonisme existant entre l'emploi stratégique de l'énergie nucléaire et son utilisation pacifique, les repercussions de l'utilisation industrielle de l'énergie atomique sur l'économie des pays développés et sur celle des pays en voie de développement: ce sont les aspects juridiques de ces problèmes qui furent au centre des travaux de la 2^{ème} commission du 7^{ème} Congrès de l'A.I.J.D. (Sofia — 1960) dont ce volume fournit le compte-rendu et la synthèse.

— Le XXème Anniversaire de l'AIJD.
1 brochure de 50 pages.

Cette plaquette rend compte de la cérémonie commémorative qui s'est déroulée à Paris à la Maison de l'UNESCO le 20 janvier 1967 à l'occasion du 20ème anniversaire de l'Association Internationale des Juristes Démocrates. Elle contient les discours d'éminentes personnalités du monde juridique qui ont évoqué les différents aspects du développement et de l'activité de l'Association dans le monde entier.



— VIETNAM — Conférence des représentants des Associations nationales de Juristes Démocrates d'Europe Occidentale (Bruxelles — Décembre 1966). 1 brochure 46 pages.

Cette brochure donne un bref aperçu des travaux de la Conférence et la résolution finale. Elle contient également un document particulièrement intéressant : il s'agit d'un Mémoire juridique publié par le "Lawyers Committee on American Policy toward Vietnam" où d'éminents juristes américains analysent la politique américaine au Vietnam au regard du Droit international et des dispositions de la Constitution des U.S.A.

Une étude d'un groupe de juristes britanniques en liaison avec le "British Council for Peace in Vietnam" est également publiée dans cet ouvrage.



— Analyse critique de l'intervention américaine au Vietnam. par Charles Chaumont, professeur à la Faculté de Droit de Nancy et à l'Université Libre de Bruxelles.
1 brochure 36 pages.

En reprenant systématiquement les faits, l'analyse du professeur Chaumont retrace les diverses étapes de l'escalade dans la transgression des principes du droit international et des droits fondamentaux du peuple vietnamien.

Le professeur Maurice Duverger de la Faculté de Droit de Paris écrivait à propos de cette étude "Il me paraît essentiel qu'une telle analyse soit largement diffusée, ne serait-ce que pour faire pénétrer aux Occidentaux leur bonne conscience en ce domaine".



— La Conférence Mondiale de Juristes pour le Vietnam (Grenoble 6-10 juillet 1968). 1 vol. 160 pages.

Près de 150 juristes venus de 38 pays et notamment des Etats-Unis, du Sud-Vietnam et de la République Démocratique du Vietnam ont participé à cette conférence.

Pendant cinq jours, ils ont analysé les différents aspects juridiques de la question vietnamienne : l'illégalité de l'intervention américaine, l'incident du Golfe de Tonkin, les crimes de guerre, le droit du peuple vietnamien à l'autodétermination, le fondement juridique du refus de participer à une guerre d'agression.

Les rapports, présentés par des juristes éminents, les témoignages d'experts et les documents adoptés par la Conférence sont rassemblés dans cet ouvrage.



— Journées d'Etudes sur les Nationalisations. (Rome 4-5 mai 1967) 1 vol. 72 pages.

Ces journées d'études qui réunirent des spécialistes du droit international privé des pays d'Europe occidentale, de Syrie, de R.A.U. et de Tchécoslovaquie, furent spécialement consacrées aux questions suivantes :

PUBLICATIONS
DE L'ASSOCIATION INTERNATIONALE
DES JURISTES
DEMOCRATES

— La Mission d'Enquête de l'A.I.J.A. au
Moyen-Orient 1 vol. de 102 pages

Quelles est la situation dans les territoires occupés par l'armée israélienne et dans les camps de réfugiés du Moyen-Orient : Comment les mesures prises par les autorités d'occupation peuvent-elles être appréciées au regard du droit international et notamment des lois et coutumes de la guerre concernant la protection des populations civiles ? L'objectif de la mission organisée par l'A.I.J.D. au début de 1968 était de rassembler sur place les éléments de la réponse à ces questions. En dépit de l'interdiction qui leur fut faite par le gouvernement israélien de visiter les régions occupées, les représentants de l'A.I.J.D. Me Jules Chomé, avocat à la Cour de Bruxelles et M. Francesco Fabbri, assistant à l'Istituto Universitario Orientale de Naples, ont pu constituer une documentation abondante au cours de l'enquête qu'ils ont menée en Jordanie et en R.A.U. parmi les réfugiés et les témoins de l'occupation. Les procès-verbaux des entretiens et des dépositions des témoins sont précédés dans le livre de textes juridiques qui permettent de confronter aisément ceux-ci et les faits et de déterminer l'ampleur des atteintes portées aux principes de la Déclaration des Droits de l'Homme et au Droit international.

* * *

— Le Conflit du Moyen-Orient — Notes et Documents (1915-1967) 1 vol. 140 pages.

Cet ouvrage publié au lendemain de l'agression israélienne de juin 1967, présente une série de documents officiels marquant les étapes importantes de l'évolution de la situation au Moyen-Orient depuis 1915. Tant dans la période de tension qui a pré-

cédé les événements de juin 1967 que dans la recherche de solutions qui a succédé à ces événements, les controverses ont mis en avant des arguments s'appuyant sur des textes mal connus et dont bien souvent on se bornait à ne citer que des extraits. Il était utile publier les documents qui constituent qui constituent le dossier fondamental indispensable à ceux qui désirent aborder d'une manière sérieuse le problème du Proche-Orient.

Ces documents s'échelonnent sur une période de plus de cinquante ans : depuis les accords Mac Mahon-Hussein de 1915, les accords Sykes-Picot de 1916 et la Déclaration Balfour jusqu'à la résolution adoptée le 22 novembre 1967 par le Conseil de Sécurité, définissant des conditions permettant d'ouvrir le voie à une solution pacifique...

* * *

— La Révolution Algérienne et le Droit par le Dr. Mohammedi Baïjaoui (Bruxelles 1961) 1 vol. 162 pages.

Publié en 1961, après sept années de Révolution algérienne et au moment où s'amorçait les négociations d'Evian, ce livre a été, comme le soulignait le Professeur Pierre Cot dans sa préface, "écrit dans l'action et pour l'action".

L'ouvrage étudie l'expression juridique de l'effort persévérant du mouvement révolutionnaire algérien à travers les actes et les institutions. Il est le résultat d'une observation minutieuse de ce que l'auteur appelle "cette sécrétion progressive de normes de droit en pleine guerre" de libération.

Cette analyse de la naissance et du développement d'un droit nouveau conserve, aujourd'hui encore, tout son intérêt.

POURQUOI NOUS EDITONS CE NUMERO SPECIAL

C'est à l'occasion de la réunion du Bureau de l'Association Internationale des Juristes Démocrates au Caire, en décembre 1969, que nous présentons ce numéro spécial sur cette grande organisation internationale.

Cette réunion a été la première tenue en Afrique par l'A.I.J.D. depuis qu'elle ait pris naissance. Les dirigeants de cette organisation ont voulu affirmer par ce choix, le rôle d'avant garde joué par la République Arabe Unie dans la lutte contre l'impérialisme et le sionisme. L'A.I.J.D. a voulu aussi par là assurer de son estime et de sa considération le Barreau de la R.A.U. dont l'action internationale ne cesse d'augmenter pour la défense des droits de la nation arabe et pour le soutien des causes de libération nationale et pour la paix mondiale.

L'A.I.J.A. a été la première organisation internationale de juristes qui a condamné l'agression israélienne du 5 juin 1967 contre les pays arabes, et qui a demandé le retrait des troupes israéliennes de l'ensemble des territoires occupés, ainsi que le retour du peuple palestinien dans sa patrie.

Par de telles positions, l'A.I.J.D. se distingue nettement des autres organisations internationales de juristes lesquelles se mettent directement ou indirectement au service de l'impérialisme et du sionisme, entreprenant une séparation artificielle entre le droit, la politique et la libération des peuples.

C'est pourquoi la revue "Al Mohamamah" s'est proposée, par l'édition de ce numéro spécial, de donner l'historique de l'A.I.J.D. et son action tant sur le plan mondial qu'au niveau des pays arabes.

Mohamed Fakhim

Secrétaire de la Rédaction

Membre du Conseil de l'Ordre.

Les avocats de la R.A.U. et tous les juristes démocrates de notre pays continueront à affronter cette bataille, surtout en cet instant où la lutte juste et légitime de notre peuple se trouve exposée à d'amples tentatives pour l'amener, par tous les moyens de pression et d'oppression, à aliéner sa volonté, Peine perdue car la volonté de vivre, et de vivre librement, reste encore de loin plus puissante que toutes les armes et moyens de destruction.

Nous sommes fiers de consacrer ce numéro spécial de la revue "LE BARREAU", à l'ASSOCIATION INTERNATIONALE DES JURISTES DÉMOCRATES, à ses origines, ses buts, ses activités et son épanouissement.

Nous avons fait appel à cette grande organisation internationale qui lutte pour l'idéal le plus cher à tout être humain, pour sa liberté et celle de sa patrie, pour le droit de tous les peuples à décider eux-mêmes et librement de leur sort.

L'A.I.J.D. a bien voulu nous entendre exposer notre point de vue sur la situation périlleuse qui menace dans notre région la paix mondiale et le progrès de l'homme. Elle s'est hâtée de déléguer une Commission d'Enquête dans notre région éplorée par la guerre. Elle n'a pas cessé d'envoyer depuis lors plusieurs de ses membres éminents pour connaître, par des contacts plus étroits, la vérité perdue en Occident dans le fouillis de la propagande pernicieuse et de la dénaturation des faits. Elle a ainsi voulu connaître à sa juste valeur, et par ses propres moyens, les dimensions de cette lutte gigantesque qui se mène entre l'homme arabe et les forces de l'impérialisme et du sionisme.

Examinant minutieusement les faits et s'assurant de leur véracité et de leur entière portée, étudiant et analysant à partir des principes du droit international contemporain, la situation que l'impérialisme et le sionisme ont voulu créer dans nos pays, l'Association des Juristes Démocrates a donné son jugement et prononcé son verdict.

Elle se tient à nos côtés :

- pour la cause de la libération de notre peuple et contre l'impérialisme et le sionisme ;
- pour la volonté de ce peuple à s'attacher à la coopération internationale en vue de la paix mondiale ;
- pour la cause du peuple palestinien renvoyé et dispersé de sa terre natale et qui doit revenir dans sa patrie ;
- pour la cause des réfugiés palestiniens, devenus aujourd'hui les valeureux combattants fedayins ;
- pour la cause de la civilisation qui a le plus anciennement enrichi l'humanité par l'apport de sa pensée et de son action, civilisation qui élèvera toujours l'étendard de la science en servir de l'humanité.

Les avocats de la R.A.U. et leur Barreau ne se laisseront jamais de lutter jusqu'à la victoire complète et définitive du droit. Nous nous engageons à défendre avec toutes nos forces les principes de liberté, de socialisme et d'unité qui sont exactement les mots d'ordre adoptés par le peuple arabe pour assurer l'instauration de la juste paix qu'il recherche avec l'ensemble des peuples de l'univers.

**LE BARREAU EA R.A.U.
ET
LES ORGANISATIONS INTERNATIONALES DE JURISTES**
Le Bâtonnier AHMED EL KHAWAGA

Le souci de l'avenir de l'être humain et la sauvegarde des droits de l'homme ont depuis toujours amené le Barreau de notre pays à entretenir et développer des rapports étroits avec les organisations internationales qui s'occupent du droit et de la loi. Par l'entremise de ces organisations, les avocats de la R.A.U. poursuivent la réalisation de leur espoir dans la solidarité internationale pour la libération et l'affranchissement de l'homme et pour affirmer le droit de tous les peuples à l'autodétermination.

Et des difficultés incontestables se dressent sur le chemin du droit au service de la paix et du progrès, si certaines organisations groupant des hommes de loi sur le niveau international jouent de ruse ou de dilatoire, pour fuir la discussion des grands problèmes du monde contemporain, il est pourtant un fait certain, c'est que les avocats de notre pays ont toujours suivi et développé, dans ses conséquences les plus loquaces et les plus lointaines, la voie empruntée par leurs aînés et prédécesseurs. Ils lèvent avec loyauté et fidélité l'étendard glorieux de la lutte de libération nationale menée par leur peuple.

Convaincus que le droit trouvera refuge auprès des hommes de loi, même s'ils appartiennent à des pays qui veulent élever l'oppression au rang des principes et qui s'obstinent à maintenir le carcan de l'impérialisme, -- les avocats de la R.A.U. n'ont jamais entendu négliger les possibilités qui se présentaient à eux étayer leurs arguments et exposer leurs points de vue à ces organisations, considérant à juste titre que jamais l'idéologie de l'impérialisme et de l'exploitation ne pourra laisser éternellement des empreintes indélébiles dans la pensée et dans le cœur des hommes de loi.

Les problèmes que l'humanité meurtrie est à affronter d'une manière cruciale après la seconde guerre mondiale, le développement d'ensemble de la science et de la technologie ont marqué de leur sceau la pensée des juristes à travers le monde, les amenant à placer résolument le droit au service de l'homme et de la civilisation humaine contre tous les fléaux engendrant la destruction et la mort.

Véritable chemin de croix jalonné de patience et de combats sans répit que les peuples en voie de développement ont inlassablement suivi et qui a assuré ainsi l'enrichissement de la pensée juridique contemporaine par les problèmes posés sur la légitimité de la résistance sous toutes formes opposée par les peuples à l'impérialisme et à l'exploitation.

La lutte devient thus aigue entre les forces décadentes et les forces montantes, entre celles qui veulent se figer dans le passé et celles qui entrevoient un avenir de paix et de progrès. Cette lutte n'a pas manqué de produire de profondes répercussions au niveau des organisations internationales.

Les matières présentées dans ce numéro spécial de la revue
AL MOHAMAH (Le Barreau), ont été groupées et mises en
valeur par.

Maitre YOUSSEF DARWICHE

Avocat à la Cour et au Conseil d'Etat



Secrétaire International

de l'Association Internationale des Juristes Démocrates



La mise en page et la supervision de ce numéro ont été
assurées par

Maitre REFAAT MOHAMMAD SOUHLAM

Avocat à la Cour et au Conseil d'Etat



La revue "Al Mohammah" adresse aux deux confrères ses plus
vifs remerciements pour l'excellent travail qu'ils ont fourni,
pour le rôle qu'ils jouent dans le travail syndical parmi les
avocats et pour leur contribution à l'oeuvre de notre revue.

SOMMAIRE

Notre Barreau et les Organisations Juridiques Internationales, par le Bâtonnier Ahmed el Khawaga	3
"Al Mohammar" et l'Association Internationale des Juristes Démocrates, par Maître Mohammad Fahim Amin, Secrétaire de Rédaction de la Revue et Membre du Conseil de l'Ordre	6
Histoire de l'A.I.J.D., buts et ses statuts :	—
— Histoire de l'A.I.J.D. et ses buts, ainsi qu'en les Congrès tenus par elle depuis sa constitution.	8
— Statuts de l'A.I.J.D.	14
Réunion du Bureau de l'A.I.J.D. au Caire.	—
— Procès-verbal de la réunion de Bureau de l'A.I.J.D. tenue au Caire du 15 au 18 décembre 1969.	17
— Allocution du Bâtonnier Ahmed el Khawaga	29
— Allocution du Docteur Heinrich Töpelitz Président de l'Association des Juristes de la R.D.A.	32
— Allocution de Maître Shafik Arrashidat, Secrétaire Général de l'Union de Avocats Arabes	34
— Allocution du délégué du Mouvement National de Libération Palestinien "Fath"	37
— Allocution de Maître Yousef Darwiche sur le Moyen-Orient ...	38
— Résolutions et Recommandations	39
Activité de l'A.I.J.D. pour la cause arabe et la libération de la Palestine.	—
— Rapport de l'Association des Juristes Italiens au 2e Congrès pour le Soutien des Peuples Arabes, tenu au Caire du 25 au 28 Janvier 1969	58
— Rapport de Maître Yousef Darwiche sur la participation de l'A.I.J.D. au 2e congrès pour le soutien de peuples arabes ...	69
— Communiqués et résolution relatifs au problème du Moyen-Orient	73
Activité de l'A.I.J.D. au niveau international	81
Activité culturelle et juridique de l'A.I.J.D.	101

Chef de Rédaction
Ahmed el Khawaga

Secrétaire de Rédaction
Mohammad Fahim Amin

Adresse : Revue "Al Mohammar" Barreau de la R.A.U.

Tél. : 45589-50499.

AL-MOHAMAH

"LE BARREAU"

NUMERO SPECIAL

SUR

ASSOCIATION INTERNATIONALE DES JURISTES DÉMOCRATES

INTERNATIONAL ASSOCIATION OF DEMOCRATIC LAWYERS

МЕЖДУНАРОДНАЯ АССОЦИАЦИЯ ЮРИСТОВ ДЕМОКРАТОВ

ASOCIACION INTERNACIONAL DE JURISTAS DEMOCRATAS

國際民主法律家協會

49e Année—No. 10

Décembre 1969

Bibliotheca Alexandrina



0542523